

الجزء الثاني من كتاب طائفة خاتمة
المحققين العلامة الشيخ الشرفاوى على
شرح التحرير لشيخ الاسلام
ذكرى الانصارى رحمهما

الله تعالى

آمين

(فهرسة الجزء الثاني من حاشية املامة الشرفاوى على التحرير)

صفحة	صفحة
كتاب الفرائض ٢٠٥	كتاب البيوع ٢
فصل في العول ٢١١	باب بيع الاعيان ١٦
فصل في بيان الحجب ٢١٨	باب لزوم البيع ١٩
فصل في بيان من يقوم مقام غيره في الارث ٢٢٠	باب السلم ٢٤
فصل في بيان عدد أصول المسائل ٢٢٠	باب الربا ٣٢
فصل في بيان التصحيح ٢٢٢	باب الرابحة ٤٠
فصل في الاختصار في مسائل الفرائض ٢٢٥	باب الخيار ٤٢
فصل في بيان المسألة ٢٢٦	باب بيان البيوع الباطلة ٥٤
فصل في بيان المشاركة ٢٢٩	باب الصلح ٧٠
فصل في ميراث البدن ٢٣٠	باب المولاة ٧٤
فصل في بيان ميراث المرتد ٢٣١	باب الوصية ٧٨
فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرض ٢٣٢	باب المساقاة والمزارعة ٨٦
فصل في بيان ميراث الخلفي والمفقود والحمل ٢٣٤	باب الاجارة ٩٢
كتاب النكاح ٢٣٦	باب العارية ٩٩
فصل في بيان الاولياء ٢٥١	باب اوديعة ١٠٦
فصل في بيان الانكحة الباطلة ٢٥٩	باب القراض ١١٢
فصل في بيان الانكحة المذكورة ٢٧٠	باب الوكالة ١١٥
فصل في ذكر ما يجوز من الزوجات للرفيق وعدد الطلاق للرفيق الخ ٢٧٦	باب الشركة ١٢٠
فصل في عيوب النكاح ٢٨٠	باب الهبة ١٢٥
فصل في الاسلام على النكاح ٢٨٥	باب الضمان ١٢٩
فصل في خيار الفتيحة ٢٩٠	باب الرهن ١٣٥
فصل فيما يقتضيه وطء المائض ٢٩٢	باب الكتابة ١٤٢
كتاب الصداق ٢٩٣	باب الافرار ١٥١
فصل في المنة ٣٠٥	باب الشفعة ١٥٧
فصل في الوالية ٣٠٦	باب الغصب ١٦٣
باب القسم والنشوز ٣١١	باب القطة ١٦٩
باب الخلع ٣٢٠	باب الاجال ١٧٨
	باب الحجر ١٨٢
	باب التخليص ١٨٦
	باب الوقف ١٩١
	باب احياء الموات ١٩٨

صحيفة	صحيفة
٤٦٥ باب الهدنة	٣٢٦ كتاب الطلاق
٤٧١ باب الخراج	٣٤٢ باب الرجعة
٤٧٣ باب السبق	٣٤٦ باب الايلاء
٤٧٦ كتاب الحدود	٣٥٤ باب الظهار
٤٨٢ باب السرقة	٣٥٨ باب اللعان
٤٨٧ باب قطع الطريق	٣٦٦ باب العدنوا الاستبراء
٤٩١ باب الصيال	٣٧٨ باب الرضاع
٥٠٠ باب حكم الجدار المائل	٣٨٥ باب النفقات
٥٠١ باب حكم الاثربة	٣٩٢ باب الحضنة
٥٠٤ باب الاطعمة	٣٩٥ كتاب الجنائيات
٥١١ باب الصيد	٤٠٣ فصل في موجب النكاح
٥١٦ باب الاضحية	٤٠٥ فصل في الجنابة على الرقيق
٥٢٤ فصل في العقيقة	٤٠٥ فصل في الاثربة في الجنابة
٥٢٧ فصل كان ليل الجاهلية اح	٤٠٦ فصل في الجنابة على غير النفس
٥٢٩ باب الامانة	٤٠٧ فصل في مستوفى القود
٥٤٣ باب الكفارة	٤٠٩ باب الديات الواجبة بدلا عن القود
٥٤٨ باب آداب القاضي	٤١٥ باب العاقلة
٥٥٥ باب القسمة	٤١٨ فصل في تغليظ الدية وتختفيفها
٥٦٢ باب الشهادات	٤١٩ فصل في بيان الاصطدام
٥٦٧ باب الدعوى والبيانات	٤٢٤ فصل في الجنابة على الجنين
٥٧٢ باب العتق	٤٢٦ باب القسامة
٥٧٦ باب التدبير	٤٣٠ فصل في القتل بالسحر
٥٧٨ باب أمهات الاولاد	٤٣١ باب أحكام المرتد
٥٨٥ باب أحكام الرقيق	٤٣٤ باب أحكام السكران
٥٩٠ باب أحكام المبعوض	٤٣٦ باب الاكراه
٥٩١ باب القرعة	٤٣٧ كتاب الجهاد
٥٩٢ باب أحكام الاعمي	٤٤٣ باب البغاة
٥٩٤ باب حكم الاولاد	٤٤٩ كتاب السير
	٤٥٦ باب الجزية

الجزء الثاني من كتاب حاشية خاتمة
المحققين العلامة الشيخ الشرفاوى على
شرح التحرير للشيخ الاسلام
ذكرى الانصارى رحمهما
الله تعالى

آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

(كتاب البيوع)

لما فرغ من معاملة الخالق وهي العبادات شرع في معاملة الخلاق وهي المعاملات فقال كتاب
 البيوع أي الشرعية لانها المترجم لها فتقوله وهو لغة الخ زائد على الترجمة (قوله جمع بيع)
 انما جمعه نظر التنوعه الى بيع أعيان وبيع ذمم والى صحيح وفاسد وغير ذلك والمصدر يجوز
 جمعه اذا قصدت أنواعه وأفرده في المنهج نظرا لاصلده وهو المصدر بقطع النظر عن تنوعه الى
 ما ذكر (قوله مقابلته شيء بشي) أي على وجه العوضيه ما لا كان أو اختصاصا فيخرج ابتداء
 السلام ورده فلا يسهى به العلة اذ ليس المقصود بذلك العوضيه بل حصول الامان وقيل يسماه
 فلا يقيد الشيء بالقيده المذكور وهذا خلاف في اللغة لا تعلق للغة به ومن المعنى اللغوي قول
 الشاعر ما بعتمكم مهجتي أي به العنوا بكايه عن تصرفهم فيه بالخدمة ونحوها الا بوصولكم
 فهو عن لانه ما دخلت عليه الباع اذا لم يكن أحدهما نقدا ولا أسهما أي تسليما تاما والافني
 البيع تسليم الايدى أي فان وفيت بما قلتم وفيت أنا وان أبيت أي امتنعتم من الوفاء فان
 الرهن وهو المبيع أي المهجة تحت يدي ولا يقال انه اذا حصل تنازع المتبايعين في التسليم
 يرفع الامر للقاضي ليقتضيه من مال الأمان يقال يمكن أن يترافعا هنا القاضي الهوى (قوله وشراعا
 مقابله) أي عقد ذو مقابله وانما عبر بالمقابلته لما في المعنى اللغوي وخرج بها الهبة
 والقرض فانه لا مقابلته فيه او المراد بالمقابل المنفعة فيراد في التعريف أو منفعة على
 التأيد لا دخال بيع حق المور لوضع الاخشاب عليه ويحتمل أن يراد به ما يشتمل المنفعة فلا
 يحتاج لزيادة ما ذكر وعلى كل تخرج الاجارة والنكاح بقوله مقابلته مال بمال أم على الاول
 فظاهر لان الاجارة فيه مقابلته منفعة بمال والنكاح فيه مقابلته انتفاع بمال وأما على الثاني
 فلانه ليس فيه ما مقابلته مال بمال أو منفعة على التأيد أما الاجارة فظاهر وأما النكاح فلان
 فيه مقابلته مال بانتفاع على التأيد لا بمنفعة ولا بمال ولا بد أن يكون المال مقولا لا يخرج نحو

• (كتاب البيوع)
 جمع بيع وهو لغة مقابلته
 شيء بشي وشراعا مقابلته مال
 بمال على وجه مخصوص
 والاصل فيه قبل الاجماع
 آيات كقوله تعالى

(قوله لوضع الاخشاب)
 اعله أو رأس الجدار لوضع
 الخ شجنتا (قوله اتماعا على
 الاول الخ) كان الاولى
 استقاط هذه العبارة الى
 قوله فلانه لان التعديل
 المذكور وتعليل الاثنين
 إله فضالى

وأحل الله البيع وأخبار كخبير سئل النبي صلى الله عليه وسلم أي الكسب أطيب ٣ فقال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور

رواه المالك ومعه
واركانه عاقد ومعه وعليه
وصيغة (العقد) أما ما
بالبيع وغيره (نوعان أحدهما
ينفرد به عاقد) واحد
(وهو) خمسة (النذر
واليمين والحج والعمرة
والصلاة

(قوله القرض) فهو
داخل في المعاوضة بخلاف
المقابلة فأنه لا تشمل
كما مر إذا لم يقابل فيه حين
العقد اه فاقبل فيه
مقابلة فيه نظر (قوله وكما
يطلق الخ) قال سم ويطلق
أيضاً على العلة الحاصلة
عن الإيجاب والقبول وهو
المراد في قولنا أجزأت البيع
وفضته إذ لا يتصور إجازة
نفس العقد أو فضته
(قوله إذا المراد حرّم أكله)
قد يقال كذا العقد فلا
دلالة فيها على ما قاله المحقق
(قوله فلا يسوغ الخ) قد
يقال هو مسلم حيث يمين
في السنة والاساغ كما هنا
لكن في م وان الجائز لم يمين
بالنص عليه بنفسه
والمقصود عليه انما هو
لمحرم فخرج من عموم الآية
فهو تخصيص لا تبين
(قوله فالأولى الخ) أي
فيفيد المفضل عليه وهو
الزراعة وان كان الراجح عكسه

حتى البر ولا يصح بيعه ولا شراؤه وقوله على وجه مخصوص إشارة إلى بقية شروطه ركائز
الآنية ولو عرفه بشروطه معاوضة محضة يقتضي ملك عين أو منفعة على التأيد لا على وجه
القربة لكان أظهر فخرج بالمعاوضة نحو الهبة وبالحضة نحو النكاح وملك العين الإجازة
وبعلى غير وجه القربة القرض وكما يطلق البيع على العقد يطلق أيضاً شرعاً على قسم الشراء
وهو تملك بثمن على وجه مخصوص والشراء تملك بذلك والأول هو المراد بالترجمة (قوله وأحل
الله البيع) المراد بالحل صحة العقد وعدم حرمة أو عدم حرمة ما يترتب عليه والمعنى جعل
ما يترتب عليه حلالاً لا بعد أن كان حراماً وهذا هو المناسب لقوله وحرّم الربا إذا المراد حرّم أكله
والآية من قبيل العام فتناول كل بيع الأمانع الدليل وهو ما نهي عنه كما يأتي وقيل بمجمله
مبيحة بالسنة والأول أولى لأن المحمل هو الذي لم تنضج دلالاته فلا يسوغ الاستدلال به (قوله
أي الكسب) أي أي طرق الكسب بمعنى المكسب فالمسؤول عنه الطرق بدليل الجواب
ويحتمل إبقاء ذلك على ظاهره ويقتضي مضاف في الجواب أي عمرة عمل الرجل الخ والرجل
وصف طردى لا مفهوماً له والقييد باليد جرى على الغالب فمثل ذلك عمله بنوايه وهذا إشارة إلى
الصناعة والمفضل عليه محذوف وهو الزراعة فالصناعة أفضل منها وبه قال بعضهم وإن كان
للعقد أن الزراعة أفضل ثم الصناعة ثم التجارة وأفضل من الثلاثة سهم الغازي في سبيل الله
وعلى أنه رفق النبي صلى الله عليه وسلم لقوله جعل رزقي تحت ظل رمحي وقيل إن قوله عمل
الرجل بيده يشمل الزراعة وحينئذ فلا يكون في الحديث دلالة على المفضل عليه فالأولى قصر
ذلك على الصناعة وانما يجب النبي صلى الله عليه وسلم السائل بالأفضل وهو الزراعة لعله أنه
لا يأتي منه ذلك فأجابه بما يأتي منه وإن كان مفضلاً بالنسبة لغيره وكذا يقال في عدم إجابته
بالسهم من الغنمة وقضيل بعض هذه الأمور على بعض بالنظر للعنفس والافعض أفراد
الصناعة مثلاً كالزراعة أفضح من التجارة (قوله وكل بيع الخ) إشارة إلى التجارة وتأخيرها عن
الصناعة يستفاد منه فضاهما عليها وقوله مبرور أي لا غش فيه ولا خيانة كما هو مدرج من كلام
الراوي والغش تدليس يرجع لذات المبيع كتجديد شعره وتغيير وجهه ودق قوب والخيانة أعم
منه إذ هي تدليس يرجع إلى ذاته أو إلى صفته كأن يصفه بصفات كاذبة أو إلى أمر خارج كأن
يذكر غشاً على وجه الكذب وقيل تفسير (قوله وأركان) أي أجزاء ماهيته التي لا توجد إلا بها
بخلاف الشروط وهذه الثلاثة ترجع لستة أركانها ببيع ومشتروا المعقود عليه فمن ومن
والصيغة إيجاب وقبول وسياق ذلك في باب لزوم البيع (قوله العقد) أي الشيء المعقود أي
المتبرم مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله أحدهما ينفرد الخ) قدمه لأن نفي رده ولا شتمه على
الأفضل كالصلاة (قوله وهو النذر الخ) ذكر بصريح العبارة خمسة ونحت قوله وغيره اثنتان
فالمجمل سبعة ومثل النذر الوقف على جهة أفعال معين فيشترط فيه القبول على العقد (قوله
والحج والعمرة) يفيد أن المراد بالعقد ما يشترط القائل والقاعل وحاصل ما ذكره من الأمثلة
أنه ثلاثة أقسام منها ما هو أقوال فقط كالنذر واليمين ومنها ما هو أفعال فقط كالحج والعمرة
ومنها ما هو أقوال وأفعال كالصلاة (قوله والصلاة) مثلاً الاعتكاف ولا يقال إن في كلامه
حصراً فيكون ما ذكره خارجاً لأننا نقول لا حصراً بدليل قوله وغير ذلك فيكون ما ذكره داخل فيه

(قوله الجمعة) أو رد عليه أنه لم يدخلها فيما يتوقف على عاقدين فيما يأتي فيه قضى أنها خارجة عنه وأخرجها هنا بقضى دخولها فيه وأجيب بمنع أنه غير داخل فيما يأتي بل هي داخل في قوله وغيره في القسم الثاني وهو ما كان لازماً من الطرفين فالامام أحد العاقدين والمأموم العاقد الثاني ويشترط فيه التعدد ومثل الجمعة في اشتراط الجماعة المعادة والجموعة تقديم بالمطر والمندور جماعات لكن الجماعة في الأخيرة بشرط للوفاء بالندور ودفع الحرمة للجمعة كما مر (قوله تسمع) أي تسمع لوجهه أن الطلاق والعقود لا عقد والعدة لا توصف بواحد منهن فالانتم اتر بصر المرأة مدة لبرائة الرحم والتبرص ليس من العقود ولا من الحلول وعذر الأصل في عد ذلك من العقود التي ينقضيها واحدان كالأمن الطلاق والعقود له جهتان فمن حيث تعلقها بالزوج والعبد يكونان من الحلول لما فيه مما من حل عصمة الزوج ورفق العبد ومن حيث الزام المطلق والمعتق بالانقضاء المترتب الذي هو الوقوع بحيث لا يكون له ولاية على الزوج والرقيق يكونان من العقود أي الامور المعقودة أي الملتزمة كما مر ولا شك أن الوقوع الملتزم بما يترتب عليه وهو عدم الولاية ينقضي به عاقد واحد ولا يتوقف على آخر وأما العدة فوجه عدتها من ذلك أنها موقوفة على الطلاق المتوقف على العقد المتوقف على إذن الزوج والعدة والزوج قد أدى أي أمره معقود أي ملتزم أي بالتمتع به الرضا بالتزويج فجعلت عدة الترتيب على ذلك بوساطة (قوله عاقدان) أي وان تعدد أحدهما كافي بالجمعة فإن المأمومين فيها لا ينفقون من التعدد فالمراد به ما الجنس الصادق بالتعدد من أحدا الجانبين (قوله جائز) قدمه على اللازم لأن اللازم طارئ على انعقود وقدم اللازم منه ما على اللازم من أحدهما لا أخذه شبهة من النوعين قبله وإقوله أفراداً أي قلوباً (قوله من الطرفين) أي طرفي العقد من جهة العاقدين وقوله فليحل الخ تفسير الجائز هنا أشار به إلى أنه ليس المراد به ما قابل الحرام بل يشبهه (قوله وهو الشركة الخ) ذكر بصريح العدة تسعة ونحت قوله وغيرها ثلاثة فالجمعة اثنا عشر وأجل هذه الامور ليسهل حفظها والافساح لكل واحد باب يخصه (قوله والوكالة) أي غير غرض شرعي أماله فقد تكون واجبة من جهة الوكيل كما لو كان وكيلاً في مال يتيم وكان يجهش لوعزل خيف ضياعه أفاده العنان (قوله وأولاً أحدهما) أي الرهن أو الدفن بان استعار شيئاً لغيره بأذن مالكه قال في المنهج وصح رهن معار بأذن أو استعار أرضاً لدفن ميت وقوله ولم يفعل بالبناء للمفعول أي الاحد أي لم يرهن المستعير بقبض أو لم يوضع الميت في القبر المعارفان فعل بأن رهن المعار وأقبض أو وضع الميت في القبر بأن أدى في هوائه وان لم يصل إلى أسفله أو لم يوار بالتراب فلا رجوع حتى ينفك الرهن بغير البيع أو يلى الميت لا يحب الذنب فتصير العارية لازمة من طرف المعير والمستهير ولا يخرج المعار عن كونه معاراً حينئذ لأن عدم جواز الرجوع فيه لعارض وهو تعاق دين المرتنن برقبته ووضع الميت في القبر وإذا رجع المعير قبل وضع الميت في القبر لم يملكه المستعير بخلاف ما إذا أعاره أرضاً ليزرعها فراجع بعد الحرق والفرق أن الزرع يمكن بالحرث بخلاف الدفن فلا يمكن الزرع إلا بالحرث فهل يضمن الابرة المذكورة أو يقال الشأن امكان الزرع من غير حرث فلا ضمان الذي استظهره شيخنا الحنفى الشافى أخذاً من إطلاقهم وكلا عارة

الاجمعة) فلا تنعقد الا
بامام ومأموم على وجه
مخصوص (وغير ذلك) من
زيادى كالاسلام والعموم
وفي عد الأصل من ذلك
الطلاق والعقود والعدة
تسمع كما وضعت في شرح
الأصل (الشافى يعتبر فيه
عاقدان وهو ثلاثة أقسام)
أحدها (جائز من الطرفين)
فليحل من العاقدين فسخه
(وهو الشركة والوكالة
والعارية) غير الرهن
والدفن أو أحدهما ولم
يقول

(قوله واجبة) أي لازمة
(قوله أو يلى الخ) أي
فتنمى حيثما أو بصور
بما إذا أعاره للدفن مزاراً

(والقراض والوديعة

والجعالة والقضاء) مالم

يتعين القاضى والوصية

والوصاية (لكن)

جوازهما (للموصى قبل

موته وللموصى له بعده)

أى بعد موت الموصى

وقبل القبول فى الوصية

أخذاً عما يأتى (وغيرها)

من زيادة أى وغير

المذكورات كل رهن

والهبة أى قبل القبض

والقراض ان كان المالى فى

ملك المقرض (و) الثانى

(لازم منه - ما) أى من

الطرفين فليس لاحدهما

فسخه بلاموجب (وهو

البيع والسلم) بعد انقضاء

الخيار (والصلح والحوالة

والاجارة والمساقاة والهبة

بعد القبض الا فى حق

الفرع) كما سيأتى بيانه

(والوصية بعد القبول

(قوله ونقض ما فعله) حرره

وقبل ان كان باع بشرط

الخيار فله الفسخ حرره

(قوله أو قيمة) الاولى

حذفها ويقول بمشله ولو

صورة كفى (قوله قبل

التصرف) المناسب بعد

التصرف ايناسب قوله

للا رجوع فيه الخ اذ لا أجره

الا حينئذ اه فضالى (قوله

العامل) فى مالمالك وهو

كذلك فى حواشى المنهج

للمدفن والرهن مالم أعاره - ستره لصلالة القرض أو لصلالة مطاوعة أو شرع فى قرض (قوله
والقراض) بكسر القاف قال فى الخلاصة: لفاعل الفاعل والمذاولة البيت وهو ان يدفع
المالك مالا لا يخرج فيه والربح بينهما فلذلك من المالك والعامل فسخه متى شاء وقوله
والوديعة أى انما اجازة لكن من المودع والوديع فسخه متى شاء (قوله والجعالة) أى قبل
الشروع فى العمل أو بعده وقبل تمامه (قوله مالم يتعين القاضى) كان الاولى حذف
القاضى وتأخير ذلك عن قوله والوصاية ليشمل تعيين الوديع أو الوصى أو الوكيل أو غير ذلك
(قوله والوصية) أى الغير بشئ من الاموال وهى تبرع بحق مضاف لما بعد الموت والوصاية
بفتح الواو وكسرها أى الايصاء وهو اثبات التصرف بعد الموت للغير فى امر الاطفال
أو نحوهم والتفرقة بينهم من اصطلاحات الفقهاء وفى بعض النسخ والوصايا (قوله لكن
جوازهما) أشار به الى أن كلام الوصية والوصاية وان كان عقدا جائزا من الطرفين لكن
زمن جواز الفسخ مختلف فى حقهما وقوله للموصى أى فى كل منهما وقوله فى الوصية احترز
به عن الوصاية فانما اجازة مطلقا ولو بعد القبول حتى لو تصرف بعد التصرفات كان له الرجوع
باللفظ أو غيره ونقض ما فعله هذا ان لم يتعين الوصاية كما مر (قوله قبل القبض) يرجع لكل
من الرهن والهبة معنى العقد واحترز بذلك عما بعد القبض فيكون الرهن لازما ويكون فى
الهبة تفصلا بل يأتى قريبا (قوله والقراض) أى المسمى بالسلف (قوله ان كان المالى) أى
المقرض بفتح الراء وقوله فى ملك المقرض أى باقيا بعينه وان خرج عن ملكه وعاد فله مقرض
الرجوع فى عينه لان الزائل العائد هنا كالذى لم يزل ولبعظم

وعائد كزائل لم يعد * فى فلس مع هبة ستة للولد

فى البيع والقراض وفى الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

أما اذا لم يكن المال فى ملكه بأن ناف أو زال ولم يعد فسيأتى انه لازم ويرد قبله من مثل أو قيمة
(قوله لازم منهما) ذكر من افراده بصرى العدة ثلاثة عشر وتحت قوله وغيرها اثنان فالجدة
خمس عشرة (قوله بلاموجب) أى سبب يقتضى الفسخ كعيب او شرط او مجلس فانما مقتضية
لجواز الفسخ (قوله بعد انقضاء الخيار) أى خيار المجلس او الشرط بالنسبة للبيع والاول فقط
بالنسبة للسلم اذ لا يدخله خيار شرط ولو قال مالم يكن خيارا لمكان اولى اشموله خيار العيب بالنسبة
لكل منهما وما ذكره هذا ايضا وان كان مستغنى عنه بقوله بلاموجب (قوله والصلح) أى
بالنسبة لبعض افراده وهو صلح المعاوضة كما حدثك من الدار على الف اما صلح العارية مثلا
كما حدثك من الدار على أن تسكنها سنة فهو جائز لوقوعه فى ضمن عقد جائز (قوله والمساقاة)
عدها هنا قياسا على الاجارة بجامع أن كلامه - ما عقد على عمل يتعلق بالعين مع بقاءه وإيضاحه
جازت وفسخ المالك قبل ظهور الثمرة فان عمل العامل بغير خلاف القراض فان فسخه قبل
التصرف لا يلزم عليه ضرر للرجوع فيه الى أجرة المثل وقد يقال هلا كان هنا كذلك بان
يتال بجوازها واذا فسخ العامل رجوع الى أجرة المثل كذا بحثه السبكي (قوله الا فى حق
الفرع) أى مالم يخرج الموهوب عن ملكه وان عاد اليه لان الزائل العائد بالنسبة له كالذى لم
يعد كما مر (قوله بعد القبول) ومن لازمه ان يكون بعد موت الموصى كما يأتى اه قلبوى (قوله

والنكاح والصدائق) أي عقده (والطاع ٦ والاعتاق بعوض والمسابقة) بقيد زنته بقوله (بعوض منهما) فان كان من أحدهما

فهو جائز في حق الآخر (وغيرها) من زيادتي أي وغير المذكورات كالقرض ان كان المال خارجا عن ملك المقرض والعارية للرهن أو لا بد من إذا فعل (و) الثالث (جائز من أحدهما ره رهين) بعد التقبض بالأذن فانه جائز من جهة المهر من لازم من جهة الراهن (والضمان) فانه جائز من جهة المضنون له لازم من جهة الضامن (والجزئية) فانما جائز من جهة الكافرا لازمة من جهة الامام (والهدنة والامان) فانما جائز من جهة الكافرا لازمة من جهة تناسل (والامامة) العظمى فانما جائز من جهة الامام عالم يتعين لازمة من جهة أهل الحل والعقد (والكفاية) فانما جائز من جهة المكاتب لازمة من جهة السيد (وهبة الاصل لفرعه) بعد القبض بالأذن فانما جائز من جهة لازمة من جهة الفرع (والبيع ثلاثة أنواع صحيح وقاسد ومحرم وان صح)

(قوله فلو قال لا بعوض من أحدهما الخ) أي بل العوض امامهما أو من غيرهما وليس المراد

والنكاح) أي عقده فهو لازم ليس لاحد الزوجين ولا لاولي فسحبه وقوله أي عقده الضمير للصدائق كما هو ظاهر من كلامه ويصح أن يكون للمذكور من النكاح والصدائق فاذا قال زوجتك بنيتي بالف كان هناك عقدان عقد نكاح وعقد صدق فاذا قال قبلت نكاحها على ذلك صح العقدان وينعقد بالمسمى وان لم يقل على ذلك صح عقد النكاح وبطل عقد الصدائق فيجب مهر المثل (قوله والاعتاق بعوض) أي في البيع الضمير بأن يقول لا غير اعتق عبدك عني بكذا وفي بيع العبد من نفسه ويكون قدما ولا بد خلهما ما خيرا رجلا وسواهما ما شئت من الخلع والاعتاق عقد الاشتمالهما على المال والافسك منه ما حل اما اذا كان الاعتاق بغير عوض فهو حل لا عقد (قوله بعوض منهما) أي او من غيرهما فلو قال لا بعوض من أحدهما كان اعم ومن المعلوم انه اذا كان العوض منهما لا بد من محمل كما في (قوله خارجا عن ملك المقرض) أي فلا يلزمه حينئذ رد عينه بل بدله كما مر (قوله اذا فعل) أي أحدهما وهذا يحتزم ولم يفعل فيما مر من العقود اللازمة من الجانبين اجازة الحديث مثلا فلا يشترط فيما قبول ولا ترد بالرد (قوله وجائز من أحدهما) ذكر منه غناية أفراد (قوله بالأذن) أي في القبض عن جهة الرهن بخلاف ما اذا أطلق أو قبض عن جهة غير الرهن كيداع (قوله من جهة المضنون له) واما المضنون فلا يشترط رضاه ولا معرفته (قوله من جهة الامام) أي أو نائبه (قوله والهدنة) هي مصالحة الامام الكفار على ترك القتال مدة معلومة أربعة أشهر فأقل عند قوتنا وعشر سنين عند ضعفه بخلاف الامان فانه لا يجوز عقده أكثر من أربعة أشهر ويشتركان أيضا بان الهدنة لا بد لها الا لامام أو نائبه بخلاف الامان فانه يعقده الا أحد أيضا فقوله من جهته غناية تسامح لعدم شعوره بالامام أو نائبه وقد يقال الضمير للمسلمين الشامل لذلك وللأحبار لا بخصوص الاحاد ودليل لزوم الهدنة قوله تعالى فاتعوا اليهم عهدهم الى مدتهم ومحل لزومها لزوم الامان اذ لم يخف خيانه والا فلا لزوم بدليل قوله تعالى واما تخافن من قوم خيانة الآية بل قد يجب بينهما اذا تحققت الخيانة (قوله أهل الحل والعقد) أي حل الامور وعقداهم رؤساء الحل وكبارهم العلماء والامراء والظاهر انه لو انحصر الحل وانعقد في واحد انعقدت الامامة به ولا يشترط التعدد (قوله والكفاية) أي الصحة اما الفاسدة فجائز منهما (قوله بعد القبض بالأذن) أي عن جهة الهبة والافهني جائز من الطرفين نظير ما مر في الرهن (قوله من جهته) أي الاصل بالشرط السابق وهو بقاء سلطنة الفرع على الموهوب (قوله لازمة من جهة الفرع) بمعنى انه لا يملك فسح عقدها الذي وقع لان ملكها قهري كالارث والسلب للقاتل وانصف العين المصدقة ان طلق قبل الوطء بل له التصرف فيها كبقية أملاكه (قوله والبيع ثلاثة أنواع) وجه الحصر ان العقد امامته عنه او لا الثاني الجائز الصحيح والاقول اما ان يكون انتهى فيه خارج غير لازم او لا الاول الصحيح الحرام كتنقي الركبان ما فيه من الضرر والبيع وقت نداء الجمعة تخوف تنويته والثاني الباطل سواء رجع انتهى فيه لذاته بأن فقد ركنا او لازمه بان فقد شرطا (قوله صحيح) وهو ما توفرت فيه الشروط والاركان وفاسد وهو ما ختل فيه بعض ذلك (قوله ومحرم) كان الاولى اسقاطه اذا يخرج عن كونه صحيحا وفاسدا فالمحرم الصحيح كتنقي الركبان والنجس وما بعده والمحرم الفاسد كالعربون وحبل الحبلية وبقية البيوع الفاسدة الا أن يقلل انه من ذكر العام بعد الخاص

ويكون

ما يشمل عدم العوض أصلا حتى يمتنع (قوله من جهة المضنون له) أي فله ابراء الضامن

في غير العربون (فالصحيح كبيع اعيان شوهدت و) بيع (أعيان موصوفة) ٧ في الذمة كاسلم (و) بيع (صرف) ونحوه

من بيع الطعام بالطعام
(ومراجعة) ومخاطبة
وقاية واشراء (و) بيع
خيار (أي البيع المشروط
فيه الخيار) (و) بيع (حيوان
بحيوان) ولو بجذسه
(وتفريق صفقة وجمع بين
بيع وعقد آخر) كاجارة

(قوله و يكون الخ)
له أو يكون الخ لأنه
اعتبر الحرمة في الثالث
وعدمها في الأولين فليس
من العام بعد الخاص بل
مغاير بخلافه على الجواب
الأول تدبر وتأمل (قوله مع
عدمها أيضاً) فيه انه متى
فسد حرم وسببه عليه
الحشي في القولة بعد و تقدم
أيضاً الا ان يقال الحرمة
المنقضية هنا هي الخاصة
بسبب نهي خاص فلا
ينافي ثبوت حرمة أخرى
فالخاص ان في نحو
العربون مما ورد فيه نهي
خاص حرمين حرمة لهذا
النهي وحرمة لتعاطي
الفساد وفيما لم يرد فيه
نهي خاص وانما فساد
لنفسه مخور كن حرمة
واحدة وهي الثانية أفاده
عش (قوله لما كانت الخ)
عبارة لما كانت هذه
الاربعة اسماً للعقد لم
يضاف الخ (قوله وان كان
فيه ما ذكر) هذا يشمل

ويكون التقسيم المذكور اعتباراً بالاحقية والاجتماع بعض الاقسام مع بعض فالقسم
الأول صحيح مع عدم الحرمة والثاني فاسد مع عدمها أيضاً والثالث صحيح أو فاسد مع عدمها
فما اختص القسم الثالث بصفة زائدة وهي الحرمة أفرد وجعله قسماً آخر (قوله في غير
العربون) أي أما فيه فهو مع حرمة فاسد وسياً في ذكره آخر الباب وكالعربون بقية البيوع
الفاصلة وانما اقتصر على استثنائه لأنه ذكره بعد في قسم الصحيح المحرم فتوهم من ذلك محتم
فدفع ذلك بالنص على فساد بالاسـتثناء (قوله فالصحيح الخ) ذكره أنه أحد عشر متناوثة ثلاثة
شراً فالجمله أربعة عشر (قوله شوهدت) أي رويت للعاقدين حالة العقد أو قبله ولم تتغير
سبباً فان لم ترهما أو لاحدهما لم يصح بيعهما (قوله في الذمة) متعلق ببيع أي بيع في الذمة
باعتبار كون المبيع ملتزماً فيها أو باعيان أي أعيان ملتزمة فيها والذمة لغة العهد والامان
واصطلاحاً متعلق على الذات وعلى النفس اطلاقاً لاسم المال على المحل أو المتعلق بكسر اللام
على المتعلق بنقصها وعلى معنى قائم بالذات قابل للالزام من جهة الشارع والالتزام من جهة
المكلف (قوله كاسلم) أي كعقد السلم والكاف للتشليل فذل السلم العتد على ما في الذمة بلهظ
البيع كالعقد على ما في الذمة ان جرى بافظ السلم كان سلباً أو بلفظ البيع كان بيعاً ويترب
على ذلك اشتراط قبض رأس المال في المجلس وعدم صحة الحوالة فيه وعليه على القول دون الثاني
كما سيأتي (قوله وبيع صرف) هو بيع أحد الثقلين بالآخر من جنسه أو من غير جنسه
لكن ان كان من الجنس اشترط للصحة ثلاثة شروط الخلو والتفاضل والتماثل او من غيره
اشترط الأول فقط وكذا يقال في بيع الطعام بالطعام كما سيأتي وانما ذكر بيع الصرف مع أنه
من جملة بيع الاعيان المشاهدة لاعتبار المشروط المذكور فيه زيادة على غيره فهو من عطف
الخاص على العام للذمة المذكورة وسمى بذلك لصفه عن مقتضى المعاوضات في بعض
صوره من جواز التفاضل وقيل لصرفيهما وهو توصيتهما في الميزان (قوله ومراجعة الخ) لما
كانت هذه الاربعة بيعاً لم يضاف اليها لفظ البيع اذا المراجعة كأن يقول بعث بما اشتريت ورجع
درهم لكل عشرة أي وفائدة كل عشرة دراهم درهم فهو طاب الزيادة والمخاطبة كأن يقول
بعث بما اشتريت ورجع درهم لكل عشرة فهو طاب للعتد فيحيط من كل احد عشر درهم
والاشترط ان يقول اشركك معي في العقد بثلاث ما قام على مثلاً فان أطلق محل على المناصفة
والتولية كأن يقول وليتك العقد بما قام على مع علم بالثن ولا بد في جميعها من القبول (قوله
المشروط فيه الخيار) أي للعاقدين أو أحدهما أو أجنبي ولا بد من اشتراط ذلك ثلاثة أيام أو أقل
فان قالوا وثلاث كما يقع الآن بطل البيع وليس المراد بالخيار خيار المجلس لأنه ثبت قهر اعز
المتعاقدين بالمشروط (قوله وبيع حيوان بحيوان ولو بجذسه) أي سواء اتحد الجنس أو اختلف
كأنما كولين ام لا بشرط ان لا يشمل على رباناً يكونان كولين واتحد جنسهما وكان فيهما
لبن أو بيض لأنه حينئذ من قاعدة متبعة ودرهم بخلاف ما اذا كانا غيراً كولين وان كان
فيهما ما ذكر أو ما اذا كان في احدهما ذلك دون الآخر وما اذا اختلف جنسهما فإنه يصح
البيع في الثلاث لاتقاء كونه من القاعدة المذكورة (قوله وتفريق صفقة) أي وبيع
مما أحب التفريق صفقة أي عقد وعده في هذا القسم باعتبار ما يصح بيعه أو باعتبار الاغلب

نحو صقر بصقر بكل بيض مع أنه من قاعدة مدعوجة لان بيضهما كقول كبقية بيوض الحيوان ما عدا السميات لا يقال

فان تقر بها ثلاثة اقسام اما في الابتداء وضابطه ان يجمع بين ما يصح العقد عليه وما لا يصح
لنخر وخرسوا فقدم النخل على النحر او عكس وكعبده وعبد غيره او عبده حرقه يصح العقد في النخل
وعبد بمحضته من الثمن المعين باعتبار القيمة اذ لا يلزم بينهما فان الثمن ما وقع عليه العقد قليلا
كان او كثيرا والقيمة ما قطع به المقومون ويفرض النحر خلا والحرق عبدا واما في الدوام
وضابطه ان يجمع في العقد بين عينين يصح العقد على كل منهما منفردة وقتلاف احدهما قبل
القبض فليسقط من الثمن ما يقابل قيمة التالفة بالتوزيع ايضا واما في اختلاف الاحكام
وضابطه ان يجمع بين عقدين لازمين او جائزين كببيع واجارة وقرض وشركة قال في المنهج ولو
جمع عقد عقدين لازمين او جائزين صح ووزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما اهـ كأن يقول بعثك
عبدى واجرته دارى سنة بخمسة عشر دينارا فتوزع عليهما باعتبار قيمتهما فاذا كانت قيمة العبد
أثنين وقيمة منفعة الدار في تلك السنة ألفا كان ثمن العبد عشرة دنانير وأجرة الدار خمسة فقوله
وجمع بين بيع وعقد آخر من عطف الخاص على العام أى وكالبيع في صورة الجمع المذكورة
(قوله بشرط اعتاق) أى منجز عن المشتري أو مطلقا بخلاف مالهو كان معلقا كقوله بشرط أن
تعتقه اذا اجازيد ومالو بشرط اعتاقه عن البائع أو أجنبي فلا يصح وكالبيع بشرط اعتاق الهبة
بشرط اعتاق وتتمظهر بعضهم فيه بأن البيع والشروط انما يصح على خلاف القياس فهو بمنزلة
الرخصة فلا يقاس عليه بربطه بغيره على الرخصة مطلقا على أن الصحيح في الاصول
جوازها فيها (قوله او براءة) أى براءة المبيع فاذا قال بعتهك هذه الدابة بشرط أنها بريئة
من العيوب صح لانه تصرح بمقتضى العقد لا يمكن لا يبرأ اذا ظهر بها عيب او براءة البائع
كأن يقول بعتهك كذا بشرط انى يرى من العيوب فيصح ايضا ولا يبرأ الا عن عيب باطن
بحيوان موجود حال العقد لجهل البائع بخلاف مالهو كان غير حيوان او كان العيب ظاهرا
أو موجودا بعد العقد وأعلمه فلا يبرأ وسيأتى ايضا ذلك (قوله ويبيع عينين) أى متساويتين
بشرط كونهما للبائع (قوله ولو فى احدهما) هكذا فى بعض النسخ وفى بعضهما فى أحدهما وعلى
كل فهذه امانة هوم من قوله ويبيع خيار فانه صادق ببيع عين واحدة وعينين بشرط الخيار
فيه ما أوفى احدهما لكنه نص على ذلك لئلا يثبت لهم عدم صحة الخيار فى أحد المبيعين
دون الآخر والنسخة الثانية أظهر فى افادة المراد (قوله والفاصد) ذكر منه فى المتن ستة
وعشرين وفى الشرح أربعة فالبجلة لا تاتون (قوله ولو من البائع) أى له نعم ان باعه له بالثمن
الاول أو بعته ان تلف او كان فى الذمة صح وكان اقاله بلفظ البيع وان لم يحصل نقل ولا تخلية
ويكون ذلك مستثنى من اشتراط النقل فى المفقول والتخلية فى غيره (قوله ويبيع ما عجز) بالبناء
للفاعل أى المشتري عن تسلمه وان كان البائع قادرا على تسليمه سواء كان العجز حسيبا
كالغصوب أو شرعا كالارهاون (قوله حبيل الحبلة) بفتح المهملة والموحدة فيه ما أى تاج
المتاع وفيه مجاز ان اطلاق الحبيل على غير الآدى تغليبها اذ لا فرق فى ذلك بين الآدى وغيره
واطلاق المصدر على اسم المفعول أى محببول المحبول وهو جنين الجنين بان يبيعه أو يبيع شيئا
مؤجلا بمن المسه كأن يقول بعتهك هذا الشيء بعشرة أنصاف الى أن تله هذه الناقه ويولد
ولدها (قوله والمضامين) جمع مضامين كفتحاح ومضون كجنون وهو ما فى الاصطلاح من الماء
والملاقح جمع ملقو حنة أى ملقو ح بها وهى ما فى البطون من الاجنة (قوله ويبيع بشرط)

البعض مستتر فلا يعتبر لانا
تقول هذا واراد على نحو
الدجاج مع تسليم القاعدة
فيه على انه لم يشترط الاتصال
لكونه ملبا كالمفصل
بالفعل كما افاده عس ولا
يقال أيضا المأ كوليبة فى
المستتر فقط لا تنكفى فى
القاعدة بدليل جواز بيع
تجارية ذات ابن بئلهامع ان
لبنها مطلقا لانقول هذه
الصورة لتكون اللين فيها
كالمفصلة بدليل صحة الاجار
عليه مستثناة من القاعدة
كما قاله سم خرره (قوله
متساويتين) حرره

(ويبيع بشرط اعتاق أو
براءة) من العيوب (ويبيع
عينين) هو أعم من قوله
ويبيع عبدتين (بثمن واحد
بشرط الخيار ولو فى أحدهما)
فقط (والفاصد كبيع
تالم بقبض) ولو من البائع
(و) بيع ما عجز عن تسلمه
(و) بيع حبيل الحبلة
والمضامين والملاقح وبيع
بشرط

الاماستثنى (و) يبيع (المنابذة والملاصة) يبيع (البرقي سنبله) يبيع (ماله يملكه) ٩ البائع (والربا ويبيع اللحم

بالحيوان) ولومن غير
جنسه (و) يبيع (الحصاة
و) يبيع (الماء النافع أو
الحارى مفرد أو) يبيع
(الثمرة قبل) يدق (الصالح
بدون شرط القطع) بان
باعها بشرط التبقية أو
مطابقا وتعبري بذلك أولى
من تعبيره بما يوجبهم خلاف
المراد (و) يبيع (كل نجس)
ككلب (و) يبيع (عسب
الفعل) (و) يبيع (الغرر و)
يبيع (الاعى وشراؤه

(قوله أو بعتك زرا الخ)
لعل الاولى اشتريت الخ
والا فهذا من المقتضيات
وفيه نظربل هو تحجير على
المشتري وان استلزم المقتضى
(قوله وفول أخضر) هو
من المستقر في القشر (قوله
مع الارض الخ) هذا لم
في النافع دون الحارى لانه
مجهول واشتال البيع على
مجهول ومعلوم يصير
الكل مجهولا كما في فناوى
الشهاب مر فراجع فيه
أن النافع كذلك كما يأتي
للمعشى في البيوع الباطلة
وسمى الفرق بان النافع
لوقوفه على حده كما هو
مشاهد في الاثر يمكن
فيه معرفة المبيع بالزرع
بخلاف الحارى (قوله وقال

كبتك عدى بما تشرط أن تبني دارك أو ترضى كذا أو بعتك زرا بشرط أن تحصد
أو ثوبا بشرط أن تحيطه أو بطيخا أو حطباً بشرط أن تحمله قال في المنهج كبيع بشرط يبيع أو
قرض الخ (قوله الاماستثنى) أى مما هو بشرط للصحة كشرط القطع للثمرة أو للاصلاح كشرط
الحل أو لرهن أو للمقتضى كشرط القبض أو كان لاغيا كشرط أن لا يأتى كل الاكذا اه قليموي
(قوله والمنابذة) بذال مججمة من النبذ وهو الرمي وما ضربه يذمن باب ضرب كان يقول أنبذ
اليك ثوبي بكذا والملاصة كأن يقول ان المسنة فهو مبيع منك وسبأى ايضاحهما (قوله
ويبيع البر) اي الحنطة ببر أو شعير أو دراهم وكالبر كل ما كان مستترا بسنبله كاذرة الشاى
بخلاف الذرة الصبى والشعير والارز أو مستترا بالارض كفجل وجزر وبصل وفول أخضر
بعد انعقاد قشره أما قبله فيصح بيعه لانه يؤكل معه ويستثنى من ذلك اللوبياء فانه يصح بيعها
في قشرها ولو بعد انعقاد (قوله ويبيع ماله يملكه البائع) أى ما ليس له عليه ولاية بطريق من
الطرق ويسمى عقد فضولى فهو باطل عندنا وعند غيرنا موقوف ان أجازه المسالك صح والافلا
(قوله والربا) أى ان فقد فيه شرط من الشروط الآتية الحلول والتقاضى والمقائل (قوله
ولومن غير جنسه) أى ولومن غير ما كول أو نحو ذلك (قوله ويبيع الحصاة) كبتك من هذه
الانواب ما تقع عليه هذه الحصاة وسبأى (قوله النافع) أى فى ثمر أو عين أو الحارى أى فى قناة
أو نحوها وقوله مفرد اخرج مالو ببيع مع الارض أو ببيعها وحدها فيصح سواء فيهما الحارى
والنافع ولا يدخل فى بيع الارض وحدها الا بالنص عليه على المعقدا أما اذا لم نص عليه فهو
باق على ملك البائع سواء الموجود منه حال البيع والحادث بعده وخرج بالحارى والنافع
الراكد فيصير مفردا صحيح (قوله بما يوجبهم خلاف المراد) وجهه انه قال ويبيع الثمرة قبل التأخير
فقتضاه انه لو باعها بعد التأخير كان صحيحا وان لم يبد صلحا وانما قال أولى لامكان أن يقال
في مفهوم كلام الاصل تفصيل وهو انه ان باعها بعد التأخير ان كان بعد بدق الصلاح صح والافلا
والمنهوم اذا كان فيه تفصيل لا يمتنع به ولكن الاهم ما موجود (قوله ككلب) أى ولو معلما
ونحوه وسرجين نعم يصح بيعه عند تعذر فصله كدار مبنية بآجر نجس وأرض مسعدة بسرجين
ونحوه مخلوط به أو برمان نجس فيبيع الا زيار والجرار والمواجير والقبل وغير ذلك صحيح ويعنى
عما يوضع فيها من المائعات والبيع فى ذلك كله واقع على الطاهر والنجس داخل تبعاً على معقده
الرملى وقال سم واقع على الجميع أما اذا لم يتعذر فصله كنبيل عليه ريش فلا يصح بيعه (قوله
عسب الفعل) بسكون السين وهو ضرابه أو أجرة ضرابه أو مأواه أو ثمن مائه وعلى الثالث
فذكره بعد المصامين لا فائدة ان له اسما آخر وذكره مع الغرر للتردد فى معناه بين أمرين فأكثر كما
مرو خرج بالبيع اعارته للضرب فبى مندوبة بل واجبة ان تعين فى الناحية ويندب لصاحب
الانثى اهدا منى مالها اه أفاده قل (قوله ويبيع الغرر) أى البيع المشتمل على
غرر فى المبيع والبيع الذى فيه غرره هو ما انطوت عناقبته أو ما تردد بين أمرين أغلبهما
أخوفهما كما ظير غير النحل فى الهواء فانه منطوعنا قبته هل يرجع أو لا وتردد بين العود
وعلمه والاغلب عليه الثانى وهو أخوفهما أى يخاف منه دون غيره فافعل التفضيل ليس على
بابه (قوله ويبيع الاعى وشراؤه) مصدر مضاف افعاله أى ان يبيع أو يشتري شيئا من الاعيان

٢ وى فى م عكس العبارة اه أى فى العزوف فراجع (قوله عليه ريش) أى نجس كما فى مد

فلا يصح خلافاً لثمة الثلاثة وكذا يمنع اجارته ورهنه ثم يصح أن يؤجر نفسه وان يكاتب
عبده وان يشتري من يفتق عليه ويقبل كاتبة نفسه ويشتري من سيده ويصح توكيله لغيره
فيما لا يصح منه من العقود الضرورية ولو اشترى بصير شيئاً ثم غي قبل قبضه لم يفسخ العقد على
الاصح وخرج ببيع الاعيان وشراؤها ببيع الذم وشراؤها كالمسلم فيصح ان يسلم أو يسلم اليه
ويؤكل في القبض والاقباض ولفظ شراؤه في بعض النسخ مرفوع امامه ثم أخبره محذوف أو
خبراً وفاعل المحذوف أي وشراؤه باطل أو والباطل شراؤه أو ويطل شراؤه وانما قطع عما قبله
لان الكلام في البيوع (قوله ويصح خيار الرؤية) هو من الفرر وأما حديث من اشترى مالم
يره فهو بالخيار إذا لم يضعيف اتفاقاً اهـ قل (قوله وان أشرف على الخراب) أي أولم يفتنع
به أصلاً على المعتمد ثم نحو حصر بليت كالتقاضي والجذوع الموقوفة ولا تنفع فيها يجوز
بيعها لمصرف عنها في مصالح الموقوف بخلاف العقارات والكلام في غير المسجد أما هو فلا
يصح بيعه بحال (قوله والاضحية) أي المذوبة مطلقاً أو المتطوع بها بعد ذبحها (قوله بعد
القبض) متعلق بالمرهون وقوله بلا إذن أي من المهرين وكاذنه يعمه لو فاء دينه ان تقدم
قبوله والاوجب تقدم اذنه في البيع على ايجاب البائع لانه قبله لغو فلا يصح قبول المشتري له
(قوله ويصح العبد المسلم) ومثله كتب العلم وقوله من كافر رأى له (قوله الا ان يحكم بعتقه)
أي كاتبه وابنه ومن أقرب بحريته وخرج شراؤه بشرط العتق فلا يصح اهـ قل (قوله مع
اشتراط الولاء) بالمداد العسوية التي سببها نعمة المعتق على عتقه وقوله انما المشتري أي بان
شرطه لا جني أو للبائع وأما قوله صلى الله عليه وسلم لما نشأ في شأن بريرة واشترط لها الولاء
فاللام فيه بمعنى على كافي وان أسأتم فلها أي علمها وخرج شرطه للمشتري فهو صحيح لانه
تصريح بالمتقضى (قوله مجهولاً) حال من الرهن والكفيل أي مجهولاً كل منهما ما كان قال
بعته هكذا بمن في ذمتك بشرط أن ترهنني به شيئاً أو ثوباً أو يكن ذلك به أحد أو رجل فان كان
الرهن بمعنى المرهون معلوماً بالمشاهدة ك هذا الثوب أو الوصف كذوب في ذمتك صدقته كذا
أو كان الكفيل معلوماً بالمشاهدة كهذا الرجل أو الاسم والنسب كفلان بن فلان صح (قوله في
خسة أو سق فأكثر) أي اذا بيع ذلك في صفقة واحدة أو مبيع في صفقتين كل صفقة أقل
من خمسة أو سق ومجموعهم ما خسة أو سق فأكثر فانه يصح ومن المعلوم ان الوسق ستون صاعاً
والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث بغدادى وهو عند النوى مائة وثمانية وعشرون
درهماً وأربعة أسباع درهم وعند الراعي مائة وثلاثون درهماً (قوله والمهرم) أي مع العحة
في غير العربون ومع الفساد فيه والمراد المحرم من البيوع لان كلامه في ذلك وحيث تدفني قوله
كبيع الخ يجوز لان المحرم في الاول سبب البيع وهو القول المذکور وفيما بعده التناهي
والشراء وهكذا أما البيع المقرب على ذلك فليس بحرام على المعتمد خلافاً للزيادة وتبعه قل
هنا ثم لا يجوز في بيع العنب ان يعصره خراً وكذا ما بعده وجهه ما ذكره من أمثلة المحرم اثنا
عشر (قوله كبيع حاضر لباد) أي متاعاً لباد وعبارة الهمزة وبيع حاضر متاع ياد فليس
المراد ان البادى هو المشتري كما هو كلامه والحاضر ساكن الحاضرة وهي المدن والقرى
والريف وهي ارض ذات نزر وخصب بكسر الخاء أي غناء وبركة خلاف الجذب والمذكورات
خلاف البادية والنسبة اليه بادوى والى الحاضرة حضري على خلاف القياس فيهما والقياس

(و) بيع (خيار الرؤية)
وهو شراء مالم يره على ان له
الخيار اذا رآه (و) بيع
(الموقوف) وان أشرف
على الخراب والاضحية
والمرهون بعد القبض بلا
إذن (و) بيع (العبد المسلم)
أو المرتد (من كافر) الا ان
يحكم بعتقه عليه بشراؤه
له (و) البيع (مع اشتراط
الولاء) لغير المشتري (أو)
اشتراط (الرهن أو) اشتراط
(الكفيل مجهولاً وبيع
العرايا في خسة أو سق)
فأكثر (والمهرم كبيع
حاضر لباد)

(قوله والشراء) أي شراء
المتاق من الركان

بادى وحاضرى والتعبير بالحاضر والبادى جرى على الغالب حق لو كانا حاضرين أو باديين
 أو أحدهما حاضرا والآخر باديا أو بالعكس كان الحكم كذلك فالمراد أى شخص كان ولو
 اشترى شيئا أيام رخصه ليبيعه أيام الغلاء لم يحرم عليه لعدم التصديق على الناس بخلاف ما لو
 اشترى أيام غلوه ليبيعه غالبا فإنه يحرم عليه لما فيه من التصديق حينئذ (قوله للنهى عنه في
 خبر الصحيين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا يبيع حاضر لباد إذا سلم دعوا الناس يرزق الله
 بعضهم من بعض برفع رزق وجرمه أى أن تدعوهم يرزقهم الله تعالى من هذه الجهة وإن لم
 تدعوهم جائز أن يرزقهم منها وأن يرزقهم من غيرها (قوله بأن يقدم) ليس بقيد أو يكون بالبلد
 (قوله بمتاع) أى وإن لم يكن ما كولا كالهبة والصابون والأرز والعسل والعرو لو كان
 اختصاصا (قوله نعم الحاجة إليه) أى وإن لم ينظر هريبيعه سعة في البلد لقلة أو لعدم وجوده
 ورخص السعر أو كبر البلد والمراد عموم الحاجة إلى جنسه لا إلى شخصه وخروج ذلك مالا
 يحتاج إليه أصلا أو يحتاج إليه نادرا كالخيل الباقى (قوله ليبيعه بسعر يومه) قيد خرج به
 ما لو قصد بيعه تدريجا فأسأله الحاضر أن يفوضه إليه (قوله فيقول له الحاضر) أى يئذنه
 بذلك وخروج به ما لو استشاره البدوى في البيع تدريجا فلا يحرم عليه القول المذكور على
 المعتمد بل يجب عليه بذلك النصيحة وقيل يحرم لأجل التوسيع على الناس فيسكت أفاده
 الزيادة (قوله لا يبيعه) ليس بقيد بل مثله ما لو قال ليبيعه لك فلان أو اتبعه أنت أو ليبيعه
 فلان معى (قوله على التدريج) أى شيئا فشيئا وهو ليس بقيد بل مثله ما لو قال لا يبيعه لك دعة
 بعد يوم وقوله بأعلى ليس بقيد أيضا وكذا قوله فيوافقه على ذلك أى التردد بل مثله ما لو لم يوافقه
 (قوله والمعنى فى النهى) أشار به إلى أنه معقول المعنى والنهى فى ذلك وفيما يأتى فى بقية الفصل
 التحريم فيما نرى تركاب النهى عنه العالم بالنهى وكذا الجاهل المقصر بان كان بين أظهر العالم
 بخلاف ما إذا كان بعيدا عنهم وهو من الصغار كما قاله مر وعده مجرى الزواجر من الكبار
 والبيع صحيح لأن النهى لم يفتقر به لاندانه كندركن ولا لازمه كند شرط (قوله على
 الحاضر) أى القائل لأعلى صاحب المتاع وإن أجاب له لأن غرضه أن لا يبيع له العلة فى الحرمة
 إشارة الحاضر عليه بتركه وقد انتضت فان قلت أنه يحرم على الشافعى لعب الشطرنج مع
 الحنفى لأن فيه عانة على معصية فالجواب ما تقدم من أن المعصية انتهت هذا القول المذكور
 بخلافه فى اللعب فانهم مستمرون وأيضاً فالحرم ثم هو اللعب لا يقوم الأمن اثنين بخلاف المحرم
 هنا وهو القول فانه يقوم من واحد وهو المبتدئ وإن لم يساعده الآخر (قوله وتلقى الركبان)
 جمع راكب وكل من الجمع والركوب للأغلب فالمراد مطلق القادم ولو واحداً أو ماشيا والراكب
 لغة خاص براكب الأبل والمراد هنا الأعم (قوله للنهى عنه في خبر الصحيين) وهو قوله صلى الله
 عليه وسلم لا تلهو الركبان للبيع وفى رواية للبخارى لا تلقوا الساع حتى يهبط بهم اللاسواق فن
 تلقاهما فاصحاب السعاة بالخيار (قوله بأن يتلقى) أى يقع منه التلقى وإن لم يقصده كان خروج
 له خصوصاً فرأهم واشترى منهم قاله فى شرح المنهج (قوله طائفة) تطلق على الواحد لأن الجمع
 ليس بقيد كما مر (قوله متاعاً) أى وإن لم يتم الحاجة إليه لأن العلة ضرر القادمين (قوله إلى
 البلد) أى مثلاً (قوله فيشترى منهم الخ) وكأشترى منهم البيع لهم ما يقصدون شرائه من البلد
 فهو حرام وكان المناسب أن يذكر ذلك لأن الكلام فى البيوع ولو قدم البادى يريد الشراء

(قوله أو أحدهما) الأولى
 الاقتصار على عكس صورة
 المصنف

لأنهى عنه في خبر الصحيين
 بأن يقدم شخص بمتاع نعم
 الحاجة إليه ليبيعه بسعر
 يومه فيقول له الحاضر أتركه
 لا يبيعه على التدريج بأعلى
 فيوافقه على ذلك والمعنى
 فى النهى ما يردى إليه من
 التصديق على الناس والائتم
 على الحاضر فقط (وتلقى
 الركبان) لأنهى عنه في خبر
 الصحيين بأن يتلقى طائفة
 يحملون متاعاً إلى البلد
 فيشترى منهم

(قوله وقوله بأعلى ليس
 بقيد) وجه عش كونه
 قيداً بأنه لا يكون حاملاً
 للبايع على التأخير إلا حينئذ

قبل قدومهم ومعرفةهم بالسعر والمعنى في النهي عنه غنيمتهم والائتم على الملتقى فقط (والنجش بأن يزيد في الثمن) السامعة (لالرغبة)
في شرائهم ابل لغير غير في شرائهم ١٢ للنهي عنه والمعنى فيه الايداع ولا خيار ولا شترى ولو كان عواطاة لتفريطه والبيع

فمعرض له الحاضر يريد أن يشتري له رخصا وهو المسمى بالسهمسار حرم على المعقد وقوع
السؤال عما يقع كنهنا ان بعض العربان يقدم مصر ويريد شرائهم من الغلة فيمنعهم
حكماء البلد من الدخول واشترى خوفا من التضييق على الناس وارتفاع الاسعار فهل يجوز
الخروج لهم والبيع عليهم وهل يجوز لهم أيضا الشراء من المارين عليهم والبيع عليهم قبل
قدومهم الى مصر لانهم لا يعرفون سعر البلد فتنتفى العلة فيهم أولا فيه نظر والظاهر الجواز
فيهم لانتفاء العلة فيهم اذ الغالب على من يقدم أن يعرف سعر البلد فلا غبن وان العرب اذا
أرادوا الشراء ياخذون باكثر من سعر البلد لاحتياجهم اليه نعم ان منع الحاكم من البيع
عليهم حرم لمخالفته وليس ذلك من التلق الذي الكلام فيه اه أفاده البرماوى على المنهج (قوله
قبل قدومهم) أى قبل وصولهم الى محل لان تصرفه الصلاة وان لم يدخلوها وخبر وافور ان
عرفوا الغبن الان عاد السعرا لما شترى به على المعقد خلافا لما ذكره في شرح المنهج (قوله
غنيمتهم) يفيد أنه اشترا بدين سعر البلد ولا بد أيضا أن تكون بغير طلبهم فجعله القيد أربعة
فان اشترا منهم بطلبهم ولو مع الغبن أو بغير طلبهم لكن بعد قدومهم ونحكهم من معرفة السعر
أو قبله وبعد معرفتهم بالسعر أو قبلها واشترائه أو باكثر فلا تحريم لانتفاء التغير ولا خيار
لانتفاء الغبن (قوله والنجش الخ) وهو لغة الاثارة لسانية من الثارة رغبة من يريد الشراء ومثله في
الحرمة مدح السلعة بالكذب يرغب فيها (قوله بل لغير غيره) ليس بقيد بل لو قصد دفع البائع
ولم يتصد خديعة غيره كان الحكم كذلك وأما فتح باب السلعة فجاء للعارف بالقيم ولا بد أن لا يفتح
بمن هو قيمته امن أول الامر والاحرم عليه لانه يراذفها على ما فتحه فيضر المشتري أما غير
العارف بالقيم فيحرم عليه المفتح (قوله الايداع) فيحرم على العاقد العالم بالنهي دون غيره على
المعقد كبقية المحرمات لكن لا يشترط هنا العلم بنهي مخصوص بل يكفي العلم بالنهي العام
كالنهي عن الايداع بخلاف بقية المحرمات فانه يشترط فيه العلم بنهي مخصوص هكذا قاله عن
وقد يقال ان بقية المحرمات فيها ايداع أيضا وعبرة الرمي والمعقد اختصا بالانتم بالعالم بالحرمة
في هذا كبقية المناهي سواء كان ذلك بعدم أو بخصوص اه وهى صريحة في رد ما قاله
العنانى (قوله ولو كان) أى النجش عواطاة أى موافقة من مالك السلعة ومن يزيد فيها (قوله
لتفريطه) أى بعدم مراجعته لاهل الخبرة وأمله ونظيره ما قاله البائع أعطيت في هذه
السلعة كذا فبيان خلافه وما لو أخبره عارف بان هذا عقيق أو غير وزج عواطاة فاشترى
فبان خلافه فلا خيار في ذلك وفارق ثبوته في التصرية كما يأتي بانهم انغري في ذات المبيع وهذا
خارج عنه اه أفاده مر (قوله والبيع على بيع غيره) أى وسبب البيع وهو الامر
الآتى وكالبيع على البيع الشراء على الشراء كان يأمر البائع بالفسخ ليشترى به باكثر من غنمه
وله ترك ذلك لان الكلام في البيوع (قوله للنهي عنه في خبر الصحيين) وهو قوله صلى الله
عليه وسلم لا يبيع بعضكم على بيع بعض زاد الناس حتى يتناع أو يذر اه وحتى للتعديل
ويتناع بمعنى يشتري أى حتى يتم الشراء والاف هو وقوع الشراء على الشراء ميس على ذلك
(قوله بأن يكون في زمن خيار المجلس أو الشرط) أى أو العيب ومورته أن يطالع ليداعلى

على بيع غيره) للنهي عنه في
خبر الصحيين (قبل لزومه)
بأن يكون في زمن خيار
المجلس أو الشرط وذلك
(قوله حرم على المعقد) أى
لنهي عنه في عموم قوله صلى
الله عليه وسلم دعوا الناس
الحديث شيخنا حفظه الله
ومحل ذلك حيث أرادوا
الشراء حالا بمن تم الحاجة
اليه ومنه النقد فيشرده
الحاضر مثلا لتأخير أفاده
عش (قوله لانهم لا يعرفون)
أى العربان لا يعرفون سعرا
أى فلا يوجد منهم غبن لغيرهم
(قوله وان لم يدخلوها) أى
ان العبرة بهذا المحل وان لم
يدخلوا البلد شيخنا (قوله
وما لو أخبره عارف) التقييد
بالعارف وبما عاظة لبيان
تحمل الخلاف في ثبوت
الخيار للمشتري المذكور في
كلامهم وان لم ينص النهي
فان اتى قيد منها فلا خيار
لهجزما (قوله وحتى لا تعدل)
فيه انه لا يوافق قوله عليه
الصلاة والسلام أو يرفعه له
للتعديل بالنظر أقوله يتناع
والغاية بالنظر أقوله يذر
فيكون من استعمال المشترك
في معنيتين كفى حاشية المنهج
(قوله بمعنى يشتري) فيه أن
الضمير عائد على بعض

المضاف الى بيع ومصدوقه البائع فيصير التقدير على بيع البائع حتى يشتري ذلك البائع ولا يخفى فساد ما أجاب العيب
بأن مصدوقه المشتري والاضافة من اضافة المصدر فاعوله والقاعل محذوف أى على بيع البائع بعضا وهو المشتري

كان يامر المشتري بالفسخ
ليبيعه مثل المبيع بأقل
من ثمنه والمعنى في النهي
عنه الايذاء (والسوم على
سومه) أي سوم غيره للنهي
عنه في خبر الصحيحين (بعد
استقرار الثمن) بانتراضى
به صريحنا بأن يقول ان
أخذت ما لا يشتريه بكذا
رده حتى آيبك خيرامنه
بهذا الثمن أو مثله بأقل
أو يقول لما لك استقرده
لاشتره منك يا كثر والمعنى
في النهي عنه الايذاء مخرج
باستقرار الثمن ما لو كان
المبيع بطاف به على من
يزيد فلا يمنع من الزيادة
وتعبري بغيره أعم من تعبيره
بأخيه (ويبيع المصرة)
للثمن عنه في خبر الصحيحين
(وهي متروكة الخلب
لأهم كثرة لبها) والمعنى
في النهي عنه التديس
(ولامشتري الخيار

(قوله ولا تحقق) أي ولا
يشترط في الحرمة تحقق
الخ (قوله للغالب الاولى
لارقة لأنه الذي مرفيه

٢ (قوله أعم من تعبيره
بالأخ) نسخ الشارح التي
بايد باب أخيه اه مصحح

العيب فيقول شخص للمشتري في هذا الزمن رده الخ ولا يقال انه يرده وان لم يامر له لانه يقول
انه قد يرضى به وعبارته هنا مساوية لعبارة المنهاج وعبر في المنهاج بقوله زمن خيار ثم قال فهو
أعم من قوله قبل لزومه اه فكان الاولى هنا أن يعبر بذلك ولكن جل من لا يسمو (قوله
كان يامر المشتري) أي وان كان مغبوناً والنصيحة الواجبة تحصل بالتعريف من غير بيع
وكالامر بالعرض عليه ساعة كذلك فهو ليس بقيد (قوله بأقل من ثمنه) أي أو خيرامنه مثل
ثمنه أو أقل ومحل الحرمة ما لم يأذن البائع فان أذن جاز لان الحق له هذا ان دات الحال على رضاه
باطفاقان دات على عدمه كأن أذن لطوف أو أكره أو حال سوء خلق فلا ولا فرق في الحرمة
بين أن يكون المبيع بلغ قيمته أو نقص عنها ولا تحقق ما وعده من المبيع على الاصح فيه ما
أفاده م (قوله والسوم الخ) هو أن يأخذ ساعة ليقابلها هل تجبه فيستقرم أو لا فيردها
أي وسبب تحصيل السوم وهو النول الاتي فهو الموصوف بالحرمة (قوله للثمن عنه في خبر
الصحيحين) وهو لا يسوم الرجل على سوم أخيه وهو خبر يعنى النهي والمعنى فيه الايذاء وكذا
الرجل والاخ ليس للتقييد بل الاول لأنه الغالب والثاني للرفقة والعطف عليه وسرعة اعتناك
فغيرهما مثلهما قاله في شرح المنهاج (قوله بعد استقرار الثمن الخ) قال ع ش وقع السؤال في
الدرج عما يقع كثير اباسواق مصر من أن يريد المبيع يدفع متاعه للدلال فيطوف به فيرجع
اليه ويقول له استقرسعر متاعك على كذا فيأذن له في البيع بذلك القدر فهل يحرم على غيره
شراؤه بذلك السعر أو بازيد أم لا فيه نظر والجواب عنه بان الظاهر انما في اذم فيحقق قصد
الضرر حيث لم يعمد المشتري بل لا يعد عدم التحريم وان عينه لان مثل ذلك ليس نصريحنا
بالموافقة على البيع لعدم المخاطبة من البائع والواسطة للمشتري اه (قوله بانتراضى به
صريحنا الخ) ولا يبدأ بضاعة التراضي به من المواعدة على ايقاع العقد به وقت كذا فلو تفتنا
عليه ثم انفرق من غير مواعدة لم يحرم السوم حينئذ كما نقله الامام عن اصحاب اه شورى على
المنهاج (قوله بان يقول ان أخذت ما لا يشتريه بكذا) وحينئذ معنى كونه سائما على سوم غيره أنه عرض
بضاعته للسوم الواقع اسلعة غيره ومثل القول المذكور عرض سلعة مثل المبيع انقص
أو أجود منه بمثل الثمن (قوله أعم من تعبيره بالأخ) ٢ لكن الاصل عبر بذلك موافقة الحديث
وتقدم أنه للغالب (قوله ويبيع المصرة) من التصريفة وهي الجمع يقال صرى الماء في
الحوض جمعه فيه فالتصريف لغة الجمع والربط وشرع ترك اللين في الضرر وسواء كانت المصرة
ما كولة للهم أم لا (قوله للثمن عنه في خبر الصحيحين) وهو لا نصروا الابل والغنم فن ابتاعها
بعد ذلك أي بعد النهي فهو بخير النظرين بعد أن يحلم ان رضىها أمسكها وان خطها ردها
ومساعا من عمرو قيس بالابل والغنم غيرهما بجامع التديس في كل وتصروا وبوزن تزكوا مجزوم
بجذف النون والواو الموجودة في الرسم فاعل وان حذف في النطق لالتقاء الساكنين اه
أفاده في شرح المنهاج زيادة (قوله وهي متروكة الخلب) بفتح اللام مصدر من باب طاب وحكى
اسكانه واقتصر في المختار على الاول سواء قصد التركة أم لا علم بذلك أم لا والايهام تصوير والعلة
للاغلب أو يقال هذه المذكورات قيود للحرمة مرفى لا تعتبر في ثبوت الخيار الاتي (قوله
والمعنى في النهي عنه) أي عن بيع المصرة أي الغالب فيه ذلك فلا يرد صورة عدم العلم ولو زاد

ولضرر البهيمه كان أولى لكنه اقتصر على التدليس لانه لا يوجد الا عند قصد البيع الذي
الكلام فيه (قوله فورا) أي بعد العلم بالتصيرية (قوله الا بثلاثة أيام) أي بعده واذا ظهرت
ثبت الخيار فورا وقوله العلف يفتح اللام أي الشيء المعلق به كأن كانت تسقى من ماء عذب
فصارت تسقى من ماء ملح وكقوله العلف (قوله أو تبدل الايدي) بأن كان يحلبها النساء ثم حلبها
الرجال وأيديهم فيها يوسم بالنسبة لا يدي النساء (قوله أو غير ذلك) كأنقرادها عن أخواتها
واختلاف المسقى (قوله بعد حلبها) ليس بقصد أي أو شرب ولدها أو شربهم انفسها فاما لدار
على تلف اللبن الموجود عند الشراء أما لو حدث لبن عند المشتري ثم ردها بعيب فلا يرد له شيئا
لانه حدث في ملكه (قوله ردها مع اصاع تمر) أي وان كانت ما كولة وكان لبنها معقولا أما غير
الما كولة كالجارية والانتان فلا يرد معهما شيئا لأن لبن الجارية لا يعقاض عنه غالباً وان كان
ما كولا ولبن الانتان نجس لا عوض له وأما غير المقول وهو التافه فلا يرد معه شيئا ويتردد
الصاع بتعدد المضراة وتعدد العقد أو البائع أو المشتري كأن اشترى اثنان من واحد أو
عكسه لا بتفصيل الثمن وسواء اشترى اربعة اصاع أو بدونه كالارب ومحل وجوب رد الصاع
ان لم يتفق على غيره فان اتفقا على رد اللبن أو دراهم أو على عدم رد شيء جاز وليس من ذلك كما
قال ع ش ما يقع الآن من رد البهيمه بعد حلبها بالشيء مع عدم مطابقتها ببديل اللبن لان ذلك
انما هو لعدم العلم بوجوب شيء لفقى علم به كان له الطلب ولو بعد مدة طويله وقياس ما قبل من
وجوب اعلام النساء بأن لبن المنة وجوب اعلام البائع باستحقاقه بدل اللبن اه والتمر
الواجب هو المتوسط من غير البلد فان فقد في بلد تلف اللبن وحواليه الى مسافة القصير بأن
لم يوجد في ذلك ضمن منه له اعتبرت قيمته يوم الرد بالمدنية الشريفة على المعقد ويعلم ذلك
بالاستصحاب فاذا افارق البائع أو غيره المدنية وقيمة الصاع فيها درهم مثلا استصحب حتى يعلم
أريظن خلافه فان قيل لم تعين القره ناو لم يجز الع د ول الى غير بغير رضا وان كان أعلى منه
في القيمة والاقنيات بخلاف الفطرة أجيب بأن المقصود هنا قطع النزاع مع ضرب تعبد
والمقصود في الفطرة سد الخلة (قوله والتصيرية) مبنية على كل تدليس عطف عليه وتظهر قوله
حرام وما ينه ما عترض وقوله وتسويد شعره رأى ستر الشيب منه لا وما أحسن قول بعضهم

قالت أرا الخضبت الشيب فأت لها ستره عنك يا عمي وباصري

فقههت ثم قالت ان ذا عجب • تسكث الغش حتى صار في الشعر

(قوله ونجعه يده) شمل اطلاقه الذكروا لاني وهو كذلك كما قاله الاذري ولا بد في ثبوت الخيار
من أن يكون ذلك بحيث لا يظهر اغالب الناس أنه مصنوع حتى لا ينسب المشتري الى تصدير
اه م ر ولا بد في ثبوته أيضا أن لا يتجهد بنفسه كما يفهم من قوله ونجعه يده والا فلا خيار بخلاف
التصيرية فان ثبت الخيار ولو من غير فعل فاعل كما مر (قوله الدال على قوة البدن) وهو
ما فيه التواء لبعضه على بعض وانقباض أي انكماش أما جعله كخلفل السودان فلا حرمة
فيه ولا خيار لعدم دلالة على نفاسة المبيع المتضمنة لزيادة الثمن (قوله ونجعه يده) ويثبت
الخيار بذلك ولو حصل من غير أمر البائع ولا عمله لا يلحق نوب الرقيق بعد ادخيله لالكاتبه فاحذف
الاختيار فيه اذ ليس فيه كبير غرر اذ قصيرا المشتري بعدم امتحانه والسؤال عنه وان حرم ذلك

فورا) كخيار العيب
وأجيب عن خبر مسلم من
اشترى ثوبا بمصراته فهو
بأنه اثنان أيام بانه محمول
على الغالب من ان التصيرية
لا تظهر الا بثلاثة أيام لاحالة
فقد اللبن قبل تمامها
على اختلاف العلف أو
المأوى أو تبدل الايدي أو
غير ذلك (فان ردها ولو
بعيب آخر) بعد حلبها (رد
معها اصاع تمر) خبر مسلم
بذلك (والتصيرية وكل
تدليس كحكم عيب
ونسو يد شعره ونجعه يده)
الدال على قوة البدن
(وتجه يده حرام) فبان
فعله العالم بالتمسك عنه
لكن العقد صحيح لان
التمسك عنه انما هو

لامر خارج عنه هذان تعلقات بيع المصرة ثم عطف على ما قبله قولي (وبيع العنب من يتخذ تمر او سيف من يقتل به غيره) هو اعم من قوله المسابن (ظلموا الشبكة عن بصطان) بها ١٥ (في الحرم والخشب عن يتخذ منه الملاحى) لتسبيه

في الحرام ومثلها بيع المسابن المرد عن عرف بالفجور فيهم ومحل تحريم بيعه ذلك عن ذكر اذا تحقق أو ظن انه يفعل ذلك فان توهمه كره (وبيع العربون) بفتح العين والراء وبضم العين واسكان الراء (بان يهبطه شيئا على انه اصحاب السلعة) هـ (ان لم يتم البيع) ومن الثمن ان تم للهوى عن ذلك رواه ابو داود وغيره

(قوله لا بوضيعة) فلو مات الموصى قبل غير الولدين بطلانها عند مـ وان رضى الموصى له بناخير القبول الى التميز وقال الخطيب على المنهاج بدوام الصحة قياسا على ما ذهب الاصل لقرع جارية حائلا فقبلت من غيره وولدت فان للاصل الرجوع (قوله فان احتل الخ) أى بان لم يشترط بان كان من غلة ضيعته مثلا واشترط قبل الغلاء أو بعده لا يسكه للبيع بعد بل ايا كله أو يبيعه حالا وان لم يبع ذلك فسد التأخير للبيع باعلى كما قاله مـ عن مـ أو لم يسكه لبيعه لا باعلى فلا حرمة في ذلك كله فأناله

الايام (قوله لامر خارج) أى وهو التدليس والحرمة من الصغار وان كان ظاهرا حديث من غشنا فليس منا أنهم امن الكفار وقوله هذا أى وقوله والتصرية الخ انما فى ذلك لان هـ ذين الامرين ليس من البيوع فلذا احتج الى التصريح بجمعهما بالحرمة والى أن ما بعدهما لا يعتبر فيه تدليس لانه من تعلقات بيع المصرة ولا يرد أن ما تقدم من تلقى الركبان ونحوه ليس من البيوع ايضا مع أنه لم يصرح فيه بالحرمة بل اكتفى بعطفه على ما قبله فها قال هنا وكذا التصريفة وكل تدليس الخ لانا نقول ان تلك الامور ذكرها على وجه كونها من البيوع وان كان فيه ساهلة كالمزول كذا التصريفة وما بعدهما فانه ذكرهما على وجه كونهما تابعين (قوله وبيع العنب) أى ولومن كافر وانما أخر هذا لانه لم يرد فيه نهي مخصوص ولا يحنى ما فى عبارته من القصور فكان الاولى أن يقول كافي منه ببيع نحو رطب كعنب يتخذ مسكرا (قوله والسيف) محله اذا كان لغير حربى أما هو فالبيع له فاسد وقوله من يقتل به غيره أى أو يقتل به نفسه كالسيف كل آلة قتل وعبرة مـ وسلاح من فهو باغ وقاطع طريق اهـ وهى تشمل السيف وغيره ومن يقتل به غيره أو يجرحه به فالقتل أيضا ليس ببيع وقوله ظلموا أى قذلا محرما (قوله والخشب الخ) ومثله البوص لمن يتخذ من امير (قوله لتسبيه الخ) أفاد أن ذلك هو القاعدة وأن المذكورات أفراد منها فكل تصرف يفضى لمعصية حرام ومن ذلك أن يفرغ الشخص عن وظيفة وهو ليس من اهلها أو يعلم أن القاضى يقرره في ذلك او عن نظروته يعلم انه لا يقوم بحقه ويعلم من ذلك كما قاله مـ حرمة اطعام مسلم مكاف كافر امكافا في شهر رمضان وكذا بيعه طعاما علم او ظن انه ياكله ان كان ذلك تسبب في المعصية واعانة عليه ابناء على الراجح من تكليف الكفار بفروع الشريعة (قوله المالك المرد) مثله بيع أمة عن يتخذها لغناء محرم والثوب الحرير للباس رجل بالضرورة قاله مـ (قوله فان توهمه كره) وكذا لو شك فيه من باب أولى (قوله وبيع العربون) أى البيع الذى فيه العربون (قوله وهو بفتح العين الخ ٣) ويقال له العربان بضم العين واسكان الراء وتبدل العين هـ مزعة مع الثلاثة ففيه ست لغات والبيع فيه فاسد دون ما قبله فهو وفاء بالغاية السابقة في قوله وان صح في غير العربون (قوله اصحاب الساعة) بكسر السين جمعها سلع كسيرة وسدر ويجوز فتحها هذا فى ساعة المتاع أى البضاعة أما ساعة الجسد أى التى تخرج من الحصة الى البطيخة فهى بالسكسر لا غير هذا هو المشهور وعبرة المصباح فقيد أن كلامهم ما بالسكسر وأن التى بالفتح الساعة بمعنى الشبكة ونظم ذلك بعضهم فقال وساعة المتاع ساعة الجسد * كل بكسر السين هذا ما ورد

أما التى بالفتح فهى الشبكة * عبارة المصباح فاسلك نهجه اهـ (قوله هـ) امامه فروع على انه خبر ثان لأن أو منصوب على الحال أو التمييز وخبر لا تكون حذفته واسمها وعلى كل فهو من تمام الصيغة فلا بد فى البطلان من النص عليه فى صلب العقد والافلاس حرمة ولا بطلان وبقي من المحرم التقريب بين الامة وان رضى ولداها الرقيق ولو باقالة أو رد بعيب أو سفر عرفا كنحو فرسخ حتى يميز لا بوضيعة أو عتق أو وقف وكذا بين الدابة وولدها حتى يستغنى عنها الا بذبحة ومن المحرم ايضا ككافاله مـ احتكار القوت بان يشترط وقت الغلاء عرفا بالمسكة ويبيعه به ذلك باكثر من غنة للتضييق حينئذ فان احتل شرط

(٣ قوله وهو بفتح العين) ليس فى النسخ التى بايدى النقط وهو اهـ صحيح

من ذلك فلا اثم والاوجه انه لا يكره امسالك ما فضل عن كفايته وكذا ية ومونه سنة نعم الاولى
بيعه ما زاد عليها او يجبر من عنده زائد على ذلك على بيعه في زمن الضرورة وعلم مما انقرو
اختصاص تحريم الاحتكار بالاقوات ولو قراوز يدا فلا يعم جميع الاطعمة ويجرم على الامام
او نائبه ولو قاضى ما اتسعه في قوت او غيره ومع ذلك يعز ز مخالفته للافتيات عليه ويصح البيع
اذا جرح على شخص في ملك نفسه غير معهود

(باب بيع الاعيان)

احترز بذلك عن بيع المنافع كبيع حق الممر أو حق وضع الاخشاب على الجدار (قوله
وهي) أي بيع الاعيان والاقل أقرب الى كلامه وأيضا الاكثر رجوع الضمير الى المضاف
دون المضاف اليه ما لم يكن المضاف لفظ كل والارجع الى المضاف اليه (قوله أو في الذمة) أي
مرتبطة بالذمة باعتبار كون أو وصفها ملتزمة فيها فشبها ارتباطه بطلاق عين بالذمة بالمعنى المذكور
بإرباط الطرف بالطرف ففسرى التشبيه للجزئيات فاستعملت لفظه في الموضوعات لارتباط طرف
بطرف خاصين لا ارتباط عين بخصوصية بالذمة الخصوصية (قوله فالحاضرة الخ) شروع في بيان
احكام الثلاثة بعد ذكرها اجمالا والحاضرة مبدأ خبره يصح الخ وما يمينه ما اعترض قصده
التفصيل يروى بخرجه بقوله لرؤية المعبر تمام تر بالكلية أو رؤيت رؤية غير معتبرة بان كانت
منقوشة ووجهها مختلفان فرأى الظاهر فقط أو الباطن فقط فلا يصح بيعها وعلم من اعتبار
الرؤية في صحة البيع أن الاعنى لا يصح بيعه ولا شراؤه كما مر فطريقه أن يوكل (قوله بشرطه
الآتي) أي في الباب بعده وهو مفرد مضاف فيم الشروط الستة من كونه طاهرا منقعا اليه الخ
ما يأتي والمراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن كالبائع والمشتري كذا قاله المتأوى نقلا عن
جده (قوله والغائبة الخ) ذكرها خمس صور اثنين منطوقا وثلاثة مفهوما والبطلان في ثلاثة
منها وهي صورنا المنطوق وواحدة من المفهوم والصحة في صورتين من المفهوم والمراد بالغائبة
غير المرتبة حالة العقد سواء كانت غائبة عن مجلسه أو حاضرة فيه وقوله لم يصح بيعها أي وان باعها
في وصفها أو سمعه المشتري بالتواتر ولا يشك كل على ذلك صحة البيع فيما لو قال اشتريت منك ثوبا
صفته كذا ثم ذه الدراهم فقال بعته لان ذلك بيع موصوف في الذمة وهذا بيع عين موصوفة
متميزة كذا قاله الرمي الكبير (قوله ولم تغير عمادة) أي أصلا أو غالبا فهو صادق بصورتين بان لم
تغير أصلا في العادة كالارض او غلب عدم تغيرها فيها كالشباب وأسند عدم التغير لعادة ولم
يقول ولم يمكن تغيرها لكونه يمكن فيها ذلك (قوله من نحو شهر) أي لا من نحو مدة طويلة (قوله
أو احتمل تغيرها وعدمه) أي استوى الامر ان (قوله كحيوان) هو نظير ما احتمل التفسير
وعدمه لاجزئي من جزئياته لانه يتعدى في الصحة والسقم وتحول طباعه فغلب عليه التغير
لكنه يصح بيعه فيكون مستثنى مما يغلب فيه ذلك والفرق بين المثال والنظير أن الاول جزئي
بذكر لا يوضح قاعدته كالفاعل مرفوع ومثاله جاء زيد والثاني جزئي بذكر لا يوضح قاعدة
أخرى كالحیوان هنا فانه جزئي مما يغلب فيه لكنه مستثنى منه فيصح بيعه فذكره عقب
ما احتمل التغير وعدمه على وجه التفسير في الصحة لقصد ايضاح ذلك فهو جزئي من كلي وهو
ما يغلب فيه ذكر لا يوضح كلي آخر وهو ما احتمل الامرين وأما مثال ذلك فكلما محبوب المرتبة

(قوله في زمن الضرورة)
أي ما لم يتحقق وتصل الحد
الاضطرار والالم يبق له
كفاية سنة وتردد عش
فيما يتيق له جنة وذو الظاهر
أنه كفاية يوم وإبلة كما
يعض الهوامش (قوله
بالاقوات) قال عش ومنها
الادم (قوله ويجرم على
الامام) وقيل يجوز في زمن
الغلاء (قوله للافتيات) وهو
جائز وقيل حرام (قوله
أقرب) ولان المبوب له هو
البيع المتعلق بذلك شيئا
(قوله عواظير) الذي في
رم وجبرانه مثال

(باب بيع الاعيان)

وهي ثلاثة أذ (العين اما
حاضرة أو غائبة أو في الذمة
فالحاضرة وهي المرتبة
الرؤية المعبرة في صحة
البيع (يصح بيعها بشرطه)
الآتي (والغائبة ان لم يرها
العائدان) بان لم يرها كل
منهما أو أحدهما (قبل)
أي قبل العقد (لم يصح
بيعها) لاغرر (وان رايها)
قبل (ولم تغير عادة كارض)
وثباب رايها من نحو شهر
(أو احتمل تغيرها) وعدمه
(كحيوان صح بيعها)

من نحو شهر (قوله في الأول) وهو ما لم يتغير عادة والثاني وهو قوله أو واحتمل الخ (قوله ومحملة) أي محل وجود صحة البيع في القسمين فالصغير راجع لشيء من المعنى (قوله ذاكرين) أي عالمين من الذكربالضم مقابيل النسبانيان فان نسبها اطول المدة فهو بيع غائب (قوله كفا كهة رطبة) أي مضي بعد رؤيته ازمين يغلب تغيرها فيه والافهي من القسم السابق اذ تغير كل شيء بحسبه وكالفا كهة المذ كورة الاطعمة التي يسرع فسادها (قوله لم يصح بيعها) أي وان لم تتغير بالفعل لان شأنها ذلك وأما القسمان الأولان فيصح بيعهما وان وجد امتغيرين نظرا للشأن أيضا لكن يثبت الخياران وجد امتغيرين (قوله وتكني رؤية بعض المبيع) أي وان رآه من كوة لامن وراء زجاج كالألة المسماة بالعميون ولا من ماصاف كما لا يكتفي بهما في ستر العورة في الصلاة الاحتياط في البابين وانما وقع الطلاق المعلق بالرؤية اذا وجد من وراء أحد هما لان المدار ثم على مطلقها وقد وجد وهما على معرفة المبيع التامة فلم يكتف بذلك نعم يصح بيع السمك والارض المستورين بالماء الصافي لانه من مصالحهما ~~كما~~ قاله الرافعي وقضيته امتناعه مع السكدة ويفرق بينه وبين صحة ايجار الارض مع مثل ذلك بان الاجارة أوسع لانها تقبل التأقبت ولان العقد فيها على المنفعة دون العين (قوله ان دل على باقيه) أي أولم يدل على ذلك لكن كان صوابا لابق لبقائه كقشر رمان ويض وخشكان وهي بحينة يضاف لها لوز وجوز وفستق وسكر ويلف على ذلك بحينة رقيقة وفاية لها وتسوى في الثمن ورو بعد نضجها يؤكل ما في باطنها وترعى القشرة وهي كلمة أعجمية وخشك معنى ما يابس ونان معناه عجيب وعادة الاعاجم تقديم الصفة على الموصوف وكقشرة سفلى لجوز أو لوز فتكني رؤية ذلك لان صلاح باطنه في ابقائه فيه وان لم يدل هو عليه بخلاف جوز القطن وجلد الكتاب ومحوهما وخروج السفلى وهي التي تسكن حالة الاكل العليا لانها ليست من مصالح ما في باطنه نعم ان لم تنع قد السفلى كفت رؤية العليا لان الجميع مأكول ويجوز بيع قصب السكر في قشره الاعلى لان قشره الاسفل كباطنه لانه يحص معه فصار كأنه في قشر واحد وبيع السكر في قدوره لان ذلك من مصالحه كفقاع السكر وهو زجاج يستبه على ماء نحو الزبيب الذي فيه خوف أن يفسده الهواء ثم سمي به نفس الماء المذ كور العجوة لا يشترط رؤية شيء منه لان بقاءه فيه من مصلحته ومثل ذلك اللبن في رغوته التي تستمره (قوله كظاهر الصبرة) أي المتفقة الاجزاء نحو صبرة برونوز أو دقة ومسك وعجوة وكبيس في نحو قوصرة وقطن في عدل وبر في بيت وتكني رؤية أعلى المائعات في ظرفها لان الغالب استواء ظاهرها ذلك وباطنه فان تخالفنا ثبت التباين للصبرة نحو بطيخ ورمثان وسفرجل فلا يكتفي فيه ما مر بل لابد من رؤية جميع كل واحدة من جميع جوانبها وان غلب عدم تفاوتها وبيع عذافان رأى أحد جانبي نحو بطيخة كان كبيع الغائب كالشوب الصفيق يرى أحد وجهيه وكذا تراب الارض ومن ثم لو باعه قدر ذراع طولا وعمقا من أرض لم يصح لان تراجمها مختلف ~~وك~~ كظاهر الصبرة المتفقة الاجزاء الانعوج يضم الهمة أو فتحها مع ضم الميم وفتح المجهمة فيهما ويقال فيه انعوج بفتح النون وضم الميم المشددة وفتح المجهمة وهو المسمى عند السماسرة بالعينة فتكني رؤيته بحيث كان انعوجا لشيء متساوي الاجزاء كالحيوب وأدخل في صيغة البيع كأن يقول بعثك البر الذي عندي مع انعوجه وان لم يرد له المبيع أو تلف قبل العقد لانه ورد على الباقي والمرئ فان لم يداخله في ذلك لم يصح وان رده

في الأول والظاهر في الثاني
بقاؤها مجامها ومحملة اذا
كانا ذاكرين لا وصفها
عند العقد (أو غاب
تغيرها في المدة) كفا كهة
رطبة لم يصح بيعها للغير
وتكني رؤية بعض المبيع
ان دل على باقيه كظاهر
الصبرة

(قوله أو تلف قبل)
بعده حرره

والرؤية في كل شيء على ما يليق به (و العين التي في الذمة يصح بيعها بذكرها مع جنسها وصفها كبيع حبشي خالص) مع بقية الصفات التي تذكر في السلم (وعند هذا) يعالما (مع أنها) أي العين (في الذمة اعتبارا بلفظه فلا يشترط فيه تسليم الثمن قبل التفريق) إلا أن يكون ذلك في ربو بين فيشترط فيه التقابض قبله كافي العين الحاضرة وهذا إذا لم يذكر مع ذلك لفظ السلم فإن ذكر كان قال بعتك كذا سلما أو اشتريته منك سلما كان سائما على كون ذلك بيعا يشترط تعيين أحد العوضين في المجلس

(قوله والجدران) أي غير الأساس رشدي إذا لم يشترط رؤيته كإساق في البستان له قدره وقوله داخلا وخارجا أي داخل الدار وخارجها (قوله وبعضها في الماء) في حواشي م ر اغتفاد ذلك في الكبيرة جدا (قوله يشترط تعيين أحد العوضين الخ) يجوز المراد بالتعيين فقوله أصروته الخ يفيد الحلول والتعيين يكون مع التاجيل ولو بالخطبة

للمبيع لا يتفاء رؤية شيء من المبيع حينئذ أفاده م ر (قوله والرؤية في كل شيء على ما يليق به) يريد أنه يشترط أن يرى من كل مبيع مقاصده عرفا بأن يرى ما يختلف معظم المسألة باختلافه فيعتبر في الرقيق رؤية ما عدا العورة والمراد به ما بين السرة والركبة في الذكر والأنثى وفي الدابة رؤية كاهها حتى شعرها فيجب رفع المرح والا كاف ولا يشترط إجراؤها ليعرف سيرها ولا يشترط فيها ولا في الرقيق رؤية اللسان والاسنان وباطن حافر وقدم ولذا أطلقوا عدم اشتراط قلع النعل وفي الدار رؤية البيوت والسقوف والمستحم والجالوعة والجدران داخلا وخارجا والاسطحة والطريق وفي البستان رؤية أشجاره ومجرى مائه وكذا رؤية الماء الذي تدور به الرحا على المعتمد لرؤية أساس البستان ولا عروق الأشجار ونحوهما ويشترط في ذلك ونحوه رؤية الأرض ولو رأى البناء الحمام وأرضه قبل بناءه لم يكف عن رؤيته كما لا يكفي في القمر رؤيته وطبا وكذا لو رأى حفله أو صيفا فكم لا يصح بيعها بالرؤية أخرى وفي السفينة رؤية جميعها حتى ماني الماء منها فخرج منه لأن بقاءها فيه ليس من مصالحها وهذه مما تم به البلوى فيبيعون السفينة وبعضها في الماء وفي الخلقة رؤية جزء من القطن داخلها وفي الثوب المطوي أشهر لغير المبيع ورؤية وجهي ما يختلف منه كديباج منقش وبساط بخلاف ما لا يختلف وجهاء ككراس وهو كافي القاء وس القطن الغليظ وممراد الفقهاء ما لا يختلف وجهاء فتكفي رؤية أحدهما وفي الكتب والمحفف والورق الأبيض أي الخالي عن الكتابة على أي لون كان رؤية جميع الأوراق ورقة ورقة (قوله بذكرها) الباء بمعنى مع وقوله كعبه مثال للعين وحشي مثال للجنس لأن المراد به ما يشمل النوع والصفة لا خصوص الجنس المنطوق وخجاسي أي طوله خمسة أشبار مثال للصفة وقوله مع بقية الصفات كالكورة والأثوة وغيرهما مما يأتي (قوله وعندهذا) أي العقد على العين التي في الذمة بلفظ البيع فقط فإن ذكر معه لفظ السلم فسيأتي قريبا أي عده في المتن بما حيث جعله من أقسامه (قوله اعتبارا باللفظه) فإن نظر المعنى وهو كون المبيع في الذمة كان سائما ولكن العقد الأول وهو أنه يبيع خلافا لما شئ عليه الشارح في شرح منجبه (قوله فلا يشترط) تفريع على كونه بيعا أي بل يشترط التعيين فقط على ما سيأتي ويتنوع عليه أيضا صحة الحوالة به وعليه والاستبدال عنه بخلافه على كونه سائما فإنه يشترط تسليم الثمن قبل التفريق ولا يصح فيه شيء مما ذكر (قوله في ربو بين) سواء كانا متفقين الجنس أو مختلفين وقوله قبله أي قبل التفريق (قوله كافي العين الحاضرة) أي الربوية كاردب فتح بمثله أو شعير فانه يشترط فيها ذلك (قوله وهذا) أي كون العقد على العين الموصوفة بيعا وقوله إذا لم يذكر مع ذلك أي مع لفظ البيع المذكور وقوله أو اشتريته منك سلما أي وان لم يقل البائع بعتك سلما وقوله كان سائما عقد فيشترط فيه قبض الثمن في المجلس مطلقا (قوله وعلى كون ذلك) هذا جوع لاحتمل وهو ما إذا لم يذكر مع لفظ البيع لفظ السلم (قوله يشترط تعيين أحد العوضين) أي الغير الربوي بين أي ولا يشترط قبضه في المجلس لأن التعيين بمنزلة القبض لا ضرورة العين حال لا يدخله أجل أبدا والفرق بين ذلك وبين الإجارة في الذمة حيث اشترط فيها قبض الإجرة في المجلس مع أن كلا منهما سلم في المعنى أن المنافع معدومة ولا يمكن استيفاءها دفعة فجبروا ضعفها باشتراط قبضها

(قوله لا بد فيه من القبض)
 أي لكل من العوضين كما
 يعلم من حواشي المنهج اه
 شب راجعه (قوله دينا
 آخر) أي في ذمة المستقبل
 بأن يكون لكل من زيد
 وعمر وعلى الآخر دين اه
 شيئا (قوله وليس المراد
 الخ) انظر ما مانع من ذلك
 ومعنى كون البيع من
 العقود اللازمة أنه يقول الى
 اللزوم (قوله السابق) أي
 الذي تقدم تعريف البيع
 حيث قال المحشى ثم هو
 تعليق بمن على وجه مخصوص
 (قوله وان تقدم) أي ان
 شئت بافتح على الإيجاب
 وهو ضعيف كما في مرقلا
 عن السبكي وقرئ بين التقديم
 والتأخير أنه عند التقديم
 تعليل لا ابتداء العقد وعند
 التأخير تعليل اقامه وقرئ
 بينهما ويمكن أن يجاب بان
 المراد تقدم اللفظ المشغل
 على المشيئة وهو الاستيجاب
 على الإيجاب مع كونها
 متأخرة عنه واعلم أنه يشترط
 عند الايمان بالمشيئة أربعة
 شروط كونها من المبادئ
 باتما كان أو مشترتا
 وتأخرها عن صيغته وفتح
 التاء وعدم التثنية كصفتك
 ان شئت فيقبل الآخر أو
 اشترت منك ان شئت

في المجلس بخلاف المبيع في الذمة فانه موجود يمكن استيفاءه دفعة وكلام الشارح معتمد
 خلافا لمن ضعفه (قوله والايضا) برفع المضارع اما على تقدير الشرط ما ضما أي والا كان
 كذلك بأن لم يبين أحد العوضين في المجلس بصيرا وعلى انه خبر مبتدأ محذوف مقرون بالفاء
 ان كان مضارعا أي والا يكن كذلك فهو بصير والجمله جواب الشرط وانما احتج لهذا
 التكلف لرفعه المضارع الواقع في جواب الشرط وهو لا يجوز الا على ضعف قال في الخلاصة
 وبعد ما مضى رفع الجزا حسن * ورفعه بعدم مضارع وهن
 فلو جزمه لسلم من ذلك (قوله يسع دين بدين) أي في معنى يسع الدين بالدين الثابت من قبل وهو
 أي يسع الدين بالدين الثابت قبل العقد باطل فكذلك هذا وانما لم يكن منه لان الدين هنا منشا
 حال العقد لا ثابت من قبل لكنه لما لم يبين فيه أحد العوضين في المجلس أشبهه بيسع الدين
 بالدين الثابت من قبل فان عين أحدهما في المجلس كان محجبا وهذا في غير الربويين أما ما
 فتقدم أنه لا بد من قبض ما في المجلس ولا يكتفى بالتعيين فلو ضم الشارح هذا لما تقدم كان أولى
 وقد علم ان ما نحن فيه ليس فيه يسع دين لمن هو عليه ولا لغيره من هو عليه بل ذلك مسئله أخرى
 حاصلها أن يسع الدين لغيره من هو عليه بغير دين ثابت قبل بان كان بعين أو بدين منشا كان باع
 لعمر ومائة له على زيد بمائة لا بد فيه من القبض في المجلس مطبقا وأن يسعه لمن هو عليه بغير دين
 ثابت قبل بان كان بعين أو بدين منشا فيه تفصيل ان كان ذلك في حقيق علة الربا كدراهم عن
 دينار أو عكسه اشترط قبض العوض في المجلس والاشترط التعيين فقط وهذا هو المعتمد خلافا
 لما ذكره في المنهج وشرحه والحاصل أنه يصح يسع الدين بغير دين سابق أعم من ان يبيعه بعين
 أو بدين منشا سواء باع لمن هو عليه المسمى ذلك بالاستبدال أو لغيره كان باع لعمر ومائة له على
 زيد بعين مائة أو بمائة منشا ولو كان يشترط في يسع الدين لغيره من هو عليه القبض مطلقا سواء
 كانا ربويين أم لا اتفاقا في علة الربا أم لا وفي يسعه لمن هو عليه وهو الاستبدال التفصيل
 المتقدم أما يسع الدين بالدين الثابت من قبل فهو باطل سواء باع من هو عليه كأن استبدل
 عن دينه دينًا آخر أو لغيره كأن كان له مدينان على ثالث فباع أحدهما الآخر دينه دينه
 سواء اتحد الجنس أو اختلف للشيء عن يسع الكائي بالكائي ونفس يسع الدين بالدين هذا هو
 تحرير المسئلة

(باب لزوم البيع)

أي بيان الحالة التي يكون فيها لازما بمعنى عدم التمكن من فسخه كما سيذكره وليس المراد لزومه
 بعد جواز ملأه وأنه من العقود اللازمة من الجانبين (قوله صيغته) أي البيع وهي اما
 إيجاب وهو ما يدل على التعليك السابق دلالة ظاهرة صريحا كان كبعثك أو ملكك أو اشترت في
 كذا بكذا ولو مع ان شئت وان تقدم على الإيجاب أو كناية بكملة لك بكذا أو خذه أو سلمه
 ولو بدون معنى أو بارك الله لك فيه وان لم يكن في جواب بعث أو باعك الله بخلاف طاعة الله
 أو اعطك الله أو أبرك الله حيث كان صريحا لان ما أضف الى الله تعالى من العقود ان
 استقل به الشخص كان صريحا والافكائية وقد يفرق أيضا بان هذا الباب أحوط ولا بد في
 الكناية من نية عند جزم من أجزا صيغتها ولا بد من ذكر العوض في حق المبتدئ سواء في
 الصريح والكناية موجبا كان أو قابلا أما غير المبتدئ فلا يجب عليه ذكر ذلك ولا نيته واما

فصحب إلا آخر وذلك لان المعلق حقيقه ذاتا هو تمام البيع لأصله فصيغة المبادئ محجوز ومبها لاهلقة اذ معني بعثك ان شئت
 أو وقت البيع لك ويتم ان شئت فيقبل الآخر في كلا الشقين محجوز ومبها أما اذا فسد شرط من ذلك فلا يصح البيع وذلك بان

== يأتي به المثل لان المقصود منها طلب الشق ٢٠ الاخر فثبت تقدم تعاضد التعامق حتى لو قال اشتريت منك فقال بعثك ان

قبول وهو ما يدل على القلة دلالة ظاهرة كاشتريت أو تملكك أو قبلت وان تقدم على الإيجاب
كيعني بكذا ولو قال اشتريت منك بكذا فقال الدافع نعم أو قال بعثك فقال المشتري نعم صح على
المعتمد ولا بد من استثناء البيع الى جلة الخطاب فلو قال بعثك أو نصفك لم يصح ولا بد أيضا من
كاف الخطاب فلو قال بعثك زيد لم يصح وان كان حاضر أو علم من اعتباره الصيغة انه لا يصح
البيع ما طافه وهو من الصغار ويرد كل ما أخذهم ان بقي أو أقصى قيمه ان تلف فان لم يرد فلا
مطالبة عليه بالمال في الدار الاخرى وان عوقب على ذنب تعاطى له فقد الفاسدان لم يوجب له
مكشور قبل بعتهم في كل ما عذبه بهما كغيره ولم يخلاف غيره كالدراب والمغار (قوله
رشيدان) فلا يصح عقد صبي ومجنون ومن حجر عليه بسننه والتعبير بالرشد مساو لتعبير بالمتأخر
وعبر في المنهج بالطلاق التصرف ثم قال وتعبيري بالطلاق التصرف أولى من تعبيري بالرشد أي
لان تعبيري بهم ان من بلغ رشدا ثم يذول ويجبر عليه القاضي لا يصح تصرفه وليس كذلك فهو
مطلق التصرف لا رشيد وقوله مختار ان أي فلا يصح عقد مكروه في ماله بغير حق ان لم يوجده منه
قرينة تدل على الاختيار والاصح كأن أكره على بيع عبد من فباع أحدهما أو على قوله بعثك
هذا فقال ما يملكك أما بحق فيصح كسبا في وأما لو باع مال غيره بما كراه له عليه فإنه يصح أيضا
كنظيره ويشتري زيادة على ذلك سلام من يشتري له مصحف أي شيء فيه قرآن ولو غيبة أو حرفا
أو كتب حديث ولو ضعه فأن كتب علم فيها آثار السلف أو علم أو مرئى لا يعتق عليه بخلاف
من يعتق عليه كآب أو ابنه وعدم حرايته من يشتري له عتقه حرب كسيف ورمح ونشاب وترس
وخيل فلا يصح شراؤه ذلك لحري لانه يستعين به على قتال المخلاف الذي في دارنا لانه في قبضتنا
وبخلاف غير عتقه الحرب ولو غنما أتى منه كالحديد لا يتعين جعله عتقه حرب وعدم احرام من
يشتري له صيد بري وحشي (قوله والمبيع مملوك) ذكره شروط الخامسة وأخذ من حرمها وكان
الاولى اسقاط القول الذي من زيادته استغناء عنه بالاخير ولا يقال انما ذكره لخراج ما ليس
بمملوك كالاحمد كالمباحات والموقوف لا تانقول ذلك خارج بالاخير على ما يأتي (قوله طاهر) أي
حقيقة أو حكمي يدخل أو في الخنزف وأما الاجتزاء والبيع فلا يصح بيعهما الا بغير كد ارضيت
بذلك والمراد طاهر ولو بالاجتهاد كاحد انهم من مشتهين ولكن يجب اعلام المشتري ويثبت له
الخيار ان كان جاهلا وهل يجب عليه أن يجتهد أو لا لعدم التعدد توقف فيه روى وجزم قل بانه
يكفي اجتهاد البائع وهو المعتمد دلالة صار حجة منه فعايه في الجلة اذ للبائع الاتقاع به
وكا طاهر المتجنس بعمدة وعنه كمتعة لادم لها سائل لكن يثبت له الخيار لان النفس تعاقبه
والمجنس الذي يمكن طهره بغسل كثوب نجس بما لا يستر شيئا منه فيصح بيعه وخروج بالغسل
ما يمكن طهره بغيره كماء نجس وامكان طهره قايلا بالمتكثرة وكثيره بزوال التغير كما مكان طهر الخمر
بالتحلل وجملة القيمة بالدفع اذ طهر ذلك من باب الاحالة لا من باب التطهير فأقاده م (قوله منتهى
به) أي ولو ساء وترابا بعد ما بعد حيازتهم ولا يقدر فيه امكان تحصيل منلهما بل اتعب ولا
مؤنة وسواء كان المنفع حال أم ما لا نجس صغیر ما نفع أمه أو استغنى عنها والا فلا يصح بيعه
لحرمة التفريق بينه وبين أمه (قوله معلوم لهما) أي عينا في المعين الذي لم يخطأ بغيره فستكتفي
معاينة ذلك عن العلم بقدره وقد رافى المعين المختلط بغيره كصاع من صبرة وصفه مع القدر
أيضا في الزمة والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن فيدخل ما لو اشترى زباجة بثمن كثير يظنها

ثبت لم يصح وان قبل المشتري
ثانيا الفساد الايجاب بتعاضد
المشقة فيسه للتعليق فلا
يتطلب صحفا فأقاده في شرح
الروض أو تقدم على صيغة
البادئ لانها حينئذ تعليق
لشقة لا انقاص الشق الاخر
أو تقدم الثامن لمحوى لانها
حينئذ لتعليق المحض أو
تفي لان فيه حينئذ ربط التقييم
بشبهة كل مع الاخر فهو
ربط بقدور للمخاطب وغير
مقدوره فأقاده الرشيدى

رشيدان مختاران والمبيع
مملوك (قوله من زيادتي) طاهر
منتهى به مقدوره على تسلمه
معلوم لهما

(قوله بعثك) أي بكذا كما
لا يخفى (قوله بعثك زيد الم
يصح) في حوائى سم
خلافه (قوله كنظيره) وهو
ما إذا كرهه على أن يشتري
له بئله شيئا (قوله بخلاف
الذي في دارنا) أي فان لم
يكن بها أو به السكن ظن
بقربته دسه لاهل الحرب
فيكالحربي اه م (قوله
كالخديد) فان ظن جمعه له
سلاحا حرم البيع مع العمة
اه م (قوله شروط الخامسة)
بل ستة بما زاده (قوله لانه
صار حجة - ذالح) هذا
التعليل لا ينتج المدعى والذي
في حوائى م وجوب

الاجتهاد على المشتري حيث كان قادر اعلمه لان القادر لا يقدر وقوله لعدم التعدد قد يمنع غاية ما فيه اختلاف جوهره
بالمالك الاياه من (قوله والمراد بالعلم ما يشمل غلبة الظن) لا حاجة لهذا الان المداري في المعين على الرؤية للذين وان لم يعلم الجنس ولم يظن

وللعاقدين عليه ولاية وانقطع الخمار) اي خيار المجلس وخيار الشرط (لزم) البيع فلا يلزم بل لا يصح بلا صيغة ولا بغير عاقلين متممين بما مر نعم يصح بيع المكره بحق ولا يصح بيع غير المملوك ٢١ للبائع ولا يبيع نجس ولا مالا نفع فيه كحبة وذئب

بل وان ظن على خلاف الواقع فلا حاجة لتأويل بما يشمل غلبة الظن تدبر وقوله يظنها جوهرية خرج مالها صرح في العقد بكونها جوهرية ثم تبين كونها زاجحة فانه تبين فساد العقد لربطه حينئذ بعدم (قوله بخلاف مال قبل نصفه بجمه مائة) قال مر بشرط أن لا يقصد بذلك تعدد الصفقة بأن قصد تفصيل ما أجله البادئ أو أطلق والابطل لعدم التوافق حينئذ وفي عكس هذا بأن فصل البادئ بأن قال اشترت أو بعنت ذابكذا وذابكذا وأجل الثاني صح وتعدد الصفقة حينئذ لترتب كلام الثاني على البادئ اه مر (قوله وان لم يسمعه صاحبه) أي وقبوله حينئذ اما اتفاق أو بتبليغ فتجوز بيع (قوله فقد بعنتك هذا) ان كان هذا مملوكا للبائع باطنا وظاهرا فالبطال ظاهر لبعض الصيغة حينئذ للتعليق وان كان مملوكا في الباطن فقط لم يكتف به ملكا لايه وقدمات ولم يعلم فيه وقفة لما تقدم انه لو باع مال مورثه الخ الا ان الخطيب على المنهاج نقل عن جماعة

جوهرية يستثنى من اشتراط العلم شرب الا تخفى من ماء السقاء فيخوز بعوض مع عدم العلم بقدر ما يرويه أما شرب الدواب فلا يجوز لان الغالب التسامح في الاول دون الثاني وهذا هو المعتمد في المسئلة (قوله وللعاقدين عليه ولاية) بكسر الواو وفتحها أي ساطنة اما بلاك او ولاية خاصة كالأب والجد والوصي والقاضي في مال المولى أو أذن كالوكيل باذن الموكل والظاهر بغير جنس حقه باذن الشارع ومثله الملتقط والوديع فيما يخاف فسادَه والمزاد للولاية ولو في نفس الامر فيدخل ماله باع مال مورثه ظاهرا حيا فانه فيما اتين أنه ملكه ويحرم تعاطي ذلك انظر للظاهر ويكون صغيرة يكفرها ما يكفر غيرها وتفسير الولاية بما مر يعلم الاستغناء بهذا الشرط عن الشرط الاول كما مر بل وعن الثاني لان الولاية بالمالك تستلزم الطهارة واعلم أن المصنف استوفى اركان البيع وهي ثلاثة اجمالا ستة تفصيلا عاقد بائع ومشتري ومعتود عليه عن وممن وصيغة ايجاب وقبول واستوفى شروط غير الصيغة أما هي فشرطها توافق الايجاب والقبول معنى فلو أوجب بألف مكسرة فتقبل بوجهة أو عكسه لم يصح بخلاف ما لو قبل نصفه بجمه مائة ونصفه بجمه مائة فانه يصح وأن لا يظن لهما كلام أجنبى عن العقد ولو يسر اسوا من المبتدئ أو غيره على المعتمد وان لا يتخللهما سكوت طويل وهو ما أشعر بالأعراض عن القبول بخلاف ما سير لم يقصده القطع وان لا يتغير الاول قبل الثاني فان تغير كأن قال البائع بعنتك هذا بجمه مائة فقال المشتري قبلت أو قال المشتري اشتريت بجمه مائة فقال البائع بعنتك لم يصح فيهما وان يتألف بحيث يسمعه من يقر به وان لم يسمعه صاحبه وبناء الالهية الى وجود الشق الآخر وان يكون القبول من صدره مع الخطاب فلو قبل غيره في حياته أو بعد موته قبل قبوله لم يقع لعدم تعاقب لا يقتضيه العقد بخلاف ما يقتضيه كقوله ان كان هذا ملكي فقد بعنتك وعدم تاقبت فلو قال ان مات أبي فقد بعنتك هذا بكذا أو بعنتك كذا لم يصح (قوله نعم يصح بيع المكره بحق) وذلك كأن توجه عليه يبيع ماله لوفاء دين كخراج أو توجه عليه ثم ازال مال أسلم اليه فيه فأكرهه الحاكم عليه (قوله ولا يبيع نجس) أي الاتيها كالمز وكنجس العين النجس الذي لا يمكن تطهيره بالغسل كالخسل واللبن والدهن ويصح بيع القز وفيه الدود ولو ميتا لانه من مصلحته كالحيوان يباطنه النجاسة ويبيع جرافا ووزنا معا أو في الذمة والدود فيه كنوى القمل ويصح قارة المسك بناء على الاصح من طهارتها ويجوز على اقتناء السرجين وترية لزوجه مع الكراهة واقتناء الكلب لمن يصبده أو يحفظ به نحو ماشية ودرب وترية الجرو والمتوقع تعليمه لا تقتناؤه لمن يحتاج اليه ما لا يقتنع اقتناء الخنزير مطافقا ويجوز اقتناؤه ذوقيل وغيرهما اه أفاده مر (قوله مالا نفع فيه) أي شرعا فلا عبرة بنفعه الطبية التي تذكر في الكتب التي يتكلم فيها على خواص الحيوانات فقد وقع لبعض الصالحين أنه نظر الى خنفساء فقال ما أراد الله تعالى بخلق هذه لارؤية حسنة ولا رائحة ذكية ولا نفع في الوجود فانه لا والله تعالى بقرحة عجزت فيها الاطباء فلم يكن شفاؤها الا في خنفساء أحرقت ووضع رمادها على القرحة فبرئت لوقتها فتاب واستغفر عما وقع منه (قوله كحبة الخ) دخل تحت السكاف باقي الحشرات التي لا تنفع كذرة وخنفساء بخلاف ما يقع منها كضب لمنفعة أكله ونخل لمنفعة غسله وعلق لمنفعة امتصاص الدم وهرقة لصيد النار وكالحشرات السباع في

تقديمه مسئلة يبيع مال المورث بما اذ لم تكن الصيغة فيها مشقة على تعليق والام تصح اه فليست وجهه (قوله وفي الذمة) أي خلافا لما في الديكناية حيث منعه قياسا على السلم والمعقد يفرق بضيق باب السلم أفاده (قوله مع الكراهة) أي ان لم يتعين

وعز ولا يجهز عن تسلم ولا
 مجهول ولا ماليس للعاقبة
 عليه ولاية كبيع الفضولي
 وبعض هذه يعلم بما يأتي
 أيضا وبعضها محرم وتعيير
 بالتسليم أولى من تعبيره
 بالتسليم وإذا لم يبيع
 العاقد من فليس لأحدهما
 فسح إلا ما يجب كعيب
 وخلف شرط (ويجوز بيع
 كل عين متصفة بما في أنفسها
 فلا يجوز بيع مكان بغير
 رضا المتعلق حق العتق به
 كأم الولد ولا يبيع أم الولد
 لذلك وإنما هي عنه كما يأتي
 في باب أم ولدها قدامها
 ولا يبيع سام أخصيه
 (قوله كان قال بعثك ملء
 الخ) الأولى الاتيان بالباء
 ليطابق ما قبله حيث جعله
 غنا الأنا يقال أشار إلى أنه
 لا فرق بين جعله غنا أو مضافا
 وقوله صح فيه أن ملء ذا
 البيت وزنة ذى الحصة
 مجهول لأن سواء عيني البر
 والذهب أم لا فما الفرق إلا
 أن ذية له حيث كان المقابل
 منكرا كان من الموصوف
 في الذمة وهو يشترط فيه
 العلم تحققه فإذا لم يصح
 البيع مع التشكيك لعدم
 العلم به كذلك بخلافه مع
 التعريف فإنه يكفي غلبة
 الظن أصير ورثة حية من

لا يتفق منها كأنه سد وثب وعز لا يصح بيعه بخلاف ما يتفق كبيع اللاكل وفهد للصيد وقيل
 لاقتال ولا يصح بيع آله أو كطير ورومن ماروشا بية وصنم وصورة حيوان وماليب إذا لا يقع
 بذلك شرعا ولا يبيع نحو حبي بر أو شعر إذا لا بعد ما لا وان عذبه لغيره ويحرم بيع السم إن
 قتل فله وكثيره فان نفع فله وقتل كثيره كالافيون جاز (قوله وغير) ككتف ويتال للأنثى
 غرة ومحل امتناع بيعه إذا كان كبير لا يقبل التعليم فان قبله أو كان مع المصاحح بيعه كما علم مما مر
 (قوله ولا مجهول الخ) فلا يصح بيع أحد ثوبين من لاهم ما ولا يبيع بأحد هما وان تسارت
 قيمته ما ولا يمل هذا البيت برا أو بزنة ذى الحصة ذهبا والحال أن ملء البيت وزنة الحصة
 مجهول لأن أو بالذرههم ودانير للجهل بعين المبيع في الأولى وبعض الثمن في الثانية وبقدرة في
 الباقي فان عين البر أو الذهب كان قال بعثك ملء هذا البيت من ذى البر أو بزنة ذى الحصة من ذى
 الذهب صح لا مكان الاخذ قبل تلف البيت والحصة فان فرض تلف بطل البيع ولا فرق في
 المجهول بين أن يكون مجهولا كاملا وبعضه (قوله كبيع الفضولي) هو من ليس مال كالأولاد
 ولا وكيفا فلا يصح بيعه وان أجاز المالك وكذا سائر تصرفاته وفي القديم وحكي عن الجديد
 أيضا أنه موقوف على رضا المالك أن أجازها نفذت والأفلا (قوله وبعض هذه) أي المحترقات
 يعلم بما يأتي أي من محترق قوله ويجوز بيع كل عين الخ وقوله مما مر أي يعلم مما مر في البيوع
 الفاسدة حيث قال ثم يبيع ما يحجز عن تسلمه وما لم يملكه البائع وكل نجس الخ والمضارع بالنسبة
 لهذا المعنى الماضي وقد يقال جميع هذه المحترقات تعلم بما يأتي فلم يقتصر الشارح ثم على بعضها
 وترك الباقي الآن يقال اقتصر على ما ذكره لأن في كونه خارجا يعض تلك القيد دخلا فذكره
 لئلا يتوهم كونه ليس محترقا (قوله أولى) أي لأن التسلم فعل المشتري وهو الذي تعتبر القدرة
 عليه في كل بيع والتسليم فعل البائع وهو لا يشترط القدرة عليه في بيع نحو المصوب (قوله
 كعيب) أي لم يعلمه المشتري حالة العقد أو حدث قبل القبض أو معه ولم يرض به وسياق أيضا
 ذلك (قوله وخلف شرط) أي كشرط كون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو ذات لبن (قوله
 ويجوز بيع كل عين متصفة بما مر) أي في قوله والمبيع طاهر الخ أي لا يحرم بيعه ولا يقال
 هذا مكررمع ذلك لا نأقول ذكره ثم من حيث اللزوم والصحة وهما من حيث الجواز أي الحل
 والاباحة ولا يلزم من الأول الثاني كالبيع وقت نداء الجمعة فإنه لازم مع الحرمة ولو قال بعد
 قوله لزم وجاز كان أخصر (قوله فلا يجوز بيع مكاتب) خرج بمولاه ما كانا مباحين ويجوز
 التصرف فيه وكذا أم الولد ولداها ولحم الأخصية والموقوف فهذه الخمسة خرجت بذلك
 القيد لاحظة ما مر (قوله غير رضاه) فان رضى صح لأنه تعجزها قول (قوله لمتعلق حق
 العتق) الإضافة للبيان (قوله لذلك) أي لمتعلق حق العتق به وهو فيها أقوى ولذا قاس عليها
 المكاتب وانما ذكر حكمه هاهنا مع علمه من القياس للاستدلال عليه بالعلة الثانية الزائدة على
 علة المكاتب (قوله ولداها) أي ولادها الحادث بعد الاستيلاء من زوج أو زنا لا الموجد
 قبله فإنه من (قوله ولا يبيع علم أخصيه الخ) ومثل العلم الجلد والشعر والصوف ومحل امتناع
 بيع ذلك في حق المضحى أما من اتقى إليه العلم أو نحوه فان كان فقيرا أجاز له البيع أو غنيا
 فلا يجوز لعدم أن يبيعه وأجلد هال انهم فقراء فلا يتعين دفعه لمن يبيعه له سقاء خلافا

المعين وهو يكفي فيه ذلك وقول المحشى لا مكان لاخذ الخ لعامل للصحة من حيث هي
 وليس مراده إبداء الفرق بين الصورتين بل لا يصلح لذلك كما لا يخفى في تدبر

تظاهر قوله تعالى فكلوا مما وطعموا والقانع والمعتول لا يبيع الموقوف ٢٣ لأنه غير مملوك ولا يبيع الموقوف عن نفسه حسبا

أو شرعا كالطير غير النحل
في الهواء ولا يبيع المرهون
بعد قبضه بالأذن له على
حق المشتري به فاستثناءه
الأصل للموقوف من العين
المحلو كمنفعة (وملك
المبيع في زمن الخيار) أي
خيار المجلس أو الشرط
(لمن انقضى) من العاقلين
لنفوذ تصرفه فيه
(وموقوف ان كان لهما فان
تم البيع بان انه للمشتري
من العقد والافلاحة) لان
البيع سبب ملك المشتري
الآن الخيار مانع من الحزم
به فوجب التبرص الى آخر
الامر وية صور كون خيار
المجلس لاحدهما دون
الآخر بان يختار الآخر
لزمه أو يشارك أحدهما
مكرها أو يتمكن الآخر من
خروجه معه ولم يخرج
وحيث حكم بملك المبيع
لاحدهما حكم بملك الثمن
للاخر وحيث وقف وقف
ملك الثمن

(قوله فلا يرد الخ) أي لان
قوله لا يرد الخ يقتضي انه
قبض حتى يتبدل تصرفه
ففيه تسمية الملك بالقبض
وليس كذلك في خيار بان
المراد النقود ولو فرض قبض
أو ان الشأن ذلك لواجب

خيار المجلس أي لهما خيار الشرط لاحدهما فقط

لما ذكره قل ولا توف في الاضحية بين الواجبة والمندوبة (قوله تظاهر قوله تعالى الخ) وجه
الدلالة انه اقتصر فيها على الاكل فلا يتصرف في الاضحية بغيره وأيضا فهي ضيافة الله تعالى
لعمامة خلقة والضيف لا يتصرف فيما ضيف به الا بالاكل فقط (قوله لانه غير مملوك) أي
لا دمي والا فهو ملك لله تعالى على المعقد (قوله كالطير) مثال للمجوز عن نفسه حسبا ومثل
المجوز عن نفسه شرعا المرهون فلو قال والمرهون عطفا على الطير كان أظهر (قوله غير النحل)
أما هو فيصح به لمن رآه عند خروجه بشرط كون أمه السحابة المعسوب في المكورة لانه
يغلب رجوعه حيث نزل الله تعالى أجرى عادته بانه لا يأكل الا من كسبه ولا يأكل مما قدم
له في محله فلو لم يصح به وهو طائر ساكن في ذلك كبير مشقة والكورة بفتح الكاف وضمة هاء مع
تشديد الواو وبكسر هاء مع تخفيف الواو والخلمية (قوله فاستثناء الخ) تنزيه على العلة وهي قوله
لانه غير مملوك وقوله منته قد أي معترض لان استثناءه من المملوك يقتضي انه منه مع انه غير
مملوك لا آدميين كما مر وقد يقال هو استثناء منقطع أو من الاستدلال بنهوم الاولى ووجهه
أنا اذا قلنا انه لا يبيع بعه على القول المرجوح من انه ملك للواقف أو الموقوف عليه فلا
يصح على انه ملك لله تعالى بالاولى وعلى هذا فاسلكه الأصل أحسن مما سلكه الشارح
لا يهاجم صحة البيع اذا قلنا بملكه لغير الله تعالى وليس كذلك (قوله وملك المبيع) هذه كعبارة
المنهاج وغيره في المنهج بقوله والملك وقال في شرحه انه أولى لشموله ملك المبيع وفوائده سواء
كانت متصلة أو منفصلة كالابن والصوف والبيض والمهر والحمل الحادث في زمن الخيار
ونفوذ العتق والاستملاذ وحل الوطء والمراد حله من حيث الملك وانقطاع سلطنة البائع وان
حرم من حيث عدم الاستبراء فالقوائد المذكورة لمن انقضى بالخيار وان لم يتم له العقد لم يرد
في ملكه (قوله لمن انقضى من العاقلين) أي بان انقضى بثبوته له من وقع له العقد فلا يرد مالو
كان العاقد وكيفية الافان الملك لموكله لانه الذي وقع له العقد دون الوكيل فالمراد بالعقد من
وقع له العقد لا من وجد منه والمؤن على من انقضى بالخيار من بائع أو مشتري انقضى به المشتري
وتم له البيع فالامر ظاهر أو فسخ فلا رجوع لانه أنفق على ظن الملك وان انقضى به البائع
وفسخ البيع فالامر ظاهر أو تم للمشتري فالرجوع له أيضا المأمور (قوله لنفوذ تصرفه فيه)
أي لو قبضه أو شأنه ذلك فلا يرد أنه يوهبهم بوقف الملك على قبضه اه قل (قوله وموقوف) وفي
هذه الحالة ان انفق على من يتفق عليه ويرجع عما أنفق فالامر ظاهر وان لم يتفق بان امتنعا
من الاتفاق أجبر الحاكم أحدهما عليه ثم يرجع عما أنفق على الآخر ان بان عدم ملكه فان لم
يكن هناك حاكم أو أنفق أحدهما بقصد الرجوع وأشهد رجوع على صاحبه والافلا (قوله لان
البيع) علة للوقف (قوله وية صور كون خيار المجلس) أما خيار الشرط فأمره ظاهر ولو اجتمع
خيار المجلس وخيار الشرط لاحدهما فهل يغلب الاول فيكون الملك موقوفا أو الثاني
فيكون لذلك الاحد الظاهر الاول لان خيار المجلس أسرع وأولى ثبوتاً من خيار الشرط لانه
أقصر غالباً اه أفاده مر (قوله مكرها) أي بغير حق أمابه كأن وقع العقد في ملك الغير
فأخرج به أو أخرجهما فينقطع اه رحمان (قوله ويتكهن الانحراج) فهذا المتكهن يسقط
خياره اه قل (قوله وحيث حكم بملك المبيع لاحدهما) هذا مقابل المتن لانه فرض الكلام

في المبيع وكان الاولى أن يقول للمشتري لان الاحد صادق بالبائع وايس مرادا وتظهر ذلك
يقال في قوله للاخر ولو تلف المبيع باقعة مما وية في زمن الخيار قبل القبض انفسخ البيع
أو بعده ان قلنا الملك للبائع انفسخ أيضا ويسترد المشتري الثمن ويغفر للاخر القيمة كالمستأجر
وان قلنا الملك للمشتري أو موقوف فقبل ينفسخ وعليه القيمة والاصح بقاء الخيار فان لم يلزم
الثلث والا فالقيمة والمصدق فيها المثلث ترى لانه غارم وأن أنقذه أجنبي وقلنا الملك للمشتري
أو موقوف لم ينفسخ وعليه الغرم والخيار بحاله فان تم البيع فهو للمشتري والا للبائع وان
أنقذه المشتري استقر اه أفاده سم

• (باب السلم) •

لما فرغ من بيع الاعيان شرع في بيع الذمم بالفظ السلم وتقدم بيعها بالفظ البيع فقال باب السلم
أي باب بيان أحكامه لاحقية لانه لم يبينها في المتن (قوله بيع الصفات) على حذف مضاف
أي ذى الصفات لان الصفات لا تباع (قوله لان بيعها لا ينحصر) أي بناء على طريقة غير
المتأخرين أما على طريقة المتأخرين ومنهم المصنف القائلين بان بيعها لا يكون الا سلمًا فلا
أولية حينئذ (قوله كما عرف) أي في قوله والعين التي في الذمة الخ (قوله ويقال له السلف) أي
به توطئة للحديث الاتي ولم يترجم الباب بذلك لاشتراكه بين السلم والقرض بل استعمله في
القرض أكثر ولارد على من كره التسمية بالسلم كابن عمر ولان السلم لغة أهل الجواز والسلف لغة
أهل العراق وكل منهما اسم مصدر يقال أسلم وسلم وأسلف وسلف بتضعيف ثاني الفعلين فيهما
(قوله بيع موصوف) من اضافة المصدر لفعله وهذا معناه شرعاً أم معناه في اللغة فلم يذكر في
كتب الشافعية ونقله الماسكين وغيره من أئمة الحنفية ان معناه في التقديم والاستحجال اما
فيه من تقديم واستحجال أي تجيل رأس المال (قوله بيع موصوف) بالاضافة وموصوف
صفة محذوف أي شيء موصوف الخ ولا يصح تنوين بيع ورفع ما بعده لان البيع لا يوصف
وانما يوصف المبيع وقوله في الذمة متعلق بموصوف أي ما تزمه أو صافه فيها (قوله بالفظ السلم)
في التعريف نقص أي يدل يقبض في المجلس ولذا عرفه بعضهم بقوله هو دفع شيء عاجل لا عطاء
أجل به ذلك (قوله أو نحوه) وهو السلف فقط ولو ذكره كان أولى لايهام عبارته صحة بغير ذلك
من الصبيغ وليس كذلك لانه ليس لنا عقديتة وقف على ما ذكره خصوصاً الا السلم والنكاح والكتابة
ورفضه كونه بيعاً أنه يمنع على الكافر السلم في كل ما امتنع بما كره له من رقيق مسلم أو مرتد أو
مصحف أو كتب حديث أو علم فيها آثار أسلف وعلى الحربى السلم في عدة قتال من سلاح وخيل
والمراد بالحربى هنا وفي باب البيع ما يشمل المعاهد والمؤمن وعلى المحرم السلم في الصيد البري
الوحش المأكول (قوله ذاتا ينتم برين) الباء صلة أي تحملتم ديناً في ذمتكم كدين
سلم وقرض وبيع في الذمة لكن الاجل في القرض ان كان الغرض كخوف ونهب أفسده
أولا لغرض صحيح ولا يلزم الوفا به لكن يندب ذلك من باب مكارم الاخلاق فلا يطالب المقرض
الاعتد حلل الاجل وعلى هذا ما يقع في التمسكات حيث يكتبون مؤجلة الى كذا يرجع
فيها متى أحب واختار (قوله من أسلف الخ) معناه من أراد أن يسلف في شيء مكمل فليكن
كبله معلوماً أو موزون فليكن وزنه معلوماً أو الى أجل فليكن الاجل معلوماً فالمراد

• (باب السلم) •

هو أولى من قوله باب بيع
الصفات وهو السلم لان
بيعها لا ينحصر في السلم كما
عرف والسلم ويقال له
السلف بيع موصوف في
الذمة بالفظ السلم أو نحوه
والاصل فيه قبل الاجماع
قوله تعالى يا أيها الذين
آمنوا اذا ابتعتم بدين
الاية نزات في السلم وخبر
الصحة من أسلف في شيء
فأسلف في كيل معلوم
وزن معلوم الى اجل
معلوم

(قوله وايس مرادا) أي
لانه لا يتوهم خلافه حتى
يقبه عليه وقوله وتظهر ذلك
الخ فالأولى أن يقول حكم
ذلك الثمن بالبائع لانه المتوهم

(يشترطه) مع أركان البيع وشروطه التي يمكن مجيئها فيه خمسة شروط (قبض رأس المال قبل التفريق) من مجلس العقد (وان كان في الذمة) فلو تفرق قبل قبضه بطل العقد او قبل قبض بعضه بطل فيما لم يقبض ٢٥ لانه قد غرر فلا يضمن اليه غرر

آخر ولو جعل رأس المال منفعة دار مثلا حصل القبض بتسليم الدار في المجلس (وكون المسلم فيه ديننا) فلو قال أسلت اليك هذا الثوب في هذا العبد

(قوله واحترز) قد يقال البيع

المقبض عليه يشترط بيع ما في الذمة وهو لا روية فيه فالاولى حذف قوله التي يمكن الخ اذ لا تنفي بحد ذاته عنه ولا وجه انصر البيع في كلامه على بيع الاعيان تدبر اه الا ان يقال ظاهر قوله وشروطه شروط البيع مطلقة او منه ساروية المبيع في بيع الاعيان وانما يتم هذا على قوله في شرح المنهج حيث قال ورايهما قدرة على تسليم وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وانما صرح به مع قولي مع شروط البيع لان المقصود بيان محل القدرة وهي تارة تقترن بالعقد وتارة تتأخر عنه بخلاف البيع للمعين الخ قال به ويرد عليه أنه آل الحال الى عدم افتراق البيع والسلم لان البيع في الذمة يشترط فيه القدرة عند وجوب التسليم وهي

الاخبار بالقديم مع ملاحظة تقييد الشيء بقوانا مكيل أو موزون وتقييد قوله الى اجل الخ بقوانا الى اجل وليس المراد الحصر في المكيل والموزون والموجب لصفة السلم في المذروع والمعدود والحال قياسا على ما ذكر بالاولى والواو في قوله ووزن بمعنى اولان الجمع بينهما مفيد وقوله في كبل أى مكيل وكذا قوله ووزن (قوله التي يمكن الخ) راجع للشرط واحترز بذلك عن روية المسلم فيه فلا يشترط ولذا صح لم الاعمى (قوله خمسة الخ) بل سبعة أو تسعة كما يعلم مما ياتي لكن الباقي شروط في ضمن الخمسة المذكورة ولذا لم يعتبرها الشارح (قوله قبض رأس المال الخ) هو شرط لدوام الصحة ويشترط لاصلاح الحلوه كافي المنهج ولا يقنى القبض عن ذلك لانه قد يكون مؤجلا ويقبض في المجلس مع أنه لا يصح فلا بد من اشتراط الحلول لاجرا ما ذكر قال ابن حجر ولا يشترط في رأس المال عدم عزة الوجود ويترق منه وبين المسلم فيه بانه لا غرر هنالاه اذ قبضه في المجلس صح والا فلا بخلافه ثم تراهم صرحوا به اه وانما عبر بانه يتر دون التسليم الذي عبر به في المنهج لان العقد جواز اساقطة لال المسلم اليه بقبض رأس المال ولو اخذنا فقال المسلم أقبضتك بعد التفريق وقال المسلم اليه قبله ولا يثبت صدق مدعى الصحة فان أقاما بينة قديم بينة المسلم اليه لانهم مع موافقتهم الظاهر فاقلة والاخرى مستحبة (قوله قبل التفريق) أى طوعا كإمروا والتأخير كالتفريق فاذا خالفا أحدهما الزمنا العقد أو أمضيناه وكان ذلك قبل القبض بطل العقد والمراد القبض الحقيقي فلا يحصل بعقد من المسلم اليه فلا يعد عتقه قبضا فان قبضه بعد العتق حصل القبض وتبين ان العتق حصل من حين التناظر به ولا يحصل أيضا بمحو القبه من المسلم بخلافه من المسلم اليه على المسلم فتصح حيث حصل القبض في المجلس والفرق ان المؤدى في الصورة الاولى على فرض صحته يؤدى عن جهة نفسه لاجن جهة المسلم بخلافه في الثانية (قوله من مجلس العقد) كان الاولى اسقاطه اذ لو قاما منه ونما شيئا منازل حتى حصل القبض قبل التفريق صح (قوله وان كان في الذمة) أى سواء كان معيننا كاسلت اليك هذا الدينار أو في الذمة كاسلت اليك دينارا وان لم يقل في ذمتي كما يقع الآن فاذا عينه في المجلس وقبض قبل التفرغ جاز لان المجلس حريم العقد فله حكمه فمأس المال تارة يكون عيننا وتارة يكون ديننا بخلاف المسلم فيه فانه لا يكون الديننا (قوله بطل فيما لم يقبض) أى وفيما يقبله وثبت الخيار للمسلم اليه (قوله لانه الخ) علة للشرط في المتن وقوله عقد غرر رأى لانه وارده على ما في الذمة فلا يدري هل ينقطع اولا وقوله غرر آخر أى وهو تأخير قبض رأس المال في المجلس (قوله منفعة دار مثلا) أى أو عبدا ونفسه كتعليم سورة كذا فان أطلق علم ولو بناقته وان قد بنفسه تعين (قوله حصل القبض) أى قبض المنفعة وقوله بتسليم الدار رأى لان ذلك هو الممكن في قبضه المنفعة فلم يعتبر فيها القبض الحقيقي واذا كانت الدار غائبة فلا بد من مضي زمن في المجلس يمكن فيه الوصول اليها والتخلية لان قبضها بذلك فلو توافقت العين قبل فراغ المادة انسخ السلم فيما يقابل الباقي (قوله وكون المسلم فيه ديننا الخ) أما رأس المال فتقدم أنه يكون ديننا وعينا والمراد بالدين ما كان بالذمة كما يستفاد ذلك من التعريف السابق

٤ وى فى تارة تقترن بالعقد وتارة تتأخر كالسلم وملاحظة المعين دون غيره مما لا حاجة اليه اه وفرق بين المعين (قوله حيث حصل القبض في المجلس) وحصول القبض بان اذن المسلم اليه للمسلم في تسليمه الى المحتال في فعله ويكون المحتال وكذا فيه وان لم ياذن لم يصح القبض على كل حال الخ والباطل تدبر (قوله فيما يقابل الباقي) انظره

فلا يشترط فيه الاجل (قوله لم يصح) أي لاسم الالة والدينية ولا يعا على المعقد وان نواه
 لاختلاف الصيغة (قوله موصوفا بصفة معلومة) أي يظهر به الاختلاف غرض وليس الاصل
 عدمها ولم يؤد الى عزة لوجود وخرج بالقيء الاول ما يتسارع باهمال ذكره كالسجل والسمين
 في الرقيق فلا يجب التعرض له فان ذكر وجب الوفاة وبالشأن كون الرقيق زائدا القوة على
 العمل أو كاتبا مثله فانه وصف يظهر به اختلاف غرض مع انه لا يجب التعرض له لان الاصل
 عدمه وبالثالث وصف كل عضو على حدة بما وصفه المقصودة فلا يجوز التعرض له (قوله
 لهما واحدان) فلا يكتفي مادون الاربعة بخلاف ما يأتي في الاجل فانه يكتفي بعرفتهما أو معرفة
 عدلين غيرهما أو عدد قوا ترو لو كفارا لان الجهل ثم راجع الى أمر خارج وهو الاجل وهذا الى
 المعقود عليه فجاز أن يحتمل ثم لا يحتمل هنا وليس المراد هنا ونم عدلين معينين اذ لو كان
 كذلك لم يجز لاحتمال أن يموت أو أحدهما أو يغيبا فيتمتع بغيره معرفة ما ذكره المراد أن يوجد
 في الغالب من يعرف ذلك عدلان أو أكثر في محل التسليم أو محل قريب منه عرفا بحيث تسهل
 مراجعته ما فلا يشترط في صحة العقد حضورهما خلافا لمن توهمه وكما يشترط معرفة الاوصاف
 للعاقدين وعدلين يشترط أيضا ذكرها في العقد باغية يعرفها من ذكر فلو جهل الى العاقدان
 أو أحدهما أو غيرهما تلك اللغة لم يصح العقد ولا يكتفي ذكر الاوصاف قبله ولو في مجامعهم ان
 اتفقا عليها قبله ونوينا عنده صح على المعتمد (قوله وكونه يؤمن انقطاعه الخ) وعبر عن هذا
 الشرط في المنهج بالقدرة على تسلمه عند وجوب التسليم وذلك في السلم الحال بال عقد وفي
 المؤجل بحلول الاجل وهذا الشرط في الحقيقة من شروط البيع وانما ذكره هنا مع أنه بصدد
 بيان الشروط الزائدة عن ما ذكره كإيدل له قوله سابقا مع أركان البيع وشروطه لان المقصود
 بيان وقت القدرة وهو حالة وجوب التسليم وهي تارة تقتضي بالعقد ان يكون السلم حالا فيكون
 وقت وجوب التسليم هو وقت العقد وتارة تتأخر عنه ليكون مؤجلا كما نقرر بخلاف بيع
 المعين فان المعين قتران القدرة فيه بالعقد مطا سواء كان الثمن حالا أو مؤجلا (قوله يعسر
 تحصيله) أي بأن لا يحصل الا بشقة عظيمة وقوله وقت البا كورة هي أول ايفا كهة كاتمت
 اليك في مائة قنطار رطب في أوله بخلاف قدر من ذلك لا يعسر تحصيله كخمسة ارطال وقيل
 تطلق البا كورة على ذلك وعلى آخرها عند الفراغ قاله الشوبري وورد كلاهما كهيئة في
 اقبالها ولاتا كلوه في ادبارها فان فيها مضرة لا بد ان (قوله ولا في غربستان) أي قليل
 بالنسبة للقدر المسلم فيه كائة قنطار من هذا البستان أو القرية وغيرهما لا يفي بذلك فالمعبر كثرة
 الثمر وقلته بالنسبة للقدرا المسلم فيه لا صغر القرية وكبرها ولا رحدة البستان وتعددده وانما قيد
 بالوحدة والصغر لان القلة تصاحبها غالبا وعبارته في المنهج وشرحه وفسد أيضا بتعيين قدر
 من ثمر قرية قليل لانه قد ينقطع فلا يحصل منه شيء الا من ثمر قرية ككثير لانه لا ينقطع غالبا
 وتعبير بالبدل والكثير في الثمر اولى من تعبيره بهم ما في القرية اذ الثمر قد يكثر في الصغيرة دون
 الكبيرة اه فكان الاولى أن يعبر هذا بمثل ذلك ويعلم من تعليله المذكور أن المراد بالقليل أن
 يكون قدر لا يعد في العادة تلفه بحيث لا يحصل منه قدر المسلم فيه وبالكثير خلافه ولا بد أن
 يسلم في البعض من كل فلو أسلم في جميع الثمر لم يصح والمعتبر غير تلك القرية نعم لو أنى بأجود منه
 أجبر على قبوله (قوله ولو بقله للبيع) أي ولو من فوق مسافة القصير رخرج بقوله للبيع مالو

لم يصح (موصوفا بصفة
 معلومة) لهما واحدان
 غيرهما العرجع اليهما عند
 التنازع (وكونه يؤمن
 انقطاعه وقت وجوب
 تسليمه) فلا يصح السلم
 في قدر يعسر تحصيله
 وقت البا كورة ولا في غير
 بستان او قرية صغيرة
 ولا بد من وجوده في الموضع
 الذي يعسر فيه التسليم
 ولو بقله للبيع عادة

(قوله لاقتضائه) أى اقتضاه

قوله والابعد التقييد

بالموجب ان جميع الخ (قوله

للخمس صور الخ) فيه أنه

حينئذ يكون ما قبل الا

صنادقا بست صور وما

بعدها بصورتين كما هو

ظاهر فالاولى في فهم المقام

ان يقال ان قول المصنف

والاراجع للتقييد فقط هو

قوله ان عقد بموضع الخ

فيكون ما قبل الا وما بعدها

في خصوص الموجب كما هو

صريح الشارح وما حكم

الحال فأخوذ من قول

الشارح بعد كما يحمل عليه

الحال تدبر فان به يتضح

المقام ويندفع الاعتراض

(وبيان موضع تسليمه) في

الموجب (ان عقد بموضع

لا يصلح له او) يصلح له (والحالة

مؤنة) لتفاوت الأغراض

باختلاف المواضع (والا)

بأن صلح الموضع لتسليمه

ولم يكن له مؤنة ولم يبين

موضعه (حمل على موضع

العقد) الصالح لتسليمه كما

يحمل عليه الحال اذ لم

يبيّن موضع تسليمه والمراد

بموضع العقد تلك الحالة

لأن ذلك الموضع بعينه

(وبيان مقداره) أى المسم

فيه (من كيل) فيما يكال

اعتمد نقله لغز البيع كالهدي الا ان جرت عادة الهدي اليه فيكون كالمثل قول البيع
وبقوله عادة ما لم يعتقد نقله للبيع بان نقله نادرا ولم ينقل اصلا فلا يصح السلم في ذلك لعدم
القدرة عليه بسبب عجز وجوده (قوله وبيان موضع تسليمه) حاصله أن الصور ثمانية لأن السلم
أما حال أو موجب أو على كل اما ان يكون انقله مؤنة أو لا وعلى كل اما ان يكون المحل صالحا
للأليم أو لا فاربعة في الحال واربعة في الموجب يجب البيان في خمسة منها الثلاثة في الموجب وهى
ما اذا كان الموضع غير صالح للتسليم سواء كان انقله مؤنة أم لا او صالحا له ولنقله مؤنة وثنتان
في الحال وهما اما اذا كان الموضع غير صالح للتسليم سواء كان لنقله مؤنة أم لا كما سيأتى في
الشرح ولا يجب في ثلاثة واحدة في الموجب وهى ما اذا كان الموضع صالحا ولا مؤنة للنقل
وثنتان في الحال وهما اما اذا كان ما لماسوا كان لنقله مؤنة أم لا فاذا بين في تلك الصور
وجب العمل بالبيان اذا علمت ذلك تعلم ما في كلام الشارح من الخلل حيث قيد المتن بقوله في
الموجب فيقتضى ذلك عدم وجوب البيان في خمس صور وهى صور الحال الاربعة الخارجية
بذلك القيد واحدة من صور الموجب خرجت بقوله والحالة مؤنة وهى ما اذا صلح وليس له
مؤنة ووجوبه في ثلاثة وهى الثلاثة من صور الموجب المذكورة في المتن لأن قوله لا يصلح له فتجوز
صورتان سواء كان له مؤنة أم لا ولا شك ان هذا ينافيه تقييده في الشرح بقوله كما يحمل
عليه أى على الموضع الصالح الحال الخ لاقتضائه أن جميع صور الحال لا يجب فيها البيان
فكان الاولى أن يثبت التقييد بالموجب فيه فكون كلام المتن متحملا للخمس صور الباطلة
ويدخل تحت الثلاث صور وهى ما اذا عقد بموضع صالح وكان السلم حلالا سواء كان لنقله مؤنة
أم لا او موجلا ولم يكن لنقله مؤنة (قوله لا يصلح له) كأن كان العقد في مركب في البحر وسواء
كان في هذه الحالة لنقله مؤنة أم لا كما مر (قوله والحالة) أى من محل التصبيل الى محل التسليم
وارتفاع الاسعار في النقل كالمؤنة وقوله ولم يبين موضعه كان الاولى اسقاطه لانه موضوع
المسئلة (قوله كما يحمل عليه) أى على الصالح سواء كان لنقله مؤنة أم لا ومنه ومنه أنه اذا لم
يكن صالحا لا يمتن البيان سواء كان لنقله مؤنة أم لا (قوله تلك الحالة) بكسر الحاء وفتحها
الحالة وحمل ذلك ان لم تتسع والاشترط بيان محل منها (قوله فيما يكال الخ) ويصح في المكيل
وزنان كان جرمة بجرم الموز فاقلا فالاصل في ذلك في باب الرابا الكيل ويجوز هنا بالوزن أيضا
وان كان في نوع بكثير اختلافه بقلط قشور وورقتها وفي الموزون كمال ان عد الكيل فيه
ضابطا كدقيق وما صغر جرمة بجزو ولو زان كان في نوع بكثير اختلافه بما مر فالاصل في
ذلك هذا الوزن ويجوز بالكيل فليجوز والوزن اصلان في بابين بخلاف ما لا يعد الكيل فيه
ضابطا كعنب وفتات مسك ودرهم ودنانير لان للنداء اليه من مائة كثيرة فالكيل لا يعد
ضابطا فيه وكبطيخ وباذنجان يفتح الذال وكسرها ونحوهما مما كبر جرمة فيتعين فيه الوزن
كالمات اليك في قنطار من البطيخ مثلا فلا يكتفى الكيل لانه يجافى في المات كمال ولا يعد
لكثرة التفاوت فيه والجمع فيه بين العا والوزن مفسد سواء ذكر وزن كل واحدة كائة بطيخة
وزن كل واحدة كذا أو وزن الجله كائة بطيخة وزنها كذا على المعنى لان ذكر العدد يلزمه ذكر
الحجم وهو يورث مرة الوجوه هذا ان أراد الوزن التحدي فان أراد التقريبي صح في الصورتين
لاشفا ما مر ولا يصلح السلم في البطيخة الواحدة ونحوها كبسيضة وسفر حلة لأن ذلك من المتقوم

ولم يذ كر ما يضبطه بخلاف الجلة فانهم امثلية ويلم من ذلك ان المتقوم لا يتنوع السلم فيه مطلقا بل عند عدم ذ كر ما يضبطه ولا يصح الجمع بين الكيل والوزن فلوا سلم في مائة صاع بر على أن وزنها كذا لم يصح لان ذلك يعز وجوده ولو بين الوزن والذرع كنوب ذرعه كذا ووزنه كذا الا في نحو ابن بكسر الباء مما يضرب عن اختيار فيصح فيه الجمع بين الذرع والعد كعشرة بسط كل واحد عشرة اذرع كذا في شرح المنهج فاذا ذكره قل هذا ليس في محله (قوله ووزن فيهما بوزن) ومنه مائة السمك والجراد وقوله وعد فيهما بعد ومنه الحى منها ما ولا يصح في النمل بخلاف يعه اذا كانت امة في الكوارة كما مر (قوله وسن في حيوان) المراد به ما يشمل الرقيق والماشية في بيان السن في الاول أن يقول ابن ست او سبع او محتمل أى داخل في اول سن الاحتمال وهو خمسة عشر سنة وفي الثاني أن يقول ابن مخاض وابن ابون وبكا يشترط بيان السن فيه ما يشترط غيره أيضا في الرقيق يذ كر نوعه كثر كى او حبشى فان اختلف صنف النوع وجب ذ كره كروى او خطاى بالتحفة نسبة نلطة مائة بالهم و ذ كر لونه ان اختلف كايض أو اسود مع وصف اللون كأن يصف ياضه بسجرة أو شقرة وسواء بصفاء أو كدرة فان لم يختلف كان فيج لم يجب ذ كره و ذ كر قده أى قامته طول او غيره من قصر او بر بعة والمراد التقريب في السن والوصف والقدر حتى لو شرط كونه ابن سبع سنين مثلا لا زيادة ولا نقص لم يجوز بعد قول الرقيق في الاحتمال وكذا في السن ان كان بالغ اعافلا مسلما ولا فتقول سيده أو الدلائل بظنهم و ذ كر ذ كورته او فوته وثبوته أو بكارته لا ذ كر كل يفتح الكاف وهو ان يملو جفون العين سواد من غير اكتمال ولا ذ كر من سواه في العبد او الامعة على الصحيح ونحوهما كلاحه ودعج وهو شدة سواد العين مع سمعها وتسكاتها وجهه وهو استدارته اتساع الناس باهم الها فان شرط شئ منها اعتبر وفي الماشية من ابل وبقرة وغنم وخيل وبغال وحمير يذ كرها هذه الامور المذ كورة في الرقيق حتى القدر على المعتمد في ذ كر النوع والصنف كآرجبية ومهرية نسبة الى ارجب قبيلة من همدان والى مهرة قبيلة من العرب واللون والذ كورة والافوثة نعم لا يشترط وصف اللون (قوله وبيان عتق) مصدر ضد الحدانة أى قدم وقوله بضم العين وقيل بكسر ها وتوله وحدانة الو ويعنى اذا المراد احدا الامر بن (قوله في حبوب الخ) نعم لا يصح السلم في الارز في قشرته العا لى المعتمد خلافا للنووى اذا لا يعرف حينئذ لونه وصغر حبه وكبره لا خلاف في قشره مائة ووزنه وانما يصح بيعه لانه يعقد المشاهدة والسلم يعقد الصفات ومن ثم يصح بيع المعجونات دون السلم فيها ويصح السلم في النخالة ان اضبطت بالكيل ولم يكثر تفاوتها فيه بالانكاس وضده وفي الادقة في ذ كرها ما مر في الحب الامتداده و يذ كر أيضا كمنية طعنه هل هو برسى الدواب أو الماء او غيره وخشونة الطحن او نعومته وفي التبن في ذ كره من تبن حنطة او شعير وكيلاه او وزنه وفي السويق وفي الشعير وفي قصب السكر وزناى قشره الاقل ويشترط يطلع اعلاه الذى لا حلاوة فيه وقطع مجامع عروقه من اسفل وطرح ما عليه من القشور اه افاده م ر (قوله وتمر) نعم لا يصح السلم في التمر المكنوز في القواصر وهو المعروف بالحموة لانه ذراستيفاء صفاته المشروطة حينئذ ولا يلقى على صفة واحدة تما لبا اه افاده م ر هذا ان كانت مجبونة بنواها فان كانت منذ ولة منه صح السلم فيها (قوله ونحوها) كالسمن والزيت فيسبين فيهما العتق والحدانة أما العسل أى عسل النحل

(ووزن) فيهما بوزن (وذرع)
فيما يذرع (وعده) فيما بعد
(وسن) في (حيوان)
(و) بيان (عتق) بضم
العين (وحدانة في حبوب
وتمر وزيت) ونحوها
ويشترط ذكر
(قوله الامتداده) أى حب
الدهني

(قوله محترق) أي فليس

مكرر اخلافاً قاله قل
وله وجه فان ما في الشرح
معلوم صفة بالاولى تدبره
(قوله طلوع الشمس) أي
ظهورها لانه هو الذي
يجعل لاحتمال الاستمرار
بغير حرقه

بالدها ولوناً وصغر حباتها
وكبرها (لا) بيان (جودة
ورداة) و (لؤلؤ) و (ناجيل)
فلا يشترط (والماضي) يحمل
على الجيد و (لؤلؤ) وينزل
الجيد على أقل درجته
(وشرط الاجود مبطل)
للعقد لان أخصاً غير معلوم
(لا) شرط (الاردا) لانه ان
أني بردي هو أوداً الأشياء
فهو والمسلم فيه أو عاود
فوقه فاطالة البسة بما دونه
عناد وشرط رداة العيب
مبطل لعدم انضباطه
لا شرط رداة النوع
لانضباطه فان ذكر أجل
اشترط كونه معلوماً (للاية
والخبر السابقين) فيبطل
بالجهول كقوله في رجب
لانه به لا ظرفاً فكأنه قال
يحل في جزء من أجزاءه
بخلاف ما لو قال إلى رجب
فانه يصح ويحل بأوله لتحقيق
الاسم به (ولا يصح السلم فيما
لا ينضبط) ولا يتقدم عدم
الصحة بثلاثين شيئاً وان قيد
بها الاصل (كتبل مريش)
بفتح الميم وكسر الراء ملحق
عابه ريش

لانه المراد عند الاطلاق في شرط أن بين مكانه كجبل أو بادي أو باده كجباري أو مصري وزمانه
كصيفي أو خريفي ولونه كأيض أو أصفر ومرعاه ونقته أو رقة لنقاوت الاغراض بذلك فان
الجبلي والايض أطيب من غيرهما وانسكفه بمارعه النحل من داء كنور النقا كهمه أو دواء
كالكمون لاعتقه أو حدائمه لعدم تفاوت الاغراض فيه بذلك (قوله بالدها) أي الثلاثة
وكذا ما بعد كدني أو مكي أو بصري أو بغدادى فالمراد بالباد القطر لا شخص البلدان لم يختلف
بها غرض ولا واجب بيانه (قوله ولونها) كاجراً أو أبيض (قوله وصغر حباتها) أي
أحدها لان صغر الحب أقوى وأشد وبين أيضاً ان الحقائق على النحل أو بعد الجذاذ فان
الاول أبى والثاني أصحني لامتددة ثقافته الا في بلد يختلف به أو بين في الرطب والعنب ما ذكر
الا لعتق والحدائمه اه (قوله لا بيان جودة ورداة) أي المسلم فيه (قوله فلا يشترط) أي فان
شرط ذلك في سائر في قوله وشرط الاجود الخ وفي قوله فان ذكر أجل اشترط الخ (قوله والمطلق)
أي المسلم فيه المطلق عن الجودة والرداة (قوله وينزل الجيد) أي في قوله والمطلق يحمل على
الجيد وكذا فيما لو اشترط جودة النوع وكما يحمل الجيد على ذلك يحمل الردى عليه عند
شترطه كما سياتي في قوله لا شرط الاردا الخ فكان الاولى تقديم ذلك عن قوله واللول أو ناخير
كما سياتي وقوله وشرط الاجود أي الاجود نوعاً لا الجيد نوعاً فان شرطه صحيح (قوله اردا)
أي الاردا نوعاً كما يعلم مما بعد كقصر لوق وسراي و بصل يعني ومسقاوى فالاول منهما ارداً
الثاني (قوله وشرط رداة العيب) كالعرج والبرص والتسوس قبح كقوله أسأت ليل في عيب
ردى العرج أو البرص أو في قبح ردى التسوس (قوله لعدم انضباطه) فان انضبط كالعمى
والقطع مع فيصح السلم في عيب أعمى ردى العمى أو عيب أقطع ردى القطع (قوله لا شرط
رداة النوع) تقدم غيبه والرداة محترقة الارداية المقدمة في قوله لا شرط الاردا (قوله فان
ذكر أجل) كأنه قال هذا ان لم يذكر أجل بأن اطلق أو صرح باللول لان السلم يصح حالا
وموجباً الا ما الثاني في بالنص والاجماع وأما الاول فبالاولى بعده من الفرقان أطلق العقد
عن التصريح به ما فيه انه قد حالاً كالفن في البيع المطلق (قوله معلوماً) أي للعقادين أو
لعدلين في مسافة القصر ودونهم او تقدم الفرق بينهما وبين الاوصاف حيث لم يكن فيها ما دون
الاربعة فمثال الاجل المعلوم أن يقول إلى عبيد أو جنادى ويحمل على الاول الذي يليه من
العبدان أو جنادين لتحقيق الاسم به وان عينا شمو واولو غير عربية كشمور القرس والروم
صح لانهم معلومة مضبوطة فان انكسر شهر من بابان وقع العقد في اثباته حسب الباقي بالاهلة
وعم الاول ثلاثين عاماً دها ولا يلغى المنكسر للاثلاثين انما ابتداء الاجل عن العقد (قوله في
رجب) بخلاف ما لو قال أنت طالق في رجب فانه يقع بأول جزء منه والفرق ان الطلاق يشترط
التعاقب بالجهول كقدوم زيد ولا كذلك السلم ومن الجهول قولهم إلى مولد سبيدي أحمد
البدوي أو إلى دق صيوان الكاشف أو الحرن أو الدراس أو الحصاد أو قدوم الحاج أو طلوع
الشمس أو مجي زيد (قوله ولا يتقدم عدم الصحة بثلاثين شيئاً) أي لان افراد ما لا ينضبط تزيد
عليه او ذكر المصنف منها أربعة وعشرين (قوله كتبل) هو اسم جنس لا واحد له من افظه بل
من معناه وهو سم وقوله مريش أي ملحق عابه ريش في اطرافه لاجل ان يدخل فيه الهواء

(قوله والمنشم) اي لا يجوز فيه عدا ٣٠ ويجوز كبلاو وزنا وان اختلف نواه هذا هو المراد كما يعلم من مذ (قوله يرض

فيه مد في الرعي وهو ليس بقيد بل المدار على كونه محروطا ومتساويا بالقدم وانما لم يصح حينئذ
لاختلاف وسطه وطرفيه رقة وغلظا وتعذر ضبطه اما قبل خرطه ومساواته بما مر فيصح السلم
فيه لتبسطه (قوله وجواهر) اي لانه لا بد فيها من التعرض للجمع والوزن والشكل
والصفات واجتماع هذه الامور (قوله وهي مائة عدل تد اوى) اي بان لا يمكن ثقبها قال
مر وضبطه الجوفي بسدس ديتار واهل باعتبار ما كان من وجود كبره في زمانهم اما الان
فهذا لا يطلب الا للزينة لا غير فلا يصح السلم فيه لعزته اه بخلاف ما يمكن ثقبها فلا يصح السلم
فيها لانها حينئذ تصد للزينة ويصح السلم ايضا في البلور لان صفة مضبوطة بخلاف العقيق
لاختلاف أحجاره (قوله عدا) راجع للجوز والاوروز مثلها الم المعروف والندق والفستق
والمنشم وان اختلف نواه كبر او صغرا وقوله معه اي مع العبد وقوله سطلة مائة قد وهو في
مقابله التتصيل بعد (قوله وقيل يمنع) اي السلم وزنا أو كبلا في نوع الخ اما امتناعه فيه وزنا
فلاختلاف الاغراض في ذلك واما كبلا فلجماعه في المكيال واما السلم فيه عدا فمقتضى على
امتناعه (قوله وهذا) اي هذا النوع ما استدركه الخ اي استدركه به على الاصحاب اي استثناء
من كلامهم وقوله في الوزن اي لا الكيل اي فرض الاستثناء في ذلك لكون كلام الاصحاب فيه
(قوله اما فيه) اي في شرح الوسيط (قوله ذلك) اي كلام الامام وقوله والمنشم ورقة قد وانما
قدموا ما في شرح الوسيط لانه متتابع فيه كلام الاصحاب لا مختصر بل قبل انه آخر موافقته
ويؤيده اطلاقه ما في باب الرابح الجوز بالجوز وزنا والوزن كبلا مع قشرهما
ولم يشترط فيه هذا الشرط مع أن باب الرابح يضيح من السلم اه أفاده مر (قوله قال في
المهمات) اي الاسنوي وهو قوة مقابلة وقوله به اي بالمشهور (قوله بكسر النون) وقيل
بفضها (قوله وكثير) بضم الكاف وفتح الميم المشددة وسكون المثلثة (قوله ويض) اي
يض فهو دجاج كنعام أو اوز بخلاف يرض الحمام اعزته (قوله ورق) عطفه على مقابلة خاص
على عام لانهم اجلود الغزلان ونحوها (قوله وخفاف ونعال) اي مركبة لاشتمالها على ظهارة
وبطانة وحشوة عبارة المتعاقدين لاني بذلك راقدا رها وارضاعها اي هياتم او كالمركبة
الملاوسة والمتخذة من جلد ونحو ذلك ما اذا كانت مفردة أو جديدة أو قديمة من غير جلد
فيصح السلم فيها عدا كتوب بخط جدد لا ملبوس (قوله عدا أو كبلا) راجع لقوله رائج
وما بعده وقوله لا وزنا اي فيصح السلم في ذلك وزنا فقط وهو صحيح في غير الجلود اما هي فلا يصح
السلم فيها مطلقا الا في قطع صفات تلحق على جلود مثلها فيصح السلم فيها وزنا فعدل كلامه
مفروض في ذلك (قوله ويامين) بكسر السين وهو بالصراف لانه اسم جنس (قوله وغالية) اي
هي مركبة من مسك وعنبر وعود وكانور وقيل من مسك وعنبر ودهن بان أو غيره والبان نوع
من الصفصاف وجمع ينم ما بانها انواعا ومثلها الذود وهو مركب من مسك وعنبر وعود فهو
غيرها خلافا للمعشى (قوله ملون) اي مشتمل على ألوان كالتخيش والبرود والعرقشينا
المعروفة (قوله غير جنسه) نائب فاعل كأن ركب حبر على كان أو قطن أو لور كبل عليه جنسه
فيصح السلم فيه (قوله ان لم ينضبط) قيد في الملون وما بعده اي لم يعرف قدر الحرير والاقطن

الحمام) اي فانه مع كونه
لا ينضبط - نيز الوجود
واعل هذا هو المراد تدبر
(قوله أو جديدة أو متخذة)
الاولى التعبير بالواو فيها
كما هو كذلك في مد والمنهج
وكما هو مقتضى المقابلة تدبر

(وجواهر) رالافي لا في
صغار) وهي مائة عدد
للتد اوى للالزينة (وجوز
ولو زعدا) لانه يحتاج معه
الى ذكر الحجم وذلك يورث
عزلة الوجود اما السلم فيها
وزنا أو كبلا فجائز مطلقا
وقيل يمنع في نوع بكثر
اختلافه بقاط قشوره
ورقمه وهذا ما استدركه
الامام في الوزن على اطلاق
الاصحاب الجواز وتبعه
الرازي وكذا النووي في
غير شرح الوسيط اما فيه
فقال بعد ذلك كره ذلك
والمنشم وفي المذهب
ما أطلقه الاصحاب ونص
عليه الشافعي قال في
المهمات والصواب الفصل
به واهذا قد ثبت بقولي عدا
وان جرى الاصل على كلام
الامام (ورائج) بكسر
النون وهو الجوز الهندى
(ومفرجل وكثيرى ورماني
وبيض وورس) وهونيت

اصفر بالين يصبغ به (وبلودورق) بفتح الراء (وخفاف وزنه) لعدا أو كبلا لا وزنا (وبفتيح
وباميز ودهن وور وغالية ونوب ملون أو مركب عليه بالابرة غير جنسه ان لم ينضبط ذلك ونوب مصبوغ

الذين في ذلك فان انضبط بان عرف العاقدان وزن كل من الاجزاء بالسلم فيه وان اختلط
بعضه ببعض مقصودا وغيره كعتابي ونحوه من الثياب الاول مركب من قطن وسحر
والثاني من ابريسم وبروصوف ومثلهما شهد بفتح الشين وضهما على الاشهر مركب من
عسل وشمع خلقة فهو شبه بالتمر وفيه النوى وجبن واقط وان كان فيه مامع اللبن المقصود الملح
والانفعة لانهم مامن مصالته وسمك تملح وخل تمر اوزيب وهو يحصل من اختلاطهما بالماء
فالذي يصح فيه السلم ما كان منضبطا بان يكون اختلاطه خافيا كالشهد او صناعيا وقصد
بعض اركانه سواء اسمك الباقي كالخبي والاقط أولا كخل الزبيب والتمر وقصدت اركانه كلها
وانضبطت كالنخل والعتابي (قوله بعد التسج) كايه مع الا ن وقوله لا ماصبغ غزله ثم نسج
كالبروداي الملايات المعروفة والعرقشبات (قوله ان الصبغ) بكسر الصاد العين المصبوغ
بها اما بقصها فهو المصبود ويؤخذ من ذلك الفرق الصفة فيما كان صبغه غويا وكذا الوثرط
غسله بحيث يزول السد اذ فرجه كان قال الملت اليك في ثوب مصبوغ بعد التسج مفعول
بحيث لم يبق السد او يصح السلم في قبض وسراويل جديدين ولومغولان ان انضبط اطولا
وعرضا وسعة او ضيقا بخلاف الملبوس مفسولا كان او غيره لانه لا ينضبط وفي الخشب والحديد
والفخاس والرصاص والخص والنورة والاجر والزجاج والاحجار والمسلك وزنا والورق
البياض والسكران بعد نفضه والتبلة الخالصة من تقوطين (قوله ورؤسه) اي لانهم يتجمع
اجناسا مقصودة ولا تنضبط بالوصف لما فيها من الابعاض المختلفة فلا يصح السلم فيها وان كانت
نية متفقة من الصوف مضبوطة بالوزن وانما يصح السلم في الحيوان مع اشتقائه علم الان الما قصود
جملة من غير نظر الى احوال اعضائه (قوله ونحوه) هو الابن المختوض بالقربة وقوله فيه ماء
مجهول الخ فارق ذلك ما دخل التمر والزبيب بان ذلك لا غنى عنه فان فوامه به كما مر بخلاف
المختض اذ لا مصلحة فيه فان لم يكن فيه ماء جاز و كذلك ان كان فيه ماء وعين قدر كل منهما
فيما يظهر لا ينضبط ولا يضرب وصفه بالمحوضة لانها مقصودة فيه وكالمختض الذي فيه ماء مجهول
الكسك فلا يصح السلم فيه (قوله وكطبوخ الخ) اعاد السكاف لاجل الاستدراك بعده وكان
الاولى ان يعبر كافي المنهج بقوله لا ما نأثير ناره غير منضبط لشموله غير المطبوخ والمشوي كالخبز
فانه لا يصح السلم فيه لاختلاف تأثير النار فيه فلا ينضبط ولان ملحه يقل ويكثر قال مر
والاشبه كما قاله الاشعري الخاق التبتة بالخبز اه وبه رد كلام قل هنا حيث ذكرها من جملة
ما يجوز السلم فيه (قوله نعم يجوز الخ) استدراك على قوله وكطبوخ والاجر بالماء الطوب المحرق
اما قبل حرقه في بني لبناء وهو يجوز السلم فيه (قوله والقند) بفتح القاف وسكون النون نوع
من سكر العين كالواح الصابون (قوله والديس) هو بكسر الدال وسكون اليماء وبكسر تين عمل
الزبيب وفي المختار هو ما سال من الرطب وهو صحيح أيضا لانه تدخله النار وهي مضبوطة وفي
القاموس هو عمل القرو عمل النخل وهو صحيح أيضا لما مر (قوله والفانيد) هو عمل القصب
مطلقا وقيل بالماخو من أعالي العبدان وقيل هو لسكر الاحمر (قوله واللبا) بالهمزة مصورا
بوزن عنب وهو أول ما ينزل من اللبن يطبخ في التمر حتى يجمد ويصع السلم فيه وان لم يطبخ بان
تجفف ويصع السلم في اللبن كيلا ووزنا وبوزن برغوته لانها لا تؤثر في الميزان ولا يكال بها وفي
السمن كيلا ووزنا ايضا وفي الزبد وزنا فانها في المكيال والاصح فيه كيلا وكذا يقال في اللبا

(قوله التبتة) نبي يصنع في
الصعيد من القمح (قوله
كلا) أي ان لم يكن جامدا
والا تعين الوزن كما يأتي

بعد التسج) لا ماصبغ غزله
ثم نسج والفرق أن الصبغ
بعد التسج يبدل القرج فلا
تظهر معه الصفاقة بخلاف
ما قبله (وأطراف حيوان)
كديه (ورؤسه ونحوه)
فيه ماء مجهول) قدره
والتمقييد بالمجهول من
زيادتي وكطبوخ ومشوي
نعم يجوز في الأجر والسكر
والقند والديس والفانيد
واللبا

أفاده مر (قوله لا تضباط نارها) لانها اذا زادت أو نقصت أفادت • (خاتمة) • يصح أن يؤذن عن مسلم فيه أردأ أو أجود منه صفة ويجب قبول الأجود وخرج بما ذكرناه غير منه ونوعه عنه كبر عن شعير وغيره مقل عن عمر بن الخطاب فلا يصح لامتناع الاعتراض عن المسلم فيه إلا بحيلة بأن يفرض عقد المسلم ويتقايلا فيه ثم يعتاض المسلم عن رأس المال ويجب تسليم البر ونحوه نقيض ما من مدبر و تراب ونحوهما فان كان فيه قليل من ذلك وقد أسلم كبلابا زوا و زنا فلا وما أسلم فيه كبلابا لا يجوز قبضه وزنا وبالعكس ولا يزل الميكال ولا يضع السكف على جوانبه بل يماؤه ويصب على رأسه بقدر ما يحمل ويجب تسليم القربا فالو والطب غير مشدق وهو البسر يعالج بالغمر ووضع خل عليه حتى يترطب ولو جهل المسلم اليه مسامحة فيه فوجلا فلم يقبله المسلم لغرض صحيح ككونه حيويا يحتاج الى علف أو كون الوقت وقت نهب بخشى ضبا علمه لم يجبر على قبوله فان لم يكن لغرض صحيح في عدم قبوله أجبر عليه سواء كان لا مودى فيه ما غرض صحيح في التجهيل كغفركه وضمان أم لا فان أصر على عدم قبوله أخذ هذه الحالكه ولو أصر المسلم اليه الحال في مكان التسليم لغرض غير البراءة أجبر المسلم على قبوله أو لغرضه أجبر على القبول أو الأبراء

• (باب الربا) •

أى بيان ما يكون فيه الربا وحكامه وهو من أكره الكبار ولم يحل في شريعة قط ولم يؤذن الله تعالى في كتابه عاميا بالحرب سوى آكاه ولذا قيل ان كلمة علامة على سوء الخاتمة كإذاء أولياء الله تبارك وتعالى فانه صح فيه ما الايدان بذلك وأكره الكبار الشريك بالله تعالى ثم القتل ثم الزنا ثم الربا وتحريره تعبدى لا يعقل معناه وما أبدى له انما يصلح حكمته لعله والحكم بانه تعبدى انما هو بالنسبة للاجناس الكلية فلا يقاس على جنس النقد والمطعمات جنس ثالث اما بالنسبة لبعض الافراد فقد وجد للبوت الربا فيه بمعنى يقاس عليه غيره كما سيأتى في قواهم فالحق به ما في معناه الخ كما قبل ذلك في نواقض الوضوء وبه مذايق قط مما يوههم من أن القياس لا يدخل الامور التعبدية وهو ثلاثة أنواع ربا الفضل وهو البيع مع زيادة أحد للعوضين على الآخر من جنسه وربا اليد وهو البيع مع تأخير قبضه أو قبض أحدهما وربا النساء بفتح النون والمد وهو البيع لاجل والقصد به ذا الباب بيان بيع الربوى وما يعتبر فيه من الشروط زيادة على ما من أركان البيع وشروطه فهى معتبرة فيه أيضا ولما كان يجري في المعين وما فى الذمة كما علم من أنواعه ذكره عقيم ما أيضا فالسلم فيه باطل فيمتنع أن يسلم ذهبها في فضة وعكسه أو فولانى قمع وعكسه وما أحسن قول بعضهم

ولى صاحب ما كان يملك درهمين • وكان فقيرا الحال وهو ترابي

فصادفه مال فأنصحه مرابيا • فقلت له فى الحالين ترابي

(قوله بدل من واو) ناص له ربو تحركت الواو وانفتح ما قبلها انفتحت (قوله ويكتب بهما) بضمير التثنية أى بالواو والالف معا كما فى المصحف العثمانى نظرا للاصل ولابدل وفى نسخة بها بضمير الافراد وهى تحريف وهو بكسر الراء مع القصر وقضها مع المد ويقال فيه ربما بكسر الراء مع المد والقصر وقضها مع الميم أربع لغات وان اقتصر بعضهم على واحدة

(قوله لا تضباط نارها) بيان
للفسخ قوله أربع لغات
فانجعه ستة وقيل ثمانية
كسر الراء أو فقهها مع
النصر والمد وعلى كل مع
الباء أو الميم وهى حاشية
المنهج

لا تضباط نارها

• (باب الربا) •

بالقصر والفتح يدل من واو
ويكتب بهما أو بالياء أيضا
وهو لغة الزيادة

وقوله وبالباء أيضا أي وحدها وهذا في غير خط المصحف كما مر لأن خط أن لا يقاس عليه ما خط
المصحف وخط العرويين وانما كتب بالياء مع أنه وادى نظرا إلى أنه يعمل عند بعض القراء
قال الشاطبي وأما ضحاها والضحي والربي مع الشقوى فأما لاها والواو تجتلي أي
تكتب (قوله وهو لغة الزيادة) أي سواء كانت بعقد أم لا فهو أعم من المعنى الشرعي يقال ربا
المال إذا زاد قال تعالى اهتزت وربت أي زادت وغت (قوله عقد) خرج به ما لو باع معاينة
فليس ربا من الكفار وإن كان حراما وقوله على عوض أي واقع على عوض مخصوص وهو
التقاضي والمطعموم الأتيان فلا ربا في غيرهما كخمس وقماش (قوله غير معلوم القائل) نعمت
سببي أعوض والنفي دخل على مقيد بقيود فيصدق بصور لأن قوله غير معلوم القائل صادق
بمعلوم التفاضل ويجوز القائل والتفاضل وقوله في معيار الشرع متعلق بالقائل ومعياره أي
عادته الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن ودخل بذلك ما لو كان معلوم القائل لا في معيار الشرع
كبيع الموزون كالأوباء العكس وقوله حالة العقد ظرف لقوله غير الخ ودخل به ما لو كان معلوم
القائل في معيار الشرع لاحالة العقد بأن تسايعا جازا فلهذا أربع صور داخلية تحت النفي
المذكور ومفهوم ذلك صورة صحيحة وهي العقد على عوض مخصوص معلوم القائل في معيار
الشرع حالة العقد وهذا الشق من التعريف في ربا الفضل وهو لا يكون إلا في متعدي الجنس
ثم أشار إلى ربا البدن والنساء اللذين في مختلفه بقوله أو مع تأخير وهو معطوف على قوله على
عوض أي عقد واقع على عوض الخ أو عقد مع تأخير والتأخير صادق بتأخير القيمة وتأخير
الاستحقاق فالأول في ربا البدن والثاني في ربا النساء وأل في القائل لهذا الشرع أي القائل
المعتبر شرعا وهو انما يعتبر كذلك في متعدي الجنس الربوي وكذلك أل في البدلين أي البدلين
المتعدين في علة الربا سواء اتحد جنسهما كبربرام لا كبرو بشعر وبم ذاتة قط ما يقال إن
التعريف بغير مانع أما في الأول فلا دخول مختلفي الجنس فيقتضي ثبوت الربا فيهما عاين اتفاقا
تسايلهما وإن وجد الخلل والتفاضل وليس كذلك وأما في الثاني فلا دخول ما لو باع برابراهم
مع التأخير المذكور فبقتضي أنه ربا وليس كذلك وانما يعطف قوله أو مع تأخير على قوله غير
معلوم القائل لأنه يصير المعنى أو معلوم القائل مع تأخير فيختص بتعدي الجنس لما مر من أن
القائل انما يعتبر فيه وحينئذ فلا يشمل مختلفيه فيقتضي أنه لا يضر فيه ما التأخير المذكور
وليس كذلك وانما أدخل أو في الحد لأن التوزيع كالعالم والممنوع ادخالها إذا كانت للشك وبقي
من أنواع الربا القرض الذي جزاءه عالم تعرض ولا يختص بالربويات بل يجزى فيه أوفى غيرها
كالعروض والحيوانات ومنه الغاروقة المعروفة فهي حرام باطلة لا يصح له بأن يقول مثلا
وضعت الأرض عندك على هذه الدراهم وأبحتك منعتك أبكتك أو جعل مر هذا أخلاق ربا
الفضل أي الزيادة والظاهر أنه قسم مستقل لماءت من عدم اختصاصه بالربويات ولا يعترض
حينئذ بأنه ليس داخل في التعريف فيكون غير جامع لأنه تعريف الربا في الربويات فقط لا المطلقة
(قوله لعن رسول الله الخ) انما جاز لعن المذكور منه صلى الله عليه وسلم لكونه ليس لعين بل
هو على الوصف كلعن الله تعالى الكفار لعن الله تعالى اليهود والنصارى بخلاف ما لو كان لعين
فلا يجوز ولو كافر اقام يتحقق موته على الكفر باخبار معلوم وقوله أكل الربا بالمد أي أخذه
وقوله وموكله أي معطيه وكاتبه أي كاتب الوثيقة وشاهده أي حاضره وإن لم يستشهدوا والذي

(قوله أعم) فيه أنه لا يكون
أعم حتى يكون الشرعي
فردا منه وهذا ليس كذلك
أذ هو عقد على عوض الخ
الآن ينظر لما يتعلق العقد
تدبر (قوله في مختلفه الخ)
أي وكذا انما عاينه كما صرح
به بعد بقوله سواء اتحد
جنسهما الخ (قوله معطوف
على الخ) أي أو عقد لا على
عوض مخصوص بقيد
خصيصه بل ما مره وبم
غيره وهو مطلق ربوي
وانما قلنا ذلك وفاء بحق أو
(قوله جزاءه) أي مع شرط
ذلك في العقد أو مجمله
(قوله بكذا) ليس بشرط
كما هو الواقع الآن شيخنا
(قوله ولو كافرا) أي ولو
جادا على المعتمد فيه ما وإن
نظر في الثاني سم (قوله
أكل الربا) أي متعلق الربا
وهو العوض عزيزي

(انما يجزى في نقد) أى ذهب وفضة ولو غير مضر وبين (و) في (ما قصد لطم) بضم الطاء بان يكون معظم مقاصده الطعم
أى الاكل وان لم يؤكل الا نادرا ٣٤ (فان يبيع ربوى بجنسه) كذهب بذهب وربوى بشرط) في صحة بيعه ثلاثة أمور

(الحول وتقابض

في مسلم وشاهده به بالتمنية فلهل ما هنا رواية أخرى والا ولان أشد انما من الاخرين لان الواقع
منه ما مجرد الاقرار على المعصية بخلاف الاولين (قوله انما يجزى) أى بوجده ويحقق ولا يصح
تفسيره بحرم كإفعل قل لانه حينئذ يكون من قصر الصفة على الموصوف فيقتضى أن الربا
المعروف بالتعريف السابق يوجد في غير النقود والمطعم ومات السكن لا يحرم وائس كذلك الا أن
يجاب حينئذ بان الصفة كاشفة والمعنى انما يوجد الربا المحرم في النقود الخ (قوله في نقد) خرج
به العروض كالفلوس فلا ربا فيها وان راجت رواج النقود وانما اختص النقود بذلك لوقوعه
ثلاثة اشياء غالبة على ما وذلك منتفع عن العروض واحترز بالغلبة عن الفلوس اذا راجت رواج
النقود (قوله ولو غير مضر وبين) كلى ونبرأى قطع ذهب أو فضة لا التبر المعروف (قوله
وفيما قصد) أى قصد الله تعالى وبعلم ذلك بخاق علم ضرورى في بعض الاشخاص يعلم به أن
هذا مقصود لا دمين وهذا اليه ما وكذا كالمغلات التي علمها الا قدم بعد ان وضعها للمبيعات
ويحتمل أن المراد ما قصد الناس بخصه بغير طم الآمين أو اليه ما وبعلم ذلك
بالنقل عن الصحابة فن بعدهم (قوله بضم الطاء) مصدر طم بكسر العين أى أكل أو شرب لان
أما العذب ربوى بخلاف الماء الملح فليس ربوا وتعتبر ما لو حتمه وعذوبته بالعرف ومن
الربوى التمرس لانه يؤكل بعد نقعه في الماء قال سم وأظنه يتداوى به قيل ومثله القرمط
ودهنه ودهن الخس والسلم أى اللب وخروج بقصد ما لا يقصد تناوله مما يؤكل كالجلود
والعظم الرخو (قوله وان لم يؤكل الا نادرا) وذلك كتمر البوط المسمى غرة النحر اذ فانه يؤكل
في زمن القحط (قوله فان يبيع الخ) تفريع على ما تقدم قصده بقصد سيل المقام وهذا أظهر من
جعل الفاء فصحة والتقدير اذا علمت انحصار الربا في النقود والمطعم فاذا يبيع الخ لان هذا
لا يفرع على ما ذكر (قوله بجنسه) ضابط المتجانسين أن يجمعهم ما سم خاص من أول دخولها
في باب الربا إلى آخره ويشتر كافيها اشترا كما هو بربى ومعه فى فائه يجمعهم ما سم القم
ويخرج بالخاص العام كالحب وحباب لادقة كدقيق بر وشعر فانه يجمعهم ما سم خاص بعد
تصويره مادقة لاقبله ففى أجناس كاصولها ورايا لخير البطيخ الهندى والاصفر فانه ما
جنسان كتمر والجوز الهندى مع القم والجوز المعروفين اذا طلاق الاسم عليهم ليس بقدر
مشترك بينهما اذ لم يوضع حقيقة واحدة بل لحقيقة متباينة فحين قال مر وهذا الضابط مع أنه
أولى ما قيل منة قرض بالعلوم والالبان المختلفة الاجناس اصدقه عليهم مع أنه أجناس كاصولها
كاسم ا بالمعنى وأجيب عن ذلك بان حقايقها مختلفة فلم تشترك في الاسم اشترا كما هو بربا
(قوله ثلاثة شروط الخ) (١) الاول والثالث شرطان للصحة ابتداء وانقضاء شرطانها واما
ان وجد دامت والا فلا ومن ثم ثبت فيه خيار المجلس (قوله وتقابض) المراد به ما يبيع القرض
حق لو كان البيع أو الفم مبيعا كفى الاستتلال بقبضه وان لم يقبضه الاخر وانما آثروا
التعريض بدون القبض التلاية بهم الا كذا به من أحد الجانبين مطلقا ولو في غير العوض المبيع
فلا بد من القبض الحقيقي فلا يكتفى بخوالة وان حصل معها القبض في المجلس ويكتفى قبض

(قوله لا التبر المعروف) أى
لا يسمى نقدا بالمعنى المصطلح
عليه وان كان ربوا لانه
يسمى نقدا في باب الربا
المدار فيه على ما يسمى ذهابا
أو فضة اه حرره (قوله
مصدر) أى سماعى والقياس
الفتح قال ابن مالك
فعل قياس الخ حاشية المنهج
(قوله كالجلود) أى الغليظة
الخشنة والافربوية كقافى
سم عن الروض (قوله
وهذا أظهر) أى من حيث
ملاحظة ذكر معنى
التفصيل لما قبله على الاول
أو الترتيب عليه على الثانى
فظهر الفرق بينهما (قوله
اسم القم) أى وقبسه بلج
أو بسر إلى آخر الاسماء فلم
يخرج عن اشترائها كهمافى
اسم خاص من حين وصفها
بالربوية (قوله الادقة)
فيه أنه ليست من الاسماء
الخاصة لاشتمالها على أشياء
متباينة كالحب فهى
خارجة عما خرج به الحب الا
أن يقال ان الذى اندرج
تحتها متباين بالاضافة فقط
كدقيق بر ودقيق شعر الخ
بخلاف الحب فان ما اندرج

تحتها متباين بالاسم كبر وشعر وذرة الخ افاده الخطيب على المنهاج (قوله فلم تشترك) في كون اللين من المشترك اللفظى ما ذون
بعد فحره (قوله كفى الاستتلال بقبضه) أى ولو من غير اذن بخلاف ما في الذمة فلا بد فيه من الاقباض أو الاذن في القبض
وهو بمنزلة القبض شيئا (قوله ويكتفى قبض) (١) قوله ثلاثة شروط الذى في نسخ الشرح التى بإيدى أمور اه

قبل التفريق) من مجلس العقد (ومعائله) عند العقد (يقينا) من زيادتي وخروج به مالو باع ربو بايجنسه جزافا فلا يصح وان خرجا
سواء للجهل بالمائة عند العقد والجهل بالمائة كحقيقة المفاضلة (أو) بيع ربوي (بغير جنسه واتحادا) في الربا كذهب
بنقصة (شرط الاولان) أي الحلول والتقابض قبل التفريق (نقط) أي دون المائة ٣٥ فان لم تجد علة الربا كان بيع

طعام بغيره كنفق أو ثوب
لم يشترط شيء من الثلاثة
والاصل في ذلك خبر مسلم
الذهب بالذهب والفضة
بالفضة والبر بالبر والشعير
بالشعير والتمر بالتمر والمخ
بالمخ مثلا على سواه
يبدأ به فاذا اختلفت هذه
الاجناس فيبعضها كيف شئت
اذا كان يبدأ أي متقابضة

ما دون العاقد) خرج
به قبض السيد والموكل
من غير ان العبد المأذون
لحق التصرف والوكيل
فانما ما يقبض ان انفسهم
بجلا فلا قبل الاذن لان
حينئذ يقبضان عن العاقد
مر وم (قوله فينقل
الح) ان كان المراد
أنه يكره على ذلك فلا معنى
للتشبيه حينئذ وأنه يسوغ
له الانتقال بنفسه فلا ضرورة
اليه لا مكان التوكيل من
كل ويتقاضان قبل مفارقة
كل مجلسه وهذا هو الذي
ذكره من مر الا
أن يحمل الحشى على ما اذا
لم يمكن التوكيل فيكون
كالمكره حرره (قوله
مستثنان) أي وان كان
صورا في الثانية (قوله

ما دون العاقد وهما بالمجلس وكذا قبض الوارث بعدم موت مورثه في المجلس وان لم يكن الوارث
معه في مجلس العقد فينقل الى المجلس كالمكره أو يوكل في القبض (قوله قبل التفريق) أي طوعا
كأمر في الخيار فلو نفاذ بعضه صح فيه فقط تفرقا للصيغة كما مر في السلم والتخيار قبل القبض
وهو انما العقد قبل كالتفريق فلا بد أن يقع القبض قبله أيضا على العقد خلافا لصف في شرح
منهجه (قوله يقينا) أي بان بعها كل من المتعاقدين حالة العقد كما يستفاد من قوله للجهل
بالمائة عند العقد (قوله جزافا) أي من غير تقدير بكيل ولا وزن وهو بمثابة الجيم ومن ثم
قال بعض اللطفاه جيم الجزاف جزاف (قوله فلا يصح الخ) نعم ان باع صبرة بر مثلا باخرى مكابله
أو صبرة راءم باخرى موازنة بان صرح بذلك صح ان تساوى بالافلا ولا يصح كذا لو علمت ان
العوضين ثم تباعا جزافا فانه يصح ولا يحتاج حينئذ في قبضهما ما انعقد لاهل الى كيل ولا وزن
أما المفسر فلا تصرف فيحتاج فيه الى ذلك فهاتان الصورتان مستثنيتان من عدم صحته بيع
الجزاف والصبرة المكموم من الطعام واطلاقها على المكموم من النقد مجاز (قوله واتحادا) أي
تمتزج حول عن التساعل والاصل اتحدت علمتها وهي الطعم والنقدية (قوله كذهب بنقصة) أي
وتكبر بشعير (قوله فان لم تجد علة الربا) أي بان وجدت ولم تصد كالمثال الاول أو لم توجد من
أحد الجانبين كالثاني أو منهما كبيع حيوان بحيوان أو نخوة فالعنى ان لم توجد علة الربا
المتحدة والسالبة تصدق بنفي الموضوع فتصدق بان لم توجد علة الربا أصلا من الجانبين أو من
أحدهم أو وجدت غير متحدة (قوله والاصل في ذلك) أي في اشتراط الشروط الثلاثة في الاول
والاثنين في الاخير (قوله الذهب) مبتدأ وبالذهب متعلق بمحذوف خبر أي يباع بالذهب وكذا
ما بعده وذكر في الحديث ستة أشياء اثنان من النقد وأربعة من المطعومات والاولان لا يقاس
عليهما لعدم تعدى علمتهما كما سيأتى والاربعة الاخيرة يقاس عليهما ما وجد فيه علمتها وهي
تقسم من حيث العلة الى ثلاثة أقسام لان البر والشعير مطعومان والتمر متأدم به والمخ مصلح
(قوله مثلا على سواه) مثلا منصوب على الحال من الشئتين المقابل أحدهما بالآخر مؤول بالمشق
أي حال كون المعقود عليهما مقامين وقوله بمثل مستأنف للتيين متعلق بمحذوف كافي سفيالان
التقدير هاتان ارادتي لك وهما مقابله بمثل وقيل الحال مجموع قوله مثلا بمثل قالها للملابسة
أي مثلا لم يتسا بمثل وكذا يقال في قوله سواء بسواه أي متساويز ومتقابضين والتقدير
على الوجه الاول مقابله بسواه وتسا بمثل على الثاني سواء بمثل بسواه أي متصلة به
وذكر قوله سواء بسواه مع قوله مثلا بمثل للتوكيد ولدفع توهم المماثلة التقريبية فأفاد به أن
المراد بالمماثلة حقيقة لا بحسب الحزب والتحسين ويحتمل أن المراد بالاول المساواة في المكيل
وبالثاني المساواة في الموزون أو بالعكس وهذا أولى لان التاميس خير من التاكيد واستهيد
من قوله مثلا بمثل سواء بسواه اشتراط المماثلة ومن قوله يبدأ التقابض ويلزمه الحلول غالبا
لخصت الشروط الثلاثة (قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس) أي واتحدت علة الربا كبر بشعير
والدليل على هذا التقيد الاجماع كما أشار له الشارح بعد وخرج بذلك مالو باع رابعا فلا يشترط

مطعومان) لعل المناسب مستثنان (قوله أي واتحدت علة الربا) وما اتحدت فيه علة الربا نحو المخ مع التمر واللحم والبر فلا
يدفي بيع ذلك من الحلول والتقابض لاتحاد العلة وهي الطعمية الشاملة للتغذي والتأدم والتفكه والتداوى

التناقض والحلول لعدم اتحاد العلة اذ هي في الاول الطعية وفي الثاني المنقضية (قوله وقضيته)
 أي قضية قوله فاذا اختلفت هذه الاجناس مع قوله اذا كان يبدأ بالمتن لا لاشتراط التناقض
 الا لزم له الحل غالبا كما مر (قوله وليس مراد اجماعا) أي فالاجماع مقيد للعديث باتحاد العلة
 (قوله ما قصد اطم الا دميين) أي بأن اختصوا به كبراً وغلب فيهم كشمراً واستقروا مع البهائم
 فيه كقول هذه ثلاثة اقسام ربوية اما ما اختصت به البهائم كبرسيم أو غلب فيها كحلبة خضراء
 فليس ربوي وخرج بالظواهر السابقة فهي ربوية لانها تنقص للتداوي فهذه خمسة اقسام
 اجمالاً وهي ترجع بالتفصيل الى خمسة وعشرين وذلك انه لا يلزم من الوضع التناول فقد وضع
 الشيء قصداً لا دميين وتناول البهائم اما اختصاصاً أو غلبة أو على السواء وبالعلم
 وحينئذ فنقول اما أن يختص الشيء بالادميين وضعاً أو يغلب فيهم بأن يكون أظهر مقاصده
 الا دميين ومثلها ما في البهائم أو يستوي الامر ان هذه خمسة في الوضع ومثلها في التناول
 لانه اما أن يختص بتناول الا دميين أو يغلب فيهم ومثلها ما في البهائم أو يستويان في التناول
 وخمسة في مثلها بخمسة وعشرين فيغير الربوي من ذلك ست صور وهي ما اذا قصد اطماعاً في
 الوضع أو قصدت البهائم فيه فقط أو غلب ذلك في البهائم كانت أظهر مقاصده وفي هذه الثلاثة
 اختصت البهائم بتناولها أو غلب تناولها وبقيت الصورة وهي تسعة عشر فيها الربا حاصلها أن
 ما قصد اطماع الا دميين ربوي بصورة الخمسة في التناول وكذا ما غلب في الا دميين وضعاً بان
 يكون أظهر مقاصده ذلك فهذه عشرة صور وما قصدت البهائم أو غلب فيها وضعاً بان كانت أظهر
 مقاصدها أو قصد اطماعاً وضعاً ربوي أيضاً ان اختص بتناولها الا دميين أو غلب فيهم أو استوي
 الامر ان فهذه تسع صور ونضم للعشرة المذكورة كاللخص بالبهائم المختص بالجن كعظم فلا
 ربا فيه ولا ربا يضاف حب السكان ودهنه الذي هو الزيت الحار ودهن السمك لانها لا تنقص
 لاطم ولا في الحيوان كما سيأتي (قوله اقمنا الخ) منه وبه على التميز المحول عن نائب الفاعل
 والاصل ما قصدت قوته الخ أو على المفعول من أجله (قوله أو تفكهها) أي تلذذاً وهو يشمل
 التادم والتخلي بجملي (قوله كما يؤخذ) الكاف بمعنى لام التعديل وما مصدرية والمفعول الثلاثة
 المذكورة أي لاخذ الثلاثة من الخبر (قوله وألحق بهما الخ) أي قيس وكان الاولى التعبير
 بإفناء كافي شرح المنهج وكذا ما بعد وقت دم ان هذا لا ينافي ان الحصر في النوعين تعدي لانه
 قياس على جزئياتهم ما لا علم ما (قوله كاللوز) أي وكالعدس والبقول (قوله التادم والتفكه)
 أي لصلاحته لهما وما عطف التفكه عام كما مر لان التلذذاً كل الفا كهيئة أعم من ان يكون على
 وجه التادم أو لا (قوله وعلى الملح) سواء كان مائياً أو جليداً لان كلاهما ما يقصد لالاح فلهما
 كالبهيمى والصعبدي ومنه النطرون لانه يتداوى به في بعض الاحيان فيكون مصحفاً له
 زى تفلا عن الشرف المناوى وقرره مشايخنا وهو المعتمد وان وقع في حاشية عش خلافه ومن
 الربوي البن لانه يتداوى به (قوله ما في معناه) أي لا فرق بين ما يصلح الغذاء أو يصلح البدن فان
 الاغذية تحفظ الصحة والادوية تردّها (قوله كالمطكى) يضم الميم مع القصر ويغنيهما مع المد
 والطاء مضمومة فيهما قال في القاموس هي علك روى أيضاً نافع للمعدة والمقعدة والكبد
 والسعال المزمن شرباً والنسكة واللثة وتفتيق الشموة وتفتيح السدد اه وقوله شرباً أي بعد
 اغلاته وقوله والمقعدة أي ضررها الحاصل من ملازمة القعود (قوله والسقمونيا) بفتح

(قوله وليس مراد ا) الذي
 في الشرح لانه غير مراد
 وكان شرح المحقق كتب
 فيه وليس مراد اوكذا قوله
 اطم الا دمي اه معناه

وقضيته انه لا يصح بيع
 الطعام بالنقد الا بقابضة
 لانه غير مراد اجماعاً
 وعلة الربا في النقد كونه
 نقداً وفي المطعوم الطم
 والمطعوم ما قصد اطماع
 الا دمي اقتبانا أو تفكهها
 أو تدواي كما يؤخذ من
 الخبر فانه نص فيه على البر
 والشهر واقصود منها
 التفتور والحق بهما ما في
 معناه كما لا ريب والذرة
 وعلى التمر والمقصود منه
 التادم والتفكه والحق به
 ما في معناه كالزبيب والقين
 وعلى الملح واقصود منه
 الاصلاح والحق به ما في
 معناه كالمطكى والزنجبيل
 والزعفران والسقمونيا

السبز والانساف وضم الميم وكسر النون وبالقصر نبت يباع عند العطارة قبله مسهل وكثيره
مقتل كالافون ولا نظر للقتل بهم الا في امور موعودة في الاصل للتداوي كالا هلمج والغلب النظر
الى ذلك دون الداء لانه نادر فهي غير السني المكي وقيل هي هو (قوله الارمني) بفتح الهمزة والميم
وقيل بكسرهما نسبة الى ارمينية بكسر الهمزة وتخفيف الباء وقد نشد دقيرة بالروم وهو مما
يتداوى به من الطاعون (قوله لا الخراساني) كطين مصر الذي يزرع فيه القمح فليس ربو بالانه
انما يؤكل سفة ما اذا نأكله النساء الحبالى كذلك (قوله حال الكمال) هو وصول الشيء الى حالة
يطلب فيها غايها فلا يباع رطب برطب بفتح الراء فيهما ولا يجافى من جنسه كاقول الحارثي له أو
بقول يابس بخلافه بخوبرفانه يصح وكطرى اللحم فلا يباع بطريه ولا بقديده من جنسه ويباع
قديده بقديده بلا عظم ولا ملح يظهر في الوزن ولا يمتزج في القرم والحلب تناسل جفافهما بل
وصولهما الى حالة يصلحان في الاداء بخلاف اللحم فانه يمتزجها في جفافه لانه موزون
يظهر أثر باقي رطوبته ومن ذلك يعلم أن الفريك الذي لم يتم جفافه لا يصح بيعه بمثله لعدم
صلاحيته للاداء وانما ان جفاف الشمس بجفافه فاقويا جاز ذلك دون ما اذا قلى بالثار ولا تكتفى
المماثلة فيما يتخذ من حب كدقيق وخبز الا يباع بعضه ببعض ولا حبة به الا في دهن وكسب
خالص من دهنه كدهن سمسم وكسبه فتكتفى المماثلة فيهما وتكتفى في العنب والرطب عصيرا
أو خلافيه يبيع كل من عصير العنب والرطب والتسب والريمان مثله وبالاخر ويصح بيع
خلوها كدلت واخلول الزبيب والقمر كذلك الا اذا كان فيهما ماء مطلقا أو في أحدهما أو اتحد
الجنس والمعار في الدهن والعصير والخل الكيل (قوله ومنه) أي مما تعتبر فيه المماثلة حال
الكيل ويحتمل ان المعنى ومن حال الكمال حال اللبن والسمن أي ان اللبن له أحوال كمال تعتبر
فيها المماثلة فمن أحوال كماله حال كونه لبنا لم يتغير أو سمن أو مخبضا كافي المنهج فله ثلاث حالات
تكتفى المماثلة فيها فلا تكتفى في باقي أحواله كالحب وأقطر ومصل وزبد لانهم لا يتخلون بمخالطة شيء
فالجنس يخالطه الانفة بكسر الهمزة وفتح الفاء والاقط يخالطه الملح والمصل يخالطه الدقيق
والزبد لا يتخلون قليل مخيض فلا يتحقق فيه المماثلة فلا يباع بعض كل منها ببعض ولا يباع الزبد
بالسمن ولا السمن باللبن ولا العسل ببعضه ببعض اذا كان فيه شمع ولا اللبن بما يتخذ منه كسمن
ومخبض ولذا لا يجوز بيع الخلاوة التي فيها اللثة بالبرأ ما يبيع الزبد بالدراهم بخارز على المعتمد
وكذا الطعينة والمعار في اللبن والسمن الكيل ان كانا متماثلين والوزن ان كانا جامدين فهما
على حد سواء على المعتمد ولا فرق في صحة بيع اللبن بمثله بين الحليب والرائب والخاثر بالثلاثة
وهو ما بين الحليب والرائب ولا يضر في ذلك تفاوت الخوصصة في أحدهما ومحل عدم الضرر في
الخاثر اذا كان ذلك بعدم انضمام شيء اليه بأن خثر بنفسه لا بالنار وخلع عن زبد وملح وماء غير
ضروري والا فلا يباع بعضه ببعض لعدم المماثلة المعتمدة حيث لا يلبى بالكون ما يحويه
المكيل من الخاثر أكثر وزنا لئلا يباع الحليب الا بعد سكون رغوته (قوله وان كان بضرع
أحدهما اللبن) لانه حيثما ليس من قاعدة مدجوة ودرهم اعدم وجود الجنس الربوي من الجانبين
اذ لا ياتي الحيوان كيا في وخرج ما لو كان اللبن فيهما واتحد جنسهما وكأنا ما كولين كشاة لكون
مثله فانها لا يصح لانه حيثما من القاعدة المذكورة ومثل ذلك يبيع دجاجة في بيض بأخرى
كذلك والضرع بفتح الضاد (قوله واذا عقد) في بعض الفسخ عقد بضمير التنفية أي المتبايعان

والطين الارمني لا الخراساني
وسائر الادوية والمماثلة
انما تنسب بحال الكمال ومنه
اللبن والسمن (ويجوز بيع
حيوان بأخر) ولومن
جنسه أو مؤجلا وان كان
بضرع أحدهما اللبن (واذا
عقد

(قوله بظهر في الوزن) راجع
للملح فقط بدليل إعادة
قائه عظم بضرع لمقابل أو
كثير بخلاف الملح لا يضر الا
كثير لانه يظهر في الوزن
فأهورا ناما (قوله يخالطه
الدقيق) أي قطع اللبن
الصغيرة (قوله يبيع دجاجة
فيها بيض الخ) وكرخسة
فيها بيض يمثلها أو يبيضا
لان المدار على كون البيض
ما كولا وان لم يكن أصلا
كذلك ويبيضا الحيوان كله
ما كولا لا يبيضا السميات
كأسيان فاشترط ما كولية
الاصل في اللبن قطع حق
يكون ما كولا مقصودا
فان لم يكن الاصل ما كولا
فاللبن اما كذلك كافي
الاثنان أو غير مقصود
لذا تهوان كان ما كولا وه
لبن الا سميات فليس من
القاعدة

على جنس ربوي من الجانبين واختلاف المبيع ولو صفة كاشحي دينار جديدة مائة من الدنانير (جديدة وما تدر بشة)

(قوله في بعض صور الصفة) وهو ثلاث صور كما يأتي (قوله وتحقق المفاضلة في ثمانية عشر) أي حاصله من ضرب النقص والزيادة في ثلاثة النوع والجنس ٣٨ والصفة فالمضروب اثنان والمضروب فيه تسعة وقوله وتجهل المماثلة في تسع أي

حاصلة من ضرب واحد وهو المساواة في التسعة لكن قد يتوقف في تحقق المفاضلة في المبالغ وما لا ان المدان كان نقص أو أزيد من الدرهم الذي معه كان المد الذي في الجانب الآخر كذلك فلا فرق بين مساواة المد للدرهم أو نقصه أو زيادته إذ ما في الطرف الآخر كذلك وكذا يقال فيما لو باع مد أصحاحين أو برنا بثلثهما أو مكيحاً ومكسراً بينهما ما قصور المفاضلة اثنتا عشرة لاثماني عشرة إلا أن يقال إن المد الذي في الطرف الآخر يفرض مساوياً على كل حال حتى يظهركلام المحشي بل لو لم تقل ذلك زادت الصور على سبع وعشرين فخره وأفاد شئنا أنه متى لوحظ أن الثمن وهو ما دخلت عليه الباء موزع على المبيع بحسب القيمة فلا اشكال لتحقيق المفاضلة في جميع الصور إلا أنه عند استواء الطرفين في التقويم يعطل بجهل المماثلة فتدبر

والغرض من إيراد هذه القاعدة تقسيم ما نفع من اعتبار المماثلة في الربوي بالوزن والكيل فقط كأنه قال محل اعتبار ذلك فقط وعدم النظر للقيمة ما لم يكن المعتود عليه من هذه القاعدة والأنظر فيه للقيمة مع الوزن في بعض صور الصفة كما سأتى (قوله على جنس ربوي من الجانبين) أي وليس ذلك الجنس تابعاً بالنسبة إلى المقصود ولا ضماناً من الجانبين بأن كان ظاهره في كل منهما أو ظاهره في أحدهما كما سأتى في الآخر وسأتى محترز ذلك وقوله واختلاف المبيع أي تعدد وقوله ولو صفة أي جنساً ونوعاً وصفة من الجانبين أو من أحدهما بأن يشتمل أحدهما على جنسين أو نوعين أو صفتين اشتمل الآخر عليهما أو على أحدهما فالشرط التعدد ولو من أحد الطرفين سواء كان المتعدد كره ربوي أو بعضه ربوي وبعضه غير ربوي فلا بد من وجود الجنس الربوي من الجانبين وإن وجد معه غير ربوي كما سأتى والحاصل أن الشرط أربعة عدم تسمية الربوي لغيره وعدم كونه ضمنياً فيهما أو اختلاف جنس المبيع أو نوعه أو وصفته كما أشار إلى ذلك المصنف بقوله ولو صفة ووجود الجنس الربوي في كل من الجانبين والمراد بالمبيع ما يشمل الثمن والمثمن وتسمى هذه المسئلة مسئلة قاعدة مدحوة ودرهم لتقليل الاحتساب لها بذلك والمراد بالمدحوة القرلانه الذي يكال وهو أوجد قمر المدحوة قبل أنه من النخل الذي غرسه صلى الله عليه وسلم بيده الشريفة ولذا ابتدأوا به من الأمراض والقرل البرني نوع منه وهو نسبة إلى رجل كان يتهامطاً يقال له رأس العريضة والصيحاني نسبة إلى كبش كان يربط به يقال له صيحان فنسب إليه وقيل لأن الكبش كان يصيح فيه وعليه فالنسبة على غير قياس والقياس صيحاني كصنعاني نسبة إلى صنعاء والقياس صنعاني وقيل سمي بذلك لأن النخل المأخوذ منه صاح على النبي صلى الله عليه وسلم حين مر عليه وقال الصلاة والسلام عليك يا رسول الله والمعنى نسبة إلى رجل كان يتعاطاه يقال له معقل بن يسار وحاصها أنهم انشتمل على سبع وعشرين صورة بيان ذلك أن في اختلاف الجنس تسع صور لانه إما بيع مد ودرهم بثلثهما أو بعدين أو درهمين وفي كل إما أن يكون المد الذي مع الدرهم أعلى قيمة منه أو أنقص أو مساوياً فانه تسع صور ومثلها في اختلاف النوع كأن يبيع مدحوة برني ومد صيحاني بثلثهما أو بعدين صيحاني أو بعدين برني وقيمة البرني مساوية لقيمة الصيحاني أو أنقص أو أزيد فانه تسع أخرى ومثلها في اختلاف الصفة كأن يبيع دينار صحيح وآخر مكسراً أي برادة ذهب أو فضة بثلثهما أو بصحيحين أو مكسرين وقيمة المكسرين قيمته الصحيح وهو الغالب أو أزيدان فرض ذلك أو مساوية فانه تسع أخرى فبالله سبع وعشرون من ضرب ثلاثة في تسع وتحقق المفاضلة في ثمانية عشر منها وتجهل المماثلة في تسع وكما باطلة الثلاثة في الصفة وهي مالو بيع صحيح ومكسراً بثلثهما أو بصحيحين أو مكسرين وقيمة الصحيح في الثلاث مساوية لقيمة المكسرين فان ذلك صحيح والستة الباقية باطلة كالثمانية عشر في الجنس والنوع وانما انظر والى اتحاد القيمة في الصفة ولم ينظروا لها في الجنس والنوع لغلبة الاتحاد فيها دون ما لوجود الوزن معها وهو لا يخطئ إلا نادراً بخلاف

أ أي فالمد الذي في طرف المبيع يقابل من الثمن نصف مد ونصف درهم ولا شك أنه تحقق التفاضل حينئذ تدبر (قوله بخلاف الكيل الخ) قد يقال قد يكون معهما الوزن كدينار ودرهم وكيندي رجبوب مع عدم الصحة فيهما مطلقاً فالأولى الفرق بأن التقويم في اختلاف الجنس أصبغ منه في اختلاف الجنس أو النوع

وكأنني دينار جديدة بمائتي دينار دربة (حرم) العقد (ولم يصح) لخبر مسلم عن فضالة بن عبيد قال اشتريت يوم حنين قلادة بمائتي
عشر ديناراً فيها ذهب وخمر فضلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
لا تباع حتى تفصل ولأن قضية اشتغال أحد طرفي العقد على ما بين مختلفين توزيع ما في ٣٩ الطرف الآخر عليهما باعتبار القيمة
والتوزيع في هذا الباب

(قوله الآن يقال المراد
الخ) قد يقال هو حينئذ من
قبيل اختلاف الجنس
لا الصفة (قوله كانت قيمة
الرديئة الخ) فيه نظر لأنه
لا يظن أن ذلك لأنه ليس
موافقاً للقاعدة تأمل (قوله
نعم يصح أن يقال الخ) حاصل
ما أشار إليه المهني سابقاً
ولاحقاً أن مثال الشارح
يشمل ست صور مع كون
الزيادة فيها ردة غش وذلك
أن نقول إما أن تكون
المائتان الرديئة أن مساوية
لقيمة الجديدة أو أزيد أو أنقص
أو قيمة ما فيها من الغش
مساوية لقيمة الخالص
منه ما أو أنقص أو أزيد
تدبر منصفاً (قوله محله في
المعين) أي من الطرفين
وقوله وأما ما في الذمة الخ
أي ولو من طرف واحد
فقوله على دين ليس قيداً
على المعتد بل أو على عين
ويدل له إطلاق قول من
فصالح عنها بالنقود درهم
حيث لم يقيد بكونه أديناً
وصرح بذلك في باب الصلح
فراجع (قوله لا يمكن معناه)

الكيل الموجود مع الجنس والنوع (قوله وكأنني دينار جديدة الخ) فيه نظر لأنه ليس في أحد
طرفي العقد مالان مختلفان حتى يبطل بذلك والمعتد بالوزن لا القيمة فلا يضر اختلافهما فيها
الآن يقال المراد ردة الغش بأن كانت مغشوشة بنقطة أو شمس وغشها يقابل بمالاً وحيداً
فيكون كالمصداق ثلاث صور فقط وهي ما إذا كانت قيمة الرديئة مساوية لقيمة الجديدة أو
أنقص أو أزيد نعم يصح أن يقال أو بمائتي دينار رديئة ردة غش وقيمة الذهب الذي مع الغش
مساوية لقيمته أو أنقص أو أزيد فتكون الجملة ست صور ولا يصح أن يقال أو بمائتي دينار
جديدة لعدم اختلاف المسالين لوقال وكأنني دينار جديدة وموافقة ردة غش بمثلها ما أو
بجديدة أو رديئة وقيمة الجديدة التي مع الرديئة مساوية لقيمته أو أنقص أو أزيد لشمل الصور
التسع (قوله حرم ولم يصح) جواب إذا وما تقر محله في المعين وأما ما في الذمة ففيه تفصيل
وهو أنه إن صالح من دينه النقد على دين بعضه من جنس دينه وبعضه من غير جنسه صح كما
ذكره في الصلح أما لو لم يصلح عليه بل تعرض عنه وهو نقد نقد آخر بعضه من الجنس والباقى
من غيره فإنه لا يصح وبعبارة مرم وما تقر في المعين يخرج به ما في الذمة فلا يأتي فيه ما في غيره فلا
يشكل مما سبق في الصلح أنه لو كان له على غيره ألف درهم وخمسون ديناراً فصالح عنها بالنقود
درهم جازو خرج بالصلح ما لو عوض دائمه عن دينه النقد بقران جنسه أو وفاء به من غير لفظ
تعرض لكن معناه مع الجهل بالمماثلة فلا يصح واعلم أنه قد يغفل عن دقة فلا يأمن بالتدليس
لها وهي أنه علم ما تقر بطلان بيع نحو دينار فيه ذهب وقضية بمثلها أو بأحدهما ولو خالصاً وإن
قل الخياط لأنه يؤثر في الوزن مطافاً فافرض عدم تأثيره فيه وإظهاره به تناوت في القيمة صح
وقرئ خذ منه بالاولى بطلان ما عمت به البلوى من دفع دينار مغشوشاً ومثلاً وعليه تمام ما يبلغ به
ديناراً جديداً من فضة أو فلوس وأخذ ديناراً جديداً وله هذا قال بعضهم لو قال أصرف في أصرف
لي نصف هذا الدرهم فضة وبالنصف الآخر فلوساً جازلاً به جعل نصفه في مقابلة القضية ونصفه
في مقابلة الفلوس بخلاف ما لو قال أصرف لي هذا الدرهم نصف فضة ونصف فلوس لا يجوز
لأنه إذا قسط عليهم ما ذلك احتمال التفاضل وكان من مورد مجموع درهم وتكرره الجملة الخاصة
من الربا بسائر أنواعه وان خصهم بعضهم بالتخصص من ربا الفضل (قوله فضالة) بفتح الفاء
(قوله قال اشتريت) هذا يقتضي أن المشتري هو فضالة بن حنين والذي في شرح المنهج وم
خلافه وبعبارة مرم لخبر فضالة بن عبيد قال أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عام خيبر قلادة
فيها خمر معلق بذهب ابتاعها رجل بقسعة دنانير أو سبعة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا حني يميزينه وبينها قال فضالة فردها حتى يميز بينهما ما رواه أبو داود (قوله الآن يقال إن الواقعة
تعددت (قوله فقصصاتها) أي فرقت بين الذهب والخرز (قوله لا تباع) أي يه ما صححوا الألف
قد بيعت لكن يباعها بطلا وقوله حتى تفصل أي بالقدان يباع الذهب على حدة بالذهب وإن لم
يقطع من الخرز حيث أمكن وزنه حينئذ لا الاحتجاج نقطه لاجل ذلك (قوله ولأن قضية) هذا

لنخذ وقوله مع الجهل راجع للصورتين أمام العلم به ما يصح ثم إن هذا ليس بمحقق فيه فلا تعدد في أحد الطرفين لمعل في
كلام مرم حذف بقوله نقد من جنسه أي وغيره وقوله أو وفاء به أي بذلك النقد الذي من الجنس مع الغير فيكون حنيفة
بما نحن فيه لا تعدد في أحدهما لكن قوله مع الجهل الخ لأنه هو لم يلل هو ليس بالواقع لأنه حيث كان من القاعدة فالجهل
بالمماثلة لا يلزم لا ينفك قاله الرشيدى وبجواب بان المفهوم مفروض في الاختلاف بالصفة مع الاستواء في القيمة فإنه يصح كإقدام

دليل عقلي بعد الدلائل العقلية وقوله توزع خبر أن وقوله في هذا الباب أي باب الربا واحترز بذلك
من باب تزريق الصفة كالأوباع حلا وحرما فإنه يصح في الحل باعته إرصاصته من المسمى ويحطل
في الحرم ويوزع الثمن عليهم باعتبار قيمتهما (قوله يؤدي إلى المفاضلة الخ) بيان ذلك أن في بيع
مدود درهم مثلا بدين أن كانت قيمة المذ الذي مع الدرهم أكثر أو أقل منه لزم المفاضلة أو مثله
لزم الجهل بالمائلة ولو كانت قيمة المذ درهمين فهو والشاطر فمذقالبه ثلثا المدين وهو مائة وثلاث
أو نصف درهم فهو ثلث طرفه فمذقالبه ثلث المدين وهو ثلثا مائة فمذ لزم المفاضلة له أو مثله فالمائلة
بجهولة لأنها تعتمد التقويم وهو تخمين قد يخطئ بقوله يؤدي إلى المفاضلة أي في صورتين وقوله
أو عدم تحقق المائلة أي في صورتين قال في هذا المتن أن كانت قيمة الرديئة دون قيمة الجيدة أو
أكثر لو فرض لزم المفاضلة بقتنأ واستوت قيمتهما لزم الجهل بالمائلة لما مر من أن التقويم
تخمين قد يخطئ وإن كان الأولى أن يمثل بما يمكن قيمة النقص والزيادة بقينا كالدوا الدرهم (قوله
وخرج بالجنس) أل للعهد الذي كرى أي جنس الربوي من الجانبين المتبادر منه كونه مقصدا فيهما
فيخرج ما ذكر لأن الجنس الربوي لم يتحدد من الجانبين إذ في كل جانب جنس غير الجنس الذي في
الجانب الآخر وان وجد الجنس الربوي فيهما (قوله بمثلها) أي أو بدرهمين لا يتو بين فانه
صحيح لأن الجنس الربوي من جانب واحد فلا يكون من القاعدة وخرج بقولنا فيهما ببق
وليس تابعها الخ يبيع دار فيها أثر ما عذب بأخرى أو فيها معدن ذهب مثلا يذهب لأن المعدن مع
الجهل به تابع بالاضافة إلى قصود الدار فالمائلة بين الدار والذهب خاصة فيصح أمالو علما أو
أحدهما بالمعدن أو كان فيما هو به يذهب يتحصل منه شيء بالعرض على النار فلا يصح لأنه مقصود
بالمائلة فخرت فيه القاعدة فإن قلت أن الجهل بالحرم في باب الربا لا أثر له ولا يفتقر فلم فصلتم
في نحو المعدن بين العلم والجهل قلت محل ذلك في غير التابع للمقصود أما هو فالجهل فيه مفتقر
وخرج أيضا ببيع أحد النوعين الربويين المختلط بمجبات بسيرة من الآخر بالآخر كبريعس فيهما
أو في أحدهما مجبات من الآخر بسيرة بحيث لا يقدرة ميزها لتسهل وحدها فيصح وإن ظهرت
في الميكال بخلاف اختلاف أحد الجنس مجبات من الآخر كبريعس عرفانها أن ظهرت في الميكال
بطل البيع لأنه حينئذ من القاعدة والأصح والفرق بين الجنس والنوع أن المجبات إذا كثرت في
الجنس بأن ظهرت في الميكال لم تحقق المائلة بخلاف النوع وهذا هو المعتمد كما قاله مر خلافا
لما في شرح المنهج وخرج بقولنا وليس ضمنهما الجانبين ببيع سمس سمس فيصح لاستقراره ولم
يتم الخروج بنفسه إذ لا بد فيه من العصب وبه فارق ببيع نحو بقرته دون بمثلها فإنه لا يصح لثبته
للخروج بنفسه فهو من القاعدة كما سيأتي في الميوع الباطلة أما لو كان ظاهرا من الجانبين أو من
أحدهما كببيع سمس بدنه فيبطل لوجود الدهن في جانب حقيقة وفي آخره

* (باب المراجعة) *

أي البيع المشغل على المراجعة وهي لغة مفاعلة من الرجوع وهو الزيادة وشرعا ببيع عمل الثمن
الأول مع رجوع موزع على أجزائه فهي من الربا الجائز فذكرت عقبه وذكره ما في الشرح
الحاطة ولم يذكرها في المتن والترجمة أما لأنها رجوع للمشتري الثاني أولان الزيادة على الترجمة غير
معينة وهي لغة مفاعلة من الخط وهو النقص وشرعا ببيع عمل الثمن مع حط موزع على أجزائه
(قوله بأن يخبر المشتري) أي الأول ولو بعد إيجابه وقبل القبول وإخباره ليس بغيره بل مثله

يؤدي إلى المفاضلة أو
عدم تحقق المائلة وخرج
بالجنس ببيع نحو دينار
ودرهم بصاع بروصاع
شعير أو بصاع بر أو شعير
فانه جائز صحيح وشمل
اختلاف المبيع ببيع نحو
درهم ونوب بمثلها فانه
حرام غير صحيح

* (باب المراجعة) *

(بأن يخبر) المشتري (بثمن
ما اشتراه

(قوله بآخرى) أي كذلك
(قوله بالحرم) عمل الأولى
حذفه أو أبا له بالمفسد كما في
شرح المنهاج (قوله لم تحقق
المائلة) أي بين البرين أو
الشعيرين (قوله أو من
أحدهما) كسهم وشريح
بمثلها (قوله المشغل على
المراجعة) أي بالمعنى اللغوي
أو لفظها الذي لا يلزم اشتغال
الشيء على نفسه (قوله فهي
من الربا) أي الربا اللغوي
وهو الزيادة لا الشرعي إذ
ليس ثم عقد على عوض
ربوي من الجانبين مع اتحاد
العلة كالإيجني

و يبيعه) مثله (بربح) أي
مع ربح (درهم لكل عشرة
مثلا وهي) أي المراجعة
(جائزة) بلا كراهة ويجوز
أن يكون الربح من غير
جنس الثمن (فإن ادعى
غلطا وأخبر بأقل) مما
أخبر به أولا (قبل قوله)
مؤاخذه بالخبايا (وخط
الزائد ورجمه) لئلا يظن أنه
قال اشترى بمائة وباعه
بمائة وربح درهم لكل
عشرة ثم أخبر بأنه اشترى
بتسعين قبل قوله وخط
الزائد ورجمه وذلك أحد
عشر فيكون الثمن تسعة
وتسعين (أو) أخبر
(بأكثر) مما أخبر به أولا
(وكذبه) أي المشتري
(فإن لم يبين غلطه وجهها
محنة) لا يفتح الميم (لم يقبل
قوله ولا يثبت) لئلا يظن
قوله الأول هو (والا)
بأن بين غلطه وجهها محملا
كان قال كنت راجعت
جريدتي فغلطت من غير
منازع إلى غيره

(قوله من وكبلي) عبارة
مد من ورعي وكبلي وهي
الظاهرة كالأبني

الخبايا غير، وعلم المشتري الثاني بغير أخبار الباب في كلامه به في الكاف وقد علم أن حقيقة
المراجعة لا توجد إلا من ثلاثة بائع ومشتري أول ومشتري ثان بأن يشتري زيد من عمرو بمائة
ويبيعه ليكر بمائة وربح درهم لكل عشرة (قوله ويبيعه) بالنصب عطف على يخبر أي يبيعه
لأنه عالم بالثمن قدره ووصفه فلا تنكفي العاقبة وإن كفت في باب البيع والجاردة فلو كان
الثنى دراهم معينة غير موزونة أو حنطة مثلا غير مكبلة لم يصح على الأصح ما أفاده من (قوله
بربح) أي زيادة ولا يثبت ذلك أو ما يفيد في الصيغة بأن يقول بعثت بمائة اشترى وربح
درهم لكل عشرة مثلا فإن لم يقل ذلك بأن قال اشترى بعشرة وبعت بك باحد عشر ولم يقل
مراجعة ولا ما يفيد هالم يكن عقد مراجعة فلا يثبت له أحكامه حتى لو كذب فلا خيار ولا حط
وهو يقع في مصرنا ككثيرا ما أفاده من (قوله أي مع ربح) أشار إلى أن الباب يعني
مع وليست بالاعراض لأن الدرهم ليس هو الثمن بل صاحب له واصله ربح درهم للبيان
(قوله مثلا) يصح رجوعه لربح درهم واحد وكل عشرة فقل الربح الزيادة والفائدة ومثل
الدرهم الدرهمان فأكثر والدينار والنوب وغير ذلك ومثل لكل في كل أو على كل أو من كل
على المعقد وتكون من التعديل أو بمعنى في أو على يخبر لافها فبما سيأتي في المحاطة فاه على
بابه إلا أن الإخراج الواحد هنا ولا دخاله هنا ومثل العشرة الخمسة ونحوها كأن يقول وربح
درهم لكل خمسة (قوله جائزة) المراد بالجويز أي حلال بلا كراهة لعدم قوله تعالى
وأحل الله البيع ومن لم يبق له عهد من قبيل ليعبد الرحمن بن عوف ما سبب كثرة مالك فقال ما كنت عيبا
ولا ردت رجحا (قوله من غير جنس الثمن الخ) كأن يكون الثمن مائة درهم فيبيعه بمائة
وقوب وحيث أطاعت دراهم الربح فنقد البالد الغالب وإن كان الأصل من غيره (قوله فإن
ادعى غلطا) كأنه قال هذا إن لم يدع غلطا فإن ادعى غلطا فمراجعة تخبر به زيادة وفي
الثانية تارة يبين غلطه وجهها محملا وتارة لا ويظهر ادعى المشتري الأول وهو البائع الثاني
(قوله وخط الزائد ورجمه) سواء في البيع أو تلف والمراعاة يتبين انعقاد العقد بمساوهما
ولا يحتاج إلى إنشاء حط فلو عبر بالسقوط كان أولى وعبرة بالمنهج فلو أخبر بأنه اشترى بمائة
وباعه بمراجعة فبان أنه اشترى بأقل بمراجعة أو أقر أو سقط الزائد ورجمه هو أولى مما هنا
لوجهين الأول ما مر والثاني قصور ما هنا حيث قيد بقوله وأخبر بأقل وعم في المنهج بقوله
فبان بمراجعة أو أقر (قوله الكذبة) علة للأغلب والافتقار يكون معذورا ولا خيارا لها بذلك
أما البائع فلم يثبت له في الجملة على ما مر وأما المشتري فلا أنه إذا رضى بالأكثر فبالأقل أولى
(قوله وربح درهم) بالنصب على أنه مقبول معه وقوله ثم أخبر تقدم أنه ليس بقيد (قوله فيكون
الثنى) أي جالته ربحا ورأس مال (قوله وكذبه) أي لم يصدقه فيشمل السكوت وخرج بذلك
ما لو صدقه فلا يثبت له الزيادة ولا ربحها وله خيار فور الإلزام للمشتري والبيع صحيح فيهما خلافا
لما يوهمه كلامه في شرح المنهج وسيأتي ذلك في الباب الآتي (قوله يفتح الميم) وكسرها يعني
قريبيا (قوله جريدتي) به في مجرودة وهي دفتر يفتح الدال وكسرها يعني بذلك أن يكون الثمن
مجرودة أي مثبته (قوله فغلطت الخ) كأن قال إن غن الساعة التي بعتم لك مائة وهذا
أخرى غننا تسعون فغلطت من غن هذه اهذه ومثل ذلك ما لو قال جاني كتاب من ورمن وكبلي

بان الثمن كذا فتبين باكثر (قوله قبل أى قوله وبينته) أى منصفين ففرض
المسئلة انه اقام يمينه على قوله فقط ما قيل انه اذا قبل قوله لم يحتج لليمينه واقتصروا بالمنهج
على البيعة لانه يلزم من قبولها قبول قوله اذ هي المصدق له اه قور شيخنا عظيمه (قوله وله)
أى للبائع تحليف المشتري الخ أى له اقامة البيعة وله التحليف (قوله فى الشقين) وهم اما اذا لم
يبين وما اذا بين أما فى الاولى فظاهر وأما فى الثانية فعلة ما لم يقيم يمينه والافلا يحتاج التحليف
المشتري (قوله أنه لا يعرف) معمول تحليف أى تحليفه على أنه الخ (قوله لان المشتري قد
يقر) بضم الياء من أقر فان لم يقر وحلف أمضى العقد على ما حلف عليه وان نكل عن العين
ردت على البائع فجاءت أذنته لازيد فاذا حلف وكما لو قبلت يمينه فيما مر فلا تثبت الزيادة
وربما هو يثبت له الخيار على المعقد فهو واللام المشتري بناء على أن العين المردودة كالقرار
فناثمة قبول قوله وبينته وحلف عين الرد ثبوت الخيار له كما هو فائدة التصديق فيما مر فثبت
فى ثلاث صور (قوله ويجوز البيع) أى بلا كراهة مخاطبة ضد المراجعة مأخوذة من الخط وهو
القص ونسمى مواضعة ومخاسرة (قوله كبعثك) أى بعد علمها بالثمن كالمراجعة قال
فى المنهج وليعلم أى المتبايعان وجوباً ثمة فلو جهله أحدهما لم يصح البيع ودخل فى بيعت
بما شترت فى هذا وفى المراجعة ثمة الذى استقر عليه العقد فقط ويدخل فى بيعت بما اقام على
ثمة وموّن استبراح أى طالب الربح فيه كاشجرة كمال الثمن المكمل ودلاله اذا كان عرضاً
ينادى عليه الى أن يشتري به المبيع وحارس وقصار وقبعة صبيغ للمبيع فى الثلاثة وكأشجرة
ل وختان وكمكان ونطين دارو كعلاف رائد على المعناد للثمن وكأشجرة طيبان اشتراه
مريضاً ومعنى دخول هذه الامور أنه يضعها للثمن فيقول اشترىته به كذا وليس المراد أنها
تدخل مع السكوت عنها وجهلها ونخرج بموّن استبراح موّن استبقا الملك ككونه حيوان فلا
تدخل ويقع ذلك فى مقابلة القوائد المدة وفائدة من المبيع وكذا أشجرة عمل البائع وعمل متطوع
به فلا تدخل لان عمله وما تطوع به غيره لم يقيم عليه واغنا اقام عليه ما بذله نعم ان قال بعتك
بكذا أو أشجرة على أو عمل المتطوع به عفى وهى كذا ورى كذا دخل ويصدق بائع فى اخباره
بقدر ما استقر عليه العقد وما اقام به المبيع عليه وبصفته كحصة وتكسير وخلوص وغش
وبقدر أجل وبشرابه عرض قيمته كذا وبعبء حادث وقديم فلو كذب فى الاخبار بشئ من
ذلك فالبيع صحيح لكن لا يشتري الخيار كذا ليس البائع عليه بترك ما وجب عليه (قوله
وخط) بالنصب على المفعول معه لا بالخيار لانه لا يصير ثماً وهو يتوخى لا يحيط (قوله أو من كل)
أى أو فى كل أو على كل كالم (قوله من كل) إذا كان الثمن مائة فخطوط تسعة
وجز من أحد عشر جزاً من الواحد فجمع الثمن الى تسعين وعشرة أجزاء من أحد عشر جزءاً
من واحد ومن الارلى فى الموضوعين للتبعيض والثانية للبيان (قوله بخلاف الثانية) أى
فبسط عشرة قير جمع الثمن الى تسعين فتتأرق من غيرهما فى المخاطبة دون المراجعة لانها
تقتضى اخراج واحد منها بخلاف بقية الحروف واعلم ان المصنف لم يذكر التولية والاشراك
هنا لانهم ما من صبيغ البيع بخلاف المراجعة والمخاطبة فانه ما يذكر ان مع صبيغته وذكر
الاربعة فى المنهج لاشتمالها فى غالب الاحكام

• (باب الخيار) •

(قبلا) أى قوله وبينته
اعذره (وله تحليف المشتري
فيهما) أى فى الشقين (أنه
لا يعرف ذلك) لان المشتري
قد يقر عند عرض العين
عليه ويجوز البيع
مخاطبة كبعثك هذا بما
اشترى وخط درهم لكل
عشرة أو من كل عشرة
لكن المخطوط فى الاولى
واحد من كل أحد عشر كما
فى الرى بخلاف الثانية
فان المخطوط فيها واحد من
كل عشرة
• (باب الخيار) •

(قوله ومن الاولى) أى فى
مباراة المحشى

في أنواع البيع (الخيار الم شروع في البيوع) ستة عشر (خيار شرع) ٤٣ ثبت بالعقد (وهو خيار المجلس) لثبوت ذلك في خبر الصحيحين

(قوله أي طلب خيار الخ) هذا

معنى شرعي عن والافضاء

المعنى التقييد ويلزمه

سببية الطلب (قوله والصلح

عن دم) فانه اذا فسد

العوض رجع للدية

والعوض عن القصاص باق

بما هو واحد فترى ذلك عن

الصلح عن الدية في شبه

العمد والخطا والعمد بعد

العمد وعليه فانه يصح حيث

علت أوصاف الابل ويثبت

خيار المجلس كبقية صلح

المعاوضة بالعين لانه يسع

في المعنى بخلاف صلح

الخطيئة فانه في الدين ابراء

وفي العين هبة وكلاهما

لا خيار فيه وبخلاف صلح

المعاوضة على المنفعة فانه

اجازة ولا خيار فيه او بخلاف

الصلح عن نفس القصاص

فانه ليس معاوضة محضة

كما تقدم أفاده مر

وحواشيه وانظر لو كان

الصلح على المنفعة مشروطا

فيه التأيد مكن الدار على

منفعة دارك أباهل هو

كبيع حق المعرفين فيه

الخيار حرره (قوله كالبائع)

أي الذي اختار اللزوم

فانه باختياره صار المالك

هو اسم مصدر لا اختيار بمعنى المصدر الذي هو الاختيار أي طلب خيار الأمرين من الامضاء أو الفسخ والاصل في البيع اللزوم لأن الشرع أثبت فيه الخيار رفقا بالمعاقدين رخصة فهو طارئ عليه ~~لكنه~~ صار لازما له في خيار المجلس ولذا لو شرط نفيه بطل البيع ولا دخول الخيار في الربا والسلم لذكره عقبهما كغيرهما او قدم على البيوع الباطلة لعدم وجوده فيها (قوله في أنواع البيع) خرج الخيار في غيره كالشكاح والصدق وسما في ذلك (قوله خيار شرع) ان قلت ان أنواع الخيار كلها مشروعة كما ذكره بقوله الم شروع الخ فواجب اضافة هذا الى الشرع دون غيره قلت لانه لما أثبت الشرع بمجوز العقد قهرا عن المتعاقدين ولم يجعل ثبوته متوقفا على سبب أضيف الى الشرع بخلاف غيره من أنواع الخيار فانه وان كان شرعا لم يكن انما أثبتته الشرع عند وجود سبب كشرط وعيب وغبن ونحو ذلك فكان السبب هو المثبت له فاضيف اليه (قوله وهو خيار المجلس) قدمه لقوته حيث ثبت بالشرع من غير توقف على شرط ولا اهتمام به ردا على الامام مالك فانه نفاه وهو يثبت في كل معاوضة محضة واقعة على عين أو منفعة على التأيد لازمة من الجانبين ليس فيها غش ولا غش ولا جرت مجرى الرخص يخرج بمعاوضة الهبة بالاقواب والوقف وبالحمضة وهي التي تفسد بفساد ما بها الخلع والتمكاح والصلح عن دم العمدة ولو اوقعت على عين أو منفعة على التأيد الاجارة ودخل في أو منفعة على التأيد يسع حق الممتر ونحوه وخرج بالازمة من الجانبين ما هو جائز منهما كالجعالة والقراض والشركة ولازمة من أحدهما كالكتابة والرهن وليس فيها غش ولا جرت مجرى الرخص المأذون فانه يسع دين يدين يجوز الحاجة فلا خيار في هذه المذكورات (قوله في خبر الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لا آخر اختر أو يقول منسوب أن مضمرة وجوب بأبعد أو التي عني إلى أو الأولى معطوفة على ما قبله والالزام وبصير المعنى حينئذ البيعان بالخيار مدة انتفاء أحد الأمرين التفرق أو الإلزام بالقول المذكور وان وجد الآخر وهو فاسد بناء على ما هو أصل اللغة من أن العطف بأو بعد الثاني يكون نفيا لأحدهما والانتفاء موضوعا لاحد الشيئين أو الاشياء لا على ما قرره الرضى من أنه بحسب الاستعمال يكون نفيا الكل منهما وهذا يستفاد من الحديث بطلان خيار من اختار لزوم البيع منهما ~~كان~~ يقول اخترت لزومه فبسط خياره ويحق أو اجزائه فبسط خيارهما أو من أحدهما كأن يقول اخترت لزومه فبسط خياره ويحق خيار الآخر ولو اشتريتا لم لو كان المبيع عن يعنى عليه سقط خياره حينئذ كالبائع ولو قال أحدهما لا آخر اختر أو غيرك سقط خياره لتضمنه الرضا باللزوم وبقي خيار الآخر ولو اختار أحدهما لزوم البيع والآخر فسخته قدم الفسخ وان تأخر عن الاجازة ويسقط فادعته أيضا بطلان خيار كل منهما بفرقة بين من أومن أحدهما عن مجلس العقد عرفا فبسط خياره الناس فرقة يلزم به العقد وما لا فلا فان كانا في دار صغيرة فالفرقة بان يخرج أحدهما منها أو يصعد سطحها أو كبيرة فبان ينقل أحدهما من مكانه الى صفتها أو بيت من بيوتها أو كالدار في ذلك المسجد والسفينة أو في حراء أو سوق فبان يولى أحدهما ظهروا عيشي قليلا ولا بد أن يكون كل من الاختيار والفرقة طوعا في اختيار أو فارق مكرها لم ينقطع خياره وان لم يستدفع

للمشتري فبطل عليه فلامعني لبقاء خياره اهـ ج بالمعنى (قوله يولى أحدهما ظهروا) ليس قيد ابل لو مشى القهقري فسكن ذلك

عش (قوله وان لم يستدفع) غيابه لانه لم يأتوهم أنه ينقطع خياره حينئذ لانه ممكن من الاجازة والفسخ بالقول

(وخياري شرطاً أو كتر من ذلك
ثلاثة أيام) لنثبت ذلك
في خبر البيهقي وغيره (فان
زاد عليهما)

(قوله وان لم يتمكن من أن
يتبعه) وفارق ما قبله بأن
الأكراه بصير الفعل كلاً
فعل فكأنهما حيث أكره
أحدهما على الخروج
والآخر على البقاء باقياً
بالمجلس بخلاف هذه الصورة
فان الهرب فيه بالاختيار
كما هو الفرض فلم ينظر
لا كراه الشائني على البقاء
فان كان الهرب بخلاف من
نحو سبع فهو من الأكراه
أما فادهم روسم (قوله على
التصرف) الأولى التعيين
بعن (قوله والا) أي بأن
قصدها ولم يعرّفها
أو عرّفها ولم يقصدها
بأن قصد غيرها أو أطلقا
فعل لحظة وهو لم في
الآخرة دون الثانية
فيعتبر فيها ما قصداه حيث
عرف كل قصد الآخر
ودون الأولى فان ذلك فيها
فاسد ويفسد حيث وقع
في العقد أو مجلسه عش
وسم بزيادة (قوله وتدخل
إلى الخ) الأولى وتدخل
إلى الخ الضرورية وهي
ما وقع فيه الشرط والمختلة
بين الأيام بخلاف الالة
المتأخرة فأنما غير ضرورية
فلا تدخل إلا بالنص تدبر

في الثانية فان لم يخرج معه إلا آخر فيها بطل خياره إلا ان منع من الخروج معه ولو هرب
أحدهما ولم يتبعه الآخر بطل خياره كالهارب وان لم يتمكن من أن يتبعه وإذا ثبت خيار
المجلس فبقي ولو طال مكثهما أو غشاهما منازل وان زادت المدة على ثلاثة أيام ولو مات العاقد
أو جن أو أغشى عليه في المجلس انتقل الخيار لوارثه أو وكيله من حاكم أو غيره وفي معنى من ذكر
موكل العاقد وسيدوه يفعل الولي ما فيه المصلحة من التصحيح والاجازة فان كان في المجلس
قظهراً أو غائبين عنه وبلغهما الخبر امتد الخيار لهما امتداد مجلس بلوغ الخبر (قوله وخيار
شرط) وهو يثبت في كل ما ثبت فيه خيار المجلس إلا ما شرط فيه القبض في المجلس من الجانبين
كالرأى أو من جانب كالمسلم فلا يجوز شرطه فيه ما لا حد لأن ما شرط فيه القبض في المجلس
لا يحتمل الاجل فأولى أن لا يحتمل الخيار لأنه أعظم غرراً منه لمنعه الملك فيما إذا كان الخيار
لهم أو لزومه فيما إذا كان لأحدهما وما يعتنع شرطه أيضاً في شرائه من يعتق عليه للمشتري
وحده لاستلزامه الملك المستلزم له فلهذا المانع من الخيار وما أدى ثبوته لعدمه غير صحيح من
أصله بخلاف ما لو شرط أهم الوقفه أو للبائع إذا الملك له وفي البيع الضمني وفيما يتسارع إليه
الفساد في المدة المشروطة لأن قضية الخيار التوقف على التصرف فيه فيؤدي إضياع ماله فيه
وللبائع ثلاثاً في مصراة لأنه يترك الحلب ثلاثاً يثبوت غرضه من ترويح سلعته على المشتري
فيضر بالهبة ومثل الثلاث ما قاربها مما شأنه الأضرار بها (قوله ثلاثة أيام) هذا قيد من
قيد خمسة ذكرها في المنهج بقوله وانما يجوز شرطه مدة معلومة متصلة بالشرط متوالية
ثلاثة أيام فأقل كالي طلوع شمس الغد أو إلى ساعة وتحمل على الفلكية ان قصدها وعرفها
والأعلى لحظة أو إلى يوم ويحمل على يوم العقد ولو عقد في نصفه مثلاً في ليلة وتدخل الليلة
تبعاً للضرورة فان أخرجهما بطل العقد فخرج مالوا طاق كحتى أشاور وما لو قال بشرط الخيار
أياماً وما لو قال ثلاثة أيام مثلاً من الغد وما لو قال يوماً بعد يوم وما لو زاد على الثلاث فيبطل
العقد في الكل لأن الأصل منع الخيار إلا فيما أذن فيه الشارع ولم يأذن في ذلك وورد أنه صلى
الله عليه وسلم أبطل بيعاً شرط فيه الخيار أربعة أيام وتحسب المدة المشروطة من حين الشرط
سواء اشترط في العقد أم في مجلسه فإذا اشترط ثلاثة أيام وكان قد مضى من حين العقد يومان
وهما بالمجلس صح الشرط المذكور فلم يمتثل تلك الثلاثة وهما بالمجلس لم يكن إهما اشتراط
ثلاثة أخرى ولو شرط لأحد العاقلين يوم وللا آخر يومان أو ثلاثة جاز وتدخل إلى الثلاثة
المشروطة سواء السابق منها على الأيام والمتأخر للضرورة نعم لو شرط ثلاثة من طلوع القمر لم
تدخل الالة الثالثة إلا بالنص علم بخلاف الخلف فأنما تدخل من غير نص والفرق أنه نص
فيه على الأيام والليالي وهنا على الأيام فقط وما وقع في الحديث الآتي من نصه على الليالي فهو
جار على عادة العرب من التامخ فيها (قوله في خبر البيهقي وغيره) وهو أن رجلاً يقال له حبان
بفتح أوله وبالموحدة ابن مئة قد ضم الميم وبالمهجمة والده وهما صحابيان كان يجذع في البيوع
ان باع فبارخص أو اشتري فباع على فذ كذا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له من بايعت
فقل لا خالة ثم أنت الخيارات في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال وفي رواية فجعل له رسول الله صلى
الله عليه وسلم عهدة ثلاثة أيام وخلاصة بكمرا الخلاء المحجمة وبالموحدة معناه في الأصل الغبن
والطديعة ثم جعل في الشرع عبارة عن اشتراط الخيار ثلاثة أيام فان ذكرت وعالمها صريح

في عقد واحد (لبيع
العقد) لأنه صار شرطاً
فاسداً (وخيار عيب عند
الاطلاع عليه) سواء كان
موجوداً قبل البيع أم
بعده وقبل القبض الثبوت
ذلك في خبر الترمذى وغيره
ومن ذلك الخيار الجهل دكة
تحت صبرة مبيعة وضابط
العيب هنا

(قوله لو أجزأ الرهن المهرهون)
أي غير الرهن رافعاً عنه
والاصح في الشكل ع ش
(قوله من التزام شرطى)
يدخل فيه حينئذ خيار
فقد الوصف المشروط
(نوع) * لو اشترى بطيخاً
فوجدوا حدة عيباً فإن
لم يكن كسر غيرهما لا قبلها
ولا بعد هارد الكل لاهى
وحدها فلا تتبعه
الصفة والألم يرد قهراً
لحسب وث عيب يبيده
لا يتوقف عليه معرفة
التدبير إقاده ج لا يقال
رضاه بعيب لا يوجب رضاه
بغيره فهلا قبل إذا وجد
واحدة معيبة فرضى
وأخرى كذلك فسلم يرض
كله الرد لا تأتول لأنظر
الى ذلك لأن ذلك لا يعد
حاجة في كسره الاكثر

من واحدة بهم

وثبت لهما الخيار ثلاثاً بخلاف مالو جهلهما فإنه لا يصح (قوله في عقد واحد)
أحترق به مالو باع بعض عبده لاشترط الخيار ثلاثة أيام ثم بعد ذلك يومين مثلاً باع البعض
الآخر بشرط الخيار ثلاثة أيام فقد رد الخيار في بيع غير واحد على ثلاثة أيام لكن مع
تعدد العقد لافي عقد واحد (قوله لم يصح العقد) وإنما لم يخرج ذلك على تقرير الصفة لأن
استقاط الزيادة يستلزم اسقاط بعض الثمن فيؤدى لجهله وتقليد ذلك مالو أجزأ الرهن المهرهون
مدة تزيد على محيل الدين ومالو فاضل في الربوى كدعدين من الخنس ومالو زاد في العرايا على
القدر الجائز فيمبطل في الجميع (قوله وخيار عيب) من إضافة المسبب السبب ويسمى خيار
الصفة وهو المتعاقب فوات مقصود ومظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطى أو قضاء عرفى
أو غير فاعلى فالاول ككون العبد كاتباً أو الدابة حاملاً أو ذات ابن والثاني كعدم بول العبد
الكبير في القراش فان ظن عدم بوله ناشئ من حكم العرف على الاعيان بالسلامة والثالث
كتحمير وجهه وقسود شعره وتجميعه الدال على قوة البدن فاذا اختلفت هذه الامور ثبت
الخيار وسما في الكلام على الاول والثاني هنا وتقدم الكلام على الثالث (قوله وقبل القبض)
أى أم بعده واسبقه سبب متقدم على القبض جهله المشتري كقطع يد الرقيق بجناية سابقة
جهلها المشتري لأنه لتقدم سببه كلمة تقدم فان كان عالماً به فلا خيار ولا أرض وسكنوا
بيان حكم المقارن للقبض مع أنه تنافى فيه القبلية والبعدي والأوجه ان الحكم ما قبل القبض
لأن يد البائع عليه حاساً فلا يرتفع ضمانه إلا بجهة في ارتفاعها ولا يحصل الا بتمام قبض المشتري
له تسليم ولو حدث عند المشتري عيب كعرج واطلع على عيب قديم كنقص سقط الرد التهرى
لأنه أخذه بعيب فلا يرتفع عيبه ثم ان رضى به البائع بالأرض للعائد أو وقع به المشتري بالأرض
للقديم فذلك والا فان اتفقا في غير الربوى المبيع بخنسه على فسح أو اجازة مع أرض للعائد
أو القديم فذلك ظاهر والأبأن طلب أحدهما الفسخ مع أرض الحادث والآخر الاجازة مع
أرض القديم يجب طالما المانع من تقرير العقد أما الربوى المذكور فيعتبر فيه الفسخ مع
أرض الحادث لأن أمساكه مع أرض القديم يؤدى الى المفاضلة ومحصل سقوط الرد التهرى
بالعيب الحادث إذا عرف القديم بدونه فان لم يعرف الابيه ككسر يبيض فعلم وتقرير بطيخ
مدود بعرضه ردياً بعيب القديم ولا أرض عليه للعائد لأنه معدور فيه وخروج يبيض النعام غيره
وبالمدود بعرضه المدود كانه فلا رد لتبين بطلان البيع لوروده على غير منقوض فان أمكن معرفة
القديم بأقل مما أحده كنه كنه بوطر بطيخ حاصض يمكن معرفة جوضته بغرز شئ فيه سقط الرد
التهرى وكذا يقال فيما لو ظهر رغبه لحمل الحيوان بعد ذبحه فان أمكن معرفة تغيره بدون ذبحه
كافى الجلالة امتنع الرد بعد الذبح وان تعين ذبحه طريقاً للمعرفة تغيره فله الرد ولا أرض عليه في
مقابله الذبح لأن الفرض أن تغير اللحم لا يعرف الابيه (قوله بالجهل دكة) يفتح الدال أى علوة
بأن جهلها العاقدان معاً ما جهل المشتري فظاهر وأما جهل البائع فيتم صوراً بالورث صبرة
ولم يعلم ماتحتها ومنها الحقرة والخيار فيهما المن لخته الضرر وهو المشتري في الدكة والبائع في
الحقرة فان عالماً واحدهما بالدكة أو الحقرة بطل البيع لمتعهم من القدر فكثير الغرر فم ان
رأيا الموضع قبل وضع الصبرة عليه وعلماً مقدراً ما في الحشرة وما ينقص في الدكة لم يضر ولم يثبت
الخيار للاحد (قوله هنا) أى في باب البيع احترازاً من عيب السمكاح وغيره فان العيوب

سنة أقسام هذا ومثله عيب الغرة الثاني عيب الاضحية والهدى والعقمة وهو ما ينقص
 اللحم الثالث عيب الاجارة ما اثر في المنفعة تأثيرا يظهر منه تفاوت في الاجرة الرابع عيب
 النكاح ما ينقر عن الوطء ويكسر الشهوة الخامس عيب الصداق اذا طلق قبل الدخول ما
 يفوت به غرض صحيح - واغلب في جنسه عدمه أم لا السادس عيب الكفارة ما أثر بالعمل
 اضرازا ينشأ عنه - له خضر عن سم (قوله كل ما) تفصل كل عن ما لان المسم موصول او فكرة
 موصوفة بجاءه - دها بخلاف ما اذا وصلت بهم اقام انصير كلمة واحدة بمعنى وقت منصوبة على
 الظرفية (قوله ينقص) بفتح الياء وضم القاف كينصرون نقص قال تعالى ثم لم ينقصوكم شيئا
 فهو انقص من ضم الياء وكسر القاف مشددة من نقص بالتشديد أيضا وهو متعد فيهما
 والمتبادر هذا الاول بدليل قوله نقصا أو ما بضم الياء وكسر القاف بالتشديد من انقص مخففا
 فلا يجوز (قوله يفوت به) اي ينقص العين فقط كما جرى عليه في المنهج وهو مقتضى المختار
 الا في كلامه وبعضهم جعله راجعا لهما معا واحتراز بالاول عما ذكره الثاني عن نقص يسير
 لا يتغابن به وبعضهم جعله راجعا لنقص القيمة فقط (قوله يفوت به غرض صحيح) اي عنداكثر
 الناس في محل العقد لا غرض العاقدين فقط (قوله اذا غلب) راجع لنقص القيمة كما هو
 صريح المحققين في ما ذكره في المنهج وجعله مذكرا راجعا لهما خرج به بالنسبة للاول فلع
 الاسنان في الكبير وبالنسبة للثاني الشبوية الاتية والمراد الغلبة في العرف العام لاني محل
 البيع وحده ومحل الكلام في ما لم ينصوا فيه على كونه عيبا والا فلا اعتبار فيه بعرف يخالفه
 مطلقا كما لا يخفى (قوله كالتقصاء) بالمداخلة وان رقمة كان أو جمجمة وهو من الخصيتين سواء
 اقطع لوعاء والذكر معه - ام لا وهو حرام الا لما كوله صغير في زمن معتدل كالصيف لطيف
 له فيجوز ومحل كونه عيبا اذا كان الغالب في جنس المبيع عدمه كما يؤخذ من الضابط السابق
 اما لو كان الغالب فيه وجوده كالثيران والبعال والبراذين فلا يكون عيبا لغلبته في ابل
 لو اشترى ثورا في سن يغلب وجود الخصاء في مثله فوجدته فلا كان عيبا على الاقرب لان ذلك
 يمنع الرغبة فيه وينقص القيمة ويؤخذ من ذلك ان ترك الصلاة ليس عيبا في الرقيق لان الغالب
 عليه تركها وقطع الشترين عيب وغلبته في بعض الانواع لا توجب غلبته في جنس الرقيق
 افاده من زيادة (قوله والزنا والسرقه) اي ولو صورة كالسرقه من دار الحرب فانها غنمية
 لكنها صورة سرقه فتكون عيبا سواء تنكروا ما ذكر من الزنا والسرقه ام لا تاب عنهم ام لا
 ذكرنا ان اثنى صغيرا او كبيرا ومثلهما الا باق وجناية العمود والردة والنواط واثبات اليانم
 وعيكن الذكرك من نفسه ومساحقة المرأة فهذه العيوب ثبتت الردوان تاب فاعلها وحسن
 حاله لانه قد بدأ النكاح وانتم متالانزول وله - ذا لا يعود احصان الزاني بتوبته بخلاف غيرها
 كسرب الخمر فان التوبة منه تنق كونه عيبا قال م والفرق بين السرقه والابق وشرب الخمر
 ظاهرا وبشبهتنا الرقيق باقرار البائع او بيعة ويكفي فيها جلال لانه ليس في معرض التعيير
 حتى يشترط له اربعة رجال ولا يكفي اقرار الرقيق بالزنا لان فيه اضرازا بغيره فلا يقبل منه
 ومن العيوب جماع اي امتناع من الرأكب وعرض ورع وبخرو وهو الناشئ من تغير المعدة
 اما تغير القم لفتح الاسنان فلا لزواله وصمان بضم الصاد ان خالف العادة بأن يكون مستحكما
 اما الاسنان لعارض عرق أو حركة عنيفة أو اجتماع الوسخ فلا يبول بقرائن ان خالف

كل ما ينقص العيب
 او القيمة نقصا يفوت به
 غرض صحيح اذا غلب في
 جنس المبيع عدمه كالتقصاء
 والزنا والسرقه وخرج
 بقوله - يفوت به غرض
 صحيح ما لو بان بالحيوان قطع

(قوله اذا طلق) لا حاجة
 لهذا (قوله لا يتغابن به) اي
 لا يقع به غيب بل يتسامح
 فيه (قوله ولو صورة)
 بالعمد انه ليس عيبا كافي
 مدع من

قلقة صغيرة من نخذه

اوساقه لا يورث شيئا ولا
يقوت غرضافانه لا خيار
بذلك وبقوله سم اذا غلب
الخ الثيوبه في الامه الهفلة
للوط فانها تنقص القيمة
ولا خيار بها اذ ليس الغالب
في الاماء عدمها (وخيار
تلقى الركبان اذا وجدوا
السعر اغلى مما ذكره)
المتلقى لثبوته في خبر الصححين
بخلاف ما اذا وجدوه
مثله او دونه فلا خيار لهم
اذا لا تغير ولا خياره ولولم
يطاعوا على الغبن حتى
رخس السعر وعاد الى
ما أخبروا به اسقر خيارهم
(وخيار تقرير الصفة في
الدوام) كتاب حد
المبيعين قبل القبض (او)
في (الابتداء) كبيع حل
وحرم

(قوله بما لا يفرد بالعقد)
اي لا يفرد متعاقبه كالبصر
واليد وثبت السقف (قوله
لا يثبت الانقاسخ) اي في
التالف وما قابله من الثمن
(قوله فانه لا يصح) اي حيث
لم يفصل الثمن والا كهذا
يكذا وهذا بكذا يصح فيهما
اذا جهل حينئذ وتعددت
الصفة (قوله للجهل)
ينافس بأن الجهل موجود
في صورة عدم الاذن =

العادة بان استكمل تسع سنين لامادونه او كون الدابة نفورا او تشرب لبنها او لبن غيرها
او يحافوا كهباسقوطه عنها الخ ونه مشيها او كونها اساقطة الاسنان لا لكبرا وقليلة الاكل
او متطوعة الاذن بقدر ما يمنع التضحية وكون الدار مختصة بنزول الجند ومجاورتهم النحر
قصارين يؤذونهم ابدق او يزعمونهم اولو تاذى به سكانها فقط او ظهر بقرهم ادخان من نحو حمام
او مدفون في اميت او ظهر ورقه بوقفيته او عاليا خطوط المتقدمين وليس في الحال من يشهد
به الا ان يعلم أنهم امن ورتو كظهور الورقة الشيوخ بين الناس بوقفيته او كون الضيعة ثقيلة
الخارج فرق العادة قال م رولا مطمع في استنفاء لعبوب بل التعويل فيها على الضابط الذي
ذكره فيها اه اي وهو ما تقدم في النمرح (قوله فلفه) بقائه ~~سورة~~ ثم قاف او قاف
مضمومة ثم فاه يفتح ما لم سا كنه فيهما اه قل (قوله لا يورث) اي قطع الفلقة شيئا اي عيبا
ولا يقوت اي ذلك القطع غرضا (قوله اذ ليس الغالب في الاماء عدمها) اي بل الغالب
الوجود وكذا الواسطوى هو والعدم يظهر ضبط الاول يثبت تسع والثاني بما قاربها بان
كانت تطبق الوط كنه ثمانية او ثمانية ونصف بخلاف ما لم يقاربها فتمكون الثيوبه فيه
عيبا وتقدم ان مثل الثيوبه قلع السن في الكبير فيغلب وجوده بعد الستين ويستوى
الامر ان بعد الاربعين بخلاف ما لم يكن كذلك فيكون قلعه فيه عيبا اه افاده ابن حجر (قوله
لثبوته في خبر الصححين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلقوا الركبان للبيع وفي رواية للبخاري
لا تلقوا السلع حتى يطمع به الى الاسواق فن تلقاها فاصحاب الساعة بالخيار وفي رواية اسلم
فاذا اتى سعيده اي المتاع السوق فهو بالخيار وأشار المصنف بهذا التعليل الى أن هذا
مستثنى من أن الغبن لا يثبت بالخيار (قوله رخص) بفتح الراء وضم الخاء ومصدره السماعي
رخصا بضم الراء وسكون الخاء قال في الخلاصة

وما أنى مخالف المامضى • فبابه النقل كسخط ورضا

والقياس رخصة قال فيها فعولة فعالة للفعلا • كسمل الامر وزيد جولا
(قوله اسقر خيارهم) ضعيف والمعقد عدم اسقراره كالمولم يعلم بالتصريف حتى يرجع اللبن على
ما اقتضته التصريفية أولم يعلم عيب المبيع الا بعد زواله أولم يعلم عتقه ماتحت رقبتي حتى عتق اه
م روتقدم ذلك (قوله كتاف أحد المبيعين قبل القبض الخ) أشار بقوله أحد المبيعين الى أن
المراد تلف شيء يفرد بالعقد أي يرد عليه وحده فانه ينفسخ فيه وتسقر الصفة في الباقي بقسطه
من الثمن اذا وزع على قيمته وقيمة التالف فاذا كانت قيمتهما مائتين واشتراهما بمائة وكانت
قيمة التالف مائة اخذ الباقي بخرم من لانه لا لازم بين الثمن والقيمة اذا الاول ما وقع عليه
العقد والثانية ما قطع به المقومون وخرج تلف ما يفرد بالعقد سقوط يد المبيع وعي عينه
واضطراب سقف الدار ونحوها مما لا يفرد باله قد دفعوا اليه لا يثبت الانقاسخ وانما يثبت به
الخيار ليرضى بالمبيع بكل الثمن او ينفسخ ويسترد الثمن اه افاده م (قوله كبيع حل وحرم)
كحل ونحوه وعبد وحر او عبده وعبد غيره ومشترا بغير اذن الغير والنمر يك فيصح البيع
في الحسل ويطل في الحرم فان اذن له شريكه في البيع صح بيع الجميع بخلاف ما لو اذن مالك
العبد فانه لا يصح بيع العبد من الجهل بما يخص كلامهما عند العقد والحل والحرم لغتان
في الحلال والحرام ولذا قرئ بهما في السبيع في قوله تعالى وحرام على قرية اهلكها والمراد

(ان جهل المشتري الحال) لتعريف الصفة عليه فان علمه او كان تعريفها في اختلاف الاحكام بجمع بين بيع واجارة

فهل قبل بعدم الصحة في عبده ايضا واجيب بان اثر الجهل هنا هو التمازج يقع بين مالكي العبدين فلا يرتفع اذ لاخبار بينهم ولا عبرة بالتقويم لانه تضمن لا يجب التزامه بخلاف الجهل ثم فان اثره يقع بين البائع والمشتري فازاته بمكينة الثبوت الخبر للمشتري بجموع (قوله والاولى اولى) لا اولوية لاغناها الكاف عن العلة (قوله فيعتبر التوزيع) فاذا اختلف الاجزاء مع استواء القيمة لكون احدهما اقل زيب والاخر اقل فتراز قيمة قابل الاول قد تساوى قيمة كثير الثاني اعتبر التوزيع على الاجزاء دون القيمة فاذا (٤٨) كان الخلل الحقيقي في ثلثة او الفرضي ثلثين واستوى باقية لكون

احلال وحرام العقد عليه لان متعلق الاحكام الافعال لا الذات وفي بعض النسخ كببيع خل وخمر والاولى اولى لعمومها ولا بد ان يكون الحرام مقصودا **كالمبته** والخمر اذا الاولى تنقذ اطعم الجوارح ولا كل نحو المضطر والثاني بقصد لاطناء النار فان كان غير مقصود كالدلم كان كالعدم وصح البيع بكل الثمن وكان كاهمقا باللعل ولا خيار لان الحرام غير مقابل بشئ من الثمن قاله الشوبري هاتفة لاعتبار شرح البهجة وظاهره انه لا فرق بين ان يكون المشتري عالما بالحال او جاهلا به ونقل سم عن مر وكذا الحلبي وساطان في حواشي المنهج ان الخيار يثبت للمشتري حيث كان جاهلا او قرره بعض مشايخنا ولا بد ايضا ان يكون الحرام معلوما بالفعل او يمكن علمه بعد العقد كعبدى وعبد ذري فان لم يكن كذلك لم يصح العقد من اصاله كعبدى وعبد آخر او شاق وشاة اخرى لان العبد الاخر والشاة الاخرى ليساهما علمين ولا يمكن علمهما بعد (قوله ان جهل المشتري) قيد في ثبوت الخيار اما العقد فهو صحيح في الحل مطلقا بخصته من المسمى باعتبار القيمة والاجزاء او بقدر انجرخه لا والحرقين فاذا كانت قيمتهما ثلثمائة والمسمى مائة وخمسة وقيمة الخلل مائة فخصته من المسمى خمسون اما لو استوت قيمة الخللين بفرض انجرخا فاعتبر التوزيع على الاجزاء لانهم ما مثليان وكذا في المشترك فعمل التوزيع باعتبار القيمة في المقوم الغير المشترك وفي المثل الغير المتفق القيمة اما المشترك والمثل المتفق القيمة فالوزيع فيه ما على الاجزاء كما في مر وخرج بالمشتري البائع فلا خيار له وان لم يجب له الا لخصه لتعديده ان كان عالما بالحال وتقدمه ان كان جاهلا به ولا فرق في صحة العقد على الحل بين ان يقول بعثك هذين او الخللين منه لا او الفئتين او الفئتين او الخلل او الخلل وانجرخا فقدم الحرام **كبعثك** الحرو والعبد في اطل في الجميع لان العطف على الممتنع ممتنع (قوله بجمع بين بيع واجارة) كائن يقول بعثك عبدي واجرتك داري بالذم واجرة الدار تعدل خمسين وقيمة العبد مائة فيخلص الاجارة ثلث الالف والعبد الثلثان فاذا اتلف العبد رجوع بثمن الالف او الدار رجوع بثمنه قال في المنهح وشرحه ولو جمع عقد عقدين لازمين او جائزين سواء اختلفت حكمهما **كاجارة** وبيع او اجارة وسلم او اتفق كشركة وقراض صحا ورزح المسمى على قيمتهما اي قيمة المؤجر من حيث الاجرة وقيمة المبيع او سلم لم قيمة اه باختصاصه لاجارة والبيع ما عدا ذلكها والسلم ان يقول بعثك

الاول من زيب والثاني من غرض العقد في الاول بثالث الثمن لا بصفته هكذا يستفاد من المحشى حيث جعل المدار في التوزيع على الاجزاء على كونه مثابا مستوى القيمة اي وان اختلف الجنس والمقدار كما في هذا المثال **كعن** الذي في حواشيو وغيره اشتراط الاتحاد في الصفة وهو يستلزم الاتحاد في الجنس والنوع ايضا وذلك يستلزم اتحاد القيمة عند استواء المقدار وعدمه عند اختلافه في اتحاد في الجنس والنوع والصفة كخل زيب حل وحرم وزرع على الاجزاء سواء اتحدت **كمنصف** ونصف او اختلفت كذلك وثلثين واذا اختلفا في واحد منهما كخل زيب وشل تمر وكعقل وبرني وكجودردى محل وحرم

وزرع على القيمة استوى المقدار او اختلف ولو كانا من المثل في المثال لمقتضى يصح العقد في الحل بل نصف صاع الثمن لا قضاء التقويم ذلك لانهما لثمن وان اقتضته التجزئة لان الجنس مختلف فتدبر ويجب بان ذلك هو مراد المحشى بان يقال معنى قوله استوت قيمة الخللين ان الرطل من احدهما يساوى في القيمة الرطل من الاخر لا اتحاد الصفة (قوله وان لم يجب له الا لخصه) لعل الوار للخل اخذ من قوته فمما سبق اما العقد فهو صحيح في الكل مطلقا بخصته من المسمى (قوله فباطل في الجميع) اي الحل والحرم وهذه طريقة ازر كشي وضعها مر فيما اذا كان من عطف المقدرات كهذا المثال فباني المحشى ضعيف والمعتد الصحة في الحل بخلاف عطف الجمل كهذا الحرام ببيع منك والعبد اي كذلك فانه باطل حتى في الحل

فلا خيار (وخيار فقد
الوصف المشروط) في العقد
والمراد وصف بقصد
ايخرج غيره كالزنا والسرقة
فانه لا خيار بقده (والخيار
لجهل الغصب مع القدرة
على الانتزاع)

(قوله كعبتك) اعلم
اشترت وكذا المثال بعد
(قوله ولو اختلفا في كون
الحيوان حاملا) أي اختلفا
في شرط الحمل فاشتري
بدعيه والبائع ينكره لا
أنهما اختلفا في وجوده مع
الاتفاق على الشرط إذ
يرجع في هذا لأهل الخبرة
كما لا يخفى إلا ان يحتمل
على ما اذا اذ ذر الرجوع
لفقدته كما يفيد حواشي
مر (قوله وان كان ظاهر
كلام الشوبري خلافه)
فيه نظير بل هو بلوم من
كلامه بالأولى مما قبل
القبض فانه حيث لم يسقط
بمحله قبل القبض فلا
يسقط به بعده بالأولى لزيادة
تأخر زمن الوضع حينئذ
(قوله والفرق انه عهدت له
الخ) قد يقال لا يدفع مامن
القدرة حال العقد ليصح
فالاولى الفرق بان المشتري
في الدابة دخل عالمها فلو
عليه بخلافه في الاولى

صاع بر في ذمتي سلمنا وأجرتك داري شهرا بكذا ومثال الشركة والقراض أن يخطأ الفقيه له
بألف غيره ويقول شاركك في أحدهم ما قارضتك على الآخر فيصح الرجوع ذلك إلى الأذن
في التصرف وخرج ما لو كان أحدهم ما لازما والآخر جائزا كبيع وجعالة فانه لا يصح حيث
كان المبيع ربو يا أو كان البيع على وجه السلم كبيعك صاع بروجاءك على رد عيدي بصاع
برو كبيعك صاع بر في ذمتي سلمنا بوجاءك على رد عيدي بدساراة مذكر الجمع بينهما ما إذا البيع فيما
ذكر يقتضي قبض العوض في المجلس دون الجعالة فان كان المبيع غير ما ذكر صرح ويان
اختلف الأحكام فيما اختلفت أحكامه مما ذكر ان الاجارة تقتضي التاقب والبيع والسلم
يتضمنان عدمه والسلم يقتضي قبض رأس المال في المجلس بخلاف غيره وقيد في المنهاج بمختلفي
الحكم وهو بيان محل الخلاف فان الجمع بين المنتين يصح جزما (قوله فلا خيار) أي لدخوله
عالمها حال (قوله المشروط في العقد) أي أو في مجامعة لانه حريمه (قوله والمراد وصف بقصد)
أي ككون العبد كاتباً أو الدابة من آدمي وغيره حاملاً أو ذات لبن فيصح البيع مع ذلك بشرط
اتفاقه بمصلحة العقد وهو العلم بصنات المبيع التي يختلف بها الأغراض ويثبت الخياران
بين خلاف ما شرط ويكفي أن يوجد من الوصف المشروط ما ينطبق عليه الاسم إلا ان شرط
الحسن في شيء فانه لا بد أن يكون حسناً عرفاً ولا يخبر ولو قيد بحلب أو كتابة شيء معين كل يوم بطل
وان علم قوته عليه ولو اختلفا في كون الحيوان حاملاً صدق البائع بمينه لان الأصل عدم تساط
المشتري عليه بالرد ولو قال بشرط كونه حاملاً من وقت كذا صح فان تبين كونه غير حامل أو
حامل لا بعد ذلك الوقت ثبت الخيار قال الشوبري ولو شرط كونه حاملاً فبين انما كانت عند
العقد غير حامل لكن جاءت قبل القبض فهل يسقط الخيار كما لو رد اللبن على الحد الذي اشعرت
به التصرف به بجامع حصول المقصود فيه نظراً لا يبعد السقوط إلا أن يفرض بان الخلف
يتقدم الحمل وتأخره فليتم أم لا قال ع ش وقد يقال بل الأقرب عدم سقوط الخيار لان تأخير
الحمل قد ينقص الرغبة في الحامل بتأخير الوضع فينبغي غرض المشتري ولا كذلك الممطرة فانه
حيث رد اللبن على الوجه الذي اشعرت به التصرف به حصل له غرض المشتري وكذا يقال فيما
لوجأت به بعد القبض وان كان ظاهر كلام الشوبري خلافه اه باختصار (قوله كالزنا
والسرقة) تقدم انهما عياناً تاب عنهما مالم لا في الصغير أو الكبير ودخل تحت المكاف ولو
وجد الرصف أعلى من المشروط كان شرط ثبوته منقرضت بكراً فلا خيار بذلك ولا اثراتوات
غرضه الخوض في الماء اذ العبرة في الأعلى وضدهما عرف لا بغيره ومن شرطه كونه محسوساً
فبان فلا يخبر لانه يدخل على الحريم ولا يرد ما لو شرط كون المبيع كافراً فبان مسلماً فانه يخبر
مع انه أعلى مما شرط لان الكافر يرغب فيه الشرية ان المسلمون والمكنازاة أرغبة الكفار
فيه فظاهرة أو أمارنة المسلمين فلا يتم قدير بدون ان يستخدموه فيما يحبون أو يجره الكافر
بخلاف المسلم فانه لا يرغب فيه إلا المسلمون اه أفاده مر بزيادة (قوله والخيار لجهل الغصب)
أي وان لم يدخل وقت وجوب التسليم بخلاف الخيار اطروا الجزاء في فانه لا يثبت الا بعد
وجوب التسليم والفرق انه عهدت له القدرة قبل في ذلك دون هدم (قوله مع القدرة) قيد الصحة
العقد فان لم يوجد القدرة كان باطلا ولو مع العلم بالغصب ولو قدر بموتها وقع ليصح أيضاً وان

لأمانة ودعائه من الغاصب

دفع الضرر (و) الخيار
(الطريان العجز) عن
الانتزاع (مع العلم به) أي
بالغصب ومنه يعلم ثبوت
الخيار لتعذر القبض بمجرد
أو غيره وبه صرح الأصل
(و) الخيار (لجهل كون
المبيع مكتري) أو مزدوجا
(و) الخيار (للامتناع
من الوفاء بشرط الصحيح)
كشروط رهن أو كفيل في
المبيع (أي) الامتناع من
الوفاء بشرط (اعتاق وقطع

(قوله أو فسخ) الأولى

فإن فسخ كافي م (قوله

رهن أو كفيل) أي مع

التعمين في الأول بالمشاهدة

أو الوصف لما في الذمة

والثاني بالمشاهدة أو الشهادة

بالنسب كفلان بن فلان

المشهور بذلك حيث علمه

بذلك قبل (قوله أي عن

عوض في الذمة) خرج به

المعين فلا يصح شرط ذلك

فيه لأنه لا يحصل ما ليس

بمصلحة للمعين حاصل

فشرطه فيه خروج عن

وضعه الشرعي أفاده م

(قوله يبيع به بشرط الوفاء)

قد يقال الضرر هنا انما جاء

من شرطه لغير المشتري

(قوله نعم ان عين المقدار)

أي بالجزئية كربع راجع

ابن حجر

تحملة البائع عن المشتري قاله الزبدي (قوله لأمانة ودعائه) صله الانتزاع وقوله دفعا للضرر
عليه ثبوت الخيار (قوله لتعذر القبض بمجرد) أي بأن بمجرد البائع المبيع ولا يئنه للمشتري أو
له يئنه ليكن في أقامتها كائنة فبشئ تحملا في العادة فيثبت له الخيار على التراخي وكذا ما بعد
وفائدة ثبوته جواز تصرفه بعد الفسخ في نفس العين الذي كان قد دخل في ملك البائع بالعقد
وانما جازله الفسخ بمجرد الخلع من غير حاف البائع لأن في الرفع للعالم وطلب تحلله كائنة
فدوخ له في الفسخ معاملة للبائع بتقيض قصده لتقصيره وقوله أو غيره أي كإبقاء المبيع أو
الانلاف أجنبي له أو طريان غصب مع تعذرا انتزاعه من غاصبه أو عدم تسليم البائع له مع القوة
والغلبة والحاصل أن تعيب المبيع قبل القبض أو تعيب البائع أو الأجنبي أو اطلاق
الأجنبي له قبله مثبت الخيار وثاناه أو انلاف البائع له قبل ذلك مثبت للفسخ (قوله لجهل الخ)
وكذا الجهل مدة الأجرة أو لجهل أن الأجرة ليست له فإن أجاز المبيع حينئذ دامت الأجرة
للبيع أو فسخت الأجرة قبل فراغ المدة عادت المنفعة له على الرجوع ولا تكون للمشتري لأنه
انما أخذ منسوب المنفعة تلك المدة (قوله أو مزدوجا) أي أو لجهل كون المبيع كالارض
مزدوجا أو عالما بدخول في البيع كبر وتضرر به المشتري وفرض المسئلة أنه رآها قبل الزرع ثم
زرعت ثم اشتراها وهو جاهل بالزرع المد كور فيثبت له الخيار حينئذ فوراً خيرا انتفاعه
فشغاه به يمنع صحة بيعها كإلزامه دارا مشكونة بالامتناع وإن كان يصح قبض الارض مشكونة
بالزرع دون الدار المشكونة بالامتناع فإن شغها بذلك يمنع من قبضها والتريق أن تقرير الدار
شأنه أن يتأق في الحال بخلاف الارض فإن كان عالما بذلك فلا خيار له لتقصيره نعم ان ظهر أمر
بفتضي تأخير الحصاد عن وقته المعتاد فلا خيار له الخيار أو كان الزرع يدخل في البيع كشجر أو لم يضرر
به كان تركه البائع له فلا خيارا أيضا وتركه له اعراض ان كان بلا صبغة تخليك فلا يحتاج الى قبول
وللبائع الرجوع فيه فإن كان بصيغة تخليك كهيئة احتياج الى قبول وليس للبائع الرجوع وأكثر
البائع ما لو قال افزع الارض وقصر زمن التفريق بحيث لا يقابل بأجرة فلا خيار له المشتري
لانتفاعه ضرره (قوله للامتناع من الوفاء) المراد به فوات المشروط فيشمل موت الموهون أو
الكفيل المعين (قوله كشرط رهن أو كفيل) أي عن عوض في الذمة من مبيع أو عن كان
يقول البائع بعتك هذا بعتن في ذمة بشرط أن ترهني عليه كذا أو يكفله فلان أو يقول
المشتري اشتريت منك كذا في ذمة الخ وانما يصح البيع مع اقترانه بالشرط المذكور للحاجة
اليه في معاملة من لا يرضى الا به فاذا لم يحصل الوفاء بالشرط ثبت الخيار ويأق ذلك (قوله أي
الامتناع من الوفاء بشرط اعتاق) أي فانه لا يثبت الخيار والبيع صحيح وكذا الشرط ان يشق
الشارع الى العتق ولا بد ان يكون الاعتاق منجزا وان يكون مطلقا أو عن مشعروا ان يكون
المشروط عليه يتمسك من الوفاء وخرج بشرط الاعتاق يبيع بشرط الوفاء ولو وضع العتق
لغير المشتري أو بشرط تدبيره أو كتابته وبمنجز بشرط اعتاقه مطلقا وبطاقة أو عن مشعروا
اعتاقه عن بائع أو أجنبي وبأن يكون المشروط الخ المشروط اعتاق قريبه من أصل أو فرع فلا
يصح البيع في جميع ذلك ولا بد ان يكون الاعتاق لكل المبيع فالوشرط اعتاق بعضهم يصح نعم
ان عين المقدار المشروط صح وكذا الوباغ بعضه بشرط اعتاق في ذلك البعض فانه يصح اعاده م

والهبة

والهبة بشرط العتق كالبيع (قوله في بيع غرة) أي أوزرع وقوله ولومن غير من بمعنى اللام
 أي لغير مالك أصلها كان ملك الثمرة هبة أو وصية وكان الجذع للوارث مثلا (قوله بل يجبر من
 بشرط عليه ذلك) أي يجبره الحاكم أي بعدم مطالبة البائع له بذلك لأنه وإن كان حقا لله تعالى لكن
 له غرض في تخصيصه لثباته على شرطه وكالبايع وارثه والعبد المبيع والحاكم ولا يلزمه عتقه
 فور ابل عند الطلب أو ظن فواته فان امتنع أجبره الحاكم عليه وإن لم يرفعه اليه البائع وإن
 أسقط هو والقتل حقه فان أصر عتقه عليه كما يطلق على المولى والولاء مع ذلك لا يشتري وله
 قبل عتقه وضوؤها واستخدامه وكسبه وبقية إن قتل ولا يلزمه صرفها للشرع لأنه لا نحو بيع
 ووقف واجارة ولو جنى حينئذ لزمه فداؤه ولو أعتقه عن كسارته لم يجزه عنها وإن أذن له البائع
 فيه ولومات قبل اعتاقه قام وارثه مقامه نعم أم الولد تعتق بموته اه أفاده مر (قوله وفي الثانية
 على قطع الثمرة) فان امتنع لم يقطعها عليه الحاكم والفرق بين ما قبلها عدم استحقاق
 القطع عينيا بل لأنه لو باعها لغيره جاز ولا كذلك من اشترى بشرط العتق لاستحقاق العتق
 عليه عينيا فلم يملك ثقله لغيره كما مر (قوله إن يبعث منه) أي كأن كانت الثمرة موصى بها واشتراها
 الوارث كما مر ولا يخفى أن هذا التفصيل إنما هو في الإيجاب والخيار من متفق مطلقا خلافا لما
 يقتضيه تقييد الأصل من أن التفصيل في ثبوت الخيار بقوله أولى لأيهما ثبوت الخيار فيها إذا
 باعها لغير مالك الأصل مع أنه لا خيار أصلا بل يجبره الحاكم كما ما على القطع أو على بيعها ولا خيار
 ولا إيجاب فيها إذا باعها لمالك الأصل (قوله للتحالف) بالهاء المهملة أي بعده وهو على التراخي
 لا على الفور خلافا لما يوهمه كلامه في شرح المنهج (قوله اتفاقا على صحة العقد) أي أو اختلافنا
 وثبت بحجة أو إقرارا بشرط صحة العقد لا اتفاقا عليهم أولا عبر في المنهج بقوله وقد صرح ثم قال
 في شرحه وعددت عن قوله اتفاقا على صحة البيع إلى قولي وقد صرح لأن الشرط وجود الصحة
 لا الاتفاق على ما في الروضة كاصلها الوفاة بعتك بألف فقال بل بخمسة مائة ووزق خمر حلف
 البائع على نفي سبب القصد أي بأن يقول لم نسم في العقد خمرًا ثم يتحالفان اه بزيادة فقد وقع
 هنا فيما اعترض به ثم (قوله في كفيته) أي صفتة التي يقع عليها من كونه بمن قدره كذا وصفته
 كذا بان اختلاف في قدر عرض من مبيع أو من ومدعى المشتري مثلا في المبيع أكثر أو البائع
 مثلا في الثمن أكثر أو جنسه كذهب وفضة أو صفته كصالح ومكسرة أو أجل أو قدره كسهر
 وشهرين وخروج بقوله في كفيته ما لو اختلفا في نفس العقد بان ادعى أحدهما مائة أو الآخر
 هبة بأن قال بعتك بكذا فقال بل رهينته فيحلف كل منهما على نفي دعوى الآخر ثم يرد مدعى
 الهبة بزائد المتصلة والمفصلة (قوله في صفته) أي بعد التحالف بان يحلف كل عينا تجمع
 شيئا أو شيئا فاذ قال البائع مثلا بعتك بعشرة وقال المشتري بل بخمسة ولا ينفك لواحد منهما
 أو لكل ينفك وتعارضت البار لم تؤرخا بتساريحين مختلفين حلف البائع أنه ما باعه بخمسة وانما باعه
 بعشرة وحلف المشتري أنه ما اشتراه بعشرة وانما اشتراه بخمسة ويجوز أن يحلف كل عينا بل
 هو أولى خروجا من الخلاف فان كان لأحدهما مائة عمل به أو يجوز للمشتري في زمن التحالف
 إذا كان المبيع أمة وطؤها أن خلت من الموانع (قوله أو أحدهما الخ) انما نص على المناقض
 في هذا النوع دون بقية الأنواع لأن بقيتها يابشرها بالعقد دون الحاكم إلا هذا فيشاركه فيه

في بيع غرة قبل) بدو
 (صلاحيها) ولومن غير
 مالك أصلها فلا يثبت به
 خيار بل يجبر من شرط
 عليه ذلك في الأولى على
 الاعتراف وفي الثانية على
 قطع الثمرة إن يبعث من
 غير مالك أصلها ولا يلزمه
 الوفاء بقطعها إن يبعث
 منه وإطلاق الثانية أولى
 من تقييد الأصل له بما لا
 الأصل (و) الخيار
 (للتحالف) فيما إذا اتفقا
 على صحة العقد واختلفا
 في كفيته فيفسخانه
 أو أحدهما أو الحاكم

(قوله بعدم مطالبة البائع له)
 أي للمشتري أي فيجبره
 الحاكم وإن لم يرفعه له كما
 سيذهب عليه (قوله لم يجزه
 عنها) أي بل يعتق عن
 الشرط (قوله نعم أم الولد
 الخ) أي بأن أولادها ولم
 يعتقها حتى مات (قوله
 وثبت بحجة) ومنها ما بين
 مدعى الصحة كما يأتي

الحاكم وكلها تحتاج الى فسخ ولا يفسخ نفي منها بنفسه والى لفظ الا لفسخ في خيار المجلس
والشرط فيحصل بوطء البائع واعاقفه وكذا بيعه واجارته وتزويجه ورهنه وهبته في الاصح
واذا فسخ العقد وكان الفاسخ له الحاكم او العاقدان معا انفسخ ظاهر او باطنا وكذا أحدهما
وكان صادقا فان كان كاذبا انفسخ ظاهر الا باطنا (قوله ان لم يتراضيا) قيد للفسخ المرتب على
التحالف فان تراضيا بعد التحالف بما قاله أحدهما بقي العقدية ومثل التراضي ما اذا عرضا
بعد التحالف وتلك الشارح مرتبة بعد التراضي وهي ما اذا سمع أحدهما الآخر بما ادعاه
وعبارة المنهج ثم بعد التحالفهما ان اعرضا عن الخصومة او تراضيا بما قاله أحدهما انما هو بقاء
العقدية في الثانية والاعراض منه ما في الاولى والا فان سمع أحدهما الآخر بما ادعاه أجبر
الآخر والافساض واحد ما او الحاكم ثم بعد الفسخ يرد مبيع زيادة متصلة له وارث عيب
فيه ان تعيب فان تلف حسا او شرعا كان وقفه او باعه او كاتبه رد مثله ان كان مثله او قيمته ان
كان متقوما اه باختصار (قوله وصدقه المشتري) اي او ثبت بينة او بين مردودة كما مر اه
قل (قوله ثبت له) اي للبائع الخيار ولا تثبت الزيادة ولا يرجحها كما مر لا يقال مسألة المراجعة
قد تقدمت في بابها في مكررة لانا نقول ذكرها هنا من حيث الخيار وايضا فالمتقدم ما اذا
كذبه والذي هنا ما اذا صدقه فلا تكرار (قوله والخيار للمشتري الخ) وهو على الفور لانه
خيار فقيصة ولذلك لا يتوقف على الرفع الى الحاكم ولا على اعلام البائع فله ان يبادر بالفسخ
ثم ان يادر البائع وسمع سقط خياره فان لم يسمع البائع ولم يفسخ المشتري أمضى الامر على
ما حلف عليه البائع لان البطلان قبل التغطية ولو وقع الفسخ والمساخطة معاهل يفسخ كما
لو اختار أحدهما الزوم البيع والآخر فسخه حيث يرجح الفسخ ولا نظر البقاء العقل نقل عن
تقرير الزيادة الثاني وهو ظاهر اذا اصل تقرير العقود (قوله لاختلاط الثمرة المبيعة) أي
التي لا يغيب اختلاطها سواء باعها بشرط القطع أو الأبقاء أو مطلقا أو سواء أئدر اختلاطها أم
تساوى الامر ان أم جهل الحال وكذا التي يغيب اختلاطها كتين وقتها وبطيخ وباعها بشرط
القطع بخلاف ما لو باعها بشرط الأبقاء أو مطلقا فلا يصح اعدام القدرة على التسليم ومثل الثمرة
ما لو باع جزء من القش مثلاً بشرط القطع فلم يقطعها حتى طالت وتعدرا للقيمة وما لو باع حنطة
فانصب عليها قبل القبض وكذا في المساعات بخلاف ما لو اختلط الثوب بأمثاله أو الشاة
بأمثاله افا الصحيح الانساح لان ذلك يورث الاشتباه وهو مانع من صحة العقد لو فرض ابتداء
وفي نحو الحنطة غايه ما يلزم الاشاعة وهي غير مانعة فالثمره ليست بقيد ولذا عبر في المنهج بها
واعترض على المنهج الذي عبر بالشجر (قوله قبل التغطية) ظرف للاختلاط وخرج به مالو
وقع الاختلاط بعد هذا فلا يخير المشتري بل ان توافقا على قدر فذاذوالاصدق صاحب اليد
بيئته في قدر حق الآخر واليد بعد التغطية للمشتري على المعقد وقيل للبائع وقيل له ما قاله
في شرح المنهج (قوله ان لم يهبه البائع) عبارته في المنهج وشرحه ان لم يسمع له به البائع بهية
أو اعراض اه وهي أولى لعمومها واغتنق الجهل بالمقدار في الهبة للضرورة فهي مستثناة
من بطلان هبة الجاهل كما في حام البرجين والاعراض هنا عليك لعدم توقع العود بعدم
امكان التمييز وهذا فارق نعل الدابة والحجارة الآتية (قوله لزوال المذور) ولا أثر لثمنه هنا

ان لم يتراضيا (و) الخيار
(البائع لظهور زيادة الثمن في
المراجعة) ولو قال اشتريت
هذا بمائة وباعه بمائة
وربح درهم لكل عشرة ثم
زعم انه كان اشتراه بمائة
وعشرة وصدقه المشتري
ثبت له الخيار (و) الخيار
للمشتري لاختلاط الثمرة
المبيعة بالمتعددة قبل
التغطية (ان لم يهبه البائع
ما يجدد) والاسقط خياره
لزوال المذور وله الخيار
أيضا في صورة الاحجار

(قوله والاعراض) انظر
ما حكم الثمن عند الاعراض
هل يوقف الى الصلح حرره
شيخنا

لأنهم في ضمن عقد وفي مقابلته عدم فسضة اه ثوري (قوله المدفونة في الارض) أي لأنها
لا تدخل في بيعها حينئذ وخرج بها بالنسبة فيها المخالفة كانت أو مبنية فلا خيار به إلا أن من
اجزائها قد دخل في بيعها نعم لو اشترى بالغراس أو البناء والارض مما قد صدق له ثبوت الخيار
(قوله ولم يتركها البائع) أي أو تركها أو هلكها تركها مضرا ونفرض المسئلة أنه جاهل بالحال
في جميع ما ذكر فإن كان عالما به أو جاهلا ولم يضر قاعه أو تركها له البائع فلا خيار له لعلمه بالحال
في الاولى وانتفاء الضرر في الباقي نعم ان علمه اوجهل ضرر قاعه أو تركها له الخيار وحيث لم يثبت له
خيار في جميع ما ذكر أو ثبت له وأجزاها يبيع لزوم البائع تفريغ الارض من الخبارة بأن يقطعها
ويقتطعها منها وتسوية الحفر الحاصلة بالقطع بان يعيد التراب المنزل بالقطع من فوق الخبارة مكانه
وان لم يسو أو لا يجب عليه ان يأتي بتراب آخر وكذا عليه أجرة من قبل مدة التفريغ الواجب به
قبض حيث خير مشترطان لم يخير فلا أجرة له وان طالت مدة التفريغ وكازوم الاجرة لزوم الارض
لوقوع في الارض بعد التسوية عيب بها (قوله كنعن الدابة) أي في الواشترائها بالانزل ونماها ثم
رد ما يبيع وكان قطع النمل منها يورث عيبا آخر فتركه فان تركه اعراض فيكون المشتري لو سقط
فيجب على البائع حينئذ رده اليه ويصح تصوره بذلك بما لو باع دابة قيم النمل فان كان من ذهب أو
فضة لم يدخل وان كان من غيرهما أدخل قال في المنهج ويدخل في بيع دابة نملها لانها له من الآن
يكون من نحو فضة اه وإذا كان من نحو فضة وكان يبيع لورجع فيه البائع وقطعه عاب الدابة
فتركه ويكون اعراضا فان انقطع بنفسه أو قطعه المشتري فللبائع الرجوع فيه كما في الاجار
المدفونة في الدار وهذا التصور يوافق بما قبله لاتحادهما في ان الاعراض من البائع في كل
(قوله للعجز عن الثمن) أي بسبب انقاس المشتري مع الحجر عليه أو بسبب غيبة ماله مائة
القصر أما لو كان دونها فلا خيار بل له النسخ فان صير فالحجر كما يستفاد ذلك من الشرح (قوله
والمبيع باق) فالخرج عن ماله ثم عاد لم يرجع فيه بل يضارب بمقتضاه مع الغرماء لان الزائل
العائد هنا كالذي لم يعد اه خضر (قوله في الصحيحين) وهو قوله صلى الله عليه وسلم اذا نكس
الرجل ووجد البائع سلمته بعينه أو واخوهم من الغرماء (قوله في ذلك) أي في ثبوت الخيار
للبيع وفسخته وقوله بسبب عجزه أي فهو في حجر الناس (قوله أو من غيبة ماله) أي وان لم يجر
عليه فهو عطف على الحجر فكلام الشارح صحيح خلافا لمن ضعفه (قوله مسافة القصر) فان
كان دونها فقد تقدم حكمه وهران له النسخ فان صير فالحجر حتى يوفي ما عليه ويسمى هذا الحجر
الغريب لثبوته مع كثرة أموال المجور عليه ولعدم توفقه على ذلك الثاني بل يتقن بجرد وفاء
الثمن أما الحجر المقتدم فليس غريبا خلافا من توهمه (قوله لتغير صفة ماله) أي وقد أقدم على
العقد مائة قد ابقاه ولو ادعى البائع تأخر التغير عن العقد والمشتري تقدمه عليه فالأمر بوجه
تصدق البائع لان الاصل في كل حدث تقديره بأقرب زمن وأيضا فالأصل سلامته عند العقد
بخلاف ما لو قال البائع للمشتري رأيت كذا فان المشتري هو المصدق لا يندى عليه علمه به
الصحة والاصل عدمه انتهى أفاده الشوري (قوله وان لم يكن عيبا) أي لان ثبوت الخيار
لا يمتنع بالعيب بل مثله خلاف الشرط ورؤية المبيع بمنزلة الشرط بالنسبة للصفت الموصلة
عندها فان فات منها شيء كان كمين الخلاف في الشرط الحقيقي فيثبت الخيار (قوله والخيار

المدفونة في الارض المبيعة
اذا كان قاعها وتركها
مضربا أو قاعها مضرا
ولم يتركها البائع وتركها
اعراض لا عليك كنعن
الدابة (و) الخيار (العجز
عن الثمن) بأن عجز عنه
المشتري والمبيع باق عنده
لثبوت ذلك في الصحيحين
ولا بد في ذلك من الحجر عليه
بسبب عجزه أو من غيبة ماله
مسافة القصر (و) الخيار
(لتغير صفة ماله قبل
العقد) وان لم يكن عيبا
(و) الخيار

(قوله أو تركها أو كان تركها
الخ) هي الصورة الاولى
في الشارح شيخنا (قوله
وكازوم الاجرة) أي فيه
التقصير بين ثبوت الخيار
للمشتري وعدمه (قوله فلا
خيار بل له النسخ) الاولى
حذف قوله فلا خيار لما نفاة
قوله بل له النسخ ثم ان في
ثبوت النسخ حينئذ نظرا
اذ يلزم عليه ضياع تقييد
الشارح بمسافة القصر
اذ لا معنى للنسخ الاثبات
الخيار وبعبارة مد فان
كان في دونها حجر المالك
عليه حتى يوفي اه ولم
يتعرض لثبوت القصر
وهي ظاهرة حرره

للعيب) أي لاجل تعيب الثمرة المبعة بعد بدو صلاحها لأنه يلزم البائع السقي عند استحقات
المشتري الإبقاء بأن كان البيع مطلقاً أو بشرط الإبقاء والثمره ليست بقبضه وكذا قوله التخلية
وعبارة المنهج وشرحه وعلى بائع ما بدو صلاحه من ثمر وغيره وأبى أي واستحق الإبقاء سقيه
ما بقي قبل التخلية وبعد هذا قد رما بنحو وبسلم من التلف والفساد لأن السقي من تيمم التسليم
الواجب كالكيل في المكيل فلو شرط على المشتري بطل البيع لأنه خلاف قضيته وخرج
بقوانينه وأبى ما لو شرط قطعه فإنه لا يلزم البائع السقي بعد التخلية حيث كان يتأق قطعه في
زمن قليل فإن كان لا يتأق قطعه إلا في زمن طويل يحتاج فيه إلى السقي كاستفادته ذلك أم قبلها
فيلزمه وإن أمكن قطعه اهـ بزيادة الآن يقال انما قيد بقوله بعد التخلية لأنه محل التوهم
وأما قبلها فبالأولى (قوله بترك البائع السقي) أي الواجب عليه بأن كان ما يسقي منه باقياً
بخلاف ما إذا فقد بائع الثمرة العين أو انقطع الثمر فإنه لا خيار ولا يكلف البائع حينئذ تحصيل ما
آخر ومثل ترك السقي ما إذا سقي سقياً مضراً أو غائياً ثبت الخيار مع حدوثه ما بعد القبض لأنهم ما
وان حدثا بعد فهمما كالتقدمين عليه من حيث أن الشرع ألزم البائع السقي النافع حينئذ
بخلاف ما لو تعيب بسبب آخر فلا ضمان على الأصل في أن المبيع بعد قبضه من ضمان المشتري
وخرج بالتعيب عما ذكر التلف به فإنه يفسخ البيع وعبارة المنهج وشرحه فلو تلف بترك سقي
من البائع قبل التخلية أو بعدها ففسخ البيع أو تعيب به خير من ستر بين الفسخ والإجازة وإن
كانت المجانية أي متلفها من ضمان المشتري لأن الشرع ألزم البائع التيمم بالسقي فالتلف
والتعيب بتركه كالتلف والتعيب قبل القبض اهـ باختصاره وحمل وجوب السقي حيث باع
الثمره من غير مالك الشجرة أمالوا بواعها منه فلا يلزمه سقي كما قاله مر

* (باب بيان البيوع الباطلة) *

أشار به ذكر بيان هذا دون بقية الأنواع السابقة إلى أن الغرض من هذا الباب بيان ما أجله فيما
سبق من ذكر البيوع الفاسدة فأعادها هنا لبيان وجه بطلانها بقوله والمعنى فيه المبحر هكذا قبل
وفيه نظر لأن الكلام مع المتن وبيان وجه البطلان إنما ذكر في الشرح فالأولى أن يقال أعادها
لأجل تفصيل ما أجله وللتفصيل لها والاستفتاء في بعضه فلا يعد ذكرها تكراراً مع ما مر وانما لم
يعبر هنا بالنداء إشارة إلى أنه وبالطال بمعنى واحد وهو ما قد ذكر كأشراط أو المراد بالبيع في
كلامه ما يشمل بيع المنافع بدليل قوله فيما يأتي كسليم وإجازة وجله ما ذكره أحد المؤلفين نوعاً
وكان الأولى الاقتصار على ما ذكره في هذا الباب ويسقط إجماله فهمام لأن معنى الكتاب على
الاختصار (قوله أي لم يقبضه البائع) أي المشتري الأول من البائع الأول السابق حديث حكيم
ابن حزام لا يبيع من شيا حتى يقبضه وعاته ضعف المالك لأنه فاسخه تلف أو إجماع ضمانين على شيء
واحد ولو صح لضمنه المشتري أيضاً للثاني قبل قبضه فيكون مضموناً له وعالمه فلا امتنع به
قبل قبضه ولو لم يأنه الأول حيث باعه له بغير جنس الثمن أو بزيادة أو نقص أو تفاوت صفة فإن
باعه له بعين الثمن أو بعينه ان تلف أو كان في الذمة صح وكان آقاله بلهظ البيوع كما مر (قوله إلا في
ميراث) أي موروث فإنه يجوز للوارث بيعه قبل قبضه بشرط أن يكون للمورث التصرف
فيه أما ما امتنع عليه فيه ذلك لكونه لم يقبضه أو لكونه موهوناً أو مستأجراً أو نحو ذلك
كما سيأتي فيمنع على الوارث فيه ذلك لأنه خليفة المورث ووجه ما استفتاه اثنا عشرة صورة

(تعيب الثمرة بترك البائع
السقي) بعد التخلية وترك
من الأصل هنا أشياء لا علم
بها عام
* (باب) * بيان (البيوع
الباطلة هي) كثيرة
(كبيع ما لم يقبض) أي
لم يقبضه البائع (اللاقي
ميراث

قول المصنف ما لم يقبض
أي أملاً وما ليس قابضاً
لحين البيع بدليل استفتاء
المشتري مما لم يقبض أفاده
مر (قوله أو مستأجراً)
أي مستأجر العمل فيه
ككثوب أجره المورث
للمبيع أو الخياطة كما
في مـ اذهو الذي يمنع
التصرف فيه حتى يقبض
بلو از حبس الأجير له حتى
يتم العمل ويستوفي الأجرة
كما يأتي بخلاف إجازة نحو
الدار السكنى فانه لا تمنع
التصرف كما صرح
به المصنف بعد

(قوله وموصى به) أى بعد الموت والقبول لان الوصية لا تلزم الا بذلك فاذا أوصى بشئ
الشخص ومات وقبله الموصى له صح أن يبيعه قبل قبضه (قوله ورزق سلطان) بفتح الراء أى
مرزوقه وعطائه وقوله بان عين المستحق قدر حصته أى وأفرزت له ولومع غيره بأن أفرز رزق
طائفة هو منهم فباع حصته منه ولا بد من رؤيته ما أفرز له فاذا أفرز لجندي أو نحوه على وجه
التقليد قدر نصيبه أو أقل فله بعد رؤيته بيعه وان لم يقبضه رفقا به ومن ثم ملكه بمجرد الافراز
أما قبل الافراز كما يقع الآن كثيرا ان الشخص يأخذ تذكيرة بقر معلوم ويبيع ما فيه الاخر
فلا يصح لان غاية ما في التذكيرة الاذن من السلطان أو نائبه ليتولى بيت المال أن يدفع الغلان
كذا ما ليس ذلك افراز بل الافراز ان يقول أعطيت الغلان هذا القدر المعين كمشرة انصاف
وأما قوله جمعت له كل يوم عشرة انصاف مثلا ثم يعطى ورقة يدفعه الغلا بعد افرازه وكذا اذا
أفرز له ولم يره (قوله وغنيمة) أى بدقه قسمها واختيار غنمها لانها لا تملك الا بذلك كما سيأتى فاذا
كان الغنائم خمسة وغنموا شاة الخمسة لاهل الخمس وباقيه بينهم أخماسا فلا بد من بيع نصيبه
شأنه بعد ما ذكره لوباع أكثر من نصيبه صح في قدره وبطل في الزائد كما هو قياس النظر فلا بد
من الافراز عن خمس الخمس ولا يشترط افراز حصته كل واحد خلافا لما يروى في كلام المخنف (قوله
وربيع وقت) أى موقوف وانما قدر الشارح لفظ ربيع لتصحيج المتن لانه المبيع لا الموقوف
وقوله من نتاج الخيول للربيع وقوله وغيرهما كاجرة ومهر جارية موقوفة فاذا كان الموقوف
عقار اوله ناظر او مستأجر فاله موقوف عليه أن يبيع حصته من الاجرة قبل قبضها من الناظر
او المستأجر أو كان شجرة أو موانى أو أمة فله بيع الفقرة والنتاج قبل قبضها من ذكر المهر
قبل قبضه من الزوج ولا بد أن تكون الحصته معلومة قبل التفرقة كأن كانت الاجرة كل سنة
قدر امة او مائة لكل واحد ثلثه أو نصفه مثلا فله بيع حصته وان لم يقبضها الناظر من المستأجر
بخلاف ما لو جهات كأن احتمل زيادتها ونقصها فان كان لكل واحد حصته معينة من اجرة
الموقوف كالف درهم وكانت الاجرة ليست معلومة كل سنة مثلا بان كانت متفاوتة بحسب
الايام أو الشهور فلا يصح أن يبيع واحد حصته قبل أن يقبضها الناظر من المستأجر لاحتمال
ما مر (قوله استرجع) أى اترجعه الاصل من الممتب بكمثر الهاء أى الموهوب له وهو الفروع
فلا يصح بيعه قبل قبضه منه (قوله أو نحوها) كبرج وفتح ونزل وتوحد (قوله ومسلم فيه)
كاسات اليك هذا الذي اراد بفتح فيصح للمسلم ان يبيعه للمسلم اليه أو غيره قبل قبضه وهذه
طريقة ضعيفة للشارح الا يصح بيعه لاله لم اليه ولا لغيره الا بعد قبضه نعم ان باء للمسلم
اليه برأس المال صح وكان اقاله وصورة به ضمهم بما اذا رد المسلم الشئ المسلم فيه على المسلم اليه
فله بيعه قبل اخذه وهو تصوير صحيح لكن في كونه مسلم فيه انظر (قوله ومكثري) أى من
حيوان أو عتار فاذا اكري دارا أو موقعا لا آخر كان له بيعه هما وان لم يقبضهما من المكثري
قبل فراغ مدة الاجارة كذا بعد ما لم يكن اخذهما المشتري حينئذ مسلم لبقى المنفعة نعم العين
المؤجرة لنحو قصارة أو صيغ يمنع التصرف فيها على المالك قبل تسليم اجرتها الا ان له حق الحبس
لتمام عمله فيها وبعد ذلك يرض اجرتها بخلاف اجير الرعى لانه ليس عند فلا يستحق حبس العين
لاجاره (قوله كمكثرك) كأن كان مالكا نصف ابيه مثلا فله بيعه قبل قبضه من شريكه لكن ان
سلمه للمكثري باذن شريكه لم يكن مائنا نصيبه لو تلف والا كان ضامنا له في شريك بين

وموصى به ورزق سلطان
بان عين المستحق في بيت
المال قدر حصته أو أقل
(وغنيمة و) ربيع (وقف)
من نتاج وغرة وغيرهما
(وموهوب استرجع) من
المتب (ومسلم فيه)
بشركة أو نحوها (ومسلم
فيه ومكثري وغيرها) هو
من زباني مشترك

(قوله وكذا بعد ما)
الاولى قلب العبارة

مطالبة البائع والمشتري وقرار الضمان على من تلبس تحت يده وهو المشتري (قوله وما لم يرض) أي إن المالك يبيعه قبل قبضه من العامل (قوله وهو من بعد انفسكاك) أي بوفاء الدين ومثل الانفسكاك إذا لم يرض من له في البيع ومن جملة الغير المبيع بعد دفع البيع فإنه يجوز للبائع بيعه وهو يبيد المشتري حيث رد إليه الثمن والباطل البيع ولا يشتري حبس المبيع لاسترداده وإن لم ينفذ فوته (قوله وكبيع ما عجز) عطف على بيع ما لم يقبض وأعاد الكاف لئلا يتوهم عطفه على المستنفات وقوله كطعمه مال لما عجز عن تسليمه حسا ومثالا المجهوز عن تسليمه شرعا المذهب (قوله غير النخل) أما هو فيصح بيعه إن رآه وكانت أمه في الكوارة كما مر أه قل (قوله اجارة) كأن أجرا دارهم رايد ينار مثلا فلا المنافع بيعة مع أنه غير قادر على تسليمها شرعا في الحال لأنهم استوفوا شيئا أو في جمل الاجارة يعمانها لا الآن يراد بالبيع ما يشمل بيع المنافع أو يجعل استمناء أو هامة قطع ما وهي غير قوله فيما مر ومكتري لأن ذلك بيع عين وهذه بيع منفعة (قوله وسلم) أي مسلم فيه مؤجل فإنه يصح بيعه باللفظ السلم مع أنه غير مقدور على تسليمه في الحال وخرج بالموجل الحال فلا بد أن يكون قادرا على تسليمه حال العقد وإن لم يكن في ملكه لكن يمكنه تحصيله أما الاجارة فلا فرق فيها بين الحالة والوجهة فلا فالمال في قل (قوله وغلة الخ) كأن باعه صبرة مكابله أي كل صاع يدرهم فإنه يتوقف قبضها على الكيل ولا يمكن كبلها في الحال بل في زمن طويل (قوله لقادر عليه) أي على المذكور ومن كل منهما ما بشرطه السابق وهو أن يكون ذلك بلا مؤنة لها وقع وبلا كلفة والالم يصح وإن تحملها البائع للمنة وخرج بالقبض والعاجز فلا يصح بيع ذلك له ولولمصلحة العتق وإن صح اعتاقه ما من المالك نفسه بخلاف العبد الزمن فيصح بيعه للمنة اعتاقه لأنه مقدور عليه ودونهما (قوله هو أعم) أي لشمولها للمنة قوله (قوله آخر) أي غير بلد العقد وقوله أو فخره كالحارة والحلة (قوله وكبيع جمل الحيلة) أعاد الكاف لدفع توهم أنه من أفراد المذموم وفي الكلام مجازان اطلاق المصدر على اسم المفعول له لافقة التعلق أي محمول المحمول بها واطلاق الجمل على غير الأدمى له لافقة التعقيب وقد مر ذلك (قوله والوحدة) أي وفتح الواحدة وغلط من سكنها جمع حابل وقيل مقدرها أو حالها بالغة (قوله البناء للمفعول) أي صورة والمراد الشاعل ومنه بل ذلك كم وزى على قول وجن وعنى فبعد ما قل لا نأبه وأوضح من ذلك قول المنهج وجمل الحيلة وهو تساج النتائج بان يبيعه أو ضمن إليه أو عنه المقاربة الواقعة في الأرياف وهي أن يبيعه ابنه بغير بدراهم من أولادها فالبيع باطل وكل ما يخصه من منها من تلج وصف وابن وأجره غير وجه وغير ذلك البائع ولا يرجع المشتري عليه بالمؤنة لأنه أنفق على ظن الملاك (قوله هذه المنة) أي أو هذه البقرة كذا من تحت الكاف (قوله معينة) أي أو غير معينة فهو ليس بقيد (قوله من حيث المعنى) أي الحكمة أمام من حيث الشرع فذلك من وقوله في النوع الأول أو أنه وبراءة قول وقوله وفي الثاني الخ في إضافة البيع فيه إلى جمل الحيلة تجوز لأن المبيع ليس بجمل الحيلة بل بشئ أو جمل بغير البه (قوله ما في أصلا للفعل) أي من الماء (قوله ولما) أي ليه من ما هو وهو أنه يبيع ما ليس معه أو ما لا مئة دورا على تسليمه والافكل

ومال قراض ومرهون
بعد انفق كما كوي يستثنى
من الميراث ما لو كان المورث
لا يملك بيعه ان يكونه مات
قبل قبضه (وكبيع ما عجز)
البائع (عن تسليمه حالا
كالاطير) غير التحل (في الهوا
الافى) ستة اشياء اجارة
وسلم وغلة (كثيره لا يمكن
كدها الا فى زمن طويل
ومعه وب او ابنى لقادر
عليه) هو اعم من قوله من
هو تحت يده (وعين) هو
اعم من قوله وعقار (بيات
آخري) أو نحوه فبيع البيع
فى كل منها وان عجز
البائع عن تسليمه فى الحال
لأن المشتري يصل الى
عرضه فيها (وكبيع جبل
الطبعة) بفتح الهمزة
والموحدة لانه فى خبر
الصحيحين (كأن يقول)
البائع (اذ انجبت) بالبناء
لامه مرسول أى ولدت (هذه
الناقصة ثم تجب التى فى بطنها
فتمد بعينك ولدها أو بأن
يشترى شيأ بأن مؤجل
بفناج نائمة مينة ثم تساج
مافى بطنها) أى مؤجل
بفناج تساجها بكسر النون
وبطالان البيع من حيث
المعنى فى النوع الاول لانه

14

والمضامين جمع مضمون بمعنى متضمن ومنه مضمون الكتاب كذا والملاقح جمع ملقوحة وهي جنين الناقة والمراد هنا أهم من ذلك (ويبيع بشرط) كبيع بشرط بيع أو قرض للنسي عنه في خبر أبي داود وغيره (الا) ثلاثة عشر يبيع (بشرط رهن أو كفيل) معينين لقمن في الذمة للحاجة اليه ما في معاملة من لا يرزى الايم - ما ولا بد ٥٧ من كون الرهن غيـر المبيع (أو) بشرط

(اشهاد) اقوله تعالى وأنهم سدوا اذا تباعتم ولا يشترط تعيين الشهود لان الاغراض لا تتفاوت فيهم فان الحق يثبت بأى عدول كانوا (أو) بشرط (خيار) الماسر في يابه (أو) بشرط (أجل) معين اقوله تعالى اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى أى معين فاكتبوه

(اقوله بعثك ذا البر بشرط ان تحصد الخ) فيه ان هذا من مقتضيات العقد فلا وجه للبطلان كما قاله الجعري على المنهج فالاولى ان يقول بشرط ان أحصده أو أخيطه واشترت بشرط ان تحصد الخ وحديث تعلق الشرط بالمبيع كما هنا ففيه أنوال ثلاثة البطلان في الجميع وهو المعتقد الصحيح في الجميع البطلان في الشرط دون البيع اما اذا تعلق بغير المبيع كاشتريت هذا العبد بشرط ان تخيط لي هذا الثوب فيبطل في الجميع جزماً فأقاده مروقول الجعري من مقتضيات العقد قد يقال محل عدم

منه ما ملول لوجوده (قوله جمع مضمون) كجائز جمع مجنون وقيل جمع مضمون كجائز جمع مفتاح وقوله متضمن بصيغة اسم المفعول أى مشتمل عليه وقوله جمع ملقوحة أى ملقوحة بها أى حملت بها أهما (قوله وهي) أى لغة جنين الناقة أى خاصة وقوله والمراد هنا أى في الشرع أعم من ذلك أى من الناقة فالعقبي الشرعي أعم من اللغوي على خلاف الغالب (قوله ويبيع بشرط) أى يمكن احداه في المستقبل ويبقى محتمل ذلك (قوله كبيع بشرط الخ) كبعثك ذا العبد بشرط ان تبني دارك بكذا أو تقرضني مائة من الدراهم ثم ان وقعوا العقد الثاني بان باعه الدار أو اقترضه الدراهم مع علم ما بهما الاول صحيح والا فلا محل لفساد الاول ان وقع الشرط في صلب العقد والا فلا يضروا دخل تحت الكاف ما لو قال بعثك ذا البر بشرط ان تحصده أو الثوب بشرط ان تخيطه (قوله الاثلاثة عشر الخ) هذه المستثنيات منزلة بقرعة الرخص في العبادات فلا يقاس عليها غيرها من كل ما فيه مصلحة بل يتبع فيها توقيف الشارع (قوله يبيع بشرط رهن) كان الاولى نصب ذلك لانه استثناء من كلام تام وجب الآن يقال انه منفي تأويله لا والله لا يصح يبيع بشرط الاثلاثة عشر يبيع الخ أو يجعل خـبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف أى أحصدها يبيع أو يبيع الخ منها (قوله معين) المعين في الرهن أى المرهون بالمشاهدة والوصف بصفات السلم وفي الكفيل بالمشاهدة أو بالاسم والذبح ولا يكفي فيه الوصف كوسم رقعة لان الاحرار لا يتزعم في الذمة ومقتضى هذا انه لو كان الضامن رقباً قاصحاً وبيع كذلك لان الوصف المقصود في الحقيقة هو الموصوف والرقبة لا يكون موسراً (قوله لئن) أى لاجل عن وتقدم ان الاولى تعبير المنهج بقوله اعرض لي شمل المبيع في الذمة سلماً كان أو غيره كبعثك هذا العبد بعشرة دراهم بشرط ان ترهنني به دارك أو يكذالك بها فلان وكاشترت منك ثوباً في ذمتك صفته كذا بعشرة دراهم بشرط ان ترهنني به دارك أو يكذالك به فلان ويستثنى من صحة البيع بشرط الكفيل ما لو باع ساعة من اثني عشر شرط عليهم ان يكفل أحدهما الاخر فانه لا يصح لانه شرط على المشتري أن يكون كفيلاً لغيره وهو باطل لخروجه عن مصلحة العقد بخلاف عكسه (قوله في الذمة) خرج بذلك المعين كما لو قال بعثك به هذه الدراهم على ان ترهنني بها كذا أو يكذالك به فلان فان العقد يفسد بالشرط باطل لانه رفق شرعاً فيحصل الحق والمعين حاصل فشرط ذلك معه واقع في غير ما شرع له (قوله من كون الرهن) أى المرهون غير المبيع فالشرط رهنه اياه ولو بعد قبضه فسد لانه لا يمكنه الا بعد البيع فهو بمنزلة استثناء منقعة في المبيع ولورهنه بعد قبضه بالشرط مفسد صح اه أقاده مروقول الاولى التجهيز بالعرض بدل المبيع لي شمل الخ نظير ما مر (قوله أو بشرط اشهاد) أى اشهاد على العقد بأن يقول بعثك هذا بشرط ان تشهد على العقد خوف انكاره (قوله اقوله تعالى واشهدوا اذا تباعتم) الامر للشدب وعرفه عن الوجوب الاجماع (قوله ولا يشترط تعيين الشهود) فان عينو العاذا ذلك وله الاتيان بغيرهم (قوله معين الخ) وبشرط أيضاً أن يكون

٨ وي في ضرره ما لم يشق على حجر على المشتري والا كما هنا ضرر كافرره الشيخ الحنفى وسيأتي نظيره (قوله أو يجعل الخ) أى ويكون المستثنى لفظ ثلاثة عشر (قوله عكسه) وهو كفاية غير المشتري له

في غير الربوي وان لا يمد بقا الدنيا اليه كالف سنة وان بعد بقا العاقدين اليه كما تقي سنة
 وبقية بل يموت البائع لو رثته ويجعل يموت المشتري ويشترط أيضا ان يكون العرض في الذمة فان
 كان مديونا كبعثك به هذه الدراهم على ان تسلمه الى وقت كذا لم يصح لما مر في الرهن والكفيل
 المعين بخمسة الشروط اربعة (قوله أو بشرط اعتاق المبيع) أي الذي يمكن من عتقه
 ولا بد أيضا ان يكون الاعتاق خيرا وان يكون اما مطلقا أو عن مشروط خرج بمذاكر يبيع بشرط
 الولاء ولو لمع العتق اغير المشتري أو بشرط تدبيره أو كتابته فلا يصح والبيع بشرط اعتاق غير
 المبيع فلا يصح أيضا لا انتفاء كونه من مصالح العقد ويبيعه بشرط الاعتاق لمن لا يمكن من
 عتقه كاهله ومن ثم دهر يته فلا يصح أيضا لانه بمجرد قوله قبالت يعتق فلا يمكن من عتقه بعد
 وبيعه بشرط اعتاقه مطلقا أو منجزا عن غير مشروط من بائع أو أجنبي بخمسة شروط صحة البيع
 بشرط الاعتاق اربعة ان يكون الاعتاق للمبيع وان يفي الوفاة وان يكون منجزا وان
 لا يكون عن غير المشتري ولا بد أيضا ان يكون الاعتاق لكل المبيع أو لبعضه المدين كما سياتي
 فان وجدت تلك الشروط صح البيع والشروط وان انتفى بعضها بطل وإذا صح ذلك لم يلزمه
 الاعتاق فوراً وانما يلزمه اذا طلبه الحاكم أو البائع أو ظن فواته لولم يأت به فان امتنع أجبره
 الحاكم فان أصرا عتقه عليه كما يطلق على المولى والولا مع ذلك للمشتري وله قبل عتقه وطؤها
 واستخدامه وكسبه وقيمه ان قتل ولا يلزمه صرفها لشرائه مثله قاله هر وقدم نذله عنه أيضا
 نعم لو بشرط البائع على المشتري اعتاقه فوراً الزمه ذلك لعل بالشرط كما قاله عس ولو باعه بشرط
 ان يعتقه المشتري ثم أعتقه البائع في زمن الخيار له نفع عتقه وصح ان فسخا للبيع وفات به
 الاعتاق المشروط على المشتري ولا يصح للمشتري المشروط عليه العتق ان يبيع العبد من نفسه
 كما استقر به الشورى (قوله للمبيع) أي كلاً أو بعضاً أهم من ان بشرط الاعتاق لكل
 أو لبعض المدين كمنصفه أو لبعض المدين كمنصفه بشرط اعتاق ذلك البعض أو البعض المدين
 كمنصفه بشرط اعتاق بعض ذلك البعض كالربع ولا فرق في صورة شراء البعض بين كون
 المشتري ممن يسرى عليه العتق ليساره أولاً (قوله بريرة) هو حدة مفتوحة فراه من مهماتين
 أولاً مأكسورة وفيها من ثمانية بنت صفوان وولادة عائشة رضي الله عنها وهي قطيبة
 وقيل حبشية وكانت قبل عائشة مولاة اقرب من الانصار وقيل لآل عتبة بن أبي لهب وعاشت
 الى زمن معاوية وكانت متزوجة بعتيت كما سياتي في النكاح (قوله بشرط العتق) أي عن نفسها
 والولاء أي للبائع بشرط الولاء اما خصوصية عائشة أو مفسوخ بانكار النبي صلى الله عليه
 وسلم كما اختاره الشارح أو انهم عتق عليهم فالاجوبة ثلاثة (قوله ما بال أقوام) أي ما حالهم
 وشأنهم وهو استنفهام على جهة الانكار عليهم (قوله يشترطون شروطاً) أي يفتسرون
 أو يفتقدون أو يفتدون بقبول دايست الخ فتأمل اه ذل (قوله الخ) وهو قضاء الله أحق
 وشروطه أو ذل انما الولاء لمن أعتق (قوله بشرط براءة) أي براءة البائع بان قال بعتك بشرط
 أنى يرى من العيوب التي بالمبيع ومثله ما لو قال ان بجميع العيوب أو لا يرد على تعيب أو عظم
 في قفزة أو يعة رمية أو أعلم ان بجميع العيوب وقوله فغير أعطف على محذوف تقديره فيصم

(أو) بشرط (اعتاق) المبيع
 نظير المصنفين عن بريرة ان
 عائشة اشترت بشرط العتق
 والولاء ولم ينكر صلى الله
 عليه وسلم الا بشرط الولاء
 اهـ بقوله ما بال أقوام
 يشترطون شروطاً ليست
 في كتاب الله تعالى الخ
 ولان استنفهاب البيع
 العتق عهد في شراء القريب
 فاحتمل شرطه (أو) بشرط
 (براءة من العيوب) في
 المبيع ولو غير حيوان فهو
 أولى من تقييد الأصل
 الصفة بالحيوان

(فيرا من عيب باطن بالحيوان لم يعلمه) دون غيره فلا يبرأ من عيب بغير الحيوان ٥٩ كالعقار والنياب مطلقا ولا من عيب

ظاهر بالحيوان علمه أولا

ولا من عيب باطن بالحيوان

علمه وذلك لان الحيوان

يتغذى في العصة والسقم

وتحول طباعه فقلا

يتفكر عن عيب خفي أو

ظاهر فيحتاج البائع فيه

الى شرط البراءة ليقضي بلزوم

البيع فبلا يعلمه من

الخفي دون ما يعلمه مطلقا

حيوان أو غيره لتليسه

فيه وما لا يعلمه من الظاهر

فيه ما لا ندركه خفائه عليه أو

من الخفي في غير الحيوان

كالحوز والوزاذا الغالب

عدم تغيره بخلاف الحيوان

وله مع الشرط المذكور

الرد بعيب حدث قبل

القبض لان الاصل والظاهر

انهم لم يريداه (أو) بشرط

(فقال المبيع من مكان

البائع) لانه نصريح بمقتضى

العقد

(قوله ويوافق الخ) أى من

حدث ان كلا يفيد استقرار

العقد في الجملة وليس

المراد ان ذلك الشرط يفيد

السلامة من العيب كما

لا يقتضى على انه لو شرط

سلامة المبيع من العيوب

لم يبرأ من نقي كافي حوائش

المنهج (قوله على السقم)

الاولى على العصة لان

الغطف بالوار وهو من

عطف الجمل (قوله تفسير للاطلاق)

الان ظهر انه تعميم آخر ويفسير للاطلاق يكون العيب ظاهرا او خفيا

العقد لانه شرط يوافق ظاهرا لمال من السلامة فيبرأ من عيب الخ أما شرط براءة
المبيع من العيوب فلا فائدة فيه اذ لا بد من ذلك ولا يبرأ مطلقا والفروا انه في الاول معذور
للعلة التي ذكرها الشارح فاحتاج الى اشتراط براءة نفسه ولا كذلك في الثاني (قوله باطن)
هو ما يعسر الاطلاع عليه وان كان خارج الجوف والظاهر خلافه وقيل الباطن ما كان داخل
الجوف والظاهر ما كان خارج البدن ومن الظاهر نفي علم المالك كونه ولو حصة اسمولة الاطلاع
عليه ولو مع الحياة اه أفاده مر (قوله لم يعلمه) أى البائع وترك قيد اربعة اذ كره في المنهج
وهو ان يكون موجودا حال العقد وذ كرهت تركه متا بقوله الا في وله مع الشرط المذكور الخ
(قوله دون غيره) أى العيب الذي اجتمعت فيه الشروط المذكورة ونزع على ذلك قوله
فلا يبرأ الخ (قوله بغير الحيوان) قال في شرح المنهج ولا فيه لكن حدث بعد البيع وقبل
القبض مطلقا لانصراف الشرط الى ما كان موجودا عند العقد اه وهو بناء على ما زاده
من القيد السابق (قوله مطلقا) أى ظاهرا أولا علمه أولا وقوله ولا عن عيب ظاهر مختص بطن
وقوله عنه مختص لم يعلمه فاخذ المختص على النقص والاعتراض المختلط (قوله وذلك) أى حكمة
تخصيص البراءة بالحيوان دون غيره والعلة ما ورد ان ابن عمر رضى الله تعالى عنه باع عبده لزيد
ابن ثابت بثمانمائة درهم بشرط ابراء فقال له المشتري وهو زيد به داه لم تسمه لي فاختمه بها الى
عثمان فقصى على ابن عمر ان يحلف لعدا بعه العبد وما به داه يعلمه فابى ان يحلف وارجع العبد
فباعه بالف وخسمائة وكان يقول تركت عيبي الله تعالى فعوضني الله تعالى عنها خيرا اذل قضاء
عثمان المذموم وبين العصابة ولم يشكروه على البراءة في صورة الحيوان المذكورة اه أفاده مر
(قوله يتغذى) بالادال المحجمة أى ياكل الغذاء مطلقا بخلافه بالمهـ له فانه اسم لما يؤكل قبل
الزوال (قوله والسقم) بفتح السين والقاف أو يضمهما وسكون الذاف المرض وكذا السقام
وقيل هو أثر السقم وقوله ويحول امام صدر مجرور مضاف لما بعده عطف على السقم للتفسير
أو فعل ماض مبني للمجهول وما به داه نائب فاعله عطف على يفة مذى يعنى ان الحيوان ياكل
في حال صحته وحال مرضه فلا يهـ مذى الى معرفة مرضه اذ لو كان من شأنه ترك الاكل حال
المرض لكان الحال ينادى من المعلوم ان الحيوان شامل للرفيق (قوله ليمتق بلزوم البيع) أى
لان المشتري لا يتمكن من الفسخ بعد الاشتراط المذكور وقوله فيما لا يعلمه الخ وهي صورة المقت
المستجبة للشرط وأخذ مختصا بقوله دون ما يعلمه الخ ليعين انه ليس معذور في الاشتراط
في تلك المختصات فلذا افاد عدم براءة فيها (قوله في حيوان أو غيره) تفسير للاطلاق وسواء
كان أيضا ظاهرا أم خفيا (قوله لتليسه) أى تدليسه فليس معذورا في الاشتراط وهذا
ما بعده (قوله وما لا يعلمه) أى ودون ما لا يعلمه وقوله فيما أى في الحيوان وغيره وقوله أو من
الخفي عطف على الظاهر (قوله وله) أى لا يشتري وهذا مختص بالقيد المخطوط كانه تقدم وقوله مع
الشرط المذكور أى شرط البراءة من العيوب (قوله انهم لم يريداه) أى بل أراد الموجد
حال العقد فان اراد بان شرط البراءة عمليا حدث من العيوب قبل القبض ولو مع الموجد
منهم لم يصح الشرط لانه اسقاط لا شق قبل ثبوته فلا يبرأ من الحادث ولا من التسليم واما العقد
فهو صحيح وما تقدم محله في اشتراط البراءة العامة فان شرط البراءة عن عيب مبهم لم يصح أو عن

عطف الجمل (قوله تفسير للاطلاق) الان ظهر انه تعميم آخر ويفسير للاطلاق يكون العيب ظاهرا او خفيا

استنفذ والاولى أنسب بما به

(أو بشرط) قطع الثمار أو

تبعيته بعد (بدو) (الصلاح)

هو أولى من قوله بعد

التابع وذلك للاجماع في

الاولى ولان الثمار من

الآفات غالباً في الثانية

بخلاف ما قبل الصلاح

فاذا تلفت لم يسق شئ في

مقابلة الثمن (أو) بشرط

(وصف يقصد ككون

العبد كاتباً) لانه التزام

يتعين به مصلحة العقد ولم

يقتض انشاء امر يستقبل

فلم يدخل في النهي عن بيع

وشرط (أو) بشرط (أن

لا يملك المبيع حتى يستوفي

ثمنه) الحال (أو) بشرط

(الرد بعيب وصحيح

الملازمة) لأن في عنه في

خير الصيغين (كان يلزم)

بضم الميم وكسرهما (نوبا

مطوياً وفي ظلة ثم يشترطه

على أن لا خيار له إذا أراه

اكتفاء بلسه عن رؤيته أو

بان يقول إذا لمسته فقد

بعثتها اكتفاء بلسه عن

الصيغة أو بيده شيئاً على

انه متى لمسه لزم البيع

وانقطع مع الخيارا كتناء

بلسه عن الأزام بتفريق أو

بضارب (والمناينة) بالمجعة

لأن في منها في خبر الصيغين

(بان ينفذ

عيب عيونه فان كان مالا يعاين كزنا أو سرقة أو باق برئ منه لان ذكرها اعلام بها وان كان

معايناً يعاين كبرص فان أراه يافه فكذلك لرضاه به والا فلا يبرأ منه اتفاوت الاغراض باختلاف

قدره ومحلها ونحوه لرضاه المذكور لانه ناشئ عن الرؤية بخلاف من اقتبضه المشتري عنه وقال له

استنفذه فان فيه زيفاً فقال رضىت بزيفه فطالع فيه زيف فان لردده لعدم معرفته قد رما في

الدرهم من الزيف بمشاهدته فلم يؤثر فيه الرضا اه أفاده م (قوله أو بشرط قطع الثمار)

أي مطلقاً وقوله بعد بدو الصلاح أي ولو لا بعضه وهو قيد في التبعية فقط ومحل جواز اشتراطها

فيما لا يغلب تلاحقه واختلاط حادثه بوجوده اماماً يغلب فيه ذلك كثير وقتها هو بطيخ فلا يصح

بيعه الا بشرط قطعه وان بدا اصلاحه لا بشرط تبعيته كما مر (قوله هو أولى من قوله بعد التتابع)

أي لا يهاجمه صحة شرط التبعية بعد التتابع وقتها ليدو اصلاح مع انه لا يصح لعدم الامن من

الآفات حينئذ كما يدل عليه ما بعده وانما قال أولى لامكان أن يرد بالتتابع بدو الصلاح مجازاً

(قوله فاذا تلفت الخ) في قوة التعديل لما قبله كانه قال بخلاف ما قبله ليدو الصلاح فلا يصح

لانها اذا تلفت أي بعد التبعيض أما قبله فن ضمان البائع وينقضي البيع (قوله أو بشرط وصف

يقصد) هذا هو النوع الثالث من أنواع خيار العيب كما مر وخرج به وصف لا يقصد كشرط

كونه زانياً أو سارقاً فان خلافه وكان يأكل كذا فيصح البيع لا الشرط ولا خيار فيه كما

بفوتنه كما مر أيضاً (قوله ككون العبد كاتباً) أي أو الدابة حاملة الأوزان ولو قيد بمجلب

أو كتابة شئ معين كل يوم بطل وان علم قدرته عليه لان ذلك لا ينضب ويكنى اطلاق الكتابة

ان لم يختلف الغرض منها في ذلك الحمل والواجب بيان نوعها ويرجع في اثبات الحمل لاهل الخبرة

ويكنى في ذلك برجلين أو رجلاً واحداً اثنين أو أربع نسوة في الأمة أما الهيمه فلا يثبت سواها

بعض النساء لانه مما يطلع عليه الرجال غالباً وقد تقدم عدم بعض ذلك عن م (قوله يتعاض به

مصلحة العقد) وهو العلم بصفات المبيع التي يختلف بها الغرض (قوله ولم يقتض انشاء امر

مستقبل) احتقر بذلك عن البيع بشرط بيع وقرض كما مر وفي بعض النسخ امر مستعمل من

غير موحدة ويمكن توجيهه بان نحو كون العبد كاتباً مائة تابعة بخلاف عقد بيع أو قرض فانه

مستعمل لا تابع وأورد عليه بيع الزرع بشرط أن يحصله فان الحصاد وصف تابع ومع ذلك فهو

باطل (قوله وكبيع الملازمة) عطف على بيع مالم يقبض وأعاد المكافاة لاني توهم دخوله

في المستثنيات نظير ما مر (قوله بضم الميم وكسرهما) أي من باب نصر وضرب فالمناهي مفتوح

على كل حال ونقل كسر الميم فيه وقصدها في المضارع من باب علم فقوله بعد إذا المسته بفتح الميم

على الافصح قال تعالى فاسوموا بديهم اه أفاده الشورى على المنهج فقول الحشى ان فتح ميم

المضارع لن ليس في محله (قوله ثم يشترطه) أي بايجاب وقبول صحيح (قوله عن الصيغة) أي

الايجاب والقبول واما قوله اذا المسته الخ فليس بصيغة بل هو اخبار عن صيغة تحدثت وعلى

فرض انه لا انشاء فهو باطل بالعليق وقوله أو يدهه شأ أي مرتباً الثلاث بذكر مع الاول (قوله

وانقطع الخيار) أي خيار المجلس أو الشرط أو العيب أو اثنين من الثلاثة أو الثلاثة وقوله عن

الالزام بتفريق أي في خيار المجلس وقوله أو تخاير أي في الشرط والعيب والتخاير بالنسبة للثاني

بمعنى الرضا بالعيب (قوله بان ينفذ) بكسر الباء من باب ضرب والتبذ طرحت الذي امامك

كل منه - حانويه على ان أحدهما (مقابل (بالاسترخ ولا خياو) لهما (اذا عرفنا الطول والعرض أوبان ينفذه اليه بمن معلوم)
اكتفا بذلك عن الصيغة والبطلان فيها وفي الملامسة من حيث المعنى لعدم الرؤية أو عدم الصيغة أو للشرط الثاني (والهاتفة
وهي يسع البر في سنبلة) بضاف لانها في غيره الصحيحين وأعدم العلم بالمائلة ولان البر مستور بما ليس من صلاحه (ويصح
ما يعلق) نظير لا مطلق الا فيما تملك ولا عتق الا فيما تملك ولا يسع الا فيما تملك برواه الترمذي ٦١ وحسنه (الذي سلم واجازة ورأى)

(قوله بخلاف السلم فيه) أي
في الاور في قشره فانه لا يصح
عن (قوله على نفي الماضي
المنقطع) هذا بيان لاصل
النفي بل بخصلافه بل فانه
للماضي المتصل بالحال
وهو المراد هنا اذ مدار
البطلان على اتقاء الما في
الحال وقوله لا ينفذ الخ ان
كان المراد ايقين بطريق
المفهوم فليس يظهر اذ
مفهوم ما يملك ماملك لاما
يملك على انه يلزم عليه ضياع
الاستقناء لصيرورته حينئذ
بالمفهوم أشبه الا ان يقال
ملخص الاستقناء من حيث
كون المستثنى مما يملك كما
أشياء اليه المحشى وعبارة
مد أوضح ونصها - بدل
عما لا يملك لاجل الاستثناء
بعده وموافقة للحديث
قل لان قوله ما يملك معناه
ما يملك فيما مضى الى الان
وان ملك في الاستقبال
كفي الثلاثة المستثنيات
ولو قال ما لا يملك لكان
معناه ما لا يملك في المستقبل
وليس مراد مع عدم صحة

او خلفك او اعم كافي القاموس (قوله كل منهما) ليس بقيد بل مثله ما لو قال أحدهما الاخر
بذلك هذا كذا على اني اذا ثبتته اليك لم يسع وانقطع الخبرا رقيقة بل فهو وان وجد فيه
الاجاب والقبول لكن مع الشرط الفاسد (قوله اذا عرفنا الطول والعرض) أي مقدارهما
بالذرع والانهما عارفا لهما بالتصميم من الرؤية (قوله أوبان ينفذه اليه بمن معلوم) أي
فيقول أحدهما أنبذ اليك ثوبي بعشرة نياخذ الآخر سا كالا انه على فرض ان يكون قوله أنبذ
اليك ثوبي بعشرة كتابة لم يوجد لقبول فلم توجد الصيغة فقوله اكتفا بذلك عن الصيغة راجع
للاثنية فقط (قوله اعدم الرؤية الخ) التعديل الاول لاول صورة من الملامسة والثاني للثانية منها
ومن المنايذة والثالث للثالثة منها والاولى من المنايذة (قوله والهاقلة) مأخوذة من الحقل
بفتح الحاء تستعمل مصدر راجع في الجمع وتستعمل أيضا جمعا لحقلة وهي الساحة التي شأنها ان
تزرع معنى البيع المذكور بذلك لانه بزرع في حقلة اه أفاده في شرح المنهج (قوله وهي
يسع البر في سنبلة) أي وحده أو مع سنبلة ومثله جرد في أرضه وذول في قشره الا على بخلاف
اللوبيا في قشرها ونحو غيب في شجرة وشعير في سنبلة وأور في قشره بخلاف السلم فيه فانه
لا يصح على المعقود تقدم ذلك (قوله بضاف) أي من التبن والتقييد به لاجل التسمية بالهاقلة
والاقتل ذلك بيه بمثله وبدرهم أو دنائير فهو باطل لعدم الرؤية لكن لا يسمى بمحاولة على الصحيح
(قوله ولعدم العلم بالمائلة) أي والمائلة شرط في ذلك لانها جارية بوبان وهذا الوباغ شعير يراى
سنبلة بمرصاف وتقابضا في الجلس صح اعدم اشتراط المائلة مع ظهور الشعير وان كان في سنبلة
وكذا الوباغ يربو باقبل ظهوره ورجبه يجب اذ لا يراهم لو كان ربويا حينئذ بان اعتيدا كله كالحبسة
امتنع بيه بجمه اه أفاده مر (قوله بما ليس من صلاحه) أي وهو التبن واحترز بذلك
عن يسع الرمان في قشره والجزور والوزق قشره السفلى فيصح لان السائر لمن صلاحه (قوله
ويصح ما يملك) انما ذكر فيه لفظ يسع دون ما قبله لاجل الاستثناء منه وعبر بلم المائلة على نفي
الماضي المنقطع ليعيد ان ماملك في الحال أو الاستقبال يصح بيه فبواقي الحديث الدال
على ان المدار على الملك في الحال أو الاستقبال كما هو قضية المضارع وان اتنى ملكه في الماضي
ويستقيم الاستثناء لان تلك المستثنيات لا تملك في الماضي وانما تملك في المستقبل ولو عبر بلا
المائلة على نفي المستقبل لا فادان ماملك في الماضي يصح بيه وان لم يملك في الحال وهو فاسد
ومخالف للحديث المذكور ولا يستقيم معه الاستثناء لان تلك المستثنيات مما يملك في المستقبل
فلا تدخل فيما لا يملك فيه حتى تستثنى بخصلافه على الاول فانها داخل فيما لا يملك في الماضي
(قوله الا في سلم) أي مؤجل فان المسلم فيه لا يشترط ملكه في الحال حينئذ فاذا قال أسلت اليك

الاستثناء بما يملك لانها مما يملك في المستقبل وانظروا به المرافقة للحديث فانه ليس فيه نفي أصلا بل هو مثبت وتامل انتم
هذا الاول ان يقال ان النفي منسوب الى الملك الحالي اذ مدار البطلان عليه بدليل مفهوم قوله - على الله عليه وسلم الا فيما
تلك أي سالا كافي سابقه ونخرجت المستثنيات بدليل آخر خاص

في قوب صفته كذا وفي قدر من البرصفة كذا صاع وان لم يكن عند المسلم اليه شيء من الثياب
أو البرحال العقد أما الحال في شرط في صفته ملك المسلم فيه حالة العقد كما مر وقوله واجارة أي
اجارة ذمة كأن أبره ذابة في ذمة مبيع لم يركب عليه إلى مكة مثلاً أول شهر كذا ولم يكن في ملكه
وقت العقد شيء من نوع الذابة ولا جنسها فإنه يصح ويحصل له بالعقد ذلك وقوله وربما كان يبيعه
صاع بر في ذمة مثلاً بصاع آخر في ذمة ولم يكن واحد من ماله الكال حل العقد فإنه يصح
ثم قبل تفرقه ما من المجلس يحصل ذلك بقروض أو تأهب أو نحوهما ويتقاضان قبل التفرق
واعترض بأنه لا معنى تخصيص الربا بل كل مبيع في الذمة كذلك واجب بان وجهه خصيصه
أنه محل نوههم عدم الصفة لمسا فيه من التضييق فإذا صحت فيه عات صفة غير بالاولى ولا يخرج
الاستقناء بذلك عن كونه معيار العموم كما نوهه المشتري لأن معنى كونه معيار العموم أنه شامل
للمستثنى وغيره ولا شأن أنه كذلك وان نريد على المستثنى شيء آخر واجب أيضاً بالمراد بالربا
المبيع في الذمة وان لم يكن فيه ربا (قوله وتعين) بلفظ التني عائد للاجارة والربا ولا يحتاج
اليه في السلم لأنه لا يكون الا كذلك ودعوى أنه بصيغة الجمع وأنه راجع إلى الثلاثة لا تستقيم
مع صيغة جمع العقلاء ولأنه بصيغة في الاول تحصيل حاصل كما علم اهـ قل (قوله وغيره مملوكه)
أي المذكور وان كان الاصح مملوكاً لأنه جمع فله لما لا يعقل والا فصح فيه المطابقة كما هو
مقرر في القو فلا وجه لتوقف الشورى فيه وجوابه بقوله الا ان يقال ان كتب الافراد من
المضاف غير ظاهر لان المقرر ان المضاف يكتب من المضاف اليه لا العكس (قوله وكبيع لحم)
أي ولو من مملوك بحبوان ولو مملوكاً أو جراداً قاله مر (قوله ولو غير ما كول) تعميم في الحيوان
أما اللحم فهو ما كول وهو يضاربون دون الحيوان وقوله يقرأ ويشاء أشار بذلك إلى أنه لا فرق
بين أن يكون المأكول من الجنس أولاً (قوله للثمن عنه) أشار بذلك إلى أن حرمة ذلك لانه
ربوي بل للثمن عنه (قوله وكالحم) أشار بذلك إلى أن اللحم ليس ببيع ولذلك قال في المنهج
كبيع لمحو لحم بحبوان ثم قال وزنت نحو لا دخل الالية الخ وهي بفتح الهمزة كما ذكره في شرح
المنهج في باب الأيمان حيث قال والالية والسنام بفتح أولهما اهـ (قوله والطحال) بكسر
الطاء وقوله والكلية بضم الكاف ويقال الكلوة بضم المع والواو ولا يجوز كسرهما والجمع
كليات وكل ذكره النور في تحريره (قوله والرئة) بكسر الراء والهمزة عضول ثلاث شعب
محيط بالقلب (قوله والجلد) أي جلد حيوان صغير يغلب أكله معه كالفراخ بل هو الذم لا يؤكل
منه أو كالأجنة والخروف الصغيرة ما إذا خشن وغلظ فلا يطبق اللحم بل بالثياب فيصنع بيعة
بالحيوان ولو قبل دبحه ويجادل من مثلاً لوجه ما ذكره سبعة أمثلة ومنها لا كارع فيقتنع بيعة
بالحيوان (قوله ويجوز بيع لبن الخ) لا يقال لا دخل اهـ في هذا الباب لانه موضوع لبیان
البيوع الباطلة وهذه من العيص لا نافقون ذكر ذلك ليتوصل به إلى المحترن الذي هو باطل فهو
مراد لغيره وأنه لما ذكر من البيوع الباطلة يبيع اللحم بالحيوان وهو جرمه أيضاً كان اللين
كالجزء الحقيقي فدفعه بالنص عليه للإشارة إلى الفرق بين ما انفصل من الشيء وهو جرمه الحقيقي
وما انفصل منه وهو فضله انتهى أفاده لشورى (قوله ولو ما كولاً) تعميم في الحيوان أما اللين
فلا بد أن يكون ما كولاً ولا كان نجساً لا يصح بيعه (قوله ان لم يكن في ذمعه) بفتح الضاد لين

واقعه بن علي مافي الذمة
فيصح كل منها وان كانت
المنفعة والمسلم فيه والمبيع
غير مملوك حالة العقد
(وكبيع لحم بحبوان ولو
غير ما كول) كبيع لحم
بقر يقرأ أو بشاة أو بجمار
للثمن عنه في خبر الترمذي
وكالحم الالية والقلب
والسكب والطحال والكلية
والرئة والجلد اذ لم يدبغ
(ويجوز بيع ابن بحبوان)
ولو ما كولاً (ان لم يكن في
ذمعه ابن من - منه)

(قوله كما مر) الذي مر ان
الشرط انشاء القدرة على
التسليم حال العقد وان لم
يملكه حينئذ المتعبد به عدم
التعبد بالانجيل اهـ شيخنا
(قوله بالاولى) أي فكانه
مصرح به فله صدق ما قبل
الابعد الاستقناء ما عدا
هذه الثلاثة والمحقق بها
بالطريق الاولى

أى من جنس ذلك اللبن وذلك بان لم يكن فى ضرعه لبن أو كان لكن من غير جنس ذلك اللبن كبيع ابن بقر بشاة اللبن فى ضرعها
أوفيه لبن فان كان من جنسه كبيع ابن بقر بقرية بقرية فى ضرعها اللبن لم يميز للربا ٦٣ لكونه من قاعدة مدجوة وكاللبن البيض

ونعم - يرى بما ذكر أعظم مما
عجبه (وكبيع شاة لبون
بمثلها) لما صرح كالشاة
اللبن كل حيوان ما كول
لبون أوفيه لبن وفارق
ذلك الدهن فى السمسم
وتفوه بانه مهيا للخروج مع
بقاء أصله بماله بخلاف
الدهن فيما ذكر (ويبيع
الحصاة) لأنها عنه فى خبر
مسلم (كان يبيعه من هذه
الأنواب ما تقع عليه) هذه
(الحصاة) أو يقول اذا
رميت هذه الحصاة فهذا
الثوب مبيع منك بكذا
أو يقول بعثك

أى يقدّم بالطلب الكثرة بخلاف ما اذا كان قليلا لا يقدّم بالطلب قاله (قوله من جنس ذلك
اللبن) أى اللازم لاتحاد جنس الحيوان ولو أعاد الضرب إليه كان أنسب بان يجمل قوله من
جنسه حال من اللبن على تقديره ضاف أى حال كون حيوانه من جنسه أى من جنس الحيوان
الذى فى ضرعه ابن ووجه الانسية ان المتصدق فى الجنس أصله هو الحيوان ويلزمه اتحاد جنس
اللبن هذا هو وجه الانسية فى كلام قل ولا ينافى ذلك جعله اتحاد جنس الحيوان لازما حيث
قال اللازم لاتحاد جنس الحيوان لأنه مما ملأ زمان يصح اعتباره لكل لازما لاخر والأنسب
ما قلنا وبإشارة من المصلحة من ذلك ونصها أو باع ذات ابن ما كوله بذات ابن كذلك من جنسها
لم يصح اذ اللبن فى الضرع يأخذ من الثمن بدليل انه يجب القربى مقابله فى المصراة اه
(قوله وذلك) أى الجواز أو التخي وهو صادق بثلاث صور ترك واحدة وهى بيع لبن بقر بماد
وقوله فان كان من جنسه محتمل النقي (قوله لكونه من قاعدة الخ) أى لوجود جنس الربوى
فى الباتين مع التعدد فى أحدهما فهو ربا (قوله وكاللبن البيض) أى فقيه ثلاث صور
فان باع لبن دجاجة بدجاجة لا يبيح فيها صم وكذا ان كان فيها لبن من غير جنس ذلك البيض
فان كان من جنسه بطل والمراد البيض المتحاب الذى تبي بالخروج بان انقضت قشرته العاليا
والا فلا يجوز بيعه بالدجاج أصلا لأنه ملحق باللحم (قوله وكبيع شاة) عطفت على بيع ماله ببيع
(قوله لبون) أى ذات ابن يقدّم بحلب مثله والافه وكأه سدوم اذ اللبن فى الضرع لا يمكن
استقصاؤه اه شوى وتقدم مثله عن مر وقوله بمثلها أى وهما حية ان أو مذبوحتان
بعدم السخ (قوله لاسم) أى من كونه من قاعدة مدجوة ودرهم اذ هو كبيع درهم وثوب
بدرهم وثوب (قوله كل حيوان ما كول) يستثنى منه الفرس اللبن فانه يجوز بيعها بمثلها
لان لبنها غير مقصود بالمقابلة وان قصده فى نفسه بدليل انه يرد به فى المصراة صاع غر وخرج
بالأ كول الأمة ذات اللبن فانه يجوز بيعها بمثلها والفرق ان ابن نحو الشاة فى الضرع يقدّم
مقابله ببيع الثمن بدليل رد الصاع فى مقابله ولا كذلك ابن الأمة فانه لا يرد فى مقابلة شئ
وفرأى أيضا بان ابن نحو الشاة فى الضرع له حكم العين وله هذا امتنع عقد البيع عليه بخلاف
ابن الأمة فله حكم المنفعة وله هذا جاز عقد الاجارة عليه أخاذه مر بزيادة الذى قاله ع ش
ان الفرس كغيره من بقية الحيوانات المأكولة (قوله أوفيه لبن) عطفت على ما كول أى
أو غير ما كول لكن فيه لبن كخرجه فيها لبن بمثلها فان يبيها ما كول وان لم تؤكل هى
اذ يوضع الحيوانات كلها ما كولة الا ما كان من السميات فيكون ذلك من قاعدة مدجوة
ودرهم (قوله وفارق ذلك) أى المذكور من اللبن واللبن فى الحيوان وقوله بانه أى ما ذكر
من اللبن والبيض وقوله مع بقاء أصله بماله من غنم الفرق بل هو محط الفرق وقوله فيما ذكر
فى السمسم فان تبي بالخروج ليس مع بقاء أصله بل مع ذهابه فيصح بيعه سم مثله بمثل
(قوله اذ رميت) بضم التاء المتكلم وقصه للعطاب وسكونها مع البقاء للمفعول للتأنيث
وعلى هذا فانه شامل لرميها من الاجنبى أى اتفقا قبل الرمي على ان يجعلا نفس الرمي يعاثر
يرمى البائع الحصاة فارتقت عليه يكون مبيعا فاما اخذه المشتري من غير صيغة اكتفا بالانفاق
السابق فالواقع منها مجرد اخبار عن حصول البيع فى المستقبل عند الرمي بخلاف الصورة

بيع الشاة بمثلها ولا يصح رجوعه لما قبلها أعنى بيع لبن بحيوان لبون من جنسه لانه كبيع الشاة بالشاة وهو باطل اه مدافى

ولكن الخيار الى ومينهاو البطلان في ٦٤ ذلك من حيث المعنى الجهل بالمبيع أو بزمن الخيار أو عدم الصيغة (ويبيع

بعدها فان قصد البائع بقوله فهذا الثوب ببيع منك الانشاء واعرض عن قوله اذا رمت هذه
 الحصة وقبل المشتري صح لانه حينئذ ليس من بيع الحصة الذي الكلام فيه (قوله وقت
 الخيار) قال في شرح المنهج مثلاً لاى فذل ذلك ما لو قال ولى أو ولنا الخيار (قوله للجهل
 بالمبيع) أى فى الاول أو بزمن الخيار فى الثالثة أو عدم الصيغة أى الشرعية فى الجميع وأما
 للصيغة المذكورة ففاسدة (قوله ويبيع الماء الجارى أو النابى) أى وحده أو مع قراره فصحيح
 على المعنى قاله زى وقرره شيخنا عطية وظاهره انه لا فرق بين الجارى والنابى وفصل الخطيب
 بين ما حثت قال ولو باع ماء القناة مع قراره والماء جار لم يصح البيع فى الجميع للجهالة وان
 أوهم كلام الروضة البطلان فى الماء فقط فلا يفرق بين الصفة فان اشترى البئر وماءها الظاهر
 أوجب أهـ اشاعها وعرف قدر عمقها فيه ما صح وما بيع مثلاً بينهما كالظاهر اهـ وقد يقال
 ان الجهالة بسبب زيادة الماء على الموجود منه من حقة فى كل فلا فرق بينهما ~~ال~~ لكن لا بد ان
 يكون القرار الذى يبيع منه الماء ويجرى فى القناة مملوكاً كما يعلم مما سياتى (قوله لانه غير
 مملوك) أى اذا كان القرار الذى يبيع منه الماء غير مملوك وان ملك القناة التى يجرى فيها وذلك
 كالوصف بترافى موات لا رتفاق بينهما حتى يرتحل فانه لا يملك ماءها (قوله والجهل بقدره) أى
 لانه يزيد شيئاً ويختلط بالمبيع بغيره فبئذ التباس فان باعه بشرط أخذه الآن صح ولو باعه
 صاعاً لم يصح أيضاً لانه لا يملك ربط العقد بعد ارضبوط اعدام وقوفه بخلاف الراكد
 كما سياتى لعدم زيادته (قوله جازيعة) أى كلاً أو بعضاً كما مر ويشترط فى صحة بيعه التقدير
 بكيل أو وزن أو مسح بالآزرع لا يرى المشايبة والزرع والفرق بينه وبين جواز شرب الآدمى
 من ماء السقاء بعوض مع اختلاف الناس فى قدر الشرب ان الاختلاف فى ذلك أهون من
 الاختلاف فى شرب المشايبة أو الزرع وقد تقدم ذلك واذا كان الماء بالعوض كان ما أخذوا
 بطريق الإباحة فلا يكون مضموناً والكوز مأخوذ بطريق العارية فيكون مضموناً فان كان
 الماء بعوض لم يكن الكوز مضموناً لانه مأخوذ بطريق الامانة لئلا يوصل به الى استيفاء حقه فاذا
 تلف من غير تقصير وفيه الماء لم يضمنه وأما الماء فيضمن منه مقدار كذا انما دون ما زاد عليه لانه
 مأخوذ باسراء الفاسد (قوله ويبيع الثمرة) أى وحدها فان بيعت مع أصلها جاز لا بشرط قطع
 ولا بشرط تبقية ما فيه من الحجر على المشتري (قوله هو أولى من قوله قبل التأخير) أى لان
 التأخير خاص بالنخل ولاقتضائه ان يبيع بعد التأخير يصح بغير شرط القطع ولو قبل بدو الإصلاح
 وليس كذلك فهى اولوية عموم وإيهام (قوله أو بغير بعده) أى وكذا به أو مطلقاً فالصورت
 الصحيح منها أربع وهى الثلاث التى بعد بدو الإصلاح وما اذا اشترط القطع قبله والباطل ثنتان
 ما اذا اشترط التبقية أو أطلق قبله وهذا كله فيما لا يغاب اختلاط حادثه بوجوده والافلا بد من
 شرط القطع مطلقاً واذا اعتبرت ذلك مع ما مر من انه تارة يبيعه وحده ومع أصله لئلا يضل الأصل
 أو غيره بلغت الصور ستة وثلاثين لان الثمر اما أن يبدو صلاحه أو لا وعلى كل امان يغاب اختلاط
 حادثه بوجوده أو لا وعلى كل امان يبيعه مطلقاً أو بشرط قطع أو ببقية وعلى كل امان مع أصله
 أو منفرداً لئلا يضل الأصل أو غيره فابن له ما ذكر وكذا الزرع مع زيادة شرط القاع فهو ستة ثمان
 وأربعون ولو اشترى الزرع بشرط القطع فلم يقطع حتى زاد قال زيادة حتى السخايل للمبايع لان

الماء الجارى) أو النابى
 (ولو مدته معلومة) لانه غير
 مملوك والجهل بقدره ولو
 كان مملوكاً امتنع أيضاً لانه
 الثانية فان كان راكداً جاز
 يبعه (ويبيع الثمرة قبل
 بدو (الإصلاح) هو أولى
 من قوله قبل التأخير (بغير
 شرط القطع) أى بشرط
 التبقية أو مطلقاً انتهى
 عن بيعها قبل الإصلاح كما
 مر أما بيعها بشرط القطع
 قبل الإصلاح أو بغيره بعده
 بخلاف

(قوله وما يبيع مشترك الخ)
 راجع لاه ورثة الثانية كما هو
 ظاهر وقوله وقد يقال الخ
 ليس كذلك بل النابى يقف
 على حد كاهر ومشاهد فى
 الآثار فقط دعمكت البئر
 سبيل لا تزيد على ما اقتضاه
 دفع العين الثانية بقوة
 وضعها كمشرة أو زرع واذا
 اخذ منها شيئاً عادت لما كانت
 عليه اولاً فاذا مسحت
 حينئذ لم يبيع للعالم
 بالمبيع وعدم اختلاطه
 بغيره الماء بخلاف الجارى
 لا يأتى فيه المسح لضرورة
 اختلاط المبيع بغيره لعدم
 وقوفه على حد تدبر (قوله
 الفاسد) أى حيث لم توجد
 صيغة كما هو الواقع الآن
 تم مقتضى أخسده بالشراء
 الفاسد ضمان الكل اهـ

فضالى (قوله لئلا يضل الأصل أو غيره) راجع للثانية فقط كما هو ظاهر فالصور ثلاثة فقط مضروبة فى اثنتى عشرة زيادته

(ولو باع فخلا وعلمه رة مؤبرة فهي البائع أو غيره مؤبرة فالمشتري) ثم ان شرط الثمرة لاحدهما محل به والاصل في ذلك خبر
 العجيين من باع فخلا قد أبرت فثمرتها للبائع الآن بشرط المبتاع فهو منه انها اذا لم تؤبر تكون الثمرة للمشتري وهو كذلك
 الآن يشترطها البائع وكونها في الاول للبائع صادق بان يشترطه أو يسكت (٦٥) عن ذلك وكونها في الثاني
 للمشتري كذلك

٣ (قوله ووجه البحث
 الخ) الظاهر في تقريره كما
 يؤخذ من الجواب أن يقال
 حيث كان المنطوق شاهلا
 للسكوت وشرطها للبائع
 لم يصح الاستثناء اذ يصير
 المعنى هي للبائع عند
 شرطها له أو السكوت
 الا ان شرطت للمشتري
 ولا يتأتى اجتماع شرطها
 له مع شرطها للبائع أو
 السكوت ونظيره يقال في
 المفهوم اذا علمت هذا تعلم
 ان جواب المحنى لا يدفعه
 فالاولى في الجواب أن
 يقال انه استثناء من أعم
 الاحوال أي هي للبائع في
 كل حال الا في حال شرطها
 للمشتري ونظيره في
 المفهوم ثم لا يخفى ان محل
 منافاة السكوت للاستثناء
 حيث أريد به السكوت عن
 شرطها لكل من البائع
 والمشتري في كل من
 المنطوق والمفهوم أما
 اذا أريد به السكوت عن
 شرطها للبائع في المنطوق
 وعن شرطها للمشتري في
 المفهوم فلا منافاة وحينئذ
 يصح جواب الحشى هذا

زيادة في زيادة قدر لصفة اذا المقصود اجزاؤه أو بشرط القلع فلم يعلق حتى زاد فهي المشتري لانه
 اشترى الكل فظاهر يكون له وهذا التفصيل هو المعقد (قوله ولو باع فخلا الخ) لما قدم حكم
 بيع الثمرة وحدها ذكر حكم بيع النخل وحدها ومع الثمرة بالتصريح أو تبعاً في قوله ولو باع فخلا
 الخ وخصه لانه مورد النص الا في الانخراج غيره فهو ليس بقيد وكذا التأبير فالشجر جميعه
 كالنخل والظهور به غير تأبير كتناثر النور كالتأبير وعادة المنهج وشرحه وثمره شجر مبيع ان
 شرطت لاحدهما أي المتعاقدين فهي له عملاً بالشرط ظهرت الثمرة أي برزت أو لا والابان
 سكت عن شرطها لو احدهم ما فان ظهر منها ثمره في ثمره فخل أو بدونه في ثمرة لا نور لها
 كتوت أولها نور وتناثر كشمس بكسر ميمه وحكي فتحهما فهي للبائع والنور يفتح النور الزهر
 على أي لون كان والابان لم يكن ظهور بالوجه المذكور فهي لمشتريه بزيادة (قوله مؤبرة) أي
 كلاً أو بعضاً فان اختلفا في التأبير وعدمه فالقول قول البائع اهـ شورى بزيادة قوله فهي
 للبائع أي بشرط أو بغيره وكذا ما بعده وانما تكون للبائع ان اتحد حل وبستان وجنس
 وعقدان تعقد الحل في العام غالباً كتين وورد وجيز وقتاً وبطيخ أو تعديت من البقية بان
 اشترى في عقد بستانين من نخل تقارباً أو تساعداً ان من شأنه اختلاف وقت التأبير أو فخلا
 وعيناً في بستان واحد أو في عقدين فخلا مثلاً وكان المؤبر من ذلك في أحدهما وغيره في الآخر
 فاسكن من المؤبر وغيره حكمه فالقول للبائع والثاني للمشتري لانقطاع التبعة واختلاف
 زمن التأبير باختلاف ذلك وانتهاء عصر الافراد بخلاف اختلاف النوع أما لو كان تعدد
 الحل في العام نادراً كالباع فخلا وبقي ثمره له ثم خرج طلع آخر فهو للبائع لانه من ثمرة العام
 والمخالف للنادر بالاعم الاغلب (قوله نعم ان شرطت) أي كلها أو بعضها المعين كالنصف سواء
 قبل التأبير أو بعده لكن لا بد ان تكون موجودة حال العقد اذ لا يلزم من عدم التأبير عدم
 الوجود فان لم تكن موجودة وشرطت للبائع فسد العقد اذ شرط ما ليس بوجوده لا بخلاف
 ما لو شرطت للمشتري لانه تصريح بقضية العقد (قوله والاصل في ذلك) أي المذكور من
 الاقسام الثلاثة لان الحديث يدل على ما منطوقاً ومفهوماً كما سيأتي (قوله قد أبرت) بضم
 الهمزة وتشديد الواو حدة المكسورة والضمير للنخل لانه اسم جنس جمعي يجوز ثبوت كبره وتأيينه
 كالكم في قول ابن مالك واحده كلة (قوله الا ان يشترط المبتاع) حذف الضمير لانه فضله
 والمبتاع المشتري وهذا ينتج أحد شقي الاشتراط وسيأتي الثاني في المفهوم (قوله وكونها في
 الاول) أي الشق الاول وهو منطوق الحديث والثاني مفهوماً (قوله صادق الخ) كتب سم
 فيه بحث دقيق يدركه كل ذي فهم انيق أي محجب يقال هذا انيق أي محجب اهـ ووجه البحث
 ٣ انه يصير التقدير فثمرتها للبائع الا ان شرطت للمشتري ويقال مثل ذلك في الثاني فيلزم
 استثناء شرطها للبائع من شرطها للمشتري وعكسه وهو لا يصح وأجيب بان البحث لا يرد
 الا لو رجع الاستثناء للشقين وذلك غير لازم بل يجوز أن يرجع لاحدهما وهو شق السكوت

٩ وي وعن شيخنا القويسي انه ما خرجة من مجموع الثلاثة لان قوله علمه الصلاة
 والسلام فثمرتها للبائع صادق ثلاثه ورفأخرج منها ما ورد اشتراط المشتري لها وذهب غير ذلك عما قالوه خطأ هذا وفي حاشية
 المنهج وجه آخر للبحث فراجعوا واظن ان قوله فهو محل ليس ذلك هو المفهوم

ناه (قوله المحذوف) لم يكن
هله لقوله ومراد الفقهاء الخ

والحق تأبير بعضها بتأبير
كلها بتبعية غير المؤبر
للمؤبر لما في تتبع ذلك
من العسر والتأبير تشقيق
طلع الاناث وذرة طاع
الذ كور فيه ومراد الفقهاء
تشقيق الطالع مطاقا
اعتبار ابطه ورا المقصود
(و يبيع رطب) بضم الراء
(بمثله أو بقر) و يبيع غنم
بغنى أو بزيب للجهل
الا أن بالمثالة وقت
الجفاف والاصل في ذلك
أنه صلى الله عليه وسلم
سئل عن بيع الرطب بالتمر
فقال أيتقص الرطب اذا
جف فقالوا نعم فقال فلا
اذن وواه الترمذي وصححه
وتقدم انه يصح بيع العرايا
وسياقى أيضا (و) يبيع
(برمب لول) وان جف
(بمثله أو بجاف) وعابه
اقتصر الاصل (و) يبيع
(لحم طري بمثله أو بقديد)
وتجوز الاصل يبيع الرطب
بمثله مماثلا مردود
(و) يبيع (بابس بمثله
متفاضلين ان اتحد الجنس)
كلهم بقر بمثله متفاضلين
للربا (واللعمان) بضم
اللام (والايبان

دون شق الاشتراط (قوله وألحق تأبير الخ) كان الاولى أن يدعى ذلك في المتن بان يقول موبرة
كلا أو بعضها حتى يحتاج للاسـتدلال عابه بالالحاق أى القياس على ما في الحديث (قوله
بتبعية غير المؤبر) أى فتكون كلها للبائع وقوله لما في تتبع الخ علة للتبعية وقوله من العسر
أى عسر افراد ما لم يؤبر فيه يكون للمشتري وما أبر فيه يكون للبائع (قوله والتأبير) أى لغة وقوله
مطلقا أى سواء كان بفعل فاعل أم لا كان طلع اناث أم لا كان مع ذلك ذر أم لا فشمع ما لو تأبر
بنفسه وطلع الذكور وما اذا حصل بغير ذر كان حصل من الهواء ذالعادة الاكتفاء بتأبير
البعض والباقي يتشقق بنفسه وينبث ربح الذكور اليه فالمرعى الشرعى أعم من اللغوى على
خلاف القاعدة (قوله اعتبارا بظهور المقصود) علة المحذوف ذكره في شرح المنهج بقوله
وقد لا يؤبر ثنى ويتشقق السكك وحكمه كالمؤبر اعتبارا بالخ وأشار بذلك الى أن التأبير بنفسه
ليس بالزوم في بعض الصور (قوله ويبيع رطب الخ) ذكر ثمانية صور باطله يجمعها قول المنهج
فلا يباع رطب برطب ولا بجاف ومنه كإمرا القول الحار فلا يباع بفول ناشف أما بقمح فصح
ولوم تماضلة (قوله وقت الجفاف) ظرف للمثالة (قوله أيتقص الرطب) به حزمة الاستفهام
وانما استفهم عن ذلك مع أنه معلوم يقينا إشارة الى أن التقص هو السبب للمانع من الصحة
والافهوا وضح من أن يسأل عنه فهو استفهام تقريرى وهو محل الخطاب على الاقرار بما
يعرفه (قوله فلاذن) لانافئة داخلية على مضارع محذوف واذا شرطية والتنوين عوض
عن الجمله المحذوفة المضاف اليها اذا والتقدير فلا يباع اذا كان يتقص ويحتمل أن يكون آذن
بفتح الهمزة بالفظ المضارع والاصل آذن اجتمعت همزتان مفتوحة وساكنة فقلبت
الساكنة من جنس حركة ما قبلها وهى الفتحة ويحتمل أن يكون آذن بكسر الهمزة بالفظ المصدر
أى فلا آذن يحصل منى في جواريه وكل ذلك ما لم تعلم الرواية والاعتناء (قوله وتقدم الخ)
فهو متضمنى مما هنا (قوله بمثله) أى بمثل وان جف لمتاوت الجفاف وقوله أو بجاف أى
غير مبلول قاله قل (قوله ويبيع لحم طري بمثله) أى من جنسه وقوله أو بقديد يخرج يبيع
القديد بمثله بخلاف حيث خلا عن عظم وملح يظهر ذلك الملح في الوزن أما العظم فلا يفتقر منه
شئ لا مكان خلوا القديد عنه بخلاف الملح فانه لما كان من مصالحه ولا يمكن خلوه عنه اغتفر
القابل منه قاله عشم على مر (قوله وتجوز الاصل يبيع الرطب) بفتح الراء كما ضبطه
المنأوى أى من اللحم (قوله مردود) أى لان المماثلة انما تعتبر بالجفاف في الرطب ونحوه
كالحجم (قوله ويبيع بابس بمثله الخ) أى فهو باطل وهذه الصورة زائدة على الثمان صور
الذكورة (قوله ان اتحد الجنس) راجع لبيع ما تقدم من قوله ويبيع لحم طري الخ (قوله
واللعمان) مبتدأ وعطف عليه خمسة أشياء والخبر عنها قوله اجناس وهو جمع لحم كركان جمع
ركب قال في الخلاصة

وفعل لا اسم او فعلا لا فعل * غير محل العين فعلا ن شغل

ويجمع أبيض على لحوم قال فيها كذا ليطرد أى فعول فى فعل اسماء مطلقا القالبية والركب
والطخال والرئة والقاب والا كارع والرأس والكروش والمخ وشحم الظهر والسنام والالية
أجناس ولومن حيوان واحد (قوله والايبان) ومثلها البيوض والصفار والبيض جنس

واحد والسحق والخفيض جنسان اهـ قل (قوله والادهان) كدهن سمسم ودهن لوز ودهن
ورد ودهن ياسمين ونحوها وان اتحد أصلها بان ربيت أوراق الورد والياسمين ونحوه ما في
شريح مثلا ثم استخرج دهنها فالمراد الادهان ولو بواسطة قرره شيخنا عطية تبع الغطيب وغيره
وفصل مر حيث قال والادهان المطيبة كلها مستخرجة من السمسم ثم ان ربي السمسم فيها
ثم استخرج دهنه جاز يبيع بعضها ببعض متفاضلا بشرطه بناء على انه أجناس كاصولها وان
استخرج الدهن ثم طرحت أوراقها فيه لم يجز يبيع بعضها ببعض متفاضلا لانها جنس واحد
اذا أصلها الشريح وكذا متماثلا ولا ينافيه التعليل بأنها جنس واحد اذا يلزم من اتحاد
بيع بعضها ببعض تماثلا لقيام مانع هنا وهو عدم تحقق المماثلة اهـ وصورة تربية السمسم
فيها أن يوضع قدر منه في اناء ويوضع عليه الورق ويل فيه ثم يستخرج من ذلك الدهن وصورة
استخراج الدهن أن يستخرج أولا الشريح من السمسم ثم يوضع الورق في ذلك الشريح وسبب
عدم تحقق المماثلة حيث نذ وجود الأوراق في الشريح المانعة من تحقق ذلك (قوله والسحق)
أقرده وجمع ماء عدمه للاشارة الى أنه جنس واحد فتحته أنواع وبدل لذلك قول الروض
والسحق جنس ولا ينافي ذلك قول المصنف قريبا أجناس لا مكان حله على المجموع لاعلى
كل فرد فرد كآيتهم من كلامه اهـ أفاده زى (قوله والخلول الخ) وجملة ستة عشر لانا
تخذت باليمن غلب أوزيب أو رطب أو عرقناخذ كل واحد منهم مع نفسه أو غيره يحصل
ما ذكره سقط منها ستة مكررة والباقي عشرة خمسة منها مصحفة وخمسة باطلة فكل خاين فيها
ما ولو غير عذب أو في أحدهما واتحد جنسهما لم يصح بيع أحدهما بالآخر كخل عرق رطب
بزيب عرق رطب بزيب عذب بزيب وكل خاين لا ماء فيه ما أو في أحدهما ماء واختلاف
جنسهما صح بيع أحدهما بالآخر لخل رطب برطب عذب بعذب عذب عرق رطب
برطب وعصير العنب والرطب جنسان وعصير العنب وخله جنسان وكذا الرطب فيجوز بيع
كل منهما بالآخر ولو متفاضلا ولا يصح بيع واحد منهما باصلا ويصح بيع الزيب بخل العنب
وعصيره (قوله كخبزبر وخبز شعير) فيجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا لاختلاف الجنس
بشرط الخلول والتفاضل ولا يصح بيع خبز البر بخبز البر مشلا لاشتراط التماثل في مقصد
الجنس وذلك غير موجود فبما تأثير نار غير منضبط بأن تدخله للاحالة كالخبز ولا يصح بيعه
أيضا بقمح اذا يباع الشيء بما اتخذ منه (قوله كاصولها) وهي في العوم والالبان
الحيوانات والوحشى مع الانسى في كل منهما جنسان والبقر والغراب والحواميس جنس
والغنم الضأن والمعز جنس والمتولد بين جنسين آخر وقال مر انه مع كل من أصله جنس
وفي الادهان حيوبها كالسمسم واللوز وأوراقها كالورد والياسمين وأما الاسماك فليس لها
أصل فذكر الأصول فيما اتجوز فكان الأولى اسقاطها لانها ان كانت حية فلا أصل لها أو ميتة
دخلت في العوم وأصول الخلول تقدمت وأصول أنواع الخبز الحبوب (قوله لحسم بقراخ)
ذكر بعض الأطباء ان اللحم البشري ينقص بعد الطبخ أو قيتين وفيه من الداء بقدرهما
والبقري ينقص ثلاث أواق وفيه من الداء بقدرها والمعز ينقص أربع أواق وفيه من الداء
بقدرها والضأن لا ينقص بل يزيد واكله كما قال بعض المشايخ فرض عين مرة وبعدها يصير

والادهان والسحق
والخلول وأنواع الخبز
كخبزبر وخبز شعير وخبز
ذرة (أجناس) كاصولها
فيجوز بيع لحم بقرة بلحم
ضأن متفاضلين (وكبيع
نحس) ككباب

(قوله ولو غير عذب) هذا
ظاهر في مقصد الجنس
دون مختلفيه لعدم اتحاد
جنس ربوى في طرفي العقد
اذ غير العذب ليس ربويا
على الراجح فليس من قاعدة
مدحوة ودرهم ولعل
المعنى هنا جرى على
المرجوح (قوله ينقص)
اي من الرطل

للنهي عن ثمنه والمعنى فيه
نجاسة عينه فالحق به باقي
نجس العين وتعبري بنجس
أعم من تعبيره بكتاب
وخنزير وما تولد منهما
(و) بيع (ح) للإجماع
(وأم ولد ومكاتب)
لماصر في باب لزوم البيع
(وحشرات) كعقارب
وفئران إذا نفع فيها يقابل
بالمال وإن ذكر لها منافع
في الخواص (وعسب
الفعل) للنهي عنه في خبر
البخاري (وهو أجرة
ضربيه) ويقال غير ذلك
كما ينشئ في شرح الأصل
(وبيع الغرر كسك في
قارة وصوف على ظهر غنم)
للبيع بقدر المبيع (وبيع
عبد مسلم) أو مرتد (من
كافر) لما في ملكه من
الاهانة (ولا يدخل) عبد
(مسلم في ملك كافر)
ابتداء (ال) في ست مسائل
(بالأثر) له (وباسترجاعه
بأفلاس المشتري وبرجوعه
في هبته لولده وبرد عليه
بعيب وبقوله مسلم أعق
عبدك عنى فبعثته عنه
وبشرائه من يعتق عليه)
وما زيد على الستة يرجع
○ (قوله فرض كفاية) انظر
ما وجهه (قوله حيث رضى
المكاتب به دون الخ) قد
يقال رضا المكاتب فيجوز
لنفسه فيصحب معه البيع وإن لم يكن شرط العتق (قوله فانتظر الخ) صريح في أن الرجوع بعد اتصال حرره

فرض كفاية اه قرره شيخنا عطية (قوله النهي عن ثمنه) أى والنهي عنه يدل على بطلان
البيع وقوله فالحق أى قيس (قوله ويبيع ح) قال بعضهم ولله الشافعي رحمه الله تعالى قويله
أن الحر يباع في الدين الذي لزمه ولما كان هذا القول ضعيما ليعتبره الشارح وقال للإجماع
(قوله وأم ولد) ما لم يبعها من نفسه أو الأفيصح كإساق وقوله ومكاتب أى إذا باعها بشرط
العتق فيصح حيث رضى المكاتب به دون ما إذا لم يرض (قوله لماصر) أى من أنما تعلق بهما
حق العتق (قوله وحشرات) وهى صغار دواب الأرض نعم يصح بيع العلق أص الدم ونحوه
كالمس (قوله وفئران) مصروف لأنه اسم جنس لأعلم ولاصفة فلا تؤثر فيه زيادة الألف والنون
وهو مهموز لأن فارة الحيوان لا يجوز فيها غير الهمز بخلاف قارة المسك ففيها الهمز وتركة
(قوله وعسب الفعل) أى اعطاء ذلك وأخذ له لأن الأحكام لا تتعلق إلا بالأفعال وقوله غير ذلك
أى ماؤه أو ثمن مائه (قوله كسك في قارة) سواء اشتراه وحده أو معها فلا تنكح في رؤيته
داخلها وإن كانت صوالة خالقة نعم إن رأها قارة ثم أعيد فيها صح شرأؤه وقد علم ما تقرران
المسك وغارته طاهران أما الأول فلغير المسك أطيب الطيب وأما الثانية فلا نفصا لها بالطبيع
كالخمين إذ هى جلدة بجانب اذن الطيبة فتعقد حتى تلتقيها ولأنها لو كانت نجسة لكان
المطروف فيه نجسا وقد ثبت طهارته وشعرها طاهر أيضا إذا حكم بطهارته أولى من الحكم
بطهارتها وهذا في المسك غير المتركى أما هو فنجس لأنه يخرج من فرج الطيبة فلا يصح بيعه
وهو أطيب من المسك المعروف (قوله وصوف الخ) نعم إن قبض على قدر واشتراه صح اه
قل (قوله أو مرتد) بخلاف المنتقل من دين إلى آخر من أديان الكفار وإن كان لا يقر وقوله
من كافر أى لكان (قوله ابتداء) خرج به ما لو أسلم عنده لأنه لم يدخل في ملكه ابتداء بل كان
في ملكه فهو من دوام المالك (قوله بالأثر) كان يملكه الكافر ويموت قبل زوال يده
عنه فيرثه أخوه مثلاً ويؤمر بما كان يوم يورثه من إزالة الملك عنه (قوله بأفلاس
المشتري) كان باع الكافر عبدا لشخص وطالبه بالثمن فوجده محجورا عليه بأفلاس ووجد
العبد باقيا بعينه وقد أسلم فله الرجوع فيه فيدخل في ملكه والفرق بين هذا وبين ما لو باع
صيدا وهو حلال فأحرم ثم أفلس المشتري بالثمن فإنه لا رجوع له فيه ضيق الأمر في ملك المحرم
لصيد ألا ترى أنه يزول ملكه له عقب الأرض عنده بعضهم وبعضهم جعل الأحرام مانعا من أثره
وأنه يختص به باقي الورثة ولا كذلك ما نحن فيه هكذا قاله الشوبرى وقد يقال لأحاجة ذلك
لأنه إنما امتنع الرجوع على المحرم لتلبسه به عارض سريع الزوال فانتظر زواله ولا كذلك
الكافر (قوله وبرجوعه في هبته لولده) كان وهبه عبدا فأسلم عنده ثم رجع فيه وقوله وبرد
عليه بعيب كان باع عبدا ثم أسلم عند المشتري ورد عليه بعيب (قوله فبعثته عنه) أى فكأنه
دخل في ملكه ثم عتق عنه فهو بيع ضيقى ولا عليه الكافر وفادته أنه إذا أسلم بعد ذلك يرثه
قوله من يعتق عليه) أى من يحكم بعتقه عليه ظاهرا بدخوله في ملكه كبعثه ومن أقر
أنه بدعي يترتب وإن لم تصح شهادته إلا لانتقص عن الإقرار وثمة من أن يبعه بشرط اعتاقه
لا يصح (قوله وما زيد على الستة) قد أوصلها بعضهم إلى نحو أربعين صورة وأفرادها البلقيني
بتصنيف دون الكراسة والشامل لجميعها ثلاثة أسباب الأول الملك القهرى الثانى ما يفيد

لنفسه فيصحب معه البيع وإن لم يكن شرط العتق (قوله فانتظر الخ) صريح في أن الرجوع بعد اتصال حرره الفسخ

ما يصح منه إلى بعضها
بجامع الفسخ وفي معناه
الانفساخ (وكبيع العرايا
وهو بيع الرطب على
الشجر بقمر) على الأرض
(أو) بيع (العنب عليه)
أي على الشجر (بزيب)
على الأرض (في خمسة
أوسق فأكثر ويجوز فيها
دونها بعد) بدو (الصالح)
لأنه صلى الله عليه وسلم
رخص في ذلك في الرطب
وقيس به العنب بجامع أن
كلاهما ما زكوى يمكن
خرصه ويدخر يابسه هذا
(أن خرص ما على الشجر
وكيل الآخر) فلا يجوز
فيما لو خرص ما على الشجر
ووزن الآخر أو خرص أو
وزن ما على الشجر وخرص
الآخر وألحق الماوردي
والروائي البسر بالرطب

٢ (قوله بزيادة على ما يقع
بين السكاليين) فبسه أن
المماثلة المعتبرة في الربا
بتحديدية فيضراً أدنى تفاوت
حرره (قوله غفلة) فيه أنه
تقدم له أنه لا يلزم من اعتماد
ثبوت عند الأصوابين أن
يكون كذلك عند الفقهاء
تأمل

الفسخ الثالث ما يستعقب العتق وقوله ما يصح منه أي ما يزيد (قوله بجامع الفسخ) كالأقالة
كان باع الكافر العبد فأسلم عند المشتري ثم أقاله البائع منه بطايه ذلك وكألو كان هناك
خيار ففسخ البائع ورجع في العبد بعد أن أسلم فهاذا يرجع لاسترجاعه بالأفلاس مثلاً (قوله
وفي معناه الانفساخ) بأن اختلفا في قدر المبيع مثلاً ثم اختلفا فانه يفسخ العقد من غير صيغة
فسخ وهذا وجه مرجوح والمعتد أنه لا بد في ذلك من صيغة ومثوره الذي يبيع ما لو باع العبد
بثمن معين كتب ثم تلف ذلك الثمن قبل قبضه فيفسخ البيع اه وقرر شيخنا عطية (قوله
وكبيع العرايا) جمع عربية وأصلها انخله يستثنى ما يقع النخل منه لياً كل ثمرها سميت بذلك لأنها
عريت عن حكم البستان ثم معنى البيع المذكور بذلك فالإضافة في بيع العرايا للبستان (قوله
على الأرض) المعتقد أنهم أقدم معتبر لكن المزايا أن يكون مقطوعاً ولو على ظهر زائدة ولو كان
قطعه حكماً بأن يكون على شجرة مقطوعة أو مقلوعة (قوله ويجوز فيما دونها) أي بقدر زائد
على ما يقع بين السكاليين واللام يصح ولا بد أن يكون الرطب بحيث يحصل منه بعد الحفاف
قدر القمر بأن يباع بارد بثمر مثلاً رطب لو خف كان أردباً بالأقل ولا أكثر فلو لم يؤكل الرطب وجف
وتبين فيه زيادة ونقص عن القمير زيادة على ما يقع بين السكاليين بطل العقد ٢ (قوله بجامع الخ)
أشار بذلك إلى دفع الاعتراض بأن القياس لا يدخل الرخص وحاصل الدفع أن المنع في رخصة
تعديدية لا في المعللة بمعنى مفهوم وهو هنا كون كل زكوى اه أفاده قل وهو غلة عما هو
المعتقد عندنا في الأصول من أنه يدخلها وعدم دخوله انما هو مذهب أبي حنيفة قال في جمع
الجوامع ومنعه أبو حنيفة في الرخص والحدود إلى آخر عبارته (قوله أن خرص الخ) الخرص
والسكيل قيد وماتقدم من كون ذلك المبيع رطباً وعنبار كون ذلك فيما دون خمسة أوسق
وكونه بعد بدو الصلاح وكون كل منهما على الشجر لأن حكمه الرخصة كل ذلك على التدرج
وكون القمير والزيب على الأرض فهذه ستة قيود يستفاد من تعبيره بالرطب والعنب والقمر
والزيب قيد وهو أن يكون ما على الأرض يابس أو الآخر رطباً يفتح الرابطة المستفادة من كلاً
بلوات بيع العرايا بسبعة قيود وبقي منها ثلاثة أن لا يكون مع أحد الطرفين شيء من غير جنسه
فإن كان كنوب لم يجز لأنه يصير من قاعدة مدعومة ودرهم وأن لا يتناول البيع قسط الزكاة
كان يكون ما السكة كافراً أو يكون الموجود دون خمسة أوسق أو خرص على المسالك وضمن فإن
تناول قسطها بأن تعلقت به ألفة لما ذكر لم يجز بجمع جميعه بل يطل في قدر الزكاة على المعتقد
وأن يتقارب في المجلس قبل التفرق لأنه يبيع مطهراً بمثله ويحصل بتسايم القمر والزيب لأنه
منقول والتخلية في الشجر وإن لم يكن حاضر المجلس العقد لكن لا بد من بقائه فيه حتى
يمضي زمن الوصول إليه لأن قبضه انما يحصل حينئذ فأن قلت هذا يتأني ما في الراب من أنه لا بد
فيه من القبض الحقيقي قلت لما كانت العرايا في أصلها رخصة اكتفي فيها بالقبض الحكمي
على أن القبض الحقيقي في غير المنقول مجرد التخلية فلا منافاة لجملة القيود عشرة (قوله أو
وزن ما على الشجر) أي فرضاوا لافه وغير ممكن وإس المراد به الحزرو التخمين لأن ذلك هو
الخرص المذكور (قوله وألحق الماوردي الخ) معتد ولا يلحق به المصمر على المعتقد أيضاً لأنه
لم يبيده صلاح العنب ولم يدخل الخرص فيه حينئذ اذ لم يتناه كبره والبسر اسم من أسماء

ما يشره الخلل وهي ستة طلع فخلال يفتح الخلاء قبله فيسبر فوطب فتمرد كذا الشارح في شهرح المنهج في كتاب الايمان وتعلمها بعض الادباء في قوله

ان شئت ان تضبط يا خذل * اسماء ما يشره الخليل
فاسمه موصوفا على ما ذكر * طلع وبمسد خلال يظهر
فيلج ثم يابس به سبر * فوطب تجنيه ثم غمر
فهذه اسماءها يا صاح * مضبوطة عن صاحب الصحاح

• (باب الصلح) •

لما كان يقع بعاذ كرفيه ولما كان يقع تارة صححا وتارة باطلا ذكر عقب النوعين منه وهو سيد الاحكام لانه يجري في عقود كثيرة كما سبأني (قوله قطع النزاع) أي سواء كان بعقد أم لا (قوله) عقد يحصل به ذلك أي قطع النزاع وهو أنواع صلح بين المسلمين والكفار وعقد والهاب الهدنة وبين الامام والبيعة وعقد والهاب البغاة وبين الزوجين عند الشقاق وعقد والهاب القسم والتشوز وصلح في المعاملة والدين وهو مقصود الباب ولقطة يعدي الله - فتروك بمن وعن ولما خوذ به لي والياء غالباً وجيع ماذ كرم من الانواع جاز على الغالب الاما موضة عن دم العمد والمارية فعلى خلافه وقد نظم بعضهم القاعدة المذ كور في قوله

بالباء او على يعدي الصلح * لما أخذته فهذا نصح •
ومن وعن أيضا قدر كا * في أغلب الاحوال اذا قد سلكا

(قوله الصلح جائز) أي صحيح وحلال (قوله الاصلها) حل حراما (الخ) أي فلا يجوز بمعنى انه يحرم ولا يصح فهو استثناء منقطع كما قاله قل ووجهه المحشى بانه استثنى الصلح الحرام الباطل من الصلح الجائز فمما تارة ان باعتبار الصفة وهو فاسد لان الصفة المذ كورة هي حكم المستثنى والمستثنى منه وكل استثناء كذلك ألا ترى ان قولك القوم قاموا الا يزيد احكم المستثنى منه وهو القيام فغير لحكم المستثنى وهو عدمه فيلزم أن يقال فيه انه استثناء منقطع لتغايرهما في الصفة المذ كورة وليس كذلك نعم لو وجهه انقطاعه بأن المماهية لا تتناول الفاسد منها كان له وجه صحة لكنه خلاف المعقود في الاصول من أنهما اتفقا له وكذا الوجهه بأنه ليس من جنس ما قبله باعتبار صفة وهي تحليلة الحرام وعكسه وقر وشيخنا عطية انه متصل ووجهه ان التمسك بدير الاقدام على الصلح جائز الا الاقدام على صلح أحل حراما (الخ) والاندام الثاني من نفس الاول (قوله والصلح الذي يحل الحرام الخ) ان قيل ان الصلح لم يحرم الحلال ولم يحل الحرام بل هو باق على ما كان عليه من الحل أو الحرمة فان اريد أنه أحل تعاطى العقد الفاسد فغير مستقيم لانه نفس العقد الفاسد لانه يحل عقدا آخر فاسداً أجيب بان الصلح بخبر سبب لجعله غنائم فهو محال لتعاطيه وتساوله فظاهر لانه صورة عقد والعقود يترتب عليها حل المعقود عليه فالإيمان بالعقد المذ كور يوم حل المعقود عليه لترتبه على عقد صورة وان كان في الواقع باقياً على ما هو عليه من الحرمة وأجيب أيضاً بان الصلح هو السبب المحذور لوضع البدعي في الظاهر وهو يرجع لما قبله (قوله كان يصالح على خير) أي ولو محرمة لان النفس تدعو الى استعمالها فهو وسيلة للمعصية ومن المحل للمعصية أو عكسه الصلح على انكار لانه اذا

• (باب الصلح) •

هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصلح جائز بين المسلمين الاصلها أحل حراماً أو حرم حلالاً رواه ابن حبان وصححه والكنز كالسابقين وانما خصهم بالذ كر لانقيادهم الى الاحكام غالباً والصلح الذي يحل الحرام كأن يصالح على خير والذي يحرم الحلال كان يصالح على أن لا يتصرف في المصلحة

كان المدعى كاذبا فقد استعمل به مال المدعى عليه وهو حرام وان كان صادقا فقد حرم عليه ماله
 الحلال لانه يستحق جميع ما يدعيه (قوله ثم هو الخ) حاصل ما ذكره متناوئرا حاشا أحد عشر نوحا
 وفاته أربعة أن يقع قرضا بالمال للمقوضة وان يقع متعة كان مطلقا فوجب عليه متعتها
 ثم ادعى عليها ديناً وأقرت به فقال صالحك منه على أن يكون متعة لك وكذا يقال في المقوضة
 بان تزوجها تفويضا ولم يفرض لها شيء ثم ادعى عليها ديناً وأقرت به فقال صالحك منه على أن
 يكون مهر لك وان يقع رهنا كقوله صالحك من العين المدعاة على أن تكون رهنا عندى على
 مالى عليك من الدين وان يقع قرضا بالقاف كقوله صالحك من العين المدعاة على أن أصرفها
 في حوائجى وأردك بدلها فيقول صالحك أو أقرضتك أه أفاده الشورى (قوله يكون
 هبة) أى لبعض العين المدعاة بمعنى انه يقوم عقده مقام عقد الهبة من حيث الصيغة وكذا
 يقال فيما بينها أه قل (قوله بان يصلح) أى عمرو بعد أن يدعى عليه زيد وكذا جميع الامثلة
 المدعى عليه فيها عمرو ولانه سارق سرق واوداد (قوله من عين على بعضها) فيكون هبة من
 المدعى لبعض الباقي من المدعى عليه فيصح بلفظ الصلح وحده أو مع الهبة كصالحك من
 هذه على نصفها أو وهبتك نصفها وصالحك على الباقي كما يصح بلفظ الهبة المحضة كوهبتك
 نصفها لكن ان وقع بلفظ الصلح اشترط الاقرار وسبق الخصومة أو بلفظ الهبة المحضة لم
 يشترط ولا يصح بلفظ البيع لعدم الثمن (قوله فيثبت له) أى اعد الصلح ما يثبت له من
 اشترط القيود وكونه الاثبات بالقبض بالاذن أو الاقباض (قوله يباعا) أى للعين المدعاة
 بغيرها من المدعى لغريمه وصورة أن يدعى زيد على عمر وداراً أو حصّة منها فاقوله بها
 وصالحه منها على معين من نحو ثوب أو عبد وقوله وأغيرها كدين كان يقول صالحك من الدار
 على ألف في ذمتك فقد باع له الدار بعين أو دين والمنفعة والسلم لم يدخل في الغير والازم التكرار
 مع الاجابة والسلم الاتيين وأما دخول ذلك في عبارة المنهج فواضح لانه جمع تلك الامور
 المفرقة هنا ثم فصلها وعبارة فان كان على اقرار وجرى من عين مدعاة على غيرها عينا كان
 أو ديناً أو منفعة أو اتقاعاً أو طلاقاً أو غيرها كان ادعى عليه داراً أو حصّة منها فاقوله بها
 وصالحه منها على معين من نحو عبد أو ثوب أو على دين أو ثوب موصوف بصفت السلم فهو بيع
 للمدعى من المدعى لغريمه أو اجارة لها بغيرها من غريمه أو لغريمها من غريمه له أو غيرهما
 كعالة واعارة وسلم وخلع كان صالحه منها على ان يطلقها طلاقاً أه باختصار وبذلك يعلم سقوط
 اعتراض المحشى على تفسير الشورى الغير بقوله أى دين لا منفعة حيث قال ومروا به
 أو منفعة واستدل على ذلك بعبارة المنهج المذكورة (قوله فيثبت له ما يثبت للبيع)
 كالشفعة كان يقول صالحك من الدار المدعاة على نصف دارك انقلانية فلنريك الاخذ
 بالشفعة وكالدال على خيار الجاهل والشرط ومنع نصرفه في المصالح عليه وعنه قبل قبضه
 واشترط الحلول والتقابض والتماثل اذا كان المصالح عنه وعليه وهو بين مخدّى الجنس
 والاولان فقط ان كانا مختلفيه واشترط القطع في بيع الزرع الاخضر وجريان التحالف عند
 الاختلاف وفساده بالغرر والشرط الفاسد والجهل لان حد البيع يصدق على ذلك أه أفاده
 من (قوله اجارة) وهى على التفسير الاول اجارة لغريمها من غريمه للمدعى وعلى الثانى اجارة

(قوله أى عمرو) المناسب
 لاجراء الامثلة على القاعدة
 السابقة أن يكون المصالح
 هو المدعى

ثم هو (يكون هبة
 بان يصلح من عين على
 بعضها) فيثبت له ما يثبت
 لها (و) يكون (يباعا بان
 يصلح منها) أى من العين
 المدعاة (على غيرها) من
 عين أو غيرها فيثبت له
 ما يثبت للبيع (و) يكون
 (اجارة بان يصلح منها) أى
 من العين المدعاة (على
 منفعة أو من منفعة على
 غيرها) والتفسير الثانى
 من زيادة (و) يكون
 (ابرا بان يصلح

لها بغيرها من المدعى لغيره فالعين المدعاة أجرة على الاول كان يقول صالحتك من هذه الدار
المدعاة على منفعة عبد أو دار غيرهما مثلا مدعة معلومة فيترك المدعى به ويأخذ منفعة غيره
ومؤجرة على الثاني كان يقول صالحتك من هذه الدار على أن تسكنهم مدة معلومة بعد مثلا
فيترك منفعة المدعى به مدة في مقابلة العبد مثلا وبعد مضي تلك المدة يأخذ المدعى فان صالح
من العين على منافعتها لم يجز لان العين ومنافعتها ملك المقر له فكيف يتعوض ملكه بملكه
(قوله من دين على بعضه الخ) خرج بذلك مالو صالحه من الدين على غيره فليس ابراء كمالو كان
له على غيره ألف درهم وخمسون دينار اذ يتافصالحه من ذلك على أني درهم فيجوز ولا يقال ان
ذلك من قاعدة مدعومة ودهرم لانهم انما تكون في بيع الاعيان لا بيع الديون وخرج بالصلح
في الصورة المذكورة النوعين كمالو قال عوضتك هذين الالفين عن الالف درهم وخمسين
دينارا فلا يصح ولهذالو كان المصالح عنه فيها معين بالم يصح أيضا لانه حينئذ اعتياض فكانه
باع الالف درهم والخمسين دينار المعينة بأني درهم وذلك من القاعدة المذكورة (قوله
كقوله ابرأ لك الخ) الخط وانترك والاسقاط والاحلال والتحابيل والعفو والوضع كالابراء
في عدم اشتراط القبول وليس مثل ذلك الهبة خلافا لما في شرح م ر وتيسره الشوبري هنا
لاشتراط القبول فيها (قوله وصالحتك الخ) هو من تمام صيغة الصلح المشتراط له شروطه وانما
ذكره المصنف مع انه لو اقتصر على ما قبله لم يشترط قبول أيضا لان كلامه في الصلح فالصور ثلاث
الجمع بين الابراء والصلح ويشترط فيه شروط الصلح كسبق الخصومة والاقرار ونحوه فان لم توجد
لم يصح الابراء لان الكلام بان آخره والاقتصار على الابراء فلا يشترط له شروط الصلح لانه محض
ابراء وما قبله مشوب بصلح ولا يشترط قبول في النوعين والاقتصار على الصلح فيشترط له شروطه
والقبول (قوله ولا يشترط القبول) ومثل ذلك مالو اقتصر على الابراء كمال لان الابراء ولو لمع
غيره اسقاط فلا يقتصر الى ذلك (قوله اشتراط القبول) أي لان الصلح من العقود فلا بد فيه من
ذلك وقوله لان لفظ الصلح أي المجرى عن انضمام الابراء اليه كاعلم عمار (قوله ويكون غيرها)
ذكر منه سبعة أنواع (قوله بان يجعل الخ) بان يقول المدعى بعد اقرار الخصم صالحتك من
العين المدعاة على اربب قم مثلا في ذمتك سلما فان لم يقل سلما فليس من السلم على المعتد لعمار
من انه لا ينعقد الا بلفظ سلم أو سلم وعبارة م ر فهو سلم حقيقة ان كان باللفظ والافسح حكما
اه باختصار (قوله رأس مال سلم) فيشترط قبضها في المجلس ان لم تكن تحت يد المدعى عليه
فهى متروكة والمسلم فيه ما خوذ (قوله وجعالة) أي فيكون العقد جائزا من الطرفين وقوله
كقوله صالحتك الخ لم يعبر عن ذلك فيما قبله ففشنا وقوله من كذا كذا اذ فتكون جعللا (قوله
كقوله الخ) كان ادعت عليه دارا فأقر لها بما افقتا صالحتك منها على أن تطلقني طائفة أي
تركتك في مقابلة الطائفة ولا بد أن يجيب بان يقول طائفتك أو صالحتك اقامه مقام طائفتك
فيكفي أحدهما ولو قال الزوج ابتداء صالحتك من كذا على طائفة فقبات صح أيضا (قوله
كقوله) أي من استحق قودا على آخره قودا على عليه بدار مثلا أقر الجاني له به صالحتك الخ
وكلامه على خلاف الغالب من دخول من على المتروك وعلى على المأخوذ لان المدعى به هنا
مأخوذ وقد دخلت عليه من القود متروك وقد دخلت عليه على ولو جرى على الغالب لقال

من دين على بعضه) كقوله
أبرأتك عن خمسة من
العشرة التي لي عليك
وصالحتك على الباقي ولا
يشترط القبول فان اقتصر
على لفظ الصلح كقوله
صالحتك من العشرة التي
عليك على خمسة اشترط
القبول لان لفظ الصلح
يقضي به (و) يكون
(غيرها) من زيادتي كان
يكون سلما بان يجعل العين
المدعاة رأس مال سلم وجعالة
كقوله صالحتك من كذا
على رد عبد لي وخالما
كنواها صالحتك من كذا
على أن تطلقني طائفة
ومعاوضة عن دم كقوله
صالحتك من كذا على
ما استحقه عليك من
القود وفداء

٤ (قوله الجاني) الاول
مستحق القود متى تكون
الدار مأخوذة عوضا عن
القود اه شيخنا

صالحتك على كذا أو بكذا إما استحققه أو عما استحققه عليك الخ وصورة ذلك أن يقتل عمرو وأبا زيد
 فيثبت لزيد عليه القود ثم يدعى زيد المذكور عليه بداروي يقر له بمساقية قول زيد صالحتك الخ
 (قوله كقوله) أي زيد مثلاً له وهو الحربي بأن دخل داراً بأمان صالحتك من كذا كالأدراك
 تركتمالك وأخذت الأسير (قوله من الدار الخ) هذا على خلاف الغالب لأن الدار مأخوذة بعد
 السنة وقد دخلت عليها من والسكنى متروكة وقد دخلت عليها على (قوله على أن تسكنها سنة)
 أي فتكون عارية مؤقتة وبعد السنة يأخذها المدعي أو على أن تسكنها أو بسكن فتكون مطلقة
 له الرجوع فيها متى شاء (قوله على رأس المال) أي قبل قبضه المسلم فيه فيأخذها إن بقي أو بدله
 إن تلف ولا يجوز الزيادة على ذلك ولا النقص عنه وهو أقاله فلا بد فيه من القبول (قوله سبق
 خصومة) أي أن كان بافظه وجري بين المتداعين لا بين المدعي والاجنبي وكذا قوله وقرار
 الخصم على ما يأتي ويكتفي في الخصومة أنكار المدعي عليه ولا يشترط كونها عند الحاكم فلو قال
 من غير سبقه أصالحني عن دارك بكذا لم يصح نعم هو كناية في البيع وعبرة المنهج وشروطه شرطه
 بافظه سبق خصومة لأن لفظه بقتضيه فلو قال من غير سبقه أصالحني عن دارك بكذا لم يصح نعم
 هو كناية في البيع كما قاله الشياخان اهـ (قوله وقرار الخصم) فلا يجوز مع الانكار خلافاً للأدعة
 الثلاثة وكذلك ما عدا السكون وحينئذ فيحرم على نحو قاض ادعى بين يديه على آخر بنودين
 فأنكر الأمر بالصالح بين المدعي والمدعي عليه لأنه أمر ساطل وكذا تحريم الإشارة بذلك إلا إذا
 قلد الأمر والمشير من يرى الصلح على الانكار وهذا ظاهر أن أراد الصلح على الوجه المذكور
 فإن أراد النظر بينهما ليحصل الإقرار فلا حرمة وكذا قرار الجعة واليمين المردودة ولو أقر ثم أنكر
 جاز الصلح ولو تصالحا ثم اختلفا في انهما تصالحا على إقرار أو انكار فالقول قول مدعي الانكار
 لأن الأصل أن لا عقد فإن قبل لوتنازع المتعاقدان هل وقع عقد البيع صحياً أو فاسداً كان
 القول قول مدعي الصحة فهذا كان هنا كذلك أجيب بأن الظاهر والغالب وقوع الصلح على
 الانكار (قوله ويجوز للاجنبي الصلح) أي لو كلفه وهو المدعي عليه نيابة عنه (قوله أنكار
 الخصم) أي المدعي مع إقراره للاجنبي فلا ينافي قوله بعد أن قال أقر الخ (قوله إن قال) أي
 الاجنبي للمدعي أقر المدعي عليه ووكتفى الخ سواء صالح من مال الخصم أو من مال نفسه ويكون
 ما يدفعه قرضاً أن نوى به القرض وتبرعاً أن نوى به ذلك وفرض المسئلة أنه صالح عن مدين فيصح
 الصلح عنه نيابة عن الموكل وتصير ملكاً لذلك الموكل إن كان الاجنبي صادف في دعواه الوكالة
 ولم يعد المدعي عليه الانكار بعد دعوى الوكالة فإن كان كاذباً فهو شرافضول وتقدم فساد
 أو إحداهما لانكاره بعد ما ذكر فهو عزل للوكيل فلا يصح الصلح عن الموكل ولا يملك العين وخرج
 بالعين الدين فلا يصح الصلح عنه بدلين ثابت قبيل الصلح عند الاجنبي أو الموكل أو شخص آخر
 ويصح بغير الدين المدكور عينا كان أو ديناً منشاؤه ولو بالأذن أن قال الاجنبي ما أمر أو قال عند
 عدم الأذن وهو مبطل في عدم إقراره فصالحني عنه بكذا من مالي إذ لا يبعد قضاة دين الغير بغير
 إذنه وخرج بقوله ووكتفى في الصلح في الصورة الأولى العين مع عدم قوله ذلك فلا يصح له عند
 تمليك الغير عينا بغير إذنه وبقوله أقر العين مع عدم قوله ذلك الصادق بقوله وهو مبطل في عدم
 إقراره فلا يصح لأنه محال للصرام أو عكسه (قوله وإن صالح لنفسه) محتمل القيد المحفوظ الذي

(قوله وصورة ذلك الخ)

ليس فيه معاوضة كما هو

كلام المصنف بل تركه بعض

الحق وأخذ به من قالوا

التشيل بغير هذا تأمل

(قوله الجعة) كذا أطلقه

الماوردي ووافقه الغزالي

لكن بعد القضاء بالمال

وقال أنه قبله مثلك لأن

له سبيل إلى الطعن اهـ سم

على أبي شعاع

كقوله الحربي صالحتك من

كذا على إطلاق هذا الأسير

وعارية كقوله صالحتك

من الدار الدعاء على أن

تسكنها سنة وقضا كان

صالح من المسلم فيه على

رأس المال ويشترط صحة

الصلح سبق خصومة لأن

لفظه بقتضيه وإقرار

الخصم إذ بدونه لا يمكن

تصحيح القليل ويجوز

للاجنبي الصلح مع انكار

الخصم إن قال أقر ووكتفى

في الصلح وإن صالح لنفسه

في الدين

ذكرناه بقولنا ما لو كاه وهو المدعى عليه وقوله لم يجوز أي ان صالح عنه دين ثابت قبل الصلح فان
 صالح عنه بعين أو بدين من شأنه ان قال وهو مقر لك أو وهولك أو هو مبطل بناء على ما مر من
 صحة بيع الدين بغير دين غير من هو عليه وبهذا الحل يدفع تضعيف بعضهم لكلام الشارح
 (قوله ان قال) قيد في العين ومثل ذلك ما لو قال وهو مقر لك أو وهى لك فيصح الصلح أيضا لنفسه
 سواء صالح بعين ماله أو بدين في ذمته وخرج بقوله وهو مبطل في انكاره ما لو قال وهو محق فيه
 أولا أعلم حاله أولم يزدد على صالحه بكذا فيما يغو الصلح لعدم الاعتراف للمدعى بالمالك وقوله وقد
 على الانتزاع انما قيد به لانه عند قوله المذكور يكون شرعا مقصوب فيشترط في صحة القدرة
 على الانتزاع ولو في ظنه والحاصل ان الصلح الواقع بين مدع واجنبي تارة يكون عن عين وتارة
 عن دين وعلى كل اما ان يصالح للمدعى عليه أو لنفسه فان كان عن عين وصالح للمدعى عليه
 فان لم يكن وكيل عنه لم يصح وكذا ان كان وكيله لا ولم يصرح بالوكالة وان صرح به بان قال
 وكفى الغريم في الصلح معك فان لم يزدد على ذلك أو زاد وهو مبطل في انكاره لم يصح وان زاد
 وهو مقر لك بها أو وهى لك صح ووقع للموكل وان صالح عنها لنفسه فان قال وهو مقر لك أو وهى
 لك صح وان قال وهو مبطل في انكاره فشرعا مقصوب فان قدر في ظنه على انتزاعه صح وهو
 حينئذ صلح على انكاره والا فلا وان قال وهو محق فيه أولا أعلم حاله أولم يزدد على صالحه بكذا الغا
 الصلح هذا كله في العين وأما الدين فان صالح عنه دين ثابت قبل الصلح لم يصح كأن قال الاجنبي
 صالحك عن موكل من دينك الفلاني عليه ديني الفلاني الذي لي على فلان أو بدينه الذي على
 زيد وان صالح بدين فاشتمت رقت الصلح في ذمته فان قال وهو مقر لك أو وهولك أو هو مبطل
 في انكاره صح الصلح سواء صالح للمدعى عليه أو لنفسه وانما صح مع قوله وهو مبطل في انكاره
 لصحة قضاء دين الغير بغير اذنه وانما أطلقنا الكلام في هذا المقام لاساق كلام الشارح من الاجمال
 كما به لم بالتأمل

• (باب الحوالة) •

بفتح الحاء أفصح من كسر ها وهى من الرخص وعطف الانتقال تفسير يقال حالت الاسعار اذا
 انتقلت عما كانت عليه (قوله نقل دين) أي نظيره والاقالدين بسقوط وثبت نظيره في ذمة
 المحال عليه والمراد بالنقل الانتقال في التعبير به تسمي والدين المنقول هو دين المحتال وقوله من
 ذمة أي ذمة المحيل وقوله الى ذمة أي ذمة المحال عليه والناقل هو المحيل ويؤخذ من التعريف
 الاركان الستة اذ العقد هو الصيغة وقوله نقل دين الخ يؤخذ منه البقية وهى محيل ومحتمل
 ومحال عليه ودين للمحيل على المحال عليه ودين للمحتال على المحيل (قوله مطلق الغنى ظلم)
 المطلق اطالة المدافعة بان تكون ثلاث مرات فاكثرو قوله ظلم أي كبره مفسق أما المدافعة
 مرة أو مرتين فليست مطلما فسيقا وان كانت حراما من الصغار وفرض المسئلة انه طواب
 فان لم يطالب فلا معصية والمراد بالغنى القادر على وقاء الدين وخرج به الفقهاء لانه ليس بظلم لانه
 يجب عليه انظاره قال تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وابرأ منه وهى أفضل من
 الواجب (قوله على مليء) بالماء والهـ من رأى ميسرة من الماء وهى اليسار وخرج بذلك ما لو
 أتبع على فقير فان الحوالة وان كانت صحيحة لم يكن قبولها ليس بسنة وتبرأ بها ذمة المحيل وان

(قوله أو وهى لك) قال
 بعض مشايخنا الاولى
 من ذمة هذا لانه كقوله وهو
 مبطل في انكاره وقال
 شيخنا بل هو بسبب انضمام
 لقوله وكفى مشعرا بالقرار
 فصار بذلك كقوله
 وهو مقر لك

لم يجوز أو في العين جاز ان قال
 وهو مبطل في انكاره وقد
 على الانتزاع

• (باب الحوالة) •

هى لغة التحول والانتقال
 وشرعا تعدية مقتضى نقل
 دين من ذمة الى ذمة
 والاصل فيها قبل الاجماع
 خبر الصحابين مطلق الغنى
 ظلم واذا أتبع أحدكم على
 مليء

تعدر أخذ الحق من المحال عليه كالتعدر أخذ منه بمطل (قوله فليتبسع) باسكان التاء فيهما أو
تشديد هاء الثاني (قوله كما رواه هكذا البيهقي) أي فروايتيه مفسر فلو رواية الصحيحين
* وخير ما فسرته بالوارد * وأتبع في رواية الصحيحين مبدلة في رواية البيهقي بأحبل فالتغيير وقع
فيها في الكلمتين خلافا لما في شرح الخطيب على الغاية (قوله للندب) وصرف الامر عن
الوجوب القياس على سائر المعاديات بل هي أولى بعدم الوجوب ومحل الندب ان كان الملى
وقبلا ولا شبهة في ماله فان تحقق ان في ماله حراما حرمت أو شك في ذلك كرهت فالندب مشروط
بثلاثة أمور الملاعة والوفاء وعدم الشبهة (قوله يعتبر) عدل اليه عن يشترط ليشمل الركن أيضا
وقوله مع ما يأتي وهو الاركان الثلاثة الدينان والمحال عليه والتمسك بالثلاثة العلم بالدينين
وجواز بيعهم وتسليمهم وانما قال ذلك اثلاثيهم ان الاعتبار بهذه الثلاثة فقط (قوله وصيغة
الخ) ولا يتعين لفظ الحوالة بل يكفي ما يؤدي معناها كمن قال فلان أو جعلت ما استحققه
على فلان لك أو ملكك الدين الذي عليه بصحة ولو قال أحلف في كذا فله يعني ولا تنه قد بدلت لفظ
البيع ولو فوها على الأصح اذا الاعتبار في العقود باللفظ لا بالماضي اهـ مر (قوله برضاها) هما
الباء بمعنى مع أو متعلقة بمحذوف أي تشعر برضاها بالخ وخرج بذلك الاكرام والرضا ما باللفظ
أو ما في معناه مما يأتي في الضمان ويحصل بصيغة الحوالة (قوله لان للمعيل الخ) تعليل على
القبح والنشر المرتب وقوله من حيث شاء أي لكونه من سلا في ذمته فلا يقتل لغيره بغير رضا
لتفاوت الذم والخبر المذكور للاستصحاب كما مر (قوله فلا يلزم) بالبناء للمفعول وقوله بجهة
أي بجهة المحال عليه بل لا يوجب من دين على غيره أو من عين (قوله يبيع دين) أي دين المعيل
الذي على المحال عليه وقوله بدين أي دين المحتال الذي على المعيل فهو الثمن لدخول الباء عليه
(قوله استغنى) أي من امتناع بيع الدين بالدين الثابت قبل غيره من هو عليه فان ذلك باطل الا
في الحوالة وقوله للحاجة أي فهو رخصة ولذا لم يعتبر فيها التقابض في المجلس اذا كان الدينان
ربوبين (قوله فكفاية) المعقد انه صريح يقبل المصروف فلا يحتاج لنية وحينئذ فلا كفاية
للمحوالة وعبرة مـ ر واجب وقبول كاحلتك على فلان بكذا وان لم يقبل بالدين الذي لك على
ولم ينو فهو صريح يقبل المصروف اهـ (قوله لان الحق الخ) ولانه محمل الحق والتصرف
كالربيع المبيع اهـ مـ ر ولو نذر المحتال عدم مطالبة المحال عليه صحت الحوالة وامتنع عليه
مطالبة حتى يدفع من اتقاء نفسه من غير طاب وطريقه ان أراد الطالب أن يوكل في كل ذلك
وبقي ما لو حلف أو نذر ان لا يطالبه بما عليه فاحاله عليه شخص بدين له على المعيل هل له مطالبة
لان هذا دين جديد غير الذي كان موجودا عند الحلف والنذر فيه نظروا الاقرب الاول للالة
المذكورة فان القرينة ظاهرة في أنه لا يطالب بالدين الموجود اهـ ع شـ (قوله كمالوكل
الخ) الا أن المعيل في الحوالة يستوفيه بغيره لغيره والموكل يستوفيه بغيره لنفسه وقوله
بالاستيفاء الباء بمعنى في (قوله ويعتبر دينان) فلا تصح على التركة لانها أعيان ولعدم المحال عليه
ولو كان للميت دين لم تصح الحوالة عليه أيضا على الوجه لا تنقأها للوارث وعليه الوفاء نعم
ان نصير في التركة صارت دينًا عليه فتصح الحوالة عليه ونصح على الميت وان لم تكن له تركة
لانه لا يشترط رضا المحال عليه كما مر وانما صحت عليه مع خراب ذمته لان خرابها انما هو

فليتبسع أي وإذا أحبل
أحدكم على ملي فليقتل كما
رواه هكذا البيهقي والامر
فيه للندب (يعتبر لهما) أي
اعتبر مع ما يأتي (محبل
ومحتمل وصيغة) برضاها
بهم الان للمعيل أيضا الحق
من حيث شاء فلا يلزم
بجهة وحق المحتال في ذمة
المعيل فلا يقتل الا برضا
وهي يبيع دين بدين استغنى
للحاجة (وصير يحيا) أي
صيغة الحوالة في جائب
المعيل (أحلتك على فلان
بالدين الذي لك على فان
اقتصر على أحلتك على
فلان بكذا فكفاية) ان
نوى بها الحوالة صحت
والافلا (و) يعتبر محال
عليه (لانه المحل الذي
يستوفى منه (لارضا)
لان الحق للمعيل فله ان
يستوفيه بغيره كمالوكل
غيره بالاستيفاء (و) يعتبر
(دينان) دين للمعيل على
المعيل

بالنسبة للمستقبل أي لم تقبل ذمته شيئا بعد موته والافذمته مرهونة بدينه حتى يقضى ولكل
 من المحيل والمحال سبعة اثبات الدين اما الاول فلانه مالا له وأما الثاني فلانه يدعي مالا غيره
 منتقلا منه اليه فهو كالوارث فيما يدعيه من ماله مورثه فعلم صحة ما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى
 ان المحيل لو مات بلا وارث فادعى المحال أو وارثه على المحال عليه أو على وارثه بالدين المحال
 به فأنكر دين المحيل ومعه به شاهد واحد حلف معه المحال أن دين محيله ثابت في ذمة الميت
 ويجب تسليمه الى من تركته أو ثابت في ذمته ولا أعلم أن محيلي أبرأه قبل ان يحلفني ولا يسمع
 قول المحال عليه ان الدين انتقل لثالث قبل الحوالة فيصاف المحال على نفي العلم ان لم يقم المحال
 عليه بينة بما ذكره ولو طالب المحال المحال عليه ففقال أبرأني المحيل قبل الحوالة وأقام بينة
 بذلك سمعت في وجه المحال وان كان المحيل بالبلد وهذا ظاهر في دفع المحال اما اثبات البراءة
 من دين المحيل فلا بد من اعادتهم في وجهه اه أفاده مر (قوله ودين للمحيل) أي ولو باعتراف
 المحال أو بقوله الحوالة لانه يتضمن استيفاء شرائطها اذ من القواعد أن من أقدم على عقد
 كان في ضمنه الاعتراف بوجود شرائطه وعبارة الشو برى قال في المطاب ولو قبل المحال
 الحوالة بغير اعتراف بالدين كان قبولها متضمنا لاستجماع شرائط الصحة فيؤخذ بذلك لو أنكر
 المحال عليه لكن له تعاليف المحيل أنه لا يعلم برأته على اصح الوجهين اه (قوله ولا على من
 لادين عليه) أي وان رضى لادم الاعتياض بناء على الاصح انه يبيع وقبل تصح رضاه بناء على
 أنه استيفاء اه أفاده مر (قوله لانها اعتياض) أي وهو يفتضح تعدد العوض بناء على
 ما مر من انه يبيع (قوله وكونها) أي الدينين المحال به وعليه معلومين قدرا كعشرة وجنسا
 كذهب وفضة وصفة كصحة وكسر وجوده وردامة وحلول وتأجيل (قوله يجوز بيعهما) بشرط
 ثلث وعبر عنه في المنهج بقوله وصحة اعتياض عنهما اللازم لهما لزومهما ولو ما لا وهو ما اقتصر
 عليه الاصل كتمن بعد الزوم أو قبله فتصح الحوالة به وعليه لا بما لا يعتاض عنه ولا عليه كدين
 السلم ودين الجعالة قبل الفراغ اه وعبر عنه مر بقوله ولا بد من كونه مستقرا وهو
 ما يجوز الاستبدال عنه فلا تصح بدين سلم أو بخوجعالة ولا عليه لاما لا يتطرق اليه انفساخ
 بتلف مقابله اه ومن المعلوم انه لا مشاحة في التعبير مع اتحاد المراد ولا شك ان الخارج به
 غير ما خرج بما قبله فاندفع قول قل لو استغنى به عما قبله لوافق الاختصار وأما جوابه بقوله
 الا ان يقال المراد ببيعتهما جواز الاستبدال عنهما كما يشير اليه تفسيره اه فلا يظهر
 له وجه مع كون المراد من العبارات المذكورة واحدا كما علمت (قوله ولا بما لا يجوز بيعه) أي
 ما لا يعتاض عنه كدين السلم سواء رأس المال والمسلم فيه لانها لا يجوز الاستبدال عنها
 وقوله لادم استقراره أي الاستبدال عنه كما تقدم في عبارة مر فاندفع قول المشي ان قوله
 ادم استقراره فيه نظرا لانها مستقران على ان الاستقرار ليس بشرط فانه تصح الحوالة بالثمن
 وعليه في زمن الخيار لانه آيل الى الزوم وان لم يكن مستقرا اه ووجه اندفاعه ان المراد
 بالاستقرار كما قاله مر جواز الاستبدال عنه لادم تطرق الانفساخ اليه (قوله ومال الكتابة)
 لان للكتابة اسقاطه متى شاء لادم لزومه من جهته وخرج بمال الكتابة ما اذا كان للسيد عليه
 دين معاملة وأحال عليه فانه يصح كافي زوائد الروضة ولا نظر لسقوطه بالتجيز لان دين المعاملة

(قوله ولا شك ان الخارج
 به) أي بقوله يجوز بيعهما
 غير ما خرج بما قبله وهو
 كونهما معلومين وقوله مع
 كون المراد من العبارات
 واحدا أي فادورده على
 واحد منها يرده على الباقي
 والالزم التحكم
 (قوله سواء رأس المال
 والمسلم فيه) هو مسلم في
 الحوالة بمأما عليه ما
 فتصح الحوالة في رأس المال
 مع القبض في الجاهل دون
 المسلم فيه كما مر في السلم

ودين للمحيل على المحال
 عليه فلا تصح من لادين
 عليه ولا على من لادين
 عليه لانها اعتياض
 (وكونهما معلومين يجوز
 بيعهما) فلا يجوز بيعه
 ولا عليه ولا بما لا يجوز بيعه
 ولا عليه لادم استقراره
 كدين السلم ومال الكتابة
 بان يحيل به السيد على
 المكاتب

يلزم في الجملة وسقوطه انما هو بطريق التبعية بخلاف نجوم الكتابة اه ع ن وهو في مدر
ومثل السلم ونجوم الكتابة الزكاة فلا تصح الحوالة فيها من المالك ولا عليها من الساعي على المعتمد
(قوله صحت) أي مع كونه لا يجوز الاعتياض عنه على المعتمد فيكون ذلك مستقيا لماسبا في
ولذا قال في المنهج وصحة اعتياض عنهما ونصح بنجم كآية فهو بمنزلة الاستئنا بمما قبله وأما قوله
في شرحه انه يصح الاعتياض عنه فهو ضعيف وفارق المسلم يتشوف الشارع الى العتق وفارق
البلقيني بأن الدين المالح به هنا لا يصل لغير السيد المحتمل بخلاف دين السلم فنقد يتقطع فلا يصل
الى المسلم (قوله وتساويهما) أي المالح به وعليه في نفس الامر وظن الهيل والمحال وكان وجه
اعتبار ظنهما دون نحو البيع الاحتياط للحوائج ونحوها عن القياس اه م ر لا يقال ان
هذا الشرط يغني عنه ما جر من اشتراط العلم لاننا نقول ممنوع اذا علم بالدين قدر او صفة مثلا
يصدق مع تفاوتهما فلا يستفاد منه التساوي فيما ذكر على انه لو سلم ذلك كان ممنوعا أيضا لما مر
عن م م أن المراد بالتساوي التساوي في الواقع وظن المكاتب بخلاف العلم فانه بحسب
ظن المكاتب فقط (قوله وقدر) أي تساوي الدينين المالح به وعليه في القدر وان كان دين
أحدهما أكثر فلو كان ليكر على زيد خمسة ولزيد على عمر وعشرة فأحال زيد بكر بخمسة منها
صح بخلاف عكسه وافهم اقتضاه على اشتراط التساوي فيما ذكر انه لا يضرا تفاوت في غيره
فيعلم منه انه لو كان له ألف على اثنين متضامنين فأحال عليهما المطالب من شاء منهما ابالات صح
وان كان قبل ذلك يطالب واحد اذ اربط اب اثنين فلو أحاله لياخذ من كل خمسة مائة صح ويرى
كل منهما ما عاضه ويعلم منه أيضا انه لا يشترط التساوي في التوفيق فلو كان بأحد الدينين توفيق
برهن أو ضامن لم يؤثر ولم ينتقل الدين بصفة التوفيق بل يسقط التوفيق لان الحوالة كالقبض
بدليل سقوط حبس المبيع والزوجة فيما اذا أحال المشتري بالتين والزوج بالصداق ويقارن
عدم سقوطه بانتقاله للوارث بان الوارث خليفة المورث فيما يثبت له من الحقوق بخلاف غيره
ولو شرط المحتمل على المحيل رهنا أو كفيل لم تصح لبرائه بالحوالة أو على المالح عليه صح ولا يلزمه
الوفاء بذلك وبه جمع بين الكلامين (قوله وحلوا وتأجبلوا) وكذا قدر الاجل ولو أحال بمو أجل
على مثله حلت الحوالة بموت المالح عليه ولا تحل بموت المحيل لبرائه بالحوالة (قوله واستغنى
بذكر الصفة عن ذكر الجنس) أي لفهمه منها بالاولى وذلك لان الصفة تابعة ولا يختلف الحال
باختلافها اختلافا ظاهرا ومع ذلك اشترط العلم بها فلان يشترط ذلك في الجنس المستقل ككونه
ذهبا أو فضة بطريق الاولى ولتناوله اه واعلم أن الحوالة تبراها بصفة المحيل عن دين المحتمل
ويسقط دينه عن المالح عليه ويلزم دين المحتمل محالا عليه أي بصير نظيره في ذمته فان تعذر
أخذه منه بفلس أو بجد أو موت أو نحو ذلك لم يرجع على محيل كالأخذ عوضا عن الدين وتلف
في يده وان اشترط بسار المالح عليه أو جهله فانه لا يرجع على المحيل كمن اشترى شيئا هو مغبون
فيه ولا عبرة بالشرط المذكور لانه مقصر بترك النصص نعم له تخليف المحيل انه لا يعلم براءة المالح
عليه فلو نكل حلف المحتمل وبأن بطلان الحوالة وكذا تبطل لو قامت بينة بأن المالح عليه وفي
المحيل لان التصحيح يثبت والتدليس جازم من قبل المحيل ولو شرط الرجوع عنه التعتذر بشئ
عما ذكر لم تصح الحوالة ولو فسح بيع عيب أو غيره كاقالة وقهالف وقد أحال مشتر بانه ابتمن

(قوله وفارق الخ) تدبر

فان أحال به المكاتب سيده
صحت (و) يعتبر (تساويهما
صفة وقدر) وحلوا
وتأجبلوا (لأن الحوالة
معارضة ارفاق للعاجلة
فاعتبر فيها التساوي في
القدر كالقرض وألحق
بالقدر البقية واستغنى
بذكر الصفة عن ذكر الجنس

بطلت الحوالة لارتفاع الثمن بانقراض البيع وفرقوا بين ما لو أحالها بصدقة هاتم انفسخ
 النكاح حيث لا تبطل الحوالة بان الصدق أثبت من غيره بدليل انه اذا زاد زيداً ممتصلاً كانت
 لها بجزء لا فقه في الثمن لان أحال بائع به على المشتري فلا تبطل الحوالة لتعلق الحق بثالث غير
 المتعاقدين بخلافه في الاولى فان الثالث أحدهما سواء أقبض المحتال المال أم لا فان كان قبضه
 رجع المشتري على البائع والا فلا يرجع الا بعد القبض على الاصح ولو أحال بائع بثلث رقيق على
 المشتري فاتفق البيعان والمحتال على حرثه أو وقفه أو ثبت ذلك بيينة شهدت حسيمة أو أقامها
 الرقيق أو من لم يصرح قبل ممن ذكر بالمال تصح الحوالة لعدم صحة البيع فيرد المحتال ما أخذه
 على المشتري ويحق حقه كما كان وان كذبها المحتال في الحرث ولا يبيته بها فكل من منعه من تحليفه
 على نفي العلم به أو بقيت الحوالة فيأخذ المحتال من المشتري ويرجع المشتري على البائع المحيل
 لانه قضى دينه باذنه الذي تضمنته الحوالة ولو اختلف المدين والدائن في انه هل وكل أو أحال
 كان قال المدين وكذلك لتبعض لي فقال الدائن بل احتسني حاف منكر الحوالة لان الاصل بقاء
 الحدين لامع اتفاق منهما على لفظ الحوالة ولم يحتمل لفظها وكالة كقوله احلفك بالمائة التي لك
 على عمرو ولا يحلف من كره الحوالة لان هذا لا يحفل الاحقية من فيحلف مدعيها أو أقامه
 في شرح المنهج بزيادة من مر

• (باب الوصية) •

من أسبغ الحوالة ان في الحوالة تحول الدين من ذمة الى ذمة وفي الوصية تحول الموصى به الى
 الموصى له وأيضاً فالشخص له حالان حالة حياة وحالة موت ففي الحوالة انتقال في الحياة وفي
 الوصية انتقال بعد الموت فالجامع بينهما ما مطلق الانتقال (قوله من وصى الشيء) بفتح الصاد
 مخففة كوصي ومن قرأ ما تشييد فقد صحفه (قوله وصل خير دنياه) الاضافة على معنى في أى
 الخير المنجز الواقع منه في الدنيا وهو الطاعات الواقعة منه حال حياته التي من جملتها الاتيان
 بصيغة الوصية بخير عقباه أى الخير الواقع في آخرته المسبب عما قبله في حال حياته فاذا قال
 أو وصيت له ~~بكذا~~ أو وصيت بعقبي هذا العبد فهذا خير واقع منه في دنياه واعطاه الموصى
 له الوصية بعد الموت أو اعتاق الوارث بعده خير عقباه لا يقال القرية الصادرة من الموصى
 ليست الا الوصية وهي في حياته والواقع بعد موته انما هو أثر ذلك وهو وصول الموصى به
 للموصى له أو اعتاق العبد وهذا لا أثر ليس فعل الموصى لانا نقول انما نسب ذلك اليه لتسببه
 فيه كما أشرفنا اليه فقد حصل له بإصاحته خير بعد موته وصد منه في حياته خير وقد وصل أحدهما
 بالآخر ويحتمل ان المراد انه وصل خير دنياه أى غنمه في دنياه بالمال بخير عقباه أى انتفاعه
 بالثواب الحاصل بالوصية بالمال وعلى كل ففي العبارة قاب والاصل وصل خير عقباه بخير دنياه
 لان الوصلة تقع بعد فالذي يوصل هو المتأخر وقد يقال لا حاجة لذلك لان الاصل أمر نسبي
 فكل منهما متصل بالآخر واعلم ان صدقة الشخص محججاً حياً أفضل من صدقته مريضاً وبعد
 الموت والأفضل تقديم الأقارب غير الوارثين وتقديم المحرم منهم ثم ذوى رضاع ثم ذوى ولاه
 ثم جوار وأهل الخير المحتاجون ممن ذكر أولي من غيرهم (قوله مضاف) بالجر صفة لحق أى
 منسوب استحقاقه وأخذه وليس المراد الاضافة النحوية وبالرفع صفة لتبرع وإضافته لما

• (باب الوصية) •

هي لغة الايصال من وصى
 الشيء بكذا أو صله به لان
 الموصى وصل خير دنياه
 بخير عقباه وشرعاً تبرع
 بحق مضاف لما بعد الموت

بعد الموت باعتبار إضافة متعلقه وهو الحق بمعنى الاستحقاق والاخذ اما نفس التبرع فواقع في الحياة وقوله لما بعد الموت متعلق بضاف واضافته لما بعد الموت اما حقيقة كأوصيت لزيد بكذا بعد موتى او تقدير اكا وصيت له بكذا فانه على تقدير بعد موتى لان لفظ الوصية موضوع لذلك بشرط الحاجة الى التصريح به بخلاف ما لو قال أعطوه له أو هو له فلا بد أن يقول بعد موتى (قوله ليس بتدبير) هو تعليق عتق بصفة وهي موت السبيد أو مع شيء قبله وقوله ولا تعليق عتق بصفة أى غير موت السبيد توجد بعد الموت كان دخلت الدار فانت حر بعد موتى وانما لم يكتفوا من الوصية لانهم ما لا يصح الرجوع عنهم بالاقول بل بالبيع بخلاف الوصية فانه يصح الرجوع عنهم بالقول وغيره كهذا الوارث ولانهم لا يحتاجون لاعتناق بعد الموت بخلاف الوصية بالتعلق فانه يحتاج لاعتناق الوارث بعده (قوله حكما) أى فى الحكم وهو الحسبان من الثلث فقوله فى حسبانهم أى من جهة حسبانهم الخ (قوله كالتبرع المنجز) أى كوقوف والهبة فانه يحسب من الثلث كالوصية والتدبير وتعليق العتق بصفة ونخرج بالتبرع اتفاق المال فى اللذات والشهوات فلا يجزى عليه فيه فلا يحسب من الثلث (قوله فى مرض الموت) أى أو ما لحق به كاضطراب الرياح فى حق راكب السفينة والتقديم للقتل والطاعون اذا كان فى أمثاله والطلاق فى الحامل وموت الولد فى بطنها ولو ادعى الموصى له شفاء الموصى من المرض وخالفه الوارث فان لم يمسك من خوفه صدق والا صدق الوارث أو ان الوصية فى الصحة صدق أيضا لان الأصل دواهم ما تقدم بينه المرض ولو ادعى الوارث ان المريض مغلوب على عقله فان تقدم منه ذلك صدق والا فلا (قوله قوله تعالى الخ) أى فى أربعة مواضع وقدم الوصية على الدين اهتفاما به المشقة اخر اجها على الورثة وان كان مقدما عليها فى الاخراج من التركة (قوله ما حق امرئ) ما نافية مجازية أو عينية أى ليس الحزم والرواة والمعروف والمطلوب شرعا والرأى السديد أن بيت الا فى الحالة المذكورة لا فى غيرها وحق اسم ما أو مبتدأ وأمرئ بمعنى انسان ذكر ا كان أو اننى مضاف اليه ومسلم صفة امرئ وهو ليس بقديم فلا مضموم له لصحة وصية الكافر ولو حرر يسا وجله له شئ صفة ثانية لمن باب الوصف بالجمله بعد الوصف بالمفرد وهو كثير والمراد بالشئ المال عينه كان أو دينا والمنافع وقوله يوصى به أى فيه بالبناء للفاعل وللمفعول صفة شئ وجمله بيت الخ يحتمل ان تكون على حذف أن وهو خبر لما أو لامبتدا وجمله الا ووصيته الخ حال أى ما حقه أن بيت الا فى هذه الحالة والحال هو محط الفائدة ويحتمل أن جمله بيت الخ صفة ثالثة لامرئ والايجابية وجمله ووصيته خبر والوارث ثلثة وعليه فلا يحتاج لتقدير أن (قوله بيت ايلتين) وفى رواية ليله أو ليلتين وفى أخرى ثلاث ليل بال واختلاف الروايات يدل على ان ذكر الليلتين والثلاث ليس للتأكيد بل للتقريب والمراد مطلق الزمن ولو ضمنا فالمراد بالبيتوتة الصيرورة والمعنى حينئذ لا ينبغي أن يرضى عليه زمن بعد البلوغ ان كان مسلما أو بعد الاسلام ان كان كافرا ولو يسيرا وغايته ايلتان أو ثلاث الا فى هذه الحالة ومعمول بيت محذوف تقديره آمنا وإذا كرا وقدره بعضهم موعوا كالأول اولى لان استصحاب الوصية لا يختص بالمرض (قوله الا ووصيته) المراد بها ما يشمل سائر الحقوق كالوديعة والديون وغير ذلك (قوله مكتوبة عنده) المراد من الكتابة

(قوله توجد بعد الموت)
مقتضاه ان قوله فى المثال
بعد موتى ظرف لدخلت
لا ان ت حر
(قوله ولو ادعى الموصى له
الخ) الاولى المتبرع عليه
تبرعا عنجزا اذ هو الذى
يختلف بالصحة والمرض
دون الوصية
(قوله وان الوصية فى
الصحة) الاولى المتبرع الناجز
(قوله اوبعد الاسلام
الخ) فيه ان وصية الكافر
صحبة فله له قيد بذلك
مراعاة للفظ مسلم فى
الحديث
(قوله ومعمول بيت الخ)
انظر ما المحوج لذلك ولعل
المحوج كون بات بمعنى صار
تأمل

ليس بتدبير ولا تعليق عتق
بصفة وان التحقق بها حكما
فى حسبانهم من الثلث
كالتبرع المنجز فى مرض
الموت والأصل فيها قبل
الاجماع قوله تعالى من بعد
وصية يوصى بها اودين
وأخبار كغير الصححين
ما حق امرئ مسلم له شئ
يوصى به بيت ايلتين الا
ووصيته مكتوبة عنده

الشهادة اذ هي من غير شهادة لا تقبل لما ذكره في الودعة انه لا عبرة بخط ميت على شيء ان
 هذا الودعة فلان اوفي دفتره ان لقان عندي كذا الودعة لاحتمال التاميم او شرائه وعليه
 تلك الكتابة ولم يعيها او رد الودعة و بقيت الكتابة فالسنة الكتاب مع الشهادة وان لم يكن
 مريض الان الانسان لا يدري متى يفجؤه الموت وروى الامام احمد والدارقطني أن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل يعمل بعمل اهل الجنة فاذا جاز في وصيته فيختم له بسوء
 عمله فيدخل النار وان الرجل يعمل بعمل اهل النار سبعين سنة فيعدل في وصيته فيختم له بخير
 عمله فيدخل الجنة قال شيخنا الحنفى والذى لم يوص من أجل البخل بالخل بشئ يكون بعد
 موته ووجد بخط أبي عمرو بن الصلاح ان من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة البرزخ وان
 الاموات يتزاوون سواء فيقول بعضهم لبعض ما بال هذا فاقال مات عن غير وصية وكانت
 واجبة أول الاسلام لا تقارب بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا
 الوصية الآية ثم نسخ وجوبها بآيات المواريث وبقى استحبابها على ما سبأني (قوله في الثالث
 فاقول) وتكره في الزائد وتوقف تنفيذه على اجازة الورثة وقبل تحريم فيه وحمله بعضهم على من
 قصد حرمان ورثته وقوله لغير الوارث اما له فباحة في الثلث أو غيره وتوقف على الاجازة مطلقا
 وتحريم لمن عرف انه متى كان له نفي في تركه أفسدها وفيما سبأني أيضا قال مر وتجب ان
 ترتب على تركها ضياع حق عليه أو عنده كان كان عنده ودائع لم يعلم بها أحد يشهد بها
 ولا يكتفى في علم الورثة او ضياع نحو أطفاله اها بالمعنى ويعلم منه ان الوجوب انما هو في الوصية بمعنى
 الايصاف لا احكام الخمسة لا تنافي الا في الوصية الشاملة لا ايصافا لا المقابلة له (قوله موص)
 ويشترط فيه تكليف وحرية واختيار ولو كان كافرا حرييا أو غيره وان استرق بعدها حيث عتق
 قبل موته او محجور سلفه كما يقع من الوصية من المرأة للغاسلة بخاتم ونحوه أو فليس احصية
 عبارتهم واحتمالهم للشواوب الشامل للتخفيف من عذاب غير الكثرة في حق الكافر فلا نصح
 من صبي ومجنون ومغنى عليه ورقيق ولو كانتا ومكره كسائر العقود اهدم ملك الرقيق أو
 ضعفه والسكران كالمكاف وان لم يكن تميز (قوله وموصى له) وشترط فيه عدم المعصية في
 الوصية له سواء أكان جهة أم غير هاتان كان غير جهة اشترط فيه أيضا كونه معلوما أهلا للملك
 فلا تصح له كافر بمسلم لكونه معصية ولا لاحد هذين الرجلين للجهل به نعم ان قال اعطوا هذا
 لاحد هذين صح كالمو قال لو كيله بعه لاحد هذين ولا يلت لانه ليس أهلا للملك ولا له اية لذلك الا
 ان فسر الوصية لها بعاقبة اسكون الامام وقصها أي بالنصرف فيه فتصح لان عاقبة اعل مالها
 فهو انقصه بالوصية فيشترط قبوله ويضمن النصرف الى جهة الدابة وعاجبة لغرض الموصى
 ولا يلزم عاقبة المال بل يصرفه الوصى فان لم يكن فالقاضي ولو يتأبى اه افاده في شرح المنهج
 (قوله وموصى به) وشترط فيه كونه مباحا يقبل النقل من شخص الى آخر فتصح بحمل ان
 انقصه بل حيا أو ميتا مضمونا بأن كان ولد أمة وجنى عليه بخلاف ولد ابيه فانه ان انفصل ميتا
 بجناية فان الوصية تبطل وما يغرمه الجاني حينئذ مما نقص من قيمة أمه يكون للوارث افاده في
 شرح المنهج (قوله وصيغة) وشترط فيها ان يشرع بالوصية وفي معناه ما مر في الضمان صريحه
 كما وصيت له كذا أو اعطوه له أو هو له أو وهبته له بعد موته في الثلثة فان اقتصر على

(قوله وصي له بعضهم سم الخ)
 انظر ما وجهه مع انه لا
 فائدة له في القصد والذى في
 حوائى المنهج الكراهة
 ح فراجعه

وهي مستعينة في الثالث
 فاقول اغير الوارث واركنها
 أربعة موص وموصى له
 وموصى به وصيغة

نحو وجهته له فجهة ناجزة أو على غير ادفعواله كذا من مالى فتوكليل يرتفع بموته وفى هذه رالتى قبلها لا يكون كتابة وصية أو على جعلته له احتمال الوصية والهبة فان علت نيته لاحدهما صح والابطل أو على ثلث مالى للفقر لم يكن اقرار ابل كتابة وصية وكذا يته كهوله من مالى ومعلوم ان الكتابة تشترط الى نية أما قوله هو له فقط فافترار لانه من صرائحه ووجدت فاذ فى موضوعه فلا يجعل كتابة فى غيره وهو الوصية وكذا الواقعة مر على قوله هو صدقة أو وقف على كذا فيخص من حينئذ والمراد بالصدقة هنا الايجاب أما القبول فسيأتى (قوله ملكها) من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى ملك الموصى له المعين الوصية بمعنى الموصى به الذى ليس باعتاق بعد موت الموصى وقبل القبول موقوف على القبول بعد الموت ان قبل بان انه ملكها بالموت وان رد بان انه للوارث اما لو وصى باعتاق رقيق فالملك فيه للوارث الى اعتاقه فالموت عليه اه افاده فى شرح المنهج وانما قيد للموصى له بقوله المعين لانه الذى يعتبر فيه القبول والمضى له لم يطلع وقت الكتابة على عبارة المنهج فجعل قوله المعين قيداً فى الموصى به ثم قال ولم يذكر محترز قوله المعين واهله اخرج به المهم كما اذا قال أوصيت افلان باحد عبدى اه ولا حاجة لذلك كما عات (قوله بمعنى الموصى به) لما كانت الوصية تطلق على العقد الذى هو قوله أوصيت افلان بكذا وكان ذلك ليس مراداً هنا دفعه بقوله بمعنى الموصى به ففى الكلام حينئذ استغنى عنه لانه أطلق الوصية فى الترجمة على العقد وأعاد عليها الضمير بمعنى آخر على حد

اذ نزل السماء بأرض قوم رعيانهم وان كانوا غنابا

(قوله على القبول) أى بعد الموت ولو يتراخ واعتبار القبول انما هو فى الموصى له المعين كما مر وان تعدد حيث كان أهلاً للقبول والا فيعتبر قبول وليه أو سيده أو ناظر المسجد فلا يصح القبول قبل الموت لأن للموصى أن يرجع فى وصيته ولا يشترط القبول فى غير معين كالفقران ويجوز الاقتصا ر على ثلاثة منهم م لا تجب التدوية بينهم ومنها م فى عدم اشتراط القبول نحو الخليل المسبلة فى المغرور وانما لم يشترط الفور فى القبول لانه انما يشترط فى العقود التى يشترط فيها ارتباط القبول بالايجاب وظهر انه لا حاجة الى القبول فيما لو كان الموصى به اعتاقاً كان قال اعتقوا عني فلا نابعه موفى بخلاف ما لو أوصى له برقبته فانه يحتاج الى ذلك لاقتضاء الصيغة له ولا يشترط المطابقة بين الايجاب والقبول فيصير أن يقبل بعض الموصى به ويتطل فى باقيه اذ اشتراط المطابقة انما هو فى البيع والوصية ليست كذلك والمعتمد فى الهبة اشتراط ذلك وان وقع فى م ر خلافه ولا بد من القبول انما كما قاله م ر وان قال ابن حجر يشبه الاكتفاء بالاخذ وعبارة م ر وظاهر كلامهم ان المراد القبول اللفظى ويشبه الاكتفاء بالفعل وهو الاخذ كاهدية والادجه الاول اه (قوله اذ لا يمكن) تعليل لقوله بموت وقف على طريق السبر والتميم (قوله لانه جاد) أى كالجناد بجامع عدم الروح وليس المراد حقيقة الجاد وهو ما ليس حيواناً ولا أصل حيوان ولا يرد على هذا التعليل المسجد والجل قبل نفع الروح فيه لانهم ما يمكن لاننا نقول اما الاول فمستثنى وأما الثانى فهو انما استحق ما صار الى الحيوانية وبعضهم م دفع ذلك بقوله لانه جاد أى رشان الجساد أن لا يعلل فلا يرد الجمل والمسجد (قوله والا) أى لو ملكه الموصى له بالموت لما صح رده لان ملكه قهرى كالارث لا يقبل الرد (قوله فتعين وقفه) هذا

(ملكها) أى الوصية بمعنى الموصى به (موقوف على القبول ان وجد بان حصوله للموصى له بالموت والا فلا وارث) اذ لا يمكن جعله للميت لانه جاد ولا للوارث لان الارث مؤخر عن الدين والوصية ولا للموصى له والا لما صح رده كالميراث فتعين وقفه

(قوله باحد عبدى) فتصح والتعيين للوارث وقب له الملائم فيهما للوارث كما افاده مد (قوله السبر) أى المحصر

وإذا قيل كان له ثمة وكسب عبد ٨٢ حصل بين الموت والقبول وعليه نفقة العبد وفطرته (وشرط صحتها ان لا يكون

معصية) كأن أوصى
بإصلاح طرقي (ولا محالا)
كان أوصى بعبد ولا عبد
له (وان لا يكون الموصى له
أو الموصى به حلالا انفصل
سنة أشهر فما أكثر من حين
الوصية) به (ان كانت أمه
فراشا) لزواج أوسيد
وأمكنه وطؤها لاحتمال
حدوثه بعد الوصية
والاصل عدمه عندها ثم
لو انفصل قبل ستة أشهر
توأم ثم انفصل بعدها
توأم آخر دخل في الوصية
وان زاد ما بينهما وبين
انفصاله على ستة أشهر
(والا) أي وان لم تكن
فراشا لم يمكنه وطؤها
(فتصح) الوصية (ان
انفصل لأربع سنين فأقل)
لان الظاهر وجوده عند
الوصية لندرة وطء الشبهة
وفي تقدير الزنا الساكن
أما إذا أتت به لدون ستة
أشهر فأنه تصح وان كانت
فراشا لم يأنه كان موجودا
عندها (وتصح) الوصية
(بجعل حادث)

(قوله ثم ان دخل في ملكه
الخ) أي أو وجد له عند الموت
مال فانه يشترى منه عبد
كفاي مد راجعه (قوله
لكن يشترط أن يكون

هو الذي انحصر فيه الامر من احتمالات السبب المذكورة (قوله كان له ثمة وكسب الخ) أي
في كانت هذه موقوفة أيضا قال في المنهج ويتبعه في الوقف الفوائد الحاصلة من الموصى به
كثيرة ~~وكسب~~ والموتة ولو فطرة وبطالب الموصى له الوارث أو الرقيق الموصى به أو القائم
مقامه ما من ولي ووصى بالموثة ان توقف في قبول ورد فان أراد الخ لا صرد (قوله ان
لا يكون) أي الوصية بمعنى الموصى به كما مر وقوله كان أوصى بإصلاح طرقي أي أول كافر مسلم
كأمر أو يكتب حديث أو فقه ككافر وكل من يمنع عليه تلك الموصى به لا تصح الوصية له بذلك
الشيء الممنوع عليه غايكه (قوله ولا محالا) أي وان لا يكون الوصية بمعنى الموصى به محالا
وقوله ولا عبده أي عند الموت فالمراد بالمال ان لا يكون موجودا عند الموت وهذا شرط لازم
صحتها فاذا أوصى بعبد ولا عبده أو بعبد غيره صح الوصية مطلقا ثم ان دخل في ملكه ذلك عند
الموت دامت الصحة والا فلا (قوله حلالا الخ) راجع لقوله أو به لكن الشرط المذكور شرط
في الموصى له مطلقا وفي الموصى به اذا كان معينا كان قال أوصيت بـ هذا الخ إلى أم غير المعين
فلا يشترط فيه ما ذكر كما سيأتي في قوله أو بجعل يحدث (قوله انفصل) أي حيا حياة مستقرة
وكذا ان انفصل ميتا مضمونا في الموصى به كما مر (قوله من بين الوصية به) أي التلذذ بالوصية
وكان الاولى حذف الفظة به أو زيادة له بان يقول من حين الوصية به أولا لان كلامه في الأمرين
كأمر وظاهر (قوله ان كانت أمه فراشا الخ) أي كانت تحت زوج أو في ملك سيد (قوله وأمكنه
وطؤها) أي روطى بالفعل واحتمل حدوث الولد من ذلك الوطء ان لا يكون الواطئ نحو وصي
وخرج ما اذا لم يمكنه لوطه كان كانت بالشرق وهو بالمغرب أو بالعكس وامكان الوطء قيد ثالث
للعمل الموصى له أو به فان وجدت لم تصح الوصية وان فقد واحدة منها صح كما سيأتي في قوله
والا الخ فالصور أربع تصح في ثلاث ولا تصح في واحدة وهي المستجمعة للقبول الثلاثة (قوله
لاحتمال) علة للشرط المذكور وقوله والاصل عدمه أي الحمل عندها أي الوصية (قوله
دخل في الوصية) لانها حمل واحد اذا قبل الرحم مني آخر (قوله وان زاد ما بينهما) أي
الوصية أي التلذذ بصيغته أو بين انفصاله أي القوام الثاني على ستة أشهر ولكن يشترط أن
يكون بين الثاني والاول دون ستة أشهر (قوله وان لم تكن فراشا) أي وقد سبق لها قبل ذلك
كونها انراشا حتى يحال عليه الحمل فان لم تكن فراشا قط لم تصح الوصية لعدم السبب الذي يحال
عليه الحمل (قوله أو لم يمكنه وطؤها) أي أو أمكنه ولم يحتمل حدوث الولد من ذلك الوطء كما علم
بما مر (قوله أما إذا أتت به لدون ستة أشهر) محتمل القيد الاول وذكر المحترزات على الالف
والنشر المختص وما ذكر محتمل في حمل الأدمي إما حمل غيره كهيبة فيرجع فيه لاهل الخبرة بذلك
وعلم من كلامه ان الستة ملحقة بما فوقها لا بشرط عدم الفرائش معها وان الأربع سنين ملحقة
بما دونها وهو ما اعتمدته مر تبعا للشارح في شرح المنهج (قوله بجعل حادث) أي يحدث
فان قيده بمدة أو جعل بأن قال بجعل محتمل هذا العام عمل به وان عم كقوله بجعله كل عام
أو اطلق بأن قال بجعله هذه الامة فهل كل حمل لها مادامت حية وان أعنتها الوارث
وتزوجت بصروحيته فذلك لولد هارقي بين حرين وتزوجها مشروط بما في الامة لان المانع
من تزوج الامة ارقاق الولد وهو موجود في هذه ويشترط في الوصية بالحمل الذي يحدث

انقص المدة يمكن حدونه فيها بعد الوصية كان يتصل لاكثر من أربع سنين وكذا المايته وبين
سنة أشهر وهي ذات فراش يمكن الحدوث منه وكل حال الثمرة فتصح الوصية بثمره فتحدث ولو
أوصى بدابة دخل نحو صوف وابن موجود عند الوصية أو بشجرة دخل ما يدخل في بيعها من
غير المتأخر مثلا عند الوصية ويجب ابقاؤه الى الجداد (قوله يملك) بضم الياء مع - يكون الميم
وقفع اللام مخففة أو مع فتح الميم واللام منقلة وعلى كل فهو ميم للمفعول (قوله كافي السلم) أي
الموكل فان السلم فيه لا يشترط وجوده عند العقد أما الحال فيشترط وجوده عنده وان لم يكن
في ملكه كما مر (قوله بالاجازة يخرج من الثلث) أي بما زاد عليه أما الثلث فلا يتوقف على الاجازة
وهذا في الوصية غير وارث أماله فتتوقف على الاجازة مطلقا (قوله قد بلغ من الوجع ما ترى)
أي الذي تراه أو شئ تراه قيل ان هذا كان عام الفتح حين خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى
حين لما قدم من الجعرانة معمر ادخل على سعد وهو مغلوب فقال يا رسول الله أموت بالدار التي
خرجت منها مهاجرا فقال اني لا رجوا أن يرفعك الله - حتى ينتفع بك أقوام وقيل انه كان عام
هجرة الوداع وجمع بينهما بأنه قد وقع له ذلك مرتين مرة عام الفتح ومرة عام هجرة الوداع ففي الاولى
لم يكن له وارث كما هو معنى الكلالة اذ هو من لم يخلف ولدا ولا والدا وفي الثانية كانت له بنت فقط
أفاده ابن حجر في فتح الباري (قوله وانا ذومال) هذا اللفظ يشهر على كثير لان التثمين
لأنه كثير على انه قد وقع في بعض طرقه وانا ذومال كثير ولا شك ان ذال المال اذا تصدق بشائيه أو
بشطره وابني ثلثه بين ابنته وغيرها لا يصيرون عائلة والجواب أن بقاء المال الكثير انما هو على
سبيل التقدير لا محال فانه أو نقصه فاذا أوصى بثلثه مثلا لم طال حياته ونقص المال أو نفى
كانت الوصية مضره بالورثة فإرد الشارع الامر الى شئ معتدل وهو الذات أفاده في فتح الباري
وقد يقال حيث جعل قوله وورثتك من باب الاخبار بالغيب كما في وانه سيوجد له ورثة كثيرون
كان الكلام محصيا على ظاهره لانه اذا تصدق بثلثي ماله الكثير مثلا وفي ثلثه لورثته الكثيرين
لا يكفهم فيه يصيرون عائلة لان كثرة المال مقولة بالتشكيك فيحتمل أن كثرة مال سعد ليست مما عا
فيها (قوله ولا يرثي) أي بالقرض الابنة أما بالتعصيب فيرثه بيت المال لا نظامه اذ ذلك وكان
اسم ابنته عائشة (قوله فالشطر) بالجر على تقدير فبالشطر والرفع على تقدير فالشطر ان تصدق
به والنصب بنزع الخافض وكذا يقال في قوله فالثلث (قوله الثلث) ميتا أخبره محذوف أو خبر
محذوف أي الثلث يكفيك أو الكافيك الثلث أو فاعل محذوف أي يكفيك الثلث أو مفعول
محذوف من باب الاعراض أو لا أي الزم الثلث أو اعط الثلث وقوله والثلث كثير ميتا أو خبر
وأشار به الى انه ينبغي أن ينقص عن الثلث شيئا ونظامه فانك أن تذر ورثتك أغنيا أخبر من أن
تذرهم عائلة يتكففون الناس وكان الاولى أن يذكر هذه الزيادة لان محل الدليل لما ادعاه ووجه
الدلالة منها انه منعه من الزيادة لاجل حق الورثة فتوقف على اجازتهم الان يقال أراد الى آخر
الحديث وعبر على الله عليه وسلم بقوله ورثتك وان لم يكن له الابنت إشارة الى انه سيبعث
ويأتيه أولاد وكان كذلك فقد عاش بعد المرض المذكور قرير يامن خمسين سنة وبلغ أولاده
عشرة من الذكور وثنتي عشرة بنتا فهو من الاخبار بالغيب منه صلى الله عليه وسلم وقوله عائلة
أي فقر اجمع عائل وهو الفقير والفعل منه عال يعيل اذا افتقر وأصله عال فتحركت الياء وانفتح

لان المردوم يجوز ان يملك
كافي السلم (وكذا) نعم
(بما لا يخرج من الثلث
ان اجازة الوارث) لما في
الصحاحين أن سعد بن أبي
وقاص قال قال يا رسول
الله قد بلغ من الوجع
ما ترى وانا ذومال ولا يرثي
الابنة أفاده ان تصدق بشائيه مالى
قال لا قلت فالثلث قال
لا قلت فالثلث قال الثلث
والثلث كثير

(قوله ويجب ابقاؤه الخ)
المعاسب بخلاف المتأخر
فلا يدخل ويجب ابقاؤه الخ
(قوله لم يكن له وارث) أي
لامن الأصول ولا من
الفرع وله وارث من
غيره كما كاد الحديث
واقطعه كافي مد وان وارث
كلالة أي لا ولده ولا والد

ما قبلها اقلت الفاعل في الخلاصة • وشاع نحو كامل وكمله • وقوله يتكفون الناس أي
يسألونهم يا كنههم ية ال تكفف الناس واستكفهم اذا بسط كفه للسؤال أو سأل ما يكف عنه
الجوع أو سأل كفا من طعام وأول من أوصى بالثالث في الاسلام البراء بنقيع الباء والراء محدودا
مخفقا ابن معروف ومجملات كقصود وزنا ومعنى وهو انصاري خزرجي سلى رضى الله عنه أوصى
به للنبي صلى الله عليه وسلم قبله ورده على ورثته وكان قد مات في صفر قبل أن يدخل صلى الله
عليه وسلم المدينة بشهر (قوله سائر التبرعات) أي باقيها كالوقف والهبة فانها تصح بما زاد على
الثالث ان أجاز الوارث (قوله لقاتل) أي بحق أو بغيره كما صرح به في شرح المنهج وبذلك
التصوير المذكور هذا ان لم يقل ان يقتل أمالو قال ذلك فان كان بحق صح والافلا ومثل الوصية
لجرحه الوصية للشخص غير جرح له فيقتله ومنه قتل سيد الموصى له الموصى لان الوصية
لرقيق وصية لسيد فبالحق الوصية ونسبة الموصى له فالتاحال الوصية من مجاز الاول
واستحقاق القاتل للموصى به مستثنى من قاعدة من استعمل بشئ قبل أو أنه عوقب بصرمانه
(قوله وحربي ومرد) أي في الواقع بان قال أوصيت لزيد أو لزيد أو في الواقع انه حربي أو مرد
أمالو قال أوصيت لزيد الحربي أو المرتد أو للعربيين أو المرتدين أو لهذا الحربي أو المرتد فلا يصح
لان تعلق الحكم على المشتق يؤذن بالعدلية فكأنه قال لحرابته أو رده فيكون المنظور
اليه حنة فهو الوصف وهو الحرابة أو الردة وذلك جهة معصية والوصية لا تصح لجهة المعصية
فتى ذكر الحربي أو المرتد لم تصح الوصية • وأصرح بالاسم كزيد أو لا كهذا وهذا هو الذي
ذكره ع ش واعقده شايخنا خلافا لما ذكره قل والخطي (قوله لم يمت على رده) فان
مات عليا تبين بطلان الوصية (قوله لعدم أدلة الوصية) أي لانهم اشأمه للحربي والمرتد (قوله
جل على وصيته لمن يقتله) أي بغير حق كان يقول أوصيت بكذا لمن يقتلني عدوانا أي أو يقتل
غيره كذلك وانما تصح الوصية بحية لئلا ينام الوصية لغيره من فصارت جهة معصية أما بحق كما
اذا تختم قتله حرابة أو رجاء فارضى لمن يباشر ذلك باذن الامام فتصح الوصية له كالآجرة والجمالة
اذا توجه ذلك عليه لقديت المال (قوله ولو ارث) أي تصح الوصية له وتوقف على الاجازة
هذا اذا كان الوارث خاصا غير جائز أما الامام كالأوصى لانسان بشئ هو ثلث ماله فأقل ثم
انتقل ارثه لميت المال فان ذلك يصرف اليه ولا يحتاج الى اجازة امام وأما الخائز فلا تصح
الوصية له لعدم القاطنة حيث نذاهو يستحقه بلا وصية (قوله ان أجاز) قبل في الصحة كالوصية
لوارث ابراهيم من الدين وهبته والوقف عليه ثم لو وقف عليه ثم ما يخرج من الثلث على قدر
نصيبهم فقدم غير اجازة فليس لهم نقضه ولا بداحة الاجازة من معرفة قدر الجاز فيه أو عينه
أفاده مرد العيرة بآرثهم وقت الموت بلوازم موتهم قبل موت الموصى فلا يكونون وورثة وبردهم
واجازتهم بعده لعدم تحقق استحقاقهم قبل موته فانه في شرح المنهج (قوله بعين) سواء كانت
منقومة أو مثلية كان ترك ابن زودار أو فنانا قيمتهما سواء أو اردب قمح وانا انحاس كذلك لنقص
كل واحد وخرج بالعين مال أو وصى لكل من يذيه بقدر حصته مشاعا من نصف أو ربع أو
نحوها يصيب فرضه فانما لا تصح لانه يستحق ذلك بدون وصية والفرق بين ذلك والوصية بعين
ما ذكره الشارح بقوله لاختلاف الأغراض الخ أمالو أوصى بعض بنيه بقدر حصته مشاعا فانما

(قوله كقصود) الصواب
كقصود كما في يد القاموس
معناه

وكالوصية فيلذ كسائر
التبرعات الواقعة في مرض
الموت (وتصح) الوصية
(قاتل) بان يوصى لجرحه
ثم يموت بالجرح (وحربي
ومرد) لم يمت على رده
لعدم أدلة الوصية ولانها
تملك بصيغة كالهبة وأما
خبر ليس للقاتل وصية
فضعيف ولو صح جل على
وصيته ان يقتله (ولو ارث
ان الاجازة الورثة المطلقين
التصرف حتى لو أوصى
لكل من يذيه بعين بقدر
نصيبه صحت) بشرط
الاجازة

(قوله قيد في العصة) أي
في دوائها (قوله أو مثلية)
كأرب قمح معينا لكل من
أبى وقال جبر لا يحتاج
فيها الاجازة

لاختلاف الاغراض في الاعيان ومنازعتها والاصل في ذلك خبر لا وصية لوارث الا ان يجزى الورثة (وتصح الوصية) من عليه دين مستغرق لماله (ان اسقط ببراءة أو غيره) لعدم أدلتها مع حصول ٨٥ غرض وب الدين وكلام الاصل يقتضي

بطلان الوصية بمن عليه دين مستغرق وليس مراداً (وكل وصية) بالمعنى الشامل للتبرع في مرض الموت (لا تتوقف على اجازة) تحسب (من الثلث) لخبره السابق (الاعتق أم الولد) وان استولدها في مرض موته (وعتق معلقاً) في العصة (بصفة وجدت في المرض) بغير اختيار السيد (ومات قبل) موت (المعتق ولا مال له غيره) فان كلاً منهما يحسب من رأس المال تنزيلاً لهما منزلة استملاك المال بانفاقه في الذات والشهوات واعتباراً للثاني

(قوله كان متبرعاً بذلك) هو ظاهر في العالم بالحكم دون الجاهل اذ لم يدفع مجامعاً في ظنه حرره (قوله خبر لهذوف) هـ هذا سبق قلم والصواب قد لهذوف هـ باج (قوله فانم ان كانت بدون الثلث) صوابه بالثالث (قوله حسب من الثلث) لعله من رأس المال (قوله قبل موت المعتق) فيه أن تعليل الشارح آخر ايقضى انه لا فرق

نصح فيستقل بذلك حيث اجازة بقية الورثة ويشاؤك فيما زادوا المصلحة في الوصية لوارث ان يقول أو صيت لزيد بان تبرع لولدي بخمسة مائة فاذا قبل وتبرع لولده بذلك كانت وصية لوارث صحيحة (قوله لاختلاف الاغراض الخ) علة للشرط المذكور قال مدر ولما صحت يبيع عين من ماله لزيد وقال في شرح الروض ومن ثم لم يجز ابدال مال الغير بمثله كالأودع زيد عند عمر وعشرة دنانير مثلاً فلا يجوز لزيد ان يأخذ منها ديناراً ببقية ويرد بثلث لاختلاف الاغراض في الاعيان فقد يكون ذهباً زديداً مثلاً وقد لا يريد ابداله وهذا ما تقدم به البلوى حتى لو طاب زيد ماله فدفع له عمرو دنانير من مال نفسه بمثل ما عاينده كان متبرعاً بذلك والدنانير الموجودة مثلاً لزيد يجب عليه دفعها له أيضاً (قوله خبر لا وصية لوارث) أي خبر الصحيح باسناد صالح كما قاله في شرح المنهج فلا وجه لقول بعضهم ان هذا الحديث لم يصح ورود (قوله ان اسقط) بضم الهمزة متبياً للمفعول وفي بعض النسخ ان سقط بلا همزة متبياً للمفعول وهو خبر لم يذوف أي وتنفذ ان اسقط الخ فالوصية حال حياته صحيحة مطابقة لظاهره ثم ان سقط الدين اسقرت والابطال ويمكن حل كلام الاصل على هذه فلا يرده عليه الاعتراض الا في (قوله أو غيره) كاذباً اجنبي متبرعاً أو وارث الموصي كذلك وقوله مع حصول غرض رب الدين أي وهو الثواب في صورة البراء أو حصول المال له في صورة الاداء (قوله وليس مراداً) أي لان سقوط الدين شرط لتنفيذ الوصية ودوام صحتها للاصالة وتقدم الجواب عن الاصل (قوله وكل وصية) مبتدأ خبره قوله تحسب من الثلث (قوله لا تتوقف على اجازة) أي شأنه اذ كان كانت لا تتوقف على أي بعض صورها وهي الوصية لغير وارث فانها ان كانت بدون الثلث لم تتوقف على الاجازة والالتفات وتخرج بذلك ما تتوقف على الاجازة في جميع صورها وهي الوصية لوارث فانها لا تحسب من الثلث فقط بل تنفذ في القدر الذي اجاز ما بقي الورثة زائداً على الثلث أو ناقصاً عنه (قوله الاعتق أم الولد) اعترضه قل بانه لا وصية في ذلك ولا تبرع في مرض الموت حتى يتوهم حسبه من الثلث فيستغنى وحينئذ فهو استغناء منقطع هـ بالمعنى وهو بناء على ما فهمه من ان المعتق حاصل بعد الموت والواقع منه في حال الحياة انما هو الاستعداد وهو اطلاق لا تبرع فيه وليس الامر كما فهم بل المراد بالمعتق الاعتناق أي ان السيد اذا انجز عتق أم ولده في مرض موته حسب من الثلث ومن المعلوم ان اعتناقاتها تبرع علمه انه قد اخل في التبرع فيكون استغناؤه منسلاً (قوله بغير اختيار السيد) متعلق بوجوده وذلك كقول المطر كان قال ان امطرت السماء فانت حرف وجد المطر والسيد مريض فان عتق العبد يكون من رأس المال فان وجدت باختياره حسب عتقه من الثلث (قوله ومات) أي العتق وقوله قبل موت المعتق يكسر التاء ويخرج به ما لو مات بعده فانه يحسب من الثلث (قوله ولا مال له غيره) ليس بقيد ونحوه كره لانه محال التوهم اذ لو كان له مال غيره كان عتقه من رأس المال بالاولى (قوله تنزيلاً لهما) أي اعتق أم الولد والمعتق المعلق وهذا أحد أوجه ثلاثة في المسئلة الثانية والثاني منها يمتدح رفقاً كما لان ما يعتق ينبغي أن يحصل للورثة مثلاً لم يحصل لهم هنا شيء والثالث يعتق ثلثه كالأومات بعد موت سيده وفائدة الخلاف تظهر فيما لو اكتب شيئاً

هـ ونأمل (قوله محل التوهم) يمكن نقل اشوبرى عن شرح الاصل انه لبيان محل الخلاف المذكور فان كان له مال غيره فليس فيه هذا الخلاف بل عتق من رأس المال كما عليه جماهير الاصحاب هـ م لكن يجر وجهه

بعد وجود الصفة وقبل موت السيد فنه يكون لو ارث الرقيق على الاول ولو ارث السيد على الثاني ولهما على الثالث وفيما لو كان لهذا العبد ولد من نسبه فان ولاده في حدة أبيه لو الى امه وبعد موته ينجر لوالى الاب على الاول ولا انجر ارث على الثاني وينجر ولاده ثمة على الثالث (قوله بحالة التعليق) أى وهو حينئذ كان معها وقوله ولانه حينئذ أى حين التعليق لم يكن متما امهم معول بابطال حق الورثة لانه صحيح اذ ذلك

• (باب المساقاة والمزارعة) •

أى والخبرة وانما لم يذكرها في الترجمة لبطالان امطنا أى استقلا لا وتعا كاسى ما في بخلاف المزارعة والاولى لغة مأخوذة من السقي بفتح السين وسكون القاف وانما أخذت منه مع أن فيها المعالاة أخر كتنقية النهر واصلاح الاجابين لانه انفع اعمالها واكثرها مؤنة وقيل من السقي بكسرها ما وتشد يد الباء وهو موضع الشجر وقيل لانهم ساقاه ملة على ما يشرب ساقاه والثانية لغة مأخوذة من الزرع وسياق مع كل شرعا ولما كان فيها الاستيفاء منفعة ذكر اعقب الاعمان للمناسبة بينهما فاناسب التضاد وايضا في المساقاة فذلك لشي مع عدم كالوصية فذكرت عقبها وذكروا معها المزارعة لانها تنفع تابعة لها كاسى ما في (قوله الاصل فيه - الخ) والمضى في الاولى أن ماله لا انجر ارث لا يحسن تعهدا ولا يتفرغ له من يحسن ويتعهده وقد لا يخلت أنصارا فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل ولوا كثرى المسالك لزمته الابرة في الحال وقد لا يحصل له نفع من الثمار ويتمون العامل فدعت الحاجة الى تجويرها اه افاده في شرح المنهج وقوله ولوا كثرى المسالك أى لو صح ذلك فرضا والافه وغير صحيح لعدم ضبط الاعمال (قوله عامل أهل شيب) أى من الهو بدليل الرواية الاخرى وهى دفع الى هم وخبير فخلها وأرضها وهى مدينة كبيرة بقرب المدينة الشريفة والمراد بها ما لهم مساقاتهم ومزارعتهم فالوانع منه صلى الله عليه وسلم مزارعة تابعة للمساقاة (قولا بشطر) أى نصف ما يخرج منها أى من أرضها وقوله من غير بالثلاثة أى غير النخل يابسا كان أو رطبا وقوله أو زرع الظاهر انه كان شيراوسى ما في أن الزرع الذى لم يد صلاحه كالبذر فاندفع الاعتراض بان لم يقل انه صلى الله عليه وسلم دفع لهم بذر او مثل الزرع الذى كور فيه كالبذرية وبامية وخوخ ومشمش فتصيح المزارعة على ذلك تبعا للمساقاة (قوله أن يعقد الخ) يؤخذ منه الاركان الستة وهى ماله وعامل وعمل وغرو صيغة ومورد وقوله أن يعقد اشارة للصيغة والضمير في ذلك عائد على المالك وعلى نخل هو المورد ومن يتعهده هو العامل والتعهد العمل وما يخرج هو الثمر وقوله يجوز معلوم اشارة للشروط وذكروا منها تسعة (قوله على نخل) أى مغروس ولو ذكر الما باني وقدمه على العنب لانه أفضل منه على المعتمد ولانه مورد النهر أى الحديث السابق الذى هو دليل الباب والعنب مقيس عليه وقوله أو ينجر عنب أو فيه ما نعمة مخلوق فهو جامع (قوله مال الكه ما) يدل من الضمير المستتر الزارع فاعلا وليس هو فاعلا لا يلزم عليه أن يكون محذوف من كلام المتن وهو لا يجوز عدا المالك اما بنفسه أو نائبه ومنه على محجور وناظر وقف فى ساقاته والامام فى بيت المال (قوله لمن يتعهدهما) متعلق بهما واللام بمعنى مع (قوله مدق معلومة) اشارة لاحد شرطي العمل فلا بد أن يندر بزمن معلوم يشرف فيه الشجر غالبا كسنة أو أكثر وسياق التامى في قوله وان لا يشترط على العامل الخ فلا تصح مؤبدة ولا مطلقة ولا مؤقتة بادر ذلك

بحالة التعليق ولانه حينئذ لم يكن متما بابطال حق الورثة

• (باب المساقاة والمزارعة) •

الاصلى فيه ما قبل الاجماع خبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم عامل أهل شيب بشطر ما يخرج منها من غير اوزرع (المساقاة ان يعقد على نخل او ينجر عنب) مال الكه ما (ان يتعهدهما) بالسقي والتربية مدة معلومة

(يجز مع معلوم عما يخرج منهما) من ثمر أو غناب وإشترط تخصيصه بالعاقدين شركة وعلمهما بالنصيبين بالجزئية وان تكون
الاشجار مبنية مصرية وان تفر (قوله وعلمهما بالنصيبين بالجزئية) ٨٧ لا يقال بغنى عنه قول المصنف بجزئية

معلوم لانه قول الجزئية اعم
لصدقه على غور طل بخلاف
الجزئية ثم ان هذا الشرط
يصدق ولو مع عدم التعيين
كقوله والثمره ينمنا اثلاثا
ولو مع العطف بالواو خلافا
للمعنى فلا بد من زيادة
شرط التعيين اه وفيه
ان في النصيبين بدل عن
الاضافة الى علمه بنصيبه
ونصيب صاحبه ولا يعلم
بنصيبه ونصيب صاحبه
بشرط هذه الاضافة الا مع

التعيين فهو مقتضى
هذا الشرط تأمل (قوله
تفصلات الخ) اي لانهم اقد
لا تفر فيضيع عليه اولا
بشر الاهي فيلزم استقلاله
بالثمر شيئا (قوله ليس بدلا)
قد يقال ما المانع منه اذ
الجزئية اخص من النصيب
فيلزم من العلم بها العلم به
(قوله جائز) فيه انه لازم
بخلاف القراض وعبرة
مد لان المساقاة لا مجلس
له الان القراض عقد جائز
وربما من تصرف العامل
وهذا لازم وربما من عين
الاصل فاحتيط له قاله في
شرح الروض اه ويري
وهي اولى (قوله والربح
فيها من رأس المال) الاولى
من الثمر ومثله يقال في قوله

الثمر للجهل بوقته فانه يتقدم تارة ويتأخر أخرى والمراد بدار الثمر في هذا الباب جدد اده
ولامؤقتة بزمان لا يفرق فيه الشجر غالب الخلوها عن العوض ولاجرة لانه ما لم يعلم اوطن أنه
لا يثمر في ذلك الزمان وان استوى الاحتمالان أو جهل الحال فله أجرته لانه عمل تام معا وان كانت
المساقاة باطله (قوله يجوز مع معلوم) أي بالجزئية كما سيأتي (قوله من ثمر) أي غير الثمر بدليل مقابله
بالغناب والافا الثمر شامل لانه يكون ذكره ضائعا وخارج بالثمر الجريد والليف والكرفانف بكسر
الكاف والظوص فهو مختص بالمساكن الموضوعة للعامل لنفسه بطل وكذا الوشرط بينهما الى
نسبة معلومة على المعتمد واما الشمار يخ والقنود وهو مجمع الشمار يخ أي رأس العرجون الذي
فيه الشمار يخ فثمره كان بينهما والعرجون وهو الساعد للمالك على المعتمد وكذا كالم الثمر ولا
يجوز كون العوض غير الثمر كما علم من قوله يجوز مع معلوم الخ فلو ساقا فبدرهم أو غيرها لم تنعقد
مساقاة ولا اجارة الا اذا فصل الاعمال وكانت مضبوطة اه أفاده زى وهو في مر أيضا (قوله
تخصيصه) أي ما يخرج بالعاقدين ثم المشروط املوا أحدهما أي ما يعلق منفعة به ولو حرا
كالمشروط له والباء اذله على المقصور عليه على خلاف الافصح والافصح دخولها على المقصور
قال العلامة الاجهوري رحمه الله

والباء بعد الاختصاص يكثر * دخولها على الذي قد قصر
وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الجبر الهمام السيد

(قوله شركة) منصوب على التبيين أو الحال وأقرب به بعد قوله تخصيصه بالعاقدين لان المراد
بتخصيصه بهما ان لا يكون شيء منهما غيرهما وهو صادق بان يكون لاحدهما فقط مع انه لا يصح
ان يدفع ذلك بقوله شركة فهو نظير قوله تعالى يخرج منها ما للواو والمرجان أي لامن غيرهما
فلا ينافي انه يخرج من أحدهما فقط (قوله وعلمهما بالنصيبين) يخرج به مالو ساقا على ان له
شركة أو نصيبا فيه فلا يصح للجهل بمصلحة العامل وقوله بالجزئية كان الاولى أن يوقفه بالواو
بان يقول وبالجزئية كمنصف وثالث يخرج به مالو قال سابقه لك على أن الربح ينمنا اثلاثا
فلا يصح للجهل بل عين له الثالث ومن له الثلثان وكذا الوشرط للعامل ثم فصلت بعينها أراسع
مع معلوم من الثمر أو غير الثمر لاحدهما وثمر الاشجار لا تعرف فلا يصح لعدم العلم بالجزئية
لانما في ذلك اذا علمت ما ذكره علم ان قوله بالجزئية ليس بدلا عما قبله لاقتضائه ان المقصود
تعلق العلم بالجزئية فقط مع ان المقصود تعلقه بكل منهما ما كما علمت ولو أطلقا على المناصفة
ولو قيل للعامل الربع مثلا وسكت عما للمالك صح لان الثمر تابع للاصل بخلاف عكسه (قوله
وان تكون الاشجار الخ) شروع في شروط المورد ذكر بعضها وبقى منها كون تلك الاشجار
تخلأ أو غنابا مغروسا لم يرد صلاح ثمره وادأظهر أم لا فلا تصح على غير نخل أو غناب استقلاله
كعين ودفاح ومنعش ومنوب بوزن سفرجل وبطيخ لانه يتغير بغيره فادأر يخلو عن العوض
كالمنوب ولا على ودي بغيره وية هذه والثمره بينهما ما كالمسألة بذرايزعه ولا على ما بدا
صلاح ثمره لغوات معظم الاعمال ولا على مهم كاحد البساتين وان عين في المجلس اذ المساقاة
لا مجلس له الان عدها جائز والربح فيها من رأس المال بخلاف القراض فان عده لازم
وربما من عين الأصل فاحتيط له ولا على غير مرفق وان روى في المجلس لاسر (قوله وان تفر

بدر من عين الأصل شيئا باج ويعلم بما تقدم ايضا

في المدة غالباً) يخرج به مالو قيد مدة لا تفرق فيه أصلاً كأن ساقاه على نخل صغير أو أحقل الانهار
وعدمه فلا تصح المساقاة للعامل في الثانية أجرة المثل وكذا في الأولى أن جهل الحال فإن علم
أوطن أنه لا يثمر في ذلك الزمن فلا يثنى له والمرجع في المدة المذكورة إلى أهل الخبرة بالشجر بتلك
الناحية ولو قدر مدة يثمر فيها غالباً فاتفق أنه لم يثمر لم تنسخ المساقاة ويلزم العامل اتمام العمل
ولا أجرة له كالمو قارضه فلم يرجع وكذا لو تلف الشجر بأقفة أو غصب ولو انقطع الماء أو أمكن
رده لم يلزم المالك رده وللعامل الفسخ فان تعذر رده وتلف الثمر فكالقلف بأقفة ولو أغرق قبل
السنة المعينة أو بعد هذا اختص به المالك ولا يثنى للعامل من ثمرة ولا أجرة أن قطع بأنه لا يثمر إلا
في تلك السنة لأنه حينئذ لم يطمع فيه مسبقاً وتأخر فإن جوز الانقراض حقق حصته ولو ساقاه
عشر سنين مثلاً والثمرة لا تتوقع إلا في العاشرة صحت والاعوام بمنزلة الأشهر في العام الواحد
فإن وجدت قبل العاشرة أو بعده فلا يثنى له في الثمرة بالقيد السابق إذ لم يطمع في ثمنها ولا
أجرة له أيضاً ولو أدرست الثمرة قبل انقضاء المدة عمل بقيتها بالأجرة وأخذ حصته أن جوز
الادراك قبل مضي المدة فإن تأخر ادراكها عن المدة بأن انقضت وهي طالع أو بلغ فلا يعمل
حصته منها أن جوز الادراك كما مر وعلى المالك التعهد والتمتع به إلى الادراك والمراد بالادراك
الجداد كما مر ولو كان الشجر مما يثمر في العام مرتين فاطلع الثمرة الأولى قبل انقضاء المدة
والثانية بعدها فاز بالثانية المالك على الأوجه (قوله) وأن لا يشترط على العامل ماليس من
جنس أعمالها أي كبناء الجدران فإن أطلق بأن لم يشترط شيء كان عليه كل عمل يحتاجه الثمر
أصلاحه وتنقيته مما يتكرر كل سنة كسقي وتنقية نهر أي يجري الماء من طين ونحوه وأصلاح
أجابين يقف فيها الماء ليشر به شربت بالاجابين الغسيل جمع اجانة وقلعج الغفل وتنقية حشيش
وقضبان مضرية بالشجر وقهر بيش للعنب جرت به عادة وهو أن ينصب أعواد أو يظلمها بشيء
كالبرص ويرفعه عليها وحفظ الثمر على الشجر وفي البيدر عن السرقة والشمس والطيور بأن
يجعل كل عنقود في وعاء يحميه المالك كقصوره وجدده أي قطعه وتنقيته وعلى المالك
ما يصد به حفظ الشجر ولا يتكرر كل سنة كبناء حيطان البستان وحفر نهر وأصلاح ما نهادر
أي سقط منه وعليه أيضاً الأعيان وإن تكررت كل سنة كقطع القنجر والقاس والمجل وكل
ما وجب على العامل له استجار المالك عليه وما رجب على المالك لو فعه له العامل باذن المالك
استحق الأجرة تنزيلاً له منزلة قوله أقض ديني وبه فارق قوله له اغسل ثوبي ويملك العامل حصته
من الثمر بالظهور له أن عقد قبل ظهوره وفارق القراض حيث لا يملك فيه الربح إلا بالقسم
أو التخصيص مع الفسخ بأن الربح وقاية لرأس المال والتمليس وقاية للشجر أما إذا عقد به
ظهوره فيملكه بالعقد (قوله) وبالبعد بأن يسلمه مفتاح الحديقة ليتمكن من العمل متى شاء فلو شرط
على المالك معه ولو مع يد العامل فسد بخلاف شرط عمل غلام المالك معه نظير ما يأتي في القراض
بل أولى لأن بعض أعمال المساقاة على المالك أه أفاده مر (قوله المطلق) بأن قال ساقيتك
على هذه الأشجار على أن تنهدها (قوله على العرف الغالب) أي أن لم ينص الأصحاب فيه
على أنه على العامل أو المالك ولم يتقدم عليه عرف سابق له والأفلا يعمل به فقوله في شرح المنهج
وظاهر أنه لو جرت عادة بأن شيأ من ذلك على المالك أتبعته بتعين عمله على ماليس للاصحاب فيه

في المدة غالباً وان لا يشترط
على العامل ماليس من
جنس أعمالها وان ينفرد
بالعمل وبالبعد ومعرفة
العمل ويجعل المطلق في
كل ناحية على العرف
الغالب

(قوله) فاتفق أنه لم يثمر أي
أصله لم تنسخ ويلزم
العامل الاتمام أي بقية
المدة بخلاف المسئلة بعد
فإن الانقراض فيها تأخر ادراكه
فقط مع كون الانقراض حصل
في المدة المشروطة (قوله)
فاز بالثانية المالك أي
حيث لم يجوز العام له
التأخر أما الأولى فيشارك
فيها حيث جوز التقدم
والأفلا يثنى فيها أيضاً على
قياس ما مر (قوله) وبه فارق
قوله اغسل ثوبي (أي) إذا
يجب على الشخص غسل
ثوبه بخلاف نحوه قضاء
الدين (قوله) بخلاف شرط
يعمل غلام المالك لعل
الفرق أن الغلام كالأمة

نص ولم يقدم عليه عرف آخر هذا اذا كان عرف غالب وعرفاه والاوجب التفصيل جزما اه
 افاده مر (قوله ذكر النخل) أى ولو من فردة عن الاثان على المعقد (قوله صاحب
 النصل) اسم كتاب لادام الخفاف قال مر وقد ينزع فيه بأنه ليس بمعنى النصوص عليه
 وبأنه بناء على اختياره للقديم اه وقد علمت أنه المعقد (قوله كالمقل) قال فى القاموس المقل
 بالضم الكندر الذى يتدخن به اليهود وصنع شجرة ومنه هذى وعربى وصقلى والكل نافع
 لاسعال ونهش الهوام وتنقية الرحم وتسهيل لولادة وانزال المشيمة وحصة الكلية والرياح
 الغليظة مدبرهاى مسمى محلل لاورام والمقل المكي ثم شجر الدوم وهو شبيه بالنخل فى الصورة
 وغرة قابض باردمقوله مدة اه باختصار وقرر شيخنا عطية أن غرة الدوم المذكور نافع لاسعال
 أيضا (قوله لانه لازكاة فى غره) أى بخلاف العنب فانه وان لم يرد فيه نص لكنه فى معنى ماورد
 فيه مجامع وجوب الزكاة وجوزها القديم فى سائر الاشجار الممطرة استقلا لاكتيزوتفاح اه
 (قوله تجوز) أى المسافة على غير النخل والعنب تبعالهما كالمزعة وعبارة مر وتصح
 على اشجاره غرة تبعالنخل والعنب اذا كانت بينهما وان كثرت ران قدها المارودى بالقليلة
 وشرط الركزى بمقتضى مذكره ان ارادها بالسقى تطير المزارعة وعليه فى تأنى هنا جميع ما أتى من
 اتحاد العامل وما بعده اه وبه يدفع توقف الشورى (قوله ويخالفان) أى النخل والعنب
 (قوله فى أربعة أمور) أقط خامسا وهو جواز استراض غرتها لا مكان مع رفتم بالخرص
 فيها وتذكر الخرص فى غيرها (قوله الخرص) أى تأتية فيه مادون غيرها فلا يتأى فيه لاستتاره
 بالاوراق ومعنى الخرص الحزور والتخمين (قوله فى محالها) منها هذا الباب بالنسبة للمسافة
 لانها قد مرت فيه قبل قوله ويخالفان الخ فاندفع قول قل فى قوله لما مر تغليب الماضى على
 الحال (قوله بالتأخير) أى بوجود التأخير وتأتية فيه بخلاف العنب فانه لا يتأى فيه لاستتاره
 هذا هو معادلتين وأما قول الشارح أى بمقتضى وهو الخ فخالف لقاده كما علمت وقاسد أيضا
 من حيث الحكم فان كل شجر يبيع وعليه غمر موجود فان كان ظاهرا بتأخير أو غيره كذا
 النور للبايع والا فللمشتري الآن يشترط خلاف ذلك كما تقدم فلا فرق فى هذا بين النخل
 غيره بل المدا على الظهور بتأخير أو غيره كما علمت (قوله لانه مستتر) مقتضى العلة عدم الفرق
 بين النخل وغيره فيخالف ما دعاه من اختصاص هذا الحكم بالنخل (قوله والمزعة الخ) وهى
 واقعة الآن فى الارياك وكذا الخبيرة وتسمى عندهم بالمشطرة وتقع فى مثل العنب والخوخ
 فيدفع له الارض ويزرعها العامل يذمر عنده وكذا القمح ووقوع الغاية لأن أكثر من
 الأولى (قوله فهى مخبرة) مأخوذة من الخبر وهو الا كراى الحراث أو من الخبرة بالضم
 وهى النصيب الذى يأخذه لا كار (قوله مطا) أى مستقلة أو تابعة للمسافة وقد نظم
 ذلك المحشى بقوله

مزارعة بطلانها مستقلة • مخبرة بطلانها مطلقة انقل

وصاحب بذرمالك الارض فى التى • بدأ بذرى الأخيرة من على

قال فى شرح المنهج وانما لم تصح المخبرة تبعها كالمزعة لعدم ورودها كذلك واختار النووي
 من جهة الدليل صحة كل منهما مطاقتا تبعه الابن المذرو وغيره قال والاحاديث مؤولة على ما اذا

ونقل كلامهم ذكروا
 النخل وبه صرح صاحب
 النصل (ولا تجوز فى
 غيرها) كالمقل لانه
 لازكاة فى غره فاشبهه غير
 المنخر (الاتبعالهما) فتجوز
 كالمزعة (ويخالفان
 غيرهما) أربعة أمور
 تجرى فيها مادون غيرها
 (الخرص و) وجوب
 (الزكاة) صحة (العرايا
 والمسافة) لما مر فى محالها
 (ويزيد النخل على العنب)
 كغيره (بالتأخير) أى بمقتضى
 وهى ان لا يبيع شجرة عليه
 ثم لم يبقه الا ثم النخل قبل
 لتأخير لانه مستتر (والمزعة
 ان يعقد على أرض)
 مالكا (لم يزرعها يجزئ
 مع يوم مما يخرج منها
 والبذرن المالك فان
 كان من العامل فهى
 مخبرة وهى أى المخبرة
 (باطلة) مطلقا انتهى عنها
 فى خبر الصيحين وهذا
 من زيادتي

شرط لو احدث زرع قطعة معينة ولا آخر أخرى والمذهب ما تقررو ويحاجب عن الدليل المحوز لها
 جملة في المزارعة على جوازها تبعاً أو بالطريق الآتي وفي المخابرة على جوازها بالطريق الآتي
 ١٠ (قوله فلو أفردت بها) أي بالمخابرة والافراد ليس بقيد لما مر من أنها باطلة مطلقاً فكان
 الأولى أن يقول فلو حصلت أو وجدت (قوله فالمغل للعامل) أي لأن الزرع تابع للبذر فلو كان
 البذر لها ما فالغلة لها ما وكل على الآخر أجرة ما صرفه من منافعه على حصة صاحبه اهـ أفاده
 مر (قوله وعليه المالك الأرض الخ) أي أجرة مثلها وان زادت على الخراج (قوله وطريق
 الخ) أشار بذلك لحيلة تسقط الأجرة وتجعل الغلة مشتركة بين المالك والعامل وقوله ولا أجرة
 أي على العامل للمالك (قوله بنصف البذر) أي ويسأله المالك لأنه لا يتخذ القابض والمقبض
 وقوله ونصف عمله عطف على نصف قبله وهو مسلط على قوله ومنافع دوابه وآلاته أي نصف
 ذلك واختاره الجاهل في الامور المذكورة للضرورة (قوله وكذا المزارعة باطلة) وجوزها أحد
 وقوله لذلك أي للتمسك وقوله فلو أفردت الخ التقييم بالافراد هنا ظاهر لما سبق أن أصبح تبعاً
 (قوله فالمغل للمالك) أي لأنه غناه ملكه ومن طرق جعل الغلة لهما ولا أجرة أن يكتري
 المالك العامل بنصف البذر ومنفعة الأرض شائعين أو بنصف البذر ويعيه نصف الأرض
 شائعين ليعزح له باقي البذر في باقي الأرض فيكون لكل منهما نصف المغل شائعاً لأن العامل
 استحق من منفعتها بقدر نصيبه من الزرع والمالك من منفعتها بقدر نصيبه من ذلك وتعارف
 الأولى الثانية بأن الأجرة فيها عين وفي الثانية عين ومنفعة ٢ وفيها يتمكن من الرجوع بعد
 الزراعة في نصف الأرض وبأخذ الأجرة وفي الثانية لا يتمكن من ذلك ومن الطرق أيضاً أن
 يقرض المالك العامل نصف البذر ويؤجره نصف الأرض بنصف عمله ونصف منفع آتية
 ومنه ان يعير نصف الأرض والبذر منه المالك البذر في هذه ليس كله من المالك ويستقط
 في هذه الاجارات وجود جميع شروطها الآتية ولو أذن غيره في زرع أرضه فخرتها وهما
 للزراعة فزادت قيمتها بذلك فأراد ردها أو بيعها من غير إذن العامل لم يصح له ذلك لا تتفادها
 بدون ذلك العمل المستقر فيها ولأنها صارت مرهونة بذلك العمل الذي زادت به قيمتها كما ان
 الثوب عند فقو القصار مرهون بأجرته فله حقه في استيفائها (قوله وعليه للعامل أجرة
 عمله) أي لبطان العدة ولا يمكن احباط عمله مجازاً ولا فرق بين أن يملك الزرع أو يتصرف به
 أو غيرها على المعقد (قوله ودوابه وآلاته) أي ان كانت له (قوله أي الأرض الخالية) بحيث
 بذلك على ضد ما وهي ما فيها خضرة بحيث تسمى سواد الرويتان البعد كذلك فلما سمى
 ما في الأرض المشغولة سواداً اناسب أن يسمى ضد ما وهو الأرض الخالية بضده وهو البياض
 لثبوت هذا الاسم للأولى في الجملة اذ هو اللسان فيها (قوله بين الفحل) البينية ليست بقيد
 بل المدار على عصر الافراد السابق وان لم يحط بالشجر بأن كان في جانب منه وبهضمه فمفسر
 البينية بغير عصر لافراد قال في شرح المنهج وكالبياض مما ذكر زرع لم يبد صلاحه اهـ وذلك
 كالطبخ وقصب السكر ونحوهما وهو محل الخمر السابق كالمز (قوله ان عصر) هو المراد
 بقول الروضة وأصله أنه إذا كان يسر ذلك لم تجز المزارعة لعدم الحاجة وذكر المتأربعة
 شروط (قوله واتخذ العامل) أي لان عدم اتصافه يخرج المزارعة عن كونها تابعة وكذا

فلو أفردت به الأرض فالفحل
 للعامل وعليه المالك الأرض
 أجرة مثلها وطريق جعل
 الغلة لهما ولا أجرة أن
 يكتري العامل نصف الأرض
 بنصف البذر ونصف عمله
 ومنافع دوابه وآلاته أو
 بنصف البذر ويتبع بالعمل
 والمنافع (وكذا المزارعة)
 باطلة لذلك فلو أفردت بها
 أرض فالمغل للمالك وعليه
 للمالك أجرة عمله ودوابه
 وآلاته (إلى البياض)
 وان كثر أراض الأرض
 الخالية من الزرع ونحوه
 (بين الفحل أو) شجر
 العنب (قصب المزارعة)
 عليه ما للمالك على
 الفحل أو شجر العنب (ان
 عصره قيمه ما) أي الفحل
 وشجر العنب (الابنية)
 أي البياض (واتخذ
 العامل)

(٢) قوله وفيها يتمكن الخ
 أي في الثانية (قوله وفي
 الثانية) الأولى الأولى

يقال في قوله ولم يفصل بين العقدین علی ما یأتی (قوله بان يكون) اشارة الى أن المراد باتحاده
 ما ذكر لا كونه منفردا فلا يضرك تعدد (قوله ولم يفصل بين العقدین) يؤهم كلامه أن الشرط
 وجود عقدین غیر منفصلین وایس كذلك بل المراد الاتیان فیهما بعقد واحد كما عبر به
 فی المنهج بقوله ان العقد عقد وحيد فذا المراد بفصلهما أن يستقل كل بهد بان يقول ساقيتك
 فيقبل ثم يقول زارعتك فيقبل أيضا اه افاده أرباب الخواشي هنا وعجالة المنهاج وشرح مر
 والاصح أنه يشترط أن لا يفصل بينهما أي المسافة والمزراعة التابعة بل يأتي بهما على الاتصال
 لتصل التبعة وأنه يشترط اتحاد العقد فلو قال ساقيتك على النصف فقبل ثم زارعه على
 البياض لم تصح الزراعة لأن تعدد العقدین یل التبعة اه وهي صريحة في أن عدم الفصل
 غیر اتحاد العقد فممكن حل كلام المتن هنا على ذلك غاية ما فيه أنه عبر بالعقدین نظر التعدد
 المعقود عليه وان اتحدت الصيغة وبذلك عبارة الأصل حيث قال والاصح أنه يشترط أن
 لا يفصل قال الشارح ای بین المسافة والمزراعة في العقد لانها تابعة لهما الاتصال لتصل
 التبعة اه وحینئذ يكون كلام المتن قد أدخل بالشرط اتحاد العقد كما أدخل به صاحب
 المنهاج (قوله وان تناخر) نائب فاعل لفعل محذوف ای ویشترط ان تناخر وليس معطوفا
 لعدم استقامة عطف المصدر على مدخول الشرط المذكور وصورة التأخر أن يقول ساقيتك
 على النخل وعاملتك على البياض (قوله هو أولى الخ) ای صدقه بالمقارنة بان يقول عاملتك
 على هذين أو على النخل والبياض مع أن ذلك لا يصح هذا مراده ولكن المعقد العصة فكلام
 الأصل هو الأولى (قوله على المسافة) على في كلامه بمعنى عن واصله انما عبر بهما انظر القول
 الأصل وأن لا تنقد دم لاقوله وأن تناخر (قوله وعلى ذلك) أي وعلى وقوع الزراعة تابعة
 بشرطها من الخ واستشكل بأنه لم ينقل أنه صلى الله عليه وسلم لم كان يدفع بذرا ولم يردافظ
 الزراعة في طريق من طرق الحديث بل الظاهر أنهم كانوا يزرعون من ماله ثم فهم يخبرون
 وحینئذ فلا دلالة في الخبر على جواز الزراعة تبعا للمسافة وقد دم جوابه بان الزرع الذي لم
 يبدل صاحبه كما يذوقه فاعلمهم صلى الله عليه وسلم الأرض كان فيها زرع لم يبدل صاحبه واعلم
 أن المسافة لازمة فلو هرب العامل أو عجز قبل الفراغ من العمل ولوقبل الشروع فيه وتبرع
 غيره بالعمال بقي حق العامل وان لم يتبرع غيره ورفع الأمر الى الحاكم أكثرى عليه من ماله ان
 كان له مال والا أكثرى بموجله ان تأقی نعم ان كانت المسافة على العين ممكن المالك من الفسخ
 ثم ان تعددا كثرأوه اقترض عليه وفي من نصيبه من الثمن ان تعددا اقترضه عمل المالك
 بنفسه أو اتفق بائنه بذلك شرط فيه رجوعا بأجرة عمله أو بما انفقه فان لم يشهد فلا رجوع له
 فان عجز عن العمل والانفاق ولم تظهر الثمرة فله الفسخ وللعامل أجرة عمله وان ظهرت فلا فسخ
 وهي له ما ولو مات الماساق في ذمته قبل عام عمله وخلف تركه عمل وارثه امامه بان يكترى عليه
 أو من ماله أو بنفسه ويسلم له المشروط فان لم تكن له تركه فله وارث العمل ولا يلزمه وخرج
 بالماساق في ذمته المساق على عينه فتنفسخ عنه ولا تنفسخ بموت المالك بل تسفر وباخذ
 العامل نصيبه ولو خرج الثمر مستحقا كأن أوصى به فله مال أجرة عمله سواء علم الحال أو جهله
 وكذا لو فسدت المسافة فله أجره مثله وان علم الفساد

بان يكون حامل الزراعة
 عامل المسافة (ولم يفصل
 بين العقدین) ای عقد
 المسافة والمزراعة (وأن
 تناخر) هو أولى من قوله
 وان لا تنقد (المزراعة على
 المسافة) لانها تابعة لهما
 الاتصال والتأخر لتصل
 التبعة وعلى ذلك حل
 معاملته أهل خير السابقة

(قوله سواء علم حرره)

• (باب الاجارة) •

بكسر الهمزة أشهر من ضمها وقتها من أجره بالمدى أو أجره بالاجارة ويقال أجره بالقصر بأجره
بضم الجيم وكسر هاء الجارة اه شرح المنهج ويسته فادعنه أنها اسم مصدر له ما خلا فان قال
انها مصدر للمقصود ذكرت عقب المساقاة لان كلا استيفاء منفعة بعوض ولا شرط التاقت
فيها ولو ان تعدد العمل مع اتحاد العامل فيه ما وغير ذلك (قوله اسم للاجارة) اي سواء أخذت
بعقد أم لا وقيل لغة اسم للاثابة يقال أجرته بالمدى والقصر اذا أثبته ولا مانع من أن يكون لها
معنيان في اللغة (قوله عقد على منفعة الخ) ذكر سبعة قيمود خرج بقوله على منفعة العقد على
العين كالبيع ومقصود التافهة كالشم لصون فاحة كترجمة فلا يصح استنباط ذلك وبعلومة
المنفعة في القراض والجمالة فان رد العبد والرجع غير معلومين وان كلفه تصودين وبقابله
للبدل أي الاعطاء غير منفعة فهو المكاب ويقابله للإباحة من منفعة البضع فلا يصح اجارة الاماء
للوطء وبعوض العبد على منفعة مقصودة معلومة بالأعوض كهيئة المنافع والوصية بها
واعارتهما وهو متعلق بعقد أي عقد كائن بعوض وبمعلوم العوض المجهول كافي المساقاة
والجمالة على عمل معين بعوض مجهول كالخج بالرزق ويؤخذ من التعريف الاركان الاربعة
اذ العقد اشارة الى الصيغة وهو يتلزم العاقد وهما ركنا والمنفعة والعوض الركنا
الآخران (قوله وقد أوضحته) اي التعريف وقد علمته وقوله مع بيان ما فيه وذلك انه أورد
عليه انه غير مانع صدقه على بيع حق الممر وعلى الجمالة على عمل مقصود معلوم بعوض معلوم
كقوله من رد عسدي من محل كذا فله هذا الدينار وأجيب عن الاول بأنه ليس بيباع محض بل
فيه ثوب اجارة وانما سمي بيباع نظرا الى صيغته فقط فهو اجارة مع في فيكون المراد بالاجارة في
التعريف ما يشمل الاجارة للقطعة والمعنوية وعن الثانية بأن العلم فيها ليس شرطا اذ كل من
العوض والعمل تارة يكون معلوما وتارة يكون مجهولا ولا كذلك الاجارة فانه شرط فيها (قوله
والاصل فيه الخ) لم يأت بدليل من الكتاب واستدل الماوردي بأنه فان أرضعن امك
فأتوهن أجورهن ووجهه أن الارضاع من غير عقد تبرع لا يوجب أجره والامر فيها
للوجوب وانما يوجبها ظاهر العقد فالمراد آتوهن اذا أرضعن لكم بعقد اه (قوله استأجرا
رجلا) اي ائدلهما على طريق المدينة لما هاجر من مكة حين خرجا من الغار لكونهما مسلما
طريقا غير الحادة اختفا من المشركين فلا ينافي أنهما كانا يعرفان طريق المدينة والمستأجر
ابوبكر وأقره النبي صلى الله عليه وسلم ففسحة الاستئجار اليه مجاز (قوله من في الدليل) اسم
قبيلة وهو بكسر الدال المهملة وسكون المثناة تحت كما ذكره عن وابن شرف ووجه ثب فقوله
لعلامة قل بهمة مكسورة وهمزة ساكنة تجرى على لغة مروجحة (قوله ابن الاربطة)
بضم الهمزة وفتح الراء وسكون الباء وكسرة الف نصف الاربطة ولم يثبت اسلامه (قوله
والحاجة داعية اليها) اذ ليس لكل أحد ممر كواب ومسكن وخادم لجوزت لذلك كما يجوز بيع
الاهيان وهذا دليل عقلي بعد النقل وليد كرمته في المساقاة لعله لشدة الحاجة هنا (قوله
عاقد) اي مكر ومكتر ويشترط فيه امام في البائع والمشتري من الرشد وعدم الاكراه بغير
حق نعم يصح استئجار كافر لمسلم ولو اجارة عين مع الكراهة ومن ثم أجبر على ايجارها لم يصح

(قوله مصدر المقصود) اي
مصدر مزيد وهو اظاها (قوله
وأجيب) الظاهر انه خارج
بقوله مع الومة لان المراد
معلومة اما بتقدير مدة او
بمحل عمل وبيع حق الممر
ليس فيه واحد من ذلك
تدبر

• (باب الاجارة) •

هي لغة اسم للاجارة وشرعا
عقد على منفعة مقصودة
معلومة قابله للبدل
والاباحة بعوض معلوم
وقد أوضحته مع بيان
ما فيه في شرح الاصل
والاصل فيها قبل الاجماع
خبر البخاري أن النبي
صلى الله عليه وسلم والصديق
استأجرا رجلا من بني
الدليل يقال له عبد الله بن
الاربطة والحاجة داعية
اليها وأركان الاربعة عاقد

(قوله نعم يصح استئجار كافر
الخ) ولا بد من الاثابة شيخنا
باج

يجاز فيه لما لا يقصد من عمله كالحج لجواز تبرعه وبصح بيع السيد العبد نفسه لا اجارته
ايها الذي يبيعه بنفسه الى عبته ولا كذلك اجارته فاغتر فيه ما لا يفتقر فيها (قوله وصيغة)
ويجوز فيها خلاف المعاطاة في شرط فيها جميع ما صرح في صيغة ابيع الاعمى التامت وهي
اما صريحة كاجرتك او كريتك هذا او منافعك او ملكك كما سئله بكذا فيقبل المكتري او
كتابة كجعلت لك منفعة سنة بكذا او امكن دارى شهر بكذا ومنها الكتابة لا بعثت منافع
سنة بكذا فليس صريحا ولا كتابة على المعقد وكلف البيع لفظ الشراء وتنفقه باشارة آخر
أنهم (قوله وأجرة) وشرط فيها كما سأل في كونها معلومة جنسا وقدر او صفة لان تكون
معينة فتسكن في رؤيتها فلا تنصح اجارة دار او دابة بعمارة وعاف للجهل في ذلك فان ذكر معلوما
واذن له خارج العقد في صرفه في العمارة أو العلف صححت واغتر الشراء القابض والمقبض
للعاجلة ولو فوجده ضمننا وصدق المستاجر بيمينه في أصل الاتفاق وقدره لانه انقضى هذا اذا دعى
قدرا لا تقا في العادة والاحتياج الى بينة ولا يكفي شهادة الصانع له أنه صرف كذا على أيديهم
لانهم وكلاؤهم ولا يسلح شاة بجلدها ولا طعن برمة لا يبيع دقبة او ثخانة الجهل بخانة الجلد
وقدر الدقيق والاجرة في اجارة دمة كراس مال سلم فيجب قبضها في الجاس ولا يبرأ منها ولا
يستبدل عنهما ولا يحال بها ولا عليها ولا تؤجل وان عقدت بغير لفظ السلم وفي اجارة عين كتن فلا
يجب قبضها في المجلس معينة سكنت أوفى الذمة ويجوز ان كانت في الذمة الا برأ منها
والاستبدال عنها والحواشي عليها وانما جابها وتيجل ان كانت كذلك وأطلقت (قوله
ومنفعة) وشرط فيها أن يكون لها قيمة وان تكون معلومة عين او قدر او صفة مقدورة التسليم
حسا وشرعا واقعة للمكتري ولا تتضمن استيفاء عين فصد بأن لا يتضمنه العقد فلا يصح اكتر
شخص لما لا يتبع ككامة يبيع وان روجت السلعة اذا لقيمة له بخلاف الكلام الكثير
كالدلالة على البيوت ولا يجهول كاحد العبدين ولا آبق ومغصوب وأعمى لحفظ وأرض
لزراعة لاما له اداثم ولا غاب يكفها اعدم القدرة على تسليم المنفعة ولا اكتر اعبادة تجب فيها
نية لها أو متعلقها كالصالحات وامامتها لان المنفعة لم تقع في ذلك للمكتري فلا يستجار لامامة
مسجد لا يصح ولومن واقفه وأما من شرطه شيء في مقابلة الامامة فانه يستحقه على سبيل الجعالة
فاذا استاجر من يقوم مقامه فيها صح لان نفعه حيثما دعى على المستاجر ولا اكتر اعبادة يستأن لثمة
لان الايمان لا غلب به قد الاجارة قصدا بخلافها تبعها كافي الاكتر الا لارضاع (قوله والمنفعة
تقدر الخ) يلزم على هذا المخالفة صريح المتن من عود ضمير تقدير على الاجارة ويصرح به ايضا عود
ضمير صحتها الا في علمها او يلزم على ذلك ايضا تشييت الضمائر لان كنة وهو معيب اه أفاده
قل ويجاب عن الشارح بانه انما قيل ذلك لان من المعلوم ان الذي يقدر هو المنفعة لا العقد
فهذا هو الذي أحوج له مخالفة صريح المتن وهو ان كنة في تشييت الضمائر وتشيتها ليس
بمعيب مطلقا بل عند عدم ظهور المعنى فأفاد الشارح رحمه الله تعالى أن في كلام المتن استحضار
وهو من الحسنات البديهة فكيف يعترض عليه في تلك المخالفة (قوله كسكى الدار سنة)
صورته أن يقول اجرتكها سنة تسكنها فلو قال على أن تسكنتم الميجز وكذا لو قال على ان تنفع
بها كما قاله زى ولا بد من تحديد الجاهات كافي البيع (قوله او بعمل) اى يعمل على

وصيغة وأجرة ومنفعة
والمنفعة (تقدر) اما
(بعدة) كسكى الدار سنة
(أو بعمل)

(قوله فاذا استاجر من
يقوم مقامه) قال بعض
الناس الاولى التعبير
بفوجا على ما تقدم قبل
اه وفيه نظر تأمل (قوله
لم يجز) اى لان على تقضى
الشرطية فيلزم عليه
التجبر على المستاجر وهو
مفسد للعقد اذ لا الاتفاق
ولو بالاجار للغير وتركه

كالطريق فقوله كركوب الدابة الخ قال كركوب عمل والطريق المشار اليها بقوله الى مكة محله
والخطاطة عمل والثوب محله والمنفعة هي العمل لا مغايرته كما يوجهه ظاهر كلامه فكانه قال
المنفعة اما ان تقدر عدة او تقدر عملها اذا كانت عملا فيكون محلها هو الضابط لها بلها التما
وعرف الثوب اشارة الى انه لا بد ان يكون معينا او موصوفا في الذمة ولذا قال في المنهج وخياطة
ذا الثوب فلو قال انضبط في ثوب لم يصح بل يشترط ان يبين ما يريد من الثوب من قميص او غيره وان
يبين نوع الخياطة اهي رومية بغر زتين او فارسية بغرفة الا ان تطرد عادة بنوع فيحمل المطلق
عليه اه بزيادة (قوله فلو جعها) اي المدة ومحل العمل اجمع بين المدة والمحل فقط
كاستتاجرك البناء او الكتابة او الخياطة شهرا فانه يصح ولا يدخل في ذلك زمن العبادة من
طهارة وصلاة ولولائية لانه مستثنى شرعا ولا يقص به من ثمن الاجرة ولو صلى ثم قال
كنت محدثا يمكن من الاعادة وسقط من الاجرة بقدر المدة الثانية (قوله ليخيط الثوب) اي
او ليحرق الارض او يني هذه الحائط وقوله يبايع النهار هو من طلوع الشمس الى مغربها
واحد ترزبه عما بعد الفجر الى الطلوع فانه لا يسمى يبايع لانه يحتاج في الخياطة حينئذ الى
مصباح ويحمل ان الاضافة للبيان ويسمى النهار كما يبايع عدم الاحتياج فيه الى مصباح
غالب وقوله لم يصح اي وان كان الثوب صغيرا يفرغ عادة في دون النهار خلافا للابن مكي وغيره
لانه قد يعرض له عائق عن اكماله في ذلك النهار ثم ان قصد التمسك به بالمثل وذكر النهار
للتجديد فقط صح لان الزمان حيزه ذو غير منظور له واساعد العاقدين اه افاده مر (قوله
المعلم بالمدة) اي ان قدرت بالمدة فان قدرت بحمل العمل لم يشترط الا العلم بالاجرة فلو لم يعلم
بالمدة كما جرت الدار كل شهر يديها لم يصح فلو قال هذا الشهر يديها وما زاد فبصاياه صح
في الاول فقط والوجه انه يصح تقدير مدة الكفى به بعض يوم معلوم لانه قد يتعلق به غرض
سائر والضابط كون المنفعة في تلك المدة متقومة عند اهل الطرف لذلك المحل يحسن بذلك
المسال في مقابلتها وقيل ان لها يوم وقيل ثلاثة (قوله والاجرة) اي وعلمه ما بالاجرة فلا تصح
للاجرة مع الجهل بها بل تجب اجرة المثل بنحو ارضيك او ما ترى الا ما يسرك ولا تختص من
شيء وعلم الاجرة بالعلم قد معينة كانت او في الذمة ملكا مراعى بمعنى انه كلما مضى زمن على
السلامة بان المأزج استقر ملكه منها على ما يقابل ذلك ان قبض المكثري العين او عرضت
عليه فامتنع فلا تنقصر كمالها الا بعض المدة سواء انتفع المالك بغيره ام لا لان المنفعة تحت
يده ولو قبض الناظر اجرة محجة له وصرفها على ارباب الوقت ثم اتفق الوقف عنهم الى غيرهم
بان كان وقف ترتيب رجوع منحة البطن الثاني على الاول لا على الناظر ولا على المتاجر
وهذا هو المقعد (قوله وان لا تنقصر بغيره) في العبارة قلب والاصل وان لا ينقصر بغيرها
اي فيها عقد آخر والمعنى وان لا يتعلق به عقد آخر على طريق كونه شرطا فيها كقوله اجرتك
داية سنة على ان يبيع كذا او تفرض كذا ولو قال وان لا ينقصر بغيره اعاقد لكان اوضح
وبعضهم حله على ظاهره والمعنى وان لا ينقصر بغيره كذا في عقد آخر كبعثك كذا بشرط ان تؤجرني
كذا فيكون كل من البيع والاجارة باطلا وهو وان كان صحيحا لكنه حينئذ شرط بغيرها لالها
والكلام في شروطها (قوله وقيل لا يشترط) اي هذا الشرط فيصح ان يشترط فيها عقد آخر

كر كركوب الدابة الى مكة
وكخطاطة الثوب فلو
جعهما كان استتاجره
ليخيط الثوب يبايع النهار
لم يصح لان المدة قد لا تنق
بالعلم (وشرط صحته)
اي الاجارة (العلم) اي علم
العاقدين (بالمدة والاجرة)
فلا تصح مع الجهل بل بشي
منها لا للفرار (وان لا تنق
بغيره آخر) كافي البيع
وقيل لا يشترط

(قوله شرط بغيرها) قد
يقال بل هو شرط لها
المعنى يشترط لها ان لا تنق
بغيرها والا
فسدت ان اعتقد احده
الاول وبقيها عليه كما هي

وقوله والترجيح اي بالاقتصار على الاول في المتن (قوله) وأن يتصل الشروع الخ) أي ان لا تؤجل
في اجارة العين بخلاف اجارة الذمة كما سبقي في الشرح وعبارة المنهج وشرحه وصح تأجيلها
أي المنفعة في اجارة ذمة كالمزمت ذمتك محل كذا الى مكة غرة شهر كذا كالمزمل المؤجل لآفي
اجارة عين فلا يصح الاكثر بالمنفعة قابله كاجارة دار سنة أولها من القديس العيني على أن
يسلمها غدا اه (قوله) (الآفي اجارة الخ) استثنى سبع صور خمس بصرى العدو ثنتان تحت قوله
وغيرها (قوله) (على مدة اجارة) خرج بذلك ما لو فصل بين المدين فانه لا يصح جزوا مخرج بقوله
قبل انقضاء مالو قال آبر تكها سنة فاذا انقضت فقد آبر تكها سنة أخرى فلا يصح الثاني
كالوعلق عجي الشهر وشمل كلامه الموقوف نعم لو شرط الواقف ان لا يؤجر أكثر من ثلاث سنين
فآبره الناظر ثلاثا في سنة واحدة قبل مضي المدة فالمدة عدم صحة العقد الثاني
لخالفه شرط الواقف لان المدين المتصديق في العقدين في معنى العقد الواحد اه أفاده مر
(قوله) (للمالك منعهما) متعلق باجارة وصورة ذلك أن يؤجر زيد داره لمدة ثم تارة يبيعها
عمره تحت يده وتارة يؤجرها للبكر تلك السنة لان المستأجر له أن يؤجر بخلاف المستعير
فلزيد مالك الدار أن يؤجرها السنة الثانية لعمره وان بقيت تحت يده وبكر ان أكرها لعمره
ولا يجوز له في هذه الحالة أن يؤجرها لعمره وعلى المعقولة عدم ملكه بالمنفعة وقوله ان لم يكرأى
المكثري وقوله وغيره عطف على المكثري فمالك بالمنفعة اثنان اما المكثري الاول والمكثري
الثاني ان اكرها المكثري الاول ومنه ما في ذلك الموصى له بالمنفعة فلأوصى لعمره ومنفعة
داره سنة ثم مات فلأورث أن يؤجرها له السنة الثانية وكذا المعقولة المستحقة للسكنى بالانterior
اه الاستحجارها المدة التي تليها وعبارة المنهج وشرحه وصح كراهه مالك منعهما مدة تلي مدته
لا اتصال المدين قد دخل في ذلك مالو آجرها لمدة فآجرها زيدا لعمره وتلك المدة فيصح
ايجارها مدة تليها من عمره ولانه مالك بالمنفعة الام زيد خلافا لقوله فيعبر بمالك بالمنفعة
أرأى من تعبيره بالمستأجر اه أي لشعوله الموصى له والمعقولة كافي مر اذا علمت ذلك فقوله
الشارح وهو المكثري ليس بجيد فكان الاولى ان يقول كالمكثري الخ (قوله) (وخاف القفال)
ضعيف (قوله) (فخصر الصفة) أي صحة اجارة المدة الثانية في المكثري مطلقا أي سواء بقيت تحت
يده أو أكرها لغيره ومحل الخفاقة هو الصورة الثانية ولتقابل المؤجر والمستأجر الاول صحت
الاتفاق ولا تنسخ الاجارة الثانية كما قاله مر (قوله) (في كراهه العقب) أي الكراء المشغل على
لعقب بضم العين جمع عقبة أي نوبة قال في الخلاصة هو فعل جعله له عرفه بحيث بذلك
لان كلامهم ما يعقب صاحبه ويركب موضعه وفي حديث البيهقي رضي الله عنه من مشى عن
راحته عقبة فكأنما أعق رقبة فمروا بسنة أميال فله وضعها لغيره ولا يتقيد ما هنا
بذلك اه أفاده مر (قوله) (أي النوب) جمع نوبة وقوله وهو أن يؤجر الخ صور ذلك بصور
ثلاث (قوله) (ويبين البعض الخ) في كلامه مخافة للقاعدة النورية من وجهين الاول تعريف
البعض باللام والثاني تفنيته وكلاهما ممنوع كما نقله أبو حيان في الثاني وعلمه بالاستغناء
عنه بتثنية جزء التمسك عن أئمة النور في الاول يمكن جوزه الخ شري فشاخ في السنة
المستقيمة ومن أخرى التهمة والممكن ثبات لكل أيضا فاذا لم يبين البعض ولا عادة كأن قال

والترجيح من زيادتي (وأن
يتصل الشروع في استيفاء
المنفعة بالعقد في اجارة
العين) فلو أجرة دار السنة
القابلة لم يصح كالمزملها
على أن يسلمها في السنة
القابلة (الآفي اجارة مدة
تلي مدة اجارة) سابقة
(قبل انقضاء مالو)
منفعة) وهو المكثري ان
لم يكرأ العين المستأجرة لغيره
وغيره ان أكرها له قد صح
الاجارة وان لم يحصل
الاتصال المذكور للاتصال
المدين كالأكرأ المدين
في عقد واحد وخاف
القفال فخصر الصفة في
المكثري مطلقا وتعبري
بمدة أعم من تعبيره بالسنة
الثانية (والآفي كراهه العقب)
أي النوب (وهو أن يؤجر
دايته واحد اليكها
بعض الطريق) وينزل
عنها البعض الآخر أو
يركبها المؤجر البعض
الآخر على التناوب
(أو) يؤجرها (اثنين
ليركب كل منهما مدة
معلومة) على التناوب وبين
البعض في الصور الثلاث

المكبرى اركبها ازمنا وبركها المكبرى فصار يصح ولو آجره الاثنين وسكت عن التعاقب صح
ان احقت ركوبهما جميعا والا فراجع للمهاياة كما قاله في شرح المنهج (قوله ثم يقسمان)
لو قال ثم يتبع الشرط لكان أعسم لشموله الصورة الاولى والمقصود من ثم الترتيب لا التراخي
ولا يصح ابد الهما بل او كلاهما قل لا يهاجمه صحة تقدم ذلك على عقد الاجارة وليس كذلك
وعبارة مر ثم بعد الاجارة يقسمان ذلك بالتراضي اه (قوله ثم فرسخ) أشار به الى اشتراط
تأخر نوبة المؤجر عن نوبة المستأجر وهو كذلك ليتصل له عقد بالمفعة كما قاله مر وظاهر
كلام الشارح أن ذلك لا يشترط في الاولى قال قل والوجه اشتراطه بالاولى من هذه فلو
قال فيها ثم ينزل عنها البعض الآخر فلا فذلك فيها فان قلت اذا كانت المنفعة في هذه الصور
متصلة بالعقد فواجه استثنائهما من قوله وان يتصل الشروع في استيفاء المنفعة قلت أجيب
بانه استثناء صوري او ان المراد ان يتصل الشروع في استيفاء المنفعة بالعقد ويستمر بالا فاصل
هكذا قاله المحشى وقد يقال لاحاجة لذلك لان الاستثناء بالنسبة للمدة الثانية في الصورة الاولى
وللبعض الثاني في الثانية وهما غير متصلين بالعقد فلا اشكال (قوله من ضرورة القسمة) ظاهر
كلامه ان هذا في غير الاولى ويمكن شمله لها على بعد فبراد القسمة بينه وبين الدابة فلا يلزم
خاؤها عن التعديل (قوله لا يؤثر) خبر التأخير وقوله كالأدراك المشتركة فان اكل واحد ان
يسكنها اشهر (قوله ومحل اعتبار البيان الخ) واذا ينافر زاد السير في يوم ونقص في آخر فلا
جبران ويسيران بعده على الشرط ولو أراد أحدهما النقص او المجاوزة تلخوف أو غصب او
نهب لم يكن له ذلك الا بموافقة صاحبه اه أفاده خضر (قوله كيوم ويوم) كافي طريق سيدي
أحمد البدوي رضى الله عنه وقوله كفرسخ وفرسخ وكذا دارودار من دور رب الحجاز (قوله
دون النزول الخ) فاذا نزل أحدهما النقص واستراحة أو علف دابة أو عذول بحسب زمن النزول
لذلك لان نفس الزمان غير مة صود وانما المقصود قطع المسافة (قوله ولو اختلفا فحين يركب
أولا) اى في الصورة الثالثة لما سر من اشتراط تأخر نوبة المؤجر ونوبة النزول في الاو ان قال
مر ويجوز له ما جعل النوبة ثلاثة أيام فاكثروا وان خالف العادة او ما اتفق عليه في العقد
حيث كان لا يضرب الدابة أو بالمائى ولا بد من رضا مالك الدابة بذلك أخذ من قوله سم لا يجوز
الزوم على الدابة في غير وقتها لان النائم يشغل ولو مات المحمول لم يجبر مالك الدابة على حمله اه
باختصار ولو آجر دابته لم يركب شخص فهزل عما كان لم يكن له خيار ولا رجوع على المؤجر
بقسط مانع ولا حل شي آخر بقدر مانع على الاقرب ولو آجرها لهزيل فمن وثقل فينبغي
تخفيف المؤجر كما خيروا من آجر دابته لمحل حب فتندري وثقل (قوله والافى اكرام حيوان الخ)
هى من افراد ما قبلها ووجه استثنائها أنه اذا وقع العقد دلل على اتصال المنفعة به لانها بالمار
او نها لم يدم اتصالها للفصل بالليل فيكون الاستثناء بالنظر للزمن المتأخر نظير ما مر (قوله
الايام دون الليالى) اى او عكسه او بعض الايام بحسب الطائفة (قوله بخلاف غير الحيوان)
كالدابة والنوب اذا استأجرهما لا لا تتفاد للافقط أو عكسه فانه لا يصح والفرق ما قاله
الشارح وقوله بمقتضى الاطلاق اى اطلاق العقد (قوله قبل انفساره) اى فيصح ايجارها
حينئذ وان سترها الماء عن الرؤية لانه من مصلحتها كقشر الجوز والوزان لم يرها قبل وهذا

(ثم يقسمان) ما هما من
الركوب على الوجه المبين
كفرسخ للمكبرى ثم فرسخ
للمكبرى فى الثانية ويوم
لاحد المكبرين ثم يوم
للاخر فى الثالثة ووجه
الصحة ثبوت الاستحقاق
تالا والتأخير الواقع من
ضرورة القسمة لا يؤثر
كالدراك المشتركة ومحل
اعتبار البيان اذا لم تنضبط
الطريق فاذا انضبطت
كيوم ويوم وفرسخ وفرسخ
بطل العقد عليه والزمن
المسبب من النوب زمن
السير دون النزول ولو اختلفا
فحين يركب أولا أو آخر وفى
معنى الدابة الرقيقى (والا
فى اكرام حيوان لعمل
مدة على ان يتفقد به المكبرى
الايام دون الليالى) بخلاف
غير الحيوان وانما اغتفر
ذلك فى الحيوان لانه لا يطابق
دوام العمل وهو فى الحقيقة
تصريح بمقتضى الاطلاق
(والافى غيرها) من زيادى
كاجارة الارض التى علاها
المقابل انفساره

ان وقتها بخساره عن وقت الزراعة والأمين بطلان الاجارة فلما انخسر عن بعضها دون بعض
انقصت فيها لم يخسر عنه وثبت الخيار فيما الخسر عنه له مستأجر لتفريق الصفقة عليه
وهو على الفور على العقد كبقية خيار تفريق الصفقة وخرج بقوله التي ملاحا الماء اجارتهما
قبيل وفيها قبض وان كان اهما مادام أو غالب يكسبها أو غلب على الظن انما تروى كارض مصر
فان لم يكن اهما مادام أو لا غالب يكسبها لم تصح اجارتهما كما ذكره في معنى المنهج أو كان لهما ذلك لكن
لم تروى بان شرقت ثبت الخيار فان بدر المؤجر وساق لهما ماء فلا فسخ للمستأجر والا فلا فسخ
فان ساق ماء لبعضهما دون بعض تفرقت الصفقة نظير ما مر آتفاؤا يؤخذ من ثبوت الفسخ فيها
ذ كعدم لزوم اجرة الشراقي سواء أجرة سنة واحدة أو سنين فشرقت في بعضها هذا ان لم
يقتنع بها بغير الزراعة والزمته الاجرة ولو استأجرها لزراعة سنة وعادتها أن تزرع مرة فقط
وحصد الزرع وبقي من مدة الاجارة حتى نهل يكون حكم الاجارة باقيا الى تمام المدة وهل له
الانتفاع بخوصصة قيمة الغلة فيها قال سم لم يتغير فيه شيء في درس مروي ينبغي انقطاع حق
المستأجر بفراغ الزرع فاصحاب الارض أن يؤجروا لغيره حينئذ ولو تواف الزرع وبقي مدة
تحتله ثانيا فله ذلك فلو لم تحتله وفعل لزمه اجرة المثل لما زاد ولو تأخر الادراك من غير تقصير لم
يجب القلع ولا اجرة لكن جزم به في الروض قاله سم ولو قال أجر تكهنا قبالا ومراحو للزراعة
لم يصح الا ان يمين مالكل من المقبل والمراج والزراعة مالم يرد تعميم الانتفاع والا فلا يشترط
البيان كالمقال انتفع كيف شئت وخرج بقوله قبل ان خساره اجارتهما بعد ان خساره عن الكلام
في صحته بالاجارة الارض ثلاثة أحوال كما يؤخذ من كلامه (قوله وكا جارة نفسه الخ) أي
وكا جارة دار يملكه غيره له ما قد يرد ادمشغولة بامتعة يمكن نقلها في زمن يسير لا يقابل باجرة
وأرض مزروعة يتأخر في ثمرها قبل مضي مدة لها اجرة اه أفاده مروي (قوله ايجع عن غيره) أي
اذا كان ممتنا أو مضمونا (قوله قبل وقته) قال الشوري ظاهره انه بعد دخول الوقت لا يشترط
له ما ذكره فيجوز اه وأقول انما الى الشارح بذلك لاجل أن يكون مستثنى لانه ان دخل وقته بان
كان في أيامه فقد اتصل الشروع في المنفعة حينئذ بالعدة للمعنى للاستثناء (قوله بعد المسافة)
أي بحيث يتأهل بالجره ولم يذكر هذا الشرط مروي وعبارته وكا جارة عين مختص للجمع عند خروج
قافله بآدمه أو تم لهم للخروج ولو قبل أشهره اذ الم يتأت الاتيان به من بلد العدة الا بالسيرة في ذلك
الوقت ولو في أشهره قبل الميعاد ليحرم منه (قوله وكونه) أي عقد الاجارة زمن خروج أهل بآدمه
كسابع عشرى شوال بالنسبة لاهل مصر فان استأجره قبل ذلك لم يصح وقوله عقبه أي عقب
عقد الاجارة (قوله وخرج باجرة العين) أي المذكورة في قوله وأن يتصل الشروع في استيفاء
المنفعة بالعدة في اجارة العين (قوله فيصع فيها التأجيل) ويشترط كما مر قبض الاجرة في الجلس
ولا تصح الحوالة فيها ولا عليها كراس مال السلم فان بقي بعضها لم يصح (قوله كالأزمت ذمتك
الحل الى مكة) أي أو الرمت ذمتك الحج عن مثلا ومثال اجارة العين أن يقول استأجرت منك
هذه الدابة بدينار مثلا (قوله والمنافع مع اعيانها من ضمان المكري) أي بمعنى انفساخ
الاجارة بتلف اعيان المنافع أو تلف المكري فيرد بقية الاجرة هذا ان كانت اجارة عين أما
لو تلفت العين أو تعينت في اجارة ذمة فيجب ابدائها ويجوز الابدال مع سلامة منها ما ابرضا مكة

وكا جارة نفسه ايجع عن
غيره اجارة عين قبل وقته
بشرطين بعد المسافة
وكونه زمن خروج أهل
بلده بحيث يتم بالخروج
عقبه وخرج باجرة العين
اجارة الذمة فيصع فيها
التأجيل كما رمت ذمتك
الحل الى مكة أو شهر كذا
لان الدين يقبل التأجيل
كما في السلم (والمنافع) مع
أعيانها (من ضمان المكري
ولو بعد

(قوله ثبت الخيار) وهذا
ان امكن اليه سوق الماء
والا انقصت اه راجع
مروي (قوله ولم يذكر هذا
الشرط مروي الخ) قد يقال
بل اشار اليه بقوله اذالم
يتأت الاتيان به الخ فهو
شرط متبرجوا بالاستحجار
قبل الاشهر خلافا لما فهمه
قل من كونه شرطا
لوجوب الاجرة فتدبر

لان الحق له كافي المنهج وكان الاولى أن يقول واعيان المتأفيع من ضمان الخ بدليل قوله فيسد
 المكتري عليه الخ اذا الضمير للاعيان لان المتأفيع غير محسوس فلا يمكن وضع اليد عليها وعبارة
 المنهج وشرحه والمكتري أمين على العين المكترة ولو بعد مدة الاجازان قدرت بزمن أو مدة
 امكان الاستيفاء ان قدرت بعمل عمل استعمالها كان كالوديع ومثل المكتري الاجير فانه أمين
 ولو بعد المدة فلا ضمان على واحد منهم ما لم يأتوا كثرى دابة ولم ينفع بها فقتلت أو أكرام الخياطة
 ثوب أو صبغة فقتل لم يضمن سواء انفرد الاجير باليد أم لا كأن قعد المكتري معه حتى يعمل أو
 احضره منزله ليعمل كعامل القراض اه باختصار ولو غصبت العين المستأجرة فان استغرق
 الغصب جميع المدة انقضت في جميعها وان زال الغصب وبقي من المدة شيء ثبت الخسار
 للمستأجر على الفور لا تقربق الصفة عليه (قوله في يد المكتري الخ) تفريع على كونهم آمن
 ضمان المكتري أي وإذا كانت من ضمان المكتري فيد المكتري الخ وفيه جواب عما قال
 كيف تكون بعد القبض من ضمان المكتري والحال أنهم اتحت يد المكتري وحامل الجواب
 أن يده عليه أمانة فقط (قوله الاثبات اليد) أي وضعها (قوله بالانعد) يعلم منه انه لا ضمان
 على أجير لحفظ حانوت مثلاً اذا أخذ غيره ما فيه اقل بضمنه قطها لعدم تقصيره فهو بمنزلة حارس
 سكة سرق بعض يوثها اه أفاده مرر ويعلم منه ان خذراء الاسواق بصراً والدواب بالارياض
 لا ضمان عليهم لعدم تقصيرهم ولا يلزمهم الا باقظ الملا بالانعد لا دفع اللصوص فان قصر وا
 بنوم أو نحوهم ضمنوا وان لم يلم لهم اليهم ان ذلك ليس بشرط ولو في أول ليلة خلاها به ضمهم
 بل الشرط أن يهرقوا ما يجرسونه وخرج بقوله بالانعد الموقد ي كأن استأجره ايرعى دابته
 فاعطاها آخر يرعاها فيضمنها كل منعه او القرار على من تلفت في يده حيث كان عالماً والافعلي
 الاول وكان اسرف الخباز في الوقود حتى احترق الخبز أو مات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن
 ويصدق أجير الدابة في اني تعديه باليشهد خبيران بخلافه وكان ترك الانتفاع بالدابة فقتلت
 بسبب كانه لم يصفها اصطفاها عليها في وقت لو انتفع بها فيه عادة سلمت وكان ضربها أو فقعها
 بالجام فوق عادة في ما أواركها أثقل منه والضمن على الثاني ان علم والافعلي الاول أو اسكن
 ما كتره حداداً أو قصار ادق وليس هو كذلك أو حمل الدابة مائة رطل شبعير بدل مائة رطل
 بر او عكسه أو عشرة أفقرة بر بدل عشرة أفقرة شعيراً فيصير ضمان الدابة تعديه لا عكسه بان
 يحمله عشرة أفقرة شعير بدل عشرة أفقرة بر الخفة الشعير مع استوائهما (٢) في الجمل (قوله
 كالنظرة الخ) مرتبط بقوله في المكتري الخ أي كأن يدا المشتري على النظرة المذكورة يد أمانة
 اذا لا يمكن قبض الثمرة بدون فلا تضمن بالانعد وقوله بخلاف ظرف المبيع مرتبط بذلك أيضاً أي
 بخلاف ظرف المبيع كظرف السمن وكوزال الذي فيه المسحوق فخبان القهوة المأخوذ من
 بعوض فان اليد عليه يد ضمان لا يد أمانة فهو عارية مضمونة قرر شيخنا عطية ولو دفع قارورة
 لزبان مثلاً لاصب فيها زيتاً فوضعه في الميزان فأنكسرت فان كان قبل وضع الزيت فيها لم يضمن
 أو بعد وضعه ضمن لانه انما يكون ظرفاً للمبيع بعد وضعه فيه وهو مضمون على من هو يده
 مر بافع أو مشتر واهـ لم أنه لا أجر له حمل كفاؤ رأس وخياطة ثوب بلا شرط وان عرف ذلك
 العمل بها لعدم التزامها مع صرف العامل مضمونه هذا اذا كان حراً مكلفاً مطلق التصرف فلو

القبض) فسد المكتري
 عليه ما يد أمانة اذا لا يمكن
 استيفاء حقه الا بالثبات
 اليد على العين فلا يضمن
 بالانعد كالنظرة التي تشتري
 ثمرتها بخلاف ظرف
 المبيع لانه أخذ المضمونة
 نفسه ولا ضرورة الى قبض
 المبيع فيه
 (قوله مع استوائهما
 في الجمل) أي بخلافه ما مع
 استواء الوزن فان الشعير
 أكثر حجماً والبرأشدر زانة
 فيضربا بالآخر كما
 مر (قوله فهو عارية) تقدم
 انه اذا كان الماء بالعوض
 كان مأخوذاً بطريق
 الامانة فلا يكون مضموناً
 والكوز بطريق العارية
 فيضمن فان كان الماء
 بعوض لم يكن الكوز
 مضموناً لانه بطريق
 الامانة يتوصل به الى
 استيفاء الحق فان تلف
 بغير تقصير لم يضمن اه
 واهـ ما هنا طريقة
 ضعيفة غرور

كان عبداً أو محجوراً عليه بفسه أو نحوه استحقها إذا بدوا من أهل التصرف بمنافعهم المقابلة
بالاعراض وكذا لو دخل حيا مائلاً أو ذنبه بلا إذن فانه يجب عليه الاجرة وإن علم به المالك لانه
يجلوه فيه ما صار غاصم بالملك البقعة بخلاف وضع المناع على الدابة فانه لا يصير غاصمها به
لانها لا بد فيها من النقل أو الر كوب أما لو دخلها باذن كما يقع كثير في مراكب بولاقي فلا يجب
عليه أجرة لعدم اشتراطها مع انتفاء الغصب

• (باب العارية) •

ذكرها عقب الاجارة لان كلا فيهما استيفاء منفعة وان كانت بمقابل في الاولى ولا اتحاد شرط
ما يوجب وما يفسد اثنان أو غالباً ولا افعال الروابي كل ما جازت اجارته جازت عارته واستثنى
من ذلك بعض فروع اه أقاده قل (قوله وقد تخفف) وفيه أيضاً ثلاثة وهي عارة بوزن
فاقه وهي مأخوذة من عار اذا ذهب وجا بسرعة ومنه قيل للغلام الخفيف عمار لكثرة ذهابه
ومجيئه بسرعة أو من التعاور أي التناوب وقيل من العار لان في طلبها عار أي عيباً ورد بانه
يأتي وهي وارية وبانه صلى الله عليه وسلم استعاره كذا قيل ورد ذلك بانه لا يلزم من أخذ شيء من
شيء ما واتهم في جميع الحروف لان دائرة الأخذ أوسع من دائرة الاشتقاق ألا ترى أن البيع
مأخوذ من مد الباع مع أن البيع يأتي بخلاف الباع وبانه صلى الله عليه وسلم أولى بالمؤمنين
من أنفسهم ولم يخلف الدين الا لاجله فلا يلحقه عار بالعارية أصلاً (قوله اباحة الانتفاع) أي
عقد يتضمن اباحة الانتفاع وعبارة مر وهي اسم لما يعادى له عقد المضمن لباحة الانتفاع الخ
(قوله بما يحل) متعلق بالانتفاع فلا بد أن يكون الانتفاع مباحاً لا بد أيضاً أن يكون مقصوداً
فلا يعار ما لا نفع به كما رزمن ثم ما يتوقع نفعه كجيش ص غير نصح عارته على الاوجه حيث
كانت العارية مطلقة أو مؤقتة بزمان يمكن الانتفاع به فيه والا فلا ولا ينافي ذلك اشتراط وجود
النفع حال العقد في الاجارة ما قبل التناوب عوض بخلاف ما هنا ولا آله هو وأمة من تمام مقدمة
أجنبي فان كانت غير مشتملة لم يصرحت عارتهما أو كبر أو قيل لم تصح ولا نقد اذ معظم المقصود
منه الاخراج نعم ان صرح بعارته للترتب به أو للضرب على طبعه أو نوى ذلك صحت لا تخاذه هذه
المنفعة مقصوداً وخرج بقوله مع بقاء عينه عارة تمام لا كل ونحوه منة لوقود فلا تصح لان
منفعة ما يستلها كهما وكون الاعارة لاستفادة المنفعة هو الغالب وقد تكون لاستفادة عين
كاعارة شجرة أو شاة أو بئر أو دابة لاخذ غرة ودرو و نسل وما وجب اذا اتصل في العارية أن
لا يكون فيها استهلاك المعار لأن لا يكون المقصود فيها استيفاء عين وحق الاشعوى فقال ان
الهدو والنسل ليس مستفاداً بالعارية بل بالباحة والمستعار هو الشاة للمنفعة وهي التوصل
لما يبيع وكذا الباقي اه أقاده مر (قوله على العر) هو اسم جامع لأنواع الخيرة ومنه العارية
والتقوى اجتناب المحرمات وهي تقوى العوام اما تقوى الخواص فهي اجتناب المباحات
من شهوات النفوس وتقوى خواص الخواص اجتناب ما عدا الله تعالى بان لا يشغل سرهما
سواه وهذا هو المطلوب بقوله تعالى اتقوا الله حق تقاته بان يطاع فلا يعصى وبذلك فلا ينسى
ويشكر فلا يكفر وهي غير منة وخفة عند أهل الحقيقة وأما أهل الظاهر فقال بعضهم انها
منسوخة باتقوا الله ما استطعتم وقال بعضهم لانسخ اذ لا يصار اليه الا بشرط لم توجد بل المراد

• (باب العارية) •

بتشديد الياء وقد تخفف
وهي لفظة اسم لما يعار
وشرعاً اباحة الانتفاع بها
بجمل الانتفاع به مع بناء
عينه والاصل فيه ما قبل
الاجماع قوله تعالى وتعارفوا
على البر والتقوى وقوله

أن يطاع فلا يعصى بحسب الاستطاعة اهـ ويمكن رد كلام أهل الحقيقة إليه (قوله) ويعتصرون
 الخ) صدر الآية يدل على الوجوب لما فيه من الوعيد الشديد حيث قال ويل أي هلاك
 وعذاب المصليين الموصوفين بالصفتين المذكورتين ويل للذين يعتصرون الماعون وكانت
 كذلك في صدر الاسلام ثم نسخ وجوبه بقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لمسلم أن يأخذ مال
 أخيه الا عن طيب نفس وقبل لادلالة الآية على الوجوب والويل مرتب على المجموع أعني
 ترك الصلاة والرياء أو محمولة على حالة اضطراب المستعير فان العارية تعتبرها الاحكام اذ هي
 مستحبة أصالة اجاعا وقد تكون واجبة فقط كعارة شحوب لدفع مؤذ كمر أو برد أو لمن
 توقفت صحته صلواته عليه بأن لم يجد ما يستتبه وكعارة مصنف لمن لم يحفظ الفاتحة وكعارة
 ما كتب عليه نفسه أو مأذونه السماع أو الرواية بأن حضر كتاب أحاديث مشفلا على
 شيخ وصحبه وكتب عليه انه منه من فلان أو رواه عنه فيجب عليه عارته ليفسده المستعير فان
 من جملة طرق الاجازة الكتابة من نسخة مكتوب عليها ذلك وكعارة السكين لذبح حيوان
 محترم يخشى موته واستشكل بان اضاءة المال اذا كان سميما اتر كالا تحرم وأجيب بان الحيوان
 قد يكون محجورا بحضرة وليه هكذا قاله الحاشي ومقتضاها انه لا تجب اعارة السكين لذبح
 الحيوان المذكور اذا كان افسه محجورا عليه واما كذلك كما يؤخذ من اطلاق عبارة مر
 فالاول في الجواب أن يقال محل كون اضاءة المال لا تحرم اذا كان سميما اتر كاملا يمكن المالك
 عاجزا وهو يريد عدم التلف أما اذا كان كذلك كما هنا فان المالك عاجز عن السكين ومراده
 عدم تلف الحيوان فيجب اعانته وتحرم اضاءة المال حينئذ وكعارة الحبل لانقاذ غريق قال
 الاذرى والظاهر من حيث الفسقة وجوب اعارة كل ما فيه احياء هبة محترمة ولا أبرة فله
 وتكون حراما كعارة الامة من أجنبي والصيد من محرم والخيل والسلاح من قاطع الطريق
 والباقي اذا غلب على الظن عصيانهم بذلك ومكر وهه كعارة المسلم من كافر وتكون مستحبة
 أصالة ومباحة كالعارة لغنى كان استعار من له قوب مستغنى عنه فوبى له ثياب كثيرة وقولهم
 ما كان أصله الاستحباب لانه قربة الاباءة أمر أغلبي اهـ (قوله) فسر الجهور بما يستعيره
 الجيران الخ) كالفرد والمغرفة والفاص والدلو والابرة وقال على وابن عمر الماعون الزكاة
 والطاعة وقال بكرمة اعلاها الزكاة اهـ محشى (قوله) انه صلى الله عليه وسلم استعار فرسا الخ
 وروى أبو داود والنسائي انه صلى الله عليه وسلم استعار درعاً من صفوان بن أمية يوم حنين أي
 قبل اسلامه فقال اغضب يا محمد وروى اغضب فقال بل عارية مضعونة اهـ أفاده مر بل روى انه
 استعار درعاً فحوماته واختلف في قوله صلى الله عليه وسلم لم مضعونة فقال الشافعي صفة
 موضوعة لان وضع العارية ذلك وبني عليه انه مضعونة مطلقا وقال ابو حنيفة مخصصة وبني عليه
 انها لا تضمن الا بالشرط (قوله) فركبه) أي انفرس لانه يطلق على الدكر والانثى ويقال للانثى
 ايضا جرة وركبة بنوع الرامض الميم وفتح الكاف (قوله) وهو من يصلح للتبرع) أي بان يكون بالغاً
 عاقل حراً رشيداً لان العارية تبرع باباحة المنفعة فلا تصح من صبي ومجنون ومكاتب بغير اذن
 سيده ومحجور وسفه ولولته فيه حيث كان ذلك العمل مقصوداً بان كان يقابل باجرة اماماً لا يقصد
 من عمله لاستغنائه عنه كشرائه خيراً فيصح أن يعبر عنه لذلك ومثله محجور الفاس فلا تصح اعارته

ويعتصرون الماعون فسر
 الجهور بما يستعيره
 الجيران بعضهم من بعض
 وخبر الصحابي انه صلى
 الله عليه وسلم استعار فرسا
 من أبي طلحة فركبه
 وأركنهم بأربعة معبر وهو
 من يصلح للتبرع ويستعير
 وهو من يصلح للتبرع عليه

(قوله) فقب اعانته الخ)
 هذا ظاهران وجب على
 المالك تحصيل ذلك اهـ
 جردنا مل وفي ع من
 على مر وقول وسيم على
 ج ان عدم الوجوب عليه
 لا ينافي اسعافه اذا اراد
 حفظ ماله

قوله بنوع الرامض الميم
 الخ الذي في القاموس
 والصاح والمصباح انها
 يفتحان منسل رقة وثمرة

مصحح

نعم له اعادة عيّن فمنا لا يقابل باجرة ويشترط في المبيع أيضا اختيار فلا تصح من مكره وملكه
 المنفعة وان لم يكن مال الكالعين لان الاعارة ترد على المنفعة دون العين وذلك كما ذكره المستعير
 لانه غير مالك للمنفعة وانما يبيع له الانتفاع فلا يملك نقل الاباحة كما ان الضيف لا يبيع لغيره
 ما قدم له فان اعاد باذن المالك صح وهو باق على اعارته ان لم يسم الشاقي فعليه الضمان وله
 الرجوع فيها وان ردها الثاني عليه مبررى فان سماه انعكست هذه الاحكام وكوسى له بها
 وموقوفة عليه فله ان يعير باذن الناظر حيث لم يشترط الواقف استيفاء بنفسه ويطلق على
 المنفعة اختصاصا بهما الماسد كفي الاضحية من جواز اعارة ارضية أو هدي تديره مع خروجه
 عن ملكه ومثله اعارة كلب لصيد وأب لابنه الصغير اذا كان الزمن غير مقابل باجرة ولا يضرب به
 لجواز استخداه في ذلك حينئذ ويجوز اعارته لخدمة من يده لم منه ومثله الجنون والبالغ السفينة
 فيجوز ان لا يبيعها بالشرط المذكور وليس لولي اعارة مال المجهور عليه اعدم صحة تبرعه
 بذلك وان صح تبرعه بماله نفسه والشرط صحة التبرع فيها يعير لاني غيره اه ملخصا من شرح
 المنهج ومرو بذلك علم ان الشروط ثلاثة كما صرح بها في مقن المنهج لاثان خلافا للحنفي
 (قوله بعد مقدمه) قيد خرج به الصبي والجنون فانهم لا يصححان التبرع عليهم ما لا يعقد وليهما
 اذا لم تكن العارية مضمنة كأن استعار من مسـ تاجر اجارة صهيحة أو من مالك بخلاف ما اذا
 كانت مضمنة كان استعار من مسـ تاجر اجارة فاسدة أو من مستعير ولما كان هذا القيد شاملا
 للسفينة اذ يصح التبرع عليه بالهبة والوصية ونحوهما بالعقد مضمنا على العقد خلافا لما في شرح
 المنهج وان توقف على قبض الولي أخرجه بقوله وليس بسفينة ولو عير كافي المنهج بقوله وفي
 المستعير تعين واطلاق تصرف لكان أولى فخرج بقوله تعين ما لو قال أعرت أحد كما لا يصح
 وبما بعده الهبة والصبي والجنون والسفينة ولا مستعير انابة من يستوفى له المنفعة كان يركب
 الدابة المستعارة وكيفية حاجته أو زوجته أو خادمه لان الانتفاع راجع اليه بشرط أن يكون
 النائب في ركوب الدابة مثله أو دونه فحانة أو ضخامة نعم لو ذكر له أن يركبها وزوجته ركب وهي
 بنته أو اخته أو نحوهما لم يجز له اركاب ضرته لان الظاهر أن نفسه لا تسمح بذلك للضرورة نعم لو
 لم تقم قرينة على التخصيص ككون المسماة اجنبية من المعير جاز للمستعير اركاب الضره حيث
 كانت مثل المسماة أو دونها (قوله ومعار) وشرط فيه انتفاع مباح مع بقائه وتقدمت
 محترقاتها قال في شرح المنهج بعد ذكره ذلك وبما ذكره أي من حصر الشروط في المذكورات
 علم أنه لا يشترط تعيين المعارف لو قال أعرت دابة فقال خذ من دواي ما شئت صحت اه وتخالف
 الاجارة بما مر من انها ما عودعة والفرق لا يمتثل فيها (قوله ويكنى اللفظ من أحد الطرفين)
 أي لفظ يشعر بالاذن في الانتفاع كما عرفت أو أجبحتك منفعة هذا أو بطل به كما عرفت مع فعل
 من الجانب الآخر وان تأخر أحد هما عن الآخر كالودعة وفي معنى اللفظ ما مر في الضمان
 من الكتابة مع النية وإشارة الآخر ويكنى اللفظ ولو عاها كاتمة دم في خذ من دواي ما شئت
 ولا يكتفى بالفعل من الطرفين الا فيما كان عارية مضمنا كطرف الهـ دية وطرف المبيع ولو قال
 أعرتك فرسي مثـ لا تعلقه بعلة أو لتعير في فركك كان اجارة لاعارة نظر اللفظ وهو اباحة
 الانتفاع بعوض فاسـ دة لطهالة المدة والعوض فيجب فيه اجرة المثل بعد القبض ومضى زمن
 مثله اجرة ولا تضمن العين وقضية التعليل انه لو قال أعرتك شهرا من الآن لتعلنه كل يوم

بعد مقدمه وليس بسفينة
 ومعار وصيغة ويكنى
 اللفظ من أحد الطرفين
 والفعل من الآخر (هي)

(قوله أو من مالك) ان كان
 المراد انه كالمستأجر فلا يس
 كذلك فخر وفي نسخة
 لا من مالك وهي ظاهرة
 تأمل (قوله ما مر في
 الضمان) الاولى ما يأتي
 (قوله من الآن) قال
 الشو برى ايس بغير بدل
 لو أطلق صح وجعل على
 الاتصال بالعقد

بدرهم أو لغيره في فريسة هذا شهر من الآن كان اجازة صحيحة على المعقد ويعلم مما ذكر أن مؤنة
المستعار واجبة على المعقدون المستعير هو كانت العارية صحيحة أم فاسدة فان أنفق لم يرجع
الاباذن حاكم أو اشهاد بينة الرجوع وخروج مؤنته مؤنة رده فهي على المستعير الا ان استعار
من مستاجر ورده على المالك فتكون المؤنة على المالك كالمورد عليه المستاجر واعلم أن الضمان
الواقع في بلاد الارياض وهو أن يأخذ مالك الدابة دراهم من شخص ويدفعها للمعقد فلهما
ويأخذ منهم باطل والذين مضعون بالمثل والمكلف مضعون بالمثل أو القيمة لانهم ما أخذوا
بالشرا الناس والدابة غير مضعونة لانهم ما أخذوا بالاجارة الفاسدة (قوله أي العارية)
يعني في المعار بخلافها في الترجمة فان المراد بها ما هو أعم منه ومن العقد لا كرها في المتن في
الضمير استخدام (قوله مضمونة) أي بدلا أو أراضا حتى لو أعارها بشرط أن تكون أمانة بطات
ولا يعتبر للضمان فقر يط بل يضمنها وان لم يفرط اه أفاده مر (قوله بقيمة يوم) أي وقت التلف
وان كانت مثلية على المعقد (قوله كالمستأجر) أي المأخوذ لا رسوم هل يجب الاتخذ في شتره
أو لا في رده والتشبيه في أصل الضمان والا فالمستأجر مضعون باقضى قيمه ولو مثليا بخلاف المعار
فانه مضمون بقيمة يوم التلف ولو مثليا كما مر والمقبوض بالشراء الفاسد مضعون ضمان الغصوب
المدر في المثل وأقصى القيم في المتقوم فالضمان في الثلاثة المذكورة مختلف وتقدم ان العارية
غير مضعونة عند أي حنيفة الا بشرط الضمان وقد وقع ان أمر أمانة استعارت حليما من
زوجة حنفي وادعت ضياعه فطالبها به الحنفي فقبل له اعمل بمقتضى مذهبك اه قرر شيخنا
عطية (قوله الاما استعاره) استثناء من قوله مضمونة وضهير استعاره للشخص المستعير كان
استعار زيد من ابي رهنه عند عمر ودين له عليه (قوله فريضة) قيد في عدم الضمان اما قبله بأن
تأف في يد الراهن قبل قبض المرتهن فهو باق على العارية واصحابه الرجوع فيه ويضمن اذا
تأف ابتاعه على كونه معارا وقوله فلا ضمان أي لا عليه ولا على المستعير لماساقي وبقي ما لو
تأف بعد فكاك الرهن بآداء الدين أو غيره فقيمة صل فيه ان قبضه المستعير من المرتهن ثم تلف عنده
ضمنه وان لم يقبضه منه وتأف عند المرتهن فلا ضمان لا على المرتهن لان يده عليه يد أمانة ولا على
الراهن لانه لم يتلف في يده ولو اتلفه انسان اقيم بدله مقامه ولا فرق في عدم الضمان عليه ما هنا
وفيها مر بين أن يكون الرهن صحيحا أو فاسدا لانه اذا بطل الخصوص في الثاني وهو التوثيق
لم يطل العموم وهو اذن المالك يوضعها تحت يد المرتهن (قوله بناء على انه الخ) معقد وحينئذ
فلا استثناء منقطع أو بالنظر لا ابتداء لانه قبل قبض المرتهن لمن يد الراهن عارية فقوله ليس
بعارية أي دواما فهو عارية تحوات رهنا أمانة على الضعيف من انه عارية ابتداء فيضمن
وعليه يكون الاستثناء متصلا (قوله بل هو ضمان دين) أي صادر ذلك الضمان من المعير لكن
ضمنه في رقبة المعار أي ذاته لا في ذمته أي جعل الدين مرتبطا برقبة المعار لا بذمته لانه كما يملك
أن يلزم ذمته بدين غيره فيبقى أن عالت الزام ذلك عين ماله لان كلامه سماحل تصرفه وبذلك بلغز
ويقال لئلا يدين متعلق بالعين لا بالذمة وحقيقة لومات المعير لم يحل الدين له عدم اتماقه بذمته واذا
حل الدين بآءه المرتهن بمراجعة مال الك ثم يرجع مال الك على المستعير بثمنه (قوله والخ) لم يسقط
الخ) هذا جواب عما يقال لم يضمنه المستعير الذي هو الراهن وحاصل الجواب انه انما يضمنه

أي العارية (مضمونة)
تليق أبي داود وغيره العارية
مضمونة (بقيمة يوم التلف)
كالمستأجر (الاما استعاره)
أبرهنة فريضة يتلف عند
المرتهن فلا ضمان بناء على
انه ليس بعارية بل هو
(ضمان دين في رقبة)
المعار المرهون والحقوق
يسقط عن ذمة الراهن

(قوله من انه عارية ابتداء)
لعل هنا حذف ودواما
ليغير ما قبله وقوله يكون
الاستثناء الخ فيه نظر اذ لا
استثناء عليه أصلا راجح

لان الحق متعلق بضمته ولم يقطع عنه بتالف الماعار فلو اراد ان كان فيه ايجاف به (قوله فيشترط الخ) تفريع على قوله بل هو ضمان دين الخ أى واذا كان ضمان دين فيشترط الخ كما في بقية أفراد ضمان الدين ويحتمل انه تفريع على قوله ايضاً أى عن دينه أى واذا كان ماذكر فيه رهن عن دين فيشترط الخ كما في بقية أفراد الرهن عن الدين والاول اقرب (قوله جنس الدين) ككونه ذهباً أو فضة وقدره كعشرة أو مائة أو كسر (قوله لم تجز مخالفة) فان خالف ولو بان يعين له زيداً فيرهن من ركبته وعكسه أو يعين له ولي يحجور فيه رهن منه بعد كماله صار ضماناً (قوله لو ذكر قدره) أى من الدين فرهن بمادونه جائز لان صاحب العين اذا رضى برهنه بالاكثر فيمالاقل أولى امالوذكر أجلا فرهن بأجل أقل فلا يجوز لاختلاف الغرض لان المبيع قد يقدر على تحليصه اذا طوّل به بما عينه دون الاقل فلو جوزناه لم يسع ملكه عليه فلا يقدر على تحليصه (قوله وكذا الايض) أى ان ذلك من جهة المستثنى وقوله من المكترى محل ذلك اذا كانت الاجارة هبة والافضل منهم ما ضمن والقرار على المستعير ولا يقال ~~هم~~ القاسدة حكم الصحة في كل ما تقتضيه بل في سقوط الضمان بما يتناول الاذن وهو ههنا لم يأذن له في الاعارة لاجنبى اه افاده في شرح المنهج وقوله أو نحوه كما روى له بالمنفعة والموقوف عليه والزوجة اذا أمدت منفعة وسائر من تستحق له المنفعة استحقاقاً لا زماً (قوله لانه) أى المستعير نائب عن نحو المكترى وهو أعنى نحو المكترى لا يضمن فكذلك المستعير منه اذا القاعد ان كل من ائتمنت يده على يد ضمانه فهو ضامن ومالا فلا (قوله ولا يضمن ماتلف من الماعار) أى من ذاته او صفته فلو اعادته باللبس لم يضمن ما انسخق منه او غشق وان ذهب جميعه وموت الدابة كالحاق الثوب وتقرح ظهرها وعرجها باستهعمال ماذون فيه وكسره سيقاً أعاره ليقا تل به كانه حاقه ولو اعاره ما لوضوه أو غشق لم يضمن ما تشر به الاعضاء منه ولا تنقص قيمته بالاستعمال أو اعاره دراة الكتابة منها أو دابة أو شجرة فلاخذ للبر والقرعة لم يضمن تلك الاعيان الماخوذة ثم تقدم عن مر نقلا عن الاشعري ان الدرا والتمس ليس مستنداً بالاعارة بل بالاباحة والمستهارة هو الشاة المنفعة هي التوصل لما أبغ وكذا الباقي (قوله باستعمال ماذون فيه) خرج ماتلف لا باستعمال ماذون فيه ولو بلا تقصير فيضمه وذلك كسقوط الدابة في بئر حال سيرها وغرقها في بئر وعثرها حال ركوبها أو الحبل عليها اه اذا عثرت لشدة ازعاج بحجر أو وهدة وعرض الملو عثرت من شئ اذن مالكها فيه كان عثرت في رجل راكبه أو في العبد الذي اذن في ان يحمل عليها فوقعت وماتت أو انكسرت رجلها أو عرجت فلا ضمان ولا فرق في الحالة الاولى بين ان يعرف ذلك من طبعها أولاً ولو لاحقاً في حصول التلف بالاستعمال المأذون فيه أو لا صدق المستعير على المعتمد اسر اقامة البيعة عليه ولان الاصل براءة ذمته اه افاده مر (قوله لحصول ذلك بسبب الخ) ومنه يؤخذ ان ماتلف في شغل المالك تحت يد غيره كان تسلم منه دابته ايروضها أى يعلمها المثلث الذي يستريح به راكبه أو ايقضى له عليه احاجة لا ضمان عليه حيث لم يفوط لانه نائبه ولا يشترط في ضمان المستعير كون المالك يده بل يضمن ولو كان يده المالك ولو وضع متاعه على دابة غيره وقال للمالك سير حافظه هل تلفت بغير الوضع ضمنها كلها الا ان يكون عليه امتاع غيره فيضمن بقسط متاعه فان سيرها المالك بغير امره لم يضمن

(فيشترط ذكر جنس الدين وقدره وصفته) ومنها الخلول والتاجيد (وذكر المرهون منه) لاختلاف الأغراض بذلك واذا ذكر شئ من ذلك لم تجز مخالفته نعم لو ذكر قدره فرهن بمادونه جائز وكذا الايض ما استعاره من المكترى أو نحوه لانه نائبه وهو لا يضمن (ولا يضمن ماتلف) من ائتمار (باستعمال) ماذون فيه لحصول ذلك بسبب اذون فيه (قوله بل في سقوط الخ) أى بل الذي يقال ان حكمها في خصوص سقوط الضمان الخ (قوله بقسط متاعه) أى وزانها بما يظهر قاله حج

بل المسالك يضمن متاعه ولا يعارض ما ذكر قولهم لو ضرر جلاود ابتسه فتلفت الدابة في
يد صاحبها لم يضمنها المسخر لان هذا من ضمان الغصب ولا بد فيه من الاستيلاء وهو مفقود
وكلامنا في ضمان العارية اه افاده م (قوله فاشبهه ما لو قال اقتل عبدي) أي من حيث
عدم الضمان اذا قتله وان كان قتله حراما أو يصور (٣) بما لو كان العبد مستحقا للقتل برذوة أو
شجوها فانه لا حرمة في قتله (قوله بحسب الاذن) أي بما يقتضيه لا بقدره أخذها بما بعده من ان
له زرع المثل والدون ويؤخذ من ذلك انه لو اعاره دابة ليركبها الى محل كذا ولم يتعرض للركوب
في رجوعه جازله الركوب فيه بخلاف نظيره من الاجارة والفرق بينهما الزوم الرد للمستعير
فيمتثل الاذن الركوب في عودته عرفا ولا كذلك المستأجر ولو جاوز المحل المشروط لزمه اجرة
مثل الذهاب منه والعود اليه وله الرجوع منه را بكتابه على الاصح من ان العارية لا تبطل
بالتخالف اه افاده م (قوله بر) أي مثلا فزرعه أي البر ومثله كالعلس ودونه كشمير وفول لأعلى
منه كذرة وقطن (قوله ان لم يبنه عن غيره) فان لم يبنه عن ذلك ولو مثلا أو ادون امتنع اتباعا
لنفيه فان زرع ما ليس له زرعه كان له المال قلعه مجافا فان مضت مدة مثلها اجرة لزمه جميع اجرة
المثل على المعقد افاده م (قوله ولو اطلق الزراعة) أي الاذن فيها كما عرفت للزراعة أو لتزريها
وكذا لو عملها كقوله ازرع ماشيت (قوله ويزرع ماشاء) أي بما يعتاد زرعه في تلك الارض ولو
نادرا كما قاله م وهو المعقد وقوله قال الرافعي ضعيف وقوله لكان مذهبنا أي لان المطلقات
تعمل على الاقل ورد بانها انما عمل على ذلك اذا كان بحيث لو صرح به لصح وهذا ليس كذلك
لانه لا يوقف على حد أقل الانواع ضررا فيؤدي الى النزاع والعقد تصان عن ذلك قاله في شرح
المنهاج ولو قال ازرع أو اغرس فله فعل أي ماشاء قال بعضهم م وله الجمع بينهما ما وفيه نظر لانه
لا يخرج الاعلى جعل أو بمعنى الواو مع انه لو عبر بالواو بأن قال ازرع واغرس لم يصح الا ان
يبين محل كل منهما والمستعير لبناء أو غرس يزرع بخلاف المستعير زراعة لا يبنى ولا يغرس لان
ضررها أكثر والمستعير لبناء لا يغرس وعكسه لا اختلاف جنس الضرر اذا ضرر البناء في ظاهر
الارض أكثر وضرر الغراس في باطنها أكثر لا تتشابه عروقه (قوله وهي) أي العارية بمعنى
العقد جازة أي غير لازمة من الجواز مقابل اللزوم واستغنى من ذلك صورتي الأولى لازمة فيها
من الطرفين والثانية لازمة من طرف المستعير (قوله فكل من العاقدين ردها) أي بالفعل
ان قلنا انما اباحة فلا ترد بالقول والرد في المعبر بمعنى الاسترداد ولو ادعى المستعير ردها صدق
المعبر في عدم الرد لانه الاصل ولو استعمل المستعير العارية جاهلا برجوع المعبر لم تلزمه الاجرة
لوجود التسليم على المنافع ابتداء وتقصيره بعدم اعلامه بالرجوع بخلاف اباحة التمارق انه
اذا رجع ولم يعلم حتى أكل المباح له التمارق لم يرد له على المعقد خلافا لما في م لان اباحة المنافع
أضعف من اباحة الاعيان فسبق في الاعيان ومنه يؤخذ انه لو اعاره شاة لدرها وانسلها او
شجرة لاخذ ثمرها ثم رجع ولم يعلم فانه يغرم بدل الدرو الثمرة افاده م (قوله وتفسخ بالموت) قال
م وحيث انفسخت او انتهت وجب على المستعير او ورثته ان مات ردها فوراً وان لم يطلبه المعبر
فان اخر الورثة اعدم تمسكهم بضمها والابرة والاضمنوها مع الاجرة وموتة الرد في هذه عليهم
وفيما قبلها على التركة فان لم تكن لم يلزمهم سوى التخلية وكالورثة في ذلك وليه لو جن او جهر عليه

فأشبهه ما لو قال اقتل عبدي
(وللمستعير الانتفاع)
بالمعار (بحسب الاذن)
فان اعاره لزراعة بر فزرعه
ومنعه ودونه في ضرر
الارض ان لم يبنه عن غيره
ولو اطلق الزراعة صح
ويزرع ماشاء قال الرافعي
ولو قبل لا يزرع الا أقل
الانواع ضرر لكان مذهبنا
واقروه عليه في الروضة
(وهي جازية من الطرفين)
كما مر في كتاب البيوع فكل
من العاقدين ردها متى شاء
نسوانه المطلقة والمؤتمنة
وتفسخ بالموت والجنون

٣ (قوله أو يصور الخ) فيه
نظر اذا المراد منه م (قوله
وتقصيره بعدم اعلامه)
مقتضاء انه اذا اعلمه لزمته
الاجرة حيث استعملها
بعدمه ذابا فيه كون
المراد بالرد بالفعل وانما
لا ترد بالقول فليجبر
فيها مش الجمل انها لا ترد
الا بالقول فلا يحصل ردها
بالفعل ولو اخذها صاحبها
من غير قول فله معبر أن
ياخذها ويستعملها لانها
باقية على حكم الاعارة قائل

بسقه اه ولا يبر المستعبر الابردة المالك او وكيله لالتصو ولده او زوجته نعم ان ارسلها في
نحو داره وعلم بها المالك برئ وان ضاعت بعد علمه (قوله والاغما) ولومن التقريف الواقع في
الحمام فاذا حصل له ذلك وكان مستعبر الشيء انفسحت فلا بد من الاذن ثانيا والاحرم عليه
استعمال المعار وضمن وكذا لو حصل ذلك للمعبر (قوله وحجر السقه) قال مر وكذا حجر
الفلس على المعبر كما يحتمل الشيخ اه يعني شيخ الاسلام ومنه يعلم انها لا تنفسح بحجر الفلّس على
المستعبر (قوله لدفن ميت) اي بالنص عليه اه قل (قوله محترم) قال ابن عمر يتعين أن
المراد بغير المحترم هنا الحربي والمرئ لا غيرهما كزان محصن لانه لا يليق به بشاة وصحة الاحداف في
هـ ذوا نحو اه (قوله ودفن) أي أدنى في هوا القبر وان لم يصل الى أسفله على المعقل لان في
عوده اذ رآه قاله مر قال عثم وكذا الكفن المعار يستنع الرجوع فيه بحجر دونه على
الميت وان لم يلف عليه (قوله فلا يرجع) اي المعبر وكذا المستعبر بالاولى وانما اقتصر على الاول
لانه الذي يتوهم رجوعه فهي لازمة من الخائين كما مر (قوله حتى يندرس) اي يصير ترابا لا
عجب الذنب فانه لا يندرس ولا يرد على المصنف لان المراد اندراس الاجزاء الخمسة كما قاله
مر وهو لا يحس ويعلم من الغاية المذكورة انه لا رجوع ابد في نبي أو شهيد لعدم اندراسهما
ومثلها ما بقية الخمسة المنظومة في قول الشيخ التتافي المالكى رحمه الله

لانا كل الارض جسم الله تعالى ولا نعالم وشهيد قتل معتزك

ولا نقارى قرآن ومحاسب * اذانه لاله مجرى الفلك

ومجرى المياه منصوب على الحال ويجب عند العارية تعيين كونه شهيدا مثلا لا طوله وقصره
ومحل الاحتياج الى الرجوع به لان اندراس اذا اذن له في تكرير الدفن والافق دانت
العارية فلا يحتاج الى الرجوع (قوله فلم) اي من الاستثناء المقيد كونهم لازمة لا رجوع
فيها وفيه ان لزومها وامتناع الرجوع فيها لا يقتضى عدم الاجرة فان الاجرة لازمة مع لزوم
الاجرة فيها فكان الاولى عدم التعبير بقوله فلم وعبارة مر ولا اجرة لذلك محافظة على حرمة
الميت ولقضاء العرف بعدم الاجرة والميت لا مال له اه فلم يجعل ذلك معلوما من كلام المتأخر
مع مساواة عبارته لعبارة المتن هنا (قوله ايضا) اي كما انه لا يرجع الخ (قوله والميت لا مال له)
عله اخرى اي كانه قال ولانه لو وجبت الاجرة لوجبت على الميت مع انه لا مال له (قوله المنع)
اي منع المالك من التصرفات كبيع وشراء وغير ذلك مما يضر الميت كما يعلم من الاستدراك بعد
(قوله الى ظهور شيء الخ) فان ظهر بذلك او بنحو سبل اعيد الى محله فورا الان نقله السبل الى
موضع صياح يمكن دفعه فيه من غير تاخير فلا تجوز عادته اه أفاده مر (قوله لكنه يغرم
الخ) ولا يلزم لولى الميت طم القبر كما قاله ابن حجر (قوله لانه الذى ورطه فيه) اي سلطه عليه مع
كونه لا يمكن الدفن الاب لا يرد انه لو أعاده أرضا للزراعة فخرنها ثم رجع المعبر قبل الزرع فانه
لا يلزمه مؤنة الحرث لامكان الزرع بدون حتى لو لم يمكن الزرع الاب كان حكمه حكم الدفن
فيغرم مؤنته أفاده مر وظاهر انه لا فرق بين أن يكون الحافر الوارث أو الميت قبل مؤنته بان
لستعار أرضا لدفن فيه القبر فخره ثم مات فرجع المعبر فيسحق الوارث الاجرة لا انتقال حق
مورثه اليه كالمعمل على بطريق الاجارة ثم مات فانه تنقسل المطالبة بالاجرة للوارث بخلاف

(قول الشارح فعلم الخ)
اي من قصره الاستثناء
على اللزوم وعدم التعرض
فيه للاجرة ثبوتاً ونقياً
اه أفاده مر فلا يرد
ما قاله المحشى (قوله أو
الميت) في الحلبي على المنهج
لو كان الحافر هو الميت بان
استعار أرضاً لدفن فيه
قبراً فخره ثم مات ثم رجع
لم يغرم أجرة الحفر لانه
لاحق له فيما فخره في حال
حياته ولا تنتهي العارية
بالموت لان المقصود بالعارية
دفعه حرر

مالو حفره بعد موته كرامة اذ لاحق للوارث حينئذ فلا أجره على المغير هـ ذاهو الظاهر عكس
ما في المتن فراجعهم (قوله أو استعار مكانا الخ) من جملة المستثنى من كونها جائزة ومنه مالو
استعار فنية ووضع فيها متاعا بلغة اى ما غزير فيمنع على المغير الرجوع حينئذ حتى تصل الى
الشط اى محل تامين فيه اى يمنع عليه تقيدها حينئذ وان كان له الرجوع بالقول
ويستحق الاجرة من حينئذ ومنه ايضا مالو استعار ثوبا للستر أو القرش على نجس في صلاة فهي
لازمة من جهته ما فيمنع على المغير الاسترداد كما يمنع على المستعير الرد الا بعد فراغ الصلاة
وبلغته الاقتصار على أقل مجزئ من راجباتها بعد الرجوع هذا اذا استعار ذلك لصلاة الفرض
وشرع فيه أمالو استعاره مطلق الصلاة فهي لازمة من جهة المستعير فقط ان أحرم بفرض
الماعير الرجوع راذ ارجع نزع المستعير وبخى على دلالة ولا إعادة عليه فان أحرم بنقل كانت
جائز من جهته ما هذا ما جرح به والد مـ بين قولين متناقضين ولم يذكر وجوب الاجرة الا في
الصورة الاولى دون الثانية فلا أجره فيها خلافا لما في قل هنا نم ذكر مـ انما تجب في
صور من المستثنيات منها مالو أعار جذا عا ليس فيه جـ د اراما تالا أرا عا ما يذفع به عما يجب
الدفع عنه كالتسقي محترم أو ما يقي نحو برد مهلك أو ما يذبه غريقا فيمنع عليه الرجوع
في ذلك وتجب له الاجرة (قوله فليس له) اى للمستعير الرد فهي لازمة من جهته فقط دون
المعير صرح به مـ حيث قال فهي لازمة من جهة المستعير اهـ وحينئذ فلا وجه لما قاله
قل هنا واذ ارجع المعير نقات الممتدة لا قرب المواضع ان لم يرض بالاجرة فلو رضى بها امتنع
النقل (قوله ولو قال أعيروا الخ) هو من جملة المستثنيات أيضا وقوله أعيروا داري بعد موته
أى ونجرت من التملك كافي بشرح مـ لانها وصية بالسكنى تلك المدة وأبست عارية حقيقة
ولذا امتنع على الوارث الرجوع لانه ليس معيرا وان كان هو المالك الا ان تقدم الوصية
الى ملكه

• (باب الوديعة) •

ذكره اقب العارية لمشاركتها في الجواز وفي ان كلافه معاونة على البر وفيه وضع يد باذن
المالك ولما دتم الهاء في الامانة أو عدم الاتقاع بخلاف العارية والضد أقرب خطورا بالبال
عند كرضه (قوله يقال) اى تطلق لغة على ذلك من ودع الشيء بفتح الدال وضهما يدع اذا
سكن لانها ساكنة عند الوديعة وقيل من قوله مـ فلان في دعة اى راحة لانها في راحة الوديعة
أى مراعاته وشرعا العقد مقتضى للاستحفاظ او العين المستحقة به حقيقة فيه ما وصح
ارادتهم ما في الترجمة أو كل منهما قاله مـ ومنه يعلم انها نطاق على العين لغة وشرعا وعلى المصدر
لغة فقط وعلى العقد شرعا فقط (قوله وعلى الابداع) اى الذى هو مصدر وقوله وهو اى
الابداع لا بمعنى المصدر بل بمعنى العقد لان هذا لم يذكره الا في جانب العقد في كلامه استخدا مـ
وعبارة مـ ثمعة لها في الحقيقة تو كبل من جهة المودع وتو كل من جهة الوديعة في حفظ
نحو مال أو اختصاص كنس منفع به فخرجت اللقطة والامانات الشرعية كأن طرح فحور
ربح شـ أا به أو الى محله وعلم به فان الائتمان في ذلك من جهة الشرع لا بتوكيل المالك اهـ
فقول الشارح يحفظ الحق أى المال أو الاختصاص المخدم كاعلم ويؤخذ من كونها تو كبل

(قوله ولا إعادة عليه) اى
في صورة ما اذا سلم الى عاريا
دون صورة الصلاة على
محل نجس كما هو معلوم
(قوله ونجرت) اى المنفعة
تلك المدة

(أو استعار مكانا سكنى
معدة فليس له الرد) ولو
قال أعيروا داري بعد
موتي لاندلن شهر املا م
يكن للوارث الرجوع
• (باب الوديعة) •

تقال على العين المودعة
وعلى الابداع وهو توكيل
بحفظ الحق

ان حكمها يرتفع بواحد مما صر في الو كالة وحديثه يلزمه الرد فوراً أى الاعلام والتخية فان
 آخر بلائذ رضى من وانه يأتى في توقيتها وتعليقها ما صر في الو كالة (قوله والاصل فيها) أى فى
 جوازها لان الامر باداء الشئ فرع جوازها أما استحبابها فمن الدليل انعام الامر بطلب المعروف
 فهو وتعاونوا على البر والتقوى فالاصل فيها الاستحباب وقد تجب فيما اذا تعين الوديع بان لم
 يكن هناك غيره ولا يجبر حينئذ على اتلاف منفعة ومنفعة حرزها بحجتها وتحريم عند المحجز عن
 الحفظ لانه يعرضها للتلف وتكره عند القدرة ان لم يشق بأمانة نفسه هذا ان لم يعلم به المالك والا
 أبحث وتقديم الجواب عن قولهم ما أصل الاستحباب لا تعتريه الاباحة ومع حرمتها وكراهتها
 لا يخرج عن الامانة ولا تضمن الابا التفریط نعم ان كانت لمجبر وعليه وكان الوديع لا يتفق بأمانة
 نفسه لم يجز له أخذها فان أخذها ضمن (قوله قوله تعالى ان الله يأمركم بالاية) وهى وان نزات
 في رد مفتاح الكعبة الى عثمان بن طلحة الجبى فهى عامة قال الواحدى اجمعوا على انها نزات
 بسبب مفتاح الكعبة ولم ينزل في جوف الكعبة آية سواها او كان نزواها يوم الفتح في السنة
 الثامنة من الهجرة حين اراد النبي صلى الله عليه وسلم دخول الكعبة فطلب سيدنا على المفتاح
 من سادتها اى خادمها وهو عثمان المذكور فأتى يده وأخذه منه وقال نحن أحق بالسدانة
 منك ودخل النبي صلى الله عليه وسلم وصلى فيها فنزلت الآية فخرج وأمر سيدنا علياً برده اليه
 فلما رده اليه وقال هالة خذها خالدة نالدة اى خالدة لكم من الآن بعد ان كانت ابيكم قديماً
 ولم يتوالد منكم صار يتجيب وسأل سيدنا علياً عن سبب ذلك فتلا عليه الآية فأسلم وقال
 لم أعلم انه النبي صلى الله عليه وسلم واعطى المفتاح عند موته لآخيه شيبه فهى في بدأ ولاده الى
 الآن واعترض بأن الاخذ في الآية المذكور ليس على وجه الامانة بل على وجه الكراهة
 وأجيب بانه لما أخذه باجتهاد كان مؤتمناً عليه شرعاً والامانة أعم من ان تكون شرعية أو
 جعلية فصح ما دليل على طلق الامانة ولذا أتى بالآية بعد هذا الدلائل على الامانة الخاصة وهى
 الامانة الجعلية ولما خلت عن بيان المردود اليه ذكر الحديث بعد هذا ذلك مع اشغاله على النهى
 عن الخيانة وروى البيهقي عن عمرو رضى الله عنه انه قال وهو يخاطب الناس لا يجيبنكم من
 الرجل ظنظنته ولكن من أدى الامانة وكف عن أعراض الناس فهو الرجل اه (قوله
 أماته) اى الامانة الموضوعه عنده فلاضافة لادنى ملازمة (قوله ولا تخن من خائنك) فيه
 مشاكلة وحقيقة الكلام لا تأخذ حقن من خائنك بل ما حقه واعف عنه ومن المعلوم ان أخذه
 ليس خيانة فتسميته بذلك مشاكلة كما علم (قوله مودع) بكسر الدال وهو صاحب الودعية
 ويقصها هو الوديع وشرطها ما صر في موكل ووكليل فلا يودع محرم ميثدا ولا كافر فحو
 مصنف ولا مسلماً ونقل عن مودع في غير الترح انه يصح الاعتد على ذلك ولا يسلم اليه بل يوضع
 عند عدل ولو أودع فحوصي كجئون ونحوه رسته شخصاً كاملاً ضمن ما أخذه منه عند تلفه أو
 اتلافه قصر أم لضمان الغصب لانه وضع يده عليه بغير اذن معتبر ولا يزول الضمان الا بالرد
 الى ولى أمره نعم ان أخذه منه حسبة خوفاً على تلفه في يده أو اتلافه مودعه لم يضمنه وفي عكس
 ذلك بان أودع كامل فحوصي انما يضمن باتلاف منه لانه لم يسلطه على اتلافه فلا يضمنه بئانه
 عنده اذ لا يلزمه الحفظ أمالو أودعه ناقص مثله فانه يضمن بمجرد الاستيلاء التام ويصح في

(قوله لان الامر باداء الشئ)

الخ) فيه ان الغاصب

ما مودع باداء المقصوب مع

انه لا يجوز أخذه وخلاصته

ان المأمور به هو الاداء

فغاية ما يقيد به الاسرجواز

الاداء فان قيل يقيد بجواز

الاخذ ورد عليه المقصوب

تدبر

والاصل فيها قبل الاجماع

قوله تعالى ان الله يأمركم

ان تؤدوا الامانات الى أهلها

وقوله فليؤدوا الذى اتقن

أمانته وخبر أدا الامانة الى

من اتقنك ولا تخن من

خائنك رواه الحاكم على شرط

مسلم وأركان أربعة مودع

وديع

الاعنى ان يكون مودعا وديعا ويوكل في القبض والقباض وكذا الـ فيه المهم لانه
لا يحتاج الى التوكيد لان تصرفاته صحيحة (قوله ووديعة) اي عين مودعة بشرط فيها
كونها محترمة ولو نجسا ككلب ينفع ولو حية بر وان لم تضمن بالتلاف بخلاف خبر المحترمة
ككلب لا ينفع وآله هو اهـ قاله في شرح المنهج (قوله وصيغة) اي كما مر في العارية من
الاكتفاء باللفظ من أحد الجانبين والفعل من الآخر أو باللفظ من مائة ما فلا يكتفى غير ذلك فلو
قال له احفظ مائة فاشار ان اتم أو قال لا تحفظ عليهم لم يكن وديعا اذ لم يوجد قبول باللفظ ولا
بالفعل ويعتد بإشارة آخر من مقهومة بخلاف إشارة الناطق لا يعتد به ولا ضمان عليه ان لم يضع
يده عليه فلا يجب على حامى حفظ نحو ثياب لم يستحفظ عليها وان قضت اهلها فتحفظها فلو
ضاعت لم يضعها وان فرط في حفظها بخلاف ما اذا استحفظه صاحب المتاع وقبل منه او اعطاه
أجرة لحفظها فيبعضه ان فرط كأن نام او غاب ولم يستحفظ من هو مثله وان فسدت الاجارة
ومثل ذلك الدواب في الخيل فلا يضمن النطائي الا ان قبل الاستحفاظ أو الاجرة وليس من
التفرط فيه ما لو كان يلاحظ على العادة فتغفله سارق او خرجت الدابة في بعض غفلاته لعدم
تقصيره في الحفظ المعتاد ويقبل قوله فيه يمينه لان الاصل عدم التقصير اهـ أفاده ثم رفع
قل له انه لا يقوم أخذ الاجرة مقام القبول ليس في محله (قوله يضمن الوديعة) قال قل ضمان
الفصوب بأقصى القيم من وقت التعدي الى وقت التلف وعزاء لم ولم أجده في شرحه فلعله
في غير الشرح وعبارته فيضمن الوديعة لان المالك لم يرض بأمانة غيره ولا يملكه فيكون طريقه في
ضمانه او اقراره على من تلفت عنده وللمالك تضمين من شاء فان شاء ضمن الثاني ويرجع عما
عزمه ان كان جاهلا أما العالم فلا لانه غاصب أو الاول ويرجع على الثاني ان علم لان جهل اهـ
وذكر من المضافات متناوضا وشرحا بعبارة (قوله منها) من لا بد منه فيصدق بالكل والبعض
والدرهم بترقيق الراي قال ابن الجزري * ورقق الراي اقلها ما كسرت * البيت (قوله من كيس)
أي من متروح أما لو لم يكن كذلك بان فض حقه أو حل رباطه أو قطعه فيضمن الجميع (قوله فيضمن
الجميع) اي يصير ضامنا لذلك مع قائمه على ملك مالكة ولا يشك ذلك بخلاف الغاصب الفصوب
عليه حيث جعل الاقوال ان استيلا على جهة التعدي وإضافة جدمه الى المال لنفسه
ففاظ عليه بانتقال الحق الى ذمته والمودع لم يوجدهم الاستيلاء على المال عدوانا لانه قبضه
بأذن مالكة ولم يوجدهم الاستيلاء لنفسه (قوله أي الدرهم) اي المردود وان تميز لما أخذ
(قوله لانه خلطها بماله نفسه) اي لانه لا يملك المال البديل الا بدفعه اليه وكان الاولى اسقاط
قوله بماله نفسه اذ لا فرق في الضمان بين ان يخلطها بملك او بماله المالك بل المدار على عدم
التمييز وعبارته موافقة لعبارة المنهاج وزاد عليها مـ أو مال غيره ولو أوجد ولم يميز وعبارة
المنهاج وكان يخلطها بماله ولم يميز بسموله عنه ولو بماله المودع بخلاف ما اذا تميز بشموله ولم
تنتقص بالخلط اهـ (قوله او نحوها) كسواد وياض (قوله او رد اليه عين الدرهم) اي سواء
تميز أم لا وهذا مقهور قوله منه لانه في كلامه لف ونشر مشوش (قوله ضمنه فقط) اي بالشرط
السابق وهو أن يكون الكيس منتو حاقا لم و اذا رد المأخوذ لم يزل عنه ضمانه حتى لو تلف
الجميع ضمن درهما أو النصف ضمن نصف درهم ولا يضمن الباقي بخلطه به اهـ ووجه ضمان

(قوله قال قل الخ) الاول
كاتبه على قول المصنف
بإيداع غيره (قوله البيت)
تمامه كذا في هذا الكسر
حيث كنت والشاهد
فيه

ووديعة وصيغة (يضمن
الوديعة ما تعدي فيه منها
الا ان يأخذ درهمه ما مثلا
من كيس) فيه درهم
مودعة عنده (ثم رد اليه
مثله فيضمن الجميع اذ لم
يتميز) اي الدرهم عن البقية
لانه خلطها بماله نفسه بلا
تمييز فهو متوعد فان تميز بسكه
او نحوها او رد اليه عين
الدرهم ضمنه فقط

النصف انه عند عدم التمييز يحقل ثاق الدرهم مع النصف التالف فيضمن الكل ويقام مع
النصف الموجود فلا يضمن شيئا وفي الاول اجحاف بالمودع وفي الثاني اجحاف بالمالك فسلكتا
طريقا عادلا بينهما وهو ضمان النصف والحق بذلك ما اذا تميز (قوله ويضمن الوديعة الخ)
جمله العوارض المضمنة لها عشرة نظمها الله برب رحمة الله تعالى بقوله

عوارض التضمن عشرة ودعها • وسفر ونقاها • وحجها
وترك ايصاء ودفع مهلك • ومنع ردها وتضييع حكي
والاقتناع وكذا المخالفة • في حفظها ان لم يزد من خالفه

(قوله أي بابتداعها) أشار إلى أن المدة مضاف لمفعوله والابتداع قيد خرج به الاستعانة
الائتمية (قوله ولو قاضيا) أي ولو كان ذلك الغير قاضيا بمنزلة الزوجة والولد والاب والعمد
كانت زيارته ولو كان لا يبرأ الوديعة بالرد لهؤلاء (قوله بمن يحملها) أي حيث كان ثقة أو مع
صياسته أي ملازمته فان لم يكن أمينا ولا يبرأ منه ضمن وقوله ونحو ذلك كأن استعان بمن يدهلف
الدابة أو يسهل أو لا بد أن لا يكون زمن خوف فان أخرجهما في زمنه ضمن لعدم جواز الإخراج
حينئذ أفاده م • (قوله أو يضعها) أي استعان بمن يضعها فهو عطف على يحملها وقوله في
خزانة بكسر الخاء من خشب أو بناءة فلا قاله م • (قوله وبخلاف مال أو دعها) لم يأخذ بمحتوز
القبيل الثالث هو قوله بلا إذن ظهوره (قوله ولم يجد الخ) راجع للعريق وما بعده وقوله
وارادة عطف على حريق فهو من أمثله العذر بمثل الأربعة (قوله سفر) أي مباح فلا يجوز
ابتداعها بغير الإذن كان السفر مباحا لان ابتداعها للغير رخصة فلا يبيحها سفر العصبية أما ردها
للمالك أو وكيله فلا يشترط فيه كون السفر مباحا أم أفاده م • وبه يرد ما ذكره الشوري
حيث قال ولو سفر عصبية م • (قوله وتعد الخ) راجع للأربعة أعذار المذكورة كما تقتضيه
عبارة المنهج حيث قال وعليه العذر كإرادة سفر ومرض مخوف وحريق في البقعة واشراف
الحرب على الخراب ولم يجز غير ردها للمالك كرها أو وكيله فان فقد ردها القاضى وعليه
أخذها فان فقد ردها لأمين ولا يكف تأخير السفر م • أقول قل انه عاذل لإرادة السفر
فقط غير م • (قوله أو وكيله) أي العام أو الخاص به يحمل ردها إليه ان لم يعلم رضا المالك
بقائه عنده لاسيما اذا كان السفر قصيرا كخروج للصوميل مع سرعة عودته وقد يقال يمنع
دفعه لو وكيله اذا علم فقه وجهه الموكل وعلم من حاله انه لو علم فقه لم يوكاله م • أفاده م •
(قوله ثم القاضي) أي ثم ان فقد ردهما الغيبة في مسافة القصيرة أو بس مع عدم تمكن الوصول
لهما ارد للقاضى ان كان ثقة مأموفا ولا يقال ان الشارح أسقط مرتبة بعد القاضى وهو الأمين
كما هو م • المحشى لانه منذ كور في قوله بخلاف مال أو دعها غيره اذا الغير هو الأمين ولا يجب
الاشهاد عند ردها للقاضى أو الأمين على المعقد ويغنى عن الرد للقاضى والأمين الوصية بها
إليه ما أي الاعلام بالامر بهما مع وصفها بما تميز به أو الإشارة له بها (قوله فان دفنها بوضع)
أي ولو كان حرزها كما في شرح م • (قوله نعم ان أعلمها أمينا) وان لم يره أياها م • شرح
م • والمراد بالأمين مستور العدالة (قوله يسكن الموضع) في معنى السكنى أن يراها من جانب
أو من فوق كالخمارس فالكسفى ليست بقيد كما يؤخذ من كلامه في شرح المنهج وعبارة وكان

(قوله والحق بذلك ما اذا
تميز الخ) فبسته نظر لانه اذا
كان تالفه لا ينطهر الا
تضمنه الكل وان باقى
فلا وجه لتضمنه مالم يلف
وأيا لا يتأتى فيه التعديل
الذى في المحشى لا يعرف
هل هو تالف أو باقى فلا
وجه للاطلاق أه شيئا
عن الشوري وذ كرم مقامه
م

(ويضمن الوديعة) بابتداع
غيره أي بابتداعها بغيره
ولو قاضيا (بلاذن) من
المالك (ولا عذر له) بخلاف
مالوا استعان بمن يحملها
إلى الحرز أو يضعها في
خزانة مشتركة بينه وبين
أبيه مثلا ونحو ذلك
وبخلاف مال أو دعها
غيره أعذره كحريق وانما
في البقعة واشراف الحرب
على الخراب ولم يجز ردا
ينقلها إليه وإرادة سفر
وتعذر ردها للمالك أو
وكيله ثم القاضي فان دفنها
بوضع وسافر ضمن نعم ان
أعلمها أمينا يسكن
الموضع لم يضمن لان اعلامه

يدفعها بوضع ويسافر ولم يعلم بها أمينا يراقبها لانه عرضها للضياع بخلاف ما اذا أعلم بها أمينا
يراقبها وان لم يسكن الموضع لان اعلامه بمنزلة ايداعه فشرطه فقد القاضي وكلام الاصل
بقتضى اشتراط السكنى وليس مراد اهل فقد وقع هنا فيما فرمنه (قوله بمنزلة ايداعه) أى
فشرطه فقد القاضي كأن تقدم في عبارة المنهج (قوله بوضعه) أى غير حرز مثلها) أى بان وضعها
فيه ابتداء والمراد بنقلها بعد أن ينقلها من حرز مثلها بعد وضعها فيه إلى غير حرز مثلها فهما
متغايران لا يستغني أحدهما عن الآخر خلافاً لمن زعمه (قوله هو أولى) أى لان عبارته
تقتضى أنه لو نقلها من حرز إلى دونه يضمن ولو كان حرز مثلها مع أنه لا يضمن وبعبارة الاصل
كعبارة المنهج وهى كأن ينقلها من محله أو دار أخرى دون حرزها فهى معترضة بما ذكر
(قوله بخلاف ما لو نقلها الخ) هذا هو المعتمد ومحملة ان لم ينه عن النقل ولا ضمنها حيث
لا ضرورة وان نقلها من حرز أصريح المخالفة بلا حاجة فان نقل الضرورة غارة أو حريق أو غلبة
لصوص لم يضمن اذا كان المنقول اليه حرز مثلها وان كان دون الاول حيث لم يجد آخر زمنه
ولو ترك النقل في هذه الحالة ضمن وان حدثت ضرورة فلا اه أفاده مر (قوله بنقلها بظن
المالك) أى ولم يفتنع بها كما صرح به في شرح المنهج وقوله بظنه أى المالك قال مر لان التعدي
هنا أعظم اه أى لانه استولى عليها حيث استبدت تماماً بخلاف الاولى (قوله متلفاتها) أى
الامور التى تتلفها حيث تمكن من دفعها على العادة بخلاف ما لو وقع بجزائسه حريق فبادر
انقل أمته فاحترق الوديعة لم يضمن لانه أمور بالبداء بنفسه ولو تعددت اودائع لم يضمن
ما أخرجه منها ما لم يكن ما أخرجه سهل عادة الابتداء به اه أفاده مر (قوله فترك علفها) بسكون
اللام الفعل اذ هو الواجب عليه ومثله ترك سقيها حيث كانت المدة يوت مثلها فيها جوعاً أو
عطشاً فان مات قبل مضي تلك المدة لم يضمن ما لم يكن بها جوع أو عطش سابق وعلمه فيضمن
حينئذ جوعها على المعقد فان لم يعلم فلا ضمان أصلاً لعدم تعديده وبه فارق ما لو جوعه ومنعه
الطعام مدة حتى مات وكان به جوع سابق لم يعلمه حيث يضمن القسط لتعديده وتختلف المدة
باختلاف الحيوانات والمرجع الى أهل الخبرة بها وكترك العلف ترك تهوية ثيلب صوف أو
حرير أو ترك لبسه عند حاجته لذلك وقد علمها أو سلمه المفتاح لان الدود ينسد هاوكل من الهواء
وعجوق رائحة لا آدمي بها يدفعه فان لم يعلمها كأن كانت في صندوق لم يطبع على ما فيه أو لم
يسلمه المفتاح فلا ضمان ويجوز له حيث علم بها ولم يسلمه المفتاح أن يصنع له مفتاحاً ما لم ينه و
أن يابس الثياب لغيره ولو باجرة وفى الرجوع بها ما سبب أى وله طابم أو ان فعل بنفسه فان لم يجد
من يجوز له بابس الحرير جائزة لبسه ويكون من الاعذار المجوزة لبسه ولو أودعه مفتاح يثق
فأعطاه لا آخر فاختد ما فى البيت لم يضمن الوديعة سوى المفتاح (قوله الا أن يكون المالك)
أى المطلق التصرف والام بعينها يثق به وقوله نهائه عنه أى عن العلف ومثله النهى عن التهوية
واللبس فلا يضمن في ذلك كما لو قال أناف الدابة أو الثياب ففعل لكنه يعصى في مسألة الدابة
لحرمة الروح ولو نهاه عن علفها العتق منه فان علفها مع بقاء العلفه ضمن وان لم يعلمه لم يضمن
على المعقد والوجه أنه لا يحتاج المالك في اذنه الى تقدير علفها بل يحسم على العرف الا أن
بها فان أعطاه علفاً ففتح اللام ما يعلف به علفه أمه والاراجعة أو وكيله يعلفها أو يستردها

بمنزلة ايداعه (و) يضمنها
(بوضعه) أى غير حرز مثلها
وبنقلها) من حرز مثلها
(الى دون حرز مثلها) هو
أولى من قوله الى دون حرزها
الاول لانه عرضها للتلف
بخلاف ما لو نقلها الى حرز
مثلها وان كان الاول آخر
ولا يضمن بنقلها بظن المالك
بخلاف ما لو انتفع به بظنه
(و) يضمنها (بترك) دفع
(متلفاتها) لترك حفظها
الواجب عليه بالتزامه فلو
أودعه دابة فترك علفها
ضمن الا ان يكون المالك
نهائه عنه (و) يضمنها
(بالسدول عن الحفظ
للمأموره)

(قوله وان لم يعلم بعلفتها
على المعقد) أى لتقصيره
بعدم الاستقصاء من
المالك عن سبب المنع

فان فقد هم اراجع القاضي ليعترض على المالك أو يوجرها أو يصرف الأبرة في مؤتم أو يبيع
جزأ منها أو كلها بحسب المصلحة والذي يتفق على المالك هو الذي يحفظها عن التعيب لا الذي
يسمها فان لم يجد القاضي أنفق بنفسه ورجع عما أنفق ان أنفق على ذلك فان لم يشهد لم يرجع
وان قصد الرجوع على الراجح وان فقد الشهود لندرة نقدهم اه أفاده في المنهج وم (قوله)
من المالك لو اسقطه لشمل الامر العرفي والشرعي فيما اذا أعطاه دراهم ولم يبين له وجه الحفظ
فانه ان ربطها في كده وأمسكها بيده أو جعلها في جيبه ولو الذي على وركه وليس واسعا أو
واسعا أو زره لم يضمن فان لم يمسكها بيده فان كان فوق ما ربطها فيه ثوب آخر لم يضمن مطلقا
والا فان جعل الخيط مربوط به من خارج فضاغت بأخذ طرار بفتح المهملة وتشديد الثانية
أي شرطى ضمن لانه أبرزها له وصير قطعه هاهم لاعلمه أو باسترسال فلا ولو أعطاه دراهم يدوق
وقال احفظها في البيت فأخذ دراهمه أو قال اربطها بكسر الباء أشهر من ضمها في
كده فأمسكها بيده بالربط في كده فضاغت بخوف غفلة كنوم ضمن انقربطه لا بأخذ غاصب
لان اليد أحرز بالتسليم اليه ولا يجعلها في جيبه بدلا عن الربط في كده لانه أحرز من الكرم سواء
الاعلى والأسفل على المعقد الآن يكون واسعا غير مزدور ولو قال اجعلها بجيبك ضمن بربطها
في كده اتركه الأحرز ولو وضعها في كور عامته من غير شد ضمن فان شدها أو ربطها في التسكة
فلا وخرج بالورق مالو أعطاه دراهم في البيت وقال احفظها فيه فيلزمه الحفظ فيه فورا فان
أخذ بالاعذار ضمن ولو لم يشترط بخرق جيبه فضاغت منه ضمن ولو وضع الوديعة في حرز مناهيها ولم
يكن في الدار أحد فدخل انسان وسرقها ضمن اهدم اللعاط (قوله) وتلف ما فيه بذلك (أي بشة له
الناسي عن نومه بان كان فيه زجاج أو صفي مثلا أو يؤخذ من قوله وانكسر بشة له ان الراقد
تقبل وان خشب الصندوق رقيق جدا (قوله في الصخر) المراد به الخارج الدار ولو على بابها
امالو كان فيها ورقة عليه فلا ضمان مطلقا (قوله من حيث) أي من جانب الموصوف بأنه لو لم
يرقد فوق الصندوق لرقد فيه أي في ذلك الجانب بان كان في مكان محوط من ثلاث جهات
كالخراب فانه لو لم يرقد على الصندوق لرقد في الجانب الخالي وفي نسخة من جنب بجيم ونون
وموحدة وهي أظهر (قوله بغير ذلك) أي بغير الانكسار والسرقة الذي كور بان تلف بسرقة
من غير ذلك المكان المتقدم (قوله وكذا) أي لاضمان وفصله عما قبله لانه نوع آخر وما قول
قل لان فيه مخالفة الامر مع عدم الضمان فبرده عليه ان ما قبله كذلك لانه خالف الامر ورقد
فتلف ما فيه بسرقة من غير المكان الموصوف بما مر (قوله لا تنقل) بضم التاء من أقتل
(قوله لانه زاد في الحفظ) تعاليل اهدم الضمان فيما قبل كذا أو ما بعده لا تنظر فيما بعدها الى انه
يؤهم السارق نقاسة ما في الصندوق (قوله بالانتفاع بها) أي وان جهل انها الوديعة او ظن انها
ماله والتعليل بالتعدي أغلبي لا يقال هذا مفهوم من قوله سابقا وبضمن الوديعة ما تعدى فيه
لانا نقول لا يلزم من التعدي الانتفاع (قوله لا يبرع المالك) خرج ما اذا كان اغرضه كابس
لدفع دودور كوجب لجاح فلا ضمان (قوله او غيره) أي من بقية المضمان السابقة (قوله ثم ترك)
أي بان كانت الوديعة دابة أو ثوبا لا نحو مطعوم لا يستهلا كذا (قوله إلا أن يحدث له المالك استئثانا)
أي بعبء جديد كان يقول استأمنك عليها فبرأ حيث قد خرج بالأحداث ما لو قال له قبل

(قوله فان جعل الخيط
الخ) ولو جعلها من داخل
فبالعكس

من المالك (مع تائه بذلك)
أي العدول لتعديده فلو
قال له لا ترقد على الصندوق
فرقد وانكسر بشة له وثقت
ما فيه بذلك أو سرق في
الصخر من حيث لو لم يرقد
فوقه لم قد فيه ضمن فلو
تلف بغير ذلك فلا ضمان
وكذا لو قال لا تنقل عليه
فاقتل أو لا تنقل قل عليه
فقلين فاقتله ماله زاد في
الحفظ ولم يقصر (و) بضمها
(بالانتفاع بها) فلو ليس
الثوب أو ركب الدابة تغير
غرض المالك ضمن لتعديده
وصى صادرة مضمونة بالانتفاع
او غيره ثم ترك الخيانة لم يبرأ
الا أن يحدث له المالك
استئثانا

(قوله لا ترقد على الصندوق)
لكنه يشبهه

الحياة ان خنت ثم تركت عدت اميناً فلا يبرأ به لانه اسقاط ما لم يجب وبالمالك وابيه ووكله فلا
عبرة باحد انهم او كاحد ان الاستئمان الا برام من الضمان بعد ان وجدت الحياة كما في م
ويصدق الوديع في دعوى ردها على مؤتمنه بخلاف مالو ادعى ردها على وارث مؤتمنه او ادعى
وارثه الرد على المودع وحالف في دعوى تلفها حيث لم يذكر سبباً او ذكر سبباً خفياً كسرقة
وكذا لو ذكر سبباً ظاهراً كزني ونهب وعرف دون عمومه فان عرف عمومه أيضاً ولم يتم لم
يخالف بل يصدق بلايين لاحتمال ما ادعاه مع قرينة العموم بخلاف ما اذا اتهم في خلاف وجوباً
فان جهل السبب الظاهر طوبى بيته بوجوده ثم يخالف انما اطلقت به والتصدق بدينق المذكور
يجري في كل امين كوكيل وشريك وجاب في رد ما جاءه على من استأجره لذلك الا المرتين
والاستأجر فيصدق فان في التلف لاني الرد بل التصديق في التلف يجري في غير الامين كاستعير
وغاصب لكنه يغرم البديل ولو ادعاه ورقة مكتوبة باقرار او غيره وانلفت بتقصير ضمن قيمتها
مكتوبة وأجرة الكتابة لان الكاغ قد قبل كتابته فكيف فيه الرغبة لا لتفاد بالكتابة فيه فقيته
مر تفعه وبعد كتابته يصير لاقية له أو قيمته نافهة فلو لم تلزمه مع قيمته مكتوباً بأجرة كتابة الشهود
لا يخفى بما مالكة وانما لزمه قيمة الثوب مطر زادون أجرة التطير زاهدم الاجحاف بالمالك لان
قيمة الثوب تزيد بتطريزه وكالورقة المذكورة مالو حى الوطيس للتخفيف فيه فناء آخر و برده
فان لزمه اجرة ما يجز فيه ولو كان عند ودبعة ايس من مال كها به بعد البحث التام صارت من
أموال بيت المال فيصرفها في أهم المصالح ان عرف والاسأل عارفاً و يقدم الاحوج وله أن يني
بها مبدد الكن غيره أهم فان لم يياس من مال كها كانت من الاموال الضائعة فله أن يسكنها
أبدامع التعريف كالأقطعة فان لم يظهر مال كها اسرفها فيما ذكر

• (باب القراض) •

بكسر القاف قال في الخلاصة: القاعل الفاعل والمفاعلة: وذلك كره عقوب الوديعه لاشغالها على
دفع المالك عين ماله لغيره وعلى تصديق الاتخذ فيه في الرد والتلف وأخره عن الاجتماع غرض
المالك والعامل فيه دون ما هو لغرض من القرض وهو القاطع وشرعاً ما ذكره الشارح: سمى بذلك
لان المالك قطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح (قوله ويقال المقارضة)
هو كلقراض لغة أهل الجاز وكل منهما مصدر قارض كايؤخذ من كلام الخلاصة المذكور
والمقارضة لغة المساواة سمى المعنى الشرعي به التساويهم في الربح بمعنى ان كلامهم سماله فيه
نصيب وان تناوفا فيه او في ان المال من المالك والعمل من العامل والمضاربة لغة أهل العراق
سمى به لان كلامهم ما يضرب بسهم من الربح أو لمافيه من السفر غالب المسمى ضرباً ما أقاده م
(قوله وهو) اي شرعاً ان يعقد الخ يستفاد منه الاركان الستة فالمالك والصيغة مأخوذة من
قوله ان يعقد والغير هو العامل وليتصرف فيه اشارة للعامل والمال والربح ظاهران ونخرج بالدفع
مالو قارضه على منفعة كسكنى داره أو جرها مرة بعد أخرى وما زاد على أجرة المثل يكون بينهما
او على دين عليه او على غيره يحصل ذلك ويتصرف فيه وما تحصل من الربح يكون بينهما وما لو قال له
بع هذا قارضتك على ثمنه او اشتريه مني فلا يصح ثم البيع صحيح وله أجرة مثل العمل
ان عمل والصيد للعامل في الأجرة وعليه أجرة مثل الشبكة ان لم يملكها كالفصولة وبذلك الربح

(قوله عموم) اي عموم
لجميع المثل الذي فيه
الوديعه كالدار وليس
المراد عموم جميع الحارة
مثلاً اذهب هذا ليس شرطاً

(باب القراض)

ويقال المقارضة والمضاربة
وهو ان يعقد قرض على مال
يدفعه لغيره ليتصرف فيه على
ان يكون الربح مشتركاً
بينهما والاصل فيه الاجماع

الوكيل والعبد المأذون له (قوله واحتج له) لم يقل واستدل له لان الآية ليست نصا في المدعي
 اذا الفضل فيها بما في الربح اعم من أن يكون حاصله اموالكم او اموال غيركم وقوله بضربون
 اي يسافرون ويتبعون أي يطلبون (قوله ضارب) أي سافر ليخبر بخبر في مالها او كان سنة اذ
 ذلك سنة او عشرين سنة وسنة اربعين سنة على الصحيح وكان قبل تزويجه لها بثلاثة أشهر وقبل
 شهرين وسنة كافي مر ولم يسافر صلى الله عليه وسلم الشام الا في هذه المرة ومرة مع عمه أي
 طالب واعترض الاستدلال بالحديث المذكور بان سفره لخديجة كان على سبيل الاستخبار لا على
 سبيل المضاربة لما قيل من انها استأجرته بثلثين أي ناقين وأجيب بتعدد الواقعة مرة سافر
 على سبيل الاستخبار ومرة سافر على سبيل المضاربة وقوله وأفتدت بالقام والذال المجهمة أي بعثت
 عبد لها ميسرة بفتح السين وضهها لم يذكروا في الحجابة ما وثقه قبل البعثة وشروط الصيغة الإجماع
 بعدد ما ووجه الدلالة مما ذكر أنه صلى الله عليه وسلم حكمه بعد البعثة مقرر له فدل على جواز
 واستدل على ذلك أيضا كما في مر بالقياس على المساقاة يجامع العمل في كل منهما ميسر ماله
 مع جهالة العوض ولهذا اتحد في أكثر الأحكام (قوله أن أوله) أي قبل ظهور الربح وكافة
 لأنه حينئذ تصرف محض في مال الغير باذن وآخره أي بعد ظهور الربح جملة لأنه اذ لم يعمل
 بجعل بناء على أن العامل لا يملك حصته من الربح الا بالقسمه لا بالظاهر وهو المعتبر وقيل
 على كهاية وعليه فيكون آخره شركة (قوله خمسة) أي اجمالا وستة تفصيلا لشمول العاقد
 للمالك والعامل وشروطهما ما شرط في موكل ووكيل لان القراض توكيل وتوكل فيجوز أن
 يكون المالك أعمى دون العامل ولا يجوز أن يكون أحدهما مسافرا ولا صبيرا ولا مجنونا ولو اهتم
 أن يقارض لهم ان كان العامل ممن يجوز الأيداع عنده بان كان مأموفا ثقة أما المحجور عليه
 بناس فلا يصح أن يقارض ويجوز أن يكون عاملا ويصح القراض من المريض ولا يحسب
 ما زاد على أجره المثل من الثلث (قوله وصيغة) أي إيجاب كقارضتك وعاملتك وضاربتك
 وشذه هذه الدراهم وانجز فيها أو بيع واشتر على أن الربح بينهما لو اقتصر على بيع واشترى
 وقبول بل بلفظ متصل بالإيجاب كمنظير في البيع وقيل يكفي القبول بالفعل كافي الوكالة والجملة
 ورد بانه عدم معارضة يختص بعين فلا يشبههما اه مر وذلك لان وكالة مجرد اذن والجملة
 لا تختص بعين (قوله وعمل وربح) ان قلت انهما لا يحسن عددهما من الاركار لعدم وجودهما
 حال العقد أجيب بانه على تقدير اضاف أي ذكر عمل وربح وذكركهما يتوقف عليه العقد
 ويقارنه ويشترط في العمل كونه تجارة وان لا يضيعة على العامل فلا يصح على شراء برطعته
 ويخبره أو غزل فسجه ويبيعه لان الطعن ومأمعه أعمال لا تسمى تجارة بل هي أعمال مضبوطة
 يستأجر عليها فلا يحتاج الى القراض عنها المشغل على جهة التعويض المفتر ذلك الحاجة
 ولا على شراء متاع معين كقوله ولا تشتري الا هذه السلعة ولا على شراء نوع نادر وجوده كقوله
 ولا تشتري الا الخيل الباقى ولا على معاملة شخص معين كقوله ولا تباع الا لزيد ولا تشتري لأمه ثم
 ان عينه لا تخاضا تنقض العادة بالربح معهم لم يضرب بشرط في الربح كونه له او كونه معلوما
 بالجزئية كنصف وثلث اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله يختص القراض) أي رأس المال
 فيه وقوله بالدرهم الخ البادخله على المقصور عليه واسقط من الشروط كونه معلوما جنسا
 وقدر او صفة كونه معين او كونه بيد العامل فلا يصح على مجهول جنسا أو قدرا او صفة ولا على

واحتج له أيضا بقوله تعالى
 وآخرون بضربون في الارض
 يتبعون من فضل الله وبانه
 صلى الله عليه وسلم ضارب
 لخديجة بماله الى الشام
 وأنه بذلت معه عبدا
 ميسرة وحقيقته أن أوله
 وكالة وآخره جملة وأركانها
 خمسة عاقد وصيغة ورأس
 مال وعمل وربح (يختص)
 القراض

(قوله قبل تزويجه) كان
 المذهب أن يقول قبل
 تزويجه لانه الواقع من
 الزوج وأما التزويج فهو
 الواقع من الولي اه شيئا
 يصوري ووجه الاولوية
 ظاهر أي التعبير به (قوله
 وسنة) الاولى خلافه كافي
 مر راجعه (قوله بتعدد
 الواقعة) ردوه بانه لم يرد
 وقد قال قريته لم يسافر
 الشام الا الخ اه معصية
 (قوله وستة تفصيلا)
 الاولى سبعة

(بالدراهم والدنانير)

بالخاصة فلا يصح على
غيرهما كغيره ومغشوش
وفلوس وسائر العروض
لان في القراض اغرار الان
العمل فيه غير مضبوط
والربح غير موثوق به وانما
يجوز للحاجة فاختص بما
يروج بكل حال وتسهل
التجارة به (والربح مشترك)
بينهما (بحسب الشرط)
فلا يجوز اختصاص
احدهما به ولا شرط شيء
منه لغيره ما لا يعبد
احدهما فغالب شرطه فهو
اسيده (فان شرطاه كاه
لاحدهما) اي للعامل او
للامالك (فقرض فاسد)
تظير اللفظ والربح كاه
للامالك فبهما وللعامل اجر
المثل في الاولى دون الثانية
(ولا يجوز تقييده بعدة
ويمنعه التصرف او البيع
بعدها) لان الربح لا ينفط
وقته واقد رتب ما على
النسخ متى اراد بخلاف
ذلك في المساقاة وقول او
البيع من زيادتي

(قوله او عين) انظر ما في
كونه في الذمة (قوله ما صح
قراض الخ) اي لان غالب
النقد مغشوش كذلك
ونامه (قوله على تقدير
المتبدا) اي فانه يقع ما يقال
ان الجملة المضاربة الحالية
لا تبط بالواو

غير معين كان قارضه لي ما في الذمة من دين او عين نعم لو قارضه على نقد في ذمته ثم عينه في
المجلس صح وكذا لو كان في ذمة العامل وعينه كذلك ولا على شرط كون المال يدغ غير العامل
كالمالك لم يوفى منه عن ما انتراه العامل لانه قد لا يجده عند الحاجة (قوله الخاصة) اي ولو في
ناحية لا يتعامل بها فيها الواو ابطالها السلطان على المعتمد كما في م (قوله كثر) هو في عرف الفقهاء
الذهب والقضة غير مضروبين سواء في ذلك القراض وغيرها ونسبة القضة به تغليب وليس
المراد به التبر المعروف وان كان القراض لا يصح عليه أيضا (قوله ومغشوش) اي ما لم يكن
غشه مستمكنا والاجاز ان راج والمراد باسائه لا كذا ان لا يتبر في رأي العين وليس المراد به ان
لا يحصل منه شيء بالعرض على النار كما استوجهه ع وش والا ما صح قراض اصلا (قوله اغرار)
بفتح الهمزة جمع غرروا المراد به ما فوق الواحد بدليل التعديل بعد او بكسر هاء مدرج في
الايقاع في الغرر والاول اظهر (قوله غير موثوق به) اي قد يحصل وقد لا يحصل (قوله بكل
حال) اي بحيث لا يرد ما احدث بخلاف التبر والمغشوش والفلوس وقوله وتسهل التجارة به اي
بخلاف العرض فاعطف مغاير ويصح ان يكون للتعبد او عطف لازم (قوله والربح مشترك)
الخ) جملة اعمية في معنى الشرط ولذا ذكرها فهو ما كانه قال ويشترط ان يكون الربح الخ ولو
قال قارضتك على ان نصف الربح لي لم يصح لار الربح فائدة رأس المال فهو للمالك الا ما غلب
منه للمالك ولم يغلب له شيء منه او على ان نصف الربح لك صح وتناصفا لان ما لم ينسب للعامل
يكون للمالك بحكم الاصل سواء سكنت عن نصيب نفسه او قدر لنفسه اقل كان قال قارضتك
على ان لك النصف والى السادس وسكنت عن الباقي ولو قال قارضتك على النصف او الثلثين صح
والشرط للعامل لان المالك لا يتحقق بالمالك بالشرط (قوله ولا شرط شيء من غيرهما) اي
انما كان اوزوجة او ولد او اذ قال قارضتك على ان يكون ثلث الربح لك وثلثه لي وثلثه
لزوجتي او لاجن أو لفلان الاجنبي لم يصح (قوله الاعبد احدهما) المراد به من يملك منفعته ولو
حر اجيرا او دابة او دكانا (قوله غائب شرطه) اي لعبد احدهما على ما مر فهو ليس به اي فهو
مضموم لما شرط اسيد فان شرطه يكون له بعدة فاسد بطل على الصحيح اذ لا يملك وان ملكه سببه
(قوله للعامل او للمالك) وكذا لو شرط لاحدهما ماله او اقال في المنهج فلا يصح على ان
لا سدهما ماله او ماله الربح (قوله نظير اللفظ) انه لكونه قرضا او اما القرض او م ربحا فانه
مقتضى العقد (قوله في الاولى) وهي ما اذا جعل الربح كله للعامل والثانية ما اذا جعل كله للمالك
وانما وجبت له الاجرة في الاولى لانه عمل طامع وسواء في ذلك كان عالما بالقساد ام لا على المعتمد
بخلاف الثانية فانه كالمتبرع فلا اجرة وان ظن وجوهاا افاده م وقال حج ان ظن ار هذا
لا يقطع حقه من الربح او الاجرة ومنه حاله بجهله بذلك استحق اجرة المثل (قوله ويمنعه
التصرف) جملة حائبة على تقدير المبتدأ فبعدم الجواز عند تقديم القراض بالمد ويصح
قراة جميع بالنصب بان مضرة بعدواو المعية من باب عطف المصدر الموقول على المصدر الصريح
(قوله او البيع) اي او الشراء ويسكت وهي الصورة اذ تبي في الشرح وعبارة المنهج ولان
أقت عدة كسنة سواء أسكت أم منعه التصرف أم البيع بعدها أم الشراء لان المتاع والمدة
المعينين قد لا يربح فيهما او لا يدر قد لا يجدهما الشخص المعين قد لا يتاقي من جهته ربح في بيع
أو شراء اه (قوله بخلاف ذلك في المساقاة) اي فانها لازمة والفرقة لها وقت معلوم يحصل فيه

بخلاف

بجلاف الربح (قوله فان منعه الشراء فقط) أي ولم يوقت القراض بان أطلق صيغته كقوله قارضتك وبعد ذلك قال ولا تشتري بعد سنة فيصح سوا ذلك كره متصلا أو متراخيا كما اعتقده زى وقرره شيخنا عطية والذي في شرح م ر انه ان ذكره متصلا لا يصح او متراخيا فلا وقرره شيخنا البراوى (قوله حصول الاستباح الخ) ومجمله اذا كانت المدة يتأني فيها الشراء لقرض الربح كسنة بخلاف ما لو قال قارضتك ولا تشتري بعد ساعة (قوله فان اقتصر الخ) كان الاولى أن يضمها لقوله ويمنعه التصرف الخ كما صنع في المنهج لانها مساوية لذلك في أن القراض في كل عقد مقبلة بعد سنة فقول ولا يجوز تقبله بعد سنة كقارضتك سنة سواء استكت أم منعه التصرف أم البيع أم الشراء فالصور أربع باطله والخصصة ثلاثة وهي ما لو قال قارضتك وأطلق ومالو قال قارضتك ولا تشتري بعد سنة سواء ذكره متصلا أو متراخيا أو قرره شيخنا عطية (قوله في صدق في الرد) أي رد المال على المالك لانه اتفقوا على خلاف نظيره في المهرين والمستاجر لانهما قبضا العين لغرض أن ينقسم ما والعامل قبضها لغرض المالك وتقدم نظيره ذلك في الوديعة (قوله والتلف) أي لانه مأمون وفيه التفسير للمالك في الوديعة فان لم يذ كر سببا او ذكر سببا خفيا كسرقة أو ظاهرا كحريق عرف هو دون عوموه أو عرف هو وعوموه واتهم صدق بيمينه فان لم يتم في الأخيرة صدق بلا يمين أو جهل السبب الظاهر طواب يمينه بوجوده ثم حلف بيمينه أنه تلف به فله ورسد (قوله اشتراط القراض) أي وان كان خاسرا قوله أو لنفسه أي وان كان رابحا اه شرح المنهج (قوله وفي الربح والخسران) أي وجود او عدمه او قدرا وعبارة المنهج وحالف عامل في عدم ربح وقدره في صدق في ذلك لموافقته فيما انفاء للاصل اه ولو أقر بربح قدره ادعى غاما في الحساب أو كذبا لم يقبل لانه أقر بحق لغيره فلم يقبل رجوعه عنه نعم له تخفيف المالك وان لم يذ كر سببه ويقبل قوله بعد خسرت ان احتمل كأن عرض كذا قاله م ر (قوله وقدر رأس المال) وكذا في نفسه فان اختلفا فيه صدق العامل بيمينه وان اختلفا في أنه وكيل او مقارض صدق المالك بيمينه ولا اجرة عليه للعامل ولتلف المال فادعى المالك أنه قرض فيلزم العامل بدله والعامل أنه قراض فلا يلزمه ذلك فالصدق المالك بيمينه على المعتمد خلافا لما في شرح المنهج اذا القاعده أن من كان القول قوله في أصل الشئ فالقول قوله في صفته مع أن الأصل عدم الائتمان المدافع للضمان فان أقاما بينة بين صدقت بينة المالك على المعتمد أيضا لان معها زيادة علم أما لو كان المال باقيا وقال المالك دفعته قراضا إلى حصصته ممن الربح وقال لا أخذ أخذته قرضا للربح لا في صدق الأخذ بيمينه ويكون الربح له وبدل القرض في ذمته ولا يقبل قوله في دفع المال للربح حيث لا يبينه اه افاده م ر ولو اختلفا في القدر والمشرط للعامل كان قال شرطت لي النصف فقال بل الثلث مخالفا كاختلاف المتبايعين في قدر الثمن وللعامل بعد الفسخ أجره عم له وللمالك الربح ويجوز تعدد كل من المالك والعامل ويتصرف العامل ولو بعرض بمصلحة لا بغية بن فاحش ولا بنسبة بلا اذن ولا يسافر بالمال بلا اذن فان سافر ضمنه أما بلا اذن فيجوز لكن لا يجوز في البحر الا بنص عليه ولا يكون منه نفقه حضرا ولا سافرا ويملك حصصته من الربح بقسمة لا بظهور وللمالك ما حصل من مال قراض كتهنوت وناج وكسب ومهر ويحجب الخسران بالربح أفاده في المنهج وشرحه

• (باب الوكالة) •

(فان منعه الشراء فقط بعد مدة جائز) لحصول الاستباح بالبيع الذي له فعليه بعد ما فان اقتصر على قارضتك سنة فسد العقد والعامل أمين في صدق في الرد والتلف كما في الوديعة وفي انه اشتراء للقراض أو لنفسه وفي الربح والخسران وقدر رأس المال

• (باب الوكالة) •

(قوله اذا القاعده الخ) تأمله واهل قوله أما لو كان الخ بخالفه فخر (قوله صدقت بينة المالك الخ) بهامش ان الذي في شرح م ر تصديق بينة العامل وعلى جماعته له المحشى وهو لان معها الخ فقره

ذكرها عقب القراض لانه من بابها بار اوله كما تقدم في قوله ان اوله وكالة وآخروا جعله لان
 العامل كالوكيل ويجرى هذا في الشركة أيضا (قوله بفتح الواو وكسرها) اي لا يضمنها العدم
 ورويه (قوله لغة التقويض) اي والمراعاة والاحتفظ (قوله تقويض شخص الخ) يؤخذ منه
 الاركان الاربعة اذا التقويض لا يكون الا بصيغة والشخص هو الموكل وامره هو الموكل فيه
 والاخر هو الوكيل وأما قوله فيما يقبل من النيابة الخ فهو إشارة الى الشروط وخرج عما يقبل
 النيابة العبادات فانه لا تقبلها والمراد ما يقبل من النيابة شرعا ان لا يكون نحو عبادة وليس
 المراد بذلك الوكالة والاصدار المعنى فيما يقبل الوكالة فيلزم عليه أخذ المعرف في التعريف وهو
 دورولذا قال مـ اي يقبلها شرعا فلا دور اه وقوله لا يفعل بعد موته صادق بان يقول الله له
 حال حيائي أو يطلق فهو أولى من قوله في شرح المنهج لانه حال حياته وخرج بذلك الايصاء كما
 لوحده وصيا في بيع شيء أو قضاء دين بعد موته (قوله اذهبوا بقميصي هذا) الخطاب لاختوة
 يوسف فقد وكاهم في الذهاب بالقميص والقائه على وجه أبيه (قوله وورد في شرعا ما يقرر)
 أي وافقه فيكون شرعا وان هذه طريقة لا رخص عميقة معتمدة في مذهب مالك والمعتد أن
 شرع من قبلنا ليس شرعا لنا وان ورد في شرعا ما يقرر به بل يكون الدليل حينئذ ما ورد في شرعا
 فالأولى الاستدلال بالآية فابعدوا حكمنا أهله بناء على انه وكيل وهو الأصح (قوله انه صلى الله
 عليه وسلم بعث السعاة الخ) الاستدلال بذلك مبنى على أن بعث الامام السعاة وكالة فلا ساعي أن
 يوكل فيما هو عنه وقيل ولا به فله أن يوكل مطلقا (قوله الضمري) بفتح الهمزة المعجمة وسكون الميم
 نسبة الضمير بسكونها أيضا قيل ووقع في الحديث أنه بفتح الميم وهو خطأ فاحذره (قوله في نكاح
 أم حبيبة) أمها رملته وقيل هل هن بنت أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد
 مناف فهي شقيقة معاوية رضي الله تعالى عنه وأمهات صفة بنت أبي العاصي بن أمية عمه عثمان
 ابن عفان رضي الله تعالى عنه هاجرت للعبث في الهجرة الثانية مع زوجها عبيد الله بن جهم
 فولدت له حبيبة وارتدت وتحول نصرانيا والعماد بالله تعالى وهي ثبتت على الاسلام فبعث صلى الله
 عليه وسلم عمرا المذكور الى النجاشي فزوجه اياها والذي عقد عليه الخالد بن سعيد بن العاصي
 ودفع النجاشي صداقها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع مائة دينار وجه زها من عنده
 وبعثها مع شرحبيل بن حسنة سنة سبع على خلاف في جميع ذلك وماتت سنة أربع وأربعين
 وقد وكل صلى الله عليه وسلم أيضا أبا رافع في نكاح ميمونة وعروة البارقي في شراقة بني نضر (قوله
 وصيغة) كوكالة في كذا أو فوضت اليك كذا سواء كان ذلك مشافهة أو كتابة أو مراسلة
 وبشرط عدم ردّها كما يأتي ولا يشترط العلم بها فلو وكله وهو لا يعلم صحت حتى لو تصرف قبل علمه
 صح كبيع مال أبيه بظن حياته (قوله لا يشترط القبول انظرا) أي في وكالة بغير جعل بل الشرط
 اللفظ من أحد الطرفين والله عمل من الآخر الا فيما لو كان له عين مؤجرة أو معارة أو مقصوبة
 فهو بالآخر وأذن له في قبضها فوكل الموهوب له من هي بيده من المستأجر أو المستعير أو
 الغاصب في قبضه فلا بد من قبوله لفظا تزول يده عنها ولا يكتب في باله عمل وهو الامسك لانه
 استدانة لما سبق فلا دلالة فيه على الرضا بقبضه عن المؤجر أو الماعير أو المالك في الأصل اما الوكالة
 فيجعل فلا بد فيها من القبول لفظا كما في المطاب وينبغي تصويره بما اذا كان العمل الموكل فيه
 مضبوطا لتكون الوكالة حينئذ اجارة اه أفاده مـ (قوله صفة مباشرته ما وكل فيه) خرج الصبي

هي بفتح الواو وكسرها لغة
 التقويض وشراقة تقويض
 شخص امره الى آخره
 يقبل النيابة لا يفعله بعد
 موته والاصـل فيما يقبل
 الاجماع قوله انه الى اذهبوا
 بقميصي هذا وهذا شرع
 من قبلنا وورد في شرعنا
 ما يقرر كغير العاصيين انه
 صلى الله عليه وسلم بعث
 السعاة لاخذ الزكاة وقد
 وكل صلى الله عليه وسلم
 عمرو بن أمية الضمري في
 نكاح أم حبيبة واركانها
 اربعة موكل ووكيل
 وموكل فيه وصيغة لكن
 لا يشترط القبول انظرا
 وبشرط في الموكل صفة
 مباشرته ما وكل فيه

(قوله بقبضه عن المؤجر)
 له من الموهوب له

والجئون والمغنى عليه والناثم والمعتوه وكذا المحجور السفه في نحو مال والمرأة أو المحرم في
 النكاح ثم يصح توكيل الصبي في إذن في دخول دار أو اتصال هدية ولو أمة قالت له سدي أهداني
 اليك فيجوز وطؤها وطلب صاحب ولعة وتفرقة نحو زكاة وذبح أضحية إذ يصح أن يباشر ذلك
 حيث كان مأمورا ولم يجز ر عليه الكذب ولو مرة واحدة وتوكيل محرم حلالا في نكاح لمعقده
 بعد الاحرام أو يطلق وزاد الموافق في المنهج على ما هنا قوله غالب يخرج به ما استثنى من طرده
 أي منطوقه كطافر بحقه فلا يوكل في كسر الباب وأخذ حقه وان عجز عن ذلك على المعقده
 وكوكيل قادر وعبد ماذون له في نكاح أو غيره وسفيه ماذون له في قبول نكاح لا في إيجابه لأنه
 يتمتع عليه مطلقا ومن العكس أي المفهوم كالأعني يوكل في تصرف وان لم يصح مباشرته له
 للضرورة وكحرم يوكل حلالا في نكاح بعد التحلل أو يطلق كما مر (قوله بلك) متعلق بمباشرته
 وقوله أو ولاية أي بان يكون أباً أو جداً أو وصياً أو فاضياً وكذا الوكيل فيما عجز عنه والوصي
 كذلك (قوله وفي الوكيل صحة مباشرته الخ) فلا يصح توكيل صبي ومجنون ومغنى عليه
 ولا توكيل امرأة في نكاح ولا محرم لمعقده في إحرامه وزاد في المنهج أيضاً غالب يخرج ما استثنى
 من طرده ذلك وهو الفاسق إذا واكله الولي في بيع مال مولاه لان شرط الوكيل حينة هذا العدة
 ومن عكسه كالمرأة فتتوكل في طلاق غيرها والسفينة والعبد فتتوكلان في قبول النكاح بغير إذن
 الولي والسيد لا في إيجابه والصبي المأمون فتتوكل في الإذن في دخول دار أو اتصال هدية وان
 لم يصح مباشرته له بلا إذن ويشترط في الوكيل أيضاً كما في المنهج تعيينه ولو قال لاثني وكات أحدكما
 في كذا الإصح ثم لو قال وكاتك في بيع كذا مائة لا وكل مسلم صح اه ولو اشترى الوكيل من يمتنع
 على الموكل صح وعق عليه بخلاف القراض لما فاته موضوعه من طاب الربح (قوله أن بلك
 الموكل) أي حال التوكيل فلا يصح في بيع ماسيملكه وطلاق من سببها الاتباع وان لم يكر
 التابع من جنس المتبوع على المعقده فيصح التوكيل في بيع مالا يملكه تبعاً للموكل وفي طلاق
 من سببها تبعاً للمنكحة وفي بيع عين يملكها وان يشترى له بثمنها كذا على الأشهر في المطاب
 وفي طلاق زوجته وبيع ماسيملكه من العبد ولو عزله من التصرف في المملوك فالظاهر أنه زال في
 التابع أيضاً أه أقاده في شرح المنهج ومزيداً (قوله قابلاً للنسابة) خرج العبادات والحدود
 ودخل تفرقة الزكاة والكفارة وذبح الأضحية وغير ذلك مما سأل (قوله في العتود) كبيع
 وهبة وضمان ووصية وحالة وصيغة التوكيل فيها أن يقول الوكيل جعلت موكلتي ضامناً لك
 كذا أو موصياً لك بكذا أو أحملاً لك على موكلتي من كذا بنظيره مما له على فلان أه أقاده مر
 (قوله وغيرها) كالنسخ كالتألف ورد بعيب وفسخ بخيار مجاس أو بشرط وكقبض لدين أو عين أو
 قبض لدين بخلاف قبض العين فلا يصح التوكيل فيه على المعقده إذ ليس له دفعها الغير مالها
 وكخصومة من دعوى وجواب رضى الخصم أم لا وكذا المباح كاحياء وأه طماد وكاستيفاء
 عقوبة لله تعالى أو لادعي كقودو - مدقذف وحدثنا وشرب خمر أه أقاده في المنهج وشرحه
 (قوله مطاق) أي لم يعلم من بعض الوجوه ويعلم من ذلك شرط ثالث كره في المنهج بقوله وان
 يكون الموكل فيه مملوفاً ولو بوجه كوكلة في بيع أموال إلى آخر ما سأل (قوله في كل قليل
 وكثير) وكذا في كل أموره أو حقه فلا يصح ولو تبعاً كما اعتقده مر نقله عن والده خلافاً
 للمواف في شرح المنهج والفرق بينه وبين صحة وكلة في كذا وكل مسلم ان الموكل فيه ثم معين
 والابهام في الفاعل بخلافه هنا فان الابهام في الموكل فيه والغرض فيه أعظم قال الرحاني ظاهره

بلك أو ولاية وفي الوكيل
 صحة مباشرته التصرف
 بنفسه وفي الموكل فيه ان
 بلك الموكل الولاية عليه
 وان يكون قابلاً للنسابة
 وقد اوضحت ذلك في شرح
 الاصل (نصح) الوكالة في
 العقود وغيرها (الافى
 مجهول مطلق كان وكاه في
 كل قليل وكثير)

(قوله ثم يصح الخ) لا يظهر
 الا في الوكيل ويصح للصبي
 أن يوكل غيره اذا عجز أو لم
 تلق به المباشرة (قوله وان
 عجز عن ذلك على المعقده) أي
 ما لم يكن لا يليق به كسر
 الباب وهدم الجدار والافله
 التوكيل أه ثمن (قوله
 وكوكيل قادر) أي ولاقت
 به المباشرة والافله التوكيل
 أه مل (قوله وسفيه
 ماذون له) أي قبول نكاح
 النكاح فيه فلا يصح غيره
 وان إذن وليه فيه بخلاف
 العبد فيصح منه كل
 تصرف أذن له فيه ولا يصح
 توكيله اصلاً (قوله بخلاف
 قبض العين) أي عند
 القدرة على قبضها بنفسه
 والافله التوكيل أه شرح
 مر أه يجزى

لو وقع جوابا كوكافي في طلاق زوجته فقال وكنتك في جميع اموري فطلقة فانها لا يقع وفيه
 نظر واضح والاقرب الوقوع اه وما استقر به ظاهر للقرينة الخالة فيكون الطلاق هو المقصود
 من المبهم فلا يرد على ما نحن فيه (قوله بخلاف ما لو قال الخ) فحترز قوله مطلق لان هذا هو الموم
 من بعض الوجوه وهو كون الموكل فيه أموالا وارفاة فقوله وان لم تكن أموالا معلومة أي من
 كل الوجوه فلا ينافي أن أمه معلومة من بعضها كما عات (قوله في شراء عبد) أي للقنية بخلاف
 ما لو كان للتجارة فلا يجب فيه شيء لان المدار فيه على ما يصح مطلقا فيمكن اشتراطه فيه حفظ اه
 أفاده مر (قوله وكذا صفته) كأيض أو قصيرا وطويلا قال مر ولا يشترط ذكر أوصاف السلم
 ولا ما يقرب منها وفي بعض النسخ صفته وهي الأنسب بما بعده وقوله ان اختلفت اصناف
 نوعه كبرجى وياظى وخطاى وشركسى (قوله أو في شراء دار) أي للقنية أيضا اه مر (قوله
 المحلة) بفتح الحاء وقوله أي الحارة تقع يراها قال مر ومن لازمها بيان البلد فلذا لم يصرح به اه
 وهو في شرح المنهج ايضا (قوله والسكة) بكسر اوله والزقاق تفسير له فهو لف ونشر مر تب قال
 مر وقد يغني تعيين السكة عن الحارة اه أي بحسب الغالب كما اذا قال وكنتك تشتري لي بيتا في
 الغورية مثلا فيعلم من ذلك البلد وهي القاهرة بخلاف ما لو قال تشتري لي بيتا في حارة العطارين
 مثلا فانها لا بد من ذكر البلد حينئذ لان حارة العطارين كما تكون في القاهرة تكون في غيرها (قوله
 لا قدر الثمن) أي في العبد والدار لان غرضه قد يتعلق بواحد من النوع من غير نظر لحسنه
 ونقصه نعم يراعى حال الموكل وما يليق به اه مر وينزل حينئذ على غن المثل (قوله في حمل حد)
 أي تحمله كان توجه عليه ذلك فوكل في تحمله عنه وخرج بالتصمل الاستيفاء فيصح التوكيل فيه
 كما هو مثل الحد التعزير ولو قال عقوبة أشد له والقود ايضا (قوله أو قود) أي في نفس أو عضو
 أو جرح (قوله بعدم مفارقة المجلس) ظرف للقبض أي وكله في المجلس ليقبض اذا فارق وهذا في
 الماني توكيل في ملازمة المجلس فسقط ما يقال اذا فارق المجلس بطل العبد فلا معنى لتوكيل
 حينئذ وخرج بذلك ما لو وكله ليقبضه في المجلس فانه يصح (قوله في ربوى) أي سواء كان متعده
 الجنس ام لا لا اشتراط التقاض والحلول في كل (قوله والافى وطه) كان يحجز عن اقتضاض البكر
 وليس له أن يوكل فيه (قوله أو في شهادة) أي اذا قال في شرح المنهج وهذا غير تحملا لها الخاثر
 باستدعاء أو نحوه كما ساقى بيانه اه والاستدعاء هو الشهادة على شهادة لاصل بان يقول انا شاهد
 على زيد بكذا واشهد على فلان بكذا أو أشهدني على شهادته ولا يشهد بنفس الحق
 الغائب ويقول للناضي أشهد بان فلان يشهد بكذا وأشهدني على شهادته ولا يشهد بنفس الحق
 فهذا ليس بتوكيل بل استدعاء أي طلب من الغائب ان يراعى شهادته ويحفظها وعبارة مر
 ولا يرد ذلك اذ ليس بتوكيل بل الحاجة جعلت الشاهد المتصمل عنه بمنزلة الحاكم المؤدى عنه
 عند حاكم آخر اه (قوله الخا قالها) أي للشهادة واليمين بصورتيه كما في شرح المنهج حيث قال
 في الشهادة الخا قالها بالعبادة لاعتبار لفظها مع عدم توقفها على قبول ثم قال بعد اليمين الخا
 لليمين بالعبادة لتعلق حكمها بالخ نعم قوله هنا لتعلق حكمها أي وهو الكفارة فاصر على اليمين
 فيمكن الاولى اسماطه او زيادته في شرح المنهج من قوله لاعتبار لفظها الخ (قوله وتعلق بومته
 التدينير وخرج بالتعلق التخيير فيصح التوكيل فيه) وكتعليق العتق والطلاق سائراته بالتعلق
 كتعليق الوصاية فلا يصح التوكيل فيه (قوله فأشبه الشهادة) أي في مطلق الاخبار وان اختلفا
 في أنها اخبار بحق للغير على الغير وهو اخبار بحق للغير عليه (قوله ويجعل) أي الموكل مقر الخ

لان فيه غررا عظيما لا ضرورة
 الى احقه له بخلاف ما لو
 قال وكنتك في بيع اموالي
 وعتق ارقاقي وان لم تكن
 اموالا معلومة لان الغرر
 فيه قليل ولو وكله في شراء
 عبد مثلا وجب بيان نوعه
 وكذا صفته ان اختلفت
 اصناف نوعه اختلفا
 ظاهره الوفي شراء ووجب
 بيان المحلة والسكة أي
 الحارة والزقاق لا قدر الثمن
 (والافى حمل حد أو قود
 أو قبض) بعد مقاومة
 المجلس (في ربوى أو) في
 رأس مال سلم والافى وطه
 فلا يصح التوكيل في شيء
 منها لان التقبل النيابة كما
 هو معلوم من أبوابها (أو)
 في شهادة أو عين كايلاه أو
 لعان) الخا قالها بالعبادات
 لتعلق حكمها بتعظيم الله
 تعالى ويلحق باليمين النذر
 وتعليق العتق والطلاق
 (أو) في اقرار) لانه اخبار
 عن حق فأشبهه الشهادة
 ويجعل مقر ابتس التوكيل

(قوله بفتح الحاء) وبكسر ها
 أيضا (قوله كما اذا قال الخ)
 المثال لا يناسب

محل ذلك ان اتى بعن سواء ذكر معها على أم لا بان قال وكانت لتقر عني اقلان بالف أو لم تقر عني
اقلان بالف على فان حذفها ما كان قال وكانت لتقر اقلان بالف أو أتى بعني فقط كان قال
وكانت لتقر اقلان بالف على لم يكن اقرار الاحتمال أن يقصد بعني التعليل أي لاجلي فالصور
أربع (قوله أو في ظهار) وهو ربه الفاسدة أن يقول أنت على موكل كظهر أمه أو جعلت
موكل مظاهرا من ذلك وعبارة المنهج ولا في نحو ظهار كقتل وقذف لان حكمها يختص بعرضتها
ولان المغاب في الظهار معنى اليمين اتعاقبه الفاظ خاصة اه وذلك لان فيه معامن الوطوس أي
أن اليمين ما تعلق به حدث أو منع أو تحقيق بخبر فغاب فيه ذلك لا الطلاق والضابط أن ما كان
محرما باصل الشرع كالزنا والقذف والسرقة والقتل بغير حق لا يقبل التوكيل وأما القتل بحق
فقبله وما كان مباحا باصل الشرع وحرم لعارض كبيع حاضر لباد والبيع وقت نداء الجمعة يقبل
التوكيل اه أفاده زى (قوله أو عبادة) وان لم تنوقف على نية اذ قصد منها امتحان أي اختبار
عين المكلف هل يوفي أو لا وليس منها إزالة التجاسة لان القصد منها الترك اه أفاده مردو لا فرق
بين أن تكون العبادة فرضا أو نفلا كصلاة وصوم واعتكاف وامامة صلاة وتدريس واعادة
وتحولات فليس له أن يترك الصلاة ويوكل غيره ليهل عليه أو يصلي منفردا ويوكل غيره ليهل عليه
جماعة ويكون نوابها وكذا البقية أما اقيام بالوظائف كن عليه امامة مسجد أو تدريس
فمنصب غيره حيث كان النائب مثله أو أكل منه كما مر عن مرد وجهه ما استثناه المصنف عما
لا يقبل التوكيل أربعة عشر شرا بأمثلها الا نقاط العام لا يصح التوكيل فيه كافي الاغتنام
تفليسا الشائبة الولاية على شائبة الا كتاب أما الخاص كان رأى لقطعة فاذن لغيره في
مناواته فانه يصح اه أفاده مرد وانظم ذلك بعضهم في قوله

وان يوكل في النقاط خصا • صح والابطال له نصا

(قوله لما مر) أي من قوله اتعاق حكمها بتعظيم الله تعالى الخ وفيه ان المتعلق بتعظيم الله تعالى
ذاته الاحكامها فكان الاولى أن يعمل بما تقدم عن مرد وهو معنى قوله في شرح المنهج لان
مباشرة ما مضى وبعبارة ابتداء (قوله الانسكا الخ) استغنى التثنية وألحق الشارح بذلك سمة
ولا بد في التوكيل في النسك أن يكون الموكل معصوبا أو ميتا ويندرج فيه توابعه كركعتي
الطواف فيصح التوكيل فيه ما تبعه بخلاف ما لو أفرد به بالالتوكيل فلا يصح والخاص أن
العبادة على ثلاثة أقسام أما أن تكون بدنية محضة فيصح التوكيل فيها الاركعتي الطواف تعام
وأما أن تكون مالية محضة فيجوز التوكيل فيها مطلقا وأما أن تكون مالية غير محضة كنسك
فيجوز التوكيل فيه بشرط ان يكون الموكل ميتا أو معصوبا اه أفاده زى (قوله وتشرقة زكاة)
بالنصب عطف ما على نسكا ولا يجوز الوكيل الا خدمتها لاتحاد القابض والمقبض نعم ان عينه
قد وازا لان المقبض حينئذ هو المالك (قوله وذبح أضحية) وله أن يوكل في النية أيضا وكذا في
الزكاة وله أن يوكل أيضا فيما يتعلق بالميت لافي غسله لانه فرض فيمة عن مباشرة قال مرد
وقضيته محضة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه كالعبد على أن لا ذرعى ربح جواز التوكيل هنا
مطلقا الصحة الاستحجار عليه اه (قوله في أبوابها) أي الماضية والآتية (قوله الكفارة)
وكذا تشرقة المذود والموقوف وتقدم عن المنهج صحة التوكيل في تلك المباحات كالاغتصاب
والاحتباس وذكره في المنهج بقوله وكذا في تلك المباحات كالاحياء والامطباد والاحتطاب
في الاظهار اه قال مرد كاشرا لان كلامه ثبت للمالك فعملها الموكل اذ قصده الوكيل بخلاف

(أو في) (ظهار) لان المغاب
فيه معنى اليمين (أو في)
(عبادة) لما مر (الانسكا)
من حج أو عرفة وأعم من
تعبيره بالحج (وتشرقة زكاة)
وذبح أضحية) لادلتها
المقررة في أبوابها ويلحق
بالزكاة الكفارة وصدقة
التملوع وبالأضحية الهدى
والعقيقة وبذبحها تشرقة
لحمها ولحم الهدى والعقيقة

(باب الشراكة) هـ هي بكسر الشين واسكان الراء وبفتح الشين مع كسر الراء واسكان الفاء الاخلاط وشراعة لا يشترط به
 بحق شائع في شئ لثمة عدد والاصل فيها قبل الاجماع آيات كآية واعلموا انما غنمتم من شئ فان الله خسه واخبار كعبير يقول الله
 انما ثالث الشريكين مالم يرض احداهما صاحبه فاذا اخذه خرجت من بين يديه ما رواه الحاكم وصححه اسناده

(قوله باب الشراكة) هـ لا يصح المصروف في نايه ولو كان باذن في دعواه لشيء انه اكتسبه من خارج الايمنة تشهد
 بكسبه الذي حصل منه ذلك المدعى اذا الظاهر عدمه فدعواه مخالفة لظاهر الفتوة وتوى باليمنة نعم يصح في يمينه في قوله اشترت
 هذا النفسى وللمعينة الطلب عليه بما يخصهم من الثمن من اصل حصته نقله بدوى المقرئ عن شيخنا البراوى عن الشيخ ابراهيم
 القاسمى عن الشيخ احمد بن الشيخ البراوى هـ (فرع) لو كان له اولاد يعمالون في ماله فزاد فليس لهم شئ الا الاجرة قبل البلوغ
 نعم ان قصد ان مؤنتهم في نظير اجرتهم قبل البلوغ فلا جرة لما قبل البلوغ كعبده بشرط كون ذلك القصد من رضى كالأب والجد
 والوصى والقيم والاوجب ولا جرة بقصده فان اكتسبوا كسبا متقيا بعد البلوغ من خارج عن التايمة بقرض او كراء انفسهم
 وهلك في التايمة فلا يرجعون بشئ منه ١٢٠ نعم ان كان باقيا متقيا لهم اخذه هـ براوى هـ (فرع) اذا حصل من

مال ولم يقصد هـ اذا عات ذلك فاقاله قل هنا من عدم صحة التوكيل في ذلك غلط فاحش

(باب الشراكة)

ذكرها عقب الوكالة لانها من افرادها لوجود التوكيل فيها من الجانبين او من جانب واحد
 ولانه يشترط في العاقدين ما شرط في موكل ووكيل على ما ذكره المصنف وعجالة مر ويست
 عقدا مستقلا بل هي في الحقيقة وكالة وتوكل كما يؤخذ مما سبق (قوله بكسر الشين الخ) ذكر
 فيها ثلاث لغات على القاعدة في كل ثلاثى ليست عنده حرف حاق ككلمة فان كانت عنده حرف
 حلق كفتح جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع قائمه لعينه ويقال فيها ايضا شرك بحدف الهاء فيكون
 مشتركا بين ذلك وبين الشرك والنصيب كما في قوله تعالى وما لهم فيه ما من شرك (قوله لغة
 الاختلاط) اى شيوعا ومجاورة (قوله عقد الخ) عبر به دون أن يقول ثبوت الحق لما قال في
 شرح المنهج انه أولى ووجهه أن المقصود بيان الشراكة الخصوصية بالأحكام الاتية الواقعة
 بالاختيار والمنتقرة الى الاركان بخلاف ثبوت الحق الخ فانه يشمل الموروث وغيره مما كان باله
 لكن قال بعضهم ان تعريفها بثبوت الحق الخ أنسب ليشمل النوعين الاتيين فان أحدهما
 بالاختيار واختياريا او قهريا والآخر بالعقد بخلاف التعريف بالعقد فانه لا يشمل الاماكان
 اختياريا بالان يراد بالعقد الاذن في التصرف وان كان بعدا (قوله حق شائع) هو الملك
 وتوابعه (قوله كآية واعلموا الخ) اعترض بانهم لا تصلح أن تكون دليلا على الشركة الاعلى القول
 لضعف القائل بان الغنمة تلك بالاستعلاء أما على المعتمد من أنها الاثلاث الا بالقسمة أو اختيار
 الثلاث فلا شركة حتمية وأوجب بان وجه الدلالة منها انهم اذا اختاروا فيها الثلاث ولم تحصل قسمة
 فقد صار المال مشترك بينهم بخلاف ما اذا قسم بالفعل فقد ثبتت الشركة في بعض احوال الغنمة
 فصح الاستدلال بالآية على مشروعيتهما (قوله انما ثالث الشريكين) اى انما هما بالحق
 والاعانة فامدهما بالاعانة في اموالهما وانزل البركة في تجارتهم ما اذا وقعت الخيانة بينهما رفعت

احد الاولاد المشتركين مع
 أيهم كسب واحد الاخوة
 كذلك فهو له لا يشترك فيه
 غيره واذا حصل من كل منهم
 اكتسب وغيره فهو لكسبه
 فان لم يميز قسم ما حصل من
 الكسب بينهم بالسوية
 بحيث تساوى في الكسب
 واذا لم يوجد منه كسب
 لكن حصل تسليح من
 البهائم التي رزقوها سوية
 وحصل فتح وشعر واصل بذر
 بجميع ذلك من الحبوب
 المشتركة بينهم والبهائم المشتركة
 قيمة ذلك بينهم بالسوية
 اذا حصل من أحدهم ربح
 وحصله فان كان التاعلى لذلك
 مطلق التصرف فلا شئ له
 وان كان غير مطلق التصرف
 بان كان سقيم او صيبا بلغ

غير مصلح لاله ودينه او أحدهما فله من ثل اجرة راع هـ ديري هـ (فرع) اذا حصل اشتراك في مائة بعد عزلة بين أب وولده البركة
 او اجنتين او اخوين فان كان لكل متاع ولم يكن لاحدهما متاع واكتسبا فان تميز فلكل كسبه والا صطلها فان كان التاعلى من
 ملك أحدهما في هذه الحالة فلكل له وللأخرين الاجرة ولو بالغير لوجود الاشتراك (قوله الآن يراد الخ) هذا لا يفيد تأمل وفيه
 عن الشيخين لو رزقوا رعا وشرا وها هو أبلغ من الخلط فاذا انضم اليه الاذن في التصرف تم العقد هـ بتصريف والمراد هنا
 الشركة الشرعية التي يجوز لها واحداهما التصرف فيها انما قاله الحنفى صحيح تأمل جدا هـ (فرع) لا يشترط تعيين ما يتصرف
 فيه ولا تعينه بل يكفي الاطلاق لكن لو عين جنس لم يتصرف المأذون في غيره ولا يشترط فيما أذن فيه أن يعم وجوده لانه توكل
 ذكره الهامى فان أذن أحدهما فقط كفى في حصول الشركة ولا يتصرف الاذن الا في نصيبه قال السبكي وكلام الاصحاب يشترط
 أن عقد الشركة عند الاطلاق يقتضى استواءهما في العمل والربح وهو كذلك فلا يسمى عقد شركة الا بذلك سواء تفرقا صرخ

البركة والله عانة عنهم وهو معنى خرجت من بينهما اه فاما معنى امانه بين الشريرين فحافظ لهما
منهم لاما لهما مدة عدم خيانة أحدهما صاحبه فاذا خالفت نزع البركة من بينهما فاما ثالث
الشريرين فهو معوته واطقة قال ع ش وليس من الخيانة ما لو تميز بعض الشريرين بزيادة على
قدر نصيبه فآخذ شريريك من المال قدر حصته التي آخذها الاول لانه انما آخذ حصته (قوله
هي نوعان) اي من حيث الاشتراك في المال اه قل (قوله في الملك) اي بسببه وقوله فهو اكان
او اختيارا نعم في الملك اي سواء كان على جهة التهر أو الاختيار وقوله كارت وشراء اي على
جهة الشروع واجمان لذلك على التلف والنشر المرتب وهما سببان للملك بنوعيه لاما لان
له كايته وهم (قوله بالعقد) اي بسببه فبسبب الاشتراك هو العقد قال شخصاً عطية والمراد به
اي بالاشتراك الاذن في التصرف بعد الخلط وعليه مخ المقتابلة حينئذ ان يقول والثاني
بالخلط اي ان الاشتراك حصل بسبب الخلط لا بسبب الملك هذا ويحتمل ان المراد بالملك الشي
المملوك اي في الشي المملوك بدون عقد بقرينة المقابلة والمراد بالارت والشراء شي لم يورث
والمشترى وقوله بالقد اي في الشي المملوك بالعقد وهذا سهل مما قبله ولا فرق في المملوك بين
ان يكون اعياناً ومنافع وقد تكون الشركة في مجزئ الحقوق اتماماً على العموم كالتوارع واما
على الخصوص كحق التجر (قوله وهي) اي الواقعة بالعقد انواع اربعة من حيث العمل
ومحلها بقطع النظر عن المال اه قل ومعناه ان الضعير راجع للعقد لا ينعاه الا الى بل
يعني العمل ومحل ولا يخفى ما في ذلك من التكافؤ فالاولى ان يجعل الضعير راجعاً الى الشركة
اعم من ان تكون واقعة بعقد أو بقدر عقد وكل من الانواع الاربع شركة شرعية (قوله
شركة ابدان) وهي باطلة عندنا مطلقاً كما سياتي ومصححة عند أبي حنيفة مطلقاً وعند مالك ان
اتحدت الحرفة (قوله الجمالين) بالنسبة ايناسب قوله بعد ليكون بينهما كسبهما وان كان ذلك
اي قيدا (قوله كسبهما) اي في زمن معين كيوم ويوم او شهر وشهر بان يجعلا ما تحصل
لهم من الاجرة ويقتسمانه على حسب ما ينظر طاه (قوله مع اتفاق الصنعة) كغياطين والانسب
بقوله السابق وسائر المحترفة ان يقول هذا الحرفة وقوله او اختلافها كغياطين ورفاء وكل
منهما ما اكتسبه في هذه وفي المتداوضة ان تغيران عمل على حدته ولا اقتسما ما حصل من
الكسب على قدر اجرة المثل لعله لا يجزى الشرط لانه باطل قال في الروضة كاصلاً وظاهراً
ان محل في المحو الاحتياط اذ لم يقصد كل منهما به نفسه وصاحبه فان قصدهما كسبهما
مطلقاً اه (قوله وشركة وجوه) ظاهر كلام الشارح انه جمع وجهه اي مشهور وبين الناس
ويصح ان يكون جمع وجهه بمعنى الشخص قال قل سميت الاشخاص بذلك انصرفها على غيرها
كشرف الوجه على سائر جوارح البدن اه ولا حاجة له لان الوجه يطلق ايضا على ذلك حقيقة
قال في القاموس الوجه مستعمل كل شي وجهه او وجهه ووجهه ونفس الشيء اه وقال
في المختار ويقال هذا وجه الرأي نفسه ثم قال ووجهه البلد انما فيه اه (قوله كان يشترك)
اي يتفق قبل التصرف ووجهان ليس بقيد اي او خاملان او وجهه وخامل بالهاء المجعولة من
الجنول اي عدم الشهرة وكذا قوله كل منهما بوجوه فكل ذلك ما لو ابتاع وجهه في ذمته وفوض
بوجهه للعامل والرجح بينهما او ما لو اشترك وجهه لامل له وخامل لامل ان يكون المال من هذا
والعمل من الآخر من غير تسليم المال والرجح بينهما ايضا ما لو ابتاع بحال وامل التقييد

الاذن أو اكتفينا بدلالة
اشترى كماله اه وأنهم
كلامه أنه لا يكتفي قولهما
اشترى كماله الاذن وهو
كذلك لقصوره عنه
واحتقال كونه اخباراً
عن حصول الشركة نعم لو
نوباً بقولهما اشترى كماله الاذن
في التصرف كني كما يجزم به
السبكي وأنه لو وجد مجرد
الاذن مع بقية الشروط
بدون صيغة اشترى كماله
ونحوها كني وهو مختص به
(قوله شركة شرعية) هذا
مبني على ان العتود
الشرعية تشمل الصحيح
والناسد وهو أحد قولين

(هي نوعان أحدهما ماني
الملك) فهو اكان أو اختياراً
(كارت وشراء والثاني
بالعقد) اه (وهي) انواع
(اربعه شركة ابدان) كشركة
الجمالين وسائر المحترفة
ايكون بينهما كسبهما
متساوياً أو متفاوئاً مع
اتفاق الصنعة أو اختلافها
(و) شركة (وجوه) كان
يتنرك وجهان

عما ذكر لانه اصل وضعها وان كان البطلان متحققا بدونه اذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له عليه خسر ولا ربحه اه افاده مر (قوله ابتاع) أي يشتري كل منهما أي بعقد نفسه ويكون المبتاع بحسب الاتفاق المذكور لهما وسواء عند العقد نوى نفسه وحده أو مع صاحبه لان نية صاحبه لا تؤثر لعدم الاذن فيه فان أذن كل منهما لصاحبه في الشراء لهما واشترى كذلك فهي شركة صحيحة ويكون ثمن ما خص الآخر قرصا أو هبة (قوله عن الاثمان) أي أثمان السلع التي اشترىها أو أحدهما بموئجل أو حل وقوله بينهما أي بتساو أو تفاوت كما مر (قوله أو ابدا منهما) أو مانعة خلو فقبول الجمع وقوله وعليهما ما يعرض من غرم قيد في كل خرج به بالنسبة للدول شركة العنان وبالنسبة للثاني شركة الايدان والمراد غرم لأبواب الشركة كغصب وغيره والا فالغرم بسببها موجود في شركة العنان أي ولهما ما يحصل من غنم في كلامه اكتفاء على حدسرايل تقيكم الحر أي والبرد وأخرج من شركة العنان بقوله يدين أو مال من غير خا ط اه فقوله من غير خا ط خرج به شركة العنان (قوله من تفاوضا في الحديث شرعانيه جميعا) وهما تفاوضا في العمل شرعانيه جميعا قال م رأو من قوم فوضى بفتح الفاء أي مستوين في الامور ومنه قول الشاعر

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم * ولا سراة اذا جهالهم سادوا

(قوله بكسر العين) أي على الاشهر (قوله من عن الشيء طهر) أي اومن عنان الدابة لمنع كل الاخر مما يريد كنع العنان للدابة ولا تستوائهم في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان ويصح ان تكون من عنان السماء أي ما ظهر من السماء ولوها وشهرتها وعليه فهي بالفتح لا غير وهي اخذت مما سياتي اشترك في مال لهما المتعبر افيه اه افاده مر (قوله لانها اظهر الانواع) أي للإجماع عليها (قوله نظاوا الثلاثة الاول عن المال المشترك) هذه سابعة تصديق بنقي الموضوع فتصدق بأن لم يكن مال أصلا وذلك في الاولين أو مال غير مشترك وذلك في الثالثة (قوله وليكنرة الغرم فيها) لا سيما شركة المفاوضة نعم ان كان فيه مال وخطاؤه وأتيا بصيغة تدل على الاذن في التصرف وحذا الشرط الاخير وهو قوله وعليهما ما يعرض من غرم صححت لانها حينئذ شركة عنان (قوله بخلاف الاخيرة فهي الصحيحة) واركانها خمسة عاقدان ومعة ود عليه وعمل أي ذكره نظير ما مر في القراض فاندفع ما يقال ان العمل يتاخر عن عقد الشركة فلا يحسن عدله من اجراما هيتم او صيغة وشرطها اي الصيغة لفظ صريح او كناية يشعر باذن في تجارة وفي العمل مصلحة بان يبيع بحال ونقد بلدا فلا يبيع بثمن مثل ونم راغب باز يد ولا بد يشع ولا غير نقد البلد الا اذا راج ولا يتصرف بغين فاحش ولا يسافر بالمال ولا يدفعه لمن يعمل فيه بلا اذن في الجميع فان سافر به او دفعه بلا اذن ضمن او باع بشئ من البقية بلا اذن صح في نصيبه فقط وانفسخت الشركة في المبيع وصار مشتركا بين المشتري والمشتري وسأني شروط بقية الاركان (قوله والبر) وفي نسخة والتبر هي صحيحة بناء على المعتمد من انه مثلي وقول ابى شيعة بعدم صحة الشركة فيه بناء على الضعيف من انه متقوم او بناء على اختصاصها بالنقد المضروب او محمول على نوع منه غير منضبط ولا فرق في الدراهم والدنانير بين الخاصة والمغشوشة حيث راجت في البلد (قوله بأن يكون مشتركا بينهما قبل العقد) كان ورثا أو اشتريا أو باع أحدهما بعض مرضه ببعض عرض الآخر كنصف بنصف أو ثلث بثلثين وأذن كل لصاحبه

لإبتاع كل منهما بموئجل ويكون المبتاع لهما فاذا باعا كان الفاضل عن الاثمان بينهما (و) شركة (مفاوضة) بان يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما بأموالهما أو ابدا منهما وعليهما ما يعرض من غرم وصحبت مفاوضة من تفاوضا في الحديث شرعانيه جميعا (و) شركة (عنك) بكسر العين من عن الشيء طهر اما لانها اظهر الانواع أو لانه ظهر اسكل منها مال الآخر (وهي) أي أنواع الشركة (باطلة الا الاخيرة فصحة) خلافا للثلاثة الاول عن المال المشترك وليكنرة الغرم فيها بخلاف الاخيرة فهي الصحيحة (بشرط أن يكون رأس المال مثلا) كالدرهم والدنانير والبر لانه اذا اختلط بجنس لم يتميز بخلاف المقوم وقد تصح في المقوم بان يكون مشتركا بينهما قبل العقد

في التصرف بعد القبض فيما اشترياه والتقباض فيما عده فيصح لان المتصور بالخطا حاصل بل
ذلك ابلغ من الخطا اه افاده في شرح المنهج (قوله فالشرط ان لا يتميز المالان) أي لا عده
العاقدين ولا عده غيرهما كالصير في العقد خلافا لوعبارهم فان كان لكل علامة مميزة
عندما ليك دون بقية الناس لم يكف في أوجه الوجهين اه (قوله وان يحدد الخ) يستغنى عنه
بالشرط قبله وهو بيان له ولو قال بان يحدد المالان جفدا أو صفة لكي عن هذا التطويل وخرج
بالجنس والصفة القدر فلا يشترط الاتحاد فيه لان الربح والخسيران على قدر المالين ولا
يشترط أيضا العلم بقدر النسبة بين المالين أه والنصف أو غيره عند العقد حيث أمكن معرفتها
بعدهم براجعة حساب أو غيره فاهما التصرف قبل العلم لان الحق لا يبعد وهما فان لم يكن
معرفة ما بعد لم يصح العقد فالشرط العلم بالنسبة ولو بعد العقد فلو جهلا القدر وعلمت النسبة
كان وضع أحدهما دراهم في كفة ميزان ووضع الآخر مقابلهما من الدراهم اه افاده في شرح
المنهج (قوله قبل العقد) فلا يكفي الخطا بعده ولو عجل به في العقد اه شرح المنهج (قوله
معنى الشركة) يحتمل ان الاضافة للبيان أي معنى هو الشركة أي الاختلاط والامتزاج أو
حقيقة على معنى الآدم أي معنى للفظ الشركة وهو الاختلاط والامتزاج وعبارته مزيلو وقع
بعده في المجلس لم يكف على الاصح لان امعاء العقود المشتقة من المعاني يجب تحقق تلك المعاني
فيها ومعنى الشركة الاختلاط والامتزاج وهو لا يحتمل في ذلك أو بعدهم فارقته لم يكف جزما اه
(قوله وان يشترط الرجح الخ) أي ان اشتراطه فليكن كذلك فالشرط ان لا يشترط خلاف
ما ذكره ولو يشترط شيئا صحيح وكان الرجح على قدر المالين كما يؤمى الى ذلك قوله غلا بفضية العقد
المقتضى للصحة عند الاطلاق فالتعليل اعم من المعاني لاقتضائه الصفة عند الاطلاق وعند
الشرط والمعلل الصورة الثانية فقط وقال قل في كلامه ثدافع وذلك لاقتضاء قوله اشتراط
التعريض لما ذكره واقتضاء التعليل عدمه فعليه اعتراض من وجهين التدافع وكون التعليل
اعم من المعلل ولذا لم يذكر هذا الشرط في المنهج تبعا للاصالة بل جعله كلاما مستقلا فقاده
والرجح والخسيران الخ (قوله على قدر المالين) أي باعتبار القيمة لا الاجزاء ولا بقدر العمل فلو
خلط اقنيزا مقوم ما بمائة بقدره مقوم بخمسين كانت الشركة اثلاثا والرجح والخسيران بحسب
ذلك نظرا للقيمة ولا عبرة بتساوي الاجزاء (قوله غلا بفضية العقد) غله لقوله على قدر المالين
(قوله فان شرط اختلافه) بان شرط التساوي في الرجح والخسيران مع التفاوت في المال أو
عكسه فسد العقد لما فاته وضع الشركة وكذا لو شرط الرجح والخسيران بقدر العملين (قوله
ويرجع كل منهما على الآخر) وان علم الفساد على العقد بخلاف القراض وان اقتضى كلام
المنهج هنا خلاف ذلك قال مروق قد يقع التقاض اه وذلك كالمال كان لاحدهما الفان ولا آخر
الف واجرة عمل كل منهما مائة فلما عمل الاول في ماله فيسقطان وثلثه على الثاني فيسقط ثلثا
المائة ويبقى ثلثها على الثاني وعمل الثاني بالعكس فله على الاول ثلثا المائة ويسقط ثلثها في
مقابلة ثلث الاول فيرجع الثاني على الاول بثلثي المائة ويقع التقاض في ثلثها (قوله بأجرة
عمله في ماله) نعم لو تساوى في المال وشرط الاقل للاحد كعمل الرجح بالزائد لانه عمل منبرعا غير
طامع في شيء كالمال عمل احدهما فقط في فاسده اه مروق اي اذا اختص احدهما بأصل التصرف

(قوله مستغنى عنه بالشرط)
قبيل مفهومهما مختلف
اذ قد يكون رأس المال
مثليا كبر وشعر مع
اختلاف البنس فلا
يعنى أحدهما عن الآخر
فلذا انهم ولكن المقصود
واحد وهو عدم التميز فاما
أن يكون ثلثا من الخاتين
او لاحاجة اليه أصلا تأمل
وبدل لما قلنا لتعليل الشارح
تأمل (قوله بثلثي المائة)
لاولى بثلث المائة كما لا يخفى

فالشرط ان لا يتميز المالان
عند العقد (وان يتحدد
المالان جفدا أو صفة بحيث
لو خلط لم يميزا) أي لم يتميز
كل منهما عن الآخر (وان
يخلط قبل العقد) ليحقق
معنى الشركة (وان يشترط
الرجح والخسيران على قدر
المالين) غلا بفضية العقد
فان شرط اختلافه فسد
العقد ويرجع كل منهما على
الآخر بأجرة عمله في ماله
وتنفذ التصرفات منهما
لاذن

لم يرجع بنصف أجر عمله (قوله والربح بينهما) أى مع كونها فاسدة (قوله ولا بد من صبغة الخ)
 هذا إشارة إلى شرط الصبغة وهو أن يأتي فيها بالنظر صريح أو كناية يدل على الأذن في التصرف
 وكاللفظ المكتوبة وإشارة الأخرى المهمة وإس المراد أن يأتي بالنظر بعد تمام العقد كما قاله
 ذل وعبارته المنهج وصيغة وشروط فيها النظم يشعر بأذن في تجارة وهي أوضح من عبارته هنا
 (قوله على الأذن في التصرف) أى إن يتصرف من كل منهما أو من أحدهما فالأذن أحدهما
 فقط تصرف المأذون له في الكل والأذن في نصيبه خاصة فان شرط عدم تصرفه في نصيبه لم
 يصح اهـ مر (قوله فلو اقتصر) أى في صبغة الشركة وقوله لم يكف أى لاحتمال أن يكون
 أخبارا عن حصول الشركة ولا يلزم من حصولها جواز التصرف ألا ترى أنهم مالو ورثا مالهم
 يجوز لأحدهما أن يتصرف بالأذن صاحبه نعم إن نوي بذلك الأذن في التصرف كفى وكان كناية
 كافي مر والحاصل أنه ان قصد بقوله اشتركا الأخبار عن حصول الشركة أو أطلق لم يكف
 أو الانشاء بأن نوي به الأذن في التصرف كفى (قوله ويعتبر في كل منهما) أهلية التوكيل
 والتوكيل لأن كلامهم ما وكيل عن الآخر فان كان أحدهما هو المتصرف اشترط فيه أهلية
 التوكيل وفي الآخر أهلية التوكيل فقط حتى يجوز كونه أعمى في الأذن أما في الخلط وغيره
 فلا بد من توكيله اهـ شرح المنهج بزيادة (قوله وهو أمين) أى إن لم يستعمل المشترك أو استعمله
 منه أوبة لانه اجارة فاسدة والأفان استعمله بأذن بهارية والافغصب ومن الاستعمال حاب
 دابة لم يور اهـ قل (قوله فيأق في مامرف في القراض) أى فيصدق بينهما في الرد على الشريك
 وفي الخسر والتلف وفي قوله اشترى بهلى أو للشركة أو أن ما يديلى أو للشركة ويأتى في دعوى
 الذات مامرف في لوديمة لافى قوله اقتسمه اوصار ما فى يديلى مع قول الآخر لا بل هو مشترك
 فالماصدق المنكر لان الأصل عدم القسمة (قوله بغل) أى أو جعل أو حصار (قوله اذنهما) أى
 فى الاستعمال والاستقفا من مامصباح أو مملوك للاستقفا كناية (قوله على ان الحاصل) الجار
 متعلق بمحذوف أى واتفقوا على ان الحاصل أو المراد بالأذن الاتفاق فالجار متعلق به (قوله
 فالحاصل) أى ان كان المملوك أو مباحا وقصده نفسه أو أطلق أو قصده الشركة ولم يأذن له
 الآخر ان فى غل المباح بالاستقفا فان أذناه فى ذلك وقصدهما معه فهو مشترك بل جواز النيابة
 فى غل المباحات فيكون وكيله - ما فى غل المانية قسم هو او غنم بينهما على قدر اجرامها هم
 بلا تراجع كما رجحه ابن المقرئ وجرم به فى الأنوار وعلى هذا اقتصر مر فى شرحه والاصح انه
 يقسم بينهم بالسوية وبطالب المستقفا كلام من الآخرين بثلاث أجرة ويرجع كل منهم ما عليه
 وعلى الآخر بثلاثى أجرة ماله فان استوت جرى التقاض والارجع بالتفاوت وبهذا فارق هذا
 القول ما فيه (قوله أحدهم بماله الخ) المعنى ان واحد ادعى قدر من ماله وأذن لواحده ان
 يشترى به أمتعة ولو احدث أن يبيعها اهـ قل ولو اشترى ماله الأرض والبذر وآلة الحثون
 مع رابع يعمل على أن الغلة بينهما لم تصح الشركة فالزرع لمالك البذر ولهم عليه الاجرة ان
 حصل من الزرع ثبى والأفلا ولوغه بثلثه وقد أوبرخلطه بماله ولم يميزه افرا قدرا المصوب
 ويحلى له التصرف فى الباقي ولو باع أحد شركا مشتركا مائة أو وكل أحدهم الآخر فباعه
 وقبض قدر حصته من الثمن اختص به بخلاف مالو ورث جمع دين فلا يجتص أحدهم بما قبضه

والربح بينهما - ما على قدر
 المالكين ولا بد من صبغة
 يدل على الأذن في التصرف
 فلو اقتصر على اشتركا
 يكف ويعتبر في كل منهما
 أهلية التوكيل والتوكيل
 وهو أمين فيأق في مام
 فى القراض (ولو كان
 لواحد بغل ولا شراوية
 وآخر يلقى) بأذنهما على
 ان الحاصل بالسق بينهما
 (فالخاصل له وعليه أجرة
 البغل والراوية) اذ ليس
 لواحد من مالكم ما فى ذلك
 مال حتى يأخذ فاشبه مالو
 اشترى الثلاثة أحدهم بماله
 والثنائى بشرائه والثالث
 ببيعته فان الربح للمالك
 وعليه لكل من الآخرين

منه بل يشارك فيه البقية لاتحاد الجهة ولو آجر حصته في مشترك لم يشارك فيها بضمها آجر
به وان تعزى تسليحه العين للمستأجر بغير إذن شريكه اه أفاده مر (قوله أجرة عمله) أى ان
قوبل بأجرة (قوله) ولمثلنا تقييد) هو ما ذكرناه لك سابقا

• باب الهبة •

ما خوزة من هب بمعنى مرار و رها من يدالى اخرى او بمعنى استيقظ لأن فاعلها استيقظ
للاحسن بعد ان كان غافا عنه اه زى وهو فى مرأبواؤ كرت عقب الشركة لما فيها من
تحصيل ربح لشخص على يد غيره ارنحو ذلك (قوله فان طين الحكم) فون النسوة فاعل طاب وضهر
منه لاصدق المذكور فى قوله تعالى وآتوا النساء صدقاتهن و نفسا فخير اى طابت نفوسهن وكاوه
بمعنى خذوه والهنى الذى لا ينقصه شئ والمرى محمود العاقبة وكفى بهما عن - له والمراد ان
الزوجة الرشيدة اذا أعطت لزوجها شيئا من صدقاتها بعد اخذها له عن طيب نفس جازله اخذه
(قوله) لا تحقرن جارة اى معنية لجارتها اى شيئا تعطيه لجارتها اى لا تعده حقير الحديث
اتقوا النار ولو بشق تمرة ويحقل العكس اى لا تحقرن جارة اخذت لجارة م عطية اى شيئا عطته
اه اجارة والجارة فى المرضعين ايت بديل هو نسي لكل من يستحق شيئا به عطية او ياخذ
ولو خيرا وقد ورد ان عائشة ام المؤمنين رضى الله تعالى عنها اعطت سائلا حاجة عنب فاشد
يقلمها ايت به استحقاقا لها فقالت له زجرا كم فى هذه من مثقال ذرة والله تعالى يقول فمن يعمل
مثقال ذرة خيرا به (قوله) ولو فرسن شاة بكسر الفاء مع كسر السين وفقها ينم اراء ساكنة
ونون آخر الحروف فكذلك افرره شيئا عطية وعبارة الفاموس الفرس كزبرج للبعير كالحافر
الذابة اى صريحة فى انه بكسر الفاء والسين فقط ويستفاد منها ان اطلاقه على ظان الشاة
يجاز قال فى النهاية وهو من البعير كالحافر الذابة وقد يستعار الشاة يقال فرسن شاة والذى
للشاة هو الظان والنون زائدة وقيل اصلية اه وقال قىل ويقال له من البقر كذلك اى فرسن
ومن الطير ظنرو ومن نحو الحمار فروس من نحو الابل خف ومن الاذى قدم اه وهى مخالفة
للفاموس والنهاية اذ مقتضاها ان الفرس حقيقة فى البقرة مع انه ما قال انه حقيقة فى الابل
(قوله اى ظنرها) اى المشوى وهو المراد بالحق الذى عربه بعضهم لان المحرق حقيقة
لا يقتنع به والمراد من ذلك المبالغة فى القلة اى لا تحقرن شيئا ولو قليلا كفرن شاة (قوله)
واركانها اى الهبة المقابلة للصدقة والهبة المرادة عند الاطلاق اذ هى التى يعتبر بها الصيغة
(قوله اركان البيع) فهى ثلاثة صيغة ايجاب كوهبتك ومالكتك ومنعتك واصلك
وعظمتك ومحللك وكذا اطعمتك ولو فى غير طعام وقبول كقبالت ورضيت واتمبت انظا فى حق
الناطق واشارة فى حق الاخر من لانها تملك فى الحياة كالبيع ولهذا انعتدت بالكفاية مع النية
ككل كذا وكسوتك هذا وبالاعطاء على القول به او بشرط فى الصيغة ما صرح فى البيع ومنه
عدم التعليل والتأقبت والقبول على وفق الايجاب فلو وهب له شيئين فقبل احدهما او شيئا
فقبل بعضه لم يصح فيه ما على المعقود منه ايضا اعتبار الفورية وانه لا يضر الفصل الا باجنى
فلا يضر وهبتك وسلطتك على قبضته تعاقبه بالعد قد وعلم من اعتبار الصيغة ان الاب والام
لوجهما اذ هما اوابنهما الصغير بجهاز ولم يصد منهما صيغة تملك لا بما ذكره ويكفى فى الصيغة

أجرة عمله واستيفاء تقييد
ذكرته فى شرح الاصل
• (باب الهبة) •

الاصل فيها قبل الاجماع
قوله تعالى فان طين الحكم
عن شئ منه نفسا فكلوه
هنا مرثا واخبار كغير
الصحيحين لا تحقرن جارة
لجارتها ولو فرسن شاة
اى ظنرها او اركانها اركان
البيع

(قوله) ويكفى فى الصيغة
الخ) الذى يظهر انه ليس
صيغة هبة نعم هو مانع من
الرجوع اذا شئت به
ينسب لانه اقرار

قول أحدهما عند نقله لدار الزوج مثلاً هذا جهاز بقى فيكون له كمالها والافه عارية ويصدق
ببعضه في عدم تملكها ذلك ان ادعته وخرج بالهبة الصدقة والهبة فلا يعتبر الهبة ماصيغة بل
يكفي فيها ما بعث وقبض ولذا يصح ان من الاعمى وعليه في قبض والقبض والاقباض كما قاله
أخذاً من اطلاقهم وان قال قل لا يحتاج الى التوكيد لاطباق الامر في جميع الاعصار على
خلافه بخلاف الهبة فانها لا تصح من الاعمى ولا له لانها لا تباع بشرط العاقد أهلية أن يتبرع
أو يتبرع عليه فلا تصح من مكاتب بغير إذن سيده ولا من ولي في مال موله وبشرط في المعقود
عليه صحة جعله عوضاً لا خوصية برقتصحه هبتها وان لم يصح بيعها فنقل اليد عن الاختصاص
لا يسمى هبة والاهبة موصوف في الذمة كان يقول وهبتك كذا في ذمتي فلا تصح لان الهبة
انما ترد على الاعيان لا على ما في الذمة بخلاف البيع فانه يرد على ما وهبه الدين المستقر للمدين
أو التصديق به عليه ابراه فلا يحتاج الى قبول نظر المعنى وهذا صريح فيه على المعقد نعم ترك
الدين للمدين كتابة ابراه وهبته لغير المدين باطلة في الاصح خلافاً لما في المنهج اعدم القدرة على
تسليمه اذا ما قبض من المدين عين لادين (قوله ثم ان كانت صبيغتها) مع قوله أو بغير عوض
فهبة يقتضى انه يشترط في الهبة والصدقة صبيغة وليس كذلك كما تقدم الا أن يجعل من
عطف الجمل وكان محذوفاً مع اسمها والقدرة أو كانت هي أي الهبة لا بقاء كون فيها صبيغة
بغير عوض الخ (قوله بعوض) الباء لام لا بة وبمعنى مع وقوله معلوم كوهبتك هذا على
ان تقيد به عليه كذا في قبضه فيجوز في ذلك احكام البيع من الخيارين والشفعة وحصول المالك
بالعقد لا بالقبض ومنع قبول بعض الموهوب ببعض الثواب أو كذا لا اشتراط المطابقة في البيع
بخلاف التي بالثواب فانه لا يضر فيها قبول بعض الموهوب وقوله نظر المعنى أي وهو وجود
العوض وهذه ليست داخلية في تعريفها (قوله بناء على الاصح) معقود (قوله فهبة
مطلقة) أي عن التقييد بقصد الثواب الآخرة والاكرام أو غير ذلك وتعريف بأنها تملك
نطوق في حياة المخرج بالملك العارية والضيافة والوقف وبالنطوق غيره كالبيع والزكاة
والنذر والكنارة والواجب من الاضحية والهدى والعقيقة بخلاف المندوب منها فهو من
الهبة لوجود التملك فيه وان امتنع التصرف فيه بخو يسع وفي حياة الوصية لان التملك
فيها انما يتم بالقول وهو بعد الموت ثم ان ملك لا يحتاج الى ثواب آخرة فصدقة أيضاً وتنتقل
للمتبرع كراماً هدية أيضاً فكل من الصدقة والهبة هبة ولا عكس لانفرادها في ذات
الاركان وهذه معنى قوله الممتازة الخ أي المتميزة عن الهبة المقيدة بكونها ذات اركان بالدفع
الخ أي وبعدم اشتراط الصبيغة كما مر وكذا يقال في الهبة قائمها من الهبة امتياز
النوع عن جنسه وقد تجتمع الثلاثة فيما اذا نقل الى المتبرع شيئاً كراماً وقصد ثواب الآخرة
وملك للعاجلة وأتى باليجاب وقبول أفاده في شرح المنهج بزيادة وهو صريح في عدم انفرد
الصدقة والهبة عن الهبة فقول قل ان الصدقة والهبة ينفردان عنها عند عدم الصبيغة
وتنفرد هي عن كل عند عدم قصد الثواب والاكرام مع وجود الصبيغة اه ليس في محله نعم ان
أراد بالهبة المقابلة للصدقة والهبة التي هي ذات الاركان صح كلامه لكنه خلاف موضوع
المسئلة من أن الهبة المراد هنا الهبة المطلقة الشاملة لهما والحاصل ان الهبة تطلق شرعاً
على ما يميز الصدقة والهبة وهي المرادة عند الاطلاق وعلى ما يشاء لهما وقد استعمل في الاول

(قوله نعم ترك الدين الخ) أي
بان قال تركت لك ما عليك
المعلوم قدره (قوله فانه
لا يضر) هو مناف لما تقدم
والمعتمد الاول (قوله عن
جنسه) المناسب لمحله أولاً
ان يقول عن نوعه ولا يتأني
كما قاله هنا الاول محل أولاً
بقوله المقسمة عن مطلق
الهبة

ثم (ان كانت صبيغتها بعوض
مع لوم فهي بيع) نظراً
للمعنى (أو) بعوض
(بجهول فباطلة) اذ لا تصح
بيعاً لماله العرض ولا
هبة لذكر العرض بناء على
الاصح من انه لا تقتضيه
(أو بغير بعوض فهبة)
مطابقة تشمل الصدقة
الممتازة بالدفع

في تعريضها والثاني في اركانها او نطاق افعه على اعطاء شيء بلا عوض وعلى غير ذلك كما يعلم من أول
الباب (قوله انواب الآخرة) اي في الواقع او شأنه اذ ذلك وكذا قوله اكراما ونخرج به الرشوة
وما يعطى للشاعر خوفا من هجوه ونحوه ما والكتاب هدية المرسل اليه الا ان شرط كتابة
الجواب على ظهره ولو اعطاه دراهم وقال اشترى به اعمامة او ادخل به الحمام او نحو ذلك
تعيين لذلك مراعاة الغرض الدافع هذا ان اطلق أو قصد ستر رأسه بالعمامة وتنظيفه بدخول
الحمام لما رأى به من كشف رأسه وشعث بدنه ووضعه ولومات قبل تصرفه فيه استقل لورثته
من كامطقا فان لم يقصد ذلك بان قال له على سبيل التبسط المعتاد فلا تعيبين لذلك بل يملكها
ويتصرف فيها كيف شاء فيملكها في الشئين على المعتاد لكنه في الاول لا يتصرف فيها الا في
الجهة المأذون فيها كالغنى المهدى اليه من لحم الاضحية بخلافه في الثاني ولو اعطاه كفا لا يسه
فكفنه في غيره فعليه ردّه ان كان قصده التبرك بأية لفقه أو ورع أو قصد القيام بمرض
التسكين ولم يقصد التبرع على الورث فان لم يقصد ذلك لم يلزم ردّه بل يتصرف فيه كيف شاء
ان قاله على سبيل التبسط المعتاد والالزমে ردّه أخذ اماما (قوله ولا رجوع فيها) اي الهبة
بالمعنى الاعم الشامل للصدقة والهبة على الراجح ولا يتبعين القول بل له ذلك متى شاء وان
لم يحكم به حاكم اهتز وكذا خبير كانت (قوله من أصل) اي من النسب وان بعد أو كان أنى
وفرعه كذلك بخلاف غير الأصل كالاخ والم فلا رجوع له فيما اعطاه لظاهر الخبر وانما الاختص
الأصل بذلك لانتفاء التهمة فيه اذا ما طبع عليه من ايثاره لولده على نفسه بقضى بأنه انما رجوع
لحاجة او مصلحة ويكره له الرجوع من غير عذر فان وجد ككون الولد عاقا او بصرفه في معصية
أنذره فان اصر لم يكره بل يشد له في العاصي ان لم يغلب على الظن تعينه طريقا الى كفه عن
المعصية والاوجب في غير العاصي ان زال عقوبه فان زاد كرهه ويباح ان لم يقدر شيئا ويمتنع
في صدقة واجبة كندروز كاكوكفارة وكذا في لحم اضحية لانه انما يرجع ليستقل بالتصرف
وهو ممتنع هنا وفي هبة بثواب بخلافها من غير ثواب وان انا به عليه اولو وهبه وأقبضه ومات
فادعى الوارث صدوره في المرض والمثب كونه في العمة صدق الثاني بمسبه ولو اقاما بينتين
قدمت بينة الوارث لان معهما زيادة علم وبشرط في الرجوع كون الولد حرا فان كان رقبة
فالهبة اسبده ولو أبرأه من دين كان عليه امتنع الرجوع جزما سواء قلنا انه اسقاط ام تملك
اذ لا بقاء للدين فاشبهه ماله وهبه شيئا تلف بشرط الرجوع كون الموهوب عينا فالشروط
ثلاثة حرية الفرع وبشاه الموهوب في سلطنة الفرع وكونه عينا اه افاده مروى وخدمنه
ان الأصل لو وهب لفرعه وظيفته أو جامكية لم يكن له الرجوع فيه الا ان ذلك ليس بعين (قوله
افرعه) وعبد فرعه غير المكاتب كفرعه لان الهبة لعبد هبة له بخلاف عبد المالك
لاستقلاله اه افاده مروى (قوله في سلطنة المتهب) اي استيلائه وان لم يبق ملكه فيشمل ماله
اعطاه عصيرا اقتصر ثم تحلل فله الرجوع فيه حينئذ بقاء السلطنة وان لم يبق الملك بخلافه مادام
خرا ولو زرع الحب أو فرخ البيض امتنع الرجوع ويترق بينه وبين نظيره في الغضب حيث
يرجع المالك فيه وان ثبت وتفرخ بان استم لاله الموهوب بسقط به حق الواهب بالكلية
واستم لاله الموهوب ونحوه لا يسقط به حق مالكه اذ الغضب لا ينفقه من الرجوع وقد وجد

انواب الآخرة والهبة
الممتازة بالنقل اكراما
(ولا رجوع فيها الا ان
كانت من أصل) افرعه
(وبقي الموهوب في سلطنة
المتهب)

(قوله في غير العاصي الخ)
الاولى حذف غير

(قوله كالهبة منه لمجوره)
أى وكان أباً وأجداً

فيمتنع الرجوع بنحو يمينه
ورقته وكاتبته العقيقة
وابلاده والاصل في ذلك
خبر لا يحمل لرجل ان يعطى
عطية أو يهب هبة فيرجع
فيها الا الولد فيما على
ولده رواه الترمذى والحاكم
وصححه (ومنها) أى الهبة
(العمرى والرقبي) من
المراقبة لان كلامهم ما
يرقب الا خرفا عمرى
(كان يقول اعمرتك
دارى) اى جعلتها لك
عمرتك (وان قال فان مت
قبلى رجعت الى) اوفهى
لزيد اوفهى وقف فانها
عمرى ويلغو الشرط
(و) الرقبى (كان يقول
ارقبكها) اى جعلتها لك
رقبى (وان قال فان مت
قبلى رجعت الى) وان مت
قبلك استقرت لك (او فاذا
مت فهى لزيد اوفهى وقف
فانها رقبى ويلغو الشرط
والاصل في ذلك خبر مسلم
ايما رجل اعمر عمرى له
ولعقبه فانم الذى اعطياها
لا ترجع الى الذى اعطاها
لانه اعطى عطا وقت فيه
الموارث

عين ماله وان علق به أو لم من التعلق بيده اه أفاده مر والمتم بكسر الهاء أى قابل الهبة
بمعنى الوقع عقد الهبة له ليدخل مالوتى الطرفين كالهبة منه لمجوره الصغير (قوله فيمتنع
الرجوع بنحو يمينه) أى وان عاد اليه لان الرائل العائد كالذى لم يعد ولو وهب الوالد شيئاً
لولده فوهبه الولد لولد لم يرجع ابداً لا تنقل المالك في الولد بخلاف مالو وهبه ابناً لابن ابنته
فان له الرجوع كما لم ولورجع الاصل فوجدته زائداً فان كانت الزيادة من نصه كمن وقعه لم
صنعة وحمل قارن العطية وان انفصل رجوع فيها معه بخلاف المنفعة كولد وكسب وأجرة
وكذا حمل حادث لحدوثه على ملك غيره أو وجدته ناقصة رجوع فيه من غير ارش النقص وخرج
بنحو يمينه وهبه وهبته قبل قبض فيه ما وده ليق عتقه وتدينه والوصية به وتزويجه وزراعتة
واجارته ليتنا سلطنته ومورد الاجارة المنفعة فيه. توفيها المسمى تاجر وفارق ما هبنا رجوع
البائع بعد التصاف بان النسخ ثم أقوى ولذا جرى رجوعه أن الفسخ ثم يرفع العقد من أصله
ولا كذلك هنا اه أفاده في شرح المنهج وم (قوله وابلاده) خرج به مجرد وطئه فلا
يمنع الرجوع (قوله ان يعطى عطية) أى سواء كانت بصيغة أم لا كهدية وصدقة فقوله
أو يهب هبة أى بصيغة مع بقية الاركان فهو عطف خاص ونفـ كفته الاشارة الى جواز
الرجوع فيها كان بعقد ومالم يكن به هكذا قاله قل وفيه ان عطف الخاص على العام
لا يكون بأمر الا ان تجعل معنى الواو (قوله فيرجع) بالنصب عطف على يعطى وقوله الا الولد
بالرفع بدل من ضمير يرجع والجر بدل من رجب وال نصب على الاستفهام (قوله ومنها) أى
من جملة صيغها فهو وصيغة هبة طول فيها العبارة فيعتبر فيها القبول ولا تلزم الا بالقبض ولا بد
أيضاً أن يعرف العائد ان معنى العمرى والرقبى على المعقد ولو بوجه حتى يقصد منه لو قال
ذلك جاهل به من جميع وجوهه لم يصح نعم من أى بالنظر صريح وادعى جهله بعنانه لم يصح ذلك
الا ان دلت قرينة حاله على ذلك كعدم مخاطبته لمن يعرف اه أفاده مر وكانا عقدين في
الجاهلية فاستقر حكمهما فى الاسلام (قوله من المراقبة) راجع للثانية والاولى من العمر
وهو مدة الحياة وقوله يرقب الاخر اى موته (قوله اعمرتك دارى) ايست بقيد كناية فائدة من
الكاف أى أودا بقى أو حصت منها ان كان شريكاً منها ان يقول أحداً الشر بكنين هى لاخرنا
موتنا ومنها أيضاً وهبت هذا لك عمرتك أو ما عشت (قوله أى جعلتها لك عمرتك) بخلاف
مالو قال جعلتها لك عمرى أو عمر زيد فانه يطل لخروجه عن النسخ المعتاد ولما فيه من تأكيد
المالك فان الواهب أوزيد قد يموت أو لا بخلاف العكس فان الانسان لا يعلم الامدة
حياته فكان كلاً تأكيداً لانه تصریح بمقتضى الحال (قوله وان قال) غاية لما قبله (قوله
ويلغو الشرط) أى انفساده وان ظن لزومه وليس انما موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط
المنافى لمقتضاه الا هذا اهمر ولا يرد عليه شرط لا غرض فيه كان ياكل المبيع كذا لان ذلك
ليس منافياً لمقتضى العقد (قوله ايما رجل) ما زائدة ورجل مضاف اليه واعمر بضم الهمزة
وكسر الميم فهو مبنى للمفعول وقوله له وعقبه صفة لعمرى بمعنى الشئ المعمر اى كائناته
وعقبه بان قبل له اعمرتك وعقبك هذا وذكر العقب ليس بقيد (قوله فانم الذى) خبر أى وفيه
اظهار في مقام الاضمار لعدم التعيين باحتمال كونه لرجل فقط وعقبه فقط مع ان المقصود
التعميم (قوله وقت فيه الموارث) اى صار مما يورث عن اعطى له فوقعت بمعنى تقع (قوله

وخبر الشافعي) أتى به بعد ما قبله أشبهه بالرقبي (قوله لا نعمر ولا ترقبوا) بضم أولهما أي لا تقعوا ذلك طامعين في أن يعود اليكم وهو محل النهي والأفهام مطلوبان لأنهما هبة كما مر والنهي ارشادي لأنه غير واجب ولا خاص بمعنى كالامر الارشادي في قوله تعالى وان كنتم على شئرو لم تجدوا كتابا فوهن مقبوضة (قوله من أرقب شيئا أو عمره) بالبناء للمفعول فيه - ما (قوله وانما تلك الهبة) أي بالمعنى الاعم الشامل لجميع أنواعها ولو من أب لولاه الصغير على المعقد اه أفاده مر (قوله بالقبض) كقبض المبيع فيما مر تفصيله نعم لا يكفي هذا لاتفاف ولا الوضع بين يديه من غير إذن لان قبضه غير متحقق كالوديعة فاشترط تحققه بخلاف البيع وكالقبض الاقباض من الواهب ولا يعتبر في القبض القور ولا بتمنعه وان كان الموهوب يبد المتب اه أفاده في شرح المنهج (قوله بالاذن فيه) أي بعد تمام الصيغة فلو قال وهبتك هذا وأذنت لك في قبضه فقال قيات لم يكف ولو اخذت في الاذن في القبض صدق الواهب ولو اتفقا عليه لكان قال الواهب رجعت قبل أن تقبض الموهوب وقال المتب بل بعده صدق المتب اه زى بزيادة (قوله ويخير الوارث) أي ان كان أهلا والأنواعية نعم المعنى عليه لا ولي له الا ان أبس من افاقته - وعلم من كلامه انه لا ينفسخ العقد بالوت لانه يؤل الى الزوم بخلاف الشريعة والوكالة وكما لو اتخذه والاعمال ويكره له على التفضيل في عطية أصله أو فرعه وان بعده - والله ذكر والاثني اثلاية ضي ذلك الى العتوق والشكنا وللنهي عنه والامر بتركه في الفرع فان فضل في الاصل فله فضل الام لم يبر ان الهادئ البر ومحل كراهة التفضيل عند الا - نواف في الحاجة أو عدمها وأن لا يكون أحدهم عاقا أو فاسدا يصرفه في المداوى والا فلا يكره حرمانه وكذا لو فضل بهضهم اعلم أو روع وكالعطية غيرها كنود بسلام أو نحوه فيكره التفضيل بينهم فيه على المعقد وطرف الهبة ان لم يعتد بركه كوصية تترك بقصد لراى وعاقبه الذي يكثر فيه من خصوص هبة أيضا والا فلا يكون هبة عملا بالعادة واذا لم يكن هبة فهو وأمانة يحرم استعماله لانه اتناع تلك غيره بخلافه الا في كل الهبة منه ان اعتيد فيجوز كالهبة حينئذ ويكون عارية ويسن أن يأمر صاحب الهبة بالاكل منه الماروى الطبراني عن عمار ابن ياسر رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم لم كان لا ياكل هدية حتى يأمر صاحبها أن يأكل منها الا الشاة المسومة التي أهديت له بخيبر وهو أصل ما يعتاد الملوك في ذلك حتى يلحق بهم من في معناهم

• (باب الضمان) •

من الضمان لانه التزام ما في الذمة التي في ضمن البدن وعقبة بالهبة لان فيه التزاما باختيار كما ان الهبة فيها بذل مال بذلك وأيضا قد يقع فيه بذل المال بغير عوض اذا كان غير إذن كافي الهبة أي باب ضمان الدين والعين والبدن كما يؤخذ من التعريف ويؤخذ منه أيضا ان كان الخمسة لان المراد الالتزام بصيغة وهو يستدعي عاقدا ومعة ووداله وهما الضامن والمضمون له والحق المضمون والغير المضمون عنه والمراد بالحق ما قابل العين فيشمل المنافع فيه ص أن يضمن منفعة الدار أو وجهه الى مكة حيث تعلق ذلك بذمة المضمون وقال بعضهم ان الضمان أوله شهامة ووسطه ندامة وآخره غرامة ولذا قيل

وخبر الشافعي ونحوه
لا نعمر ولا ترقبوا
أرقب شيئا أو عمره فسيبيله
الميراث (وانما تلك الهبة
بالقبض بالاذن) فب من
الواهب وهذا من زيادتي
ولو مات أحد العاقدين قبل
القبض لم ينفسخ العقد
ويخير الوارث
• (باب الضمان) •

هو لغة الالتزام ونشر عاقده
يحصل به التزام حتى ثابت
في ذمة الغير
(قوله وعقبه بالهبة)
الاولى عقب الهبة به

ضاد الضمان بهاد الصلح ملتصق * فان ضمنت لحاء الحبس في الوسط

وقيل

عاشر ذوى الفضل واحد عشرة السفل * وعن عيوب صديقك كف وتغفل
ومن لسانك اذا ما كنت في محفل * ولا تشارك ولا تضمن ولا تكفل
(قوله أو احضار) بالجر عطف على حق أى أو التزام احضار من هو أى الحق اللازم لابعثائه
السابق وهو ما قابل العين بل معنى ما يشهها والعقوبة وان كان المتبادر من على الدين فتصح
كفالة بدن من عنده مال أمانة كودبة وكذا من عليه عقوبة ففي الضمير استخدام أو رجوع
الى الموصوف بدون صفة ولا فرق في ضمان احضار من ذكرين أن يكون في مسافة القصر
أولا كما يصح ضمان دينه كذلك على المعتمد (قوله أو عين) عطف على من أى أو التزام احضار
أى رد عين مضمونة الغصب أو عاقرة أو سوم اذا كان قادرا على انتزاعها وأذن له من هي تحت
يده على ما يأتى فلهذا التعريف شامل لانواع الضمان الثلاثة التي من جملتها الكفالة فقوله
في الترجمة باب الضمان أى الشامل للكفالة (قوله الزعيم) هو لغة في الضامن ويسمى أيضا
ضميناً وحميلاً وزعيماً وكفيلاً وصبيراً قال الماوردي غير ان العرف خص الاولين بالمال
والجبل بالدية والزعيم بالمال العظيم والكفيل بالنفس والصبير بيم الكلى ومثله القليل اه مر
(قوله وخبر الحاكم) أخره عما قبله لاحتمال الخصوصية فيه ويتخذ منه مع تولهم انه معروف
أه سنة وهو كذلك في حق قادر عليه أمن من غاقلته اه مر وقوله تحمل أى ضمن المسامران
التحمل من مبيع الضمان (قوله وأر كانه) أى الضمان أى ضمان الدين والعين لوجود
المضمون عنه وفيه في كل منهما ما واقع في المنهج بضمان الذمة لاشتراط الثبوت في المضمون
لأنه لا يكون التجري في غير ضمان الدين كاتوهم به بعضهم اه قاله الشوري على المنهج اما
الكفالة فإن كانها أربعة ضامن ومضمون له ومضمون وصيغة ولا يقال فيها مضمون عنه ولا
فيه (قوله ضامن) بالمعنى الشامل للكفيل بشرط فيه أهلية تبرع واختيار فيصبح الضمان من
سكران وسفيه لم يحجر عليه ومحجور فليس كشرائه في الذمة وان لم يطالب إلا بعد ذلك الجحرا لمن
صبي ومحجور ومحجور سفيه وان أذن له وليه ومريض مرض الموت عليه دين مستغرق ومكره
ولوبا كراهية موصح ضمان رقيق ولو غير مكاتب باذن سيده سواء ضمن أجنبياً لا جنياً أو سيده
لا جنياً حيث عرف السيد المضمون له وعلم بالقدر المضمون لاضمانه أجنبياً لا سيده فلا يصح
الإلزام مكاتب ثم ان عين السيد لا لادامجة فذلك والإلزام يكسبه بعد الأذن ومما يدم ما دون له
في تجارة (قوله مضمون له) وهو صاحب الحق ويشترط فيه معرفة الضامن عينه لثبوت
الناس في استيفاء الحق تشديداً وتسهيلاً وتكفي معرفة وكيله عن معرفته على المعتمد اذا حكم
العقد متعلق به والغالب ان الشخص يוכל من يشبهه بل من هو أشد منه في المطالبة ولا يشترط
رضا المضمون له ولا المضمون عنه ولا معرفته لجواز التبرع بأداء دين غيره بغير إذنه ومعرفة
فيصح ضمان ميت لم يعرفه الضامن اه أفاده في شرح المنهج ومرو لم يذكر من الشروط صحة
التبرع عليه فليس بشرط خلافه اقل (قوله ومضمون عنه) وهو من تعاقب به حق عيناً كان
أوديناً بشرطه متعلق بحق به ولا يشترط معرفته ولا إذنه كما مر (قوله ومضمون) وهو الحق

أو احضار من هو عليه
أو عين مضمونة والأصل
فيه قبل الإجماع خبر
الزعيم غارم رواه الترمذي
وقال حسن صحيح وخبر
الحاكم باسناد صحيح انه
صلى الله عليه وسلم تحمل
عن رجل عشرة دنانير
واركانه خمسة ضامن
ومضمون له ومضمون عنه
ومضمون

(قوله ومريض الخ) محل
عدم صحة ضمانه اذا أدى
من ماله بخلاف ما اذا
حدث له مال أو برى فما
أطلقه المشتري تبعاً لشرح
المنهج محمول على هذا
التفسير كما قاله جميع
فتبين صفة

(قوله ثم ان عين الخ) فلو
عين ولم يوف اتبع بالباقي
بعد العتق لأن السيد قصر
الوفاء على ما عينه ولا يوفي
من كسبه ومما يديه فلو أذن
له في الضمان وباعه تعلق
بكسبه وان خرج عن
ملكه وثبت للمشتري
الخيار ان كان جاهلاً
شأن ومرو

ولو منفعة كما مر وسببها في المتن وقوله ومضمون به أي بسببه أي وقع الضمان بسببه
 من دين أو عين كما مر وفي بعض النسخ فيه وهي للسببية أيضا وفي بعض النسخ اسقاطها
 (قوله وصيغة) بشرطها للضمان والكفالة لفظ صريح أو كتابة يشعر بالتزام وفي معناه الكتابة
 مع النية ولو من ناطق وإشارة أخرى من مفهومة كضمت دينك على فلان أو تحمله له أو تملكه
 أو تكفله يدينه أو أنا بالمال أو احضار الشخص أي المعهودين ضامن أو زعيم وكلها صريح
 بخلاف دين فلان إلى أومعى أو عندى فكناية ما مالا يشعر بالتزام نحو أودى المال أو أحضر
 الشخص وخلاف نية فليس بضمن بل وعد ويشترطها أيضا عدم التعليق والتأخير ثم
 يصح تأخير الاحتضار نحو أنا كفيل بزيد وأحضره بعد شهر ويصح في الكفالة ضمان الجزء
 الشائع كما يأتي (قوله نوعان) أي من حيث المضمون وشمول البدن للعين وان خالف ظاهر
 كلامه فاندفع ما يقال إن الأنواع ثلاثة (قوله ضمان بدن) ويسمى كفالة وهي التزام احضار
 المكفول أو جزئ شائع منه كنصفه أو ماله لا يبقى بدونه كراسه أو قلبه أو روحه حيث كان
 المتكفل به حيا بخلاف يدمور بجله ونحوهما من أعضائه التي يعيش بدونها أه أفاده مر
 (قوله من حد) كدخرو زنا وسرقة لانهام ورون بسترها والسعي في اسقاطها ومعنى تكفل
 الانصاري بالغامدية بعد ثبوت زناها إلى أن تالدها فتمت مؤنتها ومصالحتها على حد وكفلها
 زكرا فلا يشكك بما ذكره نافع وجوب الاستيفاء فوراً وشمل كلامه ما إذا تضمنت استيفاء
 العقوبة وهو المعتمد أه أفاده مر (قوله اذ يسعى في دفعها) أي وفي ضمان من هي عليه
 تشديداً عليه وهذا أمر أغايب والافقديتتم الاستيفاء فلا يمكن السعي في دفعها (قوله في
 غيرها) أي في غير عقوبة الله تعالى بأن كان عقوبة آدمي كالنابالين المذكورين أو غير عقوبة أصلاً
 بأن كان حق الله تعالى كزكاة وكفارة ونذر أو آدمي كالاموال التي يصح ضمانها وكمنفعة
 متعلقة بأجير أو قن أبى أو امرأة فيضمن احضار الاجير استاجره والفقن مولاه والمرأة لمن يدعى
 نكاحها اليشبهه أو ان أثبت نكاحها اليشبهه (قوله كقود و حد قذف) مثل بنائين ليدبه
 على انه لا فرق بين أن يكون الحق مما يدخله المال كالقود أو لا كاقذف أه شو برى (قوله
 ولا بد من اذن) أي لان المقصود بالكفالة احضاره واذ لم ياذن فان ذلك المقصود اذ لا يلزمه
 الحضور حيث تدفع الكفيل ولا يكتفى القدرة على احضاره أه أفاده في شرح المنهج بزيادة
 (قوله يدينه) الباء زائدة وخروج بذلك المضمون دينه فلا يشترط اذنه ولا رضاه كما مر (قوله ان
 كان حيا) خرج الميت فلا يعتبر في كفالاته اذن وصورة كفالاته ان يكون عليه دين قبل موته
 وتحمل الشهود الشهادة على صورته ولم يعرفوا اسمه ولا نسبه ثم مات فطلب صاحب الدين
 احضاره عنه والقاضي يشهد على صورته فكفل رجل احضاره ومجمله قبل دفعه اما بعده بان
 وضع في القبر وان لم يهل عليه القرب وان لم يتغير وعدم النقل المحرم وان لم يتغير في مدة احضاره
 فلا تصح كفالاته واذن الولى في هذه الاحوال اغوذ كره الاذرى أه أفاده مر (قوله مالكة)
 أي الرقيق رقبة أو منقعة وان تعدد السيد فلا بد من اذن الجميع ويعتبر في الموصى بمنقعة
 اذن الموصى له في الاكساب المعتمدة ومالك الرقبة في النادرة وفي الموقوف اذن الموقوف
 عليهم ان المحصر واولا عبرة باذن الناظر والمبعض في نوبته كالخروج في نوبته كالفن أه قل

ومضمون به وصيغة (هو
 نوعان) أحدهما (ضمنان
 بدن وهو باطل في عقوبة
 الله تعالى) من حد وعليه
 اقتصر الاصل او تعزير
 اذ يسعى في دفعها اما يمكن
 (صحیح في غيرها كقود
 وحد قذف) لانه حق لازم
 فانه مال ولا بد من
 اذن المضمون يدينه ان
 كان حيا حراً أه لا لاذن
 والا فاذن مالكة

(قوله ويعتبر في الموصى
 بمنقعة الخ) الاولى حذفه
 لان هذا فيما اذا كان
 ضامناً وكلام الشارح
 فيما اذا كان مضموناً وقوله
 اذن الموقوف عليه سم فلا
 اتقل الوقف لغيرهم بطل
 الضمان أه مر

وهو مخصص من مهر (قوله أو وليه) المراد به ما يشمل الوارث في حق الميت والاب ونحوه في حق الصبي والمجنون ويقتضي أن كان الميت بالغاً عاقلاً وكان أهلاً للأذن والا فاذن أو وليه فان كان الميت صبياً أو مجنوناً فالاعتبار بآذن وليه قبل موته فقط أما من مات بلا وارث له كذمي أو له وارث ولم ياذن فظاهر أنه لا تصح كذالته وانما صححت كفالة الصبي والمجنون للاحتياج اليها إذ قد يستحق احضارهم - ما لا إقامة الشهادة على صورتهم ما في الاتفاق وغيره - كالفصل والنسب بان تحمل الشاهد كذلك ولم يعرف الاسم والنسب كما مر في الميت وبطالب الكفيل وإليه ما باحضارهم عند الحاجة اليه أما اذا عرف الاسم والنسب فلا يحتاج لذلك (قوله ان ثبت المال) أي وجب فلا يكفي جريان سبب وجوده كدفعة الغد للزوجة بخلاف نفقة اليوم وما قبله فيصح ضمانه أو يكفي في ثبوته اعتراف الضامن به وإن لم يثبت على المضمون شيء وكذا ثلاثة شروط وتزول رابعة ذكره في شرح المنهج وهو أن يكون قابلاً للتبرع به ليخرج القود وحق الشفعة لفساده إذ يرد على طرده حق المقسوم لها المظلومة يصح تبرعها به ولا يصح ضمانه لها وعلى عكسه دين الله تعالى كزكاة ودين مريض معسر أو ميت فإنه يصح ضمانه ولا يصح التبرع به اه أفاده مر فقول المحشى انه لم يذ كر اشتراط صحة التبرع به في المنهج سهو ونعم لم يذ كر في المتن وهو لا يقتضي عدم ذكره أصلاً فلا وجه لاعتراضه على قل في ذكره ذلك (قوله وعلم قدره) أي وجنسه وصفته ولا يخفى ما في عبارته من القصور وعبارته في المنهج وشروطه وعلم الضامن به جنساً وقدرًا وصفةً وعيافاً فلا يصح ضمان مجهول بشيء منها إلا في ابل دية فيصح ضمانه مع الجهل بصفته لانهم اعمومة السن والعدد ويرجع في صفته الى غالب ابل البلد ومنزلها الاروس والحكمومات اه المقصود منه زيادة والمعتبر علم النذر حقيقة أو حكماً فيشمل ما لو قال ضمانت عمالك على زيد من درهم الى عشرة فإنه يصح لانتفاء الغرر بذكر الغاية ويكون ضامناً لثلاثة ادخالا للطرف الاول فقط لانه مبدء الالتزام كما يصح الاقرار والابراء والنذر في مثل ذلك في نسعة (قوله باخلاف ذلك) أي القدر ومن هوله (قوله وكان لازماً) أي سواء كان مستقراً أي مأموراً من سقوطه كالتمن بعد مدة الخيار والمهر بعد الوطأ وغير مستقراً أي غير مأمور من سقوطه كدين السلم والتمن قبل القبض أو في مدة الخيار ولهذا اعترض على أبي شجاع في تقييده بالمستقر قال مر والمراد باللازم ما لا يتسلط على فسخه من غير سبب ولو باختيار وضعه (قوله قبل التزوم) أي والخيار للمشتري وحده لاجل أن يملك البائع الثمن فيكون ضمان ما وجب بخلاف ما اذا كان له ما أو للبائع وحده لان الثمن حينئذ باق على ملك المشتري والمبيع على ملك البائع في الثانية وموقوف في الاولى فلم يصح ضمانه لانه لم يخرج عن ملك صاحبه فهو ضمان ما لم يجب وانما لم يصح فيما اذا كان الخيار له - ما اذا فسخ البيع امالوتم فينبغي تبين صحته لانه تبين أن الثمن خرج عن ملك المشتري والمبيع عن ملك البائع من حين العقد والعبارة في العقود بما في نفس الامر فهو فيه ثابت وان لم يطلع عليه الا يلزم العقد اه أفاده ابن حجر (قوله فلا يصح ضمان ما لم يثبت) أي بوجوده وأخذ المحترفات على الف والفسخ المرتب (قوله فلا يسبق) أي الضمان وجوبه أي ثبوته كما أن الولادة لا تسبق الحمل والسبيل لا يسبق المظهر وقوله كالشهادة أي فلا يصح أن يشهد قبل البيع مثلاً (قوله

أوليه (و) الثاني ضمان مال وهو صحيح ان ثبت المال وعلم قدره ومن هوله لا اختلاف الاعراض باختلاف ذلك (وكان) أي المال (لازماً) كتمن المبيع بعد التزوم (أو آبل الى التزوم) كتمن المبيع قبل التزوم الحاقه باللازم (فلا يصح ضمان ما لم يثبت) كضمان ما لم يثبت البيع أو قرض لان الضمان وثيقة بالحق فلا يسبق وجوبه كالشهادة

(قوله اذن وليه) أي ان كان من الورثة والابان كان قابضاً أو غيره فلا عبرة كذا نقل عن نزي فخره

ولا ضمان مجهول) أى من دين ومن هوله لان هذا محتمل وقوله وعلم قديره ومن هوله وعمل
 الشارح الاولى دون الثانية كتمه بقوله قبل لاختلاف الاغراض وتقدم انه يستثنى من
 المجهول ابل الدية فيصح ضمانها مع جهل صفة (قوله ولا ضمان فهو نجوم الكتابة) جعل ذلك
 خارجا باللازم بناء على أن المراد به اللازم من الطرفين فيخرج ما كان لازما من أحدهما
 كنجوم الكتابة وما كان جائزا من ما يجعل الجملة ويصح أن يكونا خارجين بقيد الايلولة الى
 الزوم بأن يراد الايلولة الى ذلك بنفسه فيخرج ما ذكره فان ايلولته الى الزوم بواسطة الاداء أو
 البراءة فى الاول وتعام العمل فى الثانى وكنجوم الكتابة دين معاملة للسيد عليه بخلافه لاجنبى
 فان قلت ان الحوالة تصح بين السيد عليه مع استواء العاينين فى اشتراط الزوم قلت يشرى بأن
 الضمان فيه مشغل ذمة فارغة فاحتيط له باشتراط عدم قدرة المضمون على اسقاطه لا يغرم
 الضامن ثم يحصل التجهيز فيتضرر بقوات ما أخذ منه لا معنى بخلاف الحوالة فان الذى فيها
 مجرد الحصول الذى لا ضرر فيه على المحتال لانه ان قبض من المكاتب فذاك والاخذ من السيد
 فلم ينظر اقدرة المحتال عليه على ذلك (قوله ان هوله عليه) متعلق بالزوم ولا له للتقوية ومن
 مفعول لازم ويجعل مثال التصو (قوله ويصح ضمان الثمن الخ) هو مكرر مع قوله قبل أو آيلا
 الى الزوم خذوصا وقد تمسك له فيما تقدم بذلك الا أن يقال انه من ذكر الخاص بعد العام
 اعتنا به لشهول ما تقدم لدين السلم وللمنفعة قبل القبض الا فى اجارة الذمة كالتزمته ذمتك
 حلى الى مكة فانها آيلة الى الزوم فيصح ضمانها ولا يقال انه لا خيار فيها لاننا نقول فيها خيار
 مجلس كما مر أو ذكره أولا فتمت الاقاعدة وهما البيان الحكيم (قوله ويصح ضمان رد الاعيان) أى
 ردها لما اكتمها وقوله المضمونة قيد وترك قيد وهو قدرة الضامن على الاتزاع أو اذن من هوى
 تحت يده فلو ظن انه قادر ثم تبين خلافه لم يصح الضمان وبطال بضمان العين بردها ما اتمت
 باقية فان تلفت لم يلزمه شئ كما لو تكفل بيدن شخص فانه لا يلزمه الاحضاره فان تعذر لم يغرم
 المال فان شرط انه يغرمه ولو صح قوله ان فات التسليم للمدعي كقول لم تصح الكفالة لان ذلك
 خلاف مقتضاها وكان الاولى تقديم ضمان الاعيان لانه من النوع الاول على ما مر (قوله
 كالمقصوبة) أى والمستهارة والمستامة وقوله كالوديعة أى العين المودعة ومثلها الموصى بها
 والمؤجرة ولو لم يبعده مضى المدة (قوله لعدم ثبوتها) أى وجودها لان العين لم تنلف حتى يجب
 قيمتها فان تلفت صح ضمان قيمتها الثبوتية حينئذ فى الذمة (قوله ويصح ضمان الدرك) هذا
 مستثنى من شرط الثبوت نظر التبين ثبوته بأثرة الامر وليسيس الحاجة اليه فى نحو غريب
 لو خرج مبيعه أو غنمه مستحقا لم يظن به ولو قال البائع لأعرفك فأتى عن يعرفك فقال رجل
 أنا أعرفه ثم خرج المبيع مستحقا لم يكن للمشتري مطالبة الرجل أو خرج الثمن مستحقا لم
 يكن للبائع مطالبة أيضا لان ذلك ليس صيغة ضمان (قوله للمشتري مثلا) أى أو للبائع كما
 سبأ فى قوله لاحد العاقلين لان الدار على ما فى الذمة مبيعه أو غنما وكيفية ضمان الثمن أن
 ينول للمشتري ضمان لثمنه الفنى أو دركه أو خلاصه من البائع فان قال ضمانت لان خلاص
 المبيع لم يصح لانه لا يستقل بتخليصه اذا استحق لاخذ مستحقه له فلا يتدبر الضامن شرعا على
 اخذ منه ومثل المشتري المستأجر فاذا استأجر شخص عيناً ودفع الاجرة للمؤجر وخاف من

(ولا ضمان مجهول) لانه
 اثبات مال فى الذمة بعدد
 فأشبهه البيع والاجارة
 (ولا ضمان) فهو نجوم
 الكتابة مما ليس بالزوم
 لمن هو عليه يجعل الجملة
 قبل الفراغ اذ لمن هو عليه
 اسقاطه بالفسخ (ويصح
 ضمان الثمن قبل الزوم)
 لانه آيل الى الزوم (ويصح
 ضمان رد الاعيان)
 المضمونة كالمقصوبة لان
 المقصود منها المال بخلاف
 الاعيان غير المضمونة
 كالوديعة لا يصح ضمانها
 لان الواجب على من هوى
 تحت يده التخليص لا الرد
 وخرج بضمان ردها ضمان
 قيمتها ولو تلفت لا يصح لعدم
 ثبوتها (و) يصح ضمان
 الدرك) للمشتري مثلا
 (بعد قبض المضمون) لانه
 انما يضمن ما دخل فى ضمان
 البائع والثمن لا يدخل

(قوله لانا نقول فيها خيار
 مجلس الخ) هذا لا يصح الا
 على الضعيف فى اجارة
 الذمة والمعهود لا خيار فيها
 الا اجارة العين ولا خيار
 فيها اجرا

خروجها مستحقة لا غير فنفوت عليه الاجرة فيصح ضمان تلك الاجرة ان خرجت العين
مستحقة وكذا يقال في المؤجر لو خاف خروج الاجرة مستحقة فيصح ضمان رد عينه له (قوله
في ضمانه) أي البائع (قوله لاحد العاقلين) ليس قبل ابل مثله ما اذا ضمن لكل منهما ما بذله
اصاحبه (قوله ما بذله لآخر) أي كلا أو بعضا فيضمن للبائع مبيعته كلا أو بعضا ان خرج الثمن
مستحقا أو لا مستحقا فترى ثمنه كلا أو بعضا كذلك والمضجع هو عين المبيع أو الثمن ان بقي وسهل
رده وقيمه ان عسر رده للحيولة وبذله من مثل أو قيمة ان تلف للقيصولة اه افاده مر (قوله
ورد) قبل لا بد منه في الحولين واذا اطلق ضمان الدرك بأن قال ضمان دركه أو عهدته على اخنص
بما خرج مستحقا اذ هو المتبادر لا ما خرج فاسد بغير الاستحقاق وكان خرج مبيعاً أو ناقصاً
أما لو عين في ضمانه واحداً من المذكورات فانه يتعين ولا يصير ضماناً اغيره اه افاده مر (قوله
لنقص الصنعة) بفتح الصاد كلمة أعجمية لاجتماع الصاد والجيم فيها كصنعت ولا يجتمعان في لغة
العرب في كلمة واحدة وكذا الكاف والجيم كالسكرجة والقفاف والجيم يخلق بضم الجيم مثلاً
علم دمشق وكان الاولى أن يقول كنقص بالكاف ليشمل نقص القدر ونقص الصفة المشروطة
كألوانه بشرط كونه من نوع كذا ونقص الميكال والذراع (قوله التبعة) بكسر الباء الواحدة
وجمعها تبعات وإضافة الضمان اليها من إضافة المسبب للسبب أي ضمان سببه المطالبة
والمواخذة أي ترقب ذلك في المسئلة قبل هذا بحسب الاصل والمراد هنا نفس الثمن أو المبيع
(قوله سميت) الاولى أن يقول سمى أي الضمان المذكور وهو ضمان أحد العوضين بذلك أي
ضمان الدرك وقوله عند ادراك المستحق الخ كان المناسب لما تقدم أن يقول عند مطالبة أحد
العاقلين لآخر ومواخذته اياه نعم لو ذكر من جملة معاني الدرك الادراك لاستقام كلامه وما
ذكره المحشى من قوله سميت أي التبعة بذلك أي بالدرك فلا يناسب قوله بعد ويسمى أيضاً ضمان
العهد (قوله وهي) أي العهد لغة واصطلاحاً ما ذكره بعد فهو مجاز من اطلاق اسم المحل على
الحال (خاتمة) المستحق الدين مطالبة ضامن وأصيل به ولو برئ الاصيل بأداء أو برئ
الضامن منه لاسقاطه ولو برئ الضامن ببراءة الاصيل بخلاف ما لو برئ بغير ابراء كاداء
ولومات أحدهما أو الدين مؤجل حل عليه دون الحلي والضامن باذن مطالبة أصيل بتخليصه
بأداءه ان طواب كماله أن يفترمه ان غرم بخلاف ما اذا لم يطالب وله رجوع عليه وان لم ياذن في
الاداء لانه اذن في سببه بخلاف ما لو اذن له في الاداء دون الضمان لارجوع له لان الاداء سببه
الضمان ولم ياذن فيه ولو صالح عن الدين بما دونه كان صالح عن ما تقيع بعضه أو بشوب قيمته دونها
لم يرجع الا بما غرم ومن أدى دين غيره باذن ولا ضمان رجوع وان لم يشترط الرجوع ثم انما يرجع
مؤدولو ضماناً اذا ائتم به بأداء أو أدى بحضرة مدين أو في قيمته وصدقه دائر ولو باع شيئاً لاثنتين
وشروط أن يكونا متضامنين لم يصح بخلاف عكسه ولا يصح البيع سائلاً الا ان علم قدر الدلالة لانها
حينئذ يجر من الثمن ولو فالاهمنا العشرة التي لك على زيد فكل ضامن انصغها فقط على المعتمد
وذكر قل هنا فائدة استطرادية حيث قال فائدة تكفي في الغيبة التوبة والاستغفار وان
لم تبلغ صاحبها والا فلا يضمن تعيينها وتعيين حاضرهما ان أبرأه منها مطلقاً وفي الدنيا والآخرة
أو في الدنيا فقط سقطت والا فلا يحمله ما لم تكن كبيرة فان كانت كبيرة بأن كانت في أهل العلم

في ضمانه الا بعد القبض
(وهو) أي ضمان الدرك
(ان يضمن) شخص (لاحد
العاقلين ما بذله لآخر
ان خرج مقابله مستحقاً
او مبيعاً) ورد (أو ناقصاً
لنقص الصنعة) التي وزن
بها ورسوا مكان
الثمن مبيعاً وعليه اقتصر
الاصل أم في الذمة والدرك
بفتح الدال مع فتح الراء
واسكانها التبعة أي
المطالبة والمواخذة سميت
بذلك لان التزام الغرم عند
ادراك المستحق عين ماله
ويسمى أيضاً ضمان العهد
وهي الصلح الذي يكتب
فيه العوض والفقهاء
يعبرون به عن العوض

قول المحشى بضم الجيم
الصواب بكسرهما كما
في القاموس اه

(باب الرهن)

ذكره بعد الضمان لمشاركتهم له في التوثيق اذ لو تأنق في الحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمنان
 فالشهادة لخوف الجحد والآخران لخوف الافلاس (قوله الثبوت) ومنه الحالة الراهنة
 أي الثابتة وقوله ويقال الاحتباس ومنه كل نفس بما كتبت رهينة أي محبوسة وخبر نفس
 المؤمن مرهونة بيده حتى يقضى عنه أي محبوسة عن مقامها الكريم كما سيأتي وغير
 بالاحتباس دون الحبس الذي عبر به بعضهم ليناسب الثبوت في أنه مصدر فعل لازم (قوله
 جعل عين) مصدر مضاف لمفعوله الاول بعد حذف الفاعل وثيقة المفعول الثاني والتقدير
 جعل المال أمانة من قام مقامه عيناً وثيقة الخ وخرج بقوله مقولة فخوض حتى يرتفع رهن
 ذلك لأنه ليس مقولاً وان كان مالاً اذ المفعول ما يقابل بمال أو ما يسد مسدداً بأن يجلب نفعاً أو
 يدفع ضرراً أو المال أمانة منه وخرج بالعين الدين فلا يصح رهنه ابتداء كما سيأتي في الشرح وهذا
 في الرهن الجعلي أما الشرعي كمن مان وعليه دين فان تركته تسكون مرهونة به سواء كانت
 أعياناً أو ديوناً فلا يجوز التصرف في شيء منها ولو كان الدين يسيراً كفلس وخرج أيضاً المذافع
 فلا يجوز رهنها كما سيأتي في قوله الا في المنافع الخ وقوله يدين أي مقول والباء فيه للسببية أي
 جعلها متوثقاً بسبب دين ويصح أن تسكون بمعنى لام التعبدية بناء على تضمين وثيقة معنى
 حافظة أي حافظة للدين عن الضياع وخرج بالدين العين فلا يصح الرهن عنها فاذا وقف كتباً
 وشرط أن لا يخرج كتابا البرهن فان أراد الرهن الشرعي بحيث يستوفي من المرهون عنه
 التاف لم يصح أو مجرد الاستيناف صح وهذا التعريف شامل للاركان الاربعة اذ جعل لا بد له
 من صيغة وجاعل ومجحول عنه وهما الراهن والمرتهن والعين المرهونة والدين المرهون به
 وأما قوله يستوفي منها الخ فزائد على التعريف لبيان فائدة الرهن وجعله بعضهم لخراج أم
 الولد وبعضهم أخرجها بقيد ملحوظ في قوله عين مقولة أي يصح بيعها فتهين ان يكون زائداً
 ومن في قوله منها للابتداء أي استبقاها ناشئاً منها اعم من أن يستوعبها الدين أو يكون أزيد
 منها أو أنقص كحجة البيت وقوله عنه تدعرو فانه قيد لا غالب اذ قد يستوفي منها مع امكان
 وفاته (قوله فروع مقبوضة) أي فروعها واقتضوا لأنه مصدر رأى مقفود مصدر جعل جزاء
 للشرط بالقاء في قوله تعالى وان كنتم على سذرى مسافرين فجري مجرى الامر كأنه قال فاعزوا
 واقتضوا كقوله تعالى فحزير رقية (قوله درعه) بالدال المهملة وقوله على ثلاثين أي على ثمن
 ذلك وقوله لا الهه والصحيح انه مان ولم يفتكه بل افتكه بعد سببنا على وقيل أبو بكر رضى الله
 عنه ما وخبر نفس المؤمن مرهونة بيده حتى يقضى عنه أي محبوسة عنه في القبر وفي الآخرة
 معوقة عن دخول الجنة حتى يوفي عنه محمول على غير الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأعلى من
 عصي بالاستدانة ولم يخلف وفاء امان لم يعص بالاستدانة أو خلف وفاء فلا تحبس نفسه وقيل
 افتكه قبل موته ولم يؤخذ من اليهودى الابعده وانما أثر اليهودى بالرهن عنده اشارة لبيان
 جواز معاملة الكفار وجواز الاكل من اموالهم اولان العصابة لا يأخذون منه رهناً أو بدلاً
 وهو يريد السلامة من المنمة او الثلاثي تكلف مياسير العصابة ابراهمه كذا قاله المحشي وفي تعليقه

(باب الرهن)

هو لغة الثبوت ويقال
 الاحتباس وشرط جعل
 عين مقولة وثيقة يدين
 يستوفي منها عنه تدعرو
 وفاته والاصل فيه قبل
 الاجماع قوله تعالى فروع
 مقبوضة وخبر العصبين
 انه صلى الله عليه وسلم
 رهن درعه عندهم ودى
 بالمدينة يقال له أبو النعمان
 على ثلاثين صاعاً من شعير
 لاهله

بالمئة نظرا لان المئة له عليه الصلاة والسلام في اخذهم من أموالهم لانه أولى بهم امنهم وقد ذكر
 العارفون ان المرید اذا حصل له الالة من رعونات النفس على يد شيخ كان ذلك الشيخ أولى
 بنفسه وماله فلا يرى لنفسه شيئا مع شيخه فكيف بالصحابه معه صلى الله عليه وسلم (قوله عاقد)
 رهن ومهرتهن وشروط قيم الاختيار وأهلية التبرع فلا يرهن مكره ولا يرهن كسائر عقوده
 ولا يرهن ولي أبا كان أو جده أو وصيا أو حاكما أو أمينة مال محجوره من مبي ومجنون وسفيه
 ولا يرهن له الا ضرورة أو غبطة ظاهرة له وان لم تظهر رائيته وهي مال له وقع فيجوز له حينئذ
 الرهن ويجب عليه الارتهان على المعتمد قاضيا كان أو غيره مثالها للضرورة ان يرهن على
 ما يقتض حاجته المونة أو في عمالة من غلة أو حلول دين أو نقاذ أي رواج متاع كاسد
 أي بائروا يرهن على ما يقرضه أو يبيعه أو يقرضه للضرورة ثم أبوا فحواه مثالها للضرورة أن
 يرهن ما يساوي مائة على ثمن ما اشتراه بمائة نسيفة وهو يساوي مائتين حاليين وان يرهن على
 ثمن ما يبيعه نسيفة يغبطة واذا رهن فلا يرهن الا من امن أي غير خائن أمن أي لا تمتد اليه
 الايدي وسروا يشهد بذلك وان يكون الاجل قصيرا عرفا فان فقد شرط من هذه لم يجز الرهن
 فان خاف تلف المهرهون فالأولى عدم الارتهان لاحتمال رفعه به بدله فله الى ط ك م يرى سقوط
 الدين بتلف المهرهون (قوله ومهرهون) وشروطه كونه عينا يصح بيعها فلا يصح رهن دين كالمهر
 ولو عن هو عليه لانه غير مقدور على تسليمه ولا رهن منقعة على ما سبأني ولا رهن غير لا يصح
 بيعها كوقف ومكاتب وام ولد وشروط في المهرهون به كونه دينيا معلوما ثابت لازما ولو ما لا
 وسبأني تمام التسليم على ذلك (قوله وصيغة) وشروط فيها ما مر في البيع فان شرط في الرهن
 متقضاء كتقدم مهرتهن بالمهرهون عند تزاحم الغرماء او شرط فيه مصلحته كاشهاد به أو ما لا
 غرض فيه كان باكل العبد المهرهون كذا صح الفقه واذا الشرط الاخير الا ان شرط ما يضر
 الراهن او المرتهن كان لا يساع عند الحل وكذا شرط منفعة المهرهون المرتهن أو ان تحدث
 زوائده كثمرة الشجرة وتنتاج الشاة مرهونة فلا يصح الرهن ولا الشرط افاده في شرح المنهج
 (قوله ما جاز الخ) هذه قاعدة استثنى من منطوقها خمسة اشياء أربعة في المتن واحدة في
 الشرح ومن مفعولها سبعة اشياء (قوله من مشاع الخ) فبصح رهنه من الشريك وغيره
 ويقبض بنسأيم كاله كافي البيع فيكون بالخفية في غير المنقول والمقل في المنقول ولا يحتاج
 لاذن الشريك الا في المنقول لان اليد عليه حسنة وعلى غيره حكمية فان لم ياذن حرم نقله
 وكان ضمنه ونالوناف مع صحة الرهن فان ابى الاذن فان رضى المرتهن بكونه في يد الشريك جاز
 وناب عنه في القبض وان تنازعاه ب المالك كما عد لا يكون في يده ما يؤجره ان كان مما يؤجر
 وتجري الهامية بين المرتهن والشريك كجر يانه سابين الشريك فبصح رهن نصيبه من بيت
 معين من دار مشتركة من غير اذن شريكه كما يجوز بيعه فلو اقتسمه ما باقصة صححة لرضا المرتهن
 بها او اكونها افرازا او بحكم حاكم يراها فخرج المهرهون لشريكه لزمه قيمته رهنه لانه حصل له
 بدله لكان لا يمكن البديل معين لم يجملوه رهنه سابل اقله وقيمة مقامه اه افاده من زيادة
 قال الشوبري فروع لو كان للمبعض دين على سبده فرهن السبده عنه نصفه صح ولا يجوز
 ان يعتقه ان كان معسر الا باذنه فان كان وسرا فذبحه فاذنه كالمهرن الاجنبى اه

وأر كانه أربعة عاقد
 ومهرهون ومهرهون به
 وصيغة ما جاز بيعه جاز
 رهنه من مشاع وغيره

(قوله جاز وناب عنه في
 القبض) مقتضاه انه يكون
 قابلا عنه بنفس الرضا
 وليس كذلك بل لا بد من
 اللفظ من أحدهما وعدم
 الرد من الآخر اه عن
 على م

(قوله الا في المنافع) أي سواء كانت مقترنة بقرينة سكنى داره سنة أو محل عمل كأن يرهن حله لمكة وهي مستثناة من منطوق القاعدة استثناء منقطعاً أو بناء على رأى من يسمى الاجارة بيعاً أو بصور باستجار رأس الجدار لوضع الاخشاب عليه فإنه يبيع مشوب باجارة وعلى هذا فله ومصلحة وقوله فلا يجوز رهنه أي رهنه ناجعاً لما شرعياً كمن مات وعليه دين فيتعلق بتركته ولو منافع أو ديوناً كما مر وقوله فلا يجوز رأى ولا يصح وكذا ما بعد وقوله لا يمتثل أي بعض المدة فهو ظاهر في المنفعة المقترنة بقرينة فكان الاولى أن يزيد والماتقاً للمدة بقرينة عمل بالمدة بقرينة وكالمنافع الدين كما مر فإنه يباع ممن هو عليه ولا يرهن عنده وكذا المرهون يباع من المرتين ولا يرهن عنده بدين آخر إذا المشغول لا يشغل الا في صورتين احدهما اذا جنى فنداه المرتين باذن الراهن فيكون رهنه أيضاً على ما قدمه الثانية اذا أنفق المرتين عن غيبة الراهن أو عجزه ليكون مرهوناً على المنفعة والدين جاز كالقضاء (قوله والمدير) أي المعلق عنه بغير موت سيده وقوله لما فيه من الغرر أي باحتمال موت السيد بخلاف فيصير المرهون حراً لا يمكن الاستيفاء منه قال الشاعر

كل امرئ مصيب في أهله والموت أدنى من شره فاعله

(قوله بصفة) أي غير موت السيد كأول رمضان ومجي زيد (قوله فوجله الخ) ذكر عدم جواز رهنه ثلاثه شروط فان فقد واحد منها كأن يرهن بحال أو بشرط يبيعه قبل وجود الصفة أو علم حلول الدين قبلها كان الرهن صحيحاً ودخل تحت منطوق الشرط الثالث صور باطله فجملة الصور تسع (قوله من غير شرط يبيعه) أي بمن يبيع كسابق (قوله بأن علم حلوله بعدها) كأن يكون الدين موجباً لأول رمضان والعق معلق برجب وقوله أو معها كأن يكون الدين والعق معلقين بأول رمضان (قوله أو احتمال الامران فقط) أي البعدي والمعيبة كأن يكون الدين موجباً لأول رمضان والعق معلق بمجي زيد مثلاً ومجيبه يحتمل البعدي والمعيبة فتطو ولا يحتمل السبق لكون القوافل لا تأتي حينئذ (قوله أو مع سببه) أي الحلول أي أو احتمال الامران البعدي والمعيبة مع سببه كائثال السابق بأن احتمال مجي زيد الاحوال الثلاثة وكذا يقال فيما بعده وقوله أو معها أي أو احتمال حلولها ومعها فصور الاحتمال أربع (قوله لقوات الغرض من الرهن في بعضها) أي وهو الثلاثة الاول صورنا العلم واحدى صور الاحتمال وذلك لانه عند الحلول لا يبقى مرهوناً فيقوت الغرض من الرهن وهو الاستيفاء منه عند الحلول وقوله وللغرض في الباقي أي وهو الثلاثة الاخيرة (قوله بخلاف حلوله) أي علم حلوله موافق ما هو محتززه وأخذ محتز القيد من الاخيرين وترك محتز الاول فكان الاولى أن يقول بخلاف رهنه بحال وفارق المدير أي حيث لم يوصل في بطلان رهنه بأن المعلق فيه أكد منه في المعلق بصفة بدليل أنه مختلف في جوازيه دون المعلق بصفة فلم يسمع المعلق عنه بصفة في مسائل صحة الرهن حتى وجدت عتق على المعتمد وان أهسر الراهن بناء على ان العبرة في العتق المعلق بحال التعليق لا بحال وجود الصفة وهو حال التعليق لم يتعلق به حق لغيره أما تعليق بعد اقباضه للمرتين بصفة توجد وهو مرهون فكاعتاقه فينفذ من الموصير اه أفاده من زيادة (قوله قبلها) أي قبل وجود الصفة (قوله ان شرط يبيعه قبل

(الافى المنافع) فلا يجوز رهنه الا انما يتلف فلا يحصل به الاستيناق (و) الا في (المدير) فلا يجوز رهنه وان كان الدين حالاً لما فيه من الغرر (و) الا في (المعلق) عنه بصفة (بصفة) فلا يجوز رهنه فوجله من غير شرط يبيعه قبل وجودها (لم يعلم الحلول) للدين (قبها) بأن علم حلوله بعدها أو معها أو احتمال الامران فقط أو مع سببه أو احتمال حلوله قبلها أو بعدها أو معها القوات الغرض من الرهن في بعضها وللغرض في الباقي بخلاف حلوله قبلها وبخلاف الصور المذكورة ان شرط يبيعه قبل

(قوله ومجيبه) يحتمل البعدي (له القلبية لاجل أن يكون الحلول بعد تأمل وقوله ولا يحتمل السبق له البعدي تدبر

وجود الصفة نقول لم يعلم الحلول قبلها أولى من قوله ان امكن سبقتها حلول الدين (و) الا في (الزرع قبل اشتداد حبه) فلا يجوز رهنه بموئجل (وان شرط قطعه عند حلول الدين) اذ لا يوثق ببقائه الى الحلول امارهته بحال بخلافه وان لم بشرط قطعه ويجوز بيع ما يسرع فساد ولا يمكن تجفيفه ١٣٨ بغير شرط ولا يجوز رهنه بموئجل ان علم فساد قبل الحلول الا بشرط ان

يساع عند الاشراف على الفساد ويكون غنمه رهنا

وجود الصفة) أي بمن يسع البيع والافهوك عدم الشرط (قوله أولى من قوله ان امكن) وذلك لاقتضاء تعبير الصحة في صورة العلم بالمقارنة واحتمال المقارنة والتأخر لعدم امكان سبق الصفة حلول الدين فيما (قوله والافى الزرع) هذا مستثنى من المفهوم القائل ما لا يجوز بيعه لا يجوز رهنه فاستثنى منه الزرع المذكور فانه لا يجوز بيعه من غير شرط القطع ويجوز رهنه. حيث لا يحال فعل الاستثناء هو الصورة الثانية في الشرح وقوله وان شرط قطعه كان الصواب أن يقول كما في شرح الروض ان لم بشرط قطعه ويقدم الصورة الثانية ويجعله قيداً لها اذ لا تحصل المخالفة بين الرهن والبيع الا في هذه الحالة لانه اذا شرط قطعه في المستقبل امتنع كل منهما أو في الحال وكان الدين بالنسبة للرهن حالاً أصبح كل منهما بخلاف ما اذا لم بشرط قطعه فهي محل المخالفة لكن في الصورة الثانية وهي ما اذا كان الدين حالاً فكان الاولى تقديهما وتأخير الاولى وجهها احترازها لان تقديهما يؤهم أن الاستثناء من المنطوق على نسق ما قبله مع أنه من المفهوم كعالم (قوله عند حلول) قيداً لقطعه الذي هو غاية الفساد وخرج به مالو شرط بيعه عند خوف تلفه بشرط قطعه فيصح كاستيفاد من العلة المذكورة (قوله اذ لا يوثق ببقائه) أي شأنه ذلك حتى لو وثق ببقائه لم يجوز رهنه بشرط قطعه عند الحلول لان قطعه قبل اشتداده من غير بيع فيه تلفه فينفوت الرهن كلاً أو بعضاً (قوله بخلاف) ويتمين بيعه عند خوف تلفه (قوله وان لم بشرط قطعه) الاولى اسقاطه الا أن يجعل الواو للعالم المأمور من أن ذلك هو محل المخالفة بين الرهن والبيع (قوله ويجوز بيع ما يسرع فساد) أي يحصل له الفساد بسرعة وهذا مستثنى من المنطوق وقوله ولا يمكن تجفيفه أي كطرب لا يتقرب وعنب لا يترب (قوله ولا يجوز رهنه) أي ما يسرع فساد ولا يمكن تجفيفه وهو قيد خرج به ما يمكن تجفيفه كطرب وعنب فيجففان فيصح رهنه ويجفف ان رهن بموئجل لا يحل قبل فساد وموئجل تجفيفه على ما لكه المخالف له بخلاف ما اذا رهن بحال أو مؤجل يحل قبل فساد ولو احق الا فلا يحتاج الى حقيقته وقوله بموئجل قيد خرج به ما اذا رهن بحال فيجوز وقوله ان علم فساد قبل الحلول أي أو معه وهذا قيد خرج به ما اذا لم يعلم ذلك بأن علم الحلول قبل الفساد أو احتمال الامر ان لم يعلم أنه يحل قبل الفساد أو بعده لان الاصل عدم فساد قبل الحلول واستشكلت صورة الاحتمال بما مر من عدم صحة رهن المعلق عتقه بصفة يحل سبقتها الحلول وتأخرها عنه ويمكن الفرق بقوة العتق وتشوف الشارع اليه واذا خيف فساد في هاتين الصورتين أعني صورة علم الحلول قبل الفساد وما بعدهما وكذا في صورة ما اذا رهن بحال يسع وجوبه وجعل ثمنه رهناً مكانه بعدد جديد فان شرط منع بيعه قبل الفساد أو أطلق لم يصح (قوله عند الاشراف على الفساد) كأن قال رهنه بذلك الشرط أن تباعه اذا أشرف على الفساد وخرج بذلك مالو شرط بيعه الآن فلا يصح لانه انما يساع للضرورة وما لو شرط بيعه عند حلول الدين فلا يصح أيضاً لعدم الوثوق ببقائه اليه نظير ما مر في رهن الزرع الاخضر فلا مخالفة بينهما خلافاً ان توهمها (قوله ويكون) بالنصب عطفاً على يساع فهو في حيز الشرط وحينئذ لا يحتاج في رهن الثمن الى

(قوله هذا مستثنى من المفهوم الخ) الاظهر أن يكون استثناء من المنطوق والاستثناء بالنسبة للصورة التي دخلت تحت قوله وان شرط قطعه لان معناه سواء شرط قطعه عند الحلول أم شرط قطعه في الحال والمقصود بالاستثناء هذه وعن شيخنا باج الظاهر أنه من المنطوق القائل ما جاز بيعه جاز رهنه فان الزرع قبل اشتداده حبه يجوز بيعه مؤجلاً بشرط القطع حالاً وهذه الصورة هي محل الاستثناء وان كان قوله وان شرط قطعه عند حلول الدين صادقة بالثلاث صور هذه والاطلاق وهما تحت الغاية وانما جاعل بينهما مامع ان المقصود الاولى لا شراً كهما في الحكم هذا بالنظر للمتن اما بالنظر للشرح فقوله في مفهوم كلام المتن امارهته بحال بخلافه وان لم بشرط قطعه فاشارة الى الاستثناء من مفهوم الفساد في قوله وان لم بشرط قطعه بتظير

ما تقدم تدبر (قوله خرج به ما يمكن تجفيفه) في المقام ست عشرة صورة لان الذي يسرع فساد ما يمكن تجفيفه انشاء أولاً فان امكن ففقه ثمان صور لانه اما ان يرهن بحال أو مؤجل يحل قبل فساد فقط أو بعده فقط أو قبله ومعه أو قبله وبعده أو معه وبعده أو الثلاثة والافيه ثمانية أيضاً لانه اما ان يرهن بحال أو مؤجل يحل قبل فساد أو بعده أو معه أو قبله وبعده أو بعده أو معه وبعده أو الثلاثة راجع حاشية المنهج

انشاء عقد بخلاف ما اذا لم يذ كر مع الشرط فانه يحتاج في كونه رهنا الى انشاء ذلك لان مطلق
الاذن في البيع لا يقتضى رهن الثمن بالدين المؤجل وانما يقتضى وفاة الدين من الثمن ان كان
حالا فهذه الجملة غير محتاج اليها في العصة بل في كون الثمن يصير رهنا من غير انشاء عقد - فاذالم
بذ كر مع الشرط لم يكن رهنا الا بانشاء ذلك نعم يمنع على الراهن التصرف فيه قبل العقد
المذ كور كما قاله م ر ومقتضى ذلك أنه يضمنه اذا تلف واعلم أن رهن الثمرة ان كانت لا تجنف
كوهن ما يسرع فساده في حكمه السابق والاجاز رهنها وان لم يبد صلحها ولم بشرط قطعها
على ما باقى لان حق الرهن لا يطل باحتياحها بخلاف البيع فان حق المشتري يطل نعم ان
رهنه يجوز حل قبل جذاه ولم بشرط القطع ولا عده لم يصح لان العادة لا ينال الى اوان
الجذاذ فاشبهه بالورهن شيئا على أن لا يبيعه عند الحل الا بعد ايام ويجبر الراهن على مصالحها
من نحو سقي وجذاذ وتجفيف ولكل المنع من القطع قبل اوان الجذاذ لا بعده وبحل جواز
رهنها قبل بدو صلاحها ان رهنه بدين حال بشرط قطعها أو بيعها بشرط القطع أو مطلقا أو
بؤجل - بل يحل مع الادراك أو بعده أو قبله بشرط القطع والبيع ولا يصح قبضه عند ذلك اه
أفاده م ر (قوله ولا يجوز رهن الدين ابتداء) أى رهنا جعليما كان يكون لزديدين على عروم
يشترى منه شيئا بشئ ويجعل ذلك الدين رهنا عليه ويخرج بالجلي الشري كما اذا مات وعلم به
دين فان تركه ولودوننا تكون رهونة عليه كما مر ولا يمنع تعلقه ارثا كما ذكره في المنهج وبقوله
ابتداء ما اذا تلف مرهون بحماية فان بدله يعلق بذمة الجاني ويكون رهنا مكانه كما ذكره في
المنهج أيضا (قوله ولا يجوز رهن المصحف) هذه مستقناة من مفهوم القاعدة ويكره رهن
المذ كورات من الكافر لما فيه من تسلطه عليها وكالم المرتد وكالم لاح الخليل (قوله
ورهن الام دون ولدها) كأن اشترى أمة وولدها وليس المراد أنها أم ولا اذ لا يجوز بيعها
لا وحدها ولا مع ولدها (قوله لان المعنى) أى وهو الاهانة في المصحف وما في معناه والاذلال في
العبد المسلم والاعانة على معصية في السلاح والتفريق في الاخيرين (قوله لكن لا يسلم ما قبل
الاخيرين) وهما الام دون ولدها وعكسه وما قبلها خمسة لكن المصحف لا يسلم له ابتداء
ولادوا ما بل يوضع من أول الامر عند عدل وغيره يسلم له ابتداء ثم ينزع منه ويوضع عند عدل
وأما الاخيرين فلا يلزم أن يرهنانه فان رهنانه دخلا في قوله والعبد المسلم الخ (قوله وعند
الاحتياح الى البيع) أى لاجل توفية الدين من ثمن المرهون (قوله يباعان) أى معا حذر من
التفريق بينهما المنهى عنه (قوله ويوزع الثمن عليهما باعتبار القيمة) لكن الذي يقوم هو
المرهون فيقوم مرتين مرة واحدة ومرة مع غيره أما غير المرهون فلا يقوم أصلا فاذا كان
المرهون الام وكانت قيمتها وحدها مائة ومع ولدها مائة وخمسين وقد يباعا بمائة عشرين فالنسبة
بالاثر فيتم على حق المرتن بشئ الثمن وهو مائةون لانه لا يلزم بين الثمن والقيمة اذا الاول
ما وقع عليه عقد البيع والثانية ما قطع به التقومون سواء كانت مساوية للاول أم لا وان كان
الولد مرهونا ونه انعكس الحكم فيقوم وحده ثم معها فالرأى على قيمتها قيمته وفائدة هذا
التوزيع مع لزوم قضاء الدين بكل حال تظهر عند تراحم الغرماء وتصرف الراهن في غير
المرهون قاله م ر وعبرة المنهج وشرحه وياعان عند الحاجة ويقوم المرهون منهما وصوفا
بكونه حاضرا أو محضونا ثم يقوم مع الآخر فالرأى على قيمته قيمة الآخر ويوزع الثمن عليهما

(قوله باحتياحها) بمنشأة
فوقية ثم بحسبة بعد جيم

ولا يجوز رهن الدين ابتداء
(و يجوز رهن المصحف)
وكتب الحديث والاشعار
(والعبد المسلم من كانز)
والسلاح من حربي (ورهن
لام دون ولدها غير المميز
وعكسه وان امتنع بيع
ذلك) أى ما ذكر من المصحف
والامطوفات عليه لان
الغنى المقتضى لمنع بيعها
لم يوجد في رهنها لكن
لا يسلم ما قبل الاخيرين
للكافر بل لعبد وعند
الاحتياح الى البيع في
رهن الام دون ولدها
وعكسه يباعان ويوزع
الثمن عليهما باعتبار القيمة

بتلك النسبة فإذا كانت قيمة المرهون مائة وقيمتها مع الاخر مائة وخمسين فالنسبة بالثلاث
فيتعلق حق المرتهن بشئى الثمن اه وانما اعتبر في التقويم صفة كونه حاضرا او محضوا لانها
ربما قلت الرغبة فيه فتقل القيمة بسبب ذلك وأيضا لو لم تعتبر تلك الصفة لما زادت قيمته فيضرب
ذلك بالغرماء غير المرتهن المتعلقين بقيمة غير المرهون (قوله ليظهر) علة للتوزيع باعتبار
القيمة (قوله أعم) أى لشموله المجنون وغيره (قوله والمرهون أمانة) في نسخة والرهن وهو
يعنى المرهون (قوله أمانة في يد المرتهن) ولا يكون أمانة في يده الا بعد قبضه باذن الراهن أو
اقتباس منه اذ لا يلزم الرهن الا بذلك قال في المنهج وشرحه واذ الزم أى بالقبض أو الاقباض
فالمرهون مرتهن غالبا وخرج بغالبا المحض وما بعده مما مر فان اليد فيه للعدل لا للمرتهن وما
لو كان المرهون أمانة قائم ان كانت صغيرة لا تشتهى أو كان المرتهن محرما أو ثقة من امرأة أو
ممسوخ أو من أجنبي عنده حليته أو محرمة أو امرأتان ثقتان وضعت عنده والا فمحموم
لها أو ثقة من مرتز الخائى كالامة لكن لا يوضع عند امرأته ولا رجل أجنبيين اه بالعنى فراده
هنا بائدا السلطنة وان كان موضوعا عند غيره أو اعتبر في ذلك الاغاب والا كثر (قوله لا يلزمه
ضمانه) فلو شرط كونه مضموما لم يصح الرهن وقد يكون مضموما فإذا استماره من الراهن
أو تعدى فيه أو منع من رده بعد سقوط الدين والمطالبة أم بعد سقوطه وقبل المطالبة فهو باق
على أمانته ولو قال خذ هذا الكيس واستوف حقه منه فهو أمانة في يده الى أن يستوفى فان
استوفاه صار مضموما عليه ولو قال خذ بدرهمك وكان فيه مجهول القدر أو أكثر أو أقل من
دراهم لم يملكه ودخل في ضمانه بحكم الشراء الفاسد وان كان معلوما بقدر حقه لك ما فيه
ان لم يكن للكيس قيمة والا فهو من قاعدة مدعومة ودراهم اه أفاده م (قوله ولا يسقط
الخ) عبارة المنهج فلا يسقط بالفناء وهي أولى لا فادتهم انسبب ذلك عن كونه أمانة وقال مالك ان
كان تلفه ظاهر الماضى أو باطنا ضمن بقيته وقال أبو حنيفة يضمن المرتهن بأقل الاصلين
من قيمته والدين ودليلنا الحديث المذکور مع القياس على موت الكفيل بجميع التوفيق فانه
لا يسقط بموته شئ من الدين (قوله غنمه) كثره وكسب عبده وقوله وعليه غرمه كونه وأجرة
حجامة وفصد (قوله الا فى ضمان مسائل) باسقاط التناء لان المعدوم مؤث فإني أتى بهض نفع
الاصل خلاف الاولى قال الشوبرى لئلا أن تقول لاحاجة الى الاستثناء لان الضمان فى
المذکور ان لا يخرج والحكم بأن الرهن أمانة انما هو من حيث كونه مرهونا (قوله
تحويل) أى انتقل رهنا كأن غصب زيد متاع عمرو ثم ان عمرو اتد ابن منه دينار رهن عنده ذلك
المتاع علمه (قوله عند غاصبه) متعلق بتحويل أى حالة كونه تحويل رهنا عند غاصبه ويستفاد
منه أنه لو أقبضه لصاحبه ثم رده له برئ من الغصب وهو كذلك وللغاصب اجبار الراهن على
إيقاع يده عليه ليبرأ من الضمان ثم يرجعه منه بحكم الرهن فان لم يفعل رفع الامر الى الحاكم
أما امره بالقبض فان أى قبضه الحاكم أو ما ذونه ويرده اليه ولو قال له القاضي أبرأك
أو استأمنك أو أودعتك برئ وليس للراهن اجبار الغاصب على رد المرهون اليه ايو وقع يده
عليه ثم يرجعه له بحكم الرهن اذ لا غرض له فى براءة ذمة المرتهن ولولم يكن ثم حاكم ولا نائبه أو
كان أحدهما أو أبى الراهن الاخذ فهو ظلمه أو توقفه على دراهم ظلمه استقر الضمان اه أفاده
م بزيادة (قوله تحويل غصبا) كأن تعدى المرتهن فى العين المرهونة وقوله او عارية أى

ليظهر ما يتعلق بالمرهون
وتعبرى به غير المبرأع
من تعبيره بالصغير وقولى
وعكسه من زيادى
(المرهون أمانة) فى يد
المرتحن لا يلزمه ضمانه
ولا يسقط به لغيره شئ من
الدين لغير الرهن من رهنه
أى من ضمانه له غنمه وعليه
غرمه رواء ابن حبان
والحاكم وقال على شرط
الشيخين (الافى) ضمان
مسائل (مفصول تحويل
رهنا) عند غاصبه
(ومرهون تحويل غصبا
او عارية) عند مرتحنه

أو مرهون تحول عارية كأن اذن الراهن للمرتهن في استعمال المرهون (قوله وعارية) بالجر
عطفًا على مفعول كأن كان عند مناع زيد عارية ثم تدان زيد منه دينًا وجعل ذلك المتاع
رهنا عليه (قوله أو يبيع فاسد) في نسخة أو يبيع فاسد أو الأولى أولى وقوله والمقبوض أي
بصورته (قوله وان يقبله الخ) غير الاسلوب ولم يقل ويبيع نقابله ثم رهنه من المشتري الخ
للتفتن (قوله ثم يرهنه) الضعيف المستر للبايع والبارز للثني المبيع وقوله منه أي عنده قال الهنسي
وانظر عكسه ما الحكم فيه اه وأقول ان كان مراده بعكسه ان المشتري يرهن ذلك عند
البائع فغير جائز لعدم ملكه بعد الاقالة وان كان مراده ان يرهن الثمن عند البائع قبل قبضه
منه فهو جائز قطعًا أو يرهن المبيع عند البائع في غير صورة الاقالة قبل قبضه منه فغير جائز
قطعًا الامتناع التصرف فيه قبل قبضه فلا وجه للتوقف (قوله قبل قبضه) يحتمل ان يكون
المصدر مضافًا لفعوله أو فاعله أي قبل قبض البائع المبيع من المشتري (قوله أو يحالها على ثمن
الخ) وذلك كأن يحالها على دار وقبل أن يقبضها من اذنين منها دينًا وجعل الدار رهنا عليه
وفيه أن ما ضمن بعدد لا يصح رهنه قبل قبضه الا أن يكون هذا ابتداء على أن محل امتناع رهن
المبيع من البائع ان كان بالثمن حيث كان له حق الحبس والاجاز اه أفاده الشوبري (قوله
وفي معنى الاقالة) أي فلا يرد على المحصر المستفاد من الاستثناء وقوله أو نحوه كالعيب وقوله
ووجه الضمان أي دوامه في ذلك أي المذكور من المسائل الثمانية (قوله وجوده مقتضية) أي
من الغصب وما بعده فهو من اجتماع مقتض مع غير مقتض والاول مقدم على الثاني بخلاف
ما اذا اجتمع مع مانع فيقدم المانع عليه كافي الوديعة فانما يخرج الغاصب عن الضمان لانها
أمانة محضة قال في المنهج وشرحه ويبرئه عن ضمان يدايداعه لارتباطه لان الايداع ائتمان
ينافي للضمان والارتباط توثيق لا ينافيه فانه لو تعدى في المرهون صار ضمانًا مع بقاء الرهن
بحاله ولو تعدى في الوديعة ارتفع كونها وديعة اه قال الشوبري فان قلت لو تعدى الوديعة في
الوديعة فأبرأه المالك عن ضمانه ابرئ فلهذا كان هنا كذلك قلت فترى بأن يد الغاصب ونحوه
متأصلة في الضمان فلم ترتفع بمجرد القول وبد الوديعة الضمان طارئ عليها فهي متأصلة في
الامانة فترقت اليها بأدنى سبب اه (قوله بدين) أي عليه فلا يصح بالعين كالشاهرة والبدن في
الدين يستعيرهما ما النساء فلا يصح الرهن عليهما ما وكذا الكتاب فلو شرط واقف أن لا يخرج
كتاب وقعه فجعل الابرهن بطل الشرط ان أراد الرهن الشرعي بحيث يبيع المرهون ويشتري
بدل الكتاب منه لو تلف فان أراد مجرد الاستيناق أي لاجل أن يكون ذلك باعنا على رده صح
وعمل به وجوبًا ولكن لا يضمن لو تلف اه وقد ذكر ذلك فيما مر للمناسبة ذكر الدين في التعريف
ايضا (قوله ولو منفعة) أي متعلقة بالذمة وتقدم تصوير ذلك بما اذا ألزم الانسان ذمة آخر حله الى
مكة في أول شهر كذا وسله الاجرة وخاف من هربه فطلب منه رهنا فانه يصح بخلاف الذمة
المتعلقة بالعين كما مر فالخامس أن المرهون عليه بشرط أن يكون دينًا أو منفعة في الذمة
لا عينًا ولا منفعة متعلقة بها (قوله الابفراغ الذمة من الدين) أي بإدائه أو ابراءه أو حوله لغيره
أو عليه أو غيرها ولو اعناض عن الدين عينًا انك الرهن فلو تلف أو نقابل في المعارضة قبل
قبضه أعاد المرهون رهنا فان بقي شيء من الدين وان قل لم ينك شيء من الرهن بقدره لانه وثيقة
لجميع اجراء الدين فلو شرط كمالا قضى شيء من الدين انك من الرهن بقدره فسد الرهن لا شرط

(وعارية ومقبوض سونا
أو يبيع فاسد اذا تحول
كل من المعار والمقبوض
رهنا في الثلاثة وان يقبله
في بيع شيء) صدر بينهما
(ثم يرهنه منه) أي من
المشتري (قبل قبضه أو
يحالها على شيء ثم يرهنه
منها قبل القبض) وفي
معنى الاقالة الفسخ بمالك
أو نحوه ووجه الضمان
في ذلك وجود مقتضيه
والرهن ليس بمانع ولا يصح
الرهن الا بدين ولو منفعة
ولا بد من كون الدين لازما
أو آيلا الى اللزوم ولا ينك
شيء من الرهن الابفراغ
الذمة من الدين

ما ينافيه اه افاده مر (قوله ينفك بعضه بفك مرتين) أى وكذا كله وانما عقيد البعض
للمناسبة ما بعده وعبارة المنهج وشرحه وينفك الرهن بفك مرتين ولو بدون الرهن لان الحق
له وهو جائز من جهته اه نعم التركة اذا قلنا ان امره هوثة بالدين وهو الاصح فاد اريد صاحب
الدين القك لم يكن له ذلك لان الرهن لمصلحة الميت والنفك يفوتها (قوله او تعدد العقد الخ)
ذكر الاربعة فى المنهج ومثاله فى الشرح على الترتيب حيث قال ان يتعدد عقداً ومستحق
للدين او مدين او مالاً معار رهن فينفك بعضه بالتسقط كأن رهن بعض عبدين وباقيه
بآخر ثم يرى من أحدهما أو رهن عبداً من اثنين بدينه ما عليه ثم يرى من دين أحدهما أو رهن
اثنين من واحد بدينه عليه ما ثم يرى أحدهما معاً عليه أو رهن عبداً استعاره من اثنين ليرهنه
ثم أدى نصف الدين وقصد فكذلك نصف العبد او أطلق ثم جعله عنه اه قال مر بخلاف ما اذا
قصد الشـيوع أو أطلق ثم جعله عنهما اول يعرف حاله ولومات الرهن قبل أن يصرفه فى هذه
الضرورة وصورة تعدد العقد تام وارثه مقامه فان فقد الوارث جعل بينه ما ثم قال ولومات
الرهن عن ورثة فأدى أحدهم نصيبه لم ينفك كفى المورث اه (قوله أو المستحق) لا يقال
ما أخذه أحدهما من الدين لا يختص به بل هو مشترك بينهما فكيف تنفك حصته من الرهن
بأخذه لانا قول صورة المسئلة فيما اذا اختص القابض بما أخذه بخلاف الارث ودين الكتابة

• (باب الكتابة) •

وجه مناسبتهم للرهن أنهم جائز من أحد الجانبين فى الكتابة الصحيحة واخرت عنه لقائماً أما
الفاصلة بخاتمة منهما كما ساقى وأن المرهون كالرقب المكتوب فى عدم انفكاك شئ منهما ما بقى
شئ من الدين ونجوم الكتابة المتعلقة بينهما ما هو بكسر الكاف قبل وفصحها وقوله لغة الضم
والجمع أى لما فيها من ضم النجوم بعضها الى بعض (قوله عقد عتق) من اضافة السبب للمسبب
أى عقد يترتب عليه العتق ويؤخذ من التعريف الاركان الاربعة العقد لا ينفك من صيغة
وعاقدين وهما السيد والرقب والعوض هو الركن الرابع والباقي بلغة التعددية وفى
بعوض للملايسة او معنى مع فليس فى كلامه تعالى حرفى جزمى معنى واحداً معاملة واحد والمراد
بالفظه اما اشتق منه ككاتبك وانت مكاتب وخروج بذلك غيره ولو بعينه كلفظ المعاملة
والخارجة ونحو ذلك وتقدم انه ليس انما عقد يختص بمادة مخصوصة الا الكتابة والشكاح والسلم
والكتابة بالموحدة أى الخط كناية فتنه مقدم مع النية (قوله منجم) أى مؤقت بنجمين أى وقتين
اذ النجم يطلق على الوقت وعلى المال المؤدى فيه كما ساقى ويشترط أيضاً فى العوض كونه ديناً
ولو منقعة فان كانت متعلقة بمدة الرقب لم يشترط فيها ضم شئ اليها أو بعينه اشتراط فيها ذلك
وكونه واجباً ولو فى مبيع وان كان قد علك ببعضه الحر ما يؤديه ويوجد ذلك التاجيل فى
المنفعة باعتبار آخرها وبيان قدره وصفته وعدد النجوم وقسط كل نجم افاده فى المنهج وشرحه
(قوله ولانها يسع ماله) وهو العبد ماله وهو كسبه لانها السيد على تقدير عجز المكاتب وقد
الغزى ذلك بعضهم بقوله

يا فقهى فى عصرنا أى عقد * فقيه ملك المعوضين جميعاً
أحد العاقدين خص بهذا * أنعموا بالجواب منكم سريراً

نعم ينفك بعضه بفك
مرتين او تعدد العقد
أو المستحق او من عليه
الدين او مالاً العارية
• (باب الكتابة) •

هى لغة الضم والجمع وشرعا
عقد عتق بلغة بعض
منجم بنجمين فأكثر وهى
خارجة عن قواعد
المعاملات لدورانها بين
السيد ورفيقه ولانها يسع
ماله بماله

وأجابه بعض الحاضرين بقوله

ذلك في صفقة الكتابة من • حاز على أخذ الجواب سريعا

وفي نسخة جميعا وخرجت به عن القواعد أيضا ثبت المالك لا بعد وثبت مال ابتداء في ذمته
 المالك (قوله) والاصل فيه اقبل الاجماع (الخ) والصحيح أنها كانت معروفة في الجاهلية فأقرها
 الشارع وقيل إنها اسلامية وأول من كوتب في عهد صلى الله عليه وسلم من الرجال سلمان
 الفارسي وقيل أبو المؤمل فقال صلى الله عليه وسلم أعينوه ومن النساء برة وأول من كوتب
 بعده صلى الله عليه وسلم أبو أمية مولى عمر ثم سيرين مولى أنس اه أفاده ابن حجر في فتح الباري
 وسيرين هو أبو محمد المشهور بتعبير الرؤيا كان من سبب ما عين وله عشرة أولاد كلهم نجباء
 محدثون أخذ عنهم الناس الحديث والعلم أربع اناث وستة ذكور (قوله) والذين يتغنون أي
 المالك بذييل مما ملكك أي ما نكمت ويتغنون يطالبون والكتاب الكتابة وقوله الآية مفعول
 محذوف أي اقرأ الآية فإن الشاهد في بقيتها وهو قوله فكاتبوهم أي ندبا والمراد بالعلم ما يشمل
 الظن وفسر الشافعي الخبر بالإمانة والكسب فهم ما قيدان للندب وأما طب الرقيق فهو قيد
 للثبوت كدلالة الالف واللام عن الوجوب القياس على بقيمة المعاملات ولما لا تفككم
 المالك على المالك فهي مندوبة بالقياسين السابقين وإن نذر حاجته فوجب أن اتقيا
 أو أحدهما فباحة الأذا كان يضيع ما يكسبه في مكره أو توهم أنه يضيعه في فسق
 أو لا اكتساب بفسق فتكره فقوله في شرح المنهج ولا تكره بحال أي باعتبار ذاتها فلا ينافي
 كراهته الأمر عارض وقد تحرم كأن غلب على الظن أنه يضيع ما يكسبه في فسق أو كان
 لا يحصله إلا بالتكسب من نفسه (قوله في ظله) أي ظل عرشه وأضيف إليه لأنه موجوده وكذا
 قوله يوم لا ظل الا ظله أي ظل عرشه ويحتمل أن المراد بالظل الرحمة والستر يقال فلان في ظل
 فلان أي في ستره ورحمته وذلك اليوم هو يوم القيامة تدنو الشمس في الموقف من رؤس الخلائق
 فيحصل لهم الهول العظيم (قوله وعوض) قال قل لو قال ونجوم لي شمل الوقت والمال
 لكان أولى وهو مردود إذا الوقت شرط خارج للنادية فيه وليس من جملة أركانها فالأولى
 ما صنعه المصنف (قوله بشرط أن يكتب) هو مفرد مضاف لأنه ذكر أربعة شروط واستثنى
 من مفهوم الأول أربع صور متساوية بشرط (قوله أن يكتب السيد) أي بنفسه أو بوكيله لا بوليه
 كما سيأتي (قوله الحر) أي كامل الحرية ولو كان كافرا أصليا أو سكران أو أعشى فلا تصح من
 بعض لأنه ليس أهلا للولاية ولا مكاتب وإن أذن له سيده ولا مردلان ما كان موقوف
 والعقود التي يشترط فيها اتصال الإيجاب بالقبول لا توقف بخلاف الوصية والتدبير إذا لا يشترط
 فيه ما ذلك فلا يضر وقفهما وقوله المختار خرج المكره وقوله المناهل للتبرع خرج الصبي
 والمجنون ومجنون السيد وأولياؤهم ومجنون الفلاس اه أفاده في شرح المنهج (قوله كل
 الرقيق) وشرط فيه أيضا الاختيار وعدم صبا وجنون وأن لا يتعاق به حق لازم فتصح أسكران
 وكافر ولو مرددا للمكره وصبي ومجنون كسائر عقودهم ولا مانع من تعاق به حق لازم لأنه إما
 معرض للبيع كالمردون والكتابة تنفع منه أو مستحق المنفعة كأنه حر فلا يشرع للآ ككتساب
 لنفسه اه أفاده في شرح المنهج وسيأتي صحة كتابة المستولدة لأنها ملك كسبها (قوله فلا تصح

والاصل فيه اقبل الاجماع
 قوله تعالى والذين يتغنون
 الكتاب عما ملكك
 أي ما نكمت الآية وخبر من
 اعان غارما أو غاريا أو
 مكاتب في وقت رقبته أنه أظله
 الله في ظله يوم لا ظل الا ظله
 رواه الحاكم وأركانها
 أربعة سيد ورقيق وعوض
 وصيغة (نعم) الكتابة
 (بشرط أن يكتب) السيد
 الحر المختار المناهل للتبرع
 (كل الرقيق) فلا تصح

كتابة بعضه) لا ابتداء ولا دوام في غير ما يأتي لكن ان أدى النجوم قبل فسخ السيد الكتابة عتق
ومرر مطلقا ان كان باقية له ومع اليسار ان كان لغيره واسترد من سيده ما دفعه اليه ورجع
عليه السيد بقسط القدر المكتوب (قوله بالتردد) أي الغدو والروح (قوله فتصح) أي سواء
أقال كاتب مارق منكم أم كاتبك وتبطل في باقيه في النائية وقوله لانها تقدمه الاشياء قلل اي
باعتقارها مارق منه في الاولى وعلا بتفريق الصفة في النائية اذ كتابة البعض الحر لا تصح
ويستحق السيد كل العوض لابعضه بخلاف ما لو قال كاتب بعض مارق منكم فلا تصح لا تتفاء
العله المذكورة (قوله مال الكاه) أي مثلا فالثلاثة والا كفر كذلك سواء استوى ملكهم فيه
أو اختلف وقوله معا أي في وقت واحد بان تلفظ بذلك معا (قوله ولو بوب كالة) أي بان وكلا
أو أحدهما أجنبيا أو وكل أحدهما الآخر أه أفاده مر (قوله وانفقت النجوم) المراد بها
ما يشتمل الاموال والافواق اذ هي تطابق عليهم معا وعلى كل منهما منفردا كما سينبه عليه فقوله
جنس اراجع لها على أن المراد بها الاموال وقوله وأجـ الا وعد اراجع لها على أن المراد بها
الافواق وزاد بعد الجنس في شرح المنهج وصفة ولو اقتصر عليها هنا لاستغنى عن ذكر الجنس
لانها تشمله دون العكس والمراد بان اتفاق الجنس أن لا يختص أحدهما بذاته من الاخر
بدرام حتى لو كانا جنسين ولم يختص أحدهما بجنس دون الآخر صح (قوله وعددا) فلا يصح
أن يجعل أجل حصة أحدهما شهرين والآخر ثلاثة (قوله وجعل المال) أي في هذه الصورة
وهو قيد لا بد منه وعبارة مر وجعل المال على نسبة ملكيها الثلاث يؤدي الى انتفاع أحدهما
بذلك الآخر فان اتفق شرط مما ذكر كان جعله على غير نسبة المالكين أو اختلف الجنس أو العدد
أو الاجل أو الصفة فسدت (قوله صرح به أو أطلق) بالنسبة لما فعل فيهما (قوله لذلك) أي
لانها تقدمه الاستقلال فان عجز الرقيق فجزه أحدهما أو فسخ الكتابة وأبقاه الآخر فمالم تجز
كاتبه عقدها أو أبرأ أحدهما من نصيبه من النجوم أو عتق نصيبه من الرقيق عتق نصيبه
منه وقوم الباقي عليه وعتق عليه وكان الولاء كله له ان أيسر وعاد الرق للمكاتب بان عجز فجزه
الآخر فان أعسر أو لم يعده الرق وأدى للمكاتب نصيب الثريين من النجوم عتق نصيبه من
الرقيق عن الكتابة لا بالسراية وكان الولاء لهما اه أفاده في شرح المنهج (قوله مثله) أي في
الجنس والاجل لاني العدد لما مر من أنه لا يشترط تساوى المالك وقوله لا يختص به يخرج به مالو
أذن أحدهما في الدفع للآخر لا يختص به بل على أن يكون شركة بينهما فانه يصح (قوله لم يصح
القبض) أي فلا يعتق نصيبه وان رضى الآخر بتفدية سيده العبد منه ثم يدفع لكل قدر
نصيبه هكذا قاله المحشي قال شيخنا ح في والذي تقتضيه القواعد انه اغما يفسد القبض
بالنسبة للسيد الثاني فلا يجب على السيد القايض لكل الارء نصيب السيد الثاني واما نصيبه
هو فهو مستحق له فلا يجب عليه رده وهذا أحد المواضع الثلاثة التي لا يختص فيها أحد
الشركاء بما قبضه والثاني دين الميت فاما أخذه أحد الورثة منه لا يختص به والثالث شريع
الوقف فاما أخذه أحد الموقوف عليهم منه لا يختص به وان كان النظر في حصته له واجرها
بنفسه نعم ان أحال أحد الورثة على المدين بشئ من حصته أو أحد الموقوف عليهم كذلك
اختص المحتمل بما يأخذه وهذه حيلة للاختصاص وكذا يقال في أحد السديين في الكتابة

كتابة بعضه لانه حينئذ
لا يستقل بالتردد لا كساب
النجوم (الأن يكون باقية
حرًا) فتصح لانها حينئذ
تقدمه الاستقلال (أو
يكاتبه) أي الرقيق (مال الكاه
معا) ولو بوب كالة (وانفقت
النجوم) جنسا وأجـ لا
وعددا (وجعل المال على
نسبة ملكيها) صرح به
أو أطلق فتصح كاتبة لذلك
وليس له ان يدفع لاحد
المالكين شيئا لم يدفع مثله
للاخر في حال دفعه اليه
فان أذن أحدهما في دفع
شي لا لآخر ليجتص به لم
يصح القبض

(قوله دوما) فيه نظر بل
التبعض حاصل في ابتداء
عقد الكتابة في كل منهما
(قوله ولو في بعض العوض)
أي حيث اشغل العوض
على منفعة عين

وقد تصح كتابة بعض الرقيق
في صور أيضا كان أوصى
بكتابة عبده ولم يخرج من
الثالث الأبعضه ولم تجز
الورثة أو كاتب في مرض
ونه بعض عبده وذلك
البعض ثلث ماله (و) بشرط
(ان يقول) مع لفظ الكتابة
(إذا أدت) النجوم (إلى)
أو برئت منها (فإن حر أو
ينوبه) فلا يكفي لفظ
الكتابة بلا تعليق ولا لانه
يقع على هذا العقد وعلى
الخارجة فلا بد من تفسيره
بذلك وكالاتية للسيد
النادية لتأنيبه من وكيله
أو وارثه أو وصيه (وان
يكون موضوعا معلوما) فلا
تصح بجهول كالأمر عقود
المعاوضة (وان يتعدد
النجم) كما جرى عليه
العامة فمن بعدهم فلا تجوز
بعوض حال ولا بنجم واحد
والنجم الوقت المضروب
قوله الجوهري ويطلق على
المال المؤدى فيه كافي
كلامي كالاصل (فان كاتب
على دينار) حالا (وخدمة
شهر ولم تجز) لعدم تعيين
الدينار

ان فلنا بعضه الحوالة فيها ونخرج بالموقوف عليهم آرباب الوظائف المشتركة فيما أخذوا أحدهم
من الناظر أو غيره يختص به وان حرم على الناظر التقديم بغير رضا الباقيين ونخرج بالثلاثة
المذكورة بقية الدينون المشتركة كمثل من أخذ شيئا فيها اختص به (قوله ولم يخرج من الثالث
الأبعضه) كان لم تكن التركة لأهله وكذا ما بعده (قوله أو كاتب في مرض موته الخ) المقيد
في هذه البطان بخلاف ما قبلها لوجود التبعض في هذه ابتداء بخلاف ذلك فان التبعض
فيها دوما أو من الورثة وأما هو فمقتضى بكتابة الكل ويعتبر في الدوام ما لا يفتقر في
الابتداء (قوله إذا أدت النجوم) بمعنى الاموال وكذا ان دفعته أو أعطيتها أو جنت بها أو
نحو ذلك (قوله إلى) كان الأولى حذفه لما سيأتي قريبا أو زيادة مثلا (قوله أو برئت منها) أي
أو فرغت ذمتك منها سواء أريد البراءة بأداء النجوم أو البراءة بالانقضاء وكذا فراغ الذمة لامل
للاستيفاء ولقراغها بالبراءة اللفظية اه أفاده مر (قوله أو ينوبه) أي التعليق المذكور
وقوله لانه أي لفظ الكتابة يقع أي بطلان (قوله وعلى الخارجة) وهي ضرب نخرج ماله لمعنى
العبد يؤديه كل يوم أو كل شهر مثلا من كسبه مع بقائه رقيقا بحاله كان يقول له سيده كاتبتك
على كذا تدفعه كل يوم مثلا ولا بد أن يكون كسبه يحتمل ما يضرب عليه ويجبره نقص كل يوم
بزيادة يوم آخر وما زاد عما وقع الاتفاق عليه يباح للعبد التوسع فيه ونفقته ما من كسبه أو
من مال السيد على حسب ما شرطه ويطلق أيضا ما اشتق من الكتابة على المراسلة يقال كاتبه
أي راسله بالكتاب ولكنه يعمد التباس ما نحن فيه بذلك فلذا لم يتعرض له (قوله وكالاتية
للسيد) فيه إشارة إلى أن قوله في الصيغة إلى آيس لا احتراز بل للتعاليق فلا مضموم له وكان الأولى
حذفه كما مر (قوله وان يتعدد النجم) أي الوقت والمال ويلزم من تعدد الوقت التأجيل فقد
تضمن شرطا آخر وهو تأجيل العوض ولذا أخذ محترز ذلك بقوله فلا تجوز الخ ولا يشترط
تساوي النجوم في المال المؤدى فيها (قوله فلا تجوز بعوض حال) أي كاه أصبح تفرعه على
ما قبله إذا المتبادر أن شرط التأجيل ولو في بعض العوض فيكون الباطل حلولا كاه وليناسب
ما بعده من المسئلة الآتية فانها صحيحة لتأجيل بعض العوض فيها (قوله ولا بنجم) أي على نجم
أي مال واحد وفي نجم أي وقت واحد فالمراد بانجم ما يشمل الوقت والمال كالأمر والباله
بمعنى في أو على فهو من استعمال المشتركة في معنيين (قوله الوقت المضروب) كساعتين أو
يومين أو شهرين قال مر بعد قول المنهاج من نجم بنجمين ولو إلى ساعتين وان عظم المال وقوله
ويطلق على المال الخ وذلك أن العرب كانوا يبنون أمورهم في المعاملة على طوع النجم والمنازل
لكونهم لا يعرفون الحساب فيقول أحدهم إذا طاع النجم الفلاني أدت حقتك فدعيت
الأوقات فجوا لذلك ثم سمي المؤدى في الوقت فجما والعلاقة المجاورة (قوله كافي كلامي) أي في
قوله إذا أدت النجوم وأما ما بعده فهو محتمل للمال والوقت كما مر وفي اشتراط بيان موضع
التسليم ما مر في السلم من التفصيل (قوله فان كاتب) تفرع على قوله وان يتعدد باعتبار
ما استلزمه من التأجيل أي التأجيل كالأمر وقوله حالا بضعيف اللام منه وبعلى الظرفية أي
في الحال أي غير مؤجل سريعا أو بشديدها فيكون منه وبعلى الحال من دينار وان كان
قليلا على حد قولهم مررت بما قد قرجل (قوله لعدم تأجيل الدينار) أي مع عدم صحة تأجيل

المنفعة فالعوض كله حال وليس في الشريعة دين لا يكون الا مؤجلا الا الكتابة والدية
 في بعض احوالها (قوله ارفع على خدمة شهر) أي يحده بنفسه لان المتعلقة بعينه لا بد منه
 ويشترط أن تتصل الخدمة وكذا المنافع المتعلقة بعينه بالخدمة فلا يجوز تأخيرها عنه كما أن
 العين لا تقبل التأجيل بخلاف المنافع المترتبة في الذمة ولا يشترط بيان الخدمة بل يتبع فيها
 العرف كما مر بيانه في الاجارة أفاده في شرح المنهج قال مر فلو كاتبه على خدمة شهر ودينار
 فرض في الشهر وفاتت الخدمة انفسخت في الخدمة وفي الباقي خلافه الاصح منه الصحة اه
 وعلى قياسه يقال لو مرض في أثناء الشهر انفسخت في مدة المرض وفي الباقي قولان فري
 الصدقة والاظهر منه ما عدم الانفساخ وبهذا صرح قل فالحاصل أنه نصح الكتابة في سابق
 ونفسخ في قدر الفاتت أعين من أن يكون كل الخدمة أو بعضها وهذا من صور تبعض
 الكتابة في الدوام (قوله ودينار) أي في ذمته وقوله في أثناءه أي مع تعيين الوقت كما مر الشهر
 مثلا ولا فلا يصح لجهاالة الاجل وعبارته في أثناءه رقة عنه كيوم عيسى منه اه وبه رد قول
 قل ولا يشترط لادائه وقت معين من الشهر اه نعم ان كان مراده أنه لا يعين لتعيين الدينار
 وقت مخصوص من الشهر بل أي وقت عين له في الشهر كفي كان كلامه صحيحا (قوله أو بعده)
 أي الشهر ولا بد من تعيين الزمن كما مر ويعلم من هذا وما قبله أنه يشترط تقدم زمن الخدمة على
 أداء الدينار فلو قدم أدائه لم يصح كما صرح به مر (قوله وعلى الثاني) أي البعدي (قوله فالمدة)
 الذي في عبارة المنهج ومر والمدة بالواو وهي أولى لتكون جوابا عن سؤال ناشئ من قوله
 مستحقة في الحال حاصله لو كانت مستحقة في الحال لما ذكر فيها مدة وحاصل الجواب ان المدة
 التقديرها أي ضبطها لا تأجلا أو الزام في التقديرها متعلقة بمذوق تقديره وانما ذكرت المدة
 التقديرها الخ وقوله وللتوفية فيها أي في المدة (قوله وإذا اختلف الاستحقاق) أي وقته حصل
 التجسيم ان التأجيل في الدينار كما يؤخذ من قوله سابقا لعدم تجسيم الدينار أي فقد وجد الشرط
 وهو التجسيم ولو في البعض وقال في المنهج حصل تعدد التجسيم ويصح ارادته هنا أيضا لان ما ذكر
 مفترع على التعدد لكن على هذا يكون مفرعا عليه باعتبار ذاته لا باعتبار ما يلزم من التأجيل
 ويلزم عليه مخالفة هذه الصورة فاقبلها فالأحسن الاول (قوله ولا بأس بكون المنفعة حالة)
 أي لانها منفعة عين فلا بد أن تتصل بالخدمة بخلاف منفعة لذة كما مر (قوله فالتجسيم غناها
 شرط الخ) يعلم من كلامه أنه يشترط في المنفعة المتعلقة بعين ضمنية تجسيم آخر اليه أعين من أن
 يكون مالا كالدينار في المثال المذكور أو منفعة ذمة كان يجعل بدل الدينار بناء على ذمته
 موصوفة بكذا أو خطاطة ثوب موصوفة بكذا اما المنفعة المتعلقة بالذمة فلا يشترط اهما
 ضمنية فيصح أن يكتبه على بناء دارين في ذمته موصوفتين في وقتين مختلفتين غير متصليين
 (قوله في غير المنفعة التي يقدّر على الشروع فيها في الحال) أي وهي منفعة العين بخلاف
 منفعة الذمة التي لم تضم لها منفعة عين فداخله في الغير فيشترط فيها التأجيل أي اما المنفعة
 التي يقدّر على الشروع فيها في الحال وهي منفعة العين فلا يشترط فيها التأجيل بل لا يصح فيها
 كما مر (قوله لفوات شرط) كان كاتب بعضه وأشار إلى أن الفاتت في الفاسدة بعض شروطها
 املو كان الفاتت بعض الاركان بان اختلف شرط من شروطها السابقة ككون احد العاقلين

(أو على خدمة شهر) من
 الاثن (ودينار في أثناءه
 أو بعده) وعلى الثاني
 انفسخ الاصل (جارت) لان
 المنفعة مستحقة في الحال
 فالمدة لتقديرها وللتوفية
 فيها والدينار انما تسحق
 المطالبة به في وقت آخر
 وإذا اختلف الاستحقاق
 حصل التجسيم ولا بأس
 بكون المنفعة حالة لان
 التأجيل انما يشترط لحصول
 القدرة وهو قادر على
 الاشتغال بالخدمة في الحال
 فالتجسيم انما هو شرط في
 غير المنفعة التي يقدّر على
 الشروع فيها في الحال
 (وحكم فاسدها) أي فاسدة
 الكتابة لفوات شرط

(قوله ونحوه في المنهج) أي
 بدل قوله حصل التجسيم
 (قوله لا قبلها) أي في المتن

(قوله كاتبتك على زق خمر)

الاولى دم لانه تمثيل للباطلة
بجلاها على خمر ونحوه مما
يقصد فانها حينئذ فاسدة
لاباطلة وبهذا تقع لم انه
لا حاجة للـ والواجوب
في قوله في القولة بعد لا يقال
اختلاف العوض الخ بل
الجواب الذي ذكره غير
ظاهر (قوله لتزين) فـ
انما حينئذ صحيحة كما تقدم
في بابها فالاولى القبول
للفاسدة بالمشروط فيها
كون المؤنة على المستعير
مثلا (قوله فاناسد
ككون الخ) الاول التعبير
فيه بالبطل لانه هو الذي
يقع فيه الطلاق رجعا
وفيما بعد باناسد لانه
هو الذي يقع فيه باناسد
بهمر المثل افاده شيئا
الدمه وحى حفظه الله

أو فساد أو فساد عوض
أو أجل (حكم صحيحها)
في استتلال المكاتب
بالكسب وأخذ أرض
الجناية عليه والمهر وعقده
بالاداء في محل النجوم الى
سيده وسائر أحكامها
(الافى ان الفاسدة غير
لازمة من جهة السيد كما
لا تلزم) الكتابة (من جهة
الرفيق مطلقا) اى سواء
كانت صحيحة أم فاسدة
بجلاف السيد في العصة
فانما اللازمة من جهته (و)
في (ان سيده) في الفاسدة

مكرها أو صيبا أو مجنوناً أو عقدت بغير مقصود كدم أو لم يحصل فوراً بين الإيجاب والقبول
أو لم يوجد إيجاب أو قبول فيقال له باطله وهي ما غاها الا في تعليل معتبر بان يقع عن يصح
تعليله كان قال كاتبتك على زق خمر فان أدبته فانت حرف لا تفي ظاهراً وان كانت ما غاها في
نفس الامر اذا انعتق حينئذ انما هو بالتعليل لاهم اخلاقاً ما يوهمه كلامه في منهجه وهذا أحد
المواضع التي يفرق فيها بين الباطل والفساد ومنها الخج فانه يطل بالردة ويقصد بالجماع ويجب
المضى في الثاني دون الاول والعمارة فاناسد كعادته الشدة لتزين والباطلة كفاقة بعض
الاركان والاولى مضمونة دون الثانية والخلع فاناسد ككون العوض غير مقصود كدم
أو صدر من غير رشيد والباطل ككونه خمر أو يقع الطلاق في الأول رجعيًا ولا سال وتبين في
الثاني بهم المثل افاده زى (قوله أو فساد) اى الشرط كان شرط أن يبيعه السيد أو يبيع
حوله كذا أن عتقه يتلخر عن أداء النجوم أو ان كسبه بينهما ابدل عن النجوم (قوله أو فساد
عوض) كخمر وخنزير لا يقال اختلال العوض من فوات الاركان كما مر في كون الكتابة
فيه باطله لاناسد لانه لا يقول له اعتبار ان تارة يعتبر من حيث كونه فواتاً بحيث لا ينظر له أصلاً
ويكون وجوده كالمعدم فيكون مشابهاً لعدم وجود عوض بالرة وبهذا بعد استتلال من
فوات الاركان وتارة يعتبر من حيث ذاته وكونه موجوداً وبهذا الاعتبار بعد اختلاله من
فوات الضرر لانه وان فساداً هو من نظره (قوله أو أجل) كنجم واحد اه شرح المنهج
وقال مر كن أجل عيهاول أو حله نجم واحد اه (قوله وأخذ أرض الجناية عليه) اى ولو
كانت الجناية من سيده فانه يضمن بالأرض بخلاف ما لو قلته سيده فانه لا ضمان عليه وبهذا
ياغز فيقال لنا شخص يضمن بعضه ولا يضمن كله ووجه ذلك انه اذا قلته بطات كاتبتك فيه وود
رفيقاً وهو لا يجب له على سيده مال بخلاف ما اذا قطع عضو أو مثلاً فانه يضمن وهو أجنبي من
السيد فتضمن جنايته عليه (قوله والمهر) اى فيما لو كان المكاتب أمة سواء أوجب المهر
بشبهة أم بصدق صحيح كما قاله في شرح المنهج وظاهره أنه اذا لم تكن شبهة ولا عقد صحيح ووطئها
السيد لا يلزمه شيء وليس كذلك بل يحرم عليه ذلك ويلزمه المهر على المعتقد قال البندنيجي
وليس انما عقد ذلك به في الفاسد كالصحيح الا هذا الذي علق به الكسب وأرض الجناية والمهر ويرد
على ذلك الخلع بما سد فانه علق به المرأة نفسها الا أن يقال المالك في ذلك بالعوض الفاسد بخلاف
ما عينا فان المالك فيه بنفس العقد الفاسد فافترا وانما لم تبطل الكتابة بالتعليل بناسد لان
مقصودها العتق وهو لا يطل بذلك (قوله وعقده بالاداء) اى ان كان التعليل بالنظر فلا يكتفي
فيه النية (قوله في محل النجوم) بكسر المهملة اى وقت حلولها فلا يصح فيها تعجيل النجوم لان
المغلب فيها معنى التعليل الذي لا بد فيه من وجود المعلق عليه وهو أداء النجوم في وقت كذا
بخلاف الصحيحة فان المغلب فيها معنى المعوضة وهي يصح فيها التعجيل وعدمه فقوله في محل
النجوم قيد ولى سيده قيد آخر وسيأتى محترهما (قوله وسائر أحكامها) كسقوط نكته
عن سيده ما لم ينجح كما قاله مر وان لزمته فطرته كما سيأتى (قوله غير لازمة من جهة السيد) اى
فله فسخها بالافعل أو بالبيع أو بالقول كابطالها اذ لم يسلم له العوض لوقوع التراجع كما سيأتى
فكان له فسخها ادفعاً للضرر حتى لو أدى المكاتب المسمى بعد فسخها لم يعتق لان عقد الكتابة

وان كان تعليقه فهو في ضمن معاوضة وقد ارتفعت فارتفع اه افاده في شرح المنهج قال مر
 واطلاق الفسخ فيها فيه تجوز لانه انما يكون في صحيح اه (قوله برده عليه) اي وجوب ان كان
 باقية اوله قيمة وسبب كبحترهما ويزاد بعد آخر وهو ان لا يقع ذلك في حال الكفر وسبب كبحتر
 محترمه ايضا فالتجوز لانه وقوله لانه لم يملكه اي لفساد العقد (قوله بغيره) اي أقصى قيمه
 لانه يشبهه المصوب كالمقبوض بالشراء الفاسد هكذا اهفده عس من تردد والمراد بقيمة
 ما عتق عليه بالكتابة من كل العبد أو بعضه لان الكلام في العاقبة وقد يكون فسادها بالكتابة
 البعض واذا عتق بعضه سري لباقيته بشرط اليسار ولا يرجع بقدر ما سري اليه العتق لانه لم
 يمتنع بحكم الكتابة قال في المنهج وشرحه فان اتحد أي واجب السيد والمكاتب جنسا
 وصفة كحكمة أو تكسيرة كانا فدين جرى التقاض بينهما كسائر الديون من العتق والمفوضة
 فيما سريان يسقط من أحد الدينين في نظير قدره من الآخر ويرجع صاحب الزائده على
 الآخر أما اذا كانا غير نفدين فان كانا متقومين كفيلوس وعروض جرت العادة بالمعاملة بها
 فلا تخاص وان ترتب على ذلك العتق بان استحق كل على الآخر عبدا فقال أحدهما للآخر
 أسقط عبدا في مقابلته عبدي فانه لا يصح أو مثاين فقيم ما تفصيل ان ترتب على ذلك العتق كما
 في الكتابة جرى التقاض لتشوف اشعار ان العتق والافلا فان قلت ماصورة التقاض في
 المثاين في الكتابة فان السيد يرجع عليه بقيمته وهي لا تكون الا من غالب نقد البلد ولا يلزم
 أن تكون النجوم منه قلت صورته أن يكتبه على بر مثالا وتكون المعاملة في ذلك المكان بالجر
 فهو نقد البلد فجب القيمة منه اه بزيادة من الشورى عليه (قوله وقد تلف المعقود عليه
 بالعتق) اي اعدم امكان رده اه مر (قوله بالقيمة) أي في المتقوم وخصه بالذكر لانه المشابه
 لما نحن فيه اذ العبد الذي هو معقود عليه ههنا متقوم (قوله فان تلف) محترضا لقيمة المحفوظ
 فيما سري وكذا ما به منه وقوله بانه اي ان كان مثله او قوله أو قيمته ان كان متقوما (قوله لم يرجع
 على سيده بشئ) أي سواء بقي أو تلف بدليل التفصيل لبقا بانه للتفصيل الذي ذكره بعده في
 المحترم فانه يدل على أن غير لا يرجع فيه مطلقا وقوله وهو اي السيد (قوله بكملة صيته)
 وكذا محترمة وقوله لم يدبغ خرج به ماله كان مدبوغا قبل قبض السيد فان المكاتب يرجع
 يده لانه حينئذ مال بخلاف ما لو دبغه السيد بعد قبضه لانه كان تلف (قوله لم يرجع عليه يده)
 أي لان الاختصاصات لا تضمن بعد تلفها (قوله ويستثنى مما ذكر) أي من التراجع المذكور
 في المتن سواء كان العوض نالنا أو باقيا بقيد أن يكون مقصودا كما في شرح المنهج أتم ما بعد
 ذلك أم لا فهو محترمة لم يدر لم يدر لو كان اسما أو ترافعا اليه قبل قبضه ابطناه اه تقرير
 شيخنا وعبارة شرح المنهج ولو كاتب كافر كافرا على فاسد مضمونه ودفعه ورفضه في الكفر فلا
 تراجع اه ويصح أن يكون اسم الاشارة في قوله مما ذكر عائد على الرجوع في الفاسد المقصود
 وهذا هو الموافق لما في مر وقرر شيخنا ح ف (قوله حال الكفر) سواء أخذ جميع
 النجوم أو بعضها فان بقي شيء منها بعد الاسلام فقيمة التراجع اه قل (قوله ولا تراجع)
 أي لا من السيد وان أسلم ولا من الرقيق لان التراجع تناعل من الجانبين وهذا كما في الاصليين
 لما تدم من عدم صحة كتابة المرتد على الممقد فان قلنا بقايله حصل التراجع بينه وبين
 رقيقه ولو مرتد أيضا كالمسلمين (قوله بعد موت سيده) فتبطل بوث السيد قبل الاداء

(برده عليه ما قبضه منه) لانه
 لم يملكه (ويرجع عليه) اي
 على المكاتب (بقيته) يوم
 العتق لان في الكتابة معنى
 المعاوضة وقد تلف المعقود
 عليه بالعتق فهو كالو تلف
 المبيع بغير فاسد فان
 المشتري يرجع على البائع
 بما أدى ويرجع البائع عليه
 بالقيمة فان تلف ما أخذه
 السيد يرجع عليه العتق
 بمثله أو قيمته فان كان العوض
 لا قيمة ولا حرمة كخنزير
 لم يرجع على سيده بشئ وهو
 يرجع على العتق بقيمته
 وان كان محترما بكملة صيته
 لم يدبغ رجوع فيه الا أنه اذا
 تلف لم يرجع عليه يده
 ويستثنى مما ذكر ما أخذه
 الكافر من مكاتبه الكافر
 حال الكفر فانه يملكه ولا
 تراجع (و) في (أنه) اي
 المكاتب في الفاسدة
 (لا يفتق بادائه) النجوم

(قوله أن يكون اسم
 الاشارة) الاولى حذفه تأمل

اعدم حصول المعلق عليه نعم ان قال ان اذيت الى اولى وارثي بعد موتي لم تبطل بوعته اه افاده
 في شرح المنهج (قوله بعد موت سيده ولا في حياته الى غير الخ) محترز قوله فيما سبق سيده
 وقوله اواله في غير محل محترز قوله الى سيده (قوله في غير محل النجوم) بالكسر أى وقت حلولها
 كما مر (قوله كما تقدمت الاشارة اليه) أى بقوله بالاداء في محل النجوم الى سيده (قوله اعدم
 وجود الصفة المعلقة بها) وهى دفع الجميع فاذا كانت النجوم عشر بن دينار امثلا فاذا منى
 تسعة عشر وحط السيد عنه دينار لم يمتق لما تقدم من أن الغلب في الفاسدة معى التعليق
 وهو يشترط فيه وجود المعلق عليه بخلاف الصحة فان الغلب فيها معنى المعاوضة (قوله
 لا يجب) أى ولا يصح كما علم من عدم العتق قبله اه قل (قوله لا يسافر بغير اذن سيده) أى
 بخلاف الصحة وهذا في غير سفر النسل اما لو احرم بغير اذن سيده لم يمنع مطلقا اه افاده
 خضر (قوله وأن فطرته تجب على سيده) أى بخلاف نفقته كما مر (قوله وانه لا يامل سيده)
 وأنه تصح الوصية بقرينه ويصح عليه كلفه سيده واغيره ويصح اعتناقه عن الكفارة ولا يمتق
 بتجمل النجوم كما تقدمت الاشارة اليه بخلاف وطه الامة فانه يمنع فيها كالصحة على المعتمد
 خلافا لما في شرح المنهج وتبعه قل هنا قال مرق ويخالف الصحة الفاسدة أيضا في عدم
 وجوب ايتاءه او عدم صحة الوصية بنجومها وانه اذا عتق بجهة الكفاية لم يستتبع ولدا
 ولا كسبا وفي عدم منع رجوع الاصل وعدم حرمه النظر على السيد وفي عدم وجوب مهر
 عليه لو وطئها وفي غير ذلك بل اوصاها بعضهم الى ستين صورة (قوله ويجب الايتاء الخ) شروع
 في أحكام الكتابة ومنها أنه يحرم عليه تمتع بكتابة لاختلال ملكه فيها انهم يجوز له النظر بغير
 شهوة لما عدا ما بين السرة والركبة ويجب بوطئه لها مهر لاحد لانهم املكه والولد حر وصارت
 به مستولدة مكاتبه فان عجزت عتقت بعت السيد وأنه يحرم بيع المكاتب وهبته الا ان رضى
 بذلك فيصح ويكون رضاه فسخا للكتابة ويصح أيضا بيعه من نفسه اه افاده في المنهج وشرحه
 (قوله بان يحط عن المكاتب قبل عتقه) وكونه في النجم الاخير اولى والوجوب موسع من حين
 عقد الكتابة الى أن يبقى ما يمتق به من النجوم فيتمضيق حينئذ فان لم يحط عنه الا بعد العتق
 كان قضاء فان مات السيد لزم وارثه ان كان كاملا والا فاوليه (قوله أقل مقول من النجوم)
 كسبى قيمته درهم فحاش ولو كان المكاتب متعددا قالوا يجب على السيد أقل مقول ويترق
 بينه وبين ما في المصراة من أن الصاع يتعدده بعد العاقد بأنه صلى الله عليه وسلم قدر الابن
 لكونه مجهولا بالصاع لا بالصاع لئلا يحصل نزاع فيما يقابل الابن المجهول في يد المشتري فيشمل ذلك ما لو
 كان الابن نافها جدا فاعا بغير ما يخص كل واحد بالصاع اعدم تفرقة الشارع بين القليل وغيره ولا
 كذلك ما هذا ولو كان أقل المقول هو الواجب في التخمين لم يقطر الخط بل يجب حط بعض ذلك
 القدر اه افاده ع ش على مرق وقال الشوبرى وتبعه قل هذا لا يجب الخط حينئذ بل لا يجب
 الا اذا زاد ما له اعلى القدر الذي يحط قال شيخنا عطية والمدرك مع ع ش ولو تعدد السيد وجب
 على كل أن يحط من حصته أقل مقول لنص الشارع على وجوب الخط على كل سيد وبذلك فارق
 ما تقدم من تعدد المكاتب ويقوم وارث السيد مقامه في ذلك ويقدم ما يحط على مؤن التجهيز
 كما في مرق (قوله من النجوم) خرج ما لوحظ من غيرها كائن كان عليه دين للسيد فخط عنه منه

(بعد موت سيده) ولا في
 حياته الى غير سيده من
 وكيل او غيره اواله في غير
 محل النجوم كما تقدمت
 الاشارة اليه (و) في انه
 (لا) يمتق (فيما اذا حط عنه
 سيده شيئا من النجوم)
 اعدم وجود الصفة المعلق
 بها او يستثنى مع ما ذكر
 صور أخرى منها انه لا يجب
 في الفاسدة حط وان
 المكاتب فيها الا يسافر بغير
 اذن سيده وأن فطرته تجب
 على سيده وانه لا يأخذ من
 الزكاة وانه لا يامل سيده
 (ويجب) على سيده في
 الكتابة الصحة (الايتاء)
 بان يحط عن المكاتب قبل
 عتقه أقل مقول من
 النجوم أو يدفعه اليه منها
 بعد قبضه او من غيرها

من جنسها قال تعالى
وأنوهم من مال الله الذي
آتاكم فسر الآية بما ذكر
لأن القصد منه الإعانة على
العتق والخط أصل والدفع
بذل عنه لما قلناه من أن
القصد إعانته على العتق
وهي في الخط محتملة وفي
الدفع موهومة فإنه قد يتفق
المال في جهة أخرى وبسن
ربيع فإن لم يسمع به فسمع
(الأذا كاتبه في مرض
موته ولم يحتمل الثالث أكثر
من قيمته) ولم تجز الورثة فلا
يجب الإتيان (أو كاتبه على
منفعة نفسه) كأن كان كاتبه
على أن يجده شهر من
الآن وعلى خياطة ثوب
في ذمته بعد العقد يوم أو
بعد انقضاء الشهر أو عقبه
أو بعده بخمسة أيام أو قبله
كذلك لا يجب الإتيان لأنه
انما يجب إذا كان في
النجوم أعيان (وله أخذ
العوض على العتق أيضا)
أي كاله أخذ عليه في
الكتابة وذلك (في
بيع الرقيق) هو أعم من
قوله العبد (من نفسه وفي
قوله لسيده اعتقني على
كذا في عمل) أي فبعثته
عليه (والولاء) عليه (فيهما
لبيده) لأنه المعتق (وفي
(قول غير له أعتق رقيقك عنى

قانه لا يكتفى إذا إعانته فيه على العتق قال به ضمهم وليس لنا تقديم معاوضة يجب الخط من عوضه
الاهـ هذا (قوله من جنسها) أي وإن لم يكن من عينها قال به من لا من غير جنسها كالزكاة ما لم
يرض به العبد اهـ (قوله فسر الآية بما ذكر) أي بمعنى يشمل الخط والدفع وهو تحصيل جزم
يعين على العتق أعم من أن يكون مخطوطا أو مدفوعا أخذ من العلة وهي قوله لأن القصد الخ
وقيل المراد من الآية حقيقة وهو الإعطاف ويقاس عليه الخط يؤخذ الأول من تفسير
الرازي والثاني من تفسير الجلال وكلام الشارح ظاهر في الأول (قوله والخط أصل) أي أرجح
في الإعانة على العتق من الدفع لما ذكرنا أن كان فرعاً عن الدفع من حيث الدليل لأن آية وأنوهم
من مال الله الخ نص فيه وقيل به الخط بالأولى ولذا قال به ضمهم في هذا تقديم الفرع على الأصل
اهـ ولكن هذا على أحد احتمالين في قياسه بنوعه على الاحتمال الآخر فيقال في الاشكال أنه
لأولوية لاحدهما على الآخر لأن الآية نص فيه ما هو يجب بما قرئ (قوله وفي الدفع موهومة)
المراد بالموهومة غير المحتملة فيشمل المظنون والمشكوك لا ما قابلهما (قوله ربيع) أي النجوم
لاربعة دنانير وقوله فسمع والسدس مقدم عليه لأنه فوقيه ودون الربع (قوله ولم يحتمل
الثالث) كأن كان عنده ثمة ودفع المكاتب عن النجوم مائة وكانت قيمته مائة فالمال غير
مائتان بالنجوم فلا يجب الإتيان بقص الثلث عن قيمته فلا يمتنع كله لأن المال يصير ثلثمائة
الاشياء (قوله ولم تجز الورثة) فيسقط نظر لأن عدم احتمال الثلث لا أكثر من قيمته كاف في عدم
وجوب الإتيان سواء أجازت الورثة أم لم تجز وعلى فرض أنه قيد في عدم وجوب الإتيان فهو موهوم
باطل لاقتضائه انهـ م إذا أجازوا يجب الإتيان مع انه أمر معروف من عند أنفسهم فكيف
يكون واجبا عليهم (قوله بعد العقد يوم الخ) استشكل بأن منافعه في الشهر مستحقة للسيد
فلا يفرغ للخطاطة في يوم منه وأجيب بأن هذه اجارة ذمته فلا يمتنع من تحيط ثاني يوم
منه مع اشتغاله هو بالخدمة كالخائض إذا استؤجرت لخدمة المسجد اجارة ذمته فيصح
وقسنتيب بخلاف مالواستؤجرت اجارة عين وأما جواب قول عن الاشكال بقوله ان ذكر
اليوم لاجل تعدد النجوم فيجوز تأخير عن الشهر وقد يأن السيد في العمل وقد يعمل في
وقت لا خدمة فيه اهـ فلا يصح الأول وان الكلام في اجارة العين مع أنه في اجارة الذمة
كما عرفت (قوله أو عقبه) أي عقب الانقضاء أي بخمسة أيام بعده ولا حاجة لقول قل
المقصود تعدد التصوير فلا يضرت داخل بعضهم في بعض اهـ (قوله أو قبله) أي انقضاء الشهر
لا قبل الشهر نفسه لعدم تصوره وقوله كذلك أي بخمسة أيام (قوله كاله) كاله
أخذه عليه في الكتابة) بل أدلى لأن هذا ألزم وأسرع (قوله في بيع الرقيق من نفسه) أي بدلين
في ذمته كأن يقول بعثك نفسك بمائة في ذمته حالة أو موجه له تؤذيه بعد العتق فيقول
اشتريت ويصدق حاله لا يقتضي العقد وهو عقد عتاق لا يبيع فلا خيار فيه وخروج بقولنا
بدلين في ذمته مالوا بعه نفسه ويعين فلا يصح لعدم تأني ملكه لذلك (قوله هو أعم) نعم يدخل في
العموم المستولد مع انه لا يفتا فيهما ما ذكره بالنسبة للمسئلة الأخيرة قوله وفي قوله أي
الرقيق ولو مستولدة اهـ قل (قوله فبعثه) أي على النور ولا عتق ولا شيء عليه اهـ قل
(قوله وفي قول غير له) هذا هو البيع الضمني (قوله أعتق رقيقك عنى) أي وليس مستولدة

كأمر ما هي فان قال السائل فيها عني عتقت ولا مال أو عتقت ولزمه نصف المال أو عتقت
أو أطلق عتقت ولزم ما التزم وقوله فيه عتقه أي فوراً بقوله أعتقه عنه أو يطلق فان قال
أعتقه عنا وقع العتق والولا مشقة ولزم السائل نصف العوض أو عني عتق عنه ولا شيء على
السائل وكأنه رد سؤاله حتى لو قال عن كذا رقي وقع عنها اه أذاه قل

(باب الاقرار)

ذكره عقب الكتابة لمناسبة ما اذ فيه زوال ملكه ظاهر باختياره والزامة به بعده قهراً عليه
أما باطنا فليس ملكه (قوله هو لغة الأثبات) اعترض بأن المناسبات قوله بعد اذا ثبت أن يقول
هنا الثبوت اذ هو مصدر ثبت بخلاف الأثبات فانه مصدر أثبت وأجيب بأن دائرة الاخذ أوسع
فيؤخذ الرباعي من الثلاثي وعكسه والاقرار الذي معناه الأثبات مأخوذ من قر اذا ثبت فهو
اسم مصدر له ومصدر لا قر اذا ثبت فمأخذه هو المناسبات (قوله من قر الشيء يقر) بكسر القاف
وقصها من باب ضرب وعلم وأصل يقر يقر فاعلم (قوله أخبار الشخص بحق عليه) بخلاف
الدعوى فانها أخباره بحق له على غيره والشهادة فانها أخباره بحق غيره على غيره ويفرق بينهما
أيضاً من وجه آخر وهو أن يقال الأخبار إن كان ضاراً للقائه فاقرار وإن لم يكن ضاراً فاما أن
يكون نافعاً له أو لا الأول الدعوى والثاني التهمة وهذه كلمة في الأخبار الخاصة أما العام فان
كان عن محسوس فرواية والمحسوس فيها ما يحس السمع وهو انشاؤه أو يحس البصر كإخبار
شخص بوجوده كذا أو بأن البيت الحرام له من الأبواب كذا أو عن أمر شرعي فان كان معه
الزمام بأن كان من قاضٍ وشهوده فحكم أولم يكن معه ذلك ففتوى (قوله بحق عليه) كان ينبغي
أن يزيد أو عند العمل بالقرارات بعين اه عتق (قوله ويسمى اعترافاً أي كأي الحديث
فذكره لمناسبة ذلك) (قوله قوامين بالثبوت) أي العتق ككثير من القيام به وقوله ولو على
أنفسكم أي ولو كانت الشهادة على أنفسكم (قوله اغت) فعل أمر من الغفر بالغين المجبة أي
أذهب وسيبته إن رجلى أنبا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أحدهما أسألك يا رسول الله أن
تصحبكم بيننا يكتب الله تعالى وقال الآخر لا فقال له نعم أحكم بينكم فكذلك فقال الأول
يا رسول الله إن ابني كان عبداً علي هذا الرجل أي أجزأ عنده وإن زني بامرأته فقال للرجل
ما تقول في ذلك فقال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اغديا نيس الخ فذهب اليها فاعترفت
فزوجوها ووجه الدلالة انه علق الرجم الذي هو أمر خطير على الاعتراف فلم يزل الاعتراف
اقراراً لم يعلق الرجم عليه وأنيس ابن العاص الذي هو الصحيح كما قاله عن وليس هو أنيس
ابن مالك خادمه صلى الله عليه وسلم وخصه صلى الله عليه وسلم بالخطاب دون غيره لأنه من قبيلة
المرسل اليهم وهم لا يرضون بتحكيم من هو من غير قبيلتهم فيهم (قوله وأركان أربعة) رستم
شروطها من كلامه منطوقاً ومنه ما تصرحاً وتلويحاً (قوله لا يقبل الخ) شروع في شروط
المقرر وهو كونه مكاناً مختاراً غير مجبور عليه وفي مفهومه الحر تنصيص كما يأتي وأصل قيد
الاختيار فقوله صبي ومجنون أي وكذا مكره بغير حق أمية كان أقر بسل وأبهم فأكراهه
القاضي على تنسيبه فيقبل ومحل عدم قبول اقراراً مكره بغير حق اذا ضرب له قرأى لينطق
بالاخذ فقط أما لو سئل فسكت فضرِب لينطق بالصواب سواء كان الاخذ أو عدمه فأقر بالاخذ

(قوله باب الاقرار) مسئلة

قال الماوردي اختلاف

أصحابنا في حد المقر به

فقبل كل ما جازت المطالبة

به وقبل كل ما جاز الانتفاع

به وهو الأصح اه وقوله

جازت المطالبة به أي عند

تلقه كما هو ظاهر وحديثه

يظهر التفات بين القوانين

(باب الاقرار)

هو لغة الأثبات من قر الشيء

يقر قراراً اذا ثبت وشرعا

إخبار الشخص بحق عليه

ويسمى اعترافاً أي نسا

والأصل فيه قبل الاجماع

قوله تعالى كوفوا أقوامين

بالقسط شهد الله ولوعلى

أنفسكم فسرت شهادة المرة

على نفسه بالاقرار وخبر

العصيين أغديا أنيس الى

امرأته فلان اعترفت

فأرجها وأركان أربعة

مقر ومقر له ومقر به وصيغة

(لا يقبل اقرار صبي ومجنون)

حينئذ فانه اقرار صحيح لانه ضرب لاجل النطق فقط ولا ينحصر نطقه في الاخذ فقط ولكن هذه
المورد ليست موجودة الآن لانه بمجرد ما يدعى مثل ينكر فيضرب لم يقرب بالاختلاف فقط اذ لو نطق
وقال لم اخذ اذ امواعليه الضرب فهذا الكراه سواء اقر حال الضرب أم بعده وعلم انه لو لم يقرب
ضرب ثانيا (قوله في مثل ذلك) أي في ذلك الاقرار ومنه من العتود والحلول بخلاف غير ذلك
كالأذن في دخول أو واحة وإيصال هدية فان عبارتهم ما صحيحة فيه بشرط أن يكون للحيثون
نوع تميز وانصي ما موانع يجرب عليه كذب ولو مرة كما مر (قوله ولا اقرار من فلس الخ) حاصل
مسئلته انه ان اقر بعين أو دين جنابة قبل مطلقا أو بدين معاملة فان اسند وجوده لما قبل الحجر
قبل أيضا أو لما بعده وقيد بمعاملة كما هو فرض المسئلة لم يقبل في حق الغرماء أو لم يقيد بمعاملة
ولا غير هاروجع وان أطلق الوجوب فلم يقيد بمعاملة ولا جنابة ولا بما قبل الحجر ولا بما بعده
روجع أيضا فان نهذرت مراجعته لم يقبل والمعمد انه ليس له مقترله ولا لغرماء تخفيف المقر أن
اقراره على حقيقة وان اتهم (قوله بدين) أي غير دين الجنابة فخرج بالدين العين وبغير دين
الجنابة دينه فاقبل الاقرار فيه ما مطلقا وقوله في حق غرمائه أي اما في حق نفسه فاقبل فيتعلم
بذمته (قوله لما بعد الحجر) أي بعد أوله والانه وفيه (قوله بمعاملة) متعلق بوجوب وذ كر
المتن أربع صور ثنتان بعد الحجر وهما قوله بمعاملة أو مطلقا وثنتان قبله وهما ما لصورتان
المذكورتان أيضا وذكر الشارح صورة الاطلاق فالجمله خمسة لا يتقبل الاقرار في ثلاثة منها
ويقبل في ثنتين (قوله أو مطلقا) أي عن التقييد بمعاملة وغيرها كما ذكره والافه ومقيد بكونه
بعد الحجر (قوله بمعاملة) كسبع وقوله ولا غيرها كفرض (قوله فلا يزاحمهم) تفريع على قوله
في حق غرمائه فالضمير لهم فاذا كان الغرماء ثلاثة واقرار شخص رابع يدراهم لم يزاحم الغرماء
الثلاثة في المال الموجود بل يثبت ماله في ذمة المفلس ويلزمه ادؤه بعد ذلك الحجر (قوله
لتقصير في الاولى) وهي دين المعاملة والثانية هي قوله أو مطلقا (قوله فلان الاصل الخ) صواب
العبارة ان يقول فتعزى لا على أقل درجات الدين وهو دين المعاملة واما علمه المذكورة فلا تظهر
الافى اطلاق الزمن كما ساقى بأن لم يقيد بما قبل الحجر ولا بما بعده وما هنا اطلاق في دين مقيد
بكونه بعد الحجر فلا يراه في الزمن أصلا (قوله لانه) أي أقرب زمن (قوله ان محله) أي محل محله
في صورة الاطلاق على دين المعاملة على ما مر وقوله فيها أي في الثانية وهي صورة الاطلاق في
الدين وقوله اخذا عما ساقى عن الروضة أي في صورة الاطلاق في الزمن فيقاس الاطلاق هنا على
ذلك (قوله وجوبه) أي الدين وقوله ولو بمعاملة أي أو مطلقا كما مر (قوله أو قال عن جنابة)
معتز القيد المحفوظ فيما مر وهو غير دين الجنابة أما دية فاقبل الاقرار فيه مطلقا سواء أسند
وجوبه لما قبل الحجر أو بعده أو أطلق (قوله وان أطلق وجوبه) أي بان لم يفسد منه لما قبل الحجر
ولما بعده لا بمعاملة ولا غيرهما بان قال فلان على دين واقصر على ذلك وهذا هي الصورة
الخامسة كما مر (قوله على الأقل) أي الأقرب زمن لانه المحقق وهذا محل التعديل المتقدم
فكان الصواب ذكره هنا كما مر (قوله وجعله) عطف تفسير وقوله الى ما بعد الحجر أي فلا يقبل
على التفصيل المتقدم وقوله هذا أي عدم القبول (قوله فينبغي) أي يجب أن يرجع في تعيين
الزمن فان أسند لما قبل الحجر قبل أو لما بعده روجع ثانيا كما تقدم في كلامه فان قال بمعاملة

لعدم صحة عبارتهما في مثل
ذلك (ولا اقرار من فلس
بدين في حق غرمائه ان
اسند وجوبه لما بعد الحجر
بمعاملة أو مطلقا) بان لم
يقيد بمعاملة ولا غيرهما
فلا يزاحمهم المقترلة لتقصيره
في الاولى بمعاملة له واما
في الثانية فلان الاصل في
كل حادث تقديره بما قبل
بمن لانه محقق وظاهر أن
محله فيها اذا نهذرت
مراجعة المقر اخذا
بما ساقى عن الروضة (والا)
بان اسند وجوبه لما قبل
الحجر ولو بمعاملة أو قال عن
جنابة (قبل) في حقهم
وحقه لم يعد النعمة وان
أطلق وجوبه قال الرافعي
فقياس المذهب التنزيل
على الأقل وجعله كالمو
اسند الى ما بعد الحجر زاد
في الروضة هذا ظاهرا ان
نهذرت مراجعة المقر
فان امكنت فينبغي أن
يراجع لانه يقبل اقراره

أقول المحشى ولا غيرها
كفرض انظر مع ما ساقى
في صحيفة ١٥٤ من صدق
المعاملة بالقرض اهـ

(ولا اقرار بحجور) عليه (بسفه) لان نصيحة يؤدى الى ابطال معنى الحجر ١٥٣ (الا نذر قربة بدنية وتدبير ووصية) فيقبل

اقرارهم بالصحة عبارة
واحتياجه للشواب
والتقيد بالقربة البدنية
مع ذكر التدبير من زيادة في
وتخرج بالبدنية المالية
فلا يصح اقراره بنذره لها
اذا كانت معينة دون
ما اذا كانت في الذمة (و) الا
في (حدود وقود وطلاق
وخلع) ولو بدون مهر المثل
(وظاهر) وايلا ورجعة
(ونفى نسب) بلعان وعليه
اقتصر الاصل او يحلف
(واستطاع له) اعدم
تدبيره اجمالا وبعد التهمة
في الاولين فيقطع في
السرقه ولا يثبت المال

٢ (قوله لاجل حق الغرماء
المناسب لاجل مصلحة
نفسه وحفظ المال له عن
الضياح اه تقرير شيعي
(قوله اذ لم تكن ينة) فيه
أن الكلام في الثبوت
باقراره لا بالينة تأمل
(مسئلة) لو اقر بعد
العتق أنه اثنان شيئا حال
الرق لم يظا هره لزوم
جميعه وان كان أكثر من
قيمه مع أنه لو اقر حال الرق
واقضى الحال يبعه لم يلزم
ما زاد على قيمته ولا يبيع به
ويوجه بأنه لم يتعلق ههنا
بالالزمة وانما ينظر الى
القيمة اذا يتعلق بالرقبة تأملا
يجمع التعلقان تأمل بهم

لم يقبل أو يجناية قبل (قوله ولا اقرار بحجور عليه) أى ولا مطالبة عليه بعد رشده لاظهارا
ولا باطنا كما اعتمد مر وقيل يطالب بذلك ان كان صادقا وحل على ما اذا كان سببه متقدما
على الحجر او مضاهيه فيه كان اثنان شيئا حال الحجر عليه لان الاتلاف حال الحجر مضى له بخلاف
المعاملة كما ذكره مر في باب الحجر (قوله معنى الحجر) أى حكمته وهى عدم التصرف في ماله
لاجل حق الغرماء ٢ (قوله الا في نذر الخ) استثنى عشرة أشياء متناهية شرعا وانما يصح اقراره
بهذه المذكورات لانه يصح منه انشاؤها وقاعدة الاقرار ان ما صح انشاؤه قبل الاقرار به بل
ظاهر كلامه في الطلاق وما بعده أن المراد انشاؤها وليس كذلك كما سيأتى (قوله بدنية) كصلة
وصوم وحج فالمراد بالبدنية مالية ليست مالية محضة كالخج فانه يتوقف على مال لكن لا يسلم له
المال بل يصح به وليه كما مر في الخج وقوله لصحة عبارته أى تلفظه بمعنى انه غير لاغ (قوله وتدبير)
عطف على نذر أى اقر بنفس التدبير بان قال قلت لعبدى أنت حر بعد موتى وصككنا ما بعد
(قوله اذا كانت معينة) كأن قال هذا نذر لزيد (قوله ون ما اذا كانت في الذمة الخ) تأمله
في ذلك المحجور عليه بالنفس فالمعقد فيه ما أن نذرهما على حد سواء فان كان في قربة مالية معينة
لم يصح منه ما ذلك والاصح وثبت في ذمتهم الى زوال الحجر لا يقال السفه لادمة له بخلاف
المحجور عليه بالنفس فان له ذمة صحيحة فكيف جعلتم ما على حد سواء لانا نقرر له هو وان لم يكن له
ذمة لكن صح ما ذكره من انه يكون المقربة قربة وما ذكره الشارح من احتياجه للشواب وهذا
هو المذلول المعقد خلاف ما ذكره بعض المواشي هنا (قوله والا في حد) أى موجه كزنا وشرب
خمر وسرقه وقوله وقدر أى وان عني على مال اعدم تعلقه بالمال (قوله وخلع) من زوج وبه قبض
الولى العوض بخلاف السفه لانه انما غرامة والسفه اخذ وانما يصح منه بدون مهر المثل لانه
تخصيص لا يشترط في تصرفه فيه المصلحة بخلاف الما صل وأيضه الاطلاق بما نافى عوض أولى
كما سيذكره (قوله بلعان) أى في حق الزوجة وقوله او يحلف أى في حق الامة ويكتفى لذلك بعين
واحدة فان قلت كيف يصور فيه ما ذلك فانهم لا تمير فراسا السيدها الا اذا اقر بوطئها ومتى اقر
بذلك لمقه الولد فكيف يتيمه بعد ذلك قلت أجيب بتصور ذلك فيما لو اقر كاذبا فان الولد يلحقه
ظاهرا فاذا علم أنه ليس منه كان له حينئذ نفيه بالخلاف (قوله واستطاع له) أى النسب وقوله
اعدم تعلقه أى الحد وما بعده وقوله وليه التهمة في الاولين أى الحد والقود فان كل نفس
مجبولة على حب الحياة والاحتراز من الايلا م (قوله فيقطع في السرقه) تشرع على قوله وحد
وقوله ولا يثبت المال استشكل قطعه حينئذ بان القطع فرع الثبوت والمال ليس بثابت لانه
يتوقف على طلب المالك له ولم يوجد منه طلب لان شرط الدعوى أن تكون ملزمة وهى على السفه
بالمال غير ملزمة فكان القياس حينئذ عدم القطع وقد يجاب بان محل كون الدعوى على السفه
والمفاس غير ملزمة اذ لم تكن ينة اما اذا كانت فهى ملزمة فالقطع بالنسبة لها فرع عن طلب
المال لاعتنا ثبوت بخلاف الرشيد ويجاب أيضا بان هذه مستثناة من اشتراط طلب المالك ماله
وبانه يكتفى هنا بالطلب الصورى وان لم يوجد معه الزام واستشكل زى هذا بقوله واستشكل
الاكتفاء بالطلب الصورى لان شرط الدعوى ان تكون ملزمة ولا الزام في الطلب الصورى فهذه
المسئلة مشككة لا جواب عنها اه فيه نظر لان الاكتفاء بالطلب الصورى معناه انه لا يشترط

وينفق على ولده المستطلق من بيت المال وانما جاز خلعها بدون مهر المثل لان له الطلاق مجانا فبعوض اولى وتولى واستطاع له من زيادتي (ولا اقرار رقيق على سيده ١٥٤ الا في معاملة اذن له فيها) فيصح اقراره عليه لقدرته على انشاءه بخلاف اقراره

في معاملة لم ياذن له فيها سيده فلا يقبل على سيده بل يتعلق بذمته فيصح به اذا عتق صدقه السيد ام لا لتقصير معاملة ولو اقر بعد حجر السيد عليه يدين معاملة اضافته الى حال الاذن لم تقبل اضافته اما اقراره على نفسه فيصح كاتقارعه بعد وقوعه وطلاق وقطع في سرقة ابعده عن التهمة فيها وبضمن مال السرقة في ذمته اذ لم يصدق السيد فيها (ويؤدى) ما اقربه في معاملة اذن له فيها سيده (من كسبه وما في يده) من مال المعاملة (والاقرار الصحيح لا يقبل الرجوع عنه) اذ لا يجوز الغا كلام المكلف بلامقتض

في هذه الصورة كون الدعوى ملزمة بل يكفي فيها مجرد الطاب وان لم يحصل الزام فكيف يعترض عليه بان الطلب الصوري لا الزام فيه مع أن الجواب بذلك مسلم أنه لا الزام فيه اه تدبر (قوله وينفق على ولده المستطلق من بيت المال) أي بان استلحه صغرا أو مجنونا فاحتج بحجبة نفقة والفرق بينهما وبين ولد المفلس اذا استلحه فانه ينفق عليه من ماله أن اقرار المفلس بالمال صحيح فلذا أوجبنا عليه الاتفاق من ماله بخلاف السفينة فان اقراره بذلك غير صحيح فان لم يكن في بيت المال شيء أو كان ولم ينتظم فعل مياسر المسلمين (قوله على سيده) أي بالنسبة لسيدته (قوله الا في معاملة) أي كحصة بخلاف مالواشترى شراء فاسدا فانه لا يقبل اقراره عليه لانه لم ياذن له فيه ومراعاة بالمعاملة دين التجارة بخلاف دين القرض فانه لا يقبل اقراره به على سيده فيه ولو غير ذلك كما في المنهج لكان أولى وعبارته وقيل يدين تجارة اذن له فيها ثم قال وتعييرى بتجارة اولى من تعبيره بمعاملة أي لما تقدم من صدق المعاملة بالقرض مع انه لا يقبل اقراره فيه لان اذنه له في التجارة لا يذنه اول الاذن في القرض اهما (قوله اذن له فيها) أي وكان قبل الحجر عليه أخذا من قوله لقدرته على انشاءه وسيد كرمه ومعه (قوله لم ياذن له فيها سيده) يقتل المعاملة الفاسدة كما مر (قوله بل يتعلق بذمته الخ) أشار بذلك الى ضابط ما ينفذ تحت يد الرقيق وهو أن الرقيق اذا اتلف شيئا فان كان بغير رضا مستحقة تتعلق برقبته أو برضا مستحقة فان اذن لها السيد يتعلق بذمته وبكسبه ومال تجارته وان لم ياذن له يتعلق بذمته (قوله ولو اقر بعد حجر السيد) محتمزا لقدر المحفوظ في قوله اذن له فيها وهو لو كان قبل الحجر كما مر (قوله لم تقبل اضافته) أي المجزء عن الانشاء وفرق بينه وبين المفلس بان اقرار العبد يؤدى الى نوات حق السيد بخلاف غرما مائلا اذ يقي لهم الباقي بذمة المفلس (قوله اما اقراره على نفسه) أي بالنسبة لنفسه ولو بعد حجر السيد عليه وسواء كان ما اذنه أم لا وهو محتمز قول الملق على سيده (قوله كاتقارعه بعد حجره) عبر عن هذه الاربعة في المنهج بقوله بوجوب عقوبة وقوله لبعده عن التهمة أي لان كل نفس مجبولة على حب الحياة والاحتراز عن الايلاام اه شرح المنهج وما ذكره بعضهم هاما من استشكل القطع في السرقة بان شرط القطع بها الدعوى بالمال ومن شرط صحة الدعوى به اليسار اه ليس في محله لان ذلك ليس بشرط فلا حاجة الى جوابه الذي ذكره عنه (قوله وبضمن مال السرقة في ذمته) أي تافا كان أو بقبالي يده أو يد سيده ولو اقر بوجوب قودوعى عنه على مال يتعلق برقبته ولو كذبه سيده اه شرح المنهج (قوله اذ لم يصدق السيد فيها) خرج مالوصدقه فان كان باقيا ردا وتلف في يد العبد يتعلق برقبته فيباع فيه الا أن يذبه السيد باقل الاخيرين أو في يد السيد كالأغصبا فيتمتاع الضمان به هذا كله في غير المكتات كناية صحيحة أما هو فيصح اقراره مطلقا كالحر ويؤدى ما اقربه مما في يده فان هز نفسه ولا مال معه فدون معاملة يؤدها به صدقه وأرض جانياته في رقبته فيباع فيها الا أن يذبه السيد واقرار البعض بالنسبة لبعضه القن كالقن وبعضه الحر كالحر والوجه كما قاله والدم ان ما لزم ذمته في نصفه الرقيق يجب تأخير المطالبة به الى العتق وان كان قادرا اذ لا يتعلق بماله بصفة الحر فتضى الحال تأخير المطالبة به (قوله بلامقتض) أي سبب خرج ماله كان هذا مقتض

٢ (قوله عن هذه الاربعة) اقطر مع أن من جعله الاربعة الطلاق قبل ولعل لم يلفظ المجموع وتام (مسألة) يقبل اقرار العبي في البلوغ باحلام او حبض ممكن بلا عيز وان فرض في ذمة مومة فهو بطلان تعريفه لانه لا يعرف الا منه (مسألة) لو ادعى العتق بالبلوغ وطلب منه عن المقالة خلف

وجوب ان اتهم وامتنع كالأشوي بمثله العبي مع الخصومة وأجيب بان الكلام هذا في وجود البلوغ في اللغا والجل وهما في وجوده فيعاضى لان صورته أن يرازع بعد انقضاء الحرب في بلوغه اي مع وجود بلوغه في الحال راجب أيضا =

للاغناء كسفه أو فلس أو تعقبيه بشيئة كاه على كذا ان شاء الله وكذا لو قال له على ألف من غن
 خرف فيكون لا غيا على المعقد لا شتمال صيغة الاقرار على مبطل في جملة واحدة (قوله الا في ردة)
 أي بأن أقرب وجهها كأن قال مجدت اصنم ثم رجع بان قال ما فعلت فانه يقبل رجوعه بذلك اما
 لو قال ارتددت فلا يحصل الرجوع الا بالتلفظ بالشهادتين لان الاقرار بالردة ردة (قوله فيقبل
 رجوعه) أي لان حقه تعالى مبني على المسامحة لعدم حقوق الضرر له بخلاف حق الاذى فانه
 مبني على المشاحة للعوق الضرر له ويحصل الرجوع بنحو كذبت أو رجعت أو ما زنت وان
 قال بعده كذبت في رجوعي وقبول رجوعي انما هو بالنسبة لسقوط الحد أما بالنسبة لغيره كحد
 فادفعه فهو باق فلا يجب برجوعه بل يستحب حكم اقراره فيه من عدم حده لثبوت عدم
 احصائه به (قوله بها) أي بالثلاثة وقوله ادرؤ أي اتركوا (قوله لما صر) عله لقوله في سقوط
 القطع لا المال والذي مر بالنسبة للادول هو حديث ادرؤوا الخ وبالنسبة للثاني هو قوله اذ
 لا يجوز الخ (قوله ولا يلزم الاقرار) هذا اشارة الى الصيغة والى المقربة ويشترط في الصيغة لفظ
 أو ما في معناه يشهد التزام كقوله على أو عندي كذا فان حذف على أو عندي لم يكن اقرارا
 الا ان كان المقربة معينا كهذا الثوب وعلى أو في ذمتي للدين ومعنى أو عندي العين فان أقر بانها
 ودبعة وأنتم اتلفت أو انه ردها صدق بيمينه وأما قبل بكسر القاف وفتح الموحدة فعمل للعين
 والدين على المعقد ولو فسر واحدة بغير ما هي له قبل الا في ذمتي فلا يقبل بالعين ويشترط فيه أيضا
 أن لا تكون دالة على استنراذاتها كقوله في جوابي عليك ألف زنه أو خذ أو اختم عليه
 أو اجمع له في كسك أو هي صحاح أو رومية أو بقرينة كتحريك رأس وأن تكون غير مشتملة
 على مبطل في جملة واحدة كالف من غن خرو يصح الاقرار بمجهول ويطلب من المقر نفسه
 فإذا قال له على شيء وكذا قبل نفسه بغير عبادة مريض ورد سلام ونجس لا يقتضي كخزير سواء
 كان ذلك الغير مالا وان لم يتول كذا نس وجبة برام لا كتودود وحق شفعة وحذف اما
 نفسه بالعبادة وما معها فلا يقبل نعم لو قال له على حق قبل نفسه بالاولين منها ومن الجهول
 ما ذكره بقوله فلو قال له على مال عظيم الخ ويشترط في المقر به أن لا يكون ملكا للمقر حين يقر
 فقوله دارى أوديني الذي عليك اعمروا غولان الاضافة اليه تقتضي الملك له فيها في الاقرار
 لغيره وأن يكون بيده ولو لا لاي لم بالاقرار للمقر له حينئذ فلو لم يكن بيده حالاً ثم صار له على
 بقتضى اقراره بان يسل للمقر له حينئذ فلو أقر بحرينه شخص بيده ثم اشتراه حكمهم افتقرع بيده
 عنه وكان اشتراؤه افتداء له من جهته ويضمن جهة البائع فله لالا مشتملى التليار (قوله
 ولا يلزم الا بالنفس) أي لا يطالب بشي معين الا بذلك كما برشده ما بعده وليس معناه أنه
 لا يطالب بشي أصلاً لما تقدم من صحة الاقرار بمجهول ثم يرجع اليه في بيانه (قوله باقل مقول)
 ظاهره انه لا يقبل نفسه بمال غير مقول وليس كذلك فلو عبر كافي المنهج بقوله قبل نفسه بما
 قل منه أي من المال وان لم يتول كعبة بل كان أولى وعبارته رولول مقول كعبة بوقع باذبحانة
 أي صالح للاكل والافه وغير مال ولا من جنسه اه (قوله لاحتمال ارادة عظيم خطره) باضافة
 عظيم لما بعده أو تنوينه ورفع ما بعده وهو بالخاء المعجمة والطاء المهملة أي صغور منه من حيث
 انهم غاصبه أو كثر منخله مثلاً وعبارته رولول مقول كعبة بوقع باذبحانة
 اشجع أول كافر مستحل وعتاب غاصبه وتواب بأذله لنعوه فطوره هذا لا ينافي وصفه بكونه

== بالنسبة لخصه
 الاحتياط لمراجعة الغائبين
 ويرد عليه أنه قد يتوفر
 هناك داعي الاحتياط
 تأمل (مـ مثله) في
 تساوى التقاضى لو ادعى
 مالا من جهة صبي فقال
 المدعى عليه من تدعى من
 جهته بالغ فقال القـ
 احلف أنك لا تعلم أنه صغير
 فلم يحلف فالولى لا يحلف
 وهل يحلف الصبي انه صغير
 فيه وجهان انتهى سم
 على أي شجاع

(الافى ردة وزنا وشرب خمر)
 فيقبل رجوعه عن اقراره
 به الخبر أي داود ادرؤا
 الحدود بالشبهات رواه
 الحاكم وصححه اسناده
 (و) الا في (سرقه وقطع
 طريق) فيقبل رجوعه
 عن الاقرار بهما في سقوط
 القطع لا المال لما صر
 (ولا يلزم الاقرار) الا
 بالنفس (ي) فلو قال له على
 مال عظيم أو كثيراً أو كثيراً
 من مال فلان قبل نفسه
 باقل مقول لاحتمال ارادة
 عظيم خطره

حقير أو نحو من حيث احتقار الناس له أو فتاؤه وبكونه أكثر من كذا من حيث أنه أحل
منه أو أنه ديس لا يتعرض للتلف وذلك عين يتعرض له اهـ بزيادة (قوله أو نحو) أي نحو وعظيم
ككبير وكثير (قوله إلا باليقين) قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه أصل ما يخى عليه
الاقرار أن ألزم أى ألزم اليقين واطرح الشك ولا تستعمل الغلبة وقوله وأطرح الخ لازم لما
قبله والمراد باليقين الظن القوي والالم يوجب اقرار بعمل به الا نادرا كما قاله مـ ر (قوله إلا أن
يقربدراهم) استثناء من قوله ولا يلزم الاقرار إلا بالتفسير فهاتان الصورتان يلزم فيهما بشئ
معين وان لم يحصل منه نفع (قوله أو بقول عدة) بمعنى أى يتعامل به اعداد الاوزان (قوله فيحصل
على انها دراهم الخ) أى ويلزمه ثلاثة من ذلك لانها أقل الجمع لا يقال دراهم جمع كثرة فكان ينبغي
أن يلزمه عشرة لانها أقل جمع الكثرة لاننا نقول ان ما قالوه هنا مبني على اتحاد جمع ~~الكثرة~~ كثرة
واقلة في المبدأ وهو الثلاثة وان اختلفا في الغاية فغاية الاول تسعة والثاني لانه له وانما
ألزمه الثلاثة فقط لانها المتيقن اما على مقابله وهو تغيره ما مبدأ أو غاية فبدأ الاول ثلاثة
والثاني عشرة فنقول محل الفرق بينهما ما فيهما صيغتان احدهما للكثرة والاخرى لثلاثة أما
ما ليس له الا صيغة واحدة فهو مشترك يطلق على القلة والكثرة ودراهم من هذا القبيل
وحملوه على القلة لانه المتيقن فيه لا يقال يقتضى هذا الزوم عشرة فيماله صيغتان كالفلس
وفلوس مع انه لا يلزمه الا ثلاثة لاننا نقول انما ألزمه الثلاثة فقط لانها المتينة لا حقال ان المقر
بح كلامه على مذهب من يرى اتحاد جمع القلة والكثرة في المبدأ أو استعمل أحدهما ما كان
الآخر وهذا الاحتمال موجود في اللفظ وان كان المتكلم به عام ما فالزمان المتيقن (قوله
وازنة) أن برنة الدراهم الشرعية (قوله وان لم تكن الخ) أى يمكن أن تكون الجله زنة ثلاثة
دراهم شرعية بان يكون مجموعها ثمانية عشر دانقا وان كان فيها واحد زنته خمسة دانق وآخر
سبعة مثلا (قوله التي هي) أى الستة دانق زنة الدرهم أى الشرعى (قوله إلا أن تكون دراهم
البلاد في الثانية) أى ما في الاولى فيحصل على الوازنة مطلقا سواء كانت دراهم البلاد عدة أو لا
وانما ألزمه دراهم وازنة في صورة ما اذا كانت دراهم البلاد عدة أخذنا باطلاق اللفظ المحمول على
الفرد الكامل فاعتبر الوزن وان خالف دراهم البلاد وأما في صورة ما اذا كانت دراهم البلاد
وازنة فقد وافق الاطلاق دراهم البلاد وأما في الصورة الثانية فإنه اذا كانت دراهم البلاد عدة
حمل عليه بالتقييد بذلك في اقراره المانع من الحمل على الفرد الكامل والمقتضى ان هراده بذلك
دراهم البلاد والالم يكن لهذا التقييد غرة واذا لم تكن عدة حمل على الوازنة وألغى ذلك التقييد
فخالفته لدراهم البلاد فيكون ضائعا لا غرة له (قوله عدة) أى يتعامل بها عدد الاوزان كدراهم
مصرفاته يستوى فيها الناقص والكامل (قوله على مائة عدة) بجر عدة بالاضافة لانه وان كان
مدلوله متعديا لكانه مفردا لفظا ونصبه على الحال من مائة وان كان ذكره لخوازم على قلة كافي
قوله وصلى وراهم رجال قبا ما ومرت بها عدة رجل ورفعه نعمتا وتسكينه وقفا فالواجب مائة
معدودة في الاحوال الاربعة على المعتمد وكأنه قال على مائة معدودة أى ليست وازنة (قوله
اعتبر العدد دون الوزن) أى وان كانت دراهم البلاد وازنة لتصرفه بالعدد فيلزم بمائة ولو
ناقصه والفرق بين ذلك وبين الصورة الثانية في كلام المصنف حيث حمل فيها على الوازنة فيقالو

أو نحو فلا يلزم إلا باليقين
قلا بد من التسعة (قوله إلا)
أن يقربدراهم ويطلق أو
يقول عدة فيحصل على
أنها دراهم (وازنة) وان
لم تكن زنة كل منها ستة
دانق التي هي زنة الدرهم
(الأن تكون دراهم
البلاد في الثانية عدة)
فيحصل على انها دراهم
عدة وان كانت ناقصة فلو
قال على مائة عدة من
الدراهم اعتبر العدد
دون الوزن كما ذكره في
الروضة واصلاها (ويقبل
اقراره لو ارثه في مرض
موته) كالأجنبي والعموم
ادلة صحة الاقرار ولانه
انتهى الى حالة يصدق فيها
الكذب والظاهر أنه لا يقرب
الا بيقين

كانت دراهم البالد ليست عدة لأنه لما ذكرتم لفظ الدراهم المقتضى كونها كاملة حل عليها
والتي قوله عدة لأنه لا ثمرة له كما مر لخالفته لدراهم البالد بخلافه هنا فإنه اقتصر على عدة وقيد
المائة ولم يتعرض لذكر الدراهم حيث لم يقل مائة درهم وذلك يقتضي أن المعتبر العدد دون
الوزن وقرر شيخنا عطية أنه لو قدم عدة على مائة فإن قال عدة مائة حل على الوازنة ولعل وجهه
أنه عند تعدد مائة على ذلك يكون القصد من ذكره التقييد ويكون المعتبر هو ذلك القيد
المصرح باعتبار العدد بخلاف ما لو قدم على مائة فإنه يكون مسوقاً لاستقلاله على وجه
التقدير فكانه قال على عدة بقطع النظر عن كونه يتعامل به عدد أو وزناً فيحل على الفرد
الكامل وهو الوازنة اه تدبر

(باب الشفعة)

من الشفع المقابل للوتر لما فيه من شفع نصيب بأخرى ضمه له أو من الشفعة لأنهم كانوا في
الجاهلية لا يأخذونها إلا شفعة بعضهم البعض وذكر مع الإقرار لأنهم اقدتشتأ عنه في مودة
الإقرار بالشرا أو أيضاً أو لها اختياراً بالشرا وأخرها قهرى بالأخذ كهو وأخرت عنه لأن
الاستحقاق فيها يتوقف على وجود عقد الشراء المتوقف على كل من البائع والمشتري بخلاف
الاستحقاق في الإقرار فإنه لا يتوقف إلا على تلفظ المرفة فقط فكان ألزم وهذا أولى مما ذكره قل
بقوله وهي حق معنوي ينشأ عنه أخذ مائة بخلاف الإقرار فإنه لا يفتى والمقتضى أقوى من
المعنوي فأخرت عنه اه لأن الحق معنوي فيها وفي الإقرار وكل منهما ناتج عن انط فلا وجه
للتفرقة (قوله الضم) لما فيه من ضم نصيب وهو نصيب الشريك الحادث إلى آخره وهو نصيب
الشريك القديم (قوله قهرى) بالرفع صفة للحق بمعنى الاستحقاق أى أن ذلك الاستحقاق قهرى
يثبت بمجرد البيع من غير رضا المشتري الحادث ولا يحتاج للفظ الاعتماد لئلا يلزم من
استحقاق الغلة حصول الملك والجحصة للملك ومعنى كونه قهرى بأنه متى بذل المستحق الثمن
ووجدت الصيغة حصل قهرى عن المشتري والاول أظهر وأنسب بيقينة التعريف (قوله
لشريك) أى المالك للرقبة لا فهو موصى له بشفعة وموقوف عليه اه قل (قوله فيما ملك)
متعلق يثبت وهو قيد يخرج به ما وقف فلا شفعة فيه فإذا وقف أحد الشريكين نصيبه على
جسامة لم يكن لشريكه الأخذ بالشفعة من الموقوف عليه وقوله بعوض قيد يخرج ما ملك بغير
عوض كارت ووصية وهبة فلا شفعة فيه وما ملك بعوض يشمل المبيع والمهر وعوض الخلع
والصلح عن دم فإذا جعل أحد الشريكين نصيبه مهر الزوجة أو خالعت الزوجة زوجها
يتصيم من الدار كان لشريك الزوج الأخذ من الزوجة ولشريك الزوجة الأخذ من الزوج
بمهر المثل فيه ما وإذا صلح أحد الشريكين مستحق الدم بنصيبه من الدار كان لشريكه الأخذ
بالدية أو الأرض فالمراد بالعوض ما يشمل الواقع في معاوضة غير محضة كالمهر (قوله قضى) أى
حكم بذلك وجوز الحكم به فلا يرد الاعتراض باحتمال أنه خصوصية له صلى الله عليه وسلم في
تلك الواقعة (قوله فيما) أى مشترك لم يقسم أى لم تقع فيه قسمة بالقول مع إمكانه كما هو قاعدة لم
فإن النقي الممكن بخلاف لا فأنه النقي المستحيل ولهذا يقال للبصير الذي بعثه ربه ما أنت لم تبصر
والغيب البصير أنت لا تبصر وقد يستعمل أحداهما مكان الآخر كما إذا كفو له تعالى لم يلد ولم
يولد فإنه غير ممكن وقد استعمل فيه لم مكان لا يقال إن ما من صبيغ العموم لأنهم من كلام

(باب الشفعة)

باسكان النماء وحكى ضمه
وهي لغة الضم وشرا حق
تلك قهرى يثبت للشريك
القديم على الشريك
الحادث فيما ملك بعوض
والاصل فيها قبل الإجماع
خير الجارى عن جابر قضى
رسول الله صلى الله عليه
وسلم بالشفعة فيما لم يقسم

الراوى اخبارا عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم انما هو من جهة الاقناط ولم يعلم ما وقع
منه صلى الله عليه وسلم فيجتمل أن الواقع منه القضاء في واقعة محدودة فلا عموم لانا نقول
يمكن أن الراوى فهم العموم بما وقع منه صلى الله عليه وسلم لم فاخبر عن علمه من حاله عليه
الصلاة والسلام وأقر عليه نصا راجعا أو يقال نزل القضاء منزلة الانشاء أى أفق رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم إلى آخره أفاده ع ش (قوله فاذا وقعت الحدود الخ) هو مفهوم قوله
لم يقسم كأنه قال فاذا وقعت القسمة أى قبل البيع فلا شفعة لاحدهما الذاباع الآخر لانه
حينئذ يار لا شريك أما وقوعها بعد البيع فلا يمنع الشفعة لان المداخلى وجود الاشتراك حال
البيع والمراد بالحدود العلامات المبينة ما لكل من الشريكين على انفراد وقوله وصرفت
بالتشديد بمعنى في يثبت ويثبت بان جعل لكل نصيب طريقا يخصه وبالتخفيف بمعنى تفرقت أو
عرفت وعلى كل فهو عطف لازم على ملزوم باعتبار الغالب من انه اذا وقعت العلامات تميزت
الطرق أو عطف مغاير وهو الاظهر لا يقال عطف ذلك على ما قبله حينئذ لا يبعد انه اذا وقعت
الحدود ولم تصرف الطرق بان اتحدت ثبتت الشفعة وليس كذلك لانا نقول هذا المفهوم
مع ارض بمفهوم الحصر في أول الحديث اذ مفهوم قوله فيما لم يقسم أن ما قسم لشفعة فيه
وان لم تبين طريقه أو ان ذلك خرج بخروج الغالب فلا مفهوم له (قوله وفي رواية لمسلم) المقصود
منه التخصيص للعموم في الرواية قبلها لان ما الواقعة فيها من مبيع العموم فتشبه المنقول
وغيره فاذا ثبت أنه المراد خصوص الغير وان كان يمكن استثناء ذلك من قوله فاذا وقعت
الحدود وصرفت الطرق لان ذلك لا يكون الا في غير المنقول الا انه قصد التخصيص عليه من
أول الامر وانما لم تثبت الشفعة في المنقول لانها تخالف قهري على خلاف القياس فاختص بما
يدوم ضرره من العقار (قوله في كل شركة) أى مشترك وقوله ربعة أو حائط بدل منها أو خبر لم حذف
(قوله والمعنى) أى الحكمة فيه أى في ثبوت الحق أى استحقاق التملك وهو الشفعة وأشار
بذلك الى انه ليس أمرا تعبديا بل معقول المعنى (قوله مؤنة القسمة) أى بين الشريكين القديم
والشريك الحادث لا يقال هذا الضرر يمكن حصوله قبل البيع بان تقع قسمة بين الشريكين
القديمين لانا نقول هو كذلك ولكن لما كان من حق الشريك ان يبيع لشريكه ويخلصه من
الضرر فلما باع لغيره سلطه الشارع على الاخذ منه قهرا ولم يفعل ذلك الضرر بخلاف ما قبل
البيع فانه لم يحصل من الشريك تقصير فلم ينظر لضرر شريكه على تقدير القسمة (قوله
واستحداث) عطف تفسير على مؤنة أى وضرر استحداث أى أحداث المرافق أى الامور التى
يرتفق أى يتفق بها فاذا أخذ الشريك بالشفعة اندفع ذلك الضرر عنه لان الكل صار ملكا له
والمراد حصول الضرر لم باعتبار الشأن والغالب والافتقار لا يحصل قسمة بينه وبين الشريك
الحادث (قوله في الحصة) متعلق باستحداث بمعنى أحداث وقوله كصعد مثال لاهرافق (قوله
ثانيه الربع) الربع يجمع على رباع كصعب وصعاب وربوع كنفس وفلوس وأربع كنفس
وأفلس وأما الربعة فتجمع على ربعات بالضمير كصعدة وسجدات قال في الخلاصة
والسالم العين الثلاثى اسماء نل • اتباع عين فاه بما شكل
(قوله والحائط البستان) والبستان هو الاشجار ونسبته حائط التصويت عليه بالحائط فهو

فاذا وقعت الحدود وصرفت
الطرق فلا شفعة وفي
رواية لمسلم قضى بالشفعة
في كل شركة لم تقسم ربعة أو
حائط والمعنى فيه دفع ضرر
مؤنة القسمة واستحداث
المرافق في الحصة الصادرة
الى الشريك الاخذ
بالشفعة كصعد ومنور
وبالوجه والربعة ثابته
الربع وهو المنزل والحائط
البستان

من تسمية الشيء باسم مجاوره (قولا وأركانها) أى الشفعة بمعنى استحقاق القلق وقوله أربعة
صوابه ثلاثة كفى المنهج لان الصيغة انما تجب عند اقلك بالفعل والاستحقاق ثابت قبل ذلك
فالصفة شرط في حصول الملك لاركن من الاركان (قوله آخذ) بالمذو هو الشريك القديم أما
الآخذ بافظ المصدر فهو الصيغة أو ما تفيد به شرط الآخذ كونه شريكاً كاملاً كما لو كانت
وغيره قال كسجد له شقص لم يوقف بان وهب له أو اشتراه له الناظر من ربع الوقت فإذا باع
شريكه أخذه الناظر بالشفعة فخرج بالشريك الجار وبالمالك الموقوف عليه ونحوه فلا شفعة
لهم كما هو في المأخوذ أن يكون أرضاً تابعة كاسمى غير نحو عمر كجبري ثم لا غنى عنه فإذا باع
داره أو بستانه وله في ذلك شريك في الممر أو مجرى النهر الذي لا غنى عنه فلا شفعة فيه بخلاف
ماله كان عنه غنى بان كان يملك احداهما أو مجرى آخر فانما تثبت فيه الشفعة وان يملك
بعوض كبسيع ومهر وعوض خالص وصلى دم فلا شفعة في ملكه وان جرى بسبب ملكه كالجمل
تبل الفراغ من العمل ولا فيما ملك بغير عوض كارت ووصية وهبة بالاثواب كما هو وأن لا يطل
نفعه المقصود منه لو قسم كاسمى وفى المأخوذ منه تأخر سبب ملكه عن سبب ملك الآخذ
فلو باع أحد شريكين نصيبه بشرط الخيار له فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يبيع بت
فالشفعة لا تشتري الاول ان لم يأخذ بانه بالشفعة بان يفسخ البيع ويأخذ به او يكون آخذ
فمخالا للثاني لتأخر سبب ملكه عن ملك الاول اما لو اشترى اثنان داراً أو بعضهما معاً فلا شفعة
لا دهم على الآخر لادم السبق (قوله وصيغة) كان المجرى اسقاطها كما هو ولذا قال في
المنهج اركانها ثلاثة ثم قال والصيغة انما تجب في ذلك كاسمى (قوله في أرض) خرج نحو
الشفعة وقوله وما يتبعها في البيع أى يدخل عند الاطلاق من غير نص عليه لان هناك أموراً
تستتبع غير مسماهما لغة كاذكروا في باب الاصول والتمارة إذا قال بعتك الأرض دخل الشجر
مثلاً في البيع عالم بشرط البائع فان نص عليه وقال بشجرها كان فوكيداً والمراد أن الشفعة
تثبت في التابع المذکور اذا بيع مع الأرض أما اذا بيع وحده لم تكن الأرض غير ملوكة
لشريكه مثلاً فلا شفعة فيه لانها انما تثبت فيه تبعاً للاستقلال (قوله كبناء) أى وتوابعه من
أبواب ومقايص وغير ذلك (قوله وغراس) أى شجر رطب لا يابس لا تنفع تبعته كاسمى ولا بد
أن يكون الغراس مستتر كائنه ما كان لم يكن مشتهراً كالأشعة فيه ويبقى للمشتري في الأرض
بأجرة وایس للشفيع جبره على عمله بغيره فان قلت ما الفرق بين البيع والرهن فانه اذا رهن
أرضاً لا يدخل فيها ما ذكر من البناء والغراس قلت الفرق أن البيع قوى يستتبع بخلاف
الرهن فانه ضعيف عن الاستتباع (قوله مثبتة) أى مخلوقة أو مبنية بخلاف المدفونة (قوله
دائم الثبات) أى يجوز مرة بعد أخرى أو تؤخذ ثمرة كذلك فالاول كاللوحية والنيلة والبرسيم
والقت والثاني كالبنامة والقشور والخيار والبنفسج (قوله وجبر الطاحون) أى الاعلى والاسفل
أما الثاني فلانه ثابت وأما الاول فلانه تابع له ومثله القادوس ونحوه من كل منفصل توقف عليه
نفع متصل كالهوذية والجازية ولا ينجر كلام طويل في الفتاوى فيما يتعلق بالسواقي هل
تدخلها الشفعة أولاً والظاهر انما تدخلها اذا الساقية اسم للبئر والبناء كما قاله هو ولو انتم
الدار بعد ثبوت الشفعة جاز أخذ النقص تبعاً للأرض (قوله لم تظهر) الظهور بتناقص النور

وأركانها أربعة آخذ
وماخوذ منه وصيغة (انما)
تثبت الشفعة في أرض
وما يتبعها في البيع كبناء
وغراس (وجارة مثبتة في
الأرض وبذر دائم النبات
وجبر الطاحون) (وغر لم
تظهر)

(قوله عن ملك الاول) أى
سبب ملكه

والمراد به ما يشمل التأبير بدليل ما ذكره الشارح وقوله المشمش بكسر الميم وقصهما (قوله وان
 تأبرت قبل الاخذ) أي فالمدار على عدم تأبرها أي تشقةها عند البيع وان تأبرت بعد ذلك
 (قوله وما لا يتبعها) عطف على غير أي وبخلاف ما لا يتبعها عند البيع بان يحتاج الى النص
 عليه وفي بعض النسخ وما يتبعها عطف على الارض مع تسلط لفظ غير عليه والمعنى واحد (قوله
 كطباق) مثال لما لا يتبعها والمراد بها الامكنة التي على السقف جمع طبقة كقصعة وقصاع
 ورحبة ورحاب فلا شفعة في ذلك ولو كان السقف مشتركاً بينهم لانه لا ثبات له فكذا ما علب (قوله
 محسكرة) أي مستأجرة بان تكون الارض موقوفة على من يبق فيها كغالب بيوت مصر أو
 مملوكة ويأذن الناظر او المالك لشخص في البناء عليها باجرة معلومة كل سنة مثلاً كدرهم
 ويقتصر جهالة المدة للحاجة فاذا باع احد الشريكين نصيبه في البناء الذي عليه الميثاق لشره
 فيه شفعة لعدم ملك الارض (قوله وجدار مع أسه) أي محله من الارض لاجرة الذي فيها
 وان كان يطابق عليه أنه اس أيضاً لكنه على هذا خارج بالارض وما يتبعها لانه ليس أرضاً
 ولا تابعاً او على الاول خارج بالتابع فقط لانه ليس تابعاً للارض اذ لا يدخل في بيعها وان كان
 أرضاً التوقف الجدار عليه فلا تاوله عرفاً وحينئذ فلا يحتاج لما قاله المحقق من اخراجه بالقيد
 الآتي وهو أن لا يبطل نفعه المقصود منه قبل القسمة والاول هو المناسب للمغرس لانه اهم
 لحل الغراس وهذا وقد يقال لاحاجة لهذا التكلف كالمقارعة ودبال تثليل انما هو الجدار
 والشجرة لكن الاول بيع مع اسه والثانية مع مغرسها حتى يصح كون ذلك ليس أرضاً ولا تابعاً
 واما الاس والمغرس فلا يدخل فيهما في التثليل على حدتهم ما اذا قال في شرح المنهج ولا في شجر
 أو رد البيع أو بيع مع مغرسه فقط ولا في شجر جاف شرط دخوله في بيع أرض لا تنقضاء التبعية
 اى لان الارض تابعة حينئذ لا متبوعة فهو ذا امر يرجع في أن المغرس لا يدخل في التثليل
 ومثله الاس وهذا كله اذا كان الاس والمغرس باسعار يرضى فان كانا عرضيين بحيث يمكن جعل
 اس آخر او شجرة أخرى فيه ثبتت فيه الشفعة لوجود الارض التي تستدفع حينئذ مع امكان
 القسمة (قوله ومنقول) عطف على طباق فهو مثال لما لا يتبعها ليس أرضاً ولا تابعاً ولا ولا في
 والاشقة وغيرهما والذي مر هو المنقول الذي ثبتت فيه الشفعة تبعاً كالبنا والغراس ويحتمل
 ان المراد به كل منفصل توقف عليه نفع متعل كحجر الطاحون الاعلى وهذا هو المتبادر (قوله
 وان بيع) أي ولو في عقد واحد ولو بيع مثلاً لثمن وغيره كمنشوب أخذ الشقص الشقص بقدر
 حصته من الثمن باعتبار القيمة وقت البيع ولو كان الثمن مائتين وقيمة الشقص ثمانين وقيمة المضموم
 اليه عشرين أخذ الشقص باربعة أخماس الثمن ولا خيار للمشتري بتفريق الصفقة عليه سواء
 كان عالماً بالحال او جاهلاً به على المعتمد لانه هو الذي ورط نفسه اه افاده في شرح المنهج بزيادة
 (قوله لانه) أي ما ذكر من قوله كطباق وما بعده من الامثلة فهو وتعليل اذ قوله بخلاف غير الارض
 الخ (قوله وانما ثبت الخ) فيه أن لشره متعلق بثبت في كلام المتن الا ان يقال ان ما ذكره حل
 معنى افادته أنه متعلق بذلك وانما نص عليه لطول العهد فيسبغهم عدم تعلقه به (قوله لشره
 عند البيع) أي ولو مكالمة او غير عاقل كما مر وهو شرط في الاخذ وتقدم له شرط آخر وهو كونه مالكا
 ومثله الولي لكن يشترط فيه وجود المصلحة في الاخذ والمعتبر الشره ولو في الواقع تدخل مسئلة

كثرة المشمش قبل ظهورها
 وغرة الفضل قبل تأبرها
 وان تأبرت قبل الاخذ
 بخلاف غير الارض
 وما لا يتبعها في البيع كطباق
 وبناء في أرض محسكرة
 وجدار مع أسه وشجرة مع
 مغرسها فقط ومنقول غير
 ما مر وان بيع مع عقار لانه
 لا يدوم فلا يدوم ضرر
 الشركة فيه وانما ثبت
 لشره عند البيع فيما
 لو قسم لم تبطل منفقته
 المقصودة منه قبل
 القسمة

(قوله لان الارض) أي
 أرض الجدار

القسمه جاهلا كما باني وقوله فيما لو قسم مائة بشرىك وهو مع قوله السابق في أرض وما
 يتبعها بشرىك في المأخوذ وتقدم له شرط ثالث وهو ان يملك بعوض ولم يذ كر شرط المأخوذ منه
 وهو تاخر سبب ملكه عن سبب ملك الاخذ كما مر وشمل الشريك في كلامه المنع ذلك قال في
 المنهج وشرحه ولو استحقها أي الشفعة جمع أخذوا بقدر الحصص لا بعدد الرؤس على المعقد ولو
 عفا أحد شفعين عن حقه أو بعضه سقط حقه كالقود وأخذ الآخر الكل أو تركه فلا يقتصر
 على حصته لا لتبعض الصنف على المشتري أو حضر أحدهم أو غاب الآخر أو غاب الآخر لاخذ إلى
 حضور الغائب أو أخذ الكل فإذا حضر الغائب شارك فيه لأن الحق له ما ليس للحاضر
 الاقتصار على حصته لا لتبعض الصنف على المشتري لولم يأخذ الغائب وما استوفاه الحاضر
 من المنافع كالاجرة والثمره لأزواجه فيه الغائب اه باختصار ولو اختلف الشفعين والمشتري
 في المفقوع عن الاخذ بالشفعة فالظاهر كما قاله ع ش تصديق الشفعين لأن الأصل بقاء حقه
 وعدم العفو (قوله ولو جارا) أي ولو لم يصحقا خلافا للنفقة في قوله لم يثبتوا للملازم وكذا
 للمقابل إذا كان الطريق بينهما غير نافذ وبذلك انما حديث الشفعة فيما لم يقسم وما ورد من ثبوتها
 للجارية وخصوصية أو منسوخ أو محمول على الجار الشريك فلو حكم كما حكم حتى يتم الشافعي لم
 ينقض حكمه (قوله أو شريك بعد البيع) كأن باع بكردار لزيد وعمر وما فلا شفعة لأحدهما
 على الآخر فليس لكل أخذ نصيب الآخر لأنهم انما صاروا شركاء بعد البيع اه ما لم تقدم
 شركة أحدهما على الآخر وأما ما ذكره المحشي من قوله وقد يقال يصور بما إذا باع أحد
 شريكين بعد حصته لشخص ثم باقى الآخر ثم أخذ الشفعين بالشفعة فإنه لا يشارك فيه المشتري
 الاول لأنه صار شريكاً بعد البيع كالثاني اه فهو مردود للحالته صريح كلام المنهج وعبارته
 ولو باع أحد شريكين بعض حصته لرجل ثم باقى الآخر فالشفعة في البعض الاول للشريك
 القديم لا تنفرد بالحق فان عداوته شاركه المشتري الاول في البعض الثاني لأنه صار شريكاً
 مثله قبل البيع الثاني فان لم يعرف عنه بل أخذه لم يشارك فيه لزال ملكه اه (قوله بنفسه
 أو بوكيله) يصح رجوعه لكل من الفاعل والمفعول وهذا تقرير على قوله شريك عند البيع
 كما تقدم من ان المراد الشريك ولو في الواقع (قوله جاهلا بالبيع) أي بان اعتقد أنه وكيل
 أو أنه ماله ذلك بارت أو وصية أو هبة فتبين أنه بالبيع (قوله فله) أي للشريك المذكور
 وقوله لوجود الشركة عند البيع أي في الواقع فانه دفع استسكال المزني لذلك بان القصة تقطع
 الشركة فيصير جارا لشريكه وأجيب أيضا بان الاخذ والحالته هذه يتضمن نقض القصة
 الواقعة فلم يأخذ بالشفعة الا وهو شريك لاجار وقوله مع قيام عذره أي بجهله وقوله وبقام ملكه
 قيد خرج به ما لو قسم جاهلا ثم باع حصته فليس له شفعة اذا علم لزال ملكه (قوله ولا تثبت
 الخ) هو منه وهم الشرط في كلام المصنف ويثبت بالتحية أي الاخذ بالوقبة أي الشفعة
 (قوله في طاحون) هو المكان المأهول للطن كما مر لا الحجر الموضوع فيه لأنه منقول والشفعة
 لا تثبت فيه الاتباعا (قوله لا يمكن جعلها الخ) هذا ان لم يعرض الشر كما عن الاتفاقات بذلك
 من الوجه الاول فان أعرضوا عنه وأرادوا جعل ذلك مكانين أو نحوهما فانما تثبت في
 ذلك الشفعة عند البيع لا مكان جعل الطاحون الصغيرة مثلا ذلك كائين أو نحوهما فانما تثبت في
 (قوله)

فلا تثبت فيه ولو جارا أو
 شريكاً بعد البيع لا تنفاه
 الشركة عنه عند البيع فلو
 قسم الشريك المشتري
 بنفسه أو بوكيله جاهلا
 بالبيع فله الاخذ بالشفعة
 وان انقطعت الشركة
 بالشفعة لوجود الشركة
 عند البيع مع قيام عذره
 وبقام ملكه ولا تثبت فيها
 لو قسم بطلت منفعته
 المقصودة منه قبل القصة
 وان أمكن الاتفاقات به من
 وجهه آخر فلا تثبت في
 طاحون وحمام وبئر لا يمكن
 جعلها طاحونين وحمامين
 وبئرين

(قوله ولا تثبت الخ) من
 شروطها أيضا ان يكون
 المشترك مما يمكن قسمته
 قهرا بان يقسم اقرارا أو
 تعديلا فان لم يكن كذلك
 بان كان لا يقسم الاردا فلا
 شفعة كما نص عليه في متن
 العباب لأن الشريك أمن
 من جهة المشتري لعدم
 جبره على القصة لو طابها
 المشتري والشفعة انما
 شرعت لدفع ضرر الشريك
 القديم

لما مر آن عليه الخ) أي وهما لا تقسمه إلا بإيجاب لها أحد الشرين يكن فلا ضرر (قوله فلو كان)
 تفرع على قوله فبما لو قسم لم تبطل الخ منطوقا ومنهوما فالشق الأول تفرع على المفهوم
 والثاني على المنطوق (قوله فباع) أي صاحب العشر وقوله لم تثبت الشفعة للأخرى وهو
 صاحب التسعة العاشر وقوله لأنه أي صاحب التسعة العاشر لأن صاحب العشر
 لو طلب القسمة لم يجب لها النعته إذ لا ينفع به وحده فلا يحصل ضرر لصاحب التسعة العاشر
 في بيعه لتصديه لأن مشتريه لا يجب للإسعة أيضا وحمل كون صاحب العشر لا يجب للقسمة
 إذا لم يكن له دار يجانبه بضمها أوالو كان لذلك فانه يجب لها العدم نعتته وحينئذ لو كان من
 له الدار المذكورة وهو المشتري تثبت الشفعة للمشتري لحصول الضرر له (قوله بخلاف
 العكس) أي وهو مالو باع صاحب التسعة العاشر حصته فلا صاحب العشر الاخذ بالشفعة
 لضرره لأن المشتري لو طلب القسمة يجب لها (قوله ولا يملك الشفيع) أي الذي ثبت له
 الشفعة أي لا يحصل له الملك بالفعل وحذف شرطين ذكرهما في المنهج وهما رؤيته للشفيع
 وعلمه بالثمن وليس للمشتري منه من رؤيته فهذا شرط لحصول الملك ولا يعتبر فيه فور بعد
 طلب الشفعة على المعتمد بخلاف طلبها أي الاخذ بها فانه فوري كالرد بالعيب ولحديث الشفعة
 كل العقال أي تفوت بترك المبادرة كما يفوت البعير الشر ودعنا دخل العقال إذا لم يبادر
 إليه اه فيبادر الشفيع عادة ولو بو كبله بعد علمه بالبيع مثلا بالطلب أو برفع الامر الى الحاكم
 فلا يضر خصوص الالة وأكل دخل وقتهم ولا يلزمه الا الشهادة على الطلب في طريقه أو حال تو كبله
 بخلاف الرد بالعيب فانه يلزمه ذلك لأن تسلط الشفيع على الاخذ بالشفعة أقوى من تسلط
 المشتري على الرد بالعيب بدليل أن الشفيع له نقض تصرف المشتري في الشقص وأخذه
 بخلافه في الرد بالعيب وبعد ذرا العاين في جهله القورية دون جهله أن له طلبا فإذا ادعى أنه
 يجهل ان له الاخذ بالشفعة لم يعذر لاشتمار ذلك بين الناس (قوله مع بذل الثمن للمشتري) أي
 عينه ان اتقل الى الشفيع بطريق من الطرق والأخذ في عوض مثلي كنفه وحب بمنه ان
 يسردون مسافة القصر والافقية وفي مقوم كعبد وروب بقمته كافي الغصب وتعتبر قيمته
 وقت المدة من بيع وكحاح وخلع وغيره لانه وقت ثبوت الشفعة ويعلم من اعتبار القيمة
 في المقوم أن المأخوذة في الحاح والخلع مهر المثل لأن ذلك قيمته ما وفي المنفعة متعة المثل
 وقت الامتاع لامهر المثل لانها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها وفي الاجارة أجره مثل
 تلك المدة وفي الجملة أجرة المثل بعد الفراغ وفي القرض القيمة وقت الاقراض وفي الصلح عن
 دم عدية الابل يوم الجنابة على المعتمد في ذلك ويمتنع الاخذ بالشفعة لجهل من كأن اشتري
 بخلاف وتلف أو كان الثمن غائبا ولم يعلم قدره فيه ما وهذا من الحيل المسقط للشفعة وهي
 مكروهة قبل ثبوت الشفعة وحرام بعده اه أخاذه في المنهج وشره بزيادته وقط الشفعة
 أيضا فيما لو كان بين مسلم وذمي دار شركة فباع الذي ما يخصه لذي بضمراً وخزير أو كلب فيمتنع
 على المسلم الاخذ بالشفعة لانه يرى بطلان شراء الذي بالخزير فلك البائع باذل وهذا هو الذي
 استقر به عس من احكام الفات ثلاثه فانها انما تثبت للمسلم فيما أخذ يذل ما ذكره بتقدير كونه
 مالا عنه له تابان بقدر الخمر خلا لا عصيرا والخزير بقررة أو شاة أخذ مما قالوه فيما لو نكحها في

لما مر أن عليه ثبوت الشفعة
 دفع ضرر مؤقتة القسمة
 الى آخره فلو كان بينهما
 دار صغيرة لاحدهما
 عشرها فباع حصته لم تثبت
 الشفعة للأخرى لأنه
 من القسمة إذ لا فائدة فيها
 فلا يجب طالعها لنعته
 بخلاف العكس ولا يملك
 الشفيع الا بلفظ كالأخذ
 بالشفعة مع بذل الثمن
 للمشتري

السكندر بن جهم ولم يقبضه ثم أسلمت قائم اترجع هو المثل فالتها انه يأخذ بقيمة الشقص اتعذر
الاخذ بما ذكر كمال وجعل الشقص مسداً أو عوضاً خلع (قوله) أو رضا المشتري أو قضاء
القاضي أي وإن لم يدفع الثمن ولم يحضر مجلس القاضي لكن بشرط أن لا يلزم على عدم قبض
الثمن حينئذ يباقيان لزماً ذلك كأن كان بالمبيع صفائح ذهب أو فضة والثمن من الآخر لم يكف
الرضا بكون الثمن في الذمة ولا قضاء القاضي خـ لا فإلما يقترض به كلامه في المنهج من الاكتفاء
بقضائه حينئذ بل يعتبر التقايبض أمالاً لم يكن الثمن من الآخر بأن كان من جنس الصفائح
لم يجز البيع حينئذ إلا بالوزن لا اتحاد الجنس ولا يقال إن حلة عدم الجواز كونه من قاعـ دقة
مجموعة ودرهم كما هو همه الشيخ خضر لا تنقضاء التعدد من كل من الجانبين الذي هو شرطها

• (باب الغصب) •

ذكر عقب الشفعة لا شترا كهمافي الاخذ قهراً لكن الماخوذ هنا باقهر حرام وفي الشفعة
مباح وأطلق بعضهم أنه من الكائن وقيد في العباب في باب الشهادات بما إذا كان قدر ربع
دينار وهو نصاب السرقة وقوله في شرح الروض ثم عن تقييد جماعة ومحل في غصب المال أما
غصب غيره كالكلب فانه صغيرة اه أفاده الشوري واعقد مر التقييد وزى الاطلاق وتبعه
عش واستدل له بقوله سمي في باب الاقرار انه لو قال له على مال عظيم وفسره بنحو حقيق بر قبل
وصفه بالغظم من حيث اتم غاصبه اه وفيه ان الاثم لا يستلزم الكيفية (قوله) هو لغة أخذ
الشيء أي ولو غير مال ولو بنحو سرقة أو اختلاس مما لم يوجد منه استيلاء أي غلبة وقهر فالأمر
اللاغوى أعم من الشرعي من هذه الجهة وإن كان الشرعي أعم من جهة شعول المالكين بظلم كمال
أخذ مال غير يظنه ماله كإسباني (قوله) استيلاء ان فسر الاستيلاء بالغلبة خرج به السرقة
والاختلاس والانتهاج كما مر أو بالتسلط اخرج الى تقييده بغیر سرقة واختلاس وانتهاج
ليخرج ما ذكره من ومدايره على العرف فخرج به منع المالك من سقي زرعه أو ماشيته حتى
تلف فلا ضمان لا تنقضاء الاستيلاء عرفاً سواء قصد منه منعه أم لا (قوله) على حق الغير أي ولو
في الواقع لم يدخل مالوا أخذ مال غيره يظنه ماله كإسباني (قوله) من تعدد بعد أي بحق اقراء
أو تدریس أو حضوراً أو افتاءً يحصل الغصب بمجرد إقامة صاحبه وإن لم يستول عليه الغاصب
لوجود التسلط والغلبة بذلك أمالو كان قعوده في ذلك بغير حق كان كان غاصباً له أيضاً وكان
لا يفتقع به بوجه من الوجوه السابقة فلا تعدد إقامة منه غصباً اهـ إذا ويجوز كما قال ابن
عبد السلام إيقاد قنديل في المسجد الذي يقنل بعد العشاء وإن لم يفتقع به أحد لان النور
يدفع وحشة الظلمة فلا يعد اضاعة مال بلاغرض شرعي (قوله) أو بسوق أي لحرفة ولا يقطع
حقه من فارقه حيث نوى الرجوع أو أطلق ولم تطل مفارقه بحيث يقطع الألفه أمالو فارقه
لابنية الرجوع أو طالت مفارقه فانه يقطع حقه (قوله) كزبل أي أو خرا أو كاب فان كان
ذلك باقياً وجب رده أو تلف لم يضمن إذا لقيته له (قوله) بغير حق خرج به البيع ونحوه فان فيه
استيلاء على حق الغير لكن بحق وعبرة مر وخرج به نحو ما أخذ بسوم أو عارية وما كان
أمانة شرعية كنوب طيرته الربح في داره أو هجرته اهـ (قوله) لا تأكلوا أموالكم أي لا ياكل
بعضكم مال بعض والا فلا انسان يا كل مال نفسه وقوله ان دماءكم أي دماء بعضكم وكذا

(قوله لا تنقضاء التعدد الخ)
الذي تقدم لعدم اشتراط
التعدد من الجانبين بل يكفي
ولو من جانب واحد فالمتعين
ما قاله الشيخ خضر اهـ
شيخنا (قوله والانتهاج) فيه
ان المنتهب معقد على القوة
فهو من أفراد الغصب شيخنا
باج (قوله خرج به البيع)
فيه أنه لم يستول على المبيع
الأو هو حقه تأمل

أو رضا المشتري بكونه في
ذمة أو قضاء القاضي له
بالشفعة

• (باب الغصب) •

(هو) أفة أخذ الشيء ظلماً
وشرعاً (استيلاء على حق
الغير) ولو منفعة كإقامة
من قعد بمسجد أو بـ وق
أو غير مال كزبل (بغير
حق) والاصل في هجرته
قبل الإجماع آيات كقوله
تعالى لا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل وأخبار
كثيران دماءكم وأموالكم
وأعراضكم عليكم حرام

مابعدہ ونظام الحديث كرمه يومكم هذا في بلدكم هذا أي مكة لانه قاله صلى الله عليه وسلم في حجة
الوداع في شهر كرم هذا وسندون ربكم فبسا انكم عن أعمالكم الألف لا ترجعوا بعدي كفاراً
ضللاً لا يضرب بعضكم رقاب بعض الأهل ياغت قالوا نعم قال اللهم انهم قد بلغوا الشاهد
الغائب فرب مبلغ أوعى من سامع رواه الشيخان والمبلغ يقع اللام هو الغائب والسامع
الشاهد وانما كان أوعى لانه يتطرق في الكلام ويجهت فيه كما وقع للجهتدين والسامع بآتيه
كما سمع (قوله قيد) بكسر القاف وسكون الياء أي قدر وطوقه بضم أوله وكسر الواو الثقيلة
يحمل أنه على حقيقة بان يجمع كل كالمطوق في عنقه ويعتد عنه بقدر فخائته لا يقال هو غاصب
من الأولى فقط فلم يحمل الطوق من السبع أرضين لانا نقول بل هو غاصب من الأرضين السبع
لان الشخص يملك الى الأرض السابعة ويحمل أن ذلك كناية عن شدة عذابه ونكاله ومن
الغصب ادخال جر من حريم الجروان بعد جد أو من الشارع ولو غير مطروق في ملكه
ومنه تقديم العلامة الفاصلة بين الطين المسماة عند الفلاحين بالتروية (قوله أرضين)
يفتح الراي وذا سكانها وجهت جمع العقلاء جبراً لانه قسم بعد ظهور علامة التأييد فيها
ولذا جعت بالآلاف والتاء اذا صغرت فحمل أرضيات اظهروا العلامة حقيقة فمتنع جمعها
حينئذ بالواو وبالهاء والنون (قوله رقولي) أي هذا وفي المنهج تبعت فيه الرخصة أي التوروى
فيها وقوله يدل قوله أي الاصل كالأفعى أي في المهر راصل المنهاج وقوله يشمل على التبع وقوله
فانه غصب أي فيحتاج لادخاله في تعريفه بقولنا بغير حق (قوله حكم الغصب) أي وهو
الضمان بأقصى القيم لاحقيقة أي تعريفه وماهية أي ان ماهية الغصب المعرفة بقولنا
استيلاء على حق الغير عدواناً غير شاملاً لذلك لعدم العدوان فيه (قوله ممنوع) خبر قول روجه
المنع أنها داخله في تعريفه بسبب ابدال عدواناً بقوله لا بغير حق (قوله وكأنه الخ) هذا اعتماد
عن الراي في مكانه قال العذر له في زيارة عدواناً واخراج هذه الصورة من التعريف جريه على
الغالب من استلزام الغصب للآثم ألو نظر لخلاف الغالب من عدم استلزامه ذلك لغير بقوله
بغير حق فتدخل فيه الصورة المذكورة والخلاف انما هو في كون تلك الصورة من أفراد
الغصب فتسمى غصباً أو لا فلا تسمى بذلك أما ضمان الغصب فتفق عليه فاختلاف
الظن قال قل وفي كلام الشارح نظر اذا لا يعترض تعريفه على تعريف آخر فان الغصب قد
يعرف باعتبار الآثم فقط بغير فيه بحق يشمل الاختصاص ويذكر فيه عدواناً بان يقال هو
استيلاء على حق الغير عدواناً وقد يعرف باعتبار الضمان والآثم فيقال هو استيلاء على مال الغير
عدواناً وقد يعرف بما يجمع ذلك كما ذكره المصنف اهـ بالمعنى أي فيصنع أن الراي عرفه
باعتبار الآثم وقد يقال وجه الاعتراض على الراي ان المتبادر من التعريف المذكور أول
الباب شموله للجميع الأفراد فالأولى تعريفه بما قاله المصنف وأما ما قاله الراي فهو وان صح
ليكنه غير مناسب في هذا المقام لعدم شموله للجميع الأفراد فالمناسب التعريف الآخر ولا شك
أن هذا هو معنى قول الشارح وكأنه ناظر الخ اذ معناه ولكن الراي نظر للغالب من استلزام
الغصب للآثم فعرفه بغيره باعتبار الآثم مع أن الأولى تعريفه بما هو أعم ومعنى قول الشارح
ممنوع أي من حيث ان المتبادر من كلامه أن هذه الصورة ليست داخله في تعريف الغصب
مطلقاً ولو باعتبار غير الآثم مع أنها داخله فيه بذلك الاعتبار كما علمت فكانه قال لا ينبغي لك ان

وغير من ظلم قيمة شـ بـ نـ
أرض طوقه من سبع
أرضين رواه الشيخان
وقولي بغير حق تبعت فيه
الرخصة بدل قوله كالأفعى
عدواناً يشمل مالواخذ
مال غيره بظن انه ماله فانه
غصب وان خلا عن الآثم
وقول الراي ان الثابت
في هذه حكم الغصب
لا حقيقة ممنوع وكأنه
جرى على الغالب

(قوله أول الباب الخ) أي
ان المتبادر في التعاريف
التي ذكر أول الابواب ان
تكون جامعة لكن هذا
لا يفيد كما قاله قل لان
الراي لا يقول انها من
أفراد بناء على تعريفه اهـ
فتدبر وتأمله

تعريف الغصب أول الباب باعتباره بالاثم فقط المقتضى لخروج هذه الصورة منه بل ينبغي تعريفه
بما هو أعم حتى تدخل فيه وحده فلا اعتراض على الشارح بل كلامه وجيه على أن عبارة مرد
تقتضي أنه لم يعرف باعتباره بالاثم أصلا حيث قال واستحسن تعبيره في الروضة بغير حق لشمولها
هذه الصورة واقضائهما الثابت فيها حقيقة الغصب نظرا إلى أن حقيقة ثابتة مع انتفاء
التعدي إذا قصد بالحد ضبط جميع صور الغصب التي فيها اثم والتي لا اثم فيها اه فهذا يقتضي
أنه لم يعرف إلا بالتعريف العام ويرد كلام قل فتأمل (قوله من أن الغصب يستلزم الاثم الخ)
حاصله أنه إما أن يكون فيه الاثم والضممان كالاستيلاء على مال غيره عدوانا ومنه القبض بالبيع
القاسد أو الضمان دون الاثم كالاستيلاء على مال غير يظنه ماله أو العكس كالاستيلاء على
اختصاص غير عالم به أو عدمه ما كالاستيلاء على اختصاص غيره يظنه اختصاصه ومثله
مالا يقول كالحبة والخبثين من الخنطة ونحوها قال مرد ولو أخذ مال غيره بالحيا كان له حكم
الغصب فقد قال الغزالي من طلب من غيره مالا في الملا فدفعه إليه لم يبعث الحيا فقط لم يملكه
ولا يحل له التصرف فيه (قوله علا) أي زيادة أو نقصا ومثل الأول بمثلين الصبيغ والغرس
والثاني بالحفر (قوله كصبغ) بفتح الصاد مصدر من باب قطع وضرب أمابكسرها فالعين التي
يصبغ بها وليس مرادها لأنه ليس علا (قوله فله) أي الغاصب إبطاله بإزالة الصبيغ أن
أمكنه بأن كان له جرم يمكن فصله كصبغ الأصبغة الهندية وقاع الأشجار وطعم الأرض فان لم
يمكن فصله فان نقصت قيمة الثوب بلزمه ارش النقص لحصوله بنفسه بخلاف ما إذا نقصت
بسبب انخفاض سعر الثياب أو زادت قيمته اشترى كافي الثوب بالنسبة فإذا كانت قيمته قبل الصبيغ
عشرة وبعده خمسة عشر فصاحبه الثمنان وللغاصب الثالث نعم ان كان صبغه نحوها فلا شيء له
وليس المراد اشتراكهما على جهة الشيوع بل أحدهما بثوبه والآخر بصبغه فهي شركة جوار
فن زادت قيمة متاعه فاز بالزائد هذا إذا صبغه الغاصب بصبغه فان صبغه بصبغه غيره فان كان
صبغ ثالث فالحكم كذلك أو صبغ مالك الثوب فلا يأتى فيه الاشارة وخروج بزيادة قيمته
وقصها بذلك ما لو لم تزد قيمته ولم تنقص فلا شيء للغاصب ولا عليه (قوله وان رضى المالك بالابطال)
أي سواه رضى أو لم يرض (قوله ضمان ما يحدث بسببه) أي ما ينقص الغصب أو بما يترب عليه
ينقصه ثم المسار بالشجر أو الحفرة أو نقص في الغصب ويؤخذ منه أنه لو أبرأ المالك من الضمان
لم يكن له إبطاله وهو كذلك بالنسبة للحفر قال في شرح المنهج فلو لم يكن له أي للغاصب غرض سوى
دفع الضمان بتعثر بالحفرة أو بنقص الأرض ومنعه المالك من العلم فيه ما وأبرأه من الضمان
في الثانية امتنع عليه العلم وان دفع عنه الضمان اه وكذا بالنسبة للزيادة إذا كانت أثر انحضا
كقصارة أمواله كانت عينها كاصبيغ والغرس فله إبطاله وإن أبرأه من الضمان لأن ذلك عين
مال الغاصب فليس للمالك منه من أخذه (قوله ويرد العين الخ) مقتضى ذلك أن له الإبطال
مطافا وليس كذلك كما علمت (قوله لبننا) بكسر الباء الطوب غير المحرق وقوله قدسا أي كاشا
للغمر (قوله بغير رضا المالك) فان رضى كان له إبطاله (قوله لأنه تعنت لأفائدة فيه) يستفاد
منه أنه لو نقص الغصب بها أجيب إلى إبطالها بدفع الأرض عنه إلا إذا أبرأ المالك منه
نظير ما مر (قوله والمضمان) أي أسباب الضمان وقيد بالمال ليكون كلامه في الضمان بعد

من أن الغصب يستلزم
الاثم (وإذا عمل) الغاصب
(فيه) أي الغصب
(علا) كصبغ وغرس
وحفر (فله إبطاله) وان
رضى المالك بالإبقاء ليدفع
عنه ضمان ما يحدث بسببه
ويرد العين كما أخذها (الا
في نحو مالو غصب غزلا
ففسحه أو طينا فضر به لبننا
أو زجاجا فأتخذ قدسا أو
ذهبا أو فضة فأتخذ حليا)
فليس له إبطال شيء منها بغير
رضا المالك لأنه تعنت
لأفائدة فيه ونحو من زيادتي
(والمضمان) للمال ستمه
(غصب وعارية)

الثاني أما الضمان قبله بالرد فلا يتقيد بذلك كما مر والضمنان في الغصب والبيع الفاسد بالمثل
في المثل وأقصى القسيم في المتقوم وفي العارية والسوم بقيمة يوم التلف ولو مثلياً على العقد وفي
الاتلاف بالبدل الشرعي من مثل أوقية وكذا في التعدي إلا في نحو الخيانة مما يأتي (قوله)
والإلاف أي وهو يد المالك كأن تقع القرية والجوخة وهما بيد صاحبهما من غير استيلاء
عليهما فلا يس غصباً وسواء كان الاتلاف بمباشرة كما مثل أو بتسبب كأن فتح باب دار أو قفص
فخرج ما فيه أو حل رباط سفينة فغرقت بحمله إلا أن كان غرقها بجدو وثريح ولو غصب
دراهم جماعة مثلاً صارت بينهم شركة إن لم يفتروا وبراً من شخص والجماع آخر وجه لهما
هريسة ملكهما وانقل البديل للمقته ويمتنع التصرف فيه حتى يدفعه مالم يؤد إلى تلفه
واعترض ذلك السبكي بقوله كيف يكون التعدي سبباً للمالك وفيه تسليط الظلمة على أموال
الناس بخاطرها ثم قال بل يكون الخلوط شركة بينهم كالنوب المصبوغ وما عت به الباي من
أخذ المكوس والجلود والكارع وغيرها وتجهل أعيان المالك فقصير ليت المال فافق م رجل
بيعهما وأكلها وأمال ابن قاسم في رده ثم قال فالوجه التحريم (قوله بسوم) كان أخذ سلعة
ليتم لها هل تجب في شترها أو لا فيردها فتلفت في يده قال عن ولو استام عشرة أذرع من
سوسة مثلاً وأخذها لبيعها ثم تلفت ضمن العشرة فقط بخلاف ما لو استام عشرة ظهور مثلاً
أيا أخذ منها واحداً فتلفت بيده حيث يضمن الجميع والفرق أن المستام في الأول عشرة أذرع
وهذا المستام الجلة (قوله أو بيع فاسداً أو نعد) معطوفان على سوم العامل فيه قبض الضمان
في هذه الثلاثة سببه القبض ولذا عطف بأو التي لا تناسب التعبد أدف كان الأولى حينئذ حد
الضمنات أربعة لأنه نظراً لأفراد هذا القسم وصورة المقبوض بتعد أن يكون للبائع حق
الحبس بأن كان الثمن حالاً فأخذ المشتري المبيع وتلف في يده فإنه يضمنه حيثئذ بالثمن التعدي به
وليس غاصباً لأنه ما سكه وأما تصويره ببيع أو مرتهن تعدي في الوديعة أو المرهون أو نحو
ذلك ففيه نظراً لأن هذه من أفراد الغصب (قوله على اليد ما أخذت) أي ضمان ذلك لأن الكلام
بعد التلف وقوله حق تؤديه أي إلا أن تؤديه وهو استثناء منقطع لأنه من الضمان بعد التلف
كما علمت وهذا الحديث لا يبيح الضمان في صورة التلف بيد المالك لأن يد الغاصب لم تستول
عليه فيكون دليله لا خمسة مما ذكرناه عام في كل يد سواء كانت غاصبة أم لا (قوله أربعة أنواع)
أي من حيث المضمون به (قوله بالمثل في المثل) أي في مسائل * أحدها العارية قائمها تضمن
بالقيمة وإن كان المستعار مثلياً على الرابع وصورة استعارة المثلي أن يستعير آنية نحاس
لا تختلف كالأساطال المربعة أو كانت مختلفة لكن غير ضرورية بل مصبوبة في قالب كما
أوضحوه في السلم فلا حاجة إلى تصويره بضمهم لذلك بما إذا استعار مثلياً لرهنة لاقتضائه أنه
لا يتصور في المستعارة المثلي الانتفاع على العادة وليس كذلك * الثانية إذا تلف ما بمقارنة وقدم
الحاضرة فيضمنه بالقيمة لا بالمثل * الثالثة المستام * الرابعة المبيع المفسوخ يبعه فيضمنان
بالقيمة لا بالمثل اه أفاده الشوبري (قوله ما حصره كبل أو وزن الخ) وذلك كما سواه أعلى أم لا
على المعتمد وتراب ونحاس بضم النون أشهر من كسرها ومسك وقطن وإن لم ينزع حبه ودقيق
ونخاله وجوز ولو زوبن وزر كان وعنب ورطب وخلول وإن كان فيها ما والمراد بما حصره

وتلاف وقبض بسوم
أو بيع فاسداً أو نعد) تلج
على اليد ما أخذت حتى
تؤديه (والضمان أربعة
أنواع) لأنه قد يكون (المثل
في المثلي وهو ما حصره
كبل أو وزن وجزا السلم
قبض) قد يكون (بالقيمة
في المتقوم

(قوله والمختلط) اي لا يجوز
السلم فيه وان كان يجب في
الفصل ومنه كما في شرح
المنهج (قوله الا ان مات الخ)
عبارة شرح المنهج ان مات
وهي الصواب (قوله كان
يجب حرا) محله ما لم يكن
مستحق النعمة للغير كان
أجره سنة من ثلاث اعقة
قبل تمامها او اوصى
بمنفعة ابدا ثم اعقته
الوارث فوجب أجره في
الصورتين بالقوات المالك
المنفعة اذا حبسه انسان
وكذا لو أبحر نفسه مدة
معينة فحبسه انسان قبل
تمامها امر (قوله بامتنعة)
اي لا يعتاد وضعها فيه مر

كما المنافع والميوان
والمكبل والموزون اللذين
لا يصح السلم فيهما وقولي
بالمثل في المثل في آخره
اولى مما عبر به (و) قد يكون
(بأقل الامر من من القيمة
والارض في السيد اذا
أنلف عبده الجاني) وقد
يكون (بغير ذلك في) أربعة
(المبيع) بد البائع) فانه
يضمنه بالثمن (ولبن المصرة)
فانه يضمنه المشتري بعد
الربصاع غير (والهر يد
الزوج) فانه يضمنه مهر
المثل (وجنين الامة) فانه
يضمنه الجاني

كبل او وزن ماله قدر شرعا قدر بكيل او وزن وايس المراد ما يمكن فيه ذلك لان كل مال يمكن
وزنه وقوله وجاز السلم فيه راجع لكل من مخرج به ما حصره كبل ولم يجز السلم فيه كأرز الشعير
فانه يجوز فيه دون السلم فيه كما هو وكذا البر المبلول والمختلط بالشعير او وزن ولم يجز السلم فيه
كعجون وغالية وخف مركب وتزياف مخلوط ورؤس حيوان وكذا ما حصره رذراع كحيوان
وثياب وان جاز السلم فيه (قوله كما المنافع) كان يمنع مالك الدار من بيت من بيوتهم افلزمه القيمة
وهي أجرة المثل وعبارة المنهج وشرحه ونضمن في غصب منفعة ما يؤجر كذا روي دابة بتفويتها
وفواتها كان يسكن الدار او يركب الدابة او لم يفعل ذلك لان المنافع متقومة كالأعيان
سواء كان مع ذلك ارش نقص أم لا ويضمن بأجرة مثله سلميا قبل النقص ومعيها بعده فان
تفاوتت الأجرة في المدة غنمت كل مدة بما يقابلها او كان للمغصوب صنائع وجب أجرة أعلاها
ان لم يمكن جمعها والافاجرة للجميع كغياطة وحراسة وتعلم قرآن وبسته في يضمن بالقيمة
والقوات الحرة والبضع والمسجد ونحوه كرباط وشارع فان هذه لا تضمن منافعها الا بالقيمة
كان يقهر الحر على عمل ثم ان قهر عليه مرثدا فلا أجرة الا ان مات مرثدا وكان يطأ البضع
فيضمن بمهر المثل وفي البكر مهر ثيب وأرش بكاره الا ان طأ وعنته عالمة فلا شيء لها وعليها
الحدا لارنا ولها ارش البكره في مقابلة ما ذهب من بدنها ولو ادعت الاكرامه وأنكر صدق بيمينه
على العقد وكان يشغل المسجد ونحوه بامتنعة أو ما فواتها كان يجب حرا او امرأة او يمنع
الناس المسجد ونحوه بلا اشتغال بامتنعة فلا تضمن به لان الا تدخل تحت اليد بخلاف ماله
شغل المسجد ونحوه بامتنعة فيضمن أجره مثله وكذا لو شغل موضع ما منه مع منع الناس منه
فيضمن أجره الجميع ومخرج بما يؤجر ما لا يصح اجارته ككونه غير مال ككلب وخنزير او
لكونه محرما كآلاته او اغير ذلك كالمجبوب فلا تضمن منفعته اذا أجرة له بالحق مع
زيادة (قوله اللذين لا يصح السلم فيهما) كالفالية والمججون وما دخلته النار لاجلته وغير ذلك
مما مر (قوله من القيمة والارش) اي قيمة الرقيق وارش الجنابة فاذا كانت قيمته خمسمائة
وارش الجنابة أربع مائة لزمه الاربع مائة وعكسه بعكسه وانما ضمنه السيد لانه فوت متعلق
الجنابة وهو رقة الرقيق (قوله اذا أنلف) اي السيد عبده الجاني وهو قيد لضمائه بأقل
الامر من أمواله لانه أجني فانه يضمنه بالقيمة فقط او لم يلف بان كان باقيا فالسيد يدفع أو بأقل
الامر من أيضا لا يقال ان الضمان بأقل الامر من لا يختص حينئذ باتلاف السيد لوجوده في صورة
الفداء المذكورة لانا نقول لاضمان فيه لان الضمان الا لزام ولا الزام في تلك الصورة فالضمان
بأقل الامر من خاص بمتلف السيد دون متلف غيره ودون ما اذا لم يلف بان كان باقيا خلافا لما
يقيد كلام قل (قوله بغير ذلك) اي المذكور من المثل والقيمة وأقل الامر من (قوله المبيع
بد البائع) اي لانه قبل القبض من ضمانه ومثل ذلك ماله كان بيد المشتري والخيار للبائع
وحده فانه من ضمانه أيضا لكن يرجع على المشتري بالبدل الشرعي ويدفع له الثمن وقوله فانه
اي البائع وضمير يضمنه للمبيع (قوله ولبن المصرة) المصرة ليست بقيد بل المراد كل حيوان
ما كول فيه لبن وان لم يوجد نصرية (قوله والمهر بيد الزوج) كان أصدقه دابة وأنلقها قبل
ان يقبضها لها (قوله وجنين الامة) المراد به الجنين الرقيق ولو من حرة أو أمة ولو من أمة

(قوله قيمته) لعله غنما كما يأتي
في المصنف (قوله تلف) أي
يتعد (قوله وبالقرعين)
لعله وبالاصلين

بعض قيمته أو زاد الاصل
نوعا خامسا وهو الضمان
بأكثر الاصرين مع ثلاثة
مواضع في النوع الثالث
والمعروف بخلاف ذلك كما
يفتت في شرحه (وقد يضمن
الشيء بشيئين) وذلك في
ثلاث صور (فيما لو قتل
محرم صيدا مملوكا) فانه
يضمنه (بالجزا لمحق الله)
تعالى (وبالقيمة لمالكه
وفيما لو جنى المغصوب في
يد الغاصب ثم تلف عنده)
فانه (يضمن للمجنى عليه
أقل الاصرين من قيمته
والارش) لان الأقل ان
كان القيمة فهو الذي دخل
في ضمانه أو الارش فهو
الذي وجب (و) يضمن
(للمالك قيمته) كسائر
الاعيان المغصوبة (وفيما
لو وطئ زوجة أصله أو
قرعه بشبهة) فانه (يغرم
مهرين) مهر الزوجة
بالشبهة ومهر الأصل أو
قرعه (بعد الدخول) لانه
قوت عليه البضع بعد ان
لزمه جميع المهر (و) يغرم
(مهر) للزوجة كغيرها
(ونصفها) لأصله أو قرعه
(قوله) أي قبل الدخول لانه حين قوت عليه البضع لم يلزمه الا نصف المهر (خاتمة)

فيضمن بالقرعة وأما جني غيرهما من الحيوانات فيضمن بما نقص من قيمة أمه (قوله بعشر
قيمتها) أي أقصى قيمتها من وقت الجنابة إلى وقت الالتقاء (قوله وزاد الاصل نوعا خامسا) على
الأربعة المذكورة في المتن وذكر في النوع الخامس ضمان الملتقط إذا باع اللقطة ثم ظهر
مالكها والمعتد انه يضمن قيمته إلا الأكثر من القيمة والتمن وضمان الوكيل إذا تعدى ثم باع فان
يبيع صحيح ويضمن بالتمن على المعتد لا الأكثر منه والقيمة (قوله مع ثلاثة مواضع) أي مع
زيادة ثلاثة مواضع في النوع الثالث المذكور وهذا في المتن وهو الضمان بأقل الاصرين فتسكون
امثلة أربعة وتلك المواضع الثلاثة هي ما إذا تلف المهرهون فانه يضمن بقيمته على المرتين
مطلقة على المعتد لا بأقل منها والدين وما إذا باع الضامن لصاحب الدين شيئا يدينه فان المضمون
عنه حينئذ يغرم الدين مطلقة على المعتد لأقل الاصرين منه والقيمة وما إذا آتت المرأة مسلة فلا
يغرم شيء لزوجها على الصحيح بل يندب وعليه المضمون على المعتد مهر مملوكها على المسلين لأقل
الاصرين منه ومما يندب الزوج لهما (قوله خلاف ذلك) أي الزيادة بين فهاضيه ضمان (قوله وقد
يضمن الشيء) لم يقل المال كما تقدم له لان كلامه هنا في الاغم من ذلك بقربة تذكركه مسئلة الوطء
(قوله بشيئين) أي المثل والقيمة (قوله قتل محرم) أي أو حلال في الحرم (قوله صيدا مملوكا)
كنعامه وغزال وقد ألف في ذلك ابن الوردي في غير الهجعة بقوله

عندي سؤال حسن مستطرف * فرع على أصليين قد تفرعا

فأبض شيء برضا مالكه * ويضمن القيمة والمثل معها

ومراد به التفرع الضمان في تلك المسئلة وبالفروعين القيمة والمثل واجابه بعضهم بقوله

جواب هذا ان شخصا محرما * أعاره الحلال صيدا فاقنعا

أقبضه أيام ثم بعد ذلك * قد أتلّف المحرم هذا فاقنعا

فيضمن القيمة حقا للذي * أعاره والمثل لله معها

(قوله يضمنه بالجزا لمحق الله الخ) لو تعدد المحرم لم يتعدد الجزا على الواجب جزوا واحدا على
الجميع كالقيمة بخلاف ما لو اشترك جماعة في القتل فعلى كل واحد كفارة والفرق ان الكفارة
بدل عن القتل والجزا تبدل عن المصيد لا عن الصيد والمصيد واحد فتأمل اه شوبري (قوله
وفيما لو جنى المغصوب الخ) وفي عكس ذلك وهو ما لو جنى على العبد المغصوب في يد الغاصب
فان فاقنص سيده من فاته لا يبرأ الغاصب على المعتد (قوله ويضمن للمالك قيمته) أي
أقصى قيمة وقوله كسائر الاعيان أي المغصوبة كما في بعض النسخ (قوله بشبهة) أي من فاته
ينسخ النكاح حينئذ فيقوت البضع على الفرع أو الأصل اما لو كانت الشبهة منها فقط فلا
يغرم الامهرا واحدا لهما لا للزوج لعدم انقاسخ النكاح الوطء الزنا لا يوجب فسخه او كانت
منه فقط فلا يغرم الامهرا واحدا للزوج لانه لا يذلا مهر ابني أي زانية أو لم تكن من واحد
منهما فلا مهر أصلا لعدم الانقاسخ وكونها زانية (قوله مهرين) أي مهرى مثله أو لا نظير
للمسمى في العقد الاول اه ذل (قوله كفيرا) أي كما لو وطئ غير من زوجة فان لها المهر اذا
كانت الشبهة منها أيضا (قوله خاتمة) القصد منها تقييد ما تقدم من كون المثل يضمن بمثله كأنه
قال محسب ذلك ان بقي المثل قيمة ولو قليلة فان لم يكن له ذلك ضمن بقيته ولا بد من قبضه أيضا وهو

أن لا يكون المنقل للصلب مؤنة والأصغر ببقية جعل التالف فلو نقل التالف بر من مصر الى مكة ثم غصبه آخره نال ثم طالبه ما السكبه بمصر فانه يلزمه قيمته بمكة سواء نقل من مكان الغصب وهو مكة في المذال أم لا فلا يطالب الغاصب بالمثل وليس له تكليف المالك قبول عين المشلى لما في ذلك من الضرر والمراد بالمونة أجرة النقل لا ارتفاع الاسعار كما اعتد شفعنا عطية تبعها للشيخ سلطان في حواشي المنهج (قوله عن أن يكون له قيمة) أي أصلا ولو نافه كما أشار اليه بقوله وأما رخصه فلا ينقله الى القيمة (قوله أو جذا) بجيم مفتوحة وميم ساكنة ودال مهملة وهو شيء يؤخذ من الثلج يقع في تبريد الماء من الصيف أما زمن الشتاء فلا يقع له لكثرة (قوله فانه يغرم القيمة) أي في المنازعة والصلب (قيمة) لو صار المثل متقوما أو مثليا والمتقوم مثليا كجعل الدقيق خبزا أو السمسم شحرا أو الشاة لحما ثم تالف ضغنه بمثله إلا ان يكون المثل الآخر في الثاني أكثر قيمة والقيمة في الأخيرين أكثر فانه يضمن به في الثاني وبقية في الأخيرين فعلم أنه لو غصب صاع بر قيمته درهم فطعمه فصارت قيمته درهما وسدس أخيره فصارت درهمًا وثلثا وأما كانه لزمه درهم وثلث وكيفية الدعوى ان يقول أستحق عليه درهمًا وثلثا فخرج بثلث تالف ماله كان باذيا فانه يجب رده مع ارش النقص ان كان لو غصب شاة وذبحها وجب ردها ولو بعد طبعها أم لو صار المتقوم متقوما كجعله الهريس ستة خبزا فانه يضمن باقصى قيمة وأما غنم ذلك في شرح المنهج بقوله كانه شحاس صبيغ منه حلي فهو مبيع على ضعف من ان ذلك يضمن ببقية والمعتد ان النحاس يضمن بوزنه لانه مثلي وأجرة الصنعة تضمن بالقيمة بقدر البلد وان أعاد لم يكن عليه هذا ان لم تكن الصنعة محترمة والأفلا تضمن ولو بذر على بذره فان كان من نفسه ونوعه ملكه وغرم للأول مثله وصدق بيمينه في قدره لانه غارم وصير ورته كالتالف ولزمه أيضا أجرة الأرض هذا اذا عدم متوليا على الأرض وما فيها والا كان بينهما أو كان من غير جنسه كائسري يكن فيه ولو غصب خيطا وخط به وجب نزع ورده ان لم يسل ويعتفع نزع من حيوان محترم ولو غير آدمي مع خوف مبيع قيمه ويضمنه فان خط به لا دمي باذنه فالقرار عليه فينزعه من ميت ونحوه ان محصن ومحارب وفروع الباب كثيرة والله تعالى أعلم

• (باب اللقطة) •

من اللقط وهو الاخذ ومثله اللقطة ولما كان فيها الاستيلاء على حق الغير بغير اذنه ذكرت عقب الغصب وان كان الاستيلاء فيها جائزا وفيه حراما فهي كالاستيلاء منه وفي اللقطة معنى الامانة والولاية من حيث ان الملقط أمين فيما اللقطة والشرع ولا يحفظه كالمولى في مال الطفل وفيه معنى الاكتساب من حيث ان له التملك بعد التعريف فالامانة والولاية في الابتداء ولا اكتساب في الانتهاء والمغلب منهما الثاني لصحة لفظ الصبي والجنون وليس من أهل الولاية ويندب الاشهاد به مع تعريف شيء من اللقطة ويسن الملقط لو انقضى بامانة لمسا فيه من البر بل يكرم تركه ويجب ان لم يكن ثم غيره ولو تركه تلفت اللقطة قياسا على الوديعة بل أولى لان مالها موجود بخلاف ما هنا قاله م ويكره لغاسق لثلاثه نذر نفسه الى الخيانة ويباح لمن لم يثق بامانة نفسه في المستقبل ويحرم اقاصد الخيانة (قوله وهي لغة الشيء الملقط) وقال الخليل هي بالاسكان كذلك وبالفصح الشخص الملقط قال ابن بري وهو الصواب لان التعلل بالاسكان

لو خرج عن ان يكون له قيمة
 كأن غصب ما بمقاراة
 فطالب به على شطرنج
 ونحوه أو جذا في الصيف
 فطالب به في الشتاء فانه
 يغرم القيمة وأما رخصه
 فلا ينقله الى القيمة
 • (باب اللقطة) •
 يضم اللام وفتح القاف
 واسكانها وهي لغة الشيء
 الملقط

للمفعول كالضئكة والتعريف للمفعول نادرا زى (قوله ما وجد) عبر عما التى لما لا يعقل
تغليباً له لكثرته على من يعقل وهو شامل لآمال والاختصاص ولا فرق في المال بين الحيوان
وغيره ولا في الحيوان بين المأكول وغيره ولا بين الممتنع من صفات السباع وغيره ولا في غيره بين
ما يسرع اليه الفساد وغيره وقوله ضائع أى بسقوط أو غفلة وقوله محترم خرج به الخثرة ومال
الحرى والكتاب العقور وقوله غير محترم مستغنى عنه بقوله ضائع فكان الاولى اسقاطه ولذا
لم يذكره في شرح المنهج وزاد مرقبداً وهو محمل غير محمول لاخراج ما وجد في محمول فلذى السيد
فان لم يذمه فلن له قبله الى المحيى ثم يكون اقطعة نعم ما وجد بدار حرب ليس به مسلم وقد دخلها
بغير امان غنية أو به فاقطة وما ألقاه بخوريج أو هارب لا يعرفه بخود زره أو حجره وودائع مات
عنه امورته ولا يعرف مالها فان ذلك ليس اقطعة بل مال ضائع أمره الى الامام فيحفظه أو يذمه
ان رأى بيعه أو يقرضه لبيت المال الى ظهور مالكة ان توفعه والاصرف لمصارف بيت المال
فان لم يكن حاكم أو كان جائراً فلن هو يذمه أن يتصرف فيه بنفسه وله الاخذ من ذلك ان كان له
استحقاق في بيت المال واذا ظهر مالكة وجب دفعه له ولو بعد سنين ولا رجوع عليه بنفقته ومثل
ما ناقبه نحو الرخ ما ناقبه الجمار على السواحل من أموال الغرق وما يوجد من الامتعة
والمصاغ في عش الحدائق والغراب ونحوه ما أمره لبيت المال كما استقر به عزم وكذا اجل
أنفله الجمل فتركه مالكة في البرية فالامر في ذلك لبيت المال ولا رجوع على مالكة بانفق عليه
الاذا اتفق بان الحساكم أو أنهم دعوا فقدموا ونواه عند فقد الشهود لان فقدهم هنا غير قادر
وقال مالك في الجمل المذكور يرجع على مالكة بالنفقة وقال أحمد والليث مالكة من أخذه
(قوله ولا تمتنع بقوته) الاولى اسقاطه اذا لم تمتنع المذكور انما تمتنع التقاطه للثلاث في غير
زمان ثبت بخلافه للحفاظ وللاقتلا من النهب فهو من جلة اللقطة الصادق بها التعريف الآن
يكون كلامه في اللقطة التى باقى فيها جميع الاحكام التى من جلتها الاقتلا مطلقاً وفيه نظير بل
كلامه في مطلق اللقطة أعم من أن تكون ملقطة للحفاظ أو للثلاث فالاولى اسقاط ما ذكر ولذا
لم يذكره في شرح المنهج ولا في مرقب (قوله ولا يعرف الواجد من نسخة) خرج ما لو عرف فيجب
رد له (قوله الجهوى) يضم الجيم وفتح الهاء نسبة للجهينة قبيلة مشهورة (قوله أن رجلاً) هو
بلال المؤذن سأل عن ثلاثة أشباه ويقاس بها غيرها (قوله والورق) بكسر الراء المهملة أى
الفضة (قوله اعرف الخ) معرفة ذلك سنة على المعتد ان لم يرد عليك فان أراد ما لا وجه
وجوبها ليعلم ما يرد مالكة لو ظهر قاله مرقب (قوله عفاصها) أى وعاءها من جلد أو خرقعة أو
غيرهما وقوله ووكاهها بكسر الواو ومدود أى خيطها المشدودة به ويطلق أيضاً بطريق
الاشتراك على الجلد الذى يلبس رأس القارورة كما هو ظاهر عبارة القاموس (قوله ثم عرفها)
أى وجوبها سواء قصد باقطعه الحفظ أو الثلاث فان عرفها سنة للحفاظ ثم أراد بذلك وجوب عليه
أن يعرفها سنة أخرى وأشار بهم الى عدم وجوب فوريتها التعريف (قوله سنة) أى تحديد من
وقت التعريف كما سياتى (قوله فان لم تعرف) بالبناء للمفعول أى اللقطة أى لم يعرفها احد
أولاً فاعل والمفعول محذوف أى فان لم تعرف صاحبها (قوله فاستنفقها) السين والفاء والتاء ثلثان
أى انفقها بعد التملك فهو عطف على مقدار ما نفعكها ثم انفقها وتكون مضعونة عليك على

وشرعاً ما وجد من حق
ضائع محترم ضئكة محرم
ولا تمتنع بقوته ولا يعرف
الواجد مستغنى عن الاصل
فما قبل الاجماع خبر
الجهين عن زيد بن خالد
الجهين فى أن رجلاً سأل
الذى صلى الله عليه وسلم
عن لقطة الذهب والورق
فقال اعرف عفاصها
ووكاهها ثم عرفها سنة فان
لم تعرف فاستنفقها

ولتكن دبعة عندك فان

جاما صاحبها من الدهر
فادها اليه والاشنانك بها
وسأله عن ضالة الابل فقال
مالك ولها دعها فان معها
حذاها وسفاهها ترد
الماء وتاكل الشجر حتى
يلقاها ربهها وسأله عن
الشاة فقال خذها فانما
هي لك أو لا خيك أو للذئب
وأركانها ثلاثة التقاط
وملئقط ولفظ يجمع الشيء
الملئقط ثم (هي) بهذا
المعنى (أنواع) تسعة
(أحدها حيوان وجده
في عمارة يحمل التقاطه
ويعرفه سنة فان ظهر
ماله) قبل فراغ
التعريف أو بعده وهو
باق فهو له (والا) أى وان
لم يظهر ماله (فالمكة) ان
كان مالا ونقل الاختصاص
اليه ان كان غير مال ككلب
بعد التعريف

(قوله مكاف) تقدم له
ما يفيد خلافه الا أن
يحمل ما هنا على اللقطة
بمعنى اللقطة وفى قول
يحرم على الفاسق أخذه
للحفظ ويكره له أخذه
للقطع ثم قال وسألت في
كلامه أنه مسلم الخ وكتب
عليه أن هذه شروط في
الاتقاط للحفظ لانه يصح
التقاط المسمى لقوله في
الخبر السابق والافشائك بها

حد اشرب بعصا الخ فافجرت أى فاضرب فانفجرت وتسمى هذه الفاء فاء القصيدة
لافصاحها أى دلالتها على جملة يتوقف صحة الكلام عليها وقوله ولتكن دبعة عندك أى ان
لم تنفقهها بعد التملك أما إذا أنفقتها بعده فهي موهونة كما مر وقوله فان جاما صاحبها تفرع على
الشقين أى سواء أنفقتها أم لم تنفقهها وقوله فاذا لم يبق عندك والافيد له الشرع
من مثل أو قيمة وقوله والافيد أى وان لم يبق فشاك أى الزم شأنك فهو منصوب على الاغراء أى
الزم حالتك الأولى من الحفظ أو التملك مع انفاقها وكونها في ذمتك فاصدا اردها هذا ظاهر
الحديث وسألت يستدل بذلك على التملك فقط (قوله مالك ولها) ما يستدل أولًا خبر وهو
استفهام انتكاري وقوله دعها أى اتركها وقوله ~~هذا ما~~ كسر الحاء المهملة وفتح الذال
المججمة والمدأى خفيها الذى غشى عليه وسفاهها أى بطنها وقوله ترد الماء وتاكل الشجر أى
في بطنها بسبب حذاها وقوله حتى يلقاها ربه أى صاحبها وهو غاية لتعد وتاكل (قوله وسأله
عن الشاة الخ) وقاس الشافعي عليه العجل والفصيل ونحوهما مما لا يمتنع من صفار السباع
قاله زى وقد تقدم (قوله فانما هي لك) أى ان أخذتها ولم يظهر ماله لكها أو لا خيك أى ملئقط
آخر أو ماله لكها على تقدير ظهوره وقوله أو للذئب أى ان تركتها ولم تأخذها أنت ولا غيرك
(قوله واركانها) أى اللقطة بالمعنى الشرعى وهو الاخذ المستجمع للشروط واللقطة فيما باقى
بمعنى الشيء الملقوط فلم يلزم جعل الشيء ركنا لنفسه وقوله التقاط أى اخذ ملقا وتقدم أنه
يعتبر به الاحكام الخمسة (قوله وملئقط) بكسر القاف وسألت في كلامه ما يعلم منه انه مسلم
مكلف عدل خذ غير محجور عليه بسفه اه (قوله بهذا المعنى) أى بمعنى الشيء الملقط ومراده
به ما يشمله مع عوارضه اذ غالب الانواع الاتية احوال للملقط لأنواع ذاتية وذلك كقوله
الرابع ان يجد اللقطة بحرم مكة فان وجودها بذلك حال من احوال الانواع آخر مغاير لما قبله
اذ لا يخرج عن كونها حيوانا أو غيره مما ذكره في الانواع السابقة وهكذا (قوله حيوان الخ)
حاصل ما فيه انه اما أن يكون ممنوعا من صفار السباع أولا وعلى كل اما أن يكون بغير
أو مفارزة وعلى كل اما أن يكون آمن أو غير آمن وعلى كل اما أن يلقطه للفظ أو للقلع
فالمجمل ستة عشر صورة وان اعترضت احواله باعتبار ما يفعل فيه زادت الصور فان كان
بالعمارة جازا لقطه مطلقا ممنوعا أم لا للفظ أو للقلع آمن أو غير آمن وان كان بمفازة وكان غير
ممنوع جازا لقطه للفظ والقلع أو ممنوعا جازا للفظ فقط لا زمن غير فيجوز للملك ايضا والحيوان
شامل للرفيق غير المميز لا يقال انه سم تارة جعله لقطة وتارة جعله لقطا فأى فرق بين المملين
لاناقول الفرق بينهما انه يجمع في اخذه الجهتان ويختلفان بالاعتبار فهو لقطة من حيث
كونه مالا فيجوز فيه احكامها بهذا الاعتبار ولقطة من حيث كونه نفسا انسانية ضائعة
فتجوز فيها احكامها كذلك والاقرب ان المبعوض الذى لا يميز يجوز التقاطه ايضا (قوله يحل)
اى يجوز التقاطه مطلقا كما مر (قوله ويعرفه سنة) أى ما لم يغلب على ظنه ان السلطان يأخذه
والامتنع عليه التعريف ويكون امانة في يده ابد او يمتنع الاشهاد عليه حينئذ قاله زى
(قوله وهو باق) فان تلف غرم بدله الشرعى كما مر (قوله ونقل) عطف على تملك وقوله بعد
التعريف راجع لكل منهما وقوله ككلب المكاف استصانبة اذ المراد به غير العقور اما
العقور والخنزير فليس باجتمعتين (قوله لقوله في الخبر السابق الخ) تقدم ان المراد بقوله فشاك

(بالفظ) لانه قلبك مال

يبدل فكان كالشعة واشارة
الانحرص المفهمة كاللفظ
(وكذا) يحل التقاطه ان
وجده (بمقارعة وهو غير ممتنع
من صغار السباع) كشاة
ويحل للخبر السابق وصيانة
له عن الخونة والسباع
(والا) أي وان كان ممتنعا
من ذلك بقوة كغيره وقرص
أو بعدد أو كثر أو بطي
أو بطيران كحمام (فيحل
التقاطه للفظ) صيانة له
عن الخونة لانه لا يملك
في الخسبر في ضالة الابل
دعها وقيس بها ما في معناها
فتم ان وجد في زمن نهب
جاز التقاطه للتملك أيضا
والمراد بالمارة الشارع
والمسجد ونحوهما لانها
مع الموات محل للقطعة
واعلم ان ما نقط المالك
للكل ان شاء عرفه ثم غلبه
كأمر وان شاء باع به باذن
الحاكم ان وجد

(قوله أنه يكون لقطعة)
المعقد أنه يعطى له فها ولو
نضاه وكذا ما يأتي به
(قوله أي الحيوان المالك)
سواء الخ يريد أن معنى
قوله للتملك أي الجائر فيه
التملك بان لا يكون ممتنعا
الى آخر ما مر فيم ما فطه
لللفظ ابتداء وما فطه
للكل ابتداء فاندفع ما يقال

بما في الحفظ والتملك وحديثه فلا يدل على خصوص التملك الذي ادعاه هنا وأيضا فالخبر وارد في
لقطة الذهب والفضة وآله كلامهم هذا في لقطة الحيوان الا أن يقال هو مقيس على ذلك (قوله
بالفظ) هو المعتمد وقبل تكفي النية وقيل يكفي مضي المدة (قوله لانه) أي تملك اللقطة بعد
التعريف وقوله تملك مال الاولي تملك وبعد ذلك في كلامه قصور اعدام شعوله للاختصاص
الا أن يقال اقتصر على المال لانه الاصل أي الكثير والغالب (قوله يبدل) أي اذا وجد المالك
والا فالبدل غير واجب عند التملك (قوله المفهمة) بالرفع صفة الاشارة (قوله وكذا الخ) انما
فصله بكذا لانه محل التفصيل كما مر (قوله يحل التقاطه) أي الحيوان للفظ أو التملك زمن
أمن أو نهب وهذا انصرح بوجه الشبه وفيه قصور اعدام شعوله للتعريف سنة المذكور في
المتن الا أن يقال ان الالتقاط مستلزمه فلا حاجة للتعريف به (قوله بمقارعة) وهي المملوكة
سميت بذلك على القلب تفاؤلا بالمقارعة بالنجاسة منها اه أفاده في شرح المنهج (قوله من صغار
السباع) كذئب وغرور فهذا ما كبار السباع فلا يمنع شيء منها من الحيوانات وقوله كشاة مثال
للحيوان الذي لا يمنع من ذلك (قوله للخبر السابق) أي نضاه وقياسا لان العجل لم يستل عنه فيه
(قوله عن الخونة) بفتح الخوة والواو جمع شائن قال في الخلاصة وشاع نحو كامل وكلامه (قوله
او بعدد) أي جرى (قوله كحمام) اسم للذكور والانتى وهو كما مر كل ما ع وبه ركبما وقرى
(قوله للتملك) أي يحرم اخذه بقصد التملك أما لو أطلق فالظاهر عدم حرمة ما يؤخذ من
قول المنهاج ويحرم التقاطه للتملك فان التبادر من ذلك أنه لا يحرم الا عند قصد التملك
والا اقال ويحرم التقاطه لللفظ قال في شرح المنهج فن اخذ التملك ضمنه ويعبر عن الضمان
بذمعه الى القاضي لا يرد الى موضعه اه (قوله ما في معناها) من كل ممتنع مما مر (قوله جاز
التقاطه) أي ولو لا احاد على المعتمد وقيل لا يجوز ذلك للقاضي أو نائبه لانه ولاية على
أموال الغائبين بخلاف الاحاد فانهم لا ولاية لهم على مال الغير ولا يلزم القاضي أو نائبه ذلك
وان خشي ضياعه اه أفاده مر (قوله ونحوهما) كالمدرس والربط فان وجد في ملك
شخص فله وان لم يدعه فله أي المذوق له وهكذا حتى ينتهي للحجي فان لم يدعه فلقطة كما تقدم
عن مر وظاهره أنه يكون لقطعة بمجرد دعواه وقال سم لا بد من دفعه ذلك عن نفسه ولو
وجد رهما في بيته ولم يدرا أهوله ولمن دخل بيته فعليه تعريضه لمن يدخل بيته كالأقطة (قوله
لانها) أي هذه المذكورات مع الموات أي الارض التي لا مال لها من العمارة وحديثه فالمراد
بها ماعدا المقارعة وملك الغير (قوله واعلم أن ملقط المالك) أي الحيوان المالك سواء
لقطة للفظ أو للتملك وما تقدم من التخصيص يجري في الحيوان المالك كقول وغيره ثم يرد المالك كقول
بالتخصيص المذكور هنا وحاصله جواز ثلاث خصال فيه ان كان بالمقارعة وخاصة ان كان
بالعمارة وقوله كما مر أي في قوله فان وجد مال كالحل وانما أعادها هنا لاجل ضبط أقسامه
وجمع بعضها مع بعض (قوله وان شاء باع) أي كما كان باع باق وليس له ان يستقرض شيئا فشيئا
على المسالك وله أن يوجره بما ينفق عليه منه وان باعه بعد التملك ثم ظهر مال كذا في زمن الخيار
فان كان الخيار للبايع وحده فلامالك الصريح لبقاء ملك الملتقط فيكون للمالك الاصل نقضه
وأخذ ماله كالمشتري فليس له ذلك لانه لا يقطع ملك البايع وانما نقضه للمشتري فيستقر البدل
في ذمة الملتقط أو لو ما فاقوق هذا هو الراجح في ذلك (قوله ان وجد) أي الحاكم ولم

يحذف عليه منه (قوله وعرف المسيح) أي لا الثمن إذا فادته في تعريضه وعطف قوله وعرف
بالواو دون ثم إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون التعريف قبل البيع أو بعده (قوله وإن شاء
غلك في الحال) ويفرق بينه وبين احتياجه لاذن الحاكم في البيع لاعتناء بالبيع فيه رعاية
مصلحة المالك وهي منوطه بنظر الحاكم ولا كذلك القلق فإن المصلحة الناجزة فيه للملقة فقط
فلم يتوقف على نظر الحاكم (قوله وأكله) الأولى التعبير بتم إذا يجوز أكله قبل غلكه (قوله
وغرم قيمته) أي الحيوان الذي أكله والمعتبر قيمته يوم التملك لا يوم الأكل وقوله إن ظهر قيد
في قوله غرم (قوله محله) أي الأمر الثالث وهو غلكه وأكله في الحال وليس راجعاً للملاد مور
الثلاثة لأن الأولين جريان فيما إذا وجد به عمارة أيضاً (قوله وبشق نقله إلى العماره الخ)
والخصله الأولى من الثلاثة عند استوائها في الاصلية أولى من الثانية لحفظ العين بها على
مالكها والثانية أولى من الثالثة لتوقف استباحة الثمن على التعريف وزاد الماوردي خصله
رابعة وهي أن يملك في الحال ليستبقه حياً ذراً أو نسل قال لأنه لما استباح غلكه مع
استهلاكه فالأولى أن يستبيع غلكه مع استبقائه ولو كان الحيوان غير ما كور كالجحش ففيه
انحصاران الأوليان دون الثالثة لعدم جواز أكله ثم فيه الخصلة التي زادها الماوردي على
المعتمد وإذا أمسك اللاقط الحيوان وتبرع بالاتفاق عليه فذل وإن أراد الرجوع فليفتق
بأذن الحاكم فإن لم يجد أشهد فان تعذر عليه الأشهاد فلا رجوع له لأن تعذر ذلك فادري يؤخذ
من ذلك أنه لو كان عفازة رجوع وان لم يشهد لان تعذره حينئذ غير نادر ثم ان موثقة التعريف
على اللاقط ان التملك للمالك وان لم يملك ولو بعد اقطعه للعفظ أو مطلقاً فان التملك للعفظ أو
مطلقاً فعلى بيت المال أو على المالك بان يرتبها الحاكم في بيت المال أو يترضاها على المالك من
اللاقط أو غيره أو يأمره بصرفها ليرجع على المالك أو يبيع بعضها ان رأى كافي هرب الجمل
وهذا في غير المحجور عليه أما هو فلا تؤخذ موثقة التعريف من ماله بل ان رأى ولية غلكه للقطعة
له راجع الحاكم لبيع جزأ منها وان كانت حيواناً بخلاف النفقة أو يقتصر متلاهاه أفاده في
شرح المنهج بزيادة (قوله بخلاف ماله ووجهه بعمارة) أي فليس له فيه الأمر الثالث بل يخبر فيه
بين الأولين فقط ومثله غير المالك كور كما يعلم مما يأتي (قوله ولا يجب بعداً كله تعريضه) أي
ما دام في المنازعة فان رجوع إلى العمران وجب التعريض على المعتمد وعلى ذلك يحصل كلام
الامام (قوله على الظاهر للامام) أي بناء على القول الظاهر له لكن في نظير ما نحن فيه وهو
القسم الثالث الذي يخشى فساد أي فيقاس الحيوان على ذلك وقوله ما يأتي أي من التعليل
(قوله فهو كالأول) أي وهو الحيوان (قوله فان ظهر ماله) أي أعطاه له فجواب الشرط
محذوف بقراءة المقابلة (قوله إلى آخر ما مر) أي وهو غلكه الثمن فقط لا الخصلة الأخيرة وإذا
قال مما يمكن اتيانه هذا لعدم إمكان الأكل في نحو الخلد (قوله كهرسة ورطب) عتد المثل
إشارة إلى أنه لا فرق بين المتقوم كالهريسة والمثل كالرطب (قوله فيخبر الخ) التغيير ليس
بحسب القسم بل بحسب المصلحة لأنه يجب عليه الاخط للمالك وعبارة مر ويتعين فعل
الاخط منهم ما الأقرب أنه لا يستقل بفعل الاخط في ظنه بل يراجع الحاكم ويمتنع أمساكه
لتعذره اه باختصار (قوله بين أكله) أي لا فرق في ذلك بين المنازعة والعمران لسرعة فساد

والافاستة لا لا وحفظ ثمنه
وعرف المسيح ثم غلك الثمن
وان شاء غلكه في الحال
وأكله وغرم قيمته ان ظهر
مالكه لكن محله اذا
وجد به عفازة لانه قد لا يجد
فيها من يشتريه وبشق نقله
إلى العماره بخلاف ماله
وجد به بعمارة ولا يجب
بعداً كله تعريضه على
الظاهر للامام في وجهين
لما يأتي عنده (الثاني غير
حيوان لا يخشى فساد)
كخديد ونحاس (فهو
كالأول) من الأنواع في
أنه ان وجد به بعمارة
أو منازعة عرفه سنة فان
ظهر مالكه والأقله
وان شاء باعه وحفظ ثمنه
إلى آخر ما مر مما يمكن
اتيانه هذا (الثالث) غير
حيوان (يخشى فساد)
كهريسة ورطب لا يتغير
(فيخبر) ملقطه (بين
أكله)

متملكا له ويغرم قيمته (و) بين (بيعه) ويعرفه بعد بيعه امتلاك عنه بعد التعريف (فان ظهر مالكة أعطاه قيمته) ان أكل (أو غنمه) ان باعه وفي التعريف بعد الأكل وجهان أحدهما في العمارة وجوبه وفي المنازعة قال الامام الظاهر أنه لا يجب لانه لا فائدة فيه وفيه نظر أما اذا كان الرطب يتقمر فان كانت الغبطة في بيعه بيع أو تقمره وتسرع به أو وجدته راء لا يبيع به في التقير الباقى حفظه ولو فارق الحيوان حيث يباع كله لان نقطة الحيوان تتكرر فيؤدي الى أن يأكل نفسه هذا كله اذا وجد في غير الحرم بقريته قولى (الرابع) ان يجزأ القطة بحرم مكة فملتقطها للعطف (لا للملك (ويجب تعريفها) خبر الصحاح ان هذا البلد حرمه الله لا يملكه قطه الامن عرفها وفي رواية للضاوى لا تحل لقطته الا لمنشد أى لمعرف والمعنى على الدوام والافسار البلاد كذلك والحكمة في ذلك ان الله تعالى جعله مثابة للناس وأمناء يعودون اليه فرجاء يعودوا اليها أو يبعث في طائها ويلزم الملتقط الإقامة لتعريفها

بجلاف الحيوان المأكول وعبارة المنهج قوله الاخيرتان وان وجدته بعمران اه وأشار بالغاية لرذول ضعيف حكامه في المنهج فائدة ان وجدته في عمران وجب البيع لتيسره وامتنع الأكل نظير ما مر في الحيوان وفارق الاقول بان هذا يفسد قبل وجوده مشتر (قوله متملكا) ظاهر ذلك أنه يأكله ناويا فاعلمكم مع ان القتل سابق على الأكل الا أن يجعل حالا مضية فان أكله قبل القتل صار غاصبا يلزمه أقصى القيم ولا ينفى القتل من النكاح فلا تنكح النية كما مر (قوله) ويغرم قيمته (الاولى) أن يقول بطله لان الرطب مثلى الا أن يقال أطلق القيمة وأراد البطل الشامل للمثل من قبيل اطلاق اسم الجزئى وارادة الكل وكذا قوله الا فى فى المتن أعطاه قيمته (قوله) وبين بيعه أى باذن الحاكم ان وجدته ولم يتحقق منه والاستقلال به فيما يظهر اه مر (قوله) وفيه نظر (أى بناء على أن معنى كلام الامام عدم وجوب التعريف بعد الأكل مطلقا أما لو حل على ما مر من أنه لا يجب مادام في المنازعة فاذا وصل الى العمران وجب فلا نظر في كلامه (قوله) بيع أى كاله وقوله أو تقمره الخ لم يعلم من كلامه حكم استواء الامرين مع أن حكمه حكم ما اذا كانت الغبطة في تقمره كما مر حقه في المنهج فكان الاولى أن يقول بطل قوله أو تقمره والابان كانت الغبطة في تقمره أو استوى الامر ان تبرع الخ وقوله الواحد ليس بشيء فكان الاولى اسقاطه وعبارته في المنهج وشرحه وان بقي بعلاج كطرب يتقمر وبيعه أعبط باع باذن الحاكم ان وجدته والآخرى وان لم يكن بيعه أعبط بان كان تحفيقه أعبط أو استوى الامر ان باع بعضه بعلاج باقية ان لم يتبرع به أى بعلاجه أى ان لم يتبرع به الواحد أو غيره ثم قال وقولى ان لم يتبرع به من زيادتي في استواء الامرين واطلاقى للتبرع اولى من تقييده بالواحد اه فقد وقع هنا في مثل ما عترض به وجل من لا يسهو (قوله) والا أى وان لم يتبرع بتقمره الواحد له على ما مر وليس له الأكل في الحال كما أفهمه كلامه وان خالف فيه بعض الاصحاب قاله سم (قوله) هذا كله أى ما تقدم من جواز الالتقاط للعطف أو للملك على التفصيل السابق وهو دخول على المتن (قوله) لا للملك أى ولا بلا قصد شئ فالشرط قصد الحفظ فقط وعبارة المنهج وشرحه ولا يحل لقط حرم مكة الا لحفظ فلا يحل ان لقط للملك أو أطلق والثانية من زيادتي اه (قوله) لا يملك لقطته أى لا يحل ذلك ولو كانت شيا حرة (قوله) الا لمنشد أى لمعرف (اما الطالب فيقال له فاشد اه شورى (قوله) والمعنى أى معنى لمنشد أى معرف أى ان وجوب التعريف على الدوام وقوله والا أى وان لم نقل بوجوبه على الدوام بل قلنا بوجوبه سنة مثلا لم يصح لان سائر البلاد كذلك أى يجب التعريف فيها لا على الدوام بل سنة فاقبل على ما مر فلا تظهر فائدة التخصيص قال زى ايضاح ذلك أنه لا فرق بين مكة وغيرها فاخبر أن لتطعم لا تحل الا للتعريف ولم يوقت بزمان فدل على أن المراد تعريفها على الدوام فلا تملك وقال في غيرها عرفها سنة ثم شأنك بهم افلو كانت مكة كغيرها لم يكن للتخصيص فائدة فان غيرها لا يملك الا كذلك اه (قوله) في ذلك أى في وجوب التعريف على الدوام وقوله جعله أى حرم مكة (قوله) مثابة أى مرجعا من ثاب اذا رجع فقول الشارح يعودون اليه تفسيره وأصل مثابة مثوبة فاعل بالنقل والقلب وهى والمثاب بمعنى واحد كالقيام والمقامة والهاء للمبالغة الكثرة من يشوب اليه كما قالوا سبارة لمن يكثر السبر (قوله) يعودون اليه أى ياقونه ثم يرجعون الى أهليهم ثم يعودون اليه هم أو أمثالهم وبهذا فسر قوله تعالى واذبحوا لنا البيت مثابة للناس أى مرجعا يشوب

اليه أعيان الزوار وأمثالهم وقبل المراد موضع قواب يشاؤون بحجه واعتماده وفي هذا دليل على الاعتناء منه سبحانه وتعالى بهذا البيت العظيم ولولم يكن له شرف الاضافه اياه لنفسه في قوله وطهر يتي الخ **الح** كفي وهذه الاضافة هي التي اقتضت اقبال قلوب العالمين اليه وسلبت نفوسهم حباله وتشوقا الى رؤيته فهو المذابة للمعصين كلما ازدادوا له زيارة ازدادوا له حبا فلا الوصال يشفيهم ولا البعاد يسليهم كما قيل

أطوف به والنفس به مشوقة * اليه وهل بعد الطواف تدان
وأنت منه الركن اطلب بردهما * بقلبي من شوق ومن هيمان
فواقه ما ازداد الاصابة * ولا القلب الا كثرة الخلقان

(قوله أو يدفعها الى الح كما الخ) ويجري هذا التخيير في كل من التقط للحفظ وان لم يكن بحرم مكة أو شوبري (قوله وخرج بزبادي الخ) لم يأخذ مختز الحريم وهو الحل وعبارة مروج بالحرم الحل ولوعرفة ومصلى ابراهيم كما صححه في الانتصار لان ذلك من خصائص الحرم وبالمكي حرم المدينة أو مثل عرفة منازل الحاج فهي كغيرها بخلاف مزدلفة ومضى فانه ما من الحرم (قوله أن يجدها) أي أن يجدها المسلم لقطه بدار كفر لا مسلم بها فهي غنمية فان وجدها كافر ملكها لان الكافر اذا استولى على كافر أو على ماله ملكه أو كان فيه مسلم فهي لقطه (قوله بلا أمان) أي من أهلها الكفار (قوله فهي غنمية) أي حكمها حكم الغنمية لانه خاطر بنفسه ودخل البلاد الحروب (قوله مع لقط الخ) في تسمية مامعه لقطه مع الحكم بانها ملكه تجوز لأن يتال بها اذ لا باعتبار الشق الثاني أعني قوله أو يجنبه أو مدفونة تحته الخ وليذكر معنى اللقط ولا حكمه قال في المنهج وشرحه لقطه فرض كفاية ويجب الاشهاد عليه وان كان اللاقط ظاهرا المدلة خوفا من أن يسترقه وفارق الاشهاد على لقطه لانه بان الغرض منه المال والاشهاد في التصرف المالي مستحب ومن اللقط حفظ حريمه ونسبه فوجب الاشهاد عليه كما في النكاح وعلى مامعه تعالى وهو صغير أو مجنون منبوز لا كافل له معلوم ولو عجز الحاجة الى التمهيد واللاقط حر عدل ولو مستورا فلا لقطه غيره لم يصح لكن لكافر لقطه كافر ولو ازدهم أهلان للقط على لقط قبل أخذه بان قال كل منهما انا أخذه عن الح كما من يراه ولو من غيرهما أو بعده قدم سابق وان لقطا معا فغني على فقير وعدل باطنا على مستور ثم ان استويا في الصفات وتشابحا أقرع بينهما ما وله نقله من بادية لقرية ومنهما ما لبلد لا عكسه ومن كل من بادية وقرية وبالدلالة وموته في ماله العام كوقف على اللقطي والوصية لهم أو الخاص كشياب عليه أو تحته أو دنابر كذلك وداره وفيه أو حده لمال مدفون أو موضوع بقربه ثم في بيت المال ثم يقتضيه عليه الح كما ثم على موصي ناقضا بالقاف ولللاقطه استئلال يحفظ ماله وانما يعمونه منه باذن حاكم ثم باشهاد (قوله في ثيابه) كان الاولى أن يقول مشدودة عليه ليشمل طوقا أو قلادة في عنقه أو اسورة في يده أو خنطالا في رجله (قوله أو تحته) ظاهره أنه عطف على فوقه والاولى أن يكون كالذي بعده معطوفا على مشدودة ليشمل ماله كانت غير منشورة ماله كانت مفروشة وماله كانت دابة هورا كب عليها ولو مع سائق وقائد وفيها نحو حمل مشدود يده أو يده اللقط (قوله أو ماله) أي ماله فيه وقوله فهي لقط أي في الخمس مورد (قوله تحريف) أي من الكتاب

أو يدفعها الى الح كما
وخرج بزبادي مكة حرم
المدينة فلا ياتي فيه ذلك كما
صرح به الدارمي والرواني
(الخامس أن يجدها بدار
كفر) وقد دخلها بالأمان
(فهي غنمية تخمس وله
أربعة أخماسها) فان
دخلها بأمان فهي لقطه
(السادس أن يجدها مع
لقط مشدودة في ثيابه)
أو منشورة فوقه أو تحته
أو في جيبه أو ماله الذي
هو فيه (فهي للقط) لان
له بذا واختصاصا كالمالك
والاصل الحرية ماله يعرف
غيرها (أو بجيبه) وتعبير
الاصل بقوله تحته تحريف

اللقط فاعيل بمعنى مفعول
فيكون جمعه لقطى بفتح
أوله مقصورا كقتل قال
في الخلاصة فعلى لوصف
كقتيل أو زمن فتكتب
الفه ياء ولا يمد في ثيابه قاله
نصر الهوري

فنسبته الى الاصل لا تناسب لاقتضاء كلامه أنها لقطعة حينئذ مع انه الماقتط (قوله أو مدفونة تحتها) أي جعل لم يحكم عليه بغير دليل الاستدلال وان كان هناك ورقة مكتوب فيها أنها له لم اتصل بها خط وربط بضموفه بقضى له بها الاسميان انضمت الورقة اليه (قوله كافي المكلف) راجع لقوله أو مدفونة تحتها فقط كما هو صريح كلام مرو ولا يصح رجوعه لقوله أو بجنبه أيضا لأن المكلف له رعاية فليس ما يجنبه اقامة بخلاف الصبي (قوله كذا هو فيها) قال مرو يتردد النظر فيما لو وجد على عتبة الدار كنه في هوائها والا قرب عدم الحكم بانها له لأنه لا يسمى فيها عرفا سيما ان كان بابها مقفولا بخلاف وجوده بسطها الذي لا مصعد له منها لان هذا يسمى بها عرفا ودخل تحت المكلف المقرية والبستان حيث جرت العادة بالسكنى فيه والا فلا وكذا الحانوت والخيمة ولا امة في المذكورات حكمها في المالك وعدمه اهم لمخصا (قوله هو فيها) أي وحده وحده منها ان كان معه غيره بعد ذلك الغير (قوله فهي) أي التي بجنبه والمدفونة تحتها له أي للقطعة بالدار التي هو فيها المحكوم بانها له (قوله هديا) هو ما يساق للكرم تقريبا (قوله وقت الضر) أي وهو وقت الاضحية وقوله لما كم أي ان وجده وظاهر كلامه أن الضر واجب عليه أو على الحاكم (قوله لعدم صحة التقاطه) حينئذ فقسيمتها بالقطعة من باب مجاز الاول لانها تصير في المستقبل لقطعة لمن استخاضها منه على المعقد كما سيأتي (قوله كذا في الاصل الخ) انما قال ذلك ليتبرأ من عهده لعدم صدق حد الغنمية عليه اذ هي المال المأخوذ من الكفار يقتل او ايجاف فهو خيل مما هو لهم والموجود هنا مال المسلمين (قوله والاوجه الخ) معتمدا في المتن ضعيف (قوله لعدم صحة التقاطه) أي حال رده وهو هذا مخالف لصريح المتن وشرحه وعبارته وكذا الملقط لفاسق فيصح منه كرتة أي كما يصح من مرتد وكافر معصوم لا بدار حرب لا مسلم بها كاحتطابهم واصطيادهم اه (قوله وبأق فيه الخ) أي من أن كل من انزعهما منه فهو الاقط على الاوجه وهذا بمنزلة الاستدلال على ما قبله كانه قال لکن لولم يرد هذا للامام بان بقيت عنده أي فيه ما مر (قوله الآن يسل) كانه قال هذا ظاهرا ان مات مرتدا فان أسلم كان لقطعة له من حين الاسلام وحينئذ فلا تكون لقطعة فبما وهذا التخصيص لضعيف والمعقد صحة التقاطه حال رده كما مر عن المتن والخاص ل أن مفاد المتن أن المرتد لا يصح اقطه حال رده فان التقط شيئا أخذه الامام منه ثم ان مات مرتدا فهو في وان أسلم كان لقطعة له من حين الاسلام فان لم يأخذها الامام أي فيه ما مر من ان كل من أخذها منه ملكها على المعقد السابق وهذا بناء على ضعف من أن ملكه يزول بالردة فيكون ضعيفا أيضا والمعقد أنه يصح اقطه حال رده بناء على المعقد من ان ملكه موقوف وينزع الحاكم اللقطه منه ويضعها عند عدل ويعرفها المرتد مع مشرف وبعد ذلك ان شاء تملكها وتكون موقوفة كسائر أملاكه ان عاد الى الاسلام فهي له والا فهي في مفقذات عماد كران في التقاطه قولين وان قول الشارح وبأق فيه ما مر بمنزلة الاستدلال على ما قبله وليس اشارة لقول ثالث بل هو من جملة الضعيف القائل بعدم صحة التقاط المرتد خلافا لما قرره المحشى (قوله فان كان الواجد الخ) كانه قال محسب ما تقدم اذا كان الواجد مسلما كذا مراحرا لا غير محجور عليه فان كان الواجد رقيقا فهذا حكمه أو وصدا أو مجنون أو فاسقا أو محجورا عليه فبأق حكمه نقوله فان كان مقابل شي محذوف كما علمت

(أو مدفونة تحتها لقطعة)
كافي المكلف نعم ان حكم
بان الاصل له كسار هو
فيها فهي له تبعها (السابع)
ان يجدها يابا ويخاف فوت
وقت الضر فيدفعه لما كم
ليضره أو يضره بنفسه
وبين استئذان الحاكم
(الثامن) لقطعة الحربى بدار
الاسلام لا يملكها لعدم
صحة التقاطه (بل هي غنمية)
من أخذها منه من المسلمين
كذا في الاصل كاصله
والاوجه ان من أخذها
منه يعرفها ثم يملكها
(التاسع) لقطعة المرتد يردّها
على الامام لعدم صحة
التقاطه (وهي في) وبأق
فيه ما قبله في الحربى
آتفا (الآن يسل) فتكون
لقطة له (فان كان الواجد
رقيقا

غير مكاتب (فسبده)

والنقط (ان التقط باذنه)

وأقرها عنده (والا) أى

وان التقط بغير إذن سيده

ولم يقرها عنده (انترعت

منه) لعدم صحة التقاطه

لانه ليس من أهل الولاية

والملك وإذا أقرها عنده

واستحفظه عليها فان كان

أمينا جاز والافلا وهو

متمتع باقراره (فان أنطقها)

الرفيق أو نافت بتقصيره

فيما إذا أقرها عنده سيده

أو التقطها باذنه (تعلق

الضمان برقبته) كالمغصوب

(وان كان) الواجد لها

(مكتوبا ففى له ان لم

يجز) لانه مستعمل بالملك

والتصرف (والا) أى

وان يجز (أخذها القاضى

وحفظها مال الكها) هذا

هو المنقول وجوز البغوى

ان السيد أخذها وعليه

جرى الأصل والمبعض

يصح التقاطه والانتطية

له ولسيده فان كان بينهما

مهاياة ففى لذى النوبة

(أو) كان الواجد لها

(صديقا أو مجنونا أو محجورا

عليه بسفه انترعها منه

ولمسه وعرفها وتلكها

(له) ان رآه حيث يجوز

الاقتراض له فان التعلق فى

معنى الاقتراض فان لم يره

حفظها أو رسلها للقاضى

(قوله غير مكاتب) أى وغير مبعض كما يعلم من الشارح (قوله ان التقط باذنه) أى بأن قال له متى
 وجدت نقطة فخذها أو ائتني بها ولو أذن له في مطلق اكتساب دخل الالتقاط على الأصح (قوله
 بغير إذن سيده) ومثله ما لو قال التقط من نفسك فيما يظهر اه مر (قوله انترعت منه) وكل
 من أخذها فهو واللاقط اه أو لافرق بين أن يكون المنتزع له اه والسيد أو غيره كما صرح به في
 شرح المنهج ولذا جاء للعجول (قوله وإذا أقرها) أى السيد وقوله واستحفظه عليه أى ليعرفها
 اه أفاده في شرح المنهج (قوله والا) أى بان كان جائزا فلا يجوز الاحتفاظ السيد بامه اه (قوله
 وهو متمتع باقراره) فكأنه أخذها منه وردّها اليه اه شرح المنهج (قوله فيما إذا أقرها
 عنده الخ) يرجع لانفأ أما الانفاق فالضمان في رقبته مطلقا (قوله تعلق الضمان برقبته)
 وبذمة السيد أيضا لان الفرض انه أذن له أو أقرها عنده (قوله كالمغصوب) أى من الاموال
 فان الرقيق إذا أخذ شيئا بغير رضا مالكه تعلق برقبته (قوله مكاتب) أى كناية صحيحة كما صرح
 به في المنهج (قوله وان يجز) أى قبل التعلق كفى مر ومقتضاه انه لو عجز بعد التعلق لم يكن
 للسيد كغيرها ما في يده وكالعجز الموت كما قاله زى (قوله هذا هو المنقول) وهو المعتمد أيضا
 فليس السيد أخذها كفى مر (قوله وجوز البغوى الخ) ضعيف (قوله له ولسيده) فيعرف قائما
 ويملكها بحسب الرق والحريه كشخصين التقط اه شرح المنهج (قوله لذى النوبة)
 والعبرة يوم الالتقاط دون التعلق ولو اختمت اذ قال السيد لمبعض وجدته فى نوبى ففى
 وعكس البعض صدق البعض على النص لانها فى يده فان كانت بيده صدق أو بيده ما أولم
 تكن بيده واحد منهم انتهى منهم افيما يظهر بعد أن يخلف كل لآخر وظاهر كلامهم أنه فى
 نوبة سيده كالقن فيحتاج الى اذنه ونوبة نفسه كالحر فان لم تكن مهاياة انجبه عدم الاحتياج
 الى اذن تغليب الحريه اه أفاده مر قال الشورى وقضية عدم الاحتياج الى اذن السيد انه
 لا ضمان عليه باقرارها سيده ولو كان العبد متمتع كاصح التقاطه باذن أحد الشرىكين ولا
 يختص بالنقطة الا اذن له بل تكون بينهما كما يؤخذ مما ذكر فى المبعض اذ لم تكن مهاياة وقد
 يفرق بتغليب الحريه فيه كما مر بخلاف المشترك (قوله صديقا أو مجنونا) أى له مانوع تغيير فان لم
 يكن له ما اذلك لم يصح التقاطه ما فى كل واحد أن ينزعها منه ما وعبارة مر ولولى وغيره
 أخذها من غير مجز على وجه الالتقاط ليعرفها وتلكها ويرأ الضمان من الضمان اه
 (قوله ولينه) أى ولو عامما كالقاضى (قوله وعرفها) راجع للصبي والمجنون أما المحجور عليه
 بالسفه فتعريفه صحيح قال فى شرح المنهج وكالصبي والمجنون السفية الا انه يصح تعريفه
 دونهما اه (قوله ان رآه) أى رأى ذلك مصلحة له وقوله حيث يجوز الاقتراض له أى فى الحالة
 التى يجوز له فيها ما ذكر بان كان فقيرا أما الغنى فلا يجوز أن يتملكها لانه انما يتنافى عنده
 فيتعلق به الضمان مع استغنائه عن ذلك والظاهر أن قوله حيث يجوز الخ نفسه يراى قوله ان
 رآه ويصرح بذلك عبارة مر مع من المنهاج حيث قال وتلكها الصبي أو المجنون ان رأى لك
 مصلحة له وذلك حيث يجوز الاقتراض له اه (قوله ويضمن) أى فى مال نفسه ولو كما فيما يظهر
 خلافا لركنى ومن تبعه اه مر (قوله حتى تلفت) أى ولو بالافهم فان لم يتصر لولى بان لم
 يعلم بها فالتلف الحوالى ضمنه فى ماله دون لولى وان لم يتلفها لم يضمن أحد وان تلفت بتقصيره

ويضمن لولى ان قصيره فى انتزاعها حتى تلفت

اهـ مـ (قوله ويعرفها نالفة) أي ثم يتلكأها ما قيمته بعد قبض الحاكم أيها إذا ما في النعمة
 لا يمكن غلبة ان رأى المصلحة في تلكها الهـ ما كما (قوله المولى عليه) بكسر اللام بوزن
 مقضى كما قرر شيخنا عطية (قوله أن لقطه المغنى عليه) أي الذي له نوع تغيير أو التقط ثم
 اغنى عليه حالاً أمالة قطه حال الاغناء الذي لا يتميز معه أصلاً فغير صحيحة (قوله بل ينتظر افاقته)
 أي بخلاف المجنون فان وليه ينزعها منه ويعرفها ويتلكأها كما هو الفرق أن المغنى عليه
 لا ولي له (قوله صح التقاطه) أي مع الكراهة تنزيهه لأنه قد يخون فيه وقوله كاحتطابه يؤخذ
 منه أنه لا يصح التقاطه إلا للثقات لا للعقب كما هو والمراد بالفاسق المسلم الذي ارتكب مفسداً
 وليس المراد به ما يشمل المرتد والكافر غير الحربي كما قال قول لما يلزم عليه من التكرار
 بالنسبة للمرتد ولما انتهت الصريح المتهيج فانه قال وكره الفاسق فيصعق منه كرتد كافر معصوم
 وكذا أمر لم يجعل الفاسق في كلام المنهاج شاملاً للمرتد (قوله لكن انزع منه) أي وجوباً أي
 ينزعها القاضي وقوله وتوضع عند عدل أي وأجرته في بيت المال (قوله ومن يريد سقراً) هذا
 كلام مستأنف وقوله لا يسافر به أي باللقطة من حيث هي نعم يجوز السفر إذا وجدها في نحو
 صحراء إلى محل التعريف من العمران كما سيأتي (قوله بعد التعريف) أي بعد تمام مدته
 وسيد كرها في الباب بعده وهي اما سنة في غير الحقير ولو من الاختصاص أو مدة يقطن اعراض
 فاقدم عنه ففيها في الحقير الذي لا يعرض عنه غالباً ولو من الاختصاص أيضاً أما يعرض عنه
 غالباً كبروز زينة وزيل يسير فلا يعرف بل يستبد به واجده من غير انظر وإذا مات الملتقط
 في أثناء التعريف بنحو وارثه على تعريضه ولا يستأنف ويعرفها في السنة أو لا كل يوم مرتين
 طرفيه أسبوعاً ثم كل يوم مرة طرفه أسبوعاً وأسبوعين ثم كل أسبوع مرة أو مرتين إلى مضي
 سبعة أسابيع ثم كل شهر كذلك إلى آخر السنة وهذا قريب والضابط أن لا ينسى أن
 التعريف الواقع تكرر لما مضى وانما وجب التعريف سنة فقط لأنها يغلب فيها اتصال
 القوافل وما زاد عليها اضراً بالملقط ومحال التعريف محال اللقطة السابقة (قوله بدونها)
 أي اللقطة (قوله فوض التعريف إلى غيره) فان احتاج التعريف إلى تسليمها له توقف على
 إذن الحاكم كما سيذكر (قوله عرفها) أي اللقطة بأقرب البلاد إليها أي الصحراء ولو كان ذلك
 الأقرب جهة مقصده بدليل ما بعده (تمة) من اللقطة كما ذكره مر أول الباب ما لو أبدل نعله
 بغيره فإذا أخذته لم يحل لها استعماله إلا بعد التعريف بشرطه أو يفحص اعراض المالك عنه
 فان علم أن صاحبه تعمد أخذ نعله جاز له بيع ذلك ويكفي في تعريف اللقطة ثقة ولو سقم أو غير
 عدل ويندب أن يذكر الالاقط ولو بناتبة بعض أوصافها في التعريف فلا يستوعبها مثلاً
 يعقدها الكاذب فان استوعبها ضمن لأنه قد يرفعها إلى حاكم يلزم الدفع بالصفات ولو سألها
 لوصف فظهر آخر حوات اليه أن أقام بينة ولا يجب تسليمها بغير بينة إلا إذا صدقه ولا يبرأ من
 الضمان إلا أن سلمها إليه الحاكم والضمن وزوائدها قبل الثقل تتبعها مطلقاً وبعدها لمن
 تملك ان كانت منفصلة ومنها الحمل في بطن أمه

ويعرفها نالفة وان احتاج
 التعريف إلى مؤنة لم يعطها
 من مال المولى عليه بل
 يرجع الحاكم ليبيع جزءاً
 منها والظاهر أن لقطه
 المغنى عليه يتزعمها الحاكم
 لكن لا يعرفها بل ينتظر
 افاقته (أو) كان الواجد
 لها (فاستقام التقاطه)
 كاحتطابه (لكن انزع
 منه وتوضع عند عدل)
 لأن مال ولده لا يقرب منه
 قال الاجنبي أولى (ولا
 يعتبر نزع ريقه بل يضم اليه)
 عدل (رفيق) التلجئون
 فيها (ومن يريد سفر لا يسافر
 بها إلا بعد التعريف)
 فان أراد السفر بدونها
 فوض التعريف إلى غيره
 وإذا التقط في صحراء عرفها
 بأقرب البلاد إليها ولا
 يكافى الدول إلى غير
 مقصده وليس للملتقط
 تسليمها إلى غيره ليعرفها
 إلا بإذن الحاكم
 * (باب الأجل) *

* (باب الأجل) *

بالدواصله أجال فأبدات الهمزة الثانية ألقاها في الخلاصة

ومذا أبدل ثانی الهمزین من • كلمة ان يسكن كائنا واثق

جمع أجل بالتحريك كفرنس وأفراس وسبب وأسباب قال فيها

وغيرها أفعل فيه مطرد • من الثلاثي اسما بأفعال يرد

وذکر هذا الباب عقب اللقطة لاحتياجهما في التعريف الى أجل وخصت به دون غيرها بما يعتبر فيه أجل لانه لم يذکر مقداراً لأجل فيها فكانت أشد احتياجاً لذكره بخلاف غيرها فذکر معها استطراد للعدد (قوله ای المدد) جمع مددة بمعنى الوقت فكانت قال باب الاوقات على حذف مضاف ای باب تقسيمها ومواضعها التي تضرب فيها لانه قسمها الى قسمين مضرورة بالشرع ومضرورة بالعدود ذکر نفس المواضع التي تضرب فيها كالعدة والاستبراء لانفس الاوقات كالاربعة أشهر وعشراً وثلاثة أشهر في العدة وكذا البقية وانما فسر هاهنا بوله ای المدد هذا دفعاً لتوهم ايراد المعنى الثاني للأجل وهو آخر الشيء كقوله تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة الآية (قوله هي نوعان) أي من حيث ضربها بالشرع أو بالعدود وتنقسم من حيث التحديد والتعريب الى نوعين أيضاً فتم ما هو على سبيل التحديد كسنة البلوغ خمس عشرة سنة ومدة مسخ الخفين للمقيم والمسافر وأجال الزكاة والحزبة والعدة ودية الخطأ على العاقلة وغيرهم ومدة نفى الزاني وانتظار العنين والمولى والمدة التي يحرم الرضاع فيها وهي سنتان ومنها ما هو على سبيل التعريب كسنة الرقيق المسلم فيه أو الموكل في شرائه وسنة الحيض بخلاف الاحتمال فانه تحديد على المعقد كما هو وعد النوى في هذا النوع المسافة بين الصفتين ثلثمائة ذراع ومسافة القصير ثمانية وأربعين ميلاً ونظر فيه بان هذين من الامكنة لا لزمنه فهما خارجان عما نحن فيه (قوله مضرورة) أي مقدرة بقدر لا تزيد ولا تنقص عنه وقوله بالشرع أي بسبب نص الشارع على ذلك القدر في كتاب أو سنة ويلحق بنص الشارع الاجماع لان مستنده ما ذكر (قوله أو استنباطاً) أي اجتمعا من جهة مدركة العنة فانهم مقدرة باجتماع سيدنا عمر وكدة الحيض فانه بالاستقراء من الشافعي ويلحق بالاجتماع القياس لان فيه اجتماعاً وسيأتي ما يثبت به فقوله نصاً أو استنباطاً منصوص بان ينزع الخافض أو على التمييز المحوّل عن المضاف أي بنص الشارع أو باستنباطه (قوله أي ما تضرب) أي تقدر فيه إشارة الى حذف المضاف أي محال الأجل لانفسها كما هو (قوله العدة) أي في الحرة والامة المدخول بهما أما المطلقتان قبل الدخول فلا عدة عليهما بخلاف المتوفى عنهما زوجهما قبله كما سيأتي لكن الامة مقدسة على الحرة لانه تعالى لم يذکر الا هي بقوله والمطلقات أي الحرات يرتبصن بأنفسهن ثلاثة قروء والاستبراء في الامة وقديتصوّر في الحرة فيما اذا مات ابنها من غيره وله مال فيسن استبراءؤها لاحتمال حملها بمن يرث منه السادس (قوله بالاقراء) المراد بهما بالنسبة لعدة الاطهار وللإستبراء الحيض وأل فيهما وفيما بعدهما لنفس فيصدق بالقرء الواحد والشهر الواحد بالنسبة للإستبراء الامة فالاقراء والاشهر تحتلف فيهما الحرة والامة اذ هما بالنسبة للاولى ثلاثة في المطلقة وبالنسبة للثانية اثنتان بالنسبة للمطلقة أيضاً وواحد بالنسبة للإستبراء أما المتوفى عنها حرة كانت أو امة قبل الدخول او بعد فليس فيها اقراء بل الاولى تعتد باربعة أشهر وعشراً والثانية على النصف من ذلك ووضع الحل لا يختلفان فيه وسيأتي تفصيل ذلك في باب العدد (قوله

(قوله لانه لم يذکر مقدار
الأجل الخ) فيه ان النصف
قد ذكره فيما تقدم (قوله
وبالنسبة للثانية اثنتان)
أي على سبيل الاولوية والا
فالواجب شهر ونصف على
المعقد شيئاً

أي المدد (هي) نوعان
أحدهما آجال (مضرورة)
بالشرع) نصاً أو استنباطاً
(وهي) أي هذه الآجال
أي ما تضرب فيه (عشرون)
نوعاً (العدة والاستبراء)
بالاقراء والاشهر أو وضع
الحل

(والهدنة) بأربعة أشهر أو عشر سنين ٢٨٠ أو أقل وفي معناها الامان لكنه انما يؤجل بأربعة أشهر (والزكاة) بسنة

والهدنة من الهدون أى السكون وهى شرعا مصالحة الكفار على ترك القتال مدة ولا يبعد هذا إلا الامام أو نائبه ومثلها الجزية بخلاف الامان وقوله بأربعة أشهر أى أقل عند قوته ولا يجوز الزيادة عليه حينئذ وقوله أو عشر سنين أى عند ضعفنا وقوله أو أقل راجع لكل من الأربعة أشهر والعشر سنين (قوله وفي معناها) أى الهدنة وقوله لكنه أى الامان (قوله ولزكاة سنة) أى تجديدية فى الذهب والفضة غير المعدن والركاز والمواشى وقوله أو بأشهر مدة الحب أى فى الحب وقوله وصلاح القرأى فى النصارى فاقسامها ثلاثة (قوله والهدنة) هى عجز خاق قائم القلب يمنع من انتشار الذكرو وقوله بسنة أى باستنباط أمير المؤمنين عمر رضى الله تعالى عنه وتابعه العلماء عليه (قوله كذلك) أى بسنة (قوله الا فى الحقيق) ويختلف باختلاف الناس فقد يكون فقيرا عند قوم وجليلا عند آخرين (قوله يظن) صفة زمن والعائد محذوف أى يظن ان فاقده يعرض عنه بعده أى بعد ذلك الزمن قال فى الخلاصة ونعتا وبجملة منكرها * فأعطيت ما أعطيت به خبرا

(قوله يعرض عنه) فى بعض النسخ لا يعرض عنه وهى صحيحة أيضا بقدر العائد فيه أى لا يعرض عنه فيه فلا حاجة لقول المحشى الصواب اسقاط لا (قوله المحرم) بكسر الراء أى الذى هو سبب فى التحريم وقوله بسنتين أى تجديدا وقوله والحل بسنة أشهر أى لأنه تعالى نص على مدته مع مدة الرضاع بقوله وحل وفصله ثلاثون شهرا ولما كانت هذه الآية بمنزلة لا يعرف منها مدة أحدهما من مدة الآخر فسرت بالآية الأخرى وهى قوله تعالى وفصله أى مدة رضاعه فى عامين نعلم منها أن مدة الحمل ستة أشهر ومدة الرضاع عامان (قوله بثلاثة أيام) أى تجديدية فاقول فان شرط أكثر فسد العقد كما هو معلوم (قوله وأقل الحيض بيوم وإيلة) أى بالاستقراء من الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه وهو يرجع للاجتهاد وقوله والنقاس بالجرأى أقل النقاس (قوله عجة) الأولى لحظس لان الكلام فى المدد والجهة الدفعية من الدم نهى ذات الآن بقدر مضاف أى زمن حجة (قوله وأقل الطهر) أى بين الحيضتين (قوله بأربعة وعشرين يوما) أى ان جعل غالب الحيض ستة وقوله أو ثلاثة وعشرين أى ان جعل غالبه سبعة (قوله أى اقامة) أشار بذلك الى أن مقام بضم الميم مصدر بمعنى الإقامة وضافته للسفر على معنى فى أى مدة الإقامة فى السفر التى لا تقطعه بل يجوز فيها القصر والجمع وغير ذلك وقوله بثلاثة أيام أى غير يومى الدخول والخروج وكان الأولى أن يقول بدون أربعة أيام اذ لو زادت المدة على الثلاثة ولم تبلغ الأربعة لم ينقطع السفر أيضا بخلاف ما لو نوى الإقامة فى موضع أربعة أيام صحاح قبل بلوغه فانه ينقطع سفره بمجرد وصوله نحو سوره وكذا المأطلق حال النية فان نوى بعد بلوغه ان ينقطع سفره بالنية ومحل ما ذكر ان لم يكن له حاجة يتوقع قضاءها كل وقت والا كانت مدته ثمانية عشر يوما غير يومى الدخول والخروج (قوله ومدة البلوغ) أى المدة التى يحصل عندها ثباتها بالبلوغ أى بالنسب وقوله بخمسة عشر سنة أى قربة تجديدية فى حق كل من الذكر والأنثى والخطأى (قوله ومبدأ) أى وقت ابتداء الحيض وقوله والاحتلام أى خروج المني وهو مكتوب بقلم الحرة فى شرح المناوى وهو الموافق لقول الشارح فيما سبب أى بكل من الثلاثة اذا اتبادر أن المراد الثلاثة المذكورة فى المتن وان كان يمكن أن المراد الثلاثة المذكورة فى كلامه متناوئيا وشرحا

أو يشتد اد الحب وصلاح الثمر (والعنة) بسنة (واللقطة) كذلك الا فى الحقيق فبمن يظن ان فاقده يعرض عنه غالبا (والرضاع) المحرم بسنتين (والحل) بسنة أشهر فكثر الى أربع سنين (وخيار الشرط) بثلاثة أيام فاقول (وأقل الحيض) بيوم وإيلة (والنقاس) بحجة (وأكثرهما) أى الحيض بخمسة عشر يوما والنقاس بسنتين يوما وغالب الحيض بسنة أو سبعة والنقاس بأربعين يوما (وأقل الطهر) بخمسة عشر يوما وغالبه بأربعة وعشرين يوما أو ثلاثة وعشرين (ومدة مقام) أى اقامة (السفر) بثلاثة أيام (ومدة مسح المقيم والمسافر) سفر لا تقصر فيه الصلاة بيوم وإيلة (ومدة مسح المسافر) سفر لا تقصر فيه الصلاة بثلاثة أيام بلياليها (ومدة البلوغ) أى التى يحصل بها البلوغ بخمسة عشر سنة (ومبدأ) امكان (الحيض والاحتلام)

(قوله وكان الأولى ان يقول بدون أربعة أيام الخ) انت خير بانه حيث كان المعنى

ثلاثة غير يومى الدخول والخروج كيف يمكن اقامة دون أربعة أيام غير يومى والخروج فتأمل فانه دقيق (قوله)

(قوله تسع سنين) أي قرية. ووافي الذكروا لاني كما مر (قوله تقرينية) راجع للحيض فقط اما
 الاحتمال فهي فيه تحديدية على المعقد خلافا لما يفهمه ظاهر التمرحها وكذا في المنهج والفرق
 بينهم أن الحيض ضبط له أقل وأكثر فالزمن الذي لا يسع الحيض والطهر وجوده كالعدم ولا
 كذلك الاحتمال (قوله بكل من الثلاثة) أي الخمس عشرة سنة والحيض والاحتمال وقوله
 ولذكر بالاول أي وهو الخمس عشرة سنة وقوله وبالثاني أي وهو الاحتمال وقوله والثاني ان
 حاض أي من آله انما وقوله وأمن أي من آله الرجال وقوله على الاصح معقد وقوله وان وجد
 أحدهم أي أوهما من آله واحدة وقوله فلا أي فلا يحكم يلوغوه وهو المعقد وما بعده ضعيف
 (قوله ينبغي الحكم يلوغوه) أي فصح تصرفاته وعباداته (قوله ان ظهر) أي بان أمنى أو لا ثم
 حاض أو بالعكس وقد وقع منه بعد الاول وقبل الثاني تصرفات وعبادات وترك صلوات مثلا
 وقوله غيرنا الحكم أي حكمنا بانا بان يلوغوه من حين وجود الامر الثاني ونقضنا الاول فتكون
 تلك التصرفات الصادرة عنه بعد الاول وقبل الثاني باطلة لوقوعها في زمن الصبأ واذا ترك
 صلوات لا يعاقب عليهم لذلك (قوله أنه الخ) يدل مما قاله المتولي وهو ضعيف وقوله ان تكرر رأي
 الاحد وهو اشتباه على المتولي لان التكرار بشرط الاتضاح وهو قد جعله شرطا للبلوغ ولا يلزم
 من البلوغ الاتضاح بخلاف العكس فالمعقد أن البلوغ لا يشترط فيه التكرار وبخلاف
 الاتضاح فانه يشترط فيه ذلك (قوله وانبات) بمعنى نبات أي خروج الشعر في العانة فيقيد أن
 يكون خشبنا بحيث يحتاج في ازالته الى حلق بخلاف ما اذا كان ناعما للوجود في الصغير
 والعانة اسم للعجل الذي ينبت فيه الشعر أما نفس الشعر فيسمى شعرة بسكون العين هكذا
 نقله الشوبري عن أهل اللغة وهو الصحيح خلافا لقل حيث جعل العانة اسم للشعر ثم قال
 فالاضافة بيانية أي اضافة انباتها ولعله يؤول الانبات بالنبات أي الشئ الثابت وفيه من
 التكلف ما لا ينبغي مع مخالفة الكلام أهل اللغة فان كان مراده الاضافة في قوله نبات شعر
 العانة أي شعره والعانة كان قريبا لكتفه ليس مناسبا للكلام المصنف ثم رأيت في التاموس
 ما يصرح بما قاله الشوبري حيث قال والشعرة بالكسر شعر العانة اه (قوله ذكر) في بعض
 النسخ ولدوهي أولى لشموله لاني وكذا الخنثى لكن لا يكون امارة في حقه الا اذا ثبت على
 فرجه مما كافي شرح المنهج وقوله كافر قيد خرج به ولد المسلم فلا يحكم يلوغوه بذلك والشرق
 سهولة مراعاة آثاره غالبا بخلاف ولد الكافر ولانه ممنهم يتجمل الانبات بدوا دفعا للحجر
 وتشققالولايات بخلاف الكافر فانه ينقض به الى القتل أو ضرب البنزوية وهذا جرى على
 الغالب كما مر والافلا نثي والخنثى والطفل الذي تعذرت مراعاة آثاره بالمسلمين لموت أو غير
 حكمهم كذلك والحق بالكافر من جهل اسلامه ووقت انبات العانة وقت امتكان الاحتمال
 (قوله يلوغوه) أي بالنسب أو الاحتمال أو بأحدهم لا بغيره بخلاف والمعقد الا يخرج
 بانبات العانة غيره كنبات الذقن وشعر الابط وخشانة الصوت ونقل الثدي (قوله والاياس)
 بكسر الهمزة أي اليأس من الحيض وقوله على الاصح معقد (قوله وجميع هذه الامور)
 أي مجموعها اذ مدة اللقطة لم تعلم من محالها وقوله من محالها أي الماضية والآنية (قوله
 ومضروبة بالعدد) معطوف على مضروبة السابق أي نما أو استنباطا كما مر ولم يذ كر ذلك
 هنا فيقتضي أن هذه المذكورات ليست منصوصة ولا مستتبطة وليس كذلك الا أن يراد

تسع سنين تقرينية ويحصل
 بلوغ لاني بكل من الثلاثة
 والذكر بالاول وبالثالث
 والخنثى ان حاض وأمن
 حكم يلوغوه على الاصح
 وان وجد احدهم ما فلا
 وقال الامام ينبغي الحكم
 يلوغوه ثم ان ظهر خلافه
 غير الحكم قال الرافعي
 وهو الحق واستحسن في
 الروضة ما قاله المتولي أنه
 يحكم به ان تكرر وانبات
 عانة ذكر كافر يقتضي
 الحكم يلوغوه (والاياس)
 من الحيض باثنين وستين
 سنة على الاصح وجميع
 هذه الامور معلومة من
 محالها (و) فانها آجال
 مضروبة بالعدد

(قوله اذ مدة اللقطة الخ)
 تقدم ما فيه

بالضرب فيما هو تقدير المدة التي لا تزيد ولا تنقص بخلافه هنا فان المراد به أصل التقدير دون
 تعيينه في شيء لا يزيد ولا ينقص (قوله اي بسببه الخ) معنى كون العقد سببا لها انما اذ كرفيه
 على وجه الصحة أو الفساد (قوله ما) اي عقد يبطله الاجل معلوما ومجهولا (قوله فهو أعم من
 تعبيره بالصرف) اي لانه خاص بالنقد فلا يشمل الماطعوم بخلاف الربوي (قوله بتأجيل رأس
 ماله) الباء للملابسة أي السلم المتناس بتأجيل رأس المال وان قبض في المجلس أما المسلم لم فيه
 فيه صرح حالاً وموجلاً (قوله ان كان للمقرض الخ) لا بد من وجود هذين الشرطين حتى يكون
 القرض قد جرت فاعلم المقرض فيكون ربا ما لم يكن له غرض بان كان الزمن فمن أمن فيصع
 القرض وياغوا الشرط فله المطالبة في الحال لكن ينبغي الوفاء به من باب كرم الاخلاق أو كان
 المقرض ذكيرا فكذلك لان المنفعة حينئذ عائدة على المقرض لا على المقرض فلم يجز انفسه
 نفعا (قوله وما لا يصح الابه) اي الاجل المعلوم ابتداء وانتهاء في كل من الاجارة والوكالة
 خلافا لما يقتضيه كلام قل (قوله وهو الاجارة) اي المقدرة بجهة أما المقدرة بمحل عمل
 كالاستأجر تك لخططي هذا الثوب فيبطلها الاجل لما مر من أنه لا يجتمع بين المدة ومحل
 العمل الا اذا أراد ان يكون الاجل كاليوم مثلا مجرد الاستعمال لا يضر (قوله والجزية) أي
 المعقودة للرجال دون النساء والنخاني وصورتهما أن يقول أقررتكم أو اذنت في اقامتكم
 بدارنا على أن تلتزموا كذا جزية كل سنة فلا بد من ذكر الاجل فيها وان كان مؤبدا فلا تصح
 حالة (قوله كبيع الاعيان) على حذف مضاف أي كالممن في بيع الاعيان أما الاعيان
 نفسها فلا تقبل التأجيل (قوله وبيع الصنات) اي بيع الاعيان في الذم المشتمل على ذكر
 الصنات لكن ان عقد بلفظ البيع صح تأجيل كل من المبيع والتمن أو بلفظ السلم لم يصح
 تأجيل المثلن فقط وهو المسلم فيه دون رأس المال (قوله به) أي بالاجل ومعلوما وما بعده
 حالان منه (قوله وهو الرهن) كأن يقول رهنتك هذا الى وفاة الدين أو البراءة منه فانه يصح
 بخلاف ما لو قال رهنتك سنة وقوله والقراض كأن يقول قارضتك على هذه الدراهم الى
 ظهور الربح فانه يصح بخلاف قارضتك سنة ومن المعلوم أن عبارة المصنف ليس فيها حصر
 صحة كل من الرهن والقراض في التأجيل بل معناها أن هذين يصح تأجيلهما بأجل مجهول
 لا معلوم وذلك لا يشك الصحة عند الاطلاق أيضا فلا وجه لاعتراض المحشي عليه ولا ما أطال
 به قل أيضا (قوله والعمرى والرقي) كأن يقول أعمرتك أو رقيتك عمرتك فانه يصح
 بخلاف ما لو قال أعمرتك أو رقيتك هذا سنة (قوله والمعروف خلافه) أي وهو انما لا تصح
 لا بأجل مجهول ولا معلوم فهي من النوع الاول نعم ان كذلك وأجل احضاره صح وكذلك كونه
 الى براءة من الدين صح ويمكن حمل كلام الأصل على هذا (قوله معلوما) كنهه ومجهولا كالي
 قدوم زيد وكذا يصح ذلك مع الاطلاق وكلامه لا ينافيه نظير ما مر (قوله والوصايا) بفتح الواو
 مع الاق في آخر جمع وصية بمعنى الابداء على أولاده وقضاة دينه ونحو ذلك أو بمعنى الوصية
 أي المنفعة الموصى بها كأوصيت اليك بعتقة هذه الدار فكل منهما يصح معلوما ومجهولا
 كعقود وصايا أو وصيت للعتقة هذه الدار سنة أو الى قدوم زيد وفي بعض النسخ والوصاية
 بفتح الواو وكسر هاء مضد بمعنى ما ذكر

اي بسببه (وهو) اي العقد
 الذي يضر بسببه الاجل
 خمسة انواع ما يبطله
 الاجل اي شرطه (وهو
 الربوي) فهو أعم من تعبيره
 بالصرف (والسلم بتأجيل
 رأس ماله) وكذا تأجيل
 بدل القرض ان كان
 للمقرض غرض كزمن
 نهب والمقرض ملي (وما
 لا يصح الابه وهو الاجارة
 والوكالة) والمساقاة
 والجزية وما يصح به
 وبالمثل كبيع الاعيان
 وبيع (الصنات) وما
 يصح به مجهولا معلوما
 وهو الرهن والقراض
 والعمرى والرقي وذكر
 الأصل كاملا منه كذالة
 البدن والمعروف خلافه
 (وما يصح به معلوما ومجهولا
 وهو العارية والوديعة)
 والوكالة والوصايا

• (باب الحجر) •

لما سكن من أنواعه حجر الصبا المؤجل بالبلوغ المذكور في باب الآجال ناسب ذكر عقبه
مستطردا بقية أنواعه وهو مصدر حجر من باب قتل بل هو يقتل حيث جاءه كافي القاموس لكن
الذي يكسر هاءه يطلق على سبعة معان فطلق على الفرس وعلى حجر اسمعيل عليه السلام وعلى
العقل وعلى حجر ثودو وعلى المنع وعلى الكذب وعلى حجر الثوب وأظم ذلك بعضهم بقوله
ركبت حجر وأطفيت البيت خلف الحجر • وحزن حجر أعظم ما دخلت الحجر
لله حجر من معنى من دخول الحجر • ما قلت حجر أولوا أعطيت عمل الحجر

فقوله ركبت حجر أي فرسا وقوله خلف الحجر أي حجر اسمعيل وحزن حجر أي علة ما دخلت
الحجر أي حجر ثودو وهو محل في طريق الشام لله حجر أي منع من معنى دخول الحجر أي حجر ثودو وهو
مكرر ما قلت حجر أي كذا أولوا أعطيت عمل الحجر أي حجر الثوب (قوله المنع) ومنه سمي العقل
حجر المنع صاحب من ارتكاب ما لا يليق به وسمى البواب حبرا المنع الناس من الدخول
(قوله من تصرف خاص) كمنع الراهن أو السيد من التصرف في المرهون والمكاتب يبيع
ونحوه مما يأتي وقوله بسبب خاص كالرهن والمكاتب (قوله وأبطلوا البيهقي) أي اختبروهم
في أمر دينهم ودينهم وجوب قبل البلوغ لمعرفة رشدهم لذلك الحجر عنهم أما اختيارهم في أمر
دينهم فبإظهارهم على الطاعات واجتنابهم المحظورات وأما اختبارهم في أمر دينهم فيختلف
باختلاف الناس فيختبر ولد تاجر بما كسبه أي مشاحته في معاملته ويسلم له المال أي ما كس
لأبيه قدّم إذا أريد العتد يعقد له ولديه وولد زراع بن زاعة ونفقة عليه بأن يتفق على التوام
بصلاح الزرع كالحرث والحصد والحفظ والمرأة بأمر غزل وصون نحو وأطعمته عن نحو هرة
وقوله حتى إذا باعوا النكاح أي صاروا أهلا له بالاحتمال أو بالبلوغ بالنسب وأنتم علمتم والرشد
صلاح الدين والمال عندنا وعند غيرنا صلاح المال نقط (قوله فان كان الذي عليه الحق) صدر
الآية ولعل الذي عليه الحق أي على المكاتب ويأتي اليه ما عليه من الدين إن لم يكن
سفيه ولا ضعيفا ولا مغلوبا على عقله فان كان واحدا من ذلك فليحل عليه لئلا يعل أكره ما عليه
فقوله فان كان الذي له الحق من هذه القيود الملاحقة في صدر الآية ووجه الدلالة من هذه
الآية أنه أثبت الولاية على هؤلاء وهي لا تثبت إلا على المحجور عليه والولي يشمل الأب والوصي
والقاضي (قوله والسفيه المبذر) هكذا أفسر الشافعي رضي الله تعالى عنه الآية والمبذر من
يضيع ماله باحتمال غبن فاحش مع الجهل بذلك أمام مع العلم به فهو من الصدقة الخفية (قوله
المغلوب على عقله) وقيل هو من لا يعرف اللغة (قوله خاص) أي ببعض الأعيان دون بعض
وذكر من أمثله خمسة وأوصاها بعضهم إلى نيف وسبعين وأشار المصنف إلى عدم انحصارها فيما
ذكره بالكاف وأما العام فأمثله منحصرة في السبعة المذكورة ولذا قال المصنف وهو سبعة
ولم يأت بالكاف وبذلك يعلم أن أفراد المحجور عليه غير منحصرة في الثمانية المذكورة في قوله

ثمانية لم يشمل الحجر غيرهم • تضمنهم بيت وفيه محاسن

صبي ومجنون سفيه ومفلس • رقيق ومرئى مرض وراهن

(قوله في المرهون) أي في التصرفات فيه بما يزيل الملك كالبيع أو يقلل الرغبة كالترجيح

• (باب الحجر) •

هو لغة المنع وشرا المنع
من تصرف خاص بسبب
خاص والاصل فيه قوله
تعالى وأبطلوا البيهقي حتى
إذا باعوا النكاح الآية
وقوله فان كان الذي عليه
الحق سفيه الآية والسفيه
المبذر والضعيف الصبي
والذي لا يستطيع أن يعمل
هو المغلوب على عقله (هو)
أي الحجر نوعان أحدهما
(خاص) بشئ كالخبر على
الراهن في المرهون

الى وفاة الدين وكالحجر على
السيد في المكاتب وفي
بيع الا بقر والمغصوب
والمبيع قبل قبضه لما
عرف من ابوابه (و) ثانيها
(عام وهو) سبعة (حجر
فلس ويختص بالمال) اى
بالصرف فيه على الوجه
المذكور في بابه (و) حجر
(سنة ويختص بالمال) اى
بالصرف فيه بعقد أو غيره
(والاقرار) على ما رقى
بابه (و) حجر (جنون في
كل شيء) حجر (صغير)
يقدر زنته بقولي (في غير
العبادات) من المميز
يعتبر قوله في الاذن في
دخول وإصال هدية

(قوله أو وضع) اى لان ما قاله
الحق في العموم والخصوص
فيه من جهة المال فقط
فالاول من حيث العموم
لجميع الاعيان والثاني
من حيث تخصيصه بغير
ما في الذمة (مسئلة) قال
الاذى يجب ان يستثنى
من منع شراء محجور الفاس
ما لو دفع له الحياكم كل يوم
تفقه اوله باله فله الشراء
بما سمع انها عين

والوطأ أو يؤدي الى مزاحمة كل رهن ولا ينفذ شيء من تصرفاته الا اذ قد وسر واولاده ويغرم
قيمته وتكون رهنا مكانه قال في المنهج وليس لراهن مقبض تصرف بما يربل ما كان ولا ينفذ
الا اعتناق مو سراً واولاده ويغرم قيمته وتكون رهنا مكانه (قوله الى وفاة الدين) اى جميعه
اى أو الابرار (قوله في المكاتب) اى كتابة صحيحة فيمنع بيعه بلا اذن منه أما بانه اى المكاتب
فيجوز ويكون اذنه فسخا لا كتابة وفي القديم يصح بيعه مطلقا باساعلى التدبير (قوله والابق
والمغصوب) اى لمن لا يتسدر على اقتراعه ورده والاصح بيعه ولو لم يبر الغاصب وعقده عن
الكفارة (قوله والمبيع) اى وكالحجر على المشتري في المبيع قبل قبضه فيمنع عليه التصرف
فيه ببيع ونحوه (قوله عام) اى في جميع الاعيان ولا ينافى عموم من هذه الجهة اختصاصه
بالمال لان المراد في عموم تعديده لما في الذمة وذلك لا ينافى كونه عاماً لساير اعيان المال وعبارة
قل اعلم انه يتعلق بالحجر أمور أربعة محجور عليه ومحجور فيه ومحجور لاجله ومحجور بسببه
فالاول لا يكون الا خاصا كالراهن والصبي والمرد والاربع يكون بحسب وصف المحجور عليه
كالجنون والرذ في الجنون والمرد والثالث قد يكون عاما كالمساكين في المرتد وخصوصا كالمترن
في الرهن وأما الثاني فقد يكون خاصا فقط كالرهون فانه فرد من افراد المال وقد يكون عاما
فقط لشموله الاموال والا قول كافي الجنون وقد يكون عاما وخصوصا باعتبارين كافي التقيس
فانه عام باعتبار شموله لجميع الاموال خاص باعتبار عدم شموله لجميع الاقوال فافهم ذلك فان
به يندفع التناقض في كلام المصنف الذي أشكل على بعض الطلبة اه وما قلناه في دفع
الاشكال أوضح مما قاله (قوله وهو حجر فلس) من اضافة المسبب للسبب اى حجر سببه الناس
اى الاعسار وكذلك ما بعده (قوله على الوجه المذكور) صفة للتصرف اى التصرف
الكائن على الوجه المذكور في بابه وهو التصرف في عين ماله بما يضر الغرماء كوقف وهبة
وبيع ولواهم يد يونهم بخلاف تصرفه في ذمته لكن المصنف لم يذكر هذا في باب التقيس هنا
فراده المذكور في غير هذا الكتاب (قوله او غيره) اى كصدقة وهدية (قوله والاقرار على
ما صرح في بابه) اى من أنه لا يصح اقراره بشئ من الاموال ومثلها النكاح ويصح بنذر القربات
البدنية ويوجب عقوبة وتدبير ووصية ونحو ذلك مما ذكره المصنف فيما مر (قوله في كل
شئ) اى من أمواله وأقواله ولو اعدا قديم يصح احتطابه والتقاطه واحتشاشه واصطفاؤه وينفذ
اسقه اولاده وينتبت النسب بزناه الصوري لانه لا يكون حقيقة الامن عاقل فهو كالفية ولذا
يلزمه المهر وتثبت الحرمة بارضاعه كأن أرضعت المجنونة بلبنها شخصاً دون الحولين خمس
رضعات مع بقية شروط الميمنة في محلها ويضمن صداقته من باب خطاب الوضع وهو ربط
الاحكام بالاسباب فجميع أقواله لا غية وأعماله فيما تفصيل يعتبر منها ذكر من الاحتطاب
وما بعده دون غيره (قوله في الاذن في دخول وإصال هدية) اى بشرط كونه بميزاناً وموئلاً
يجوز عليه كذب ولو مرة ولم تقم قرينة على كذبه وشتمت الهدية نفسه فاذا حالت جارية لشخص
سبيدي أهدى الى اليك جازله وطرها والتصرف فيها اعتقاد على خيرها فان ظهرت كاذبة كان
الوطء طاش به منه ولا مهر لها لانها زانية ويجوز لاصبي أن يوكل في الاذن والايصال اذا
عجز أو لم تلق به مباشرة ذلك فيكون موكله وكيله والقاعدة تشهد له وكالصبي فيما ذكر الكافر

والفاسق وكلا ذن في الذنول وإيصال الهدية أخباره بدعوة وليمة فحبب الاجابة بشرطها
واختياره أحد أبيه في الحضرة ودعواه استبجالات الانبياء بالدواعف هذه خمسة مواضع يعتبر فيها
خير الصبي المميز وأصح عبادته أيضا (قوله وله تلك المباحات) أي كالأصطبياء وقوله وإزالة
المسكرات أي بالقول أو بالفعل (قوله ويشاب عليها) أي على إزالة المسكرات في الدوا والآخرة
ثواب المندوب كثوابه على عبارة لا ثواب الواجب فتشبه به بما كان انما هو في أصل الثواب
وان كان المكاف يشاب على عبادته ثواب الواجب وهو ثواب المندوب والمشيء لا يعطى حكم
المشبه به من كل وجه (قوله اذا عين له المدفوع اليه) أي والقدر المدفوع أيضا (قوله في حق
السيد) في تعليمه أي لأجل حق السيد وسيب على حدة دخلت امرأة النار في هرة وقصة
خدمته واشتغاله في مصالحه المقتضى منعه من التصرف فلا يجوز أن ينفقوا الميراث من المال
بغير إذن ساداتهم والمراد لأجل حق السيد قصدا والافقية مصلحة للرفيق أيضا إذ لو لم يحجر عليه
لحرق على ذلك بسبب عدم توفيقه حق السيد ومثله المسكاتب وكذا كل حجر شرع لمصلحة الغير
كالجحر على الفلاس لغرماء والراهن للمرتهن في المرهون والمرضى للورثة في ثلثي ماله فالمراد أن
الجحر لمصلحة الغير قصدا والافقية أيضا مصلحة للعجور عليه كسلامة ذننه من حقوق الغير في
الاولين إذ لو لم يحجر عليه اضيقه في غير برائته فبقى نفسه مرتبة بدنيته في الآخرة والثالث
يقوت عليه بعض خير يحجر مان ورثته (قوله وحجر مرض) ومثله ما ألحق به من كل حالة يعتبر فيها
التصرف من الثلث كالتقديم للقتل وكون الزمن زمن طاعون واضطراب الرياح في سفينة
وقوله في الثلثين صفة الجحر أي واقع ذلك الجحر في الثلثين وقوله مع غير الورثة صفة للثلثين أي
الذين وقع التصرف فيهم مع غير الورثة (قوله بلا عوض يساويه) أي لما ذكر من الثلثين
بان لم يكن هناك عوض أصلا أو عوض لا يساويه ما يخرج بالثلثين الثلث فادونه فيصير
تصرفه فيه مطلقا ولو كان عليه دين مستغرق على المعتمد والمراد بالثلثين ما زاد على الثلث ون
لم يبلغه ما أولو قال يساويه ما كان أظهر (قوله وفي كل المال) أي كل جزء من ولودون الثلث
مع الوارث وهذا في غير الوقف أما هو كأن وقف شيء يخرج من الثلث على بعض الورثة فلا
يحتاج الى اجازة بقيتهم بخلاف الوصية والفرق أن المثلث في الاولى لله تعالى وفي الثانية للموصى
له وكالوصية الا برافقة وقف على اجازة بقبض الورثة أفده قل وذكر البرماوى على الغزى
أن الوقف كغيره فراجع ذلك (قوله مع الوارث) أي الا أن يجيز باقي الورثة (قوله كذلك) أي
اذا تصرف فيه بلا عوض يساويه (قوله ويتبين بها) أي بالوصية (قوله وحجر ردة الخ) ويتوقف
على ضرب القاضى فلا يصير محجورا عليه بمجرد الردة وقوله للمساكين أي لأجلهم (قوله ان
احتمل الوقف) أي بان كان ينجم التعليق وخروج بذلك ما لا يحتمله كبيع وشراء وهبة ورهن فلا
يتبين نقوده بل يطل وان أسلم (قوله والا) أي وان لم يعد الى الاسلام فلا يتبين نقوده (قوله
بعد الرشد) صفة للسفاهة أي السفه الواقع بعد الرشد بان بلغ رشيدا ثم يذرع بذلك فانه يحجر
عليه القاضي ويرفعه برفعه أما السفه الكائن قبل الرشد بان وجد قبل البلوغ واستمر بعده
فلا يحتاج في رفعه الى قاض كان اثباته كذلك خلافا لما سجد كره عن شرح الاصل فان لم يحجر
القاضى على من يذرع بعد رشده صح تصرفه ويسمى سفها مة لا كمن بلغ سفها ولم يحجر

وله تلك المباحات وإزالة
المسكرات ويشاب عليها
كالمكاف ويجوز تركه
في تفرقة الزكاة ونحوها
اذا عين له المدفوع اليه
(و) حجر (وفي حق السيد
(و) حجر (مرض في الثلثين)
مع غير الورثة (اذا تصرف
فيهم بلا عوض) يساويه
(وفي كل المال) أي مال
المريض (مع الوارث)
كذلك ويرفع بالوصية كما
شرح به الاصل في بعض
نسخه ودية بينه انفق
تصرفه (و) حجر (ردة)
للمساكين (فان عاد) المرتد
(لا) اسلام تبين نقوده
تصرفه ان احتمل الوقف
كعتق وتدبير (والافلا
ويرفع حجر القلس والسفاهة
بعد الرشد أي حجر كل منهما
(قوله ولو كان عليه دين
مستغرق) أي يصح فان
امتنع أرباب الديون امتنع
اذا الدين مقدم كذا قاله
شيخنا فخره

عليه ثمانية يسمى مهملاً أيضاً ولا يصح تصرفه وعند اطلاق السفيه المهمل ينصرف للأول غالباً
 وخرج بقولنا ثم بذر بعد رده ما لو فسق بعده وبقي صلاح ماله فإنه لا يجبر عليه (قوله برفع
 الحاكم له) أي كان ضربه كذلك كما هو فلا ينقل بوفاء الدين ولا ينقل الغرماء بالنسبة لاهل ماله
 ومنه ما المرتد في الضرب أما الرفع فلا يحتاج إلى الحاكم بل يرتفع بمجرد اسلامه (قوله ويجبر
 البقية) أي ويرتفع جبر البقية بارتفاعها أي بزوالها ومنها السفيه المستقر والردة على المعتقد
 كما هو وبينه عليه والجنون والمرض والرق اه قل (قوله بارتفاعها) فيه على ماله رجلاً
 أو امرأة من وجه أو لا خلافاً لما لا حيث قال لا يدفع لها المال بعد ردها وقبل تزوجها فإذا
 تزوجت دفع لها ما بذل زوجها ثم غنم من التصرف فيه الا باذنه ما لم تصر بهوراً (قوله لانه ثبت
 بغيرها كم) هذا ما لم يل باعتبار الغالب لان ثبوت جبر الردة لا بد فيه من الحاكم كما هو (قوله
 توقف جبر) أي رفع جبر الردة والسفيه وقوله إلى ما بعد استعاق بالمسقر وقوله على رفع الحاكم
 متعاقب توقف وقوله لضعفه عليه اترك أي لان الصحيح أن رفع جبر الردة لا يفتقر إلى قاض
 بخلاف ضربه وان رفع جبر السفيه المستقر وضربه لا يفتقر إلى قاض فكلام الشارح معتمد
 خلافاً للمعشى

• (باب التخليص) •

هو المنع من التصرف فهو نوع من الجبر قبله وله أحكام تخصه فافرد لاجلها (قوله التمداد
 على المناس) هو لغة من لا مال له وقيل من صار ماله فلو ساو شرعاً من جبر عليه الحاكم بالقبود
 الآية هذا في الدنيا أما المفلس في الآخرة فهو من نهط حسنة له عساه كافي الحديث
 ولكن الذي يعطى لهم هو الحسنة الأصلية أما الحسنة بالضعيف وهو ما زاد على الواحدة
 بالنسبة لكل حسنة فيدخل الجدة فيعطى ثوابه كما ورد ذلك في حديث صحيح
 (قوله بصفة الافلاس) الاضافة للبيان أي النداء عليه بصفة هي الافلاس بان يشترط تلك
 الصفة والافلاس مأخوذ من الفلاس التي هي أخس الاموال فكان مال هذا الرجل لمالم
 يوف بدينه أخس الاموال (قوله الجبر) أي جبر الحاكم بالفظ يدل عليه كنهته من التصرف
 في أمواله أو جبر عليه فيها أو أبطأت تصرفاته فيها (قوله دين) أي عيني لازم لا أدى فلا جبر
 بالمنافع ولا فهو منجوم بكافة ذنوبه الزوجة قد ادل بالدين الله تعالى كز كاذولو فوراً ككفارة
 عصى بسيم اعلى المعقد خلافاً لما ذكره في شرح المنهج وقوله حال خرج به الموجل فلا جبر به
 ولا يؤخر له شيء لم يحل قبل القسمة والاشارة لصاحبه بقية الغرماء وإذا جبر بالحال لم يحل
 الموجل اذ لا يحل الا بالموت أو الردة المتصلة به أو استرقاق الحر بي ولا يصح بيع الحال مؤجلاً الا في
 صورتين احدهما ان يوصى بتأجيله الثانية ان يذره فيمتعين على وارثه في الاولى وعليه في
 الثانية التأجيل وقوله لا يني به ماله أي بان يكون زائداً على ماله ولو باقل مقول وخرج بذلك
 ما اذا كان مساوياً لماله أو أنه قصر منه أو لم يكن له مال أصلاً فلا جبر عليه والمراد بماله الميعني
 أو الدين الذي يتيسر الاداء منه بان كان على ملي ما بذل أي غير مما طبل بخلاف المنافع أي التي
 لا يتيسر الاداء منها ما لو قبضت أجرة من بالافعل قائم انفسه وبخلاف المصوب والغائب
 والرهون والديون المؤجلة والحالة التي على عسر فلا ينظر لذلك حال ماله بالدين بل

(رفع الحاكم له) والنسبة
 من زيادتي (وجبر البقية
 بارتفاعها بنفسها) من غير
 توقف على رفع الحاكم لانه
 ثبت بغيرها كم فلا يتوقف
 على رفعه وترك من الاصل
 توقف جبر الردة والسفيه
 المستقر إلى ما بعد البلوغ
 على رفع الحاكم لضعفه

• (باب التخليص) •
 هو لغة النداء على المفلس
 بصفة الافلاس وشرعا
 الجبر على من عليه دين
 حال لا يني به ماله

يحجر عليه حيث كان الدين زائدا على ماله العبي في أو الدين المذكور وان كان أقل من ماله
 المخصوص والغائب ونحوهما أما الضيقة والجوامك والخرابات فتعتبر من جهة المال على
 المعقدين بغير مقدار ما يرغب به في الضيقة وما بعدهما ويضم ذلك الأمر ويقابل به ما عليه من
 الدين وخرج بقوله تعالى ما بعد ذلك بأن يحجر عليه فإنه يتعدى الجور إلى جميع أمواله
 ولو منفعة وإن لم يتيسر الاداء منها والحاصل أن المقلس إما أن يكون عليه دين لله تعالى
 أو لا دمي والأول إما أن يكون فورياً أو لا والثاني إما أن يكون لازماً أو لا وعلى كل منهما ما
 فهو وإما حال أو مؤجل فهذه ستة أحوال للدين والمدين إما أن لا يكون له مال أصلاً أو يكون له
 ذلك والثاني إما أن يتعلق بماله حق لازم أو لا والثالث إما أن يكون عينا أو ديناً أو منفعة
 وعلى كل من هذه الأربعة إما أن يتيسر الاداء منه أو لا فهذه ثمانية أحوال وعلى كل منها
 فالدين إما أن تدعى ماله أو ناقص عنه أو مساو له فهذه أربعة عشر نوعاً تضمها صورة ما ذالم
 يكن له مال أصلاً فالجمله خمسة وعشرون تضرب في صور الدين الستة يحصل مائة وخمسون
 صورة وفي كل منها إما أن يثبت الدين بأقراره أو لا فالحاصل ثلثمائة صورة لا يحنى حكمها
 (قوله جحر على معاذ) هو الذي قال النبي صلى الله عليه وسلم لم في حقه أعلم أمق بالخلال والحرام
 معاذ بن جبل ولا يشافي هذا ثبوت الاعلية المطلقة لا يكره في الله تعالى عنه فهو أعلم بالشرع
 بعد الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين قال ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ما غديره كان
 أبو بكر أعلمنا بالحل والحرام ونحوهما أو برؤية ولا بدع في أن المفضل يتميز بها عن
 الفضل فيقام بذلك قوله صلى الله عليه وسلم أقرضكم زيد ونحو ذلك (قوله فأصابهم خمسة
 أسباع حقوقهم) زاد في شرح المنهج وقال ليس لكم إلا ذلك أي الآن والاف هو إذا أبسر يلزمه
 بقية الدين وأرسله إلى اليمن اضيق قطرا فجاء عن المال الذي يوفي دينه وقال اعل الله تعالى بحجر
 كسر ل ويؤدى عنك دينك فلم يرزل باليمن حتى توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وأدى الله
 تعالى عنه ذلك بركة دعائه صلى الله عليه وسلم وسبب دينه أنه كان وصيا على جماعة أيتام فكان
 ينفق عليهم من ماله دون ما لهم حتى ارتكبه الدين (قوله والجحر على المقلس يكون الخ) ويجب
 ذلك على الخاتم لأن ما جاز بعده امتناع وجب وقوله بطلبه أي المقلس ولو بوكيله ولا يحجر عليه
 بجحر الطالب بل بعد ثبوت الدين عليه بينة أو اقراره بعد الدعوى به ويقوم مقامه ما أعلم
 القاضي به فلو قال للقاضي الجحر على من غير مسوغ مما ذكر لم يحجر عليه والجحر على معاذ كان
 بطلبه على الصحيح (قوله أو بطلب الغرماء) أي ولو بنواهم كما لو بنواهم زاد في المنهج أو بطلب
 بعضهم ودينه كذلك أي لازم إلى آخر الشروط المارة وإذا جحر لاجله تعدى للجميع ولا جحر
 بغير طلب فلو كان الدين لغائب رشيد ولم يطلب نائبه لم يحجر على المقلس نعم يحجر من غير طلب
 في الصورة التي ذكرها الشارح فهي تقييد لما قبلها كأنه قال محمل كونه لا يحجر إلا بطلبه
 أو بطلب غرمائه إن لم يكن الدين لهجور الخاتم وهو ليس بغير بدل مثله لهجور الأب مثلاً وعبارة
 المنهج فإن كان لغريمه مولى خاص ولم يطلب جحر عليه الخاتم إلا أن يراد بهجور الخاتم
 من يصح أن يكون لهجور له وإن لم يكن في جهره ومنه المسجد (قوله جحر) أي الخاتم بطلب
 من المقلس ولا من الصبي مثلاً وجحره على سبيل الجواز أن علم أن للغريم ولياً ولم يعلم نفسه به

(قوله وعلى كل من هذه
 الأربعة) لأن الدين قسمان
 حال ومؤجل

والأصل فيه ما رواه الخاتم
 وصححه أسناده أن النبي صلى
 الله عليه وسلم جحر على معاذ
 وباع ماله في دين كان عليه
 وقسمه بين غرمائه فأصابهم
 خمسة أسباع حقوقهم
 والجحر على المقلس يكون
 بطلبه أو بطلب الغرماء
 فإن كان الدين لهجور الخاتم
 جحر بالطالب

(قوله أو طلب القاضي)
أهل الغرماء كافي مد

وعلى كل تقدير (إذا جبر
الحاكم على أحد) هو أعم
من قوله رجل (بالفلسه
قدم على الغرماء مؤتمه)
من نفسه وغيره نفقة
وكسوة وسكنى فتعبر به
بالمؤنة أعم من تعبر به
بالنفقة (في حياته) حتى
يقسم ماله لأنه مؤسر مالم
يرل ملكه هذا (ان لم
يسنن بكسب) لا يثق به
فان استغنى به فلا يثق
عليهم ولا يكسوه
ويصرف كسبه الى ذلك
فان لم ينف به كسب (و) قدم
عليهم (مؤنة تجهيزه) أى
تجهيز مؤننه من نفسه
وغيره (بعد مؤننه) قدم
(مؤنة يسع ماله كاتجرة
دلال) لانها من مصالح
الجبر (و) قدم (دينه اللازم)
له أو ما يؤل الى اللزوم
(قبل الجبران كان به رهن)
في قدم المرتهن بثمنه لتقديم
تعلق حقه على حقوق
الغرماء (و) قدم (البائع
ببيعته

(قوله أو بعد مؤننه) عبارة
مد أو معه وهى الصواب
وغيره الشوائب

والان على سبيل الوجوب هكذا فى مر فاطلاق النهى الوجوب ليس فى محله (قوله وعلى كل
تقدير) أى سواء جبر عليه بطلبه أو طلب القاضي أو لم يكن بطلب ليكون الغريم محجور
القاضي مثلاً (قوله قدم) أى الحاكم وذكرا أنه يقدم خمسة أشياء وقوله مؤتمه الاضافة بالنسبة
لمؤنة عياله لادنى ملاسمة باعتبار كونها لازمة فاضيفت اليه وان كان المؤتمه يقع به ما غيره ولو قال
مؤنة مؤننه كافي المنهج لكان أولى وفى بعض النسخ مؤننه بغير منفاة رهى أقل ايم اما من نسخة
انباتها (قوله وغيره) كاترقاته وحيواناته وفروعه وأصوله ومستولداته وزوجاته سواء كان
الجميع موجودين قبل الجبر أو حدثوا بعده منهم من تزوجها بعد الجبر لا ينفق عليها الا من كسبه
فقط وفارقت الولد المتجدد بانه لا اختيار له فيه بخلافها فان قلت المالم اليك مدنو باختياره
ومع ذلك يدعونهم قلت لان مؤننهم من مصالح الغرماء لانهم يقتسمون ثمنهم وألحق بهم مستولدته
بعد الجبر بناء على الاصح من نفوذ ايلاده لان أجورهم الهم ولا ينفق هناء على القريب الا بعد طلبه
ان كان أهله كما ان ولى الصبي لا ينفق على قريبه الا حينئذ فان لم يكن أهله كطفل ومجنون
أو كان عاجزاً عن الارسال كزمن أنفق عليه بلا طلب حيث لا ولى له خاص يطلب له أهله أو أهله
مر (قوله أعم من تعبر به بالنفقة) أى لان المؤنة تشمل الكسوة والاسكان والاخذ دام
وتكديز من مات منهم قبل القسمة قال صاحب الصحاح فى مادة مات القوم أمانهم ما نأ
اذا احتلت مؤننهم ومن ترك الهمة قال منهم أمرتهم وقال فى مادة مرون ماله مؤننه اذا احتل
مؤننه وقام بكفايته فهو رجل مؤنن اه فهم من ذلك ان المؤنة تشمل ما يكتفى الشخص من
نفقة وكسوة وغير ذلك بخلاف النفقة فانها ما تصرف فى المأكل والمشرب فقط (قوله حتى
يقسم ماله) أى الى أن يعضى يوم قسم ماله بليته التى بعده وأوليه قسم ماله يومها الذى بعدها
قاله فى المنهج (قوله لانه مؤسر) أى بالنسبة لمنفقة القريب وان كان مؤسراً بنفقة الزوجة
لان البسار المعترف بنفقة غير البسار المعترف بنفقة لانه مداره هذا على تحقق مال له بخلاف
الاول (قوله ان لم يسنن) أى المقاس بكسب أى حلال فالحرام لا عبرة به والمراد الكسب
الموجود بالنفس لانه لا يكلف ان يكسب وان عصى بالدين من حيث الجبر فلا كان له
كسب وتركه كسلاً أنفق عليه من ماله على المعقد (قوله فان لم ينف به كسب) فان فضل منه شئ
رد الى المال وقسم بين الغرماء (قوله تجهيزه) أى حيث وقع التجهيز يوم القسم أو قبله
ولا يقتصر فى تجهيزه على الواجب بل يكمل المندوب على المعتمدان لم يجزعه الغرماء (قوله
وغيره) أى ان مات فى حياته أو بعد مؤننه وقوله بعد مؤننه أى موت مؤننه (قوله وقدم) أى
الحاكم وكذا ما بعده وما قبله (قوله أو ما يؤل الى اللزوم) كمن الميسر زمن الجبار (قوله
ان كان به رهن) بان رهنه المقاس قبل الجبر عليه ومحط الفائدة هو هذا القيد أعنى قوله ان كان
به رهن والا فكل الديون لازمة قبل الجبر اذا لا يجبر عليه الا حينئذ (قوله بثمنه) أى بقدر دينه
من ثمنه فان فضل منه شئ تعلق به حق الغرماء لان الجبر يتعدى اليه كبقية أمواله على المعتمد
(قوله على حقوق الغرماء) أى على تعلق حقوق الغرماء بتلك العين المرهونة وذلك ان
حقهم لم ينفق بها الا بعد الجبر وحق المرتهن متعلق بها من حين الرهن (قوله ثمم البائع
ببيعته) أى يفسخ ان شاء ثم يرجع فيه لخبر العيصين اذا أفلس الرجل ووجد البائع سلعته

المدى في الطلاق جوا حتى يقع اذا اضيف اليها الاوصاف كالمعاني حتى لا يقع اذا اضيف اليه لان
الطلاق لا يقبل السراية فمضى من نحو يده الى الباقي لساينهم ما من المماثلة لامن المعاني التي
لا تسرى الى البدن لساينهم ما من التضاد فالمراد بالوصف والجزء ثم غير المراد به ما ههنا لان المدار
ثم على السراية المقنضية لا فرق بين الجزء والوصف بالتقدير الذي ذكرناه والمدا ههنا على ما يمكن
ايراد العقد عليه لانه المقتضى لاستقراره قد يختلف الوصف فانه امر تابع للمبيع من حيث
عدم امكان افراده بالعقد فلم يقع على أن يكون سبب المنع الرجوع بل على مادونه وهو تحصيل
البائع فانه يضع بذلك ما في الباب ويضم اليه ما في الباب المبيع قبل قبضه والضمير في قوله بان لا يفرد
عائد للصيغة باعتبار تأويلها بالمدكور (قوله كقطع يد الخ) فيأخذ به الارش ان شاء وان
شاع تركه للمفسر وضارب مع الغرماء بثمنه وهذا امثال لنقص الصفة والبدن فيهما امثال للصيغة
المفسرة بقوله بان لا يفرد بالعقد اذ لا يصح بيعها وحدها كما مر وخروج بذلك ما يفرد به كالمو
بائع عبد من قلف أحدهم ما فلا يكون حكمه ما ذكره هذا هو الصواب في تقرير كلامه خلافا
لساقي المشي (قوله وصنعة) أي بلا معلم كما ذكره في شرح المنهج والا كانت كالتصارة (قوله
حدثنا بعد المبيع) أي وانفصل الحل قبل الرجوع وظهرت الثمرة قبله أيضا بخلاف ما لو كان
الحل متصلا أو الثمرة مستقرة عند المبيع دون الرجوع أو حدثنا بعد المبيع واستقر الى ما بعد
الرجوع أو كانا موجودين عند المبيع والرجوع فانه يأخذ البائع في هذه الاحوال الثلثة
والخاص بل أنه يرجع في الحل الموجود حالتي العدة والعود او احدهما فقط أما اذا كان
موجودا في الحالتين أو في حالة العدة فقط فلا يملك المبيع في المبيع في الرجوع وأما اذا
كان موجودا في حالة العود فقط فوجهه نقصه في المقتضى بعدم توقيته للثمن وبهذا فارق عدم
الرجوع فيه في نظائره من الرد بالمبيع ورجوع الوالد في الهبة والرهن في المورثين احاطا ثم
جاءت عند المرتبة فانه لا يتبع أهله في الرهن فالحل في سائر الابواب زيادة منفصلة الا في هذا
الباب وباب تجهيل الزكاة ولو ولدت أحدتو أمين عند المشتري ثم رجع البائع قبل وضع الاثر
أعطى كل منهما ما يستحقه على المنفعة وسواء ابقى المولود أم لا لان المدار ههنا على الاتصال
والحدوث في ملك المقتبس ولم يوجد الا في ملك واحد وتوقف انقضاء العدة وما شاكله على
انقضاء مال الباقي لا ينافي ما ذكرنا من اختلاف المدرج (قوله لكن الرجوع الخ) استدراك على قوله
وقدم بمبيعه بالفسخ للصورتين الاخيرة ليدفع توهم أن الزيادة المنفصلة والاثرباخذها البائع
أيضا فقول الزيادة المذكورة أي المنفعة له والاثرومعي كون الاثر للمقتبس أنه يصير شرى بكا
للبيع اذا زادت القيمة فلو كانت قيمة الثوب خمسة وابلت بالقصار خمسة فله المقتبس سدسها
وكالتصارة المعلن والمبيع كما ذكر في المنهج (قوله ككبر عبد) الزيادة فيه من حيث الحرم
والقدرة على الاشغال والنقص من حيث امتناعه من الدخول على النساء ونقص قيمته وقوله
وماول فخله الزيادة فيه من حيث الحرم والنقص من حيث ثلث الثمرة (قوله فان كانا) أي
الزيادة والنقص المتهومين مما ذكر وهذا جواب الشرط في كونه قال فقيمة تفصيل وذلك
صورا ربه على طبق القسمة العقلية (قوله وولد) عطف على تلف أي وحدوث او حصول
ولده أي الاحد سواء المتالف أو الباقي وذلك كما لو باعه أمتهين فمات احدهما وولدت هي

(قوله فلم يقع على أن يكون
سبب المنع الرجوع) قال
شيخنا الباجوري الصواب
حذف منه وهو ظاهر
(قوله الا في ملك واحد)
انه لم يوجد في ملكه
الا واحد حرره

كقطع مع يد (أو زاد زيادة
منه) كسمن وصنعة
(أو منفصلة) كثررة وولد
حدثنا بعد المبيع (أو كانت)
أي الزيادة (أو كالتصارة)
لثوب المبيع (لكن الزيادة
الذكورة للمقتبس) فتكون
لغيرهما (فان كان) المبيع
(زاد من وجه ناقصا من
وجه) ككبر عبد وطول
فخله وانه لم ينقصه مع برص
(فان كان في الذات) كتلف
أحد المبيعين وولده (رد)
البائع (الزيادة) أي أبقاها
للمقتبس (وضارب مع
الغرماء بالنقص)

كخرج ومن (فهو) أي
المبيع (البائع ولا شيء له في
النقص ولا) شيء (عليه في
الزيادة) كالأفراد (أو كان
النقص في الصفة والزيادة
في الذات أو) في (الأثر)
كخرج وولد وكسرق الذئب
وقصارته (فلا شيء له) أي
للبيع (والزيادة للمفسد)
كالأفراد (وفي عكسه)
بان كان النقص في الذات
والزيادة في الصفة كتناف
أحد المبيعين وبين الآخر
له الرجوع في المبيع والمضاربة
مع الغرماء بالنقص) ويقوز
بالزيادة (وأن وجوده) أي
المبيع (مختلط بغيره له أو
دونه) (بعد الفسخ) (أخذ
قصد المبيع من المختلط)
ويكون في الدون مسامحا
بنقصه كنقص العيب
(أو) وجوده مختلطاً (باجود
فلا رجوع) له (في المختلط)
حذر من تضرر المقتبس
(لكنه يضارب مع الغرماء)
بالمثل هذا كله إذا ثبت
الدين بغير إقرار المقتبس
فان ثبت بإقراره حكمه
ما صر في بابه وله أن يرد بالعيب
ما كان اشتراه أن كانت
الغيبطة في الرد

• (باب الوقف) •

هو لغة الحبس وشرعاً حبس
مال يمكن الانتفاع به مع
بقاء عينه يتصرف فيه بقرينة

أو الموجود وقد اقوت أحداهما نقص وولد زيادة وكل منهما في الذات (قوله بعد الفسخ)
ظرف لقوله ضارب (قوله كخرج وولد الخ) لف وتشر مرتب في المتأخر وفي شق كل منهما ما
فأخرج والولد مثال للنقص في الصفة والزيادة في الذات الأول للاول والثاني للثاني وخرق
الثوب وقصارته مثال للنقص في الصفة والزيادة في الأثر كذلك (قوله له أي للبائع) أي فهو مخير
بين الأمرين (قوله ويقوز) أي البائع (قوله وإن وجد مختلطاً) هذا ما قبل لقوله فيما صر
بأقربا بحاله أو ناقصاً أو زائداً أو ناقصاً من وجه زائد من آخر فهو قسم خامس (قوله بمثل) أي قد
خرج به ما لو وجد مختلطاً بغيره كزيت ببنيرج فهو كذلك فلا رجوع ويضارب (قوله فله
أخذ قدر المبيع) استفيد منه أنه لو طلب بيع الجميع وقسمه الثمن لم يجب (قوله ويكون في
الدون مسامحا الخ) محل ذلك إذا خلطه المشتري فان خلطه أجنبي خير البائع بين أخذ جميع
المضاربة بنقص المختلط وبين المضاربة بالثمن (قوله أو باجود الخ) علم ما تقر بأن المسئلة لها ثلاثة
أحوال (قوله حذر من تضرر المقتبس) نعم أن كان الأجود قليلاً جداً كقدر تفاوت الكيلبر
فالوجه التقطع بالرجوع كما قاله الإمام وأقره الشيخان اه شرح المنهج (قوله هذا كله) أي
تقديم الدين اللازم قبل الجبران كان به رهن وتقديم العين المبيعة (قوله حكمه ما صر في بابه)
أي الإقرار من أنه أن أقر بعين أو جنابة قبل مطافاً أو بدين معاملة فان أسند وجوبه لما قبل
الجبر قبل وضارب المستحق مع الغرماء فلا يقدم عليهم بشئ والابان أسند ما بعده لم يقبل
فلا يرد حكم المقر له الغرماء إذا علمت ذلك فكان الأولى أن يقول إذا ثبت الاستحقاق بغير إقرار
المقتبس يشمل مسئلة العين (قوله) أي المقاس أي يجوز له ذلك ولا يلزمه إذا لم يصر فيه تقويت
لحاصل وانما هو امتناع من الاكتساب وانما يلزم الولي الرد لانه يلزمه رعاية الاحتياط لموليه
ولا فرق بين ما اشتراه قبل الجبر وما اشتراه بعد في الذمة فله رد كل منهما ما لو لا قاله من المبيع
أيضا فيما باعه (قوله ان كانت الغيبطة في الرد) أي فقط بخلاف بيعه بغيره فلا يجوز له والفرق
ان الفسخ ليس تصرفاً مبتدئ بل من أحكام البيع السابق والجبر لا يتعطف على ما مضى ولانه
أحفظ له ولا غرماء يخرج بذكره ما إذا كانت الغيبطة في الإبقاء أو لم يكن هذا الغيبطة أملاً لافي
الرد ولا في الإبقاء فلا رد فيه ما لم يصر من تقويت المال بالعرض

• (باب الوقف) •

لما فرغ مما يتعلق فيه الاختصاص عن آدمي لنفسه شرع فيما يتفك عن آدمي لله تعالى وهو
الوقف وهو من وقف وأما وقف فلغة رديئة وأحبس أقصم من حبس على ما نقل لكن حبس
هي الواردة في الأخبار الصحيحة قاله م وجهه وقوف وأوقاف ووقف الأرض والعقار من
خصوصيات هذه الأمة ولا يعرف أن ذلك وقع في الجاهلية (قوله هو لغة الحبس) ويرادفه
التحبيس والتسبيل اه م (قوله وشرعاً حبس مال الخ) يؤخذ منه الأركان الأربعة
إذا حبس يؤخذ منه الصيغة والواقف والمال هو الموقوف والمصرف المباح هو الموقوف عليه
ولا بد أن يكون ذلك المال عيناً لا يبدل قوله في رقبته فخرج بالمال غيره كالكلب والعين
المنفعة وما في الذمة فلا يصح وقف ذلك وقوله يمكن الانتفاع به أي حالاً أو مآلاً كالمطبخ الصغير
وقوله مع بناء عينه أي انتفاعاً بما صاحبها بناء عينه وقوله بقطع التصرف متعلق بحبس والباء

(قوله ليس قبله من قبوذا التعريف) قد يقال هو قيد لانخراج الوصية (قوله لانه يمكن الخ) هو مسلم الا ان الواقع من سببنا عمره و المجموع فتأمل (قوله أى من العمرى) الاولى من الهبة الخ أى يجامع ان كلا من الهبة الخ أفاده شيخنا

على مصرف مباح والاصل فيه خبر الصحيحين أن عمر رضى الله عنه أصاب أرضا بخبره فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ان شئت حبست أصلها وتصدقت بها فتصدق بها عمر على أنه لا يباع أصلها ولا يوهب ولا يورث وأركلته أربعة وأقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة ولما شارك في المقصود منه أشياء ذكرتها كالاصل معية بقولها (التبرع) خمسة أنواع (وصية وهبة) ومنها العمرى والرقي والصدقة والهبة يجامع ان كلاهما كما مر عليه بل بالأعوض (وعتق) وأباحه ووقف (شرطه) أى الوقف ستة (صيغة كوقفت وحبست وسبقت) وكتصدقت بكذا صدقة مؤبدة أو محرمة أو لاتباع ولا توهب ولا يشترط القبول وان كان الوقف على معين

للتصوير والمراد بالرقبة الذات فافاد بذلك أن الحبس هو قطع التصرف في ذات الموقوف فاندفع قول قل انه مستدرك الآن يقال ان مراده بالاستدراك أنه ليس قبله من قبوذا التعريف وقوله على مصرف مطلق يجبر أيضا وقوله مباح أى متيسر ليخرج من قطع الاول (قوله والاصل فيه خبر الصحيحين الخ) والاصل فيه أيضا قوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون فان أباطلته لما سمعها بادرا الى وقف أحب أموره ليعطى أحديهما صدقة مؤبدة أو أفاده مر وقال غيره هي موضع قبلي المسجد النبوي يعرف بقصر بني جذيلة (قوله أصاب أرضا) أى وقعت في سهم - منه من الغنمة (قوله ان شئت حبست الخ) المقابل محذوف أى وان شئت أبقيت لنفسك وقوله حبست بنشدك المؤبد أى وقفت وقوله أصلها أى رقبته أى أصل هو هي فالإضافة للبيان وعطف تصدقت على حبست تفسيراً والمراد تعدد الصبغ وهو أول وقف وقع في الاسلام على المشهور وقوله فتصدق بها عمر كانه قال فاختر وقفها على تبقيتها لنفسه (قوله على أنه) أى الشأن أى بشرط ما ذكر في صيغة فهو من تمام الصيغة لانه سبب أى ان تصدقت من الصبر بغيره فيقتصر الى ضميمته من هذه الامور المذكورة وقوله ولا يوهب الواو بمعنى اولا لانه يمكن ضميمته واحداً من هذه الامور الثلاثة ونحوها (قوله وأركلته) أى أجزأ ما هيته التي لا يوجد الا بها (قوله في المقصود منه) أى وهو التبرع بالأعوض وليس المراد به التملك من غير عوض اذ الوقف لا تملك فيه وكذا العتق وأما قوله فيما يأتي لان الوقف تملك فهو بالنسبة لمنافع الموقوف لا رقبته (قوله ومنها) أى الهبة والصدقة والهبة لكن قلنا عن ما يباعه بالاركان في ادونهم - ما كما مر وقوله منها أى من العمرى وما بعدها (قوله وعتق) أى بالأعوض فيشمل التبرع وقوله وأباحه كإباحة الشاة لشرب لبنها والطعام للفقراء (قوله بشرطه) مفرد مضاف فيتم الشروط الستة والمراد بالشرط ما لا بد منه فيشمل الركن لانه عدم ذلك الصيغة وهي ركن وصدر أربعة شروط من الستة المذكورة بان وتر كها في اثنين حيث قال صيغة وليس معصية فنحننا (قوله كوقفت) كان الاولى أن يزيد قوله كذا على كذا اذ لا بد من بيان الموقوف عليه فلو قال وقفت هذا الكتاب لله تعالى كما يقع كنهه لم يكف بل لا بد أن يقول على كذا بخلاف الوصية كما وصيت بثلث مالي لله تعالى فانه يصح (قوله وكتصدقت) أعاد الكتاب لان ما دخلت عليه من الصبر بغيره فيحتاج الى ضميمته مما ذكره بقوله صدقة مؤبدة الخ فان لم يضم له شيئاً من ذلك لم يكن صريحاً ولا كتابة بخلاف ما قبلها فانه صريح بنفسه لا يحتاج الى ضم شيء مما ذكره وأما الكتابة فكذلك وله حرمت وأبدت هذا للفقراء لان كلاهما لا يستعمل مستقلاً وانما يؤكده فلم يكن صريحاً بل كتابة لاحتماله فان نوى به الوقف انعقد والا فلا ومن الكتابة تصدقت بكذا مع اضافته بلجهة عامة كالفقراء بخلاف المضاف الى معين ولو جماعاً فانه صريح في التملك المفضل فلا ينصرف الى الوقف بنيتة فلا يكون كتابة فيه اه أفاده في شرح المنهج (قوله ولا يوهب) في بعض النسخ بالواو وهي بمعنى اولا لان أحد الامرين كاف (قوله وان كان الوقف على معين) هذه طريقة ضمنية درج عليها في المنهج والمعتمد أن الوقف على معين واحد اذا كان أو أكثر يشترط فيه قبوله ان كان أهلاً والافتقار لوليه فورا عقب الإيجاب أو بلوغ الحبر كالهبة

والوصية لان دخول عين أو منفعة في ملكه فغير الارث بعيد ولا يشترط على هذا قبول من
بعد البطن الاول بل الشرط فيه عدم الردوان كان الاصح أنهم يتأقنون من الواقف فان ردوا
فمنقطع الوسط فان رد الاول بطل الوقف ولو رجع بعد الردم يعدله وعلم منه أنه لو رد بعد قبوله
لم يؤثر ولو وقف على ولده فلان ومن يحدث له من الاولاد ولم يقبل الولد لم يصح الوقف خلافا
لبعضهم ولو وقف بجميع ملكه ولم تجز الوارثة منه في ثلثه فغير ائيم كما مر ولو وقف على من
يقترأ على قبره بعد مدهونه لمات ولم يعرف له قبر بطل وقفه وخرج بالمعين الجهة العامة وجهة
التحرير كالمسجد فلا قبول فيه بزماء ولو وقف على مسجد لم يشترط قبول ناظره بخلاف
ماله وطلبه اه ملخص من مر (قوله وأن يكون الواقف أهلا للتبرع) فيصح من كافر
ولو لم يصبه وصفت وكتب علم وان لم يعتقد ذلك قرية اعتبارا باعتقادنا وفارق عدم صحة نذره
بأنه قرية محضة بخلاف الوقف فإنه قد لا يكون كذلك كما لو وقف على الاغنياء وزاد في المنهج
شرطا آخر وهو أن يكون مختارا (قوله ولو مبعضا) بان يقف ما يملكه ببعضه الحر (قوله
وسفيه) نعم لان يوصى بوقف شيء بعد مدهونه اذا جبر بعده ومثل السفيه المحجور عليه بالسفس
كما صرح به في شرح المنهج فلا يصح الوقف من المحجور عليه ولو عاشره وتولية أبا غير المحجور
عليه وهو السفيه الماهل فيصح وقفه وكذا السكران المتعدي ويصح وقف ما لم يره ولا خیار
له اذا رآه ويصح من الاعمى كما في مر (قوله وللإمام الخ) هذا بمنزلة الاستدراك على قوله أهلا
للتبرع كأنه قال لكن الإمام وان لم يكن أهلا للتبرع بشيء من أموال بيت المال له أن يقف
نحو أراضيه على جهة أومعين ولو على أولاده بشرط ظهور المصلحة في ذلك للمسلمين اذ تصرفه
فيه منوط بها كولي اليتيم ومن ثم لو رأى عليك ذلك له لم تجاز ولا يجوز له وقف ناحية على
شخص واحد لعدم ظهور المصلحة في ذلك وحيث صح وقفه تعين الوفاء بشرط فلا يجوز أخذ
المعلوم منه الا بالمباشرة بنفسه او نائبه كما علقه مر وزي خلافا للسيوطي حيث قال ان
الموقوف عليه يستحق ذلك وان لم يباشر حيث كان مستحقا في بيت المال ثم ان لم يكن في الوقف
المذكور مصلحة كان باطلا وحينئذ فلا كل مستحق الا خدمته وان لم يباشر فيمكن حمل كازم
السيوطي على هذا وكلام غيره على الوقف الصحيح وكما يصح وقف الإمام من بيت المال يصح أن
يعتق من عبيده كما صرح به خط في شرح الغاية حيث قال ان ذلك يصح ويثبت الولاء عليه
للمسلمين لا لا يعتق خلافا لما ذكره ع ش من عدم الصحة هذا والاستدراك المذكور جملته في
المنهج استدراكا على شرط في الموقوف وهو كونه مملوكا للواقف والخطيب يسير (قوله أولا)
بتشديد الواو أي في الطبقة الاولى فلا يصح منقطع الاول كوقف على من سيولد بخلاف
منقطع الوسط كوقف على زيد ثم رجل ثم الفقراء ومنقطع الآخر كوقف على زيد ثم عمرو ثم
رجل فانه ما يصح ان يقرض الموقوف عليهم في منقطع الآخر فغيره أقرب الناس الى
الواقف حين الانقراض والمعتبر القرب رحا الارثا فيقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويؤخذ
منه صحة ما أنقضى به العراق ان المراد بما في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف والمتوفى قرب
الدرجة والرحم لا قرب الارث والعصوبة فلا ترجح به ما في مستويين في القرب من حيث
الرحم والدرجة ومن ثم قال لم يرجع علم على خاله بل هم مستويان وبه تستبر في اقرب الواقف

(وأن يكون الواقف أهلا
للتبرع) ولو مبعضا فلا
يصح وقف صبي ومجنون
وسفيه ومكانب ولا امام
أن يقف من أملاك بيت
المال ما تنقضه المصلحة
(و) ان يكون (الموقوف
عليه) أولا (موجودا عند
الوقف) لان الوقف عليك
ناجز فاشبه الهبة فلو
وقف على أولاده ولاولده
حينئذ

المذكورين الفقرو لا يفضل الذكور على غيرهم فيما يظهر فان فقدوا أو كانوا كلهم أغنياء صرف
الربيع لمصلحة المسلمين أو إلى الفقراء والمساكين ولا يختص بشقراء بلاد الواقف وكذلك لو كان
الواقف الامام ولو انقطع الاول في منقطع الوسط فصرفه من ذكر بعده ان كان الوسط لا يعرف
أمد انقطاعه كرجل في المثال بخلاف ما لو عرف أمد انقطاعه كعبد زيد نفسه أو دابته نفسها
ثم الفقراء فانه يكون كمنقطع الآخر فيصرف بعده من ذكر لا قرب رحم الواقف فان لم يوجد
فالي الأهم من المصالح أو الفقراء كما هو يلحق بما ذكر ما لوجهلت أرباب الوقف اه أفاده مر
قال في الهبة

ووسط وآخران انقطع * فهو إلى أقرب واقف رجع
كالوقف إذا ربابه لا تعرف * وما على زيد وعروة وقف
وبعد هذين على ضد الغنى * فللذي لم يقن حنظل من فني

(قوله لم يصح) أي لانه حنفية منقطع الاول ومحل عدم الصحة ان لم يكن له ولد وله والاحل عليه
قطعا صيانة للنظر عن الألفاء فلو حدث له ولد به ذلك فالظاهر الصرف اليه لوجود الحقيقة
وأنه يصرف لولد الولد معه ولا يجبه بل يشتر كان اه أفاده مر (قوله وليس معصية الخ)
المناسب لكلامه السابق واللاحق ان يقول وأن لا يكون الموقوف عليه معصية (قوله على
عمارة كنيصة) أي ولترميمها وان أقروا على الترميم وكذلك نحو قناديلها انم ما فعل ذى لا يظله الا
ان ترافعو اليها وكذا ما وقده قبل البحث على كائسهم النديعة فلا يظله بل ينفرد حيث تفرها
ولو وقف ذى على أولاده الامن أسلم منهم قال السبكي رفعت الى في المحاكمات فأبقت الوقف
وأغلب الشرط ومال مر الى بطلان الوقف قال ع ش ولعل وجهه أنه قد يحملهم ذلك على
البقاء على الكفر وتقدير معرفتهم بالغاء الشرط فهو وانظ مشعر بقصد المعصية وقوله كنيصة
تعبد الاضافة على معنى اللام أي لتعبد سواه قصد له وحده أو مع نزول المارة أو طلق لانه
المتبادر من الاطلاق فان قصد نزول المارة وحده صح ولو كانوا كفارا وكذا لو وقفها للسكنى
قوم منهم دون غيرهم فيصح على نحو قناديلها أو امرأاتها أو اطعام من يأوى اليها منهم لانه
المعصية لانهم احبوا باطلا كنيصة كافي الروضة وما تم به البلوى أنه يقف ماله على ذكر
أولاده أو أولاد أولاده حال صحته فأصدا بذلك حرمان انفسهم والاوجه الصحة وان نقل عن
بعضهم القول بطلانه اه أفاده مر والكنيصة مع عبد اليهود والبيعة بكسر الموحدة مع عبد
النصارى وقد انعكس العرف فيهما الآن (قوله ولا على مرندو حربي) أي ان صرح بصفتها
وحدها أو مع ذكر الاسم سواء أقي بصيغة الافراد أو الجمع كما مرندو والحربي أو المرتدين أو
الحريين أو زيد المرتد أو زيد الحربي أو الجماعة القلائيين المرتدين أو الحريين فان اقتصر على
ذكر الاسم كزيد وكان في الواقع مرندو أو حربي صرح وان علم أنه بتلك الصفة لانه لم يصرح بها
حتى تنبذ العلبة لان تعاقب الحكم على مشقة يشعر بذلك ويقص الوقف على ذى ومعه
ومؤمن وينقطع بالمضى لدار الحرب في الشرية وكذا على اليهود والنصارى والنساق وقطاع
الطريق بخلافه على من ينسق أو يتمرد أو نحو ذلك والفرق أنه حينئذ جهة معصية لتصريحه
بالوصف بخلافه في الاول فان الغرض ذواتهم لاصنافهم فلا معصية اه أفاده مر (قوله
كالفقراء) المراد بهم فقراء الزكاة كما هو ظاهر كلام الرافعي في قسم الصدقات نعم المكتسب

(قوله فيصرف بعده من
ذكر لا قرب رحم الخ) أي
الى ان يعلم انقطاعه فان
لم اتفصل الوقف الى
البطن الاخير اه شيخنا

لم يصح (وليس) الموقوف
عليه (معصية) جهة كان
او معينا فلا يصح الوقف
على عمارة كنيصة تعبد
ولا على زيد ليقف من
يجرم قتله ولا على مرندو
وحربي لانه اعانة على
معصية بخلاف مالا
معصية فيه سواء كان جهة
قربة كالفقراء

كفايته ولا مال له يأخذ منها اه مر (قوله والعلماء) المراد بهم عند الاطلاق أصحاب علوم
 الشرع كالوصية ولو وقف على جميع الناس صح أيضا اه أفاده مر (قوله لا يظهر فيها قرينة)
 انما عبر بذلك لان الوقف في الواقع لا يخلو عن قرينة (قوله كالاغنياء) المراد بالغنى هنا من يحرم
 عليه الزكاة قال الدميري ويبحث الاذرى اعتبارا بالعرف اه مر والمعتمد الاول (قوله ولا يصح
 على نفسه) كان الاولى تأخير ذلك عن قوله وان يكون مما يمكن تملكه لانه من جملة ما يخرج به كما
 في شرح المنهج وعلى ذلك بقوله انه مذكور في ذلك لان الانسان ماله لانه حاصل ويمتنع تحصيل الحاصل
 ومن الوقف على نفسه ان يشترط أن يأكل من ثماره أو يقضى دينه منه أو يطالع في الكتاب
 أو يطبخ في الفند أو نحو ذلك من سائر وجوه الاستعمالات فيبطل الوقف حينئذ وأما قول
 عثمان رضى الله عنه في وقفه بئر رومة دلوى فيها كدلاء المسلمين فليس على سبيل الشرط بل
 اخبار بان للواقف أن يتقنع بوقفه العام كالصلاة بمسجد ووقفه والشرب من بئر ووقفه انعم
 لو شرط أن يضحي عنه صح كالمشروط أن يحج عنه منه لانه لا يرجع له من ذلك سوى الثواب وهو
 لا يضرب بل هو الماتصود من الوقف ولو وقف على الفقراء مثلاً ثم صار فقيراً جاز له الأخذ منه
 وكذا لو كان فقيراً حال الوقف ويصح شرط النظر لنفسه ولو بقابل كأن كان بقدر أجرة المثل
 فأقل ومن الخيل في الوقف على النفس ان يقف على أولاد أبيه ويذكر صفات نفسه كأعلم أولاد
 أبي فيصح على المعقد ان تنحصر الصفقة فيه ويصح أيضا حيث حكم بصحة ما كرهه ويثبت
 باطناء على المعقد فلا يجوز للشافعي حيث حكم الخنفي بذلك بعبه ولا التصرف فيه بوجه من
 الوجوه لان حكم الحاكم في المسائل الخلافية يرفع الخلاف وبصير الامر متفقاً عليه اه أفاده
 مر (قوله ومهم) أي بخلاف الوصية لان باب الوقف أضيق والاولى تأخير هذا أيضا عن قوله
 ويمكن تملكه الخ لان المهم يتعدى فيه ذلك (قوله بان يكون أهلاً للملك) أي مع صحة تملكه
 للموقوف عليه فلا يصح وقف معتق أو مسلم على كافر الا أن يكون الثاني أهلاً وأفرعه فصح
 لانه حينئذ ذلك منافعه واذما ملكها زالت عنه للعبودية (قوله فلا يصح الوقف على جنين)
 كان قال وقتت كذا على هذا الجنين بخلاف الوصية لانه انما يتعلق بالاستقبال والوقف تسليط
 في الحال ولا يدخل الجنين أيضا في الوقف على أولاده اذ لا يسمى ولداً وان كان تابعاً للغير نعم أن
 انفصل استحق منهم قطعاً من حين الانفصال الا أن يكون الواقف قد سمى الموجودين أو ذكر
 عددهم فلا يدخل ويدخل الحمل الحادث علوقه بعد الوقف فاذا انفصل استحق من غلة ما بعد
 انفصاله ويدخل الجنين أيضا فيما لو قال وقتت على أولادى ولا فرع له أصلاً ولا يدخل منى
 بلعان الا أن يستلحق فيستحق حينئذ من الربيع الحاصل قبل استئخاذه وبعده حتى يرجع عما
 يخصه في مدة النقي ولو وقف على أولاده أو بنيه وبناته دخل الجنين لعدم خروجه عن ذكر
 ويعطى المتيقن اذا فاضل بين البنين والبنات وبوقف الباقي الى البيان ولا يدخل في الوقف على
 أحد من مافقط لاحتمال أنه من الصنف الآخر فلا يوقف له شيء على المعقد بل يصرف المال
 كله للبنين أو البنات ولا يدخل ابن في بنت وعكسه اه أفاده مر (قوله ولاداية) أي مملوكة
 أو مباحة كالحوش والطيور والمباحة سواء قصد هداها لنفسه أو أطلق فان قصد عاقبتها أو مالهها
 صح ويرجع لما في الوصية من صرفه في عاقبتها وغيره ويخرج بالمملوكة والمباحة الموقوفة
 كالارفاة لخدمة الكعبة أو لخدمة مسجد أو رباط أو كالتبيل المسجلة في سبيل الله تعالى وحكماء

العلماء والمساجد والمدارس
 أم جهة لا يظهر فيها قرينة
 كالاغنياء ولا يصح على
 نفسه ومهم كوقتت على
 أحد كما (و) أن يكون
 من يمكن تملكه ان كان
 معيناً بان يكون أهلاً
 للملك فلا يصح الوقف على
 جنين ولاداية

مكة فيصح الوقف على ذلك مطاقا أفاده مر (قوله ولا على العبد لنفسه) أي ولو مدبرا أو أم ولد أو مال له من كان ما ياتى وصدر الوقف عليه يوم نوبته فكالحرا أو يوم نوبته سيده فكالعبد وإن لم تكن مها ياتى وزع على الرق والحرية فلو أراد مالك البعض أن يقف نصفه الرقيق على نصفه الحر صح ويصح على مكاتب غيره كتابة صحيحة لأنه يملك ثم إن لم يقيد بالكتابة صرف له بعد العتق أيضا والاف هو منقطع الآخر فيبطل استحقاقه وينتقل الوقف إلى من بعده هذا إن لم يجهز والابان بطلانه لكونه منقطع الأول فيرجع عليه بما أخذه أمام مكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه كالموقوف على نفسه اه أفاده مر (قوله فلو أطلق الخ) وفارق الإطلاق هنا الإطلاق في صورة الدابة حيث حكم بالبطلان ثم بان العبد من جنس من يملك وبأنه قابل للمالك على تقدير عتقه بخلاف الدابة (قوله فهو وقف على سيده) أي يحمل عليه فينظر هل يصح الوقف عليه أولا لكونه خادم كنيسة أو جنيبا أو مرتدا أو حرا والذي يقبل هو العبد وإن نهى سيده عنه دون السيدان امتنع العبد فلا يقبل السيد حينئذ وعلم من اشتراط كون الموقوف عليه أهلا للملك أنه لا يصح الوقف على دار ولو على عمارتها إلا أن كانت وقفًا أو قصد طارتها (قوله عما يدوم نفعه) أي بحسب العادة وإن لم يطل زمنه ولذا صح وقف المدبر والمعاقد عتقه بصفة لأنهما وإن عتقا بائوت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيهما دوام نسبي وكذا وقف بناء وغراس وضعا بأرض بحق كأن كانت مستأجرة وإن استحقا القلع بعد انقضاء مدة الاجارة اه أفاده مر (قوله المباح) اسقط قيدها وهو المقصود لاخراج الدراهم للزينة وقوله كطعموم وريحان محترز الدوام والآلات المأهية محترز المباح واسقط محترز النفع فكان عليه أن يقول ولا ما لا نفع فيه كزمن لا يرحى برؤسها والمراد بالريحان غير المزروع بخلاف المزروع فيصح وقفه للشم لبقائه مدة كما قاله النووي وغيره وفيه نفع آخر وهو التنزه ولذا صح وقف المشعوم الدائم النفع كالغبر والمساك والورد بخلاف عود الخور لأنه لا ينفع به إلا باستهلاكه أفاده مر (قوله ولا يشترط في النفع حصوله سالما الخ) ولا يشترط أيضا كون الموقوف عقارا بل يصح وقف المنقول ولو حيا وإنما إذا أشرف على الموت ذبح إن كان ما كولا وينبغي أن يأتي في لجه ما ذكره في البناء والغراس في الأرض المستأجرة أو المعارة لهما إذا قلنا من أنه يكون مملوكا الواقف أو الموقوف عليه وهو الوجه هذا إن لم يأت شرائه حيا وإن أوجزته بمن الحيوان المذبوح والاعتين ذلك ويصح وقف غل للضراب ولا يضمن واقفه ما يتلفه بل الضمان على من كان الفعل يده أن نسب إلى تقصير حتى أتلف وكذا يصح وقف العقار ووقف المشاع من كل منهما وإن جهل قدر حصته أو صفته ولا يسرى للباقي وشمل ذلك ما لو وقف المشاع مسجدا فانه يصح ويحرم على الجانب المكث فيه وتجب قسمته فور التبعين بطريقة ولا فرق بين أن يكون الموقوف مسجدا هو الأقل أو الأكثر وبقدر الفرق بينهما وبين جعل تفسيره فيه قرآن بأن المسجدين هنا شاذة في جميع أجزاء الأرض غير متميزة في شيء منها فلم يمكن تبعية الأقل للأكثر إذ لا تبعية إلا مع التميز بخلاف القرآن فإنه متميز من التفسير فاعتبر ألا كثر ليكون الباقي تابعه له أما جعل المثلثة مسجدا كغرس وثياب فوضع توقف لأنه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الأصحاب ساكتة عن تخصيص بجوار أو منع وإن فهم من إطلاقهم الجوار فالحوط المنع كما

ولا على العبد لنفسه فلو أطلق الوقف عليه فهو وقف على سيده (و) إن يكون (الموقوف) مما (يدوم نفعه) المباح (لا كطعموم) لأن منفعة في استهلاكه (و) لا (ريحان) لسرعة فساد ولا آلات المأهية ولا يشترط في النفع حصوله سالما فيصح وقف العبد والجنس الصغيرين والزمن الذي يرحى زوال زمانته (والمالك فيه)

جرى عليه بهض شراح الحاوى ونسب الشيخ الاسلام من افتائه بالجواز فلم يثبت عنه اه افاده
 م ر وقال قل يجوز وقف المنقول مسجد احيث أثبتته في محل يجوز له الانتفاع به ولا يخرج عن
 المسجدية بنقله بعد ذلك كجسارة المسجد اذا انفصلت اه وهو وجهه وأما ما ذكره من صحة وقف
 المنقول ولو في أرض مفعوبة كالخزانة في المساجد لا مكان الانتفاع بها خارجها فهو مردود
 بقول السبكي قال في ابن الرفعة أقيمت يطلان وقف خزانة كتب وقفها واقف لتكون في مكان
 معين في مدرسة الخشائية بمصر لان ذلك المكان مستحق لغير ذلك المنفعة قال السبكي ونظيره
 احداث كرسي مصنف مؤيد يقرأ به كما يعمل بالجامع الازهر وغيره فلا يصح وقفه ويجب ائراجها
 من المسجد لما تقدم من احتفاظ المنفعة لغير هذه الجهة اه ثم ذكر الرافي في تاريخ قزوين
 ما هو صريح في جواز وضع مجاورى الازهر خزانة لهم فيه التي يحتاجون الكتبهم والاضطرون
 لوضع فيها من حيث الإقامة لتوقفها عليه دون التي يجعلونها لامتعتهم التي يستغنون عنها
 ولا أجرة عليهم لما جاز وضعه بخلاف وضعه لا يحتاجون اليه فانه لا يجوز وعاليم الاجرة فيه
 اه فيمكن جعل كلام قل على الشق الاول وان كان بعيدا وعبارة سم علي ابن حجر فرفع أفتى
 شيخنا م ر بجواز وضع الخزانة في المسجد اذا لم تضيق وحصل بسببها نفع عام كدرس او مفت
 يضع فيها من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء اه (قوله أى في الموقوف) أى على
 جهة أو معين وتخرج به فوائد المبادنة بعد الوقف كآجرة وعرة وولد ومهر بوطه او نكاح فانها
 ملك للموقوف عليه يتصرف فيها تصرف المالك لان ذلك هو المقصود من الوقف فيستوفي
 منافعه بنفسه وبغيره باعارة أو اجارة من ناظره فان وقف عليه ايسر منه لم يسكنه غيره وقد
 يتوقف في منع اعارته ومعلوم أن ملكه لا يولد محله في غير الخزانة أما الحرف له قيمة على الواطئ ولا يبطأ
 الموقوفة الأزواج فان وطنها الواقف او الموقوف عليه حد بخلاف الموصى له بنفقة تها والمزوج
 للموقوفة هو الحاكم باذن الموقوف عليه ولا يزوجه له ولا للواقف اه افاده في شرح المنهج بزيادة
 (قوله فينقل لله) فعمارته ومؤتمته من منافعه والفقير نفقته من كسبه والعقار عمارته من غايته ثم
 ان لم يكن له كسب أو لم ينف بصارفة فهي ماعدا العمارة لانها غير ضرورية في بيت المال فان تعذر
 فعلى مبادير المسلمين لا الموقوف عليه ان لم يشترط من جهة أخرى اه زى (قوله أى ينقل)
 تفسير لمعنى الانتقال اليه تعالى والافكل الموجودات باسرها ملك له تعالى في جميع الحالات
 بطريق الحقيقة وغيره وان سمي ماله كافا تها هو بطريق التوسع اه م ر (قوله عن اختصاص
 الأدميين) أى وغيرهم من المخلوقات (قوله كالعق) وانما ثبت بشاهد وبين دون بقية حقوقه
 تعالى لان المقصود ربه وهو حق آدمى اه م ر (قوله فلا يكون للواقف) أى خلافا للامام مالك
 وقوله ولا للموقوف عليه أى خلافا للامام أحمد ولا يصح الوقف مع شرط الادخال أو الاخراج
 أو التبدل أو التغيير ولا يصح توقيته كوقفته على زيد سنة ولا تعليقه كوقفته على زيد اذا جاء
 رأس الشهر كما في البيع فيه مانع يصح تعليقه بالموت كوقف دارى بعده وفى على الفقهاء قال
 الشبخان وكانه وصية لقول الفقهاء انه لو عرض له البيع كان رجوعا عن الوقف قال ابن الرفعة
 ويتجه مذهبنا أيضا اذا ضاهى التحرير بكنهه مسجد اذا جاء رأس رمضان ولا يساع موقوف
 وان خرب كشجرة جنت ومسجد انهم دم وتعدت اعادته ادامة للوقف في عينه ولانه يمكن

اى فى الموقوف (ينقل لله
 تعالى) اى ينقل عن
 اختصاص الأدميين
 كالعق فلا يكون للواقف
 ولا للموقوف عليه

الاتساع به كسالة واعة تكاف في أرض المسجد بخلاف حصره الموقوفة بالبيعة وجذوعه المنكسرة فانه يجوز بيعه ما على العقد الا يبيع ما يشتري بينهم ما مثلها ما اما المحصر الموهوبة أو المستقرة للمسجد من غير وقف لها فتباع للحاجة ولا يجوز استبدال الموقوف عندنا وان خرب خلافا للحنفية وصورته عندهم أن يكون المحل قد آل الى السقوط فيبدله بجعل آخر أحسن منه بعد حكمه كما يرى محتمه ويمتنع قسمة الموقوف أو تغيير هيئته بجعل البستان دارا وقال السبكي يجوز بثلاثة شروط أن يكون يسيرا لا يغير مسماه وعدم ازالة شئ من عينه الا بعض تقص بلانته الاخر أن يكون فيه مصلحة للموقف ولو خربت البلد وكان فيه المسجد وعمرت مسجد اجعل آخر جاز نقل وقفه للجعل الا خرجت تعذر اجراؤه على المسجد الاول بأن لم يصل فيه أحد

(باب احياء الموات)

أى عمارة الارض الخربة تشبه العمارة بالاحياء اى ادخال الروح في الجسد بجامع ترتيب النفع على كل واستعمار الاحياء للعمارة على طريق الاستعمارة التصريحية الاصلية والقرينة الاضافة للموات ويحتمل أن تكون مكنتية في الموات أى الارض الخربة بأن شبهه بإنسان ميت بجامع عدم النفع في كل على طريق الاستعمارة المكنتية واثبات الاحياء تحصيل وهو قرينة المكنتية وهذا الباب مناسب لما قبله بالضدية لان فى الاول ازالة الملك وفى هذا احداثه وكان الاولى تقديمه على ما قبله كفى المنهج كماله لمناسبة للوجود الخارجى اذا ازالة الملك فرع عن وجوده (قوله هو) اى الاحياء مستحب اى اصالة وقوله والاصل فيه اى الاحياء الا استحباب لانه لم يذكروا فى المتن والمناسب أن يكون الدليل لما ذكره (قوله من عمر) بتخفيف الميم من العمارة أما بالتشديد فن التعمير فى السن أى طول الاجل ومن الارل قوله تعالى انما يعمر مساجد الله ومن الثانى قوله تعالى يودأحدهم لو يعمر ألف سنة أو لم يعمر كم الآية (قوله ليست لاحد) أى مسلم كما سياتى (قوله فهو أحق بها) اى مستحق لها بالملك اذا لحق فيه الغيرة فأفعل التفضيل ليس على بابيه دليل قوله فى الحديث الثانى فهمى له فهو وكالة تفسيرا لاول أفاديه ان العمارة بمعنى الاحياء وأن أفعل التفضيل ليس على بابيه وأن المراد الاستحقاق بالملك لا بالعمارة مثلا وتقدم أن الدليل المذكور للجواز ودليل الاستحباب قوله صلى الله عليه وسلم من أحيأ أرضا ميمته فله فيها أجر وما كنهه العواى منها فهو له صدقة والعواى طلاب الرزق من آدمى أو بهيمة أو طير جمع عاف ويحتمل أنه جمع عافية على تقدير مضاف أى ذوالعواى وقوله صدقة أى كالمصدق وفى هذا الحديث دلالة على أن الذى ليس له الاحياء لان الاجر لا يكون الا للمسلم وهذا فى دار الاسلام أما فى دار الكفر فله ذلك (قوله فهمى له) اى ملوكه ولذا لم يحتج فى حصول الملك الى الحفظ (قوله هو) أى الموات فغيره رجوع الضمير للمضاف اليه على قوله (قوله لم تعمر قط) بضم التاء وفتح الميم مبنيا للمفعول اى لم يبق من عمارتها فى الاسلام من مسلم أو ذمى وليست من حقوق عامر ولا حقوق المسلمين (قوله أو عمرت جاهلية) أشار به انقسم متر ولما من المتن فهو من الموات حكمه وصورة المسئلة أنها لا يولد الاسلام فان كانت يلازهم وقد ذبوا عنه وصولوا على ان الارض لهم فظاهر أنه لا يملك باحياء والمراد بالجاهلية ما قبل الاسلام أى قبل

(باب احياء الموات)

هو مستحب والاصل فيه قبل الاجماع أخبار كغير من عمر أرض البيت لاحد فهو أحق بهارواه البخارى وخبر من أحيأ أرضا ميمته فهي له رواه الترمذى وحسنه (هو) اى الموات (الارض التى لم تعمر قط) او عمرت جاهلية

صبيحت النبي صلى الله عليه وسلم وقوله وليست حريما الخ راجع لكل من القسمين وحريم المعمور
ما يحتاج اليه اتمام الانتفاع بالمعمور قاله في المنهج وقال في المنهاج وهو ما تمس الحاجة اليه اتمام
الانتفاع قال مر وان حصل أصله بدونه فالحریم اقربية محيطة ناد وهو مجتمع القوم للعديث
ومر تكض الخيل أو نحوها وان لم يكونوا خيالة ومنناخ ابل بضم الميم اي الموضع الذي تناخ فيه
وان لم يكن له - م ابل ومطر حرمادوسم جيز ونحوها كمر غنم ولعب صبيان والحریم ابتر
استقامة محيطة موضع نازح منها وموضع دولا بضم الدال اشهر من فتحها ان كان الاستقامة
وهو يطاق على ما يبت - تنقي به النازح وما يبت - تنقي به بالدابة ونحو ذلك كالموضع الذي يصب فيه
النازح الماء ومتعدد الدابة ان كان الاستقامة او الموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من مصب الماء
ونحوه والحریم ابتر قنطرة وهو حفرة يجتمع فيها الماء ثم ينبعث الى المزارع كافي بلاد الفيوم ماله
حفرة فيه نقص ماؤها أو خيف ان يملأها اي سقوطها ويختلف ذلك بصلاية الارض ورخاوتها
ولا يحتاج الى موضع نازح ولا غيره مما صرف به الاستقامة والحریم لدارم وفناء الجدرانها ومطرح
نحو رماد ككثاسة ونج ولا حریم لدارم محفوفة بدوربان أحييت كلها ما لان ما يجعل حريما لها
ليس باولى من جعله حريما لآخرى وحريم النهر كالنيل ما تمس حاجة الناس اليه اتمام الانتفاع
بالنهر وما يحتاج الى الفاء ما يخرج منه فيه لو أريد حفره ويهدم ما يوجد فيه وان تساعد عنه الماء
بحيث لم يصير من حريمه لاحتمال عوده اليه نعم لو وجد على شط نهر ولم يعلم أقرأ أخذ من مسئلة
الكينسية (قوله والبلاد) المراد بها الاراضى اذ يعبر في معنى البلد وجود الابنية وليس ذلك
مراد اهلنا والحاصل ان الارض اما بدار كقر لا امان لاهلها أو بدار كقر لهم امان وعلى كل فاما
ان تكون عامرة او خرابا فهذه أربعة أقسام او بدار اسلام وهي عامرة عامرة جاهلية او اسلامية
او مشكوكا فيها او خرابا فهذه أربعة أيضا فالجمله ثمان صور لا يفتي حكمها (قوله بلاد كثر)
اي مسقرة في أيدي الكفار عامرة كانت او خرابا (قوله من المسلمين) اي سواء ذنوبنا عنهم أو لا
لانه يجوز زكلك عامر تلك الارض فواتها أولى وخروج بقوله لا امان لاهلها ما اذا كان لهم امان
فانه يعلم ان المسكون بالاحياء أيضا بشرط ان لا يذنبوهم بكسر الميم وضمها أي يذنبوهم - م عنها
بخلاف ما يذنبونهم عنها وقد صولوا على أن الارض لهم - م فلا يملكونه بالاحياء اه أفاده مر
(قوله اذ لا حرمة) اي لاحترام اهل العدم الا امان لاهلها (قوله وبلاد اسلام) قسمها ثلاثة أقسام
وقوله فالعامر اي المحيطة بها وقوله وان خرب بكسر الراء اي طرأ خرابه وقوله لاهلها اي ملوكها
لا اله وهو خبر عن العامر (قوله او يبعد وحفظه) اي او اقتراضه على بيت المال الى ظهور
ما ان كان ربحي والا كان مالا كالميت المال فله اقطاعه كافي البحر وجرى عليه في شرح المذهب
في الزكاة فقال للامام اقطاع أرض بيت المال وتعليكها اذا رأى ذلك مصلحة سواء اقطع رقبته
أم منقطعها لكن المقطع له في الشئ الاخير يستحق الانتفاع به امددة الاقطاع خاصة وبوخذ من
ذكر حكم ما عمت به البلوى من أخذ الظلمة المكوس وجلود البهائم ونحوها التي تضيع وتؤخذ من
ملاكها فخر او تعذر رد ذلك لهم للجهل بأعيانهم وهو صيرورتها لبيت المال فيحل بيعها أو كلها
كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى اه أفاده مر وبه يندفع تردد قول في جواز تصرف الامام
فيه ان يعمره وحاصل الدفع انه ان لم يرج ظهور مال كماله ان لم يكن له التصرف فيه والا كان له

ولست حريما المعمور
(والبلاد ضربان - بلاد
كثرة) لا امان لاهلها (قوله
ان غلب عليها) من المسلمين
والكفار اذ لا حرمة لها
(وبلاد اسلام) فالعامر
منها (عامرة اسلامية وان
خرب لاهلها وان لم يعرفوا)
والامر فيه اذ لم يعرف
اهلها الى رأى الامام في
حفظه او يبعده وحفظ
ثمنه الى ظهورهم

(قوله ان لم يرج الخ) العبارة
مقلوبة اي ان ربحي كان له
والانكسار

ذلك ومن اقطاع الارض المذكورة الرزق المعروفة في بلاد الارياض فاذا اقطع الامام رقبته
كانت ملكا ورث او اقطاعها الانتفاع قال عس كالمشهور بالصدق فلا ويجوز للمستحق
في بيت المال كطلبة العلم الاخذ منه ولو بالسرقه او السرقة او يكون ما يدفعه من الثمن اقتداء
للتوصل الى حقه هذا اذا علم ان عين ذلك من المكس أو نحوه فان احق الامران فالاصل
الحل ومن ذلك ما يقع أن العرب ينهبون بناء ونحوه وتجهل أربابه فيصير من أموال بيت المال
وحكمه ما من من جواز أخذ المستحق منه ولو بالسرقه او السرقة او من هذا القبيل الجاهلية
قر ذلك شيخنا ح ف (قوله والماهر عمارة جاهلية) أي يلاذ الاسلام كما هو المقسم أمالو كان
يلاذ الكفار وذو نفعه وقد صولحو على انه لهم قضاها بالانكسار الاحياء اه قاله في شرح
المنهج قال مر ولولم يعرف هل هي جاهلية او اسلامية قال في بعض شروح الحاوي في ظني
انه لا يدخلها الاحياء كما قاله أبو عاصم العبادي كالاتباع اه (قوله يملك) أي يملكه
المسلم وقوله بالاحياء اهل مراده بالاحياء الاستملاء والا فلا احياء محقة لان الكلام في العامر
(قوله والخراب منها) أي من بلاد الاسلام والمراد به ما لم يعمر قط ولو عبره لكان صوابا لايهام
التعبير بالخراب سبق عمارة وليس كذلك وعمارة المنهج وشرحه ما لم يعمر قط ان كان يلاذنا
ملكه مسلم ولو غير مكاف باحياء ولو بحرم أذن فيه الامام أم لا بخلاف الكافر وان أذن فيه
الامام لانه كالاستملاء وهو ممنوع عليه بدارنا والذي والمستأن من الاحتطاب والاحتشاش
والاصطياب بدارنا لا عرفة ومن دلة معنى اتعلق حق الوقوف بالاول والميت بالآخرين ويلحق
بذلك المذهب لانه يسر للعجيج الميت به اه باختصار (قوله يملكه المسلم بالاحياء الخ) بأن
يهيئ الارض لما يريد من ايجاد ذلك بحسب الغرض فيعتبر في مسكن تحويط لبقعة
بأن يجعل لها أربع حيطان بأجر أو لبن أو طين أو الواح خشب بحسب العادة وتصب باب
وسقف بعض من البقعة انتهى بالسكنى وفي زريعة الدواب وغيرها كثمار وغلال الاولين
أي التحويط ونصب الباب لا السقف ع بالعادة ولا يكتفى التحويط بنصب سقف أو حجار
من غير بناء وفي مزرعة بفتح الراء أفصح من ضمها وكسرها جمع نحو تراب كقصب وحجر وشوك
حواله المنفصل المهيأ عن غيره وتسويتها بطم منخفص وكسح مسطحة ويعتبر بحرثتها ان لم
تزرع الا به فان لم يمسر الا بها يساق اليها فلا بد منه لتتم الزراعة ان لم يكن لها مظهر معتاد
والا فلا حاجة الى تهيئة ماء فلا تفتح بحر الزراعة لانهم استبقوا منقعة وهو خارج عن الاحياء
وفي بستان تحويط ولو بجمع تراب حول أرضه وتهيئة ماء له بحسب عادة فيه ما وغرس ما يقع
على الارض اسم البستان وبهذا فارق عدم اعتبار الزرع في المزرعة وبكتفي غرس بعضه
بحيث يسمى به بستانا (قوله حتى ماظهر فيه الخ) فيملكه بالاحياء لا بمجرد الحفر لانه يشبه
الموات وهو أغنى ذلك بالعمارة وحفر المعدن تحريش (قوله من معدن) بكسر الدال
وفتحها يطلق حقيقة على البقعة التي أودعها الله تعالى جواهر ظاهرا وباطنا سميت بذلك
لعدون أي إقامة ما أثبتته الله تعالى فيها والمراد هنا ما فيها اه أفاده مر (قوله باطن) أي
بشيء بل مثله الظاهر الذي لم يعلمه فالتفصيل الذي ذكره ضعيف والمعتقد انه اذا لم يعلم به ملكه
وبقعة مطلقا باطنا وظاهرا وان علم به لم يملكه ولا بقعة مطلقا كذلك وعمارة المنهج وشرحه
ومن أحياء وانا اظهر به أحدهم ما ملكه ثم قال وقولي أحدهم ما أولى من تعبيره بالمعدن

(والعامر عمارة جاهلية
يملك بالاحياء) كالمشهور
بمعنى ان كان من جاهلي
مملوك (والخراب) منها
(يملكه المسلم بالاحياء)
حتى ماظهره رقبته من
معدن باطن بقعة زينة
بقولي (لم يملكه) لانه من
أجزاء الارض

الباطن وقوله فان علمه محترز قوله فظهر ولذا قال في شرح المنهج وخرج بظهوره ما لو علمه الخ
 (قوله وقدم ملكها) أي أجزاء الارض أي جميع طبقاتها حتى الارض السابعة (قوله
 فالراجح الخ) ضعيف كما لم يقله أما البقعة المحيطة أي في صورة العلم بالمعدن وقوله انها
 لا تملك معدن أي وان ملك المعدن كاهو معدن في كلامه وقد علمت ضعفه والمعدن عدم
 ملك المعدن أيضا حيث يختلف ما اذا جهل المعدن فانه يملكه ببقعة بالاحياء ظاهر او باطنا
 (قوله لان المعدن) بمعنى المكان المعدن يستخرج أو بمعنى المستخرج ويقدر في قوله لا يتخذ
 أي مكانه وقوله دار أي لانه من الامور المشتركة بين الناس وقوله فالقصد أي قصد الاحياء
 فاسد لانه انما قصد احياء البقعة لاجل ما فيها من المعدن (قوله والمعدن) أي بمعنى ما يستخرج
 قسمان والفرق بين هذا وقوله فيهما حتى ما ظهر فيه من معدن الخ ان ذلك فيما اذا احيا
 الارض فظهر فيها المعدن وما هنا فيما اذا احيا نفس المعدن والماصل أن كلام المعدن الظاهر
 والباطن لا يملك بالاحياء وأنه لو احيا مكانا فظهر فيه معدن ظاهر أو باطن ان علمه لم يملكه
 ولا بقعة والاملكهما (قوله كنقط) بكسر أوله ويجوز فقهه دهن معروف بعلم الماء يولد
 العراق يرمي به الحجارة كالبارود الذي وضع في البندق يرمي به الرصاص وقيل البارود نوع منه
 (قوله وكبريت) بكسر أوله أصله عين تجرى في معدنه كالنار وتنفذ فيه فاذا أخذ منه زال ضوءه
 وصار كبريتا أحمر وأبيض وأصفى وكذا راوا الاحمر منه يضرب به المثل في العزة فيقال أعز من
 الكبريت الاحمر (قوله وقار) بالقاف مخففا هو الزفت أو مثله ومنه البرام بكسر أوله حجر
 يعمل منه قدور الطبخ والمومياء بضم أوله مع المدوحى القصير شئ يلقى به الماء في بعض
 السواحل فيجمد ويصير كالقاروقيل حجارة سود بالين ويؤخذ من عظام موقى الكفار شئ
 يسمى بذلك وهو نجس أي متنجس وليس مرادها ما أفاده مر (قوله بين المسلمين) ليس بقيد
 وعبرة مر ولا اقطاع من نحو سلطان بل هو مشترك بين الناس مسلمهم وكافرهم كالماء
 والكل الماصح انه صلى الله عليه وسلم أقطع رجلا ملح مارب أي مدينة قرب صنعاء كانت
 بها بالقيس فقال رجل يا رسول الله انه كلما العذب قال فلا إذن اه ولا اجماع على منع
 اقطاع مشارع الماء (قوله لا يجوز احياؤه) أي لمسا فيه من الحجر (قوله ولا اقطاعه) أي من شجر
 سلطان لا اقطاع ارفاق ولا تملك والاول أن يعطيه للغير مدة حياته والثاني أن يعطيه له ملكا
 فيورث عنه وهذا يختلف الباطن الآتي في كلامه فانه يجوز ان هو سلطان اقطاعه للغير
 ارفاقا لا تملك كالواحد يفرق بينهما ما أن الباطن كالموات وللسلطان اقطاع الموات فكذلك ما يشبهه
 بخلاف الظاهر (قوله فلا يملك به) أي بالاحياء والاقطاع (قوله كلما الخ) أي بجماع
 الحاجة العامة واخاها بغير عمل واثار بالقياس المذكور الى قوله صلى الله عليه وسلم اناس
 شركاء في ثلاثة الماء والكل والنار وادبا باسماء المعاش وما العيون التي لا مال لها
 وبالكل امرأى ارض التي لا مال لها والنار التي أفرمت في حطب غير محلول فان كان
 محلول كالجوز لا يخدم الحجر بغيره يراون المسالك أما الجرم المضى فلا يمنع من يقبض منه ضوأ
 كالاستدلال بالغير (قوله فني المطالب) لانه الرفعة والتهذيب للبعوى ولا منافاة بين الاجماع
 وحكاية الخلاف لان حاكمي الاول غير حاكمي الثاني فقولاه وان معناه ذكر أو نقل البعوى انه

وقدم ملكها بالاحياء فان
 علمه فالراجح في الكفاية انه
 يملكه أيضا أما البقعة المحيطة
 فقال الامام ظاهر المذهب
 انه لا تملك لان المعدن
 لا يتخذ دارا ولا مزرعة
 فالقصد فاسد والمعدن
 قسمان أحدهما ظاهر
 وهو ما خرج بالعلاج
 وانما العلاج في تحصيله
 كنقط وكبريت وقار وهو
 مشترك بين المسلمين لا يجوز
 احياؤه ولا اقطاعه فلا
 يملكها مع العلم به كالماء
 والكل والمطبخ ولو بني
 عليه دارا لم يملك البقعة
 أيضا فان لم يعلم به فني
 المطالب عن الامام

أصح الوجهين (قوله انه يملكه) أى وكذا بقعته كما هو ووقع السؤال عن المعدن الباطن كالمخ
ونحوه اذا كان لا يحصل منه شئ الا بعمل واعتاد الولاة الاستيلاء عليه بحيث اذا هلك
الوالى المستولى عليه خافه من بعده فربما يستأجر الوالى عمالا يعملون في المعدن المذكور
ومرة يكرههم على العمل بفسير أجره فان يكون المخصص من المعدن ألى أم لأعمال ولوجاه
رجل اخص مثلاً وأخذ من المعدن لنفسه فهل يملكه فاجاب ابن جبر بان من أخذ شيئاً مملكه
مالم ينوبه غيره بالنسبة لغير الاجبر ومالم ينوب نفسه بالنسبة للاجبر أما اذا نوى الاول نفسه
أو أطلق أو نوى الثاني فيملكه كل منهما وهذا التفصيل الذى ذكرته فيه اظهر وان لم أر من
صرح به اه عانى ووقع السؤال كما قال ع ش على مر عايقع عصرنا كثيراً من المناذرة
من جانب السلطنة بقطع الطرقات القدر القلانى هل ذلك جائز وهل هو من الامور التى يقترب
عليها مصلحة امامة المسلمين فتجب على الامام ثم على مياسير المسابن أم لا والجواب ان الظاهر
الجواز بل الوجوب حيث يقترب عليه مصلحة وان الظاهر الوجوب على الامام فيجب صرف
أجره ذلك من أموال بيت المال وان لم يتيسر ذلك اظلم متوايه فعلى مياسير المسلمين وأما ما يقع
الآن من اكرام كل شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو ظلم محض ومع ذلك
لا رجوع له على مالك الدكان بما غرمه اذا كان مستأجر الهالان الظالم له الا خدمته والمطلوب
لا يرجع على غير ظلمه واذا ترتب على فعله ضرر به ثور الداية بما فعله من حقن الارض لاضمان
عليه ولا على من أمره بما فعله باجرة أو بدونه الا انه هذا الفعل جائز بل قد يجب حيث ترتب
عليه مصلحة عامة وان حصل الظلم باكرام أرباب الدكاكين على دفع الدراهم ثم ان المأمورين
اذا بادروا خدمهم للفعل بحيث صار المحل الذى حقروه حقيرة تضر بالمارة بالنزول فيهم باسم المهود
منه الا يمنع ذلك عليه وان كان لو صير مشاركة جيرانه في الحفرة دفعة بحيث تصير الارض مستوية
لا يتولد منها ضرر اه (قوله يناله) أى ما يحصل منه ومثله في هذا الباب الا فى المنهج
فان ضاهاى المعدن الخ اه (قوله قدم السابق) أى ولو غنياً أو ذمياً (قوله بقدر حاجته)
أى بان يأخذ ما تقتضيه عادة أمثاله اه شرح المنهج وبأخذ ما يكتفيه العمر الغالب كما قاله
ع ش (قوله أزعج) أى منع وجوباً (قوله عن سبق) بالبناء للمنعول أى سبقه المتصرف
أو لئلا على أى سبق على من يأتي بعده فيهما اذا كان غير المتصرف جماعة الاول اظهر وقوله
أولى أى بقدر حاجته كما لو كان سابقاً (قوله فان جاء آ اليه معاً) أى أوجهل السابق ولم يكنهما
الحاصل منه لما جتم أو تنازعا في الابتداء فان وسعهما اجتمعا وكذا يقال فى كل مباح كالماء
والكاف اذا اردحهم اثنان فأكثروا على ذلك لقلته أو اضيق المشرع قدم السابق ويقرعه عند
المعية ويقدم المحتاج للشرب على مرید السقى ولو أخذ ما من البحر ثم صبه فيه لم يحرم عليه
بجلاف السمك فانه يحرم القاء فيه بعد أخذه والفرق بينهما ان السمك لما لم يتيسر أخذه كل
وقت كان رده بعد أخذه تضييعاً له بخلاف الماء فانه يمكن من أخذه كل وقت منه أى كل وقت
أرادوه وان لم يكن خصوص ما رده اه أفاده مر بزيادة (قوله لادم المزية) يشيدانه لو كان
أحدهما مسلماً والاخر ذمياً فانه يقدم المسلم وهو كذلك كما فى مر هذا ان جاء معاً فان سبق
الذى قدم (قوله فى ذلك) أى فى التقديم سبق بقرة (قوله والاسطان) أى أو نائبه

(قوله ومالم ينوب نفسه الخ)
كان الصواب أن يقول مالم
ينوبه أو يطلق أو يحدد
قوله بعداً ما ويجعله تصويراً
لمنطوق ما قبله بأن يقول
بان نوى الاول نفسه أو
أطلق أو نوى الثاني فيملكه
كل منهما أى الاول والثاني
قصر العبارة شيئاً باج

انه يملكه بالاجماع وانه
أصح الوجهين فى التهذيب
(فان ضاق) يناله عن اثنين
مثلاً جاء اليه (قدم السابق)
اليه (بقدر حاجته) ولو
لعبارة لست بته فان طالب
زيادة أزعج فان انصرف
عنه قبل ان يأخذ قدر
حاجته فغيره عن سبق أولى
(فان جاء آ اليه) معاً قدم
بقرة) بينهم لادم المزية
ويقاس بالمعدن فى ذلك
ما يشبهه مما يجب من
الموان (و) فانيهما باطن
وهو لا يخرج الا بعلاج
كذهب وفضة وحديد
ونحاس (والاسطان

اقتطاعه أى اقتطاع ارفاق لا تمليك بخلاف غير المعدن فإنه يقطع ارفاقا وتعليكها فالخامس ان المعدن الظاهر لا يقطع مطلقا والباطن فيه التفصيل وغير المعدن يقطع مطلقا (قوله ولا يقطع) بضم أوله وكسر ثالثة أى السلطان وقوله الا قدر الخ أى لأنه لا فائدة في التخصيص عليه حينئذ وقوله بالاحياء أى الحفر كما تصرح به العلامة في قوله وحفر المعدن بخريب لا الاحياء الشرعى وهو اعمارة أى انه لا يملك بمجرد الحفر بل لابد من الاستيلاء عليه بعد استخراج وجه وتسمية الحفر احياء مجاز قال في المنهج ولا يملك ظاهر عامه بالاحياء ولا الباطن بحفره اه واحياء الظاهر أن ينصب عليه علامات لان احياء كل شئ بحسبه هكذا قاله المحشى هنا أخذ من عبارة المنهج ويحتمل ان المراد بالاحياء حقيقة وهو مجرد نصب العلامات أى لا يملك بمجرد ذلك كفى الظاهر بل لابد من الاستيلاء عليه بعد استخراج وجهه وهذا هو المناسب لان مجرد الحفر كالا يملك به المعدن الباطن لا يملك به الظاهر فلا وجه للتخصيص وعبارة المنهج المذكورة قاصرة كما يشير اليه كلام مر فالعلمدان على حد سواء وعلى هذا فالعلم المذكور غير مناسبة للمعلل الآن تجعل علة لعدو في تقديره ولا بالحفر (قوله الا اذا طال الخ) صريح كلامه ان الازعاج مشروط بأمور ثلاثة وقفية التشبيهية في قوله كالمعدن الظاهر أنه يزعم اذا تمت حاجته وان لم يطل مقامه الا أن يجعل التشبيه راجعا لاصل الازعاج فقط (قوله ويفارق الاسواق الخ) أى وان لم تعمر كل سنة أو كل شهر الامر واحد وان لم تسكن في بناء فن سبق الى محل منهم لم يكن لغيره ازعاجه مالم يعرض عنه أو تطل غيبته بحيث يقطع الافه بخلاف ما اذا أعرض عنه بأن ترك الحرفة أو المحل أو لم يعرض بان فارقه ليعود لكن طالت غيبته بحيث انقطع الافه فإنه يطل حقه وان ترك فيه متاعه وان فارقه بعد تركه كشر أو مرض فان فارقه لا بقصد عود ولا عده لم يطل حقه وكالاسواق محل الصلاة من المسجد فن سبق الى محل منه انخروا قراءا وحديثا أو علم متعلق بالشرع أو سماع درس بين يدي مدرس فهو أحق به ولو سبق الى محل منه الصلاة وفارقه بعد تركه قضاء حاجة أو تجديد وضوء أو اجابة داع ليعود اليه فحقه باق في تلك الصلاة وان لم يترك متاعه فيه أما بالنسبة لغيرها فلا حق له فيه وخارج بما ذكره لو فارقه بلا عذر أو به لا ليعود فيبطل حقه مطلقا وما لو لم يفارق المحل فهو أحق به حتى لو استقر الى وقت صلاة أخرى فحقه باق وانما لم يستقر حقه مع المارقة كقواعد الشوارع لان غرض الامام له يختص باختلاف المقاعد بخلاف الصلاة فيقاع المسجد وخارج بالصلاة جلوسه لا عتكاف فان لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو لم يخلو كالأخرج لغيرها فاسيا ويسن منع من جلس فيه لمائة أو حرفة وينع من هو بجريه ان أضرب بأهله ويندب منع الناس من استنطاق خلق القراء والفقهاء في الجوامع وغيرها ومثل محل الصلاة من المسجد محل الابحار المعهودة في القرى فن سبق الى محل من ذلك فهو أحق به ولا يحصل سبق بمجرد وضع علامة في المحل بل لابد من الشروع في التجريد بأن يضع فيه شيئا من الزرع بعده انه شارع في ذلك فاذا سبقة غيره ثانی سنة كان له التجريد فيه ولا يكون غيره أحق به كفى عمن على مر وقدره شيئا حاف وهذا ان لم يكن مملوكا ولا ذللا يتأني فيه ذلك (قوله واذا قطع العمل) سواء أخذ كفايته أم لا (قوله من سبق اليه) أى على من يأتي بعده ان كان واحدا ولو جاء اثنان معا فقباس ما من التقديم بالقرعة الا ان كان أحدهما

اقتطاعه) ولا يقطع الا قدر
يتأني لانه يقطع العمل فيه
والاخذ منه) ولا يملك
بالاحياء) كالمعدن الظاهر
ولان المعدن كالموات
والموات لا يملك الا بالعمارة
وحفر المعدن بخريب
(ومن سبق اليه) أى الى
المعدن الباطن (فهو
أحق به مادام يعمل فيه)
لسبقه اليه (الا اذا طال
مقامه) بضم الميم أى اقامته
وأخذ قدر حاجته) (وتم
محتاج غيره فترجع كالمعدن
الظاهر) ويفارق الاسواق
حيث لا يرجع منه الشدة
الحاجة الى المعدن (واذا
قطع العمل لم يمنع منه غيره)
من سبق اليه

مسماة - دم بلا قرعة كما مر اه قل (قوله وللإمام) أي ولو بناقته وكذا ولاية النواحي
 كما في م (قوله أن يحصى) بفتح أوله أي يمنع وبضمه أي يحصى له حى والحق مقتضو ويحوز
 مدهامم لما يحصى أي يمنع منه الغير وجهه أحاط به - ما والمصدر حابة كوفي بن وقاية (قوله
 بقعة) أي قطعة أرض من الموات فيها كالأثر عاء المواتى وقوله لرى متعلق بحصى وخروج به
 الشرب فليس له أن يحصى الماء العذب بكسر العين وتشديد المهملة التسابع الذى لا يقطع لشرب
 ما ذكر أفاده م (قوله محتاج) أي شخص محتاج وقوله لرى متعلق به وقوله وأنهم عطف عليه
 أي أولرى نعم الخ وقوله جزية فيما إذا أخذت بدل أعنها أو اشترت بالدنانير مثلاً والافالو واجب
 فيها هو النقد لا النعم وقوله أو ضالة أي أو بعيداً عن النجعة بضم النون أي الأبعاد في الذهاب
 وأنهم في أو خيل جهاد (قوله بأن يمنع الناس) تفسير لقوله يحصى الخ ولورعاء غير من جهاده
 فلا ضمان عليه ولا يعزروا ن علم التحريم كإيقاضه كلام م خلافاً لما ذكره الشيخ خضر هنا
 (قوله إذا لم يضر) بضم الباء من أضر على القاعدة في أنه إذا ذكرت بعده الباء كان بالضم أو
 أسقطت كان بالفتح كما في قوله تعالى لا يضركم كيدهم شيئاً (قوله حى النقيص) وهو من ديار
 مزينة بقرب وادى العقيق على عشرين فرسخاً قاله م وهو على أربعة برد من المدينة كثير
 الحديث يفتى حشيشه الراكب (قوله بالنون) رد على من حرقه بالباء ولكن الذى في شرح
 م بالنون وقيل بالباء فله وقع منه صلى الله عليه وسلم الحى للموضعين (قوله لا لنفسه) أي
 لا يجوز للإمام أن يحصى لنفسه وأيسر له أن يدخل مواشيه ما جاء للمسلمين لأنه قوى وهو يحى
 لأواب الضعفاء وينصب له نصب أمين يدخل دواب الضعفاء ويمنع دواب الأقوياء فان رعاء
 قوى منع منه ولا يغرم شيئاً ولا يخالفه ما روى في الحج من أن من أنلف شيئاً من نبات النقيص ضمنه
 على الأصح لأن ما هنا فى الرعى فهو من جنس ما حى به وما هنا بالانلاف لغريبه ولا يعزروا أيضاً
 وحله ابن الرفعة على جاهل التحريم قال والافالو قريب فى التعزير اه ويرد بانه لا يلزم من منعه
 من ذلك حرمة الرعى وعلى التنزل فقد يفتى التعزير فى المحرم أعارض وأعلمهم ساجحو أفيه
 كتبهم فى الغرم اه م وما ذكره خضر هنا تبع فيه ابن الرفعة فهو ضعيف (قوله لأن
 ذلك) أي الحى للنفس (قوله من خصائصه صلى الله عليه وسلم) ومع ذلك لم يقع منه كما في م
 بل لو وقع كان للمسلمين (قوله لغير الإمام) أي وغير ولاية النواحي كما مر فالمراد غير من الأحاد
 (قوله نقض ما جاء) وكذا ما جاء غيره ولو من الخلق جاء بعده صلى الله عليه وسلم كما في م (قوله
 بعد ظهور رها فى الحى) رعاية للمصلحة وليس هذا من نقض الاجتهاد بالاجتهاد قاله م والحى
 بالكسر أى الحماية (قوله باقطاع) متعلق بنقض ولو كان ذلك الاقطاع تمليكاً وقوله أو غيره أى
 بأن يحصى له إمامة المسلمين (قوله إلا نقض ما جاء النبي صلى الله عليه وسلم) مستثنى من مقدور
 كما مر والتقدير وكذا ما جاء غيره إلا ما جاء النبي صلى الله عليه وسلم لأن الله تعالى أقطعه أرض
 الدنيا وأرض الجنة ليقطع منها ما شاء لمن شاء ومن ثم أفتى السبكي بكفر معارض أولادهم فيما
 أقطعه صلى الله عليه وسلم له بأرض الشام والمراد أولاد بنته لأن تيمال يترك الابنتا تسعى رقية
 وذكر بعضهم أن أمر أم من ذرية تيمم هذا جاء إلى السلطان برقوق عصر ومعهما كتاب النبي
 صلى الله عليه وسلم الذى كتبه لجدها باقطاع الأرض التى بالشام فعرضه عليه فأقرها على

(وللإمام أن يحصى بقعة
 لرى محتاج) إلى رعى نعمه
 وأنهم جزية أو صدقة أو
 ضالة وذلك بأن يمنع الناس
 من رعيها إذا لم يضر بهم لأنه
 صلى الله عليه وسلم حى
 النقيص بالنون لجيل
 المسلمين رواه ابن حبان
 (لا لنفسه) لأن ذلك من
 خصائصه صلى الله عليه
 وسلم وليس أغير الإمام أن
 يحصى (ويجوز) للإمام
 (نقض ما جاء للحاجة)
 إليه بأن ظهرت المصلحة
 فيه بعد ظهور رها فى الحى
 (باقطاع أو غيره) نقض
 ما جاء النبي صلى الله عليه
 وسلم لغيره

ما يدها ثم رجعت الى الشام وبعد لا يدري كيف كان الحال (قوله ولنفسه) كان الاولى اسقاطه لما تقدم من انه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم ذلك الا ان يقال ان ذلك مبني على الفرض (قوله فلا يجوز) أي يحرم قال السبكي بل يذكر للاجماع عليه

(كتاب الفرائض)

لما كان من العبادات والمعاملات ما لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة قدمها على الفرائض المتعلقة بالموت وأخر ذكر النكاح وما بعده المتعلقة بالنسب ونحوها مما يستغنى عنه في الحياة والموت فوسط الفرائض لما ذكر ولا نه انصف العلم المتعلقة بالموت المقابل للحياة والمراد بالفرائض مسائل قسمه الموارث فكانه قال كتاب أحكام مسائل قسمه الموارث وضافة الأحكام لاسئلة من اضافة الجزئية لكل لان المراد بالاحكام النسب والمسائل القضائية المتعلقة بقسمه الموارث المركبة من موضوع ومحمول ونسبة كالتمن من ثمانية والثلاث والرابع من اثني عشر وللزوج النصف والام السمس وغير ذلك فانه يترتب معرفة ذلك على معرفة قسمه الموارث أي الترسكات وايضا المراد بالمسائل الانصباء المذكورة في قوله والقروض المذكورة في كتاب الله تعالى الخ فيذكر ذلك في الكتاب على سبيل الاستطراد (قوله جمع فريضة) أي بحسب الاصل والافعال اديم انفس المسائل كإعانت وقوله بمعنى مقروضة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها والقرض لغة التقدير وشرعنا نصيب مقدور

لما كان من العبادات والمعاملات ما لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة قدمها على الفرائض المتعلقة بالموت وأخر ذكر النكاح وما بعده المتعلقة بالنسب ونحوها مما يستغنى عنه في الحياة والموت فوسط الفرائض لما ذكر ولا نه انصف العلم المتعلقة بالموت المقابل للحياة والمراد بالفرائض مسائل قسمه الموارث فكانه قال كتاب أحكام مسائل قسمه الموارث وضافة الأحكام لاسئلة من اضافة الجزئية لكل لان المراد بالاحكام النسب والمسائل القضائية المتعلقة بقسمه الموارث المركبة من موضوع ومحمول ونسبة كالتمن من ثمانية والثلاث والرابع من اثني عشر وللزوج النصف والام السمس وغير ذلك فانه يترتب معرفة ذلك على معرفة قسمه الموارث أي الترسكات وايضا المراد بالمسائل الانصباء المذكورة في قوله والقروض المذكورة في كتاب الله تعالى الخ فيذكر ذلك في الكتاب على سبيل الاستطراد (قوله جمع فريضة) أي بحسب الاصل والافعال اديم انفس المسائل كإعانت وقوله بمعنى مقروضة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها والقرض لغة التقدير وشرعنا نصيب مقدور

لما كان من العبادات والمعاملات ما لا يمكن الاستغناء عنه في الحياة قدمها على الفرائض المتعلقة بالموت وأخر ذكر النكاح وما بعده المتعلقة بالنسب ونحوها مما يستغنى عنه في الحياة والموت فوسط الفرائض لما ذكر ولا نه انصف العلم المتعلقة بالموت المقابل للحياة والمراد بالفرائض مسائل قسمه الموارث فكانه قال كتاب أحكام مسائل قسمه الموارث وضافة الأحكام لاسئلة من اضافة الجزئية لكل لان المراد بالاحكام النسب والمسائل القضائية المتعلقة بقسمه الموارث المركبة من موضوع ومحمول ونسبة كالتمن من ثمانية والثلاث والرابع من اثني عشر وللزوج النصف والام السمس وغير ذلك فانه يترتب معرفة ذلك على معرفة قسمه الموارث أي الترسكات وايضا المراد بالمسائل الانصباء المذكورة في قوله والقروض المذكورة في كتاب الله تعالى الخ فيذكر ذلك في الكتاب على سبيل الاستطراد (قوله جمع فريضة) أي بحسب الاصل والافعال اديم انفس المسائل كإعانت وقوله بمعنى مقروضة لما فيها من السهام المقدرة فغلبت على غيرها والقرض لغة التقدير وشرعنا نصيب مقدور

ولنفسه فلا يجوز لانه

نص لا يتقضى ولا يغير

(كتاب الفرائض)

هي جمع فريضة بمعنى

مقروضة لما فيها من السهام

المقدرة فغلبت على غيرها

والقرض لغة التقدير

وشرعنا نصيب مقدور

شرعا

يجعل الموصى لا يتقدير الشارع وقوله لا وارث خرج به الزكاة فانما انصبت مقدر شرعاً للغير
الوارث وهو المستحق المذكور في آية انما الله مدقات للفقراء الخ (قوله الآية) صفة لكل من
الآيات والاخبار (قوله وللارث أسباب) وله أيضاً اركان ثلاثة وارث ومورث وحق مورث
(قوله فشروطه الخ) حاصلها أربعة أحدها تحقق موت المورث أو الحاقه بالموت بتقدير الكفنيين
انفصل ميتة بجناية توجب الغرة أو حكماً كعدمه حكم القاضي بعونه اجتهدا فانها تحقق وجود
المدلى الى الميت بأحد الأسباب جميعاً عند الموت تحقيقاً كان ذلك الوجود أو تقديره كما
انفصل حين الوقت يظهر وجوده عند الموت ولو كان حين الموت نقطة ثالثة لتحقيق استتار حياة
هذا المدلى بعد الموت رابعها العلم بالجهة المقتضية للارث تفصيلاً وهذا يتعلق بالقاضي فلا
تقبل الشهادة بغيره اوارث هذا بل لا بد من بيان الجهة ككونه ابنه أو أباه أو غير ذلك (قوله
قرابة) أي خاصة كما ذكره في شرح المنهج واحترز بذلك عن قرابة ذوى الارحام ولكن الصحيح
ان ما يأخذونه بطريق الارث وحينئذ فلا فرق بين الخاصة والعامة وهي الادلاء بالنسب ويورث
بهم من الجانبين تارة ومن أحدهما تارة أخرى نعم لو اشترى بعضه في مرض موته عتق عليه
ولا يرث لانه يؤدي ارثه الى علمه كما به لم من الدور الحكمي الا في قرينة في الزوجية وقوله
ونكاح أي عقد الزوجية الصحيح وان لم يحصل وطء ولا خلوة ثم لو اعتق أمته تخرج من الثالث
في مرض موته وتزوج به سالم ترثه للدور اذ لو ورث لكان عتقها وصية لوارث فيتوقف على
اجازة الورثة وهي منهم واجازتها يتوقف على سبق حريتها وهي متوقفة على سبق اجازتها
فأدى ارثها لغيرهم ارثها وهذا في غير المستولدة لان عتقها عند الموت لا يتوقف على اجازة أحد
لان الاجازة انما تعتبر بعد الموت وهي تعتق به من رأس المال والنكاح يورث به من الجانبين
وقوله وولاء الخ هو عصوبة نسبية النسبة المعتبرة على عتيقه ويورث به من جانب المعتق فقط
لا يقال انهم ما قد يتوارثان فيما لو اعتق حربي أو ذمي رقيقاً ثم رق السيد فاشترى عتيقه وأعتقه
وفيما لو اشترى أباه عتيقه ثم أعتقه فله على عتيقه ولا لا لغيره لاننا نقول ارث العتيق في ذلك
ليس من حيث كونه عتيقاً بل معتقاً اه أفاده مر (قوله واسلام) أي جهته واخوته ولهذا
جاز نقله عن بلاد المال واعطاه ولو اختلف خلاف الزكاة وسواء كان المصروف له موجوداً عند
الموت أم حدث بعده أم أسلم أم عتق بعده نعم لا يعطى مكاتباً ولا قاتلاً ولا من فيه رق ولا كافراً
ولو أوصى لرجل بشئ من التركة جاز اعطاؤه منها ومن الارث فيجمع بينهما ما يخلاف الوارث
المعين لا يعطى من الوصية من غير اجازة فالوارث جهة الاسلام لانفس الاسلام والالزم
استيعاب جميع المسلمين كما لو أوصى الى جهة عامة كالفقراء والمستحق جهة الفقراء لا كل من
انصف بالفقرة حتى يجب استيعاب الفقراء والكون بالجهة هي السبب استحق من أسلم بعد الموت
كما مر كن انصف بالفقرة بعد موت الموصى ومعنى ارث بيت المال انه يوضع فيه ما يرثه المسلمون
كما يوضع فيه مال المصالحات بعد ايرصاله لجمعهم حتى يجتهد الامام في مصرفه هذا ويمكن اجتماع
الاسباب الاربع في الامام كأن يملك بنت عمة ثم يمتها ثم يتزوجها ثم يموت ولا وارث لها
غيره فهو زوجها وابن عمة وامام المسلمين ومعلوم أنه انصورت فيه وان لم يرث بجمعها
وأن الوارث جهة الاسلام وهي خاصة فيه اه أفاده مر بزيادة (قوله والوارث بالاختير عام)

للوارث والاصل فيه
الآيات والاخبار الآية
وللارث أسباب وشروط
وموانع فشروطه ذكرتها
في شرح الاصل وغيره وأما
الآخران فهم ما ندرت
فيه فقرات (أسباب الارث
أربعة قرابة ونكاح)
صحيح (وولاء واسلام)
والوارث بالاختير عام

أى وهو جميع المسلمين وبالقيمة خاص وهو القريب أو الزوج أو المعتق (قوله فتصرف التركة)
 تفريع على السبب الرابع الذى تركه صاحب الرحمة لعدم انتظامه (قوله لبيت المال) أى
 لتولى أمر البيت الذى توضع فيه الاموال التى تستحق الوضع فيه للمسلمين (قوله ارثنا) أى
 مراعى فيه المصلحة بدليل أنه يجوز تخصيصه بطائفة كما سيأتى وأنه يرد على من ولد أو عتق
 بعد الموت كما مر فلم ير ارثنا مضاداً لمصلحة محضة بل مراعى فيه الامرات وهو وارث بالعصوبة
 كما سيأتى فى الشرح (قوله فى الاول) وهو جميع التركة والثالث وهو باقية ما والحديث ظاهر
 فى الاول ويقاس به الثانى ويحتمل أنه والله ما بان يكون المعنى من لا وارث له - تفرق بأن لم
 يكن له وارث أصلاً أو كان وهو غيب مستغرق (قوله أعقل عنه) أى أدفع عنه العقل أى الدية
 وبجمله وأرثته تأكيده لقوله أنا وارث الخ (قوله وهو صلى الله عليه وسلم الخ) دفع به ما ينوهم من
 أنه صلى الله عليه وسلم يأخذ لنفسه فلا يدل الحديث على المدعى (قوله ولانهم) أى المسلمين
 يعقلون عنه أى عن الميت من حيث كونهم جهة الاسلام فتخرج الدية من بيت المال فان لم يكن
 فيه شئ فعلى القاتل والا فلا شئ على أحد من المسلمين كما يأتى اه أفاده ع ش على المنهج
 (قوله فلا يصرف منها شئ) تفريع على قوله ارثنا أى وإذا كانت ارثنا فلا يصرف منها شئ إلا ما
 خلا من موانعه (قوله أما تركه كافر) محتمل لقوله أما تركه المسلم وقوله فيما أى فخص من كاتى
 وسبب ذلك أنهم كانوا لا يعقلون عن الميت بأخراج الدية من بيت مالهم ولا يأخذون بالجهة
 العامة فعوقبوا **بـ** كونه فبالللمسلمين فلا يصرف شئ منه إلا كفاً وقوله لا ارثنا أى للمسلمين
 اذ لو كان ارثنا لورث منه عامة المسلمين ولم يخص بأهل النى (قوله ولا ينعين الخ) تفريع على
 المقدرفى قوله ارثنا وهو قولنا أى مراعى فيه المصلحة على ما مر اذ لو كان ارثنا لمحضام يجوز
 تخصيصه بطائفة ولا صرفه لمن ولد أو أسلم أو عتق به ماله ولو كان مصلحة محضة بل لازماً
 القاتل والقتل منه (قوله طائفة) أى ولو واحد أو لا تجب التسوية فى الاعطاء (قوله وهى
 اخوة الاسلام) أى جهته كما مر (قوله كالوصية) أى بجماع مطلق جواز التخصيص وان كان
 لا بد فى نحو الوصية لجمع من اعطاه ثلاثة منهم فأكثر بخلاف ما هنا كما مر (قوله غير محصورين)
 خرج المحصورون فيجب استيعابهم (قوله وموانعه) جمع مانع وهو ما يلزم من وجوده العدم
 ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم لذاته عكس الشرط فانه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من
 وجوده وجود ولا عدم لذاته والسبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته وتقدم
 ايضاح ذلك والمراد بالموانع هنا الاوصاف المقتضية لعدم الارث والممنوع بالوصف وجوده
 كالعدم فلا يجب غيره ولا يجب بغيره لان ذلك نوع الارث وعدامة هو الصحيح كما يشير اليه
 وسبب أنى الممنوع بالشخص فى الجلب واعلم أنه وقع السؤال عن عاى بعد موته معجزة لنبى
 وأجاب بعضهم بتبين بقاء ملكه لتركته وهو محمول على أنه تبيين بالاحياء عدم موته لكنه خلاف
 الفرض فى السؤال اذ لا توجد المعجزة الا بعد تحقق الموت وعند تحققه ينتقل الملك للورثة
 بالاجماع فاذا وجد الاحياء كانت هذه حياة جديدة مبتدئة لا تبيين وعود ملك ويلزم أن نساء
 لو تزوجن أن يعدن له راس كذلك بل يبقى نكاحهن والحاصل أن زوال الملك والعصمة محقق
 وعوده مشكوك فيه فيستحب زواله حتى يثبت ما يدل على العود ولم يثبت فيه شئ فوجب

وبالقيمة خاص (فتصرف
 التركة) أى تركه المسلم (أو
 باقية البيت المال ارثنا إذا
 لم يكن وارث خاص) فى
 الاول (أو) لم يكن وارث
 كذلك (مستغرق) فى الثانى
 لم يرنا وارث من لا وارث له
 أعقل عنه وأرثته رواتب
 حيان وصحة وهو صلى
 الله عليه وسلم لا يرث لنفسه
 بل يصرفه للمسلمين ولانهم
 يعقلون عنه كالعصبة من
 القرابة فلا يصرف منها شئ
 الى من قام به مانع من الارث
 أما تركه كافر لا وارث له
 يستغرق فتعقل هى أو
 باقية البيت المال فيما لا ارثنا
 ولا ينعين الصرف لجميع
 المسلمين فلا مام أن يعين له
 طائفة منهم لانه استحقاق
 بصفة وهى اخوة الاسلام
 فصار **كـ** الوصية لقوم
 موصوفين غير محصورين
 فانه لا يجب استيعابهم
 وقولى أو باقية سامع خاص
 أو مستغرق من زيادنى
 (وموانعه ستة)

البقاء مع الأصل وسيأتي في الصدق حكم المدوخ جهاداً أو سبواً بالنسبة لخصمائه وغيرها
 (قوله رقا الخ) واستغنى من كون الرقيق لا يورث كافر له أمان وجبت له جناية حال حريته وأمانه
 ثم نقض الأمان والتحقيق بما دار الحرب فسيروا واسترق وحصل الموت بالسرابة في حال رقه فان قدر
 أرض العضوم فبقيته لورثته على الأصح فان فضل شيء منها كان للسيراب والأفلاحي له قال
 الزركشي وليس له الرقيق كله يورث الأهل قال مـ وقد يقال ان الاستتاء انما هو بالنظر
 لكونهم حال الموت أحراراً وهو قن مع النـ م انما أخذوا بالحري السابقة لاستقرارها بما قبل
 الرق اهـ بل في (قوله انقصه) ولأنه لو ورث شيئاً كان للسيراب وهو أجنبي من الميت وانما لم يتولوا
 بآرثه ثم يتبقى سيده له الملك كما قاله في قول قنم لكونه وصية أو هبة لأن هذه عدة واختيارية
 تصح للسيراب فبقاها لغيره يقع له ولا كذلك الارث اهـ قاله مـ (قوله الا المبعوض) بالرفع بدل
 من من قال في الخلاصة وبعدني أو كمنى اتخبط اتباع ما اتصل وانصب ما انقطع *
 وقوله فيورث عنه أشار به الى ان المبعوض مستغنى من قوله ولا يورث أما الاول وهو قوله فلا يرث
 فلا يرث - تنفي منه شيء (قوله المرتد) ومثله المنتقل من دين لا تحكيم ودي تنصروا ما لهم في
 وكذا الرنديق المعروف بأنه من يخفى الكفر ويظهر الاسلام أما المعروف بأنه من لا يتصل ديناً
 فهو المنتقل المذكور هكذا قاله قل والظاهر أنه غير لأنه المنتقل من دين لا تتوهم المرات
 على ذلك الذين الاخر بخلاف الرنديق وعبارة مـ وهو من لا يتسدين بدين ويعبر عنه بأنه من
 يظهر الاسلام ويخفى الكفر وهمامة غاربان اهـ فجعلهم مامة تقاربون بركة التفرقة بينهما التي قالها
 قل وقوله ولا يورث الخ نعم لو قطع شخص مسلم أو ذى طرف مسلم فارتد المقطوع ومات سرابة
 وجب قودا الطرف ويستوفيه من كان وارثه لولا الردة ومثله حد القذف أما تنصب فهذه رولو
 عفا على مال كان فياً ولا يأخذ وارثه (قوله اذا موالاة) على لكل من قوله لا يرث ولا يورث اذا
 لاموالاة بينه وبين أحد في الدين لأنه ترك ديناً كان يتزعم عليه ولا يقر على دينه الذي انتقل اليه
 (قوله من له مدخل في القتل) أي ولو بشرط كونه يترجمه عدواً أو بسبب أو ببشارة وان
 كان مكرهاً وقوله كشمادة أي وتر كية وقود ودفع صائر نعم يرث المقتول ولو في مع بين رواي
 الحديث ولو موضوعاً لانه لا يفسب اليها بوجه اذ قد لا يعمل به بخلاف الحاكم ونحوه فاده
 مـ وكذا القاتل بالعين أو المال ولا قصاص عليهم (قوله نـ سير الخ) ولأنه لو ورث لاستجمل
 الورثة قتل مورثه م فيؤدي الى خراب العالم فاقضت المصلحة منع ارثه مطلقاً نظراً لظنة
 الاستجبال أي باعتبار السبب لا ينافي كونه مات بأجله كما هو مذهب أهل السنة ومن كلام
 البلغاء من استجمل بشي قبل أو أنه عوقب بجرماته أي غالباً كما هو معلوم (قوله بالاسلام
 والكفر) خرج به الاختلاف باليهودية والنصرانية فيرث كل من الاخر كما سيأتي واعترض
 كلامه بأنه يوجبهم انه لو مات كافر عن زوجة حامل ثم أسأت ثم ولدت لم يرث ولدها من أبيه لأنه
 مسلم تبعها وورثان الاتحاد والاختلاف في الدين انما يعتبر حاله الموت وهو محكوم بكفره
 حينئذ والاسلام طارئ عليه بعد فلم يوجد فيه الاختلاف في الدين حالة الموت بل وبعد الانعقاد
 ومراذه بقوله واختلاف دين أي حالة الموت فلا يرث ما ذكر وانما يورث مع كونه جسد الانه بان
 بصيرورته للحيوانية أن نطفته كانت موجودة بالقوة ومن ثم قيل انما جسدك وهو النطفة

أحدها (رق) فلا يرث من
 به رفق انقصه ولا يورث لان
 ثمانية أسبده الا المبعوض
 فيورث عنه جميع ما ملكه
 يبعثه الحر (و) ثمانية (ردة)
 فلا يرث المرتد ولا يورث اذا
 لاموالاة بينه وبين غيره
 (و) ثمانية (قتل) فلا يرث
 من له مدخل في القتل ولو
 بحق كشهادة وحكم نـ سير
 ليس للقاتل من الميراث شيء
 ورواه النسائي بإسناد صحيح
 (و) رابعها (اختلاف
 دين) بالاسلام والكفر
 (قوله يرد التفرقة الخ) فيه
 نظر ظاهر

واعترضه بان الجهاد ماليس بمحيوان ولا كان حيوانا اى ولا يخرج من حيوان مردود بانه
تعريف الجهاد في بعض الابواب فلا يلزم اطرافه فأتى اليراد (قوله) فلا توارث بين مسلم
وكافر اى لا ينسب ولا غيره وان أسلم قبل قسمة التركة وانما جاز نكاح المسلم للكافرة لان صبي
ما هنا على الموالاة والمناصرة ولا موالاة ولا مناصرة بينهما بوجه وأما النكاح فتزوج من
الاستخدام واعتراض بان نفي التفاعل في كلامه صادق بانفاق أحد الطرفين فلا يستلزم نفي كل
منهما الآن يقال ان التفاعل ياتي كثيرا لاصل الفعل كما قبلت اللص (قوله) لا يرث المسلم الكافر
أى على الاصح وقوله ولا الكافر المسلم اى قطعاً (قوله) ذمة وحرابة) هذا هو المانع أما مجرد
اختلاف الدارين فليس مانع اذ لو كان الذي والحرى بدار واحدة لم يكن بينهما موارث وعادة
المنهج لحرى وغيره كذى ومما دلل على ذلك ان يقال لما كان شأن الحرى مع غيره أن يختلف
دارهما عبر بذلك وقضية اطلاقه كغيره أنه لا فرق بين كون الذي بدارنا ولا وهو كذلك كافي
شرح من بدار الحرب يرث من بدارنا (قوله) لا أمان له) نخرج به المؤمن والمعااهد قائم بما
كالذى وان اختلفت دارهما وقوله ويوارث الذميان اى وان كان بينهما حرابة وكذا يقال
في الحر بين وقوله وان اختلفت دارهما اى اولئك ما كاليهودى من النصرانى وعكسه
ويتصور ذلك مع أن المنتقل من ملة الى أخرى لا يقرى بالزواج والنكاح وكذا في النسب فيمن
أحد ابوين يهودى والاخر نصرانى فانه يخبر بينهما بعد بلوغه وكذا اولادهم فليدفعهم اختيار
اليهودية واليه بعضهم اختيار النصرانية اهـ قاله مر (قوله) ملة واحدة) اى من حيث البطالان
وعوم الفسخ للجميع قال تعالى فاذا بعد الحق الاضلال وقال لكم دينكم ولى دين وان
اختلفت حقائق الممل (قوله) أوضح) اى بسبب ذكر المضاف اليه بخلاف تعبير الاصل فانه
يرد عليه الذميان اذا اختلفت دارهما فغرضه عدم التوارث بينهما ما لو ليس كذلك هكذا قاله
الحشى وقد يقال انه وارد ايضا على تعبير الماتن بقوله دار ذوى الكفر فانه صادق بذلك فالحق
ان اخرج ما ذكر لي يحصل الا بقول الشارح ذمة وحرابة وعبارة المتن مساوية لعبارة الاصل
نعم لو وجهت الاوضحة بأن عبارة الاصل صادقة باختلاف دار المسلمين مع دار الكفار لاصح
ذلك لىكن يرد عليه أن هذا الابهام مدفوع بذكر اختلاف الدين قبل ذلك فتعين أن المراد
اختلاف الدار مع الاتحاد في الدين وهو دين الكفر (قوله) دور حكمى) معنى بذلك لان فيه
توقف حكم على حكم آخر كما اشار له بقوله وهو ان يلزم الخواصة ترزبذلك عن الدور الكوتى
اى الوجودى وهو ان يلزم من وجود الشئ عدمه فانه يتكلم عليه في فن التوحيد وعن الدور
الحسابى ويسمى الدور اللغوى وهو توقف معرفة حصة شخص على معرفة حصة غيره كافي
المناسبات فان طريق معرفة العلم الذى يستخرج به الجهولات كالجبر والمقابلة وامس ذلك
من موانع الارث (قوله) كان اعترف) اى أقرو قوله حائزاً قبله لان شرط المقر بالنسب كونه
كذلك وقوله بان متعاقب اعترف (قوله) اذلو ورت) هذا من قياس الخلاف الذى هو اثبات
المطلوب وهو هنا عدم ارثه باطل اتيه به وهو ارثه ووجه ابطاله أنه يلزم على ارثه عدم ارثه
وذلك دور لىكن ذلك اللازم لا بد فيه من وسائط أربعة ذكر ثلاثة منها واسقط رابعها وحاصل ذلك
أن تقول لو ورت لحجب الاخ المقر ولو حجب لم يكن حائزاً ولو لم يكن حائزاً لم يميز استحقاقه له الماتة قدم
من أن ذلك شرط المستحق ولو لم يصح استحقاقه لم يثبت نسبه ولو لم يثبت نسبه لم يرث فقد أدى

(قوله) فيما قبلها) موجود
(بالقوة) فيه انه تبين أنها
موجودة بالفعل تأمل

فلا توارث بين مسلم وكافر
فلهذا يصحح لا يرث المسلم
الكافر ولا الكافر المسلم
(و) خامساً ما ذكرته
به ولى واختلفت دار
ذوى الكفر) الاصل
ذمة وحرابة فلا توارث
بين حرى لا أمان له وذمى
لا تقطاع الموالاة بينهما
ويتوارث الذميان
والحرى وان اختلفت
دارهما ما لان التفرقة
ملة واحدة وتعتبرى بها
ذكر أوضح من تعبيره
بالدار (و) سادساً (دور
حكمى) وهو ان يلزم من
اثبات شئ نفيه كان
اعترف أخ حائزاً تركته
الميت بان للميت فانه
يثبت نسبه ولا يرث اذ
لو ورت لحجب الاخ المقر

ارثه الى عدم ارثه بالسابط المذكورة فيبطل ارثه فنثبت نقيضه وهو عدم ارثه وهو المطلوب
وعدم ارثه انما هو في الظاهر أما باعتبار الباطن فيثبت ويجب على الاخ دفع التركة له ان كان
صان قاضي اقراره وبحرم عليه أخذ شيء منها (قوله فلا يكون حائرا) اعترض بأن الذي يترتب
على حجبه للاخ المفر كونه غير وارث أصلا لا كونه غير حائز من التعبير بذلك صحيح فيما تقدم لانه
شرط في المقر بالنسب أفاده قل وهو مردود بأن قوله هذا فلا يكون حائرا مبني على ما تقدم من
الشرط وهو كونه حائرا لا كونه وارثا كما أنه قال فلا يوجد الشرط المذكور وهو كونه حائرا
ولو عبر بقوله فلا يكون وارثا لا وهم أن الشرط كونه وارثا فقط وان لم يكن حائرا وليس كذلك
كما تر (قوله فلم يصح استلحاقه) أي لما تقدم من أن شرط صحة استلحاقه أن يكون وارثا حائرا
أي اذا لم يصح استلحاقه لم يثبت النسب واذا لم يثبت النسب لم يرث كما مر (قوله اشكال وقت
الموت) أي إيهامه المعقولة باب ميراث الهدي والغرقى كان يموت اخوان مثلا بذلك ولم يعلم
السابق منهم أفلا يرث أحدهما من الآخر حتى يتبين الحال (قوله انما هو لا تنفاه شرطه) أي
وهو تحقق حياة الوارث بعد موت المورث وعدم بعضهم منها أيضا الذي باللعان وفيه تجوز لان
عدم الارث فيه انما هو لعدم السبب وهو النسب وعلم بذلك أن حقيقة المانع ما وجد بعد
استنباط اسباب والشروط وبعبارة أخرى من الموانع أيضا الدور الحكمي وكون الميت نكح
غيره من غير مباشر أو غير مباشر فيحتاج إلى ذلك عند موت سبيد ناعبي عليه وعلى غيرها
وسائر الأنبياء الصلوة والسلام واللحان وعدم تحقق حياة الوارث عند موت المورث ثم قال
وكثير من تلك الموانع فيه تجوز لعدم صدق أحد المانع عليه وهو الوصف الوجودي الظاهر
المنفصل بالمعرف نقيض الحكم فاتفاء الارث اما لاتفاء الشرط أو السبب ٨١ (قوله من
الرجل) هذا موافق لتعبير المنهاج وأبدله في المنهج بالذكور وهو أولى ليدخل الصغير فكان
الأولى أن يعبر بهذا (قوله بالاختصار عشرة) اثنان من أسفل النسب الابن وابن الابن
واثنان من أعلاه الاب والجد وأربعة من الحواشي الاخ وابن الاخ والعمة وابنه واثنان من غير
النسب الزوج والمعتق وبالسبط خمسة عشر زيادة خمسة من الحواشي فيقال الاخ شقيقا أو
لاب أو لام وابنه شقيقا أو لاب والعمة شقيقا أو لاب وابنه كذلك فزيادة خمسة من الحواشي (قوله
وأخ مطلقا) أي شقيقا أو لاب أو لام وقوله وابنه وان نزل أي ابنه وقوله الالام الالام يعني من
وهو متعلق بابن الاخ أي الامن الام وقوله نائبا الالام عائل لأم وابنه (قوله هو أعم) أي لشموله
أولاد المعتق فانهم أصحاب ولادة لا معتقون وقال زى وجه العموم أنه يشمل أولاد المعتق
وعتقاه لان ثبوت الولاء عليهم انما هو بطريق السراية لا بطريق المباشرة ٨٢ والاول أظهر
(قوله من النساء) المراد بهن الاناث ليدخل الصغيرة والافطاهر كلامهم ان النساء يحتص
بالغات كما ان الرجال يحتص بالبالغين (قوله بالاختصار سبع) ثلثان من أسفل النسب
البنات وبنات الابن وثلثان من أعلاه الام والجدة واحدة من الحواشي وهي الاخت وثلثان
من غير النسب الزوج وذات الولاء وبالسبط عشرة ثلثان من أعلى النسب الجددة من قبل الاب
أو الام وثلثة من الحواشي الاخت شقيقة أو لاب أو لام فزيد في ذلك ثلاثة تضم السبعة فاجلدة
ما ذكرناه اجمع المذكور فالوارث أب وابن وزوج لان غيرهم محجوب بغير الزوج اذا الأب

فلا يكون حائرا فلم يصح
استلحاقه وفي هذا الأصل
منها اشكال وقت الموت
تجوز لانه ليس بمانع
حقيقية واتفاء الارث
مع انما هو لا تنفاه شرطه
(والوارثون من الرجال)
بالاختصار (عشرة ابن
وابنه وان نزل وأب وأبوه
وان علا وأخ مطلقا وابنه
الالام وعم وابنه الالام
وزوج وذو ولاه) هو
أعم من قوله والمعتق
(و) الوارثات (من النساء)
بالاختصار (سبع بنت
وبنت ابن وان نزل وأم
وجدة وأخت وزوجة
وذات ولاه)

يجب الجدة ولولام والابن يجب ابن الابن وكل يجب الاخ لابوين اولاب والمعتق ومستأنتهم
 من اثني عشر ثلاثة للزوج واثنان للاب والباقي للابن أو اجتمع الاناث فالوارث بنت وبنت ابن
 وأم وأخت لابوين وزوجة وسقطت الجدة مطلقا بالام وذات كولا بالاخت المذكورة كما سقط
 بها الاخت للاب والبنت الاخت للام ومستأنتهم من أربعة وعشرين ثلاثة للزوجة واثنان عشر
 للبنت وأربعة لكل من بنت الابن والام والباقي وهو واحد للاخت أو اجتمع الممكن اجتماعه
 من الصنفين فالوارث أبوان وابن وبنت وأحد الزوجين أي الذكر ان كان الميت أثنى والاثنى
 ان كان ذكر أو المسئلة الاولى أصلها من اثني عشر ونصف من ستة وثلاثين لانكسارها على
 مخرج الثالث والثانية من أربعة وعشرين ونصف من اثنين وسبعين لانكسارها على ما ذكر
 ولا يمكن اجتماع الزوج والزوجة في فريضة واحدة نعم لو أقام رجل يئنة على ميت موقوف في
 كفن انه امراته وهؤلاء اولادها منه واقامت امرأة يئنة أنه زوجها وهؤلاء اولادها منها
 فكشف عنه فاذا هو خنثى فيئنة الرجل أولى لان الولادة صحت من طريق المشاهدة والاحتمال
 بالاب امر حكيم والمشاهدة أقوى وهذا هو المعقد خلافا لما قال بعضهم فيها (قوله هو أعم
 من قوله والمعتقة) أي لشمول ذلك من باشرت عتقه ومن ينقضي اليه بنسب كائنه ومن أعتقه
 مثلا ولا يصح أن يقال هنا لشموله عصبان المعتقة لان الكلام في الاناث (قوله ثم ان لم ينتظم
 بيت المال) بان فقد الامام واتفت أهليته كأزجاره مر (قوله عن ذكر) أي من الذكور
 والاناث وعند المالكية يرث بيت المال مطلقا وهو قول عندنا حكاه في المنهاج وعلمه مر بان
 الارث لجهة الام والام ولا ظلم من أهله فلم يطل حقهم بجور الامام وعند الحنفية لا يرث مطلقا
 (قوله على ذرى الفروض) أي لان المال مصروف اليهم أو الى بيت المال بالاتفاق فاذا
 نهذرت إحدى الجهتين تعينت الاخرى وانما جازدفع الزكاة للجائر لان لا مزية غرض في الدفع
 اليه لئلا يئنه به براءة ذمته وتوفر مؤنة التفريق عليه ودفع خطر ضمانه بالتلف بعد التمكن لو لم
 يبادر بالدفع اليه ولا غرض هنا مر (قوله أي نسبة فروض من يرد عليه) أي نسبة فرض
 كل من يرد عليه الى مجموع ما أخذ من فرضه وفرض رفقته في أم وأخت منها يبقى بعد اخراج
 فرضيهما ثلاثة من ستة فيرد بالنسبة لمجموع ما أخذ وهو ثلاثة فنسبة السهمين نصيب الام لذلك
 ثلثان فلها ثلثا الباقي وهو سهمان ونسبة نصيب الاخت لذلك ثلث فلها ثلث الباقي وهو سهم
 للام أربعة وللأخت اثنان وترجع بالاختصار الى أربعة وفي بنت وأم يبقى بعد اخراج فرضيهما
 سهمان من ستة للام ربهما نصف سهم فتصح المسئلة من اثني عشر ان اعتبر مخرج النصف
 ومن أربعة وعشرين ان اعتبر مخرج الربع وترجع بالاختصار على التقديرين الى أربعة
 للتوافق بالثالث في الاولى وبالسدس في الثانية للبنت ثلاثة وللأم واحد وفي بنت وأم وزوج يبقى
 بعد اخراج فروضهم سهم من اثني عشر ثلاثة أرباع للبنت واربعة للام لان مجموع سهامهما
 التي أخذها ثمانية ثلاثة أرباع للبنت واربعة للام فتصح المسئلة من ثمانية وأربعين
 لانكسارها على مخرج الربع وترجع بالاختصار الى ستة عشر للتوافق بالثلث فلزوج أربعة
 للبنت تسعة وللأم ثلاثة ولو كان ذو الفرض واحدا كينت رد عليه الباقي او جماعة من صنف
 واحد كبنات فالباقي بينهم بالسوية والرد ضد العول الا في لانه زيادة في قدر السهم ونقص

هو أعم من قوله والمعتقة
 (ثم ان لم ينتظم بيت المال
 رد ما فضل) عن ذكر (على
 ذوى الفروض غير
 الزوجين بناتها) أي
 نسبة فروض من يرد عليه

(قوله ولو لام) الاولى
 حذفه لانه من ذوى
 الارحام (قوله او الى بيت
 المال الخ) الاولى التعبير
 بالواو (قوله وترجع
 بالاختصار الى اربعة)
 الاولى الى نصفها وهو
 ثلاثة

(ثم) ان لم يوجد أحد من هؤلاء ورث (ذو الارحام) فان انتظم بيت المال فلا يرث ولا يرث لذوى الارحام وأما الزوجان فلا ورث عليهما مطلقا لانقاء الرحم وما ذكره من الرد ويرث ذوى الارحام بالشرط المذكور ومن زيادتي وهو ما أفق به المتأخرون وهو المعقد والذي في الأصل عدم يرث ذوى الارحام مطلقا وسكت عن الرد (وهـم) أي ذوو الارحام (أحد عشر) صنف (ولد بنت و) ولد (أخت

(قوله قدم الاسم) كان مات عن بنت بنت بنته وعن بنت ابن ابنه فالأصل له تأخر لأنها أقرب للوالت (قوله الأولاد الأم) عبارة شرح مر لا أولاد الأم وهي الصواب (قوله والأخوال والخالات الخ) قال شيخنا في الأخوال والخالات منها نظر لأنه ذكر في شرح الشنقوري ان الأخوال والخالات منها يفضل ذكرهم على أئامهم فليحذف (قوله فلا ينال الخ) ولوأبى الكاد من غير تقدير مضاف لا تقتضي أن مقابل المتأخرين هم جميع المتقدمين

في عددها والعول نقص في قدرها وزيادتها (قوله ثم ان لم يوجد أحد من هؤلاء) أي الذين برده عليهم وأفاد بذلك أنه لا يشترط فقد أصحاب الفروض الذين لا يرده عليهم ويؤخذ منه مع قولهم ان من انفرد من ذوى الارحام حاز جميع المال أنه لو لم يخلف الميت الزوجة هي بنت خال أنه ما تأخذ الربع بالزوجية والباقى يكونها بنت خال لأنها انفردت عن ذوى الارحام اه قاله خضر (قوله ورث ذوو الارحام) هو صريح في أن ما يأخذ ذو نه بالارث وهو المعقد ويرثون بالعصوبة وعبارته مر اربع عصبوبة في أخذ جميعه من انفرد منه ولو أفق وغني الخبر الخال وارث من لا وارث له وانما قدم الرد عليهم لان القرابة المقيدة لاستحقاق الفرض أقوى واذا صرف اليهم فالاصح تعميمهم والاصح في ارثهم مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل فرع منزلة أصله الذي يدل به الى الميت فيجعل ولد الميت والأخت كأههما وبنت الاخ والم كاهيها والخال والخالة كالأم والم للأمة كالأب ففي بنت وبنت بنت ابن المال بينهما أربعاء فرضا وولد الجريان الرد في ذوى الارحام فلبنت البنت النصف ولبنت بنت الابن السدس ويرد الباقي عليهم بالنسبة فتأخذ الاولى ثلاثة ارباع التركة والثانية ربعها واذا انزلنا كلا كما ذكر قدم السابق للوارث لا للميت فان استتوا واقدركان الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل من أدلى به على حسب ارضه منه لو كان هو الميت الأولاد الأم والأخوال والخالات منها في العصبوبة وقضية كلامهم ان ارث ذوى الارحام كآرث من يدلون به في أنه اما بالفرض أو بالنسبة نصيب وهو ظاهر ويراعى المحجب فيهم كاشبهين بهم ففي ثلاث بنات اخوة ممتفرقين لبنت الاخ للأم السدس ولبنت الشقيق الباقي ويحجب بها الاخرى كما يحجب ابوها باباها ثم التنزيل انما هو بالنسبة للارث لا ليحجب غيرهم هم كما أفاده الواو الدرجه الله تعالى فلو مات عن زوجة وبنت بنت لا تصحبها الى الثمن وكذا البقية او عن ثلاثة بنات أخوات متفرقات فالأصل بينهما على خمسة كما هو بين أمهاتهم بالفرض والرد اه بزيادة (قوله ذوو الارحام) وهم شرعا كل قريب وفي اصطلاح الفرضيين من سوى المذكرين من الأقارب من كل من لا فرض له ولا عصبوبة قاله مر مع متن المنهاج (قوله فان انتظم بيت المال) أي بأن أعطى كل ذي حق حقه (قوله مطلقا) أي انتظم بيت المال أولا (قوله لانقاء الرحم) أي القرابة التي هي سبب في الرد وعبارته مر لان علة الرد القرابة وهي مفقودة فيهما ومن ثم ترث زوجة تطلق بعصومة او خولة بالرحم لا بالزوجية اه أي فتأخذ الباقي باعتبار كونهم من ذوى الارحام لا باعتبار الرد عليها من جهة كونهم ازوجة (قوله وهو ما أفق به المتأخرون) أي من الأصحاب أي أكثر المتأخرين فلا ينال أن كثير من المتقدمين عليه كما يؤخذ من قول الروضة انه الاصح والعصبة عند محقق الأصحاب منهم ابن سمرقانة من كبار أصحابنا ومقدمهم ثم صاحب الحاوي والقاضي حسين والمتول وأخرون ويؤخذ مما قررناه ان المتأخرين في كلام الشيخين ونحوهم ما كل من كان بعد الاربع مائة وأما الآن وقبله فهم من بعد الشيخين اه أفاده مر (قوله وهو المعقد) معقد وما في الأصل مرجوح (قوله ولد بنت) أي أصاب اولابن من ذكور وان لم يشمول لولد لهما اه أفاده في شرح المنهج قال الشاعر
بنو نايوا نايوا نايوا نايوا * بنو نايوا نايوا نايوا نايوا

(قوله وبنت أخ) وعبر بالبنت لانخراج الذكرا فانه يرث بالقربة الخاصة قال أبو شجاع وأربعة
يرثون دون أخواتهم وهم الاعمام وبنو الاعمام وبنو الاخ وعصبات المولى اه (قوله مطلقا
الخ) اي سواء كانت الاخت أو الاخ اراهم من الابوين او من الاب او من الام وسكت عن
الاطلاق في ولد البنت ولو ذكره لكان أولى ليدخل ولد بنت الابن وان سفلت أو سفل أبوها ولا
يغنى عنه ما سأل في قوله والمولى الخ لان بنت الابن لم تذكر من ذوى الارحام حتى يدخل ولدها في
المولى (قوله أبوام) صفة جلد (قوله وجدة أم أبي أم) برفع أم الاولى صفة جلد ولو قال وأمه
لكان أخصر لان أم الأم هو الجد المذكر ونسبة العاقل في الاولى للام لا يستغنى عنه بهذا
لان المتصور دهم الحكم على الجد أبي الأم بأنه من ذوى الارحام وهنا الحكم على الجد أم ذلك
الجد بأنهم أيضا منهم ولا يستغنى عن أحدهما بالآخر (قوله وولد أخ لام) فيه تكرار بنته مع
ما قبله فكان الاولى أن يقول وابن أخ لام الآن يقال انه من عطف العام على الخاص (قوله
من ذكر) اي غير الجد والجد الذي كورين لتقدم المولى بهما من الخال والخالة والعم والعمة
وأيا فالام تدل بالجد المذكر وهي ذات فرض قال في شرح المنهج وهذا كله اذا وجد أحد
من ذوى الارحام والا تخكمه ما قاله الشيخ عز الدين بن عبد السلام انه اذا جارت المولى في
مال المصالح وظفر به أحد يعرف المصارف أخذته وصرفه فيها كما يصرفه الامام العادل وهو
ما جوز على ذلك قال والظاهر وجوبه اه ولأن يأخذ بقدر حاجته والا قرب كما قاله سم ان
المراد حاجته العمر الغالب (قوله ويرث بالفرض) أي ولو في وقت أو حال لان من المعلوم أنهم ما
يرثان تارة بالفرض وحده مع وجود فرع ذكر ووارث وفرضه السدس وتارة بالتعصيب وحده
مع فقد فرع وارث فان كان معه وارث آخر كزوج أخذ الباقي وحده والأخذ الجميع وتارة
بهم مع فرع آخر وارث فله السدس فرضا والباقي بعد فرضهم يأخذ بالتعصيب (قوله وأخ
لابوين) الاولى اسقاطه لان اوثقه بالفرض غير أصلي ولأن أخته معه كذلك ولانه لا يقيده
الحكم فيها بالواحد بل الاكثر كذلك كما يأتي اه قل (قوله وسيماني بيانها) وهي زوج
وصاحبة سدس من ام او جدة وولداها وولدا اب واحد أو متعددا (قوله والعصبة الخ) هو
لفظ يطلق على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث كما قاله المطرزي وغيره سواء كان بنفسه او مع
غيره أو بغيره وهو كل من لا مقدوله من الورثة ويدخل فيه من يرث بالفرض والتعصيب كالاب
والجد من جهة التعصيب وحكمه أنه يرث التركة ان لم يكن معه ذوفرض ولم ينتظم في تلك
الصورتين المال أو ما فضل عن الفرض ان كان معه ذوفرض ولم ينتظم في تلك الصورتين
المال وكان ذوالفرض فيها أحد الزوجين ويسقط عند الاستغراق الا اذا انقلب الى فرض
كالشقيق في المشتركة كما سيأتي اه أفاده في المنهج وشرحه ومرااده هنا القسمان الاولان دون
الاخير وهو العصبة مع الغير كما يشير اليه بقوله بعدو بقية العصبة الخ (قوله كل عصبة) اي
كل يكون عصبة بسبب معصبا (قوله بقربة ذكرى لهن الخ) اي ان هذه المذكورات لم
تدخل في الاقسام الخمسة عشر السابقة وعبارة قل قوله وبقي الخ اشارة الى قصور في كلام أصله
بعدم ذكر العاصب بغيره وكان حقه عدم تبعيته فيه اه وفيه نظر لا يخفى اذ لا اشارة في ذلك
فتأمل (قوله بنفسها) الباء للشبهة أي ان نفسها سبب في اثبات التعصيب أي انه لما لم يتوقف

(وجد أبوام) وان عات
(وجد أم أبي أم) وان
عات (وولد أخ لام)
والمولى الواحد من ذكر
(ويرث بالفرض من
الرجال خمسة اب وجد)
ابوه وان عملا (وأخ لام
واخ لابوين في المشتركة)
وسيماني بيانها (وفوج
والعصبة) بالبسط (خسة
عشر ابن وابنه) وان نزل
(أب وأبوه) وان عملا
(وأخ لابوين وابنه) وان
بعد (و) أخ (لاب وابنه)
وان بعد (وعم لابوين
وابنه) وان بعد (وعم لاب
وابنه) وان بعد (والاخوات
مع البنات) او بنات الابن
(وذو ولاه) هو أعم من قوله
والمعتق (ويث المال)
وبقي من العصبة البنت
وبنت الابن والاخت
الشقيقة والاخت للاب
كل معصبا وذات الولاية
بقربة ذكرى لهن بقوله
(والعصبة من النساء
ثلاثة أقسام عصبة

(قوله قالام تدل بالجد
المذكور) فيه نظر بل هي مدايم
العبث بنفسها (قوله وولد
أب) الاولى وولد أبوين
(قوله ولم ينتظم) هاتان
الجلتان وهما قوله ولم
ينتظم الى قوله ويسقط

لا محل لها هنا اه شيبني (قوله مع الغير) الصواب العصبة بالغير شيبني (قوله وعبارة قل قوله وبقي الخ) الحق معه فضالى

بنفسها وهي ذات الولاء

هو أعم من قوله والمولاة

المعتقة (وعصبة بغيرها

وهي البنات وبنات الابن)

وان نزل (والاخوات

لابوين اولاب مع اخوتهم

وعصبة مع غيرها وهي

الاخوات لابوين اولاب

مع البنات وبنات الابن)

وما ذكرته من تقييد العصبة

في تقسيمها بالنساء تبع

فيه الاصل والا فالقريضون

لم يقيدوا بهم وان تقييد

بهم القسمان الاخيران

ثم تقسمي لهما ثلاثة اقسام

هو ما عليه اكثر الفرضيين

وبعضهم على انها قسمان

عصبة بنفسها وعصبة

بغيرها وعليه جرى الاصل

(والقروض المذكورة

في كتاب الله تعالى ستة

ثلاث وثلاث وستين ونصف

وربع وثمان) والضابط

الاخصر الربع والثلاث

ضعف كل ونصف كل

(فالثلثان فرض أربعة

بنات وبنات ابن واختان

لابوين اولاب) فأكثر من

كل اذا انفردتا او انفردن

عن بعضهن أو يجعين

حرمانا ونقصانا قال تعالى

في البنات فان كن نساء

فوق اثنتين فلهن ثلثا

ما ترك وبنات الابن

كالبنات

كونهم اعصبة على ضحية شئ صارت كان انفسها سبب في ذلك (قوله هو أعم من قوله المولاة
المعتقة) اي لشموله للمولاة اعتقت جرأ من رقيق فعتق عليها باقبيه لكونها موسرة بقيمتها فانها
بالنسبة الى الباقي ذات ولا لاعتقها لعدم مباشرتها عتقه فسهط ما يتوهم من أنه ليس في
النساء عصبة سوى المعتقة فكيف يقول هو أعم الخ (قوله بغيرها) الجاء للسببية أي ان الغير
سبب في كونهم اعصبة لكون ذلك الغير عصبة بنفسه بخلاف العصبة مع غيرها فان الغير فيه لمالم
يكن عصبة بنفسه لم يكن سببا في تعصيب غيره فلذلك قيل في غيره انه عصبة مع غيره أي بشرط
الضماع غيره لان مع قد تستدعي الشرط (قوله لم يقيدوه الخ) هو الحق وضميرها عائدة على العصبة
وما ذكره عن بعضهم مرجوح اه قل (قوله والقروض الخ) هذا شروع في بيان
النودض وأصحابهم اوهام أحد وعشرون لان أصحاب النصف خمسة والرابع اثنان والثلث واحد
والثلثين أربعة والثلاث اثنان والسادس سبعة وقد ضبط ذلك الجعري في ضمن بيت فقال

ضبط ذوي القروض من هذا الرجز * خذ من ربنا وقل هبادين

والمراد بالقروض كما في شرح المنهج الانصبا المقتدرة لا ما يثاب على فعلها او يعاقب على تركها
ونخرج بالمقتدرة التعصيب (قوله المذكورة) عدل عن قول غيره المقتدرة لان الفرض هو التقدير
كما تفيض المعنى المقتدرة المقتدرة ولا يحصل له الا ان تؤول القروض بالانصبا وتؤول المقتدرة
بالمحصورة كما في م ر ويحتمل ان عدوله لادخال الغراوين وثالث الباقي للعد فان ذلك مذكور في
كتاب الله تعالى لا مقتدرة فيه لان مقدارهما لم يذكرفيه وانما ذكر مجرد اللفظ (قوله ستة) أي
يعول كزوج وأختين او بدونه كزوج وأخت للاثم (قوله ثلثان الخ) هذه طريقة التقدي
وهي أن تأخذ الكسر الاعلى وتنزل منه لادق ومن ذلك أن تقول النصف والثلثان
ونصفهما ونصف نصفهما ما في الشرح طريقة التوسط وبقي طريقة التفرق وهي أن تأخذ
الكسر الادق فتقول السادس والثلث وضعفه ما وضعف ضعفه ما جعله العبارات أربعة
(قوله فالثلثان) قدمه هما الكبير هما اولاد امة في القرآن في قوله تعالى فان كن نساء فوق
اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وقدم في المنهج كما فعله النصف قال م ر وانما بدو به لانه نهاية الكسور
المشردة في الكثرة وبدأ بعضهم بالثلثين تأسيسا بالكتاب العزيز ولانه نهاية ما ضعف اه (قوله
فرض أربعة بنات الخ) ادعى ثمان دعاوى وأقام في الشرح على كل دليل لا يكونه فرضا للبنتين
دعوى ولا أكثر دعوى أخرى وهكذا في اثنتي أربع دعاوى والاربع الاخر داخل تحت قوله
فأكثر من كل (قوله عن بعضهن) أي المذكورات سواء الثلثان والاكثر ولو جرى على ستم
ما قبله اقال عن بعضهن أو بعضهن وقوله حرمانا راجع لمساعد البنات لانهن لا يجعين حرمانا
بالشخص بل بالوصف كالقتل فهو راجع للمجموع وقوله أو نقصانا أي بالعول كزوجة
وأبوين وبنتين لان المسئلة من سبعة وعشرين وثلثاها ستة عشر للبنتين وثلثة للزوجة يبقى
خمس للابوين يعال لهما بنات لثلاثة هذا في البنات وأما بنات الابن فيجعين نقصانا اذا كان معهن
بنت او بنت ابن وحرمانا بالابن (قوله قال تعالى الخ) دليل على ارث الاكثر من البنتين للثلثين
وسيد كر دليل ارث البنتين له وهو الحديث فانظرة فوق في الآية ليست مقعمة وبعضهم جعلها
كذلك واكنه لا يناسب كلام الشارح (قوله وبنات الابن كالبنيات) أي مقبسات عليهن

(قوله)

(قوله او بنت ابن) أي اقرب منهن

وقوله مقبستان على الاختين) اي بالاولى وقوله والبنيتين اي بالمساوى والاولادون قال قل
وفي الثاني اي قياسهما على البنيتين نظرا لان المنتمين ان دخلا في الآية يجمع لفظ فوق صلة
فبنتا الابن دخلا في قياس بنات الابن على البنات فيلزم التكرار والافلا دليل فيه مما لقياس
عليه مما الا ان يكون نظرا للعديث الا في آتفا اه بايضاح وهو غير مناسب للكلام الشارح
لماعل من انه جعل لفظ فوق على بابها فكان الاولى اسقاطه (قوله في الاختين فاكثر) اي
بدليل سبب النزول الذي ذكره بقوله نزلت الخ فالآية أنتجت الاكثر بضميمة ما ذكره واذا قل
في ادخال الاكثر في الآية تجوز نظرا للصورة السببية فتأمل وقوله منها اي الآية (قوله وأمر
صلى الله عليه وسلم الخ) قال قل وعلى هذا فلا حاجة الى القياس السابق الا ان يقال انه دليله اه
وفيه نظرا فان القياس في بنتي الابن لا في البنيتين (قوله في البنيتين الخ) وكذا بنتي سعد بن الربيع
لان أصل القصة كما أخرجه احمد وأصحاب السير وصححه الحياكم من طريق عبد الله بن محمد بن
عقيل عن جابر قال جاءت امرأته سعد بن الربيع فقالت يا رسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع
قتل أبوهما معك في أحد وان عهدهما أخذ ما لهما فأقال يقضي الله في ذلك فنزلت آية الميراث
فأرسل الى عهدهما فقال اعط بنتي سعد الثلثين وأمههما الثلث وما بقي فهو لك اه قاله ابن حجر في فتح
الباري (قوله ليس ليهما فرع وارث) اي بالقرابة الخاصة بأن لم يكن له فرع أصلا وله فرع غير
وارث كزقيق وقاتل أو فرع وارث بالقرابة العامة كبن بنت فالنفي داخل على كلام مقيد بقيدين
فيضيق بهما او نفي أحدهما ولا يقال ان ابن البنت مثله لا يرث بالقرابة العامة حجة في ذلك وجود
من يرث عليه ولذا أسقطه في الشرح هنا وذكره في جانب الزوجين لانا نقول شأنه أن يرث بهما
وان لم يرث بهما في هذه الصورة (قوله والمراد) اي بالعدد في كلامه وبالجمع في الآية وقوله اثنان
فاكثر اي ذكرهما او اثنا او خنثى أشقاء اولاب اولام لانهم اثنان من الثلث الى السادس في
خمس وأربعين صورة من غير تكرار بان تقول اخوان شقيقان اولاب اولام اخوان كذلك
خنثيان كذلك فالجمله تسع صور ثم تقول أخ شقيق مع أخ لاب مع أخ لام مع أخت شقيقة مع
أخت لاب مع أخت لام مع خنثى شقيق مع خنثى لاب مع خنثى لام فالجمله ثمان صور ثم تقول أخ
لاب مع أخ لام وهكذا فتأخذ كل واحد مع من بعده ولا تأخذه مع من قبله لتلاي تكرار ولو أخذ
مع من قبله أيضا لكان الحاصل بالتكرار إحدى وعشرين صورة والمكرر منها ست وثلاثون
(قوله الا في زوج) اي فلا يكون لها الثلث كاملا (قوله من ستة) اي لانه يخرج النصف
وثالث الباقي اذا الباقي من يخرج النصف بعد اخراج فرض الزوج منه واحد منكر على
مخرج الثالث فتضرب ثلاثة في مخرج النصف اثنين بستة فالسنة فيما تأصيل كما قاله قل وقيل
انها تصح فنقول أصلها اثنان يخرج النصف يأخذ الزوج واحد ويبقى واحد للاب وللهما
وللام ثلثه فانكسرت على مخرج الثالث ثلاثة فتضربها في اثنين بستة ولا يبقى ما في عبارة قل
من التفتيح بين القولين فصدد هائل على أنها تأصيل وعجز هايدل على أنها تصحيح وقوله من
أربعة اي لانها يخرج الربع وثلث الباقي لا تقسم باقي الربع على الثلث فهي تأصيل أيضا اه
قل وعبارة مر صريحة في أن كلامهما تصحيح حيث قال في الاولى أصلهما من اثنين للزوج
واحد يتي واحد على ثلاثة لا ينقسم ولا يوافق فيضرب اثنان في ثلاثة للزوج ثلاثة وللأب اثنان

(قوله أسقطه في الشرح)
اي شرح المنهج (قوله)
وعبارة مر صريحة
انظر في الثانية تأمل

بالعمرتين وبالفراوين وبالفريتين كما يشتهر في غير هذا الكتاب (و) ثانيهما (عند من ولد الام يستوى فيه الذكرو وغيره) قال
تعالى وان كان رجل يورث كلالة او امرأة وله أخ او أخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في
الثالث والمراد اولاد الام بدليل قراءة ٢١٦ ابن مسعود وغيره وله أخ او أخت من أم والقراءة الشاذة كالخبر على الصحيح

والام واحد ثلث ما بقي وقال في الثانية أصلها من أربعة لان فيها اربعة اوثلاث ما بقي ومنها تصح
للزوجة واحد والام ثلث الباقي وللأب الباقي وجعل له ضعفها لان كل أتى مع ذكر من جنسها
له مثلها وقال ابن عباس لها الثلث كما لا يظهر القرآن بعد اجماع الصحابة على ما تقدم وخرق
الاجماع انما يحرم على من لم يكن موجودا عنده وأجاب آخرون بتخصيصه بغير هذين الحالين
لنص القرآن على أن له مثلها عند انفرداها فكذلك عند اجماع غيرهما معها الا لا يتعقل فرق
بين الحالين ولم يعبروا بسدس في الاول وربع في الثاني تأدبا مع ظاهر القرآن (قوله بالعمرتين)
أي لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فيه مما بذلك وقوله بالفراوين تشبيههما
بالكوكب الاغزاي النير الماضي لشهرتهما وقوله بالفريتين أي لخالفتهم للقواعد الفرضية
(قوله وان كان رجل الخ) رجل اسم كان ويورث صفته والرباط الضمير المستتر فيه فلا حاجة
لقول بعضهم انه مقدر أي منه وكلالة خبرها او يورث خبر أول وكلالة خبر ثان او هي تامة
وكلالة حال والكلالة من لم يخلف ولدا ولا والدا أو امرأة عطف على رجل وحذف الخبر منها
تظير ما ذكر في قبلاها أي يورث كلالة على ما مر (قوله كالخبر) أي كخبر الواحد في الاحتجاج بها
(قوله او عدد من الاخوة والاخوات) وان لم يرنا الخيم ما بالشخص دون الوصف كالأخ لآب مع
شقيق ولام مع جدولو كالمصنفين لكل رأس ويدان ورجلان وفرج اذلهما حكم الاثنين
في سائر الاحكام واذا اجمع معهما ولدوا أخوان مثلا فالخارج لهما الولد لانه أقوى وأقار وقوله
اخوة ان اولادهم ليسوا كذلك وهو ظاهر اه افاده م و بزيادة وقال ابن حجر وظاهر ان تعدد
غير الرأس ليس بشرط بل متى علم استقالات كل بحياة كائن نام دون الآخر كان كذلك اه (قوله
والمراد) أي بالاخوة في الآية وقوله أخوة بضم الهمزة والخاء مصدر وقوله من الذكور الخ
بيان لمن له أخوة وقوله على التغليب يرجع اقوله من الذكور وغيرهم جواب عما يقال ان الاخوة
جمع مذ كوكيف بعضهم بما ذكر (قوله من أي جهة) أي سواء كانت من جهة الأب أو الام بشرط
أن لا تكون من ذوى الارحام وعبارة المنهج وشرحه وبلدة ان لم تدل بكربن اثنين فان ادات
به ~~كأم~~ أي أم لم ترث بخصوص القرابة لان من ذوى الارحام كما مر فالوارث من الجدات
كل جدة أدات بعض الاناث أو الذكور والانات أي الذكور كأم الأم وأم أبي الأب وأم
أم الأب (قوله سواء كان معها ولد أم لا) وسواء كان معها عدد من الاخوة والاخوات أم لا
(قوله وبنت ابن الخ) وكذا كل بنات ابن مع بنت ابن أعلى منهن (قوله كافي التي قبلاها)
أي قياسا على التي قبلاها (قوله عن يعصب الخ) فعصب البنت أخوها فقط ومعصب بنت
الابن الاخ وابن الأم ومعصب كل من الاختين المذكورتين أخوها (قوله أو يحجبهن
حرمانا) أي في غير البنات فالخارج حرمانا في حق بنت الابن والابن والبنات فاصح

والختم لا يخرج عن الاخ
والاخذ (والسدس
فرض سبعة اب وجد
لهم ما فرع وارث وأم
لهم ذلك او عدد من
الاخوة والاخوات) قال
تعالى ولا يورثه لكل واحد
منهما السدس مما ترك ان
كان له ولد والجد كالأب
وقال تعالى فان كان له
اخوة فلا سهم السدس
والمراد عدد من له اخوة
من الذكور او غيرهم على
التغليب الشائع مع
الاجماع على ان الاثنين
منهم كالثلاثة هنا (وجدة)
من أي جهة كانت سواء
كان معها اولاد ام لانه صلى
الله عليه وسلم اعطى
الجددة السدس رواه أبو
داود وغيره ونصى للجدتين
من الميراث بالسدس بينهما
رواه البخاري وصححه على
شرط الشيخين (وبنت ابن
فاكثر مع بنت) لقضائه
صلى الله عليه وسلم
بالسدس في الواحدة
رواه البخاري عن ابن
مسعود وقدر به الاكثر

(وأخت فاكتر لآب مع أخت لآبوين) كافي التي قبلاها (وواحد من ولد الام) لم
ذكر كان او غيره قال تعالى وله أخ او أخت فلكل واحد منهما السدس (والنصف فرض خمسة بنت وبنت ابن واخت
لآبوين ولأب متفرقات) عن يعصبهن او يحجبهن حرمانا ونقصانا قال تعالى في البنت وان كانت واحدة فلها النصف
ومثلها بنت الابن اجماعا وقال في الاخت وله أخت فلها نصف ما ترك والمراد الاخت لآبوين ولأب

المنطقة عنها بل تساويها أو تزيد عنها ولا شك ان كل واحد من تلك الاعداد كذلك مثلا
 الاثنا عشر لها من الكسور المنطقة أى العشرة النصف ستة والثلاث اربعة والرابع ثلاثة
 والسادس اثنان ومجموع ذلك يزيد عليهم او الاربعة والعشرون لها من الكسور النصف اثنا عشر
 والثالث ثمانية والرابع ستة والسادس اربعة ومجموع ذلك يزيد عليها أيضا والستة لها من
 الكسور النصف ثلاثة والثالث اثنان والسادس واحد ومجموع ذلك مساو لها بخلاف غير
 هذه الثلاثة من بقية الامم ولقائم من الاعداد الناقصة فان كسورها المنطقة تنقص عنها
 مثلا الاربعة لها من الكسور الربع واحد والنصف اثنان ومجموع ذلك الثلاثة ناقص عنها
 وكذا البقية فالعدد قد ان تام وناقص وضابطهما ما علمت وأما الاصلان الزائدان في باب الحد
 والاخوة وهما الثمانية عشر والستة والثلاثون فلا يتصور فيهما عول لان السادس وثلاث مابقي
 لا يستغفران ثمانية عشر والسادس والرابع وثلاث مابقي لا يستغفران ستة وثلاثين (قوله الى
 عشرة) هذه الغاية وما بعدها داخل فيها قبله ابل هي المقصود وقوله في الثالث وهو قوله الى
 سبعة وعشرين وهذا على خلاف القاعدة من خروج المغيب الى قال سيدي على الاجمعي
 المالكي وفي دخول الغاية الاصح لا * تدخل مع الى وحقق دخلا

وقد يقال محل القاعدة ما لم تقم قرينة على دخول أو خروج والاعمل بذلك كما هنا (قوله كزوج
 واختين لغير أم) فللزوجة ثلاثة ولكل أخت اثنان فعمالت بسدسهن ونقص من كل واحد سبع ما
 نطق له به اه شرح المنهج (قوله كهم) فيه ادخال الكاف على الضمير وهو لغة قال في الخلاصة
 ومارووا من نحو ربه فتى * نزر كذا كهم والمحوه أتي

وعدل اليها مع قلتهما وما لا لا ختمه او قوله وأتم لها السادس واحد فعمالت بثلاثها وكزوج وأخت
 لغير أم وأم وتسمى المباهلة من البهل وهو اللعن ولما قضى عمر رضى الله تعالى عنه فيه ما بذلك
 خالفه ابن عباس بعد موته فجعل للزوج النصف والام الثلث ولاخت مابقي ولا عول فقبل له
 الناس على خلاف رأيك فقال ان شاء الله ادع أبناءنا وأبناءهم ونساءنا ونساءهم وأنفسنا
 وأنفسهم ثم نبطل فجعلى امانة الله على الكاذبين فسميت المباهلة لذلك اه شرح المنهج (قوله
 وأخ لام) له السادس واحد فعمالت بنصفه او قوله وأخ لام فعمالت بثلاثها وتسمى هذه الشريعة
 لانها المارفعت للقاضي شريح جعلها من عشرة وتسمى أم الفروخ بانحاء المجهمة وبالجم لكثر
 سهامها للعائلة والكثر الاناث فيها اه شرح المنهج (قوله كزوجة وأم واختين لغير أم)
 للزوجة ثلاثة وللأم اثنان ولكل أخت اربعة وقوله وأخ لام له السادس اثنان وقوله وأخ لام
 له السادس اثنان أيضا (قوله الى سبعة وعشرين فقط) فمؤول مرة واحدة وترايتمها وتسمى
 بالجملة لذلك (قوله كبنين وأبوين وزوجة) للبنين ستة عشر وللأبوين ثمانية وللزوجة ثلاثة
 (قوله وتسمى بالثبيرة) لان عليا رضى الله تعالى عنه كان يحطاب على منبر الكوفة فأتى الله الله
 الذي يحكم بالحق قطعا ويجزى بفتح الباء كل نفس بما تسعى واليه المآب والرجى فصل
 حدثنا عن هذه المسئلة فقال ارجع الى أى من غير تأمل صار عن المرأة تسع ومضى في خطبته
 ولذا قال الشعبي ما رأيت قط أحسب من على اه أفاده في شرح المنهج بزيادة

(الى عشرة شفعا وورا)
 فعملها الى سبعة كزوج
 واختين لغير أم والى ثمانية
 كهم وأم والى تسعة كهم
 وأخ لام والى عشرة كهم
 وأخ لام (والاثنا عشر)
 تعول (الى سبعة عشر وورا)
 فعملها الى ثلاثة عشر
 كزوجة وأم واختين لغير
 أم والى خمسة عشر كهم
 وأخ لام والى سبعة عشر
 كهم وأخ لام (والاربعة
 والعشرون) تعول (الى
 سبعة وعشرين فقط)
 كبنين وأبوين وزوجة
 وتسمى بالثبيرة وقولي فقط
 من زيادتي
 * (فصل في بيان الحجب)

• (فصل في بيان الحجب) •

وهو منع من قام به سبب

الأرض من الأرض بالكلمة

أو من أوفر حفظه ويسمى

الأول سبب حرمان والثاني

سبب نقصان والأول

ضريان سبب بالوصف كرق

ونحوه مما يمنع الأرض وسبب

بالشخص وقد شرعت في

بيان من يجب ومن يجب

به فقلت (ولد الابن يجب

بالابن والجد بالاب والجد

بالام والاب بالاب والابن

والعم لاب بالعم لابوين

وابنهما كذلك) أي ابن

الاب لاب يجب بابن الاب

لابوين وابن العم لاب

يجب بابن العم لابوين لأن

الحاجب فيما ذكر أقرب

من المحبوب أو أقوى منه

(و) يجب (بنات الابن)

أي كل منهن (بالبنات)

ثنتين فأكثر لاسيما كالأهـ

الثلاثين كما يأتي (الآن

يكون معهن أو أنزل منهن

ذكر في مصنفين) فلا يجب

(و) يجب (الاخوات

لاب) أي كل منهن

(بالاخوات لابوين ثنتين

فأكثر) لما مر (الآن

يكون معهن من ذكر

فيهم) فلا يجب

(و) يجب (ولد الام بقصر

البيت) ذكرنا كان أو غيره

(وأي وأبي أيه) وان علا

(قوله وعم لابوين لأنه

أقرب) صوابه وعم لاب كما

في شرح المنهج

عم في المحبوب أي بيان سبب المحبوب لأن المذکور صريح في كلام المنع وهو المحبوب (قوله وهو) أي السبب من حيث هو اصطلاحاً ما لا لغة فهو مطلق المنع وقوله من قام به سبب الأرض أشار به إلى أن الأجنبي لا يسمى محبواً بمن تركه أجنبي آخر أي لا يسمى بذلك من حيث الجهة الخاصة أما من حيث الجهة العامة فيسمى بذلك لأنه قام به سبب الأرض وهو كونه مسلماً (قوله سبب حرمان) وهو بالوصف يدخل على جميع الورثة وبالشخص على البعض ماءد الخمسة الأبوين والولدين وأحد الزوجين فإن هؤلاء لا يجب حرماناً بالشخص (قوله سبب نقصان) ولا يكون إلا بالشخص ويدخل على جميع الورثة وهو ما بالانتقال من فرض إلى فرض كالام من الثالث إلى السادس والزوج من النصف إلى الربع والزوجة من الربع إلى الثمن أو إلى تعصيب كالأخت أو من تعصيب إلى تعصيب كالأخ أو إلى فرض كالجد أو من أحسنه في فرض كالبنات أو في التعصيب كالأخوات معهن فهذه ستة أقسام ومدار الطلب على التقديم بأحد أمور ثلاثة وهي الجهة ثم القرب ثم القوة وقد أشار إليها الجعبري بقوله

فبالجهة التقديم ثم بقربه ٥ وبعدهما التقديم بالقوة أجمعاً

فالأخ محبوبة بالاب لتقدم جهته وابن الابن بالابن لقربه والأخ الابن بالبنات لقوته (قوله سبب بالوصف) ويدخل على جميع الورثة (قوله وقد شرعت الخ) يفيد أن كلامه في سبب الحرمان بالشخص خاصة (قوله من يجب ومن يجب به) بينهما الفعلان للمجهول (قوله يجب بالابن) سواء كان أباه أو عمه وكذا يجب بابن ابن أقرب منه (قوله والجد) أي أبو الاب وان علاً أما أبو الام فمن ذوى الارحام وقوله بالاب كان الأولي أن يقول كما في المنهج المتوسط بينه وبين الميت كالاب وأبيه (قوله بالأخ لابوين) وكذا باب وابن وابنه وان نزل ويجب ابن أخ لابوين وأب وجد أبيه وان علا وابن وابنه وان نزل وأخ لابوين وأخ لاب لأنه أقرب منه ويجب ابن أخ لاب بهؤلاء الستة وابن أخ لابوين لأنه أقوى منه ويجب ابن ابن أخ لابوين بابن أخ لاب لأنه أقرب منه ويجب عم لابوين بهؤلاء السبعة وابن أخ لاب وذلك ويجب عم لاب بهؤلاء الثمانية وعم لابوين لأنه أقوى منه ويجب ابن عم لاب بهؤلاء العشرة وابن عم لابوين لأنه أقوى منه ويجب ابن ابن عم لابوين بابن عم لاب فأقدم في المنهج وشرحه وبه يعلم أن كلامه هنا فيه قصور لا يخفى (قوله وابنهما كما كذلك) الأولى وابناهما بالاف لأنه عطف على المرفوع (قوله لأن الحاجب فيما ذكر أقرب) أي في الثلاثة الأولى وقوله أو أقوى أي في الأربعة الأخيرة (قوله أي كل) أشار به إلى شمول الواحدة بخلاف قوله بالبنات ولذا فسر بقوله ثنتين فأكثر وكما يجب بالبنات يجب أيضاً بالابن (قوله الآن يكون معهن) أي مع كل منهن على ما مر أي مساوئهن في الدرجة فالمراد بالمعية المعية في الدرجة كما يدل لذلك مقابلة بقوله أو أنزل منهن وقوله ذكر أي ابن أخ لهن أو ابن عم وقوله فيهم أي في أخذن معه الباقي بعد ثلث البنات بالتعصيب (قوله ثنتين فأكثر) وكذا أبو واحدة مع بنات أو بنت ابن (قوله معهن) أي مساوئهن بخلاف ما لو كان أنزل منهن وقوله فلا يجب من ويسمى بالأخ المبارك إذا ولده لقطن (قوله بقصر البيت) أي وان نزل

• (فصل في بيان من يقوم مقام غيره في الارث)

• (فصل في بيان من يقوم مقام غيره)

(ابن الابن كالابن الا انه ليس له مع البنت مثلاًها) لانه لا يعصمها (وبنت الابن كالبنث الا انها تحجب بالابن) لانه اقرب منها وهو عصبة (والجدة كالام الا انها لا ترث الثالث ولانث ما بقى) بل فرضها دائماً السادس (والجدة) ابوالاب (كالب) الا انه لا يحجب الاخوة لابوين (ولاب) بل يشاركه كاسم في بيانه (والاخ لاب كالاخ لابوين) الا انه ليس له مع الاخت لابوين مثلاًها) لانه لا يعصمها (والاخت لاب كالاخت الشقيقة الا انها تحجب بالاخ الشقيق) لانه اقرب منها وحذفت من الاصل هنا فصل العلم عما مر

• (فصل في بيان عدد اصول المسائل)

(اصول مسائل الفرائض) سبعة اثنان واربعة وثمانية وثلاثة وستة واثناعشر واربعة وعشرون) باعتبار مخارج الفروض ومخرج الفرض بل الكسر مطلقاً عدد واحد ذلك الكسر مخرج النصف اثنان والثالث والثمانين ثلاثة والرابع أربعة وهكذا

أي عند ذلك الغير في الارث أي في مطلق الارث لا في خصوص ارث المفقود فلا ترث الجدة فانما كلام لكن لا ترث الثالث أصلاً بل السادس (قوله الا انه ليس له مع البنت مثلاًها) أي بل له النصف وليس له مع الاكثر مثل اثنين أيضاً (قوله بالابن) أي وبالبنين فأكثر كما مر (قوله ولانث ما بقى) أي لا يسمى ميراثاً بذلك وان كان مثله في زوج وولدي أم وجدة قل (قوله لا يحجب الاخوة) ولا يحجب أم الاب أيضاً لانهم ازوجته وان اشتر كافي أن كلا يحجب أم نفسه (قوله الا انه ليس له الخ) أي والا انه يحجب في المشتركة وفي اجتماع الاخت الشقيقة مع البنت أو بنت الابن وفي اجتماع الزوج مع الاخت الشقيقة فلا شيء للاخ فيما ذكر (قوله بالاخ الشقيق) وبالعديد من الاخوات الاثنان (قوله لانه اقرب) هو ايه اقوى منها لان درجتهما واحدة (قوله وحذفت الخ) دفع به ما يقال لم تذكر الفصل المذكور كاصول ونص كلام الاصل فصل بنت الابن كبنث الصلب عند فقدها وله مع بنت الصلب السادس تكملة الثلثين فان كان هذا الثلثاً صلب لم يكن لبنت الابن شيء الا أن يكون في درجتين أو أسفل منهن ذكر قبضتهن ومثله الاخت للاب مع الاخت لابوين قلت الا انه لا يعصمها المذكور اسفل عنها والله أعلم اهـ (قوله لعله الخ) أي فليس حذفت من وافية اعتراض على أصله

• (فصل في بيان عدد أصول المسائل)

لأصول فقط عدد لكان أولى لانه كما بين صدها بينها أيضاً قوله اثنان الخ (قوله مسائل الفرائض) الاضافة للبيان أي مسائل هي الفرائض لما مر من أن الفرائض هي مسائل قسمه الموارث وهي المترجم لها فليس المراد بالفرائض الانصبا (قوله سبعة) أي بالاتفاق وهي التي ذكرها الرحي فلا يرد الاصلان الاثنان للاختلاف فيهما (قوله اثنان وأربعة الخ) لورثتها على حسب الوجود الخارجي اثنان وثلاثة الخ الا أنه راعى كون الاربعة ضعف الاثنين فذكرها عقبها والثمانية ضعف الاربعة فذكرها عقبها وهكذا فاضبط السبعة المذكورة أن تقول الاثنان وضعتهم اضعف ضعفها والثلاثة وضعتهم اضعف ضعفها وارضعتهم اضعف ضعفها (قوله باعتبار) متعلق بسبعة أي انما كانت سبعة باعتبار مخارج الفروض انفراداً واجتماعاً فالانفراد في خمسة والاجتماع في اثنين الاثنا عشر والاربعة والعشرون لاجتماع الربع والسادس أو الربع والثالث في الاول والسادس والتمن أو الثالث والتمن في الثاني وان لم يجتمع الثلث الثمن في فريضة لان المدار هنا على كون ذلك العدد حاصل من اجتماع الفروض المنفردة وان لم يوجد ذلك في فريضة (قوله ومخرج الفرض الخ) الفرض هو الكسر كالثمن ومخرجه العدد كالثمانية وقوله بل الكسر مطلقاً أي سواء كان فرضاً أو غيره كالخمس والسبع والعشر فانما ليست فروضاً ومخارجاً لها ذكره فان فرض أخ من مطلق الكسر (قوله واحد) أي اسم الواحد منه اذا نسب للعدد وهو ذلك الكسر كالثالث فان مخرجه من ثلاثة واذا نسب الواحد لها كان اسمها واحد وهو اسم ذلك الكسر وعبرة المنهج والمخرج أقل عدد يصح منه الكسر اهـ وهو يرجع لما هنا (قوله وهكذا) أي والسادس ستة والتمن ثمانية لان أقل عدده نصف صحيح اثنان وكذا البقية قال مر وكما مشقة من اسم العدد

الا النصف فانه من المناصفة لتناصف القسمين واستواءهما ولو اريد ذلك لقبيل في بضم أوله
 كذا وما بعده اه (قوله فان كان في المسئلة الخ) كانه قال هذا اذا كان في المسئلة فرض
 فقط فان كان فيها فرضان كزوجة وأم وعم (قوله عند عمائل المخرجين) أي اتحادهما كمنهذين
 في بنت وأخت لغير أم وحاصلة أن ينظر بين الرأس باربعة انظار وقد ذكرها (قوله وعند
 تداخلهما الخ) وشرط التداخل أن لا يزيد الاقل على النصف وضابط المتداخلين انهما اللذان
 ينشأ أصغرهما أكبرهما بطرحه منه مرتين فاكثر (قوله باكثرهما) بالثلاثة أو الواحدة
 كسدس وثلاث في مسئلة أم وأخ لام وعم فانها من ستة (قوله وكذا يكتفي به) أي بالاكثر وفصل
 ذلك بكذا لانه ليس فيه تداخل اذ ثلث الباقي ليس داخل في الاربعة مع أنه يكتفي بالاكثر وهو
 الربع عن الاصغر وهو الثلث فتكون من أربعة تناصبا ولا يصح أن تعتبر التباين بين مخرج
 الربع وثلث الباقي فتصح من اثني عشر وترجع بالاختصاص الى أربعة ويكون ذلك تصحيحا ولكن
 تركنا طول بل الحساب ربح (قوله في زوجة وأبوين) وهي إحدى الغراوين (قوله وعند
 توافقهما) بأن لم يفترهما الا عدد ثالث كسدس وعن في مسئلة أم وزوجة وابن فاصلة أربع
 وعشرون حاصلة من ضرب وفق أحدهما وهو نصف الستة أو الثمانية في الآخر (قوله وعند
 تباينهما) بأن لم يفترهما الا واحد ولا يسمى في علم الحساب عددا (قوله بضر وبأحد هما في
 الآخر) كثلث وربع في مسئلة أم وزوجة وأخ لغير أم فاصلة ثمانية عشر حاصل ضرب الثلاثة في
 أربعة (قوله وزاد بعضهم الخ) مقابل قوله فالاصول عند المتقدمين سبعة على ما مر من ان المراد
 سبعة متفق عليهم واضمير بعضهم المتأخرين أي بعض المتأخرين كما في شرح المنهج وهو أبو الجاه
 وعبارة مر وزاد متأخروا الاصحاب أصلين آخرين في مسائل الجد والاختوة حيث كانت ثلث
 الباقي بعد الفروض خير له ثمانية عشر كجد وأم وخسة اخت لغير أم لان أقل عدده سدس صحيح
 وثلث مابق هو الثمانية عشر وستة وثلاثين كزوجة وأم وجد وسبعة اخت لغير أم لان أقل
 عدده ربع وسدس صحيحان وثلث مابق هو الستة والثلاثون ومربوب الامام والمتولى هذا
 واختاره في الروضة لانه أخضر ولان ثلث مابق فرض مضروب لغيره فليكن القرينة من
 مخرجهم ما كان في زوج وأبوين هي من ستة انفا فافلو لاضم ثلث الباقي للنصف لكانت من
 اثنين ونصح من ستة ونوفع في الاتفاق بأن جماعه لهما من اثنين واعذر الامام عن القدماء
 بأنهم انما جملوا ذلك تصحيحا للوقوع الخلف في ثلث الباقي والاصول انما هي موضوعة
 للجميع عاين اه وتقدم في كلامه أن المتأخرين من بعد الاربع مائة وبيان كون ذلك تصحيحا
 أن الباقي من مخرج السدس بعد الفساقه منه خمسة وهي ليس لها ثلث فأنكسرت على مخرج
 الثلث ثلاثة فتضرب في الستة يحصل ما ذكره وكذا يقال في الستة والثلاثين يلقي من مخرج
 لربع والسدس وهو اثنا عشر ربعة وسدس يبقى سبعة ليس لها ثلث فأنكسرت على مخرج
 الثلث ثلاثة فتضرب في اثني عشر يحصل ما ذكره والمتأخرون امتنعوا عن هذا العمل لما فيه
 من التطويل (قوله لسدس) وقوله بعد لربع باللام فيه ما لا بالكاف لانهام ذلك ان الثمانية عشر
 تكون لغير السدس وما عطف عليه وان الستة والثلاثين تكون لغير الربع وما عطف عليه
 وليس كذلك بل هما متحصران فيما ذكر كما يدل له كلامه في شرح البهجة حيث قال فثمانية عشر

(قوله ينظر بين الرأس)
 له الفروض

فان كان في المسئلة فرضان
 فاكثر اكتفى عند عمائل
 المخرجين بأحدهما وعند
 تداخلهما بأكثرهما وكذا
 يكتفي به في زوجة وأبوين
 وعند توافقهما بضر وب
 وفق أحدهما في الآخر
 وعند تباينهما بضر وب
 أحدهما في الآخر كما ساق
 ذلك وزاد بعضهم في باب
 الجد والاختوة أصلين
 آخرين أحدهما ثمانية
 عشر لسدس وثلث مابق
 كام وجد وخسة اخت لآب
 وثانيه مائة واثلاثون لربع
 وسدس

وثالث ما بقى كزوجة وأم وجد وسبعة أخوة لاب (فكل فريضة فيها انصافان) كزوج وأخت لاب (أو نصف وما بقى) كزوج وأخ لاب (فأصلها اثنان) مخرج النصف (أو) فيها (اثنان وثالث) كاختين لاب واختين لام (أو اثنان وما بقى) كبنيتين وأخ لاب (أو ثلث وما بقى) كام وعم (فأصلها ثلاثة) ٢٢٢ مخرج الثلث (أو) فيها (ربع وما بقى) كزوجة وعم (فأصلها أربعة) مخرج

أصل كل مسئله فيها سدس وثلث ما بقى كام وجد وأخوة وضعها أصل كل مسئله فيها ربع وسدس وثلث ما بقى كزوجة وأم وجد وأخوة اه وانما هذان اللام الاختصاص كاتى في قواهم السرح للداية وفي أكثر الفسخ بالكاف ويمكن جعلها اسنة صائفة فلا تخالف نسخة اللام (قوله وثالث ما بقى) أى وما بقى وكذا ما بعد (قوله وسبعة أخوة لاب) أى أو اشقاء ولو قال لغير أم كانت قدم في عبارة مر لكان أولى (قوله فكل فريضة) أى مسئله وهذا تفرع على الأصول السبعة المذكورة ووجه ما فرعه عليها أربعة عشر مثالا (قوله وأخت لاب) أى أو شقيقة ولو قال لغير أم لكان أولى وقوله فأصلها اثنان خبر كل فريضة الخ (قوله كبنيتين وأخ لاب) مثله الشقيق أما لام فيسقط بهما (قوله فأصلها ثلاثة) أى في المسائل الثلاثة (قوله وهذا) أى قوله أو فيها ربع وما بقى فأصلها أربعة وكان ينبغي أن يزيد أيضا أو فيها ربع ونصف وما بقى كزوجة وأخت لغير أم وعم ولكن تركه لأن ليس كذلك الأصل التفرع على أصل أربعة (قوله وتركه الأصل) أى التفتيح وقوله أو غيره كالأعمد لا يلزمه التفرع على جميع الأصول (قوله فأصلها ستة) راجع للاربع مسائل وقوله فأصلها ثمانية راجع لثلاث مسائل (قوله أو فيها ربع وسدس) أى وما بقى كام وهذا شروح في الاصلين المركبين (قوله مضروب وفق الخ) أى في مثاله وفي غيره مما يناسبه كام اه قل (قوله هذا كله) أى ما ذكر من الامثلة (قوله وهى) أى المسائل أى أصولها عند الخ كجديد الثلاث عبارة المنهج وشرحه ونصها ان كانت الورثة عصبان قسم المتروكينهم بالسوية ان فعضوا ذكورا كالثلاثة بنين أو اناثا كالثلاث نسوة أعتقن رقبة بالسوية يبين فان اجتمع أى العصبان من نسب قدر الذا كراثنين ففى ابن وبنت يقسم المتروك على ثلاثة للابن اثنان وللبنات واحد وأصل المسئلة عدد رؤسهم اه (قوله بعد فرض الذكراثنين) انما يقدر الاثنان بذكرانه لا يطردها ذكرا تكون الورثة ثلاث بنات وأخا ولو قدر الاثنان بذكرية قيم واحدة بخلاف العكس فانه مطرد فى كل صورة (قوله فى النسب) متعلق بفرض وحدهما وبه بعدد الرؤس وقوله لافى الولاء أى ما فيه فهو يقدر الامثلة لأعداد الرؤس وقوله نعم ان تفاوتوا كان الاولى أن يفرسه على قوله لافى الولاء بان يقول فلو تفاوتوا الخ (قوله وكان لاحداهما) أى الاثنين (قوله من مخرج) من فيه فائدة وقوله ستة أى لدخول مخرج النصف والثلث فى السدس فأصاحبة النصف ثلاثة وأصاحبة الثلث اثنان ولذا كر صاحب السدس واحد فهو لم يساوا الاثنى فضلا عن تفضيله عليها

(فصل فى بيان التصحيح)

سمى بذلك ليكون القصد منه سلامة الحاصل لكل واد من الكسر وهو ناشئ عن التناصيل غالبا وقد يتحدان كما فى مسئله زوج وأبوين التى هى احدى الغراوين (قوله ههنا) حال من نصيب (قوله فإذا قامت المسئلة) أى وجدت وحصلت (قوله على جنس) أى فربى (قوله

الربع وهذا من زيادى وهو مذكور فى الباب وتركه الأصل لذهول أو غيره (أو) فيها (سدس وما بقى) كام وابن (أو) سدس وثلث (كام وأخوين لام (أو) سدس (وثلاثان) كام واختين لاب (أو) سدس (ونصف) كام وبنت (فأصلها ستة) مخرج السدس (أو) فيها (ثمن

(قوله للاثلاث) المصواب للاثنتين كما يؤخذ من الشارح

وما بقى) كزوجة وابن (أو) ثمن (ونصف وما بقى) كزوجة وبنت وأخ لاب (فأصلها ثمانية) مخرج الثمن (أو) فيها (ربع وسدس) كزوجة وأخ لام (فأصلها اثنا عشر مضروب وفق أحد المحرجين فى الآخر (أو) فيها ثمن وسدس (وما بقى) كزوجة وبنات وابن (فأصلها أربعة وعشرون) مضروب وفق أحدهما فى الآخر هذا كله

فى أصول المسائل التى فيها فرض أما المسائل التى لا فرض فيها فلا حصر لها

وهى عدد رؤس من فيها بعد فرض الذكراثنين فى النسب لافى الولاء نعم ان تفاوتوا فى الولاء كان اثنان ثلاثة صحت ذكر أو اثنان فى عدد وكان لاحداهما نصف وللآخرى ثلثه ولذا كر سدسه وأعتقوه فاصل مسئلتهم من مخرج نعم تلك الاجزاء فأصلها فى هذا المثال ستة *(فصل فى بيان التصحيح)* وهو تخصيص أقل عدد يخرج منه نصيب كل وارث ههنا فإذا قامت المسئلة من أحد الأصول فقول (ان) لم تنكسر الفريضة على جنس

صحت من أصلها بالأول) كزوج وثلاثة بنين فتصح من أربعة لكل منهم سهم وكزوجة وسبعة بنين فتصح من غانية لكل سهم (قوله فلو خلف الخ) مثال للعول وتسمى هذه المسئلة أم الارامل لان الورثة كلهم كانوا فقرا وعزبا وأم القروج بالجميع لان كلهن كن نساء والديتارية الصغرى لان التركة فيها كانت سبعة عشر ديناراً (قوله صحت من سبعة عشر بالعول) أى وأصلها اثنا عشر لان فيها سدا للجدتين وربع للزوجات وبين مخرجين ما توافق بالنصف فيضرب وفق أحدهما في الآخر فتصح بمائة كزوجتين السدس ممان والزوجات الربع ثلاثة والاخوات لادم الثلث أربعة والاخوات للاب الثلثان غانية فيعادل فيها الخمسة ونصيب كل فريق منقسم عليه فتصح من أصلها بالعول (قوله وان انكسرت القرية) أى السهام على جنس أى فريق وهو أقل ما يحصل عليه الانكسار وأكثر ما يحصل عليه ذلك أربعة أجناس عندنا ولا يزيد على ذلك وسيأتى إيضاح ذلك وحاصل ما ذكره أن سهام المسئلة ان انقسمت على الورثة فذلك الظاهر أو انكسرت على صنف منهم سهمهم فان يافته ضرب عدده في أصل المسئلة بالأول أو به وان وافقته فوفقه يضرب فيه ما يبايع صحت منه أو انكسرت على صنفين فأكثر نظري بين الرأس والسهام ينظر بين التوافق والتباين لا القائل لانه لا انكسار فيه ولا التداخل لان الرأس ان كانت داخله في السهام فكذلك أو بالعكس فالرد للوفى أخضر وبين الرأس بعضها مع بعض بأربعة أنظار كما سيذكره في الفصل الآتى والنظران السابقان يرجعان الى ثلاثة لان السهام اما أن تباين كل فريق أو توافق أو تباين البعض وتوافق البعض الآخر فتضرب الثلاثة المذكورة في الأربعة تبلغ اثنتي عشرة صورة وعبارة شرح المنهج وحاصل ذلك ان بين سهام الصنفين وعدده ما توافقا وتباينا وتوافقا في أحدهما وتباينا في الآخر وان يحددهما مما تماثلوا وتداخلوا توافقا وتباينا والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر اه وقد استوفى الشنورى على الرجعية أمثلتها (قوله ضرب عدده) أى عند التباين والافوقه كما سيأتى في المثال وكان الاولى له أن يذكر ذلك ولا يقال ان قوله الآتى بالارد الخ يرجع لهذا أيضا لانا نقول ذلك في النظر بين الرأس بعضها مع بعض وما هنا في النظر بين السهام (قوله في أصلها بالأول) كزوج وأخوين شقيقين أولاب هي من اثنين للزوج واحد في واحد لا تصح قسمته على الاخوين ولا موافقة فتضرب عددهما في أصل المسئلة تبلغ أربعة ومنها تصح وكام وأربعة أعنام لغير أم هي من ثلاثة لادم واحد في اثنين يوافقان عددا لا سهام بالنصف فيضرب نصفه اثنان في ثلاثة فتصح من ستة وقوله وبعولها ان عات كزوج وخمس اخوات شقيقات أولاب هي من ستة وبعول الى سبعة وتصح بضرب خمسة في سبعة وثلاثة وكزوج وأبوين وست بنات هي بعولها من خمسة عشر وتصح من خمسة وأربعين اه من شرح المنهج (قوله بالارد الخ) هذا ان رجع الى الاجناس لم يصح لمعات من أن النظر فيها بالنسب الاربع أو الى السهام معهما لم يصح أيضا لقوله ثم اضرب الحاصل الخ اه قل وهو غير مناسب وذلك ان ضرب بعضها في بعض لا يتأتى الا في هاتين صورتين التوافق والتباين وأما القسمان الآخران أعنى القائل والتداخل فلا ضرب فيهما بل الاول يكفى فيه باحدهما والثاني باكبرهما كما أشار لذلك بقوله بعد هذا ان لم تتداخل الاجناس على ما سيأتى فكلام الشارح المذكور راجع الى الاجناس

صحت من أصلها بالأول
وبعولها ان عات فلو خلفت
جدتين وثلاث زوجات
وأربع أخوات لام وعنان
أخوات لاب صحت من
سبعة عشر بالعول وان
(انكسرت القرية على
جنس واحد ضرب عدده)
أى عدد المنكسر عليه
نصيبه (في أصلها) بالأول
(وبعولها) ان عات قل
بلغ فتصح (أو) على
(جنس) فأكثر ضرب
(بعضها) أى بعض الاجناس
(في بعض) بالارد الى الوفا
ان لم توافق وبرد اليه ان
توافقت

وقول قل لم يصح الخ مردود اذ لا قصور في كلام الشارح أيضا لما علمت (قوله ثم ضرب الحاصل
في أصل الفريضة بالاعول) كثنى عشرة بنتا وأربعة أخوة أشقاء أو لاب أصاها من ثلاثة للبنات
اثنتان على ثنى عشرة لا تنقسم وتوافق بالنصف فتد الاثنى عشر انصافا ستة وتنظر بين الستة
والاربعة تجد فيهما موافقة بالانصاف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر باثنى عشر وهو
جزء السهم بضرب في ثلاثة ستة والثلاثين ومنه تصح وكذلك بنات وجدتين وعم أصاها ستة
للبنات أربعة على ثلاثة لا تنقسم وتباين للجدتين واحدة على اثنتين لا تنقسم وتباين ولعم واحد
منقسم عليه وبين جدتين الثلاث بنات والجدتين تباين فيضرب أحدهما في الآخر والحاصل في
أصل المسئلة ستة وثلاثين (قوله وبعوله ان طالت) كام وغاية أخوة لام وأربع وعشرين
اختلاف هي من ستة وتقول الى سبعة لام واحد منقسم عليها وللأخوة للام سهمان يوافقان
عددهم بالنصف فيرد انصافه أربعة وللأخوات أربعة أسهم توافق عددهن بالربع فيرد لربعه
ستة ثم تضرب نصف الستة في كامل الاربعة أو بالعكس يحصل اثنا عشر والحاصل في أصل
المسئلة يحصل أربعة وعشرون ومنه تصح وكام وثلاثة أخوة لام وخمس أخوات لاب هي من
ستة وتقول الى سبعة للام واحد ينقسم عليها وللأخوة للام سهمان يوافقان عددهم وللأخوات
أربعة أسهم كذلك وبين عدد الأخوة والأخوات تباين فيضرب أحدهما في كامل الآخر
بخمسة عشر والحاصل في سبعة بمائة وخمسة ومنه تصح وما سلكه في التمثيل أولى مما سلكه
بعضهم هنا (قوله هذا) أي ما تقدم من ضرب بعضهم في بعض ثم ضرب الحاصل في أصل
المسئلة ان لم تتداخل الاجناس أي ولم تتماثل وقوله والا كثنى بالاكثر أي عند التداخل
وبأحدهما أي عند التماثل ولوطال ذلك المكان أولى وما يطالب به قل هنا الحاجة اليه فمثال
التداخل أم وغاية أخوة لام وعثمان أخوات لاب أصلها ستة وتقول الى سبعة للام واحد
منقسم عليها وللأخوة للام اثنتان لا ينقسم عليهما ويوافقان عددهم بالنصف فيرجع الى نصفه
أربعة وللأخوات الاب أربعة لا تنقسم عليهم وتوافق عددهم بالربع فيرجع الى ربعه اثنتين وهما
داخلان في الاربعة فيكتفي بها وتضرب في أصل المسئلة بالاعول تبلغ ثمانية وعشرين ومنه تصح
ثم تقول من كان له شيء من أصل المسئلة بعولها أخذه مضمروبا في أربعة ومثال التماثل أم وستة
أخوة لام وثنا عشرة اختا لغير أم هي من ستة وتقول الى سبعة للأخوة سهمان يوافقان عددهم
بالنصف فيرد الى ثلاثة وللأخوات أربعة توافق عددهن بالربع فيرد الى ثلاثة وتضرب إحدى
الثلاثين في سبعة تبلغ أحدا وعشرين ومنه تصح (قوله وضرب) أي الاكثر فيما ذكر الخ (قوله
بعوله) كان الاولى اسقاط ذلك أو التعميم بان يقول ولو بعوله لاقتضا كلامه أن المضروب
في الأصل بالاعول لا يسمى جزء السهم وليس كذلك (قوله جزء السهم) مفعول يسمى أي نصيبه
أي النصيب الذي خص كل سهم من أصل المسئلة بعول أو دونه فالذي خص كل سهم منها هو ذلك
المضروب (قوله فلو خاف الخ) تفرج على قوله وان انكسرت الفريضة على جنس واحد وترك
التفرج على قوله أو جنسين وقد تقدمت أمثلة ذلك ومثال الانكسار على ثلاثة أجناس جدتان
وثلاثة أخوة لام وعثمان أصاها ستة ونص من ستة وثلاثين وعلى أربعة أجناس زوجتان
وأربع جدات وثلاثة أخوة لام وعثمان أصلها اثنا عشر ونص من اثنتين وسبعين وتقدم ان

(ثم ضرب الحاصل في
أصل الفريضة) بالاعول
(و بعولها) ان طالت (فما
بلغ حصته) هذا ان لم
تتداخل الاجناس والا
اكتفى بالاكثر وضرب فيها
ذكر ويهي المضروب في
الأصل بعوله جزء السهم فلو
ختلف أما وخمسة أعوام
فأصلها الثلاثة والانكسار
فيها على جنس واحد وهو
الأعوام والمنكسر عليهم
سهمان وهما يباين الخمسة

وهي جزء السهم فاضربهم في الثلاثة فتصيح من خمسة عشر ولو كان عدد الاعمام فيها عشرة لوافقت الاثنين بالنصف فأررد العشرة الى نصفها خمسة واضربه في الثلاثة فتصيح أيضا من خمسة عشر ٢٢٥ ولا يخفى على من ضبط الأصل بقية الامثلة

• (فصل في الاختصار في مسائل الفرائض) •

(الاختصار في بيان أحدهما) يعتبر (بين السهام) أي بعضهم مع بعض (فتد الفريضة لوفقه) فتصيح منه ويرجع كل نصيب إلى وفقه فلو خالف بتأخير زوجة وجد أجد البسط من أربعة وعشرين للبنت نصفها وللزوجة عنها وللجد سدسها بالفرض والباقي بالنصيب وبالاختصار من ثمانية لتوافق الانصباء بالثلث للبنت أربعة وللزوجة سهم وللجد ثلثة بالفرض والنصيب (الثاني) يعتبر (بين الرؤس) أي بعضهم مع بعض وهو ثلاثة أنواع مماثلة ومداخلة وموافقة

(قوله من طرق يخرج القسرات المعلومة) مثال ذلك لو تركت زوجا وأختا لاب وأما في ستة ستة وتقول إلى ثمانية فالزوج والاخت كل ثلاثة فتضربهم في أربعة وعشرين يخرج القسرات يخرج اثنان وسبعون فإذا قسمت على ثمانية خرج لكل تسعة وللأم اثنان فإذا ضربت في أربعة وعشرين خرج ثمانية وأربعون فإذا قسمت على ثمانية خرج ستة أو تقول للزوج ثلاثة نسبيها (التصحيح) أي المسئلة بعولها

الانكسار لا يزيد على ذلك لأن الورثة في الفريضة لا يزيدون على خمسة أجناس كما علم بمصارف اجتماع من يرث من الذكور والافان ومنهم الاب والام والزوج ولا تعدد فيهم ويخالف الزوج الزوجة وهي تعدد والام الجدة وهي تعدد أيضا أما الاب فيخالفه الجد ولا يمكن فيه التعدد وإذا لم يزيدوا على ذلك عند الاجتماع فتعدده أولى وهذا في النسب أما في الولافة يزيدون على ذلك كأن يشترك جماعة في عهد جماعة ثلثة ولاخرى سدسها ولاخرى ربعها ولاخرى عنه ولاخرى نصف عنه ولاخرى نصف الثمن الاخر فسدسهم من أربعة وعشرين ولا يخفى العمل (قوله وهي) الأولى فهي أي الخمسة التي هي عدد الاعمام وكان الانسب تأخير هذه الجدة عما بعدها لأنه اعتبر سابقا التسمية بجزم السهم بعد الضرب حيث قال وضرب فبما ذكر ويسمى المضروب الخ فكان الأولى أن يجزى هنا على سنن ذلك (قوله فتصيح أيضا من خمسة عشر) أي كما صحت منه الأولى ولو نظر فيه للتداخل لاحت من ثلاثين ولكن فيه تطويل فالتوافق أخصر كما مر (قوله على من ضبط الأصل) أي القاعدة المذكورة وأل فيه للجنس لأن المذكور أصول وقواعد متعددة (قوله بقية الامثلة) وهي نحو سبعين مثلا لا تطالب من المطولات وماتقدم من العمل هو على طريقة الفرضين في القسمة أما المقفون فيقسمون التركة من أربعة وعشرين مطلقا فان صحت فذلك والابان كان فيهما عول مثلا استخرجت بطريق من طرق يخرج القسرات المعلومة في محلها فمنها أن تضرب نصيب كل وارث في مخرج القسرات وهو أربعة وعشرون وتقدم الحاصل على التصحيح يخرج بذلك الوارث ومنها أن تنسب ما يخص كل وارث لمجموع المصحح وتأخذ من الأربعة والعشرين بذلك النسبة

• (فصل في الاختصار في مسائل الفرائض) •

والمراد به هنا تقليل العدد الذي تصح منه المسئلة وهو ما قبل العمل كزوج وخمس بين بن غيرهما نوا واحدا بعد واحد حتى بقي ابن مع الزوجة فيجعل كل مات عنهم ما ابتداء أو بعده كبنات وبنت ابن فالمسئلة من ستة للبنت النصف ثلاثة ولبنت الابن السدس تكمله الثلثين واحد يبقى اثنان ترد عليهم ما ينسب في فرضيهما للبنت ثلاثة وأربعها ولبنت الابن ربعها فتختصرها وتجمعها من أربعة للبنت ثلاثة ولبنت الابن واحد فتصير السهام بعد العمل (قوله يعتبر بين السهام) أي بعد العمل ومعرفة ما يخص كل واحد من التصحيح (قوله فتد الفريضة) أي المسئلة لوفقه أي للجزء الذي توافقت فيه جميع السهام (قول من أربعة وعشرين) أي باعتبار عن الزوجة وسدس الجد وقوله توافق الانصباء بالثلث فبما ذكر نصيب إلى وفقه ويبان ذلك أن للبنت النصف اثنى عشر ترد لثلاثها أربعة وللزوجة الثمن ثلاثة ترد لثلاثها واحد وللجد السدس أربعة بالفرض والخمسة الباقية بالنصيب وجملة ذلك تسعة فترد لثلاثها ثلاثة فتصيح قوله وبالاختصار من ثمانية (قوله بين الرؤس) وهو في الانكسار على الاجناس فيما تقدم (قوله ثلاثة أنواع) لم يذكر الرابع وهو المباشرة لعدم تأني الاختصار فيه ما وان كانت من جملة النسب الاوابع بين الرؤس بعضها مع بعض ومن الاختصار نوع ثالث بين الرؤس والسهام كزوج وستة أعمام قسم امهم توافقهم بالثلث فاضرب وفقهم وهو اثنان أخصر من ضرب كلهم وكلام المصنف يشهد فكان المناسب لكلامه أن يقول الشارح بين الرؤس مع

٢٩ وي إلى ثمانية ربع وعن فتأخذ من الأربعة وعشرين ربعها وعنهما وهكذا (قوله على التصحيح) أي المسئلة بعولها

سهامها أو مع بعضها ومن هذا القسم الاختصار قبل العمل المتقدم فان فيه اختصار الرؤس
والسهم (قوله فان كان بينها) أي الرؤس والمراد بالجمع ما فوق الواحد وكذا قوله احدها يشمل
القسمين (قوله كاربعة وأربعة وأربعة) صورة ذلك أربع جذات وثمانية اخوة لأم وأربعة
أعمام فأصلها ستة للجذات واحد على أربعة لا يتقسم ويبين فتصغر رؤسهن أربعة وللأخوة
اثنان على ثمانية لا يتقسمان ويوافقان عددهم بالنصف فتدعددهم إلى نصفه أربعة ويفضل
للأعمام ثلاثة على أربعة لا يتقسم وتبين فتصغر عددهم أربعة ثم تضرب أربعة في أصلها
سنة تبلغ أربعة وعشرين ومنها تصح فقد حصل في هذا المثال الامثلة بين الرؤس بعد رد
بعض الوقف وبقائه عدد البعض الآخر (قوله كذلك ستة واثني عشر) وصورتها اثنان جذات
واثنا عشر أخالام وستة وثلاثون عماء أصلها ستة للجذات واحد على ثلاثة ويبين فتصغر رؤسهن
ثلاثة وللأخوة لأم اثنان على اثني عشر يوافقان عددهم بالنصف فتدعددهم انصافهم ستة
وللأعمام ثلاثة على ستة وثلاثين توافق عددهم بالثلث فتدعددهم انصافهم اثني عشر ثم تضربها في
أصلها ستة تبلغ اثنين وسبعين ومنها تصح (قوله فعلى أكثرها) بالثلثة أو الموحدة وهو الانما
عشر في المثال يقتصر ولا يتظر للموافقة (قوله كاربعة وستة وعشرة) وصورتها أربع جذات
واثنا عشر أخالام وعشرة أعمام أصلها ستة للجذات واحد على أربعة ويبين فتصغر رؤسهن
وللأخوة لأم اثنان على اثني عشر يوافقان عددهم بالنصف فتدعددهم انصافهم ثلاثة على
عشرة ويبين فتصغر رؤسهن بين الأربعة والستة موافقة بالنصف فتضرب نصف الأربعة في
الستة أو بالعكس باثني عشر وبين الاثني عشر والعشرة موافقة بالنصف فتضرب نصف
أحدهما في كامل الآخر تبلغ ستين وهي جزء السهم يضرب في أصل المسئلة ستة تبلغ ثلثمائة
وستين ومنها تصح فتقول كل من له شيء من أصلها أخذ مضر وبافي ستين (قوله فعلى الوقف)
أي على الحاصل من ضرب الوقف وهو في المثال المذكور ستون لانها الحاصلة من ضرب
الأوافق بعضهم في بعض واحد بعد واحد وما قاله قل هتامن أنهم لا فون من ضرب ثلاثة في
عشرة أو ستة في خمسة فهو موهوم وسكت عن الانكسار على أربعة أجناس لانه يقاس على
ما ذكره وقول قل لما مر أن فيه أفراد البس في محله لان ذلك في الانكسار على أكثر من أربعة وكل
ما اقتصر عليه مما ذكره يضرب في أصل المسئلة فيحصل التصحيح (قوله كاربعة وستة) وصورتها
أربع جذات وستة أعمام أصلها ستة للجذات واحد على أربعة لا يتقسم ويبين فتصغر رؤسهن
أربعة وللأعمام خمسة على ستة لا يتقسم ويبين أيضا فتصغر رؤسهن ستة وبين الأربعة والستة
موافقة بالنصف فتضرب نصف أحدهما في كامل الآخر يحصل اثنا عشر هي جزء السهم
فتضرب في أصلها ستة باثنين وسبعين ومنها تصح وهذا مثال للموافقة مع مبيانية كل فريق
لسمامه وما في الشرح مثال للموافقة مع مبيانية بعض الفرق لسمامه وموافقة البعض الآخر

(فصل في بيان المناخضة)

أي بيان معناها وكيف العمل فيها (قوله وهي) أي لغة وسيذكر معناها اصطلاحا والمناقضة
ليست على بابها لان النامخ واحد وهو الثاني مثلا وان كان منسوخا لا آخر كما اذا كان هنالك
ميت ثالث فان مسئلته ناضجة للثانية مع كون الثانية ناضجة للاولى وهذا لا يقتضي ان المناخضة

(فان كان بين الامثلة)
كاربعة وأربعة وأربعة
(اقتصر على أحدها أو)
كان بينها (مداخلة)
كثلاثة وستة واثني عشر
(فعلى أكثرها) يقتصر
(أو) كان بينها (موافقة)
كاربعة وستة وعشرة
(فعلى الوقف) يقتصر (فلو)
توافق عددان في جزء ضرب
ذلك الجزء من أحدهما في
الآخر كاربعة وستة
بينهم موافقة بالنصف
فيضرب نصف أحدهما في
الآخر
(فصل في بيان المناخضة)*
وهي مناقضة من النسخ

على بابها العدم كون الاولى نافية للثانية (قوله وهو الازالة الخ) يقال نسخت الشمس الظل أى
ازالته وهذا الامر منسوخ بكذا أى مغير به ونسخت الكتاب أى نقلته بأشكاله (قوله المعنى
المراد) وهو الاصطلاح الا ترى (قوله لازالة أو تغيير ما) أى العدد الذى صحت منه الاولى
وخصه بما بالعدد وخص الانتقال بالمال لعله لا يكون ذلك أظهر ولا فيصح اعتباره للانتقال في
العدد لا انتقاله مما صحت منه الاولى الى ما صحت منه الثانية واعتبار الازالة والتغيير في المال
باعتبار الملك أو المالك (قوله بموت الثاني) الباء للسببية أى بسبب موت الثاني ان انقسمت
سهام الميت الثاني من الاولى على مسئلته وقوله أو عما صحت منه الثانية أى ان لم تنقسم سهام
الميت الثاني من الاولى على مسئلته (قوله هى اصطلاحاً) أى فى اصطلاح الفرضيين أى ما فى
اصطلاح الاصوليين فهى من النسخ وهو رفع حكم شرعى بإثبات آخر (قوله أن لا تنقسم) فى
العبارة تساهل والاصل ذوو أن لا تنقسم لان اصطلاح اسم للمسئلة الصحيحة الجامعة للمسئلة
الاولى والثانية الجامعة بسبب موت الثاني وهذا المعنى وجد فيه جميع المعانى اللغوية وظاهره
أنها اصطلاحاً اسم لعدم القسمة الخ وذلك لا يوجد فيه نفي من المعانى اللغوية ولذا قال قل
هذا التعريف لا يوافق شيئاً من المعانى السابقة الا ان يراد ما تضمنه المذكور على بعد فتأمل
(قوله التركة) الوجه جعل لامها الجنس أى ما يسمى تركه لكل ميت والا فليخص الميت الثاني
ليس تركه للاول وهكذا الا ان يراد باعتباره ما كان وكذا يقال فى الورثة فتأمل اه قل وفيه نظر
لانه لا حاجة الى حمل التركة على تركه الميت الاول فقط الخوج الى أن المراد التركة باعتباره ما كان
بل المراد ما يعم تركه الميت الاول أو الثاني كما بقية أول كلامه فبقية نصارى وقوله وكذا يقال
فى الورثة أى ان المراد الوارث باعتبار ما كان أى بالنسبة للميت الاول فقط وان كان مورثاً
بالنسبة لمن بعده وهذا امر ظاهر لا حاجة الى التنبيه عليه (قوله فتصح فريضة كل ميت) أى
مسئلته سواء الميت الاول أو من بعده وسواء كان ورثة الثاني هم ورثة الاول أو بعضهم ليس
ورثة الاول وتصح المسئلة الثانية مثلاً لا يكون الابعدم معرفة ما يخص ذلك الميت من الاولى
وهكذا اوسكت عن ذلك المصنف اظهروه وقول قل ان ظاهر كلامه ان تصح مسائل الموتى
قبل معرفة حصصهم عن قبلهم ثم تقريره فى شرح ذلك يخالفه اه ليس فى محله اذ لم يتعرض
لمعرفة حصصهم عن قبلهم أصلاً المامز (قوله ثم يضرب) أى ان احتاجت الى الضرب والتصحیح
والافتقد تكون سهام الميت من الاولى منقسمة على مسئلته فلا تحتاج لما ذكر بل تصح المسئلتان
مما صحت منه الاولى كما يأتى وقوله بعضهم أى الفريضة أى جنسها المصادق بالعدد اذا
المضروب هو الثانية فى سهام الميت من الاولى وظاهره أن المضروب والمضروب فيه هو الفريضة
الواحدة وليس كذلك وهذا أسهل مما قاله قل وعبارته قوله بعضهم فى بعض صريح كلامه ان
الفريضة الواحدة لكل ميت يضرب بعضهم فى بعض وهو لا يستقيم اذ ليس المضروب الا فريضة
ميت لاحق فى فريضة ميت قبله أى يضرب مسئلة الثاني جميعها او وفقه فى مسئلة الاول
وهكذا فالوجه أن يرجع الضمير الى الفرائض المقهومة من المقام ويراد بالبعدين فريضتان
معهودتان وصريح كلامه أيضاً ان الضرب يكون مع الانقسام وهو غير مستقيم أيضاً كما يؤخذ
من كلامه فى شرح ذلك فتأمل وانهم اه (قوله السابق) فيه أن الذى سبق هو الاختصاص بين السهام

وهو الازالة والتغيير والنقل
ومعنى به المعنى المراد لازالة
أو تغيير ما صحت منه
الاولى بموت الثاني أو بما
صحت منه الثانية أو
لا تنقسم المال من وارث
لوارث (هى) اصطلاحاً
(أن لا تنقسم التركة حتى
يموت بعض الورثة فتصح
فريضة كل ميت) على
حدهم (ثم يضرب بعضها فى
بعض بعد اعتبار الاختصار
السابق فما بلغ صحت منه)

(قوله فى سهام الميت الخ)
الجواب فى المسئلة الاولى

وذلك بان تجعل مسئلة الميت الاول أصلا ٤٢٨ مسئلة المناصفة وتأخذ منها نصيب الميت الثاني وتقسمه على مسئلته فان صح

قسمته عليها فذلك هو الصحيح
المسئلتان مما صحت منه
الاولى والا فالعمل كافي
انكسار السهام على
صنف واحد فما حصل من
الضرب تصح منه المسئلتان
فان أردت قسمته في له
شيء من الاول ضرب في
جزء سهمها وهو ما ضرب
فيها ومن له شيء من الثانية
ضرب جزء سهمها وهو
نصيب مورثه في الاول أو
وفقه فلو ماتت امرأة عن
زوج وابن ثم مات الابن عن
ثلاثة بنين فالاولى من أربعة
وسهام الابن منها تنقسم
على مسئلته فتصح المسئلتان
مما صحت منه الاول وهو
أربعة ولومات الابن عن
خمس بنين فسهامه من
الاولى تباين مسئلته
فاضرب مسئلته في الاول
فتصح من عشرين ومن له
شيء من الاول ضرب في جزء
سهمها وهو خمسة ومن له
شيء من الثانية ضرب في
نصيب مورثه وهو ثلاثة
ولومات الابن عن ستة بنين
فسهامه من الاول توافق
مسئلته فاضرب وفق مسئلته
في الاول وهو اثنان فتصح
من ثمانية ومن له شيء من
الاولى ضرب في جزء سهمها
وهو اثنان ومن له شيء من

بعضهم مع بعض أو الرأس بعضهم مع بعض والاختصار المقتضى وهذا هو الاختصار بين سهامها
وذلك فيها اذا كان بين فرضة الثانية وسهامه من الاول موافقة فان الاختصار أن يضرب وفق
الثانية في الاول وهذا لم يسبق الا أن يقال انه قد سبق في عموم المتن في قوله بين الرأس وان قصره
الشارح على احدى الصورتين كما مر أو يقال ان قوله السابق صفة لمخدوف تقديره الاختصار
بالعمل السابق وهو ضرب الوفاق عند التوافق (قوله وذلك) أي بيان ذلك ان المناصفة أي
العمل فيها والباء في قوله بان تجعل للتصوير وقوله أصلا أي قاعدة جامعة (قوله فذلك) مبتدا
والنصب مخدوف أي ظاهر لا يحتاج الى عمل وضرب والجملة جواب الشرط (قوله الا) أي ان لم
تصح قسمة نصيبه من الاول على مسئلته (قوله فالحمل كافي انكسار الخ) وذلك العمل هو
ضرب الوفاق عند التوافق والكل عند التباين بعد النظر بالنظرين المذكورين بين نصيب
الميت الثاني ومسئلته فيجعل نصيبه من الاول كسهام المورثين وقسمته كالقريب فان كان بين
نصيبه ومسئلته موافقة ضرب وفقها في الاول أو مباينة ضرب كما فيها (قوله قسمته) أي ما
حصل وقوله من له أي فقل من له الخ على عادة الفرضيين في القسمة (قوله ضرب) أي ذلك الشيء له
فالرابطة بين المبتدأ والخبر مخدوف وهو قوله له وأما العائد على من فهو مذكور في قوله له (قوله
ما ضرب فيها) وهو كل الثانية أو وفقها (قوله في جزء سهمها) في قسمته جزء سهم نظرا لجزء
السهم ما ضرب في المسئلة الا أن يقال انه لما ضرب فيه سهام كل وارث من الثانية فكانه ضرب
جميعها والاضرب نسبة من الجانبين فسهام جزء سهمهم بذلك الاعتبار ولو أوقفه في الموضوعين كان
أولى كما صنع في المنهج كاصله وعبارته ومن له شيء من الاول أخذهم مضروبا في ما ضرب فيها من
وفق الثانية أو كما هو من له شيء من الثانية أخذهم مضروبا في نصيب الثاني من الاول أو وفقه اه
(قوله نصيب مورثه) أي عند مباينة ذلك النصيب وقوله في الاول أي في المسئلة الاولى لمسئلته
هو وقوله أو وفقه بالرفع عطف على نصيب والضم يرجع له أي أو وفق ذلك النصيب عند
التوافق (قوله وابن) أي من غير ذلك الزوج لاجل أن لا يكون الزوج وارثا منه أو منه لكن
قام به مانع كقتل يمنع ارثه من ذلك الابن فصح قوله عن الثلاثة بنين والاقال عن ثلاثة بنين وأب
(قوله فالاولى من أربعة) أي يخرج فرض الزوج له منها واحد وللبن ثلاثة (قوله تنقسم على
مسئلته) أي لانها من ثلاثة عدد رؤس الورثة والثلاثة سهام الابن مقسمة عليهم الكل ابن واحد
(قوله تباين مسئلته) لان مسئلته من عدد رؤس الورثة خمسة وهي تباين الثلاثة فتضرب
الخمس في الاربعة التي هي المسئلة الاولى (قوله ومن له شيء من الاول) وهو هنا الزوج يضرب
له سهم في خمسة فله خمسة ومن له شيء من الثانية وهم البنون فيضرب لكل منهم واحد في ثلاثة
سهام مورثه فله ثلاثة فيجتمع لهم خمسة عشر تضم خمسة الزوج فتكمل العشرون التي هي
الجامعة اه ذل (قوله عن ستة بنين) فسئلته من عدد رؤسهم ستة وهي توافق سهامه الثلاثة
بالثلاث فيضرب ثلثها وهو اثنان في أربعة بثمانية فالزوج له واحد من الاول يضرب في اثنين
بأثنين ويأتي ستة مقسومة على بنيه الستة (قوله وهو) أي الوفاق اثنان وقوله من ثمانية وهي
الحاصلة من ضرب الوفاق المذكور في الاول وهي أربعة مسئلة الزوج والابن كما مر (قوله
وهو) أي جزء السهم اثنان وقوله هو أي الوفاق واحد في تسعة ذلك جزء السهم ما تقدم

* (فصل في بيان المنركة) *

أى بيان صورتها وحكمها وعملها (قوله بفتح الراء) أى المشددة ويقال لها أيضا المنركة
 بالتاء وقوله أى المنركة فيها أى فهو من باب الحذف والايصال وأركانها زوج وصاحب سدس
 من أم أو جدة وصاحب ثلث من أولاد الأم وعصبة شقيق لها فى كلام المصنف مجرد مثال
 (قوله بين أولاد الابوين) أى إذا كانوا عصبة كما مروا ولو ذكورا واناثا لان كانوا اناثا فقط اه
 قل (قوله مجازا) أى لان المنركة حقيقة هو الشارع (قوله وأخ لابوين) أى ولومع من
 يساويه من الاخوة والاخوات لأنه يختلف التصحيح (قوله للزوج النصف الخ) فهى من
 سنة كاعلم مما هو الزوج ثلاثة وللام واحد ولولدين اثنين يشار كهما الاخ فيه ما فيحتاج الى
 تصحيح لان اثنين لا تنقسم على ثلاثة فهى من الانكسار على فريق مع المباشرة فيضرب عددهم
 فى أصلها فتصح من ثمانية عشر للزوج تسعة وللام ثلاثة واسكن من الاخوة اثنين فان كان مع
 الاخ اخت صحت من اثني عشر ولا تناضل بينهما أه أفاده م (قوله بقرابة الام) فبأخذ
 كواحد منهم المذكور والآخرى بيان فى ذلك لا شترأ كهم فى القرابة التى ورثوا بها وهى بنوة الام
 بقرابة الاب غير مقتضية لامانة وتسمى بالمجارية لانها وقعت فى زمن عمرضى الله عنه فأحرم
 الاشقاقا لو اهاب أن أبانا سارا أسنان من أم واحدة فشركت بينهما وروى أن عمر هو القاتل ذلك
 وروى أنه قضى به مرة فلم يشركت ثم شركت فى العام الثانى فقبل له انك أسقطته فى العام الماضى
 فقال ذلك على ما قضينا وهذا على ما قضى وتسمى بالمنبرية لانه سئل عنها وهو على المنبر وروى
 هب أن أبانا كان حجرا مائى فى اليم فلذا سميت بالمجرية واليمية اه أفاده م لكن فى تسميتها
 بالمنبرية كما قال شيخنا ح ف منازعة لان المنبرية هى التى سئل عنها سيدنا على كاتقدم (قوله
 كان الجميع أولاد أم) أى من حيث الارث ولا تسمى قرابة الاب فى غير ذلك لانها كانت لاب
 لم ترث لانها محبوبة به لانه شقيق اه قل (قوله التى ورثوا بها القرض) فالأخ فى هذه وارث
 بالقرض فله مثل أختى من أولاد الام ولو كان معه أخت أو أكثر فلكل واحد منه أوز كروا أكثر
 أو النوعان فكذلك ويختلف التصحيح باختلافهم اه قل (قوله كما لو كان الخ) نحو
 أخ لام هو ابن عم مع زوج وأخت لاب فله السدس بقرابة الام وبنوة الم محبوبة باستغراق
 الفروض وصورتها امرأة تزوجت بأخوين وأنت من أحدهما بابن ومن الآخر بنت ولهذا
 بنت من غير أمها ثم تزوجت البنت الاولى وماتت عن زوجها وأختها ابنة وابن عمها الذى هو
 أخوها من أمها فعصوبته حينئذ ساقطة ولا يرث الاب بقرابة الام (قوله سقط) أى وأسقط من
 معه من أخوانه المساويات له ويسمى الاخ المشؤم ولو كان بدل الاخ أخت لابوين أو لأب فرض
 لها النصف أو أكثر فالثلثان وأعيان المسئلة وخرجت عن كونها منركة أو خنثى فبغير تقدير
 ذكوره هى المنركة وتصح من ثمانية عشر كما مروا بتقدير أنوته تعول الى تسعة وبينهما تداخل
 فيحصان من ثمانية عشر فاقسمها على كل من المسئلتين يخرج جرمهما ثم تضرب نصيب من له
 نتي من مائة وقطعه أقل النصيبين وتوقف الزائد عليه وجرمهم المسئلة الاولى واحد
 والثانية اثنان فقل من لى من الاولى ضرب فى واحد ومن الثانية فى اثنين والأضرب فى حق
 الخنثى ذكوره وفى حق الزوج والام أنوته ويستوى فى حق ولدى الام الامر ان فاذا قسمت

* (فصل فى بيان (الشركة) *

بفتح الراء أى الشركة فيها
 بين أولاد الابوين وأولاد
 الأم ويكسرها على نسبة
 القسريك اليها مجازا (هى
 زوج وأم وولداها وأخ
 لابوين للزوج النصف وللام
 السدس ولولدى الام الثلث
 بشار كهم ما فيه الاخ
 لابوين) بقرابة الام كان
 الجميع أولاد أم لا شترأ كهم
 فى قرابتها التى ورثوا بها
 النرض كالموكان فى أولادها
 ابن عم فانه يشارك بقرابتها
 وان سقطت عصوبته
 (فان كان الاخ) الموجود
 مع ولدى الام (لاب سقط)
 فلا تشرىك ان لا مشاركة
 فى قرابة الام

يفضل أربعة موقوفة بينه وبين الزوج والام فان كان أنثى أخذها أو ذكر أخذ الزوج ثلاثة والام واحدا

• (فصل في ميراث الجدة) •

سواء مع الاخوة أو غيرهم وفيه خلاف متشعب بين الصحابة ومن ثم استعظموا الكلام فيه حتى قال عمرو بن لوطي رضي الله تعالى عنه ما أجروكم على قسم الجدة أجروكم على النار وقال من سره ان يقتلهم جرائم جهنم بمرور وجهه فليقتل بين الجد والاختوة وقال ابن مسعود ولوني عاشتم من عضلكم ولا نسألكم عن الجد والاختوة لأحياء الله ولا ياء وحاصله اجاعهم على عدم اسقاطهم ثم ذهب كثير من الصحابة وأكثر التابعين الى أنه يحجبهم كالأب وذهب اليه أبو حنيفة واختاره جمع من أصحابنا وقال الأئمة الثلاثة ككثير من الصحابة أنه يقاتلهم على تفصيل حاصله انه اما أن يكون معه ذوفرض أولا وعلى الاول فالأول اما السادس أو ثلث الباقي أو المقاتمة أو السادس مع ثلث الباقي أو هو مع المقاتمة أو ثلث الباقي مع المقاتمة أو الثلاثة فالجدة سبع صور وعلى الثاني فالأول اما ثلث جميع المال أو المقاتمة أو يستويان فالجدة عشر صور وأوصى لها بعضهم الى مائة وخمس وثلاثين صورة وذلك ان ذوفرض في الأولى اما بنت أو بنت ابن فأكثر أو زوج أو زوجة أو أم أو جدة تضرب الستة المذكورة في السبعة باثنين وأربعين وعلى كل منها فالاختوة اما اشقاء أو أب أو أم تضرب الثلاثة فيما ذكر يحصل مائة وست وعشرون صورة ثم تضرب الثلاثة المذكورة في الثلاثة أحوال الثمانية يحصل تسع صور ونضم لما ذكر يحصل ما ذكرنا (قوله مع الفرع الذكر) سواء كان معه وارث آخر أم لا وكذا ما بعده (قوله اولاد أبوين أو أب) هي مائة خلقت تجوز الجمع فهي ثلاثة أحوال وعلى كل امام مع ذوفرض أولا والا حظ له في الاول واحد من سبعة وفي الثاني واحد من ثلاثة وذوفرض واحد من ستة فقد أخذ من كلامه جميع الصور السابقة (قوله في أدلته) أي توصله (قوله وأما الثلث الخ) لم يعال الدعوة الثالثة وهي أخذه الاكثر منها وعللها في شرح المنهج بقوله وانما أخذ الاكثر لانه قد اجتمع فيه جهتا الفرض والتعصيب فأخذ بأكثرهما (قوله أخذ ضعفها) أي غالب البضج مسئلة الغراويين فانه لا ينقصها من ثلث (قوله والاختوة لا ينقصونها الخ) من تمام العلة وينقصون بضم الياء وتشديد القاف من نقص بالتشديد أيضا أو بفتح الياء مع ضم القاف من نقص بالتخفيف وأما ضم الياء وكسر القاف من أنقص فلا يجوز كما ذكره المصنف في شرح المنهج (قوله ويعد الخ) أي يدخلونهم معه لأجل اضرامه في بعض الأحوال كجد وأخ شقيق وأخ لأب وأما أولاد الام فهم محجوبون بالجد (قوله الا ان تمحض أولاد الابوين) الا خسر أن يقول الامع الواحدة الشقيقة كما يشير اليه بعد قل (قوله فتستوى له الخ) لانهم مائة مثله وكذلك أخوان أو أربع اخوات من أي النوعين كن قصور استواء الامر من ثلاثة فان نقصوا عن مثله فالمقاتمة خسر وذلك في خمس صور أخ اخت اختان ثلاث اخوات أخ واخت وان زادوا على مثله فالثلث خسر له وصورة غير مختصرة واقفاها اخوان واخت أخ وثلاث اخوات خمس اخوات قال مروان بن الحكم على ما أخذ من الاختوة بأنه فرض أولاً مع ابن الهائم الاول ونقله ابن الرفعة عن ظاهر نص الام لكن ظاهر كلام الرافعي انه تعصيب واعتقده السبكي قال وقد

(فصل في بيان ميراث الجد)
 برث (أي الجد مع الفرع
 الذكر السادس) فرضا (ومع)
 الفرع (الاثنى السادس
 فرضا والباقي تعصيبا وان
 كان معه أولاد أبوين أو
 أب) وليس معهم صاحب
 فرض (فله الاكثر من
 مقاسمتهم والثلث) أما
 المقاسمة فله كالاخ في
 أدلته بالأب وأما الثلث
 فله اذا اجتمع مع الام أخذ
 ضعفها فله الثلثان ولها
 الثلث والاختوة لا ينقصونها
 عن السادس فوجب أن
 لا ينقصوا الجد عن ضعفه
 وهو الثلث (ويعد أولاد
 الابوين عليه) أي على الجد
 (أولاد الأب) في الحساب
 (اذا اجتمع معه ولا يرون)
 مع أولاد الابوين لانهم
 محجوبون بهم (الا ان تمحض
 أولاد الابوين انما تمأزاد
 على فرضهم) مع الجد
 ولا يكون الامع الواحدة
 (فهو لا ولاد الأب) فلو كان
 مع الجد شقيقة وأخ
 وأخت لأب فتعد الشقيقة
 الاخ والأخت على الجد
 فتستوى له المقاسمة وثلث
 المال له

همان من ستة وفاخذ الشقيقة النصف ثلاثة يبقى واحد ٢٣١ على ثلاثة لا يصح ولا يوافق تضرب الثلاثة في

سنة فتصح من ثمانية عشر
(فان كان معهم صاحب
فرض فله) أى الجدل الأكثر
من المقاسمة وثالث الباقي
والسدس) من التركة أما
المقاسمة فلأمر وأما ثلث
الباقي فلأنه لو لم يكن معه
صاحب فرض أخذت
جميع التركة فإذا خرج
قدر الفرض مستحقا بقي
ثالث الباقي وأما السدس
فلأن البنتين لا ينقصونه
عنه فالأخوة أولى (وقد
لا يبقى) بعد الفرض (شئ)
كبنتين وأم وزوج فيفرض
له السدس ويراد في العول)
فتعول هذه إلى خمسة عشر
وقد يبقى دون سدس
كبنتين وزوج فيفرض له
ويقال فتعول هذه إلى ثلاثة
عشر (وقد يبقى سدس
كبنتين وأم فيفوز) الجدل
(به) لأنه لا ينقص عنه
أجماعا إذا ورث (وتسقط
الأخوة) والاختوات (في
هذه الأحوال) الثلاثة
لا تستغرق ذوى الفرض
التركة

﴿فصل في بيان ميراث المرتد
وولد الزنا والمنقذ بالعمان﴾

(قوله المقاسمة أكثر وهي

من ستة) انظر ما وجه كونها
من ستة فانه لم يظهر ولعل
أصلها اثنان ونصف من عشرة

نضمن كلام ابن الرفعة نقلا عن بعضهم ان جهورا أحبا بنا عليه ويبنى عليهم ما لو أوصى بجزء
بعد الفرض اه (قوله همان من ستة) عدد رؤسهم بعد فرض الذكر أثنين وقوله على ثلاثة
وهى الاخ والاخت للاب وقوله فتصح من ثمانية عشر للجدات اثنان في ثلاثة بستة وللشقيقة
ثلاثة في مثلهما تسعة وللأخوة للاب واحد في ثلاثة بثلاثة للاخ اثنان وللأخت واحد (قوله
فان كان معهم) أى الجدل والأخوة الخ وهذا مقابل قول الشارح سابقا وليس معهم صاحب
فرض فأخذ الشارح بما هنا إشارة إلى أن كلام المتن مقابل شئ محذوف من الأول مدلول
عليه بالآخر (قوله صاحب فرض) وهو ستة كما تقدم بنت بنت ابن أم جد زوجة زوج
(قوله فله الأكثر من المقاسمة الخ) أى يتعين لذلك وان رضى بالانقص فبنتين وجد وأخوين
واخت السدس أكثر وأصلها ستة مخرج سدس الجد وثاني البنتين يبقى واحد على خمسة
لا ينقسم فتضرب في ستة بثلاثين ومنها تصح وفي زوجة وأم وجد وأخوين واخت ثالث الباقي
أكثر وأصلها اثنا عشر يبقى بعد إخراج الفرض سبعة للجد ثلثها ولأخت لها فتضرب الثلاثة
في اثني عشر بستة وثلاثين يبقى بعد إخراج الفرض ونصيب الجد أربعة عشر على خمسة
لا تنقسم فتضرب في ستة وثلاثين بمائة وعشرين ومنها تصح وفي بنت وجد وأخ واخت
المقاسمة أكثر وهي من ستة (قوله من التركة) صفة لكل من الثلاثة أى الكائنات من التركة
وقوله فلأمر أى من أنه كالأخ في أدلته بالاب وقوله مستحقا أى للغير (قوله كبنتين وأم وزوج)
أى مع جد وأخوة وكذا ما بعد كما هو ظاهر (قوله ويراد في العول الخ) يفيد أنها عالت قبل
فرض الجد وهو كذلك لأن من اثني عشر مخرج الربع مع مخرج الثلثين أو مخرج السدس
بالموافقة فيه للبنتين ثمانية وللزوج ثلاثة يبقى واحد زاد عليه واحد للام فتدعالت إلى ثلاثة
عشر ثم يراد اثنان للجد فتصير خمسة عشر كما ذكر (قوله كبنتين وأم) المسئلة من ستة فللبنتين
الثلثان أربعة وللأم واحد وللجد واحد ولأخت لا شئ للأخوة وما قبل من أنهما من اثني عشر فسبق
فلم (قوله لأنه لا ينقص عنه) قال الرحي «وليس عنه نازلا لبحال» (قوله في هذه الأحوال
الثلاثة) وهى ما أذ لم يبقى شئ أو بقي دون السدس أو بقي سدس فقط واعلم أنه لا يفرض للأخت
ابتداء مع الجد إلا في الأكثرية وهى زوج وأم وجد وأخت غير أم فللزوجة نصف وللأم ثلث
والجد سدس وللأخت نصف فتعول المسئلة من ستة إلى تسعة ثم يقسم الجد والأخت
نصيبهما وهما أربعة أثلاثه الثلثان ولهما الثلث فيضرب مخرجه في تسعة فتصح المسئلة من
سبعة وعشرين للام ستة وللزوج تسعة وللجد ثمانية وللأخت أربعة وانما فرض لها منه ولم
يعصها ابتداء فيمابقى لنقصه بتعصيبها فيه عن السدس فرضه ولو كان بدل الأخت أخ سقط أو
أختان فللأم السدس ولهما السدس الباقي وسميت أكثرية لتكديرهما على زيد مذهبه لأنه
لا يفرض ولا يعيل وقد فرض فيها وأعمال وقيل لأن زيدا كدرو على الأخت باعطاءها النصف ثم
استرجاع بعضها منها وقيل لتكدير أقوال الصحابة فيها وقيل لأن سائلها اسمها أكثر

(فصل في بيان ميراث المرتد الخ)

ولو زاد وحكم ما لهم لو في المرتد وسلم من التكرار الذى أشار إليه اه قل وفيه نظر اذ لا تكرار
في كلام المصنف أصلا فان قول الشارح كاعلم مما مر راجع للمشبه به وهو عدم إرثه لأنه الذى مر

(لا يورث المرتد كالأب) كما علم ٢٢٢ مائة (بل ماله في) ليت المال سواء اكتسبه حال رده أم حال إسلامه كالذي لا وارث

له يستوعب (ولا يورث ولد الزنا) (ولا ولد الملاءنة) المنقضي بلعان (بقراءة الأب) كالأب وإن بها لا تنفاهن نسبهما فلم يكن له ابن ولا ابن ابن وارث فما نزل عن ذوى الفروض من جهة أمه فهو لمولى أمه فان لم يكونوا فليت المال ارثا

• (فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرض أو جهتي تعصيب أو جهتي مافى شخص واحد) •

(إذا اجتمع في شخص في نكاح مجوسى أوفى وطه شبهة) (جهتا فرض لم يرث الا بأقواهما) لانهم اقربا بنات يورث بكل منهما فرض عند الانفراد فلا يورث بهما الفرضان عند الاجتماع كالأخت الشقيقة لا يرث النصف بأخوة الأب والأم النصف بأخوة الأم بل يرث النصف فقط (والقوة كأن تعجب احدهما ما الأخرى كبت هي أخت لام بأن يطأ نحو مجوسى) (بنكاح) (أو غيره) بشبهة أمه فتلد بنتا) فترث منه بالنسبة دون الاختية لان الأخت للام محبوبة بالبنت ونحو من زياد في وقول أو غيره أهم من قوله أو مسلم (أو) (بأن) لا تعجب كام هي أخت لاب بأن يطأ من ذكر (بنته فتلد بنتا) فترث الوالدته منها بالامومة دون الاختية

في الموانع واما عدم الارث منه فلم يعلم الا من هذا الفصل على أن حكم مال ولد الزنا والمنقضي بلعان لم يذكروا في المتن فلا وجه لقوله في الترجمة وحكم مالههم بصيغة الجمع فكلام الشارح لاخبار عليه (قوله بلعان) خصه لانه الاغلب ومثله الخلاف في ولد الأمة (قوله كالأب) أى ولو عاد الى الاسلام بعد موت مورثه (قوله بل ماله) بقض اللام وما اسم موصول فيشمل الاختصاص (قوله يستوعب) أى يستغرق صادق بان لم يكن له وارث أصلاً وله وارث لكن لا يستوعب والمناصب الماشية هو الصورة الاولى ولذا قال قل لو سكنت عن قوله يستوعب لكان أنسب بالتشبيه (قوله المنقضي بلعان) تقدم مافيه (قوله بقراءة الأب) بخلاف قرابة الام لصحةها بالولادة وقوله لا تنفاهن نسبهما فليس ذلك من الموانع كما حوت الإشارة اليه اه افاده قل (قوله فلم يكن له) أى لولد الزنا والملاءنة (قوله عن ذوى الفروض) قيد لوجود الفضل اذا فضل مع العاصب كابنه وابن ابنه (قوله من جهة أمه) كالأخ للام وهو ليس بقيد بل مثله ذوالفرض من جهته هو كبناته وبنات ابنه فلو سكنت عنه لكان أولى بالدخل من ذكر ويدخل أيضاً أحد الزوجين (قوله فهو لمولى أمه) أى لمعتة لها وعصبته وكذا بقية أهل الولاء كعنتى المعتق وعصبته فاذا مات ولد الزنا أو الملاءنة عن أمه وأخوته لأمه كان لأمه السدس ولاخوته منها الثلث والفاضل لمولى الام (قوله فليت المال) أى ان انتظم والافالزاد لذوى الارحام اه قل

• (فصل في بيان حكم اجتماع جهتي فرض) •

هذا من جملة أنواع العجب وأترده بالذكر اغرابته أو نحو ذلك هكذا قاله قل وفيه نظر اذا بس فيه يجب لم يعلم مما سوى فان حجب الأخت للام بالبنت مثلاً علم مما سوى ولم يستفد مما هنا الا اجتماع البنينة والاختية مثلاً في شخص واحد ولذا جعل هذا في المنهج كأصله فرعاً مستقلاً منفصلاً عن العجب بغير المقتود والحمل والمنقضي (قوله في شخص واحد) متعلق باجتماع لكن اجتماع جهتي التعصيب ليزكره الا في النسخ فكان الاولى اسقاطه من الترجمة ويكون فيه زيادة على مافيه بالاولى لذلك مما يباح خلاف زيادة شئ فيه لم يذكروا في المتن (قوله في نكاح مجوسى أوفى وطه شبهة) تقدم ذلك على قوله جهتا فرض يورثهم أنه قيد في كل من الاقسام الثلاثة وليس كذلك بل هو قيد في القسم الاول فقط لوجود القسم الثاني في نحو ابن عم معتق والقسم الثالث في الأب والجد وزوج معتق الآن يقال ان ذلك التقييد لا اجتماع الاقسام الثلاثة أو لخصوص المقام اه في مقام التكامل على القسم الاول ولو أخرجه عن قوله جهتا فرض لكان أولى للاستغناء حينئذ عن هذا التكاف (قوله الا بأقواهما) ان لم تعجب والاورث بالضعف كما باتى (قوله بل يرث النصف فقط) خالف في ذلك أبو حنيفة وأحمد فقالا لا يرث بهما مافى ساءلى ابن العم اذا كان أخلام اه عن (قوله كأن تعجب احدهما الأخرى) أى حجب حرمان كائناً المذكور أو حجب نقصان قال الرملى وصورته أن ينكح مجوسى بنته فتلد بنتا ويموت عنها فلهما الثلثان ولا عبرة بالزوجية لان البنت تعجب الزوجة من الربع الى الثمن اه (قوله أو غيره) عطف على نحو أى أو يطأ غير المجوسى كسلم أو كافر غير مجوسى (قوله فتلد بنتا) نهى بنته وأخته من أمه (قوله أو بأن لا تعجب) أى حرمانا والا فالام قد تعجب نقصاناً وعبرة الرملى أو لا تعجب أصلاً بخلاف الأخرى فانها قد تعجب اه وهى مقيدة لما ذكر (قوله فتلد

فبنا هذه البنت الثانية بنت للاولى وأختها من أبيها وقوله فقرت الواحدة منها الملح أى فيها إذا
 ماتت الصغرى عن الكبرى فإن ماتت الكبرى عنها ورثت منها بالبقية دون الاختية على
 قياس ما ذكره ولا يمنع أن يكون الباقي لها تعصيبا كالاخت مع البنت ولو ماتت الكبرى قبل
 موت الرجل الواطئ فقد ماتت عن أب هو زوج وعن بنت هي أخت لاب فالبنت النصف
 وللاب الباقي فرضا وتعصيبا (قوله لا تحجب بأحد) أى لا تحرم أصلا كما مر (قوله أقل حجبا)
 مصدر من الفعل المبني للمجهول أى محجوبة لا المبني للفاعل لأنه ليس المراد حجبهما لا غير بل
 محجوبيتهما (قوله فتلدولدا) ذكرنا أن أثنى وضمير أمه وأخته للولد المذكور فقرت أى
 الاولى منه أى الولد بالجدودة لكن بعد موت الثانية التى هي أمه فإن كانت حية ورثت منه
 الاولى بالاختية لحجب الجدودة بالأم وفي عكس ما ذكره بأن ماتت الاولى بعد موت الثانية يرث
 الولد منها بالاختية لأنه ابن بنتها من ذوى أرحامها وعبارة الرملى بعد أن ذكر مثل عبارة
 الشارح ومجمله ما لم تحجب القوية فإن حجبت ورثت بالضعيفة كالمات عن الأم وأما
 فأقوى جهتي العايبا وهى الجدودة محجوبة بالأم فقرت بالاختية للام الثالث بالامومة ولا
 تنقصها اخوة نفسها مع الاخرى عن الثلث الى السدس وللعيا النصف بالاختية وبالفرز
 بمذاقية القدرت الجدة أم الأم مع الأم ويكون للجدة النصف والام الثلث فالفرز من جهتين
 أو يقال أختان من الاب وراثتا بافرض ولا أحداهما الثلث والاخرى النصف أو يقال
 ورث شخص مع من أدلى به رايه ولد أم قال الشيخان ولا يرثان هذا الزوجية قطعا بل لانها
 وفيه نظر بناء على الأصح من صحة نكاحهم والتوارث مبني على الخلاف المذكور اهـ بزيادة
 (قوله فان كانتا حتى فرض الخ) سئل الامام النووي عن خمسة عشر ذكورا ورثوا أملا
 بالنسب أخذ خمسة منهم نصفه وخمسة سادسه فأجاب بأن الخمسة الاولى أولادهم وهم اخوة لام
 والخمسة الثانية أولادهم فقط والخمسة الثالثة اخوة لام فقط وتكون المسئلة من ثلاثة
 للاخوة للام العشرة الثلث واحد يابن عددهم ولاولادهم العشرة الثلثان تعصيبا اثنان
 يوافقان عددهم بالنصف فقرت الى خمسة ويكتفى بالعشرة عدد الاخوة للتداخل فتضرب بها في
 الثلاثة بثلاثين للاخوة للام الثلث عشرة كل واحد واحد ولاولادهم عشرة وثلاثون لكل
 واحد اثنان وإذا تأملت وجدت الخمسة الذين هم اخوة لام وأولادهم أخذوا النصف السدس
 بالاخوة والثلث ببقية الم والخمسة الذين هم أولادهم فقط أخذوا الثلث ببقية الم والخمسة
 الذين هم اخوة لام فقط أخذوا السدس بالاخوة لانهم اشتركو مع الذين هم أولادهم أيضا
 في الثلث (قوله فإخذ إذا انفرد الخ) فبئر المال كله بالزوجية والولادة يكون له شركة
 في الولاء كـ ثلاثة اخوة أعنتقوا أمة وتزوجها أمهم فله النصف بالزوجية وبشركة
 أخواه في النصف الباقي تصح من ستة لان مخرج نصف الزوج اثنان له واحد يابن واحد على
 ثلاثة لا يتقسم ويابن فتضرب ثلاثة في اثنين بسبعة ويعايبهم فيقال ثلاثة اخوة اشقاء ورثوا
 مال ميت أخذ أحدهم ثلثه والاخران ثلثه كل واحد سدسه ونظم ذلك بعضهم فقال
 ثلاثة اخوة لاب وأم • وكلهم الى خيرة فقير
 أقادهم صروف الدهر أرثا • وكان ميتهم مال كثير

لان الام لا تحجب بأحد
 بخلاف الاخت (أو) بأن
 (تكون أقل حجبا) كأن أم
 هي أخت لاب بأن بطا هذه
 البنت الثانية فتلدولدا
 فالاولى أم أمه وأخته
 لا ينفق منه بالجدودة
 دون الاختية لان الجدة
 أم الأم انما تعصبا بالام
 والاخت تعصبا بجماعة
 (فان كانتا) أى الجهتان
 (جهتي فرض وتعصيب
 كزوج هو متفق أو ابن
 عم ورث بهما) فإخذ إذا
 انفرد النصف بالزوجية
 والباقي يكونه معتقا أو ابن

عم

لخازالا كبر ان هناك ثلثا * وباقي المال فاز به الصغير
(قوله مختلفين) أى من حيث الفرض والتعصيب (قوله بأقواهما) والقوة هنا ما يكون
الجهة أقل حجما أو يكون إحدى الجهتين محجوبة بالآخرى وليست مرجحة (قوله بينوة الم)
أى لانها حاجبة عن الارث بالولاء فكانت أقوى فلو كان معه ابن عم في درجته وليس معتقا
شارك في الارث نصقين لوجود بنوة الم فيه اوجهة الولاء محجوبة كامر

* (فصل في بيان ميراث الخنثى المشكل والمفقود والحل) *

والخنثى من له آتانا الرجال والنساء أو ثقبه تقوم مقامهما أو ما دام مشكلا يستحيل كونه أباً
أو جداً أو أمّاً أو زوجاً أو زوجة بل جهاته منحصر في أربع البنوة والاخوة والعمومة والولاء
وهو من تخنث الطعام اشتبه طعمه المنة صود بطم آخرى بذلك لاشكال حاله في أحكامه (قوله
يرث الخنثى المشكل التدرج والميقن الخ) هذا اذا اختلف ارثه بالذرة والافوته والا كولد
أم ومعتق فانه يأخذه وعبارة المنهج والمشكل ان لم يخنث ارثه كولد أم أخذ والاعلى باليقين
فيه وفي غيره وقف ما شك فيه * (قوله الى التبين) أى الى ان يبين حاله ولو بقوله وان اتهم
فصدق في قوله أن رجل أو امرأة يمينه لان قال أن رجل وهو محبى عليه فقال له الجاني بل
امرأة فلا يصدق ومثل التبين الصلح ولومات الخنثى في مدة الوقف والورثة غير الاولاد واختلاف
ارثهم لم يبق سوى الصلح ويجوز من الشكل في حق أنفسهم على تساوت وتفاوت واسقاط بعضهم
ولا بد من لفظ صلح أو تهاجب واغتفر مع الجهل للضرورة ولا يصلح رضى محجور عن أقل من
حقه بفرض ارثه اه افاده الرملى بزيادة (قوله كزوج وأب وولد خنثى الخ) هى من اثني عشر
مخرج الربع والسادس للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللخنثى ستة لاحتمال أنوثته ويوقف واحد
فان بان ذكر أخذ أو أنى أخذ الأب تعصبا اه قل (قوله والمفقود لا يرث الخ) هذه
زائدة على ما بالكلام فيه وهو ارث من ذكر من الغير لان اضافة ميراث المابعة في الترجمة من
اضافة المصداق لفاعله فذلك استطراد والمفقود من انقطع خبره (قوله ماله) بفتح اللام
فيشمل الاختصاص وكذلك ما بعده وقوله حتى تقوم بينة أى عندكم كم ولا بد من قبولها
ولا يكتفى قيامها عند غيره ولا يشترط حينئذ قوله حكم بيموته (قوله أو تمضى مدة) أى مدة
التعصم من ولادته ولا تتقدر بشئ على الصحيح اه قاله الرملى وبه يعم لم ضعف تقييد قل
بالعمر الغالب اثنان وستون سنة وعبارة الششورى والمشهور عندنا لا تقدر تلك المدة بل
المعتبر غاية الظن باجتهاد الحاكم (قوله فيجهد القاضي ويحكم) راجعان للثانية فقط وهى
مضى المدة وعبارة الرملى وعدم ما قترناه عدم الاكتفاء بمضى المدة وحدها بل لابد من
الحكم ولا ينافى ذلك قولهم لو انقطع خبر العبد بعد هذه المدة لا تجب فطرته ولا يجزئ عن
الكفارة اتفاقا ولم يذكر الحكم لان ما هنا أمر كل يترتب عليه مصالح ومفاسد عامة
فاختلط له أكثر اه (قوله وقت الحكم بيموته) أى أو وقت قيام البينة فن مات قبلهما أو معهما
لم يرثه ومحل ذلك عند الاطلاق فان قيدته البينة أو قيدته هو في حكمه بمن سابق اعتبر ذلك
الزمن ومن كان وارثه حينئذ ولا تتضمن قسمة الحاكم الحكم بيموته الا ان وقت بيعه لم يتنازع
ورفع اليه لان الاصح ان قصر الحاكم ليس بحكم الا في قضية رفعت اليه وطلب منه فصلها

لانه وارث بسببين مختلفين
وان كانتا جهتي تعصيب
كان بن عم هو معتق لم يرث
بهما بل بأقواهما فيرث في
المثال بنوة الم لا يكون معتقا
* (فصل) في بيان ميراث
الخنثى المشكل والمفقود
والحل *

(يرث) الخنثى المشكل
القدر الميقن ويوقف
الباقى الى التبين) كزوج
وأب وولد خنثى للزوج
الربع وللأب السادس
والخنثى النصف ويوقف
الباقى بينه وبين الأب
(والمفقود لا يرث) بل
يوقف ماله حتى تقوم بينة
بموته أو تمضى مدة يغلب
على الظن انه لا يعيش
فوقها فيجهد هذا القاضي
ويحكم بيموته ثم يعطى ماله
من يرثه وقت الحكم بيموته
(و) لا يرث

وعبارة المنهج وشرحه فيه على ماله من يرثه حينئذ أي حين قيام البيعة أو الحكم ثم قال وتعبيري
بجملته أعم من تعبير الأصل بوقت الحكم اه ولا يخفى أن عبارته مساوية لعبارة الأصل
فاعتراضه واردها (قوله بل بوقف نصيبه) أي ما خصه من جميع المال أن انفرد ببعضه
أن كان ثم غيره ولو مات عن أخوين أحدهما مفقود وجب وقف نصيبه إلى الحكم بموته ثم إذا
لم يظهر حياته في مدة الوقف يعود كل مال الميت الأول إلى الحاضر وليس لورثة الميت موقوف فيه
شيء إذا لارث بالثبوت لاحتمال موته قبل موت مورثه ذكره الغزالي وغيره وهو ظاهر
اه مر (قوله حتى يتبين حاله) بالمعنى الشامل للظن اه قل (قوله ثم يعمل الخ) ثم في الواو
الذي ترتيب بين الوقف والعمل وعبارة المنهج تعالاه وقف حصته وعمل الخ فقول قل (٣)
أن الوقف بعد العمل ليس في محله (قوله به) أي المنة وقد وقوله حتى يتبين حاله أي أنه كان عند
الموت حيا أو ميتا وقوله بحياته كالجدة أو موته كالإخ الشقيق في المثال الثاني وقوله بقدر في
حقه ذلك أي حياته أو موته وكذا قوله ما وفي تنفيذ ذلك الضمير يجوز أن العطف بأو التي
لأحد الشيتين فيفرد الضمير بعدها (قوله في زوج الخ) هو مثال الأول أعني قوله في بسقط
الخ وهي من اثنين وقوله في جـ الخ مثال الثاني أعني قوله ومن ينقص الخ وهي من ستة لأن
مسئلة موته من اثنين عدد الجدة والإخ وحياته من ثلاثة عدد الأخوين والجدة والجماعة إلهما
ستة ومثال الثالث أعني قوله ومن لا يختلف نصيبه الخ زوج وابن مفقود وبنت يعطى
الزوج الربع لأنه بكل حال ولو تلف الموقوف للعائش كان على الكل فإذا حضر استرد ما دفع
إليه وقسم بحسب إرث الكل كما صرحوا به فيما إذا بان حياة الحمل وذكرورة الخ فحقه قاله مر
(قوله ميراث الحمل) أي إرثه من غيره بالفعل والافه ووارث بالقوة منذ كان نطفة ولذا يقال
لأبجدائه على ما فيه (قوله غيره) نائب فاعل يعطى وقوله الاما أي قدره وهو مستثنى من
مقدر والتقدير ولا يعطى غيره شيئا الا قدره يقين بانه أي الغير يرثه أي القدر معه أي الحمل
وقوله كالاب والجدة أي كالقدر الذي يأخذه الأب والجدة الخ وفي نسخة استأط ضمير يرثه وعليها
فالمناصب التعبيري لأن احبته ذواقعة على من يعقل الممثل بقوله كالاب الخ (قوله يرث)
أي بكل تقدير يدل ما بعده وقوله أو قدر يرث أي على بعض التقدير فانه ان كان ذكر أو وث
أو أنثى لم يرث لأن بنت الأخ من ذوى الارحام (قوله لايه) ليس بقيد بل مثله حمل أخيه شقيقه
الآن يقال المراد بالاب الأخ للام فيشمل الأخ الشقيق (قوله قبل انفصاله) ذكره
ليس ضروريا لأنه لا يسمى حلالا احبته (قوله فان انفصل حيا الخ) هو إشارة لشروط إرث
الحمل أي استقر إرثه والافقة قدم إرث قبل انفصاله وليس تفريعا على الاحوط ولا بد
من انفصاله كله وان تكون حياته مستقرة يقينا وتعرف به وقبض بدو بسطها لا يعجز ربحو
اختلاج لأنه قد يقع مثله لانضغاط ومن ثم أنقوا كل ما لا تعلم به الحياة لاحتمال انه احراض
آخر (قوله يعلم وجوده) ولو عمادته كالمنى وعلم وجوده عند الموت بان ينفصل لاربعة سنين
ماعد الحظية الوضع والوط فاقول وان لم تسكن فراشا لأحد ودون ستة أشهر وان كانت فراشا
أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت اه أفاده مر بزيادة (قوله والا) بان انفصل ميتا
بنفسه أو بجناية جان أولم ينفصل كله بان مات قبل تمام انفصاله أو انفصل كله حيا لكن
حياته غير مستقرة أو مشكوكا في حياته أو استقر إرثها أو حيا حياة مستقرة ولم يعلم وجوده عند

بل (بوقف نصيبه من الميراث
حق يتبين حاله) ثم يعمل
في الحاضر من بالاسوان
حقهم فن يسقط منهم به
لا يعطى شيئا حتى يتبين
حاله ومن ينقص حقه منهم
بحياته أو موته بقدر في
حقه ذلك ومن لا يختلف
نصيبه بما يعطاه في زوج
وعم وأخ لاب مفقود
يعطى الزوج النصف
ويؤخر الم في جد وأخ
لابوين وأخ لاب مفقود
تقدر في حق الجدة حياته
فيأخذ الثلث وفي حق
الإخ لابوين مونه فيأخذ
النصف ويبقى السادس
ان تبين موته للجدة وأحياته
فلاخ (وبوقف ميراث
الحمل ولا يعطى غيره الا
ما يتبين انه يرثه معه)
كالاب والجدة والزوجين
فلو خلف الميت جلا يرث
بعد انفصاله بان كان منه
أو قدر يرث بان كان من
غيره كعمل أخيه لايه عمل
بالاحوط في حقه وفي حق
غيره قبل انفصاله فان
انفصل حيا الوقت يعلم
وجوده عند الموت ورث
والافلا

(٣) (قوله فتقول قل الخ)
الظاهر ما قاله قل تأمل

الموت كان انفصل لا أكثر من أربع سنين أو أقل منها وأمه فراض (قوله بيانه) أى العمل
بالأحوط وبين ذلك أربع صور يوقف المال في ثلاث منها ولا يوقف في واحدة (قوله ان لم يكن
وارث سوى الحمل) كأن قام بالأم مانع أو كانت مطابقة من الميت (قوله من قد يجنبه الحمل)
كأنه فان الحمل ان كان ذكر اجنبه أو أنثى ورث منه (قوله عاتلات) بصيغة الجمع أى الثمن
والسدسان وتسمى المنبرية ما تقدم من ان عليا رضى الله عنه مثل عنها وهو يخطب
بمنبر الكوفة قائلا الحمد لله الذى يحكم بالحق قطعا ويجزى كل نفس بما تسعى واليه المآب
والرجى فمثل حينئذ عن هذه المسئلة فتعال ارتجالا صار عن المرأة ثمانية ومضى في خطبته
(قوله الى سبعة وعشرين الخ) للزوجة ثلاثة وللابوين ثمانية ويوقف الباقي فان كان بنتين
فاكثر فلهما ما أولهن ماذ كروا الاربعات الى أربعة وعشرين من غير عول ورد على الزوجة
والابوين مانع منهم وطريقه ان تحصل جامعة لهما ما وهى مائتان وستة عشر لتوافقهما
بالثلاث وتسعة ذلك على كل منهن ما وتنفق التفاوت بين الحصص في المستثنين فقرده على ما خصه
من الاخرى وایضاح ذلك انه اما ان يظهر ان لا حمل أو يظهر بنتا أو بنتين فاكثر أو ذكر أو
ذكر أو ذكر أو كوروا انا فاقام لهما على التقادير اما أربعة وهى احدى الغراوين أو أربعة
وعشرون غير عاتلة أو عاتلة سبعة وعشرين اذا كان الحمل بنتين فاكثر من محض الاناث
فصذف الاربعة لدخولها في الاربعة والعشرين وبينها وبين السبعة والعشرين موافقة
بالثلاث فاضرب احداهما في ثلث الاخرى تبلغ مائتين وستة عشر اضرب لكل من الزوجين
والاب سهما من كل مسئلة منهم في ثلث الاخرى يحصل نصيبه منها وأعطه أقل النصيبين
فالزوجة أربعة وعشرون من ضرب ثلاثة في ثمانية وهى الثمن عاتلا من ذلك الجامعة أما
الثنى الكامل فهو سبعة وعشرون من ضرب ثلاثة في تسعة ولكل من الابوين اثنان وثلاثون
من ضرب أربعة في ثمانية وهى السدس عاتلا ما غير العاتل فستة وثلاثون من ضرب أربعة
في تسعة ويوقف الباقي وهو مائة وثمانية وعشرون الى ظهور الحال فان خرج الحمل بنتين أو
أكثر فقيم الموقوف بينهما ما أرينهن أو ذكر أو أكثر ولو مع اثان فلا عول ويكمل لهم
فروضهم فيعطى للزوجة ثلاثة أسهم ولكل من الابوين أربعة والباقي للولاد تعصبا أو بنتا
واحدة نالها نصف الجميع مائة وثمانية من الموقوف وللزوجة ثلاثة وللام أربعة وللأب ثلاثة
عشر أربعة تكمله سدسه وتسعة تعصبا فان خرج ان لا حمل أو بنتا فللزوجة ثلاثون تكمله
ربعا وللام اثنان وعشرون تكمله ففرضها وهو ثلث الباقي بعد أخذ الزوجة فرضها
والفاضل للأب ركز وأب أو جد وزوجة ابن حامل بان مات امرأته عن حولا فلا لأب أو
الجد السدس عاتلا في الحال وللزوج ربع عاتلا ويوقف الباقي لان حمل المرأة ولد ابن لامة وفيه
والاضران يكون عددا من الاناث فتسكون المسئلة من اثني عشر وتعول لثلاثة عشر للأب
أو الجدا اثنان وللزوج ثلاثة وتوقف ثمانية (قوله وان لم يكن له) أى الحمل وكان الاول تقديم
هذه على التي قبلها لاشترائك الثلاثة في الوقف كما مر (قوله اذا ضبط له) فقد وجد في بطن خمسة
وسبعة واثنا عشر وأربعون على ما حكاه ابن الرفعة وأن كلا منهم كان كالا صبيح وانهم عاشوا
وركبوا الخيل مع أبيهم في بغداد وكان ملكا بها هم

• (كتاب النكاح) •

بيانه ان لم يكن وارث
سوى الحمل أو كان من قد
يجنبه الحمل وقف المال
الى ان يتفصل وان كان من
لا يجنبه وله مقدرا كتاب
أو جد وزوج أو زوجة
اعلم به عاتلا ان أمكن
عول كزوجته حامل وأبوين
اهما من ولها ما سدسان
عاتلات لاحتمال ان الحمل
يتان فتعول المسئلة من
أربعة وعشرين الى سبعة
وعشرين وان لم يكن له
مقدرا كالولاد لم يعطوا
شيء باحق يتفصل الحمل اذا
لا ضبط له
• (كتاب النكاح) •

هو لغة الضم وشرا عاقد بهتبر فيه لفظ انكاح أو نحوه وهو حقيقة في العقد ٢٣٧ مجاز في الوطء وانما حمل على الوطء

في قوله تعالى - ق تنكح
زواجره نحو الصبي
حتى تذوق

(قوله والاصح لاحث)

هذا يقتضي ان الاصح انه

اباحه وهو ما شئ عليه ج

والذي شئ عليه م

تبعه والده انه تملك بالعتق

الذي قاله الحنفي بعد فيكون

عدم الحنف على طريقة

م راجع ما ينبى على مرجوح

هكذا أفاده الرشيدى

والذي يظهر - رانه يجامع

المعقد على طريقة م

أيضا بدليل تفويض الامر

الى منته فاذا نوى ما يشمل

ملك الزوجة حث ولو

قلنا انه اباحه نظر المقابلة

مع كونه غلط على نفسه

وان لم يؤول ذلك لم يحث وان

قلنا انه تملك لعدم تعارفه

فسر الخلاف انما يظهر

ان لم يلاحظ ذلك فتدبر

(قوله اصحة نفيه عنه) أى

كان يقال هذا الوطء ليس

نكاحا أى وهذا - لامة

المجاز فلا يكون - حقيقة في

الوطء أفاده ع ش (قوله

ولا تستأله الخ) على ثانية

للكونه ليس حقيقة في

الوطء لما يلزم عليه من

كونه الاقبح كناية عن

غيره مع أن المعهود العكس

وهذا معنى الاستعالة التى

قالها الحنفى تبعه لم روج

أخره عن الفرائض المتعلقة بالموت لانه من الشهوات التى ليس شأنها من ضروريات الحياة
وهو من العقود اللازمة كما هو فائدته حفظ النفس وتزويج ما يضر حبه واستيفاء المذنة
أى القمعة وهذه هى التى تبقى فى الجنة اذ لا تناسل فيها ولا احتباس وما قيل من أن الشخص
يشتم بغير الولد فيكون حله ورضاعه وفطامه فى ساعة وان لم يولد له فى الدنيا كان لخصى
والممسوح يلد فى الجنة فغير صحيح وأما قوله تعالى وفيها ما تشتهى الانفس وتلذذ الاعين فلا
ينافى ذلك لان الله تعالى ينعهم فيها من اشتهوا أمور ويشتغلهم عنها بما هو أرق فيكون الولد
من ذلك وأما الامور التى لم ينعهم من اشتهوا ثم افلهم اشتهوا أو حاولوا لو كانت حراما فى الدنيا
كالحرير والخمر وجمع الاختمين لان الله التحريم فى الدنيا التباغض وقطعية الرحم وهى
منتهية فى الجنة الا ما فيه وذيله كوطء فى دير فينعهم من اشتهوا فانه نعم يجوز لهم نكاح سائر
الحازم الا الام والبنت ولا تزال بوطئهم فمكرهم وكول لا اختيار لهم وترجي عليهم المستور حال
القمع بل منهم من يشاهد به حينئذ وليس انما ما شرع منذ آدم ويستمر حتى فى الجنة الا هو
والايمان بالله تعالى والمراد أثره من الوطء وثبوت الزوجية لا هذا الله - قد المخصوص (قوله
لغة الضم) ومنه تناكحت الاشجار اذا تعاليات وانضم بعضها الى بعض سعى الملع فى الشرى
بذلك لما فيه من ضم أحد الزوجين للآخر (قوله لفظ انكاح) أى مشتق منه لان المصادر
كليات وهو لا ينعقد بها او خرج بقوله لفظ يسع الاما فانه لا ينعقد برفيه ذلك وان ترتب عليه
حل الوطء (قوله أو نحوه) أى الانكاح وهو التزويج ولو صرح بذلك كان أولى لما تقدم من أنه
ليس لناعقه بخصص بانه مخصوصة بالكتابة واللم والنكاح ولا يضر اختلاف الايجاب
والقبول فى الصيغة فاذا قال زوجتك فقال قبالت نكاحها أو العكس صح وأركان خمسة
زوج وزوجة وولى وشاهدان وصيغة وسعلم كاهن كلامه وتوخذ من التعريف ما عدا
الشاهدين ولذا قال بعضهم انهم ما بالشرط أشبهه اعدم دخولها فى الماشية وليس منها المهر
بخلاف الثمن فى البيع والمعقود عليه هو الزوجة فقط على المعقد أى معقود على منتهى
على ما ساقى وحينئذ فكان الاولى تعريفه كما فى المنهج بانه عقد يتضمن اباحه وطء بلفظ انكاح
أو نحوه قال م روجل هو عقد تملك أو اباحه وجهان يظهر أثرهما فيما لو حلف لا بلفظ شيأ وله
زوجة والاصح لاحث حيث لا نسبة وعلى الاول فهو مالك لان يتحقق لالة منقصة فلو وطئت
بشبهة قال مهر لها اتفاقا ولا يجب عليه وطؤها لانه حقه اه (قوله حقيقة فى العقم) أى حقيقة
شرعية فى ذلك مجاز فى الوطء من اطلاق اسم السبب على المسبب اصحة نفيه عنه والاستعالة
أن يكون حقيقة شرعية فيه ويكنى به عن العقد لاستعجال ذكره كقوله فالتقول بانه حقيقة
فى الوطء مجاز فى العقد خلاف الصحيح وكذا القول بانه حقيقة فيه ما وقيل مجاز فيه ما وحقيقته
الحاضرة يقال نكحه الدواء اذا خمره وغلبه أو انضم يقال تناكحت الاشجار اذا انضم بعضها
الى بعض أو الاختلاط يقال نكح المطر الارض اذا اختلط بهما وتظهر فائدة الخلاف فيما
لو علم اطلاق أو العتق مثلا على النكاح فعلى الاول يحمل على العقد لا الوطء الا ان نواه وقد
بلغ بعض اللغويين اسماءه الى ألف وأربعين (قوله مجاز فى الوطء) أى من اطلاق اسم السبب
على المسبب لان الوطء يتسبب عن العقد (قوله وانما حمل على الوطء الخ) أى فهو من الحمل على
المجاز القرينة وهى الحديث المذكور وكذا قاله هنا وفى شرح المنهج وقال المفسرون انه محمول

في الآية على العقد والوطء مستفاد من الحديث وهو أولى لان الغالب أن النكاح متى أطلق
في القرآن ينصرف للعقد فحمل هذا على الأعم الأغلب أولى (قوله عسائلك) تصغير عمل
والنساء بالغة وقال بعضهم هم انه يؤث بجازا فيكون تصغيرا له مؤث عمل وهو غفلة
الاطلاق ينصرف لعمل النحل وفي الكلام استعارة تصرية بحيث شبه الوطء بالعمل
بجامع ميل النفس لكل واستعار اسم المشبه به للمشبه والاذافة ترشيع وحمل العمل عليه على
الوطء هو قول الشافعي وجهه ورائته هاهنا فصل المطابقة ثلاثا مجرد وطء المحلل اكتفاء بكونه
مظنة للمدة وجها لبعض اللغويين على المدة الحاصلة بالوطء (قوله ما طاب) أي حل وانما عبر
بما الموضوعة غير العاقل لان المنظور له الصفة وأجرا للاثبات مجرى غير العاقل لنقص
عقله (قوله تناكحوا) المراد بالمفاعة التزويج والتزوج وقوله تنكحوا وفي رواية تنكحوا
وعامة فاني مبادكم الا بكم يوم القيامة وذلك أن الانبياء يتباهون بكثرة الاتباع اللازم لها
كثرة الثواب فالمباغى به في الحقيقة هو كثرة الثواب المقترنة على كثرتهم والذين يساقون الى
الجنة مائة وعشرون صفا منها ثمانون من أمة نبيها وأربعون من امة نبيها الانبياء عليهم
الصلاة والسلام (قوله بلاغا) أي بلاغ بلغى (قوله أقسام) أي ثلاثة وان عم الحلال الواجب
والمدوب والمباح على القول به كما يأتي بدليل المقابلة وقدم الحرام اعظمه وضبطه ثم المكروه
الضبطه قل (قوله أي ما لا يصح الخ) انما فسره بذلك لانه لا يلزم من الحرمة عدم الصحة
ككاح المخطوبة لغيره وأشار بقوله العالم بغيره الى أن المراد الحرام في الواقع وان لم يطاع
الفاعل على حرمة بناء على تفسيره بانه مخالفة الفاعل ذي الوجهين الشرع فهو معنى الفساد
وله أقسام أربعة لعينه أو لجمع أو لاشتباها أو لعنى يقتضيه بالعقد وللأول أسباب ثلاثة النسب
والرضاع والمساورة وجملة ما يحرم تلك الأسباب ثمانية عشر كما سيأتي (قوله الام) وهي من
ولدت أو ولدت من ولدك ذكر أو أنثى بواسطة أو بغيرها وان شئت قلت كل أنثى يفتى
اي يصل اليها نسب بالولادة بواسطة أو بغيرها والمراد بالنسب معناه اللغوي وهو القرابة
لا الشرع لانه لا يكون الا لآباءه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قول) وابنت) وهي من
ولدت أو ولدت من ولدها ذكر أو أنثى بواسطة أو بغيرها وان شئت قلت كل أنثى يفتى
المنكح بها بالولادة بواسطة أو بغيرها من منج وشرحه والمراد بالبنت ولو احتمالا كالمفوضة
باللعان فهي كالابنت في سائر الاحكام على المذهب فلا قطع بسرقتها مال النافي وعكسه ولا يقتل
بقتلها وان أصغر على النفي ولا ينفق وضوء باسمها ويجوز النظر اليها والخلو به اخلافا لابن
حجر نعم لا يجوز زواجها على النكاح مادام مصر على النفي اذ لا ولاية له عليها حينئذ ولا يكتفى
في الاجبار بمجردها احتمال النسب بخلاف الاحكام السابقة هـ ذاهو الظاهر وان لم أر من ذكره
ومن استلحق زوجة ابنة صارت بنته أو زوج بنته صارت ابنة ولا يفسخ النكاح ان كذبه
الزوج وليس لنامن ينكح أخته في الاسلام الا هذا واذا طلق امتنع التجديد واذا
مات ورثت منه بالزوجية لانها أقوى من الاختبة لعدم حجتها فان صدقه الزوج وحده
أرصد الزوجية انفسخ النكاح كما قاله الرشيدى على ما مر ثم ان كان قبل
الدخول فلا مهر أو بعده فلا مهر والمثل وكذا ان أقام الاب يثمة فيفسخ النكاح

عسائلك ويذوق عسائلك
والاصل فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى فاتكحوا
ما طاب لكم من النساء
واخبار أخر غيرتنا كقوله تنكحوا
رواه الشافعي بلاغا وله
أقسام ينتها بقولي (هو
حرام ومكروه وحلال
فالحرام) أي ما لا يصح ويأثم
بفعله العالم بغيره (اما
لعينه) سواء كان للنسب
وهو نكاح الام والبنت

ويثبت النسب وحكم المهر ما ذكر (قوله والاخت) وهي من ولدها أبوها أو أحدهما
 شرح المنهج (قوله والعمه) وهي أخت ذكر ولدك بواسطة أو بغيرها ولومن جهة الأم
 وقوله والخالة وهي أخت أنثى ولدك بواسطة أو بغيرها ولومن جهة الأب اه أفاده في المنهج
 وشرح من يادة (قوله وبنت الاخ) وهي بنت ذكر ولدك بواسطة أو بغيرها وبنت
 الاخت وهي بنت أنثى ولدها أحد أبوك كذلك (قوله حقيقة أو مجازاً) واجمع لما عدا الاخت
 اذ لا يقال فيه ذلك فلا يقال لبنت الاخت أخت مجازاً ولذا عطفها المصنف على ما قبلها ولم
 يكتف بالاخت عنها ولهم في ضبط جميع من يحرم عبادتان احدهما يحرم على الرجل أصوله
 وفصوله وفصول أول أصوله وأول فصل من كل أصل بعد الأصل الأول فالأصول الأمهات
 والفصول البنات وفصول أول الأصول الأخوات وبنات الاخ وبنات الاخت وأول فصل من
 كل أصل بعد الأصل الأول العمات والخالات ثانياً ما يحرم جميع نساء القرابة غير ولد العمومة
 وولد الخولة وهذا الخصر وأنص على الاناث اه أفادهم (قوله لقوله تعالى الخ) انما اقتصر
 على الأمومة والأخوة لأن سبب التحريم أما الولادة أو منه فيشمل الأصول والفرع وأما
 الأخوة بواسطة أو غيرها أو لأحد أصوله فيشمل الأخوات وبناتهن وبنات الاخ والعمات
 والخالات وأشار بالأمهات إلى السبب الأول وبالأخوة إلى الثاني فالأية دليل على تحريم
 السبع بطريق الإشارة المذكورة ولما لم تكن صريحة في ذلك أتى بالحديث بعدها الصراحة
 في المفسود (قوله أو لمصاهرة) وهي وصف بشبهة النسب يقتضي تحريم المناكحة (قوله وهو
 أربعة الخ) خرج بالاربعة بنت زوج الأم أو البنت وأمه وأم زوجة الأب أو الابن وبنتها
 وزوجة الربيب أي ابن الزوجة وزوجة الراب أي زوج الأم (قوله نكاح زوجة الأب)
 أي العقد عليها وكذا ما بعده (قوله وزوج البنت) أي يحرم على الأم نكاح زوج بنتها وان لم
 يدخل بها لأن العقد على البنات يحرم الأمهات والدخول بالأمهات يحرم البنات والفرقان
 الرجل يتولى بكلمة الأم عقب العقد الترتيب أموره فحرمت بالعقد أي سهل ذلك بخلاف بنتها
 وقوله وزوج الأم أي يحرم على البنت نكاح زوج أمها وكان المناس في هذا ما قبله ان
 يقول وبنات الزوجة وأمها لان السما في الاناث وكذلك الدليل الآتي لا يصريح فيه بالاناث
 (قوله المدخول بها) أي في الحياة ولو في الدبر وان كان العقد فاسداً وكذا اذا استدخلت مائة
 المحترم حالة انزاله وان لم يكن محترماً حال استدخاله فان لم يدخل بالزوجة لم تحرم بنته الا ان تكون
 منقصة بالمدان وصورتهما كما قاله ع ش اربعة تعد على امرأة ويحتمل بهما الخلو فيمكن فيها الوطء ولم
 يطأها أو أتت بنت يمكن كونها أمه ثم نكحها بالمدان فتحرم عليه لانه لو استلحقها لحقته كما هو اعلم
 انه يعتبر في زوجتي الابن والاب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن ان يكون العقد صحيحاً
 كما في شرح المنهج (قوله قال تعالى الخ) أثبت بالآية الاولى تحريم واحدة وقوله الاما قد سلف
 قال في الام يعني في الجاهلية قبل علمهم بتحريمه فانه كان أكبر ولد الرجل يخالف على امرأته
 وایس المراد انه أقر في أيديهم ما فعلوه قبل الاسلام وقوله وقال وأمها الخ دليل على البقية
 حيث قال وربائبكم والرابعة بنت الزوجة وبناتها وبنات ابن الزوجة وبناتها كما قاله الماوردي
 في تفسيره ومنه يعلم تحريم بنت الربيبة وبنات الربيب لانهم من بنات أولاد زوجته وقوله اللاتي

والاخت والعمه والخالة
 وبنت الاخ وبنت (الاخت)
 حقيقة أو مجازاً لا آية
 حرمت عليكم أمهاتكم
 (أو لرضاع وهو كما نسب)
 فحرم السبع المذكورات
 من الرضاع لقوله تعالى
 وأمهاتكم اللاتي
 أرضعنكم وأخواتكم
 من الرضاعة وقوله صلى الله
 عليه وسلم يحرم من الرضاع
 ما يحرم من النسب برواه
 الشافعيان (أو لمصاهرة
 وهو) أربعة نكاح زوجة
 الأب وان علا (و) زوجة
 الابن وان سفل (وزوج
 البنت) وان سفلت (و)
 زوج (الأم) المدخول بها
 وان علمت قال تعالى ولا
 تنكحوا ما نكح آباؤكم من
 النساء وقال تعالى أمهات
 نساءكم إلى قوله من
 أصلا بكم

دخاتم بين قيد في الثاني وانما الحصة القيدية لانه مجرور بالحرف والاولى بالاضافة وعند
اختلاف العامل يتعين استقلال كل بحكم فلا نظر مع ذلك لاتحاد عملها ما خلا قابلية بعضهم ثم قال
وحالات ابناءكم الذين من اصلابكم ونخرج بقوله من اصلابكم زوجة من تناء فلا تحرم
بغلاف زوجة الابن من الرضاع فانما تحرم خلافا لما ذكره قل (قوله وذ كرا لجور) أي
القريبة جرى على الغالب أي فلا مفهوما لانه من جملة شرط العمل بمفهوم المخالفة ان لا يخرج
أي يذ كر للغالب كما هنا فان الغالب كون الربائب في مجور الازواج أي تربيتهم (قوله واما
للجمع الخ) الحكمة في تحريم الجمع أنه يؤدي الى قطععة الرحم وان رضيت بذلك فان الطبع
يتبعه ويراد بالجمع حرام ابنته ودامود واما (قوله بين المرأة وأمه الخ) ذكر ذلك هنا من حيث الجمع
وان شمله عموم ما سبق ولذا لم يذ كر دليله لعموم الدليل السابق له اذ قوله تعالى وأمهات
نساءكم بشيعة من الزوجة أعم من أن تحجب مع أمها ولا وكذا قوله وربائبكم
الخ فالتحريم في ذلك لعينه وللجمع فذكره فيما امر بنظر الاول وهما نظرا للثاني فاندفع قول قل
ان الاولى عدم ذلك هنا لكونه من المحرم لعينه (قوله لا الكبرى على الصغرى الخ) اف
ونشره شوق بالنظر لكل من الشقين وهو توكيد لما قبله وبين ان طامسه أولا فاداة ادخال
المجاز لا لا والمراد الكبرى والصغرى في الدرجة لافي السن فالاولى العمة والخالة والثانية
بنت الاخ وبنت الاخت (واعلم) أن المحرمات من النساء احدى وثلاثون خمس أمهات
الام من النسب ومن الرضاع وأم الزوجة وأم الموطوءة بملك العين وأم الموطوءة بشبهة
* وخمس بنات البنت من النسب والبنت من الرضاع وبنت الزوجة اذ ادخل بالام وبنت
الموطوءة بملك العين أو بشبهة * وست موطوءات موطوءة الاب بالملك والعين وبشبهة
وموطوءة الابن كذلك * وثلاث اخوات الاخت من النسب ومن الرضاع وأخت الزوجة
من جهة الجمع * وثلاث خالات الخالة من النسب ومن الرضاع وخالة الزوجة من جهة الجمع
* وثلاث عمات العمة من النسب ومن الرضاع وعمة الزوجة من جهة الجمع * وثلاث بنات أخ
بنت الاخ من النسب ومن الرضاع وبنت الاخ لازوجة من جهة الجمع * وثلاث بنات أخت بنت
الاخت من النسب وبنت الاخت من الرضاع وبنت الاخت لازوجة من جهة الجمع * ويزاد على
المذكورات الملازمة فانما تحرم على الملاعن على التأيد بدليل الملاعن ان لا يجتمعان أبدا (قوله
ما يشغل الحقيقة والمجاز) أي لاجل دخول الجدة وعمة الاصل وخالته وضابط من يحرم الجمع
بينهم ما كافي المهرج كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احدهما ذ كرا حرم تنكحهما
ونخرج بالنسب والرضاع الملك فيجوز الجمع بين المرأة وأمتها وان حرم تنكحها لو فرضت
احدهما ذ كرا لا يجتمع على العبد نكاح سيدة وعلى السيد نكاح أمة اذ لا يجتمع نكاح
وملك وصورة جمعهما أن تزوج الامة بشرطه ثم سيدتها أو يكون رقية أو المصاهرة فيجوز
الجمع بين المرأة وأم زوجها أو بنت زوجها وان حرم تنكحها لو فرضت احدهما ذ كرا
اذ لو فرضت الام ذ كرا كانت الصغرى منكوبة ابنتها أو فرضت الصغرى ذ كرا وفرض
الزوج أنثى زوجته كانت الكبرى أم الزوجة ولو فرضت البنت في الثانية ذ كرا
لكانت المرأة منكوبة أيبه أو المرأة ذ كرا مع فرض الزوج أنثى زوجته كانت
الصغرى بنت الزوجة ويحل الجمع أيضا بين بنت الرجل وربيته وبين المرأة وربيته زوجها

وذ كرا لجور جرى على
الغالب (واما الجمع) في غان
مسائل (بين المرأة وأمتها
أو أختها أو عمتها أو خالتها)
قال تعالى وان تحبوا بين
الاختين الاما قدس اف
وقال صلى الله عليه وسلم
لا تنكح المرأة على عمتها
ولا العمة على بنت أخيها
ولا المرأة على خالتها ولا
الخالة على بنت أختها
لا الكبرى على الصغرى
ولا الصغرى على الكبرى
رواه الترمذي وقال حسن
صحيح والمراد بأمها وعتها
وخالتها ما يشغل الحقيقة
والمجاز

من امرأة أخرى وبين أخت الرجل من أمه وأخته من أبيه اذ لا تحرم المناكحة بينهما بتقدير
 ذكرورة احدهما (قوله وبين أمتين) أى فى عقد واحد وكذا فى عقود الأنا وجدت الشرط
 عند كل عقد فله جمع أربعة كالأثر كما هو مذكور فى محله (قوله بخلاف ما لوجه بين حرة
 وأمة) أى فى عقد واحد وكانت الحرة صالحة لا تمتنع المال وكانت غير صالحة لم يصح فيها ما يكره
 شيخنا عطية خلافاً لـ (قوله وبين أكثر من أربع) أى الحرة كان حكمه هذا العدد
 موافقته لاختلاط البدن الأربعة المتولدة عنها أنواع الشهوة المستوفاة غالباً بين وكانت
 شريعة موسى عليه السلام تحمل النساء بالاحصاء لمصلحة الرجال وشريعة عيسى عليه
 السلام تمنع غير الواحدة من إعاقة لمصلحة النساء فزاعت شريعة مصلحة النوعين فجوزت أربعاً
 حتى لا تزيد نوبة المرأة على ثلاث ليال وقد تمنع الواحدة كما فى نكاح السقيمه والمجنون ونكاح
 الأمة وقد يجوز من غير حصر كما فى حق الأنبياء فالأحوال الثلاثة أه أفاده من زيادة (قوله
 لغيره) بجملة مفتوحة بعد اللام اسم رجل من بني نقيف أسلم على عشر نسوة وهو أجدسة
 أسلموا من تلك القبيلة كل منهم على عشر نسوة وخس بالذكر ليكون الخطاب وقع معه والبقية
 مسعود بن مصعب ومسعود بن عامر ومسعود بن عمرو وعروة بن مسعود وسفيان بن عبد الله
 أه قل (قوله أمسك أربعاً وفارق سائرهن) قيل أمسك للوجوب وفارق للإباحة وقيل
 عكسه والصحيح أن كلا من الفعلين للوجوب وفائدة الاختلاف أنه يأثم بامسك مادون الأربع
 على القول بالوجوب فيمنع عليه امسك الأربع لاجل اندفاع نكاح الباقي وبذلك لا
 مفارقة بين باطلاق ولا يصح فراق الجميع بدون اختيار فالظاهر أن الثاني لازم للأول فإنه إذا
 أمسك الأربع اندفع الباقي قهراً أو دفعه تعينت الأربع قهراً ولا يتعين اختيارها مرة دفعة
 ولا مشاركة غيره كذلك وهذا الحديث مبين للمراد من قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من
 النساء الخ المقتضية جواز نكاح تسع أو ثمانية عشر (قوله لغيره) أى عبداً كان أو مبعوضاً
 أو مكاتباً (قوله لما روى البيهقي الخ) ولأنه على النصف من الحر ولأن النكاح من باب القضاء
 فلم يلحق العبد فيه بالحر كما لم يلحق الحر بعبودية الزيادة على الأربع (قوله عتية) مصغر
 عتية بوجهة من غنائة فوحدة (قوله العبد) أى من فيه رق وان قل أو كان مكاتباً (قوله ثنتين)
 أى حرتين أو أمتين أو مختلفتين ولو زاد الحر على أربع وغيره على ثنتين فى عقد واحد بطل العقد
 فى الجميع اذ لا يمكن الجمع ولا أولوية لاحدهما على الباقي نعم ان كان فيمن من يحرم جمعه
 كأختين وهن خمس فى حر أو ثلاث أو أربع فى غيره اختص البطلان به ما فان زدن على ست
 فى الحر وعلى أربع فى غيره بطل فى الجميع لزيادة غير الاختمين على أربع فى الأول وعلى ثنتين
 فى الثانى أو فى عقدين فان عرفت السابقة ولم تنفس بطل الثانى أو نسيه وجب التوقف حتى
 يتبين وان وقع امسكاً أو عرف سبق ولم تتبين سابقة ولم ترجع معرفتها أو جهل السابق والمعينة بطلا
 وكذا يقال فيما لوجه بين نحو أختين فيما صر (قوله وبين زوجين لامرأة) أى فى عقد واحد أو
 عقدين معا ولو لاحقاً لافان ترتباً فالصحيح هو السابق أو جهل وجب التوقف الى بيانه ولكل
 منهما ما يدعى عليها أنها لم سبق نكاحه فان أقرت لاحدهما فهى له وغرمت للاخر مهر مثلهما
 فان مات الأول أو طلق صارت زوجة للثانى بلا عقد كما سياتى ورجعت عليه بما أخذته منها ولو

(وبين أمتين والزواج حر)
 لاندفاع حاجته بأمة
 بخلاف ما لوجه بين حرة
 وأمة علاقة فربى الصنفه
 (وبين أكثر من أربع له)
 لقوله صلى الله عليه وسلم
 لغيره أمسك أربعاً
 وفارق سائرهن رواه ابن
 حبان وغيره وصححه (و)
 بين (أكثر من ثنتين لغيره)
 لما روى البيهقي عن الليث
 عن الحكم بن عتيبة قال
 أجمع أصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم على أن
 لا ينكح العبد أكثر من
 ثنتين (وبين زوجين لامرأة)
 بالإجماع

زوجت المرأة عبدًا بأمته ما زوجها من زوجها أي مملوك كان لها مع كونها تزوجة بزواج أو تزوج
به ولذا ألغز بعضهم فقال امرأته لها زوجان ولها أن تزوج بثالث أو هي متزوجة به وصورتها
ما ذكر (قوله محرم) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وتشديد الراء من أول من فقع الميم والراء
وسكون الحاء مضافا للضمير لشعور الأول المحرمة بنسب ورضاع ومصاهرة ولعان ونفي ونون
وعدة وطلاق ثلاث واحرام وغير ذلك وكذا اختلاط المرأة اختلاط الرجل المحرم برجال قرة
كبيرة فان لاخته مثلا أن تنكح منهم إلى أن يبقى عدد محصور (قوله محصورات الخ) هن من
يسهل عدن على الاتحاد بمجرد النظر والفكر القلبي كعشرين ومائة ومائتين وثلاثمائة وغير
المحصورات عكسه كالف وتسعمائة وتسعمائة وسبعة مائة وما بين ذلك وهو الأربعة مائة
والخمسمائة والسفانة يستغنى فيه القلب أن مال إلى الاختلاط أخذوا الاختلافان شك حرم
النكاح على العقد (قوله بخلاف ما لو اختلطت بغير محصورات) أي فله النكاح منهن وإن قدر
على متيقنة الحل خلافا للسبكي رحمه الله تعالى وله أن ينكح حينئذ إلى أن يبقى محصور بكارجه
الروائي ولا يخالفه ترجيحهم في الأولى إلا أن يتيقن واحد أن النكاح مختلط له ففوق غيره
ولا يفتقض وضوءه بأس من تنكحه أو محل الفرق بين المحصورات وغيرهن ما لم تغير محرمه بصفة
كطول وسواد والآنكح غير المتصف بتلك الصفة وحرم عليه المتصف بها مطلقا وخرج باختلاط
المحرمة ما لو اختلطت زوجته بأجنبيات فلا يجوز له موطأ واحد منهن مطلقا ولو باجتهاد إذا
لادخل للاجتهاد في ذلك ولأن الوطأ إنما يساح بالعدل بالاجتهاد اه أفاده مر وله العقد على
واحدة منهن لأنها ما زوجها فله حلال بالعقد السابق ولا يضر تجديده أو غير زوجته فحل
بالعقد الثاني وله أن يعقد على ثلاث من المشتبهات لا على أربع بل لو أزان لا يكون فيهن الزوجة
المشتبهة فيقع في خامسة ولذا لو اشقبه زوجته عقد على امرأتين أو ثلاث فواحدة وحرمت
الزيادة فيهن الأربع امتنع العقد على شيء من المشتبهات لساير ولو مات الزوج في حال الاشتباه
وقف من تركته فصيب زوجته أو أكثر إلى الصلح أو ماتت امرأته من المشتبهات وقف من تركتها
فصيب زوج (قوله لا نسد عليه باب) أي أن لم ينكح متيقنة الحل والأقرب بما يرد أن الملازمة
ممنوعة فان له أن يعدل عن المختلطات إلى متيقنة الحل (قوله غير محصورة) فان كانت محصورة
امتنع الاصطباذ منها غير مالم لا الصيد المختلط أما هو فيجوز له مطلقا لأنه إما أن يصطاد ملكه
أو مباحا (قوله لشي) بدل من سبب والمراد بالشي المسانع المقارن للعقد سواء كان وجوديا أو
عدميا (قوله وهو نكاح الشغار) بفتحين أو لا هاء مكسورة من شغار الكلب رجله رفعها ليبول
فكان كلامهم يقول لا ترفع رجل بني حتى أرفع رجل بنتك أو من شغار البلاء إذا خلطوا عن
المهر أو عن بعض الشرط اه مر (قوله كان يقول) أشار بالكاف إلى أنه باطل وإن هي معه
مالات في المنهج وشربه وكذا لا يصح لو مباح مع البضع مالا كان قبل وبضع كل واحدة وألف
صدقات الأخرى فان لم يجعل البضع صدقا بأن سكت عن ذلك فيه حاصص نكاح كل منهما بالاتفاق
القشر يك المذ كور ولا نه ليس فيه الا شرط عقد في عقد وهو لا يفسد النكاح لأنه معاوضة غير
محضة ولا حل واحدة مهر المثل أو سكت عنه في واحدة كالأول قال زوجها بنتي على أن تزوجني بنتك
وبضع بنتي صدقات بنتك فقال قبلت وسكت عن بضع الثانية فيصح فيها ويجب لها مهر المثل اه

(وأما الاشتباه محرمه
بأجنبيات محصورات)
اختلاط الألباض مع اتقاء
المشقة باجتنابهن بخلاف
ما لو اختلطت بغير محصورات
فأما لو حرمنا عليه النكاح
منهن لا نسد عليه باب فانه
لو سافر إلى محل آخر لم تأمن
أن تسافر إليه وهذا كالأول
اختلطت بغير محصورات
مباحة غير محصورة فانه
لا يصح حرم الاصطباذ منها
(وأما لسبب) لشي وقع
(في العقد وهو نكاح
الشغار) لأن شي عنه في خبر
العصيين وهو كأن يقول

(قوله غير المتصف) تأمل
(قوله وحرم عليه المتصف
بها مطلقا) راجع للأولى
فقط كافي مر (قوله كالأول
قال زوجها بنتك الخ) ولو عكس
كان قال وبضع بنتك
صدقات بنتي انعكس
الحكم فيصح في الأولى مهر
المثل وبفسد في الثانية
اه مر وهو

(قوله ولا يحتاج الاول الخ) هذا لا يحتاج اليه هنا لان الكلام في الصورة الباطنة والنكاح فيما فاسدها لمقابل محلها قوله فما تقدم فان لم يجعل البضع صدقا بان سكا الخ كما هو كذلك ٢٤٣ في جرد ودر الان يراد ولا يحتاج أي

في تسميته شافرا

زوجه بك بفتح بفتي على أن تزوج في بنته بك وبضع كل منهما صدق الأخرى في قبيل ذلك (و) نكاح (المتعة) لأنها عنه في خبر الصحيحين وهو المؤقت عند الجمهور والخالي عن الولي والشهود عند ابن عباس (و) نكاح (الحرم) لخبر مسلم لا ينكح الحرم ولا ينكح (و) نكاح (ولي امرأة) زوجين ان وقعا معا وجهل السابق والمعية أو عرف سبق أحدهما من غير تعيين فيبطل كل منهما كما سبق (و) نكاح (المتعة) والمستبرأة) من شخص لا آخر لقيام المنافع (و) نكاح (المرتابة) في العدة (بالجمل) نحو ثقل وحركة فجد هما أليس إه أن تنكح آخر ولو بعد تمام العدة حتى تزول الرية للتردد في انقضاء العدة وأما إذا لم ترتب الابعدة تمامها فيصح نكاحها كما سبق (و) نكاح (الكافرة غير النكائية) كوثنية ومجوسية بخلاف النكائية كما سبق (و) نكاح (المملوكة) لأنها كتمت لتناقض الاحكام إذا حكم النكاح من قسم

بزيادة (قوله بفتح) أي أو أختي وقوله على أن تزوج في أي أو تزوج ابني مثلا اه مر (قوله) فمقبول ذلك) أي بان يقول تزوجت بفتحك وزوجتك بفتح على ما ذكرنا ولا يحتاج الاول الى أن يقول قبيل لان ما صدر منه استيجاب قائم مقام القبول وليس من نكاح الشغار ما يقع في الارياق من الاتفاق قبل العقد على أن يتزوج هذا البنت وهذا العكس (قوله المتعة) سبأني أنه سمي بذلك لان الغرض منه مجرد التمتع لا التولد والتوارث اللذان هما الغرض الاصيل من النكاح المقتضيين للدوام ولكن هذا لا يظهر على التفسير الثاني الا أن يقال شأن الصادر بالاولى ولا شهود أن يكون الغرض منه مجرد الفتح اذ لو اراد الدوام لعد بضره وتولى وشهود (قوله المؤقت) بفتح أي معلومة كانت أو مجهولة ولو بالقبالة أو ببقاء الدنيا أو أحد الزوجين أوهما (قوله والخالي عن الولي الخ) وعلى كل فهو حرام ولا حد فيه مطلقا للشبهة (قوله الحرم) بضم الميم وسكون الحاء أي بهج أو عمرة أو بهما ولو فاسدا وقوله لا ينكح الحرم ولا ينكح السكاف مكسورة فيه ما والياء مفتوحة في الاول ومضمومة في الثاني فلا يصح نكاح الحرم ولو بوكيله بخلاف ما لو عقد الوكيل حال صلاة الموكل اذا الصلاة لا تمنع النكاح لصحته فيما لو عقد فيم اناسيا (قوله وانكاح وامين) كآخرين شقيقتين أدت لكل منهما ما وكان الزوجان كفوين أو أسقطوا الكفافة لا يقال هذا مكررم مع قوله سابقا وبين زوجين لامرأة لا فانقول لا تكرار لان ما تقدم باطل مطلقا ولو كان العاقد واحدا فهو من ذكر الخاص بعد العام نص عليه لدفع توهم عدم دخوله في العموم (قوله ان وقعا معا الخ) بخلاف ما اذا حصل سبق وعرف عين السابق ولم ينس فهو الصحيح وان نسي وجب التوقف الى البيان فالصور خمس ثلاث باطلات وثلاث صحيحات (قوله من شخص) متعلق بكل من المعتدة والمستبرأة على سبيل التنازع وقوله لا آخر متعلق بنكاح وخروج به ما لو نكحها صاحب العدة أو الاستبراء كان طلقها رجعا أو بطلت ثم عقد عليها في العدة وكان أعنفها ثم عقد عليها في مدة الاستبراء وهي موطوءة فيصح فيها لان المأمن لو احد (قوله لقيام المنافع) وهو العدة والاستبراء (قوله في العدة) متعلق بالمرتابة وكذا قوله بالجل والباية عني في أي وقت الرية أي الشك في أثناء العدة في وجود الحمل (قوله وحركة) الواو عني أولان أحدا الامر من كاف في ذلك (قوله فليس إه أن تنكح الخ) فلو نكحت ثم تبين أن لا حمل لم يصح النكاح على المعتدة احتياطا للبضع (قوله حتى تزول الرية) أي بان يمضي زمن يزعم القوايل أنها لا تدله وقوله وأما الم ترتب محتمز قوله في العدة وقوله فيصح نكاحها أي ما لم يأت الولد لدون ستة أشهر والاسين عدم صحته (قوله المملوكة) أي ولو حكما كامة وولده لشبهة الاعفاف وأمة مكاتبه وقوله لنا نكح متعلق بنكاح أو باملاوكة فان خرجت عن ملكه صح نكاحها (قوله وسبأني بيان الخ) وسكت المصنف هنا عن نكاحنا للجن وعكسه والمعتدة له ووطء زوجته من مملو على غير صورة الآية حيث تحقق كونها زوجته بعلامة وفيه تنقض الوضوء بالنسها على المعتدة حيث تحققها ولو على صورة كلبه (قوله بفتح الخ) وقوله كراهة لاند مع التصريح بحرام وعلى كل هو صحيح اه قل (قوله ان عرض) بضم العين وتشديد الراء مبنيا للمفعول سواء كان المعرض الولي أو الزوجة

وطلاق وظهار أو لا وغيره لا تجري في المالك وسأني بان هذه المحرمات التسع (والماكرهه) من النكاح كمنكاح بعد خطبة على خطبة غيره) بقيد زونه بقولي (ان عرض فيها بالاجابة) على ما سبقني بيانه

(و) نكاح (الحلال اذ لم يشترط في صواب (العقد) ما يحل بمقتضى هذه الاصل في فان شرط ذلك كان شرطا أن يطابق بعد الوطء محرم وبطل العقد كما سيأتي (و) نكاح ٢٤٤ (الغرور) كان غر الزوج باسلام امرأة أو بغيرها وسبب بيان

هذه الثلاثة ولا ينحصر المكروه فيها وان اقتضاه كلام الاصل هنا فتعبري بقولي كنكاح الى آخره أولى من قوله والمكروه ثلاثة الخ (والحلال) من النكاح الشامل للمندوب (بقية الانكحة الصحيحة) ولا يمنع زناه باسراة نكاحه اهل اولادها ولا ابنتها ولو كانت بنتا (مخلوقة من) ماء (زنا) اذ لا حرمة لماء الزنا (لكن يكره له نكاحها) نحوها من خلاف من حرما عليه كالحنفية (وخص النبي صلى الله عليه وسلم في النكاح

فهو أولى من بياثه لا فاعل (قوله اذ لم يشترط) فيدلل كراهة والصحة كما أشار اليه بعد والكراهة متعلقة بالموجب والقابل للاعانة اذ لا يتم الامنهما (قوله ونكاح الغرور الخ) والكراهة فيه من جهة الزوج حيث قصر بترك البت عن ذلك وكذا من جهة الولي سواء سبق التغيرير على العقد أو قارنه لما تقدم من أن فيه اعانة على مكروه وأما نفس التغيرير وهو نصريحه بقوله الحرمة والمسلمة فهو حرام مطلقا سواء قارن العقد أو تقدم عليه لما فيه من الضرر والحديث من غش ما فليس منا والعقد صحيح بكل حال (قوله بيان هذه الثلاثة) أي النكاح بعد الخطبة المذكورة ونكاح الحلال ونكاح الغرور وقوله ولا ينحصر الخ فنه نكاح المخلوقة من ماء زناه ونكاح المسلم ذميمة أو حرة ونكاح من به علة والمراتب والقاسقة وبنت الناس وسبب ذلك (قوله الشامل للمندوب) أي وللواجب أيضا فالمراتب ما قابل الحرام والمكروه والحاصل أن النكاح تعقبه الاحكام فالاصل فيه الاباحة فيها اذا وجد أهبتها مع عدم حاجته اليه ولذا لا ينفذ نكاحه على معقود من خلاف الابن بخبره فيجب ان تعين طريقا لدفع الزنا أو طلق من اهاحق في القسم ويسن التناق له بوقائه للوطء ان وجد أهبتها سواء كان مشتغلا بالعبادة أم لا فان فقد أهبتها كان خلاف الأولى وكسرت وقائه بصوم فان لم تنكس به لا يكسرها بالكانور ونحوه بل يتزوج فان كسرها به وكان مضطرا للشهوة كره أو قاطعا للنسب حرم ويكره له مرا التناق له علة أو غيرها ان فقد أهبتها أو وجدها وكان به علة كهرم وتعتير ويجرم وهو كثير ذكر المصنف بعض صورته وهذا كله في حق الرجل أما المرأة فان احتاجت للنكاح لتوقان الوطء أو احتياج للنفقة أو خوف من اقتحام الفجرة من اها ذلك والا كره (قوله) ولا يمنع زناه أي الحقيقي بخلاف الصوري كما صدر من مجنون فانه يثبت به النسب والمصاهرة ولو لا طبعه لم يحرم على الفاعل أم الغلام وبنته وخرج بالزناوط الشبهة فاذا وطئ امرأة بشبهة منه كأن ظنها زوجته أو أمته أو وطئ بفاسد نكاح حرم عليه أمها وبنتا وحرمته على أبيه وابنه لان الوطء بشبهة يثبت النسب والعدة فيثبت التحريم سواء أوجد منها شبهة أيضا أم لا ومثل ذلك الوطء بملك الميرز ولكن ثبت فيه المحرمية أيضا بخلاف وطء الشبهة (قوله) من ماء زناه المراد به ما خرج على وجه محرم كاستفاته يده أو يدها أو يدها بخلافه يده زوجته أو أمته والمراد زناه بأجنبية بخلاف مالورني بامه أو بنته أو أخته فان المخلوقة منه تحرم عليه لكن لو صف آخر غير الزنا وهو كونه أخته مثلا ولا يحرم على المرأة زنا من الزنا والفرق بينهما وبين الرجل أنه كالعصوم منها وانفصل منها انسانا ولذا ورثها ولا كذلك النطفة التي خلقت منها الفت بالنسبة للاب (قوله لكن يكره له نكاحها) انما نص على كراهة نكاحها له وان كانت المكراهة لا تنقيدية رداعلى القائل بالحرمة الذي ذكره الشارح (قوله كالحنفية) أي والحنابلة ولو حكم شافعي بحصة النكاح لم يكن للحنفي نقضه لان الحكم اذا وقع في محل اختلاف المجتهدين ينفذ ظاهره أو باطنا (قوله وخص النبي صلى الله عليه وسلم الخ) لما كانت الابضاع أشد الاشياء احتياطا وقد دللنا على أن الله عليه وسلم لم يحل لغيره نكاح أن يذكر ما خص به منها الثلاث اراها جاحل فيعمل بها وقد ذكره ما خص به لانه مناسبة وجهه ما خص به صلى الله عليه وسلم أربعة أنواع أحدها المباحات أي التخييفات وذكر منها ثمانية وثني

(قوله ولكن ثبت فيه المحرمية) أي ثبت الموطوءة بملك الميرز وأمها محرمان للواطئ فلا ينقض وضوءه بلسه وما وعكسه ونفس الموطوءة بملك الميرز محرم لابي الواطئ وابنه فلا تنقض وضوءه وما وعكسه بخلاف الموطوءة بشبهة في كل ذلك فانها وان حرمت على أبي الواطئ وابنه تنقض وضوءه وما وعكسه وكذا أمها وبنتها بنقضان وضوء الواطئ وعكسه وان حرمنا عليه

(قوله وجهه ما خص به الخ) المراد ما اختص به عن جميع الخلق كتحريم زواجه صلى الله عليه وسلم ولوقبل الدخول على غيره بخلاف غيره حتى الانبياء كما في العباب وما اختص به عن غير الانبياء ككونه لا يورث منها

(قوله ويقضى بعله) أى اتفاقاً حتى في حدود الله بخلاف غيره صلى الله عليه وسلم فإن في قضائه بعله خلافاً ومع ذلك فهو مقدمة
عنده من يقول به بغير حدود الله تعالى أفاده رشيدى عن شرح الروض (قوله يشهد ٢٤٥ لنفسه الخ) وشهادته لا تحتاج
لشطر ثان (قوله ويجوز له

الشهادة الخ) في نسخ من
المصحفة شطب له أى يجوز
للغير أن يشهد للنبي صلى الله
عليه وسلم بما ادعاه وان
لم يكن عالماً به من قبل
(قوله ان احتج اليه) أى
احتج اليه النبي صلى الله
عليه وسلم وان احتج اليه
ماله كما في شرح الروض
(قوله جعل الله له ذلك قرينة)
أى ان كان ذلك المشتموم
مسلماً عن (قوله لاأ كاه
نحوثوم أو متكناً) أى بل هو
مكروم فقط حتى ولو كان
النوم مطبوعاً كما قاله بعضهم
والمراد بالمتكنى كما في شرح
الروض الجالس المعتمد على
وطاء تحته وليس هو المائل
على جنب ولعل المراد انه
ليس خصوص ذلك بل مدان
الكرامة على حاسة الشمر
أو المتكبر (قوله لاأتمه)
كقوة (قوله مطلقاً) أى وان
لم يكن اسمه اسمه وان كان
بعد وفاته صلى الله عليه
وسلم (قوله الهدية مطلقاً)
أى وان كان للمهدي
خصوصية (قوله يؤخذ)
أى مع بقاء التكليف ومعنى
الاخذ انه يحصل له حالة
برزخية (قوله أبيض الابط)
أى لاشعر فيه وقوله فيما مر

منه الباحية الوصال وصنى المغنى أى المختار منه وخمس الخمس وأربعة أخماس التى ويقضى
بعله ويحكم ويشهد لنفسه وفرعه وعلى عدوه ويحصى لنفسه وان لم يقع له ويجوز له الشهادة
بما ادعاه وتقبل شهادة من شهد له وله أخذ طعام غيره ان احتج اليه ويجب اعطاؤه وبذل
النفس دونه ولا ينفق وضوؤه بالنوم ومن شقه صلى الله عليه وسلم أو أمانه جعل الله له ذلك
قرينة ومعظم هذه المباحات لم يقع له الثاني المحرمات وذ كرمها أربعة وبقي منها تحريم صدقة
الطوق عليه وتحريم خط وشعر لاأ كاه نحوثوم أو متكناً وتحريم نزع لآتمه قبل قتال عدو
دعت له حاجة ومد العين الى متاع الناس وخائنة العين وهى الايمان يظهر خلافه من مباح
دون الخديعة في الحرب والمال ليستكثره الثالث الواجبات وذ كرمها ثلاثة وبقي منها وجوب
الضحية والوتر والاضحية والسواك لكل صلاة والمشاورة وتغيير منكر رآه وان خاف وان
علم أن فاعله يزيد فيه عتداً على المعقد ومصابة العدو وان كثروا قضاة من مسلمات معسر او لا
يجب على الإمام قضاؤه من المصالح والاصح نسخ وجوب التهجيد عليه الا الوتر وزاد في عب
وجوب راتبة الصبح الرابع الفضائل والاكرام وذ كرمها أربعة وبقي منه أن النكاح في حقه
عبادة مطلقة بخلافه في حقنا فانه مباح والعبادة عارضة له كما مر وتفضيل نسائه على سائر النساء
وفواهن وعقابهن مضاعف وهن أمهات المؤمنين اكراما فقط كهو في الابوة للرجال والنساء
وتحريم سواهن الا من وراء حجاب وأفضل نساء العالم مريم ابنة عمران ثم فاطمة ابنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم ثم خديجة ومن فضلهما على ابنتيها من حيث الامومة ثم عائشة وهما خاتم
النبيين وسيد ولد آدم أجمعين وأول من تنشق الارض عنه وأول من يقرع باب الجنة وأول
شافع وأول مشفع وأتمه خير الامم معصومة لا تجتمع على ضلالة وصفوفهم كصفوف
الملائكة وشمره موبدة ناصخة لغيرها ومجراته باقية وهى القرآن ونصير بالعرب من مسيرة
شهر وجعات له الارض مسجد او ترابها ظهوراً وأحلت له الغنائم ولم يورث وتركت صدقة على
المسلمين وأكرم بالشفاعات الخمس وخص بالعظمى ودخول خلق من أمته الجنة بغير حساب
وأرسل الى الانس والجن والملائكة وهو أكثر الانبياء اتباعاً وكان لا يتم قلبه ويرى من خلقه
وتطوعه قاعدا كهو قائما ولا تبطل صلاة من خاطبه بالسلام ويحرم رفع الصوت فوق صوته
وطأؤه من وراء الحجاب وبأسه والتسكن بكنيته مطلقاً على المذهب ويجب اجابته في الصلاة
ولا تبطل بها ولو فعلا كثيراً وكان يترك ويستثنى بيوله ودمه ومن زنى بحضرته أو استخف به
كفر أو لا بدبانه فيسبون اليه وتحلل له الهدية مطلقاً وأعطى جوامع الحكم وكان يؤخذ
من الدنيا عند الوحي مع بقاء التكليف ولا يجوز الجنون على الانبياء بخلاف الانغماء ولا
الاحتلام ورؤيته في النوم حق ولا يعمل بها في الاحكام اهدم ضبط النائم ولان كل الارض
لحوم الانبياء والكذب عليه عدا كبيرة ينبع الماء الظهور من بين أصابعه صلى بالملائكة
أيلة الاسراء وكان أبيض الابط ولا يجوز عليه الخطأ ويأمنه سلام الناس بعد موته ويشهد
لجميع الانبياء بالاداء يوم القيامة وكان اذا مشى في الشمس والقمر لا يظهر له ظل ولا يقع منه
ظلمة ولا يلام ولا يتصور منه امان ولا يقع عليه الذباب ولا يتنصدمه البعوض وكل موضع
صلى فيه وضبط موقفه امتنع الاجتماع فيه خمسة وبسرة ووجوب الصلاة عليه في التشهد

بخلاف الانغماء أى لا اعضاء الظاهرة فقط (قوله ويلغى سلام الناس) أى بواسطة الملك حتى يوم الجمعة الا من كان عنه تدبيره
عليه الصلاة والسلام وسائر الانبياء الكرام (قوله ولا يتصور منه امان) أى يستقبل

(قوله حرج) أي ضيق (قوله كافي نسخ م) الحقيقة أي وفي بقعهم الاقبول بصيغة النفي وهو ما في الروض وشرحه قال بل يجب أن يكون القبول بافظ ٢٤٦ النكاح أو التزوج نظاهر قوله تعالى ان أراد النبي أن يستنكحها اه

فالصحيح نسخ النفي خلافا للمعنى التابع لعش ونعقبه الرشيدى بعلمته بعقده بالاولى وبلاشهود بان بعقدا أو أحدهما لان اعتبار الولي للحفاظ على الكفاة وهو فوق الكفاة واعتبار الشهود لامن الجود وهو مأمون منه والمرأة لو جحدت لا يلتفت اليها بل قال العراقي شارح المذهب تكفر بتكذيبه (و) بعقده (بلا مهر) حالا وما لا وهو يعق الهبة (و) بعقده (بلا اذن من المنكوحه ووليها) لانه أولى بالمؤمنين من أنفسهم (و) بعقده (وحده) لنفسه وانغیره فيتولى الطرفين فتعبر بى بذلك أعم من قوله ومباشرة التزوج لنفسه (و) بعقده (في الاحرام) لنفسه نظير الصحيحين عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح ميمونة وهو محرم لكن أكثر الروايات أنه كان حلالا كإرواء ابن عباس أيضا (ويجعل عتقها صداقها) كما أعتق صفية وجعل عتقها صداقها (ومنعه نكاح أمه) ولو مسلمة لان نكاحها معتبر

الاخير وعرض عليه جميع الخلق من آدم الى من بعده وكان لا يتناوب ولا يظهر ما يصرح منه من الغائط بل تنبأه الارض ومن كان في قلبه حرج في حكمه عليه يكفر به ولم يصل عليه جماعة بل صلى الناس أفذاذ اصلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا لديه (قوله بعقده) الباء داخله على المقصور أي أن هذه الاشياء مقصورة عليه صلى الله عليه وسلم لا تكون لغيره والمعنى على تقديره مضاف أي بإباحة عقدهم وكذا ما بعده (قوله بان بعقدا) أي في العقد بان لم يسمعه وان كانا حاضرين مجملته وعقده سر أو بالبدل فالمراد عدم اعتبارهما في صحة نكاحه صلى الله عليه وسلم لكن لابد من الصيغة ولو بافظ الهبة كما ساقى فيقول زوجت نفسي وقيل هذا في غير نكاح الواهبة نفسها لله صلى الله عليه وسلم أما هو فلا يحتاج لها (قوله تكفر بتكذيبه) أي ان صرح به والافلات تكفروا ان اقتضى التكذيب وهذا هو المعتقد فاذا قال لها قد تزوجتك فقالت له كذبت كفرت وان قالت له استبرأ وحي أو لم تزوج بي لم تكفر فيفرق بين الصريح والضمني ونقل خضر أن م وضعف كلام الولي العراقي ولعله في غير الشرح فاني لم أجده فيه في هذا المحل (قوله وبلا مهر) أي وبإباحة عقده بلا مهر (قوله حالا وما لا) أي ابتداء وانتماء وبصداق مجهول (قوله وهو يعق الهبة) أي من حيث كونه بلا مقابل ويصح بافظها ايجابا وقبولا على المعتقد كافي نسخ م الحقيقة ولا مهر للواهبة له وان دخل بها (قوله وبعدة بلا اذن) المراد عقده لغير أي ايجاب النكاح له وذلك الغير يقبله لنفسه وبهذا التصویر غابت هذه العبارة عما بعدها (قوله فيتولى الخ) هو تفریع على قوله وحده كأنه نفسه بل وظاهره أن قوله لنفسه وأغيره متعلق بقوله وحده وليس متعلبا بل يصح رجوعه لما قبله من الخصائص ما عدا قوله وبلا اذن من المنكوحه لما صرح من أنه مختص بعقده لغيره (قوله في الاحرام) أي احرامه واحرام الزوجة (قوله لنفسه) لم يقل وأغيره كالذي قبله لانه يمنع عليه تزويج الزوج أو الزوجة المحرمين فيقول قل انه لم يقل ذلك لمطابقة الدليل المدلول ليس في محله لاقتضائه أن له أن تزوج الغير حال احرامه وليس كذلك وعقوده صلى الله عليه وسلم لم لنفسه وأغيره لابد فيها من الصيغة الاقن وهبت نفسها له كما صرح (قوله وهو محرم) أي وكان ذلك في عمرة القضاء (قوله لكن الخ) هو الرابع فهو وكغيره في عدم جواز عقده في الاحرام (قوله كإرواء ابن عباس الخ) فني مسلم قالت تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم ونحن حلالان بسرف ككف محل قريب من التنعيم (قوله ويجعل عتقها) أي انه صلى الله عليه وسلم لم أعتقها وبشرط عند عتقها أن يتزوجها ويجعل قيمة العتق صداقا وهذا خلاف الصحيح والصحيح أنه أعتقها بلا عوض وتزوجها بلا مهر حالا وما لا لانه من خصوصيته كما صرح (قوله كما أعتق صفية) أي التي أصابها من السبي وقوله وجعل عطف على مقدر رأى ثم تزوجها وجعل الخ (قوله ومنعه) مجرور عطفا على بعقده المتعلق بخص (قوله ولو مسلمة) الاولى اسقاط هذه الغاية لانه كغيره في تحريم الامة الكافرة الآن فيجوز الواو للعتاق (قوله بخوف العنت) أي الزنا وقوله وهو معصوم أي فلا يتصور منه عنت وقوله وبعدة مهر مرة أي عدم ملكه وقوله غنى عن المهر وأيضا فله التصرف في أموال من شاء (قوله ولو كفاية) الاولى

بخوف العنت وهو معصوم وبعدة مهر مرة وكفاية غنى عن المهر حالا وما لا كما صرح (أو) نكاح (كافرة) ولو كفاية اسقاط

اسقاط هذه الغاية أيضا لان غير الكفاية لا خصوصية لهم أو أيضا فيها انكر ارفع الغاية السابقة لان الكفاية شاملة للحرمة والامة وقد تقدم ذكر الامة تحت الغاية الاولى في عموم الكافرة الا ان يجاب أيضا بنظر ما مر من جعل الواو للرجال (قوله لان انكره محبته) أي شأنه ذلك (قوله الامن كان معي في الجنة) أي والجنة حرام على الكفار وفي الاستدلال بهذا بحث لانه لا يقتضي المنع لاحتمال أن نسلم فتكون معه في الجنة وقد يقال ان أحكام الشرع مبنية على الظاهر والكافرة من أهل النار ظاهر أو اسلامها مجرد احتمال لا يعمل عليه في تزوجه لها مخالفة في الظاهر لسؤاله المذكور ورفض لما أعطاه الله له ظاهرا (قوله على الاصح) هو المعتمد وقد نسرى صلى الله عليه وسلم برحمة وكانت يهودية من سبي بني قريظة ثم أسلمت كافي المواب وماؤه صلى الله عليه وسلم الموطوءات له يحرم من على غيره وان لم يكن أمهات المؤمنين كما يصرح به قوله وأزواجه أمهاتهم ولم يقل ماؤه ولذا جاز كونهن كافرات لان الوط بالمك لا يقتضي كونهن أمهات المؤمنات بخلاف الوط بالنكاح وبذلك يجاب عما يقال انه لا يضع ماءه في رحم كافرة وحاصل الجواب انه انما امتنع في النكاح لما يلزم عليه من كون الزوجة الكافرة أم المؤمنين وأيضا فالقصد بالنكاح اصالته التوافق احتياط له (قوله ويجعل تزوجه) أي وكذا بقية الآية بما عدا عيسى صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين وكان الاولى تقديم هذا على المنع قال قل الا أن يقال آخره لاجل أن يميز الحل في الصحة عن الحل في الاباحية اه وفيه نظر لان ما تقدم مع كونه صحيحا يباح أيضا (قوله أكثر من أربع) وكانت الزيادة على تسع حرمت بقوله تعالى لا تحل لك النساء من بعد ثم نسخ ذلك بقوله تعالى أنا أحل لنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن الآية - لكن لم يقع منه تروج بعد النبي عن الزيادة عليها (قوله وقدمات عن تسع) وعقد على خمس عشرة ودخل بثلاث عشرة واجتمع في عصمته إحدى عشرة وطاق ثنتين والتسع اللاتي توفى عنهن سودة بنت زمعة وعائشة وحفصة وأم سارة وزينب بنت جحش وأم حبيبة وجويرية وصفية وميمونة هذا ترتيب تزوجه اياهن رضي الله عنهن ونظم ذلك بعضهم بقوله

توفى رسول الله عن تسع نسوة • اليهن نعرى المسكرات وتنسب

فعاثية ميمونة وصفية • وحفصة تنالون هند وزينب

جويرية مع رملة ثم سودة • ثلاث وست ذكرهن مهذب

واختلف في رحمة هل كانت زوجة أميرية وهل ماتت قبله أو بعده والصحيح ما تقدم أنها سرية (قوله وتزوجه) أي صيرورة المرأة زوجة له فهو موطوف على حل فان عطف على تزوجه فالمراد بالتزوج هنا حل الوط اه قل (قوله كافي قصة زينب) أي كليل عليه ما في قصتها وذلك أنه صلى الله عليه وسلم أبصرها بعدما أنكره الله اياها فوقع في نفسه فقال سبحانه مقلب القلوب وهمت زينب بالتسبيحة فذكر ذلك لزيد فظن لذلك وقوع في نفسه كراهة محبتها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أريد أن أفارق صاحبتي فقال مالك أرايت منها شيء فقال لا والله ما رأيت منها الا خيرا واسكنم الشرفها تنكبر على فقال أمسك عليك زوجك واتق الله في أمرها فلا تظلموها ضارارا وتعابلا تنكبرها اه عن وقر شيخنا الحنفى ان هذا

لان انكره محبته وفي الخبر
سالت ربي أن لا أزواج الا
من كان معي في الجنة
فأعطاني رواه الحماكم
وصحح اسناده وخرج
بالنكاح التفسري فله أن
يتسرى بكفاية على الاصح
في الروضة وأصلها (وجعل
تزوجهم أكثر من أربع)
الى غير نهاية لانه ما من
من الجور وقدمات عن تسع
كاهو مشهور (وتزوجه
بتزويج الله له) من غير انقضاء
بعده كافي قصة زينب
بفت جحش

(قوله أبصرها بعدما أنكره
الله اياها) تأمل له مع قوله
آخره بعد اعلام الله الخ

معارفته طلبا للدين والمقام معه طلبا لا آخر لقوله تعالى يا أيها النبي قل لا أقول لكم إلا بين ولا يكون مكرها لهن على الصبر على ما آثره أنفسه من الفقر والاصح أنه لا يحرم عليه طلاقهن إذا اخترته وأنه لو اختارت واحدة ممن فراقه لم يحصل الفراق بالاختيار لقوله تعالى قد ما بين أمتعن وأسرحكن وأنه لا يشترط في جوابهن فور لما في خبر الصحبين من أنه صلى الله عليه وسلم لما نزلت آية التخيير بدأ بعائشة وقال اني اذا كررك أمرا فلا تدريني بالجواب حتى تستأمرى أبويك (وتحريم نكاحهن) أي زوجاته (بعده)

(٣) قوله ابن خلد الذي في المواهب والسيرة الحلبية والكمال لابن الأثير عتيق ابن عابد أو عائده قاله نصر الهوري

(قوله فلما طلقها الخ) فيه حكاية لما يقوله فيهما من أصرها الخ فتأمل (قوله والوجه جواز تزوجه لها بعد فراقها حيث كان الطلاق رجعيًا أو باتنا بدوق الثلاث بخلاف ما إذا كان باتنا بالثلاث فلا يحل له تزوجه أبد العدم صحة التحليل بتحريم نكاح موطوأنه على أتمه كما يأتي وإذا طلق وأطلق وقع الطلاق رجعيًا كغيره اهـ بزيادة (قوله بدأ بعائشة الخ) فتأمل بعد أو في مثل هذا استأمر أبوي اخترت الله ورسوله وقوله أمرها مفعول به لذا كر وقوله تستأمرى أي تستأذني (قوله وتحريم نكاحهن) أي على أتمه

لا يليق به صلى الله عليه وسلم فلما نسب عدم ذكره بل المناسب أن يقال لما زوجها الله تعالى له أخفى في نفسه ذلك مخافة أن يقال أنه تزوج زوجة من قبله فالذي أخفاه صلى الله عليه وسلم في نفسه وعوقب على اخفائه هو اعلام الله بأنه سيمتزوجها بعد طلاق زيدها وإيس الذي أخفاه هو ما وقع في قلبه من ميله اليها ويمكن أن يكون قول عن فوقت الخ أي بعد اعلام الله بأنه سيمتزوجها وهذا لا محذور فيه فلا وجه للتشريع عليه (قوله أمره زيدا) أي الذي كان عبداً له صلى الله عليه وسلم أعتقه وتبناه لكونه كان جائزاً اذ ذاك ولما تزوجها صلى الله عليه وسلم عاب عليه المنافقون بذلك فقالوا ان محمدًا ينهاها أن تتزوج بجلال ابن أبي أمية وهو يفعل ما نزل الله تعالى ما كان محمدًا أباً أحداً من رجالكم اهـ الاما بان المنع انما هو في ولد النسب أو الرضاع على ما مر (قوله فلما قضى زيد الخ) لم يذكر الله تعالى أحداً من الصحابة باسمه الا هو وكفى به فخاراً وقوله ووطر أي حاجة وهو كناية عن الطلاق مثل لا حاجة لي فيك أي فلما طلقها وانقضت عدتم ازوجنا كهها وقرئ زوجتكها والمعنى أنه أمر بتزويجها منه أوجعها من زوجة بلا واسطة عقد ويؤيده أنها كانت تقول لسا نزلنا منه صلى الله عليه وسلم ان الله نولي نكاحي وأنتن زوجكن أو لا توكن وكان زيد الرسول بينهما ما وفي ذلك دليل على الابتلاء وقوة الايمان واسم أمها أمية بنت عبد المطلب فهي بنت عمته صلى الله عليه وسلم وأول زوجاته صلى الله عليه وسلم خديجة وهي أول من آمن به من النساء وجميع أولاده منها عدا إبراهيم بن مارية القبطية تزوجها بعد أبيها لأنه كان قد أولدها ذكراً ثم عقد عليه عتيق بن خالد (٣) الخزومي فأولدها بنتاً تسمى هنداً ثم تزوجها صلى الله عليه وسلم ولم ينكح قبلها ولا عليها حتى ماتت سنة عشر من النبوة (قوله وأمره) عطف على حل والامر للوجوب وقوله فيه أي في نفسه صلى الله عليه وسلم وقوله والمقام بضم الميم مصدر بمعنى الإقامة (قوله قل) أي وجوباً وسبب ذلك أنهم طلبوا منه صلى الله عليه وسلم حلياً لا يدعوا عليه فقال الله تعالى له قل لهن ان كنتم تردن الحياة الدنيا وزينتها فمنعهن من المتعة الطلاق وأسرحكن بالطلاق سراحيه لا أي من غير ضرار وبدعة والواو لا تقتضي ترتيباً والا فهو مقدم على دفع المتعة وان كنتم تردن الله أي المقام عند رسوله والاجر العظيم الجنة وكان الخطاب اتسع من النساء فاخترن المقام معه فقبل فيمن قوله تعالى لا تحل لك النساء من بعدن نسخهم احكاماً يكون له المنة بترك الزوج عليهن (قوله على ما آثره) أي اختاره (قوله والاصح) مسلط على ثلاثة أشياء وهو معتقد فيها (قوله اذا اخترته) أي النبي صلى الله عليه وسلم أي اخترن المقام معه وقوله لم يحصل الفراق بالاختيار أي بل بالطلاق لكن يجب عليه طلاقها كما يأتي وعبارة مر فلما اخترته واحدة لم يحرم طلاقها أو كرهته توقفت الفرقة على الطلاق وقواها اخترت نفسها ليس طلاقاً في أوجه الوجهين والوجه جواز تزوجه لها بعد فراقها حيث كان الطلاق رجعيًا أو باتنا بدوق الثلاث بخلاف ما إذا كان باتنا بالثلاث فلا يحل له تزوجه أبد العدم صحة التحليل بتحريم نكاح موطوأنه على أتمه كما يأتي وإذا طلق وأطلق وقع الطلاق رجعيًا كغيره اهـ بزيادة (قوله بدأ بعائشة الخ) فتأمل بعد أو في مثل هذا استأمر أبوي اخترت الله ورسوله وقوله أمرها مفعول به لذا كر وقوله تستأمرى أي تستأذني (قوله وتحريم نكاحهن) أي على أتمه

وان لم يدخل بين قال تعالى وما كان لكم ان تؤذوا رسول الله الا بهتة او ظاهرا فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فراقه ففارقها فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين

الشرح الصغير القاطع بالحل
والا فلا معنى للتخيير وجزم
به الامام وغيره وحكموا فيه
الاتفاق وأما ماؤه فان لم
يطأه لم يصح من على غيره
والاحرم من وخص في النكاح
أبضا بأبشيه منها تحريم
امساكه من تكرهه في
نكاحه وإيجاب طلاق
مرغوبته على زوجها
وإيجاب جواب مخطوبته
وتحريم خطبة غيره بمجرد
خطبته (ولا يصح نكاح
غيره) أي غير النبي صلى الله
عليه وسلم (بشرى الولى
أو نائبه طرفي العقد) كما
في البيع والخبر لانكاح
الابولى وشاهدى عدل
(الأفيماء اذ زوج بنت ابنه
ابن ابنه) الا تحريم وجب
المزوج ويقبل لقوة ولايته
(وبشرط رضا المرأة بالنكاح)
لان الحق لها

(قوله والحمد لله) قبل انظر
ماذا تقول في طهارة فانه من
المبشرين أيضا تدبر ولكن
بعد ما قاله السيوطى لا يقال
هذا تأمل (قوله أو الكتابة)
قال سم قد يقال عدم العصة
عدم لفظ النكاح أو
التزوج المشترط في النكاح
أه أى فلا حاجة في قليل
عدم العصة لهذه العلة وهي كونه لا ينفك بالكتابة

ومثله سائر الانبياء بالنسبة لآلهم وأما بالنسبة لآلهم ببعض فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
أي تفعلوا ما يكرهه وسبب نزولها قول طهارة التي قبض رسول
الله صلى الله عليه وسلم لانكم كن عائشة فاحذر الله تعالى ان ذلك محرم وقيل ان الذي قال ذلك
عبد الرحمن بن عوف قال السيوطى مكثت ثلاثين سنة متفكرا فهاورد عن عبد الرحمن بن
عوف وهو من العشرة المبشرين بالجنة انه قال ان مات رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجت
بعائشة واستبعدت ذلك منه حتى ظفرت به بذلك بانه غير شريك في الاله والنسب والحمد لله اه
(قوله نعم ان اختارت الخ) مرجوح والمعتقد خلافه لما مر من ان بن طهارة قد صرح من أمهات
المؤمنين وقوله والا فلا معنى للتخيير مردود بان له معنى وهو قطع سلطنة الزوج عن ابائهم
(قوله وأما ماؤه الخ) ما قاله فيمن معتقد وقوله لم يصح من على غيره أى سواء في حياته أو بعد
موته وكذا قوله والاحرم (قوله تحريم امساكه الخ) ما قاله فيمن معتقد وانما يحرم امساكه
من ذكرته لما رواه البخارى انه صلى الله عليه وسلم قال لا زوجة للقائلة له أعوذ بالله منك قد
استعذت به عاذ يفتح الميم أى عظيم وهو الله تعالى الحق بكسر الهمزة وفتح الحاء وأخطأ من
عكس بأهمل وهذا كناية في الطلاق فهي إحدى الزوجتين اللتين طلقهما صلى الله عليه وسلم
روى ان نساءه صلى الله عليه وسلم اقمنها أن تقول له ذلك وقان لها انه كلام يعجب (قوله في
نكاحه) متعلق بامساكه (قوله على زوجها) ومثل ذلك ما لو كانت مرفوعة أمه قد وجب
على سندها عتقها فقدم السيد عليه صلى الله عليه وسلم على اعتاقها على الاقرب لانه أولى
بالمؤمنين من أنفسهم وفيما سأل على الزوجة وعلى إيجاب بذل الطعام له صلى الله عليه وسلم (قوله
وإيجاب جواب مخطوبته) أى منها ومن رايها الا لا يذوقها وقوله بمجرد خطبته أى بان لم يوجد
جواب أو وجد بغير الصريح والافه وكغيره والحرمة على العالم قاله قل (قوله كما في البيع)
أى فانه لا بد أن يكون القابل فيه غير الموجب (قوله لانكاح الابولى) أى لا يصح نكاح الزوج
الامع ولى فاعلم ان العقد لا يوجد من واحد يتولى الطرفين (قوله الا فيما اذ زوج) أى الجدة
وكان الاب ميتا أو ساقط الولاية وخرج بالحد غيره حتى وكيله فانه لا يتولى الطرفين
على العقد بخلاف وكيله أو وكيله وهو حتى الحاكم في تزويج مجنون بجهنونة والسيد
في رقبته فليس لهما تولى الطرفين (قوله بنت ابنه) أى اذا كانت مجنونة بان كانت بكرا
أو مجنونة بخلاف النيب العاقل (قوله في وجب الخ) أى بان يقول زوجت بنت ابني
ابن ابني وقبلت له بواو وبدونها على المعتد وأظهر في قوله المزوج أى الجدة لانه
لو أضرمتهم عودا لغيره الى ابن ابنه (قوله رضا المرأة) أى اذ تم بهد البلوغ صريحا من
الناطقة وبالإشارة أو الكتابة من غيرها ولا يكفي قواها ان رضيت أى مثلا فقد رضيت والمراد
بالمرأة النيب مطلقا والبكر اما قوله المزوج لها غير الاب والجدة دليل الاستثناء بما تقر وعلم أنه

(الافى تزويج الاب والجد البكر أو المجنونة) فلا يشترط رضاها (و) (الافى تزويج السيد أمته) فلا يشترط رضاها لانه يملك
بعضها فذلك اجبارها (و) يشترط ٢٥٠ (رضا الزوج به) أى بالنسكاح كما علم من اشتراط القبول (الافى ابن صغير) السكاح شذقة الاب

والجد (ليس مجنوناً ولا
مجبوراً) فان كان كذلك فلا
يزوج قبل البلوغ لانه
لا يحتاج اليه في الحال وبعد
البلوغ لا يدري كيف يكون
الامر بخلاف العاقل فان
الظاهر حاجته اليه بعد
البلوغ

(قوله رد ما ذكره قل)
يمكن حمل ما قاله قل على
حالة فقد شرط من شروط
الاجبار الا تسمية مع كون
الزوج الاب أو الجد وجرى
على ما قاله مردوخ من
الاكتفاء بالسكوت على
ما يأتى (قوله رد ما ذكره قل)
قال شيخنا النضالى مراد
قل العاقل وسكوتها كاف
ولو غير أب وجد وما قاله
الحشى سبق فلم حرره وعموم
قول المنهج وسكوتها بعده
اذن بشرط اليه وكتب عليه
شيخ شيخنا المذكور انه
راجع للأوجب والمندوب
اه (قوله انعقد بغير المثل)
فيه نظر اذا كان غير نقد
البلد أكثر منه له يقال فى
فقدان شرط العدة كالمو
عقد لمن مهر مثلها مائة
بماتين حاتين وهو قادر
على مائة فقط حرر (قوله
لا تزوجه أولطمت) أى
أوسكتت على ما نقله الحشى

لا يزوج صغيرة عاقلة ثيباً الا اذن لها وان غير الاب لا يزوج صغيرة بحال لانه انما يزوج بالاذن
ولا اذن للصغيرة وعلم ايضاً رد ما ذكره قل حيث قال قوله رضا المرأة بالنظر من الثيب ويكفى
السكوت من البكر اه ووجه رد ما ذكره قل حيث قال قوله رضا المرأة بالنظر من الثيب ويكفى
فان أراد البكر والزواج لها غير الاب والجد فلا يكفي سكوتها كما مر (قوله الاب والجد) أى عند نقد
الاب وقوله البكر أى ولو بالغة وقوله أو المجنونة أى ولو صغيرة ثيباً ولا يعبر فى تزويجها بالحاجة
اليه بخلاف المجنون لان النكاح يفيد هالمهر والنفقة ويغرم المجنون ويفارق ذلك امتناع
تزويج الثيب الصغيرة العاقله بان للبلوغ غاية متقدمة فيمكن انتظارها الا اذن بخلاف الافاقه ثم
بعد الاب والجد لا سلطان لغير تزويج المجنونة بشرط البكر والحاجة للنكاح يظهر ورزقيتها
ففيه أو بتوقع شفائها بالوطء فلا يزوجهما للمصلحة لان تزويجها يقع حينئذ اجباراً وليس هو
لغير الاب والجد ولا يزوج الصغيرة لا تنقأ حاجتها وقدم الاقرب لانه بلى مالها (قوله فلا يشترط
رضاها) أى بل يزوجان بطريق الاجبار لكن بشرط سبعة مائة أربعة اعمدة العقد يكون
الزوج كفواً او كونه موبراً بحال الصداق فاضلا عن دينه ولو كان يساره بما تجب من وطيفة
أو جامكية أو ربع وقف فجاء على الناظر أو طين فلاحه أو دواب أو كتب فقيه أو ملبوس فان
لم يكن عنده شئ ودفعه عنه وكيله كفى بشرط أن يمهله على المعتمد وعدم عداوة ظاهرة بينه وبين
الزوجة بان لا يخفى على أهل محبتها وعدم عداوة بينه وبين الزوج مطلقاً وثلاثة طلوا أو الاقدام
على العقد أن يكون بغير المثل حالاً من نقد البلد فان عدم واحد منها انعقد بغير المثل حالاً من
نقد البلد مع حرمة الاقدام عليه نعم لا يشترط الاخيرة ان فين يعتاد التأجيل وغير نقد البلد
ومحل اشتراط ما ذكر ان لم يوجد جسد منها اذن فان وجد لم يشترط شئ منها وسكوت البكر بعده
استند انما كالاذن وان لم يعلم الزوج حيث لم توجد قرينة ظاهرة تدل على المنع كصباح أو ضرب
خده وهذا بالنسبة لتزويج ولو غير كفء وان ظنقه كفواً لا قدر المهر وكونه من غير نقد البلد
فان سكوتها ليس كافياً فى ذلك أما اذ لم تستأذن وانما تزوج بحضورها فلا يكفي سكوتها هكذا
قاله مردوخ وقرر شيخنا عطية ونقل عن الشيخ السجيني أيضاً أنه لا بد من الاذن الصريح
فى اتقاء شروط الاجبار السبعة ولا يكفي فى ذلك سكوتها سواء كان الزوج المجبر أو غيره فان لم
تأذن صريحاً بطل عقد النكاح عند اتقاء شرط من شروط العدة وعقد الصداق عند اتقاء
شرط من شروط جواز الاقدام فلنخص ان اشتراط الشرط المذكور محله ما اذ لم تستأذن
اصلاً أو استؤذنت فقالت بعد الاستئذان لا تزوجه أو طمت على وجهها مثلاً وعبارة المنهج
وشرحه ولا بوان علان تزويج بكر بلا اذن منها بشرطه وسنله استئذانها بمكافأة أى بالغة عاقلة
تطميناً لخطرها بخلاف غيره فانه يعبر فى تزويجها لها استئذانها وسكوتها بعده اذن اه باختصار
(قوله السيد) أى ولو فاسقاً ومكاتباً لانه يزوج بالملك لا بالولاية (قوله رضا الزوج) وان لم
يعقد بنفسه وقوله كما علم الخ وانما أعيد لأجل الاستثناء (قوله فلا يشترط الخ) دفع به هذا
ما يقتضيه الاستثناء حينئذ ان عدم اشتراط الرضا لازم عدم صحة التزويج فكأنه قال الافى
ابن صغير فلا يشترط رضاها عدم صحة تزويجها لكونه غير بالمرم المامر (قوله بخلاف العاقل)
أى الصغير العاقل غير الممسوح أما الصغير الممسوح فلا يزوج ولو واحدة كفى مردوخ (قوله

(ولا يتعد) الشكاح (الابلغظ القرويج أو الاتكاح) لان القرآن ورثهما ٢٥٦ فلا يتعد بغيرهما من يتعد بعناهما

بالقيمة وان أحسن العائد
العربية اعتبارا بالمعنى

• (فصل في بيان الاولياء)

(ولى الشكاح الاقرب من

العصبات) لقوة ولايته

فقد قدم من العصبات

النسبية الاب ثم الجد ابو

الاب وان عـ الا لان لكل

منهما ولادة وعصوبة

فقد قدم على من ليس له الا

عصوبة ثم أخ لابون ثم أخ

لاب ثم ابن الاخ لابون ثم ابن

الاخ لاب ثم عم ثم ابن العم

كذلك كافى الارث (الا

الابن) فلا يزوج (بالبنوة)

لانه لا مشاركة بينه وبين

أمه في النسب فلا يدفع العار

عنه ويزوج بغيرها كان

كان ابن ابن عم أمه متقا

أو قاضيا ولا تضره البنوة

لانها غير مقتضية لامانة

(قوله والا فلا) أى بان لم

ينههما كل أحد أو فهمها

الظن فلا أى فلا يصح

بهم العدا ما الاولى فظاهر

وأما الثانية فلان اشارته

حينئذ كناية والشكاح

لا يتعد قد بها فالخاصة

حينئذ أن يוכל في القول

لان الو كالة لا يشترط فيها

الصريح فان تعذر التوكيل

جازله أن يعدة قد ينفذ

الاشارة للضرورة ومنها

حينئذ كناية اهـ ج ومـ

الابلغظ القرويج أو الاتكاح) أى بما اشتق منهما لان المصداق كناية وهو لا يتعد بهما هـ فى حق
الموجب أما المقابل فقد كفى أن يجيب بالمصداق كناية فكاحها أو تزويجها أو بالمشقة
كقرويجها أو فكاحها ولا بد من دال عليها من قرواسم أو ضمير أو اسم إشارة (قوله بالقيمة) وهى
ماعد العربية من سائر اللغات ويشترط أن يأتى بما يعمده أهل تلك اللغة صريحا وأن يعرفها
العاقدان والشاهدان فان فهمها ثقة وأخبرهم بعناهما بعد الاتيان به لم يكف أو قبله كفى
وبينة قد باشارة أخرى ان فهمها كل أحد والا فلا كناية فى الصيغة كالحالة التى فلا يصح بها
الشكاح بخلاف البيع اذ لا بد فيه من النية والشهود ركن فى الشكاح ولا اطلاع أهم عليها
ومن الكناية ما لو قال تزوجك الله فلا يتعد بذلك على المعقد ومنها أيضا الكناية بالنسبية
والموحدة وخارج بالكناية فى الصيغة الكناية فى المعقود عليه كالمو قال أو بنات تزوجتك
أحداهن أو بنى فاطمة ونو بامعينة ولو غير المسماة فانه يصح وبقرى بان الصيغة هى
المهلة فاحتيط لها أكثر وكذا الكناية فى الزوج بان قال زوج بنتى ابنى ونو بامعينا

• (فصل فى بيان الاولياء)

أى أعيانهم وصفاتهم ومراتبهم وأسباب الولاية أربعة ابوة وان علت فعصوبة النسب
فالولاء فالسلطنة (قوله ولى الشكاح) أى الذى يباشر القرويج بالفعول هو الاقرب فهو مقدم
من حيث المباشرية وان كانت الولاية ثابتة لا بد منه فاندفع ما أورده قل هنا (قوله لان لكل
منهما الخ) وانما قدم الاب لانه أشقاهم ولان سائر العصبات يدلون به وقوله على من ليس له
الاعصوبة أى وهم الخواشي وقوله ثم أخ لابون أى لا دلالة له بهما وقوله ثم أخ لاب أى لا دلالة
بالاب فهو أقرب من ابن الاخ وخارج بالاخ للاب الاخ للام فلا يدخل له فى الولاية وكذا ابنه
وقوله ثم ابن الاخ لابو يقدم على ابن ابن الاخ الشقيق لانه أقرب منه وكذا يقدم ابن العم للاب
على ابن ابن العم الشقيق لما ذكر ولو كان هناك ابنا عم أحدهما لابون والاخر لابا لكانه
أخوها لامه فله أولى لا دلالة له بالجد والام والاول انما يندى بالجد والجد وكذا لو كان أحدهما
معتقا فقدم لا خال بل هما سواء ولو كان أحدهما ابنا والاخر أخا لأم قدم الابن (قوله ثم ابن
الاخ لاب) أى لانه أقرب من العم وقوله كذلك راجع لأم وابنه وقوله كافى الارث راجع لقوله
ثم أخ الخ وليس راجع لما قبله أيضا لان الجد يقدم على الاخ هنا لأن يراد كافى الارث فى الجملة
(قوله فلا يزوج بالبنوة) خيالا فالمرنى كالأمعة الثلاثة قاله مر والباء فى قوله بالبنوة للتعديدية
متعلقة بيزوج الذى قدره الشارح وأشار به الى انه ليست للسببية لما ساقى له من ان البنوة
غير مقتضية (قوله لانه لا مشاركة بينه وبين أمه فى النسب) اذ انقسام بالابن وانقسامه لايه
ولذا لا يزوج الاخ للام وقوله فلا يدفع العار أى لا يعنى بدفعه عنه أى النسب فربما تزوجها من
غير كف (قوله كان ابن ابن عم) أى فاذا وجد معه سبب آخر يقتضى الولاية لم تمنعه
(قوله أو قاضيا) أو محكما فاذا حكمت ابنها جازله ان يزوجهما وكذا الو وكاله الولى الخاص (قوله
لانها غير مقتضية) أى ليست من أسباب الولاية لامانة منها لا يضر اجتماعها مع سبب آخر
ويقدم علم الله اذا اجتمع مقتض وغير مقتض قدم مقتضى وقوله لامانة أى لانها لو كانت
ممانعة لم تدمت على ذلك السبب فباطلة لان المانع يغلب على المقتضى ولذا تقدمت فى باب العاقلة

(ثم) بعد العصبية النسبية
(المعتق ثم عصبته) ثم
معتق المعتق ثم عصبته
يحقق الولاء كافي الارث
(ويزوج عتيقة المرأة
في حياتها واولياها) لانه لما
انقضت ولاية المرأة للنكاح
استتبعت الولاية عليها
الولاية على عتيقها فيزوجها
أبو المعتقة ثم جدها على
ترتيب الاولياء ولا يزوجه
ابن المعتقة ويعتبر في
تزويجها رضاها ولا يعتبر
اذن المعتقة اذلا ولا ولاية لها
واسمعتنى من طرد ذلك
مالو كانت المعتقة وولياها
كافرين والعتيقة مساة
فلا يزوجهما لاختلافهما
دينا ومن عكسه مالو كانت
المعتقة مساة وولياها
والعتيقة كافرين فيزوجهما
لاتحادهما ديناً (و) يزوج
عتيقتها (بعد موتها) من له
الولاء) من عصباتها فيقدم
ابنها على ابيها (ثم) بعد
عصبية معتق المعتق
(السلطان) لانه ولي من
لاولى له كإرواء الترمذى
وحسنه والحاكم وصححه
على شرط الشيخين

(قوله أى بل يزوجهما الحالك)
في الباب وعتيقة الكافر
ان كانت مساة زوجها
اقارب المسلمون او كافرة
فمن له ولايتها

على بنوة الم لانهم مدوها فيه مانعا فغلبت على المقتضى فاذا قتلت المرأة خطأ وشبهه عدلم يقتل
عنها ابناها وان كان ابن ابن عمها (قوله المعتق) أى الذكرو لو شاركته أثنى وكذا ما بعده اه قل
(قوله ثم عصبته) أى الحديث الولاء لجملة كل جمعة النسب ولأن المعتق أخرجها من الرق الى الحرية
فأشبهه الاب في انراجعه لها الى الوجود اه خط (قوله بحق الولاء) أى بسبب استحقاق الولاء
أى العصبية (قوله كافي الارث) أى كما يقدم الاقرب فى الارث يقدم الاقرب فى الولاء فيقدم
بعد عصبية المعتق معتق المعتق ثم عصبته وهـ كذا ثم أخو المعتق وابن أخيه يقدمان هنا
على جده وهـ كذا الم يقدم هنا على أبى الجد وابن المرأة لا يزوجهما بالبنوة وابن المعتق يزوج
ويقدم على أى المعتق ولو تزوج عتيق بحرة لاصل فأنت بينت زوجها موالى أيها على المقعد
خلافا لمن قال لا يزوجهما الا الحالك اه أفاده مـ (قوله ويزوج عتيقة المرأة) أى بعد فقد
والى العتيقة من النسب اه مـ (قوله وولياها) أى المرأة وقوله لانه أى الشأن (قوله استتبعت)
من التبعية أى طلبت أن يتبعها وفى نسخة استعقت من العقب أى طلبت أن يعقبها فالعقب
واحد (قوله ولا يزوجهما ابن المعتقة) أى بقيد السابق أعنى بالبنوة كامه اما بالولاية العامة
أو بنوة الم فيزوجها (قوله رضاها) أى العتيقة ويكفى السكوت من البكر (قوله ولا يعتبر
اذن المعتقة) بل وان منعت ~~هـ~~ كن بسن استغذانها (قوله اذلا ولا ولاية لها) أى ولا اجبار
فلا فائدة له وأمة المرأة كعتيقتها فيماد كركلكن يشترط اذن السيدة الكاملة لفظا ولو بكرا
اذ لا نصي ولانها وان لم يكن لها ولاية ولا اجبار لها مال فاعتبر اذنها فان كانت صغيرة
ثيبا منسح على الاب تزويج أمها الا اذا كانت مجنونة وليس للاب اجبار أمة البكر البالغ اه
مـ وبه يدفع تردد المحشى في اجبار أمة البكر البالغ (قوله من طرد ذلك) أى كلام المتقن أى
من منطوقه وهو كل من يزوج المعتقة يزوج العتيقة ويعبر عنه بالالتزام فى الثبوت والعكس
هو المفهوم وهو من لا يزوج المعتقة لا يزوج العتيقة ويعبر عنه بالالتزام فى الانتفاء (قوله
فلا يزوجهما) أى بل يزوجهما الحالك كما هو ظاهر اه عن (قوله مالو كانت الخ) وعكس هذه
وهو مالو كانت العتيقة وولياها مسلمين والمعتقة كافرة مثلها الا أن المضر اختلاف دين الولي
والعتيقة (قوله وولياها والعتيقة كافرين) فيه مسامحة لأن الكافر ليس وليا للعامة الا أن
يقال مراده بالولي مطلق القريب أو المراد وولياها لولا المانع (قوله لاتحادهما ديناً) أى والمعتبر
فى التزويج اتحاد دين الولي والعتيقة وان اختلف دين المعتق كما مر (قوله بعد موتها) أى المرأة
(قوله من له الولاء) أى على العتيقة (قوله فيقدم الخ) هذا هو محل الفرق بين حالة الموت
والحياة وقوله ابنا أى الميتة وان سئل وقوله على أيها أى ثم بعد الاب يقدم بقرين عصبية
الولاء فان أعتقها اثنان اعتبر رضاها فميو كلان أو يوكل أحدهما الآخر أو يباشران معا
ويزوجهما من أحدهما الا أن ترمع السلطان فان ماتا اشترط فى تزويجها اثنان من عصبتهما
من كل واحد أو أحدهما كفى موافقة أحده عصبية الآخر ولو مات أحدهما وورثه الآخر
استقل بتزويجها وعتيقة الخنثى المشكل يزوجهما بذنه وجوباً من يزوجه بفرض أو نكاحه يكون
وكبلاً أو ويا أو المبعوضة يزوجهما بالك بضم مع قريتها والافع معتق بعضها والافع السلطان
ويزوج الحالك أمة كافر أسلت بذنه وكذا الموقوفة يمكن باذن الموقوف عليهم ان انحصروا

والا قباض الناظر اذا اقتضت المصلحة تزويجهما أما العبد فلا يزوج بحال اذا لم يكن له ولى
الموقوف عليه وناظر المسجد ونحوه لا يتصرفون الا بالمصلحة ولا مصلحة في تزويجه لما فيه من
تعليق المهر والنفقة والكسوة بكسائه اهـ مر (قوله العامة) أى محل عقده بدليل ما بعده
ولو أسقط ذلك كان أولى لأن المراد بالولى من له ولاية عاقل كان أو غافلاً كالقاضي والمتولى
العقود الانكحة أو هذا النكاح بخصوصه فيزوج من هي حالة العقد بمحل ولايته ولو بمقتضى
أرادت له وهي خارجة عن محل ولايته ثم تزوجها بعد عودها له لا قبل وصولها له بل لا يجوز
له أن يكتب تزويجها فلا يزوج من ليست في محل ولايته ولو كان هو فيها نعم ان أذنت له وهي في
غير محل ولايته ثم تزوجها وهي بمحل ولايته اتجهت صحتها وأما لو كانت المرأة بمحل ولايته
والزوج خارجاً بأن وكل فعقد الحاكيم مع وكيله فإنه يصح فالعبرة بالمرأة دون الزوج وبما تقرر
علم أنهم لو أذنت له ثم خرجت غير محل ولايته ثم عادت ثم تزوجها صح وتحتل الخروج منها أو منه
غير مبطل للأذن وولاية القاضي تشمل بلادنا حينئذ وقرها وما بينهما من البساتين والمزارع
والبادية وغيرها اهـ أقاده مر بزيادة (قوله وأما كان) كالنكاح وقوله أو قاضياً أى
ولو قاضى ضرراً أو من قضاة الأرياف كما في قرى مصر فإن فقد الحاكيم جاز للزوجين أن يوليا
أمرهما حراً عدلاً بعدد لهما وان لم يكن مجتهد أو لومع وجود مجتهد بخلاف ما اذا وجد الحاكيم
ولو حاكم ضرراً فإنه لا يجوز له اهـ أن يوليا لا مجتهد ولا فارق في ذلك بين الحاضر والغير نعم
لو كان القاضي يأخذ ذراهم لها وقع لا تختمل عادة بالنسبة للزوجين كما في كثير من البلاد في
زمناته هذا جازاً ما تولى أمرهما حراً عدلاً مع وجود القاضي فله أن لا يجوز للمرأة أن توكل
مطلقاً (قوله في الولي) أى المزوج بالولاية فخرج المزوج بالمال لا يشترط فيه حرية ولا عدل
بدليل صحة تزويج المكاتب بأذن سيده والمبعض فيما ملكه يهضه الحر (قوله ورشد) تقدم أنه
صلاح الدين والمال وذکر مع العدالة مع أنهم امتلا زمان غالباً لاخراج محض النظر بنحوهم
أو مرض أو غفلة ولا تدخل المستورفاته بزواج وان لم يرتق لترتبة العدالة فأخرج بالرشد المبذر
لان التبذير لا يجوز اذا كان من مال الشخص وفي غير المحرم وبالعادلة الفاسق (قوله وعدالة)
المراد به عدم الفسق حالة العقد وان لم توجد ملكة العدالة لانه لو ناب زوج حالاً وان لم تقبل
نهادته حينئذ اتفقها على الاستبراء سنة فالشرط في الولي عدم الفسق وفي الشاهدين ما في
الشهادات وعبارة مر ولو ناب الفاسق توبة صحيحة زوج حالاً كما قاله البغوى وهو المعتمد لان
الشرط عدم الفسق لا العدالة بينهما واسطة ولذا زوج المستور الظاهر العدالة والصبي اذا
بالغ والكافر اذا أسلم ولم يصدر منه ما فسق وان لم تحصل منه ملكة تتحملهما الآن على
ملازمة التقوى وأصحاب الحرف يرون كارجح في الروضة القطع به اهـ والمراد بتوبة الولي
في الحال أن يعزم عزماً صريحاً على رد المظالم وعلى قضاء الصلوات متلاً وان لم يوجد منه رد ولا
قضاء بالفعل بخلاف الشاهد فلا بد أن يعرض بتوبته سنة كما مر اذا كان فسقه مجتهداً فعلى
كشهادته تقرر وقذف ايذاء واعلم انه لا بد من وجود عدل الله وبقية شروطه في نكاح الكافرة
أيضاً بخلاف الولي فيها فإنه يلزم ولو كافر حيث لم يرتكب فسقاً في دينه نعم المرتد لا يلي مطلقاً
لا على مسألة ولا على مرتدة ولا غيرهما لانقطاع الموالاة بينهما وبين غيرهم ولا يشترط عدالة السيد

والمراد من له الولاية العامة
والبا كان أو قاضياً
(ويشترط) صحة النكاح
(في الولي حرية وذكرة)
وهي من زيادتي (ورشد
وعدالة) ولو ظاهرة فلا
ولاية لمن به رفق ولا امرأة
وخفى

(قول الشارح من له الولاية
العامة) أى التي لا تختص
بشخص بل لمن تولى الحكم
ولو قاضياً لا فائدة في ما في
الحاشية
(قول المصنف وعدالة)
ذكرها بعد الرشد لان معناه
صلاح الدين والمال ابتداء
والمال د وأما فلو اقتصر
عليه لشمل بعينه الثاني
الفاسق وهو غير عدل فقامل
وبه يندفع ما في الحاشية

في نكاح الامة (قوله ثم ان زوج الخنثى) أى جعل ولما صح على المعقد كالوجع ل شاهد
بمخلاف ما لو تزوج فبان أنثى في المرأة أو رجلا في الزوج فلا يصح وعبارة مر ولا يجتنى الا ان
بان ذكرا كالولي بمخلاف ما لوعة مد على خنثى أو له وان بان عـ دم الخلل والفرق ان الشهادة
والولاية مقصودان لغيرهما بمخلاف المعقد وعليه فاحتيط له أكثر اهـ (قوله ابن المسلم)
يكسر اللام المشددة (قوله ولا يجبور عليه بسفه) بأن بلغ غير رشيد فيكون محجورا عليه
ابتداء من الشرع أو بذرب بعد درسه ثم حجر عليه فان لم يحجر عليه كان سفها مهملاته التزويج
حيث سفه بمالم يسقيه وكذا المجبور عليه بالفلس له التزويج ليكامل نظره (قوله وكذا المختل
النظر) أى الفكر وان قل وانما فصله مع أنه تقدم أنه معلوم من الرشد اذ رجا ترتيب على
اختلال النظر أى الفكر عدم صلاح المال لان علمه من ذلك فيه بعد (قوله أو غيره) كقبول
أصل أو عارض أو باء تمام شغلته عن اختياره الا كفاه اهـ مر (قوله ولا يصح ولا يجنون) هما
ما خوذان من العسالة كفى مر حيث قال وعسالة ومن لازمها الاسلام والتكليف
المذكوران في المحرور ونظم ابن العماد سوابب الولاية في قوله

وعشرة سوابب الولاية * كقر ونسق والصلب الغاية
رق جنون مطبق أو الخبل * وأخرس جوابه قد اقتفل
ذوعته تطهيره مبهرم * وأبله لا يهـ ندى وأبكم

اهـ وكاهما ترجع لما في المتن (قوله في زمن جنونه) أى جنون الاقرب ثم لو قل جدا كيوم في سنة
انتظرت الافاقة كالانعام كما يحتمل الاذرى اهـ مر أى فاذا تزوج الابعدي في هذه الحالة لم يصح بل
تنتظر فاقة الاقرب لزوج فيها (قوله دون افاقته) أى الخالصة من آثار خبل وعبارة مر ويشترط
بعد افاقته صفاؤه من آثار خبل يحمل على حدة في الخلق كما أفهمه قوله ومختل النظر اهـ (قوله
جدا) أى كيوم في سنة (قوله فهي كانه دم) أى من حيث عدم انتظارها قطع الامن حيث عدم
صحة احكامه فيها لو وقع فانه صحيح فلو تزوج الابعدي حينئذ لم يصح فلا فرق في زمن الافاقة بين ان
يكون طويلا أو قصيرا من حيث صحة تزويج الاقرب فيه وعدم صحة تزويج الابعدي حينئذ وانما
يفرقان من حيث ان الابعدي زوج قطع في زمن الجنون اذا قصر زمن الافاقة وعلى الاصح ان
طال زمنها فذكر مسألة قصر توبة الافاقة لمفارقتها مسألة طولها اعيانها كروان كان حكمهما
واحد اخلافا لما يؤوله مظاهر كلامه من اختلاف حكمهما * والحاصل أن أحوال الجنون
ثلاثة الاولى ان يقل زمن الجنون جدا كيوم في سنة فتنتظر افاقته ولا تنقل للابعدي الثانية ان
يقطع زمن الافاقة كذلك فيزوج الابعدي فافاقا الثالثة ان يستويامثلا فيزوج الابعدي على الاصح
(قوله ولا نفاسق) خلافا لاثمة الثلاثة ويتحقق الفسق بارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة
ولم تغلب طاعته على معاصيه (قوله للامام الاعظم) أى الفاسق لانه لا يعزل بالفسق بمخلاف
من دونه وصرح بعضهم بان مثل الامام القاضي الفاسق الذي اذاع لم مواليه بنفسه لا يعزله
(قوله بالولاية العامة) يؤخذ منه أنه لا يزوج بناته أو بنات ابنه بالاجبار لان الولاية العامة
لا يجبر بها ونقل عن مر في غير الشرح انه يزوجهن بالاجبار لانه أب أو جد له جازله التزويج
فيجبر ولان ولايته وان كانت عامة الا أنها غير محضه وهذا هو المعقد الذي قرره شيخنا عطية
وشيخنا البراوى ويؤخذ منه أيضا أنه لو كان له نول غيره خاص كالاب والجد والاخ وابن الاخ

ثم ان زوج الخنثى فبان
ذكر اصح كما قاله ابن المسلم
ولا يجبور عليه بسفه وكذا
مختل النظر بمرم أو غيره
ولا يصح ولا يجنون أطبق
بجنونه أو تقطع كما صحه في
اصل الرضة تغايب الزمن
الجنون فيزوج الابعدي في
زمن جنونه دون افاقته
ولو قصرت توبة الافاقة
جدا فهي كانه دم كما قاله
الامام ولا نفاسق ثم للامام
الا عظم تزويج بناته وبنات
غيره بالولاية العامة نفخيا
اشانه

قدم عليه في بناءه لان الولاية الخاصة مقدمة على العامة (قوله فان عضل الخ) هذه أربعة
أحوال انضم الى فقد الولي السابق فنلك خمسة أحوال يزوج فيها السلطان ونظمها بعضهم في
قوله
خمس محرمات تبين حكمها * فيها يرذل الأمر للحكام
فقد الولي وعضله ونكاحه * وكذلك غيبته مع الاحرام
وزيد على ذلك صور ونظمها بعضهم مع ما تقدم في قوله

وزوج الحاكم في صورتين * منظومة فحكي عقود جواهر
عدم الولي وفقدته ونكاحه * وكذلك غيبته مسافة فاصر
وكذلك اغماؤه وحبس مانع * أمية لمجور توارى القادر
احرامه وتعرض مع عضله * اسلام أم الفرع وهي لكافر
وبقي المبنية باللغة التي ليس لها مجبر فزادها بعضهم بقوله

تزوج من جنت وليك مجبر * بعد البلوغ فضم ذلك وبادر

وقول النماذج وكذلك اغماؤه تبع فيه المتولي وهو ضعيف والمعقد أنه ان كان يمكث ثلاثة أيام
فاقل انتظرت الاقامة منه أو يزيد عليها انتقلت الولاية للابعد لا لحاقه حينئذ بالجنون والسكر
بلا تعد في معنى الاغماؤه فان زادت حاجتها في زمن الاغماؤه أو السكر لم يزوج السلطان كافي م
وقوله شيخنا ح ف فلا يزوج فيه ما في حال من الاحوال على المعقد والمراد بعدم الولي عدم
وجوده بالمرء وبفقدته انقطاع خبره بحيث لا يعلم موته ولا حياته ولم يفته الى مدة يحكم فيها بموته
وقوله ونكاحه أي تزوجه بوليته فاذا أراد الولي أن يتزوج مواليته ولم يكن لها ولي في درجته
زوجه الحاكم وذلك كالموكل ان ابن عم فقط وأراد أن يتزوجها فلا يصح أن يزوجه لنفسه
اذا الانسان لا يكون عاقد لنفسه على غيره للثمة وكذلك لو كان لها ابن عم شقيق وابن عم لاب
وأراد ابن العم الشقيق أن يتزوجها فلا يصح أن يزوجه لنفسه من نفسه ولا يصح أن يزوجه لها
ابن العم لاب لمحبه به بخلاف مالو أراد ابن العم للاب أن يتزوجها فانه يزوجه لها الشقيق
وبخلاف مالو كان لها ابناهم متحدان في الدرجة بأن كانا لابوين أو لاب فانه يزوجه أحدهما
الاخر وقوله وغيبته أي مع عدم انقطاع خبره فغير ماصر وقوله وحبس مانع أي بأن يمنع من
حبسه وصول الناس اليه والاعقد عند في الحبس وقوله أمية لمجور رأى حيث لأب له ولأجد
والازوجها وقوله اسلام أم الفرع أي انه اذا كان لكافر مستولداً من مسلمة تزوجه الحاكم
بأذنه (قوله أو سافر الى مرحلةين) عبارة كعبارة المنهاج ولم يضعفها مرقاسه فتقدم أن
شرط الغيبة مرحلةان فأكثرت الزيادة عليها ما خلا لما في قل هنا ثم لو حذف لفظ الى لكان
أخصر (قوله زوج السلطان) أي لا الأبعد وان طالت غيبته وجهل محله وحياته لبقاء أهلية
القائب والاولى ان ياذن للابعد أو يستأذنه خروجا من الخلاف وانما يزوج السلطان اذا لم
يكن للقائب وكيل خاص ولم يحكم بموته فان كان له وكيل خاص قدم على السلطان على المعقد
أو حكم بموته فزوج الابعد ٨١ أفاده م (قوله دون مرحلتين) أي ولو في الواقع حالة العقد
فاذا تبين كونه دون مسافة القصر حينئذ يمينه أو بحلفه لم يصح تزويج السلطان نعم لو قدم
وقال كنت زوجتها لم يقبل الا يمينه لان الحاكم هنا ولي والولي الحاضر لو زوج فقدم آخر غائب

(فان عضل الى أو سافر الى
مرحلةين أو أحرمت أو أراد
التزوج بوليته زوج
السلطان) نيابة عنه لبقائه
على الولاية وذلك لان
التزوج صحيح عليه فاذا تعدى
استنفذ أو منه وفاء الحاكم
بخلاف مالو سافر دون
مرحلةين لقصر مسافته

وقال كنت زوجت لم يقبل بدون بينة بخلاف البيوع لان الحماكم وكيل الغائب والوكيل لوباع
 فقدم وكاله وقال كنت بعت مثلاً يقبل قوله بيمينه وقوله اقهر من افقته أى فلا يزوج السلطان
 بل يحضر بنفسه أو يوكل نعم لو تذر الوصول اليه لخوف كان كقيمة مرحلتين فيزوج
 السلطان حينئذ ولو عسدم السلطان لزم أهل الشوكة الذين هم أهل الحل والعقد نصب قاض
 وتنفذ أحكامه للضرورة المحيطة لذلك اه أفاده مر (قوله عاقلة) أى ولو سفيهة ومثل العاقلة
 ما لو ظهرت حاجة مجبونة للسكاح اه أفاده مر (قوله من تزويجه) أى الكف بمخلاف
 ما لو دعت الى غير الكف لان له حق في الكفاة ويؤخذ من التعليل انه لو دعت الى محبوب
 أو عنين فامتنع الولي كان عاضلاً وهو كذلك اذ لاحق له في التمتع وكذا لو دعت الى كف فقال
 لا أزوجك الا عنى هو كفاة منه وليس هناك كفاً يريد التزويج منه اه أفاده في شرح المنهج
 (قوله ولا بد من ثبوت العضل الخ) ولا بد أيضاً من خطبة الكف اه او من تعيينه له ولو بالنوع
 بأن منطيم اه كفاة ودعت الى أحدهم اه شرح المنهج (قوله والمرأة والخاطب) أى
 ووكلاههما اه مر وقوله أو تقام عطف على يمتنع (قوله تعزز) اللام التوقيت به في عند
 أى تقام البينة عليه عند تعززه عن اتيانه للعاه كم بأن كان أمراً يستسكف أن يأتي مجلس
 القاذى أو بمعنى فى أى حال تعززه بخلاف ما اذا حضر فانه ان زوج فقد حصل الغرض
 والافاضل فلا معنى للبينة عند حضوره (قوله فان تكررت لاثنا) أى ولم تغيب طاعاته على
 معاصيه والا فالولاية للسلطان وان تكررت آلاف مرة لبقائه حينئذ على الولاية فيزوج السلطان
 نيابة عنه والمراد بالثلاث الثلاث بالنسبة لغرض الحماكم ولو في نكاح واحد ولا يشترط أن
 تكون في ثلاثة أيام كما هو الظاهر (قوله صار كبيرة) أى في حكمه او عبارة مر نعم ان فسق
 بعضه لا تكرره منه مع عدم غلبة طاعاته على معاصيه زرج الابعدا والا فلا لان العضل صغيرة
 واقفاه المصنف رحمه الله بانه كبيرة باجتماع المسابن مراده انه مع عدم تلك الغلبة في حكمها
 لتصريحه هو وغيره بانه صغيرة اه والمعتبر طاعاته ومعاصيه في ذلك اليوم عدد اولاً بعبارة قدر
 الثواب ولا عظم الجرم (قوله وقدم عند اجتماع اولياءه) أى من النسب في درجة أى رتبة
 كاخوة اشقاء اولاد أو اعمام كذلك وقد أدت لكل منهم بانفراده أو قالت أدت في ذلك
 فمن شاء منكم فليزوجني منه املوا أدت لأحدهم فلا يزوج غيره الا بوكالة عنه وأما لو فات
 زوجوني فانه يشترط اجتماعهم وخرج باولياء النسب المعتقون فيشترط اجتماعهم
 أو وكلاهم نعم عصبية المعتق كأولياء النسب فكفى أحدهم فان تعدد المعتق اشترط
 واحد من عصبية كل اه مر وهو في شرح المنهج (قوله ان تنازعوا) أى تشاحوا أى
 تشاجروا بان قال كل منهم أنا الذى أزوج واتخذ مخاطب فيقرع بينهم حينئذ وجوباً فغن
 خرجت قرعته زوج ولا تنقل الولاية للسلطان وأما خبر فان تشاحوا فالسلطان ولي من
 لا ولي له فيعمل على العضل بان قال كل منهم لا أزوج فان عضل بعضهم زوج الباقي باذن جديد
 وخرج بقوله ان تنازعوا ما اذالم يتنازعوا فانه يسب أن يزوجهما أفقهما يباب السكاح لانه
 أعلم بشرائطه فأورعهم لانه أشفق وأحرص على طلب الخط فاسبهم لزيادة تجربته برضا باقهم
 ندباً لجمع الآراء ولا يشعشع بعضهم باستئثار البعض وخرج بالتقارب الخاطب ما اذا تعدد فانما
 انما تزوج من رضاه فان رضيت ما أمر الحماكم يتزوج أصلهم ما فان استقل أحد الاولياء

و انما يحبه - بل العضل اذا
 دعت بالغة عاقلة الى كف
 وامتنع الولي من تزويجه
 وان كان امتناعه لنقص
 المهر لان المهر يتبع حقا
 اه او لا بد من ثبوت العضل
 عند الحماكم بان يمتنع الولي
 من التزويج بزيادة بعد
 أمر به والمرأة والخاطب
 حاضران أو تقام البينة عليه
 لتعزز أو توارى ويحل تزويج
 السلطان بالعضل اذا لم
 يتكرر فان تكررت لاثنا صار
 كبيرة يفترق بها العضل
 فيزوج الابعد تفرعاً على
 أن الفاسق لا يلى قالة
 الشبان (وقدم عند اجتماع
 اولياءه في درجة بقرعة)
 ان تنازعوا بان أراد كل
 منهم أن يزوج

(قول الشارح صار كبيرة)
 الحماكم ان فيها قولين
 والمعتد انه بصير هاتى حكم
 الكبيرة فقط شيخنا

(قوله وذ كوزة محقة) أى فى الواقع ونفس الامر لا فى الظاهر كما مر عن مر (قوله وهو لا يعرف الموجب الخ) أى ولو وضع كل منهم عند صبغته فم على أذنه فامسكه ذلك الاعبى حتى رفعه ما للعالم ٢٥٧ وشهد عليه بالعدو فلا تسكنى هذه الشهادة

لا احتمال ان من وضع فم على أذنه وقبل غير من أوجب له الولي فلم يصح التكاح لعدم توجب عليه الخطاب لمن قبل فلا يصح هذه الشهادة وبهذا فارق ما لو أمسك من أقر بأذنه بشئ وشهد عليه فانما تصح له - دم - هذا الاحتمال لان الشهادة انما هى على مجرد الاقرار افاده الرشيدى دافعا له ما أورده سم وعش كما يعلم عراجهم ما (قوله فلا يكتفى بخبار ثقة الخ) محل عدم الاكتفاء بذلك ان كان بعد جريان العقد أو اثناء ما قبله فيكتفى كما مر حيث استحضرت عنده المعنى الذى أخبر به قبل افاده حج (قوله ولاية المتصف بها) الاولى شهادته (قوله ولو المتصف بالخ) هذه المسئلة مبنية على ان قول المراجع اقل انه لا بد من العدالة الباطنة اذا عقد الخاكم

لانها قاطعة للزواج (وبشروط في الشاهد من ما) يأتى في (الشهادات) وسيأتى بيانه ثم (ويستعد التكاح بابن الزوجين) أى ابني كل منهما أو ابن أحدهما وابن الآخر (وأبويهما وعدويهما) اثبت التكاح بهما في الجملة (وبستورى العدالة) وهما المعروفان بظاهر الأباطنا

باتزويج حينئذ لم يصح (قوله قاطعة للزواج) أى لا مانعة من الولاية فلوزوج صح تزويجه للاذن فيه وكذا لو بادروا قبل القوقعة صبح قطعا من غير كراهة لما ذكره افاده مر (قوله ما يأتى في الشهادات) وهو حرة كاملة وذ كوزة محقة وعدالة ومن لازمها الاسلام والتكليف كما مر وسع وبصر فلا تسكنى شهادة الاعبى لانه يشهد على ايقاع الصبغة وهو لا يعرف الموجب من القابل ومثله من مظنة شديدة ونطق وعدم تجرسته واتقاه حرفة ذميمة بخلاف عروته وعدم اختلال ضبط الغفلة أو سبيلان ومعرفة لسان المتعاقدين فلا يكتفى بخبار ثقة بعينه اه مر مع متن المنهج (قوله وسيأتى بيانه) وليس منه معرفة الزوج أو الزوجة أو نسب أو غير ذلك لان ما يشهدان على جريان العقد وان كان لا بد أن تكون الزوجة معروفة الاسم والنسب بان يعرفها شاهدا ولو غير شهودي التكاح فالكلام في مقامين اه قرر شيئا عظيما نعم يعتبر فيها يأتى عدم التهمة وفي اعتبارها هنا انظر الآن يقال ما يأتى عما يمكن هذا وقوله ثم يفتح المثالثة بمعنى هناك (قوله ويستعد التكاح) أى باطنا وظاهرا وقوله بابن الزوجين وكذا يعبرون لكن الاولى عدم حضورهما قاله مر وسبب اتي في المتن (قوله بابن كل منهما) صادق بثلاث صور بان كانا ابني الزوج وحده أو ابني الزوجة وحدها أو ابنيهما معا ومثورة انعقاد التكاح بهما في هذه أن يكون تزوجا بامرأة أو ابني منها ياتين ثم يطلقها ويريدن تكاحها ثانية ويشهد ولديهما على العقد فانه يصح وقوله أو ابن أحدهما وابن الآخر ضرورة رابعة فجملة الصور أربع (قوله وأبويهما) أى وان علوا فيشمل جديهما و جداهما وأباه والعكس فجملة الصور أربع أيضا ومثورة انعقادها بأبويهما الحقيقة يبين أن يكون أبواهما مسابين والزوجان كافرين والزوجة أخ كافر فيحضرهما أو زوج الأخ - دم - ولاية الأب - حينئذ لا اختلاف الدين الذى ينقل الولاية فلا بعد أو تكون أمة ويزوجها السيد فاندفع ما يقال ان الولي لا يكتفى بحضوره شاهدا وان وكل لأن الوكيل - ص - غير محض وعبارة مر ويجديهما ويجدهما أو أيهما لأنه العاقد أو موكله نعم يتصور شهادته لا اختلاف دين أو ورق اه وايضا حقه ما تقدم (قوله وعدويهما) الواو بمعنى أو وكذا ما قبله والمراد بالعداوة عداوة غير مقسقة والاتفة ولاية المتصف بها (قوله بهما) أى بالابن أو الابوين أو العدوين ولو قال بهم أو قال بكل منهم لكان أولى فتأمل اه قل وفيه نظر لانه لو قال بهم لا وهم أنه لا بد من اجتماعهم ولو قال بكل منهم لا وهم الاكتفاء بأحد الابنين مثلا فتمين الاتيان بغير التهمة الصادق على كل من الثلاث (قوله في الجملة) أى في بعض الصور بان يشهد الابن أو الابن أو العدوان أو العدوان وان يتكاح غير هذا فيثبت وكذا لو ادعت عليه فكاها أو انكرها قامت عليه اية من غير ما لو أقامت عليه اية من ما أو أبويهما أو عدويهما لا يثبت كما قاله زى (قوله دون التزكية) يعلم منه أن الباطنة هى ما ثبتت بالتزكية عند الحاكم (قوله أولا) بالتشديد وقوله انه الحق معتمد (قوله لان الظاهر الخ) ولانه يجزى بين أو ساطع الناس والعوام ولو اعتبر فيه العدالة الباطنة لاحتمال جوالى معرفة ما يقول المزكّر ليحضره من هو متصف به فيطول الامر عليهم ويشق اه شرح المنهج (قوله لم يصح) مرجوح والمعتقد الصفة فيمكنه بالعدالة الظاهرة سواء كان العاقد الخاكم أو غيره لان ما طريقه المعاملة يستوى فيه الخاكم وغيره ولو اختصم زوجان أقر اعنده بتكاح بينهما - تورين في نفقة - حكم بينهما ما لم يعلم

٢٣ وفى بان عرفت بالخطا لدون التزكية عند الحاكم كمال عليه كلام الراعى أو لا وقال النووي انه الحق وذلك لان الظاهر من المسلمين العدالة نعم ان كان العاقد بهما الخاكم لم يصح له الكشف عليه كما جزم به ابن الصلاح

فسيق الشاهد لأن الحكم هذا في تابع بخلافه ثم ولا يلزم الزوج البحث عن حال الولي والشهود
ثم إن بان خلاف ما ظن بان فساد النكاح والافلا والعدالة شرط لجواز الاقدام للأصحة فلو عقد
بمستورين فبأنه لا ينصح أو فاسقين فلا لأن العبرة في العقود بحال نفس الامر اه أفاده مر
(قوله لا يستورى الاسلام الخ) كان وجد لقيط ولم يعرف حاله اسلاما ولا رفا فلا ينقد النكاح
بشهادته (قوله والحرية) الواو يعني أو وكالات اسلام والحرية البلوغ ونحوه مما مر نعم إن بان
مسما أو سر أو بالغامة لبيان انعقاده كالو بان انتمى ذكر اه أفاده مر (قوله وهو من لا يعرف
الخ) الضمير مستورى الاسلام والحرية وأفرده مر اعاد اللفظ من الواقعة خبرا ولو قال وهما
بالثنية لكان أظهر (قوله ولا غاب) قيد لتسميته مستورا فان غاب فهو الظاهر المذكور بعده
ولا ينقد النكاح به أيضا كما سيذكر (قوله ولو بان فسق أحدهما) الفسق ليس بقيد بل مثله
مالو بان كافرا أو أصم أو أعمى أو رقيقا أو نحو ذلك مما يمنع الولاية (قوله عند العقد) ظرف
للفسق وخرج بذلك تبينه قبله نعم تبينه قبل زمن الاستبراء كتبينه بعده (قوله أو اتفاق الزوجين
الخ) محل ذلك بالنسبة لحقة هم مادون حق الله تعالى فلو طلقها ثلاثا أو أقاما أو الزوج بينة بفساد
النكاح بذلك أو بغيره لم ياتفت لذلك بالنسبة لاسقوط التحليل لانه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك
أما لو أراد التخلص من نصف المهر أو أرادت بعد الدخول مهر المثل وكان أكثر من المسمى
فيمقبل ويسقط التحليل به أو كذا لو كان يعرف أن الأب فاسق مثلاً فله تجديد فيه وبين الله
تعالى ولا يحكم بذلك حاكم هذا إذا كان الزوج عدلاً ولا فلا يجوز له ذلك وخرج بأقاما أو الزوج
مالو قامت حسبة ووجدت شروط قيامها فتم مع اه أفاده مر وأفتى ع ش فيما لو أخذ حصر
المسجد وجاس عليهم أخارجه ثم وقع العقد عليهم ابان الظاهر صحة لان الغالب عليهم اعتقادهم
باحقة ذلك لكونه مما يتسامح به وتقدير العلم بالحريم فيمكن أن ذلك صغيرة لا توجب فسقا
وضعه شيخنا ب ر وقال ان ذلك منسحق فيقتضى بطلان العقد والدرك مع ع ش لان الصغيرة
اذ لم تذكر لا تقتضى الفسق كما سيأتي وأفتى ع ش أيضا فيما لو كان الولي لابساً قتيقة
أو جالساً على سرير بانه مما يخفى حرمة على كثر من الناس فلا يحكم بفساد العقد بمجرد ذلك
وكذا بالنسبة للشهود على ان الغالب أنه يحضر مجلس العقد جماعة كثيرة سالمون هم أو بعضهم
من ذلك ولو اثنين فيعتد بشهادتهما وسئل مر عن النكحة الواقعة بين العوام الذين لا يعرفون
شروطها ولا الكفاية ولا غير ذلك هل هي صحيحة واذ وقع طلاق يحتاج لعلل فقال سئل والدي
عن ذلك فاجاب بانهم لا بد فيهم من محاسن ولا يصح الاعتد بدونه وكذا قال زى وسئل الشيخ
على الاجهوري المالكي عن المسئلة المانقة هل يجوز العمل بها أو لا واذ اقامت بالجواز فما
صورتهما فاجاب بان صورتهما ان يزوج الصغير المطلقة الثلاث الذي حاكم شافعي ويحكم بصحة
النكاح لا بموجب من عدة وغيره احكام رافعة للخلاف بان يتقدمه دعوى صحة كان ينصب
الحاكم من يدعي على ولي الصبي أنه مقيم في شأنه حيث لم يزوجه مع أن في زواجه مصلحة له
ويجب وليه بالادق رافيه وجه ويدخل به انهم بعد دخوله بها يطلق عليه وليه لمصلحة ويحكم
المالكي أو الحنبلية بصحة طلاقه وهدم وجوب العدة بوطئه حكما كذلك ويشترط عند الحنبلية
أن لا يبلغ الصبي عشرين والاوجب العدة بوطئه ثم تزوجه الزوج الذي حاكم شافعي

(قوله والعدالة شرط لجواز
الاقدام للأصحة) ضعيف
والعدالة شرط اهمامعا
فتأمل بانضاف اه عرو
(قوله كان وجد لقيط) في
هذه العبارة نظير لما راجع
باب القبط (قوله مما يمنع
الولاية) أي ولاية الشهادة
ولو عبر به لكان أولى (قوله
بعده) المناسب عنده أي عند
العقد (قوله فله تجديد) أي
قتل الولاية لا بعد فيه قد
مره مر

وغيره (لا) يستورى
(الاسلام والحرية) وهو من
لا يعرف اسلامه وسريته يار
يكون موضع يحتلط فيه
المسلمون بالكفار والاسرار
بالارطاء والغالب فلا ينقد به
اسهولة الوقوف على الاسلام
والحرية وكذا لا ينقد أيضا
بظاهر الاسلام والحرية
بالدار حتى يعرف حاله فيها
باطنا ولو بان فسق أحدهما
أي الشاهدين أو فسقتهما
المشهور بالاولى (عند العقد
بان بطلانه) لقوات العدالة
واقفا يقين ذلك بينة
أو اتفاق الزوجين عليه
أو اعتراف الزوج به ولا أثر
لقول الشاهدين كفا سابقين
عند العقد كالأثر لقولهما
كفا سابقين بعد الحكم
بشهادتهما

ويحكم بصفة النكاح وبجعله ابوط الصبي وليس هذا من التاميق الممتنع لوجود الحكم وحكم
 المالك بالطلاق وعدم وجوب العدة صحيح وان علم أنه يترتب عليه ما لا يجوز عنده على المعقد
 من أن الحكم يحال الحرام الذي ظاهره موافق لباطنه كما أفنى به الناصر وكلام القرافي وابن
 عرفة عن المدونة يفيد ما يخالف ذلك لا يعقل عليه اه كلامه ببعض تغيير ونقله البرماوى
 على الغزى وأقره وكذا عس في غير حاشيته والمعدة امتناع ذلك في زمانها هذا وعدم جواز
 العمل به لانه يشترط في مذهبه الصحة تزويج الصبي أن يكون المزوج له أباً أو جداً وأن يكون
 عدلاً وأن يكون في تزويجه مصلحة للصبي وان يكون المزوج للمرأة ولها العدة بل بحضرة
 عدلين ففى اختل شرط من ذلك لم يحصل التحليل لفساد النكاح قال عس على مر عقب ذكره
 تلك الشرط ومنه به لم أن مابقع في زمانه من تعاطى ذلك والاكتفاء به غير صحيح لان الغالب
 أو المحقق أن الذين يزوجون أولادهم لأزواجهم لا رادة ذلك انما هم السلفه المواقفون على ترك الصلاة
 وارتكاب المحرمات وان تزويجهم أولادهم لذلك الغرض أعنى التحليل لا مصلحة فيه للطفل بل
 لفائدة أى مفسدة وأقل ذلك تطامع للنساء وكثير ما يقع فيه أن المزوج للمرأة من غير ألبائهم
 بان توكل رجلاً أجنبياً في عقد نكاحها اه وقد نقل عن الشيخ الطوخى والشهاب البشيشى
 أنهم لم يرضوا المسئلة الملققة كيف لا والحكام الآن حكام ضرورة وألف شيخنا ح ف
 رسالة بطلانها وبعضهم يتحيل بجمع دل دراهم للصغير ويقولون ان في ذلك مصلحة له مع أن هذه
 المصلحة لو سلمت بان كان الصبي هو الذى ياخذ الدراهم لا تقاوم ما يترتب على تزويجه من المفسد
 التى من جلتها تطامع للنساء في صغرهم كما مر ولزوم المهر له في مالها ان كان له مال قال شيخنا ح ف فلا
 يجوز الافتاء بهذه المسئلة ولا يقترب بما نقله البرماوى عن عس في غير الحاشية فانه غير معقول
 عليه وكذا لا يجوز الافتاء بطلان العقد الاول لاجل اسقاط التحليل واعتبار المفتى بانه يجوز
 ذلك باطلا لا يفيد لان جواز ذلك باطلا محله في الزوج العدل وأين هو الا ان نعم بسقط التحليل
 تبعاً فيها امرأ ما قصد اقل لا يجوز وان أقيمت بينة بنسب الشهود فلا يجوز الافتاء به اتين المسئلتين
 ولا يحدراً أيضاً عما يقع لبعض الرؤساء الجهال من الحيلة لدفع العار وهى انكاحها بمولوك الصغير
 ثم بعد وطمه لها بما يكملها بالمفسخ النكاح أى الصورى أو لوقيل بصحته أو بظن هذا البعض
 الجاهل الساهو معلوم من أن السيد ليس له اجبار عبده على النكاح فلا يزوج له الابن بل يزوج
 ورضاه به فان كان كذلك حصل به التحليل ويحصل أيضاً بالجنون بالنون والخصى والذى
 في زمن ذمته والعندين اذا وجد به انشاره ذكره وان قل أو أعين الذكر بنحو اصبع وليس لنا
 وطء يتوقف تأثيره على الانتشار الا هذا لو كان بجائل ولو لم ينزل أو كان أحد الزوجين نائماً
 أو محرماً أو صائماً

• (فصل في بيان الانكحة الباطلة) •

أى بيان حقيقة ما يترتب عليه او قد مر تعداها وانما أعادها لزيادة تفصيل فيها أكثر مما مر
 وذكر منها تسعة وباطل ما اختل ركنه والناسد ما اختل شرطه وطرائقه السادس بعد انعقاده
 وحكمه مما عدا نواحد غالباً (قوله وهى نكاح الشغار) بجهتين أولاهما مكسورة اهم در (قوله
 هو أول من قوله بان) أى لانها تنفذ الحصر في اصطلاح الفقهاء وان لم تنفذ عند أهل المعاني
 بخلاف الكاف (قوله بنى) أى أو أخى أو نحو ذلك (قوله وبضع كل منهما الخ) وانظر ما لو قال

• (فصل في بيان الانكحة الباطلة) •

(وهى نكاح الشغار)

لانهم سمي نكاحاً

أولى من قوله بان (يقول

زوجتك بنى على أن تزوجنى

بذلك وبضع كل منهما

(صدائق الأخرى) فيقبل

ذلك كان يقول تزوجت

بذلك وزوجتك بنى

(قوله ويحصل أيضاً بالجنون)

قبل انظر فانه يرجع

للتاميق وتأمل

على ما ذكرته وهذا التفسير
 ماخوذ من آخر الخبر المحقق
 لأن يكون من تفسير النبي
 صلى الله عليه وسلم وأن
 يكون من تفسير ابن عمر
 الراوي له فيرجع إليه وإن
 كان من تفسير الراوي لأنه
 أعلم بتفسير الخبر من غيره
 والمعنى في البطلان التثريك
 في البضع حيث جعل
 مورد النكاح امرأة واحدة
 لاخرى فاشبه تزويجهما من
 رجلين وسعى شغرا من
 قولهم شغرا بالمدح
 السلطان إذا خلعه من ملوكه
 عن بعض شرائطه (وإن
 مع ما مع ذلك) لهما
 أولادهما (مهورا) كان
 قبل وبضع كل واحدة
 وألف صدق الأخرى
 أو بضع هذه وألف صدق
 لتلك وبضع الأخرى صدق
 له هذه فإنه نكاح شغرا
 فيبطل لوجود التثريك
 المذكور (فإن لم يجعل
 البضع مهورا) بأن سكتا عن
 ذلك (ضح) النكاحان
 لا تنهائ التثريك المذكور
 وليس كل واحدة مهر المثل
 فإن سكتا عن جعله مهرا
 في أحدهما ما دون الآخر
 صح في الأول دون الثاني
 (و) نكاح (المتعة) للنهي
 عنه كما هو (وهو النكاح
 إلى أجل) ولومعلاؤه منه
 نكح متعة

وكل منهما صدق الأخرى هل يحرم أولا ظاهر الحكمة المذكورة بقوله والمعنى الخ الحرمة
 لوجود التثريك المذكور وظاهر التقييد بالبضع الجواز والظاهر الأول والتقييد بذلك لأنه
 الوارد في الحديث (قوله على ما ذكرته) ولا يحتاج الموجب أولا إلى التبول المتقدمة في قوله على
 أن تزوج بنتك أذ واستجاب قائم مقام القبول وليس من الشغار ما يقع في بلاد الأرياف
 من الاتفاق قبل العقد على أن يتزوج كل بنت إلا آخره لانه لم يذكر ذلك في العقد بل يسمون
 لكل صدقا (قوله وهذا التفسير) أي المذكور في المتن وقوله ماخوذ الأولي أن يقول المذكور
 أو مروى لأنه منه خصوص عليه في آخر الخبر لأنه شيء آخر ماخوذ منه بطريق الاستنباط (قوله
 المحقق) بالحرمة لا آخر الخبر الذي هو التفسير ورفع وصفه للتفسير بعيد جدا وفيه ركعة
 في المعنى وفي اللفظ من حيث أنه أخبر عن الشيء قبل تمامه بذكر متعاقبه وهو الوصف المذكور
 ثم يصح رفعه تمامه قطوعا آخر الخبر (قوله الراوي له) أي للخبر أي أو من تفسير نافع الراوي
 لعن ابن عمر وهو ما صرح به البخاري وأبو داود كما في شرح م (قوله فيرجع إليه) أي
 التفسير المذكور (قوله والمعنى في البطلان) أي الحكمة العقلية في بطلان نكاح الشغار
 وما تقدم دليل نقله (قوله حيث جعل مورد) أي محلا يرد عليه العقد بقوله زواجك ابنتي
 وصدقا لاخرى بقوله وبضع كل الخ فقد جعل عوضا وموضوعا والمحل الواحد لا يكون
 فاعلا وقابلا أي لا يجعل له زوجه ولا (قوله فاشبه الخ) أي بجامع مطلق التثريك وإن لم
 يجعل البضع هنا مورد صدقا لاخرى (قوله من قولهم شغرا بالمدح) أو من شغرا بالكسب
 رجله رفعه السبول فكان كلامه ما يقول لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك اهـ ورفعناه
 لغة الرفع والخلو (قوله خلوه عن بعض شرائطه) أي النكاح وهذه لغة التسمية شغرا
 وبعض الشرائط هو عدم اقترانه بشرط مفسد واشتراط كون البضع صدقا تاما مفسدا وقد اقترن
 به هنا عبارة من شرطه عن المهر أو عن بعض الشروط اهـ وهي مستقيمة موافقة للغاية
 المذكورة وهي قوله وإن سمي به مهر أو تم تعبير بعضهم بقوله خلوه عن المهر فقط مناف لذلك
 (قوله لهما أولادهما) فالصور ثلاثة تظم للصورة السابقة وهي ما ذكرنا من مباحث (قوله فإنه
 نكاح شغرا) تفرع على الغاية المذكورة في المتن وقوله لوجود التثريك المذكور أي فصحق
 فيه اللغة السابقة أعني قوله خلوه الخ (قوله فإن لم يجعل البضع مهورا) صورها ثلاثة كما يستفاد
 من الشرح (قوله بأن سكتا عن ذلك) كان قال زواجك بنتي على أن تزوج بنتك فقال الآخر
 تزوجت بنتك وزواجك بنتي (قوله لا تنهائ التثريك) أي ويكون مستثنى من قولهم إن العقد
 بشرط باطل (قوله ونكاح المتعة الخ) أي وكان جائزا في صدر الألام رخصة للمضطر كما كل
 الميتة لكثرة الرجال وقلة النساء اللاتي أسلمن ثم حرم عام خبير ثم جازع الفتح وقبل حجة الوداع
 ثم حرم أبدا بالنص الذي لو بلغ ابن عباس لم يستمر على ذلك مخالفا لكافة العلماء قال الشافعي لنا
 شيء أبغ ثم حرم ثم أبغ ثم حرم إلى الأبد وهو ما ذكرنا لو نكح به شخص لم يبعد وإن علم الفساد
 لشبهة ابن عباس رضي الله عنه ما وإن كان لا يجوز تقييده فيه ويقتض الحكم به (قوله إلى
 أجل) أي فهو المؤقت وقوله ولومعلاؤه أي سواء كان مجهولا كابدا أو عريا أو إلى مجي زيد
 أو معلوما كسنة وقوله ومنه إنما قال ذلك لأن فيه خلافا وقوله متعة مقبول مطلق أي نكاح

منفعة أى مؤقتا (قوله مجرد القمع) أى انقضى والتأذي المجرد عن أغراض النكاح وقوله وغيره
 كالتوارث (قوله ونكاح المحرم) من إضافة المصدر لفعله وله كناية عن علم ما بعده (قوله
 فى إجماع أحد العاقلين) أى سواء عقدت نفسه أو غيره بولاية أو وكالة فالمراد بالعاقل من يتولى
 العقد وأما لو أحرى من وقع العقد له وكان المتولى للعقد غيره فسيأتى فى الشرح ومن ذلك يعلم
 رد قول المحشى تبعاً لقول والمراد بالعاقلين من يتبع إلهما العاقل وسواء عقدت بأنفسهما أو بوكالة
 أو بولاية كناية عن علمه بهما ومثل إجماع أحد العاقلين إجماع من أذن لهما فإذا كان السيد أو
 الولي محرماً وأذن لهما الحلال أو لولايه السفية الحلال لم يصح عقدهما والفرق بين هذا وبين
 صحة التوكيل حيث لم يثبت بالعاقل بالاعتقاد فى الإجماع أن ما هنا منشؤه الولاية والمحرّم غير أهل لها
 بخلاف مجرد الإذن إذ يحتمل للولاية ما لا يحتمل لغيرها (قوله أو فاسداً) صورته أن يحرم بعمره
 ثم يفسدها بأن يجامع قبل إجماعها ثم يدخل عليها الخ فانه ينعقد فاسداً أو مائتوراً ببعضهم له
 بما لو أحرى مجامعاً فلا يصح لأن هذا باطل لا فاسد (قوله وإن عقده الامام) غاية للرد على القول
 الضعيف القائل بأنه يستثنى الامام الأعظم أنه أن يزوج حال إجماعه نعم إن حمل على أن إجماع
 الامام التزويج حال إجماعه صح قال مر ولو أحرى الامام أو القاضي فلهما تزويج من فى
 ولايته حال إجماعه لأن قصرهم بالولاية لا بالوكالة ومن ثم جاز لنا أن نقضى الحكم له اه
 (قوله على أن أكثر الروايات) فى معنى الاستدلال على ما قبله (قوله وهو حلال) تقدم أنه
 الراجح وبعبارة مر وخبره مسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم لم تكح ميمونة
 وهو محرم معارض بالخبر الحسن عن أبي رافع أنه كان حلالاً وأنه لرسول بينهما ما هو مقدم لانه
 المباشر الواقعة اه (قوله لم يصح العقد) أى حيث وقع قبل التحليل ويصح بعدهم لأنه لا ينزول
 بذلك فإن عقد الوكيل ثم اختلاف الزوجان هل وقع قبل الإجماع أو بعده صدق مدعى الصحة
 بجميعه لأنها الظاهر فى العقد ما لم يكن مدعى البطلان هو الزوج والرافعنا العقد بالنسبة له
 مؤخذة له بأقراره ولو أحرى وتزوج ولم يدر هل أحرى قبل تزوجه أو بعده صح تزوجه وكذا
 لو وكل فى تزويج موليته فزوجها وكيله ثم بان موت موكله ولم يدر هل مات قبل تزويجها أو بعده
 لأن الظاهر بقاء الحياة ويجوز أن يزوج حلالاً لحلال أمة محجورة المحرم لأن العاقد غير نائب له
 وأن تزوج المحرمة لزوجه المحرم ولا حد فى الوطء هنا بخلافه فى نكاح مرتدة أو معتدة اه أفاده
 مر (قوله سفير) أى رسول كافى القاموس من السفارة أى الرسالة ومعنى كونه محضاً أنه
 لا يتعلق به حكم ولا يعود عليه فائدة وعمل ذلك مر بأن الموكل لا يملكه فزوجه أولى (قوله
 والشهادة) أى كون الشاهد محرماً فلا يضره ذلك (قوله لأن ارتباط النكاح) أى تعلقه بها
 ليس كارتباطه أى تعلقه بغيرها من الولاية وكونه عاقداً أو معتقداً عليه لأن ارتباطه بها
 ارتباط توقي إذا الغرض منها ذلك وبغيرها ارتباط مباشرة وذلك أن الولي والزوج كل منهما
 مباشر والزوجة مباشر العقد عليها والشاهد غائب عن التوثيق فضعف ارتباط العقد بشهادته
 (قوله والنكاح) عطف على نكاح الشغار وإضافته لولي من إضافة المصدر لفعله وامرأة
 مفعوله الأول وزوجين مفعوله الثانى كأن زوجها أحدهما أزيد أو لا آخرهما أو كانا كفؤين
 أو أسقطوا الكفاءة والابطال مطلقاً إلا أن كان أحدهما كفواً فنكاحه الصحيح وإن تأخر
 ومثله الولي من مالو وكل الولي فزوج هو ووكيله أو وكل وكيلين فزوج كل اه أفاده مر

سمى بذلك لأن الغرض منه
 مجرد القمع دون التوالد
 وغيره من أغراض النكاح
 (و) نكاح (المحرّم) فلا يصح
 النكاح فى إجماع أحد
 العاقلين أو الزوجة بجمع أو
 عمرة أو بهما أو مطلقاً صحها
 أو فاسداً وإن عقده الامام
 أو كان بين الفضلين تلج
 لا ينكح المحرم ولا ينكح
 وما روى عن ابن عباس
 رضى الله عنهما من أنه صلى
 الله عليه وسلم تزوج ميمونة
 وهو محرم فهو من خصائصه
 صلى الله عليه وسلم على أن
 أكثر الروايات أنه تزوجها
 وهو حلال كما مر ولو أحرى
 الولي أو الزوج فعقد وكيله
 الحلال لم يصح العقد لأن
 الوكيل سفير محض فكان
 العاقد الموكّل (ويجوز
 فى الإجماع الرجعة) لأنها
 استدامة لا ابتداء عقد
 (و) تجوز فيه (الشهادة)
 فينعقد النكاح بها لأن
 ارتباط النكاح بها ليس
 كارتباطه بغيرها مما مر
 (و) إن نكاح وليين امرأة

(قوله وقد أذنت الخ) اذنت بذلك عمل الوأذنت لاحدهما فيتعين فاذا زوج الآخر لم يصح
 اه افاده مر (قوله بأن وقع الخ) ذكر صور اخسايه طل النكاح في ثلاث منها ويصح في اثنين
 (قوله أو عرف سبق أحدهما منهما) أي وأيس من تعينه والواجب التوقف الى تعينه
 (قوله لتدفعه) ما في الاولين) فيبطل فيه مظاهر او باطنا قال مر ويندب للحاكم أن يقول
 فيه ما ان كان قد سبق أحدهما فقد حكمت ببطلانه فيحصل يقينا ويقول في الصورة الثالثة
 فسخت نكاح السابق منهما اه (قوله في الثالثة) والبطلان فيها في الظاهر فقط فاذا تعين
 السابق بعد فهو الزوج هـ ذان لم يحكم ما كم بالقسخ كأن يقول فسخت نكاح السابق
 أو حكمت ببطلانه والا كان البطلان فيها ظاهرا وباطنا فلا زوجية والاعتين السابق ولا
 يطالب واحد منهما حال التوقف به بخلاف النفقة فانها يطالبان بها وهي واجبة عليهما
 نصفين بحسب حالهما من يسار وغيره فليست بهما ثم يرجع المسبوق على السابق فلو كان
 السابق معسرا يرجع عليه المسبوق بنفقة المعسرين ويرجع بالزائد عليهما ان أنفق نفقة
 المورس بن ومحل الرجوع اذا أنفق باذن الحاكم فان فقد رجوع اذا أنفق به فان لم ياذن الحاكم
 ولم يشهد فلا رجوع لتبرعه ولومات أحدهما في مدة التوقف وقف ارث زوجة ان لم يكن له
 غيرها والا خصته من الربع أو الثمن أو ماتت هي فارث زوج (قوله فان دخل بها) أي في الصور
 الثلاث المذكورة ومحل وجوب المهر اها اذا لم تكن عالمة بالبطلان لانها حينئذ موطوءة بشبهة
 والافلامهر اها لانها حينئذ زانية ولا مهر لغيري قررته شيخنا عطية (قوله لزمه مهر مثلها) الوجه
 أن يقال لزمه أقل الامر من مهر مثلها والمسمى لاحتمال صحة العدة وعدمه ومثله الآخر
 لو وطئ (قوله فان عرف عين السابق) أي بينة أو صادق معتبر اه مر (قوله أو أسقطت
 الكفارة) بالبناء للمفعول أي أسقطها للولي والزوجة لانها حق اهما والكفارة أمر يوجب
 عدمه عاروا العبرة بحال العقد لم يترك الطريقة الدينية قبله لم يوتر الا ان مضت سنة حيث
 تلبس بغيره أو زال عنه اتمها ولم يفسد اليها أصلا بعد تلك السنة والافلام من مضى زمن
 تمقطع نسبتها عنه بحيث يصير لا يعرفها والقاسق اذا تاب لا ينافي العتقة لعدم عوده كفوا
 فالزاني المحسن ان تاب رجعت توبته لا يعود كفوا (قوله وجب التوقف الخ) أي تحقق
 صحة العقد لا يرتفع الا يقين فحينئذ انما لا تنكح غيره ما واطال علمها الامر كزوج
 المفقود نعم بحث الزركشي كالباقين في أنها عند المأس من التبين أي عرفا نطلب الفسخ من
 الحاكم ويجيبها اليه لضرورة وكالفسخ بالعيب أو أولى اه افاده مر وقوله ولا يجوز لواحد
 منهما موطؤها ولا أحدهما ولكل منهما في غير ضرورة المعية المحققة والسبق المحقق ان يدعى علمها
 أنها لم سبق نكاحه أي على التعيين والالتزم بسمع دعواه فان أنكرت حلفت لكل منهما عينا
 أنه لا نه لم سبق نكاحه أو أقرت لاحدهما ثبت نكاحه ولا تسر تحلية هـ ارجاه أن تقر بغيرها
 مهر المثل وان لم تحصل له الزوجية نعم ان مات من أقرت له أولا أو طلق بانها صارت زوجة
 للآخر بلا عقد ورقاها ما أخذ منها الاحتمال أن نكاحه كان صحيحا في نفس الامر وانما حكم
 عليه بالبطلان ظاهرا ولانها انما غرمته للباطل وتعد الاول عدة الوفاة ان لم يطأها والا اعتدت
 بأكثر الامر من منها ومن ثلاثة اقراء عدة الوطء مما لم يكن حاملا اما ضرورة المعية المحققة

(قوله الاوجه الخ) لا يظهر
 في صورة تحقق المعية

وقد اذنت لكل منهما فيه
 (زوجين ولم يعرف سبق
 أحدهما معينا) بأن وقع
 معا أو جهل السابق والمعية
 أو عرف سبق أحدهما
 فبهما لتدفعه ما في الاولين
 اذ ليس أحدهما أولى
 من الآخر مع امتناع
 الجمع بينهما ولتعدرا مضاه
 العدة في الثالثة لعدم
 تعين السابق (فان دخل بها
 أحدهما لزمه مهر مثلها)
 وان دخلها فلها على كل
 منهما مهر مثلها (فان عرف
 عين السابق) ولم ينس وكان
 كفوا أو أسقطت الكفارة
 (فهو الصحيح) فان نسى
 وجب التوقف حتى يتبين
 فلا يجوز لواحد منهما
 وطؤها ولا يجوز لثالث
 نكاحها قبل ان يطلعاها
 أو يموت أو يطلق أحدهما
 ويموت الآخر

والدخول المحقق فلا يمكن فيه ما الدعوى عليها بما ذكر لان نكاح كل من باطل في الاولى وصحيح
 في الثانية للسابق (قوله وتنفق عنتها) أي من دخل بها أو مات والأفلاعة (قوله من غيره)
 بخلاف ما منه لان المأله وتنقطع العدة بالعقد وكذا الاستبراء وصورة نكاح المستبرأة منه أن
 يبيع موطوءة فيز وجهه المشتري ومحل بطلان نكاح المستبرأة اذا وطئها البائع قبل البيع
 ولم يستبرأ قبله ولو لم يطأها أو وطئها واستبرأها قبل البيع أو وطئت وطء زنا أو كان البائع
 صديقا أو امرأة فالنكاح صحيح هذا كله في حق غير البائع أما هو فنكاحه لها صحيح مطلقا كما مر
 ولو أعتق أمته في مدة الاستبراء لم يجز له أن يتزوجها الا اذا لم تكن وطئت أملا أو وطئت من زنا
 فله حينئذ أن يتزوجها قبل مضي مدة الاستبراء وكذا الاستبراء إذا من انتقلت اليه ولو أعتق
 موطوءة جاز له أن يتزوجها في الحال (قوله ولو من وطئته) أي سواء كانت عن وفاة مطلقا
 أو عن طلاق بعد الدخول لا قبله اذا لمدة عليها حينئذ أو عن وقت شبهة سواء في العدة
 والاستبراء كان ظن أمته (قوله أو شكا) بصيغة التثنية والضمير المفعلة والمستبرأة وذكر
 باعتبار الشخص أول الزوج والزوجة وذكر تعليم الأول ويصح أن يكون بصيغة المصدر بدليل
 عدم التانيث أي ولو في حالة الشك أو وقت الشك أو بالشك أو بمعنى مشكوكا وكذا الضبطين
 مناسب هذا وقول قل في الأول بعد أن أرجع الضمير للمعقدة والمستبرأة انه الأولى والأوضح
 كما يصرح به ما بعده لم يظهر له وجهه فان أراد بما بعده قوله أي انقضاء العدة والاستبراء فلا يس
 بصحيح لانه لا يفسد واحد منهما (قوله حد) سواء دخل في حالة الشك أو بعده وكذا تحدي
 وانما نص على الأول لانه محل التوهم لان العقد فاسد اه افاده قل (قوله ونكاح المرتبة
 بالحل الخ) هي من أفراد مسئلة الشك فيما قبله أو قوله بالحل الباعع في أي في وجوده وعبارة
 في المنهج ونحوه ولو ارنات أي شكت وهي في عدة في وجوده لثقل وحركة تجدها لم تنكح
 آخر حتى تزول الرية وهي أوضح من عبارته هنا (قوله فيحرم نكاحها) أي ولا يصح والحرمة
 معلومة من العطف وصرح بما توطئة للغاية وقوله حتى تزول الرية أي بامارة قوية على عدد
 الحل ويرجع فيه للقوابل اذا العدة لزمته ايقين فلا يخرج منها الا يقين (قوله وان انقضت
 الاقراء الخ) مثل الاقراء الاشهر كما في المنهاج وشرح مدر (قوله والرية باقية) أي الرية التي
 وجدت في العدة وجودة حالة العقد بخلاف ما لو نكحت بعد العدة وليس هناك رية ثم طرأت
 فالنكاح صحيح وكذا لو انقضت ولا رية ثم طرأت ثم نكحت فانه صحيح أيضا في وقعت رية
 بعد العدة لا يفسد سواء وقعت قبل النكاح أو بعده لكن يسن الصبر على النكاح التزول الرية
 ولو راجعها وقت الرية وقعت الرجعة فان بان حل صحت والأفلا (قوله أو محرمة) يضم الميم
 أي بفسد وقوله أو محرمة بفتحها أي بنسب أو رضاع أو مصاهرة وقوله ثم بان خلافه أي أن
 لا عدة ولا استبراء ولا احرام ولا محرمة (قوله فالنكاح باطل) أي لان العقد ملحق بالعبادات
 فالعبادة فيها بفساد الظاهر ونفس الامر معا (قوله وقول الاصل) مبتدأ من زيادته أي على
 الباب انه أي النكاح في هذه الصور وقوله تبع فيه الخ خبر قول (قوله والمقول ما قدمته)
 من بطلان النكاح وهو المعتمد ويفارق ما لباع مال مورثه المذكور بالا احتياط للايضاح
 وبأن الشك في ذلك شك في الولاية وهنا في المعتمد عليه الذي هو الزوجة وهو أشد في الاحتياط

وتنفق عنتها (ونكاح
 المعقدة والمستبرأة من غيره
 ولو من) وطء (شبهة أو شكا
 في الانقضاء) أي انقضاء
 العدة والاستبراء (فان
 دخل بها أحد) لكونه زنا
 (الا ان ادعى الجهل)
 بصحة النكاح في العدة
 والاستبراء من غيره فلا
 حد عليه وظاهر ان محله
 اذا كان قريب عهد
 بالاسلام أو نشأ بعدا عن
 العلماء (ونكاح المرتبة)
 بالحل (قبل انقضاء عدتها
 فيحرم نكاحها حتى تزول
 الرية وان انقضت
 الاقراء) لتعدد في انقضاء
 عدتها (فلا نكحها رجل)
 بعد انقضاء عدتها والرية
 باقية ثم بان أن لاجل (اد)
 نكح (من ظنهما عدة أو
 مستبرأة أو محرمة أو محرما
 ثم بان خلافه فالنكاح
 باطل) لتعدد في الحل وقول
 الاصل من زيادته انه صحيح
 كالوباع مال أمة غلاما حيا
 فبان ميتا تبع فيه شيعة
 الاسنوي والمقول ما قدمته
 كما بينته في شرح الاصل
 (ونكاح المسلم كافر)
 (قوله لان العقود الخ)
 الاولى لان عقد النكاح
 الخ كما هو ظاهر

فان قلت يشكل على هذا المذنب قول ما لو تزوجت زوجة المفقود قبل ثبوت موته أو طلاقه فبان
 ميتة قبل تزويجها بقدر العدة حيث صح التزوج بخلوه عن الموانع في الواقع فأشبهه ما لو باع مال
 مورثه المذکور قلت لا اشكال للفرق بأن المرتبة وجبت عليها العدة نظرا لاعتقادنا فاقدا لها
 على التزوج قبل ترجع انقضائها مقتضى ابطالان تزويجها ولا كذلك زوجة المفقود فانهم لم
 تخاطب بعدة ظاهرة حتى يستحب بقاؤها فاعتبرت برناما في نفس الامر أي رجحنا لما تقدم أن
 العدة في العقود بما في الظاهر ونفس الامر مما لا يقال استحباب بقاء الزوجية أقوى من
 استحباب بقاء العدة اذا المعتبر قد ترجح جانب ايزوال الزوجية ببقاء الزوجية أقوى من
 فكان القياس بطلان نكاحها كالمرتبة لاننا نقول ان زوال الزوجية بقاءنا لا دخل له
 في الترجيح اذ لا يدل على انقضاء العدة ولا على بقاء المقتضى ذلك للبطلان اذ البطلان فيها
 لم ينشأ من وجود الزوجية كما في زوجة المفقود بل من وجود العدة وان زالت الزوجية بقاءنا
 (قوله غير كتابية خاصة) بأن لم تكن كتابية أصلا كوثنية ومجوسية وعابدة شمس وأقبر وكذا
 المرتدة اذ لا يقر المرتد ولا يتأكل ولا تؤكل ذبيحته أو كانت كتابية غير خاصة كمتولدة بين كتابي
 ومجوسية وعكسه والقاعدة أن كل منعت حرم الاستمتاع به بعقد النكاح حرم الاستمتاع به
 تلك العين وليس للسيد اجبار أمته المجوسية أو الوثنية على الاسلام لان الرق أفادها الايمان
 وجهه يندفع عليه وظنه أنه غير الكتابية كالمجوسية والوثنية وظاهر كلامه أن الجوس لا كتاب
 لهم وهو كذلك الآن وان كان الاصح أنه كان لهم كتاب نزل على نبي لهم يسمى زرادشت بفتح
 الزاي أوله فرائد فدل مهملة مضمومة فثنتين مهملة ساكنة فثلاثة فوقية كذا ضبطه
 ابن اثير في حاشية الشفاء فلما لم يرد رفعه وسبب رفعه أن ملكهم أراد أن يتزوج بائنته
 فسأل احبارهم عن ذلك وبذل لهم ما لا يقبلوه منه واقتوه بالحمل فاصبحوا ولا كتاب بأيديهم
 فحرمت المجوسية لعدم ثبوت كتابهم والاحتياط ونكاح الكافر مسلمة باطل اجماعا ثم لو نكحها
 منافق صح ظاهرا فان زال الكفر وصديق قلبه وجب التحديد ويحرم الوطأ قبله (قوله كان
 كانت وثنية) أي عابدة وثن وهو الصنم وقيل الصنم غير المصور والصنم هو المصور قاله
 وقوله أو مجوسية أي عابدة النار (قوله أو أحد أبويها كذلك) أي وثني أو مجوسي والاخر
 كتابي ومحل ذلك في بالغة عاقلة أو صغيرة أو مجنونة وعقد علم في هذه الحالة فان بلغت عاقلة
 واختارت دين الكتابي ثم عقد عليها حينئذ حلت على المعتد أخذا من العلة المذكورة أعني
 قوله وتغلب الخ ومثلها المتولدة بين آدمي وحيوان آخر ولو على صورة الآدمي والمذکور في ذلك
 كالانثى (قوله ولا تنكحوا المشركات) هي عامة مخصوصة بآية والمحصنات من الذين أنوا
 الكتاب من قبلكم على ما رآنا أي وهي من أحد أبويها كذلك (قوله
 ونكحوا بالمسلم الكافرة) أي فيصح نكاحها الترافة لكن مع الحرمة وهو أحد الوجهين
 المذکورين يندوه وهو المعتد والضابط أن من تحول للمسلم تحول للكافر كما هو واضح ومن لا تحول
 للمسلم لا تحول للكافر لكن يقر على نكاحها حيث توافوا البنا بعد العدة (قوله ينبغي
 التحريم) هو المعتد لكن مع الصحة اذ لا يلزم من التحريم ابطالان وكان القياس عدم الصحة
 كما لم اذ أن نكاحهم محكوم به بغير رخصة وان لم يسأوا الاصحح لان الصحة حكم شرعي ومحل
 هذا وما قبله ان توافوا البنا قبل العدة والافتقار تعرض لهم كما مر ونقرهم لو أسأرا

ثم بكتابية خاصة) كان
 كانت وثنية أو مجوسية
 أو أحد أبويها كذلك لقوله
 تعالى ولا تنكحوا المشركات
 حتى يؤمن وتغلب بالتحريم
 في الأخيرة ونخرج بالمسلم
 الكافر لكن ذكوري
 الكفاية في حمل الوثنية
 للكتابي وجهين وهل تحرم
 الوثنية على الوثني قال
 السبكي ينبغي التحريم

قوله المذنب غير المصور
 الخ كذا في الأصل ولعل
 الصواب الوثني غير المصور
 فابتاع

بعد النكاح ولا يشك كل ذلك على قوالهم فنقرهم على ما نقرهم عليه لو أسلموا ونبتل ما لا نقر لانه عام
 مخصوص بغير هذا (قوله ان قلنا انهم مخاطبون بالفروع) ظاهره أنهم لا ينعون من ذلك وأنه
 لورفع حكمه عليه بالصحة وهو كذلك بناء على الأصح من صحة أن يكفهم ومن ثم قالوا لو كان تحت
 مجوسية أو وثنية وتخالفت عن الاسلام قبل الدخول فبحرقت الفرقة أربعة فلا إلا ان أصررت
 على ذلك الى ان قضاء العدة (قوله اسراييلية) نسبة الى اسراييل وهو يعقوب بن اسحق بن
 ابراهيم خليل الرحمن ومعنى اسرا عبدوا يل الله فعناء عبد الله وقيل صفوة الله وكذا كل اسم
 على هذه الصيغة نحو جبرائيل وميكائيل واسرافيل صلى الله عليه وسلم لم عليهم اسم أجدهم وقول
 النورى لا يعرف في أسماء الله تعالى ايل وإل يحتمل أن مراده أنهم لا يعرفان منه فى العربية
 وهو اسم أجنبي لا ينصرف للعلمية والجمية وان كان مركباً من جبالان الهمزة أقوى من
 التركيب وليس مركباً اضافياً ولا لأعرباً - - - - - دجراً به بوجوه الأعراب (قوله حات) أى مع
 الكراهة لانه يخاف من الميل اليها الفتنة فى الدين والحريية أشد كراهة لانهم اليست تحت قهرنا
 وللخوف من ارقاق الولد حيث لم يعلم أنه ولا مسلم وحمل الكراهة ان لم يخش العنت فيما يظهر ولم
 يرج اسلامها فان ربحى اسلامها سن له ذلك كما وقع لعثمان رضى الله عنه أنه نكح نصرانية كلبية
 فاست وحسن احلامها وحمل ذلك أيضاً فى الذمية أن يجرد مسلمة صالحة للقتل والا فلا كراهة بل
 هى أولى من مسلمة زانية اه أفاده فى شرح المنهج وم (قوله لنا) أى دونهم صلى الله عليه وسلم
 كما مر فى أن الأصح حرمة اعلمه صلى الله عليه وسلم فكذلك لا تسرى بايد ايل أنه صلى الله عليه وسلم
 كان بطا صفة ورعاية قبل اسلامه - - - - - ما قال الزركشى وكلام أهل السير يخالف ذلك اه م
 (قوله والمحصنات) أى الحرث وهذه الآية مخصوصة لآية السابقة كما مر ان جعل الكتابيات
 من المشركات لقوله اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله والا كانت غير مخصوصة
 وتكون الآية الاولى داليل التحريم والثانية داليل الحل قال م م وقد يستعمل المشركون مع
 الكتابى كافقير والمسيكين اه ولمس المراد أنه حيث أطلق المشركون على الكتابى أمانعول
 الكتابى عند اطلاقه لغير الكتابى فلا يخفى بعده (قوله التوراة) هى لموسى صلى الله عليه وسلم
 أنزلت عليه بعد نصف عشرة قبلها على ما يافى وهى أجل الكتب المنزلة قبل القرآن وأصلها
 وورقة أبدات الواو وانوار وزها تفعل به بفتح العين وكسرها وقيل فوعلة وقوله والانجيل لعيسى
 صلى الله عليه وسلم وهو بكسر الهاء زنة وقد تنقح من النحل وهو استخراج خلاصة الشئ
 لاستخلاصه خلاصة نور التوراة ومنه قيل للونديجلى آية لاستخلاصه منه (قوله دون سائر
 الكتب) وجعلتم بالقرآن مائة وأربعة منها خمسة على شيت وثلاثون صحيفة على
 ادريس وعشرون صحيفة على ابراهيم وقيل عليه عشرة وعلى موسى قبل التوراة عشرة
 والتوراة والانجيل والزبور والقرآن اه قل (قوله كصف شيت) بالملئنة وقيل بالملئنة
 الفوقية والا كترصرفه وقد لا ينصرف ومعناه هبة الله وقيل عطية الله وهو ابن آدم لصاحبه
 وكان من أجلهم وأفضلهم وأشبههم بأبيه وأحبهم اليه وكان وصيه وولى عهده وهو الذى
 ولد البشر كلهم واليه انتهت الأنساب وهو الذى بنى الكعبة بالطائف والحجارة وعاش تسعمائة
 واثنى عشرة سنة فالمتمسكة بذلك لا تحل منا كتحفها وان أفروا بالجزية - - - - - واثبتتمسكها

(قوله مخصوص بغير هذا)
 فمعه أنه من القاء العدة لا
 اشكال (قوله في الف ذلك)
 أى كان الوطء بعد اسلامها
 وهو الانسب شيخنا باج

ان قلنا انهم مخاطبون
 بالفروع والا فلا حل
 ولا حرمة (فان كانت) كتابية
 (خالصة وهى اسراييلية)
 حلت لنا قال تعالى
 والمحصنات من الذين أوتوا
 الكتاب من قبلكم أى حل
 لكم والمراد من الكتاب
 التوراة والانجيل دون
 سائر الكتب قبلها
 كصف شيت وادريس
 وابراهيم عليهم الصلاة
 والسلام

بذلك بقولها أم بالآثار أم بشهادة عدلين أصل بخلاف العلم بدخول أول أصولها في الدين قبل
نسخه فانه لا يعتبر بقولها كما يأتي وعبارته في شرح المنهج لا متسكة بزبور داود ونحوه كعصف
شيث الخ واعترض عليه بأن الزبور لم يخرج عن التوراة لأن داود من جملته من بين موسى وعيسى
فجعل من الحكمة من كان متسكاً بالزبور وأجيب بأن محل حرمة المتسك به حيث أخذ بما فيه وترك
العمل بما في التوراة الخالفه معتقداً أن ما فيه حق من غير التفات لما في التوراة فهذا لا يقر
بالجزئية ولا تفعل من الحكمة ولا ذبيحة لانه في الحقيقة كان موسى (قوله لان) أي العصف وقوله
ينظم أي لفظ وقوله وبقي عطف تفسير أي يتبدل لونه وقرق افعال بين السكينة وغيرها بأن
فيها نقص واحد وهو كفرها وغيرها في انقصان الكثرة وفساد الدين واعترض بأن الدين نفسه
غير فاسد بل هو صحيح وأجيب بأن المراد بالدين التمسك وذلك أنهم كانوا موريين بالتمسك
بالتوراة لم يتسكوا بها بل تمسكوا بما نزل على داود وتركوا العمل بما في التوراة مما يخالفه وأما
بالنسبة لعصف شيث مثلاً فوجه فساد التمسك بها أنها حكم ومواعظ ولا يتمسك إلا بالأحكام
(قوله وانما أوصى إليهم هاتين) أي فعبروا عنها بالفاظ من تلقائهم فهي كالأحاديث النبوية
عندنا فإنه نزل على النبي صلى الله عليه وسلم معناه بخلاف القرآن والأحاديث القدسية فإنه
نزل عليه لفظها ومعناها إلا أنه تعبد بتلاوة الأول دون الثاني وناقش قل على الجلال في
تسمية أنزال المعنى أنزالاً بأنه يلزم عليه أن جميع ما يقوله النبي صلى الله عليه وسلم معناه ومن
كأنه لانه لا ينطق إلا عن وصي واستوجه أن تلك الكتب أنزلها عليهم جبريل بأفاظ من عند الله
أما بالعربية كما هو الأصح من قولين وهم يعرفونها لأنهم امر كوزة في طباعهم وأما بالفاظ من
لغتهم لكن لم تعبدوا بتلاوتهم عبروا عنها بما يوافق طباع قلوبهم (قوله حكم) بكسر ثم فتح جمع
حكمة وهي كما قال السعد علم الشرائع وكل كلام وافق الحق وقيل هي الحكمة المحكمة المعنى
وقبل العلم المشتمل على معرفة الله تعالى وقيل وضع الشيء في محله (قوله ومواعظ) جمع موعظة
وهي كل كلمة اشتملت على ترغيب أو تهيب أي تخوف من الوعظ وهو تذكير العواقب وقوله
لأحكام أي دالة على حل أو حرمة مثلاً وعطف الشرائع مرادف لإرادة البيان أو تفسير (قوله
أصولها) المراد من تنسب اليه منهم ولو اتسببوا بغوا في عمل الذكروا لا في وان خالفه غيره ولو
بعد ولو نسب إلى أصلين مختلفين اتجه المنع وعبارة المنهج أن لا يدخل أول آياتها في ذلك
الدين بعد بعثة نوحه اه قال مر والمراد بأول آياتها أول جدي يمكن اتسابها اليه ولا نظرون
بعده من الآيات حتى لو دخل أول آياتها في ذلك الدين قبل البعثة الناصية ثم جاء من بعده ودخل
فيه بعد البعثة الناصية حلت بته نظر اللاول وظاهر أنه يكفي هنا بعض آياتها من جهة الامام
بن يادة (قوله بعد نبوه) أي بعد بعثة نوحه كبعثة موسى قائم تامخنة لما قبلها وبعثة عيسى
تامخنة لبعثة موسى وبعثة نبينا صلى الله عليه وسلم تامخنة لهما فالشرائع التامخنة الثلاثة تلاعبه
بالتمسك بغيرها ولو فيها ينهانا فلا تفعل المنسوبة اليه وبين موسى وعيسى ألف سنة وتسعمائة سنة
وخمس وشمسون سنة وبين مولد عيسى وهجرة نبينا صلى الله عليه وسلم ستمائة وثلاثون سنة
ذكره السبوح في التعبير في علم التفسير (قوله سواء أعلمت القبلية الخ) وسواء أعلم دخول
أول آياتها في ذلك الدين بعد نبوه وان لم يجتنبوا المحرف أو بعد بعثة لا نقضه كبعثة من بين

لأنها لم تنزل بتكم يدرس
وبقي وانما أوصى إليهم
معانيه أو قيل لأنهم حكم
ومواعظ الأحكام وشرائع
هذا (ان لم تدخل أصولها
في ذلك الدين بعد نبوه)
سواء أعلمت القبلية أم شك
فيها التمسكهم بذلك الدين
حين كان حقا

موسى وعيسى كيوشح المبعوث اقتال الجبارين كما مر اه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله
 والا) بان علم دخول أصولها في ذلك الدين بعد نسخه وقوله فلا تدخل سوا متجنبوا المحرف أم لا
 (قوله كما مر) أي من آية والمهصنات من الذين أو ثوا الكتاب من قبلكم (قوله ان علم) أي
 باخبار عدد التواتر ولومن العسكر فارأو بشول عدلين أسما لا بقول الزوجين وانما قبل ذلك
 بالنسبة للجزية تغليب الحقن الدم اه أفاده مر (قوله دخولهم) أي أصولها بالمعنى السابق
 (قوله قبل نسخه) خرج ما لو علم دخولهم فيه بعد نسخه فلا تنارق فيه الاسرائيلية غيرها
 (قوله بان تجنبوا المبدل) يرجع للغاية فقط (قوله والا) بان علم دخول أصولها في ذلك الدين
 بعد نسخه أو شك في دخولهم قبل النسخ وبعده أو علم دخولهم قبله ولم يتجنبوا المبدل (قوله
 فلا تدخل كما مر) أي سقوط فضيلة ذلك الدين (قوله فيما اذا شك الخ) وقاروت الاسرائيلية
 حيث حلت في هذه أعنى صورة الشك لشرف نسبها اه قل (وكذا السامرة) وهم طائفة من
 اليهود نسبة للسامري عابد المجل في قوم موسى عليه السلام وهو الذي ربا به جبريل وكان يطعمه
 من ثمار الجنة وكان يرجو أن يكون من أهل السعادة لم يسبق في عمله تعالى الاثناؤه ولذا قال
 بعضهم
 اذا المزمع لم يخلق سعيدا تخلفت * ظنون مرييه وخاب المؤمل
 فموسى الذي ربا به جبريل كاذر * وموسى الذي ربا به فرعون مرسل
 (قوله والصابئة) بالهمزة مد الموحدة وتركمن صبا اذا رجع طائفة من النصارى وهى
 المرادة هنا وتطلق على قوم أقدم من النصارى كانوا في زمن ابراهيم عليه السلام منسوبون
 لصابى عم نوح عليه السلام بعد دون السكواكب السبعة المنطومة في قوله
 زحل شرى مريخه من شمسه * فتزاهرت له طاردا لا تقار
 ويضيفون الا آثار اليها ويرعون أن النلك حى ناطق وينفون القاعل المختار وهو لا لا تحل
 ذبحتهم ولا منافحتهم مطلقا ولا يقررون بالجزية ومن ثم أنقضى الاصطغرى والمحال على القاهرة أحد
 سلاطين العباسيين يقتلهم لما استنقى الفقهاء منهم فبذلوا له مالا كثيرا فتركهم اه أفاده في شرح
 المنهج ومروبه يعلم رقا كتبه قل هنا لان ظاهرة أن الطائفة الثانية صراحة هذا أيضا وليس
 كذلك كما حلت (قوله ان وافقنا) بألف التنسية للسامرية والصابئة ورجوع اليهود والنصارى
 اليهما على اللب وانتم المرتب (قوله في أصل دينهم الخ) أصل كل دين نبيه وكتابه كالتوراة
 وموسى لليهود والانجيل وعيسى للنصارى والفروع أحكام ذلك الدين الفرعية المتفقة
 بالصلاة والزكاة ونحوهما فالموافقة في أصل الدين المذكور والايان به وقيل أصل كل دين الايمان
 بنبيه وكتابه والموافقة في ذلك ظاهرة (قوله وان لم توافقهم في الفروع) أي لانهم ما حلت
 كبتدعة أهل الاسلام نعم ان كفرتهم ما لليهود والنصارى بارتكابهم ما فرع عام كفر اعندهم حرمتا
 اه أفاده في شرح المنهج (قوله فان خالفناهم) بألف التنسية نظير ما مر وقوله في أصل دينهم أي
 بان كذب الصابئة بعيسى والانجيل والسامرية بموسى والتوراة (قوله حرمتا) وان
 وافقناهم في الفروع ولو شك في مخالفتهم حرمتا أيضا (قوله وهذا التفصيل الخ) هو المعقد
 (قوله والمقتل الخ) ولا يقال له مرتد لان الرقة خاصة بقطع الاسلام الى غيره وكان المناسب أن
 يقول والمنتهى من دين الى آخر لا يحمل نكاحها اذا الكلام في أحكام النكاح لكن ذلك يعلم من

والا فلا فصل لسقوط
 فضيلة ذلك الدين (أو)
 وهى (غير اسرائيلية
 حلت) لما مر (ان علم
 دخولهم في ذلك الدين قبل
 نسخه ولو بعد تنبذ ان
 تجنبوا المبدل) والا فلا فصل
 لما مر وأخذنا بالاغلق
 فيما اذا شك في الدخول
 المذكور وتعبيرى بما ذكر
 هو مراد الاصل بما عبر به
 (فقتل اليهودية والنصرانية
 بالشرط المذكور) في
 الاسرائيلية وغيرها (و) كذا
 ر السامرة والصابئة ان
 وافقنا اليهود والنصارى
 في أصل دينهم) وان لم
 توافقهم في فروعهم فان
 مخالفتهم في أصل دينهم
 حرمتا وهذا التفصيل هو
 مانص عليه الشافعى
 في مختصر الزنى وعليه حل
 الملاقاة في موضع الحمل
 وفي آخره دمه (والمنقل
 من دين لا آخر) كيمودى
 أو وثى تنصر

كلامه بطريق التضمن وعادة المنهج أو وضع ونصها ومن اتقل من دين لا تخرج عن عليه اسلام
فلو كان امرأته لم تحل له (قوله فهو أعم من قوله الخ) أي لانه قاصر لا يشتمل المتقل من
توثن أو تجس الى تمود أو تنصرو عكسه (قوله الاسلام) فان أبي الحق بما منه ان كان له أمان
ثم هو حري ان ظفر نابه قتلناه وجوباً خلا فالرى القائل بأن الامام يجزيه بين القتل والاسترقاق
والمن وانما بلغ المأمون ولم يقتل حالاً كمن بذعه له لان ذلك فيه ضرر ويعود علينا بخلاف هذا
فلا ضرر في تبليغه المأمون (قوله لانه أقرب مطلق ما اتقل عنه وكان مقررا بطلان ما اتقل اليه)
أي فلم يترك كسمل ارتد وقضية أن من اتقل عقب بلوغه الى ما يقر عليه يقر وليس مراداً كما هو
ظاهر لاننا لا نعبر بمراتبه بل الواقع وهو الانتقال الى الباطل والتعليل المذكور انما هو
للغالب فلا مشهور له اهمر لا يقال ان العلة المذكورة أعني الاقرار بطلان ما اتقل عنه مع
اقراره سابقا بطلان ما اتقل اليه موجود في المتقل الى الاسلام لاننا نقول ان المراد أنه كان
مقررا بطلان ما اتقل اليه مع بطلانه في الواقع ونفس الامر فلا يرد من ذكر (قوله ولا تحل
مسألة الكافر الخ) والام سلم تو كبل نصراني ومجوسي في قبول نكاح نصرانية لانه ما يقبلان
نكاحها الا انفسهم ما لا في نكاح مسلمة اذ لا يجوز لهما نكاحها بحال بخلاف تو كبلهما في طلاقها
فانه يصح لانه يجوز لهما طلاقها ويتصور في الوأسلت كافرة بعد الدخول فطلقة ما زوجها ثم أسلم
في العدة فان لم يسلم فيها تبين ينونتم امنه بالاسلام ولا طلاق ولله نصراني ونحوه تو كبل مسلم
في نكاح كابية لا يجوز في حقها الا ان يسلم لا ينكحها بحال والام سلم تو كبل موسر في نكاح أمه
لانه أهل النكاح ما في الجملة وان لم يمكنه حالاً فعني فيه اهمر في باب موانع ولاية النكاح (قوله
بالإتفاق) لا يرد تزويجه صلى الله عليه وسلم لانه في ذنب لابن خاتم أبي العاص بن الربيع حال
كفره لان ذلك كان قبل البعثة وتحريم المسئلة على الكافر انما نزل بعد صلح المدينة سنة ست
وحينئذ توقف انفساخ نكاحها على انقضاء عدتها ثم قبله جاعوا لم فاسقرا النكاح (قوله لا تقر
بهذا فتاوت الكافرة الاصلية (قوله ولا الكافر) أي ولو مرتدة الان القد من النكاح الدوام
والمرتدة مدر ولا يرد من تحت قتله فانه يصح نكاحه الا أن يفرق بان المرتدة مدر مع امكان
لفصل من موجب الاهدأرأ أو يقال المراد الاهدأر مع الكفر بخلاف هذا وقوله عاقلة
الاسلام أي المطالبة به (قوله أو كلاهما) أي معا كما صرح به مر أما القريب فهو داخل في قوله
أحد الزوجين التحيز الفرق بردة الاول وان لم يرتد بعد العدة الثاني (قوله قبل الدخول) أي الوطء
ولو في الدبر ومثله استدخال المني المحتم بقهرها كما في شرح المنهج ومرفعا قاله قل هنا ضعيف
(قوله لعدم تأ كده بالدخول) أي أو مافي هناك من استدخال المني قاله في شرح المنهج (قوله أو
بعده الخ) وانظر حكم المعية ما هو والظاهر أنها كالبعدية بدليل تعادل شرح المنهج للبعدية بقوله
لما كده بما ذكر أي بالدخول فتي تا كد بالدخول وطرات الرقة عليه أو فارسته لا تقتضي بطلانه
في الحال (قوله وقف) أي البطلان (قوله فان جهه) ما الاسلام في العدة الخ) أي بان اتفق
ان المرتدة لم يقتل عقب الرد وليس المراد أنما هو لذلك قاله عيش في حاشية المنهج (قوله لانه)
أي لا رتداد المنة وممن الفعل كما في قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى (قوله كاسلام أحد
الزوجين) هذا التشبيه للشيء بضاده فالخروج من الاسلام بعد الوطء لا يبطل النكاح بشرطه كما أن

فهو أعم من قوله من تمود
الى تنصرو وعكسه
(لا يقبل منه الا الاسلام)
لانه أقرب مطلق ما اتقل
عنه وكان مقررا بطلان
ما اتقل اليه (ولا تحل
مسألة الكافر) حرة كانت
أو أمه بالاتفاق (ولا تحل
مرتدة لا أحد) لا للمسلم
لانها ككافرة لا تقر
ولا الكافر لبقائه عاقلة
الاسلام في (فان ارتد
أحد الزوجين) أو كلاهما
(قبل الدخول يبطل النكاح)
لعدم تأ كده بالدخول
(أو بعده) وقف (فان
جمعهما الاسلام في العدة
دام النكاح) لانه اختلاف
دين طوأ بعد الدخول
فلا يوجب البطلان في الحال
كاسلام أحد الزوجين

(قوله وان غلق المالك الخ)
 قيل لا يظهر في المكاتب
 فان التعليق لا يصح منه
 اعدم صحة عقده فلا فائدة
 فيه حوزة

الكافرين ويحرم وطؤها
 في التوقف ولا حد عليه فيه
 اشبه بقائه النكاح (والا)
 أي وان لم يجعدهما الاسلام
 في العدة (نلا) بدوم النكاح
 وهذا أعم من قوله وان
 أسأت بعده موت الزوج لم
 تثن (ولا) يحل (نكاح مالك
 العبد فلا ينكح) السيد
 (أمنه) ولا من يملك بعضها
 لتضاد الاحكام اذ النكاح
 يقتضي قسما وطلاقا
 وظهارا وغيرها من أحكامه
 بخلاف المالك فيمنع
 اجتماعهما (ولا) تنكح
 (السيدة عبدا) ولا من
 يملك بعضه لا قضاء المالك
 طاعة العبد للسيدة والنكاح
 طاعة الله وهما متضادان
 فيمنع اجتماعهما (فالوطرأ
 المالك) أي ما يملكها
 أو بعضها أو عكسه (بعد
 النكاح بطل النكاح) سواء
 كان الذي يملكها كافرا أم لا
 لأن ملك العبد أقوى من
 النكاح لأنه يملك به الرقبة
 والمنفعة والنكاح لا يملك به
 الاضرب من المنفعة فقط
 الاضرب بالقوى (نعم ان
 انتزعت أي الزوجة

الدخول فيه كذلك فاسلام أحد الزوجين قبل الدخول بنقض القرعة وبعده بوقتها لكان لو سلم
 النكاح ونقضه كناية دام نكاحه لمواز نكاح المسلم لها كما يأتى فتلك المصنف هذا انكحالا على
 ما سبأني (قوله ولا حد عليه فيه) أي الوطء في مدة التوقف ولا نفقة لها الا في ردة الزوج وحده
 نعم بعز معة التحريم (قوله اشبهه بقائه النكاح) ومن ثم وجبت له عدة كالموطء زوجته
 رجعه انتم وطئتم في العدة وليس له في زمن التوقف نكاح نحو اخيه او لو كانت تحتته مسلمة وكافرة
 غير مدخول بها فقال للمسلمة ارتدت وللاذمية أسأت فانكرنا ارتفاع نكاحها بزعمه اذ انكار
 الذمية الاسلام في حكم الردة على زعمه فان كان بعد الدخول وقف النكاح الى انقضاء العدة ولو
 قال لزوجته يا كاذبة فمريدا حقيقة الكفر جرى فيه ما تقرر في الردة أو الشتم فلا وكذا لو لم يرد شيئا
 عملا باصل بقائه العدة والجريان ذلك في الشتم كثيرا مراد به كفره بعمدة الزوج اهـ مـ ومثل
 الزوجة كل مسلم غيرها واذا أراء حقيقة الكفر كفر القائل ثم ان كان له زوجة لم يدخل بها
 تنجزت فرقتها والا فلا حيث جعدهما الاسلام في العدة واذا لم يرد ذلك حرم عليه ولزمه التعزير
 (قوله فلا بدوم النكاح) بل يقين بطلانه من حين الردة منهما أو من أحدهما (قوله وهذا أعم
 من قوله الخ) وذلك لان كلامه لا يشمل ما اذا أسأت بعد انقضاء العدة فالتأخر في كلامه ليس بقيد
 (قوله نكاح مالك العبد) أي عقد النكاح عليه (قوله فلا ينكح السيد أمته) أي لا يعقد عليها
 وكذا أمة ولده ولو عسر أو أمة مكانه وان علق المالك عقدها بالنكاح قبله كان نكاحه
 أو نكاح أبي أو سبيدي فانت حره قبل التوقف حقيقة النكاح على حصول العلق المتوقف
 عليه او كائنه أمة موقوفة عليه أو موصى له بمنفعة أي على التأيد لانها التي يتجبه عدم صحة
 تزوجه الجريان قول بأنه يملكها بخلاف غيرها فان غابت أمها كانت كالمتباعدة فالتوجه
 حل تزوجه بها اذ ارضى الوارث اهـ وشو برى (قوله ولا تنكح السيدة عبدا) أي لا تعقد عليه
 ولا يحل وطؤها أيضا وخرج بعبد ما عدا أبيه فيحل لها نكاحه على العتق وكذا عبيد أمها
 وأبنائها أفاده مـ (قوله والنكاح طاعة لله) أي واقضاء النكاح طاعة للسيدة للعبد (قوله
 فالوطرأ المالك) أي التام بأن لا يكون فيه خیار أصلا وفيه خیار المشتري وحده وأجاز الشراء
 بخلاف ما اذا كان غير تام كان اشتري ذو جسة بشرط الخيار له ثم فسح الشراء فان نكاحه
 لا يفسخ ويحوز له الوطء حينئذ ويكون اجازة للشراء ولا يجب عليه الاستبراء بل يحسن وكذا
 لو اشترت زوجها بشرط الخيار له انهم فصفت فانه يستمر نكاحهما أموالا كان الخـ والبايع وحده
 أو له ما ليس مما نحن فيه لانه لم يطرأ ملك أصلا ويجوز له المشتري وطؤها بالزوجة فيما اذا كان
 الخـ للبايع وحده دون ما اذا كان لهما (قوله لان ملك العبد أقوى) بخلاف فرائض النكاح
 فانه أقوى من فرائض ملك العبد أي الاباحة بالاول أقوى من الاباحة بالثاني بدليل أنه لو وطئ
 أمة بالملك ثم نكح أخته اختلف المنكوحه دون الاخرى على أن التراجع هنا بين عينين أي
 موصوفين وهما النكاح والمالك ونم بين وصفين وهما الفرائض اهـ أفاده مـ بإيضاح (قوله
 الاضرب من المنفعة) وهو انتفاعه بغيره هادون استخداها ودون منفعة ذلك البضع بدليل
 أنها لو وطئت بشبهة كان امرأها دونه كإسباقي وفي التعبير بالمنفعة عن الانتفاع المذكور تسامح
 (قوله نعم الخ) هذا استدلاله صوري لانه لم يطرأ فيه ملك فكان الاولى أن يفرعه بالذم ويجعله

مستأنفا الآن يقال انه طرأ ملك ظاهر وأبطلناه للدور الاتي وأما جواب بعضهم عن ذلك بأنه استدراك على عموم قوله بعد النكاح لشموله ما بعد العقد وقبل الوطء ولما إذا اشترته بعد اقضاء أو بغيره فيقتضي بطلان النكاح فيها فقال نعم إن اشترته الخ انتهى فهو غير دافع للاشكال لأن حاصله أن الملك لم يطرأ في صورة الاستدراك حتى تستثنى محققاتها الموجودة فيه طريان الملك بل هي خارجة عنه بالمرّة من هذه الجهة وإن خرجت من حكمه المذكور (قوله الحرة) خرج بها الأمة فإذا اشترت زوجها ولو بعد اقضاء باذن سيدها صح الشراء ودام النكاح لأن الملك ليسيدها هو (قوله بهرها) أي الثابت في ذمة السيد وأمال التجارة المأذون له بعد دفعها (قوله للدور) أي الحكمي لأنه يلزم من ثبوت الشراء عدمه بالوسائط الثلاث المذكورات (قوله اذ لو صح) أي الشراء وقوله فيسقط المهر أي لأن الفرقه منها (قوله فيبطل) هذا هو الذي يلزم من صحة النكاح بالوسائط المذكورة فتدبر من الصحة عدمها وهذا يسمى في المطلق دليل الخلف وهو إثبات المطلوب وهو بطلان الشراء هنا بإبطال نقيضه وهو صحته فكانه قال اذ لو صح للزوم عدمه كذا وكذا لكن التالي باطل فبطل المقدم وهو الصحة فثبت نقيضه وهو بطلان فاقوله فيبطل هو نتيجة الدليل على مقتضى قواعد المنطق اذ هي الدعوى المستدل عليها والله علم

• (فصل في بيان الانكحة المكروهة) •

أي وما يتبعها حماية شكاك المفروود كرمها ثلاثة الشكاك الواقع بعد خطبة منهي عنها الخ ونكاح المحلل ونكاح المفروود ولا فرق بين أن تكون مكروهة لذاتها أو ليس بها ذلك بعض الحرمة معها الضرورة فتقوله التسميم غير معيب (قوله بعد خطبة) أي واقع بعد خطبة من الخطاطب الثاني أمان الأول فليست منها نعم أو الخطبة بكسر اللام القياس الخطاطب الشكاك من جهة المخطوبة سواء كان منها أو من وليها أو سيدها ما أخذه من الخطيب أي الشأن أو من الخطاطب أي الكلام وهي تابعة للنكاح فان سن في حق النكاح سن أو كرهت أو وجب وجبت لأن الوسائل تعطى حكم المقاصد هكذا قاله نزي تبعاً لمخرج ونقله مر أيضاً وناقش فيه بقوله وقد يقال إن أريد بهم مجرد الالتباس كانت وسيلة له فيكون حكمه حكمه من ندب وغيره أو الكيفية المخصوصة من الاتيان لا وليا ثم مع الخطبة بالضم فهي سنة مطلقة فادعاء أنها وسيلة للنكاح وأن الوسائل حكم المقاصد ممنوع باطلاقة لعدم صدق أحد الوسائل عليها إذا النكاح لا يتوقف عليها باطلاقة إلا أن كثيراً ما يقع بدونها والمزوج صلى الله عليه وسلم فنه فاطمة لعلي ابن أبي طالب رضي الله عنه قال في خطبته الحمد لله المحدث المعبود بقدرة المطاع بسلطانه المرفوع من عذابه وسطاوته الناقد أمره في أرضه وسمايته الذي خلق الخلق بقدرته وسيرهم بأحكامه ومشيئته وجعل المصاهرة سبيلاً للاحقوا وأمرهم بقرضاً أو نهي أي شريكه في الانعام وأكرم به الارحام فقال عز من قائل وهو الذي خلق من الماء بشراً الآية ولكل قدر أجل ولكل أجل كتاب عجم الله ما يشاء الآية اهـ (قوله تعريضاً) منصوب على التثنية عن المفعول المطلق والاصل اجابة تعريض وهو قيد ولم يأت ثانياً ولم يترك ثالثاً ولم يعرض رابعاً وسيد كرمته ذاتها (قوله من تعريض) فاعل أجاب وضمر وهو عائده عليه (قوله وهو الولي المخير) أي أن كانت مجبرة وقوله وغير المجبرة أي وحدها أن كان الخطاطب كفراً فإن كان غير كفراً اعتبرت اجابته مع الولي

الحرة (زوجها قبل الدخول
بهرها بطل الشراء) للدور
اذ لو صح لا يفسخ النكاح
فيسقط المهر لعدم الوطء
فيهرى الشراء عن الفهم
فيبطل (ودام النكاح)
• (فصل في بيان الانكحة
المكروهة) •

(كأنه كاح بعد خطبة)
منهي عنها تنزيهاً كخطبة
على خطبة (من أجابه
تعريضاً من تعريضاً جابته)
وهو الولي المخير وغير المجبرة
والسلطان في الجنونة
والسيد أو ربه في الأمة

أم حبيبه أم مائنا وأحدهما أم أخذها غيره قهر اذ انفق لاجل تزوجه بها فان قصده مجرد
 الهدية لم يرجع وكذا لو دخل بها مطلقا (قوله لكنه صحيح) خلافا لما لاك القائل يطلانه في هذه
 المسئلة (قوله ويجرم خطبة المعتدة الخ) وحكم جواب الخطبة تعريضاً وتصريحاً بحكمها
 اه (قوله على غير ذي العدة) أي الذي يحل له نكاحها فيما أما هو كان طاقها على عوض وأراد
 خطبة أو فصل له التصريح والتعريض وأما من لا يحل له نكاحها كان طاقها بانها أو رجعيها
 فوطئها أجنبي بشبهة في العدة غفلت عنه فان عدته الحبل تقدم ولا يحل لصاحب عدته الشهة أن
 يخطبها لانه لا يجوز له العدة عليها حينئذ (قوله أو طلاق) أي بائن أو رجعي كما به لم يما به هذه
 وقوله أو فسخ أي بعيب من عيوبها أو عيوبه ومثله الانفساخ بارضاع الكبرى الصغرى
 (قوله لا بالتعريض) أي فيحسب إذا كان بغير الجماع أما إذا كان به كعندي جماع برضى من
 جومعت فحرم لقوله تعالى ولكن لا نوعا وهو من سرأى جماعاً أي به اه أفاده مر (قوله
 لقوله تعالى الخ) هي واردة في عدة الوفاة كما في شرح المنهج فكان الأولى أن يأتي أيضاً بالعدة
 العقبية وهي لعدم ساطنة الزوج عليها مع كون التعريض أضعف أعمومها لأقسام العدة
 كلها وقوله أو كنتم أي أضرتم في أنفسكم ولم تملأوا به وهذا زائد على المدعى وقوله وفارق
 التصريح الضمير المستقر للتعريض والتصريح مع دعواه (قوله فربما تكذب الخ) وظاهر أن
 هذه حكمة فلا ترد المعتدة بالشهر وان علم كذبها إذا علم وقت فراقه اه مروية الراجعة الخ
 لو أذن الزوج في التعريض للرجعية فهل ترتفع الحرمة قال بعضهم هو محقق اه عن (قوله
 أيضاً) أي كالتصريح والحاصل أن الرجعية تحرم خطبة المطلأ وغير المعتدة محل مطلقاً
 والمعتدة الغير الرجعية محل تعريضاً لا تصريحاً ومثل الرجعية المعتدة عن ردة لانها في معنى
 الزوجة أمورها إلى النكاح بالاسلام كما أن الرجعية تعود له بالرجعة (قوله لانها في معنى
 الزوجة) ولانها محفوفة بالطلاق فقد تكذب انما ما رولو خطبها معاً أو مرتباً أو أجب
 صريحاً لم يجوز لغيره خطبة احداً حتى يحصل اعراض أو يفسد على أربع اه أفاده مر
 بزيادة (قوله أن أنكحك) يفتح الهـ مزق من ذكحك أي أن تزوج بك قال مر ونحو النكاحية وهي
 الدلالة على الشيء بذكر لازمه قديماً ما يفيد الصريح كما زيد أن أنفق عليك نفقة الزوجات
 والتذكير وكون النكاحية أبلغ من الصريح باتفاق البلغاء وغيرهم انما هو لفظ يناسب
 تدقيقهم الذي لا يراعيه الفقهاء وانما يراعى ما يدل عليه الخطاب العرفي ومن ثم اختلف
 النصريح هنا وشم (قوله نكحتك) يسكون المكاف عند الوقف أو بزيادة شـ بين الكشـ كشـ
 سا كنهة تظهر الحركة فيقول نكحتكش وليكن الفعـ رديئة (قوله وغـ يرها) بالنصب عطف
 على الرغبة (قوله كـ رغب فيك) رب لك كثير أي كـ يرمن الناس رغب فيك وكذا إلى
 رغب فيك كأنه الاسنوي عن حاصل كلام الام واعقده اه قاله مر (قوله فاذنني) بالمدى
 أعاني (قوله وكـ نكاح المحلل الخ) والمكرهة فيه تتعلق بالولي والزوج (قوله على أن يحلها)
 أي عازماً على ذلك بغير ما به اه (قوله بعد طلاقها) يحتمل أنه ظرف ليتزوجها أي ليتزوجها
 المحلل بعد طلاق الزوج لها ثلاثاً وان ظرف ليحلها أي يحلها بعد طلاق ذلك المحلل اه ولو دون
 الثلاث (قوله بشرطه) متعلق بقوله ونكاح المحلل والضمير للنكاح (قوله عن بقية الموانع)
 أي غير الزوج لانه لا يوجد نكاح المحلل الا عند الخلو عنه وقوله كالعدة أي وكالاحرام (قوله

لكنه صحيح) ويجزم) على
 غير ذي العدة (خطبة
 المعتدة عن وفاة أو طلاق
 أو فسخ) بالتصريح) اجما
 (لا بالتعريض) لقوله تعالى
 ولا جناح عليكم فيما عرضتم
 به من خطبة النساء أو كنتم
 في أنفسكم وفارق التصريح
 بانه اذا صرح بتحقيق رغبته
 فيها فربما تكذب في انشاء
 العدة (الراجعة) فيصمر
 التعريض بخطبتها أيضاً
 لانها في معنى الزوجة
 والتصريح هو ما يقطع
 بالرغبة في النكاح كما زيد ان
 أنكحك وإذا انقضت عدتك
 نكحتك والتعريض ما يحتمل
 الرغبة في النكاح وغيرها
 كـ رغب فيك ومن يجد
 مثلك وأنت جيلة وإذا
 انقضت عدتك فاذنني
 (وكـ نكاح المحلل بأن
 يتزوجها على أن يحلها
 لزوجها الأول بعد طلاقها
 بشرطه) بان تخلو عن
 بقية الموانع كالعدة

(قوله فهل ترتفع الحرمة الخ)
 قال ع ش لا ترتفع وان علم
 كذبها عبارة مر وان أمن
 كذبها بان علم وقت فراقه اه
 وكل صحيح (قوله بذكر لازمه)
 هذا أحد طريقين في النكاح
 والثاني ذكر المزوج وأرادة
 اللازم سم

(هذا) أي الكراهة وقوله على ذلك أي التحليل وقوله ولم يشترطه أي حال العقد وان شرطه قبل ذلك كما سبق في (قوله) فان تزوجها بشرط الخ أي ووقع الشرط في صلب العقد امانا ولم يسمع موافقة هو أو عكسه أما لو شرط ما ذلك قبل العقد فلا يؤثر وكذا لو أضمراه حالة العقد بدون شرط وان توطأ عليه قبله نعم يكره حينئذ كل ما لو صرح به أبطل بكون اضماره مكرها (قوله) انه اذا وطمأطأها (أي أو بان من منة فلا نكاح بينهما) ما أو نحو ذلك وكذا لو شرط أن يطأها قبل الوطء (قوله) بطل النكاح (أي لمناقاة الشرط في ذلك لاقتضى العقد وعليه حل خبر لعن الله المحال والمحال له وحل عليه أيضا قول بعضهم انه يحرم على المحال استدعاء التحليل قال الحنفية فلا عن ولو تزوجها على أن يجعلها للاول فقيه وجها والاصح الصحة لانه لم يشترط الفرق بل هو مقتضى العقد اه وفيه نظر لانه ان يزعم على ذلك فهو عيب كلام المتق وان صرح به فيه لم يملك العقد بطله فكيف يقول فيه الصحة (قوله) لانه ضرب من نكاح المتعة ولا يحد اذا وطئ للشبهة (قوله) ونكاح المغرور (أي الزوج المغرور وروى نسخة الغرور بغير يرمي والكراهة فيه من جهة الوجوب دون القابل لعدم علمه وقوله بحريتها أو نسبها أي أو عفتها أو حرمتها بأن قال بشرط كونها عفيفة أو خياطة فبانت فاسدة أو كفاية مثلا (قوله) في العقد خرج به ما لو شرط حريتها مثلا قبل العقد وسكت عن اعناده فالتنكاح صحيح ولا خيار له لانه قصد به في المنهج وشرحه والتغزير المؤثر في المنهج بخلاف شرط تغزير واقع في عقد كقوله تزوجتك هذه المسلمة أو البكر أو الحرة لان الشرط انما يؤثر في العقد اذا ذكر فيه بخلاف ما اذا سبق العقد أما المؤثر في الرجوع بقيمة الولد فيكون فيه تقدمه على العقد مطاقا متصلا به أو متفصلا قصد به الترغيب أم لا اه باختصار وعامة مرد بعد قول المنهاج وقع في عقد بان وقع شرطه في صلبه كزوجته هذه المرة وهو وكيل عن مالك اه أو على أنها حرة أو بشرط أنها حرة اه (قوله) وهو ممن لا يحل له نكاح الامة) كأن كان مومرا (قوله) فهو باطل الخ ولو وطئ عبدا أمة ظاناً أنما تزوجته الحرة كان الولد حرا وبه يلغزنية قال للاحر بين رقية بين ولو وطئ زوجته الحرة ظاناً أنما تزوجته الامة فالولد حرا ولا أثر لظنه ويصدق في ظنه المذكور بيمينه اه أقامه مرد (قوله) بأن لم يكن كذلك) أي بأن كان رقيقا أو حرا يجوز له نكاح الامة وقوله لان الماعة مود عليه أي وهو الزوجية (قوله) لا يتبدل بخلاف الصفة المنسوبة كعبد اشترى بشرط كونه كاتبا فيان خلاه فالبيع صحيح وللمشتري الخيار كما مر فاذا كان البيع لا يفسد بخلاف الشرط الصحيح فالنكاح أولى لانه ما وضة غير محضة بخلاف البيع وخرج بخلاف الصفة خلف ظن العين كالأوقات له زوجتي من زيد فبان عمرا أو قال لوليه زوجتي بنت زيد فبانت بنت عمرو أو الكبيرة فزوجه الصغيرة فالنكاح باطل جزما كالأذن ولي السفيه في امرأة مقيمة فتزوج غيرها (قوله) وللعهر الخيار) وهو على التور كغيره العيب لكن التسخي هنا لا يتوقف على قاض بخلاف خيار العيب (قوله) بخلاف العبد) فليس له الخيار اذا شرط حريتها فبانت أمة لمساواة لها ولحقه من الخلاص بالطلاق بخلاف ما لو شرطت حريته فبان عبدا فلها الخيار حرة كانت أو أمة لعدم تمكنها من ذلك ولو ظنت الحرة حرية الزوج فبان رقيقا فلها الخيار على المعتد ويكون ذلك مستثنى من عدم الخيار فيما لو ظن أحدهما الآخر بوصف

هذا ان يزعم على ذلك ولم يشترطه
(فان تزوجها بشرط أنه اذا
وطئها طأها بطل النكاح)
لانه ضرب من نكاح المتعة
(وكان نكاح المغرور بحريتها
أو نسبها) فالشرط حريتها
العقد فيان رقتا وهو ممن
لا يحل له نكاح الامة) كما
سبق في بيانه (فهو باطل والا)
بأن لم يكن كذلك (فصحيح)
لان الماعة مود عليه
لا يتبدل بخلاف الصفة
المنسوبة (وللعهر الخيار)
فان ما بشرطه بخلاف

العبد

قوله والكراهة فيه من
جهة الموجب الخ تقدم انه
من جهته ما التقصير القابل
بذلك البحث اه حره

(قوله فان كان من جانب الزوج الخ) هذا التفصيل راجع للماعد الجوسية والوثبة امامهم اذ يضر فيهما الشرط مطلقا

وان صرح الاصل بان له ايضا ذلك والزوج الخيار في كل وصف شرط ولم يمنع صحة النكاح فبان خلافه لان ساواها الزوج فيه (فان فسح) النكاح فيما ذكر (قبل الدخول فلامهر ولا متعة) لان شأن الفسخ تراذ العوضين وقد رجع البعض اليها للمناهي رجع عوضه اليه سالما او بعده لزمه مهر مثلها) لانه تنفع بعبية وهو انما يذل المسمى على ظن السلامة ولم تحصل فكان العقد جري بلا تسمية (فان ولدت) أي الامه ولدا (بان انعقاده) قبل علمه برقها (حرا) لظن الزوج حريتها حين حصوله سواء كان حرا أم عبدا (ولزمه) أي الزوج (قيمة) لسيدها لانه نفوت عليه رقه المتابع لرقها بظنه حريتها وتعتبر القيمة (يوم الوضع) لانه أول أيام امكان تقويمه هذا (ان وضعته حيا) نعم ان كان المغرور عبدا لسيده الامه فلا شيء عليه

فلم يكن به (قوله وان صرح الاصل الخ) ضعيف (قوله في كل وصف شرط الخ) كالا كان بحمال وبكارة وحرية أو نقضا كضد هاء أو لا كيباض وسمرة اه شرح المنهج (قوله ولم يمنع) أي شرطه صحة النكاح وخروج بذلك ما يمنع كشرط أن لا يبطأها أو لا يبطأها الانهارا أو الامرة أو لا يبطأها انهارا أو انها مجوسية أو وثنية فان كان من جانب الزوج لم يطل النكاح والأبطاله فان قيل الشرط لا بد من التوافق عليه على كل حال فلا فرق بين ان يكون من جانب الزوج أو الزوجة أجيب بانهم نظروا الى جانب المبتدئ اقوته اه افاده مر (قوله لان ساواها الزوج فيه) أي أو كانت فوقه المشهور بالاولى كما صرح به في شرح المنهج ومحل ذلك اذا كان الوصف واحدا من أمور أربعة النسب والعفة والحرفة والحرية أما غير ذلك فليس كل من الزوجين الخيار وان ساوى صاحبه فيه فاذ شرط جملها فبانت قبضة وهو قبيح أيضا أو بالعكس أو اشترطت كونه شابا فبان شبيها وهو يجوز وبالعكس أو شرط كونها بكرًا فبانت ثيبا وهو قد تقدم له زواج أو بالعكس أو شرط بياضها فبانت سوداء أو بالعكس وهو كذلك ثبت الخيار كما ثبت في عيوب النكاح مع التساوي فيها والخيار للسيد فيما لو بان الزوج رقيقا (قوله فان فسح) أي الحرفه ومفزع على قوله وللخيار المرتب على قوله فصحيح وقوله فيما ذكر أي فيما اذا ثبت له الخيار (قوله أو بعده) أي الدخول أي أو معه كما صرح به في شرح المنهج فان اختلفا في وقت العيب فكان لجمعيه ولو ادعت انه أزال بكارتهم أو أنكروا صدق لدفع الفسخ وصدق هو لو جوب الشطر (قوله مهر مثلها) أي وان زاد على المسمى وانما لم يجب المسمى لعدم قصوره هنا اذ شرطه حدوث سبب الفسخ بعد الوطو والسبب هنا لا يكون الا مقارناته كالمهر (قوله بعبية) أي بسبب الرق وان لم يكن من عيوب النكاح وقوله على ظن السلامة أي سلامتها من العيب وقوله ولم تحصل أي السلامة وقوله فكان العقد جري بالانسية أي واذا جرى بالانسية يرجع فيه لمهر المثل (قوله فان ولدت) من جلة المفرع على قوله فصحيح (قوله أي الامه) أي المغرور بمر يمتا (قوله بان انعقاده حرا) وهو حريته بين رقيقين اذا كان الزوج رقيقا واذا كانت الامه موصى بأولادها وأعتقها الوارث لا يشكها الحرة الابشروط الامه ويلغزها فيقال انما حرة لا تنكح الابشروط الامه واذا حصل منها ولد فهو رقيق بين حرين وسباق ذلك في المتن (قوله قبل علمه برقها) والمعنية كالتبعية تشوف الشارع للعقد فانه عش وخروج بذلك ما لو حدث بعد علمه برقها فهو رقيق كما صرح به في شرح المنهج (قوله حين حصوله) أي الولد (قوله سواء كان) أي الزوج حرا أم عبدا فسخ العقد أم أجازة اذا ثبت الخيار قاله في شرح المنهج (قوله قيمته) أي في ذمته ان كان حرا وكذا ان كان عبدا على العقد لكن الاول يطالب بها حالا والثاني يتبع بها بعد العتق واليسار (قوله لسيدها) وان كان السيد جلد الولد كان زوج أمته بانه فيه غرم له ايمه قيمة الولد على الاصح ولو قال لسيده كان أولى لانه قد يكون سيد الولد غير سيد الامه كما موصى بأولادها فان قيمة الولد لسيده دون سيد الامه (قوله بظنه) متعلق بفوت والباء للسبيبة (قوله يوم الوضع) أي وقت الولادة ولو عبر بذلك كما في شرح المنهج كان أولى اذ لا فرق في وقت الولادة بين أن يكون له أو أنما را فاذا كانت قيمته في ذلك الوقت خمسة وبعده عشرة فالعبرة بالخمس (قوله نعم ان كان المغرور عبدا الخ) أي وكان الغارله

هو السيد على ما سيأتي أزوكيله بأن وكل شخصاً في أن يزوجه أمته بعبدته فشرط العبد على
الوكيل حرية في العقد غير عالم بأن أمته سيده (قوله) إذ لا يجب للسيد على رقيقه مال) أي
ابتداءً أماداً وما فيجب كإلوا كاتبه وكألو كان له عند عبد غيره مال باتلاف أو نحوه ثم اشتراه فان
الدين الذي كان عليه قبل شرائه لا يسقط عنه بل يتبع به بعد العتق (قوله) وكذا ان كان الغار
سيداً أي والمغرور حر أو عبداً غيره فغير ما قبله واعترض ذلك في المنهاج بأنه لا يتصور من
السيد تغير رأي لأنه إذا قال زوجتك هذه الحرة أو نحوه عتقت ورده في شرح المنهاج يتصوره
في صور ثلاثة وذلك كإلوا كان أمه حرة فقال زوجتك هذه الحرة أو كان راهناً لها وهو معسر
وأذن له المهر من تزويجها أو محجوراً عليه بفلس وأذن له الغرماء في ذلك فانه لا يعتق بقوله
هذه الحرة إذ لا يصح منه العتق وإن قصده لأعساره أو الخرج عليه ويتصور أيضاً فيما لو كانت
جانية وهو معسر وأذن له المستحق في تزويجها أو كان سيدها فيها أو صكاً يارز وجهها بأذن
الولي أو السيد أو مريضاً أو عايبه دين مستغرق أو أراد بالخيرية العفة عن الزنا أظهرها في
فقيهه أو تلفظ بالمشيئة بحيث يسمع نفسه فقط وليس من الصور ما إذا وكل لأنه ان قال للوكيل
زوج هذه الحرة جرى فيه ما تقدم وإن لم يقل له ذلك فالتغريم من الوكيل لأن السيد كما لا يخفى
هكذا قال بعضهم وفيه نظر لأنه لا يلزم أن السيد يقول للوكيل قل للزوج زوجتك هذه الحرة
بل يقول له هذه رقيقة ولكن وكألك لتغري بها فالتغريم حينئذ من السيد (قوله) لأنه أي
الزوج المغرور ولو غرم للسيد رجوع ذلك الزوج على السيد فلا فائدة في إعطائه ما يؤخذ منه
وعال ذلك في المنهاج بقوله لأنه المضاف لحقه وهو أوضح مما هنا لا يراه رجوع الضمير للسيد
مع أنه فاسد وإن كان في كلام قل ما يؤهمه (قوله) لعدم تيقن حياته أي ولم يوجد سبب بحال
عليه الهلاك فلا يرد أن هذه العلة موجودة في صورة الجنابة الانتية (قوله) ذلك أي انفصاله
مينا وقوله بجنابة أي ولوم من الزوج أو السيد (قوله) فعلى المغرور عتق قيمته أمه) ولا يتوقف
غرمه على قبض الغرة ويرجع به على الغيار (قوله) مضموناً بالغرة أي على عاقلة الجناني
لأنه قداده حر أو عتقه من قبله إلا أنه قداده حر أو عتقه من قبله إلا أنه قداده حر أو عتقه من قبله
أن يرث منها في مسئلة مع الأب الحرة غير الجناني الأم الأم الحرة أي لأن الجنين لا ولد له
وحواشيه وأصوله محجوبون بالأب والأم لا يرث لرقها أما إذا كان الأب جانياً فلا يرث لأنه
قائل وحيد لا يجب الجلد (قوله) فكما يقوم له أي للزوج بالغرة يقوم عليه بعشر قيمته أمه
فيضمن بشيئين قال في شرح المنهاج فقيهه لأنه قداده حر أو عتقه من قبله إلا أنه قداده حر أو عتقه من قبله
أو سيداً لأمه أو المغرور فان كان عبداً فعتقت الغرة برقيقته ويضمنه المغرور السيد لأمه
لتموته رقة بعشر قيمته لأنه الذي يضمن به الجنين الرقيق وليس للسيد إلا ما يضمن به الرقيق
(قوله) كالعبد الجناني) يحتمل أنه على تقدير مضاف أي كسيد العبد الجناني إذا منع بيعه في
الجنابة فإنه يقدية بأقل الأمرين من قيمته وأرض الجنابة وبأخذ قيمته من قائله فكما يقوم
للسيد يقوم عليه ويحتمل أنه على ظاهره أي أن ولد لأمه المتقدمة إذا مات بجنابة كالعبد
الجناني إذا قتل الخ في أن كلاً يقوم تقويمين (قوله) قتل) بالبناء للمفعول أي في غير الجنابة بأن
قتله أجنبي وقوله بقيته أي الواجبة بالجنابة (قوله) ان غرمها) قال في شرح المنهاج وخرج

إذ لا يجب للسيد على
رقيقه مال وكذا أن كان
الغارس سيدها لأنه لو غرم
رجع عليه أما إذا وضعه
ميتاً فلا يجب شيء لعدم
تيقن حياته نعم إن كان
ذلك بجنابة فعلى المغرور
عشر قيمة الأم يوم الجنابة
لبيدها لأنه انفصل مضمونها
بالغرة فكما يقوم له يقوم
عليه كالعبد الجناني إذا قتل
تعلق حق الجاني عليه
بقيمته (ويرجع) الزوج
(بها) أن غرمها

(الابالمهر على من غره) لانه الموقع له ٢٧١ في غرامتها في الاولى ودخل في العقد على أن يغرمها في الثانية (وان بان نسبها)

فما اذا غره الزوج (دون
المشروط صم) النكاح
(وله الخيار) بقية مدونة
بقولي (ان بان) نسبها
(دون نسبه) أيضا الماهر
في التغرير بالحرية (وحكم
المهر) هذا (ما صر) ثم (ولا
يلزم قيمة الولد) لانه
عنه لزومها السابقة
(فان كانت هي المغرورة)
بحريته أو نسبه (فحكم
الخيار والمهر) والمقعة
ما صر في التغرير بهما فلها
الخيار في الاولى ان كانت
حرية في الثانية ان بان نسب
الزوج دون المشروط ودون
نسبها الماهر فان فسخت
فيها ما قبل الدخول فلا مهر
ولامتنعة ما صر أو بعده
لزمه مهر مثلها الخلف
الشرط * وما يكره من
الانكحة نكاح من لم يتنجس
الى الوطء مع فقهه الالهية
أومع وجودها وبه علة
كهرم ونكاح المسلم ذمية
أو حرية ونكاح المرتبة
بالحل بعد انقضاء عدتها
ونكاح الفاسقة وبنت
الفاسق

• (فصل) •

(غير الحرس) ولو مكانها
ومبعضها هو أولى من قوله
العبد (ينكح امرأتين)

بزيادتي ان غرمها مال ولم يغرمها مال الرجوع له كالضامن اه فلو كان المهر ورعبد الميرجع الابه
المعتق لانه لا يلزم الاحية ذوالمغرور ومطالبة الغار بتخليصه كالضامن (قوله في الاولى)
وهي لزوم قيمة الولد وقوله في الثانية أي وهي مسئلة المهر أي لان الغار ليس سببا في غرم المهر
لانه غارم له على كل حال فحصل الفرق بينه وبين القيمة وكالمهر النشفة والكسوة اللتان وجبتا
عليه قبل الفسخ فلا يرجع بهما الزوج على من غره أما بعده فلا نفقة ولا كسوة وأما السكنى
في العدة فتجب لهما بهد الفسخ حاملا كانت أو لا على المعتد ولا يرجع بهما الزوج على من
غره (قوله فيما اذا غره) أي بالنسب كان قال زوجته هذه الشريعة فتبين أنها عامية وهو
شريف (قوله دون نسبه أيضا) أي كأنه دون المشروط (قوله ما صر في التغرير بالحرية) أي
وهو قوله اقوات ما شرطه ومثل الحرية والنسب العتقة والحرفة فكل من هذه الاربعة
يثبت به الخيار اذا شرط فبان خلافه الان ساواها الزوج أو كان الموصوف فوق الواصف
وما عداها لا الخيار فيه وان ساواها فيه كما صر والفرق أن هذه الاربعة معتبرة في السكنى العدة دون
غيرها كالعيب والجمال (قوله ما صر) أي من أنه ان كان قبل الدخول فلا مهر ولا متعة أو بعده
أو معه لزمه مهر مثلها ولا يرجع بغرمه على الغار (قوله لانه لزومها السابقة) وهي
تقويت الرق لان الولد ما صر على كل حال (قوله في التغرير بهما) أي بالحرية والنسب وفي
نسبها أي بالزوجة (قوله ان كانت حرة) ليس بقيد وكذا ان كانت أمة على المعتد كما صر
لانه حرة بنفقة المعسرين وينعقد الولد رقبة فبأنه لا يفرق بين هذه وبين غيرها وهو
ما اذا شرط حريتها فبأن أمة وهو رقيق فانه لا خيار له فكأنه من الفرقة بالطلاق (قوله
ما صر) أي من فوات المشروط (قوله فيهما) أي فيما اذا غرت بحريته أو نسبه وقوله ما صر
أي من أن شأن الفسخ تراذ العرضين الخ (قوله خلف الشرط) بخلاف خلف الظن بأن ظن كل
أن صاحبه بوصف ولم يشترطه فلم يكن به فلا خيار له لانه قصير بترك البحث كما صر (قوله كهرم)
أي وتعين دائم لعدم تحصين المرأة المؤدى غالباً الى فسادها اه قل (قوله ونكاح المسلم
ذمية) أي اذا وجد مسلمة والأفلا كراهة (قوله أو حرية) أي وهي يهودية أو نصرانية كما
علم ما صر ومهر أن نكاح الحربية أشد كراهة لانها ليست تحت قهرنا ويكره نكاح المسلمة
بدارهم وكذا التسري (قوله وبنت الفاسق) وكذا اللقطة ومن لا يعرف لها أب
• (فصل في ذكر ما يجوز من الزوجات للرقيق وعدد الطلاق
لرقيق وما يتبع ذلك من شروط نكاح الامه) •

(قوله غير الحرس) أي غير الكامل الحرية بأن لم يكن فيه حرية أصلاً أو كان فيه حرية ناقصة
كبعض ومكاتب وهو مبتدأ وأخبر عنه بخبرين (قوله ولو مكانها) انما أخذت غايته لانه لا يترتب
أنه مستقل بالكسب فيكون كالحر (قوله أولى من قوله العبد) لانه في العرف من لم يكن به شيء
من الحرية فلا يشمل المبعوض والمكاتب (قوله ولو أمتين) أي سواء كانتا حرتين أو أمتين أو
أمة وحرة وقوله في عقد الخ من جملة الغاية أي في عقد واحد أو عدة دين (قوله لانه على النصف
من الحر) أي فيما يمكن تبعضه فخرج الطارق والفرقة في العدة ولان النكاح من باب الفضائل
فلم يلحق فيه بالحر كما يلحق الحر بمنصب النبوة في الزيادة على أربع (قوله وقد أجمع الخ) كان

الاولى تقدم ذلك على العلة العقلية لانه دليل نقلي وهو مقدم على العقلي وايضا فالاجماع قطعي الدلالة (قوله كما مر الخ) الذي مر هو قوله روى اللبث عن الحكم بن عتيبة قال اجمع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن لا ينكح العبد أكر من اثنين (قوله وله نكاح الخ) هو مستغنى عنه بما قبله بل هو تكرار معه كذا قاله قل ووجهه أن قوله غير الحر ينكح امرأتين شامل لذلك وقد يقال ليس مستغنى عنه لانه أمر ثان يتخالف فيه الرقيق الحر فالاول أن الرقيق لا ينكح الا امرأتين فقط والثاني أن له نكاح أمة على حرة بخلاف الحر ولو سكنت عنه لم يستفد الفرق بينه وبين الحر في ذلك وهو في مقام الفرق بينهما فذكره متعين ووجه شيخنا الحنفى التكرار بأن قوله ينكح امرأتين شامل لما اذا تزوجها معاً واحداً هما بعد الاخرى ورده بقوله ان صاحب البيت أدري بما فيه والشارح قيد ما سبق بما اذا كان ذلك في عقد واحد فها هنا محلها اذا كان في عقدين فلا تكرار (قوله على حرة) أى وعكسه كما فهم بالاولى ولكنه ليس مناسباً لما نحن فيه لان الحر له ذلك أيضاً (قوله ولا يملك) أى غير الحر وقت وقوع الطلاق وان عتق بعد فاذ عتق بعد أن طلق طليقتين فلا بد من محلل لاستيفاء عدد العبد في الرق بخلاف ما لو عتق بعد طليقة أو وقعها على زوجته ثم راجعها أو وجد نكاحها بعد اليقونة فإنه يبقى له طليقتان لانه عتق قبل استيفاء عدد العبد فان كان حراً وقت وقوع الطلاق ملك الثلاثة وان طرأ رقه قبلها فاذا رق الحر في بعد أن طلق طليقتين أو حارب الذي واستعرق بعدهما كان لكل منهما العدة بالاحمال (قوله وان كانت زوجته حرة) غاية للرد على أبى حنيفة وابن سريج من أثمنا القائلين بأنه يملك الثلاثة حينئذ لان الطلاق معتبر بالنساء (قوله ولا يخالف لهما) ان فصار ذلك اجماعاً (قوله فان تزوج الخ) هذا تفصيل لقوله ينكح كأنه قال تارة يكون نكاحاً بآذن سيده وتارة لا (قوله بآذن سيده) أى ولو كان سيدهم أنى (قوله لهما يوم الخبر الآتى) وهو أياً مما ملوك تزوج بغير آذن مولاهم وعاهر أى زان لان مقهوره أنه اذا تزوج بآذنه لا يكون عاهر أفيكون نكاحه صحيحاً (قوله والمهر) أى ومثله المؤنة كما يأتى (قوله للزوجه برضا مستحقة) أى مع آذن السيد وأشار بذلك الى قاعدة وهى ان مالزم برضا مستحقة مع آذن السيد يتعلق بذمته وكسبه ومال تجارته ومالزم برضا مستحقة مع عدم آذن السيد يتعلق بذمته فقط يتبع به بعد العتق واليسار ومالزم بغير رضا مستحقة كدين الجناية وكالمهر اذا كانت المرأة سفيهة لعدم اعتبار رضاها حينئذ يتعلق برقبته فالاقسام ثلاثة (قوله كبدل القرص) أى الذى اقترضه الرقيق بآذن سيده (قوله الا أن يكون الخ) هو استثناء من معنى فقط لان المراد الزيادة على الذمة كما يرشده ما بعده حيث قال مع كونه في ذمته (قوله أو ما ذونا) هى مانعة خلوتجوز الجمع أى ما ذونا له حالة الاذن في النكاح (قوله أقرب شئ) أى أقرب الاشياء كذمة السيد وماله غير مال التجارة اليه (قوله يصرف اليه الخ) أى المهر ومثله النفقة فيصرف كسبه عما يشاء من المهر الحال أو النفقة على المعقود لانهم ما دينان تعلقا بكسبه بغير بينهما وقيل أنه ينظر في كسبه كل يوم فتؤدى منه النفقة لان الحاجة لها ناجزة ثم ان فضل شئ صرف للمهر الحال حتى يفرغ ثم يصرف للسيد ولا يدخر منه شئ للنفقة أو الحلول في المستقبل لعدم وجوب ما قيل يصرف للمهر أولاً ووجه بعضهم على ما لو امتنعت من تسليم نفسها حتى تقبض

كما مر أول النكاح (وله
نكاح أمة على حرة) بخلاف
الحر كما سيأتى (ولا يملك
الاطلقتين وان كانت
زوجته حرة) قاله عثمان
وزيد بن ثابت ولا يخالف
أهـ ما من العصابة رواء
الشافعى (فان تزوج بآذن
سيده صح) التزوج لهما يوم
الخبر الآتى (والمهر)
يكون (في ذمته) فقط
للزوجه برضا مستحقة كبدل
القرص (الا ان يكون
مكتسباً أو ما ذونا له في
التجارة) هو مع كونه في
ذمته (في كسبه) المعناد
كاصططاد واحتطاب
والنادر كالحاصل بهية أو
وصية لان المهر من لوزم
النكاح وكسب العبد
أقرب شئ يصرف اليه

جميع المهر (قوله والاذن له في النكاح الخ) جواب عما يقال ان السيد لم ياذن له في الدفع وهو من تمام العلة فأجزأها ثلاثة (قوله الحادث بعد وجوب الخ) صفة لكسبه الواقع في التين ومحل اعتبار حدونه بعد ما ذكر ان لم يكن ما ذونا له في التجارة والاتفاق بكسبه مطلقا لقوة تصرفه فيما بيده وكذا ان كان ما ذونا له في الكسب على المعقد فيتعاق المهر والنفقة به مطلقا كما استقر عليه كلام ع ش والحاجي على المنهج (قوله بعد وجوب دفعه) والظاهر كما قاله بعض مشايخنا ان المعية ملزمة بالمعدية (قوله وهو) أي وجوب الدفع والمنفوعة هي القابلة للولاية أو حتى بالامهر وقوله أو فرض صحيح أي أو موت لان مهر المنفوعة يجب بأحد أم ورثة أو مثل المهر المؤنة كما مر لكن وجوب دفعه بالانكاحين (قوله بخلاف الكسب قبله) أي قبل وجوب الدفع بأن لم يوجد شيء يوجبها مما صرف فارق ما لو ضمن أجنبيا أو سيد له لا يجزي بآذن سيده حيث اعتبر فيه كسبه الحادث بعد الاذن فيه وان لم يوجد ما ياذن فيه فهو عتق هذه الصفتان المضمون ثم وهو الدين ثابت حالة الاذن بخلافه هنا اه أفاده في شرح المنهج (قوله أولى من قوله بعد النكاح) لانه لا يشمل مهر المنفوعة ولا المؤجل في غيرها (قوله سواء أحصل) أي مال التجارة وقوله قبل وجوب الدفع شامل لما قبل الاذن فيه وفارق الكسب بان أطاع المعاملين فتم ما بيده قالان في النكاح التزام اصرف ما بيده اليه (قوله أو بغير اذنه) مقابل قوله بآذن سيده (قوله أو بآذنه) أي في النكاح وقوله وخالفه فيما اذنه له فيه أي من مهر أو زوجة فقلت ما قبلها خذ الا لما قاله قبل (قوله أما الاول) أي التزوج بغير اذن (قوله فهو عاهر) أي كالعاهر أي الزاني بجماع تلبس كل بأمر غير مشروع والا فوطؤه وطه مشبهة يلزم فيه مهر المثل ولا حد عليه وان كان عامدا على المعقد فالأخبار بأنه عاهر تشبيهه بالبيع بخلاف الادعاء من باب التخيير (قوله باللفظ فهو باطل) يمكن أن يكون ذلك منسرا للمنافي الرواية السابقة ويكون الضمير في فهو للتزوج المفهوم من تزوج (قوله فان دخل) أي وطئ ولو في الدبر اه قل (قوله قبل أن يفرق) أي قبل أن يفرق بينهما الخ (قوله برضا مستحقة) أي وان لم ياذن فيه السيد ومستحقة هنا هو لزوم المالكة أمرها بان تكون بالغه عاقله حرة ومكنته من نفسها مختارة والا كصغيرة ومجنونة ورفيقة ومكرهة وموطوءة حلة نومها ومخجورة السنة فهو رقيقته كما مر نعم ان سلم الرقبة له سيدا فانه لا بد منه (قوله ويجعل للعر) أي كاهن أو سبيبا بخلاف من فيه رق كالبيع فانه لا يشترط فيه الاسلامها ان كان مسلماتون بقيمة الشر وط والكافر اسير يشترط فيه ما عدا الاسلامها ابل يشترط فيه كفرها والاوجه انما لا تحل لمحبوب المذكور طالما أي حرا أو رقيقا ولا مملوك لان العلة في حلها خوف الزنا وهي مفقودة فيها ومثل المحبوب العنين حيث أمن الزنا اه أفاده م (قوله من يهراق) قال م ويلحق بها كما قاله الواالدسرة ولله هارقيق بان أوصى لرجل بحمل أمه دائما فاعتقها الوارث كما مر اه (قوله بشروط) أي ثلاثة وان عم الثالث الحر وغيره واختص بالمسلم اه شرح المنهج (قوله أن تكون مسلمة) أي ولو لم يملكه الكافر كما في م لا يؤثر كفر سيدها لحصول صفة المسلمة لزم فيها أو امة تشكك تصويرها أو أجيب بتصور ذلك في المستوردة والمذبذبة فانما اقر في يد الكافرو في مكانة أسلمت أو قنة لم تجد من يشترع اليه أو وجدته لكن باقل من ثمن مثلها فانه لا يجبر على بيعها بذلك (قوله ان كان مسلما) خرج به غير المسلم من حرو وغيره كاليين فحل له

والاذن له في النكاح اذن له في صرف المهر من كسبه الحادث (بعد وجوب دفعه) وهو في مهر المنفوعة بوطء أو فرض صحيح وفي غيرها الحال بالنكاح والمؤجل بالحل بول بخلاف الكسب قبله فانه يجتص به السيد وتعييرى بما ذكر اولي من قوله بعد النكاح (وفيما بيده من مال التجارة) ربحا ورأس مال لانه دين لزمه بعد اذنه اذن فيه كدين التجارة سواء أحصل قبل وجوب الدفع ام بعده (أو تزوج بغير اذنه أو بآذنه) (خالفه) فيما اذنه له فيه (لم يصح) التزوج اما الاول فائقوله صلى الله عليه وسلم اياها مملوك تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر رواء التمسذي وحسنه والهاكم وصححه وأبو داود باللفظ فهو باطل واما الثاني فلهذا التمسد (فان دخل بها) قبل أن يفرق بينهما (لزمه مهر المثل في ذمته) للزوم برضا مستحقة كبذل القرص (ويحل للعهر نكاح من بها رق بشروط ان تكون مسلمة) ان كان مسلما فلا تحل له الكافة

أمة كناية لاسـتوائهم في الدين ولا بد في نكاح الحر البتة كناية عن أن يخاف زنا
 ويفقد الحرة (قوله لقوله تعالى) دليل على عدم جواز نكاح الأمة السكينة للعرو فيه إن
 الآية لا تنفي حرية النكاح بل حرية المسالك من حيث أن الملك لا يكون إلا لحر أو لا فرق في
 عدم حل الأمة الكافرة بين كون الزوج المسلم حراً أو غيره وإن كان في شرح المنهج جعل الآية
 دليلاً على الأول كما صنع هنا وقاس غير الحر عليه فيه وجه عامه الاعتراض المذكور كناية وجه
 عليه هنا خلافاً لما في المحشى (قوله فما ملكك) أي فليكنك أي يتزوج والضمير إن لم يستطع
 طولاً قال مر ولا اجتماع نقص الكفر والرق اه أي أنه اجتمع فيها نقصان لكل منهما ما أثر
 في منع النكاح فنعى المسلم من نكاحها كالحرة المجوسية والوثنية لاجتماع نقص الكفر وعدم
 السكينة (قوله وأن يعجز) بكسر الجيم مضارع يعجز بفتحها على الإفصح فيه ما والعجز يحصل
 بفقد المال والكسب بنفسه وبغيره فالأب إذا وجب اعفائه على والدقادر فلا يجوز له نكاح
 الأمة قال مر وما قيل من عدم الاحتياج لهذا الشرط الاستغناء عنه بقوله الآتي
 وأن يخاف زنا مردوداً لا فحجـد كثير من تحته صالحة لذلك وهو يخاف الزنا فاحتج بتصريح
 به ما ولم يغن أحدهما عن الآخر ولا فرق في العجز بين السبي والسرى كالعائبة (قوله
 ولو كناية) أي ولو أمة بذلك كما يعلم مما يأتي (قوله وعائبة) أي يرد الزوج بها خلافاً لظاهر كلام
 الشارح بشرط أن يظهر عليه مشقة في سفره لها أو يخاف زنا مدته وضبط الإمام المشقة بأن
 ينسب منها لها في طلب الزوجة إلى الأسراف أي تجاوزة الحد فان لم يحصل له مشقة لزمه
 السفر إن أمكن اتقاهامعه والافهي كاعدم أم لو كانت العائبة زوجه بالفعل فيجب عليه
 السفر لها ما طاقا حصل له مشقة أو لا فلا تباح له الأمة (قوله وبرصاً) بالمد أي وجد ماء ورثناه
 وقرناه ومضناه لا تحتمل الوطء (قوله وخبر) مبتدأ أو محمول خبره (قوله) وأن يعجز عن حرة عطفت
 على أن لا تكون فهو من جملة نصوص المثنى أي وبأن يعجز فلا يس تكراً لأن المراد بالعجز هنا
 العجز عن تخصيصها والعجز المذكور في المثنى أعظم من أن يكون عن تخصيصها أو لا قد صورتهما وما
 هنا إحدى الصورتين نعم قوله بان لا يجدها محض تكرار مع ما تقدم فلا يقتصر على ما بعده بان
 قال أو لا يقدر على مهرها كان أولى وعبارته في المنهج وشرحه أحسن مما هنا وهي يعجز عن
 نصلح التمتع ولو كناية أو أمة بأن لا يكون تحته منى من ذلك ولا قادر عليه بخلاف ما إذا كان
 تحته من نصلح التمتع أو قادر عليه الاستغناء عنه حينئذ عن إرفاق الولد أو بعضه إباحة صار والمراد
 بالعجز أن لا يفضل عماله أو مع فرعه الذي يلزمه اعفائه مما لا يباع في النظر ما بقي به من مثلهما
 وقد طلبته أو لم ترض الأبرياء عليه وان قلت والمراد بصلاحيته التمتع هنا وفيما هي الصلاحية
 باعتبار ميل طبعه ويحفل أن يرجع فيه للعرف وهو الأقرب والمعتبر الصلاحية ولو في المسائل
 فالمحيرة صالحة فتمنع الأمة المتوقع شفاؤها إذا خاف العنت زمن توقع الشفاء لا التمتع عليه
 الأمة أه أقاده مر (قوله أو لا يقدر على مهرها) أي ولو غيره كما هو والمعتبر القدرة بغير
 الافتراض وبغير مؤجل فلا عبرة بالقدرة بذلك وإن شئت عوم القدرة ولذا قال ابن قاسم فيه شيء
 يدرك بالتأمل فلا يقدر عليه أبوجـل وهو فاقد للمهر حات له الأمة لأنه قد عجز عنه عند حلوله
 وكذا لو قدر عليه إلا لمهر لوجب مهرها عليه بالوطء ولو وجد حرة زامة وكان صدق الأمة التي

لقوله تعالى فما ملكك
 أي إنكم من قسبانكم
 المؤمنات (وأن يعجز عن
 نصلح التمتع) بأن لا تكون
 تحته حرة ولو كناية أو تكون
 لكن لا نصلح لذلك كصغيرة
 لا تحتمل الوطء وهرمة وعائبة
 وبجنونة وبرصاً وخبر منى
 النبي صلى الله عليه وسلم أن
 تنكح الأمة على الحرة محمول
 على حرة نصلح التمتع بأن يعجز
 عن حرة نصلح التمتع بأن
 لا يجدها ولا يقدر على مهرها

لم يرض سيد هانك كاحها الا به أكثر من مهر مثل الحررة الموجودة ولم ترض الحررة الا بما سأل سيد
الامة لم يجزله كاح الامة في هذه الحالة لقد رتبته على أن ينكح بصدقاتها سره وان كان أكثر من
مهر المثل اه أفاده مر ومثل الاكثر الذي طلبه سيد الامة ما اذا كان مساويا كما يعلم مما
بعده وقرره بعض مشايخنا (قوله وعن تسير) عطف على عن حررة وأصل تسير تسير قلبت الراء
الثانية ياء وكسر ما قبلها المتاسيها ثم استعنت الضمة عليها فحذفت فالتقى سا كان فحذفت الياء
لالتقاءهما والسرية فعلمية من السر ضد الجهر لان صاحبها أيدى يخفى وطأها عن زوجها
وصاحبة منزله أو من السر بمعنى الجماع كافي قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن من أى جماعا
لانم اخذته دون الحررة (قوله السعة) بفتح السين والمراد هنا سعة مخصوصة بأن يجزى المهر على
ما مر (قوله وقوله المؤمنات) أى الاول أما الثاني فله مفهوم (قوله وان يخاف زنا) أى
ولو خصيا (قوله بان تغلب شهوته الخ) أى وان لم يغلب على نفسه وقوع الزنا بل توقعه لا على
ندور (قوله من ضعفت شهوته) أى ولومع ضعف تقواه وقوله أو قوى تقواه أى أو قوى
وقوى تقواه وقوله معنى به أى بالعنت وقوله لانه سبها أى فهو من تسمية السبب باسم المسبب
وكاه طرت السفاهة تارة والمراد بالعنت عومه بان يخاف الزنا بأى امرأة كانت لا خصوصه فلو
خافه فى أمة بعينها لقوة ميله اليها لم تحل له سوا أو جسد الطول أم لا وقول بعضهم اذا كان
واجد الردى فى شرح المنهج بأن الوجه ترك التقييد بوجوده لانه يقتضى جواز نكاحها عند
فقد الطول فيقوت اعتبارهم العنت مع أن وجود الطول كافى فى المنع من نكاحها ولا
اعتبار به شقه لانه دأبهم البطالة وإطالة الفكر وكمن ابتلى به وسلا أى زال عنه وتركه
اه أفاده مر (قوله والعقوبة) الواو بمعنى أو كما عبر به مر لان الحدود جواب فى حق المؤمن
زواج فى حق الكافر فاذا وجدت لم يبق عليه ثم ولا ثم الاقدام على المعقد فلا يجتمعان
وقيل انه اعلى بابها وانه اذا حذر زال عنه الذنب الا ان الاقدام فهو باق فيجتمع مع الحد وقيل
ان الحد لا يسقط الاثم فى الآخرة الا اذا ضل التوبة ولعله مبقى على انها زواج فى حق المؤمن
أبضا (قوله بآيتين) أى فى عقد مطلقا وفى عقدين سواء انتفت الشروط المتقدمة أم لا لانه انما
حل له نكاح الامة للضرورة وهى تندفع بواحدة الا فى غائبة مثلا تجهرت الاشارة اليه لانه
التزوج ولو بأربع من الاماء كان اجتمعت فيه الشروط فتزوج أمة بصريح تركها فيها وسافر
الى الجاهل يخاف العنت ولحقه مشقة فى الذهاب الى الامة المذكرة فتزوج أمة أخرى وتركها
فيه ثم ذهب الى اليمن وهكذا الى أربع وله جمعهن بعد ذلك ولو فى مسكن واحد وان آمن الزنا
وقدر على الحررة قال فى المنهج وطرويسا أو نكاح حررة لا يفسخ الامة أى نكاحها القوة الدوام
وقال قبل ذلك فى شرحه وفى جواز نكاح أمة مع تسير بعضها تردد للإمام والاربع المنع لان
ارفاق بعض الولد أهون من ارفاق كاه وكذا لا يجوز نكاح زائدة الرق مع تسير أقل منها لما
ذكره لم أن الولد ينفقه فيما ذكره بعضا على المعتمد اه بزيادة والله أعلم

• (فصل فى عيوب النكاح الخ) •

استشكل تصور دفعها بالعيب بانها ان عانت به فلا خيار ولا بطل النكاح لانتفاء الكفاءة
وأجاب ابن الرفعة بان صورته أن فاذن فى معين أو من غير كف ويزوجها الولي منه بناء على أنه

وعن تسير قال تعالى ومن لم
يستطع منكم طولا ان
ينكح المحصنات المؤمنات
فما ملكت الاية والطول
السعة والمراد بالمحصنات
الحرار وقوله المؤمنات
يجرى على الغالب من أن
المؤمن انما يرغب فى المؤمنة
(وأن يخاف زنا) بان تغلب
شهوته ويضعف تقواه
بجفاف من ضعفت شهوته
أو قوى تقواه قال تعالى
ذلك لمن خشي العنت منكم
أى الزنا وأصله المشقة معنى
به الزنا لانه سبها بالحد فى
الدنيا والعقوبة فى الآخرة
وهما ذكر علم ما صرح به
الأصل من أنه يحرم على الحر
التزوج بآيتين وتعبيرى بمن
بهارق أولى من تعبيره بالامة
• (فصل فى عيوب النكاح) •

سلم فان المذهب صحة النكاح كما صرح به الامام ويثبت الخيار اه افاده م و اورد علمه أن
غير الكف شامل لغير الكف باعتماد العيب فاذن في غير الكف يتضمن رضاها بالعيب
فيكف مع ذلك تخير واجب بان الغالب في الناس السلامة من هذه العيوب فحمل الاذن
في التزويج من غير الكف على ما اذا كان الخلل المفقوت للكفاية قد ناقض أو نحوها كما لا على
الغالب (قوله المثبتة للخيار) أي لكل من الزوجين أو لاحدهما لان العيب اما مشترك
وهو الجنون والجدام والبرص واما يختص بالزوج وهو الحب والعنة أو هم أو هو لرتن والقرن
(قوله سبعة) أي بالاختصاص وبالسطر عشرة لعموم الثلاثة الاول كما امر والمراد واحد
منها كما لا يخفى (قوله ولو تم قطعها) أي ولو قبل العلاج ومثله الخيل كما ألحقه به الشافعي رضي الله
تعالى عنه وهو بالتحرير كذا قيل والذي في القاموس أنه الجنون وعل الاول لمع أن الجنون
فيه كمال الاستغراق بخلاف الخيل ويستثنى من المتقطع كما قاله المتولي الخفيف الذي يطرأ
في بعض الأزمان وأما الاغماء بالمرض فلا خيار به كسائر الامراض ومجمله كما قال الزركشي فيما
حصل منه الافاقة كما هو الغالب أما البؤس من زواله فكما الجنون كما ذكره المتولي ويثبت أيضا
بالاغماء بغير المرض كالجنون والاصراع نوع من الجنون كما قاله بعض العلماء اه م والاصراع
هو المعنى عند العامة بلحق الاخت فيقال فلان طقنت أخته اذا أصابه الصراع وعرفه
بعضهم بأنه علة تنزع الاعضاء النفسية عن أفعالها منه غير تام وظاهر كلام م أنه لا فرق بين
أن ينشأ عن جنون أو اخلافاً قيد ثبوت الخيار به بالاول (قوله الشهور) أي الادراك
وخرج بقوله مع بقاء القوة الاغماء لانه مع ارتخائها والنوم فانه مع فتور فيها (قوله وهو علة
يحمي الخ) ويتصور في كل عضو غير أنه يكون في الوجه أغلب اه م وعبارته غير في الوجه
والاطراف أغلب (قوله ويتناثر) أي يتساقط وهو مغاير للقطع لانه صادق ببقائه في محله
(قوله وبرص) خرج به البهق فلا يثبت به خيار ولو اختلف في بياض هل هو برص أو لاصدق
المنكر وعلى المدعى البينة وكذا سائر العيوب (قوله حال كون أحد الثلاثة الخ) فيه مجي
اما من المنكر وهو قيامي وان كان قبله على حد مرتب بما قدمه رجل (قوله باحد الزوجين)
وان كان بالآخر مثله بل وان كان ما به الخش لانه يعاف من غير ما لا يعاف من نفسه ومجمل ذلك
في غير الجنونين انطبق جنونهما لغير الفسخ حينئذ منهما أو من أحدهما ولو كان مجبواً بالباء
وهي رتقاء فطار بقاء بلا ترجيح والاقرب ثبوته اه افاده م (قوله اذا استحكما) هو في الجدام
باسوداء العضو وان لم يوجد تنقطع ولا تنثر على المعتمد وفي البرص بوصوله للعظم بحيث لو فرغ
العضو فركاعته لم يحمر ولم يشترطوا في الجنون الاستحكام أي عدم زواله بالعلاج لانه ينضى
الى الجاية هذا واشترط الاستحكام في الجدام والبرص ذكره م في شرحه تبعاً للشارح واعتمد
في عدم اشتراط ذلك بل يكفي حكم أهل الخبرة بكونه جدماً أو برصاً والمدرك به لان الطبع
ينفر منه مطلقاً فكلام م ضعيف ومجمل ثبوت الخيار بالعيوب المذكورة اذا لم يوجد علم بها
والا فلا خيار للعالم ولا فرق في ثبوت الخيار بين الاحد الزوجين بل أن تكون مقارنة للعقد أو
حادثه بعده قبل الدخول أو بعده أما الولي أو السيد فلا يثبت الخيار له الا اذا كانت مقارنة للعقد
لانه حينئذ يعتبر بذلك بخلاف ما اذا حدثت بعده فتم ما ذكر وبخلاف الحب والعنة الاتيين
لذلك ولاختصاص الضرر به وينص ورعفة العنة المقارنة مع كونها لا تثبت الا بعد العقد

(العيب المثبتة للخيار)
فخرج (النكاح) سبعة
(جنون) ولو منقطع ما هو
زوال الشهور من القلب
مع بقاء الحركة والقوة في
الاعضاء (وجذام) وان قل
وهو علة تنزع الاعضاء
ثم يود ثم ينقطع ويتناثر
(وبرص) وان قل وهو بياض
شديد يقع الجلد ويذهب
دونه فيثبت الخيار
حال كون أحد الثلاثة
(باحد الزوجين) انوات
كامل التمتع ومجمله في الاخيرين
اذا استحكما

(ورثني وقرن) وهما

انسداد محل الجماع من
المرأت في الاول يلزم وفي الثاني
يعظم وقيل يلزم فيثبت
الخيار للزوج حال كون
أحدهما (بها) أي بالزوجة
لثبوت القمع المقصود من
النكاح (وجب) لذكر أي
قطعه أو قطع بعضه بحيث
لم يبق منه قدر حشفته
(وعنة) أي عجز الزوج عن
الوطء في القبل وهو غير صبي
ومجنون لعدم انتشار آتقه
وان حصل بمرض فيثبت
الخيار للزوجة حال كون
أحدهما (به) أي بالزوج
ولو كان الحب بفعلهما أو
بعد الوطء لم حصول الضرر
بذلك وقياسا فيما اذا جبت
ذكره على المذكرى اذا خرب
الدار المتكررة بخلافه
المشترى اذا عيب المبيع
قبل القبض لأنه قابض
لحقه ومحل ثبوت الخيار
بالعنة قبل الوطء أما بعده
فلا لانها مع زوالها
عرفت قدرته على الوطء
ووصلت الى حتمها منه
بخلاف الحب وبما قرر
مـ لم أنه لا خيار بالظنونة
الواضحة ولا بالاستحاضة

(قوله يفضيها كل أحد) قيل
الافضاء ليس بقيد راجع حج

بان يحجر بهامعهم مطلقا وعن هذه بخصوصها أو بما اذا تزوجها وعرف الولي عنتمه ثم
طلتها أو أراد تجديدا نكاحها (قوله ورتني) بفتح الراء والمثناة فوق وقرن بفتح راء أو جمع من
امكانها كما في شرح المنهج أي ولو كان الزوج مجبورا أو عينا على المعتمد كما ثبت لها الخيار
بجبهه وعنته ولو كانت رتقا أو قرنا (قوله وقيل يلزم) وعليه فهماء مترادفان (قوله لفوات
القمع المقصود الخ) أي فهما كالمبرص بل أولى لان البرص لا يمنع بالكمية بل ينقص منه وليس
للزوج اجبارها على شق الموضع فان فعلته وأمكن الوطء فلا خيارها هذا ان كانت بالغه ولو
سفيهة أما الصغيرة فينبغي كما قال ع ش أن لو ايم ذلك حيث رأى فيه مصلحة ولا خطر أخذها
يأتي في قطع السبعة وليس لامة فعل ذلك قطعها الا باذن سيدها (قوله بحيث لم يبق منه قدر
حشفته) أي الذكر أو صاحب فان جهات فقد رمت له من أقرانه كما لو فقدت خلقة وخرج
بقوله لم يبق منه الخ ما اذا بقي منه قدر حشفته فأكثر فلا خيار حيث قدر على الوطء به فان عجز
عن ذلك ضربت له المدة الآتية فان تنازعا في القدر مردق هو (قوله وعنة) معناها لغة اللين
سمى العنين بذلك لا ينذكره وانعطائه ما خوذ من عنان الدابة لئيمه وانعطافه على يده ما حبا
وقيل المنع من عن اذا منع سمي بذلك لئيمه من الحركة تمنع عنان الدابة لها من ذلك (قوله عجز
الزوج) أي في تلك المرأة في ذلك النكاح وان لم يعم في غيرها أو في نكاحها قبله مثلا وقوله في
القبل أي وان لم يعم بالنسبة لاوطء في الدبر (قوله وهو غير صبي ومجنون) يخرج الصبي والمجنون
فلا يتصور ثبوت العنة في حقهما الا اقرارا له ما ولا نكول عن العين والعنة لا تثبت الا بذلك
وقوله ولو كان الحب بفعلهما) ولكن يلزم ما ديمه (قوله اذا خرب الدار) أي تخرب ما يمكن معه
السكنى فلا خيار وان لم يعم ارض ما خرب به بخلاف ما لا يمكن معه ذلك فتنقض الاجارة به (قوله
لأنه قابض لحقه) على عدم ثبوت الخيار المستفاد من قوله بخلاف المشترى أي أنه يحصل
القبض بتعديبه فباخذها بالحق ولا خيار له يقول قل ان العلة عين المدعي ممنوع (قوله قبل
الوطء) أي في القبل وان وجد في الدبر كما مر (قوله أما بعده) أي لوطء ولو مرة في ذلك النكاح
أما ووطءه في نكاح سابق فلا يمنع خيارها وقوله فلا أي فلا خيار بالعنة (قوله ووصلت الى
حتمها) أي وهو حتمها ثم اوتقر مهرها لانها احبقت مارت آمنة من سقوطه أما الوطء فلا يجب
لها على الزوج ولا مردوبهم حال المراد بكونه حقها أن لا يزل الزوج أن يطأها ليحصن اولها
كانت هذه العلة موجودة في الحب بعد الوطء زاد فيها قوله مع رجاء زوالها الخ فقوله بخلاف
الجب أي فانه لا يرجي معه الوطء فقد وثقه بعد الوطء يثبت الخيار على المعتمد (قوله وبما قرر
أي من المحصار العيوب في السبعة المذكورة) قوله بالخنونة الواضحة أي قبل العقد بأن زال
اشكاله قبل عقد النكاح بذكرورة أو ثبوت سواء انضج بعلاصة قطعية أو ظنية أو باخبارها وانما
لم يثبت الخيار بذلك لان ما به من ثقبه أو ساعه زائدة لا يثبت مقصود النكاح وخرج
بالواضحة المشككة فلا يصح معها نكاح كما مر ولو علم العيب بعد زواله وبعد الموت فلا خيار
(قوله ولا بالاستحاضة) أي وان لم يحفظ لها إعادة بان تحبوت وان حكم أهل الخبرة باستحاضتها
ومثل الاستحاضة القروح السيالة كالمبارك المعروف والمرض المسمى بالعقدة والحسكة وكذا
الضرر والصنان والعمى والزمانة والبهر ولو وجد لها ضيقة المنفذ بحيث يفضيها أي يزيل

الحاجز الذي بين قبلها وادبرها كل أحد فهي كالوجود هار تقاء أو قرناء والافلاو لعل المراد
أنه يتعذر دخول ذكر من بدنه كبذنه سافهة وضدها فرجها وكذلك لو كان كبير الاتقان كان
يفضي كل أحد ثبت له الخيار والافلاو لو كان الزوج عذوباً بكسر أوله المهمل وسكون ثانيه
المجهم وفتح التثنية وضمة واوية قال عوطي كعشور وهو فيه ما من يحدث عند الجماع وقيل من
ينزل قبل الابلاج فلا خيار لها على المعتمد اه أفاده مر (قوله ولا بالنصاء) بكسر الناء والمد
أي سئل البيضاوي أو قطعه مما مع بقاء الذكر وانما لم يثبت الخيار به لقدرته على الجماع بل يقال
انه أقوى عليه لانه لا ينزل فلا يعتريه فتور (قوله ولا يرق أحدهما) هو ضعيف بالنسبة لرقه
وهي حرة ومعتمد بالنسبة لرقه سواء كان حراً أو رقيقاً وبالنسبة لرقه وهي رقيقة فلا خيار في هذه
الصور الثلاث وفرض المسئلة أن الحرية لم تشتط في العقد فان اشتطت فيه فحكمه ملحق
في الفصل السابق وهو انه ان اشتطت فيه حر به فبان رقيقة أخيرت مطلقاً وشرط حريتها
فبان رقيقة خيران كان حراً (قوله ما جزم به في المنأج) هو المعتمد وانما ثبت لها الخيار لعدم
تمسكهم من المفارقة بخلافه هو لقدرته على ذلك بالطلاق وهذا اذا كانت حرة كما مر أمالو كانت
رقيقة فلا خيار لها وقوله والاوجه خلافه الخ ضعيف (قوله فوري الخ) ولا ينافيه ضرب المدة
في العنة لانها انما تحقق بعد المدة فمن آخر بعد ثبوت حقه سقط خياره وتقبل دعواه الجهل
باصول ثبوت الخيار أو بقدرته ان يمكن بأن لا يكون مخالفاً للعلية مخالطة تستدعي عرفاً
معرفة ذلك والمراد بالعلماء من يعرف هذا الحكم وان جهل غيره كافي نظائره نعم ان كان أحدهما
صبيهاً ومجنوناً آخر خياره الى كماله أو طلقها زوجها رجعيهاً وتختلف أسلامه فلها التأخير
لتنقظر البيئونة باقتضاء العدة فتستريح من تعب القسح وعلم من اعتبار القورية ان الزوجة
لورضيت بعنته أو أجات حقه بعد مضي المدة سقط حقه وهذا بخلاف النفقة اذا عسر بها
الزوج ورضيت به فان لها القسح لتجدد الضرر وكذلك في الإيلاء اه أفاده في شرح المنهج بزيادة
(قوله بعد رفع الأمر الخ) أي ولو في العنة قبل السنة وبعد ما فلا يستقل من له الخيار بالقسح
لانه مجتهد فيه فاشبهه بالقسح بالأعسار ويغني عن إلحاقكم المحكم عند فده فان لم تجدس كما ولا
محكمة فده فخصها بالضرر وكما قالوه في الأعسار بالنفقة اه أفاده مر (قوله فوري) أي على الوجه
الذي كور في البيع والشفعة (قوله وثبوت) أي الأمر وقوله ليفسخ البناء للمفعل أو الفاعل
أي من له الخيار (قوله سنة) أي ما لم يخبره معصوم بأنه عجز خلق والافلا يضرب له ذلك كالأول
أخبره بأنه خرج منه شيء ناقض هكذا استقر به عرس وقيل لا بد من ضرب السنة لان الشرع
أفاد الحكم بها وان كان المعصوم واجب التصديق ولا فرق في السنة بين المسلم والكافر والحر
والرقيق لان ما يتعلق بالطبع يستوي فيه القن وغيره ولا بد في ضرب السنة من طاب الزوجة
لان الحق لها فلو سكنت لجهل أو دهرت فلا بأس بتبنيها ويكتفي في طلبها بقولها اني طالبة حتى
على موجب الشرع أي مقتضاء وهو ثبوت الخيار وان جهلت الحكم على التفصيل (قوله من
يوم ثبوتها) وهي ثبتت باقراره عند القاضي أو عند شاهدين ويشهد ان به عنده ويميز ردت
عليها لا مكان اطلاعها عليها بالقرائن ولا بتصور ثبوتها بالبينه لانه لا اطلاع للشهود عليه او ما
قاله من أن المحسوبة من الثبوت مخالف لما في شرح المنهج وأنه وابتدأها من وقت الضرب
لا الثبوت بخلاف مدة الإيلاء فانها من وقت الخلف بالنص فان وقع في أثناء شهر ركبت من

ولا بالنصاء ولا بقطع الحشفة
فقط ولا يرق أحدهما لانها
ليست في معنى ما ذكر وما
أفهمه كلامه من أن لها
خياراً فيما لو بان الزوج
رقيقة هو ما جزم به في المنأج
تبعاً لابن الصباغ وغيره
والاوجه خلافه وهو
مانع عليه الشافعي في الام
وغرها وصوبه بالقبلي
(والفسخ) بما ذكر (فوري)
كخيار العيب في المبيع
(بعد رفع الأمر) فورا الى
الحاكم وثبوت عنده (ليفسخ
بعضرته) (الا العنة فتوجب)
بعد الرفع الى الحاكم (سنة)
من يوم ثبوتها) كما فعله عمر
رضي الله عنه رواه البيهقي
قال الرافعي

الثالث عشر ثلاثين يوما اه (قوله وتابعه) أي عمر رضي الله عنه العلماء عليه نصاراجاعا (قوله وقالوا) أي في حكمة ضرب السنة وانما تباع من ذلك لأن هذا قول الأطباء فيمكن بخلافه ويحتمل أن الضمير للعلماء والفقهاء وعليه فالقصد من ذلك مجرد العزو ولا التبعية وإن كان بعينه (قوله اعراض حارة) من إضافة الصفة للموصوف وكذا ما بعده وفي كلامه اكتفاء بما حدى صدق كل فصل عن الثانية فيه اذ في الصيف مع الحرارة البرودة اليوسية وفي الشتاء مع البرودة الرطوبة وفي الربيع مع الرطوبة الحرارة وفي الخريف مع البرودة اليوسية وحينئذ فاقصدهم على الصفات المذكورة فيه نظرا لأنه ان كان لمصادمتها البعضها فالبرودة في الصيف والرطوبة في الشتاء ضدان والحرارة في الربيع والبرودة في الخريف أشرف فلون كروا في كل فعل صفة له كان أولى كما قاله قل في حواشي الجلال (قوله علمنا أنه بمنزلة خلقي) قال ابن الرزمة هذا التعديل يخدم كون الشخص يعين عن امرأة دون أخرى اه (قوله فترفعه الى الحاكم) أي على الفور على المحدث كما في شرح مر (قوله ولم تصدقه) أي وهي ثيب بدليل ما بعد ومنها ما لو كانت بكر اغوراه (قوله صدق بيمينه الخ) قال مر وما تقر من تصديقه في الوطء مستثنى من قاعدة تصديق نافي الوطء كما استثنى منها أيضا تصديقه في الايلاء وفيما لو أعسر بالهر حتى يمنع فصدقا وتصديقه فيها في الاختلاف في كون الطلاق قبله أو بعده وأنت بولد يلحقه ولو اشترطت بكارتها فوجب ثيبا وادعت ذهابها عنه فأنكر صدقت بيمينه بالدفع الفسخ أو ادعت انقضائه لها فأنكر فالقول قوله بيمينه تمسك به المهران كان شطرا أكثر من مهر مثل ثيب والقول قولها بيمينه بالدفع الفسخ أو ادعت المطاوعة ثلاثا ان المحال وطئها وفارقها وانقضت عدتها وانكر المحال الوطء وصدق على الفراق فتصدق بيمينها الحلال الاول لا تقر بمهرها لانها مؤتمنة في انقضائها ويمينه لوطء متعذرة ولو قال لها وهي طاهر أنت طالق للسنة ثم ادعى طأها في هذا الطهر ليرفع وقوع الطلاق في الحال وانكر تصديق بيمينه لان الأصل بقاء النكاح اه ونظم بعضهم ذلك في قوله

القول قول واطئ في سنة * مضبوطة بالحفظ عند الثقة
الخلق في التعديل والشيوبة * والوطء مع فرع أي وعنه
ومثل ذا الايلاء والتعليق * بطلقة لسنة تحقيق

وريد على ذلك ما لو أسأت قبله واختلعا فقال وطئتك قبل أن تسلي وقد أسأت في العدة فالنكاح باق وانكرت الوطء وما لو ارتد أحدهما ثم أسلم واختلعا فقال وطئتك قبل الرد فهو قد حصل الاسلام قبل انقضاء العدة فالنكاح باق وانكرت الوطء فيه صدق الزوج بيمينه لان الأصل بقاء النكاح (قوله يمينه بكارتها) أي وانها غير غوراء ويكتفي في اليمينه أربع نسوة وفي قوله بكارتها اشارة الى ان الوطء لا يثبت باليمينه لعدم الاطلاع عليه ولذا كانت العنة لا تثبت الا باقراره أو بيمينه عليه كما هو (قوله وتختلف) أي وجوبا بكارجه في الشرع الصغير نعم يظهر توافقه على طلبه وكيفية حلقها أنه لم يصح ما وان بكارتها أصلية ولولم تزل البكارة في غير الغوراء لركة الذكوة ووطء كامل وهو مخرج في اجزائه في التعديل على ما هو والاصح خلافه اه (قوله فسخت) فورا بعد قول القاضي المذكور فلا تفسخ قبله ولا بعده بدله ولو جسد فلا بد من الفسخ ثانيا فان تعذر القاضي فلها الفسخ وحيث وقع الفسخ قبل الدخول فلا مهر

(قوله يخدم) يكون
الشخص الخ قال سفيان
يمكن أن يجاب بأنه دليل
ظني

وتابعه العلماء عليه وقالوا
تعذر الجاع قد يكون
اعراض حارة فتزول في
الشتاء أو برودة فتزول في
الصيف أو يبروسة فتزول
في الربيع أو رطوبة فتزول
في الخريف فإذا مضت
السنة ولم يبا علمنا أنه بمنزلة
خلق فترفعه الى الحاكم
عقبا (فان ادعى الوطء)
فيها أو بعدها ولم تصدقه
(صدق بيمينه) الا أن تقوم
بينة بكارتها وتختلف هي
(معها) أي مع البينة فلا
يصدق لان الظاهر هوها
وانما حلفت مع قيام البينة
لاحتمال عود البكارة لعدم
المبالغة وحيث كان هو
المصدق فشكل عن العيين
حلفت هي أنه ما وطئها فان
حلفت على ذلك أو أفروها
به فسخت بعد قول القاضي
ثبت عنه أو ثبت

أو بعده بمحدث بعده وجب المسمى لتقرره بالوطء والابان فسخ بعده أو معه بمقارن للعقد أو
حادث بين العقد والوطء أو فسخ بعده بمحدث معه فممثل اه أفاده في المنهج وقد مر ذلك
(قوله حق الفسخ) الاضافة بيانها أو حق بمعنى الاستحقاق والاضافة لامية من اضافة
المصدر لمفعوله بعد حذف فاعله واعلم أن الشافعي جزم في الام في موضع بأن الجذام والبرص
بعدان المعاشر والولد وحكامه عن الاطباء والمجربين في موضع آخر قال البيهقي وغيره ولا ينافيه
خبر لا عدوى لانه نفي لاعتقاد الجاهلية نسبة الفعل لغير الله سبحانه وتعالى لوقوعه بفعله
جل وعلا ومن ثم صح خبر فر من الجذوم فراوا من الاسود وكل معه صلى الله عليه وسلم تارة
وتارة لم يصالحه يانا لعة الامر على الامنة من الفرار والتوكل اه أفاده مر

(فصل في الاسلام على النكاح)

أى في طرق الاسلام على نكاح الكافر أى صورته الموجودة في الكفر والاصل في نكاحهم
الحكمة كأنك تفتا فليس لنا البحث عن اشتماله على مفسد أولا ولا يضر مقارنته بمفسدات
عند الاسلام وليعقده وافساده والحاصل أنهم متى نكحوا نكاحا أو عقدوا عقدا لم يمتنع عندنا
لم نتعرض لهم ثم ان ترفعوا البنا فيه أو في شئ من آثاره وعلمنا اشتماله على المفسد نظر فان كان
سبب الفساد منقضا أثره عند الترافع كالتلوع عن الولي والشهود وكما رتبته لعدة انقضت وغير
ذلك من كل مفسد انقضى وكانت بحيث تحل له عند الترافع أو قررناهم وان كانت بحيث لا تحل
له فان قوى المانع كنكاح أمة بلا شرطها ومطابقة ثلاثا قبل التحليل لم ينظر لاعتقادهم
وفرقتنا بينهم احتياط الرق الولد والضع ومنه فيما يظهرون عدم الكفاية دفع العار وان ضعف
كوفت ومشروط فيه نحو خيار ونكاح غموبة نظرا لاعتقادهم فيه لا يقال هم مكفونون
بالقرو ع فلم نؤاخذهم به مطلقا لاننا نقول ذلك انما هو بالنظر لعقابهم عليها في الآخرة وما
نحن فيه انما هو بالنسبة لاحكام الدنيا اه أفاده مر (قوله لو أسلم كافر) أى ولو غير كتابي كوثني
ومجوسى اه شرح المنهج (قوله ولو تبعها) أى سواء كان استقلا لا بانطق بالشهادتين أو
تبعها سابعه أو أحد أصوله أو ولد أو سبب أى تمام الكلام على ذلك (قوله على كتابية) أى حرة أو
أمة وعتقت في العدة أو أسات فيها وهو من يحل له نكاح الامة كاي علم مما يأتى في جملة ما ذكره
عشرون صورة لان قوله على كتابية صورة واحدة وقوله أو على كافر غير ما تحتمه صورتان
مضروبتان في ستة أعنى قوله وتختلفت أو أسلت وتختلف والأربعة الآتية بعد الدخول فالجملة
اثنا عشر وسبب أى لامة صورتان ولانك خمسة فالجملة ما ذكر (قوله تحل له ابتداء) أى بان
تكون إمرا ثيبية أو غيرها بشرطها السابق وقد خلت عما يمنع النكاح عندنا (قوله أو على
كافر غيرها) أى غير الكتابية التي تحل بأن لم تكن كتابية أصلا أو كتابية لكن لا تحل كحرم
ومطلقة ثلاثا قبل التحليل وغيرها إمرا ثيبية لم يعم دخول أول آياتها في ذلك الدين قبل نسخها
وأمة (قوله أو أسلت هي) أى ولو غير كتابية (قوله قبل الدخول) أى الوطء وفي معناه استدخال
مائه المحترم (قوله اذ لا عدة) أى حتى يقال ان الفرق لا تحصل الا بعد انقضائها (قوله وسط
المهر في صورة اسلامها) أى ولو تبعها (قوله أو بعده) تحتمه أربع صور كما مر لانه اما أن يجمعها
الاسلام في اعدة أو لا وعلى كل اما أن يقدّم اسلامه على اسلامها أولا (قوله أى الدخول)

حق الفسخ

(فصل في الاسلام على النكاح)

لو أسلم) كافر ولو تبعها (على
كتابية) تحل له ابتداء (دام
نكاحه) لجواز نكاح المسلم
لها ككافر (أو) على
(كافرة غيرها) كوثنية
وكتابية لا تحل له ابتداء
(وتختلفت) عنه بان لم تسلم
معه (أو أسلت) هي
(وتختلف) هو عنها (فان
كان قبل الدخول بطل
النكاح) أى نصبت الفرقه
بينهما اذ لا عدة فاشبه ما لو
تأخر اسلام أحدهما بعد
الدخول عن انتضاء العدة
(وسط المهر في) صورة
(اسلامها) لان الفرقان
من جهتها (وتسقط في) صورة
(اسلامه) كالطلاق (أو)
كان (بعده) أى الدخول
(فان جمعهما الاسلام)
بان أسلم الآخر أيضا ولو
تبعها

أى أو نحوه كما مر (قوله فى العدة) أى قبل آخر جرم منها والافلايدوم النكاح تغليباً للمانع ولو ادعى الزوج اسلامها فى العدة فقالت بل بعدها فان انقضاء على وقت انقضائها حلفت أو على وقت اسلامه حلف هو وان ادعى كل مجرد السابق صدق السابق بالدعوى (قوله دام النكاح) أى كما وقع فى قصة بنته صلى الله عليه وسلم زينب وهى أكبر بناتها رضى الله تعالى عنهن وذلك أنه صلى الله عليه وسلم زوجها أبا العاص واسمه لقيط أو الزبير أو هشيم أو مهشم كغيرهم ومهشم كعظيم أو ياسر أو قاسم بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف وامه هالة أخت خديجة بنت خويلد فهو ابن عمه صلى الله عليه وسلم وابن خالة بنته زينب المذكورة وقد أسره صلى الله عليه وسلم يوم بدر فبعثت زوجته زينب فى فدائه بحال وبعثت فيه قلاباً لها كانت خديجة أدخلتها بها عليه حين بنى أى دخل بها فلما رأها صلى الله عليه وسلم رفق لها فرقة شديدة وقال لأصحابه الغنائم على سبيل الشفاعة ان رايتم ان تطلقوا الهاء اسعروا وتردوا عليهم مالها فافعلوا ففعلوا نعم يا رسول الله فأطلقوه وردوا عليهم مالها واخذ صلى الله عليه وسلم عليه أو وعده هو أو كان فيما شرط عليه فى الطلاق ان يحل سبيل زينب اليه فلما ذهب مكة امرها باللعوق بأبيها فجهزت وهاجرت وقد أنقضى عليه صلى الله عليه وسلم بوفاته بما وعده ثم أسرها فباعها على يزيد ابن حارثة وقيل لابي بصير فاستجاب زينب فاجارته ثم أسلم بعد ذلك قبل الحديبية بثمانية أشهر أو بعدها وكان اسلامه سنة ست أو سبع فلما أسلم ردها عليه صلى الله عليه وسلم بالنكاح الاول لانه لما نزل لاهن حل لهم بعد الحديبية جعل بمنزلة ابتداء اسلامها وان كانت أسلمت هى واخواتها كاهن عقب البعثة فوقف امره الى انقضاء العدة فأسلم قبلها فدام النكاح فعقب ردها مكنه منها بناء على النكاح الاول لان الفرقة لم تقع لماعلمت من أن المسألة كانت تحل للاكثر حتى نزل لاهن حل لهم الآية فنزل ذلك بمنزلة ابتداء اسلامها فكانت أسلمت حينئذ وقطع النظر عن اسلامها السابق فضربت العدة من حينئذ فأسلم قبل انقضائها فلم يفرق بينهما فلا يقال ان بين اسلاميهما زماناً ولا وفى رواية أنه صلى الله عليه وسلم ردها بنكاح جديد سنة سبع قال شيخنا الحنفى وهو الراجح لانه لم يسلم الا بعد انقضاء العدة (قوله فرقة فسخ) أى ثلاثه قص عدد الطلاق فاذا نكحها بعد ذلك عادت له بالطلقات الثلاث بلا حمل (قوله معها) أى قبل الدخول أو بعده اهـ شرح المنهج (قول والمعينة) أى فى الاسلام بانتر اللفظ لان المدار فى حصوله عليه دون أوله ووسطه وظاهره ببيان ذلك فى غير هذا المحل فلو شرع فى كلمة الاسلام فسان مؤثره بعد أولها وقبل تمامها لم يرته وكان قياس ما مر فى الصلاة من أنه يتبين بالرد دخوله فيها من حين نطقه بالهمزة أن يقال بالتبين هنا الآن يفرق بأن التكبير ثم ركن وهو من الاجزاء فكان ذلك التبين ضرورياً ثم وأما هنا فكلمة الاسلام خارجة عن ماهيته فلا حاجة للتبين فيها بل لا يصح لأن المحصل انما هو تمامها لا ما قبله من اجزائها اهـ أفاده مر والمعتبر آخر اللفظ منهما فيما لو أسلمت استقلالاً ومن أوجبهما مثلاً فيما لو أسلمت تبعاً أمالوا أسلم أحدهما استقلالاً والاخر تبعاً فلا يتصور فيه المعينة فلو أسلمت بالغة عاقلة مع أبى الطفل أو المجنون أو عقبه قبل الدخول بطل النكاح لتقدم اسلامها فى الاولى لان اسلام الطفل عقب اسلام أبيه فهو عقب اسلامها واسلامها فى الثانية متأخر فانه قولى واسلامه حكمى وهو أسير ع فيكون اسلامه متقدماً على اسلامها

(فى العدة دام النكاح والاحصت الفرقة من اسلام أولهما) للأجاء كما أشار اليه الشافعى وغيره والفرقة فيما ذكر فرقة فسخ لا فرقة طلاق (وان أسلم قبل الدخول أو بعده معها) والمعينة بانتر اللفظ (دام النكاح) بينهما للأجاء كما حكاه ابن المنذر وغيره

(قوله فسان مؤثره) أى المسلم

ويأتي ذلك في اسلام أبيها (قوله ولم يرواه الترمذي وصححه الخ) وله ساويم - في الاسلام
 المناسب للتقرير وبهذا فارق ما لو اردنا ما يقينا على المعتمد حيث تتجيز الفرقة اذا كان قبل
 الدخول وما في معناه اه افاده في شرح المنهج بزيادة (قوله وان شك الخ) صورها خمسة كما مر
 (قوله وجمعهما الاسلام في العدة) فيه أنه لا حاجة اليه لان الاسلام اذا كان واقعا في العدة فلا
 غمرة للشك في المعية أو التعاقب حينئذ الا ان يقال احترز بذلك عما لو وقع الشك المذکور بعد
 انقضائها وقد يقال انه لا غمرة حينئذ فكان الاولى اسقاط ذلك (قوله دام النكاح) أي سواء
 تصادقا عليه أم لا (قوله أسلمنا بالتعاقب) أي وتقدم اسلامك على اسلامي فلا نكاح بينهما ولا
 مهر لك وقالت بالمعية أي فالنكاح باق ولو لم يكن للمهر وقوله بيمينه أي بالنسبة لسقوط المهر عنه
 لا للفرقة منه مقر بها ومحل سقوط كله اذا ادعى تقدم اسلامها على اسلامه لان الفرقة حينئذ
 من جهتها أما لو عكس فيجب عليه الشطر لانها حينئذ من جهته (قوله من أن المدعى) أي
 وهو الزوجة هنا وانما كان قولها مخالفا للظاهر لان المعية نادوة فتعسر مراقبتها (قوله فلا
 يقبل) أي فتخلف ويرتفع النكاح وهذا ضعيف والمعتمد نص في الزوج ايضا وان خالف
 القاعدة المذكورة لان العصة محقة فلا تزول بالشك (قوله وان اسلم الزوج) أي سواء كان
 حراما رقيقا وهذا شروع في الاسلام على أكثر من واحدة وماتقدم كان في الاسلام عنها فقط
 (قوله كاختين) أي وكأمرأة وعمتها وأخالتها أما المرأة وبنتها فستأق (قوله أو زوج حر على أكثر
 الخ) خرج بالزوج الزوجة اذا أسلمت على أكثر من زوج فليس لها الاختيار على الأصح سواء
 أسلموا معا أو مرتباً ثم ان ترتبت النكحة فهي الاول وكذا لو أسلموا دونها أو الاول وحده
 وهي كناية فان مات ثم أسلمت مع الثاني أفرت معه ان اعتقدوا صحته وان وقعوا معا لم تفر مع
 واحد مطلقا اه افاده مر (قوله أو غيره) أي غير الحر (قوله اختار) جواب الشرط في
 الثلاث مسائل وقوله وانفسخ عطف عليه (قوله اختار وجوبا) أي فوراً فيحرم التأخير (قوله
 ان كان أهلاً للاختيار) لكونه مكافاً أو سكران مختاراً غير مرتد ولو مع احرام وعدة شبهة
 وخرج بالاهل غيره كأن أسلم تبعا فلا يلزمه ولا ولاية اختيار قبل أهليته بل ولا يصح منهم اذ لك
 فيوقف اختياره لكمال الوتقة فمن في ماله وان كن ألقا لهن محبوسات لحقه اه افاده مر وهذا
 يلغز فيقال للزوج يجب عليه ان ينفق على الف امرأته مثلا (قوله احدهما) بقرأ بالالف
 لانه مقه وروان كانت ترسم يا وانما جاز اختيار احدهما لانه كالدوام وبذلك فارق ما لو عقد
 عليهما معا حيث يبطل فيهما (قوله أو اربعة) أي ولو على التدريج ولو ضمنا بأن يختار النسخ
 فيما زاد عليهن ولو مميزات فيرهن استوفى نكاحهن الشروط اوله يستوفىها كأن عقد عليهن
 معا وتقدم ما يتعلق بذلك في اول النكاح (قوله ان اسلمتاهما) أي في الاولى ولو زاد ذلك كان
 اولى بدليل المقابلة بقوله في الاخيرتين سواء كان اسلامهن قبل الدخول أو بعده (قوله في
 الاخيرتين) متعلق بأسلم وقوله أو كات أعطف على أسلمتاهما فوراً جاعل الاولى وقوله أو كن عطف
 على أسان فهو راجع للاخيرتين (قوله وانفسخ) أي من حين الاسلام ان أسلموا معا والافن
 اسلام السابق من الزوج والمخدفة فتجب العدة من حينئذ لان حين الاختيار اه افاده
 مر (قوله في ذلك) أي الاختيار والنسخ (قوله عشر نسوة) لم يعلم هل أسان أو كن كبايات وتقدم
 كاتما كبايتين بخلاف (أو كن كبايات وانفسخ نكاح من بقى) منها أو منهن والاصل في ذلك ان غيلان اسلم وتنته عن نسوة

ولما رواه الترمذي وصححه
 أن رجلاً جاء مسلماً جامع
 امرأته مسلمة فقال يا رسول
 الله كانت أسلمت معي فردها
 عليه (وان شك في المعية
 فان كان بعد الدخول
 وجمعهما الاسلام في العدة
 دام النكاح) بينهما (أو)
 كان (قبله فان تصادقا على
 معية أو تعاقب عمل به)
 فعدم النكاح بينهما - ما في
 الاول وتتنجز الفرقة في
 الثاني (وان قال الزوج)
 أسلمنا (بالتعاقب) وقالت
 الزوجة بالمعية (يقبل) قول
 الزوج بيمينه لانه مدعى عليه
 بناء على الرابع من أن المدعى
 من يخالف قوله الظاهر
 والمدعى عليه من يوافقه
 (أو) قال (بالمعية) وقالت
 بالتعاقب (فلا) يقبل قوله
 بل قولها بناء على ما مر
 (وان أسلم) الزوج (على
 من يحرم الجمع بينهما - ما
 كاختين أو) زوج (حر
 على أكثر من اربع) من
 الحرائر (أو غيره على أكثر
 من ثنتين اختار) وجوبا
 ان كان أهلاً للاختيار
 (احدهما) في الاولى
 (أو اربعة) في الثانية (أو
 ثنتين) في الثالثة (ان
 أسلمنا أو أسلمن معاً أو في
 العدة) في الاخيرتين (أو
 كاتما كبايتين) بخلاف (أو كن كبايات وانفسخ نكاح من بقى) منها أو منهن والاصل في ذلك ان غيلان اسلم وتنته عن نسوة

ان غيلان أحد ستة أسلموا من ثقيف كل عن عشرة نسوة نظمها الشريف النسابة في قوله

غريبة أودعها أبو الفرج • كتاب تنقيح فهو من درج
أسلم من ثقيف ستة نسوة • كل على عشرة نسوة اتفق
وهم كما قد قبل مسعودان • لعمرو مع معتب فـرعان
ابن عقيل عروة سـفيان • وبـعدهم أشهرهم غيلان
محبـم غين وبعين لآسـم • ولا نقل دو ابن غيلان ثمـم
دوق الامر ان لابن الحاجب • بخطه وكشط كل واجب

اه وتهم بفتح الناء وكسر الهاء من وهم كوعد سبق قلبه لشيء مع ارادة غيره أو بفقهه ما من وهم
في الحساب يوهم كغلط يغلط وز ناومعنى (قوله أسلم الخ) المعتمدان كلام من أسلم وفارق
للو جوب والواو بمعنى أولانه متى أتى بأحدهما استغنى عن الآخر فلا يحتاج لصيغتين وإنما
كانا لوجوب لان كلام موضوع للقدر المشترك الذي هو تميز المباح عن غيره فالأسلم الواجب
لان دفاع نكاح الباقي وان كان بعد ذلك لمفارقتهن وقيل كل للاباحة بناء على دلالة كل على
ما يتبادر منه وقيل أسلم للاباحة وفارق لوجوب (قوله وسواء أنكح الخ) أى أنكحهما أو
نكحهن وفي بعض النسخ أنكحهن وفيه قصور وقوله كل ذلك الخ في بعض النسخ وقول أو ثنتين
مع التصريح بقول أسلمنا أو كانتا كائنتين من زيادتي (قوله أترك الاستفصال في الخبر) أى
في بدل على العموم كما هو شار وقائع الاحوال القولية وقد أشار الى ذلك الامام الشافعي
رضي الله تعالى عنه بقوله ترك الاستفصال في وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم في المقال
ولا يعارضه القاعدة الاخرى له وهي وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال كما هو ثوب
الاجمال ومقطبها الاستدلال لحل ذلك على الوقائع الفعلية كافي لمس عائشة عقبه صلى الله عليه
وسلم وهو يصلى واستقر فيها الذي استند اليه الامام أبو حنيفة في عدم النقص بالمس وأجاب
عنه الامام باحتمال أن الممس كان مع حائل فلا دلالة فيه هكذا جاع المصنف بين قاعدة الامام
والفروق ان الفعل لا يعم لان العموم من أوصاف الاندفاع لا الفعل بل هو من قبيل الجمول
والجمول لا يستدل به على جزئ من الجزئيات (قوله عليهم ما) أى الاختين في الاولى وقوله أو
عليه أى الاكثر من أربع والأكثر من اثنتين في الصورتين الأخيرتين وكالتفقه ما هو المؤن ولو
غير بالونة كما في المنهج لكان أولى حيث قال وتعبيد يرى بالمؤنة أعم من تعبيد بالنفقة فوقعها
فيما فر منه (قوله - في يختار) أى يختار من من بابحة لان من محبوبات بسبب النكاح اه شرح
المنهج (قوله فان أصير الخ) فان استعمل أمهل ثلاثة أيام لانها مدة التروى شرعا (قوله حتى يختار
الخ) ويترك شو مجنون الى افاقته ولا يوجب الحماكم عن الممتنع لانه خيار شهوة لا يقبل النسيابة
ولذا لا يجوز التوكيل فيه وبه فارق نطلبه على المولى ولان حق الفرقة فيه ليس للممتنع فان
استعمل أمهل ثلاثة أيام لانها مدة التروى شرعا كما مر اه أفاده م (قوله عزز) أى بغير الحبس
والاف الحبس تعزير أيضا ولا يجوز تعزيره ابتداء بنحو ضرب لان المما مقام تروى فلا يبادر بما
يشوق من الذكر ويعطى له لئلا يبادر بالحبس فانه ت بالتعزير من على المعتمد وان لم يواله وان
كان تو اليه مراما قبل ذهاب ألم الاول فاز ذهب جازوا اليه الى أن يختار (قوله واسلم معه)

فقال له النبي صلى الله عليه
أسلم أسلمك أربعاً وفارق
سائرهن • مع ابن حبان
والحماكم وسواء أنكحهما
أم مرتباً أم أسلمك من تأخر
واذا مات البهض فـله
اختيار من مات للارث كل
ذلك ترك الاستفصال في
الخبر (فان أبي) الاختيار
(حبس) وانفق عليهم ما أو
عليهم من ماله حتى يختار
فان أصغر عزز بضرب أو غيره
مما يراه الحماكم • كسائر
الحقوق اللازمة له اذا
امتنع من ادائها ويعزز ثانياً
ومالنا وهكذا حتى يختار
بشرط تحال مدة يبرأ فيها
من الألم الاول (أو) أسلم
سر (على اماه واسلم معه أو
في العدة انفسخ نكاحهن)
لأنه يمنع على المختار
الامة (الا أن تحل له الامة

أي قبل المدخول أو بعده وقوله أي أو أسلم بعد اسلامه في العدة أو أسلم بعد اسلامه فيها اه شرح المنهج (قوله عند اجتماع اسلامهم) أي الزوج والامه فهو من تغليب المذكر على المؤنث وفي نسخة اسلامهما وهي أولى لان المدار على حل من اختيارها عند اجتماع اسلامه واسلامها وان لم تسلم الباقيات وايضا فعبارته تقتضي أنه متى حلت له الامه عند اجتماع اسلام الكل جازله نكاحها وان لم يوجد الحل قبل ذلك فيقتضي حل الثانية في المثال الا تقي وليس كذلك ولذا اظهر في المنهج بقوله عند اجتماع اسلامهما ثم قال بعد المثال المذكور فتعبري بما ذكر اولي من قوله عند اجتماع اسلامه واسلامهن وأجاب م بأن قوله واسلامهن قيد في اختيار امه من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع اسلامه واسلامها لانه في امه معينة منهن اه (قوله فله اختيار واحد منهن) أي وينفسخ نكاح الباقي ويخرج بالحرف فيما مر غيره فله اختيار اثنين وألفظ الاختيار الدالة عليه صريحا كما في المنهج كاخترت نكاحك أو نكحتك أو كذا كذا أو نكحتك أو نكحتك بالاعتراض للفظ النكاح وكذا لا في صريح أو كذاية ولو لم يعلقا فانه اختيار للمطلقة لانه انما يخاطب به المنكوحه لا فرافقه برينة طلاق ولاوط ولاظهار ولا يلا فليست باختيار (قوله وهي تحل له) أي لوجود شرط نكاحه فيه من كونه معسر اختاف العنت وقوله ثم الثانية أي في عدتها وهي لا تحل له بان كان موسرا او غير خائف العنت وقوله ثم الثالثة أي في عدتها وهي تحل له بان كان أو الثالثة أي بناء على الاصح من أن اليسار انما يؤثر في ندفاع النكاح اذا اقترن بالامه أي الزوج والمختارة جعلا فلو كان موسرا عند اسلام الاول معسرا عند اسلام الاخيرتين تخير بينهما (قوله أو على حرة واماه) هذا ثالث الاقسام لانه اما ان يسلم عن حرائر فقط أو امه فقط أو عن الصنتين والمراد بالحره الصالحة للتمتع كما في شرح المنهج فان لم تصلح لافله اختيار امه بشرطه ولا يضر من لا يمت به بذلك (قوله تعينت) أي الحره وان ماتت أو ارتدت سواء أسلم الامه قبلها أم بعدها أم بين اسلام الزوج واسلامها اه م (قوله لانه يمتنع الخ) عبارة م لانهم اتفقوا على ابتداء نكاحها كذا دوا وما اوله لولم تصلح للتمتع اختيار واحد منهن كما يحتمل الاذرى وهو ظاهر اه (قوله وان أصرت) أي الحره على الكفر وقوله لانقضاء العدة أي عدتها ولم تسكن كناية بحل ابتداء نكاحها (قوله اختيار امه) أي بعد العدة كما يفهم من كلامه فلو اختلفا في العدة لم يصح ويعد لها أو غيرها بعد ما وعدها وعبارة م اختيار امه لتبين اندفاع الحره من حين اسلامه فهو كالموعدة في الامه أما لو اختلفا في العدة قبل انقضاء العدة الحره فهو باطل وان بان اندفاع الحره لوقوعه في غير وقتها فيجبر به بعد انقضاء عدتها (قوله كما لولم تسكن) أي توجد (قوله نعم لو طهر أفيما ذكر) أي فيما لو أسلم على حرة وامه وهذا السند الذي على قوله تعينت كأنه قال يحل ذلك ان لم يعتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج والا فلا تتعين فالصابط ما ذكر وهو أن بطرأ العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج وان لم تسلم الحره لانه ينزل اسلام الزوج مع الامه منزلة ابتداء النكاح لاسلم فلا تتعين الامثلة التي ذكرها بل مثلها ما لو أسلم بعضهم ثم اعتق ثم أسلم وأسلم باقيين وما لو تأخر اسلام الحره في الامثلة المذكورة فلو تأخر عتقهن عن اسلامهن تعينت الحره ان كانت وصلت والاختيار امه فحل

عند اجتماع اسلامهم فله اختيار واحد منهن (قوله عند اجتماع اسلامهم) أي الزوج والامه فهو من تغليب المذكر على المؤنث وفي نسخة اسلامهما وهي أولى لان المدار على حل من اختيارها عند اجتماع اسلامه واسلامها وان لم تسلم الباقيات وايضا فعبارته تقتضي أنه متى حلت له الامه عند اجتماع اسلام الكل جازله نكاحها وان لم يوجد الحل قبل ذلك فيقتضي حل الثانية في المثال الا تقي وليس كذلك ولذا اظهر في المنهج بقوله عند اجتماع اسلامهما ثم قال بعد المثال المذكور فتعبري بما ذكر اولي من قوله عند اجتماع اسلامه واسلامهن وأجاب م بأن قوله واسلامهن قيد في اختيار امه من الكل فلا ينافي قول غيره عند اجتماع اسلامه واسلامها لانه في امه معينة منهن اه (قوله فله اختيار واحد منهن) أي وينفسخ نكاح الباقي ويخرج بالحرف فيما مر غيره فله اختيار اثنين وألفظ الاختيار الدالة عليه صريحا كما في المنهج كاخترت نكاحك أو نكحتك أو كذا كذا أو نكحتك أو نكحتك بالاعتراض للفظ النكاح وكذا لا في صريح أو كذاية ولو لم يعلقا فانه اختيار للمطلقة لانه انما يخاطب به المنكوحه لا فرافقه برينة طلاق ولاوط ولاظهار ولا يلا فليست باختيار (قوله وهي تحل له) أي لوجود شرط نكاحه فيه من كونه معسر اختاف العنت وقوله ثم الثانية أي في عدتها وهي لا تحل له بان كان موسرا او غير خائف العنت وقوله ثم الثالثة أي في عدتها وهي تحل له بان كان أو الثالثة أي بناء على الاصح من أن اليسار انما يؤثر في ندفاع النكاح اذا اقترن بالامه أي الزوج والمختارة جعلا فلو كان موسرا عند اسلام الاول معسرا عند اسلام الاخيرتين تخير بينهما (قوله أو على حرة واماه) هذا ثالث الاقسام لانه اما ان يسلم عن حرائر فقط أو امه فقط أو عن الصنتين والمراد بالحره الصالحة للتمتع كما في شرح المنهج فان لم تصلح لافله اختيار امه بشرطه ولا يضر من لا يمت به بذلك (قوله تعينت) أي الحره وان ماتت أو ارتدت سواء أسلم الامه قبلها أم بعدها أم بين اسلام الزوج واسلامها اه م (قوله لانه يمتنع الخ) عبارة م لانهم اتفقوا على ابتداء نكاحها كذا دوا وما اوله لولم تصلح للتمتع اختيار واحد منهن كما يحتمل الاذرى وهو ظاهر اه (قوله وان أصرت) أي الحره على الكفر وقوله لانقضاء العدة أي عدتها ولم تسكن كناية بحل ابتداء نكاحها (قوله اختيار امه) أي بعد العدة كما يفهم من كلامه فلو اختلفا في العدة لم يصح ويعد لها أو غيرها بعد ما وعدها وعبارة م اختيار امه لتبين اندفاع الحره من حين اسلامه فهو كالموعدة في الامه أما لو اختلفا في العدة قبل انقضاء العدة الحره فهو باطل وان بان اندفاع الحره لوقوعه في غير وقتها فيجبر به بعد انقضاء عدتها (قوله كما لولم تسكن) أي توجد (قوله نعم لو طهر أفيما ذكر) أي فيما لو أسلم على حرة وامه وهذا السند الذي على قوله تعينت كأنه قال يحل ذلك ان لم يعتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج والا فلا تتعين فالصابط ما ذكر وهو أن بطرأ العتق قبل اجتماع اسلامهن واسلام الزوج وان لم تسلم الحره لانه ينزل اسلام الزوج مع الامه منزلة ابتداء النكاح لاسلم فلا تتعين الامثلة التي ذكرها بل مثلها ما لو أسلم بعضهم ثم اعتق ثم أسلم وأسلم باقيين وما لو تأخر اسلام الحره في الامثلة المذكورة فلو تأخر عتقهن عن اسلامهن تعينت الحره ان كانت وصلت والاختيار امه فحل

له وألحق مقارنة العتق لاسلامهن بتقديمه عليه وان ثبت قلت في الضابط المذکور ان لا يتأخر العتق عن اجتماع اسلاميه من كل واحد مع الزوج والمودى واحد (قوله فكبرائر) خـ برهذف والجـ له جواب الشرط أى فهن كبرائر ودفع بقوله أصليات ما يرد لواقصر على ما قبله من تشبيه الشيء بنفسه لان من صرن حوائر بالفعل الآن (قوله فيختار أربعا) هذا نتيجة صيرورتهن كالحوائر الاصليات اذ لو لا ذلك لم يجز الجمع بين أكثر من واحدة لان فرض الكلام أن الزوج حر (قوله أو أسلم على أم وبنتها) ذكرها أربعة أحوال وبقي مالوشك هل دخل بهما أولا فتعين البنت لان الأصل عدم الدخول وما لو دخل باحدهما يقينا وشك هل هي البنت أو الأم فيكرمان احتياطا للابضاع فجعله الاحوال ستة وسواء فيها ذكر أنسكه مامعاً أم مرتباً (قوله كائين) حال كما صرح به في شرح المنهج أو غيرهما كان المحذوفة وفي بعض النسخ كائيتان بالرفع خبراً بابتداء المحذوف أى وهما كائيتان (قوله وهو يومه خلاف المراد) لان المعية ليست بشرط بل المراد ما هو أهم من أن يسلمامعه مطلقاً أولاً معه لكن في العدة بعد الدخول كما هو معلوم مما صر (قوله فان لم يدخل بهما) أى ولو احتمالا فيشمل مالوشك هل دخل بواحدة منهما أولاً كما صر وقوله أو دخل بالبنت فقط أى بقينا (قوله تعينت) أى البنت وان دفعت الأم لحرمته أبداً بالعقد على البنت في الصورة الاولى وبه أو بالوطء في الثانية ولها المسمى ان كان صحيحاً والا فمهر منسل وأما الأم فلهما نصف المهر على المعقد قال مـ ومن اندفعت بالوطء لم يجب لها مهر عند ابن الحداد وله انصفه عند القفال ان صححنا أنكحتم اهـ (قوله من صحة النكحة الكفار) أى الاصليين التي لم تستوف شرطنا ومعنى صححتها أنهم أعطى حكم الصحيح وان لم يعلموا رخصة وتحفة فاقشمل ذلك نكاح المحرم وهو المعقد واستثنأوه انما هو محايرون عليه لامن الحكم بالصحة أماما استوفى شرطنا فهو صحيح جزماً اهـ افاده مـ (قوله وان دخل بهما) أى ولو احق الابان تعين الدخول وشك هل هو بهما أو باحدهما وقوله أو بالام فقط أى بقينا والانتكاح مع ماهر (قوله حرمتا على التأييد) أى ولو قلنا بفساد أنكحتم لان وطء كل شبهة محرم الاخرى والسبيل المسمى ان صحح والا فمهر منسل هـ ذا في الصورة الاولى أما في الثانية فلا دم وحدها ذلك وأما البنت فليس لها الانصفه (قوله بناء على ماهر) أى من صحة أنكحتم

(فصل في خيار العتيقة)

أى في الذم كـ اح وعلم من كلامه أن الخيار له ثلاثة أسباب الغرور والعيب والعتق (قوله لو عتقت) أى كاهاً أو باقياً ولو بقول زوجها كما لو ادعت العتق فانكر السيد وصدق الزوج فالقول قول السيد يمينه فاذا حلف بقيت على رقبها وبثبثها الخيار لانها حرة في رقبتهما والحق لهـ ما وانما رد قولها في حق السيد لا الزوج وعليه لو فسخت قبل الدخول لم يسقط صداقها لانه حق السيد بل يتشطر ولو عتق الزوج وأبسر بعد الفسخ لم ينكحها الا انما رقيقة في الظاهر وأولادها أرقاء (قوله ثبت لها) أى لا السيد الخيار ولو بلا قاض فان كانت صغيرة أو مجذومة فحق تكمل للزوج وطؤها مالم تفسخ (قوله قبل الدخول وبعده) سواء كانت كافرة ومكاتبه أم لا (قوله لانها تعبر الخ) عبارة مـ ولتضرها به عارا ونفقته وغيرهما

فكبرائر أصليات ويختار أربعا (أو أسلم) الزوج (على أم وبنتها كائيتين أو غير كائيتين) (أو ألتنا) وفي الأصل عقب هذا مع وهو يومه خلاف المراد (فان لم يدخل بهما) أى بواحدة منهما (أو أدخل بالبنت) فقط (تعينت) وان دفعت الأم بناء على الرابع من صحة أنسكه الكفار (وان دخل بهما أو بالام) فقط (حرمتا على التأييد) البنت بالدخول على الأم والام بالعقد على البنت بناء على ماهر

(فصل في خيار العتيقة)

لو عتقت تحت من يدرق ولوم بعضاً ثبت لها الخيار في فسخ النكاح قبل الدخول وبعده لانها تعبر بن فيه رق

والاصل في ذلك ان بريرة

هتفت بخيرها رسول الله
صلى الله عليه وسلم وكان
زوجها عبدا فاختارت
نفسها رواء مسلم (الا اذا
كان عتقها قبل الوط
ووقع في مرض الموت)
أي موت سيدها أو بعد
موتها وكان قد أوصى
باعتاقها (والثلث) من
ماله (لا يحتمل سقوط المهر
مع قيمتها) بأن لا يحتمل قيمتها
ثالث ماله الا بالمهر فلا
خيار لها لان خيارها يسقط
مهرها وهو من جلة المال
فيضيق الثلث عن الوفاء
بها فلا تعنى كما فلا خيار
سواء كان المهر ديناً أم
عيناً بيد الزوج أو بيد
سيدها وهو باق أو تالف
بخلاف ما لو عتقت بعد
الوط أو قبله وهي تخرج
من الثلث مع سقوط المهر
أما اذا عتق بعضها وبعضها
الاخر فسبق أو عتقت
تحت جراً أو عتقها مائة فلا
خيار لها لان ما حدث لها
من السكال متصف به
الزوج (وهو) أي الخيار
(فوري) كخيار العيب
في المبيع (فان عتق)
الزوج (قبل فسخها
أو معه بطل خيارها) لزوال
الضرر ولومات انقطع
خيارها وهذا الفسخ
لا يحتاج الى الرفع الى الحاكم لانه ثابت بالنص والاجماع

أه (قوله ان بريرة) بموحدة مفتوحة فهو له مكسورة مفتوحة ساكنة فمفتوحة ساكنة مفتوحة جارية
سيدتنا عائشة رضي الله عنها (قوله وكان زوجها عبداً) أي أسود واسع معبث بضم الميم
قال مروان الحق بالعبد المبعوض لبقاء عاقبة الرق فيه (قوله فاختارت نفسها) وكان يحبها
زوجها حباً شديداً فسأل النبي صلى الله عليه وسلم أن يقول لها انهم لا تفرق فقال لها ذلك
فقلت له يا رسول الله أشافع أنت أم أمر فقال بل شافع فقالت لا أريده فدعاه النبي صلى الله عليه
وسلم فانقلب حبه بغضاً وبغضها حباً وصارت تستشفع عنده في الرجوع فلم يرض ووقع
ذلك منها البس استخفاً فاقادره صلى الله عليه وسلم والامساكاً لغيره عليه الا لا يقر على محرم وفيه
إشارة الى أن من لم يقبل شفاعة صلى الله عليه وسلم لا يكفر وأنه لا ينبغي للشفيع أن يكون
أحق فلا يتأثر بريرة (قوله الا اذا الخ) أي الا اذا لم يرض على تخييرها عدم تخييرها بسبب الدور
الآتي ومثل ذلك ما لو عتق أو مات قبل فسخها أو معه قال في المنهج لان عتق أو لم يرض (قوله
قبل الوط) قيد أول وفي مرض الموت الخ ثانياً والثالث الخ ثالث (قوله لا يحتمل سقوط المهر
الخ) كأن كانت قيمتها مائة ومهرها مائة وعنده مائة ولو فسخت سقطت مائة المهر التي
هي من جلة المال فيضعف الثلث عن الوفاء بما بقي منها جراً رقيقاً وهو ما زاد على الثلث لان
الورثة لم يجزوه فلم تعنى كما فلا خيار لها (قوله بأن لا يحتمل الخ) دفع به ما يوهمه كلام المتن
من أن المهر والقيمة معتبران من الثلث وليس مراد لان المهر لا يحسب من الثلث بل تحسب
منه قيمته فقط كافي المال السابق ولو أدخل مع على سقوط كما سيأتي بأن قال والثالث من ماله
لا يحتمل قيمتها مع سقوط المهر أي لا تخرج منه قيمتها كما عتقت سقوطه اسكان أولى (قوله
الا بالمهر) أي الا بالنقص منه (قوله فلا خيار الخ) أي فقد أدى خيارها الى عدم خيارها بوسائط
وذلك دور لانه قد أدى ثبوت الشيء الى نفيه (قوله أو تالف) في بعض النسخ أو تلف والاولى
أولى (قوله بخلاف ما لو عتقت بعد الوط) أي فلها الخيار لتقرر المهر به وهذا محترز قوله قبل
الوط وقوله أو قبله وهي تخرج الخ كأن كان عنده مائة وقيمتها مائة فانه عند سقوط مهرها
تخرج قيمتها من الثلث فلها الخيار وترد لمحترز قوله في مرض الموت وهو ما لو عتقت في غيره
لعدم اعتبار قيمتها من الثلث حينئذ (قوله أما اذا عتق بعضها) أي أو كوتبت أو دبرت
أو أوصى بها أو علق عتقها بصفة قاله في شرح المنهج بزائدة (قوله وبعضها الاخر رقيق)
خرج ما لو كان حراً فلها الخيار كما مر (قوله أو عتقها مائة) أي أو عتق قبلها ويمكن دخول هذه
في التي قبلها أه قل (قوله متصف به الزوج) هو في الاخيرتين ظاهر وكذا في الاولى ان
كان مبهضاً أيضاً والا فلا الآن يراد انصافه في الجملة وعليها في شرح المنهج ببقاء النقص وجعل
العلة المذكورة هنا خاصة بالخيرتين وهو أولى (قوله فوري) أي عند علمها به وتصدق بيمينها
اذا ارادت الفسخ بعد تأخير في جهل العتق ان أمكن لتكون غيبة معتقة عنها أمالو كانت معه
في بيته ولا تترتب على خوفه ضرر من اظهار عتقها فلا تنصق بل الزوج يعينه ويظل
خيارها وفي جهل خيار عتقها أو جهل فوران ثبوت الخيار به وسكونه فوراً خفيان
لا يعرفهما الا الخواص سواء كانت قرية أهديت بالاسلام أم لا (قوله لانه ثابت بالنص
والاجماع) فلا يتوقف على قاض كما مر وبذلك فارق الفسخ بالعنة واذا فسخت قبل الوط

لا يحتاج الى الرفع الى الحاكم لانه ثابت بالنص والاجماع

فلا مهر ولا متعة لان الفسخ من جهتها وليس لسيدها منه ما ينضم له من مهرها بتركه أو فسخت
بعده بعق بعد المسمى لانه بالوط أو بعق قبله أو معه كأن لم تعلم به الا بعد الوط أو فسخت
معه بعق قبله فمهر مثل لا المسمى لتقدم سبب الفسخ على الوط أو مقارنته له والمراد مهر مثل
بكر في البكر وثيب في الثيب لا ارش بكارة اه أقاده في شرح المنهج بزيادة

• (فصل فيما يقتضيه وطء الحائض) •

أي ما يابط من الواطئ فيه ولو لم يغير حامل ولما ذكرهنا أن الوطء يوجب المهر على الواطئ وأنه
يترتب عليه حرية الولد تارة وغير ذلك من الأحكام وكان من جملة أحكامه طلب التصديق
في بعض أحواله فاسب أن يذكره مع ذلك وبه - لئلا علم أن ذكره هنا أنسب من ذكره في باب
الحيض اه قل (قوله التمتع) هو شامل للنظر بشهوة مع أنه ليس بحرام فالأولى أن يعبر
بالمباشرة (قوله عما بين السرة والركبة) خرج بذلك مما فلا يحرم التمتع به ما لا ينمى بالسياسة
على المعتمد كما هو (قوله والمراد) أي هذا الوطء في القبل أي لانه الذي يحل تارة ويحرم أخرى
(قوله أما في الدبر فحرام) لما أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان لا ينظر الله إلى رجل أتى
رجلاً أو امرأته في الدبر قاله في فتح الباري ويتدب فيه التصديق بنصف دينار أيضاً كبقية
المعاصي (قوله لمن وطئ الحائض) أي ولو بزنا أو يتكرر التصديق به ككرر الوطء وإن لم
يتصدق عما قبله هذا إن لم تكن متغيرة والا فلا كذا روى طهها وإن حرم (قوله بدنيار) أي
أو عينا أو به (قوله في اقبال الدم) أي في حال تزايد إلى قريب من نصف مدته والفرق بين
الوطء في اقباله وفي ادباره أن الواطئ لما كان عند اقباله قريب عهد بالجماع لم يعذر فلفظ عليه
باستحباب الدينار ولما بعد هذه مدته عند ادباره عذر فلفظ عليه باستحباب النصف (قوله في
ادباره) أي ما بعد دأ وائل تناقصه ويستمر إلى الغسل فاذا وطئ بين الانقطاع والطهر من
التصدق عما ذكر وإن كان ظاهر كلام المصنف والحديث بخلافه وقول بعضهم أنه يتصدق في
وسطه بثلاثة أو باع دينار مردود بأن الذي في الوسط إما في النصف الأول أو في النصف الثاني
فلا يخرج عما ذكر في المتن (قوله إن كان دماً حراماً) المراد من الاحرار الاقبال لانه شأنه
ومن الاضطرار الادبار لذلك الوطء في الحيض كبقية بركة بكفر مستحله في الزمن الجمع عليه بين
الائمة انه حيض الاخيه - ل خاف العت فلا حرمة وحديث من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها
أو كاهناً أو صدقه كفر بما أنزل على محمد صلى الله عليه وسلم محمول على المستحل وقيل المراد كفر
النعمة والحديث المذكور رواه احمد والاربعة قال بعضهم وعليه اماره الضعف أي مكتوب
عليه علامة الضعف كضامن لا والراوى للحديث مستدلاً به أو خطيباً أو واعظاً لا بد أن
يعرف معناه وينبغي أن لا يروى الضعيف إن بأتى بصيغة تريض كروى ووجدان لم يأت بذلك فلا
شرح عليه الا فيما يتعلق بالعقائد والاحكام فلا بد منه وأما الموضوع فلا بد من بيان حاله مطلقاً
والى ذلك يشير العراقي في ألقية بتوله

ومما لو أتى غير موضوع روى اه من غير يدين لضعف ورأوا

يانه في الحكم والعهود - فائد • عند ابن مهدي وغير واحد

(قوله بنصف دينار) كبقية المعاصي ويتكرر كل ما وطئ كما هو

• (فصل) • فيما يقتضيه
وطء الحائض في القبل •

وقد تقدم أنه يحرم التمتع
به فيما بين السرة والركبة
بوطء وغيره والمراد الوطء
في القبل أما في الدبر فحرام
في الحيض وغيره كما صرح
به الاصل هنا وهو ظاهر
(من لمن وطئ الحائض)
في قبلها إذا كان عامداً
مختاراً عالماً بالتحريم
وبالحيض (أن يتصدق
بدينار إن وطئها في اقبال
الدم ونصفه) إن وطئها
(في ادباره) فلهذا واقع
الرجل أهله وهي حائض
إن كان دماً أحمر فليتصدق
بدينار وإن كان أصفر
فليتصدق بنصف دينار
رواه أبو داود والحاكم
وصححه وكذا الحائض فيما
ذكره المصنف

(كتاب الصداق)

هو في الاصل اسم مصدر لا صدق ومصدره الامداق مأخوذ من الصدق بكسر الصاد لا تعاره
بصدق رغبة باذله في النكاح الذي هو الاصل في ايجابه وقبل من الصدق بفتحها اسم للشي
الصاب بفتح الصاد أي الشديد فكأنه أشد الاعراض لزوماً من جهة عدم سقوطه بالتراضي
ويجمع في القلة على صدقة وصدقات قال في الخلاصة

في اسم مذ ك رباعي عمد • ثالث أفعله عنهم أطرده

وزاد سيبويه على جوع القلة المذ كور في قوله أفعله أفعله ثم فعله ثم أفعله ثم أفعله جنى التصحيح
وفي السكرة على صدق بضمين قال في الخلاصة

وفعل لاسم رباعي عمد • قد زيد قبل لام أعلا لا فقد

ويقال فيه صدقة بفتح فتشديد وبضم أو فتح فسكون وبضم ما وجبه صدقات (قوله ما وجب
الخ) هذا معنى شرعي ولغوي قال في المختار والصداق مهر المرأة وفي كلام م ما يدل على أنه
معنى شرعي فقط حيث قال هذا على خلاف الغالب من أن المعنى الشرعي أخص من اللغوي
أذ هو مشتق من الصدق لاشعاره بصدق رغبة باذله في النكاح اه فعناء لغة ما أشعر بصدق
الرغبة في النكاح أي العقد وهو قاصر على ما وجب بالعقد بخلافه في الشرع (قوله
ما وجب) أعـم من أن يكون مالا أو منفعة لا اختصاصا بالسيأتي من أن ما صح غناص
صدقا وقوله نكاح أي عند في غير المفروضة وذلك أربع عشرة صورة كما سيأتي وقوله أو وط
فيها في وط الشبهة والنكاح الفاسد لا فرق في الوط بين كونه في القبل أو الدبر حيث كان
لأن آدمية وكذا جنسية على المتقدم من جهة تماثلهم وفارق دبر الذكربأنه ليس محللا للوط
كالهيمه وكان الأولى أن يقول أو غير ذلك لتدخل مسئلة الخلع الآية فانها من الخمسة
الموجبة للمهر كما سيأتي مع عدم دخولها في واحد من الثلاثة المذ كورة هنا (قوله كراضاع)
مثال لتفويت البضع وذلك كالوأرضعت الكبرى الصغرى فيجب للصغرى على الزوج نصف
المسمى ان كان صحيحا والآن نصف مهر المثل ويجب على الكبرى له نصف مهر مثلهما فقد اعتبر
ما يجب له بما يجب عليه في الجلة كما سيأتي ومنسل رضاع رجوع النهم ودكالوشم وإطلاق
باشن أو رضاع محرم أو ألعان ثم رجوعا عن ذلك فيلزمهم المهر كله للزوج ولو قبل الوط فقد وجب
المهر في هذه للرجل على الرجل وفي التي قبلها للارجل على المرأة وقد يجب للمرأة على المرأة
كالوتزوج المملوك لامرأة صغيرة وأرضعتها أمه أو زوجته فانه بنفسه نكاحه ونفهرم أمه أو
زوجته المهر لسيدته لانها المستحقة له وقد يجب للمرأة على الرجل وهو الاصل فيه (قوله
ويقال له) أي للصداق وكذا يسمى بغير ذلك وقد نظم بعضهم له خماسية أسماء في قوله

صداق ومهر فحله وفريضة • حبا وأجر ثم عقر علائق

وزيد على ذلك ثلاثة نظمها بعضهم في قوله

وطول نكاح ثم خصوص غناها • ففرد وعشر عقد ذلك موافق

وزيد على ذلك صدقة بضم الدال وسكونها كما نطبق به القرآن في قوله أمهات ثلاثة عشر كما
يعنى وقيل الصداق ما وجب بالعقد والمهر ما وجب بغيره (قوله والاصل في ذلك) أي وجوب

قول الحنبي الصاب بفتح
الصاد سهو والصواب
ضمها صدقة مشبهة واما
الصاب بفتحها فهو مضد
صلبه اذا قبله بالهيمه
القيمة فانه نصر الهوري في

(كتاب الصداق)

هو بفتح الصاد ويجوز
كسرهما ما وجب بنكاح
أو وط أو تفويت بضع
فهو كراضاع ويقال له
مهر والاصل في ذلك قبل
الاجماع

الصداق في النكاح بالعقد وما عد ذلك دليله القياس (قوله وآتوا النساء) الضمير للأزواج
كأعليه إلا أكثر وقيل للأولياء لأنهم كانوا يملكونه في الجاهلية وكان شرعاً شريفاً عليه
السلام لا ينفك على أن تأجر في غنائى جميع فجعل الصداق لصك النفس وقوله صدقاتهن أى
مهورهن ونحلة حال أى عطية مبدئية من الله تعالى لافى مقابلته شئ لأن الزوجة تستمتع به
كما يستمتع بها بل أكثر إذا استمتعها بقضاء منتهى ما يتردد الذكرك فى فريجهما وبسرمان المني فيها
واستمتاعه بالآل وقيل فقط فالله لا فى مقابلته شئ وأما قوله فبأس ما أتى لأنه استوفى مقابلته أى وهو
الوطء فهو أمر بحسب الظاهر (قوله لم يرد التزويج) أى الطالب له من النبي صلى الله عليه
وسلم وذلك أن امرأته عرضت نفسها عليه صلى الله عليه وسلم أن يتزوجها فاستكت فقال رجل
جالس عنده تزوجنكم يا رسول الله إن لم يكن لك فيها حاجة فقال له هل معك شئ تتزوجها به
فقال لم يكن معي إلا أزارى فقال أزارك هذا إن أعطيته إياها جالست ولا أزارك التمس أى
اطلب من الناس ولو خافا من حديد تتزوجها عليه أو اطالب التزويج بهم ولو خافا ثم قال له هل
معك شئ من القرآن فقال أحفظ سورة كذا وكذا فزوجه بذلك إذا علمت هذا فبين أن المراد
بمريد التزويج هو الزوج لا الولي لأنه منافي لأوضاع الحديث وأعلم أنه يسن تسمية المهر
في العقد لأنه صلى الله عليه وسلم لم يخل نكاحاً منه ولا يشبهه نكاح الواهبة نفسها له صلى الله
عليه وسلم ولأنه دفع للخصومة وإنما لم يجب لأن الغرض الأعظم الاستمتاع ولو أوقفه وذلك
يقوم بالزوجين فهما كل كمن نعم لزوج عبده بأمنه ولو كناية لم يسن ذكره على العقد
إذا فائدة فيه فالتسمية خلاف الأولى وقد يجب ذكره لعارض لكن لا يطل العقد بذكره وإن
كان مكروهاً وذلك بأن كانت المرأة غير جائزة التصرف أو عملوكه تغيب جائزاً التصرف أو كانت
جائزته وأدت لولايته أن يتزوجها ولم تفوض فزوجهما هو أو وكيله أو كان الزوج غير جائز
التصرف وحصل الاتفاق في زواجه على أقل من مهر مثل الزوجة وهى بالغة رشيدة وفي
الصور السابقة على أكثر منه والزوج بالغ رشيد فتعين التسمية في ذلك بما وقع الاتفاق عليه
ولا يجوز أخذه لأنه منه وقد يحرم كالأزواج محجوراً عليه عن لم ترض الأب أكثر من مهر مثلها
فيقبل الولي ما كافاً التسمية تعريضاً الأحكام ما عدا الأباحة ويسن أن لا ينقص المهر عن
عشرة دراهم خالصة لأن باحيفة رضى الله عنه لا يجبر أقل منها وترك المغالاة فيه وأن لا يريد على
خمس مائة درهم فخرصة خاصة لأن الصدقة بناته صلى الله عليه وسلم وأزواجه فتذكر تسمية ما زاد
عليه أو أماً صدق أم حبيبة أربع مائة دينار فكان من النكاح أى أكراماً له صلى الله عليه وسلم
وصح عن عمر رضى الله تعالى عنه في خطبته لا تغالوا بصدق النساء أى بأن تشددوا على الأزواج
بطلب زيادة عن مهر أمثالهن قائم الوكانت مكروحة في الدنيا وتقوى عند الله كان أولى بها
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يرد أيضاً أنه صلى الله عليه وسلم أصدق خديجة عشرين بكرة
وقبل خمس مائة درهم ذهباً لأن هذا كان قبل البعثة ولأنه كان منه صلى الله عليه وسلم ومن
عنه أى طالب ويستحب أن لا يدخل بهما حتى يدفع له ما يشاء من الصداق خروجاً من خلاف من
أوجبه سواء كان حالاً كله أو بعضه أو مؤجلاً إذا ما منع من التجميل (قوله وكل ما صغ غنا) أى
بأن وجدت فيه شروطه السابقة ولو من ذمة صغ غنا فبغير تسمية غير مقول ولا ما لا يقابل

قوله تعالى وآتوا النساء
صدقاتهن نحلة وقوله
صلى الله عليه وسلم لم يرد
التزويج النفس ولو خافا
من حديد رواه الشيخان
وكل ما صغ غنا صغ غنا

(قوله وإن كان مكروهاً)
له حراماً

بحقول كذا أو تزلش شفعة واحدة قد في نسعية جوهرية في الذمة لا امتناع السلم فيها بخلاف المعينة
 العسة يبيعها ولو عقد بقد ثم تغيرت المعاملة به وجب هنا وفي البيع وغيره ما وقع العقد به زاد
 سعره أو نقص أو عز وجوده فإن فقد وله مثل وجب والافقيته يولد العقد وقت المطالبة بناء على
 القول الضعيف من أن الصداق مضمون على الزوج قبل قبضه ضمان يدو الأقالمة إن اذات
 وجب مهر المثل لا مثله ولا قيمته ثم يمنع جعل رقبة العبد صداقا للزوجة الحرة بل يطل
 النكاح للتضاد بينهما أو أحد أبوى الصغيرة صداقا لها وجعل الأب أم ابنه صداقا له كأن وطى
 جارية غيره بشبهة فأنت منه بولادته ثم اشتراها فلا يصح أن يجعلها صداقا لهذا الولد لئلا يرد
 ذلك على الضابط المذكور لصفة صداقها في الجملة إذا المنع انما هو ما عارض كونه يلزم من ثبوت
 الصداق رفعه وذلك دور كما نرى رد على عكسه صحة صداقها ما لم يها من قود مع عدم صحة
 بيعه واستنفاعا لوجه فبالإيالك غيره صداقا لتعلق حق الله تعالى به من وجوب ستر العورة
 به غير صحيح لأنه إن تعين الاستبراء امتنع بيعه وصحة صداقه والاصح كل منهما أه أفاده م
 والتعبير في الضابط المذكور بالتمسك أولى من التعبير بالبيع لأن البضع كالبيع والمهر كالتمسك
 فالمناسب تشبيهه به (قوله نوعان الخ) قال قل الوجه في التقسيم أن يقول ما يجب بالعقد
 وما يجب بغيره لأن مقتضى تقسيمه أن مهر المثل لا يجب بالعقد ولا يستقر بما ذكره وليس كذلك
 فيهما لأن مهر المثل قد يجب بالعقد فيهما لو كان المسمى فيه فاسدا فإنه ينعقد بمهر المثل أه بزيادة
 وهذا الاعتراض لا يرد إلا لو قال المصنف ما وجب بالعقد ومهر مثل حتى يتوهم أن مهر المثل
 لا يجب بالعقد أما عبارته فتفيد أن مهر المثل غير مسمى في العقد وهو مسلم ولا ينافي وجوبه به
 (قوله يستقر) أي يصير مأمونا من سقوطه كله أو بعضه بخوطا أو فسخ (قوله بالوطء) أي
 بتغيب حشفة أو قدرها من فاقدها بخلاف ما لو زالت بكارته بغير ذكر كما صرح فلا يتقرر به
 المهر وإن حرم عليه ولزمه إرض بكارته أو لا يعتبر في الوطء أن يكون مما يحصل به التحليل بأن لم
 تزل به البكارة أو لم يحصل معه انتشار ولو كان من صغير لا يمكنه الوطء أو صغيرة لا تطيقه أو كان
 بغيرها أو يصدق الزوج بيمينه في نفسه (قوله أو وطء في دبر) قال قل لعله في الزوجة فقط أما
 لو وطى الأجنبية في دبرها أي بشبهة نفي وجوب مهرها نظرا وأقول لا نظر لأن ذلك ليس من
 الصور المستقنيات من كون الدبر مثل القبل المذكور في قوله الدبر مثل القبل في الأتيان
 الخ وحينئذ لا فرق بين الزوجة والأجنبية (قوله وقد انضى الخ) أي وطى وقوله ولا يستفاد
 مقابله أي ظاهرا فلا ينافي أنه شحلة كما مر (قوله يوجب) أي المهر من حيث هو والأقالمة واجب
 في وطء الشبهة مهر المثل والكلام هنا في المسمى (قوله ويؤت أحدهما) أي قبل وطء ما بعده
 فقد استقر بالوطء قبل ويلحق بالموت مسخ أحدهما ما جاد أو لو في نفسه الأعلى بخلاف مسخه
 حيوانا فإن كان قبل الدخول أو بعده والممسوخ الزوج تحبذ الفرقة ولا يقطع شيء من المهر
 إذ لا يتصور عوده للزوج لا تنفاه أهلية تملكه ولا للورثة لأنه حتى يبق للزوج وانما لم ينظر
 عوده إنما في العدة في صورة مسخه بعد الدخول كما قالوه في الردة لأنه يخرج عن الانسانية فلم
 يبق من جنس من يصح نكاحه وعوده ليس باختيار بخلاف المرتدة ولا طراد العادة بعدم
 عود الممسوخ ولا كذلك المرتدة فإنه يعود كثيرا في صورة مسخها قبل الدخول تكون الفرقة

و (هو نوعان مسمى) في
 العقد (ومهر مثل فالاول
 يستقر بالوطء) وإن حرم الوطء
 حبض أو وطء في دبراته أو
 تعالى وكيف تأخذونه
 وقد انضى بعضكم إلى
 بعض ولا يستفاد مقابله
 ولأن وطء الشبهة يوجب
 فوطء النكاح أولى
 (ويؤت أحدهما)

من جهة ما يعود كل المهر للزوج اما بعد - فبما س ما تقدم انه مال ضائع اذ لا جازان ينقل
 للورثة المهر ولا ان يبقى لها العدم اهايتها لانه ولو مسح نصفه طولاً بحراً ونصفه الاخر حيواناً
 فيمنعني أن يكون كالومسوخ كله حيواناً ولو مسح الزوج امرأة وعكسه فتجزت الفرقة ولا تعود
 وان عادا كما تزعم ان كان انقلابهما مجرد تخجيل فلا فرقة والممسوخ لا يعيش فوق ثلاثة أيام
 ولا يعقب وما وجد من جنس المسوخ فن نسل غيره وقبل بمولده قبل موته وقوله في نكاح
 الصحيح الظاهر رجوعه لكل من الوطء والموت لأن الكلام في المسمى وهو لا يجب الا في الصحيح أما
 الفاسد فالواجب فيه مهر المثل فيه ما (قوله ويستثنى من ذلك) أي من استقراره بالموت الذي
 هو الامن من سقوطه وحيث نفذ في استثناء الصورة الثانية نظر ظاهر لان العين قبل قبضها لم
 تستقر بالموت الآن يقال ان ذلك استثناء منقطع أو يقال المراد بعدم استقراره بما يشمل
 سقوطه من أصله كما في صورة الامة وعدم استقرار المسمى والرجوع للمهر المثل كما في صورة
 العين (قوله أو قتلها سببها) أي قبل الدخول وكذا لو شارك مع الزوج في قتلها الماسية في
 أو قتل هي أو سببها زوجها فيسقط المهر في هذه الصور وكذا لو شارك السيد أجنبي في قتلها
 تغليب الجانب السيد بخلاف ما لو قتلها زوجها أو قتل أجنبي أو مات ولو قبل وطء فانه يتقرر
 مهرها قصورها اتسع وخرج به الحرة فانما اذا قتلها زوجها أو أجنبي أو مات ولو قبل وطء
 أو قتل نفسها فانه يتقرر مهرها أما لو قتل زوجها فيسقط قصورها خمس وفارق حكم قتلها
 نفسها بحيث لا يسقط حكم قتل الامة نفسها قبل الوطء بانها كالمسألة للزوج اذ لا يمنعها من السفر
 بخلاف الامة وأيضاً الغرض من نكاح الحرة الا لافقة والمواصلة دون الوطء فقط وقد وجدنا
 بالعقد ومن نكاح الامة الوطء ولهذا يشترط فيه خوف العنت وذلك غير حاصل قبل الدخول
 ولو قتل البعضة نفسها فهل هي كالحرة أو الامة أو يسقط النصف ويجب النصف أو ينظر
 الى ما يأتى وعدمها توقف في ذلك بعضهم - ويؤخذ من كلام مر أنها كالحرة حيث قال وقد
 يسقط المهر بعد استقراره كما لو اشترت حرة زوجها بعد وطئها وقبل قبضها لانه ان السيد
 لا يثبت له على قته مال كذا قاله بعضهم وهو وجه الأصح عدم سقوطه اذ الدوام أقوى من
 الابتداء فان كانت قبضته لم تر ذنباً بأمته وكالحرة المسكينة والمبعضة اهـ (قوله فالمستقر مهر
 المثل الخ) وقد لا يجب شيء أصلاً كأن اعتق مريض أمة ذليل سراً أو تزوجها وأجاز للورثة
 عنتها بعد الموت فانه يستقر النكاح ولا مهر للدور ولو وجب لرق بعضها فيبطل نكاحها
 فيبطل المهر اهـ افاده مر (قوله والخلاصة) أي في الجديد والقديم يستقر به في النكاح الصحيح
 حيث لا مانع حسي كرتق ولا شرعي كحيض لانها حينئذ مظنة الوطء ولا يستقر به في نكاح فاسد
 اجماعاً اهـ افاده مر (قوله ويتنصف) أي يرجع نصفه لدافعه ولو أجنبياً عن الزوج قهراً
 على دافعه نعم ان دفعه أب أو جد عن محجور يرجع للمحجور اهـ ولوعبارة مر اي يرد نصفه
 الى الزوج ان كان هو المؤدى او كان المؤدى وليه من أب أو جد ونصفه لغيره عليه او اطلق
 فان قصد الزوج عيه عاله كالأول كان المؤدى له أجنبياً ويعتبر في عونه للزوج أيضاً كونه
 اهلاً للملك ولو اذن لعبده ان يتزوج امة غيره برقبته ففعل ثم طلق قبل الوطء يرجع الكل للمالك
 الامة اما النصف المستقر فواضح واما النصف الراجع بالطلاق فهو ان يرجع للزوج ان كان

(قوله فيهما) صوابه في
 الوطء فقط شيئاً

في نكاح صحيح لانتم
 العقدية ويستثنى من ذلك
 ما لو قتل الامة نفسها
 أو قتلها سببها فانه
 يسقط مهرها وما اذا
 اصدقها عينا فتلقت قبل
 القبض فالنكاح مستقر بمهر المثل
 لا المسمى كما سيأتى وخرج
 بالوطء والموت غيرهما
 كما تدخل منه والمباشرة
 في غير الزوج والخلاصة فلا
 يستقر المهر بشئ منها
 ويتنصف

اهلا والا فلان قام مقامه وهو ما مالكة عند الطلاق لا العدة لا صار الا ان اجنبيا عنه بكل
 تعدد براه بزيادة (قوله بفرقة) اي في الحياة كما يعلم مما مر (قوله لا من جهتها) اي بان كانت
 من جهته وحده كالطلاق او من جهتها ما كرتها ما او من جهة غيرها كالارضاع الا في
 اموالو كانت الفرقة من جهتها فقط كفسخه بهيم او فسخها بيمين واسلامها ولو بتبعية أحد
 ابيها او ردتها وارضاها زوجة له صفة برة وملكها اليه سقط مهرها المسمى ابتداء ان كان
 صحيحا ومهر المثل ان كان فاسدا او لم يسم شي أصلا في غير المفضضة والمفروض بعد في المفضضة
 (قوله هو أعم من قوله بالطلاق) اي لشموله سائر أنواع الفرقة كالإسلام وردته وحدها ومعهها
 وإعانه وارضاها أمه او هي صغيرة أو أمهاله وهو صفة يروما كملها ولا فرق في الطلاق بين
 البائن والرجعي بان استدخلت ماء المحترم ثم طلقها قبل الوطء ولا بين ان يكون سحبا أو
 بعوض ولا بين ان يكون باختيارها ولا كان فوض الطلاق اليها فطلقت نفسها أو علقه
 بفعلها ففعلات ولا في الاسلام بين ان يكون استقلا لا او تبعا ولا يلزم اياها المسلم مهرها بخلاف
 المراجعة يلزمها المهر وان تعينت للارضاع لانها أجرة تخير ما تقرمه والمسلم لاشي له ولو غرم
 لتفريق الاسلام ولا يجهنابه (قوله قبل الدخول) يصح رجوعه لكل من قوله بوجوه أحدهما
 وقوله بفرقة الخ كما مر وان كان ظاهر كلامه رجوعه للثاني فقط (قوله من قبل أن تمسوهن)
 اي تجامعوهن وقوله وغير الطلاق اي من كل فرقة لا من اولا بسببها كما مر (قوله وهو مهر
 المثل الخ) مهر المثل قدر يرغب به عادة في مثلها انسيا وصفة والمضارع بمعنى الماضي اي رغب
 بالفعل لانه قدم نكاح غيرها على نكاحها وخرج به عادة ما لو شذوا حد فطر يساره فرغب بزيادة
 فلا يعتبر ذلك (قوله بنساء عصبائهم) المراد بين من لو قدرت الواحدة منهن ذكرا كانت عصبية
 لها والا فليس في النساء عصبية الا المعتقة والعبرة بين عياله في صفاتهم من نساء العصبية فان لم
 يكن فيهن من عياله في ذلك فهي كالعدم فينتقل الى من بعدهن ولو قيل يعتبر النسب ثم يزداد
 أو ينقص بقصد الصفات على ما يليق به انظر ما يأتي لم يبعد وهو المعقد (قوله وهن من) اي
 نساء بنسبن الى من أي رجال تنسب هي اليه اي الى من أي وهن نساء بنسبن الى رجال تنسب
 هي اليهم كالاب بالنسبة للاخت والجد بالنسبة لبنت الم لا يردان بنت الم لا تنسب لابي هذه
 بل لا يبيها لانهما جدهما المثل وينسب اليه (قوله ويعتبر القرب) المراد به ما يشعل القوة اذ
 الاخت لا يوين ليست أقرب من التي لاب (قوله ثم عات) اي لابنائهن ولا يردن على كلامه اه
 مر اي لانهن لا ينسبن الى الذكور الذين تنسب هي اليهم لان نسبن لا يبين فون اجنبيات
 منها ثم يردن على من عرف العصبية بانهن قرابات الاب (قوله كذلك) اي لا يوين ثم لاب ثم
 بنات أو لادعم وان سفلن كذلك (قوله لعدمه) اي بان لم يوجدن والا فالبنات يعتبرن أيضا
 كما ذكره في شرح المنهج (قوله أو نسبن) انظر كيف يجهل نسبن مع معرفة نسبهن اولذا أسقط
 ذلك في شرح المنهج فلو قال نسبهن اي بان كانت لبقطة اسكان أولى (قوله بنساء الارحام) المراد
 بهن هنا الام وقراباتهن من جهة الاب أو الام فهن أعم من الارحام المذكورات في القرائن
 من حيث شموله للجدات والوارثات وأخص من حيث عدم شموله لبنات العمات والاختوات
 ونحوه ما هن من الاجنبيات هنا فان اجتمع أم أب وأم فوجوه اوجهها سواهما

بفرقة لا من جهتها هو أعم
 من قوله بالطلاق (قبل
 الدخول) الا يوان
 طلقوهن من قبل ان
 تمسوهن وغير الطلاق من
 أنواع الفرقة مقيس عليه
 (والثاني) وهو مهر المثل
 يعتبر بنساء عصبائهم وهن
 من بنسبن الى من تنسب
 هي اليه ويعتبر القرب
 فيقدم أخوات لا يوين ثم
 لاب ثم بنات أخ ثم بنات ابنة
 ثم عات ثم بنات اعمام كذلك
 (ثم) بعد ذلك لا اعتبار بين
 لعدمه أو جهل مهرهن
 أو نسبن أو لانهن لا ينسبن
 يعتبر (بنساء الارحام)

(قوله أى على جهة غيرها)

الاولى على البعدي من
تلك الجهة

(قوله فتألفوا التسمية الخ)

الاولى كتابة هذا على قول

الشارح أو زوج بدون مهر

المثل الخ وأما ما ذكره المحشي

فيمتنع فيه ما يعمد الولي

لوجود الاذن فيه من رشيدة

بكدمات وخالات) تقدم

الجهة القربى منهن على

غيره او تقدم القربى من

الجهة الواحدة على غيرها

قال الماوردي وتقدم

منهن الام ثم الاخت الام

ثم الجدات ثم الخالات ثم

بنات الاخوات ثم بنات

الاخوال (ثم) بعد تعذر

الاعتبار بهن يعتبر (بنساء

بلدها ومن عيائلها بجمال

أوضده) وغيرهما مما يحصل

به تفاوت الرغبة كفضاحة

أوسن أو بكاره أو ثوبية

فان اختصت عن يعتبر

مهرها بهن بفضل أو نقص

فرض مهر لائق بالخال

(ويجب) مهر المثل في خمسة

مواضع (في نكاح ووطء

وخلع ورجوع عن شهادة

ورضاع فالنسكاح) يجب

فيه مهر المثل (فيما لو تزوجها

منووسة) بان قالت رشيدة

لوالها

والمراد ام اب لا لم لان الكلام في قراباتها أما ام أبي المنكوحه فلا تدخل في الارحام بالضابط
 المذكور ولا في العصبات فانها قد تنسب الى غير قبيلتها واهل بلدها فهي من الاجنبيات كما
 حرره عس على مر (قوله بكدمات) أى لام أما اللاتي من قبل الاب فليس من الرحم ولا من
 العصبات لعدم صدق تعريف كل علمين كما تقدم عن عس (قوله من الجهة الواحدة)
 كالجداث وقوله على غيرها أى على جهة غيرها فتقدم الجدات على الخالات (قوله قال
 الماوردي الخ) هو الملقود علم عاذ كانه يقدم الأقرب من نساء العصبة ولو في غير بلدها على
 لا بعد في بلدها وانه يقدم نساء العصبة في غير بلدها على نساء الارحام في بلدها فان كان نساء
 العصبة في بلدين هي في احدهما اعتبر بعض بنات بلدها فان كان كلهن في بلدة أخرى
 فلا اعتبار بهن لا باجنبيات بلدها (قوله ثم الاخت للام) أى أخت الزوجة لأمها وقوله ثم
 بنات الاخوات أى لام (قوله بعد تعذر الاعتبار بهن) أى نساء الارحام وقوله ومن عيائلها
 عطف بان على نساء بلدها أشار به الى أنه ليس المراد مطلق نساء البلد فان لم يكن في نساء بلدها
 من عيائلها فأقرب بلد اليها ثم اقرب النساء اسمها وتعتبر العربية بعربية مثلها وأمة وعتيقة
 بمثلها مع اعتبار شرف السيد وخسته وقروية وبلدية وبدوية بمثلها قاله مر (قوله بجمال
 أوضده الخ) وانما لم يعتبر الجمال والمال ونحوهما في الكفاءة لان مدارها على دفع العار ومدار
 المهر على ما يختلف به الرغبات اه أفاده مر (قوله فان اختصت عن يعتبر مهرها بهن)
 سواء من العصبات أو المحارم أو الاجانب وتعتبر مساحمة واحدة لنقص نسب يقلل الرغبة
 كمالو كان هذا الثلاثة أخوة أحدهم عالم فزوج بنته بمائة وزوج أحد الجاهلين بنته بتسعين
 وزوجت الثالثة تفويضا فاعتبر بينت الجاهل لا عالم امام مساحمتها لانه لا اعتبار اعتبارا
 بالغالب وتعتبر مساحمة منهن كاهن أو غائبين لنحو عشرين كشرى وعالم فلو جرت عادتهم
 بمساحمة من ذكر دون غيره خفف نامهر هذه في حقها دون غيره ولو جرت عادتهم بالتغليظ على
 من ذكر أو غيره اعتبرت أيضا (قوله لائق بالخال) أى بجمال الزوجة من زيادة أو نقص بحسب
 ما يراه قاض باجتهاده (قوله فانسكاح الخ) تفصيل لما قبله على اللب والشر المراتب (قوله
 يجب فيه) أى بسببه اما بضميمة الوطء كافي المقوضة أولا كافي غيرها (قوله منووسة) من
 التقويض وهو لغة رد الامر الى الغير ومنه فوضت أمرى الى الله تعالى ونسرا ما تنويض
 بضع وهو اخلاء النسكاح عن المهر ويعرف بانه رد أمر البضع الى العقد عليه الى الولي بشروط
 ستأق وامانة ويض مهر كزوج حتى بما شئت أنت أو أنا أو شاء فلان ويعرف بانه رد أمر
 المهر من المرأة والولى أو السيد الى الزوج والمراد هنا الاول وسميت المرأة منووسة بكسر
 الواو لتنويض أمرها الى الولي بالمهر وبضعها لان الولي أو نحوه فوض أمرها الى زوجها
 أى جعل له دخلا في ايجابه بشرطه الا تقي وكن ان قياسه والى الخ كما ان كان
 كتابه لم يتج الى ذكره قال في البصر والفتح افصح أى كثر استعمالاته كلام الفقهاء والا
 فالاعتان لم يوارد على معنى واحد حتى تكون احدهما افصح من الاخرى (قوله بان
 قالت) هو قبيح يخرج به مالوس كمت عن ذكر المهر بان قالت زوجي فقط فيجب المسمى
 ان كان قدر مهر المثل أو أكثر فان كان أقل وجب مهر المثل ومالود كونه مقيدا بدون مهر المثل
 أو غير نقد البلد ونحو ذلك فتألفوا التسمية ولا يجب شيء كالوسكت عن المهر ومحل اقتضا

التسمية القاسد مهر المثل بالعقد في غير التفويض والرشيده قيد والمراد بهامطة التصرف
 فيشمل السقيمة المهرية وهي التي بلغت رشيدة ثم بذرت ولم يجز عليها فهي رشيدة حكمها وخرج
 بذلك مالها كانت غير رشيدة كغير مكافئة وسقيمة محجوز عليها فلا يصح تفويضها لكن يستفيد
 الولي من السقيمة الاذن في تزويجها ولا فرق في الرشيدة بين البكر والنبيب وقوله ونفي المهر الخ
 قيد خرج به مال الزوج بمهر المثل من نقد البلد فلا تفويض وكذا الزوج السيد الا في أمته
 المذكورة بمهر ولودون مهر مثاها فيجب المسمى فيها ما تفيد التفويض ثلاثة (قوله زوجي
 بالامهر) اي اوعلى ان لامهر لي وان فأت في الحال ولا بعد الدخول (قوله كافي الحاي)
 معقد ومثله مال الزوج مؤجل (قوله او قال سيد أمة الخ) والمساكنة كاية صحيحة مع سيدها
 كزوجة ولا ينافيه ان التفويض تبرع وهي لا تستقل به الا باذن السيد لان تعاطيه لذلك متضمن
 للاذن اياه فيه ولو زوجها على أن لامهر لها ولا نفقة او على أن لامهر لها وتعطى زوجها ألفا
 وقد أدت بذلك نفوضة لان ابلغ في التفويض اه أفاده مر (قوله ووطئها) اي ولو شتمت
 وخرج به مالها لم يطأها فلا يجب شي يجرد العقد وانما يجب بأحد امور ثلاثة تراضيها ما افرض
 القاضي او موت أحدهما كما مر وهو معطوف على قوله تزويجها أو أمان عطف عليه (قوله
 لا يباح بالاباحة) اي لا يتصور بصورة الاباحة وهي ما لو قالت له أبحثك الوطئ أي يمان عن
 تصويره بصورة المباح ويقولنا لا يتصور الخ اندفع ما يقال انه ليس هنا باباحة لوجود العقد
 (قوله نعم الخ) استدراك على وجوبه بالوطئ وقوله ثم أسلمنا اي قبل الوطئ وكذا بعد خلافها
 يومه ظاهر عبارته ولذا قال مر وان أسلمنا قبل الوطئ ومحل ما ذكر في الحريين كافي مر أما
 الذميان فتحكم بوجوب المهر بالوطئ في حقهما اذا أسلمنا أو تراخا البناسوا واعتقد أن لامهر
 للمفوضة أم لا لا التزامهما حكما بخلاف الحريين (قوله واعتقد ا) اي حال العقد في الكفر
 خلافا لظاهر عبارته فلو قال كافي شرح المنهج واعتقد ادهم الخ كان أولى ومثل اعتقادهما
 ما لو اعتقدت ذلك الزوجة فقط فلا شيء لها بخلاف عكسه (قوله فلا شيء لها) وكذا الزوج
 أمته عبده ثم اعتقهما أو أحدهما أو باعها لا تخثر ثم دخل الزوج بمهرها لمهرها ولا بالمبايع اه
 مر (قوله قبل الفرض) أي والوطئ كما علم وخرج بذلك ما لو حصل الموت بعد الفرض فان
 الواجب ما فرض و وجوبه حقيقته بالفرض لا بالموت قال في شرح المنهج وبما ذكر اي من
 وجوب مهر المثل بالوطئ او الموت علم أن المهر لا يجب بالعقد اذ لو وجب به لتشطر بالطلاق قبل
 الدخول كالمسمى وقد دل القرآن على أنه لا يجب الا المتعة نعم غلبت بالعقد أن تطالب بفرض
 كما سيأتي والمعنى في مهر المثل أكثرهم من العقد الى الوطئ أو الموت على العقد كما تفويض
 بالشراء القاسد والمفوضة قبل وطئ طالب فرض مهر وجب بس نفقها للفرض ولتسليم مفروض
 غير مؤجل وهو أي المنهر وض ما تراضيها به ولو مؤجلا او فوق مهر المثل ولو باعها لم ينقد ومهر
 المثل فلو امتنع الزوج من الفرض أو تنازع في قدر ما يفرض فرض قاض مهر مثل ان علمه
 حال من نقب ببلد الفرض على المعقد ولا يصح فرض أجنبى ولو من ماله ومفروض صحيح كسهمي
 فيمتشطر بطلاق قبل وطئ بخلاف ما لو طلق قبل وطئ وفرض فلا يتشطر بخلاف المفروض
 القاسد كخمر فلا يزني في التشايع اذا طلق قبل الوطئ بخلاف القاسد المسمى في العقد (قوله

زوجي بالامهر فزوج ونفي
 المهر أو سكت أو زوج بدون
 مهر المثل أو بغير نقد البلد
 كافي الحاي أو قال سيد
 أمة زوجها سكتها بالامهر أو
 سكت عنه فقبل الزوج
 (ووطئها) لان الوطئ لا يباح
 بالاباحة لما فيه من حق
 الله تعالى نعم لو سكت في
 الكفر مفوضة ثم أسلمنا
 واعتقدنا أن لامهر
 للمفوضة بحال ثم وطئ فلا
 شيء لها (أو أمان أحدهما
 قبل الفرض) لان الموت
 كالوطئ في تقرير المسمى
 فكذا في إيجاب مهر المثل
 في التفويض

(قوله خلافا لما يوهمه الخ)
 هو ما لو لم يوطئ

ولان بروع) بفتح الموحدة أوله بوزن جعفر وكسر ذلك الحن وان ذكره أهل الحديث لانه ليس
 في كلام العرب فعول الاخر وع وهو كل نبت لان وعثود اسم واد وواشق بكسر الشين المجهمة
 وانما آخر الحديث عن العلة العقلية لاحتمال الخصوصية ولا حتمال انه صلى الله عليه وسلم فرض
 لها ذلك بعد الوطء (قوله نكحت) بالبناء لانه فعول أو القاعل أي تزوجت (قوله حراما) أي أو
 غير مقصود كالم و الفزق بين ذلك وبين ما لو خالها عليه حيث يقع رجمها ولا مال أن المقلب
 ثم من جانب المرأة المعاوضة فاعبر كون العوض مقصودا بخلاف ما هنا وبأن مقصودا النكاح
 الوطء وهو واجب للمهر ثم بالخلاف فإن الخلع كان مقصودا للفرقة وهي تحصل غالباً بدون
 عوض وما ذكره المصنف محله في أن نكحتنا أما النكحة لكونها رقة قد من حكمها إذا كان المسمى
 حراما (قوله لفساد المسمى) أي باتقاء كونه مالا في الحرام وباتقاء الملك في نحو الغصب
 وبالجهل فيما بعده سواء كان جاهلاً بذلك أم عالمياً به وسواء صرح بوصفه كذا كرام أشار إليه
 (قوله وفي معناه) أي فساد المسمى (قوله أو عيناً) تقدم أنه أحال عليه أو قال كما سيأتي (قوله
 تلقت قبل قبضها) أي بأقصة مما وية أو أنفقها أو مالوا أنفقها وهي رشيدة فهي قابضة لحقها أما
 لو كانت سفية فليست قابضة لحقها بل هي مضمونة عليها ضمان بدو يغرم إياها والمثل أو اتلفها
 اجنبي تخيرت بين فسخ الصداق وإجازته كما في البيع فإن فسخته فلها مهر مثل على الزوج
 ويرجع هو على الاجنبي بالبدل وهو القيمة والاغترت الاجنبي بالبدل الشرعي وليس لها
 مطالبة الزوج (قوله ضمان عقد) هو العقد أي ضمان سببه العقد وكذا ضمان البدل والاول
 ما يضمن بالمقابل والثاني ما يضمن بالبدل الشرعي من مثل أوقية (قوله فيه) أي المصدق خيار
 للزوج أو الولي أو لهما كأن قال تزوجتكمها بكذا على أن لك أو لي الخيار في المهر فإن شئت أو
 شئت أبقيت العقد به والافسخت الصداق ورجعت بمهر المثل مثلاً لا يفسد بذلك عقد
 النكاح وانما فساد المهر لانه نكحته وهي من باب الهبة التي لا خيار فيها لانه لا يـكون الا في
 المعاوضة المحضة اما شرط الخيار في عقد النكاح ففسده كما مر وكشرط الخيار في الصداق مالم
 شرط في نكاح ما يخالف مقتضاه وهو الاباحة ولم يتحل بمقصوده الاصلى كأن لا يتزوج عليها أو لا
 نفقة لها (قوله أو على أن لا يبيها) أي أو غيره كذا من الصداق أو غيره ومن ذلك الباصرة المعروفة
 فإن ذكرت خارج العقد لم تفسده ولا تفسد الصداق ويجرم على الأب أو غيره أخذه بغير رضا
 وليست جمالة لان ما يقوله الولي كلة لا تنه (قوله أو على أن يعطيه) بالنسبة أو النفوقية
 ولغيره المـ تنزل للزوج أو الزوجة والبار للاب وانما كان الشرط فاسداً لان المعطى ان لم يكن
 من المهر فهو شرط عقد في عقد والافقد جعل بعض ما التزمه في مقابلة البضع لغـير الزوجة
 فيفسد كما في البيع ويؤخذ منه انه لو نكحها باناف على أن يعطيه بالالفصح بالقبض وهو محقق
 وألحق لفظ الاعطاء باللفظ الاستحقاق لانه يقبضه ومن ثم صح بعينه هذا على أن نعطيني عشرة
 وتكون هي الثمن واعلم انه لا يفسد فساد الصداق الى فساد النكاح لاستقلاله لان قوله
 تزوجتكمها باناف فيه عقدان عقد نكاح وعقد صداق فلا بد أن يقول قبالت نكاحها على ذلك
 حتى ينفذ بالمسمى فإن اقتصر على قبالت نكاحها انعمت به المثل وكذا لو قال تزوجتكمها
 باناف فمماثلة حالة وخمسائة مؤجلة تحمل بموت أو فراق كما هو معتاد الآن فيفسد المسمى

ولان بروع بفتح
 نكحت بلام هـ
 زوجها قبل أن يفرض لها
 مهر ففرض لها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم مهر
 نسائها وبالميراث رواه أبو
 داود وغيره وقال الترمذي
 حسن صحيح (وفيما لو كان
 المسمى حراما) كزنا أو غير
 (أو ملك غيره) كغصب
 (أو مجبه ولا) كاحد هذين
 الذي يبين فساد المسمى
 وفي معناه مالم كان غير
 مقبول كعبدتي حنطة (أو
 عيناً تلقت قبل قبضها)
 من الزوج لا يفسد عقد
 الصداق بالتلف بناء على
 أنه مضمون في ذل الزوج
 ضمان عقد كما يبيع في يد
 البائع لا ضمان يده كالمستام
 (أو بشرط فيه شرط فاسد)
 كأن شرط فيه خيار أو على
 أن لا يبيها كذا أو على أن
 يعطيه كذا

ويشبه قبح المثل الا في صورتين فانه يسرى فساد الصداق الى فساد النكاح وهو ما سلك
 الشغار وما لو تزوج قن بحرة على أن تكون رقبته صدقها باذن السيد (قوله) او نكح نسوة
 أي تزوجهن في عقد واحد كأن زوجه من جدهن وهن من أولاده من دين قدما أو بعدهن
 او معتقهن او وكيل أوليائهن ولا يتصور من الاب لان من حيث ذوات ولا يجوز الجمع بين
 الاختين فأكثر شخص واحد (قوله في الحال) انما قيد به لانه يعلم ما يخص كلامهن بعد العقد
 بالضرورة (قوله لتعدد المالك) أي وهو النسوة وقوله وله أي للتعدد وقوله لواحد أي قن
 كما عبر به لانه الذي يجوز له جمع الامتين (قوله هروى) بالتحريك نسبة لهرارة اسم بلد بالشام
 كما قال زى أو بالعجم كما قال غيره حذف علامة التانيث عند الذب وقلت الالف واو اقال
 في الخلاصة ومثله مما حواه احذف ونا • تانيث أو مدته لا تنبتا
 وقال • وحتم قاب ثالث يعن • (قوله مرويا) يسكون الرابطة الى مرويا بل بجزا سان (قوله
 أو مدته باصفة) استشكل تصويره بان المعلق عتقه باصفة يصح جعله عتقا وكل ما يصح عتقا يصح
 صداقا فلكل الزوجة بالعقد ولا يعنى بوجود الصفة ولا يقال انه قد استغنى من هذا الضابط
 مسائل لاننا نقول ليس هذا من الامتياز انما استثنيت لعارض أنه يلزم من ثبوت الصداق رفعه
 ولم يوجد ذلك هنا فان المعلق عتقه اذا بيع بطل التعليق والاصداق كالبيع وأجيب بانه يصور
 بما اذا قال اعبدته اذا مات فانت حر بعد مضي شهر من موتى ثم مات وتزوج وارثه امرأة
 وأصدقها هذا العبد فانه لا يصح لاصداق لعدم صحة بيع العبد المذكور لتعلق حق العتق به
 اذ هو مدبر رقبته عند النكاح بمهر المثل وبصورا أيضا بان المراد بالعقد باصفة الصداق المعلق على
 شئ تعليمي ياتي في الاصداق كأن قال زوجه ~~كها~~ على أن لها ألفا اذا جازيد فالمدعى فاسد
 بالتعليق فيجب مهر المثل قال زى فرع لو اصدقها مائة نخسين حالة وخمسين موقلة باجل
 مجهول كأن نحل عليه موت أو فراق فساد الصداق وجب مهر المثل ولا يقال بوجوب نصف
 المهر لان شرط التوزيع أن يكون الفاسد مالم ياتي في التوزيع عليه وعلى الصحيح انه
 ويقع ذلك كثيرا في زمننا هذا (قوله كنعلم ولها) أي الذي لم يجب عليها تعليمه ككبير لانه
 الذي لا يعود نفقه عليها أما الواجب عليها تعليمه كأن كانت وصية عليه أو قيمة من جهة القاضي
 كصغير المامرى الطهارات أنه يجب على الاباء والامهات تعليم أولادهم الشرائع فيصح
 اصداقها تعليمه او نفقه عليها حينئذ يرفع الاتم عنها بخلاف عتقها فانه لا فرق في صحة
 اصداقها تعليمه بين لزوم تعليمه وعدمه لان تعليمه يزيد قيمته فالتفريع راجع اليها مطا بقا بخلاف
 الولد (قوله كنعقدف) بان نفقته وجب له عليها المذموم فنعلم على ذلك (قوله والوطء الخ) هو
 ثانی الاقسام الخمسة (قوله بشبهة) أي منها ما او منها فقط فان كانت عامة فلا مهر لها لانها زانية
 ولا فرق في الشبهة بين أن تكون شبهة فاعل كأن ظن أنها زوجه أو أمته وهذه لا تنصف بحل
 ولا حرمة أو شبهة ملك كأن وطئ مكاتبته أو الاممة المشتركة أو شبهة طريق وهي التي قال بحل
 الوطء بها عالم كأن تزوج امرأة بلاولى ولا شهود فان داود الظاهري يقول بذلك فان قلده فلا
 حل ولا حرمة ولا حرمة عليه أو شبهة بحل كأن وطئ أمه أو فرعه أو الوطء المذموم كور حرام
 كما لو وطئ في شبهة المالك ولا حد في الانواع الاربعه ويجب فيها مهر مثل بكر دون أرض بكاره على

(او نكح نسوة بهر واحد)
 انفساره بالجهل بما يخص
 كلامهن في الحال فيجب
 لكل منهن مهر المثل
 لتعدد المالك وله في الزوج
 أمته لواحد بهر واحد
 صحيح جزا لا اتحاد المالك
 (أو أمه صدقها فوبا على أنه
 هروى فبان مرويا) ولم
 ترض به الزوجة (وفي
 الغرور) اذا فسح العقد
 بعد الوطء (كما مر) بانه
 (وفي غير ذلك) من زباني
 كالأوصدقها غير مدور
 على تسليمه أو معلقا بصفة
 أو غير المصلحة به
 شرط القطع أو ما لا يعود
 نفقه عليها كنعلم ولها
 أو ما لا يقبل النقل كعد
 قذف (والوطء) يجب فيه
 مهر المثل (فيما لو كان
 بشبهة) بان ظن أنها
 امرأته أو أمته

(قوله كأن وطئ أمه)
 أصله أو فرعه) حرره فان
 الأصل لا يجب عليه
 اعفاف فرعه

(قوله مثل ثلاثا) كيف مع أنه لم يذكر شبهة الطريق تدبر

المعتمد هذا في البكر وفي الشيب مهر مثل ثيب والشارح مثل للاربعة وقد يجعلون الاقسام ثلاثة بادخال شبهة الملك في شبهة المحل والخطيب يسير وقد علمت أن قواهم وطه الشبهة لا يصف محل ولا حرمة محله في شبهة الفاعل وفي شبهة الطريق بالقبيل السابق ولا يتعدد المهر بتعدد الوطء ان اتخذ شخص الشبهة ولم يؤد المهر قبل تعدد الوطء كأن وطئ مرارا بشكاح فاسد لشمول الشبهة لجميع الوطئات بل يعتبر أعلى أحوال الوطء فاذا كانت في وقت جملة وفي آخر فجميعا اعتبر الحالة الاولى ووجب المهر فيها وخرج بالشبهة تعدد الوطء بدونها كوطء مكره لامرأة أو نحوه كوطء نائمة بلا شبهة وبالتحاشا تعدد ما كأن وطئ امرأة مرة بشكاح فاسد ووفق بين ما ثم مرة أخرى بشكاح آخر فاسد في تعدد المهر به ما اذا لم يوجب له الاثلاف وقد تعدد بلا شبهة في الاول وبدون اتحادها في الثاني وبما لم يؤد المهر قبل التعدد مالم أذى قبله في تعدد (قوله أو وطئ مكانة أمه وأمه) أي ولو لعالمات فيهما ما من شبهة الملك والاعفاف وكذا المشتركة ويجب فيها من مهر المثل بقدر حصه شريكه ولو وطئ مكانة من ارادها مهر واحد مالم تحمل منه فان كانت خيرة بين أخذ المهر وتكون على الكتابة وبين تعجيل نفسها وتكون أم ولد ولا مهر لها لا تفاسخ الكتابة واذا خيرة فاختارت المهر ووجب لها مهر آخر وهكذا سائر الوطئات نص عليه الشافعي رضي الله عنه في الامم ذكره م وظاهره وجوب مهر آخر وان لم تكن قبضت الاول ولو تكرروا وطءه منصوبة أو مكرهة على زنا تكرار المهر بتكرار الوطء ولو تكرروا وطءه الاصل أمه فرعه أو الشريك الامه المشتركة أو السيد المكتوبة ولم تحمل كما مر فمهر واحد لشمول شبهة الاعفاف والملك لجميع الوطئات ولا يجب عليه حينئذ قيمتها وان حرمت عليها ما عاينوطءه وعدم صيرورتها أم ولده امالكونه رقبه أو كونهم الم اتفاق منه أو كونها أم ولد لا فرع كافى المنهج خلافا لقول هنا ولا فرق في ذلك بين أن يتقدم الانزال على تغيب الحشفة أو يقارن كما هو واضح وقوله او صارت الخ وفي هذه يجب مع المهر قيمتها وقوله وتأخر الانزال عن تغيب الحشفة أي لانه حينئذ غيبها في ماله غيبه فوجب عليه المهر (قوله والا) أي ان لا يتأخر الانزال عما ذكر بان تقدم او قارن وان في كلامه شرطية مدغمه في الالزامية وقوله فلا يجب جواب الشرط وقوله فتأخر عنه لانه مقدمة عليه والتقدير والا بان صارت أم ولد ولم يتأخر الخ فلا يجب المهر لتأخره وجوبه الخ وانما يجب عليه حينئذ قيمتها لانه قوت رفقها على الفرع فتلخص أن أحوال وطء أمه الفرع ثلاثة تارة يوجب المهر فقط وتارة يوجب القيمة فقط وتارة يوجبها ما معها والمهر الواجب في البكر مهر منالها بكر الأرض البكره على المعتمد وكذا في الشكاح الفاسد الا في كانه تقدم ولو ادعى الاصل تقدم الانزال على التغيب وأسكره الفرع فهل القول قول الاصل لان الاصل عدم الوجوب أولا لان الاصل وجوب المهر مالم يحصل اسقاط والاصل عدمه ولان الغالب تأخر الانزال الظاهر الاول (قوله موجب المهر) وهو تغيب الحشفة وقوله عن العلق أي الانزال في الرحم قال الشو برى فالعلق هنا كناية عن حصول الماء في الرحم وقوله فلا يجب المهر أي لانه لم يغيب الحشفة الا في ذلك لا يقال الملك اليه قبيل العلق (قوله أو في نكاح فاسد) من عطف الخاص على العام لان الوطء فيه من جملة وطء الشبهة وقوله لما مر أي لانه لا يوجب البضع (قوله وأطلق) أي بان لم يعين لها قدر ولا عينا فان قدرها دينا في ذمتها كدينار تعلق المقدر بما ذكر

أو وطئ مكانة أمه أو أمه ولد لا تلافه البضع ومحل في أمه ولده اذا لم تصر به أم ولد أو صارت وتأخر الانزال عن تغيب الحشفة والا فقد تأخره وجب المهر عن العلق أو قارنه فلا يجب المهر (أو) كان في نكاح فاسد (لما مر) (والخامس) يجب فيه ما يجب في النكاح) فيجب مهر المثل فيما لو اختلفت أمة باذن سيدها وأطلق وتعلق بكسبها

(قوله أو غلط من النامع)
فيه أن الشارح اشرح
على ذلك حيث قال بخلاف
ما مر الخ تأمل ولعله لذلك
قدمه تأمل

ونحوه وفيه الواخلة على ثلاث
أذنه بعين ويتعلق بذمتها
(والرضاع) يجب فيه نصف
مهر المثل للزوج (فيما لو
أرضعت زوجته الكبرى
الصغيرة) أما الوجوب
فلا ثم افوتت عليه بضع
الصغيرة وأما النصف
فاعتبارا لما يجب له بها
يجب عليه أذعله للصغيرة
نصف مهرها المسمى أن
كان صحيحا والنصف
مهر مثلهما الانقضاء فكاحها
بفرقة لأم جهتها قبل
الدخول (والشهادة)
يجب قيم مهر المثل للزوج
(فيما لو شهدا) أي رجلان •
(بطلاق) باثن أو زوجي ولم
يراجع (ثم رجعا) لأنهما
فوتتا عليه البضع سواء كان
ذلك قبل الدخول أم بعده
بخلاف ما مر في الرضاع لأن
فرقة الرضاع حقيقة فلا
توجب إلا النصف وفي
الشهادة النكاح باق بزعم
الشاهدين وقد حال بينهما
وبينهما فمقيمة لمصلحة
الحيلولة بشهادتهما (ولو
وهيته صدقها وأقبضته له

من كسبه ونحوه أيضا فان لم يكن لها كسب ولا نحوه في الصورتين ثبت مهر المثل والمثل في
ذمتها أو عين لها عينان ماله تعينت فصور الأذن ثلاث وإن زادت على ما قدره أو عينه أو على
مهر المثل في صورة الإطلاق ولو لم يثبت بالزائد بعد العتق والبسار (قوله ونحوه) أي من مال
بجارتهم أو راس مال (قوله بعين) أي من أعيان السيد أو غيره وقوله بذمتها أي أنها تتبع
به بعد العتق والبسار فإذا اختلفت بالأذنه بدین بانت به في ذمتها أن لم تكن مكتوبة والافقه
المثل على المعقدا أما المبعضة فان اختلفت على ما ملكته في كالحرة أو على ما ملكه السيد لم يصح
أو على الأمرين أعطى كل حكمه فنصور عدم الأذن ثلاث أيضا لأنها إما أن تختلج بعين للسيد
أو غيره أو بدین (قوله أرضعت) أي بغير إذن الزوج وخروج بقوله أرضعت ما لو دبت الصغيرة
وشربت من الكبيرة وهي نائمة أو ساكنة مستقيمة فلا شيء لها إلا أن الفرقة بينهما وللزوج في
مالها مهر مثل الكبيرة لأنهم أنفقت عليه بضعها وخروج بغير إذن الزوج ما لو كان الرضاع بأذنه
فلا يجب له على الكبيرة شيء (قوله فاعتبارا لما يجب له بما يجب عليه) أي في الجملة ولا فقد
يكون نصف مهر المثل الذي يأخذ من الكبيرة أكثر من نصف المسمى الذي يغرمه للصغيرة
أو أقل فالمراد اعتبارا لما يجب له بما يجب عليه في مطلق النصفية (قوله أذعله للصغيرة الخ)
وأما الكبيرة فلا تغرم له إلا نصف مهر المثل سواء كان المسمى فاسدا أو صحيحا ولا تغرم له مهر
نفسها وإن فوتت عليه بضعها خلافا لما ذكره قل وخضر هنا لأنه إن كان أرضاعها للصغيرة
بعد الدخول فقد استوفى مقابل المهر بالوطء ولو رجع به فلا نكاحها عن مهره مع الوطء وهو
من خصائصه على الله عليه وسلم وإن كان قبله فالفرقة بينهما وقد قال المصنف في المنهج الشرائع
قبل وطء بسيم كفسخ بعيب ثم قال وكراضاها زوجة له صغيرة يسقط المهر اهـ وإذا سقط
فكيف يجب عليه أذعه للزوج (قوله والشهادة الخ) أخرها في المقصود ميل هنا عن الرضاع
وقدمها عليه في العدة فاعلم أنه لو هم تأخرها عنه في العدة أو غلط من النامع أو غير ذلك
(قوله للزوج) أي على الشاهدين وقوله فيما لو شهدا بطلاق أي وقرق القاضي بين الزوجين
(قوله ولم يراجع) أي حتى انقضت العدة سواء تمكن من الرجعة أم لا (قوله لأنهما فوتتا عليه
البضع) أي ظاهرا ولا فيجوز أن يباطلها باطنان علم كذب الشاهدين (قوله سواء كان ذلك)
أي ما ذكر من الشهادة والرجوع (قوله بخلاف ما مر في الرضاع الخ) محل الاشتباه بين المستثنين
ما قبل الدخول فإنه يجب هناك كل المهر ونصفه مع أن الفرقة في كل حالة قبل الدخول (قوله
حقيقة) أي تنفذ ظاهرا وباطنا ولو قال حقيقة بيمين لكان أولى وقوله فلا توجب إلا النصف
أي لا يكون ما قبل الدخول (قوله النكاح باق بزعم الشاهدين) أي ولذا رجعا عن شهادتهما
وقوله يمينه أي الزوج ويمينه أي البضع وفي نسخة ويمينها أي الزوجة وقوله قيمته أي البضع وهي
مهر المثل كله ولو قبل الدخول وقوله لمصلحة الحيلولة أي يمينه وبين البضع بشهادتهما فمما
كالغاصب ويؤخذ من ذلك أنه لو ثبت الطلاق بغيرهما كقرا ربه أو ثبت النكاح بان قامت
بينه بقسق الشاهدين بالطلاق لزمه رد ما غرماء (قوله ولو وهيته صدقها) أي بالفظ الهبة بعد
قبضه أو خرج بذلك ما لو لم تم به بالفظ الهبة فإنه يرجع بنصفه قطعاً ولو وهيته له قبل قبضه
فإن الهبة باطلة على المذهب وخرج بقوله صدقها ما لو وهيته النصف وأقبضته له فإنه

الباقى وربيع بدل كذا لان الهبة بمنزلة الاتلاف وقد وردت على مطلق النصف فيبيع
فيما وهبته وما أبقته فالنصف الذى تلف على الزوج وعلم او الذى بقى له وهما فبر جمع عليها
بنصف الموجود ونصف التالف فباخذ قيمته (قوله ثم طاقها) اى مثلا وعبرة المنهج ولو فارق
لا يسيبها وهى اعم من هذه وانما قيد بقوله لا يسيبها لاجل الرجوع بنصف البذل اذ لو كان
بسيبها لكان له كل البذل ونخرج بقوله قبل الدخول مالوطاقتها بعد فلائى له (قوله رجع
عليها) اى فباخذ منها بدل نصف المهر ويقوز بالصداق كاه الذى هو العين لانه اخذته عن جهة
الهبة والفرقة ليست بسيبها فوجب له نصف المهر زيادة على ذلك وعبرة مر لعوده اليه بملك
جد يد فاشبهه بالوهاب ما اشتراه من بآته ثم أفلس بالتمن فان البائع يضارب به اه (قوله من
مثل) اى ان كان المهر مثليا كأدب فحق أو قيمة ان كان ممتقوما كغوب فهم ما يمان لبذل المهر
(قوله ان تعذر رد العين) اى وان تعذر رد الشئ المستحق وجب بدله ويؤخذ من العلة المذكورة
انه لو لم يتعذر ردها بان عادت الى ملكها من جهة الزوج يبيع أو غيره فان الزوج يرجع بها
لوجودها في ملك الزوجة حينئذ وهذا من فروع القاعدة المتظومة في قوله

وعائد كزائل لم يعد * في فاس مع هبة للولد

في البيع والقرض وفي الصداق * بعكس ذلك الحكم باتفاق

قال في شرح المنهج وفارق عدم تعلق الوالد بها في نظيره من الهبة لولده بان حق الوالد انقطع
بزوال ملك الولد وحق الزوج لم ينقطع بدليل رجوعه الى البذل اه (قوله هذا) اى الرجوع
عليها باسم وهذا التقيد محتاج له في المتن بقطع النظر عن قوله في الشرح وأقبضته أمابا نظر
لذلك فلا حاجة له لان من لازم القبض كون المقبوض عينيا (قوله ان لم يكن) اى المهر بقطع
النظر عن كونه دينيا وعينا (قوله فان كان) اى المهر دينيا كأن أمدها دينارا في ذمته ولم
تقبضه كما سيأتى (قوله فوهبته له) اى ولا بشرط فيها فبول لانها ابراهه مذابفة تضى أن هبة
الدين صحيحة وهو كذلك لما قالوه من أن هبته مان هو عليه ابراهه فلا وجه للتوقف في ذلك (قوله
لم يرجع عليها) كالمشهد ابدن وحكم به ثم أبرأته المحكوم له ثم رجعا لم يفرما للمحكوم عليه شيئا
ولو قبضت الدين ثم وهبته له فالذهب أنه كهبه العين اه مر (قوله لانها لم تأخذ منه مالا) اى
بخلاف هبة العين السابقة (قوله من زوجها) اى له (قوله لم يجز) ولم يصح والذي بيده عقدة
النكاح في الآية الزوج لانه الذى يمكن من رفعها بالفرقة اى الا ان تقع وهى فتسلم الكل له
أو بعبارة فليسلم الكل لها الاولى اذ لم يبق بيده بعد العقد عقدة وقد يقال ان الزوج أيضا
لم يبق بيده بعد الفراق عقدة والآية مفروضة فيما بعد الفراق الا ان يقال ان عقدة النكاح فيه
أقوى ابقائها بعد العقد بخلاف الاولى وأيضا عقدة الصداق باقية فيه ولو بعد الفراق بدل
التمتع ولو خاله ما قبل الدخول على غير الصداق استتمت له نصف الصداق وان خاله على
جميع الصداق صح في نصيبها دون نصيبه وبقيت له الظهار ان جهل التشطير فان فسخ عوض
الخلع رجع عليها بمهر التل والان نصف الصداق وان خاله على النصف الباقي لها بعد الفرقة
صار كل الصداق له نصفه بعوض الخلع وباقيه بالتشطير وان أطلق النصف بان لم يقيد بالباقي
ولا بغيره وقع العوض مشتركا بينهما فانها عليه ربع المسعى وله عليها ثلاثة أرباعه بحكم التشطير

(ثم طلقها قبل الدخول
رجع عليها بنصف بدل
المهر من مثل أو قيمة ان تعذر
رد العين هذا ان لم يكن
دينان كان دينافوهبته
له أو أبرأته منه لم يرجع
عليها لانها لم تأخذ منه مالا
(ولو وهبته لغيرها) من
زوجها (لم يجز) كسائر
مقوقها

وعوض الخلع ونصف مهر المثل بحكم ما فسد من الخلع وان خالعهما على أن لا تبعه لهما عليه في
المهر صرح وجعلناه على ما يقي لها منه اهـ مر (قوله ويجازى كره) اي من حصر وجوب مهر المثل
في الخمسة السابقة (قوله لا يلزم الا امام) مفعول مقدم ودفع فاعل مؤخر وقوله لكافر اي عقده
هذبة أو أمان فيعصم ذلك جميع أمواله والزوجة ليست بمال (قوله جاءت زوجته مسلمة) اي
قبل الدخول أو بعده (قوله لان البضع) اي الزوجة وقوله حتى يشمله اي فلا يشمله فهو داخل
في حيز النفي وأما قوله تعالى وآتوهم اي الأزواج ما أنفقوا اي من المهر ونفجه مول على النذب
(قوله الا امان) اي المستفاد من عقد الهذبة مثلاً كما مر

(فصل في المتعة)

وهي بضم الميم وكسر هاء تطلق لغتاً على التمتع اي التمتع بالامور وعلى المتاع وهو ما يتمتع به من
الحوالح وشراً على متعة الحج وهي ان يضم له عمره وعلى متعة النكاح المتسوخة وهي أن
يتزوج امرأة يتمتع بها ثم ينفقها كما هو عليه في مقصودنا هنا وهي مال يدفعه وجوباً بان فارقها أو
استبدت في الحياة قبل الدخول حيث لا شيء لهما أو بعده ولو كانا الكلي بشر وطأ في وقت
عقب الصداق لانها يلزم الزوج بسبب الزوجية كما أنه كذلك (قوله لكل مفارقة) اي يجب
له اذ ذلك ولا فرق في وجوبه بين المسلم والذي والحرة والعبد والمسلمة والمذمبة والحرة والامة وهي
استبدت الامة وفي كسب العبد ولا فرق أيضاً بين أن تكون الفرقة بخلع أو طلاق ولورجوعها على
المتعة وان راجعها قبل انقضاء عدتها أو تكررت بمرار الطلاق والرجعة (قوله لا جناح) اي لا
مطالبة عليكم بمهر ولا غيرة مدة عدم المس والفرض فأوبع في الواو ثم قال ومتعوهن اي
ولكن يجب عليكم المتعة وهذا في المفوضة والا تيان بعد في الموطأ غير المفوضة وأتى
بالآية الثانية منها مما تخص به العموم الاولى لان قوله وللمطلقات متاع شامل للمدخلين
وغيرهم وقوله فتعالين خاص بالمدخولين لان آية راجح النبي صلى الله عليه وسلم كن كذلك
وعبارة المنهج وشرحه لزوجة لم يجب لها نصف مهر فقط بان وجب لها جميع المهر أو كانت
مفوضة لم توطأ ولم يفرض لها شيء صحيح متعة براق أما في الاولى فالعموم وللمطلقات متاع
بالمعروف وبخصوص فتعالين أمتعه كن ولان المهر في مقابل له متعة يضعها وقد استوفاهما
الزوج فوجب لايجاش متعة وأما في الثانية فلقوله فتعالين لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم
تمسوهن أو تفرضوا لهن فريضة ومتعوهن ولان المفوضة لم يحصل لها شيء فيجب لها متعة
لايجاش اهـ (قوله وللمطلقات متاع) اي يجب لهن ذلك ولا ينافيه قوله فتعالين لان
فاعل الواجب محسن أيضاً وأخذ الحنفية بظاهر ذلك فجعلوها سنة (قوله أمتعهن) اي أدفع
لكن متعة الطلاق وأسرحكن به والواو لا تقتضي تقييداً فلا حاجة للتوكل بان في الآية تقدماً
وتأخيراً لان الطلاق قبل المتعة (قوله الا التي الخ) لو قال لم يجب لها نصف مهر كما مر عن المنهج
اكتان أخضر وأوضح واستثنى أربع صور لا تجب فيها متعة (قوله بسببها) اي وحدها
كلها لهما وورثتها والامهات ونسبها بغيره ونسبها بغيره (قوله أو مع الزوج) كورثتها معاً
وكذا الوسيب مع الزوج صغيراً أو مجنوناً فان كلاهما بنفس الامر فتكون الفرقة من جهتهما
أما لو كان كاملاً فالفرقة من جهتهما وحدها لانها ترق بنفس الاسر وهو يغير فيه الاماء وخرج

وجازى كره علم ما صرح به
الاصل أنه لا يلزم الا امام
دفع مهر المثل لكافر جانت
زوجته مسلمة لان البضع
ليس بمال حتى يشمله
الا امان

(فصل في المتعة)

(لكل مفارقة متعة) قال
تعالى لا جناح عليكم ان
طلقتم النساء الاية وقال
وللمطلقات متاع بالمعروف
وقال فتعالين أمتعهن
وأسرحكن (الا التي فرض
لها مهر) في العدة أو
بعده في تنوير (وفورقت
قبل الدخول أو كانت
الفرقة بسببها) وحدها أو
مع الزوج

بقوله بسببها مال ولم تكن كذلك سواء أكانت من الزوج كإسلامه ورقته وإمانه وتعليقه بطلاقها
بفعلها ففعلت وتنفو بضه اليه فطلقت لان التقصير منه أم من أجنبي كوطء أبيه أو ابنه لهما
بشبهة (قوله أو بملكه) أي الزوج لهما وإن لم تكن الفرقة بسببهما والفرق بينهما وبين المهر أن
موجبها وهو العقد حصل في ملك الباقع والمنفعة انما تجب بالفرقة وهي حاصلة في ملك الزوج
فكيف تجب له على نفسه ولا فرق في الملك بين أن يكون بشراء أو غيره كأن تزوج أمة الغير
بشرطه ثم أيسر قبل الدخول فاشترها ولا بين أن يكون لكتلها أو لبعضها (قوله أما الأولى)
أي وهي ما لو فورقت قبل الدخول (قوله لا يحاش) أي الابتداء بالطلاق (قوله ولا نه في
صورة موته وحده الخ) أي ولا نه أجمعوا على أنه لا يجمع بين المنفعة والأرث ولو مات في عدة
الرجعية بلا مراجعة وقد أخذتم فافاها واستردادها للإجماع على منع الجمع كما مر فال
الشو برى هكذا بحيث وقد يقال محل منع الجمع المذكور بسبب واحد وهو الموت والسبب هنا
مختلف اه أي لان سبب المنفعة في هذه الطلاق وسبب الأرث الموت (قوله عن ثلاثين درهما)
أي أو ما قيمته ذلك (قوله وإن لا تبلغ نصف المهر الخ) فلو كان النصف ينقص عن ثلاثين درهما
فينبغي اعتباره وإن فاقته السنة الأولى لانه قيل بامتناع الزيادة على نصف مهر المثل اه ع ش
وقول بعضهم ان المعتبر حجة ثم ادأقل الامر ينس على ما ينبغي لان فرض المسئلة أن نصف المهر
ينقص عن ثلاثين فسامعنى اعتبار الأقل من نصف المهر والثلاثين (قوله فلا حد للواجب الخ)
فأوله مقول ولا نه لانه لا كثره ولو زاد على مهر المثل حيث كان باتفاق الزوجين بخلاف ما لو
فرضه القاضي فانه لا تجوز له الزيادة على مهر المثل بل ولا يساويه كالأيلغ حكمه عضو مقدرة
ولا يبلغ بالتعزير الحد وبذلك يجمع بين الكلامين اه أفاده مر (قوله ان تراضي ابني) أي
ولو زاد على مهر المثل كما مر (قوله معتبرا حالهما) أي ما يليق بمساره ونحوه نسبها وصفتها
السابقة في مهر المثل لقوله تعالى ومعه من على الموسع قدره وعلى المقتر قدره متاعا

• (فصل في الولوة) •

من الولم بفتح الواو وهو الاجتماع لاجتماع الناس لها أو لاجتماع الزوجين وشرعا تطلق على كل
طعام يتخذ أسروا حادنا كان أو قديما أو لغير سرور كما ساقى لكن استعملها مطلقا في العرس
أشهر وفي غيره تقيده بقيد يقال ولوة خنار أو غيره وقطاع شرعا أيضا على الدعوة للطعام
المذكور كما في مر (قوله لعرس) بضم العين مع ضم الراء واسكاهما الابتداء بالزوجة أي
الدخول بها والاجتماع عليهما أو يطلق أيضا على العقد بخلاف الاملاك بكسر الهمزة فانه
خاص بالعقد ويدخل وقتما بذلك فلا تجب الاجابة لها قبله كما يقع الآن (قوله وغيره) أي
العرس وهو غناية خرس بضم الخاء المجهمة فراهمه له ساكنة فبين مهمله أو صاد كذلك
للولادة وتقبلة أسابعها وحذاق بهمهله مكسورة فذال مبهمة وآخره قاف لحفظ القرآن
ونقبة لقف دوم من السقرو وكيرة للبناء وإعذار بهمزة مكسورة فحين مهمله ساكنة فذال
مبهمة وآخره هملة للغنان ووضمة بفتح الواو وكسر الضاء المجهمة للموت ومادية بضم الدال
المهمله وفتحها قبل موحدة وبعد همزة ساكنة بلا سبب فجعله الولام عشر نظمه بابهم بقوله
ان الولام في عشر مبهمة • املا لعة دوا عذارا اذا اختلنا

(أو بملكه) أي الزوج
(لها أو بعت) لهما أو
لاحدهما فلا تنفعة لهما في
الجميع أما الأولى فلا نه
تعالى لم يجعل لهما سوى
نصف المهر بقوله فنصف
ما فرضتم ولا نه لم يستوف
منفعة بضعها فيكتفى بنصف
مهرها للإيجاش وأما
البواق فلا تنفع الإيجاش
ولانها في صورة موته
وحده متقبلة لا
مستوحشة وقولي أو
بملكها أو بعت من
زادني (وفرقة الامان
بسببه) فوجب المنفعة
(وفرقة العنة بسببها)
فلا تجب ويستحب أن
لا تنقص المنفعة عن ثلاثين
درهما وأن لا تبلغ نصف
المهر فلا حد للواجب بل
ان تراضي ابني فذالك
وان تنازعا قدرها القاضي
باجتهاده معتبرا حالهما

• (فصل في الولوة) •

(الولوة) لعرس وغيره

عرس وخمس نفاس والعقيقة مع • حذاق ختم ومأدبة المريدتنا

تعبئة عند عود للمسافر مع • وضيفة لمصاب مع وكبيرنا

وقوله ومأدبة المريدنا مأدبة الباء أو بقراء مأدبة مريدنا مكان الهاء وتنكير مريد للوزن ولا فرق في الختان بين أن يكون لذكر أو أنثى على المعقد لا تكن تفعل في الاتي بين النساء خاصة ومحل ندب المسافر إذا كان طويلاً أو أمان غاب يوماً أو أياماً يسيرة إلى بعض النواحي القريبة فكالحاضر (قوله سنة الخ) واستنبط السبكي من كلام البغوي أن وقتها موسع من حين العقد فيدخل وقتها به ولا آخره والافضل فعلمنا بعد الدخول لأنه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نهائه إلا بعده فحب الاجابة اليها من حين العقد وان خالف الافضل لا قبله كما مر الا اذا علم أنهم يفتعلونها بعده فحب الاجابة حينئذ قطعاً كما قاله ع ش ولا تنفوت بطلاق ولا موت ولا بطول الزمن فيما يظهر كالعقيقة فتعلمها بعد الطلاق ويندب تعددها بعد الزوجات وإذا أولم بعد تزوج جمع بعد مثلاً ولية واحدة وقصد جعلها عنهن كفت فإن لم يقصد ذلك استحسب التعدد بعدد من بخلاف العقيقة فتعد بعدد من مطلقاً لانها اجعلت قدام النفس ولا كذلك الولاية اه افاده مر (قوله فقد قال لعبد الرحمن الخ) نشر على ترتيب الف في قوله قولاً وفعلاً (قوله ولو بشاة) وهي أقلها للممكن وهو من يقدر على الشاة زائدة على كفاية يوم وليله وغيره ما قدر وعلمه والمراد أقل السكك شاة أقول التنبيه وبأى شيء أولم من الطعام جاز سواء كان مأكولاً أو مشروباً ومنه ما يعمل حال العقد من سكر وغيره حيث كان بعد قسامة لا قبله لان وقتها لا يدخل الا بعده كما مر ويكنى المشروب ونحوه في سائر الولائم الا العقيقة فلا بد فيها من الذبح ويندب إذا أولم بشاة مثلاً أن لا يكسر عظمها كالعقيقة نفاداً وبسلامة أخلاق الزوجة وأعضائها كالولد ويؤخذ منه أنه يسر هنا في المذبح ما يسر في العقيقة ونقل ابن الصلاح أن الافضل فعلها بالبلال لانها في مقابلة نعمة ليلية (قوله وأولم على صفية الخ) وكانت زوجة وقيل مربية فني ذلك دليل على عدم اختصاص الولاية بالتزوج بل تندب للتسرى (قوله يترو من وأقط) ويسمى مجموع الثلاثة حيساً بفتح الحاء والاقط لبن يابس غير مزروع الزبد وقد يجعل بدله دقيق (قوله لولاية عرس) المراد به هنا الدخول لأنه الذي يجب الاجابة لوليته كما مر لتسريه مسلم شر الطعام طعام الولاية تدعى اها الاغنياء وترك الفقراء من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قالوا والمراد لولاية العرس لان المعهود عندهم وحل خبر أبي داود اذا دعا أحدكم أخاه فليجب عرساً كان أو غيره على النديب في ولاية غير العرس وأخذ جماعة بظاهره والاخذ بذلك ظاهر لان التفرقة تحتاج لدليل وهو مفقود ولذا أتى بصيغة التبري بقوله قالوا الخ ووجه التبري السابق أن التخصيص يحتاج لدليل وقوله في الخبر تدعى الخ جملة حاله أي أن محل كونه شراً في ذلك الحالة فان اتفقت كانت خير الطعام وقوله ومن لم يجب الدعوة أي في غير هذه الحالة والدعوة بفتح الدال وحكى ضمها (قوله واجبة) ولو على رقيق وأنثى مع اذن لهما والمبعض في نوبة سيده والمكاتب ان لم يزل على حضوره فوت كسب كافق والام يحتمل لاذن فيهما اه قل (قوله ولغيرها) ومنه ولاية التسرى كما هو ظاهر وقيل يجب واختاره السبكي لأخبار فيه اه مر (قوله سنة) خبر العقيقة اذا دعى أحدكم إلى الولاية الملبات (قوله بشرط) قال بعضهم

(سنة) اثبتتم عنه صلى
الله عليه وسلم قولاً وفعلاً
فقد قال لعبد الرحمن بن
عوف وقد تزوج أولم ولو
بشاة وأولم صلى الله عليه
وسلم على صفية بقر ومن
وأقط رواهما الشيخان
والامر في الاول فالتدب
قياساً على الاخصية وسائر
الولائم (والاجابة) ولاية
(عرس واجبة) هنا
واغيرها سنة (بشرط)
منها

نحو العشر من شرطها وكما أوجبه إلى ما فيه محرم كسكر وملاه أو أذى كأن يكون هناك من
بينه وبينه عداوة ظاهرة ولا أثر لعداوة بينه وبين الداعي أو إخلال برواة كأن يكون هناك من
لا يباين به بحال - نه كالاراذل أو إلى ما فيه غرض غير شرعي كأن دعي للتودد وليست كثرة
الزجة عذرا أن يوجد معه لدخله ومجالسته وأمن على نحو عرضه والاعذر (قوله أن لا يكون ثم)
أي يجعل حضوره محرم ولو صغيرة كآنية نقدية أو كلب من باب الإحالة يجوز به بخلاف مجرد
حضورها أو كمنظر رجل لامرأة أو عكسه وبه يعلم أن إشراف النساء على الرجال عذر وإن أمكنه
التحرر من رؤيتهن له كغطية رأسه ووجهه بحيث لا يرى شيء من بدنه لما فيه من المشقة
وكأنه مطربة محرمه كذئب وثور وتمر ولو لبش بياض وطبل كوبة وكن يفتك بكهش أو كذب
ولا فرق في محل حضوره بين المحل الذي هو جالس فيه وبين غيره كبيت آخر من الدار على المعقد
فإذا كانت آلة الملاء في ذلك البيت لم يجب الإجابة بل لا يجوز لما في الحضور من سوء الظن
بالمدة وبه فارق ما لو كانت عند جاره وفرق أيضا بأن في مفارقة داره ضرر عليه ولا فعل منه
وقبل لا يضره مع آلة الملاء إذا كانت بيت آخر من الدار فجب الإجابة حينئذ أه أفاده م
ولا عبرة بما فهمه بعضهم هناك من كلامه والعبرة في التحريم باعتقاد المدعو فقط كقرش حرير
للرجال وشرب نبيذ - ثم يسقط وجوب الإجابة ويجوز الحضور إن اعتقد الفاعل الجواز
كالحنفي في المثالين لكنه إذا حضر لا ينكر كما هو معلوم من قاعدة أن شرط الإنكار كون المنكر
مجموعا عليه أو معتقدا للفاعل حرمة وقضية ذلك سقوط الوجوب دون الجواز فيما لو كان هناك
ماله يكتفي بظاهر المستعمل أو حنفي يترك الظاهر أينما في الصلاة ولو كان الفاعل يرى التحريم دون
المدعو فالوجه سقوط الوجوب وحرمة الحضور وإن حضر المذموم ولو في اعتقاد الفاعل فقط
لغير إنكاره حرام لأن فيه إقرارا على العصية وهو حرام فالعبرة في الإنكار باعتقاد الفاعل
وإن لم يكن منكرا عند المنكر وفي إسقاط وجوب الحضور باعتقاد المدعو فحق كان محرم ما عنده
لم يجب عليه الحضور وإذا سقط الوجوب وأراد الحضور واعتبر حينئذ اعتقاد الفاعل فإذا
ارتكب أحد محرمات اعتقاده لم يمتنع هذا المتبرع بالحضور والإنكار فإن عجز لزمه الخروج إن
أمكنه وكفرش الحرير في الحرمة ستر الجواربه بل أولى الحرمة هذا حتى على النساء عوفش جلود
نمور يرق وبرها وجلد فهد ولا يجزى من جلود السباع إلا هذان لورود النهي عن الأول وقباص
الثاني عليه ولأن استعمالهما شأن المتكبرين لظهور وبرهما وتميزه وكذا مسروق ومقصوب
وكاب لا يحل اقتناؤه ولو كان الداخل أعشى (قوله وملاه) أي محرمه كالكوبة بحيث يسمعها
ولو في غير محل الحضور لكن في دار الداعي لا في دار جاره أفاده قل وهو المعقد كما مر خلافا لما
ذكره الحنفى (قوله وصورة حيوان) أي مشقة على ما لا يمكن بقاؤه بدونه دون غيره وإن لم يكن
لهما نظير كفرش بأجنحة هذا إن كانت تجعل حضورا لا لضروب وممر قدر على إزالتهما لأنهما كان
بطريقه محرم لزمته الإجابة ثم إن قدر على إزالته لزمته الإزالة والحاصل أن المحرم إن كان يجعل
الحضور لم يجب الإجابة وحرمة الحضور أو بضمومه وجبت إذ لا يكره الدخول إلى محل هي بمره
أما مجرد الدخول لمحل فيه ذلك فلا يجزى على المعقد بذلك علم أن مسئلة الحضور غير مسئلة
الدخول خلافا لبعدهم أفاده م (قوله أو وسادة) أي أو سقف أو باب ملبوسة بالقوة وإن لم

(قوله باعتقاد المدعو)
انظره مع ما قبله

أن لا يكون ثم معصية
كسكر وملاه وصورة
حيوان منصوبة) كأن
يكون على جدار أو وسادة

تدليس بالفعل كأن كانت على الأرض أو ابريق لارتفاعه وخرج بقوله منصوبة التي ينسبها أو
يتكأ عليها وما على طبق وخوان وقصة لان ما يوطأ ويطرح مهان مبتذل وما على دنائير رومية
لامم انما بالانفاق والمعاملة وقد كان السلف الصالح يماثلون بها من غير تكبر ولم يتحدث
الدرهم الاسلامية الا في زمن عبد الملك بن مروان كما هو معروف اه أفاده مر (قوله عامة)
أى بان لا يخص بها الاغنياء اغناهم فلا تجب عليهم ولا غيرهم الاجابة حينئذ أموالهم لكونهم
أهل حرفته أو جيرانه مثلاً أو خص الفقراء مطلقاً أو خص واحد من الناس لكون طعامه
لا يكفي أكثر منه وجبت الاجابة على من خصه وبشعرط ايضا أن تكون الدعوة جازمة فلو
قال له احضر ان شئت لم تجب الاجابة ما لم تظهر قرينة على جريان ذلك على وجه التأذي أو
الاستعطاف مع ظهور رغبة في حضوره والواجب وعلى هذا يحمل قول بعضهم لو قال له ان
شئت ان تجملني لزمته الاجابة اه ويجوز هذا التفصيل أيضاً فيما يعتاد الان من قول
صاحب الوليمة لمن يدعوه جاري بفنجان قهوة مثلاً وأن يكون الداعي والمدعو مساهلاً فلا تجب
اجابة دعى بل تسن ان ربحى اسلامه أو كان نحو قريب أو جارك لكن سنه في ذلك دون سنه في دعوة
المسلم ولا يلزم ذمها اجابة مسلم بالنسبة للذم الا في الاخر لانه مخاطب بالقرع وأن لا يكون
في ما له شبهة قوية بان لم يكن فيه شبهة أصلاً أو فيه شبهة ضعيفة فان كان فيه شبهة قوية أبيحت
الاجابة ولم تجب ان لم يعلم أن عين الطعام حرام ولم يكن أكثر ما له حراماً فان علم ذلك حرمت في
الاول وكرهت في الثاني ومن ذلك يعلم عدم وجوبه في زمنا وأن يكون مطلق التصرف فتحرم
اجابة غيره وان أذن له ولله له صيانة بذلك نعم ان أذن السيد لبيده في أن يؤلم كان كالحرب بشرط
ان يأذن له في الدعوة أيضاً ولو اتخذها الولي من مال نفسه وهو أب أو جد وجب الحضور وأن
لا يكون امرأة أجنبية الا ان كان ثم محرم له اتى يحتشمها أو لها وأذن زوجها المزوجة وسن لها
الوليعة والام تجب الاجابة وان لم تكن خلوة محرمة خشية الفتنة ومن ثم لو كان كسفيان
وهي كرابعة وجبت الاجابة ويتصور رواية المرأة فيها لو أذن لها الرجل فيها وفي الدعوة لها وأن
لا يكون ظالمًا أو فاسقاً أو شريراً طالبا للمباهاة أو الفخر ويؤيده عدم وجوب رد السلام على
الفاسق وما رواه البيهقي من النهي عن الاجابة لطعام الفاسقين وأن لا يعذر المدعو بمجرد
جماعة أو بان يدعوه آخر قبله فان دعاه آخر قدم الاسبق وجوباً في الواجب ونذبا في المنذور
ثم الاقرب رجاء ثم دارا ثم يقرع هذا ان اتحد وقت الوليمة فلو فعلها أحدهما الظهور والاخر
العصر وجبت اجابته ما وأن يكون المدعو حراً ولو سفيهاً أو عبداً باذن سيده أو مكاتباً لم يؤذن له
ان لم يضر حضوره ~~بكمسبه~~ والاشترط الاذن أو مبعضا في نوبته (قوله وفي اليوم الاول في
العرس) فلم أولم ثلاثة أيام فأكثر لم تجب الاجابة الا في الاول وتسني للعرس وغيره في الثاني لكن
دون سنه في الاول في غير العرس وتكره في الثالث للغير الصحيح الوليمة في اليوم الاول حق وفي
الثاني معروف وفي الثالث بداهة ومهمة اه ومحمل ذلك ان لم يكن عذر فان كان كضيق منزل
أو تخصيص جماعة من الناس في كل يوم مثلاً وجبت الاجابة ولو فيما زاد على ثلاثة وبما تقدم
علم أن ما يقع أن الشخص يدعوه جماعة ويعقد العقد ثم بعد ذلك يهيئ طعاما ويدعو الناس
ثانياً لا تجب الاجابة كما قاله ع ش (قوله وأن يكون المدعو معنا) أى ان يخصه

منصوبة (وكان بحيث
لونهاهم) عنها (لم ينفوا)
ومنها أن تكون الدعوة
عامة وفي اليوم الاول في
العرس وأن يكون المدعو
معينا

بالدعوة ولو بكتابة أو رسالة مع ثقة أو بمن لا يجرب عليه كذب بخلاف ما لو قال ليحضر من شاء
فلا تجب الاجابة (قوله دعى للتودد) أى أو نحو قوله أو صلاحه أو ورعه أو لا يقصد شئ كما
هو ظاهر وخرج بذلك ما لو دعاه لنحو خوف منه كطمع في جاهه أو ماله أو ليعاونه على باطل أو
ليتناخر به أو نحو ذلك فإن الاجابة لا تجب حينئذ وينبغي أن يقصد المجيب بالاجابة الاقتداء
بالسنة حتى يثاب وزيارة أخيه وإكرامه حتى يكون من المهاجرين المزاورين في الله تعالى أو
صيانة نفسه عن أن يظن به كبر أو احتقار مسلم (قوله مبسوطه تداس) أى بأن كانت على
بساط يداس عليه أو مخاديت كاعلمها كاهم (قوله أومعة طوعة الرأس) أى أو مرفوعة لكن
قطع رأسها من الأقدام وقوله أو كان ثم صورة شجر خرج بقوله صورة حيوان واعلم أن تصوير
الحيوان حرام مطلقا ولو على نحو عرض وبالرأس وإن لم يكن له نظير كبقرة يجنح حين وطائر
بأربعة أجنحة كاهم الوعيد الشديد على ذلك ثم يجوز تصوير رءب البينات لأن عائشة رضي الله
تعالى عنها كانت تلعب به عند النبي صلى الله عليه وسلم وحكمته تدرين أمر التريفة ولا
أجرة تصور كالأرض على كاهم صورة وخرج بالتصوير النظر للمصور فإن كان على هيئة
يعيش به حرم والأفلا ومنه يعلم جواز التفرج على خيال الظل المعروف لأن شخصه مضمونة
البطون وهذا هو المسموع عن المشايخ وإن ذكر سم أن خرق نحو بطنه لا يجوز استدامته
وإن كان بحيث لا تبقى معه الحياة في الحيوان لأن ذلك لا يخرج عن المحاكاة اه فقتضاه حرمة
التفرج على خيال الظل وما أحسن قول بعضهم

رأيت خيال الظل أكبر عجرة • لمن كان في علم الحقيقة راق

مخصوص لأرواح غر وتقتضى • ترى الكل يقضى والحركة باقية

(قوله لا يشبهه ما فيه روح) أى بخلاف صور الحيوان المرفوعة فانما تشبه الاصنام (قوله أو
كانوا بحيث ينتهون) أى كأن كان عالما أو ذاجاه (قوله وجبت) أى في وليمة العرس أو سنت في
غيرها وقوله اجابة للدعوة راجع لكل منه ما وقوله وإزالة المنكر راجع للاول فقط لا للثاني
أيضاً لأن إزالة المنكر واجبة فقتضاه وجوب الاجابة الآن يجب بأن المراد سنت من حيث
اجابة الدعوة أما من حيث إزالة المنكر فواجبة فيصير رجوعه للثاني أيضاً وكل منهما منصوب
على أنه مفعول لأجله لكن لم يحدد فاعاها مع فاعل الفعل إذ فاعله الاجابة وفاعلهما الشخص
المجيب والمزِيل الآن يقال أنه مبني على رأى من لا يشترط الاتحاد وعلم من التعليل بالاجابة
والإزالة أنه لا يمنع الوجوب وجود من يزيله غيره لأنه ليس للإزالة فقط ولولم يعلم إلا بعد حضوره
نمائه فان هجره خرج فان هجره لنحو خوف قتل كاره أو لا يجلس معهم إن أمكن وعلم أن
الاجابة لا تسقط بصوم لأن الكل ليس بواجب ولو في وليمة العرس والأمر به محمول على الندب
ويحصل بالقيمة ثم لودعاه في نهار رمضان والمذمومون كاهم مكافون صائمون لم تجب الاجابة إذا
فائدة فيها لا بمجرد نظر الطعام والجلبوس من أول النهار إلى آخره شق فان أراد هذا فليدعهم
عند الغروب وإذا دعى وهو صائم فلا يكره أن يقول اني صائم حيث أمن الرياء فان شق على
الداعي صوم نذل ولومؤ كذا فالتفرد أفضل لا مكن أن تدارك الصوم يندب قضائه ويندب
أن ينوى بقطره إدخال السرور على صاحبه فان لم يشق عليه فالامسالة أفضل وأما القرص

دعى للتودد فان كانت
صورة الحيوان مبسوطه
تداس أو مة طوعة الرأس
أو كان ثم صورة شجر لم يمنع
طلب الاجابة فان ما يسط
ويداس مهان مبتذل وما
بعده لا يشبهه ما فيه روح
أو كانوا بحيث ينتهون
وجبت أو سنت اجابة
للدعوة وإزالة المنكر

(قوله الآن يجب الخ) فيه
أنه لا ينتج صحة كونه علة
لست تأمل

قول الهندي مشق هذا على
خلاف القياس والقياس
شاق كاتبه عليه الشهاب
الخطابي في شفاء الغليل
نقله نصر الهوري

ولو موسعا فيصير الخروج منه مطلقا (قوله ويحل) أي يساح ثم ان ظن اذ دام السفلة
 المضربة اجتماعهم محرم ويجوز للاضيف الاكل مما قدم له بلا لفظ اكتفاء بالقرينة نعم ان
 انظر غيره لم يجوز قبل حضوره الا بالفظ وهو لغة الغريب ومن ثم تأكدت ضيقا فته واكرامه
 من غيره كالفخر وجامن خلاف من أو جهها والمراد به هنا كل من حضر طعام غيره اطلب
 الاكرام يحيى باسم ملك يأتي برزقه لاهل المنزل قبل مجيئه بأربعين يوما وينادي فيهم هذا رزق
 فلان كما ورد في الخبر ما خوذ من الضيافة وهي الاكرام وينظر في كل جميع ما قدم له أو بهضه
 للقرينة فان دللت قرينة قوية على أن كل جميعه لكونه شيئا قديما لا جازوا للاحرم ويكرمه الاكل
 فوق الشبع من مال نفسه حيث لم يضره ويحرم من مال غيره ويضمنه اما حبه مالم يعلم رضاه
 به وبذلك يجتمع بين الكلامين المتناقضين ولو كان يأكل قدوة عشرة والمضيف جاهل به لم يجوز
 أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في مقدار الاكل لا تفاء الاذن المطلق والعرف فيما وراءه
 وكذا لا يجوز له أن يأكل ثم يتركه في مضغها وابتلاعها اذا قل الطعام لانه يأكل أكثره ويحرم
 غيره ولا الرذيل أن كل من نفيس بين يدي كبير خص به اذلالا على الاذن له بل العرف زاجره
 وبذلك يعلم أنه يجب عليه مراعاة القرائن القوية والعرف المطرد ولو بخلافه فلا يجوز
 الزيادة والنصفة مع الرفقة فلا يأخذ الا ما يخصه أو يرضون به بالاحياء وكذا يقال في قرآن
 نحو عشرين أو مئة شئ ولا يتصرف فيما قدم له الا بأكل لنفسه لانه اذا ذون له فيه دون ما عدا
 كاطعام سائل أو هرة أو كئصر فنه يتقبله الى محله أو بخويع أو هبة نعم له تلقيه من معه مالم
 يفارق بينهم فيحرم على ذي النفيس تلقيه الخسيس دون عكسه مالم تكن قرينة على خلاف ذلك
 ويملك ما قدم له بوضعه في فمه ملكا قبل ان يفتتح عليه فحويعه بعد ان اخرجوه والمضيف ونحوه
 أخذ ما يعلم أو يظن بقرينة قوية رضاه به من طعام وندوة وغيرهما اذا اقتضت القرينة القوية
 الرضا به حل وتختلف قرائن الرضا في ذلك باختلاف الاحوال ومقادير الاموال ولا يضمن ما قدم
 له من طعام وانائه وحصيله يجلس عليه ونحوه سواء قبل الاكل وبعده ولا يلزمه دفع نحو هرة عن
 الطعام ويضمن انما محله بغير اذن ويرأى بعوده مكانه وعلم مما تقرر رخصة التطفل وهو الدخول
 لمحل غيره ليقبوا لوطعامه بغير اذنه ولا علم رضاه وظنه بقرينة معتبرة بل يفسق به ان تكرر
 ومنه أن يدعى ولو عالما مدرسا أو صوفيا فيصحب بجماعته من غير اذن الداعي ولا ظن رضاه بذلك
 واطلاق بعضهم أن دعونه تتضمن دعوة جماعته غير ظاهرا والصواب التفصيل اه أفاده م
 (قوله نكسك) أي رمية مفرقا اه م (قوله في الولائم) أي جميعها (قوله ولوطعه) أي ويحل
 لوطعه لاهل برضا مالكه ويكره أخذه من الهوا بازرا أو غيره فان أخذه منه به أو ائتمنه
 أو بسط قوبه لاجله فوقع فيه ملكه ولو سبوا وان سقط منه بعد أخذه فلو أخذه غيره لم يملكه
 وان لم يسقط بغيره لم يملكه لانه لم يوجد منه قصد لملك ولا فعل نعم هو أولى به من غيره وحديث كان
 أولى به وأخذ غيره ففي ملكه رجها ن جاريان فيما اذا عشت طائر في ملكه فأخذ فرخه غيره
 وفيما اذا دخل السمك مع المائه في حوضه وفيما اذا وقع الثلج في ملكه فأخذ وفيما اذا احيا
 ما يصبره غيره لكن الاصح في كلها الملك كلاحياء ما عدا صورة النار لقوة الاستيلاء فيها فلا
 يملكه غيره باخذه ولو سقط من حجره قبل أن يقصد أخذه أو قام فسقط بطل اختصاصه به ولو

(ويحل ثم) نحو (سكن)
 كدراهم ودنانير وجو
 ولو في الولائم (واقله)
 وتركه ما (أي النسبة)
 والاقط (أول)

نفسه فهو كالووقع على الارض (قوله يشبه النهي) أي وقد نهينا عنهما وانما جاز ذلك لانه صلى الله عليه وسلم حضر املا كافيه أطباق الاوز والسكر فامسكوا فقال لا تنتهبون فقالوا نهينا عن النهي فقال انما نهيتهم عن غيبة العساكر اما العرسان فلاخذوا على اسم الله فجاذبنا وجاهدنا (قوله لم يكن الترك أولى) أي بل يستوى هو والفعل فيكونان مباحين واعلم أنه اذا عم الحرام جاز استعمال ما يحتاج اليه منه ولا يتوقف على الضرورة وأن النقوط المعتاد في الافراح يجب رده كالدين ولذا دفعه أن يطالب به ولا أثر للعرف في عدم ذلك لانه مضطرب فكلم من شخص يدفع النقوط ويستحي أن يطالب به

• (باب القسم والنشوز) •

أي بيان حكمهما وما يترتب عليهما والاول يعقب الدخول والثاني يعقب الاول غالباً وجههما لما بينهما من مناسبة التضاد اذ وجود أحدهما يستلزم في الآخر وجوب القسم مجتمع عليهما مع الحوم من الدين بالضرورة فيكفر جاحده فان تركه مع اعتقاد وجوبه فسق وامامته صحيحة حيث اجتمعت فيه شروط القدوة خلافاً لغيره (قوله وهو) أي اصطلاحاً ما لفته فغناه الارتناع من نشر أي ارتفع سمي المعنى الاصطلاحي بذلك لانه من الارتناع عن أداء الحق وقيل ان المعنى المذكور معني لغوي وشري وانظر وجع عن الطاعة يشمل خروج الزوجة عن طاعة الزوج وعكسه وان لم يشتهر اطلاق النشوز في حق الرجل واعلم أن حق الزوج عليها طاعته وملازمة المسكن وحدها عليه المهر والقسم والنفقة والمعايشة بالمعروف قال تعالى ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف أي في وجوب الاداء (قوله بفتح القاف) أي مع سكون السين أما بقية فتحها فاليمين وبكسر مع سكون النصب ومع فتح جمع قسمة والمراد به هنا التسوية بين الزوجتين فاكثري المبيت عندهما أو عندهن لافي الجماع والاستمتاع والتبرعات المالية وان قام بهن عذر حسي كمرض ورنق وقرن أو شرعي كحيض لانشوز وعدة ولا صغر مع عدم أطاقه وطرفين انصفت بشئ من هذه الثلاثة لا قسم لهما ومن ذلك الامة التي لانفقة لهما عليه وكان صلى الله عليه وسلم لم على غاية من العدل في القسم والمعة وأنه كان واجبا عليه وقبل كان تبرعاً منه (قوله خصوص وعموم) أي خاص وعام أو خصوص وذو عموم والخصوص والعموم من حيث المستحق والزمان (قوله زفت اليه بكر) أي وفي عصمته غير هاريد المبيت عندها أو عندهن كما يستفاد من قوله بلا قضاء للمباقيات أما لو لم يكن في عصمته غير هاريد أو غيرها ولا يريده المبيت عنده فلا يثبت حق الزفاف الجديدة كما لا يلزمه ان يبيت عند زوجته أو زوجها ابتداءً وخروج بقوله زفت الرجعية لبقائها على النكاح الاول بخلاف بائن أعادها مرة متفرقة أعقها ثم تزوجها ويجب أن يتخلف ليلاً إلى مدة الزفاف عن نحو الخروج للجماعة ونسيب الجناز وعيادة المرضى أمثالها فلا يفسد له التحلف لذلك بل له الخروج له (قوله بكر) أي حقيقة ولو غوراء أو حكا كتيب بغير وطء كمرض وشبهه أو مخلوقة كذلك ويشمل ذلك قول شرح المنهج بكر بالمعنى السابق في استئذانها اه أي وهي التي لم تزل بكراتها بوط في قبلها (قوله ولو أمة) أي وكافرة حرة لان ما يتعلق بالطبع لا يختلف بالرق والحرية وغيره مما كده الايلاء والعنة (قوله سبع) أي من الليالي أي مع أيامها وهذا الثلاث (قوله أو ثيب) وهي من زالت

لان الثاني يشبه النهي والاول تسبب الى ما يشبهها ثم ان عرف أن الناشز لا يؤثر بعضهم على بعض ولم يقدح الاقط في صرأة الا لاقط لم يكن الترك أولى • (باب القسم والنشوز) • وهو الخروج عن الطاعة (القسم) بفتح القاف نوعان خصوص وعموم فالخصوص في سبعة أحدها وثانيها (فيما لو لو زفت اليه بكر) ولو أمة (فيخصصها باقامة سبع عندها بلا قضاء) للمباقيات (أو ثيب) ولو أمة (فبثلاث) نفي ابن حبان سبع للبكر وثلاث للثيب

بكرتها بوطء حلال أو حرام ولو بوطء شبهة أو فرد (قوله فان زادها) الضمير قيد خرج به ما لو زاد
 البكر على السبع وسبب ما في محترزه والى سبع قيد ثان خرج به ما لو زادها دون السبع فانه انما
 يقضى الزائد فقط وباختيارها أى طلم اقيده ثالث سبب ما في محترزه أيضا (قوله الى سبع) أى من
 اليد الى مع أيامها وكذا الثلاث (قوله قضاها) أى فبعت عند كل واحدة سبع ليال معقولة
 فالجملة إحدى وعشرون ليلة ثم يعود بالقسم هكذا قاله سم وهو ظاهر كلام المشرح وقال
 ع ش يقضيه من خصوص نوبتها ولا يتيسر ذلك الا من أربع وعشرين ليلة وذلك بأن يقرع بينهم
 ويدور فالليلة التي تخصها يئتم عند واحدة من الباقيات بالقرعة أيضا وفي الدور الثاني يبيت
 عند واحدة أخرى بالقرعة أيضا وفي الدور الثالث تتعين الليلة لثلاثة في كل اثنتي عشرة ليلة
 يخص كل واحدة ليلة وهكذا يفعل في بقية الادوار الى أن تتم السبع لكل واحدة وعظامها من
 أربع وعشرين ليلة كما مر (قوله ويسن تخييرها) أى تأسيبا تخييره صلى الله عليه وسلم أم سلمة كذلك
 فاخترت التثنية رواه مسلم اه مر (قوله واجب على الزوج) أى العاقل أو السكران
 ولو مرأها قاضا وسقيها فان جار المراهق فالأثم على وليه ان علم بذلك وقصر ومثله المميز الممك
 وطوه ولا يلزم الصبي قضاء وان بلغ كافي المحنون أو جار السفينة فاقم على نفسه التكليف ولو نام
 غير المميز أصغر أو جنون مطبق عند بعضهم وطلب الباقيات بيانه عند من لم يله اجابتهن
 لذلك فيطوف به عليهن (قوله لتزول الحشمة) أى الاستحيا مصدر حشم من باب ضرب وهذا
 التعليل جرى على الغالب فلا يرد أن الامه لو كانت مستفرشة لم يدها ثم أعنتها وتزوج بها
 كان لها حق الزفاف مع أن الحشمة زائلة قبل ذلك وكذا لو طلق زوجته بانثام جدد نكاحها
 بخلاف رجعية راجعها فلا حق لها في الزفاف ولو نكح جديدتين وأراد المبيت عندهما واجب
 لهما حق الزفاف فان زفنا من تبدأ بالاولى والا فمر بينهما (قوله لان حياها) بالمد أما بالقصر
 فهو المطر وخرج النافقة (قوله ويجب موالاة ما ذكر) أى من السبع والثلاث ولا يتغلف غيرها
 عن الجمعة والجماعة وغير ذلك أما بالافيجب عليه الخلف عن الجماعة ونحوها كما مر وهذا هو
 المعقد وان وقع في كلام بعضهم ما يخالفه (قوله ولو زاد البكر) أى ولو بطلها كما يؤخذ من
 التقييد بعد وانما قضى الزائد لانهم لم تطمع بوجه جائز فكان ذلك منها محض تعدد وهذا محترق
 الضمير العائد للثيب وما بعد محترق باختيارها ولو قال أو زادها أقل من السبع باختيارها لوفى
 بجميع المحترقات (قوله من الثيب) انما قيد بها ان فيها نفس ملبية ان تتار السبع أو مادونها
 فان اختارت السبع قضى جميعها للآخرى لانها طمعت في حق غيرها فغلظ عليها أو اختارت
 دونها قضى الزائد فقط وأما البكر فان زادها على السبع لم يقض الا الزائد فقط ولو باختيارها
 كما مر وعبارة مر فان أقام السبع بغير اختيارها أو اختارت دون السبع لم يقض سوى
 ما زاد على الثلاث لانهم لم تطمع في حق غيرها وهي البكر ولو زاد البكر على السبع قضى الزائد
 فقط ووجهه أنه لم تطمع بوجه جائز فكان محض تعدد ولو زاد الثيب على السبع قضى الزائد
 على الثلاث اختارته أولا هكذا قال بعضهم وقد يقال ان زيادتها على السبع كزيادتها
 على الثلاث ففيها التفصيل المتقدم بين كون ذلك باختيارها أولا اه وهذا أعنى قوله وقد
 يقال الخ هو المعقد فاذا طلبت منه عشر ليال كان كطلم السبع لانها في ضمن العشر فيقض

(فان زادها) أى الثيب
 (الى سبع) باختيارها
 (قضاها) أى السبع
 (الباقيات) ويسن
 تخييرها بين ثلاث بالقضاء
 وسبع بقضاء والمعدد
 المذكور واجب على
 الزوج لتزول الحشمة بينهما
 وزيد للبكر لان حياها
 أكثر ويجب موالاة ما ذكر
 لان الحشمة لا تزول بالمفارقة
 ولو فرقه لم يحسب واستأنف
 وقضى المفرق للباقيات
 ولو زاد البكر على السبع
 أو الثيب على الثلاث بقدر
 اختار من الثيب قضى
 الزائد للباقيات (و) فانه

الجميع (قوله في السافر) أي غير المغرب للزناو ويشترط أن يكون السفر مباحا بخلاف غيره
فليس له أن يسافر بواحدة منهن فيه مطلقا فان فعل قضى للمخالفات هذا عند عدم رضا من فان
رضي بواحدة تخرج معه جاز ولو ان الرجوع مالم يشترع في الخروج فان خرج وسافر حتى جاز
له الترخيص امتنع عليهن الرجوع وقضيته أن لهن الرجوع قبل ذلك وبعد الشروع في السفر
وعبارة مر ويشترط في السفر هنا كونه من مزارع أو يؤخذ منه أنه لا قضاء مادام يتخص ولو في
مدة ثمانية عشر يوما انقض الشافعي أن هذا من رخص السفر في نحو سفره مصيبة حتى سافر
بعضهم أنهم مطلقا وقضى للباقيات ابا خنصار قال روى ويجب عليها السفر بطائفة كركوب
بحر غابت السلامة فيه ان أمن الطريق والمقصود والامتناع منه له صيانة به نشوز لأنه لم يدعها
للمعصية بل لاستيفائه حقه اه (قوله لا نقله) كزيارة وتجارة ورج وسفر النقل هو الذي
يقصد فيه الإقامة يدار أخرى ولودون مسافة القصر (قوله بقرعة) ويلزم من عينها القرعة له
الاجابة ولو محجورة ولو خرجت القرعة لصاحبة الذوبة لم تدخل نوبتها بل اذا رجع وقامها اياها
اه أفاده مر (قوله لا اتباع) دليل لقوله بقرعة (قوله مدة السفر) أي مدة ترخصه ذهابا وايابا
وخرج بذلك مدة الإقامة فقيم انقضاءه بان (قوله أمالو سافرا نقله) ذكر ذلك خمس صور ثلثان
ممنعتان وثلاثة جائزة (قوله وأن يخالفهن) أي لا قطاع اطماءهن من الوقاع كالابلا وظاهر
أن محله حيث لم يرضين اه أفاده مر (قوله بل يتقاهن) ولا يجوز له أن يقل بعضهن بنفسه
وبعضهن بوكيله الا بقرعة والمراد بالوكيل هنا المحرم فان كان أجنبيا امتنع السفر معه مطلقا
والارجح الاكتفاء بالنسوة المقاتات اه أفاده مر (قوله أو يطأهن) ظاهره ولو كان الطلاق
رجعي او هو كذلك لحصول مقصودهن من التزوج بغيره عند انقضاء العدة (قوله فان سافر
بعضهن) أي النقل فهو من شرع على قوله فيصير عليه أن يصحب بعضهن الى آخره وقوله قضى
للباقيات وكذا يقضى ان أرسلهن مع وكيله في سائرهم لو عجز عن استصحاب جميعهن دفعة
ففيه في أن يجوز له استصحاب بعضهن او لا بالقرعة ثم بعد ذلك يرسل لاختد الباقي أو يأخذهن
ولا قضاء (قوله أو سافر باحدى نسائه) أي لا نقله لان هذا محتمر قوله بقرعة المذكور في سفر
غير النقل (قوله عصى وقضى للباقيات) أي جميع المدة ولو لم يمت معها لم يخالفها في بلدان
خلفها الى بلد لم يتصل لهن اه أفاده مر (قوله أو وصل المقصد وأقام) أي أو سافر باحداهن
بقرعة لكن وصل مقصده بكسر الصاد أي أو غيره فالمقصد ليس بقيد وقوله وأقام أي إقامة
تمنع الترخيص وهي أربعة ايام مصحاح ان لم يكن له حاجة يتوقع قضاءها أو أكثر من ثمانية عشر
يوما ان كان له ذلك فيقضى الزائد على مدة المسافرين فيهما أما مادون الأربعة عند عدم الحاجة
والثمانية عشر اذا كان له حاجة يتوقع قضاءها فلا يقضيها والحاصل أن كل زمن حل له الترخيص
فيه لا يقضي به والا قضاء هذا ان لم توجد منه نية عند وصول المقصد مثلا فان نوى الإقامة عند
الوصول وكذا قبله وكان ما كنامة مثلا قضى مدة الإقامة ولودون أربعة ايام وعبارة تخرج
المنهج والمراد بالاقامة ما مر في باب القصر فحصل عند وصوله مقصده نيتها عنده أو قبله بشرطه
أي من كونه ما كنامة مثلا فان أقام في مقصده أو غيره بلا نية وزاد على مدة المسافرين قضى
الزائد اه (قوله وسأكن معصوبته) بخلاف ما إذا لم يسأكنه بان اعترضاها فلا يقضيها (قوله

(في السافر) ولو سافرا
قصيرا (لا نقله باحدى
نسائه بقرعة) لا اتباع
رواه الشافعيان (فلا
يقضى للباقيات مدة السفر
لان قضاءه لم يتحل عنه
على الله عليه وسلم وان
المعصية معه وان فازت
بمعصيته فقد تعبت بالسفر
ومشاقته أمالو سافرا نقله
فيصير عليه أن يصحب
بعضهن ولو بقرعة وان
يخالفهن حذر من الاضرار
بل يتقاهن أو يطأهن أو
يقل بعضا أو يطأ بعضا
فان سافر ببعضهن ولو
بقرعة قضى للباقيات أو
سافر باحدى نسائه بلا
قرعة عصى وقضى للباقيات
أو وصل المقصد وأقام
وسأكن معصوبته مدة
الإقامة

قضاها) أى مدة الإقامة على التفصيل السابق وهـ هذا محترز قوله فى المتن مدة السفر ولو كتب
 الباقيات يستحضرهن عند الإقامة يندقضى من حين الكتابة ولو أقام بعد وصوله مقصده ثم
 أنشأ سفره منه أمامه فإن كان نوى ذلك أو لا فلا قضاء إلا أن كان سفره بعد انقطاع ترخصه
 قضى والا فلا أه أفاده مـ (قوله وأمة) المراد به من يهاجر بسائر أنواعها ولو بمبعضه ولو عبر
 بذلك كفى المنهج لكان أولى (قوله بشروطه) من اسلامها المسلم وخوفه العنت وعدم قدرته
 على نكاح الحرة أو عدم صلاحيتها للقطع وقوله على نكاح الحرة أى بأن أيسر بعد أن كان
 معها أو نكح الحرة وقوله أو كان الزوج عبداً أى أو كانت أقيطة وأقرت بعد كمالها بل رفق هذه
 صور ثلاث يجتمع فيها الحرة والامة وخارج بذلك الاماء المملوكات فقط فلا قسم لهن وإن كن
 مسئولات أما الاماء المزوجات فكالحرائر (قوله وللحرة المثلان) ولا يجوز لها أربع أو ثلاث
 وأغيرها المثلان أو ابنة ونصف بغير التراضى أما به فلا يمنع وإنما تستحق غير الحرة انقسم اذا
 استحققت النفقة بأن كانت مسلمة للزوج أمة أو غيرها كالحرة وحمل استحقاقها ابنة فقط ما لم تعتق
 قبل تمام نوبتها فان عتقت قبله والبدء بالحرة فإن كان فى أول ليلتها أتمها وبات الثانية عند
 العقيقة وفى الثانية أتمها وبات عند العقيقة ليلتين فان عتقت بعده اقتصر على ذلك ثم سوى
 بينهما أو والبدء بالامة فكالحرة أيضاً فيتم بيت عند الحرة ليله ثم يدوى بينهما ما بعد ذلك
 ولو لم تعلم هى بالعتق حتى مضى أدوار وهو يقسم لها قسم الاماء مع علمه بقضى اها ما مضى على
 المعقد فإن لم يكن عالمها لم يقض (قوله كجرواء الدار قطعى عن على) أى فى الامة ويقام بها
 المبعضة وقوله ولا يعرف أى على مخالف فصار ذلك اجماعاً (قوله كأن يدعوهم الخ) وكأن
 خرجت من منزله بغير إذنه لا الى القاضى اطاب الحق منه ولا الى اكنساب النفقة اذا أعسر
 بها الزوج ولا الى استفتاء اذ لم يكن زوجها فقها ولم يستفت اها وكان لم تفتح له الباب ليدخل
 وكان قوله منها أو منعه من الفتح والا فلا يجب عليها خدمته كما مر وكنتها له من الاستمتاع ولو
 غير جماع حيث لا عذر وأدعت الطلاق كذبا لامة هـ من ذلك تدل ولا الشبهة ولا الايذاء
 بقول لسانها فلا يكون نشوزا بل تأنبه وتستحق التأديب عليه ولا فرق بين أن تكون عاصية
 بنشوزها أو لا كيجنونة خرجت من مسكن زوجها بغير إذنه وأدعت الزوجة بعد الفشور الى
 الطاعة لا تستحق قضاء (قوله الى منزله) أى الذى أعده لاتبائهن فيه وخرج بذلك ما لو دعاها
 لمنزل ضرته فلا بد امتناعها نشوزا وحمل كون امتناعها نشوزا عند دعائها المنزلة ان لم تكن
 شريفة والا فلا بد نشوزا حيث كان منزله فى بيت آخر فان كان فى البيت الذى هى فيه عند ذلك
 نشوزا (قوله أو سافرت) قيد خرج به ما لو خرجت حاجتها الى البلد بانه كان تذكرون بلادة أو
 ماشطة أو دابة تولد النساء فلا يسقط حقها من القسم ولا من النفقة على المعقد وكذا الوارثات
 لخراب البلد وارثات لاهلها واقتصر على قدر الضرورة فلا يسقط حقها كما لو خرجت من
 البيت لاشرافه على الانهدام وقوله لامة قيد ثان وهو صادق بما لو سافرت وحدها أو مع أجنبي
 وقوله بلا إذن أى ولو لحاجة وهى قيد ثالث خرج به ما لو كان باذنه فقيه التفصيل الذى أشار
 اليه بقوله أو به لغير حاجته الخ والمقسم سفرها لامة وقوله لغير حاجته قيد رابع والحاصل أن
 الذى يستفاد من كلامه ثلثان وسبعون صورة لانها إما أن تسافر وحدها أو مع أجنبي أو مع

قضاها الباقيات (و) رابعها
 (فبما لو كان تحت حرة وأمة)
 كان سبق نكاح الامة
 بشرطه على نكاح الحرة
 أو كان الزوج عبداً (فلهما)
 أى الامة ولو مكاتبة (للهما)
 وللحرة المثلان فيخصها
 بزيادة (للهما) كما رواه
 الدارقطني عن على ولا
 يعرف له مخالف والمبعض
 الامة (و) خامسها
 وسادسها وسابعها (فبما لو)
 نشزت إحدى نسائه)
 كان يدعوهم الى منزله
 فقتل أحدها (أو)
 سافرت لامة بلا إذن أو
 به (أى باذنه) لغير حاجته)
 بأن كان

الحاجة أجنبية أو حاجتها ٣١٦ أو الحاجة كثرها أو منع الأمة سيدها من تمكينه (في قسم الباقيات بلا قضاء

للناشر والمساورة والأمة)
 الزوج وعلى كل ما أن ياذن لها أو ينهاها أو يسكت وثلاثة في ثلاثة بتسعة وعلى كل ما أن
 يكون سفرها الحاجة أو الحاجة لها أو الزوج أو الأجنبي أولها وللزوج أولها والأجنبي أو
 للزوج والأجنبي أو الثلاثة فالجدة ثمانية تضرب في التسعة السابقة تبلغ ما ذكر لا تسحق قسما
 في ثمانية وأربعين منها وتسحق في الباقي (قوله حاجتها) أي كسج وعمرة وتجارة وقوله أو
 حاجتها أي الزوجة والأجنبي (قوله أو منع الأمة) بالنصب مفعول وسددها فاعل وفي معناه
 منع الولي وإيمته بل ومنع الأجنبي فلو حصل التمكين من منع السيد أو من ذكر استحققت
 القسم كما يؤخذ من قوله إلا في عدم تمكينهن والاذن يرفع الائم فقط (قوله من تمكينه) أي
 الزوج (قوله أن لم ينهها) فإن نهها فلا قسم لها سواء قدر على رد هائم لأنم ان استغنى بها
 استحققت القسم والنفقة فيما بعد الاستمتاع لان استمتاعها براضا صاحبها له أما قبل
 الاستمتاع فلا تسحق شيأ على الأقرب وقوله وكذا الهن أي ان كرمه فيجب عليه القسم بينهما
 في السفر حيث لم يحصل منه منى الهن (قوله ولو مع حاجة غيره) أي بان كان الحاجة فقط أو مع
 لأجنبي أو مع الزوجة أو معهما فتسحق القسم في الصور الأربع والنفقة تابعة للقسم ومثل
 حاجته وحده حاجة غيره بسؤال الهن في قضائها (قوله أن يسوي بينهما) أي وجوباً حتى بين المسلمة
 والأمة وقوله لكل واحدة ليله الخ ولا يجوز جعل نوب القسم لبعض ليله أو بعض نهاراً أو
 طوافه صلى الله عليه وسلم على نسائه في ليله واحدة فمفعول على رضاهن (قوله ولا تجوز الزيادة
 على الثلاث) أي وأن تفرق في البلاد أه مر (قوله بغير رضاهن) أما براضاهن فتجوز الزيادة
 على الثلاث وعليه يحمل قول الاملاء يجوز القسم مشاهرة أي شهر أو شهر أو سنة أي سنة
 وسنة أه زى (قوله الى الايجاش) أي الامتهان (قوله وتجب القرعة الخ) والواجب ثلاث
 قرع ان كان الزوجات أربعاً ثلثين الرابعة فإن كن ثلاثاً واجب قرعتان ثلثين الثلثة أو ثنتين
 وجبت واحدة وله الاكتفاء بقرعة واحدة عند تعدد الزوجات بان يكتب للباقي ويخرج على
 الاسماء أو بالعكس فإن باتت عند واحدة بالقرعة انهم ووجب تمام الدور بقرعة ثم تجب القرعة
 لابتداء الدور بعده لا لغاؤه هذا الدور لعدم القرعة في ابتداءه (قوله وبعد تمام نوبتها) أي فراغ
 ليلتها وهو ليس بقديم بل له الاقراع قبل تمام نوبتها وكذا ما بعد (قوله ثم بين الاخيرتين) فيجب ج
 الى ثلاث قرع في الأربع زوجات كما مر (قوله بالقرعة) بل لا تجوز لانها قد لا توافق الدور
 الاول أه قل وفي حاشية عش على المنهج الجواز (قوله ولو أعرض عنهن) بترك القسم
 الهن السكن بعد تمام الادوار لم يأنم وان أراد العود بعد الاعراض راعى الادوار السابقة بلا
 قرعة أه قال (قوله فان خرج الخ) حاصله أنه لا يجوز الدخول على الضرة في الاصل الا
 اضرة كوتها أو مرضها الخوف أو الحمل لكونه مخوفاً قد دخل ليتبين الحال أوله عرف أنه
 مخوف أو غير مخوف ثم ان طال ممكنه أو طالته قضى الجميع على المعتد وقبل يقضى الزائد فقط
 وكذا لو خرج لغير بيت الضرة ولو باكره كافي كلام المصنف ولكنه هنا يقضى لامن نوبة
 احداهن وأما في التابع فيجوز الدخول الحاجة كعبادة وتعرف خبر وتسليم نفقة ووضع مناع
 وأخذه ثم ان طال زمن الحاجة فلا قضاء أو طالته قضى الزائد فقط فان دخل بلا سبب عصي
 وقضى ان طال أو طال ولا يقضى زمن الجماع سواء في الاصل والتابع وان طال المكث له

للمناشر والمساورة والأمة)
 اعدم تمكينهن ونخرج
 بزيادة لامعه مالو سافرت
 معه ولو بلاذن فيقسم
 لها ان لم ينهها وكذا الهن
 ان كن معه أيضاً وبغير
 حاجته أي غيرها فقط مالو
 كان حاجته ولو مع حاجة
 غيره فيقسم لها (والعموم
 أن يسوي بينهما) بان يقسم
 لكل واحدة ليله أو ليلتين
 أو ثلاثاً فبعضى بتركه
 التسوية ولا تجوز الزيادة
 على الثلاث بغير رضاهن
 لما فيه من طول العهد
 بين المفضى الى الايجاش
 وتجب القرعة عند
 تنازعهن للابتداء الواحدة
 منهن فيبداً من خرجت
 قرعتها وبعد تمام نوبتها
 يقووع بين الباقيات ثم بين
 الاخيرتين فاذا تمت النوب
 راعى الترتيب بالقرعة
 (ولا يلزمه وطه) فلا يلزمه
 التسوية بينهما فيه ولا في
 غيره من القتمات لكن
 يستحب ولو أعرض عنهن
 لم يأنم (فان خرج في نوبة
 احداهن ايلاً ولو عذر)
 كان أخرجه السلطان
 قهر عليه وطال خروجه

قول الشارح فيقسم لها
 ان لم ينهها) معنى قسمها لها

حيث لم يكن معه أيضاً أنه يقضى لها المسلمة التي فانتها بسبب السفر فاذا نهها سقطت تلك المسلمة
 لنفسه والله اعلم قال كافي شرح المنهج قضى لها السكن انطهر (قوله وفي حاشية عش على المنهج الخ) انظر ما وجهه

لنعلقه بالشهوة لكنه يحرم عليه وقد نظم ذلك بعضهم في قوله

النزوح أن يدخل للضرورة * اضرة ليست بذات النوبة
في الأصل مع قضاء كل الزمن * أن طال أو أطله فأنقسن
وان يمكن في تابع الحاجة * وقد أطل وقت تلك الحاجة
قضى الذي زاد فقط ولا يجب * قضاؤه في الطول هذا ما اتخبط
وان يكن دخوله لا لغرض * عصى وبقي لاجتماع عرض اهـ

(قضى لها ما فات) وخرج
بإيلا النمارق فلا قضاء عليه
إذا لم يطل مكانه عند أخرى
(ولو ظهر أماره نشوز) قولا
كان تحببه بكلام خشن
بعد أن كان بلين أو فعلا
كان يجدها أعسر اضرا
وعبوسا بعد طلاقة وجهه
واطف (وعظها) بلا هجر
وضرب فاعلمها تيدي عذرا
أو توب عما وقع منها
بغير عذر والوعظ كان
يقول لها اتقي الله في الحق
لواجب عليك واحذري
العقوبة ويدين لها أن
النشوز يسقط النقصة
والقسم (أو تحققه) أي
النشوز

(قوله والظاهر تقييده)
وفيه أنه نص في أول
عبارة على التقييد

(قوله قضى لها ما فات) أي قدر زمنه من ليلة أخرى ويلغو باقيها لكن لا بد أن يكون ذلك بعد تمام الدور (قوله إذا لم يطل) بضم الياء من أطل ومكانه مفعوله وقوله عند أخرى أي عند ضرة أخرى وظاهره أنه يقضى الجميع وليس كذلك بل يقضى الزائد على قدر الحاجة فقط كما مر لأن فرض المكلام في التابع وأعلم أن الأصل في القسم لمن عمله تارة الليل لأنه وقت السكون وانما رقبته أو بعده تبع لأنه وقت المعاش والاولى تقديم الليل خروجا من خلاف من عينه لأنه الذي عليه التواريخ انشريعة وإن عمله ليلا كحارس النهار لأنه وقت سكونه والليل تبع لأنه وقت معاشه ولو كان يعمل تارة ليلا وتارة نهارا روى ذلك بأن يجعل التابع وقت عمله والأصل وقت فراغه وإسافر وقت نزول ليلا كان أو نهارا قل أو كثرا وان تفاوت وحصل الواحد نصف يوم ولاخرى ربعه ولو كانت خلوة وقت السعدون النزول كان هو وقت القسم ولو أقام فيه إقامة يمكن فيها القسم للمقيم كبومين وليتين إن معه زوجتان وجب عليه القسم ولجنون وقت افاقته أي وقت كان هذا ان تقطع جنونه وانضبطت أوقات الافاقة فبراعى هو أوقات الافاقة ووليته أوقات الجنون بالشرط الاتي لتكون لكل واحدة نوبة من هذه ونوبة من هذه فان أطبق جنونه أول مضطربة وقت افاقته نظرا أن لم يؤمن ضرره أو أدام الوطء فلا قسم وان آمن وعليه بقية دور ووطئته لزومه الطواف به عليهن كإلوانقعه الوطء أو مال اليه وفيما لا ينضبط لوقته لواحدة زمن الجنون وأفاق في نوبة أخرى قضى للاولى ما جرى في زمن الجنون انقصه (قوله ولو ظهر الخ) هذا شروع في حكم النشوز (قوله خشن) بكسرتين أو بفتح فكسر كتف والاول ذكره الاشعري في شرح الخلاصة والثاني ذكره في القاموس فهما الفتان وقوله بعد أن كان الخ يقيده أنه لو كان عادته أن لا يكن نشوزا إلا أن زاد (قوله وعظها) نداء أي حذرهما عقاب الدنيا بالضرب وسقوط المون والقسم والآخر بالعذاب كما سباني (قوله بلا هجر) كلامهم قد يقضى بحريم هجرها في المضيعة في هذه الحالة ولا شك فيه إذا قوت حسنا لها من قسم أو غيره والأفظهر عدم تجريمه كإياد علمه جماعة منهم السبكي والأذري اهـ شورى وعبارة مرق والمزاد في هجره شون حقه من نحو قسم حرمة حينئذ بخلاف هجرها في المضجع فلا يحرم لأنه حقه كما مر اهـ وظاهره أن هجرها في المضجع لا يحرم مطلقا والظاهر تقييده بما مر في عبارة الشوري (قوله في الحق الواجب) أي الذي هو طاعته اللازم لها تسام نفسه له ومعاشرته بالمعروف وملازمة المسكن وحققها عليه المهر والقسم والمعاشر بالمعروف كما مر وفي عكس هذه وهو نشوز الزوج بينهما الحاكم ويعززه أن رأه مصحفة (قوله واحذري العقوبة) أي عقوبة الدنيا والآخرة كما مر (قوله ويدين لها الخ) وينبغي أن يذكرها خبر الصحيحين إذا باتت المرأة هاجرة فرائس زوجها العنتها الملائكة حتى تصبح وخبر الترمذي أيما أمر أباتت

وزوجها راض عنها خات الجنة (قوله وان لم يتكرر) رد على القول الضعيف الذي حكاها في
المنهاج القائل بأنه لا يضربها الا اذا تكررت منها النشوز وجرى عليه أيضا أبو شجاع حيث قال
فان اقامت عليه ضربها (قوله في المضعج) بكسر الجيم وفتحها أي الوطء أو الفراش وخرج به
الكلام فيحرم المهر فيه فوق ثلاثة أيام ولو اغير الزوجين الا بعد شرعي ككون المهر وشرع
فاسق او مبتدع وان كان هجره لا يفعله ترك القسق نعم لو علم أن هجره يحمله على زيادة القسق
امتنع كما قاله ع ش وكصلاح دينه او دين المهاجر فيجوز ولو جيع الدهر وعليه حل هجره صلى
الله عليه وسلم كعب بن مالك وصاحبيه من امة بن الربيع وهلال بن امية حين خلفوا عن غزوة
تبوك وهجر السلف والخلف بعضهم بعضا في الاحياء ان سعد بن أبي وقاص هجر عمار بن ياسر
الى أن مات وهجرت سيدة ثناء سيدة خضعة وهجر عثمان بن عفان عبد الرحمن بن عوف
الى أن مات وهجر طائوس وهب بن منبه الى أن مات وهجر الثوري شيخة ابن أبي ليلى الى أن مات
ابن أبي ليلى ولم يشهد جنازته وحل حرمة هجرها في الكلام فوق ثلاثة أيام ان قصد ردّها لحظا
نفسه فقط أو له وللطاعة والزجر عن العصية فان قصد ردّها للطاعة وزجرها عن العصية فقط
جاز ما هجرها في الثلاثة قائل بخلاف ما أحسن قول بعضهم

ياسيدي عندك في مطلقه * فاستفت فيها ابن أبي حنيفة

فانه يروى عن جده * ما قد روي الضحاك عن عكرمة

عن ابن عباس عن المصطفي * نبينا المبعوث بالمرحمة

أن صدود الالف عن الله * فوق ثلاث ربنا حرمة

وأنت مذخس لنا هاجر * فاستخاف الله فينا فـ

(قوله وضربها) أي ولو بسوط أو عصا على المعقد ولا يبالغ بالضرب أربعين في الحرمة ولا عشرين
في الأمة وإذا ضربها وادعى أنه نشوزها وادعت خلافه صدق بيمينه بالنسبة لجواز الضرب
وترك المؤاخذة لان الشرع جعله وليا عليها وصدقته هي بالنسبة لعدم سقوط القسم
والنقطة والكسوة هذا ان لم يعلم براءته وتعديه والالم يصدق ويضمن ما نكح بالضرب من نفس
أو عضو ومنفعة لان ضرب الأديب مشروط بلازمة العاقبة والاولى له العفو لانه لمصلحة
بخلاف ولي المصبي فان الاول له عدم العفو عن تأديبه لانه لمصلحة الولد وليس له ان يضع بضرب
المستحق فيه الممتنع من ادائه الا هذا ولحق يمتنع من حق سيده وانما اجازة الضرب ولم
يجب الرفع للحاكم لشقته ولان القصد ردّها للطاعة نعم ان كان بينهما عداوة تعين الرفع له وله
منه هان من عيادة أبويها وشهود جنازتهما وجنازة ولدها والاولى أن لا يفعل (قوله أن ينفذ)
أي في ظنه فان لم ينفذ حرمة لانه عقوبة مستغنى عنها ولا ينقل امرته من المهر والضرب الا ان علم
أن التي قبلها لا تنفذ نعم ان علم أن غير الضرب لا ينفذ كان له ضربها ابتداء وقوله غير مبرح الخ
المبرح ما يعظم ألمه عرفا وقيل ما يخشى منه نكاح نفسه أو عضو وقيل ما يورث شيئا فاحشا وهو
أولى وقريب من الاول (قوله فان ادعى الخ) شروع في حكم التعدي منه ما بعد ان ذكر
التعدي منه فقط وترك التعرض للتعدي منه فقط وذكره في المنهج بقوله فلو منعها حقه كقسم
ونقطة ألزمت القاضي وفاءه أو آذاها بشتم أو نحوه بالاجب ثم اعني ذلك وانما لم يعز له ان اساءة
الخلق تكسر بين الزوجين والتعزير عليها يورث وحشة بينهما فيقتصر أولا على التي لعل الحلال

(وان لم يتكرر وعظما
وهجرها في المضعج
وضربها) قال تعالى
والا ان تخافون نشوزهن
فعظوهن واهجروهن في
المضاجع واضربوهن
والخوف فيه معنى العلم
وحمل ما ذكر في الضرب أن
يقيد وان يكون غير مبرح
وفي غير الوجه والمالك
(فان ادعى كل) من
الزوجين تعدي الآخر
عليه

قوله نعم ان علم الخ انظر
في معنى هذا الاستدلال

(قوله فيه ان بعث الخ)
قال شيخنا كلام الشارح
وجبه مع قوله ان اشتبه
تأمل

(واشبهه) الحال (بعث)
القاضي (وجوبا) (حكيمين)
برضاهما (ليسترا في)
أمرهما بعد اختلاف
حكميه وحكمهما بها
ومعرفة ما عندهما في ذلك
ثم (بإعلان المصلحة) بينهما
(من اصلاح وتفريق) قال
تعالى وان ختم شقاق
بينهم فما فاعشوا حكمين
أهلهم وحكمين أهلها الآية
ويستحب كونهم من
أهلهم الآية ولان الأهل
أعرف بمصلحة الأهل
(وهما وكيلان اهـ)
لاحكام من جهة الحاكم
لان الحال قد يؤدي الى
الفراق والبضع حق الزوج
والمال حق الزوجة وهما
رشيدان فلا يولى عليهما
في حقهما (في كل) هو
(حكمه بطلاق وقبول)
عوض وتوكل (هي) حكمها
بيدل عوض وقبول طلاق
به (أي بالعوض ثم الحكمان)
بشروط فيهما الاسلام والحريفة

يلتزم بينهما ان عاد اليه عز وبعباراه ان طابته ولو كان لا يتعدى عليهما وانما يكره صحبة الكبر
او مرض او نحو ذلك بعرض عنها فلا شيء عليه وبسن لهما الاستعطا فيه بما يجب كان تسترضيه بترك
بعض حقها كاتركت سودة نوبتها العائشة لما استشرت منه صلى الله عليه وسلم لم رغبته عنها
كبرها خافت ان يطلقها فذات له والله يا رسول الله ليس غرضي فذلك ما يرغب النساء في
الرجال وانما يريدان أحسرى زواجك الطاهرات واني وهبت حتى لعائشة فكان صلى الله
عليه وسلم يقسم لهما يومها يوم سودة كما أنه يسن له اذا كرهت صحبته لما ذكر ان يستعطاها بما
تحب من زيادة النفقة ونحوها كما مر اهـ بزيادة من مر (قوله واشتبه الحال) أي على القاضي
(قوله بعث القاضي الخ) فيه ان بعث الحكمين لا يترتب على مجرد دعوى كل التعدي بل
الترتب عليه أن يمنع الظالم منه ما من عوده الى ظلمه بخبر ثقة خير بهما وهو عدل الرواية ولو
عبد او امرأه فان لم يمنع أحال بينهما الى ان يرجعا عن حالهما وبعث الحكمين انما يترتب على
اشتداد الشقاق أي الخصام بينهما بان داما على التساب والتضارب كما يعلم ذلك من كلامه في
المنهج (قوله وجوبا) أي لآلية لانه من باب رفع الظلمات وهو من القروض العامة على
القاضي اهـ مر (قوله حكمين) ولا يكفي حكم واحد لظاهر الآية ولان كلام الزوجين بينهما
ولا يقتضي سره اليه (قوله برضاهما) أي الزوجين يبعثهما وانما اعتبر رضاهما لان الحكمين
وكيلان كما ذكره وعلم منه اشتراط كونهما بالغير عاقلين والالم يعتبر رضاهما (قوله بعد اختلاف
الخ) المراد باختلاف حكمهما أن لا يكون بحضور الزوج وان اشترط حضوره محرم دفعا
للخلوة المحرمة (قوله ومعرفة) أي وبعدم معرفة وقوله في ذلك أي في شأن ما ذكر من الشقاق
الحاصل بينهما المعلوم من المقام على ما مر (قوله من اصلاح) أي ان مهمل وتفريق أي بطلقة
فقط ان عسر اصلاح فان اختلف رأي الحكمين بعث القاضي آخرين ليحكم ما على شيء (قوله
شفاق بينهما) فيه مجاز على في النسبة الا بقاعية حيث أرفع الشقاق على البين أي الحال وهو
لا يقع الا عليهما (قوله ولان الأهل أعرف بمصلحة الأهل) وأشفق وأقرب الى رعاية الإصلاح
ولان القريب يفشي سره الى قريبه من غير حشمة بخلاف الاجنبي فان بعث أجنبيين كان
خلاف الارلى أو عدوين لم يجوز (قوله وهما وكيلان) أي فينزعزلان عما ينزل به الوكيل من
نحو انما (قوله في حقهما) هو البضع بالنسبة للزوج والمال بالنسبة لهما (قوله في كل هو الخ)
فان لم يرضيا بهما ولم يتفقا على شيء أدب القاضي الظالم واستوفى لهما ظلمهم حقه ولو أغنى على
أحد الزوجين أو جن قبل البعث امتنع أو جن بعده وبعدم معرفة الحكمين ما عندهم لم يجوز تنفيذ
الأمر لانهم ان جعلوا وكيلين فالوكيل ينزل بالجنون أو حكمين فيعتبر دوا المصومة وبعد
الجنون لا يعرف دواها أو غاب بعده نفذ أمرهما كبقية الوكلاء ولا يجوز لو كبل في طلاق ان
يخام لانه وان أقامه وكلمه ما ذقوت عليه الرجعة ولا لو كبل في خلع أن يطلق مجانا ولو قال لو كبل
خذي مالي منها ثم طلقها او طلقها على ان تأخذ مالي منها المسترط قدسهم أخذ المال على الطريق
وكذا لو قال خذي مالي منها وطلقها لان الوكيل يلزمه الاحتياط فلزمه ذلك وان لم تكن الواو
للتريق فان قال طلقها ثم خذي مالي منها اجازة قدسهم أخذ المال على ما ذكره ولو قالت لو كبلها اخذ
مالي منه ثم اختلعتني جرى فيه ما مر (قوله الاسلام) أي ولو كان الزوجان كافرين قال الشوبري
قال شيخنا يعني الزيادة وبشروط في حكمها الرشيد بناء على عدم صحة خلع السفينة دون حكمه

والعدالة والاهتداء الى المقصود من بعثهما وبن كونهما ذكرا

• (باب الخلع) •

قوله باب الخلع حاصله أنه لو حلف بالثلاث أن يفعل هو أو غيره كذا وقت كذا أو أطلق بصيغة التزام كذا فعلى أن يعلم في كان لم أفعل الخ ثم خلع فان كان قبل وقت المؤقت أو لم يتمكن من البراءة منعه من خاص جزا لئلا يعصى قبل إمكان البر وكذا إذا كان الحلف على فعل من لا يبالى إذا البرأ في إمكان الحلف والافتيه خلاف فقبل لا يتخلص وان وقع الخلع قبل مضي زمن يسع البراءة في التخلص من تقويت البرأ مع إمكانه بل ينظر فان أتى بعد ذلك الخلع بالخلف عليه ببر والابتن الحنت قبيل الخلع وبطلان الخلع وبهذا قال ابن الرفعة ووافقه العباسي وخالفه القموني والبكري والسبكي وباحثوه وقالوا بالتخلص وهو ما صرح به الشيخان في صيغة التعليق ويقاس به الالتزام ان لا حنت حين الخلع اتفاقا لا مكان الفعل بعده ولا مسامح به. والخلع للبر ولا الحنت لزوال عصمة الحلف بالخلع ٣٢٠ والقول بطلانه بتبين الحنت قبله يستلزم ان الحنت قبل اليأس لا عنده فيلزم

بناء على صحة خلع السفيه اه والذي ذكره الزيايدي في حواشي المنهج خلاف ذلك حيث فرض ذلك في الزوجين لا في الحكمين وعبارته قوله وهما اثنان يدان يؤخذ من ذلك اعتبارا رشدهما وهو ظاهر في الزوجة لمتا في بذاتها العوض لا الزوج لما مر أنه يجوز خلع السفيه فيه صرح به كونه فيه اه شرح البهجة اه (قوله والعدالة) ويلزمها التكليف اي البلوغ والعقل والمراد عدالة الرواية بدليل ما ذكره بقوله ويسن كونهما ذكرا كذا قاله في لئكن قوله وحريه يفيد ان المراد عدالة الشهادة وهو المعقد الا أنه لا يشترط الذكورة لان المرأة قد تكون شاهدة ويدل لذلك عبارة م ر ونصها ويشترط في الحكمين تكليف واسلام وحريه وعدالة واهتداء لانه مقصود بالمبعوث من أجله لا الذكورة وانما اعتبر فيه اذ لا مع كونهما او كيلين لتعاق وكاتهما بنظر الحاكم كافي أمينه اه

• (باب الخلع) •

وهو نوع من الطلاق أصله الكراهة ولو مع الشقاق وذكره بعده لان الاغلب وقوعه عقبه نعم لا يكره اذا خيف عدم القيام بحقوق الزوجية قال تعالى الان يحا أي أو أحدهم الا ان يقسم حدود الله اي التي افترضها في النكاح أو تصد به التخلص من الطلاق الثلاث بان حلف بذلك وهو يقع اتفاقا في النفي المطلق والتخييل كان لم أفعل كذا او على الطلاق لا أفعل كذا ولا أفعل كذا في هذا الشهر أو لا تفعلين كذا فبسه وفي الاثبات المطلق كذا ففعل كذا أو ان فعلت كذا كان دخلت الدار فزوجتي طالق ثلاثا فاذا خالفها ثم دخل لم يقع عليه سوى طلاقه الخلع واذا قال على الطلاق الثلاث لا دخلت الدار لم يقع الا باليأس من الدخول وذلك قبيل

تقدم الوقوع على الصفة المتعلق بها الوقوع وان تأخر التبين فان أوجب بان الحنت هنا لا يتأتى الا كذا لك لتعذر عند اليأس بالخلع ولا فائول يبطلان الخلع قبل الحنت لعدم مقتضيه قلنا لا داعي لقول بالحنت المؤدى الى ما ذكره لا يصح له المسامحة ان الخلع لا يقتضي الحنت لا مكان الفعل بعده وان فوات الفعل بعده انما حصل وعصمة الحلف زائلة فلا مسامح للحنث حنثا ولا وقوعا ولا تبينا فالتجبه كما قاله جرجور ونقله عن صاحب النكاح وغيره التخلص في الصيغة دون وقوع الخلع بعد التمكن فتدبر

وجمل السبكي كلام ابن الرفعة على صيغة الالتزام وقرى بأن ان لم يفعل فعلى على العدم ولا يتحقق الا بالآخر الموت فاذا صادفها الا خروجه في غير عصمة الحلف لم تنطبق بخلاف لا فعان فان الفعل فيه مقصود صلتهم صراحة فاذا قوته أمكن أن يقال فيه بالحنت على ما مر اه مراده بهذا الاعتداء عن ابن الرفعة في مخالفته النص والقياس لانه هو يقول به اذ هو ممن قال بالتخلص في الصيغة كدمات والى ان هذا مجرد اعتذار وانه لا يقاوم عليه القياس أشار بقوله وهذا نهاية ما خطر لي في الاعتذار وان لم أجده مستند من كلام الناس اه وبهذا قلنا ما في استنباه سم لهذا الفرق وان السبكي يقول به فراجعوا واعلم ان محل ما ذكره اذ لم يكن في صيغة الحلف ما يقتضي الفورية والا كان صرح بالفورية أو علق بطرف زمان كذا لم أفعل حنت مضي زمن يسع الفعل ولم يفعل فلو كان قد خلع في هذا الزمن تبين بمضيه الحنت وبطلان الخلع فان خلع في زمن لا يسع الخلع مع الطالع ويخلص به على ما مر فتدبر ولو كان الحلف على أكل هذا الرغيف غدا باحدى الصيغتين فتألف الرغيف قبل الغد ولو بالاف لم يحنث والعين وكذا اذا تألف في الغد قبل الغد لا ياتى الا فله دم التقصير فان أنطقه فيه أو تلف بعد التمكن حنت اليأس مع التقصير والحنت من حين التالف ولا ينظر مضي الغد وان اقتضته الظرفية لتحقق اليأس العام قبل مضي الظرف فلامعنى ثلاثة تظار ولو جرد العصمة وهذا اعتداء اليأس بخلافه في الخلع قبل بالحنت هذا دون الخلع فتدبر

الموت فاذا خاع لم يحكم بالوقوع - لا أما الثبات المقيد كانه له أول يد أن تقع عليه في هذا الشهر فاختلف فيه فعند الزيادة تبعاً للمعلق ينفع حيث خالع وقد بقي من الشهر جرت يسع فعل المحلوف عليه وعند من وج لا ينفع فاذا خالع بالطلاق الثلاث على زوجته لم تدخلن الدار في هذا الشهر أو أنها تقضيه دية فيه ثم خالعها قبل انقضائه بعد تمكثها من الدخول أو قضاء الدين ثم تزوجها ومضى الشهر بعد تزوجها أو قبله ولم توجد الصدة حيث وتبين بطلان الخلع لأنه قوت البر باختباره كالمحلف أباً كان ذا الطعام غذا افتتاف في الغد بعد تمكثها من أكله أو تألقه وكالمحلف أمها اتصل اليوم الظاهر فخاصت في وقته بعد تمكثها من فعله أو ليس من ما هذا الكوز فانصب بعد إمكان شربه فانه يحثت أما لو خالعها قبل تمكثها مما ذكر فلا حث وان لم تفعل حتى مضى الشهر وهذا بخلاف المني المقيد كان لم أفعل كذا في هذا الشهر فانت طالق لأن المنة ود التعليق على العدم ولا يتحقق إلا بالآخر وقد صاها في الآخر باتفاق نطاق وليس هنا الاجتهاد حيث فقط فانه اذا فعل لا نقول بر بل نقول لم يحث لعدم شرطه بخلاف صورة ان ثبات المقيد فان المقصود فيها الفعل وهو اثبات جرت في وجهته بر وهي فعله وجهته حيث بالسبب الكلبي الذي هو قبضه والحنث بما قضى الميز وتفتوت البر فاذا تمكث منه ولم يفعل حثت له فاقبضه البر باختباره كما مر وأما خالعها نذراً أن يشهد عليه لأنه اذا ادعاه لا يقبل وان صدقته الزوجة رانما يحتاج الى الخلع في الموطوءة ولور جمعية نعم ان عاشرها وانقضت عدتها لم يصح خالعها مع وقوع الطلاق عاها لان وقوعه بعد العدة تغليظ عليه فلا عصمة يملكها - حتى يأخذ في مقابلة ما لا أما غير الموطوءة فتبين بالطلاق من غير عوض ولو طاعة واذا خالع زوجه جنة جازله العقد عليها حالاً وعند أي حتمية لا يجوز له العقد عليها الا بعد انقضاء عدتها وفعل المحلوف عليه فيما ينبغي أن يكون العقد عليها حالاً بحجة ما به الشروط عندنا والاولى يصادف محلاً (قول) بضم الخاء الخ) يقال خاع امرأته خلعاً بفتح الخاء مع لباسه خلعاً بالفتح والضم لكن الخلع بالفتح مصدر قيامي قال في الخلاصة

فعل قياس مصدر المهدى * من ذى ثلاثة كرردا

وبالضم مصدر مسماعى قال فيها

وما أتى مخالفاً لما مضى • فبإيه النقل كسخطور رضا

وقوله من الخلع أي الغرة وأما شرعاً فبأى في قوله هو فرقة الخ وانما صح الاشتقاق من ذلك لاختلاف الهيئة أي الحركة والسكران والاشتقاق الصغير يكفي فيه ذلك قال في جمع الجوامع والاشتقاق رد لفظ الى آخر لما سببه بين ما في المعنى والخروف الأصول ولا بد من تغيير أى ولو في الهيئة لكن انظر ذلك مع قوله - ان المصدر المجرد لا يشتق من المجرد الا أن يخص ذلك بما اذا لم يمتد في الهيئة (قوله وهو النزاع) فيه إشارة الى أن المشتق فيه معنى المشتق منه ووضح ذلك بقوله لان كلاماً من الزوجين لباساً آخر أى كاللباس له بجامع الاشتغال واللاصة عند المعانقة والمضاجعة أو بجامع البقاء لار اللباس الحصى يستمر العورة وكل منهما يستعرض صاحبه ولا يصح أن يكون استعارة لان فيه جمعا بين الطرفين على وجه ينبغي عن التشبيه اذا تشبه به هنا خبر ومتى كان خبر الوصفية أو حالاً كان الجمع مضر لأنه يحوج الى تقدير أداة التشبيه ليصح الحمل نعم يصح ذلك ان جعل المشبه مطلقاً أمر سائر وهن فرد من أفرادها على

بضم الخاء من الخلع بفتحها
وهو النزاع لان كلاماً من
الزوجين لباساً الآخر

حذ ما ذكره السعد في زبد أسد (قوله فكأنه بمفارقة التزويج لبسه) قد يقال هذا المعنى
 موجود في الفارقة بغير الطلاق كالفسخ مع عدم تسمية خلعها لأن يقال عليه التسمية لا تقتضي
 التسمية والمراد نزاع لبسه الحسي لأجل الاتيان بكأن أما المعنوي فقد نزعه - فدية فلا يصح
 التعبير بكأن بالنسبة له (قوله فان طبن لكم عن شيء منه) أي الصداق ويقاس به غيره ووجه
 الدلالة أنه لا فرق بين أن يكون ذلك في مقابلة طلاق أو لا فتشمل المدعى به وهو ما كان الأولى
 الاستدلال بقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترقت به اهدم احتياجهما للقياس وعدم صدقها
 بغير المدعى (قوله في امرأة ثابت بن قيس) واسمها حبيبة بنت سهل الانصارية وخلعها أول
 خلع وقع في الاسلام وسببه أنها اجابت للنبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ثابت بن
 قيس ما أتقم عليه في خالق ولادين ولكني أكره الكفر في الاسلام أي كسر النعمة أي ان يكون
 للزوج منة على لان المرأة لا تخلو عن ذلك غالباً فقال اتردين عليه حديقة فماتت نعم فقال صلى
 الله عليه وسلم له اقبل الحديقة وطاقتها تطليقة والحديقة البستان الذي أصدقه لها وفي رواية
 للنسائي أنه كسر ذراعها فذهبت للنبي صلى الله عليه وسلم وأخبرته بذلك فقال لها ما ذا كرك (قوله
 ماتزم للعوض) وشروط فيه قابلاً كان للطلاق أو لم تكن الزوجية أو أجنبيها الطلاق تصرف مالي
 بأن يكون غير محجور عليه والالم يصح الخلع بذلك فلو اختلفت أمة ففي ذلك تفصيل تقدم
 في كتاب الصداق أو محجورة سفه طاعت رجعيها وانما ذكر المال وان أذن الولي فيه لانهما ليست
 من أهل التزامه وليس لوليها تصرف ماله الى مثل ذلك نعم ان خاف على ماله من أخذ الزوج له
 ولم يمكن دفعه الا بالخلع كان له دفع ماله في ذلك ومثلها الصغيرة والمجنونة ومحل وقوع الطلاق
 رجعي اذا كان بعد الدخول والافيقع بانجاب الملام ولو خالعهما فلم تقبل لم يقع طلاق الا أن ينويه
 ولم يضم التماس قبولها فيقع رجعيها على ما سبأني ومروية خلع السفينة أن تأتي بصفتها
 فتقول خالعتي على كذا أو نحو ذلك أما لو قال لها ان أبرأتني من مهرك فانت طالق فأبرأتها فلا
 تصح برأتها وان أذن لها الولي فيها ولا يقع طلاق لان الماهق عليه وهو البراءة لم يوجد وكثيرا ما
 يأتي قول المرأة بذات لك صداق على طلاق فيقول لها أنت طالق فيقع رجعيها لان التعليق
 انما تضمنه كلامها الا كلامه وحيد لا يبرأ لان هذا البذل في معنى تعليق الابراء وهو لا يصح أو
 اختلفت مرضية مرض الموت صح لانها التصرف في ماله وحسب من الثالث رائد على
 مهر مثل ان وسعه الثلث فان لم يسعه فان اجاز الوارث فالامر ظاهر والاخير الزوج بين أخذ
 المسمى وبين فسخه والرجوع لمهر المثل أمامه والمثل فاقل فيجب من رأس المال لان التبرع
 انما هو بالرائد ويصح خلع المريض بأقل شيء لان طلاقه مجانا صحيح فبشيء أولى (قوله وزوج)
 وشروط فيه صحة طلاقه كإذ كره المصنف فيصح من عبد ومحجور عليه بسفه ولو بأقل شيء وبلا اذن
 لان لكل منهما أن يطلق مجانا فبمعرض أولى ويدفع عوض للمالك أمرهما من سيد وولي أولهما
 باذنه لغير الدافع منه نعم ان قيد أحدهما الطلاق بالدفع له كأن قال اذا دفعت لي كذا لم تطاق
 الا بالدفع اليه وتبرأ به ويقع الطلاق بانجاب الملام فلو كانت قد رضت على ارادة التخليك
 قال لا تصرفه في حوائجي فان لم تقم قرينة وقوع رجعيها ولا مال اذ لا مقابلة حينئذ
 وانما هو مجرد تعليق على منة فان دفعت المنة العوض لا فيه بلا اذن وإياه فان كان

فكأنه بمفارقة الآخر
 نزاع لبسه والاصل فيه
 قبل الاجماع آية فان طبن
 لكم عن شيء منه نفسها
 والامر به في خبر البخاري
 في امرأة ثابت بن قيس
 بقوله اقبل الحديقة
 وطلقها تطليقة وأركانها
 خمسة ماتزم للعوض وزوج

(قوله نعم ان خاف الخ) بل
 في شرح حر ما يفيد
 الوجوب حيث قال عث
 نسلا عن سم ومع ذلك
 لا يملك الزوج المدفوع له
 فيقع رجعيها لعدم صحة
 المقابلة اه بحروقه (قوله
 والاخير الزوج بين أخذ
 المسمى) الاولى خير بين
 أخذ المخرج من المسمى
 من الثلث تأمل

دينار رجوع واديه عليهما به وهي على السفيه بما قبضه فان تلف في يده فلا شيء اياه ولا تطالب به بعد
 رشده أو عينا أخذ هذه الولي منه فان تلف في يده قبل أخذها وكان الولي عالما في الضمان عليه
 وجهان الرابع منهما ما اضعان أو جلاء الرجوع عليهما به المثل والمدفع للعبس كالمدفع للسفيه
 الآن المختارة تطالب بما تلف في يده بعد عتقه (قوله وبضع) وشرط فيه ملائمة الزوج له فيصح
 الطلع في رجعية لاني بائن اذا فائدة فيه هذا اذا كانت الرجعية غير مباشرة مباشرة الا زواج
 والا فلا يصح خلعها بعد انقضاء عدتها لانها كالبائن الا في حقوق الطلاق (قوله وعوض) وشرط
 فيه صحة اصداقه وسبأ في مفهومه في قوله أو فاسد بقصد الخ (قوله وصيغة) وشرط فيه اتمام
 في البيع ولكن لا يضر هنا تخلل كلام يسير والفرق بينه وبين البيع أن البيع معاوضة محضة
 بخلاف الطلع فان فيه شائبة معاوضة وتعليق وكل منهما باعته فله الجاهل أما لا كثيرا فيضرب
 سواء من المبتدئ أو من المتأخر على المعقد (قوله بعوض) قيد أول وطلحة الزوج قيد ثان
 ويزاد ثالث وهو كون العوض مقصودا ولو منقعة كتعليمها لغيره فان اتى واحد من هذه
 القيدود وقع الطلاق رجعيًا ولا مال ولو كان العوض تقديرًا كأن خاله اعلى ما في كفه ولم يكن
 فيه شيء سواء علم بذلك ام لا فيجب مهر المثل اذ قوله في كفه باصفاة لما أوصله اياه وهي صيغة
 كاذبة فتلغو ويصير كأنه خاله اعلى في شيء مجهول فان كان فيه شيء فطهران كان فاسدا مقصودا
 بائن بجهز المثل وكذا ان كان صحيحا لم يلا حدهما فان كان معلوما لهما بائن به أو فاسدا غير
 مقصود وقع رجعيًا ولا مال ولو خاله اعلى برأه من صداقها أو من دينها كأن قال ان أبرأتني
 من صداقك أو من دينك فانت طالق وكانت جاهلة بقدره لم يطلاق لان الابراء لم يصح فلم يوجد
 ما علق عليه الحلاق هذا ان لم يقل بعد ابراءهم اطلقة بك فان قال ذلك نظر ان ظن صحته او قصد
 الاخبار عما وقع وطابق الثاني الاول لم يقع والواقع فلا بد أن الزوجية بالتعليق بأن قالت
 ان طلاقني فانت بري من صداقي أو طلاقني وانت بري من صداقي فقال صحيحا لهما أنت طالق
 لم تحصل البراءة لانها لا تعاق ووقع الطلاق بائنًا به المثل ان ظن صحته بتعليق الابراء فان علم
 عدم صحته وقع رجعيًا ولا مال ولو قال ان أبرأتني من صداقك اطلقتك فابراأتة برأه صحته فلم
 يطلقةا صحت البراءة وهو مخير بين أن يطلقةا وأن لا لانه وعدم مثل اطلقتك فلو طلقها به بعد
 ذلك وقع رجعيًا نعم ان قصد بقوله اطلقتك أنها طالق عند حصول الابراء وقع به ويقع كثيرا أن
 الرجل يقول لزوجته عند الخصام أبرأتني وأنا اطلقك أو تقول هي له ابتداء أبرأتك أو أبرأتك
 الله قال عس والذى يتبادر فيه وقوع الطلاق رجعيًا وأنه يدين فيما لو قال أردت ان صحت
 براءتك ويقع كثير أيضا ان تحصل مشاجرة بينهما فنقول له أبرأتك فبقول ان صحت براءتك
 فانت طالق فان كانت مكافئة رشيدًا عالمة هي والزوج بالقدرا المبرأ منه وقع عليه طاعة رجعية
 لتعليقه على حجر رجعة البراءة وقد وجدت لبائنًا لانه لم يأخذ عوضًا في مقابلة الطلاق لصحة
 البراءة قبل وقوعه أو غير مكافئة أو سقيمة أو جاهلة بذلك لم يقع شيء ولو قالت له أبرأتك الله من
 الحق والمستحق فقال أنت طالق فان لم يقصد التعليق بأن قصد الانشاء وقع الطلاق رجعيًا
 ما لم يظن عدم وقوعه والا فلا وقوع أو قصد التعليق على البراءة وقع بائنًا ووجدت شرطها
 السابقة والواقع رجعيًا ويصدق في قصده ذلك يجزئه (قوله لجهة الزوج) أي وحده أو مع

وبضع وعوض وصيغة
 (هو فرقة) أي من زوج
 يصح طلاقه (بعوض) أي
 لجهة الزوج

(قوله الرابع منهما الضمان)
 أي ولا يرجع على الزوجة لانه
 المقصر بالاذن له في القبض
 ومقتضى هذا التعليق
 انه اذا لم ياذن في القبض
 ضمه اياه ورجع عليهما به
 المثل فيجوز (قوله وكل
 منهما الخ) لعل الاولى
 والتعليق بغيره في يسير
 الكلام (قوله ما لم يظن
 عدم وقوعه) تأمله (قوله
 ما لم يظن الخ) الذي يظهر
 أنه متى قصد الانشاء وقع
 مطلقا سواء ظن وقوعه
 أولا هكذا وجدته بعد
 التوقف المار فخر

(قوله وانما حصلت البراءة

(الخ) الاولى وانما حصل الخلع
اذ البراءة صحيحة مطابقة
تأمل (قوله وكذا كذا)
ان ذكر المال أونوى
الصواب أنه صريح تأمل

(بلفظ طلاق أو خلع)
والمراد ما يشاء لهما وغيرهما
من ألتا طلاق والخلع
صريحا كان أو كناية كالفرق
والإبانة والمفاداة وخروج
بجهة الزوج تعليق طلاقها
بالبراءة عاها على غيره
فيقع الطلاق فيها رجعيًا
ودخل فيها سبب الزوج فانه
الذي يستحق العوض (وهو)
بلفظ الخلع طلاق) وان لم
ينوبه الطلاق لا فسخ فان
وقع الخلع (بمعنى صحيح
لزم)

قول المصنف في التعريف
بلفظ طلاق أو خلع معترض
من وجهين الاول من قول
السلم
ولا يجوز في الحدود ذكر أو
الثاني من قول السلم أيضا
في شروط الحد ولا يجامدري
بحدود أى أخذ الماعرف
في التعريف الموجب للحدود
والجواب عنهما أن هذا رسم
وقوله بلفظ خلع المراد ما
خلع لاعتناء فافهم قاله
نصير الهوري

الاجنبى فلو قال ان أبرأتنى وفلا نفقت طالق فابرأتهم ما صح ووقع الطلاق بانما جهز المثل
هكذا قال قول والمعتمد ما قاله من عدم لزوم مهر المثل وانما حصلت البراءة لكل منهما نظرا
لبهجة الزوج ولا يضر ضم الاجنبى معه لانه اذا اجتمع مقتضى وغير مقتضى قدم الاول (قوله)
بلفظ طلاق) أى بلفظ محصل له صريح أو كناية وليكون لفظ الخلع هو الاصل في الباب عطفه
على ما قبله عطف أخص على أعم فقال أو خلع والمراد بالخلع في الترجمة معناه كما أفاده حده بما
أمر وفيه أن عطف الخاص بخصوص بالواو (قوله والمراد الخ) يشير الى أن لفظ الطلاق
أو الخلع ليس بقديم وظاهر عبارته أن لفظ الطلاق والخلع ليسا مرادين حيث قال والمراد
ما يشاءهما الخ فلو قال والمراد ما صدقهما وغيرهما كان أولى فصرح بطلاق صريح خلع وكذا
كنايته ان ذكر المال أونوى (قوله صريحا كان) أى اللفظ المعلوم من قوله من ألتا الخ وقوله
كافراق صريح وكذا المفاداة ان ذكر المال أونوى كذا أى والإبانة كناية (قوله على غيره) أى
فقط كأن قال ان أبرأت فلان ما حصلت عليه فانت طالق وقوله يقع الطلاق فيها رجعيًا أى ويبرأ
الاجنبى كما قاله البرماوى على المنهج ولا يلزمه مهر المثل (قوله ودخل فيها) أى في جهة الزوج
سبب الزوج أى اذا وقع الخلع من العبد ويؤخذ من ذلك أنه لو شرط العوض للسبب لم يقدام
يصح (قوله وهو) أى الخلع بمعنى الفرقة ولو قال هى أى الفرقة لكان أنسب (قوله طلاق)
أى يتصل العبد لانه تعالى في قوله الطلاق مرتان ذكر حكم الافتداء المراد به المانع بعد
الفاقتين ثم ذكر حكم ما يتب على الثالثة من غير ذكر وقوع ثالثة فدل على ان الثالثة هى
الافتداء أمر ولانه لو كان فسخا لما جاز على غير الصداق لان الفسخ يوجب استرجاع
البدل (قوله وان لم ينو الخ) فهو من الصريح بذاته عنده وهو ضعيف والمعتمد أنه لا يكون
صريحا لأمع ذكر المال أونوى سواء ضم القاس قبولها فقبلت أم لا على المعتمد ان ذكر المال
بانت به وان نواه فان توافقا في النية وقبلت وجب المسمى أيضا واذا اختلفا نية اوجب مهر
المثل فان لم يذكر المال ولم ينو كان كناية ان لم ينوبه الطلاق لم يقع شئ وان نواه وقع بانما وجب
مهر المثل لكن بالشروط التى أشار اليها بقوله ونوى القاس قبولها الخ وحاصله أنه ان لم يضر
القاس قبولها وقع رجعيًا وان اضره فان قبلت بانت به مهر المثل والا فلا وقوع وعادة
الشورى على المنهج والحاصل أن المعتمد من ذلك أنه ان صرح بالعوض او نواه وقبلت بانت
وان عرى عن ذلك ونوى الطلاق فان اضره القاس قبولها وقبلت وهى رشيدة بانت به مهر المثل
وان لم يضره أو لم تكن رشيدة وقع رجعيًا ان قبلت في الثاني والا لم يقع عليه شئ كما لو لم ينو
الطلاق فعلم أنه عند ذكر المال أونوى صريح ولا بد فيه من القبول وعند عدم ذلك كناية وان
أضره القاس قبولها وقبلت اها اختصار (قول لا فسخ) أى خلافا للقول القديم القائل بذلك
لا ينقص عدد الطلاق فيجوز تجديد النكاح بعد تكرره من غير حصر واختاره كثير من
أصحابنا المتقدمين والمتأخرين وأفتى به الملقين متكررا واستدل به بالآية السابقة اذ لو
كان الافتداء طلاقا لما قال فان طلقها او ازال كان الطلاق أربعة أم أفاده مر ولا يجوز الافتداء
بهذا القول وان جاز تعليمه فلا غير يحمل الخلاف اذا وقعت الفرقة بلفظ الخلع أو المفاداة أما
لو وقعت بلفظ الطلاق أو السراح بعوض فبنيته بلا خلاف (قوله فان وقع بمعنى صحيح لزم)
أى ووقع الطلاق بانما طلقا سواء كان مع الزوجة أو الاجنبى أما القاس فان وقع الخلع به مع

بمعنى (فاسد) يقصد كغير
(أو) وقع الخلع مع الزوجة
(ولا) ذكر (عوض) ونوى
القصاص قبولها فقبلت
(وجب مهر مثل) لأنه
المرد عند فساد العوض
في الأولى ولا طراد العرف
يجوز بان الخلع بعوض
فخرج إلى المرد عند الإطلاق
في الثانية (وهذه الفقرة
فرقة بينونة) فلا يلحق
الختعة طلاق ولا ظهار
ولا إيلاء ولا نسيئة
ولا كسوة إن كانت حائلا
ولا نوازل بينهما ويجب
بوطنها الحد ولا يستبيح
الزوج وطأها إلا بعد
جديده ويجب فيه مهر
جديد ولو عتقت في العدة لم
تكمل عدة الحر أو مات
الزوج فيها لم تنتقل العدة
الوفاة ولو عتقد عليها وقد
كان عاق طلاقها بشئ قبل
الخلع

(قوله أو ذكر العوض ونوى
الطلاق الخ) الأولى حذفة
إذا حاجة لنبته مع ذكر
العوض اه شيخنا (قوله
أول تكن أهلا الخ) أي وقد
قبلت كأم والألم يقع شئ
(قوله أحد عشر) لهله
اعتبر تفرع وجوب مهر
جديد على توقف استباحة
الوطء على العقد فهما
مسئلة واحدة تأمل

الاجنبي وقهر رجعيامطلقا سواء كان مقصودا أم لا أو مع الزوجة فان كان مقصودا وقع باثنا
بهر المثل أو غير مقصود وقع رجعياملا ولا مال وضابط الباب أنه متى صحت الصيغة والعوض
بانت بالمعنى أو فساد العوض فقط بانت بهر المثل أو الصيغة فقط وقع الطلاق رجعيان
نحو أو علق بما وجد كالإبراهيم وجود شرطه فان علق بما لم يوجد كالإبراهيم عند فساد شرطه
لم يقع شئ قال ابن حجر بعد أن ذكر الضابط المذكور فلم أن من علق طلاق زوجته بإبراهيم
أباه من صداقها لم يقع عليه إلا أن وجدت برائة صحيحة من جميعه فيقع باثنا بأن تكون رشيدة
وكل منهما يعلم قدره ولم يتعلق بهز كاه خلافا لما أطال به الرعي من أنه لا فرق بين تعلقه أو عدمه
(قوله يقصد) خرج به مالا يقصد كدم وحشرات فيقع الطلاق رجعيان مثل ذلك لا يقصد
بمال فكأنه لم يطامع في شئ بخلاف الميعة لأنها قد تقصد للضرورة وللجوارح اه قاله في شرح
المنهج (قوله كغير) أي وكجهول وميعة وموجب مجهول ولو خلع به لزم وجهول فسد
العوض ووجب مهر المثل أو يصح وفاسد معلوم صح في الصحيح ووجب في القاسد ما يقابله
من مهر المثل وأما تطاق في الخلع مجهول إذ لم يتعلق كأن قال طلاقك على عوض في ذمتك أو
علق وأمكن مع الجهل كأن أعطيتني ألفا فانت طالق فإن لم يمكن كأن أعطيتني مافي كذلك ولم
يكن فيه شئ فانت طالق لم يقع شئ ومنه ما تقدم من قوله إذ أبرأتني من دينك فانت طالق
فأبرأتني منه وهو مجهول واستثنى من وجوب مهر المثل بالخلع بضمير خلع الكسوة إذا وقع
الاسلام بعد قبضه كافي المهر (قوله أو وقع الخلع مع الزوجة) كأن قال خالعتك أو فاديتك أو
انتمدي مني وهو قيد هنا وفيما قبله من الفساد المقصود فلقد ذكره معه أيضا لكان أولى وقوله
بلاذ كر عوض أي وبإنيته قيد ثان أي لم يتعرض له نسيان أو انبأنا وقوله ونوى القصاص قبولها
ثالث وقبلت رابع ويزاد على ذلك وكانت أهلا لا إقرار ونوى الطلاق لأنه كناية وهي نفقة للثنية
فهذه قبود ستة لا يجاب مهر المثل فان جرى مع أجنبي مع السكوت وضمير القصاص قبوله وقع
رجعياملا ولا مال كالمع والعهوض فاسد كأم أو ذكر العوض ونوى الطلاق وقع باثنا به
أو نوا مهر المثل أو نواه فقال خالعتك بلا عوض ونوى الطلاق وقع رجعيان وإن قبلت ونوى
القصاص قبولها أو لم يضر القصاص قبولها أو لم تكن أهلا لا إقرار وقع رجعيان وضمير ولم تقبل
وهي رشيدة أو لم ينو الطلاق لم يقع شئ (قوله ونوى القصاص قبولها) قيد أصراحتة فان لم ينو
فكناية إن نوى الطلاق وقع قبلت أو لا فلا يقع قبلت أيضا أولا هكذا قاله قل وقد علمت ربه
وأن المعتدة أنه كناية وإن نوى القصاص قبولها حيث لم يذكر العوض ولم ينو ولو خالعها بعوض
على أنه متى شاع رد وكان له الرجعة بانت بهر المثل لأنه رضى بسقوط الرجعة متى سقطت فلا
عود (قوله فلا يلحق الخ) فرع على ذلك أحد عشر فرعا وقوله ولا كسوة بتأنيث الكاف (قوله
ان كانت حائلا) خرج به ماله كانت حاملا فانها تستحقهما بسبب الحمل لقوله تعالى وإن كن
أولات حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن (قوله بعتد جديد) ولو في العدة كأم لان هذا
ان كانت البينونة بطامة واحدة أو اثنتين بان لم يصرح ولم ينو أكثر منه ما فان كانت بثلاث
نصريحاً أو بنية امتنع العقد عليها (قوله ولو عتقت في العدة الخ) أي بخلاف الرجعية إذا عتقت
فان اكتمل عدة حر أو (قوله وقد كان علق طلاقها الخ) هذه المسئلة هي الواقعة الآن المرادة

بقوله - ثم ان الخلع محاصر فينتفع في النفي المطلق والقيء - وفي الاثبات المطلق أما المقيد فعليه
الطلاق ليكمن زيد في هذا الشهر فلا ينفع فيه فاذا تمكن من كلامه ولم يكلمه تبين آخر الشهر
أنها بابت من وقت الخلع ولم يقع حاقه موقعا عند مر وقال زى انه ينفعه اه
فرره شيخنا عطية وقد مر مستوفي ولو حلف بالطلاق الثلاث انه لا يدخل هذه الدار ثم احتاجوا
له في دخولها وقالوا له خالع زوجتك خلع الخلع بالطلاق الثلاث انه لا يدخلها هو ولا وكيله كان له
الخلع ويقع عليه به طلاق واحدة فلا يلحقه طلاق بعد هذا لانهم سبانت بطلاق الطلقة فالدخل
المعلق عليه الطلاق لم يقع بعد ذلك الا في نكاح آخر على غير المخلوف فيه (قوله لم تعد العيمن)
سواء كانت بطلقة أو طلقين أو ثلاث وقوله بعد العقد أي وكذا قبله واعلم أنه يصح الخلع
مع الاجنبي وان لم يكن بحضور الزوجة بل وان كرهته لانه ربما يحمله على ذلك ما ينه - ما من
الخصام (قوله في ذلك كله) وهو الاحد عشر حكما المذكورة

(كتاب الطلاق)

لم يعبر عنه بالبَاب لعدم شمول القسم له والخلع جزء منه وقدمه للمناجاة المتقدمة واقتضاه جاهلي
ورد الشرع بنقريه (قوله حل القيد) أي سواء كان حسيا كقيد الفرس أو معنويا كالعصمة
فانما تجل بالطلاق وقوله حل عقد النكاح عبارة غير قيدة النكاح أي العصمة وهي أولى اشد
مناسبتها للامع في اللغوي فالمعنى الشرعي أحص وقوله بالفظ طلاق أي ما اشتق منه لان المصادر
ككليات ونخرج به القسح فلا يقال له طلاق اذ لا ينقص عدده وكذا الانفساخ باللعان ونحوه وعرفه
النووي بأنه تصرف عمولي للزوج يحد منه بالاسبب فيقطع النكاح فخرج بقوله بالاسبب القسح
بالعيب وتعرف المصنف أولى لانه لا بد من مناسبة بين المعنى اللغوي والشرعي ولا مناسبة على
تعر يف النووي الاعلى بعد (قوله الطلاق مرتان) أي عدد الطلاق فطابق الخبر المبني في أن
كلا عددوا الا فالطلاق ليس بعدد بل مصدر أو اسم مصدر بمعنى التطبيق فلا ينقسم الاخبار
عنه بقوله مرتان وهذا الصفة محذوفة أي عدد الطلاق الذي غلبت الرجعة بعده والافعه دده
الشرعي ثلاثة والقريئة على المحذوف قوله أو تسمى بحج باحسان أي طلاق باحسان لما روي أنه
صلى الله عليه وسلم - لم - مثل أين الثالثة فقال أو تسمى بحج باحسان وقيل معنى الآية التطبيق
الشرعي تطليقة بعد تطليقة على التقرين ولذلك قالت الحنفية الجمع بين الطلقتين والثلاثة
بدعة (قوله ليس شيء الخ) أي ان الله تعالى لا يرضى للانسان أن يحرم ما هو حلال له وعدم رضاه
بالطلاق أكثر من غيره والافقية البغض الذي هو صفة قائمة بالنفس تقتضي النفرة عن الشيء
مستحيلة على الله تعالى والقصد بذلك التنفير عن الطلاق اذ لا يختلف به الا فاسق ولا يصدق
به الامنافق ولو بقي على ظاهره لا تقتضي ان الحلال مبعوض لله تعالى والطلاق مبعوض له أكثر
من غيره مع أن الحلال لا يبغض نعم ان أريد بالحلال الجائز الصادق بالمكروه والحرام لعارض
صح وصحته بالبغض بالمعنى المتقدم اعني الكراهة وعدم الرضا وقول بعضهم ان أفعال التفضيل
ليس على باب لا يجب - دي - في جواب عن ذلك له - دم - خروج الطلاق عن كونه حلالا ومتصفا
بالبغض لله تعالى بل المخلص ما تقدم والطلاق لا ينعته الاحكام الخمسة فيكون واجبا كطلاق
المولى والحكمين في الشقاق وانما وجب عليه - ما مع - كون ما وكيلين والوكيل لا يجب عليه

لم تعد العيمن بعد العقد
بجـ لاف الرجعية في ذلك
كله فانها كالكافة
(كتاب الطلاق)

هو لغة حل القيد وشرعا
حل عقد النكاح بالفظ
طلاق ونحوه والاصل فيه
قبل الاجماع الكتاب
كتوبه تعالى الطلاق مرتان
والسنة كقوله صلى الله
عليه وسلم - لم - ليس شيء من
الحلال ابغض الى الله من
الطلاق ورواه أبو داود باسناد
صحيح والحاكم وصححه

(قوله أي ما اشتق منه)
هذا التفسير غير ظاهر لانه
يتصور الكلام على
الصريح وليس كذلك بل
الكلام في الفرقة بصريح
أو كناية تأمل وسباق عند
قول الشارح والطلاق
الخ مثل ذلك وقد علمت
ما فيه فتدبر (قوله لعدم
خروج الطلاق عن كونه
حلالا ومتصفا بالبغض الخ)
فيه ان المراد بالبغض ما مره
والطلاق متصف بذلك حتى
على جواب الخشي

التصرف فيما وكل فيه اتعلق وكالتما بنظر الحاكم ولا اشترط فيهما الاسلام وان كان
 الزوجان كافرين كما مر أو قال ان الوكيل حيث دام على الوكالة يجب عليه التصرف ومندوبا
 كطلاق من يجز عن القيام بحقوق الزوجة أو من لا يبل اليها أو تكون غير عقيمة سواء خاف
 الفجور بها أم لا خلافا لفسخة في مخرج جوع عنها أو سيئة المطلق بحيث لا يصبر على عسرتها
 عادتها لا نقل أن نوجدها امرأة غير سيئة المطلق في الحسب المرأة الصالحة في النساء كالغراب
 الأعصم كناية عن ندر وجودها إذا الأعصم وهو أيض الجناحين وقيل الرجلين أو أحدهما
 كذلك أو بامر به أحد أو به حيث لم يكن على وجه التعنت كما هو شأن الحق من الآباء
 والأمهات ولم يحترق فتنة أو مشقة بطلاقها وحراما كالبدعة ومكروها كطلاق مستقيمة الحال
 السالمة عمار ومباحا كطلاق من لا يشتهيها أي شهوة كاملة فلا ينافي ما مر من عدم الميل اليها
 ولا نسمح نفسه بمؤنتها من غير تمتع بها (قوله مطلق) وشرط فيه اختيار فلا يصح من مكروه وان لم
 يور وتكليف أي بلاغ وعقل فلا يصح من غير مكلف ولو بتعليق وان قال الصبي أو المجنون إذا
 بلغت أو أذنت فانت طالق فبلغ أو أفاق فلا يقع طلاق لان الشرط وقوع التعليق سال الكمال
 وان وجدت الصفة وهو غير مكلف كالأزجن وان يكون المعلق زوجا ما وكيله أو الحاكم فلا
 يصح منهما ما تعليق ويستثنى من غير المكلف السكران المقعد فيقع عليه الطلاق مع أنه غير
 مكلف كما هو مذكور في كتب الأصول تغليظا عليه ولان وقوعه عليه من قبيل خطاب
 الوضع أي ربط الأحكام بالأسباب ويرجع في حد السكر إلى العرف فاذا انتهت تغير الشارب
 إلى حالة يقع عليه اسم السكران عرفا فهو محل الخلاف في أنه مكلف أو لا وعن الشافعي رضى
 الله تعالى عنه أن السكران هو الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكتوم وعرف
 السكرانه حاله يحصل من استيلائها أبخرة متصاعدة من المعدة على معادن الكبر وقيل
 غير ذلك وانما لم يقل زوج كما مر في الخلع لان المطلق قد يكون غير زوج كالنكاح في طلاقه عن
 المولى (قوله وصيغة) سيأتي التكميل عليها (قوله وقصد) أي قصد استعمال لفظ الطلاق في
 معناه وهو محل العصمة فلا يقع طلاق عن طلب من قوم شيئا ولم يعطوه له فقال طلقتكم وفيهم
 زوجته - وواعلم بها أولا فان كن كاهن زوجاته طلقن ولا من سكي طلاق غيره كقوله قال فلان
 زوجتي طالق ولا من جهل معناه وان نواه كان قال لا يجمي قل زوجتي طالق واقصد معناه وهو
 حل العصمة فقصد ذلك ولم يعرف أنه موضوع له ولا من قاتل زوجته به برأى وجمع فارقتي
 فقال لا أعرف رقبيا فقاتل له أنا أعرف رقبيا تنفع لوجع الرأس وهي أنت طالق فافترأها على
 رأى فقرأها وهو جاهل بمعنى أنت طالق أو عالم بمعناه لكن ظن أن المطلق يفيد الشفاعة في به
 بقصد الشفاعة فيكون قصد ذلك صارفا قاله سم ولا من سبق لسانه لانتفاء القصد اليه في الجميع
 وما جهل معناه لا يصح قصده ولا من قال ان اسمها طالق باطالق ولم يقصد طلاقا ولا اطلاقا
 على النسيء اقربيه فان قصد طلاقا طلق ومحل اشتراط هذا الشرط اذا وجدت قرينة تصرف
 الطلاق عن معناه كإني الامثلة المذكورة فيصدق ظاهرا في دعوا ما يمنع الطلاق لتعلق حق
 الغيبة فان لم توجد قرينة لم يشترط ذلك فلو خاطبها بطلاقها زال بأن قصد اللفظ دون معناه أو
 لا عيا بان لم يقصد شيئا كان نقول له في معرض الاستهزاء أو الدلال طلقني فيقول طلقتك أو ظننا

وأركانها أربعة مطلق
 وصيغة وقصد

(قوله كطلاق من يجز
 الخ) فيه أن مقتضى العقل
 الوجوب شيئا باج وقد
 يقال انها تصير ديناء عليه
 (قوله واقصد معناه) الذي
 يظهر أن الأولى حذف
 لفظ معناه والا صار عارفا
 بالموضوع فيقع فحق العبارة
 هكذا واقصد حل العصمة
 شيئا (قوله ومحل اشتراط
 هذا الشرط) الموضوع انه
 ركن

اجنبية لكونها في ظلمة أو من وراء حجاب مثلا وقع الطلاق لقصد إياه في الصورة الأخيرة
 وإيقاعه في محله في غيرها وفي الحديث ثلاث جدهن جدد وهزلهن جدد الطلاق والنكاح
 والرجعة وقيس بالثلاث غيرها من سائر التصرفات وانما خصت بالذكر لاعتقها لا لبضع
 المختصة بمزيد اعتناء ولا يدين في ذلك لعدم ما يصرف اللفظ عن معناه ولا بد من تأنظ بالطلاق
 بحيث يسمع نفسه بتقدير اعتدال سمعه وعدم العرض المانع كما هو معلوم فلو أتى به سرا
 بحيث لا يسمع نفسه لم يؤثر وكذا لو لم يذكر المبتدأ بأن قال طالق وان نوى الاتيان بآت كما لا تؤثر
 نية أصل الطلاق خلافا لما ثبت فانه قال بوقوعه بالنية كان يصر في نفسه معنى أنت طالق مثلا أما
 عزمه عند المشاورة مثلا على أنه يطاقها فلا يقع به طلاق (قوله وزوجة) أي ولو رجعية وبأنما
 ومعاشرة فانها في حكم الزوجة وخرج به الموطأ قبل اليمين فلا يقع عليه اطلاق ولو أضاف
 الطلاق لجزء الزوجة المتصل وقع سواء كان ظهرا أم باطنا شائعا لا كبد وقاب وطحال وثالث
 وربيع وشعر وظفر ودم ومثل الجزء الروح والحياة ان نوى به الروح والشحم والسمن ووجه
 كون الدم جزأ أن به قوام البدن وخرج بجزئها اضافة الطلاق لفضلها كما يقعها ومنها ولبنها
 وعرقها كأن قال ريقك أو منيك أو لبنك أو عرقك طالق فلا يقع لانها ليست اجزاء فانها غير
 متصلة اتصال خاصة بخلاف ما مر وكذا الاعراض كالسمع والبصر والنفس بفتح الفاء والحركة
 والسكون والحسن والقبح بالمتصل به اما لو قال لمطوعة يمين مثلا يمينك طالق وان التصقت
 بجملها لم ينش من قطعها محذور تيمم فلا يقع طلاق لانه انما يقع على الكل بطريق السراية
 من الجزء فلا بد من أن يكون ذلك الجزء متصلا حتى يسرى منه للكل كالعتق وجعل الاركان
 في المنهج خمسة فزاد الولاية على الحل يخرج الاجنبية والباقي فلا يقع عليه اطلاق ولو بالعلوق
 فلو قال لاجنبية أنت طالق أو كل امرأة أنكحها فهي طالق لم تطاق على زوجها ولا بنكاحها ولا
 بدخولها الدار بعد نكاحها لانتفاء الولاية من التام على الحل وما منع عنه هنا أولى لان
 ما خرج به خارج بالزوجة (قوله) أي الطلاق أنواع أي أحد وعشرون أربعة لأن الطلاق
 مر منها اثنان وسبأ في اثنان والباقي للفسخ (قوله في الحياة) خرج به فرقة الموت فانها اطلاق
 ولا فسخ (قوله المعهود) وهو ما يجوده الانسان باختباره بالاسباب فيقطع النكاح بخلاف
 الخلع والايلاء مثلا فانه اسبب (قوله اعساره هر) أي كاه وبعضه حيث كاهه حاله
 وقوله ونفقة أي نفقة المعسرين فلا فسخ بالاعسار بنفقة المعسرين ولا بالادام (قوله بعد
 امهاله) أي من الحاكم وان لم يطلب الامهال منه حتى في المهر على المعتمد ولا بد من الامهال بعد
 ثبوت الامر عنده سواء رفع اليه الامر قبل الثلاث او بعده اخلافاً لاول حيث قال ان رفع
 اليه بعدها فسخ بعد الاثبات بدون امهال (قوله انما يكون قبل الوطء) أي وتستحق النفقة
 والكسوة اذا حبست نفسها حينئذ طالب المهر (قوله الموقوف) بفتح الواو والشددة أي
 البضع وقوله قبله أي الوطء (قوله وتلقه) أي بازالة البكارة في المبكرو الوطء في الثيب اذا كانت
 بالغة عاقلة ووطئها طائفة فان كانت صغيرة أو مجنونة أو مكروهة كان لها الفسخ مطابقة ل
 الوطء او بعده لان فعلها كالفعل وان كان التعايل يتلف الموقوف بفسخه عدم الفسخ
 والخاص لانه المهر في مقابلة الوطء والنفقة والكسوة في مقابلة التمكين لا تكرره (قوله من

(قوله وبأنما ومعاشرة) كذا
 في النسخ بالواو وفي أخرى
 بجذها وهي أنسب وأمل
 المراد بالبينونة الصغرى
 تأمل

وزوجه وله وللفسخ أنواع
 ينتم أبداً إلى (فرقة النكاح)
 في الحياة (ط-لاق وفسخ
 فالطلاق أنواع) أربعة
 (المعهود) ألا في حياته
 (والخلع) كما مر بيانه
 (وفرقة الابل) ألا في
 حياته في بابه (و) فرقة
 (الحكمين) السابق بيانها
 في باب القسم والنشوز
 (والفسخ أنواع) سبعة
 عشر (فرقة اعساره هر
 أو نفقة) أي اعسار الزوج
 به ما بعد امهاله ثلاثة أيام
 ليتحقق اعساره لكن الفسخ
 بالمهر انما يكون قبل الوطء
 لا بعده لبقاء الموقوف قبله
 وتلقه بعده وكالاعسار
 بالنفقة الاعسار بكل من

الكسوة أي أو بعضها الضروري كقميص وخمار وجبة شتاء بخلاف سراويل ومخدة
وفرش والفسخ يكون من أول الفصل لأن به يدخل وقت الوجوب وقد توقف فيه لان
الوجوب انما يستقر بتمام الفصل والمصدق في النفقة والكسوة المرأة - (الافا المال (قوله
والمسكن) على المعتمد وان قائما انه امتناع خلافا للخطيب حيث قال بعدم الفسخ بالاعسار به
كالادم مع لال ذلك بان النفس تقوم بدونهما ولا بد في جميع ذلك من النجوت عند الحاجة كم فلا
فسخ باعسار الزوج بشئ عماد كرحى ثبت عنده بعد الرفع اليه اعساره بينة أو أقرار فيفسخه
بنفسه أو نائبه بعد النجوت أو يأذن لها فيه وليس لها بعد اعسارها بالهجر الفسخ قبل الرفع الى
القاضي ولا بد منه قبل الاذن فيه ثم ان عجزت عن الرفع اليه وفشخت فقد ظاهرا وباطنا
للضرورة (قوله وفرقة اعان الخ) تظهر فائدة كون فرقة فسخا في المعلق طلاق ضمنه بذلك
بان قال ان طلقت ضمنك فأنت طالق فلا عنها فلا تطلق الخطابة لانه لم يطلق ضمنه ابل لاعنها
والاعسان فسخ فاندفع بذلك ما يقال أي فائدة كون الاعان فسخا وقد قالوا فائدة الفسخ انها
تعود ان لم يكن طاق قبله لانه لا ينقص عددا مع أن الملاءمة تحرم عليه بدأ (قوله كان رطبي
بها أم زوجته الخ) أي فيحرم ان عليه لذلك (قوله وسبي للزوجين) أي الكافرين (قوله الحزين)
وكذا لو كان أحدهما حرا والآخر رقيقا أو سبيهما أو أحدهما حرا وهو الآخر وخرج بذلك ما لو كانا
رقيقين سواء سبيهما أم أحدهما فلا فرقة اذ لم يحدث رق وانما انتقل الملك من شخص الى آخر
وذلك لا يقطع النكاح كسبي الامة المزوجة وهبتها لغير الزوج فان ذلك لا يقطع نكاحه وكذا
لو كان أحدهما حرا والآخر رقيقا وسبي الرقيق دون الحر (قوله واسترق الزوج) قيد في قوله
كبيرين بالنسبة لما اذا سبي أحدهما مالوسبياه فافسح النكاح وان لم يسترق الزوج لرق
الزوجة حينئذ بنفس الاسر لانهم من الذراري وكذا لو سبيت وحدها وهي كبيرة أو الزوج
وحد، وكان صغيرا أو مجنوناً فخرج بقوله واسترق أي اختار الامام رقه بالوفاق عليه أو فودى
فانه يسقط النكاح (قوله ازال الملك) أي التصرف عن النفس أي نفس الشخص الذي حدث
رقه لان الانسان يملك التصرف في نفسه باجارة أو اعادة أو غيره ما فاذا رقى زال ذلك فلا يملك أن
يؤجر نفسه مثلا لان ما نفعه صارت مستحقة له وسيد وقيل المراد ازال ملك المال عن نفس
الشخص الحادث رقه ووجه الاولوية ان السبي اذا ازال الملك عن المال الذي فيه ملك الذات
ومنافعه التي هي اقوى من الانتفاع فازالة الملك عن الانتفاع بالبضع بطريق الاولى لانه اذا
ملك الذات تصرف فيه بالنقل الى غيره ببيع أو هبة أو غيره ما اذا ملك المنفعة تصرف فيها
بالنقل باجارة أو وصية بخلاف الانتفاع بالبضع فانه لا ينتقل الى غيره أصلا فاندفع به ذما يقال
ان قوله فعن العصمة أولى مستندك على الاحتمال الثاني والمراد بالذات فيما ذكر ذات المال
واما النفس الواقعة في كلام الشارح فهي باقية على كون المراد بها نفس من حدث رقه خلافا
لما فهمه المحشي هنا (قوله وردت عن) أي أحدهما وقوله أو منهما أي الزوجين بأن ارتداهما
واما كان هذا بخلاف حكم اسلامهما معا غير الشارح في حله الخميني فله دوره (قوله واسلام من
الزوج على اثنين) أي فيختار واحد منهما ولو بعد ردق الثبانية وينفسخ نكاح الاخرى
بالاختيار وقيل اذا اختار واحدة تبين انفساخ نكاح الثانية من حين الاسلام لانه بمجرد

(قوله ان لم يكن طلق قبله)
الاولى حذف هذا القيد
لما افاته الله ليلي بعد

الكسوة والمسكن (وفرقة
لعان) الا في بيانها في باب
(و) فرقة (عصمة وعيوب
وغرور) كما سيأتي في
محالها (و) فرقة (وطه
شبهة) كان وطئ به أم
زوجه أو ابنتها (و) فرقة
(سبي) للزوجين الحرين
أو أحدهما قبل الدخول
أو بعد منه صغيرين كانا أو
كبيرين واسترق الزوج
لان الرق اذا حدث ازال
الملك عن النفس فعن
العصمة اولى (و) فرقة
(اسلام) من احد الزوجين
(وردة) منه أو منهما
(واسلام) من الزوج (على
اثنين أو) من حرة (اكثر
من أربع أو) على
(أمتين أو) فرقة (ملك
احد الزوجين الاخر)
كما سيأتي في محالها
(و) فرقة (علم الكفاية)

الاسلام ينقض نكاحها ويجري ذلك فيها لو اختار أن يرافى الثانية وأمة في الثالثة (قوله بان
أطلقت الاذن) أى الاذن في الكفاءة بان سكنت عنهما فلم تقيد بهما ولا بعدهما وقد عرفت
الزوجة الزوج وأما لو لم تعينه فبان غير كف فالنكاح باطل فلا يصور فسخه ولو وقفه على العصة
كما سيأتى (قوله وانما قال) أى وترافعوا السنا والافلاثة عرض لهم الا اذا علمنا بالافلاثة قال لانه
لا يقبل حينئذ الا الاسلام اه قل (قوله بشرطه) أى وهو كونه خمس رضعات متفرقات قبل
مضى حواين (قوله انكاح الوليين) أى مع الزوجين (قوله والطلاق) أى الناطق بفرقة الطلاق
أى مشقة فانه فان المصادركنايات ان وقعت خيرا كانت طلاق فان وقعت مفعولا كانت وقعت
طلاقها أو مبتدأ كعلى الطلاق كانت من الصريح وترجمة الطلاق صريح وان أحسن
العربية دون ترجمة الفراق والسراح على المعقد ولفظ الخلع والمفاداة صريح وان كان
مصدرا حيث ذكر معهما المال أو نواه فالمراد بالصريح ما يعم الصريح بغيره كذا كمال
في الخلع ويكنى في الصراحة ورود اللفظ بنفسه مطاوعا أو ورود معناه مع اشتراكه (قوله
والسراح) بفتح السين وقوله ومنه أى الخلع لفظ المفاداة الخ محل كونه ماصريحين ان ذكر
معهما المال أو نوى كما مر (قوله ونعم الخ) وكذا مرادها بغيره وأجل وأى بكسر الهمزة
الممدودة والزوجة أن بلى هنا كذلك اذ الفرق بينهما وبين نعم لغوى لا شرعى والواقع بذلك كله
طائفة واحدة أما اذ لم يقل نعم ولا نحوها بل أشار بنحوه رأسه فلا عبرة به من ناطق (قوله ان أراد
القاتل الخ) فتموقف صراحته على نية غيره وبذلك يلفظ فمقال لانه لفظ من شخص متوقف
صراحته على نية غيره ولو اختار ان فى القصد فاعبرة بقصد السائل على المعقد هذا ان لم يوجد عند
الزوج ظن فلو قصد السائل بقوله أطلقت زوجتك الانشاء فظنه الزوج مستقبلا أو بالعكس
اعتبر ظن الزوج وقبات دعواه أنه ظن ذلك ولا عبرة بقصد السائل - سينتد ولو قيل له طلق
زوجتك بصيغة الامر فقال نعم وقع على الاقرب لان تقدم الطلب يجعل التقدير نعم طلقته بمعنى
الانشاء وقيل لا يقع لان نعم وعد لا يقع به شئ (قوله القاتل) أى طلب الانشاء أى الطلاق
واحدائه من المطلق ففعله نعم حينئذ بمنزلة قوله هى طالق (قوله لاشتهارها) أى الانشاء الخ
في معنى الطلاق الذى هو حل العصة (قوله وان لم يرد فيه لفظ نعم) وكذا لفظ الخلع فانه لم يرد
الابتناء وهو المقاداة وقوله لانه بمعنى طلقته أى المراد لذكره في السؤال (قوله فان أراد) أى
القاتل وقوله فنع اقرارا بالطلاق أى اقرارا بطلاق سابق فان كان كاذبا فهى زوجته فى الباطن
ويفرق بينهما ظاهر فان قال أردت طلاقا ماضيا وراجعت بعد صدق بيمينه لاحتمال الاذلة
وان قال بدل قوله راجعت وبانت وجدت نكاحها صدق ظاهر ان عرفت ذلك والافلا (قوله
وان جهل مراد القاتل) أى لعدم معرفته ذلك أو موت أو سفر (قوله فظاهر الخ) عبارة المنهج
ولو جهل حال السؤال قال بالزكريا كفى فالظاهر أنه استخبار اه وهى أولى لان قوله هنا فظاهر
يوهم أنه منقول المذهب كما هو قاعدة الفقهاء اذ قالوا فظاهر علم أنه بحث وان قالوا فظاهر
علم أنه منقول وما هنا بحث الزكريا كما علمت ولو قيل له ان فعات كذا فزوجتك طالق فقال نعم لم
يكفى شيئا لانه ليس هذا استخبار ولا انشاء حتى ينزل عليه بل تعليق ونعم لا تؤدى معناه ولو قيل له
قل هى طالق فقال ثلاثا لا وجه أنه ان نوى الطلاق الثلاث وأنه مبقى على مقدوره وهى طالق

بان اطلقت الاذن فبان
الزوج غير كف (و) فرقة
(انما قال من دين الى آخر)
كانت قال احد الزوجين من
اليهودية الى النصرانية
فهو اعم من قوله نجس
احد الزوجين (و) فرقة
(رضاع) بشرطه الا فى
بابه وحذفت من الاصل
انكاح الوليين والموت
لانهم ما ليسا بفسخ اذ
الفسخ نوع العصة وهى
منقبة فى الاول والموت
فتمضى به النكاح فليس
فسماله (والطلاق صريح
وكفاية صريحه) خمسة
(الطلاق والفراق والسراح
والخلع) ومنه لفظ المفاداة
(ونعم فى جواب القائل له
اطلقت زوجتك ان اراد)
القاتل (القاتل الانشاء)
لاشتهارها فى معنى الطلاق
مع ورودها فى القرآن وان
لم يرد فيه لفظ نعم لانه بمعنى
طلقته (فان اراد الاستخبار
فنع اقرارا) بالطلاق وان
جهل مراد القاتل فظاهر
انه يعمل على الاستخبار

وقعت والام يقع شيء ومثله ما لو قيل له مرحها فاقول سبحانه وعين ولو قال ان هي في عصمته طلقك
 ثلاثا يوم كذا فبان انهم اذ كان اليوم بائن منه وقع عليه الثلاث وحكم بطلانه في التاريخ فافاده
 م بر زيادة (قوله لا يستفهم عنه) أي لان الاستفهام اغما يكون عن شيء وقع والانشاء ليس له
 نسبة خارجية يستفهم عنها لان نسبه لا توجد الا به (قوله ما احق له وغيره) أي احق بالقرينة
 (قوله كانت) أي بالكاف لان كتابات الطلاق لا تنحصر بل الضابط فيها كل لفظ أشعر بالفرقة
 اشعارا قرينا ولم يشع استعماله فيه شرعا ولا عرفا واذكر من ذلك سبعة ألفاظ ومنها تجردى
 وتزودى اخرجى سافرى تقضى تسترى برئت منك الرضى اهلك لاحاجة لي فيك أنت وشانك أنت
 ولاية نفسك وسلام عليك وكلى واشربى أى كلى زاد الفراق واشربى شرابه وأوقعت الطلاق
 في قبضك أو بارك الله لك لانك أشركت مع فلانة وكانت قد طلقت منه أو من غيره وأنامك
 طالق أو بائن بخلاف نحو فوفى أعدى أغناك الله أحسن الله جزاله اغزى فليس كتابا لعدم
 اشعارها بالفرقة اشعارا قرينا فلا يقع به الطلاق وان نواه وكذا الباب مفتوح وعلى السهام
 أو على اللطام ولو قالت له أنا طالق فقال ألف مرة كان كتابا في الطلاق والعدد فان نوى الطلاق
 وحده أو العدد وحده وقع مانواه أخذ من قول بعضهم في أنت واحدة وثلاث انه كتابا ومثله
 ما لو قيل هي مائتى فقال ثلاثا وبقرب بينه وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى أنت بأنه
 لا قرينة هنا النظمية على تقديرها والطلاق لا يكتفى فيه بمحض النية بخلاف ستمائة
 ونوع كلامه جو بالكلية ما يؤيد صحة نيته ما ذكر فلم تنهض النية للابقاع وهو في ابن حجر
 فرع لو طلق رجعا ثم قال جهات الثلاث فلا يقع به شيء وان نوى على المعقود ولو قال أنت طالق ثم
 قال ثلاثا وقد فصل بينهما أبدا كثر من سكتة النفس والعلى لغا والحاصل أن الذى ينبغي
 اعتقاده أنه متى لم يفصل في ثلاثا كثر مما ضرر مطلقا ومتى فصل بذلك ولم تنقطع نيته عنه
 عرفا كان كالكتابة فان نوى أنه من جهة الاول أو بيان له أثر والا فلا وان انقطعت نيته عنه
 عرفا لم يؤثر مطلقا كما لو قال لها ابتداء ثلاثا اه قال ع ش على مر ومن ذلك ما وقع
 السؤال عنه وهو أن شخصا قال لزوجته بحضور شاهدين طالق فقال له الشاهد لا تسكني طلقه
 واحدة فقال ثلاثا ثم أخبر عن نفسه أنه قال أردت وقوع الثلاث فيقعن لان قوله ثلاثا حيث
 كان على هذا الوجه لم تنقطع نيته عرفا عن لفظ الطلاق اه ومن الكتابة على الحلال وكذا
 على الحرام وأنت حرام أو حرمك فان نوى بذلك طلاقا وقع والابان نوى تحريم عينها أو نحوها
 كوطئها أو فرجها أو رأسها أو أطبق بان لم ينوشيا لم يقع شيء وعليه كذا رويين ولو قال كلامك
 حرام أو هذا الثوب على حرام فلفوا لا يلزمه بذلك شيء أيضا ولو قال على الطلاق من فرسى أو
 ذراعى أو جوز نحاق أو قوسى أو نحوه كان كالأستفهام فلا يقع به شيء ان نوى ذلك قبل تمام
 اللفظ بان عزم على الاتيان بقوله من رأى مثلا قبل تمام لفظ الطلاق وتلفظه به مسه ما نفسه
 وانصل بصيغة الطلاق والواقع عليه الطلاق قبل اتيان به والعامى والعالم فى ذلك سواء ومن
 الكتابة تكونى طالقا لاحتمال المضارع للعال والاستفهام فان قصد الطلاق فى الحال طالقت
 وان جعله وعدا لم يقع الا ان أراد تعليقا بان قصدت تكونى طالقا ان دخلت الدار من لانية وقع عند
 وجود المعاق عليه هذا كله ان لم يصرح بالمعاق عليه فان صرح به كان دخلك الدار تكونى

لان الانشاء لا يستفهم
 عنه (وكتابته ما احق له) أي
 الطلاق (وغيره)

(قوله وكذا على الحرام)
 هذا فى غير العوام أمهم
 فصرح بنه عليه الشفيع
 الحقة فى قوله شيفينا باج

طالما كان صريحاً في التخليص المضارع حينئذ لا يستقبل وتطلق عند وجود المعاق عليه ومنها
 أنت طالق بالناء المثناة سواء كانت لغته ذلك أم لا وإنما غارقتني بخلاف فارقته لك فإنه صريح
 ومنها اذهبى بمسجمة بام مطمة ومنها املو حلف شخص بالطلاق على شيء فقال شخص آخر وأنا
 من داخل عينك فيكون كتابة في حق النافذ (قوله) كأنك خلية (ظاهر كلامه أن الكتابة بمجموع
 أنت خلية مثلاً وهو المعقد فيمكن اقتراح النية بجزء من أنت على ما سيأتى وخالية فعلة بمعنى
 فاعله أى خالية منى وكذا بقدر فيها بعده (قوله أى من الزوج) متعلق بكل من خلية وبرية
 وهو المعنى المكتنى عنه وإنما كانا كائنين لاحقاً لهما ذلك وخالية برية من المال وكذا يقال فيما
 بعده (قوله بائن) هى اللغة الفصحى والقليل بائنة وقوله أى مفارقة ويحتمل أنه من المين أى
 البعد بعدد مكانها عنه حال مخاطبة (قوله أربعة) تنكير البتة جوزه الفراء ولا كثر أنه
 لا يستعمل إلا مع فباللام مع قطع الهمزة اه شرح المنهج بزيادة (قوله) أو مقطوعة النكاح
 ويحتمل مقطوعة النفقة وكذا يقال في قوله أى متروكة النكاح (قوله) أو استدى أو استبرق
 رجلك) سواء فيهما المدخول به أو غيرهما ولا يقال ان غير المدخول به إلا عند علمه إلا أن يقول ان
 الطلاق شأنه العدة وان تخاف ذلك لعارض ولو قال لزوجته ان كان الطلاق بيدك طلقينى
 فقالت أنت طالق فليس صريحاً ولا كتابة لان العصمة بيده فلا تملكها هى بقوله ذلك (قوله) لاني
 طلقك) ويحتمل من الغير الواطئ بشبهة مثلاً وأن اعتدى بمعنى عدى الأيام مثلاً كاعتد
 عليهم بالخلعة (قوله من النية الخ) ان قيل كيف يقال ان الصريح لا يحتاج الى نية بخلاف
 الكتابة مع أنه يشترط قصد لفظ الطلاق لعنايه أى قصد استعماه فى حل العصمة ولا يكتفى بقصد
 حروفه من غير قصد معناه أجيب بأن كلامهم ما يشترط فيه قصد اللفظ لمعناه والصريح
 لا يحتاج الى قصد الايقاع بخلاف الكتابة فلا بد فيها من ذلك فقوله ولا بد لها من النية أى نية
 الايقاع (قوله مقترة بأولها) هذا ضعيف والمعقد أنه يكتفى باقتراح أى جزء من الاول أو
 الآخر أو الوسط ويعتد بإشارة آخرى سواء كان خرسه عارضاً أو أصلياً وان قدر على الكتابة فى
 طلاق وغيره كنكاح وبيع واقرار ودعوى وعق لاني صلاة فلا تبطل بها ولا فى شهادتها فلا تصح
 بها ولا فى حنت فلا يحصل بها فى الخلاف على عدم الكلام فان فهمها كل أحد كأن اقترنت بها
 قرينة ظاهرة كأن قيل له طالق فاشار بثلاثة أصابع فصريحته وان اختص بفهمها انظروا ولو
 واحد افككتها تحتاج الى نية فان لم يفهمها أحد فلغو على المعتمد أما إشارة الناطق بالطلاق
 كأن قالت له طلقنى فاشار بيده ان اذهبى فافهم بخلاف اشارته بالامان أو الاذن فى دخول أو
 الاجازة بقراءة العلم مثلاً أو الافتاء كما اذا قبل له ان يجوز هذا فاشار برأسه مثلاً أى نعم جاز العمل
 به ومن الكتابة كتابة من ناطق أو آخر من نوى بها الطلاق وقيل لانه طريق فى افهام المراد
 كالمباردة وقد اقترنت بالنية ويعتبر فى الآخر من اذا كتب الطلاق أن يكتب فى قصد الطلاق
 أو يشير الى ذلك (قوله وان عزبت فى آخرها) أى بخلاف عكسه اذا عطفها على ما مضى بعدم
 ووقع فى المنهاج الصحيح اشتراط اقتراح جميعها وفى أصل الروضة لا كذا ما اقتراح أى جزء
 وهو المعقد كما هو ويجرى هذا الخلاف فى الكتابة التى ليست لفظاً كالكتابة والاشارة وصر
 أيضاً أن الذى يعتبر اقتراح النية به أنت بائن مثلاً وما اعترض به من أن أنت صريح فى الخطاب

(قوله) أو مقطوعة النكاح
 ليست فى نسخ الشارح
 التى بأيدينا

كأنك خلية) أو (برية)
 أى من الزوج أو (بائن)
 أى مفارقة أو (بتة) أى
 مقطوعة الوصلة أو (بتة)
 أى متروكة النكاح أو
 اعتدى أو استبرق رجلك
 لاني طلقك (ولا بد لها) أى
 الكتابة (من النية) مقترة
 بأولها وان عزبت فى آخرها
 (ويقارن الفسخ الطلاق)
 بأربعة أشياء (بأنه لا سنة
 فيه) أى الفسخ (ولا بدعة)
 لأنه شرع لدفع مضار نادرة
 فلا يلبق به مراقبة الاوقات
 (ولا رجعة) فيه (ولا يثبت
 فيه)

فلا يحتاج انية يرد بان بان الم يستقل بالا فادة كان مع انت كاللفظ الواحد (قوله أى ولا يتي
 معه الخ) انما أول ذلك لان قوله ولا يثبت فيه يوهى أن المراد ولا يثبت في حالة الفسخ دون ما بعد
 حالته فانه يثبت فيه ما ذكر وايمس مراد ابل متى وجد الفسخ لم يلحق المرأة المفسوخ نكاحها
 شئ من هذه المذكورات بخلاف الطلاق فانهم انطق المطلقة فيه في بعض الصور وهو ما اذا كان
 رجعيها اذا الرجعية كالزوجة في الحوق ما ذكر (قوله بخلاف الطلاق) أى فانه لا يثبت في
 بعض صور وهو الرجعي كما مر (قوله ولا يثبت فيه أن لا التحل الخ) أى ولا يتوقف اعتد به
 على محال فله أن يفسخ ثم يعقد من ارالنه لا ينقص عدد الطلاق كما مر (قوله والطلاق ثلاثة
 أنواع) هذا هو الاصطلاح المشهور وعليه فالمراد بالسنى المندوب وبالبدعى الحرام وبلا ولا
 الجائز بالندب ولا حرمة وغير المشهور يقسمه الى قسمين سنى وبدعى وتفسير قائله السنى بالجائز
 والبدعى بالحرام وجري عليه في المنهاج وأبي شجاع وتقسيمه الى ما ذكر باعتبار وصفه المذكور
 وتقدم تقسيمه الى خمسة أقسام باعتبار آخر وهي لا يخرج عن هذه الأقسام لانها اما سنية أو
 بدعية أو لا (قوله سنى) منسوب للسنة لعدم البدعة فيه وضابطه كما يؤخذ من كلامه كل
 ما خلا عن الندم واستعقب الشروع في العدة واجعت فيه القيود المذكورة في قوله بعد
 الدخول الخ والبدعى منسوب للبدعة ويحتمل أن التسمية بالسنى والبدعى تسمية اصطلاحية
 ليس فيها منسوب ومنسوب اليه وهذا ظاهر على الاصطلاح الأول اذ لا يصح عليه أن يكون
 السنى منسوباً للسنة بمعنى الطريقة لان الذى لا ولا منسوب اليها أيضاً ما على الثانى فيصح ذلك
 (قوله هو أولى) أى لعدم المحصر وقوله بعد الدخول نظير للطلاق والمراد به الوطء ولو فى الدبر
 واستدخال المني المحترم ولو فى الدبر كالوطء حيث كان عالماً باستدخاله كما فى مروه حاصل ما ذكره
 أربعة قيود أن تكون مدخولاً به أو أن تعتمد بالاقراء بان تكون حائلاً أو حاملاً من زنا وان
 تبتدئها الاقراء عقب الطلاق بأن طلقها فى طهر لامع آخره أو مع آخر حيض وأن لا يطاقها فى
 ذلك الطهر ولا فى نحو حيض قبله ومحتزاً لاخيرين الطلاق فيه بدعى والاولى لا ولا (قوله ولو
 ثلاثاً) أشار به الى أنه لا يحرم جمع الثلاث وهو كذلك خلافاً لبعض الأئمة (قوله فى طهر لامع
 آخره) أى بل قبله ومثله كفى المنهج أن يعلق طلاقها ببعض الطهر أو بأخر الحيض فيما
 سبب فى وقوله ولم يطاقها فيه أى فى الطهر الذى طلقها فيه أو علق طلاقها ببعضه كما مر (قوله
 ونحوه) أى كالتفاس وقوله وكان يطاقها مع آخر حيض عطف على أن يطاقها فى طهر فهو
 مثال آخر للسنى والضمير فى يطاقها للمرأة المقيمة في ماله وعبارته فى المنهج وشرحه طلاق
 موطوءة تعتمد باقراء سنى أن تبدأ أى الاقراء عقب أى الطلاق بان كانت حائلاً أو حاملاً من
 زنا وهى تحيض وطاقها مع آخر نحو حيض أو فى طهر قبل آخره أو علق طلاقها ببعضه ولا
 وطها فى نحو حيض قبله ولا فى نحو حيض طلق مع آخره أو علق به اه وهى أولى من عبارتها
 القرية من عبارة المنهاج التى اعترضها فى شرح المنهج لقصورها ونوع ههنا فى مثل ما قرئ منه ثم
 فتلخص أن الصور غائية أن يطلق قبل آخر الطهر أو يعلقه ببعضه أو مع آخر الحيض أو
 يعلقه بذلك وعلى كل اما أن تكون حائلاً أو حاملاً من زنا (قوله لم يطاقها فيه) قضيته وان وطئ
 فى طهر قبله وهو كذلك لان الحيض يدل على أنه لم تعلق به حل على المنهج (قوله لاستعقابه) علة

(قوله وأبى شجاع) الاولى
 حذفه فانه جعل القسمه

ثلاثية

أى ولا يتي معه (شئ من
 خصائص النكاح

كالطلاق والظهار بارو الايلاء)

لانه يقيد البيونة دائماً

بخلاف الطلاق (ولا)

يثبت فيه (أنه التحل) له

(بعد حتى تم المص) زوجاً

(غيره) لانه شرع لدفع

مضار كما مر فلا يلحق به

التفريق عنه بقوت ذلك

(والطلاق) ثلاثة أنواع

(اما سنى كأن) هو أولى

من قوله وهو أن (بطلانها

ولو ثلاثاً) بعد الدخول

وهى من تعدد الاقراء (فى

طهر) لامع آخره (ولم

يطاقها فيه ولا فى حيض)

ونحوه (قبيله) وكان

بطلانها مع آخر حيض لم

يطاقها فيه لاستعقابه الشروع

تعالى اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وفي الصحيحين ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها ثم ليسكنها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ثم فان شاء أمسكنها وان شاء طلقها قبل ان يجامع فذلك العدة التي أمر الله ان يطلقها التي التماس أو بدعي كأن هو أولى من قوله وهو أن يطلق مدخولاً بها في الدبر وهي ممن تعتد بالانقضاء (في حيض أو نفاس) لا منع آخره ما أو معه وطئها فيها وكان يطلقها مع آخر طهره لخالفته الآية والمعنى فيه ضررها بطول مدة التبرص (أو) يطلقها في طهر

(قوله لو طلق في الطهر الاول) أي والحيض بعده قريب منه تأمل (قوله التعليق صفة) أي ففرق بين التعليق بمعنى بعض الطهر أو الحيض والتعليق بصفة توجه فيه وظاهره ولو علم وقوعها في وقت لو طلق فيه كان سنياً أو بدعياً فلا يقال له - بين التعليق سنياً ولا بدعياً وان قيل له

أقوله سني والضمير لالطلاق وهو مصدريه مضاف لفاعلها أي لعله الشروع في العدة عقبه أو مفعوله أي لطلبه أن يعقبه الشروع فاشروع منصوص على الاول مرفوع على الثاني (قوله لعدتهن) اللام لام التوقيت بمعنى في وهناك مضاف مقدراً أي في وقت عدتهن أي الوقت الذي يشرع فيه في العدة وانما قدم الدليل العقلي على الآية لانه نص في المدعى بخلافها الاحتمالها العدة بالانقضاء وبوضع الحمل وبالأقراء والكلام في الأقراء (قوله أن ابن عمر) أي عبد الله الذي هو أحد العبادلة الأربعة التي صار ذلك اللفظ علماً بالغلبة عليهم المذكورين في قوله

أبناء عباس وعمر وعمر ثم الزبير هم العبادلة الغرور (قوله طلق امرأته) اسمها آمنة بنت غفار وقيل النوار ويمكن الجمع بان اسمها آمنة ولقبها النوار لا يقال ان طلاقها حديثاً حراماً والصحابة رضي الله عنهم عدول لانا نقول لعله لم يعلم بحديثها أو علمه ولكن لم يبلغه الحكم أوله يكون الحكم لم يشرع اذ ذلك ولا يرد على هذا أنه اذا لم يشرع لم يحرم عليه الطلاق فكيف يؤمر بالرجعة لانا نقول ان أمرهم على هذا التقدير لئلا تطول العدة عليهم الا للخروج من الاثم فهو بدعي لانه فيه (قوله مره فليراجعها الخ) هذا لا يقتضي وجوب الرجعة لان الامر بالامر بالنهي ليس أمر بذلك الشيء فأمور المأمور ليس مأموراً فابن عمر مأموراً به وأبوهم مأمور به صلى الله عليه وسلم ولا يوجب الأمر صلى الله عليه وسلم بلا واسطة واسطة فتقادة التدب حينئذ انما هي من القرينة وليس في فليراجعها أمر لانه تقر بيع على أمر عوفاً في فليراجعها لاجل أمرك لا يكونك والده فلا يرد أن قوله فليراجعها بلام الامر أمر لابن عمر بالرجعة اذ ضمير مفاعل اه أفاده مذبذبة (قوله ثم تحيض ثم تطهر) اختلاف في حله الغاية بتأخير الطلاق الى الطهر الثاني مع أن ذلك ليس شرطاً فقل لثلاثة عشر الرجعة أغرض الطلاق لو طلق في الطهر الاول مع أن ذلك مكروه حتى قيل انه يندب الوطء فيه وان كان الاصح خلافه وقيل عقوبة وتغليظ اذ كان من حقه أن يسأل عن الحكم فقصم (قوله أمراقه) أي اذن والافعال طلاق في ذلك الوقت ليس مأموراً به (قوله أو بدعي) منسوب الى البدعة لحرمته ومنه ثلاثة أمثلة لان قوله في حيض أو نفاس مثال واحد ومنه ما لو قسم لاحدى زوجتيه ثم طلق الاخرى قبل المبيت عند فافانه بأنهم ويجب عليه الرجعة ان كان الطلاق رجعياً أو التجديد ان كان بائناً ومنه أيضاً ما لو نكح حاملاً من زنا وطئها لانها لا تشرع في العدة الابعد الوضع فقيه تطويل عقابهم عليها هذا ان لم تحض حاملاً كما هو الغالب والا انقضت عدتهما بالاقراء فلا يحرم طلاقها اذ لا تطويل حينئذ (قوله مدخولاً بها) أي موطوءة واسطة تدخل المني المحترم حال خروجه ولو في الدبر أو الحيض كالوطء حيث كان عالماً باستدخاله والا فلا يحرم (قوله وهي ممن تعتد بالانقضاء) خرج بذلك ما لو كانت تعتد بالانقضاء أو بوضع الحمل فلا حرمة وقوله أو معه أي مع آخره ما (قوله وكان يطلقها مع آخر طهر) أي من حيض أو نفاس خلافاً لما قال ان ذلك لا يتصور في النفاس (قوله لخالفته الخ) وألحقوا الوطء في الدبر بالوطء في القبيل بجامع وجوب العدة وثبوت النسب بهما على قول ضعيف في الوطء في الدبر فان الراجح أنه لا يثبت به (قوله أو يطلقها في طهر) خرج بالطلاق التعليق بصفة كدخول الدار فليس يبدعي ثم ينظر بعد ذلك لوجود الصفة فان وجدت في طهر كان سنياً أو في حيض

بعد ذلك وقوله فان وجدت في طهر الخ ظاهره ولو وطئها فيه أو في حيض قبله فليحرم كل ذلك

(قوله وبما تقر الخ) فيه أن الخروج من المعصية واجب ولا طريق له ٢٣٥ إلا بالرجعة فهو لا وجبت الآن يقال أنزلها عن

مرتبة الوجوب انتهى
الانتم بانتهاء زمن البدعة
فتأمل وفيه نظر (قوله
وعلى كل الخ) انظر مع قوله
قبل فيه تطويل حرماً (قوله
حكم ما لو كان الخ) الأولى
حكم ما لو كانت هي المختلعة

وطمأنينة (أو في حيض قبله
(ولم يظهر بها حمل) لا أداته
إلى التدمر عند ظهور الحمل
فإن الإنسان قد يطلق
الحائل دون الحامل وعند
التدمر قد لا يمكنه التدارك
فمتضرر وهو الولد وتغيب
الرجعة لمن طلق بدعيًا لا بخير
السابق وندها ينتهي
بزوال زمن البدعة (أولاً)
سني (ولاً بدعي (وهو)
ثانية (أن يطلقها قبل
الدخول وطلاق صفة
(و) طلاق (آيسة و) طلاق
(حامل) منه (و) طلاق
(إيلاء و) طلاق (الحكمين
(و) طلاق (المختلعة و) طلاق
(المختلعة) لا تنفاهما من
السني والبدي ولأن
افتداء المختلعة يقتضي
حاجتها إلى الخلاص
بالفساق ورضاها بطول
القبض وأخذ العوض
بأن كد دعامة الفساق
ويعد أحقال التدمر
والحامل وإن تضررت
بالطول في بعض الصور فقد
استعقب الطلاق شرعاً

كان بدعيًا لکن لانتم فيه الان أو جدها باختياره فيما (قوله في طهر) أي وهي ممن تحبل
أعدهم صغرها أو يأسها وقوله أو في حيض أي أو وطئ في حيض الخ (قوله ولم يظهر بها حمل) أما
من ظهر بها ذلك فيقبل طلاقها زال الفساق والوجه من تردد وقوع طلاق وكبيل بدعيًا لم
ينص عليه كما يقع من الموكل كما اختار جمع منهم الباقي أي أفاده مر (قوله لا أداته إلى التدمر
الخ) وألحقوا الوطء في الحيض بالوطء في الطهر لاحتمال العلوق فيه لكون بقية مما دفعته
الطبيعة أولاً وتبها للزوج بأن صار في فم الرحم قبل الوطء فلم يصادف منه الحيض فعلمت
(قوله وتغيب الرجعة) أي إذا لم يستوف عدد الطلاق ويكره تركها ويرتفع بها لانتم لانها
قاطعة للضرر فكانت بمنزلة التوبة ترفع أصل المعصية وبما تقر راندفع القول بأن رفع الرجعة
للتصريح كالنوبة يدل على وجوبه إذا كون الشيء بمنزلة الواجب في خصوصية من خصوصياته
لا يقتضي وجوبه وقال مالك بوجوبه بالنظر لكونه نوبة وجوابه ما علمت من أنه ليست نوبة
حقة بل بمنزلة ما أفاده مر نعم يجب فيمن بنى لها حق قسم كما مر (قوله وندها ينتهي بزوال
زمن البدعة) فإذا طلقها حائضاً من البدعة بقيمة تلك الحيضة أو في طهر جامعها فيه فزمن
البدعة بقيمة ذلك الطهر والحيضة التالية له (قوله قبل الدخول) إذ لا بد فيه حينئذ (قوله
وطلاق صغيرة) عطف مصدر صريح على مصدر مؤول والمراد صغيرة لم تحض واستدخلت
ما هو حتى يجب عليها العدة والافئى بمقابلها وانما يمكن طلاقها سنيًا ولا بدعيًا لان عدتها بالاشهر
وكذا الآية فلا ضرر بل طهر ما وقوله وطلاق حامل منه أي لان عدتها بوضع الحمل وخروج
بقوله لمنه الحامل من زنا أو من وطء شبهة فان طلاق الثانية بدعي والأولى ان كانت تحيض حال
الحمل جرى فيها القسمان الأولان على المعتمد ولا تحيض فان سبقها حيض اعتدت بالاقراء والا
فبالاشهر وعلى كل فطلاقها سني (قوله وطلاق الحكمين) أي أحدهما وهو حكم الزوج
لأنه الذي يطلق وانما اضاف له مالاً من ما يتشاوران فيه (قوله وطلاق المختلعة) أي على عوض
منها ووقع الخلع معها فان كان مع اجتهابي بغير اذن أم بدعي وكذا باذن أو اذنت أن يحتل من
ماله فان أذنت أن يحتل من ماله فحكمه حكم ما لو كان العوض منها (قوله لا تنفاهما من) أي
من التعاليل السابقة للسني والبدي والمراد اتفاؤه في مجموع ما ذكر والاعتدال السني وهو
استعقاب الطلاق الشرع في العدة متأت في الصغيرة والاياسة والحامل وانما لم يعلم كون
طلاق الإيلاء والحكمين ليس سنيًا ولا بدعيًا لأنه مستثنى من الطلاق في زمن البدعة فتمتع بال
البدعة جاز فيه لكنه مستثنى كما في شرح المنهج وعبارته ويستثنى من الطلاق في زمن البدعة
طلاق المولى إذا طوأك به وطلاق القاضى عليه وطلاق الحكمين في الشقاق فليس يدعى كما
أنه ليس بسني (قوله ويعد) مثل بؤ كد وفاعلهم أو أحدهم وهو الضمير العائد على أخذ
العوض و قد علم أن بعضهم قسم الطلاق إلى قسمين فقط فادخل القسم الثالث في الأول
ويترب على ذلك بعض التعاليل (قوله في بعض الصور) أي وهو ما لو كان الباقي من مدة الحمل
أكثر من ثلاثة أقراء ولو وافق قوله أنت فقط زمن الطهر وطلاق من الحيض فقبل بحسب
أهل الزمن الذي وقع فيه قوله أنت فقط قرأ ويكون الطلاق سنيًا فيكون من ترتيب الحكم على
أول أجزائه إذا الطلاق لم يقع بقوله أنت بفردته اتفاؤه واقع بمجموع أنت طالق وهذا مشكل

في العدة ولأن طلاق المختلعة لم يقع في طهر محقق ولا في حيض محقق وقوله والمختلعة والمختلعة من زيادتي (ويقع الطلاق منجزاً)

لانه يلزم عليه حسابان العدة قبل وقوع الطلاق وهو لا يصح اتوهم ان العبرة بما خيرا للفظ وهو
 لم يقع في الطهر فاقوله قد أنه بدعي (قوله كانت طالق) منسل الضمير العلم واسم الاشارة وعلم من
 كلامه أنه لو أتى بالجمله الاسمية لا بد ان يلفظ بالمبتدأ والخبر فلو قال أنت ولم يقل طالق أو قال
 طالق ولم يقل أنت لم يقع طلاق ولا يشترط عند الفقهاء مطابقة الخبر للمبتدأ فلو قال أنت
 طالق ان بألف التثنية وقع وكذا لو قدم الخبر على المبتدأ ان قال طالق أنت (قوله كان دخلت
 الدار فانت طالق) فتطابق متى دخلت لان أدوات التعليق لا يقتضي بالوضع قورا في المعاني
 علمه في مثبت كالدخل ان لم يكن عوض ولا تعليق بـ ثم أجمع العوض فشرط القور في
 بعضها كان واذا ولو ونحوها من كل اداة اشعارها بالزمان نحو ان ضمننت أو أعطيت بخلاف
 نحو متى وأي ونحوها من كل اداة تشير بالزمان وكذا مع التعليق بـ ثم اخطأ بان واذا
 ونحوها كان مثبت فانت طالق بخلاف ما لو قال ان شئت فلانة فلا قور أو ما في معنى فية متضمن
 القور لا في ان فلو قال ان لم تدخل في الدار فانت طالق لم يقع الطلاق الا بالباس من الدخول
 كأن ماتت أو مات قبلها فبكم بالوقوع قبيل موتها أو موته بما يسع الدخول وفائدة ذلك الارث
 والعدة فان كانت بائنا لم يرثها ولا ترثه فاذا ماتت أو ماتت العدة قبيل موته بمن لا يسع
 الدخول وتعد عدة طلاق لا وفاة ولا أثرهما للجنون لان الدخول من الجنون كهم ومن العاقل
 فلو بانهم بعدة مكنهم من الدخول واستمرت الى الموت ولم يتحقق دخول لم يقع طلاق قبل البيونة
 وحمل اعتبار الباس ما لم يقل أردت ان لم تدخل الا أن أو اليوم فان أرادته تعالى الحكم بالوقت
 المتوهم كما قيل في نظيره فممن دخل على مسديقه وهو يتغذى فقال له تغذ معي فامتنع فقال ان لم
 تغذ معي فأمر أتى طالق ونوى الخال فلو أتى بأذا فقال أنت طالق اذا لم تدخل الدار وقع الطلاق
 بمعنى فمن يمكن فيه الدخول من وقت التعليق ولم تدخل ولا تفتضي الادوات أيضا تكرارا
 في المعنى عليه بل متى وجد مرة واحدة في غير نسبان الفحات العين ولا يؤثر وجوده مرة أخرى
 الا كلما فلو قال كلما وقع طلاق عليه فانت طالق فظن ثلاث في موطوءة واحدة بالتحجير
 وثلاث بالتعليق بكلام أو عدة بوقوع المنجز وأخرى بوقوع هذه الواحدة وطلقة في غير
 الموطوءة لانها تبين بالمنجز فلا يقع المعنى بعدها بخلاف ما لوعلق بغير كلما كان قال اذا طلقتك
 فانت طالق فحيز طلاقها فوقع طلاقان واحدة بالتعليق وأخرى بالتعليق ونظم بعضهم قاعدة
 الادوات في قوله

كانت طالق (ومعاقا)
 كان دخلت الدار فانت
 طالق

(قوله وتعد عدة طلاق
 لا وفاة) - ثبت كان الطلاق
 باننا (قوله أطلاق في قوله
 للترخي) الاولى في قوله اذا
 لم يكن معها أي الادوات
 الشاملة للصومق - مع أن
 نحو متى لا يقتضي القور
 ولو مع المشبهة أو الاعطاء
 تدبر

أدوات التعليق في النبي لا ذو • رسوى ان وفي الثبوت رأوها
 للترخي الا اذا ان مع الما • لو شئت وكلاما كروها

وهذا أولى من نظم ابن المقرئ وهو

أدوات التعليق تخفى علينا • هل لكم ضابط لكشف غطاها
 كلما للذكرار وهي ومهما • ان اذا أي من متى معناها
 للترخي مع الثبوت اذا لم • يك معها ان شئت أو أعطاه

أو ضمنان والمكمل في جانب النفسى لقور لان فذا في سواها انتهى

لانه أطلق في قوله للترخي مع الثبوت فيشمّل جميع الادوات وقد علمت التفصيل ولوعلق
 الطلاق بفعل نفسه قام مدحها أو منعها أو بفعل من يلى به عليه بان يشق عليه حينئذ

(قوله ولا يقدر على تعليقه كذلك) أي هذا مقتضى العكس وان بطل ٣٣٧ الحكم اذ هو يقدر على تعليقه كذلك وهذا

هو الذي دعا الشارح لتركه
وأما قول المحشي انه لازم
لما ذكره فحسبه نظرا ولذلك
قال قل انه فاسد بالحكم
قدبر

(ومن قدر على تعليق قدر
على تقييد غالباً ومن غيره)
أي ومن غير الغالب المرأة
(الحائض فان زوجها
يقدر على تعليق طلاقها
سبباً ولا يقدر على تقييده
كذلك) لما مر وكذا عكسه
كأن تكون المرأة طاهراً
لم يبطأها زوجها في ذلك
الطهر ولا في حيز قبله
فانه يقدر على تعليق طلاقها
بدعيًا ولا يقدر على تقييده
كذلك (و) منه (من به رفق
فانه يقدر على تعليق ثلاث
طلقات بعتقه) كقوله ان
عتقت فأت طالق ثلاثاً
ولا يقدر على تقييدها لانه
لا يملك الثالثة أصلاً وفي
التعليق بالصفة حالة
الوقوع وتعبيري بما ذكر
أولاً من حصره فيما ذكره
(ومن علق طلاقاً بصفة
وقع بوجودها) محلاً
بمقتضى اللفظ (الا) في
أربع صور (فيما اذا وقع
التعليق والصفة أو أحدهما
في غير نكاح) كأن يقول
لاجنسية ان دخلت الدار
فأت طالق فدخلت قبل

الصداقة أو نحوها حكماً وقصد المعلق اعلامه وان لم يعلم المباني بالتعليق ففعل المعلق بقوله من
نفسه أو غيره ناسياً للتعليق أو اذا كراهه مكرهاً على القول أو مختاراً جاهلاً بأنه المعلق عليه لم يقع
طلاق فان لم يبال بتعليقه كالسلطان والحجيج أو كان يسأل به ولم يقصد المعلق اعلامه طلقت
بقوله هذا ان حلف على فعل مستقبلي وكذا ان حلف على فعل شئ وقع جاهلاً به أو ناسياً كالأمر
حلف أن زيد ليس في الدار فكان فيه أو لم يعلم به أو علمه ونسي فلا طلاق ان لم يقصد أن الأمر
كذلك في الواقع بان قصدته كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما انتهى اليه علمه أي لم يعلم
خلافه لانه انما يربط حلفه بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئاً فكذا ذلك محلاً
للفظ على حقيقة مقتضى ادراك وقوع النسبة بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الأمر فان
قصد أن الأمر كذلك في الواقع وقع الطلاق على المعقد ولو علق شافعي طلاقاً بوجهه الخفية
على صلاة فصارت صلاة نصح عندها دون الزوج فالمنجى كما قاله سم الوقوع بصحة بالنسبة إليها
حتى في اعتقاد الزوج (قوله ومن قدر) أي قدره شرعية أم بالحسبة فلا يحتاج معها إلى غالباً
(قوله يقدر على تعليق طلاقها سبباً) كأن يقول ان صرت من ذوات الطلاق السببي أو ان
ظهرت فأت طالق أو أت طالق مع آخر جرت من حيزه واعتراض قل بقوله فصوابه أن
يقول فانه يقدر على تقييد طلاقها سبباً ولا يقدر على تعليقه كذلك اذ ليس بصواب بل يقدر
على تعليقه سبباً كما عات (قوله ولا يقدر) أي شرعاً على تقييده كذلك أي سبباً (قوله لما مر) أي
من أن طلاق الحائض بدعي (قوله فانه يقدر على تعليق طلاقها بدعيًا) هذا فاسد من حيث
الحكم والتصوير والعكس الذي ذكره فصوابه أن يقول فانه يقدر على تقييد طلاقها بدعيًا ولا
يقدر على تعليقه كذلك اذ فتأمل وأفهم اذ قل وهو ليس في محله بل الحكم المذكر صحيح
ومراد المصنف بالعكس مجرد الخلاف لا العكس المنطقي ولا اللغوي أو المراد العكس اللغوي
باعتبار اللازم ولا شك أن ما ذكره بقوله فصوابه الخ لازم لما ذكره الشارح (قوله ومنه) أي
من غير الغالب (قوله أولاً من حصره فيما ذكره) حيث قال ومن قدر على التعليق يقدر على
التقييد الا في صورتين احدهما المرأة الحائض الخ الثانية العبد يقدر الخ (قوله وقع بوجودها
الخ) أي عند التحقق بخلاف ما لو شك (قوله أو أحدهما) أي التعليق أو الصفة واعتراض قل
هنا ليس في محله (قوله كأن يقول لاجنسية الخ) فلو حكم كما يقوم وقوع الطلاق في هذه المسألة
قبل وقوعه انتقض حكمه لانه من باب الافتاء لا من باب الحكم اذ شرطه اجماعاً كما قاله الخفية
وغیرهم وقوع دعوى ملزمة وقبل الوقوع لا يتصور ذلك نعم نقل عن الحنابلة وبعض
المالكية عدم اشتراط دعوى كذلك فعليه لا ينتقض حكم صدر عن يراه كما هو واضح ويجوز
نقضه أيضاً بعد الوقوع على المعقد وتعليق العتق بالموت باطل كالطلاق (قوله فدخلت قبل
أن ينكحها) أي فقد وقع التعليق والصفة في غير نكاح وقوله أو بعده أي فقد وقع التعليق في
غير نكاح والصفة فيه وقوله أو يقول لزوجه الخ أي فقد وقعت الصفة في غير نكاح والتعليق
فيه فبقوله ثم دخلت أي بعد البينونة قبل أن يعقد عليها افاذا عقد عليها بعد ذلك لم يقع طلاق
بالدخول الواقع قبل في غير نكاح لانحللال البين بوجوده ولما ذكره بقوله لا تنفاه ولايته الخ
على ما سبباً يأتي والحاصل أنه اذا علق طلاقاً بزوجه بصفة كدخول وتزوج عليها ثم أبانها ثم

٤٣ وي في ان ينكحها أو بعده أو يقول لزوجه ان دخلت الدار فأت طالق فابانها ثم دخلت فلا يقع

تزوجها ووجدت الصفة لم تطاق سواء وجدت حال البينة فلو لم امر أو بعد النكاح الثاني
لارتفاع النكاح الذي علق فيه (قوله لا تنفاه ولا يته على المحل) أي حال التعليق والصفة
أو حال التعليق فقط أو الصفة فقط فهو تعليق لصورتي المتن وقوله لا طلاق إلا بعد نكاح
وجه الدلالة من مفهومه أن الطلاق لا يقع قبل النكاح سواء كان الواقع قبله كل من التعليق
والصفة أو التعليق فقط أو الصفة فقط فأنما في المثال المذكور واقعة قبل النكاح الثاني فلا
يقع طلاق إلا إذا كان كل من التعليق والصفة واقعا حال النكاح ولما كان مقتضى هذا
الحديث وقوع الطلاق في الصورة الأخيرة وهي ما لو وقع التعليق في النكاح والصفة بعده
لأن كلامهما بعد النكاح أخر عن العلم العقابية (قوله أو أحدهما في نكاح) وهو
خصه من الصفة فكان الأولى أن يقول أو الصفة إذ لا يتصور سبقتها على التعليق (قوله
فإنها) أي بخلع أو فسخ (قوله إلا في صور) أي ستة نظرا لقرره الشارح في التعاليل لأنه
جعل قوله أمس أو فيما مضى صورة واحدة وكذا قوله للسنة أو للبدعة ومع قطع النظر عن
ذلك عمالية (قوله غيرا غيرها أو لا يراه أحدا إلخ) ليكن يشترط الثبوت عند الحاكم أو تصديق
الزوج ولو أخبر به صبي أو عبدا أو امرأة أو فاسق فصدقه فإظهارهم مؤاخذه به ويسمى دلالة
إلى ثلاث إبطال أو بعد ما يسمى قرا (قوله أو يقول لها أنت طالق أمس) أي فيقع حالا سواء
قصد وقوعه حالا مستندا إلى أمس أي قصد التشريك بين الحال وأمس في الوقوع بأن جعله
واقعا الآن وأمس أم قصد إيقاعه أمس فقط أم أطلق أم تعذر مراجعته بأن مات أو جن
أو خرس قبل التفسير ولا إشارة له مفهومه وإلا فاذكر أمس في سائر الصور لا تنسخ التمه فان قصد
بذلك طلاقا في نكاح آخره أو غيره وعرف ذلك الطلاق أو قصد أنه طلق أمس وهي الآن
معدة حاشا فيصدق وتكون عدتها في الثانية من أمس إن صدقته والآن وقت إقراره فان
لم يعرف الطلاق المذكور والنكاح الآخر في الأولى لم يصدق وحكم بوقوعه حالا على المعقد
أه أفاده في شرح المنهج بزيادة (قوله أو لرضا فلان) الدام للتعاليل كما سيأتي فقط في الحال
وان لم يرض فلان بل وان كرهه فان قال أردت بها التأكيد لم يقبل ظاهرا وبدين ومثل ذلك
ما لو قال أقدم فلان فيقع وان لم يقدم بخلاف ما لو قال يرض فلان أو بقدمه فانه تعليق ان
رضى أو قدم وقع الطلاق والانفلاق في هذا الموضع بين الدام والباء فالأولى للتعليق
والثانية للتعليق (قوله حسنة قبيحة) أي أو سنية بدعية (قوله أما في الأولين) هما قوله غيرا
غيرها أو لا يراه أحدهما المذكور في الشرح والمثلية هي قوله أنت طالق أمس أو فيما مضى
والرابعة هي قوله أو لرضا فلان والأخيرة هي قوله أو يقول لمن لا سنة لها ولا بدعة والخامسة
هي قوله وأنت طالق طاعة حسنة إلخ (قوله على العلم) هذا إن أطلق فان قال أردت بالرؤية
المعينة صدق في بيئته لأن ذلك لا يعرف إلا من جهة فلا يقع طلاق إلا برؤيتها الهلال بحاسة
البصر قبل مضى ثلاث إبطال نعم ان كان التعليق برؤية غيره لم يصدق لأن خلاف الظاهر لكن
يدين وسواء فمما ذكره على العربية أم الجمجمة على المعقد وقيل ان على بالجمجمة حال على
المعينة لأن المعروف لم يثبت إلا في العربية وإذا قلنا التفسير في الهلال بالمعينة ومضى ثلاث
إبطال من أول الشهر فسد قبله ولم يرفها الحاشا في بيئته فلا أثر لرؤيته في غير هذا الشهر ولا فيه
بعد الثلاث لأنه لا يسمى بعدها هلالا أما التعليق برؤية القمر مع تفسيره معاينه فلا بد منه

لا تنفاه ولا يته على المحل
وقد قال صلى الله عليه
وسلم لا طلاق إلا بعد نكاح
رواه الترمذي وصحه
(أو) أحدهما (في نكاح
آخر) كأن يقول للزوجته
ان دخلت الدار فانت طالق
فإنما أنت نكحتها فدخلت
فلا يقع لارتفاع النكاح
الذي علق فيه (ولا يقع
الطلاق) المعلق بصفة
(بدون وجودها) في
صور (أن يعاق طلاقها
برؤيتها الهلال فيراه
غيرها) أو لا يراه أحده
ليكن تم عدد الشهر (أو
يقول لها أنت طالق أمس
أو فيما مضى أو لرضا فلان
أو طاعة حسنة قبيحة أو
يقول ان لا سنة لها ولا
بدعة) كاتبة (أنت
طالق للبدعة أو) أنت
طالق (البدعة فيقع في الحال)
في الجميع أما في الأولين
فلان المعروف يصح لرؤيتها
الهلال على العلم بخلاف
رؤيتها زيدا من لا فقد
يكون الغرض زجرها
عن رؤيته

من مشاهدته بعد ثلاث ليال لانه قبلها لا يسمى قرا كما مر ولو قال ان رأيت محمدا صلى الله عليه وسلم فانت طالق فرأته في المنام واراد ذلك طلاقا فانازعها فيها صدقت بيمينها فلا يطالع عليه الا منها وان اراد رؤيته لافي المنام أو أطلق اتجه عدم الوقوع على الاعلى الحقيقة ولو قال اعمياء ان رأيت فلانا فانت طالق فهو تعليق بمسحيل وسياق (قوله فلانا فانت طالق) (الاسناد الخ) وذلك لان ظاهر اللفظ الوقوع حالا وقوله أمس أو فيما مضى يتأني ذلك فان قال أردت الوقوع أمس وهي الاثنت عشرة سنة قبل ذلك وكذا لو قال أردت طلاقا وقوع سابقا وراجعت فيه قبل ان علم له سبق طلاق كما مر (قوله فملا على التعليل) أي والتعليل فاسد لان رضايدي لا لا وقت له معين فالتعليل كذلك ومثله قوله السنة أو لبدعة وجعل ذلك على التعليل أحوط من جعله على الغاية (قوله فالتضاد الوصفين) نعم ان فسر كل صفة بمعنى كالحسن من حيث الوقت والقبح من حيث العدد بان قال نويت بطلقة الثلاث قبل وان تأخر الوقوع بان كان زمن الحسن متأخرا لان ضرر وقوع العدد أكثر من فائدة تأخر الوقوع فهو انما أراد ذلك للفرار من الوقوع حالا فوقع في ضرر أكبر منه وهو حصول اليقونة الكبرى اه افاده في شرح المنهج (قوله فياغوان) فكانتم لم يذكرا (قوله تسبح) هو ترك الاحتياط في التعبير مع القدرة عليه ففي الحقيقة لا استغناء لان الاولى لم يقع الطلاق فيها الا عند وجود الصفة المراد الماء لم من أن المراد بالرؤية العلم عند الاطلاق وأما البقية فانت واقع الطلاق فيها في الحال لخروجها عن التعليق ولو قال اصغيرة أو نحوها أنت طالق لوقت البدعة أو لوقت السنة ونوى التعليق قبل التصريح بالوقت وان لم ينو وقوع الطلاق في الحال (قوله ولا يقع الطلاق بالعلق بحال الخ) هذا ادعاء باثبات كماله به بخلاف ما اذا علق بنفي كان لم تلذذ فانه يقع أما المحال من غير تعليق كالمسائل المتقدمة في المقر فحوائث طالق أمس فياغو ويقع الطلاق حالا لان فيها قصد مسحيل لا تعليق بمسحيل وكذا مسحة الهون المشهورة وهي ما لو قال لزوجته ان دخلت البيت ووجدت فيه شيئا من متاعك ولم أكسرره على رأسك فانت طالق فوجد في البيت هاونا فالعقد في ذلك وقوع الطلاق ولو قال ان كنت نائما أو غائبا عن البلد مثلا فانت طالق لم تطلق لانه تعليق بمسحيل كما لو قال ان كنت ميمنا أو حاررا أو ان كنت زيدا فانت طالق فيكلمت نحو حائط وهو يسع لم تطلق أو ان كنت رجلا فكلمت أباه أو غيره من محارمها أو زوجها طلاقا لوجود الصفة فان قال صدقت منهها من مكلمة الرجال الاجاب قبل منه لانه الظاهر أن ان كنت زيدا أو عمرا فانت طالق طلاقا بتكليم أحدهما وانكلمت الامين فلا يقع بتكليم الآخر نبي أو ان كنت زيدا أو عمرا لم تطلق الا بكلامهما معا أو مر نيا أو ان كنت زيدا ثم عمرا أو زيدا فعمرا استعطف تكليم زيد قبل عمرو متاخما في الاولى وعقب = لام زيد في الثانية واعلم أن الاصحاب لا الامام والغزالي يميلون في التعليق الى تقديم الوضع اللغوي على العرف الغالب اذا العرف لا يكاد يضبط هذا ان اضطرر بان اضطرر عمل به القوة لانه حينئذ وعلى الناظر التأمل والاجتهاد فيها يستفتي فيه ولو قال لزوجها أنت من أهل النار فقال ان كنت من أهلها فانت طالق لم تطلق لانه من أهل الجنة ظاهر فان مات مرتد بان وقوعه لمو كان كافرا طلاقا لانه من أهل النار ظاهر فان أسلم بان عدمه وان قصد في الصورتين المكانة طلاقا حالا

وأما في الثالثة فلنا فانت
الاسناد الى الماضي
ظاهر اللفظ وأما في الرابعة
والاخيرة فملا على التعليل
وأما في الخامسة فالتضاد
الوصفي فياغوان ويتيق
أصل الطلاق وفي استغناء
هذه الصور عما ذكر تسبح
أنبرت اليه في شرح
الاصول (ولا يقع الطلاق
العلق بحال) عتلا أو شرعا
أو عرفا (كقوله لزوجتي

ولو قال لها ان فعلت معصية فانت طالق لم تطلق بترك الطاعة كصلاة وصوم لانه ترك وليس
 بفعل ولو قالت له انا استنكف منك فقال كل امرأة تستنكف كف حتى فهي طالق فظاهره
 المكافاة فمطلق حالاً ان لم يقصد التعليق ولو قال ان لم يكن وجهك أحسن من القمر فانت
 طالق لم تطلق وان كانت زنجية لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في أحسن تقويم نعم ان أراد
 بالحسن الجمال وكانت قبيحة الشكل حنت ولو قال ان لم تكني ارضاً من القمر حنت ولو قال
 ان قصدتك بالجماع فانت طالق فقصدته هي بجماعها لم يحنت فان قال لها ان قصدت بجماعك
 فانت طالق فقصدته بجماعها حنت هـ من مرفى مواضع متفرقة (قوله ان ولدنا الخ)
 هذا مثال للمحال عقلاً وهو مخالف لما في الروض والمنهاج وفروعه من وقوع الطلاق لان
 ولداً وحيدة ليس نصاً في الوحدة بل يحفل بالجنس الصادق باثنين فاكثر ثم ان قال ولداً واحداً
 أو حيدة واحدة لم يقع للنص على المحال بذكر الوحدة اذا ظاهر ان حيدة واحدة حيدة
 واحدة أو ولداً واحداً ووجود ذلك منها معاً محال (قوله وكنه علي الطلاق بفسخ صوم
 رمضان) مثال للمحال شرعاً وقوله وبصعد السماء مثال للمحال عرفاً وعبر عنه بعضهم بقوله
 عادة فلا يقع في الحال شيء واليمين منعقدة فلو فرض صعوده السماء حنت ويستترتب على
 انعقادها أيضاً الحلف والتعليق فيحنت بها المعلق على الحلف ولا يخالف ما يأتي في الايمان
 من أنه لو حلف بالله تعالى لا يصعد السماء لا تنعقد عينه لان عدم انعقادها ثم ليس لتعلقها
 بالمتكفل بل لان امتناع الحنت لا يحل بتعظيم اسم الله تعالى ولهذا تنعقد فيما لو حلف
 ليعتقل فلانا وهو ميت مع تعلقها بمتكفل لان امتناع البرهنة كحرمة الاسم فيخرج الى
 التكفير ولو علق الطلاق بخود خوله فحمل ما كفاً فادرا على الامتناع وأدخل لم يحنت وكذا
 ان علق بجماعه فعلت عليه ولم يضره ولا أثر لاستدماهم ما لانهم ليست كالابتداء ولو حلف
 لا يقسم بكذامة كذا لم يحنت الا باقامة كذا امتوا بالاله المتبادر عرفاً ولو قال أنت طالق
 لولا كذا فصحوا أنت طالق لولا بولك أو أخوك أو دينك لم يقع وكذا لو قال لولا أخوك مثلاً طاققت
 (قوله امتناع الوقوع) أي استحالة وقوع المعلق (قوله حتى يلج) أي يدخل الجمل في سم الخياط
 أي نقب الابرة فان المراد امتناع دخول المكفر الجنة وان كان الله تعالى قادر على ذلك (قوله
 ولو طلق زوجته) أي الرقيقة كما صرح به في قوله بأن كانت أمة (قوله ويكفر في الثانية) أي
 اذا ملكها بعد العود فان ملكها عقب الظهار لم يكفر بل له ان يطاها بدون كفارة (قوله ولم
 يستكمل الثلاث) لو قال ولم يستكمل ما يملكه لكان أولى بمدخل الرقيق فان استكمل كل
 ما يملكه وتحلت عادت بما يملكه أيضاً (قوله عادت ياقها) أي الثلاث في الحر وثلثها في الثمنان
 في الرقيق سواء دخل بها الغير ولم يدخل كالم تزويج بغيره أصلاً وهذا عندنا خلافاً لابي حنيفة
 في قوله ان النكاح محرم ما وقع فتعود له بما له وهو الثلاث في الحر والثمنان في الأمة لان
 الأميرة عنده بالزوجة لا بالزوج (قوله ولا يخالف اهم) أي نصاراً بجماعها سكوتياً (قوله كل) أي
 النصف (قوله فتقع طاققة) أي بطريق السراية على المعتمد وقيل بطريق التعبير ببعض عن
 الكل ويترب على ذلك ما لو طابت طاققة بانف فطلق نصفها فله نصف الاف على الاول وكاه
 على الثاني (قوله لان الطلاق لا يتبعه الخ) ولو قال طالق أنت ياداهية ثلاثين ونوى واحدة
 وقعت اذ قوله ثلاثين متعلق ياداهية كما هو ظاهر سياق الكلام وعلى تقدير تعلقه بالمصدر وقد

(ان ولدنا ولداً وحيدة)
 حيدة فانت طالق (فتان)
 وكنه علي الطلاق بفسخ
 صوم رمضان وبصعود
 السماء لان الصفة المعلق
 عليه لم توجد وقد يكون
 الفرض من التعليل
 بالمستحيل امتناع الوقوع
 لامتناع وقوع المعلق به
 كما في قوله تعالى حتى يلج
 الجمل في سم الخياط (ولو
 طلق زوجته ثلاثاً أو طاهر
 منها أو ولا عنها ثم ملكها)
 بأن كانت أمة (لم يطاها)
 حتى فتحل في الاولى ويكفر
 في الثانية وأما الثالثة فلا
 يطاها أصلاً لانهم احرمت
 عليه أبداً (ولو طاقها ولم
 يستكمل الثلاث فترجعت
 غيره) ثم عادت اليه (عادت
 ياقها) وان دخل بها الغير
 لان عودته في الله عنه أنفي
 بذلك ووافقه جمع من
 الصحابة ولا يخالف لهم كما
 رواه البيهقي (ولو أوقع)
 عاها (نصف طلاق)
 كقوله أنت طالق نصف
 طلاق (كل) فتقع طاققة
 لان الطلاق لا يتبعه

(قوله بالمصدر) الصواب
 باسم الفاعل

يريد ثلاثين جزءاً من طائفة والاصل عدم وقوع ما زاد عليها ولو قال عدد التراب فواحدة لانه
 اسم جنس افرادى أو عدد الرمل فثلاث لانه اسم جنس جمعى أو عدد شعرا بلبس فواحدة على
 المختار أو عدد ضراطة فثلاث أو عدد سمك هذا الحوض ولم يعلم فيه سمك فواحدة كما فى أنت
 طالق وزن درهم أو ألف درهم ولم يتوعد عدد ولم يلزمه بحث عن سمك الحوض ولا نقاش لان
 الاصل عدم وقوع ما زاد على الواحدة اذ لو قال عدد شعرا لان وكان قد مات وشك ان كان له
 شعري حيانه أو لا يجبه وقوع ثلاث لانه لا تسفاله خلوا الانسان عا دقمن ثلاث شعرات أو أنت طالق
 كلما حلت حرمت فواحدة ولا نظرة وله كلما حلت حرمت هذا ان لم ينوبه تكرار الطلاق
 فان نوى به ذلك وراجعها فى العدة وقعت عليه الثانية فلوراجعها وقعت عليه الثالثة وبانت
 منه البيهقونة الكبرى فالجمله فى عدم الوقوع حينئذ ان يخالفها او بعد علمها بقتل عيینه
 بانقطاع النكاح المعلق فيه ومثل ذلك كلما حلت مذهب حرمك آخر أو عدد ما لاح بارق
 أو عدد ما مشى الكلب حافياً أو عدد ما حرك الكلب ذنبه وایس هذا البارق ولا كلب طائفت
 ثلاثا فان كان هناك كلب أو بارق نظرت لمرات التحريك ولمرات لوح البرق أو أنت طالق الوانام
 الطلاق ولا ية له فواحدة بخلاف أنواعاً وأجناساً منه أو أصنافاً كما أسلفه به بعضهم ولو
 سأله ثلاثاً فاجب بالطلاق ولا ية له فواحدة ولو طلقها راجعاً ثم قال جعلتها ثلاثاً لم يقع به
 شئ ولو قال أنت طالق مل الدنيا أو مثل الجبل أو أعظم الطلاق أو أكبره بالوحدة أو أطوله
 أو عرضه أو أشده أو مل السماء أو الارض فواحدة أو أقل من طلقين وأكثرت من طائفة
 فثنتان ولو خاصته زوجته فاخذ عصا يده وقال هى طالق ثلاثا يريد العصا وقعت ولا يدين كما
 لو قال أنت طالق وأراد مخاطبة امه أو نعله أو نحو ذلك مما لا يصلح لتعلق الطلاق به أو قال
 أنت طالق على سائر مذاهب المسلمين ولا ية له فواحدة فان زاد ثلاثا نظران نوى مزيد العناية
 بالتخيير وقطع العلائق وحسم تأويلات المذاهب فى رد الثلاث عنها وقع الثلاث وكذا ان
 أطلق فان نوى التعليق بان قصد ايقاع طلاق متفق عليه بين المذاهب لم تطلق الا ان انفقت
 المذاهب المعتد بها على انها ممن يقع عليها الثلاث حال التلقاها أفاده م وفى شرحه ولو كان
 له زوجتان فاكثروا حلف بالطلاق الثلاث لا يفعل كذا كما ن حلف لا يكلم زيداً ونوى طلاق
 الجميع أو البعض فذلك أو أطلق فله التعيين فى واحدة قبل الحنث بوجود الصفة ولو ماتت
 أو بانت قبل التعيين فله التعيين فيها بأن يقول عينت فلانة لهذا الحلف وليس له رجوع عنها
 الى تعيينه فى غيرها وليس له قبل الحنث ولا بعد منه توزيع العدد لان المتهوم من حلفه افاده
 البيهقونة الكبرى فلم يملك رفعه ابتداء ولو كانت التى عينها الا يملك عليها الا طائفة واحدة صم
 التعيين فيها ويغوا الزائد هكذا قاله م وقال ابن حجر له أن يعين الطلاق فى واحدة ولو بعد
 الحنث وان ماتت أو بانت قبل التعيين كما مر لكن يشترط أن تكون زوجة وقت الحلف هذا
 كما ان لم يرد قوله من زوجاتى والاطلاق كل منهن ثلاثا ولو وقع الطلاق على واحدة لا يعينها
 ثم ماتت احدها أو بانها يهقونة كبرى كان له أن يعين الثلاث فى الميتة والمبنة لان الصحيح أن
 الطلاق يقع من حين اللفظ لا من حين التعيين وكل منهما زوجة عند اللفظ فيعين بالثمين
 ان الميتة ماتت وهى غير زوجة وأن المبنة بانت قبل ابانتها المذكور فتلقوا ابانتها ثانياً

(قوله ولو وقع الطلاق
 الخ) الفرق بين هذه والتي
 قبلها انه هنا وقع على
 واحدة صممة بخلافه فيما
 مر فانه لم يقيده بواحدة

ولو علق طلاق احدي زوجانه بصفة ووجدت الصفة وماتت احدهما أو ابانتها فان كان الموت أو البينونة قبيل وجود الصفة فليس له أن يعين الثلاث المعاقبة بالصفة التي وجدت في الميمنة أو المبانة وان كان الموت أو البينونة بعد وجودها فله ذلك فيقبح أن الميمنة ماتت غير زوجة وان المبانة قد بانت قبل ابانتها ولو علق شخص بالطلاق على جماعة أنهم يضيفونه فامتنعوا فذكره ثلاث مرات وهم يمتنعون ولم يضيفوه فان قهرنا كبداً أو أطلق فطاقة أو الاسـ تتنافى فثلاث هذا ان أراد الاضافة حالاً ولا فلا يحث الا بالياس ولو قال لزوجه عامه الطلاق الثلاث ان فعلت كذا فانت طالق فقال الشهاب الرمي يقع الثلاث انظر الاول الكلام وقال الشهاب يقع واحدة نظراً لآخره اذ هو تعليق واعتمده بعض مشايخنا وعش (قوله تسكم باللبعضين) فيه تعريف بعض وتنقيته وتقدم ان ذلك ممنوع (قوله وكذا الحكم في بقية الكسور الخ) والضابط أنه اذا كرر لفظ الطلاقة المضاف اليه وعطف تعدد الطلاق بتعدد الاجزاء قال أنت طالق نصف طلاقة وثلاث طلاقة وقع طلقتان فان لم يكرر ذلك أو لم يعطف فان زادت الاجزاء على الطلاقة تعدد أيضاً بحسبه والان لا ولو قال أنت طالق بمشيئة الله تعالى أو بارادته أو بحبته أو برضاه لم يطلاق لان الباعث في مثل هذا محل التعليق فكأنه قال ان شاء الله تعالى بديل أنه لو قال أخرج بمشيئة الله كان المعنى على التعليق أي ان شاء الله بخلاف ما لو قال بمشيئة الله تعالى ونحوها مما عرفت فيقع الطلاق لان اللام ظاهرة في التعديل أو قال أنت طالق بأمر الله أو بقرنه أو بحكمته أو بهامه طلقت لان الناس لا يتعارفون ذلك شرطاً ولو قال أنت طالق في مشيئة الله أو في حكمه أو في رضاه أو في أمره أو في علمه لم يطلاق الا في الاخيرة فانه يقع حالاً لان علمه تعالى سبق كل شيء وأحاط به بديل أنه لا يجوز أن يقال علم الله كذا دون كذا وان أضاف هذه الاشياء الى غير الله تعالى بأن قال في مشيئة زيد مثلاً أو في علمه لم يقع لانه قد يعلم وقوعه وقد لا يعلم وفروع الطلاق كثيرة وفيما ذكرناه كفاية بالنسبة لهذا المختصر

• (باب الرجعة) •

الاصل فيها الاباحة وتعتد بها بقية الاحكام كالتكاح كما مر وذكرها عقب الطلاق اشارة الى أنهم في حكم ابتداء التكاح مستقل ولأنهم ائتمرت عليه في الجملة أي فيما اذا كان رجعيًا (قوله وهي لغة المرة الخ) ظاهرة أنه اسم لذلك حتى على الكسر ولا يخالفه قول ابن مالك وفعلة مرة بكسره • وفعلة لهيئة بكسره

لان ذلك أغلبي لا كلي (قوله رد المرأة) مصدر مضاف لفعوله بعد حذف الفاعل أي رد الزوج أو القائم مقامه من وكيل وولي (قوله الى التكاح) أي التكامل والافهي قبل الرد في نكاح لانها احكم الزوجة في النفقة ونحوها كلعوق الطلاق والظهار لأنه ناقص لعدم جواز التمتع بها أو المراد الى موجب النكاح بالفتح وهو الحبل بعد خروجه عنه بالطلاق (قوله من طلاق) قيد مخرج به الفسخ وقوله غير بائن خرج به الطلاق البائن فلا رجعة فيه ما بل يفهم ان الى نكاح بعد النكاح وقوله في العدة متعلق برده وهو ايضاح لانها بعد هانصة - يرادنا (قوله ويعولتن) جمع عمل والنساء التائيات الجمع كالعومة بناء على أنها جمع عتم أو مصدر على تقدير مضاف أي وأهل يعولتن أي الماطقات المذكورات في قولها الماطقات يتربصن وفي الضمير

(الافى أنت طالق نصفي طلاقة فلا يقع الا واحدة) لان ذلك طلاقة (الا أن يريد كل نصف من طلاقة) فيقع طلقتان تسكم باللبعضين وكذا الحكم في بقية الكسور كربع طلاقة وتربعي طلاقة • (باب الرجعة) •

هي بفتح الراء أفصح من أكسرها وهي لغة المتون من الرجوع وشرب عارذ المرأة الى النكاح من طلاق غير بائن في العدة والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ويعولتن

استخدام لان المراد بالمطلقات المدخول بين الحرائر البواش فقد دخل في الآية تخصيصات
 ثلاثة والضمير في بعولتهن عائد على المطلقات غير البواش (قوله أحق) أفعل التفضيل فيه بمعنى
 النافع أي مستحقون لذلك اذ لاحق لغيرهم فيه (قوله أي في العدة) أي المذكورة في قوله
 والمطلقات يتربصن اذ التربص والعدة بمعنى واحد ولذا أرجع بعضهم الضمير للتربص المفهوم
 من يتربصن وهو أولى (قوله الطلاق) أي عدد الطلاق الذي نصحه معه الرجعة فصح الاخبار
 بقوله مرتان واندفع ما يقال ان عدده ثلاث لامتزان وقوله فامسك به معروف أي رجعة وقوله
 أو تسريح باحسان هو الطلقة الثالثة ويجعلنا محل الدليل هو قوله فامسك به معروف اندفع
 ما استشكله بعضهم بقوله كيف يكون الطلاق دليلا على الرجعة ولا حاجة لما أجاب به من أنه
 بتقدير قوله الطلاق الذي نصحه معه الرجعة ظهر الاستدلال بالآية وقد علمت انكته تقدير
 تلك الصفة قال مروءة في طلاق فراجع احتياطاً ثم بان وقوعه أجزأه تلك الرجعة اعتباراً
 عما في نفس الامر بخلاف العادة فان العبرة فيها بما في نفس الامر وظن المكلف ولو عتقت
 الرجعية تحت عبد كان له الرجعة قبل اختيارها اهـ بزيادة (قوله طلاق رجعي) خروج الفسخ
 والموت والطلاق البائن كما روي كون الطلاق ركناً للرجعة نظراً لانه شرط اهمية قدم عليها ولذا
 عدّه في المنهج من شروط المحل حيث قال وشرط في المحل كونه زوجة موطوءة ولولي الدبروان
 لم تزل بكارتها كفوراً معينة فإليه مال مطلقة بحال لم تسوف عدد طلاقها فحمله الشرط
 سبعة فلا رجعة بعد انقضاء عتقها ولا قبل الوطء وكالوطء استدخل الماء الحتم ولولي الدبر
 ولا في مهممة كأن طلق احدى زوجتيه مائة راجع الماطقة قبل تعيينها ولا في حال رقتها
 كما في حال ردها وان عاد المرتد الى الاسلام قبل انقضاء عتقها ولا في فسخ ولا في طلاق بعوض
 ولا في طلاق استوفى عدده اهـ باختصار الآن يقال مراد بالركن هنا ما لا بد منه فيشمل
 الشرط وتركه ناشئ من المحل الذي عبر عنه بالزوجة وقد علمت او يعلم من كلامه الا في شروط
 الصيغة والزوج فشرط الاول لفظ يشعر بالمراد وتعيين وعدم توقيت وفي الثاني اختيار
 وأهلية نكاح نفسه (قوله بالصريح) وهو مشتق الرجعة والامسك وكذا الرد مع استفاذه
 لنفسه بقوله الى مثلاً كما ساقى وأما إشارة الاخرس فان فهمها كل أحد فصرحة والافكاية
 وعلم من اعتبار الصيغة أن الرجعة لا تحصل بفعل غير الكتابة وإشارة الاخرس المفهمة كوطء
 ومقتضاته وان نوى به الرجعة لعدم دلالة عليها او كما لا يحصل به النكاح ولان الوطء يوجب
 العدة فكيف يقطعها واستغنى من ذلك وطء الكافر ومقتضاته اذا كان ذلك عندهم رجعة
 وأسأوا أو ترفعوا اليها فنقرهم على الانكحة الفاسدة بل أولى اذا النكاح ابتداء
 بقرون عليه فالرجعة التي هي دوام أولى (قوله كما رجعتك) أي أو راجعتك أو رجعتك
 فحمله ألفاظ الصريح خمسة وفي معناها ما استحق من مصادرها كانت مراجعة
 أو مراجعة وما كان بالعجوبة وان احسن العربية وقوله وأمسكتك الواو بمعنى أو وقوله الى
 هو جار مجرور ماضٍ من النكاح ومثل ذلك الى نكاحي أي الكامل كما مر وقوله في الكتاب أي
 في قوله تعالى وبعولتهن أحق بردهن فلا جناح عليهما أن يتراجعا فامسك به معروف (قوله
 والاضافة) أي النسبة لا الاضافة النونية اذ لا بد منها في جمعها امالاً للضمير كما مثل أولاً من
 الاشارة كراحت هذه أولادهم المظهر كراحت زوجتي فان اقتصر على راجعت كان لغوا الا

(قوله ولذا أرجع بعضهم
 الضمير) (المواب اسم
 الاشارة)

أحق بردهن في ذلك أي
 في العدة ان أرادوا اصلاحاً
 أي رجعة وقوله الطلاق
 مرتان الآية وقوله صلى
 الله عليه وسلم لعمره
 فليرجعها كما مر وأركانها
 أربعة طلاق رجعي وزوج
 وزوجة وصيغة (نصح
 بالصريح كما رجعتك
 وأمسكتك وكردتك الى)
 لشهرتها في ذلك وورودها
 في الكتاب والسنة
 والاضافة في الرد كما علمت

(قوله امالاً للضمير الخ) في
 كون هذا اضافة نحوية
 نظراً لظهور تدبر

كأعدت حال ورفعت
تحريرك وتزوجتك) وتصح
بالترجمة وذكر الكتابة من
زيادة (وتخالف) الرجعة
(النكاح في أنها تصح بلا
ولي وشهود) (بلا لفظ
انكاح أو تزويج) (بلا
رضا منها ومن وليها
(و) تصح (في الاحرام ولا
توجب مهر) لانها في حكم
استدامة النكاح في جميع
ذلك والامر بالشهاد في آية
فأمسكوهن بعروف
محمول على النكاح (وشروط
صحتها) مع كون الزوج
أهلاً للنكاح بنفسه
(ابقاعها)

(قوله باقراره) أهل الاولى
باقرارها وبعبارة الخطيب
على المتهاج وانما وجب
الاشهاد على النكاح
لأبواب الفرائض وهو ثابت
هنا فان لم يشهد استحب
الاشهاد عند اقرارها
بالرجعة خوف جوارها
أه وهذا اذا كان الاقرار
المشهود عليه وقع خارج
العدة فان كان في العدة كفي
اشهاده على اقراره هو لانه
مقبول اقدرته على الإنشاء
فالاحصاء انه يستحب له
الاشهاد على اقرارها ان
كان خارج العدة أو على
اقراره هو اذا كان في العدة

اذا وقع جوابا بقول شخص له أراجعت زوجتك الفاسا كما تقدم نظير في طائفت جوابا للمفسر
الطلاق منه (قوله واجبة) أي في كونه صريحا فان لم توجد كان كتابه وقوله بخلاف غيره أي
فانما سنة فيه قول راجع زوجتي لعقد نكاحي وأمسكتها على عصمتي (قوله الى الابوين) أي
أبويها (قوله بالكتابة) بالنون ومنها الكتابة بالفوقية وإشارة الى انهم انما اختص
بفهمها فظنوا كما مر (قوله كأعدت حال الخ) أدخل الكاف إشارة الى عدم المحصر وانما
كان ذلك كتابة لانه كما يحفل الرجعة بأن يكون المعنى أعدت حال الخ الى بعد تحريكك بالطلاق
يحفل أعدت حال لا غير لانه قبل أن يتزوجها كانت حال لا لا غير وكذا يقال في رفعت تحريكك
(قوله وتزوجتك) ومثله نكحتك وكذا لو جرى عقد النكاح عليها بإيجاب وقبول فيكون كتابه
ان نوى به الرجعة فان نوى به النكاح لم يكن رجعة وانما كان تزوجتك ونكحتك كتابة لان
ما كان صريحا في بابه ووجد نفاذا في موضوعه لا يكون كتابه في غيره وان لم يجد نفاذا في
موضوعه كان كتابه في غيره وهما لم يجد نفاذا في موضوعه اذ موضوع اللفظ المذكور ابتداء
النكاح وذلك ليس موجودا هنا اذ الرجعة استدامة فكان كتابة فيهما ومن الكتابة اختفت حال
أورجعتك أو أنت زوجتي (قوله وتصح بالترجمة) أي وان أحسن العربية وترجمة الصريح
صريح وترجمة الكتابة كتابة (قوله وتخالف النكاح) أي في خمسة أمور (قوله وبالإرضاء منها)
أي ان كانت رشيدة أما غير الرشيدة فليست محل مخالفة بين الرجعة والنكاح (قوله لانها) أي
الرجعة وهو علة أقوله تخالف وقوله في حكم استدامة النكاح أي الذي لم يحفل بالطلاق والا
فهو استدامة نكاح لكن محتمل بما ذكر أي وفي حكم ابتداءه في أنه لا تصح بفعل غير كتابة
وإشارة الى أن كونه كذا في جميع ذلك أي المذكور من الأمور الخمسة (قوله في آية
فأمسكوهن) حيث قال الله فيهما فاذا بلغن أجلهن أي قاربن بلوغ الأجل وهو انقضاء العدة
اذ بعد بلوغه لا يجوز الا بمسك بالرجعة فأمسكوهن بعروف أو فارقوهن بعروف وأشهدوا
ذوي عدل منكم (قوله محمول على النكاح) أي كافي بقوله تعالى وأشهدوا اذا تباعدتم من
من الجحود وانما وجب الاشهاد على النكاح لأبواب الفرائض وهو ثابت هنا فان ترك الاشهاد
على الرجعة استحب له أن يشهد باقراره بها انفة فتدبر ان كان فلا يصدق فيها ولو طلق زوجته
رجعيها ثم راجعها ثم طلقها استأنفت عدة أخرى بخلاف ما لو طلقها باثباته جدد نكاحها ثم
طلقها قبل الوطء فأنشأ على العدة الاولى (قوله أهلاً للنكاح بنفسه) بأن يكون بالغاً عاقل
غير مرتد وان توقف نكاحه على اذن فتصح رجعة سكران منه أو ما غيره فلا تصح رجعته
وعبد وسفيه ومحرّم لامرئته وصبي ومجنون ومكره ووجه ادخال المحرم أنه أهل للنكاح وانما
الاحرام مانع وهذا لو طلق من تحت حرة وأمة الأمة صحت رجعته لهما مع أنه ليس أهلاً لنكاحها
لأنه أهل لنكاحها في بعض الصور وذلك فيما اذا لم تكن تحت حرة ولولي الصبي أن يراجع له
واستشكر بأنه لا ينصور وقوع طلاق عليه ويوجب بعمه له على فسخ صدر عليه وقائمه
طلاق أو على ما لو حكم حنبلي بعمه طلاقه بأن قال حكمت بعمه طلاقه أو ما قال حكمت
بوجبه بفتح الجيم فلا يجوز لولي أن يراجع له لان من جله مو جبهم عندهم امتناع الرجعة
ويجب على ولي من جن وقد وقع عليه طلاق بأن طلق حال افاقته أو علق طلاقه بصفة

فوجدت حال الجنون أن يراجع له أن احتاج إلى ذلك كما يجب عليه أن يزوجه حينئذ (قوله
 قبل تمام عدته) أي الزوج ومنه يعلم أنها مدخول بهما وقد علت بقيمة الشروط (قوله الآية
 الأولى) أي حيث قد فيها بقوله في ذلك أي العدة كما مر وحلفت في انقضاء العدة بغير أشهر من
 اقراء أو وضع إذا أنكره الزوج فتصدق في ذلك أن أمكن وإن خالفت عادت لآل النساء
 مؤتمنات على أرحامهن أي على ما فيه من حل وغيره وخرج بانقضاء العدة غيره كنسب بان
 قالت لزوجها هذا الولد منك فقال هو مستعار واستملا ديان قالت لسيدها صرت أم ولد وهذا
 الولد منك فقال مثل ما مر فلا يثبت قولها في ذلك الآية وبغير الأشهر انقضائها بالأشهر
 وبالإمكان ما إذا لم يكن أصغر أو يأس أو غيره فيصدق بالإيمان في الصغيرة على المعقوبة في
 الآية ونحوها ويمكن انقضائها بوضع التام في الصورة الإنسانية بستم أشهر عديدة وهي
 مائة وعشرون يوما ولحظة أو لحظتين أو لحظتين من حين إمكان اجتماعهما بعد التمسك
 ولما صور بمائة وعشرين يوما ولحظتين ولمضة بمائتين يوما ولحظتين ويمكن انقضائها بأشهر
 طالت في طهر سبعين يوما أو ثمانين يوما أو ثمانين يوما أو ثمانين يوما أو ثمانين يوما
 في الحيضة الثالثة وذلك بأن يطلقها أو قد بقي من الطهر لحظة ثم تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل
 الطهر ثم تحيض وتطهر كذلك ثم تطهر في الحيض لحظة وفي حيض بسبعة وأربعين يوما ولحظة
 من حيضة رابعة بأن يطلقها أو يخرج من الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تحيض أقل الحيض ثم
 تطهر وتحيض كذلك ثم تطهر أقل الطهر ثم تطهر في الحيض لحظة وأربعين يوما أو مائة
 طالت في طهر سبعين يوما أو ثمانين يوما أو ثمانين يوما أو ثمانين يوما أو ثمانين يوما
 تحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل الطهر ثم تطهر في الحيض لحظة وفي حيض بأحد وثلاثين يوما
 ولحظة بأن يطلقها أو يخرج من الحيض ثم تطهر أقل الطهر وتحيض أقل الحيض ثم تطهر أقل
 الطهر ثم تطهر في الحيض لحظة فان جهلت أن طالت في طهر أو حيض حمل أمرها على
 الحيض لاشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها وخرج بقولنا سبق بحيض ما لو طالت في طهر لم
 يسبقه حيض فأقل إمكان انقضاء الاقراء للعدتين وأربعين يوما ولحظة لأن الطهر الذي
 طالت فيه ليس بقدر عدم احتواشه بين دميين وانفـ يرأتين اثنتين وثلاثون يوما ولحظة واعلم
 أن اللحظة الأخيرة في جميع صور انقضاء العدة بالاقراء للثنتين تمام القراء الأخير لأن العدة فلا
 رجعة فيها ويجوز للغير العدة وعليها في أعلى المعقود أن الطلاق في النكاح كهي في الحيض
 (قوله فلو طمئت) تنور بع على قوله قبل تمام عدته إذا الرجعة في ذلك واقعة قبل تمامها ومودة
 ذلك أن يطلقها ثم يمضي لها اقراء أو قرآن ثم يطلقها الغير بشبهة وتحمل منه فأنما تنتقل لعدة الحمل
 من الشبهة وبعد ذلك تكمل عدة الطلاق فإذا راجعها في عدة الشبهة صح ولكن لا يستقيم بها
 حتى تقضيها والمصنف فرض الكلام فيما إذا كان الواطئ غير الزوج ومثل ذلك ما لو كان الواطئ
 هو فإذا وطئها لمحمات منه أو كانت حاملا فله من اجتمع ما فيه ما لم تضع لوقوع عدة الحمل عن
 الجهتين ما لو لم تحمل ولم تكن حاملا ووطئها فأنه تسأله عدة من تمام الوطئ وله من اجتمع ما فيها
 بقي من عدة الطلاق دون ما زاد عليها الوطئ فلو وطئها بعد مضي قرآن استأنفت للوطئ ثلاثة
 أشهر ودخل فيها ما بقي من عدة الطلاق والقراء الأول من الثلاثة واقع عن العدتين فيراجع فيه

قبل تمام عدته الآية الأولى
 (فلو طمئت) في عدته
 بشبهة فحملت

والاخر ان متمتعان لعدة فلا رجعة فيهما والاولان متمتعان للطلاق (قوله فانما انتقلت)
 أي بعد رد المثلوق أعني حصول المثل في الرحم من وطء الشبهة إلى العدة بالحل أي عدة وطء
 الشبهة ثم بعد ذلك الوضع والنفاس تكمل عدة الطلاق كما مر وسأني في العدد أيضا وفي نسخة
 فانما انتقلت وهي أحسن (قوله ومع ذلك لا زوج رجعت فيهما) أي في عدة الحمل كما يصح فيما قبلها
 وما بعدهما من بنية عدته وانما تصح الرجعة في عدة الغير اذا وقعت في غير زمن الوطء أما في زمنه
 فلا تصح رجعتا ولا العدة عليها لانها حينئذ فراس لا واطى وتقدم أنه اذا رجع قبل الوضع
 فليس له التمتع بها حتى تضع (قوله وله تجديد العدة عليها فيهما) أي في عدة الحمل وهذا صريح
 والمعتمد عدم صحة العدة عليها الشبهة بعد عدة الغير وانما صححت الرجعة لانها استدعاة لا ابتداء
 نسكاح بخلاف العدة فان رجعت في بنية عدته التي قبل الوضع والنفاس المعتمد ذلك
 من المقام فهو صحيح وان كان بعيدا جدا (قوله ان كانت بائنا) قيد في تجديد العدة فقط ولذا
 أعاد الجار مع العاطف في قوله وله تجديد العدة الخ فقوله قبل ذلك للزوج رجعت ما محله اذ لم يكن
 الطلاق بائنا كما هو ظاهر (قوله لان عدتها لم تتم فيهما) أي في قوله للزوج رجعتا وقوله وله
 تجديد العدة الخ والتعديله ليس من وظيفة المتون ثم عطف على ذلك قوله وكما لو الخ وعطف ما في
 الشرح على ما في المتن فليل ثم ان هذا جواب سؤال مقدر مدبره ما فائدة صحة هذه الرجعة
 حينئذ مع حرمة وطء الوطء فاجاب بأن ذلك مقيس على رجعتا في زمن الحيض والنفاس بجماع
 صحتها في غير وقت عدته فان له أن يراجعها في زمن الحيض والنفاس وكذلك تجديد العدة عليها
 حينئذ بخلاف ما مر على المعتمد كانه قدم والفرق أنها مشغولة بصحة الغير في عدة الحمل دون زمن
 النفاس ونحوه فانما البتة في عدة أصلا (قوله يتوارثان في الاولى) أي في الطلاق الرجعي ولو
 في مرض الموت والتوارث حكم من الاحكام الخمسة التي تكون الرجعية فيها كالزوجة والبتة
 صحة الطلاق والظهار والايلاء والامان يمكن لاحكام لظهار والايلاء حتى يراجع بعدهما كما
 سيأتي ان في بابيهما ما إلى ذلك أشار الشافعي رضي الله عنه بقوله الرجعية زوجة في خمس آيات
 من كتاب الله تعالى أي آيات المسائل أي الاحكام الخمس أي ان الآيات التي تشملها أو غيرها
 وهي قوله تعالى اذا طلقتم النساء فطلاقهن لعدتهن للذين يولون من نسائهم وانكم نصف
 ما ترك أزواجكم والذين يرمون أزواجهم والذين يظهرون من نسائهم فالنساء والزوجات
 تشمل الرجعية لا البواش وأبى المراد أن نص فيها ويحرم على الزوج قطع بالرجعية بوطء
 وغيره وعز رجعة قد تقدر غيره ولا حد عليه فيه الشبهة باختلاف العلماء في حصول الرجعة به
 وعليه به مهر المثل وان راجع بعده ولو ادعى رجعة فيها وهي منقضية ولم تنكح فان انقضاء على
 وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال راجعت قبله فتألت بل بعده صدقت بيمينها أنها لا تنكح راجع
 قبل يوم الجمعة أو على وقت الرجعة كيوم الجمعة فتألت انقضت قبله وقال بل بعده صدق بيمينه
 وان لم يفته على وقت بل اقتصر على ان الرجعة سابقة واقصرت على أن الانقضاء سابق
 صدق بيمينه من سبق إلى القاضي فان ادعى ما صدقت ومتى أنكرتها ثم اعترفت بها قبل
 اعترافها كن أنكرتها ثم اعترف به

(باب الايلاء)

فانما انتقلت إلى العدة
 بالحل ومع ذلك للزوج
 رجعتا فيهما (له تجديد
 العدة عليها فيهما ان كانت
 بائنا لان عدتها لم تتم) فيهما
 وكما لو طلق حائضا أو نفثا
 فان له أن يراجعها في زمن
 الحيض أو النفاس وان لم
 تشرع في العدة (و) لانها
 (يتوارثان في الاولى)
 (باب الايلاء)

(قوله وعليه به مهر المثل)
 ظاهره كما قاله غيره ولو
 كانت معة عدة التحريم
 وعامة به لكن ينظر حينئذ
 الفرق بين هذا وبين
 المنكوحه بنكاح مختلف
 فيه حيث قيدوا وجوب
 المهر فيه بما اذا كانت
 الزوجة معة عدة الحمل
 أو جاهله بالتحريم كما قاله
 صاحب العياد

أخره عن الرجعة لصحته من الرجعية كما هو وكان طلاقاً في الجاهلية لا رجعة فيه فغير الشرح حكمه وخصه بالعمى الآتي (قوله وهو لغة الخلف) قال الشاعر

وأ كذب ما يكون أبو المثنى * إذا آلى عينا بالطلاق

من آلى بالمديونية إذا حلف ويراد به العيبين والقسمة ولذا قرأ ابن عباس للذين يقسمون من نساءهم وقيل من الالية بالشدديد وهي العيبين والجمع الالابا التخفيف كعطية وعطايا قال الشاعر قليل الالابا حافظ ليمينه * فان سبقت منه الالية برت

لجمع بين المفرد والجمع (قوله ولو سكرانا) أي وعبد أو كافراً والمراد بالسكران المتعدي لانه المراد منه سداً لطلاق وصرف سكران لغة أسديت روح عليم الشارح في غير هذا الموضع أيضاً قال ابن مالك في السكانية

وباب سكران لدى بني أسد * مضروف إذا تاه عنهم الطرد

(قوله من وطئه نرجته) سواء أقال في الفرج أم أطاق وصواء قيد بالوطء الملال أم سكت عن ذلك فالشرط في المحلوف عليه أن يكون ترك وطئه من كسبه أي ولو قال لا أطوك إلا في الليل يقول بخلاف ما لو قال والله لا أطوك إلا في حيض أو نفاس أو في رمضان والمسجد فانه لا يكون مولياً على المعقد لان المنع في المذكورات له ارض بخلاف الليل فان المنع فيه لذاته اه أفاده مر (قوله التي يتصور وطؤها) ولو أمة أو مريضة أو صغيرة يتصور وطؤها فبما قدره من المدة وقد بقي منها قدر مدة الالباء فلا تحسب المدة إلا من حين الامكان أو رجعية لان المراد يتصور وطؤها وان توقف على رجعية لان المراد يتصور وطؤها في الجمال أو متغيرة لاحتمال الشفاء ولا تضرب المدة إلا بعد الشفاء أو محرمه لاحتمال التحلل بغيره ولا تضرب المدة إلا بعد التحلل والتكفير (قوله مطلقاً) صفة مصدر محذوف أي امتناعاً مطلقاً أي غير مقيد بعبادة كوالله لا أطوك ومنه لالاطلاق ما لو أبدى كقوله والله لا أطوك أبداً أو قيداً بعبادة كقوله

الحصول في الاربعة أشهر كقوله والله لا أطوك حتى ينزل عيسى عليه السلام (قوله أو فوق أربعة أشهر) أي امتناعاً مقيداً بأكثر من أربعة أشهر ولو بزمان لا يمكن فيه الرفع الى الحاكم كاحظة وفائدة كونه مولياً في ذلك مع تعذر الطاب فيه لا انحلال الالباء انما هم المولى بإيذانها وبإيها من الوطء تلك المدة ولو قال والله لا أطوك مدة وسكت لم يكن مولياً لالتقاط بين القليل والكثير (قوله ولو في ظننه) أي ولو كان فوق ما ذكر في ظننه بان يغلب على ظننه بقاء ما علق به الى تمام المدة كالمثال الذي ذكره بقوله حتى يموت فلان فالموت مستبعد ظناً وان كان قريباً في الواقع (قوله كان يقول) تمثيل على التثنية والشر المراتب وقوله أو حتى يموت فلان أي أو أموت أو تموت (قوله يؤلون من نساءهم الآتية) وانما عدى فيها عن وهو انما يعدي به على يقال آلى على كذا لانه من معنى البعد كانه قيل يؤلون مبعدين أنفسهم من نساءهم وقيل من السببية أي يخلفون بسبب نساءهم وقيل بمعنى على أوفى على حذف مضامين فيهما أي على ترك وطئه أو في ترك وطئه نساءهم وقيل من زائدة والتقدير يؤلون أي يعزلون نساءهم وقيل لانه يتبع عدى به ومن ثم قال أبو الالباء انفلاهن فيه انه يقال آلى من امرأته وعلى امرأته اه مر (قوله وهو حرام) أي من الصغار كما عقده عن نقله عن الشارح (قوله لا لبذاء الخ) وليس

(وهو) لغة الخلف ونرجعاً
(حلف زوج يتصور وطؤه
ويصح طلاقه) ولو سكرانا
(على امتناعه من وطئه
زوجته) التي يتصور
وطؤها (في قبلها مطلقاً أو
فوق أربعة أشهر) ولو في
ظننه كان يقول والله
لا أطوك أو لا أطوك خمسة
أشهر أو حتى يموت فلان
والاصل فيه قوله تعالى
للذين يؤلون من نساءهم
الآتية وهو حرام للابذاء
وأركاناً ستة زوج ونرجعة

(قوله والتكثير) انظر
ما المراد منه

منه ايلائه صلى الله عليه وسلم في السنة التاسعة من نكاحه شهر ايكما هو واضح (قوله بقيدهما السابق) هو مفرد مضاف فيم لانه ذكر قيد في الزوج وواحد في الزوجة (قوله ومخالف به) وشرط فيه أن يكون واحدا من الثلاثة اما اسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته واما تعليق طلاق أو عتق واما التزام ما يلزم بذكر كسالة ووصوم وغيرهما من القرب وسبب ما في ذلك فاذا حلف بالله أو بصفة من صفاته ووطئ الزمة كفارة عين أو بعتق طلاق أو عتق ووطئ ما وقع المعلق عليه أو بالتزام ما يلزم بالندرجين بين ما التزمه أو كفارة عين (قوله وهو الوطء) أي الشرع كما مر أي تركه فلا ايلاء بخلافه على امتناعه من تمتعه به بغير وطء ولا من وطئ في دبرها أو في قبلها في نحو حيض أو احرام بل هو محض عين اه شرح المبتعج (قوله ومدة) المراد بها ما يشمل الاطلاق كما مر فالمراد المدة ولو حكما وشرط فيها زيادة على أربعة أشهر في عين واحد كوالله لا أطول خمسة أشهر كما مر أو لا أطول خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطول سنة فهما ايلاء أن اجل منه بما حكمه قلها المطالبة في الشهر الخامس بوجوب الايلاء الاول من الفضة أو الطلاق فان طالبت به فيه وقام خرج من موجهه وبانقضاء الخامس تدخل مدة الايلاء الثاني قلها المطالبة بعد أربعة أشهر منها بوجبه كما مر فان لم تطالب في الايلاء الاول حتى مضى الشهر الخامس منه فلا تطالبة به لاحتماله وكذا اذا لم تطالب في الثاني حتى مضت سنة فان لم يذكر فاذا مضت بان قال والله لا أطول خمسة أشهر ثم قال والله لا أطول سنة فانه ما يتعدا اخلان اندا اخل مدتهما وانخلتا بوط واحد وكذا لو لم يعد القسم بان حذف قوله فوالله فانه يكون ايلاء واحد او خرج بما ذكره ما لو قيد بالاربعة أو نقص عنها فلا يكون ايلاء بل مجرد حلف وان كان بآثم اثم الايذاء على المعقلا اثم الايلاء بل هو أنقص منه وما لو زاد عليه في عينتين كقوله والله لا أطول أربعة أشهر فاذا مضت فوالله لا أطول أربعة أشهر أخرى فلا ايلاء إذ بعدم مضى أربعة أشهر لا يمكن المطالبة بوجوب الايلاء الاول لاحتماله ولا بالثاني اذ لم تضي المدة من انقضاءه والاربعة أشهر هلالية فلو حلف لا يطؤها مائة وعشرين يوما حكم بكونه مواليا حالا اذ الغالب عدم كمال الاربعة فكل شهر نقص حقيقة عاينه أنه مول وانما قيدت المدة بما ذكر لان المرأة تعبر عن الزوج أربعة أشهر وبعدها يبقى صبرها أو يقل قال البلقي لو حلف زوج المشرقية بالمغرب وهي بالمشرق لا يطؤها كان مواليا لاحتمال الوصول على خلاف العادة ولا تضرب المدة الا بعد الاجتماع (قوله وصيغة) وشرط فيه الفظ بشهر بالايلاء وسبب (قوله وعلم مما مر أنه لا يصح من أجني) هذا شرع في محترقات القيود على الف والشرع المرتب فالاجني كالبس يدخرج بالزوج لانه قيد معتبر (قوله لم يكن مواليا) أي بل ذلك منه محض عين فيلزمه قبل النكاح أو بعده كنارية عين بوطئ ولا تضرب له مدة وان بقي من المدة التي عينها فوق أربعة أشهر وتأذت لا تقاها الاضرب ارحين الحلف باختصاصه بالزوج بخص قوله تعالى من نساكم اه أفاده مر (قوله ولا من شل) بنسخ الشين وأصله شال من باب طرب فأدغم ويجوز فيه الضم كما ذكره عش ولا فرق بين أن يكون الذكرا منقبضا لا ينسبط أو منسبطا لا ينقبض لان الثاني وان أمكن الوطء به لكن لما لم يلبس به صار الوطء به كالأوطء وقوله أو بوجوب بضم الجيم وهما خارجان بقوله يتصور ووطء أي أيهما كانا كذلك وقت الحلف أم لا لوعرض لهما ما ذكره

بقيدهما السابق ومخالف به ومخالف عليه وهو الوطء ومدة وصيغة وعلم مما مر أنه لا يصح من أجني حتى لو نكحها لم يكن مولى بما قال ولا من شل أو بوجوب ذكره

(قوله فكل شهر نقص حقيقة ما الخ) أي مع الحكم عليه بأنه مول بمجرد الحلف

بعده فلا يبطل الايلاء وكذا يقال في الجنون (قوله ولم يبق منه قدر الحشفة) أي بخلاف ما إذا
 بقي منه قدرها فيصح منه الايلاء لانه قادر على الجماع بخلاف ما قبله فانه ليس قادرا عليه فلم
 يتحقق منه قصد الايلاء بالامتناع من الوطء لامتناعه في نفسه اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله
 أولى من اقتضاه الخ) أي لشهوه الممسوح والمشلول (قوله ولا من صبي ومجنون ومكره)
 خرجت بقوله يصح طلاقه وكالجنون المغمى عليه وقوله ولا من رتقاء وقرنا خرجا بقوله يتصور
 وطؤها (قوله واقتضاض بكر) أي ولو غوراء يمكن وطؤها بغير اقتضاض ولو علم حالها قبل
 الحلف لان القيمة لا تحصل الا بزوال بكارتها اهـ أفاده مر (قوله وبالقف) أي لان
 الاقتضاض إزالة القضة بفتح القاف وهي البكارة فهي بمعنى الاقتضاض بالقضاء الذي هو إزالة
 البكارة (قوله وتغيب حشفة) تعبيره بذلك أولى من تعبير المنهاج بتغيب الذكر لانه يومهم
 تغيب الجميع مع انه لو أراد ذلك لا يكون مواليا اذ لا ضرر عليها لحصول مقصودها بتغيب
 الحشفة مع عدم الحث اهـ أفاده مر (قوله كالباضعة) قال في المختار الباضعة الجماعية وكان
 ذلك كناية لاحتماله المعاملة في البضاعة قال تعالى وجئتكم بضاعة مزجة (قوله والصريح)
 مبتدأ ومنه ما يدين فيه خبر أي يوكل فيه الذي يدينه باطنا ولا يقبل منه ذلك ظاهر والفرق بين
 الصريح الذي يدين فيه والكناية مع أن كلاهما محتمل للمعنيين أن المعنى المراد في الصريح أظهر وفي
 الكناية بالعكس (قوله كتغيب الحشفة في الفرج) هذا ضعيف والمعتمد أنه يدين فيه أيضا
 لان الحشفة تحتل حشفة الفرج والفرج يحتمل الذكر ولا تدين في لفظ النيك بالكاف فيما قال
 لأن نيك في الفرج وقال أردت به النيك بالاصبع فلا يقبل اما لو قال أردت بالفرج الذكر فانه
 يقبل كما مر (قوله فاذا مضت الاربعة الاشهر) وهي المدة التي يجب امهاله فيها ولو رقية في حرة
 أو سراح رقيقة خلافا لابي حنيفة ومالك فانها اقتصر على شهرين في الزوج الرقيق كذهبهما
 في الطلاق ولا يتوقف امهاله في تلك المدة على قاض لشبوتة بالآية السابقة بخلاف العنة لانها
 مجتهد فيها ولا على سؤالها أو ما قول أبي شعيبان ويؤجل لها ان سالت ذلك فليس بقيد وفي قول
 المصنف الاربعة اشهر جرى على طريق الكوفي في تعريف الجزأين في العدد عند الاضافة
 ومذهب البصريين تعريف الثاني فقط وأشار الى ذلك سيدي على الاجهوري بقوله

وعندنا نريد أن تعزقا * فاليجزأيه صلا ان عطا

وان يكن مركا فالاول * وفي مضاف عكس هذا ينهل

وخالف الكوفي في الأخير * فعرف الجزأين ياء سيدي

(قوله من الايلاء) أي المحسوبة من الايلاء لامن وقت الرفع الى القاضي ودخل في كلامه ما لو
 آلى من مبهمة ثم عينها فان المدة تحسب من الايلاء لامن التعيين اهـ أفاده الزيادي (قوله أو
 من الرجعة) عبارة المنهج وشرحه أو من الرجعة لرجعية لامن الايلاء منها لاحتمال ان تبين
 اهـ وهي صريحة في أن المراد أنه طلق زوجته طلاقا رجعيا ثم آلى منها الماعرف أن الرجعية
 يلحقها الايلاء فاذا راجعها حلت المدة من الرجعة لامن الايلاء ويحتمل أن يصور ذلك
 بما لو آلى من زوجته ثم طلقها عقب الايلاء طلاقا رجعيا ثم راجعها فان المدة تنقطع بالطلاق
 لحرة وطهرها وتستأنف من وقت الرجعة كما صرح به مر (قوله أو من زوال القاطع

ولم يبق منه قدر الحشفة
 فقولي يتصور وطؤها أولى
 من اقتضاضه على عدم
 العنة من المجهوب ولا من
 صبي ومجنون ومكره ولا
 من رتقاء وقرنا (ويستقد
 بالصريح كالجماع والوطء
 واقتضاض بكر) بالقضاء
 وبالقف وتغيب حشفة
 بخرج (وبالكناية في حشفة
 كالباضعة والمباشرة
 واللمس) والصريح مع منه
 ما يدين فيه كالافتضاض
 والوطء بان يقول أردت
 الاقتضاض بغير الذكر
 والوطء بالقدم ومنه ما لا
 يدين فيه كتغيب الحشفة
 في الفرج (فاذا مضت
 الاربعة) الاشهر من
 الايلاء أو من الرجعة أو
 من زوال القاطع

للمدة) أى الأربعة أشهر رأى المانع من حسبها كرده بعد دخول ولومن أحدهم أو بعد المدة
لارتفاع الشكاح بها ان لم يجبهما إلا السلام فى العدة أو اختلاله ان جبههما فبها وكان وط
بالزوجة حتى أو شرعى غير نحو حيض كنفاس وذلك كرض وجنون ونشوز وصغر وتلبس
بصوم ولو قضاها وسها أو اعتكاف فرضين أو احرام ولو نفل على المعقد كما ذكره مر خلافا لما
فى شرح المنهج لامتناع الوط معهما مانع من قبلها وتستأنف المدة بزوال القاطع المذكور ولا
تبقى على ما مضى لانتفاء التوالى المعتبر فى حصول الاضرار ما غير المانع كصوم نفل أو المانع
القائم به سواء كان واجبا كصوم واعتكاف فرضين أو لا أو بها أو كان نحو حيض فلا يقطع المدة
لان الزوج مقدر من تحيلها أو وطئها فى الاولى والمانع من قبله فى الثانية ولا يقطع المدة
عن الحيض فالباقي الثالثة وألحق به النفاس لما شاركته فى أكثر الاحكام فالذى يحسب زمنه
هو الحيض والنفاس وصوم النفاس وما عداها يجب فيه الاستئناف وبحمل وجوبه اذا كان
الحلاف على الامتناع من الوط مطلقا أو مؤبدا أو مقيدا بة وبقي منها ما يزيد على أربعة أشهر
والا فقد انحلت الايلاء فلا معنى للاستئناف فاذا آتى المرتد أو المسلم من مرتدة ثم جعها
الاسلام فى العدة وكان بقى من المدة أكثر من أربعة أشهر فقول والا فلا وكذا يقال فى بقية
القواطع (قوله ولم يكن بها نحو حيض) قيد لمطالبة بالوط خرج به ما لو كان بها ذلك فليس لها
مطالبة حتى يزول الامتناع الوط فيه لمطرته وانما منع ذلك من مطالبتها ولم يقطع المدة اذا
طرا عليها المانع من أن المدة لا تفتلوع عنه فالباطلة لقطعها الزمه عدم حسبها ما غلبا وألحق به
النفاس لما مر (قوله فلها مطالبة) قدم انفسر للحصر أى لا يغيرها عن باقى (قوله بالقيضة) يفتح
الفاء وكسرهما كما ذكره مر وان اقتصر ابن حجر على النافى (قوله وهى الوط) أى تغيب
الحشة أو قدرها من فاقدها فى القبل مع العمد والاختيار فلا يكتفى تغيب ما دونها به ولا
تغيبها بدبر ولا استدخالها أو لا ادخاله وناسيا أو مكرها أو مجنونا فلا يثبت بذلك ولا يجب
عليه كفارة ولا تفصيل اليمين ولا بدنى البكر من إزالة البكارة ولو غوراء واذا احصت القيمة
ارتفع الايلاء وسقط حقه من المطالبة لو صولها الى حقه وان دفع ضررها لا يقال الوط حقه
فكيف تطالب به مع أنه لا يلزمه وان خاف زناها لا نا قول انه لما حلفت صارت غير مترجبة
ما يعقها فى تلك المدة فكان لها الطالب بخلاف ما اذا لم يحلف كما مر نظيره فى العيوب (قوله ثم
أن لم يقب) القياس ربه بالياء لان الاعلال وقع بعد الحانفم فحزم بسكون الهمزة ثم أبدل ياء
فكان القياس بقاءها ويمكن أن يوجه حذفها بانه سكن أو لا قبل دخول الحانفم تخفيفا ثم
حذفت الياء المزيدة قبله وصار ينى بهمزة ساكنة ابتدأت بالسكون ثم ابدت كسرة ثم دخل الحانفم
وزالت الياء العارضة منزلة الاصلية فحذفت لاجله (قوله وولى الحرة) أى الصغيرة أو المجنونة
بل ينظر الموعود الاولى وافاقه الثانية (قوله فان أبى القبيصة والطلاق) أى امتنع منها عند
ترافعهما الى القاضى فلا يكتفى بثبوت امتناعه مع غيبته عن مجلسه الا اذا تعذر احضاره
بتواريه أو تعززه اه فى (قوله طلق عليه القاضى) وخالف الحنفية وادعوا أنها تطلق
بعضى المدة من غير طلق لانه كان طلاقا فى الجاهلية الا أن الله تعالى جعل المخلص منه بالمدة فلم
يقع فى الحال ووقع عند انقضائها قال القاضى وهذه دعوى عويصة من أين لهم أن الله

للمدة (بالوط) ولم يكن
بها نحو حيض (فلها)
مطالبة بالقيضة (وهى
الوط) (ثم) ان لم يقب فلها
مطالبة (بالطلاق) لا بية
السابقة وليس لسيد الامه
وولى الحرة مطالبة لانه
الامتناع من المرأة (فان
أبى) القبيصة والطلاق
(طاق عليه القاضى)

نظاير النص وقضية كلام
الاصول انهم اترددوا لطلب
بينهم ما هو الذي في الروضة
كاصلا في موضع وصوب
التركيب وغيره الاقلا
(واغايه عقد) الايلاء
(بالخلف بالله) تعالى
(وبصقائه) المذكورة في
الايمان (وبتعلق طلاق
أو عتق أو التزام قسرية)
كقوله ان وطنتك فضررتك
طالق أو فبدي جراً أو فقه
على صلاة أو صوم أو عتق
أو ألف درهم للفقراء
(فان حلف بما لا يقي مدة
الايلاء كقوله على صوم هذا
الشهر) ان وطنتك (فليس
بول) لانه لا يلزمه بالوطء
بعد الشهر شيء (واذا وطئ
مختاراً) بمطالبة أو دونها
(قوله ولا يجوز أن يتبع
الحكم بالكفاية) أي
لحذف لفظ عنه (قوله لان
نفسه قد لا تسمع الخ) تأمل
هذا (قوله فان لم يطأها
لزمه كفارة ظاهر) المنع
لا كفارة أصلاً لانه لا يصير
عائداً في الظهار المؤقت
الا بالوطء في الوقت كما ياتي
ولم يوجد وقوله بعد لزمه
كفارة ايلاء فقط صوابه
ظهار لانه بالوطء صار عائداً
وليس ثم عين شيخنا حنظله
الله (قوله أي لا انحلال
اليمين قبله) لعل الاولى حذفه (قوله فحصل بالوطء مكرها) لا منافاة بينه وبين ما سيأتي في آخر الباب

تعالى جعل الخاص بالمدة فلم يقع في الحال ووقع عند انقضاءه فان عنوان آية الايلاء فليس فيها
ذلك اهـ عبد البر (قوله طلاق) أي واحدة فان زاد عليها لم يقع وتقع الطلقة رجعية ان كانت
مدخولاً به أو قد بقي له أكثر من واحدة فلوراجع فكما من استثنى في المدة فان لم تكن
مدخولاً بها أو لم يبق له الا واحدة بات منه بها ولو طلق المولى بعد طلاق القاضى وقع أيضاً
وان لم يعلم بطلاق القاضى وكذا لو طلقا معا فبقيا لان مكان تصحيحهما بخلاف بيع غائب
باتت مقارنته لبيع الحيا كم عنه لم يدر تصحيحهما فاقدم الاقوى أما لو طلق المولى ثم طلق
القاضى فلا يقع وكذا لو طلق عليه مع وطئه وصورة طلاق القاضى أن يقول أو فقه علي فلان عن
طلقة أو طلقتم عنه أو أنت طالق عنه فلو حذف عنه لم يقع شيء أو يقول أو فقه علي فلان عن
فلانة طلقة أو حكمت عليه في زوجته بطلقة أو أو فقه طلقة بين فلان وفلانة فان قال طلقت
فلانة أو حكمت بطلاقها أو قال لها أنت طالق لم يصح لان ذلك حكم منه ولا يجوز أن يقع
الحكم بالكفاية وقد علم مما تقرر أنه يشترط في تطليقه عليه حضوره عند ايلائه امتناعه حتى لو
شهد عدلان أنه آلى ونصت المدة وهو ممنوع لم يطلاق عليه نعم لو نذر حضوره بما طلق عليه
في غيبته (قوله هو ما ذكره الرافعي) ضعيف وقوله انهم اترددوا لطلب بينهم ما عتق لان نفسه قد
لا تسمع بالوطء ولانه لا يجب به على الطلاق الا بعد الامتناع من الوطء وينبني على الخلاف
المذكور أن ما اذا قلنا انهم اترددوا فطلق عليه الحيا كم لا يقع بخلاف ما لو قلنا بعده (قوله بالخلف الخ)
وفي معنى الخلف الظاهر كقوله أنت على كظهر أي سنة فانه ايلاء وظهر أيضاً فتطالبه
بالقيمة أو الطلاق بعد مضى أربعة أشهر وإذا وطئ في المدة المدة لوف عليه او كان حلفه بالله تعالى
تعالى لزمه كفارة ان لم يطأها في الزمة كفارة طهارت فقط أو وطئ فيها او كان حلفه بغير الله تعالى
لزمه كفارة ايلاء فقط وهذا ما جمع به مربي الكلام من المتناقضين (قوله كقوله ان وطنتك
الخ) انت ونشر مرتب وقوله فضررتك طالق مثله ما لو قال فانت طالق فإذا أدخل حشفته
في المدة طالقت فيجب عليه النزع حالا (قوله فان حلف الخ) هو مختار بشرط محذوف ذكره
في المنهج بقوله وكونه التزام ما يلزم به نذراً وتعلق طلاق أو عتق ولم تفعل اليمين الا بعد أربعة
أشهر اهـ ثم بعد أن مثل بنظر ما هنا وعمل بقوله لانه يمتنع من الوطء بمعاذته به من التزام
القربة أو وقوع الطلاق أو العتق كما يمتنع منه بالخلف بالله تعالى قال وخروج بزيادة ولم تفعل
الخ ما اذا انفصلت قبل ذلك كقوله ان وطنتك فعتق على صوم الشهر الثلاثي وهو منقضى قبل
مضى أربعة أشهر من اليمين فلا ايلاء (قوله بما لا يقي) أي بالتزام قربة كصوم لا يقي زمن
الايلاء أي لا يقي زمنه المقيده زمن الايلاء بل يزول قبله كالمثال المذكور وقوله فليس ببول
أي بل حالف (قوله لانه لا يلزمه بالوطء بعد الشهر شيء) أي لا انحلال اليمين قبله ولو قال لا أجامع
فرجك أو لا أجامع نصفك الأسفل كان موالياً بخلاف بقية الأعضاء كالأجامع يدك أو رجلك
وكذا لو قال لا أجامع نصفك الأعلى أو نصفك فلا يكون موالياً ليرد بالبعض الشرح
وبالنصف النصف الأسفل قاله مر (قوله وإذا وطئ) أي في مدة الايلاء في القبل فخرج
الدبر واستند حال المني كما مر ثم تفعل اليمين بالوطء في الدبر اذا لم يقيد بالايلاء به ولا بالقبول وان
عصى بالوطء المذكور فليس لها مطالبته بعد ذلك بشيء وإنما يمكنه لانه اعانة على معصية
(قوله مختاراً) قيد لارزوم الكفارة أما القيمة فحصل بالوطء مكرهاً وكذا ناسياً أو جاهلاً أو

مجنونا ورهي كذلك وباسمها هذا ذكره كما مر فلا مطالبة لها به مدة ولا يحنث ولا ينفل الايلاء
ان بقي قدر مدته فان وطئ بعده عامدا عالما بحنثه انفل الايلاء وحنث ايضار لو وطئ من االى
منها وهو بظن اغيرها سقط حقه من المطالبة لوصوها اليه ولا يحنث الا يمين ولا يحنث ولا ينجب
عليه كفارة (قوله لزمنه كفارة يمين) أي لحنثه والمقفرة والرحمة في الآية ناعصى به من الايلاء
فلا ينفل ان الكفارة المستقر وجوبه في كل حنث اهمر (قوله بتعليق طلاق) كأن يقول ان
وطئتك فضررتك طالق فيكون موافقا للمخاطبة فاذا وطئ في مدة الايلاء أو بعده ما طاعت
الضرر لوجود الوطء المعلق عليه وزال الايلاء اذ لا يلزمه شيء بوطئها بعد طلاقه في المنهج وشرحه
(قوله أو عتق الخ) محل ذلك اذا وجب مدته بمجرد تعليق كان وطئتك فعبدى حرأما لو قال ان
وطئتك فلتع على عتق فيختبر بينه وبين كفارة يمين قال في المنهج وشرحه ولو قال ان وطئتك
فعبدى حر فزال ملكه عنه بموت أو بيع لازم من جهة البائع وان كان فيه خيار لم يشرى أو بغيره
كهيبة مقبوضة زال الايلاء فلا مطالبة لها بعد الاربعة الا شهر اذ لا يلزمه بالوطء بعد وجودها
تقدم شيء لموعدا الى ملكه بعد الايلاء أو قال ان وطئتك فعبدى حر عن ظهارى وكان قد
ظاهر وعاد قول لانه وان لم يمتد عتق عن الظهار فعتق ذلك العبد وتجهيل عتقه زيادة على
موجب الظهار التزامه بالوطء فاذا وطئ في مدة الايلاء أو بعده ما عتق العبد عن ظهاره فان لم
يكن ظاهرا منه احكم بالايلاء والظهار ظاهر الاقرار بالظهار واذا وطئ عتق العبد عن الظهار
اه باختصاصه وزيادة (قوله بوجود الصفة) أي الطلاق أو العتق ففيه اظهار في محل الاضمار
(قوله لزمنه ما التزمه) فان كان قد عتق شيئا فواضح والازمة في الصوم يوم وفي الصلاة
ركعتان وفي الصدقة أقل مقبول وفي العتق رقبة وقوله أو كفارة يمين ان كان غير راغب
في القربة بأن كان نذرا لجاح والازمة عنه لانه حينئذ نذر تبرر (قوله فان عذر) أي الزوج
بعد مضي الاربعة أشهر (قوله طبعي) بفتح الباء نسبة للطبيعة قال في الخلاصة
• وفعل في فعله التزم • أو بسكونه نسبة للطبيع (قوله من الوطء) متعلق بمانع (قوله
كمرض) أي يضمر معه الوطء ولو نحو بوطء به مر (قوله أو لا يبرح زواله) عطف على
طبعي والتقدير أو غير طبعي لكن لا يبرح زواله الخ وقوله يجب اي حدث به الايلاء كما علم بما
مر (قوله فاه) بالمد بلسانه ولذا تسمى فيمة اللسان (قوله في الاول) وهي مسئلة المرض وغيره
بأذا التوقع ما بعدها وفيما بعدها بلو عدم توقعه وقوله في الثاني أي وهي مسئلة الحب ولو
استعمل لفيمة باللسان لم يعمل لان الوعد بين بخلاف ما لو استعمل لفيمة بالوطء فانه يعمل قال
في المنهج وشرحه ويعمل اذا استعمل يوما فقل لبي فيه لان مدة الايلاء مقدرة بأربعة أشهر
فلا يزداد عليها بأكثر من مدة التمكن من الوطء عادة كزوال انعام وشبهه وجوع وفراغ
صيام اه (قوله لانه) أي القول المذكور والمتهم من يقول ونذب أن يزيد على ما ذكر
وندمت على ما نعت قاله مر (قوله كحرام) أي وكصوم واجب (قوله فان عصى بوطء)
أي في القبل أو الدبر وقد أطلق الامتناع من الوطء كما مر فتسقط بالوطء في الدبر حينئذ
المطالبة وتنفل به اليمين ويحنث به قال في شرح المنهج لا يقال سقوط المطالبة بالوطء في الدبر
يشافي عدم حصول الفيمة بالوطء فيه لان مانع ذلك اذ لا يلزم من سقوط المطالبة حصول الفيمة كما
لو وطئ مكرها أو ناسبا فانه لا يحصل بذلك فيمة مع سقوط المطالبة به اه بزيادة وحاصل الجواب

(لزمته كفارة يمين) بقيد
زمنه بقولي (ان حلف بالله)
أي بيمينه أو وصفته فان
حلف بتعليق طلاق أو عتق
وقوع بوجود الصفة أو
بالتزام قربة لزمه ما التزمه
أو كفارة يمين (فان عذر
لمانع طبعي) من الوطء
(كمرض يبرح زواله) أو
لا يبرح زواله يجب (فاه
بلسانه فيقول) في الاول
(اذا قدرت فنت) وفي الثاني
لو قدرت فنت لانه يحنث به
الاذى وان عذر لمانع
شرعى كحرام طالبته بطلاق
لانه الذي يمكنه لمصلحة
الوطء فان عصى بوطء
سقطت المطالبة

(قوله أي الطلاق) موافق
أي الوطء وليس ثم اظهار
في محل الاضمار شيخنا (قوله
في القربة) لعل الاولى في
الوطء فيكون نذرا لجاح شيخنا

أنه انما يحصل به القيمة لانه لا يحصل به مقصود الوطء اذ لا يحصل الا بالوطء في القبل مع العمد
والاختيار كما مر وسياق أن القيمة الشرعية عند الاطلاق لا تحصل الا بالوطء الشرعي وهو
ما ذكره عبارة من مع متن المناهج وتحصل القيمة بفتح الفاء وكسر هاء بتعقيب حشفة أو قدرها
من فاقد هاء مع زوال بكارة بكر ولو غوراء وان حرم الوطء وكان بقوله فقط وان لم تحصل به العيين
لانه لم يطرأ وذلك لان مقصود الوطء لا يحصل الا بما ذكره بخلافه في دبر فلا يحصل به قيمة ولكن
تصل به العيين وتسقط به المطالبة لخصه به فان أريد عدم حصول القيمة به مع بقاء الايلاء تعين
تصويره بما اذا حلف لا بطورها في قبيلها أو بما اذا حلف ولم يقيد ثم وطئ في الدبر ناسيا للعيين أو
مكرها فلا تحصل العيين به اهـ (قوله لا لتحلل العيين) ومن لازم انحلالها المثلث فيحصل الوطء
في الدبر عند الاطلاق وتحلل به العيين وان لم تحصل به القيمة الشرعية لجهلها على الوطء الشرعي
كما مر فاذكره الشوري من أنه لا يحنث به مردود (قوله ويرتفع حكم الايلاء) وهو
حرمة الوطء والمطالبة به وقوله باربعة أمور أي بأحد هادليل قوله بكل منها أو قوله وهو مكاف
الحق بغيره لا لتحلل لالسقوط المطالبة كما علم مما مر (قوله مثلا) أي فالاربعة ليست بقيد (قوله
ولا نظر الى تصور الوطء بعد الموت) أي فلا يحنث أي فلا يصير به حائشا (قوله بوطئها) أي الرابعة
أما قبل وطئها فلا يحنث لانه لم يطرأ بجمعهن (قوله لان المعنى لا أطأ بجمعهن) أي كما لو حلف لا يكلم
هو لا وفارقت ما بعد هابان هذه من باب سلب العموم وتلك من باب عموم السلب والفرق بينهما
أن السلب في الثاني تساطع على كل فرد فرد فكان سلبا عاما لكل فرد وفي الاول تساطع على المجموع
فكان سلبا للعموم فقط أي للعجموع ولا يمنع أن يثبت ذلك السلب لوجوب بعض الافراد والمعنى
في هذه والله لا يمكن وطءه ولو حظ العموم أو لا تمنع في الصورة الا بنية فانه لو حظ النفي
أو لا تمنع لكل فرد فرد فيكون في قوة قضائهم متعددة بخلاف سلب العموم فانه في قوة قضائية
واحدة ولا يرد على ما ذكر أن القاعدة أنه اذا تقدم النفي على كل كلام من باب سلب العموم والا
فن باب عموم السلب لانها أغلبية بدليل قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور والله لا يحب
كل كفار أثيم فان النفي متقدم في ذلك على كل مع أنه من باب عموم السلب (قوله لحصول الحنث
بوطء كل واحدة) قال في شرح المنهج وقضية ما ذكر أنه لو وطئ واحدة لا يزول الايلاء في الباقيات
وهو ما رجحه امام المتصنف ذلك تخصيص كل منهن بالايلاء والذي في الروضة والشرحين عن
تصحيح الاكثرين أنه يزول فيهن اهـ وهذا هو المعتقد واعلم أن الكسرة تنعقد بتعدد الايلاء ولو
بوطء واحدة ان قصد الاستئناف أو تعدد المجلس والافلا (قوله ولو قال والله لا أطأ واحدة الخ)
هذه صيغة ثالثة وذكرها مصوراته (قوله عينا) أي وجب عليه تعينها فان عين واحدة فهي
المولى منها أو ابتداء المدة من العيين على الاصح لامن التعيين كما مر (قوله قول من كل منهن) فلو
وطئ واحدة منهن حنث وانحل الايلاء في الباقيات فلا يلزمه بوطئ من نفي قال مر ولو اختلف
الزوجان في الايلاء أو في انقضاء مدته مدق بيمينه عملا بالاصلي أو اعترفت بالوطء بعد المدة
وأذكره سقط حقه من الطالب عملا باعتراضاها ولم يقبل رجوعها عنه لاعتراضاها بوجوبها لاحتها
ولو كرر عين الايلاء أو أرتأتا كيدا صدق بيمينه ولو مع طول الفصل وتعدد المجلس أو أراد
الاستئناف تعددت الايمان وان أطلق بان لم يرد تأكيدها ولا استئنافا فواحدة ان اتحاد المجلس

لا لتحلل العيين (ويرتفع حكم الايلاء) باربعة أمور لا لتحلل العيين بكل منها (بالوطء) من المولى وهو مكاف عالم مختار وكذا سكران (والطلاق البائن وانقضاء مدة الحلف وموت بعض الخلفاء عليهم في قوله لا أربع) من النسوة مثلا (والله لا أطأ وكن) ولا نظر الى تصور الوطء بعد الموت لان اسم الوطء انما ينطلق على ما يقع في الحياة (ولو) لم يمت منهن أخذوا (وطئ ثلاثا) منهن (تعين الايلاء في الرابعة من حيثة) لحصول الحنث بوطئها فعلم أنه لا يكون موانع في الحلال لان المعنى لا أطأ بجمعهن فلا يحنث بوطء ثلاث منهن (فان قال) والله لا أطأ كل واحدة منهن فهو مولى من كل واحدة (منهن في الحال لحصول الحنث بوطء كل واحدة ولو قال والله لا أطأ واحدة منهن فان قصد الامتناع عن واحدة معينة قول منها فقط أو مبهمة عنها أو عن كل واحدة أو أطلق قول من كل منهن

والا تعددت **هـ** باختصار

* (باب الظهار) *

بكسر الظاء مصدر ظاهر قال في الخلاصة **هـ** لفساعل القفال والمقابلة **هـ** وهو كالا يلا في التحريم والحرمة وكونه كان طلاقا في الجاهلية لارجعة فيه فذكر عقبه وأخر عنه لتركيبه من مشبهه وشبهه كيا أي فهو بمنزلة المركب والابلاء بمنزلة البسيط والثاني مقدم على الاول وعبارة **هـ** وكان طلاقا في الجاهلية بل قبل وأول الاسلام وقبل لم يكن طلاقا من كل وجه بل لتبقى معه معلقة لاذات زوج ولا خلية تنكح غيره فنقل الشرع حكمه الى تحريمها بعد العود لزوم كفارة كما نقل حكم الابلاء الى ما ذكر في الآية **هـ** بزيادة (قوله من الظهور) أي لغة فهو مصدر بمعنى الاستعلام فانه من استعلامني على شيء آخر أمّا شرعاً فهو تشبيه الزوج زوجته في الحرمة بمجرمه كما يؤخذ مما يأتي (قوله لان صورته الخ) علته المحذوف تقديره وانما عبروا بالظهار لما أخذ من الظهور ولم يقولوا باب البطان مثلاً لانه يصح التشبيه بالبطن ونحوه كما سيأتي لانه صورته الاصولية أي المتعارفة في الجاهلية أو الكثيرة الغالبة (قوله وخصوا الظهور) أي في قواهم أنت على كظهر أمي وقوله موضع الركوب أي من الدابة وقوله والمرأة من ركوب الزوج أي عند الوطء وان لم يركب ظهرها فقد انتقل من الظهور الى الركوب ثم من الركوب الى الوطء فهو من باب الكتابة التلويحية بوسائط نخصوا الظهور ليمتثل منه الى ما ذكر في أنت على كظهر أمي ركوبك على ركوب أمي أي وطؤك كوطء أمي والافعال أفعال تركب حال الوطء على ظهرها (قوله آية والذين يظهرون من نسائهم) وسبب نزولها ان أوس بن الصامت ظاهر من زوجته خولة بنت حكيم وكان قد عمى فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال لها حرمت عليه فقالت يا رسول الله انظر في أمري فإني لأصبر عنه وسعي منه صبيحة صغاراً نضعهم اليه ضاعوا وان ضعمهم اليّ جاءوا فقال لها حرمت عليه فذكرت وكرثلاث مرات فلما أيست منه انشكت الى الله تعالى وحدهم ووافقهم فانزل الله تعالى فسمع الله قول التي تجادل في زوجها آيات وقدره ربهم اعز من الخطاب في خلافة فاستوفقته رضا طويلاً وعظمت وقالت له يا عمر قد كنت تدعي عيماً ثم قبلت يا عمر ثم قبلت لا يا أمير المؤمنين فأتى الله يا عمر فانه من أيقن بالموت خاف الموت ومن أيقن بالحياة خاف العذاب وهو وقف يسمع كلامها فقبل لها أمير المؤمنين أنفق هذه المهور هذا الوقوف فقال والله لو جئتني من أول النهار الى آخره لآلت الصلاة لما كنت به أتدرون من هذه المهور هي التي مع الله قولها من فوق سبع سموات أسمع رب العالمين قولها ولا يسمعها عمر (قوله وهو حرام) أي كبيرة لان فيه اقداً ما على احلة حكم الله تعالى وتبديله وهذا أخضر من كثير من الكبائر وقضية الكفر لولا خلوا اعتقاد عن ذنب واحتمال التشبيه له ولغيره بخلاف الابلاء فانه صغيرة على المعتمد السابق وانفرد بين الظهار حيث جعل كبيرة وبين أنت على حرام حيث كان مكروهاً ان الاول علق به الكفارة العظمى والثاني علق به كفارة اليمين واليمين والحنث اي ابحر من تركه وأيضا التحريم كتحريم الام لا يجتمع مع الزوجية بخلاف غير التحريم المذكور فانه يجتمع معها (قوله منكراً) أي قولاً منكراً وزوراً أي كذباً (قوله زوجان) عبر في المنهج بقوله مظاهر ومظاهر منها الخ ثم قال وشرطي المظاهر **هـ** كونه زوجاً يصح طلاقه

(قوله في التحريم والحرمة)
فيه ان الابلاء لا تحريم فيه
اذ يجوز له فيه الوطء غاية
ما عدا انه تلزمه الكفارة

* (باب الظهار) *

ما أخذ من الظهور لان
صورته الاصولية أن يقول
لزوجته أنت على كظهر
أمي وخموا الظهور لانه
موضع الركوب والمرأة
من ركوب الزوج والاصل
فيه قبل الاجماع آية والذين
يظهرون من نسائهم وهو
حرام لقوله تعالى فيه
وانهم ليقولون منكراً من
القول وزوراً وأركاناً أربعة
زوجان ومثبه به وصيغة
كما يؤخذ من قولي يصح
من كل زوج يصح طلاقه

الى آخر ما يأتي وفي المظاهر منها كونها زوجة ولو أمة أو صغيرة أو مجنونة أو مريضة أو ثقات أو
 قرناء أو كافرة أو رجعية لا أجنبية ولو مختلعة ولا أمة كالطلاق ولو قال لأجنبية إن نكحتك
 فانت على كظهر أمي أو قال السيد لأمته أنت على كظهر أمي ليصح وفي المشبه به به كونه
 كل أني محرم أو جرحا حتى محرم لم تكن حلالا للزوج الى آخر ما يأتي وفي الصبيغة لفظ يشعر به
 الى آخر ما يأتي أيضا (قوله ولو خصيا) أي أو مسوحا ولو عجز به لاسيما في ما ذكره بالاولى أو عبدا
 وإن لم يتصور منه العتق لامتكان نكاحه بالصوم (قوله وسكران) أي متعديا (قوله وكافرا)
 أي ولو حر يا ويتصور عتقه لارقبه المؤمنة بان تدخل في ملكه بنحو ارتفاق لم يملكها قيل له أسلم
 وكفران شئت والافلا تقرب زوجتك وكذا الواعسر بالعتق وقد دعي الصوم لانتكح من
 العدول الى الاطعام بل يقال له ما سر وخالف الخفية في صحة الظاهر منه ناظرين الى احتياج
 الكفاية الى النية ورد بان فيها شائبة الغرامات فلا تحتاج الى نية ويدل لما عوم الآية وأنه لفظ
 يقتضي التحريم كالطلاق (قوله فلا يصح من أجنبي) خرج بقوله زوج ونحوه أيضا الزوجة
 فلا يصح أن تقول لزوجها أنت على كظهر أمي وقوله حتى لو نكحها به بعد ذلك لم يصح مظاهرا
 الخ بخلاف ما لو قال لزوجته وعندها أجنبية إن ظهرت من هذه أو فلانة الأجنبية فانت على
 كظهر أمي فتزوجها وظاهر منها فإنه يصح مظاهرا منه ما يكون ذكر الأجنبية للتعريف
 لا للاشتراط وقوله ولا من صبي الخ خرج بقوله يصح طلاقه (قوله أو عضون أعضاءك) المراد
 ما صدقته كيدها ورجلها وشعرها ولسانها وفرجها أما الايمان بهذه الصبيغة فليس ظهرا
 صريحا ولا كناية وإن كان ظاهرا كلام المصنف يخالفه فلو قال أو يدك مثلا من الأعضاء الظاهرة
 أو أسقط الكاف من أعضاءك أو أبدله بصغير الغيبة لوفى بالمراد (قوله الظاهرة) أي ولو منتهصلة
 لانه من باب التعبير بالبعض عن الكل في ذلك المراد به معنى أنت لامن باب السراية لانه لا تكون
 من المنفصل المتصل (قوله ولو بدون علي) أي فهي صريحة مع عدم ذكره والغاية للرد على
 القول الضعيف القائل بأنها حينئذ ككيات لاحتمال أن يريد أنت على غيري كظهر أمه وعلى
 الاول لو قال أردت به غيري لم يقبل كما صححه في الروضة كاصلا وجرم به الامام والغزالي وبحث
 بعضهم قبول هذه الارادة باطنا اه أفاده م (قوله كظهر أمي) أي أو يكسها أو يدها أي في
 حرمة القمع بها فاصل التركيب اتيانك على ركوب كظهر أمي أي كاتيانها خذف المضاف وهو
 اتيان فانقلب الصغير المتصل بالجو ورضه بامر فوعا نصارت أنت ثم حذف المضاف الذي هو
 ركوب فصار كظهر أمي وكذا صرايح اه أفاده زى (قوله الباطنة) أي في المشبه أو المشبه
 به أو قمع ما ومثل الأعضاء الباطنة الفضلات كالبن والبول (قوله فليس بظهار) أي لا صريح
 ولا كناية وإن قصد بذلك وقوله لانه أي المذكور من الأعضاء الباطنة ولو قال لانه بالكان أظهر
 (قوله فان شبهها بعضو آخر) أي ولو منتهصلا (قوله مطلقا) أي سواء قصد أم لا وقوله وكذا
 يكون الخ معقد (قوله كعينها) أي أو رأسها أو وجهها أو وجهها أو وجهها أو وجهها كانت
 كظهر أمي يوما وشهر انغلبا للبين ولو قال أنت على كظهر أمي خمسة أشهر كان ظهرا مؤقتا
 وإلا لا متناعه من وطئها فوق أربعة أشهر وإذا وطئ في المدة لزمه كفارة ان لم يخلف بالله تعالى
 كالمثال المذكور فان حلف به كوالله أنت على كظهر أمي خمسة أشهر لزمه كفارتان كما مروى يصح

ولو خصيا ومحبوبا وعينا
 وسكران وكافرا فلا يصح
 من أجنبي حتى لو نكحها
 بعد ذلك لم يصح مظاهرا
 ولا من صبي ومجنون ومكره
 (وهو أن يقول لزوجته
 أنت أو عضون أعضاءك
 الظاهرة) ولو بدون (على)
 أو مني أو مني (كظهر أمي)
 أي في التحريم (بخلاف
 الأعضاء الباطنة كالكبد
 والقلب) فليس بظهار لانه
 لا يمكن القمع به حتى يوصف
 بالحرمة (فان شبهها بعضو
 آخر) غير الظهور (من
 أعضاء أمه ولم يذكر
 للكرامة) كيدها أو بطنها
 (كان ظهرا) مطلقا
 (وكذا) يكون ظهرا (ان
 ذكر لها) أي للكرامة
 كعينها

تعلية لانه يتعلق به التحريم كالملاق فلو قال ان ظاهرت من ضرتك فانت كظهر أى فظاهر
 منها فظاهر منها ما علم مقتضى التحيز والتعلق أو ان ظاهرت من فلانة فانت كظهر أى وفلانة
 أجنبية أو ان ظاهرت من فلانة الأجنبية فانت كظهر أى فظاهر منها فظاهر من زوجته ان
 نسكح الأجنبية قبل ظهوره منها أو أراد اللفظ أى ان تافقت بالظاهر منها الوجود المعلق عليه
 بخلاف ما اذا لم ينكحها قبل ولم يرد اللفظ لانتفاء المعلق عليه وهو الظاهر الشرعى أو قال ان
 ظاهرت من فلانة وهى أجنبية فانت كظهر أى فظاهر منها قبل النكاح أو بعد فلا يكون
 مظاهرا من زوجته لاستحالة اجتماع ماعاق به ظاهرا من ظاهرا فلانة وهى أجنبية الا ان أراد
 اللفظ وظاهر قبل نكاحها فظاهر من زوجته اه أفاده فى المنهج وشرحه (قوله وقصد مظاهرا)
 أى ولومع الكرامة فهو كناية كالذى به (قوله كناية) فان قصد به الظاهر كان ظاهرا أو افلا
 (قوله محرم) أى اننى محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة بخلاف غير الاثنى من ذكر وخشى لانه
 ليس محل التمتع بخلاف أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لان تحريمهن ليس للمعصية بل لشرقه
 صلى الله عليه وسلم فانه فى شرح المنهج فجعله القبول لثلاثة ذكر منها هذا اثنين وأخذ محترزا واحد
 فقط (قوله كاخنة) أى من النسب سواء سميت على ولادته أم لا اما اخته من الرضاع سواء
 كانت بنت مرضعته أم لا فان ولدت قبل ارتضاعه لم يصح التشبيه بالطرق وتحريمها عليه أو بعده
 أو مع صح ذلك لعدم حالها فى حالة من الحالات اه أفاده مر (قوله قبل ولادته) أى
 أو مع ما ذكره زوجة الاب موطونة بشبهة أو بملك العين ومثله يجرى فى زوجة الابن أيضا (قوله
 وزوجة ابنه) بالنون بعد الموحدة وكذا زوجة أبيه التى نكحها به بدولادة كما علم من القيد
 السابق فيها (قوله فليست) أى كل واحدة منهم ما وكذا قوله طر وتحريمها ولو نكح الصغير
 فيه ما أو أقر به مذكرا ليعود على النكاح كان أولى وقد أتى به مر منى بعد قول المنساج
 لمرضعة وزوجة ابن بقوله لانهم ما لما حلت له فى وقت احتل ارادته (قوله وتلزمه كفارة)
 أى وان فارقها به بد بطلاق أو غيره فلا تسقط لاسبق قرارها بالامسالة وهى على التراخي هنا
 على المعتمد بخلاف ما فى الكفارات ولا يرد على ذلك أن سبب المعصية وقبائسه أن تكون على
 الفور لانهم ما كفوا بتحريم الوطء عليه فيمكن من الإيجاب على الفور وبان العود لما كان
 شرطان الإيجاب أو هو باح كانت على التراخي هذا ان لم يطقا فأن وطئ صارت على الفور قال
 ع ش على مر هل يجزئ دفع الكفارة للجن أولا الظاهر عدم الاجزاء ومثلها النذر والزكاة
 أخذ من قوله صلى الله عليه وسلم فى الزكاة صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم
 اذ الظاهر منه فقر ابن آدم وان احتل فقر المسكين الصادق بالجن وقد يؤيد ذلك أعنى
 عدم الاجزاء أنه جعل لمؤنهم طعام خاص وهو العظم ولم يجعل لهم شئ مما يتناوله الا صبيون
 على أن لا يعين فقرائهم وأغنيائهم حتى يعلم المسكين من غيره ولا تظن لامكان معرفة ذلك
 لبعض الخواص لا لانا نعول على الامور النادرة (قوله بالعود) أى النقص وظاهره أنها
 وجبت بالعود فقط لانه الجزء الاخير وهو أحد أقوال ثلاثة وقيل وجبت بالظاهر والعود شرط
 والمعتمد ما ساقى من أنها وجبت بهما مع الظاهر الآية الموافقة لقرجهم أن كفارة العين وجبت
 بالعين والحنث جميعا (قوله أن يسكها) أى بعد الظاهر زمانا أى بان يسكت عن طلاقها بقدر

(وقصد مظاهرا) فان قصد
 كرامة أو أطاق فلا يكون
 مظاهرا (وقوله أنت كظهر
 كناية) لا يجوز جعل الظاهر
 وغيره (وكلام محرم)
 غيرهما (لم يطرأ تحريمها)
 عليه كاخنة وعنه وخالته
 ومرضعة أبيه أو أمه أو
 زوجة أبيه التى نكحها
 قبل ولادته بخلاف نحو
 مرضعته وزوجة أبنه
 فليست كالام طر وتحريمها
 عليه (وتلزمه كفارة
 بالعود) لآية السابقة
 (وهو) فى ظاهر غير مؤقت من
 غير جمعية (أن يسكها زمانا)

(قوله ومثله يجرى فى زوجة
 الابن) أى فتنل زوجته
 موطونة بشبهة أو بملك
 العين هذا هو المراد

نطقة بما يقع به فراقتها كطائفتك أو أنت طالق ولو جاهلا أو ناسيا أو طائفا عقبه كما مر طلاقا ثابتا
 أو رجوعيا ولم يراجع نعم لو جن أو أغشى عليه أو خرس بلا إشارة منهجة أو مات أو ماتت أو ملكها
 أو ملكته فلا عود ولا يضر اشتغاله بصيغة البيع أو الهبة في صورة ملكها (قوله يمكن فراقتها)
 أي شرعا ولم يفارق في العود في نحو حائض الأبالا مسالك بعد انقطاع دمها الا قبله لم يرد
 الاطلاق حينئذ وان لم يعلم بنحو حيضها ولو قال عقب ظهاره أنت يا فلانة بنت فلان الفلاني
 وأطلق في اسمها أو نسبها أو أنت طالق على أنف فلم تقبل فقال عقبه أنت طالق بلا عوض أو
 يازانية أنت طالق لم يكن عائدا لم يضر اشتغاله بذلك أه أفاده مر (قوله يمكن فراقتها) هل
 المراد منه امكان ذلك باعتبار منطقة فيختلف باختلاف حاله في سرعة النطق وبطئه أو المراد
 الامكان باعتبار غائب الناس الظاهر الاول بدليل أنه لو حصل عارض من النطق لم يكن عائدا
 مر (قوله ونقضه) عطف مرادف أو تفسير (قوله وهو) أي المأخذ المذكور قريب الخ وانما
 كان قريبا من ذلك لانه عام يتحقق فيه وفي غيره ولو قال ومنه قوله هم الخ لكان أولى وقوله
 ومقصود الظهار الخ من تمام التعليل بل هو روح العلة وقوله يخالفه أي لانه يقتضي الحل
 (قوله المؤقت) كقوله أنت على كظهر أي يوم ما ومثله المقيد يمكن كقوله ان وطئتك في المكان
 الفلاني فانت على كظهر أي فلا يصير عائدا الا ان وطئها فيه ومتى وطئها فيه لم يحرم وطؤها
 في غيره قبلا على قولهم انه متى انقضت المدة لم يحرم وطؤها في الوقت برزمان وهذا هو المعتمد
 خلافا لمن قال انه متى وطئها فيه حرم وطؤها مطلقا حتى يكفر أه أفاده مر (قوله فهو وأن بطلا)
 أي يغيب حشفته أو قدرها من فاقدها في المدة لان الحل منتظر به سدا خلافا لمالك فيجوز أن
 يكون لا تنظره وأن يكون للوطء في المدة والاصل برأيه من الكفارة وكما يحصل الحل في الظهار
 المؤقت بالتكثير يحصل بعض الوقت كما مر لانتهاء الظهار بذلك واذا صار عاقدا بالوطء وجب
 عليه التزعم لمصلحة الوطء قبل التكثير أو انقضاء المدة واستمرار الوطء هنا وطء وان كان ابتداءه
 الذي حصل له العود حلالا ما في الايمان فليس استمراؤه وطئا لانها مبنية على العرف وهو
 لا بعد ذلك وطء وحرم على عائده قبل التكثير ومضى مدة ظهاره مؤقت بوطء أو غيره بما بين
 سرور وكسبة كالماض فالظهار المؤقت يخالف الظهار المطلق في أن العود فيه بالوطء وفي أن
 ابتداءه مباح وفي أن التحريم بعد الوطء الاول يمتد الى التكثير أو انقضاء المدة وكان وقت المقيد
 بالمكان كما مر فان هجر عن الكفارة استقرت في ذمته ولا يحل له الوطء حتى يكفر نعم ان خاف
 العنت جازله الوطء بتدريعا يدفع به خصوص العنت (قوله من رجعية) سواء أطلقها عقب
 الظهار أم قبله وتسمية الاولى رجعية من مجاز الاول اذ لم تكن رجعية حال الظهار (قوله فهو)
 أن يراجع) أي وان فارقتها قبل الرجعة والعود في الردة أن يسكنها عقب الاسلام فمن امكان
 فرقة ولم يفارق قال في المنهج وشرحه ولو ارتد متصلا بالظهار بعد الدخول ثم أسلم في العدة فلا
 عود بالاسلام بل بعده وانفرق ان الرجعة مسالة في ذلك النكاح والاسلام بعد الردة بتدليل
 للدين الباطل بالحق والحل تابع له فلا يحصل به امسالة وانما يحصل بعده أه (قوله والاوجه)
 أي من أقوال ثلاثة كما مر وينبغي على الخلاف انه لو قدمها على العود صح على المعتمد القائل
 بانها اوجبت به ما معالانه يجوز تقديم الكفارة على أحد سببها بخلافه على القولين الآخرين فانه

(قوله ان وطئتك في المكان
 الخ) لعله أنت على كظهر
 أي في المكان الفلاني

يمكن فراقتها (لان العود
 للقول بخالفه له يقال قال
 فلان قولنا ثم عاد له وعاد فيه
 أي خالفه ونقضه وهو
 قريب من قولهم عاد في
 هيبته ومقصود الظهار
 وصف المرأة بالتحريم
 وامساكها بخالفه أما
 العود في الظهار المؤقت
 فهو أن يوطئ في المدة وأما
 العود في غير مؤقت من
 رجعية فهو أن يراجع
 والاوجه أن الكفارة
 تجب بالظهار والعود ولو
 ظاهرا من أربع بكلمة)
 كقوله أنت على كظهر أي

لا يجوز ذلك وقال بعضهم ان لها ثلاثة أسباب عقد النكاح والظهار والعود ووافق على أنه لا يجوز آخر اجها بعد النكاح لبقائه سبعين من ثلاثة أسباب في فرق بين ما وجب بسبعين وبين ما وجب بثلاثة أسباب (قوله بامساكهن) أي بقدر زمن أنتن طوالق وان طلقهن مرتبة فعاقد من غير الاولى وكذا لو طلق من بعد الاولى معا وخرج بقوله بامساكهن ما لو أمسك بعضهم فقط فانه يصير عاقد فيه دون غيره (قوله فعائد من الثلاث الاول) أي انه يصير بظهاره من الثانية عاقد من الاولى وبظهاره من الثالثة عاقد من الثانية وبظهاره من الرابعة عاقد من الثالثة لوجود امساك كل واحد منهن مع فراقها لم يفارق ولو كرر لفظ الظهار من امرأة تكررا متصلا تعدد ان قصده استئنافا بعدد ما استأنف فان قصدا كيدا أو طلاقا لم يتعدد بخلاف ما لو أطلق في الطلاق اقوته بازالة الملك ولان له عدد محصورا والزواج مالا له فاذا كرره فظاهر انصرافه الى ما يملكه ولان موجب اللفظ الثاني في الطلاق غير الاول بخلاف الظهار لاشتراكهما في التحريم فان قصدا ببعض تأكيدها وبالباقي بعض استئنافا فليس كل حكمه مخرج بالمتصل المنفصل فيتم عدد الظهار فيه مطلقا والله أعلم

(باب العان)

ذكره عقب الظهار لما ذكرته في أن كلاما موجب للتحريم بلا لفظ طلاق وان افترقا في أنه يؤيد التحريم بخلاف الظهار وهو يكسر اللام مصدر لاعتن قال في الخلاصة: للفاعل الفاعل والمفعول وقد يستعمل بجماع العان كفعال ونعل قال فيها: فعل وفعله فعال لهما وهو مجمع عليه والعمل به قليل ولم يتبع بعد النبي صلى الله عليه وسلم الا في زمن عمر بن عبد العزيز قال الغزالي وهو وخضة لان القياس أن يكون العان على المدعى عليه وهو هذا الزوجة وانما رخص في ذلك وجعته في جانب المدعى اعسر إقامة البينة بزناها أو صيانة للانساب عن الاختلاط (قوله كلمات الخ) المناسب للمصدر ولاقوله هو أن يقول أن يدر مضاف أي قول كلمات وسعيت هذه الكلمات لعانا لقول الرجل عليه لعنة الله ان كان من الكاذبين ولان كلاما من المتلاعنين يعد عن الآخر بها فيحرم النكاح بينهما أبدا حتى في الجنة والطلاق في جانب المرأة من مجاز التغليب واختير لفظه دون لفظ الغضب وان كانا موجودين في العان لتقدم اللعنة في الآية ولان لعان الرجل قد ينفك عن لعانها دون العكس (قوله معدودة) أي خمسة في جانبها وخسة في جانبها منها أربعة أيمان ولذا تلزمه أربع كفارات ان كان كاذبا ولو قال معلومة كما في شرح المنهج لكان أولى شهوة علم عددها وكيفيتها الاتية (قوله جعلت حجة) أي كالحجة أي الدليل وقوله للمضطر ليس بقيد لان له العان مع القدرة على البينة اذ كل منه ما حجة كما مر الآن يقال ان الاصل والغالب ما ذكره وقاله تعريف باعتبار الغالب وقوله الى قدف متعلق بالمضطر ومن واقعة على الزوجة وجعل الطبخ ملة من والعائد الضمير المستتر والمراد بالفراش الزوجة لان كلامه ما يسمى فراشا الاخر كما يسمى لباسه ففقه اظهاري مقام الاضمار فكانه قال الى قدف زوجة لطخت نفسها بتمكين الزاني منها وضمير فراشه المضطر وهو الزوج ويحتمل أن يراد بالفراش الزوجية أو معنى يترتب عليها وكذا يقال في وألحق العاربه وهو عطف مسبب على سبب أو تفسيره الاول اظهر وضميره للمضطر أيضا ويحتمل أن يراد بجن الزاني أي الى قدف

(لزمه بامساكهن أربع كفارات) لوجود الظهار والعود في حق كل منهن ولو ظاهر منهن في أربع كلمات ولو متوالية فعائد من الثلاث الاول فان فارق الرابعة عقب ظهارها فعليه ثلاث كفارات والاد

(باب العان)

هو لغة الطرد والابعاد وشرعا كلمات معدودة جعلت حجة للمضطر الى قدف من الطخ فرائشه وألحق العاربه

رجل لطم زوجته المضطرب أي عوذها والمناسب أن يراد بها ما يشبهه. إلا أن تلك الكلمات حجة
للمضطرب إلى قذف كل من الزوجة والزاني كما يعلم مما يأتي والقذف هو الرمي بالزنا في معرض
التعريض فخرج بالرمي بالزنا الرمي بغيره كشرب الخمر فليس قذفا بل هو سب وعرض التعريض أي
مقامه معرض الشهادة فليس قذفا أيضا (قوله أو إلى نفي الخ) عطف على إلى قذف والاضطرار
بالنسبة إليه على ظاهره إذا يجوز اللعان له مع إمكان البينة وأوفى كلامه مانعة خلو تجوز الجمع
وقوله ولد أعلم أي وطن ظنا مؤكدا أنه ليس منه ظاهرا كأن لم يطأها أو ولدت له دون ستة أشهر من
الوطء والقذف لثبته حجة تدوجب (قوله مثل لاعنان) لم يقل زوجان كما تقدم له في الأبواب
السابقة لأن الاجتهاد قد يلاعن كما سيأتي في كلامه ولا يشك كل على ذلك قوله هو أن يقول الزوج
لأن المراد به ولو باعته أربا كان أو من له علاقة النكاح اه أفاده الشوبري (قوله والذين يرمون
الخ) سببه أن هلال بن أمية قذف زوجته عند النبي صلى الله عليه وسلم بشريك بن سماعة فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم البينة أو وحده في ظهره فقال يا بني الله إذا رأى أحدنا على امرأته
رجلا ينطلق بالمس البينة فجعل صلى الله عليه وسلم يكرر ذلك فقال هلال والذي بعثك بالحق
نبيا إلى صادق ولا ينزان الله في أمري ما يبرئ ظهري من الخلف فترأت الآيات وقيل سبب نزولها
عويص العجاني وأنه قال يا بني الله أرأيت أن وجد أحدنا مع امرأته رجلا ما يصنع إن قتله
فتماقوه فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد أنزل الله فيك وفي صاحبك قرآنا فإذا ذهب فأتاها تباركا
فتلاعهما عنده صلى الله عليه وسلم ولا مانع من أن كلا سبب النزول لاحتمال أنهم ماسا لآتي وقتين
متعاقبين فترأت الآية فيه ما يصدق أنها نزلت في كل وكذا ذلك في شعبان سنة تسع من الهجرة
وقوله والذين أي الذكور الذين يرمون أي يقذفون أزواجهم أي زوجاتهم وهو ليس بقديم
كما أن قوله ولم يكن لهم شهادا كذلك فلا مهوم لهم إلا الآية مخبرجة على سبب وشرط العمل
بالمهوم أن لا يكون كذلك وشهادا أحدهم مبتدأ أو أربع بالرفع خبر أو بالنصب ظرف والمفسر
محمد بن موف قد بره تدرأ عنه الحديث وقوله الآيات أي الأربع (قوله الزوج) أي ولو باعتبار
ما كان كاسيا يأتي (قوله أربع مرات) ظرف لآية قول أي في أربع مرات وأما الخ مقول
القول وكررت كلمات الشهادة لنا كيد الأمر ولأنها أقيمت من الزوج مقام أربع شهود من
غيره ليقام عليه الحد وهي في الحقيقة أيمان أربعة لا يجوز واحدة فإذا كان كاذبا لزمه أربع
كفارات كما هو وأما الكلمة الخامسة فلم يستبين بل مؤكدة لقناد الأربع بالدعاء على نفسه
باللعنة أو على نفسه بالانصب ان وقع المعلق عليه (قوله والخامسة) بالنصب ظرف وقوله من
الزنا أي إذا قذفها بالزنا والاقال فيما رميته به من أصابة غيري لها على فراشي وإن الولد منه
لامني كما سيأتي ولو ثبت قذف أنكره قال فيما ثبت من قذف في أياها بالزنا وقوله ويشير إليها أي بان
يقول فيما رميته به زوجتي هذه (قوله ويعيها) أي عن غير بابها ونسبها أو ذكر مصفها دفعا
للاشتباه ويكني قوله زوجتي إذا عرفها المالك ولم يكن تحتها غير ما وقوله في الغيبة أي عن بلد
اللعان أو بحجسه ببيض ومغراو غيرها (قوله ذكره) أي وجوب باقي الكلمات الخمس أي في
كاهن أو غفلة لذكره في بعضها احتياج في نفسه إلى إعادة اللعان ولا احتياج المرأة إلى إعادة
لعانها الواقع بعد لعانها حجة لأنه لا سقوط الحد عنها إلا نفي الولد إذا لا يفتني عنها كاسيا وي

(قوله سمعاه) فقال شيخنا
ياح صوابه سمعاه بتقديم
الحاء

أو إلى نفي ولاد أو كانه ثلاثة
متلاعنان وصيغة كما يعلم
مما يأتي والاصل فيه قوله
تعالى والذين يرمون
أزواجهم الآيات واليه
أشرت بقولي (هو أن
يقول) الزوج (أربع
مرات أشهد بالله أني إن
الصادقين فيما رميته به
هذه من الزنا) أي زوجته
(والخامسة أن لعنة الله
عليه إن كان من الكاذبين
فيما رماها به من الزنا)
ويشير إليها في الحضور
ويشير في الغيبة ويأتي
بدل ضمائر الغائب بضمائر
المتكلم فيقول لعنة الله
علي أن كنت إلى آخره وإن
كان ولد يتقبسه ذكره في
الكلمات الخمس لينتفي عنه

يجب ذكر الولد في كلمات اللعان يجب فيه ما ذكر الزاني ان أراد اسقاط الحد بسببه كما سبأني (قوله
 وأن الولد) أي ان غاب أو هذا الولد أي ان حضر (قوله وان لم يقل ليس مني) أي لا لانظ الزنا
 على حقيقة والغاية لارد على القول بأنه لا بد من الجمع بينهما ما والمعتد أن ذلك لا يشترط وأما
 الاقتصار على ليس مني فلا يكفي لاحتمال أنه يريد أنه لا يشبهه خلقا وخلقا اه قاله في شرح
 المنهج فما ذكره قل من أنه يكفي أحدهما ليس في محله (قوله ويحصل به) أي يتعلق به ويترب
 عليه من الاحكام وهذا شروع في ثمة اللعان بعد ذكر حقيقة وقوله أي بإعانة أي بعد فراغه
 منه من غير توقف على اعانته ولا قضاء القاضي (قوله انتفاء نسب) أي نسب ولدته انتفاء أي ذلك
 النسب به أي اللعان أي فيه لان اللعان يشتمل على نفي النسب وعلى غيره وجه انتفاء صفة نسب
 في معنى الشرط أي ان انتفاء والنفي فوري كالرد بالعيب لانه شرع لدفع الضرر فاشبه الرد بالعيب
 والاختصاص بالشفعة فبأق الحاكم ويعلم بانتفاء عنه وتعد في الجهل بالنفي أو الفورية فيصدق
 بيمينه فيه ان كان ممن يخفى عليه عادة ولومع مخالطة العلماء وخرج بالنفي اللعان لا يعتبر فيه فور
 ويعذر أيضا في تأخير النفي لعذر كان بلغه الخبر لا فخر حتى يصبح وحضرته الصلاة فقدمها أو
 كان جائعا فاكل أو مريضا أو محبوسا ولم يمكنه اعلام القاضي بذلك أو لم يجده فأنزل لا يطل حقه
 ان نكح عليه اسم أدبائه باق على النفي والابطال حقه كالوآخر بلا عذر فيلحقه الولد وانما يحتاج
 الملاعن الى نفي نسب الولد اذا أمكن كونه منه ولو ميتا لان نسبه لا ينقطع بالموت وخاتمة نفيه
 عدم ارضه منه وسقوط مؤنة التجهيز عنه وله استطاعة ميتا فان لم يمكن كون الولد منه كأن ولدته
 لدون ستة أشهر فاقبل من العقد أو لا ثم نكحها طلق في مجلس العقد أو كان الزوج صغيرا أو مجنونا
 أو نكح امرأ بالمغرب وهو بالمشرق فلا يلاعن انفسه لانتفاء امكان كونه منه فهو منتف
 عنه بلا لعان واعلم ان ما يقع كغيره من العامة أن الانسان يكتب بينه وبين ولده حجة أنه ليس
 منه أولا علاقة بينه وبينه لا بعد ذلك نفي النسب كما قاله ع ش على مر لان المقصود من هذه الحجة
 أنه ليس مطيعا لآبيه فلا يوجب له من أفعاله شيء ولا يطالب بشيء لزم ذلك الولد من دين أو أوفاد
 أو غيرهما (قوله ودور الحد) أي سقوطه وقوله لها صفة للحد أي الثابت لها وهو حد القذف
 الذي هو ثمانون جلدة (قوله ان سمع في لعانه) أي وكان قد عينه في قذفه بأن قال زني بك فلان
 فان لم يسم حد الا ان أعاد اللعان وسمعه (قوله في الاولى) أي المشار اليها بقوله لها والثانية
 المشار اليها بقوله لازاني ووجه دلالة آيات على الاولى ما مر من أن خبر قوله تعالى فتم ادة
 أحدهم محذوف تقديره تدرأ عنه الحد أما اذا جعل الخبر قوله أربع شهادات على قراءة الرفع
 فيمكن تقديره ما ذكره يكون خبرا ثانيا وان كان بعيدا (قوله وكالحدا التعزير) أي ان كانت غير
 محصنة أو ادعى وطشمة ولو عبر في المتعبدات عقوبة كافي المنهج لشمعها (قوله وتحرير المرأة
 عليه) فلا تحل له بعد ذلك نكاح ولا ملك عين وان كذب نفسه فلا يعود النكاح ولا يرفع
 تأبدا لحرمة لانها حتى لو قد بطلا باللعان اما الحد ولحق النسب فيعودان بانه كاذب لانهما
 حق عليه وكذا لا تحل ولا تحتاج لللعان على المعتد وقوله مؤبدا أي حتى في الجنة لظاهر الحديث
 المذكور ولا يتوقف فراقهما على طلاق بعد الاعان وما روى من أن عويمرا طلق امرأته بعد
 فكان ذلك الظن أن اللعان لا يحرمها ولذا علمه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لا سبيل لك عليها أي

فبقول وان الولد الذي
 ولدته أو هذا الولد من زنا
 وان لم يقل ليس مني
 (ويحصل به) أي بلعانه
 ستة (انتفاء نسب نقاه به)
 حيث كان ولد لها في
 المحصر أنه صلى الله عليه
 وسلم فرق بينهما ما وألحق
 الولد بالمرأة (ودور الحد
 عنه) لها وكذا للزاني ان
 سمع في لعانه الآية السابقة
 في الاولى وقبسا عليه ساق
 الثانية وكالحدا التعزير
 (وتحرير المرأة عليه مؤبدا)

لاملك فطلاقك غير واقع قال بعضهم وعلى هذا كما أن يعلم بالفرقة ان كانا جاهلين اقتدا به
 صلى الله عليه وسلم وقوله المتلاعنان الخ تظاهره بقضى توقف الحكم المذكور على تلاعنهما
 مع وليس مراداً كالفرقة بغير اللعان فانهم يحصل بوجود سبب من أحد الجاهلين فقط (قوله
 وإيجاب الحد) أي حد زناها المضاف لحالة النكاح من وجع أو جلدان لم تلاعن ولو ذميمة وان لم
 ترض بحكمنا لانهم بعد الترافع بيننا لا يعتبر رضاهم أما الذي قبل النكاح فسيأتي اه أفاده م
 (قوله وانقاساخ الخ) قال المحقق انظر الجمع بينهما وبين التحريم ما فائدته وقد يقال ان الانقاساخ
 أخص اذ التحريم كما يكون به يكون بالطلاق فأشار به الى أنها فرقة فسخ لا طلاق اه وهو ساقط
 لانه لا يلزم من الانقاساخ تحريمه ما مؤيد اذ قد يحصل انقاساخ النكاح بردة مثلاً ومع ذلك فحل له
 بعد الاسلام ولعله نظر لجرد الانقاساخ وقطع النظر عن قوله مؤيد وهو توهم فاسد لا يقول عليه
 نعم ان أراد أنه يلزم من التحريم مؤيداً الانقاساخ صح كلامه ولكن جوابه المذكور لا يجدي
 دفعاً في دفع هذا (قوله وسقوط حصانتها) بالصناد المهملة أي كونها محصنة فيعزر بقذفها انقط
 كما يؤخذ من كلامه وخروج بمصانئها حصانة الزاني فلا تنسقط مطاقاً وأشار بقوله في حقه الى
 أنهم باقية في حق غيره فإذا قذفها غيره حلال اللعان بحجة ضعيفة بخلاف البينة اذا شهدت
 بزناها فإنه لا يحد قاذفها بعد ذلك وان عزر لان العرض اذا انتم لا يعود (قوله بذلك الزنا أو
 أطلق) أي بخلاف ما لو قذفها بزناً آخر بأن قال زنت بعد اللعان فإنه يحذف الاطلاق لو عينه
 عمل بتعيينه واظهاره أنه لا يجب استقصاه (قوله والاولان) أي وهما انتفاء النسب ودفع
 الحد عنه مقصودان أي لو جوبذ كرهما في اللعان صريحاً في الاول وضمناني الثاني والبقية
 تبع لهما لخصولهما قهر من غير تعرض لهما واعلم أن الحصر في الستة المذكورة بحسب ما ذكره
 في هذا الكتاب والا فتدبري أحكام آخر ترتب على لعانه من انشطير المهر قبل الدخول ومنه احل
 نحو أختها ونكاح أربع سواها وغير ذلك من الأحكام المترتبة على البينة وان لم تنقض
 عدتها كما في الطلاق البائن ومنها أن حكمها حكم المطلقة إلا نافي عدم طلاق الطلاق ومنها
 أنها لا تنفقه لهما وان كانت حاملاً حيث نفى الحل بلعانه (قوله فان أ كذب نفسه) أي بعد اللعان
 بان قال قذفي باطل وقوله ثبت النسب مقابل قوله انتفاء النسب فيما مر وقوله ولزمه الحد
 مقابل دره الحد عنه وكذا لا يجب الحد عليهم ولا تنسقط حصانتها بهذه أربعة أشياء تترتب على
 تكذيبه أما الاثنان الآخران فلا يتغيران وأشاراهما بقوله ولم ترتفع الحرمة أي بل تبقى ويلزم
 من ذلك بقاء الانقاساخ والفرق أنهم ما حقه وقد بطل اللعان بخلاف الحد وطوق النسب
 فانهم ما حق عليه وألحق بهما الاثنان الآخران لارتبهما عليهم ما (قوله للدلالة السابقة) أي
 من الآيات والأحاديث (قوله أجنبية) أي بعد الزوجية أو قبلها (قوله أن يكون زواجا)
 أي حالة اللعان ولا بد أن يصح طلاقه ولو سكرانا وذمياً ورفيقاً ومحدوداً في قذف غيرها أولها
 بان قذفها الخ لم يتم قذفها ثانياً فله أن يلاعن ولو مرتد بعد طوطه أو استدخال منى أم قبل ذلك
 فتجوز الفرقة (قوله ان قذفها الخ) حاصل ما ذكره متناوئاً شرعاً أربع عشرة صورة وقوله وهي
 زوجته أي حال قذفها ثم أبانها في لاعتن بعد صيرورتها أجنبية بابانها وقوله سواء أنفي ولذا الخ
 أي أراد تنقيحاً أم لا فهما نان صورتان وقوله فان قذفها الخ محتمل زوجته (قوله الى بعد

(قوله لجرد الانقاساخ) لعله
 لجرد التحريم بدليل ما بعده
 (قوله انشطير المهر) حرره
 (قوله حالة اللعان) الاولى
 حالة القذف

لحصر البينة المتلاعنان
 لا يجتمع معان أبداً (وايجاب
 الحد عليها) لقوله تعالى ويدرا
 عنها العذاب (وانقاساخ)
 النكاح ظاهر اراد باطنا
 كالزنا (وسقوط حصانتها
 في حقه) ان لم تلاعن أو
 لاعتن وقذفها بذلك الزنا
 أو أطلق والاولان من هذه
 الستة مقصودان والبقية
 تبع لهما (فان أ كذب
 نفسه ثبت النسب) لانه
 يثبت بالامتنان (ولزمه الحد
 ولم ترتفع الحرمة) لظاهر
 الأدلة السابقة (ولا يلاعن
 أجنبية) لان شرط اللاعتن
 أن يكون زواجا (الا
 ان قذفها وهي زوجته)
 قبل الاعتن (سواء أنفي ولذا
 أم لا) فان قذفها بعد ان
 أبانها أو ماتت فان كان بزناً
 مطلقاً أو مضافاً الى بعد

(قوله لا صور الثمانية) لكن لا يتبع ٣٦٣ الا في صورتين منها (قول الشارح غير الرابعة) أي السادسة وأما الخامسة فهي

حاصلة ولا بد اذ النكاح فاسد كما هو الموضوع

نكاحه لا عن ان كان ولد
يلحقه ويريد نفيه دون
ما اذ لم يكن ولد وان كان
مضافا الى قبل نكاحه أو
الى بعد المينونة فلا لعان
سواء أنى ولد أم لا فيصد
له انشاء قذف
مطلق أو مضاف الى بعد
النكاح ولا عن لنى
الولد ويسقط عنه الحد
(أو) الا ان (وطئها بشبهة)
كنكاح فاسد ثم قذفها
فيلا عن (ان كان ثم ولد
ينفى نسبه ويحصل به غير
الرابعة) من الصور السابقة
في المتن فيتنفى نسب نساء
بلعانه ويدفع عنه الحد تبعاً
لانتفاء النسب وتجزم المرأة
عليه مؤبداً كالولاء عن في
نكاح صحيح أما الرابعة فلا
تحصل به فلا يجب الحد
عليها (ولا نلاعن هي)
لانتفاء الزوجية ولان لعانه
لنى النسب وهو لا يتعلق
بها ولو قال لزوجته وطئت
بشبهة وجب لها تعزيره
لان فيه عارا وابداه وله
للعان وان لم يكن ولد
ويقول في نفيه أشهد بالله
انى لمن الصادقين فيما
رسمته من اصابه غيرى

نكاحه) أى بعد أوله وقبل المينونة فهو في حال كونها زوجه وفيه دخول الى على بعد وهي
لا تجزى الابن وكذا يقال في قوله الا الى قبل وفي بعض النسخ الى ما بعد والى ما قبل وهي
ظاهرة وعبرة المنهاج ليس فيها ذكر ما وصلها من رجوعه الى داخله على محذوف قدره
بقوله الى زمن بعد النكاح ثم قال الى زمن قبل نكاحه اه فيمكن تقدير هذا (قوله لا عن)
أى في الصور الاربع وهي ما اذا كان القذف بزنا مطلق أو مضاف لما بعد النكاح وعلى كل
اما ان يكون بعد المينونة أو الموت كما يلاعن في صورتين السابقتين فجعله الصور التي
يلاعن فيها است (قوله يلحقه) أى بان أمكن كونه منه (قوله دون ما اذ لم يكن ولد) نكحته أربع
صور وهي ما اذا قذفها بزنا مطلق أو مضاف لما بعد النكاح وعلى كل اما أن يكون بعد
المينونة أو الموت والمراد دون ما اذ لم يكن ولد بقيد السابق وهو قوله يلحقه بان لم يكن هناك
ولد أصلاً وهذا ولا يلحقه لعدم امكان كونه منه وقوله وان كان مضافا الى قبل نكاحه محترز
بعد تحت ذلك أربع صور لانه اما أن يضيف الزنا الى قبل نكاحه أو الى بعد المينونة وعلى
كل اما أن يكون هناك ولد ينفيه أو لا فنفيه سواء أنى ولد أنى أراد نفيه الخ مؤخر من تقديم
وقوله فلا لعان أى في الصور الثمانية المذكورة فهو راجع لقوله دون ما اذ لم يكن ولد وقوله
وان كان مضافا الخ وقوله فيجسد تقريره عليه فهو متعلق بالصور الثمانية أيضاً وقوله لكن
استدراك على قوله فيجسد بالنسبة للصور الثمانية أيضاً أى ان له ابطال القذف الاول وانشاء
قذف آخر بل عليه ذلك ان كان هناك ولد وعلم أو ظن أنه ليس منه اذ لا طريق الى لعانه ونفيه
الا انشاء القذف المذكور (قوله ولا عن لنى الولد) مقتضاه أنه ان لم يكن ولد لم يكن له انشاء
القذف بل يحذف لعدم ضرورته الى ذلك حينئذ وقوله ويسقط عنه الحد أى فيما اذا أنشأ القذف
ولا عن لنى الولد فان لم ينشئ ذلك حذو ويعلم من سقوطه في الحالة المذكورة سقوطه في الحالة
الاولى أى على قوله فان كان بزنا مطلق الخ بالاولى (قوله أو الا ان وطئها بشبهة) عطف على قوله
الا ان قذفها الخ وقوله كنكاح فاسد أى كالموطئ في نكاح فاسد فهو مثال لوطء الشبهة على
تقدير مضاف (قوله ويحصل به) أى بهذا اللعان وقوله من الصور السابقة فى المتن أى وهي
الثلاثة الاول وقوله فيتنفى الخ تقريره على قوله فيحصل به غير الرابعة قصد به بيان ذلك الغير
(قوله كالولاء عن) راجع للثلاثة المذكورة (قوله فلا يجب الحد عليها) ويسقط عنه الحد
بلعانه كما مر فان لم يكن له ولد لزمه الحد بقذفه لها ولا يلاعن لما يأتى اه قل (قوله وهو) أى
النسب لا يتعلق بها أى الزوجية لانه لا بد (قوله وله اللعان) أى لنى التعزير أى ولو من غير
قذف ومثل الشبهة ما لو ادعى أن الولد من سيدها أو من زوج غيره فيبلاعن لنتفيه من غير قذف
أيضا اه قل (قوله ولا يشكر اليمين) أى على شئ واحد في غير تغليظ وقوله وليس منها أى
اليمين ونحوه بقوله ابتداء اليمين المرودة فانها وان كانت في جانب المدعى لكن بعد الرد عليه
(قوله بشرط اللعان) أى غالباً لا يرد أنه يلاعن عند رميها بوطء الشبهة مع أنه ليس فيه قذف
كما مر وسماى أيضاً (قوله سبق قذف الخ) القذف بمجمة لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض
التعريض بخلاف ما لا يتهم منه تعريض ولا يقصد به بأن قطع بكذبه كقوله لاينة سنة مثلاً زنت
فلا يكون قذفاً نعم يعزى للاباء ونحوه معرض التعريض أى مقامه معرض الشهادة فلو شهد

لها على قرانئ وان هذا الولد من تلك الاصابة (ولا تشكر اليمين الا في اللعان والقسامة) اعظم أمرهما عليه
وايس منه اما يكون ابتداء بلاينة في جانب المدعى الا فيها (وبشرط اللعان سبق قذف يوجب الحد)

عليه بالنزاع تمام النصاب أو شهد عليه شاهد بحق فقال خصمي أخبرني بأن شاهد زان أو أنه
يعلم زناه خلفه أنه لا يعلم أو شهد بجرحه فاستفسره الخا كم فأخبره بزنا لم يكن ذلك قذفا وكذا
لو قال له أقذفني فقد ذفه إذا ذفه فيه يرفع حده دون أنه لو ظنه مجبوا وعذر يجبه له النجاة عدم
أنه وعزيره وبالرعي بالزنا الرعي بغيره من سائر الكائنات فليس قذفا أيضا بل سبافيرجيب التعزير
لا الحد وأعلم أن قذف الزوج زوجته جائز إذا علم زناها بأن رآه بعينه أو أخبره به عدد التواتر
أو ظنه ظنا مؤكدا كشباع زناها بزيده مع قرينة كان رآه من أجله ولو مرة واحدة أو رآها
تخرج من عنده فلا يكفي مجرد الشباع لأنه قد يشبعه عدولها أو له أو من طمع فيه فلم يظفر
بشيء ولا بمجرد القرينة المذكورة لأنه ربما دخل بيت الخوف أو سرقة أو طمع والاولى أن يستمر
عليه أو يطلعه أن كرهها هذا إن لم يكن له ولد فإن كان ولده علم أو ظن ظنا مؤكدا أنه ليس منه
مع إمكان كونه منه ظاهرا كأن لم يوطأها أو ولدته بدون ستة أشهر أو لقوت أربع سنين من
وطئه لزمه نفيه ووجب قذفها إن علم زناها أو ظنه كحمر والافلا يقذفها الجواز كون الولد
من وطئه شبهة أو زوج قبله فان لم يكن يعلم أو يظن أنه ليس منه كأن ولدته لا أكثر من ستة أشهر
من الاستبراء والوطئ من الزنا حرم النفي والقذف (قوله كقوله) أي في معرض التعبير كحمر
لرجل أو امرأة أو خنتي أم مر (قوله من صرائحه) أي القذف وهو ما اشتهر فيه ولم يستعمل
غيره ومنه في حق الانثى تحية وعاهرو في حق الرجل لا يط بطلاق لوطي فانه كتابة لاحتمال
ارادة كونه على دين قوم لوط وكذا بغاء ومغنت ومجون وما يوبن وعاق وطنجيرو وكفن وسواس
وعمرس وبلع الزب لاحتمال الباع من القم فهى كتابات على المعتمد داهم افهامها القذف
ومن الصريح أيضا قوله -م يافرخ زنا وقوله لولد غيره ليست ابن فلان فهو صريح في قذف أم
المخاطب ولو كان منقيا باعانا بعد استلحاقه أما قبله فمكتوبة فبمثل فان قال أردت تصديق
الذاني في نسبة أمه الى الزنا فقد اذف لها أو أردت ان النافي نقاه أو اتقن نسبة منه شرعا وأنه
لا يشبهه خلفا أو خلفا صدق بينه وبينه ويعزير لا يذاه (قوله زنيبت) أي بالهاء التحية ولو مع قوله
في الجبل وكذا يازاني ونفي ذكرك أو فركك أو بدلك وان كسر التاء والكاف في خطاب
الرجل أو قبحهما في خطاب المرأة أو قال للرجل يازانية وللمرأة يازاني لان اللعن في ذلك لا يمنع
الفهم ولا يدفع العار ومن الصريح الرعي بالإلاج حشمة أو قدرها من فاقدها بفرج مع وصف
الإلاج فيه بالتحريم أو بالإلاج بذلك بدبر فان لم يصف الاول بتحريم فليس الصريح لصده بالحلل
بخلاف الثاني سواء أخطوب بذلك رجل أو امرأة كأن يقال له أوجلت في فرج محرم أو دبر أو
أوج في قبرك وأما أوج في فرجك المحرم أو دبرك فان ادعى ما ليس زنا كأن قال أردت الإلاج
في فرج حليته الخاض أو المحرمة صدق بينه ومنه أيضا قوله ثلاثي زنيبت أو زني فرجك فان
ذكر أحدهما فمكتوبة اهتاده في المنهج وشرحه بزيادة (قوله زنا في الجبل أو زنا في) أي بالهمز
فيهم من باب نفع وكذا باب بلاه من على أحد الوجهين لان الزنا بالهاء -م وهو الصعود بخلاف
زنا في البيت بالهاء -م فصرح سواء كان البيت درج يصعد اليه فيها أم لا على المعتمد لانه
لا يستعمل بمعنى الصعود في البيت وهو مود من الكتابات قوله اغيرة زني بك أو رجلك أو يا فاجر
يا فاسق أو يا فاجر قيا فاسقة وأنت تحمين الخلوة ولم أجرك بكرا سواء أقاله لزوجته أم غيرها هذا
ان لم يعلم لها تقدم اقتضا مضامح فان علم فلا صريح ولا كتابة ومنها قوله اعربي يا بطنى نسبة

(قوله والقذف) ظاهره
أنه يحرم ولو علم زناها لان
الولد يصير به غير بذلك فلا
ينافي ما مر

كقوله من صرائحه زنيبت
أو يازانية ومن كتابته
زنا في الجبل أو زنا في

للا نباط قوم من الهجم ينزلون البطائح بين العراقيين وهو بذلك لاستنباطهم الماس من الارض
 أي اخر اجسه منها ومنه فاوله لولده است ابني بخلافه في ولد غيره كما مر لان الاب لاحتماله الى
 تأديب ولده يحمل ما قاله على التأديب بخلاف الاجنبي ويسئل فان قال أردت انه من زنا
 فقاذف لأمه أو انه لا يشبهني خلقا ولا خلقا فصدق بعينه وبقي على المصنف قسم ثالث وهو
 التعريض كما ابن الحلال وأنا است بران فليس ذلك قذف وان نواه لان النية انما تؤثر اذا احق
 اللفظ المنوي ولا احتمال له هنا وما يفهم ويتخيل منه فهو أثر قرأت الاحوال فلا يحد بذلك
 بل يحرم عليه ويعزر فاللفظ الذي يؤول به للقذف ان لم يحتمل غيره فصرح والافان فهم منه
 القذف بوضع في الكتابة والافتريض وعرفه في جمع الجوامع بأنه لفظ استعمل في معناه
 ليلوح بغيره ثم قال فهو حقيقة أبدا (قوله أو بافجرة) وكذا بالاشقة وأما معرض فليس صريحا
 ولا كتابة على المعتمد (قوله الآتي صور) وهي مستفاد من إيجاب الحد بالقذف ويصح في
 بعضها أن يكون مستثنى من سبق القذف على ما مر وقوله كافر خرجت باشتراط الاسلام في
 الحصن والخمس بعد ما باشتراط الحرية والمجنونة والصغيرة باشتراط التكليف وسأقي
 محتمز قوله توطأ في كلامه وسأقي الكلام على الأخيرين (قوله أو مكرهة على الزنا) بأن قال
 زنت مكرهة وقوله أو موطأ أو بشبهة بأن قال لها وطئت بشبهة فان كان ولد ولم يعين
 الواطئ بشبهة أو عينه فلم يصدق له لأن لنفسه وسقط عنه التعزير وان لم يكن ولد فان قال اكرهك
 فلان على الزنا لزمه الحدلة فذفه اياه وله اسقاطه باللعان (قوله وهو) أي الحصن الذي يحد
 قاذفه أما الحصن الذي يرجم فلا يشترط فيه الاسلام وانما جعل الكافر محصنا في حد الزنا لانه
 اهانة له اه افاده مر (قوله مكلف) أي بالغ عاقل ومثله السكران فلا تبطل العفة بزمانه
 أو مجنون اعدم التكليف حتى اذا كلف قذفه ما شخص لزمه الحد (قوله حر) أي كاه فلا يحد
 قاذف البعض كما قاله عس في حواشي المنهج (قوله عن وطء يجديه) أي وهو الوطء على
 وجه الزنا زاد في المنهج وعن وطء محرم مملوك له ووطء دبر حليته بان لم يوطأ أو وطئ وطئا غير
 ما ذكره خلاف من زنى أو وطئ حليته في دبرها أو محرما مملوك له كاخته وعمته من نسب أو
 رضاع فليس بعصم وعلم من التعريض المذكور أن العفة لا تبطل بوطئه زوجته في عدة شبهة
 أو في حاش أو نفاس أو امته المزوجة أو المعتدة من زوج أو أمة ولده أو زوجته المنكوحه
 بلاولى أو شهود وان كان حرا ما كان فعل شيئا من ذلك بان وطئ وطئ سقط العفة لم يعد محصنا
 وان تاب وحسن حاله وحديث الذائب من الذنب بمن لا ذنب له محمول على عقاب الاخرة ولم
 يحد قاذفه لان العرض اذا انقزم لم تنسد ثلته سواء قذفه بذلك الزنا مثلا أم بزنا آخر ام أطلق
 أو ارتد حد قاذفه والفرق ان الزنا مثلا يكتم ما أمكن فظهر ويدل على سبق مثله غالبا والردة
 عقيدة والعقيدة لا تخفى غالبا فظهرها لا يدل على سبق الاخفاء غالبا اه باختصار (قوله
 وهو) أي الاحصان منتهى في المذكورات أي في التي اخرجت بقيد المذكورة وفي كلامه
 نظر بالنسبة للمكرهة والموطأ أو بشبهة لعدم انتفاء الاحصان عنه ما ذوطأ وما لا يوجب
 الحد فاذا كان كل منهما ماسة مكلفة حر صدق عليها التعريض المذكور فكان عليه
 استئنا وهم من الحصن (قوله فقههون) أي ولو صورة يشمل الرمي بوطء الشبهة (قوله انما
 يوجب التعزير) ولا يرد قذف مرتد ومجنون وقن بزنا اضافته الى حال اسلامه أو افاقته أو

(قوله ويصح في بعضها)
 وهو صورتان الأخيرتان

أو بافجرة فلا يجوز للعان
 بدون ذلك (الآتي صورة
 أن تكون) المرأة كافرة
 أو أمة أو مدبرة أو مكاتبة
 أو أم ولد أو مفضضة أو
 مجنونة أو مصغرة أو
 (أو مكرهة) على الزنا (أو
 موطأ أو بشبهة) فان
 قذفه لا يوجب الحد لانه
 انما يجب بقذف محصن
 وهو مكلف حر لم يعق
 عن وطء يجديه وهو منتهى
 في المذكورات فقههون
 انما يوجب التعزير والاخير
 من زيادتي

(وضابط ذلك أن يكون سبب وجوب التعزير فيها التكذيب) ٣٦٥ لان القاذف كاذب ظاهر انما يلحق لدفع

التعزير (فان كان سببه
التأديب) اما (لكذب
معلوم ككذب طفلة
لاوطا) أو رتقاء أو قرناء
(أو اصدق ظاهر ككذب
كبيبة ثبت زناها فلا لعان)
أما في الاول فليقتن كذبه
فلا يمكن من الخلف على
أنه صادق فيعزول لا للقذف
لانه كاذب فيه قطعا فلم
يلحق بها عار ابل منعاه
من الايذاء والخص في
الباطل وأما في الثاني وهو
من زيادتي فلان اللعان
لاظهار الصدق وهو ظاهر
فلا معنى له ولان التعزير
فيه للسب والايذاء فاشبه
التعزير بكذب صغيرة
لاوطا (وللزوجة معارضة
لعانه بان تقول) بعده
أربع مرات (أشهد بالله
انه ان الكاذبين فيما رمانى
به من الزنا والخامسة أن
غضب الله عليهما ان كان
من الصادقين فيه) وتشير
اليه في الحضور وتتم في
الغيبة وتأتى في الخامسة
بضوء التكملة تقول غضب
الله على الخ ولا يحتاج الى
ذكر الولدان لعانها لا يوثق
فيه وانما تأخر لعانها عن
لعانه لان لعانها لا سقط
الحسد الذي لزمها بلعانه

حريته بان أسلم ثم اختار الامام ربه لان سبب حده اضافة الزنا الى حال الكمال أفاده مر
(قوله وضابط ذلك) أى الصور المستثنات التي يلاعن فيها المدفع التعزير (قوله أن يكون سبب
وجوب التعزير فيها التكذيب الخ) ولذا سمي تعزير تكذيب أى تعزير يظهر به كذب القاذف
بعد أن كان غير ظاهر بخلاف التعزير الاق فانه يسمى تعزير تأديب ولا يستوفى تعزير التكذيب
الا بطالب المدفوعة حتى لو كانت صغيرة أو مجنونة اعتبر كالهات وتعزير التأديب في الطفلة
المدفوعة يستوفيه القاضى مع القاذف مما باتى وفي غيرها لا يستوفى الا بطالب الغير أفاده في
شرح المنهج اهـ (قوله ظاهر) أى في الظاهر لان الاصل عدم الزنا (قوله لكذب معلوم) أى
متيقن ومنه ما لو قذف زوجته أو غيرها وحده لا قذف ثم قذفها ثانيا لا يعلم بكذبه باقامة الحد
عليه (قوله أو رتقاء أو قرناء) أى اذا قيد الوطء فيها بالقبول بخلاف ما اذا قيد بالبرفانه يكون
قذفا فيحتاج للعان فان أطلق اتجه السؤال عند دعواها عن ارادته اذ وطئها في الدبر يمكن
فيلحق العار بها ويترتب على جوابه حكمه اهـ أفاده مر (قوله وهو) أى الصدق (قوله
وللزوجة) أى التي ليست نحو صغيرة أو مجنونة كما يرشد الى ذلك العلة الاتية فتقوله معارضة
لعانه أى الذى دفع به الحد عنه أما الذى دفع به التعزير فليس اهـ معارضة لانه لا يوجب عليها
شما (قوله بعده الخ) أفاد ذلك اشتراط تأخر اعلانها لان لعانها لا سقط العقوبة وانما
تجب العقوبة عليها باعانه أولا فلا حاجة الى أن تلاعن قبله (قوله أربع مرات) امامه فعول
مطلق أى قولاً أربع مرات أو ظرف أى فى أربع مرات (قوله والخامسة) أفاد لفظ
الخامسة اشتراط تأخر لفظي اللعان والغضب عن الكلمات الأربع اتباعا لنظم القرآن ولان
المعنى ان كان من الكاذبين في الشهادات الأربع فوجب تعذيبها وخص اللعان بجانبه
والغضب بجانبه لان جريمة الزنا تقع من جريمة القذف ولذلك تفاوت الحدان ولا ريب ان
غضب الله تعالى أعظم من لعنته لانه ارادة الاتهام مع التعذيب وهى الابعاد عن الرحمة
وذلك لا يستلزم التعذيب فنخص المرأة بالتزام أعظم العقوبة بين اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله
لا يوثق فيه) أى في الحاق نسبه للزوج ونفيه عنه ولو تعرضت له لم يضر (قوله ويشترط للعان
الخ) كان الاولى أن يقول أيضا لانه تقدم من الشروط سبق القذف الموجب للعدوى منها
الولاية في الكلمات الخمس وضابطه ما مر في الفتاوى في قطعها فتخلل ذكر وسكوت طال بلا عذر
أو قصر قصد به القطع اما الولاء بين اهـ الزوجين فلا يشترط (قوله أمر القاضى) أى أو
ناثبه أو السدي في ملاعنته بين رقيقه أو المحكم اذا كان اللعان لدره الحد فان كان لثنى الولد
خاصة لم يجز التحكيم حيث كان صغيرا لان له حقا في النسب فلا يسقط برضاها فان كان بالغاً
ورضى بالتحكيم جاز وهذا الحكم اهـ رى (قوله وتلقين كلماته) عبارة مساوية لعبارة المنهج
حيث جمع بين الامر والتلقين قال مر وعطفه على الامر يقتضى انهما متغايران وليس
مراد ابل الامر هو التلقين ولذا اقتصر في الروضة عليه اهـ وهو ظاهر وأما قول المحشى
انهم مامتاغيان اذا الامر مثل أن يقول له احلف والمثقفين مثل أن يقول له والله الذى لا اله الا
الاهو الخ اهـ فقبه نظرا لقضائه اشتراط الجمع بين ما ذكره وليس مراد ابل لو قال قل كذا
وقولى كذا كان كافيا (قوله فيقول قل كذا الخ) ظاهره أنه لا بد من التفصيل في التلقين

(ويشترط للعان أمر القاضى به وتلقين كلماته) ليحل منها فيقول قل كذا وقولى كذا فلا يعتد به بدون ذلك كما في سائر الايمان
(قوله لا يكذب) هذا يقتضى عدم وجوب الحد بان ياحربه

وايس كذلك بل يكفي الاجل بأن يقول انت بكلمات اللعان كما يستفاد من التشبيه بقوله
كسائر الايمان فانه لا يشترط فيها التفصيل وان كان لا بد من أمر القاضي في كل عين أى تلقينه
لذلك فاللعان والايمان على حد سواء على المعتمد كما ذكره عرض على مر

• (باب العدة والاستبراء) •

انما أخر الكلام على العدة الى هنا لترتيبها غالباً على الطلاق واللعان وألحق بالإبلاء والظهار
بالطلاق لانهما كانا طلاقاً في الجاهلية والطلاق تعاقبهما المأمر أنه اذا مضت مدة الإبلاء ولم
يطأ طوب بالوطء أو الطلاق فان لم يفعل طلق عليه القاضي واذا طاهر ثم طلق فوراً لم يكن
عائداً ولا كفارة وذكر الاستبراء معها لاشتراكهما في معرفة براءة الرحم بها ماصالة وقدمها
عليه لئلا يلقها بالنكاح وكل منهما متعلق بالحرة والامة كما يأتي ولا يتوقفان على نية كالأحداد
وتناب الإتيان بينهما الاتيان بما يوجب (قوله العدة) أى شرعاً ما لا غنى فيه مأخوذة من العدد
لاشتمالها عليه غالباً (قوله تقرص) أى تصبر وتنتظر فيها المرأة ونخرج بالمرأة الرجل فلا عدة
عليه قالوا الا في حالتين الاولى ما اذا كان معه امرأه وطلقها رجعيًا وأراد التزوج بمن لا يجوز
جمعها معها كاختها الثانية ما اذا كان معه أربع زوجات وطلق واحدة منهن رجعيًا وأراد
التزوج بخامسة فلا يجوز له ذلك في الحالتين المذكورتين إلا بعد انقضاء العدة وفي كون العدة
واجبة على الرجل فيه ما نظري بل غاية ما فيه أنه يتبرص بالتزوج حتى تنقضي العدة الواجبة
على المرأة (قوله لمعرفة براءة رجها) أى من الحمل والرحم هو المسمى بام الاولاد والمراد
بالمعرفة ما يشمل الظن اذ ما عدا وضع الحمل يدل عليها ظناً (قوله أولت بعد) أى كفى الصغيرة
والأيسة وكفى المعاق طلاقها على يقين البراءة فاذا مضى لها بعد وضع الحمل ستة أشهر
طلقت وعامها العدة تعبد والتعبد اصطلاحاً ما لا يفعله من معناه عبادة كان أو غيره فقول
الزركشي لا يقال في العدة تعبد دلالة ليست من العبادات المحضة غير ظاهر اهـ (قوله أو
لتفجعه) أى توجهها ورزيتها وتحزنها يقال فجعه المصيبة أى أوجعه والتفجعه الرزية
أى تحزنه على زوج مات قبل الدخول به ففى متفجعه عليه لاستحسان عدم الدخول بها
وأوفى كلامه مانعة خلو تجوز الجمع كان مات زوج صغيرة أو أيسة عنها (قوله والاصل فيه المالح)
وهى معاملة من الدين بالضرورة وعدم تكفير جاحدها كما قالوا يحمل على بعض تفاسيها
وشرعت اصالة صولاً للنسب عن الاختلاط وكررت الاقراء الملتزم بها الا شهر مع حصول
البراءة بواحد استظهاراً واكتفى بهامع أنها لا تنفد يقين البراءة لان الحامل تحيض لكون
حيضها نادراً اهـ أقاده مر (قوله اقرفة حياة) ومنها مصحح حيواناً على ما يأتي ولا تعود
الزوجة بعوده آتم بالاختلاف الذات وحكم أمواله لا امام لا لورثة ولا ليعود له ملكها ايضاً
بعوده بخلاف مال وحكم القاضي يموت المفقود واعتدت زوجته به وتزوجت وقسمت تركته
ثم يقين به ذلك عدم موته فان زوجته وتركته تعودان له اهـ قاله المبدئي تبعاً لما قل وقرر
شيخنا البراوى أن المسئلتين على حد سواء في العود له (قوله بطلاق أو غيره) كفسخ بنوع عيب
أو انفاسخ بنحو لعان كضام وردة لانه في معنى الطلاق المنصوص عليه اهـ أقاده مر (قوله
بعدوط) أى بذكر متصل وان كان أشل أو بذكر خصى أو زائد على سنى الأصل وضبط به ضمهم

• (باب العدة والاستبراء) •
(العدة) مدة تقرص فيها
المرأة لمعرفة براءة رجها أو
للتعبد أو لتفجعه على
زوج والاصل فيها قبل
الاجماع الآيات والاختيار
الائتمية وهى (أما القرقة
حياة) بطلاق أو غيره (وانما
تجب للقرقة) بعدوط

الوطء الموجب للعدة بكل وطء لا يوجب الحد على الواطئ وإن أوجبته على الموطوءة كما لو فرت
 المراهق ببالغة أو مجنون بعاقلة بخلاف ما لو زنى مكره بطائفة فإنه لا يجب عليها عدة ولا يثبت
 بوطئه نسب لأن الشرع قطع النسب عن الزاني وهذا لأن منع من الفعل أتم به التكليف
 ومخاطبته بالامتناع إذا الوطء لا يباح بالأكراه وبهم هذا فارق الصبي والمجنون وإنما سقط
 الحد عنه للشبهة وفارق الشبهة بأن ثبوت النسب فيه اغتاج من جهة ظن الواطئ ولا ظن
 هاهنا ووطء الاب جارية فيه مع علمه بأن شبهة الملك فيه أقامت مقام الظن (قوله ولو في الدبر
 الخ) ولا بد أن يكون الواطئ ممن يمكن وطؤه كصبي تيماله وأن تكون عن يمكن وطؤها كذلك
 (قوله بخلاف ما قبله) أي الوطء فلا عدة كزوجة محبوب لم تستدخل منه دمه - وح
 مطلقا إذا لا يلحقه الولد اهـ مر (قوله بالنظر يقتضي التعميم) في قوله والمطلقات الخ وقوله ثم
 خص منه أي أخرج من اللفظ المذكور من لم يدخل به أو خص منه أيضا الصغيرة والآيسة
 بقوله واللاقئ يئسن واللاقئ لم يحضن أي لصغير أو نحوها والحوامل بقوله وأولات الاحمال
 أجلمهن أن يضعن حملهن والارتقاء بما يأتي من السنة فدخلها خمس تحصصات (قوله فسالكم
 علمين من عدة) الخطاب للزوج وقيس بهم الواطئ بشبهة وبهم أي وطئهم استدخال
 الماء المحترم (قوله أو بعد ادخال مني) أي وإن لم يمكن وطء وهو شامل لادخاله في الدبر وهو
 كذلك كما في شرح المنهج وسواء كان من خلل أو عنق أو شجوب وقول الأطباء ان اليسرى
 من البهيمتين للمني محمول على إرادة العلق أو سرعته والعبر تمام مكان دخول المنى كما لو مضى
 من العدة مدة يمكن فيها إرساله إلى الزوجة واستدخالها له لكن لو علمنا أنه لم يجتمع مع بها الكونه
 عندنا جميع تلك المادة فلا تجب بذلك عدة ولا يلحق به الولد كما ذكره مر (قوله محترم) أي حال
 خروج جبهه بان خرج على وجهه مباح لذاته وإن حرم لمعارض كحيض وإن لم يكن محترما حال
 استدخاله كأن وطئ زوجته فسادت أجنيبة وخرج منها المنى فوجب العدة على الأجنبية
 المذكورة وكما لو خرج منه باحتمال فادخلته زوجته على ظن أنه ما أجنبي فيحرم علمها وتزويجها
 العدة أما غير المحترم عند دخرو جبهه بان خرج على وجه الزنا فاستدخلته فلا عدة ولا نسب
 يلحق به ولو استغنى يمدن يرى حرمة فالأقرب عدم احترامه اهـ أفاده مر وقول فل
 ان ادخل حليلته لم يثبت عليه غير المحترم كالمحترم غير صحيح كما لو علمت قال سم وانظر المنى الذي
 لا يوجب الغسل كالمخرج من أحد فرجى المشكل والمفخخ والزائد مع انفتاح الاصل على
 هل يوجب العدة والنسب لأنه بصفة المنى أولا لعدم الاعتماد به بدليل عدم إيجابه الغسل
 اعتمد مر الثاني وعدم لحوق الولد بعيد اهـ (قوله أقرب إلى العلق الخ) وقول الأطباء
 الهوا فيه سده فلا يأتي منه ولد لا ينافي الامكان على أنه لو قيل بأنه متى حملت منه تميز عدم
 تأثير الهوا فيه لم يبعد ومن ثم لحق به النسب أيضا اهـ مر (قوله من مجرد الايلاج) أي
 الايلاج المجرد عن الانزال وعبارة مر من مجرد الايلاج قطع فيه بعدم الانزال اهـ وذلك
 كايلاج الصبي ويصح أن يراد بالايجاج من يتصور منه انزال وعلى الاول فافعل التفضيل في
 قوله أقرب ليس على بابة اذ ليس في الايلاج المذكور قرب للعلوق أصلا أو يقال ان فيه ذلك
 فرضا على حد الغسل أحلى من انزال وهذا أولى من الاول لا فقرانه عن أماء على الثاني فهو على
 بابة لان الايلاج من يتصور منه ذلك يحتل معه الانزال لان المنى دفاق (قوله وفي معنى ذلك) أي

(قوله وقيس بهم الخ) هذا
 لا يحتاج اليه الا في مفهوم
 الآية

ولو في الدبر بخلاف ما قبله
 لأنه تعالى أوجبها على
 المطلقات بالنظر يقتضي
 التعميم ثم خص منه من لم
 يدخل به بقوله ثم طلقته وهن
 من قبل أن تمسوهن فسالكم
 علمين من عدة تعتدوهن
 (أو) بعد (ادخال مني)
 محترم لأنه أقرب إلى العلق
 من مجرد الايلاج وفي معنى
 ذلك الوطء بشبهة أو ادخالها
 من من طئته زوجها أو
 شديدا

وفي معنى الوطء بالشبهة أى من الزوج وان كانت هي زانية لاحترام المأوى
معنى ادخال معنى الزوج ادخال معنى من ظننه زوجا أو سيدا لها لكن في هذا نظر لان خروجها
من صاحبها ان كان على وجه مباح لم يخرج ظننا حال ادخاله بل يجب العدة مطلقا وعلى وجه
غير مباح لم يستبرأ منها المذكور بل لا يجب العدة مطلقا واعلم الشارح يرى الاكتفاء بالاباحة
حال ادخاله وهو غير معتمد كما علمت (قوله لمرة) أى ولو في ظن الواطئ كان غزيرة أمة أو وطئ
أمة غير يظن أنها زوجية المرأة فتعده بثلاثة أقراء وكذلك إذا وطئ حرة يظن أنها أمة أو زوجته
الثقة لان الظن انما يؤثر في الاحتياط لا في التحقيق (قوله ثلاثة أقراء) أى وان اختلفت
عاداتها وتناول ما بينها أو جعلت الحيض فيها بدوا أو كانت حاملا من زمان حال الزنا لا حرمة
له ولو جهل حال الحمل ولم يكن الحوق بالزوج محل على أنه من زمان حيث صحته نكاحها معه
وجوز وطء الزوج لها وعدم انقضاء عدتها به بل بالاشهر وعلى أنه من شبهة من حيث عدم
عقوبتها بسببه فان أتت به لادمكان منه طهارة ولم ينتف عنه الا به ان ولو أقربت بأنهما من ذوات
الأقراء ثم كذبت نفسها وزعمت أنها من ذوات الانهر لم يقبل لان قولها الاول يتضمن
أن عدتها لا تنقضي بالاشهر فلا يقبل رجوعها فيه بخلاف ما لو قالت لا حيض زمن الرضاع
ثم كذبت نفسها وقالت حيض زمنه فيقبل اه افاده مر والقرب بالفتح والضم مشتركين
الطهر والحيض وقيل حقيقة في الطهر مجاز في الحيض وقيل عكسه ويجمع على أقراء وقرو
وأقرو والمراد به هنا الطهر فان طاعت طاهرا وقداق من زمن الطهر شئ انقضت عدتها بطن
في حيضة ثالثة لحصول الأقراء الثلاثة بذلك بان يحسب ما بقى من الطهر الذي طاعت فيه قرأ
وطئت فيه أم لا ولا بعد في تسمية قرأين وبعض الثالث ثلاثة قرو كما فسر قوله تعالى الى الحج أشهر
معلومات بشوال وذى القعدة وبعض ذى الحجة أو طاعت حائضا ونفسا وان لم يبق من زمن
الحيض والنفاث شئ انقضت عدتها بطن في حيضة رابعة فتوقف حصول الأقراء على ذلك
وزمن الطهر في الحيضة ليس من العدة بل يتبين به انقضاءها كما مر في الطلاق ولا يحسب طهر
من لم تحض ولم تنفس قرأ لان القراء المراد هنا هو الطهر المحتوش بين دى حيض أو حيض ونفاث
أو نفاثين بان طاعت حاملا من زنا أو من وطء شبهة ثم وضعت فتدبرعت في عدة الطلاق ثم حلت
من زنا فيحسب الطهر بين الحملين قرأ للمطلق ثم تأتي بعد الوضع الثاني بقرأين آخرين ان لم يتقدم
طهرها الذي طاعت فيه حيض ولا نفاس ولا ذبقة (قوله يتربصن) أى ينتظرن ويبعدن
بأنفسهن عن النكاح ثلاثة قرو أى اطهار (قوله بان يتربصن من الحيض) أى يبالغنهن
البأس وهو اثنتان وستون سنة فريضة تقربية على الصحيح وقيل ستون وقيل خمسون (قوله
أو لم تحض) أى اصغر اوله له اوجبه له منعته اربعة ادم اصلوا ولم تبلغ سن البأس لانه لا تنكر مع
ما قبلها ولا فرق بين أن ترى نفاسا بعد ولادتها ولا فان عدتها بالاشهر (قوله ثلاثة أشهر) أى
هلالية ان انطبق الطلاق على اول الشهر فان طاعت في اثنا عشر من الرابع ثلاثين يوما
سواء كان الشهر تاما أم ناقصا (قوله ان اردتيم) أى لم تعرفوا ما تعده التي يتربصن من ذوات
الأقراء لانهم كانوا يجهلون ذلك وخاطب الأزواج لان العدة حقهم اذ شرعت احيانا منهم وقوله
أى فعدتهن اشار به الى ان المبتدأ والخبر محذوفان من الثاني لدلالة الاول (قوله وقد ذكرت الخ)

(قوله من الزوج) اعلم من
الوطئ (نزع) لو وطئت
زوجة حامل من زوجها
بشبهة لم تشرع في عدة
الشبهة الا بعد الوضع
والنفاس حتى لو فرض أنها
خاضت في عدة الحمل لم تعتبر
في عدة الشبهة ولم يحسب
منه الا ان محل اعتبار الحيض
حيث دل على برائة الرحم
وهو هناك غول فلا دلالة
للحيض على شئ فلا اعتبار
به ولا بالاطهار المصاحف
قبله أو بعده حتى تضع
وتنفس كما مر وحينئذ
يجوز لزوجه التقرب بها حتى
تشرع في عدة الشبهة افاده
في شرح البهجة

(وهى) أى عدة الفرقه
(لمرة ذات اقراء ثلاثة
اقراء) لقوله تعالى والمطلقات
يتربصن بأنفسهن ثلاثة
قرو (و) لمرة (غير ذات
اقراء) بان يتربصن من
الحيض أو لم تحض (ثلاثة
أشهر) لقوله تعالى واللاتي
يتربصن من الحيض من
نفسائكم ان اردتيم فعدتهن
ثلاثة أشهر واللاتي لم يحضن
أى فعدتهن كذلك وقد
ذكرت في شرح الاصل عدة
المهيرة وزيادة على ذلك
قروا جمع (و) العدة (غيرها)

حاصله أنما اذا طلقت أول شهر كان علق الملاق به اعتدت بثلاثة أشهر في الحال لا بعد اليأس
 لا شتمال كل شهر على حيض وطهر وغالب جامع عظم مشقة الصبر إلى سن اليأس أما لو طلقت في
 أثناءه فان بقي منه ما يسع حبضا وطهرا بان يكون ستة عشر يوما فاكثر حسب قول الأشمالة
 على حيض وطهر لا محالة فتكمل بعده بشهرين هلالين وان في منه خمسة عشر يوما فاقبل لم
 يحسب قول الاحتمال أنه حيض فتعتمد بعده بثلاثة أشهر هلالية أما المخاصمة غير المتصيرة
 فتعتمد بما قرأها المردودة هي إليها التي عرفتها إعادة أو تقييد ولا بأقل حيض فتعتمد بمدة
 اعدتها حبضا وطهرا وميزة تقييدها كذلك ومبتدأها يوم وليلة في الحيض وتسع وعشرين
 في الطهر فعدتها تسعون يوما من ابتداء دمها لا شتمال كل شهر على حيض وطهر غالبا (قوله
 لغیر الحرّة) ولو مبعوضة أو مكانبة أو أم ولد أو مخصصة غير متغيرة أما المتغيرة فعدتها شهران
 ان طلقت أول الشهر كما قرأت طلقت في أثناءه والباقي أكثر من خمسة عشر يوما حسب قول
 فتكمل بعده بشهر هلالين والام يحسب قرا فتعتمد بعده بشهرين هلالين على المعقد (قوله
 قرآن) ما لم يطأها بطن الحرية والاوجب عليها عدة حرّة ولو طأت أمة غير طأها أمة أو زوجة
 الحرّة اعتدت بثلاثة أقراء وكذلك لو طأت الحرّة طأها أمة أو زوجة الأمة ولو طأت أمة
 نظر أنه يز فيهم اعتدت بقرود ولحقه الولد ولا أثر لظنه لفساده ولا يحد ولا يعاقب في الآخرة
 عقاب الزنى بل دونة نعم يسبق بذلك وكذا كل فعل قد علم طأها أمة موصية فاذا و غيرها و
 مما يسبق به لو ارتكبه حقيقة اه أفاده مر (قوله في كثير من الأحكام) خرج بالكثير
 القليل كضرب المدة في العنة ومدة الزفاف وكسب الحيض وأقلدوا أكثره ولو اعتدت في عدة
 رجعية فكبره فتكمل ثلاثة أقراء لأن الرجعية كالزوجة في كثير من الأحكام فكأنها اعتدت
 قبل الطلاق بخلاف ما اذا اعتدت في عدة يمينونة لأنها كالاجنبية فكأنها اعتدت بعد انقضاء
 العدة أما لو اعتدت مع العدة كان علق طأها وعتقها بشئ واحد فانها اعتدت عدة حرّة وفي
 عكس ما ذكر بان صارت الحرّة أمة كان التحقت بداء الحرب فتكمل عدة حرّة على أوجه
 الوجهين (قوله اذا بظهور بعضه الخ) يفيد أن محل ذلك في القراء المتأخر عن الحيض أما المتقدم
 بان طلقت فيه فيحسب بعضه قرا لأنه قد ظهر باتيان الحيض بعده فاذا طلقت طاهرا انقضت
 عدتها بالاطمن في حيضة ثانية أو حائضا فباطن في ثالثة فان جهات المطلقة سواء الحرّة وغيرها
 أنما اطلقت في حيض أو طهر رجل أمرها على الحيض للشك في انقضاء العدة والاصل بقاؤها
 وقد قدمنا ذلك في الطلاق (قول شهر ونصف الخ) ومن انقطع دمها من حرّة أو غيرها ولو
 بلا علة تعرف تصبر حتى تحيض فتعتمد بأقراء أو تياس فبأشهر وان طال صبرها لان الأشهر واقفا
 شرعت للتي لم تحض وللايسة وهذه غيرها من تسعة نفقة أو كسوتها حتى تحيض أو تياس على
 المعقد فلو حاضت من لم تحض من حرّة أو غيرها أو حاضت آيسة كذلك في أثناء الأشهر فبأقراء
 تعمد لانها الأصل في العدة وقد قدرت عليها قبل الفراغ ومن بداها تنتقل إليها كالتميم اذا
 وجد الماء في أثناء التيميم فان حاضت بعدها الأولى لم يؤثر لان حيضها حينئذ لم يمنع صدق
 القول بانها اعتدت اعدادها بالأشهر من الاطلاق لم يحضن أو الثانية فان لم تنكح زوجها آخر انقضت
 للأقراء التمين أنما حينئذ ليست آيسة فان نكحته فلا شئ عليها لانقضاء عدتها اظاهرا مع تعلق

اي لغیر الحرّة (ذات
 الاقراء) ولو مبعوضة (قرآن)
 تقول عروضة الله عنه
 نعت الأمة بقراين ولانها
 على النكاح من الحرّة في
 كثير من الأحكام وانما
 كانت القراء الثاني تعذر
 تبينه كالطلاق اذا بظهور
 بعضه الا بظهور كامل فلا بد
 من الانتظار إلى أن يود
 الدم (ولانها ان اقراء)
 بان يفسد من الحيض أو
 لم تحض (شهر ونصف)
 لانها على النصف من الحرّة

حق الزوج بها ولو حاضرت الآية المنقولة الى الحيض قرأ أو قرأين ثم انقطع الدم استأنفت
ثلاثة أشهر كذا ان قرأ أو قرأت قبل غامها أو قد يجب على المرأة أربع عدد وذلك كما لو طلق
طلقا فارجعها وهي أمة صفة فشرعت في العدة بالاشهر فلما قاربت انقضاءها حاضرت فانما
تنتقل للعدة بالاقراء فلما قاربت انقضاء قرأين عتقت فانما تنتقل لعدة الحرائر فلما قاربت
انقضاء الاقراء الثلاثة مات زوجها فانما تنتقل لعدة الوفاة فهذه أربع عدد وقد يجب عليها عدة
خامسة من غير المطلق كما لو وطئت بشبهة في أثناء الشهر أو الاقراء السابقة فتقدم عدة
الطلاق على عدة الشبهة ان لم تحمل منها والا قدمت عدتها ثم تكمل عدة الطلاق (قوله) وأما
لفرقه وفاة) سواء قبل الدخول أو بعده ومن المصحح جاد أو لوف نصفه الأعلى وحده وماله
حينئذ لورثته ولو مخرج نصفه طولا جارا ونصفه الآخر طولا حيا وانما ينبغي أن يكون كالو
مصحح كما حيا وانما يخص فرقة الوفاة بالمسكاح الصحيح أما انما سقط لم يقع فيه وطء لا شيء
فيه وان وقع فهو وطء شبهة وفيه ما في فرقة الحي (قوله) وان اتقى الوطء أي وان كان الواطئ
لا يتصور منه الوطء بخلاف فرقة الحياة (قوله) أو كانت مغيرة الخ أي أو كانت معتدة من
طلاق رجعي ومات زوجها فانما تنتقل لعدة الوفاة أي تستأنف عدة الوفاة وتبطل بقية عدة
الطلاق ويلزمها الاحداد وتسقط فتنتقل لعدة الحائز والطلاق بائن والمفسوخ
نكاحها فانما لا ينتقلان لعدة الوفاة بل يكملان عدة الطلاق (قوله) أربعة أشهر الخ
والحكمة في ذلك أن الاربعه تم ابتكرت الخ وتنفخ فيه الروح وذلك يستدعي ظهور الرجل
ن كان زيدا العشرة اسقطها أو لان النساء لا يصبرن عن الزوج أكثر من أربعة أشهر
لجعلت مدة نجهن اهن مر (قوله) بلاليها أي المتخللة بينها والسابقة عليها والى الى تابعة
للايام هذا لانه نص على أن المراد عشرة أيام بلاليها بخلاف الآية فان الايام فيها تابعة لليلالي
فالمراد بالعشرة فيها لليلالي بقية حذف التأني مع أيامها بالدخول اليوم العاشر (قوله) قال
تمالي الخ هي محمولة على الغالب من الحرائر الحائلات بقية الآية قبلها وهي وأولات
الاحمال أجعلن الآية وألحق بين الحائلات من غير الزوج وهذه الآية تابعة لقوله تعالى
والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لارواحهم مما عالى الحول لا يقال شرط
الناسخ التاخر عن المذوخ مع أن الآية الاولى متقدمة وهذه متأخرة أعجب بانما عدة
في التلاوة متأخرة في النزول (قوله) والذين يتوفون الخ أي وزوجات الذين يتوفون منكم
الخ فالذين مبتدأ على حذف مضاف ليصح الاخبار عنه بقوله تعالى يتربصن الخ ويحتمل أن
شبه محذوف وهو على حذف مضاف أيضا أي عما يتلى عليكم حكم الذين الخ ثم استأنف بيان
الحكم بقوله تعالى يتربصن الخ (قوله) وتعتبر الاشهر بالاهلة ما أمكن أي مدة الامكان فان
لم يمكن بأن مات في أثناء شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام وجب عليها ثلاثة بالاهلة وكانت
من الرابع أربعين يوما ولوجهات الاهلة حسبت كاملة اه أقامه مر (قوله) لانها على
النصف من الحرة) وما يحتمل الزكري أن قيام ما مر انه لو طعن أزواجه الحرة لزمها أربعة
أشهر وعشر صحيح ان صورته أن يطأ زوجته الامعة طائما زوجته الحرة ويستمر طءه الى
موته فتعد لوفاته عدة حرة اذ الظن كما نقلها من الأقل الى الأكثر في الحياة فكذا في الموت
وبذلك سقط القول بأنه يريد بأن عدة الوفاة لا توقف على الوطء فلم يؤثر فيها الظن عند دونه

(وأما فرقة وفاة تعجب) على
الزوجة (وان اتقى الوطء
وادخل الخ) أو كانت
صغيرة أو زوجة صغير
(وهي الحرة) ولو من ذوات
الاقراء (أربعة أشهر وعشرة
أيام بلاليها) قال تعالى
والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن
بأنفسهن أربعة أشهر
وعشرا وتعتبر الاشهر
بالاهلة ما أمكن وبكامل
المنكح (والبقرة) ولو
مبعدة فهو عام من قوله
ولامة (شهران وخمسة
أيام بلاليها) لانها على
النصف من الحرة

يفرق بين هذا وما مر اه مر (قوله هذا كاه) أى ما مر في عدة الحياة والوفاء (قوله أما فيها)
 أى ذات الحمل حرة أو أمة عن فرقة حتى بطلاق رجعي أو بائن أو ميت بوضعه ولو كان غير آدمي
 لأن الشرط أن يمتد إلى ذى العدة ولو احتملا وهو موجود هنا ولو فارتب الفرقة ووضع الحمل
 فإظهاره كما قاله بعض الأشياخ عدم انقضاء العدة بوضعه (قوله تعدد) أشار به إلى أن بوضعه
 في كلام المتن متعلق بمحذوف (قوله ولوميتا الخ) ولومات في بطنها واستقرأ كثر من أربع سنين
 لم تنقض الابوضعه لعدم الآية كما أفق به الولد رحمه الله تعالى ولا مبالاة بتضررها بذلك
 اه مر ولا تسقط نفقة قال سم وكذا الواسع رحماني بطنها وزادت مدته على أربع سنين
 حيث ثبت وجوده ولا يحفل بوضع ولا وطء ولا ينافي ذلك قولهم أكثر مدة الحمل أربع سنين لأنه
 في مجهول البقاء زيادة على الأربع حتى لا يلحق نحو المطلق إذا زاد على الأربع وكلامه في
 معلوم البقاء زيادة على الأربع هذا هو الذى يظهر وهو حق إن شاء الله تعالى اه (قوله أخبر
 القوابل) جمع قابله وهى التى تنال الولد عند وضعه وتسمى بالداية والمراد أهل الخبرة بذلك ولو
 رجلان أو رجل وامرأتان وغيره لا يخبر لأنه لا يشترط انقطاع شهادة إلا إذا وجدت دعوى عند
 قاض أو محكم وإذا اكتفى بالأخبار بالنسبة للظاهر فكيف يتقابلة واحدة بالنسبة لجوز
 العمل باطنا كما هو ظاهر أخذ من قولهم لمن غاب زوجها فأنه لا يزوج باطنا
 أما بالنسبة للظاهر فلا بد من أربع قوابل بشرط عدالتهم كفى سائر الشهادات أو رجلان أو
 رجل وامرأتان كما مر اه أفاده مر بزيادة والعقد كفى مر خلافا لابن حجر عدم حرمة
 التمسك في إسقاط الولد الذى بلغ حد نفخ الروح فيه وهو مائة وعشرون يوما أما استعمال
 ما يقطع الحمل من أصله فهو حرام بخلاف ما لا يقطعه بل يطمه مدة فلا يجوز بل إن كان لعذر
 كثرية ولم يكرمه أيضا ولا كره (قوله فهو) أى قوله وأولات الإجمال الخ وقوله لا يه أب فيه
 للجنس لأن السابق آيات كثيرة (قوله ولأن المضعة المذكورة الخ) وإنما لم يسمها فى العدة
 وأمية الولد لأن مدارهما على ما يسمى ولدا وتسمى هذه مسئلة النصوص لأنه نص هنا على
 انقضاء العدة بها وعلى عدم وجوب العدة فيها وعدم الاستمالة والفرق ما مر اه مر (قوله
 بخلاف النطفة ونحوها) أى كالمعلقة فلا تنقض بها العدة قال ابن حجر قبيلى كتاب الصلاة
 وإطلاق الأصحاب أن العدة لا تنقض بالعلة محمول على الأغلب أنه لا صورته فيها خفية اه
 ومقتضاه أنه لو كان فيها صورة خفية انقضت العدة بها قال بعضهم ولم أر من وافقه على ذلك
 ولا من خالفه اه أقول يؤخذ من كلام مر هنا موافقته وعبارته لا علاقة لأنما تسمى دما
 لاحمال ولا يعلم أنها أصل آدمي اه فيؤخذ من قوله ولا يعلم أنها أصل آدمي أنه لو علم ذلك انقضت
 بها العدة لأن الحكم بدور مع علته وجودا وعدما ولو اختلف الزوجان فيما وضعته فادعت
 أنه مما تنقض به العدة وخالفها الزوج صدقت بيمينها لأنها صدقة في أصل الاستطاول وجعل
 حال الحمل بأمر لم يعلم هل هو من الزوج أو من غيره حمل على أنه من الزنا بالنسبة للعدة لا تنقض
 به بل بالاشهر نظير ما مر عن مر وعلى أنه من شبهة بالنسبة لعدم وجوب الحد عليها (قوله
 محبوبا) أى بقى أنفيا وقوله أو مسلول أى بقى ذكره وفارق المحبوب والمسلول المسحوبان
 لمحجوب بقى فيه أو عية المني وقد يصل إلى الفرج بغير الإلاج والمسلول بقى ذكره وقد يصل إلى
 الإلاج بل قد ينزل ما رقبه أو يكون الخصية اليمنى للمنى والبسرى للشعر اه إن صح أمر

(هذا كاه في غير ذات الحمل)
 أما فيها فبوضعه أى الحمل
 تعدد (ولو) كان الحمل (ميتا
 أو مضغة غير مصورة أخبر
 القوابل بأنها أصل آدمي)
 لقوله تعالى وأولات
 الإجمال أجلهن أن يضعن
 حملهن فهو مقيد بالداية
 السابقة ولأن المضغة
 المذكورة تسمى حملا
 بخلاف النطفة ونحوها
 وإنما تعدد بالوضع (بشرط
 نسبة الحمل إلى صاحب
 العدة ولو) كان صاحبها
 محبوبا أو مسلولاً أو كانت
 نسبة الحمل إليه (احتمالا

(قوله الذى بلغ حد نفخ
 الروح فيه) أى ولم تنفخ
 فيه بالفعل والاحرم جرما
 (قوله وكون الخصية اليمنى
 الخ) منه يعلم أن هذا
 الكلام لا يأتى إلا فى المسلول
 لا فى المحبوب كما مر له
 وقوله اليمنى لأنه فى الخ قد قدم
 له عكس ذلك

أعاني والافتد وجد من ليس له إلا اليسرى وله منى كثير وشهر كذلك بخلاف المذبح
ذكر فالحجوب يلحقه الولد وتعد في وجته بوضعه لو فاته ولما لاقه فان لم تكن حاملا اعتدت
لو فاته مطلقا ولا عدة عليه الطلاق قبل الدخول لعدم تهوره وطهه ثم ان استدخلت ما لم يحترم
وجبت العدة عليها (قوله كسني بالعمان) أي وهو رجل اذا لاقه الحامل ونفي الحمل انقضت
عدتها بوضعه قال من أي لفرقة الحياة لان الملاعة لا تعدد للوفاة اه فيحمل كلام المصنف
هنا على ذلك أيضا ولا حاجة لما ذكره به منهم بقوله انظر ما صورته لانه اذا لاقه وانفي الحمل
انفسخ النكاح وشرعت في العدة فاذا مات بعد ذلك لم تكن زوجة له حال الموت فكيف تعدد
عدة الوفاة ويمكن تصويرها بما اذا لاقه احدى زوجتيه وهما حاملتان ونفي الحمل واشتمت
الملاعة بغيرها ثم مات قبل معرفتها فعدة كل منهما بوضع الحمل وهو منسوب الى الذي العدة
احتماد أو به الكاف للتفسير اه وقد علمت أنه لا حاجة له وكسني بالعمان المنفي بالمالف
بالنسبة للامة فالكاف في كلام المصنف تمثيلية لاسيما تصانيفه كاتوهمه بعضهم (قوله كأن
مات وهو حي) أي لا يولد له بان كان سنة دون تسع سنة فان كان يولد له بان كان سنة
تسعا أو عشر انقضت العدة بوضع الحمل منه ولا يحكم بولوغه ودخل تحت الكاف ما لو ولده
دون سنة أشهر من النكاح بعد موت أو فرقة (قوله انفصالة كله الخ) نعم لو بقي في الجوف
ظفرا وشعر من فصل لم يؤثر في انقضاء العدة بخلاف ما لو كان ذلك متصلا وبخلاف غير الشعر
والظفر نحو يد أو رجل أو أصبع فان العدة لا تنقضي مع بقائه ذلك في الرحم (قوله حتى تأتي
توأمين) بان يكون بين انفصالهما أقل من ستة أشهر ولو وضعت الثاني منه ما بعد الوفاة
والاقل قبلها ولو كان حالها ثلاثة انقضت بالثالث ان كان بينه وبين الاول دون ستة أشهر
ولحقه أو ستة فاكثر لم يلحقه الثالث بل الاولان فقط ان كان بينهما دونها وانقضت عدتها
بالثاني وان كان بينهما وبين الثالث دون ستة أشهر ويتصور ذلك بما اذا انفقر رجها لخروج
الاول فدخل مني وانطبق عليه وتخلق منه ولد فاجتمع مع بقية الحمل الاول في الرحم فاذا
وضعت له دونها من الاول لحقه وانقضت عدتها به والثالث حمل آخر فخلص أنه يستحيل ولادة
لدون ستة أشهر وأنه يمكن اجتماع ولدين شخصين في رحم واحد وما ذكره قل مما يخالف
ذلك فليس يصح ولو عاشا ثم فارق رجعة بوط أو غيره كخلوة وان لم تنصل كأن اختلجها الى بلاد
دون النهار في عدة اقراء أو أشهر لم تنقض عدتها ولا رجعة له بعد دهما او يلحقه الطلاق الى
انقضاء عدة وتحمل نحو أخت أو أربع سواها ولا توارث بينهما ولا يصح منها ظهار ولا ايلام ولا
لعان ولا نفقة ولا كسوة لها وتجب لها السكنى ولا يحجب بوطها وكذا الوعانر بوطه شبهة أما
لو عاشا ثم بوطه زنا فتعقضي عدتها لانه لا حرمة له وخروج بالمفارق غيره فان كان سيدها فكالزوج
في التفصيل المأر أو أجنبي فمكالما فارق في الباش وخروج بعدة الاقراء والاشهر عدة الحمل
فتعقضي بوضعه عاشا أو لم يعاشا واذا زالت المعاشرة اعتدت بثلاثة اقراء أو أشهر ويعد زوالها
ان لم يسبق لها قبل المعاشرة شيء والابنت عليه (قوله والاستبراء) بالمداغة طلب البراءة فالسبين
فيه للطلب (قوله التبرص الخ) لم يعبر بالمدة كاعدة لان العدة اسم للمدة بخلاف الاستبراء
بالعمى المصدري فان الانسب به التبرص وسمى بذلك لتقديره بأقل ما يدل على البراءة كما سمي

كسني بالعمان) وان انتفى
عنه ظاهر الاحتمال كونه
منه فان لم يكن نسبه اليه
لم تنقض العدة بوضعه
كأن مات وهو حي
وامرأته حامل لا تنفاته
عنه (و) بشرط (انفصالة
كاه حتى تأتي توأمين بان
يكون بينهما دون سنة
أشهر) لانهم حامل واحد
فشماتهما الآية بخلاف
ما اذا اختل بينهما سنة
أشهر فأكثر فالثاني حمل
آخر ويخالف ما اذا لم
يتفصل كاه اذا لم يحصل
بعضه براءة الرحم ولان
هذه لم تضع حملها
(والاستبراء) وهو لغة طلب
البراءة وشعره التبرص

(قوله بالنسبة للامة) أي
المملوك له ولا يخفى أنه
لا عدة عليه الا لادى حذف
هذه المسئلة (قوله الى
انقضاء عدة) أي العدة
التي قسمتها بعد زوال
المعاشرة (قوله وتحمل نحو
أختها) في الحاي على المنهج
ولا تحمل نحو أختها ولا أوبع
سواها فاعمل ما هنا طريقة
فالجور (قوله فان كان سيدها)
أي بان عاشا في عدة
الطلاق من الزوج كافي من

ما صر بالعدة لاشقائها على العدد ولتشاركهما في أصل البراءة ذيلت به والأصل فيه ما يأتي من
 الأخبار وغيرها (قوله بالمرأة) أي منها أو من سيدها ولذا لم يقل تربص المرأة وعبرهم بدون
 الأمة لما ساء في من أنه يكون في الحرة وحيلة فذكر في الأول لما شارح أن يقول بعد قوله بسبب
 ملك العين حدونا الخ أو لمعرفة الارث لأن التعديل الذي ذكرناه هو في الأمة فقط وقوله مدة
 الخ وهي مدة الحمل إن كانت حاملا وشهر في غيرها إن لم تكن من ذوات الاقراء والافقر وهو
 هنا حصة كاملة لا الطهر (قوله حدونا أو زوالا) منصوبان على القيسر المحول عن المضاف
 والأصل بسبب حدوث الملك أو زواله فالاول كافي للمسبية والمشتراة والموتونة ونحوها والثاني
 كافي الأمة التي أعتقها سيدها بعد وطئها وأراد تزويجها غيره وتحدد حل الوطء كافي المطلقة
 قبيل الدخول والمكاتبه إذا عجزت والمرتبة إذا أسلمت وهذا جرى على الغالب والافق قد يجب
 الاستبراء بغير الأسباب المذكورة كما ساء في الحرة وكالووطي أمة غيره ظاننا أنها أمة أمالو
 ظن أنهم أزواجه الحرة فتعدد بثلاثة أقراء وزوجته الأمة بفقر أين كما صر على أن السبب في
 الحقيقة ليس حدوث الملك أو زواله بل حدوث حل القتع بما يهل بالملك كافي المكاتبه والمرتبة
 أو روم التزويج كالو أراد تزويج موطن أنه بعد عتقها (قوله ابراة الرحم) علة للتربص أي
 لمعرفة ذلك فمن تحمل (قوله أو تعبدنا) في الصغيرة والآيسة والمشتراة من امرأة أو من مسبي
 لتقدوليها (قوله في سبايا) جمع سبية بمعنى مسبية أي أسارى أو طاس بضم الهمزة أفصح من
 فتحها اسم واد من ديار هو وزن حصل في غزوة غنيمة فيها ما هو سبايا أو طاس هم سبايا هو وزن
 وثقيف أخيف لاوطاس لأن قسمهم بين الغنائم وقعت فيه ويقال لهم سبايا هو وزن لانهم
 منهم كما عتق وسبايا حين لأنه موضعهم وكانت سباياهم من الفساء والذواري سنة آلاف
 وكانت الغنيمة غير سبايا من الفضة أربعة آلاف أوقية وكانت غزوة حنين مع هوذان وثقيف
 في السنة الثامنة من الهجرة عام الفتح خرج لها يوم السبت استنة مضت من شوال وسكان
 المشركون عشرين ألفا وقيل أربعة آلاف والمسلمون اثني عشر ألفا عشرة من أهل المدينة
 منهم أربعة آلاف من الأنصار وباقي العشرة من غيرهم وألفان من أهل مكة (قوله ألا) أداة
 استفتاح معناه تنبهوا يا قوم لما يلقي اليكم وفي رواية لاوطاس باسقاط الألف والخروج بالوطء غير من
 سائر القتعات قبل الاستبراء فيجوز في المسبية أخذ من قصة ابن عمر رضي الله تعالى عنه
 حيث قبل التي وقعت في سهمه من سبايا أو طاس وقيل من سبايا جلولاء وجمع بينهم ما بان جلولاء
 كانوا معاوين له ووزن الكونهم من حاقا ثم فاتفق أن واحدة سبيت من نسائهم فلما نظر
 عتقها كبريق أي سيف فضة لم يقال الصبر عن تقبيلها والناس ينظرونه ولم ينكروا أحد عليه
 فصار اجامسا كوتيا لا يقال الاجاع لا ينفق في حياته صلى الله عليه وسلم لم لا نأخذ قول المراد ولم
 ينكروا عليه أحد من الصحابة بعده وثقه صلى الله عليه وسلم لا يقال تقبيلها لآخر الحرم للمروءة لانا
 نقول له اعتق عدم وجود أحد عنده فقوله والناس ينظرون أي ولم أعلم بذلك فجاءه فعله
 غاظة للذكارة أو باجتهاد أو ما غيرها فيحرم الاستمتاع به ولو ينظر بشهوة ومس لادائه إلى
 الوطء المحرم ولا يقال أنه حامل بحرة لا يصح بيعها ثم تجوز الخلوقة بها ولا يقال يسهل ومنها
 لتفويض الشرع أمر الاستبراء إلى أماته ثم إن كان مشهورا بالزنا وعدم المسكة حبل يسه

بالمرتبعة بسبب ملك العين
 حدونا أو زوالا أو بسبب
 فحد حل وطء لبراة الرحم
 أو تعبدنا وهو نوعان
 (واجب ومسبب)
 والأصل فيه قوله صلى الله
 عليه وسلم في سبايا أو طاس
 ألا توطأ حامل حتى تضع
 وغير ذات حمل حتى تحيض
 حصة رواه أبو داود وغيره

(قوله والا فقد يجب)
 الأولى زيادة أو بسن ليكمل
 مسألة الحرة

قدرا لم يفيض والظهر غالباً وهو شهر (فالواجب) كائن (في انتفاها) أي المرأة (من حرية إلى رق كالمسبية) وإن لم تكن موطوءة لعدم الخبر السابق (وعكسه) أي انتفاها من رق إلى حرية (كالمسبية) بعد موطئها (وأم الولد بموت سيدها عنها لزوال الفرائض عنها كزوال الفرائض عن الحرية نعم لو استبرأ العتيقة قبل عتقها لم يجب عليها الاستبراء وتزوج حالاً إذا تشبهه منكوبة بخلاف أم الولد (أو من رق إلى رق كالمستبرأ والموروثة) والمردودة بعيب اتحد الملك

(قوله شامل للبكر) أي ألقط المسبية شامل الخ (قوله على الوطء) أي الذي في غير المسبية حتى يقبضه أنه قياس على الفرع والأبأن كان لقياس على الوطء في المسبية فالقياس على أصل لأنه منصوص عليه (قوله كان الأول بل الصواب الخ) راجع مد وبهامش عن شيخنا الفاضل قوله كان الأول الخ فيه نظر لأن الأبقال لها فرائض إلا بعد الوطء فيكون قوله بعد

وبينها وفارقت المسبية غير هابطة من ملكها ولو حاملاً في بحر فيها الاحتمال السابق وانما حرم وطؤها صيانة لماله أن يختلط بما حرم على لحرمة ولم ينظر والاحتمال كونها أم ولد لمسلم فلم يملكها سببها لندرتها (قوله غير المسبية) شامل للبكر والمسبية أو غيرهما الذي ترك الاستفصال في وقائع الأحوال مع قيام الاحتمال بنزل منزلة العموم في المقال (قوله وألقط) أي قاس فعبر به تفنيداً وقوله من لا يفيض أي لصغير أو يأس وبقي قياس غير الوطء في غير المسبية على الوطء بجماع ترتب اللذة وإن كان فيه قياس على الفرع وفي جواز خلاف مذكور في الأصول فلا بد من القياس في ثلاثة مواضع اقتصر المصنف منها على اثنين (قوله كائن) دفع به توهم كون الظرف ليس خبراً وقوله في انتفاها الخ حاصل ما ذكره خمسة أحوال (قوله كالمسبية) الكاف استقصائية وانما يجوز استبرأؤها إذا وقع بعد القسمة على المعتد أو بعد اختيارها لاعتقالي قول ضعيف نعم يجوز وطء الاماء المملوكة من الروم او الهند مثلاً بعد الاستبراء لاحتمال أن السابى من لا يلزمه قنيس كذبي فلا تحرم بالملك وقوله عموم الخبر أي في قوله حامل ولا غير ذات حمل وقوله وعكسه هو مستفاد من قوله أو زوالا (قوله بعد موطئها) كان الأول بل الصواب اسقاط ذلك لأنه يجب الاستبراء على من عتقت باعناق السيد أو موته بأن كانت مستولدة أو مدبرة وإن لم توطأ لزوال الفرائض أمالوعة عتقت من زوجة أو ممتدة عن زوج فلا استبراء عليها لأنهم اليست فراساً السيد حينئذ وبعضهم حل كلام المصنف على ما إذا ووطئ أمه أعتقها وأراد تزويجها بغيره فانه يمنع عليه ذلك حتى يستبرأ من أمه مستولدة كانت أو لا وفيه نظر لأنه حينئذ يصير مكرراً مع قوله فيما ساقى كان يريد السيد تزويجها فانه شامل للامة والعتيقة نعم ان خصص ما ساقى بالامة وما هنا بالعتيقة صح ذلك وإن كانه بعيد كل البعد وعبارته في المنهج سالمة من ذلك حيث قال ويجب الاستبراء بزوال فرائض عن أمة بعتقها ثم قال وحرم قبل استبرأ من تزويج موطوءة لا تزويجها ان أعتقها اه وهي صريحة فيما ذكرناه حيث جعل مسئلة التزويج بوطئها دون مسئلة العتق (قوله لزوال الفرائض) على أن كل من العتيقة وأم الولد وقوله كزوال الفرائض عن الحرية أي فانه يجب عليها العدة بزوال فرائض الزوج عنها (قوله نعم لو استبرأ العتيقة) استدراك على قوله في المتن كالمسبية وقوله وتزوج حالاً أي للسيد أو لغيره (قوله بخلاف أم الولد) أي فانه يجب عليها الاستبراء وان استبرأت قبل موت السيد وكذا لو أعتقها السيد بعد استبرأها لأنما تشبهه المنكوبة بتعلق حق الحرية بها فلا يعتد بالاستبراء الواقع قبل زوال فرائضها بموت السيد أو عتاقه (قوله أو من رق إلى رق) عطف على من حرية المساط عليه الانتقال وفي ذلك تجوز لأن الرق مستمر ثم تنقل منه إلى رق آخر وانما الانتقال والمعتد بالملكبة غير الأول وهذا داخل تحت قوله أو زوالا (قوله كالمسبية) أي ولو بلا قبض ومنه الموصى بها أمالو هو بة فلا يجب استبرأؤها إلا بعد القبض (قوله والموروثة) أي عن أخيه مثلاً أمالو موروثة عن أصله أو فرع به بعد وطئها فانها تحرم ولا يجب على الوارث استبرأؤها وكذا كل من تحرم عليه كما أشار إلى ذلك بن العماد بقوله

وهي مامة مسئلة معتد به * لا يجب استبرأؤها من بعضه
السيد لأن ما حرمه * وهكذا الشريك في وضع الامنه
ولا على الأصول في المنروع * ان ملكها موطوءة الفروع

ولا على من ملك العمات * او اشترى الاخت او الخالات

(قوله وفي تجديد الخ) عطف على في انتقامها والتجديده في الحدوث المذكور في التعريف ولا يصح تزويج المستبرأة كالمعتدة (قوله كالمعتدة قبل الدخول) اي طلقت من زوجها وعادت للسيد فيجب عليه استبرأؤها ومحل ذلك اذا لم تكن مستبرأة عما هي فلا يجب على السيد استبرأؤها مطلقا دخل بها الزوج أم لا وانما يجب العدة فقط على المدخول بها فاذا طلقت قبل الدخول حل وطؤها في الحال او بعده فبعد انقضاء العدة من غير توقف على استبرأها وهذا هو المعتد (قوله والمكاتبه) اي كتابه صحبة وكذا أمة مكاتب كذلك ويجوز ان أراد السيد تزويجها ولم يكن وطئها قبل الكتابة ليصح الاستبراء أما الشاذة فلا يجب الاستبراء فيها أم أفاده مر (قوله بالتجيز) اي تجيز السيدها العجز عن أداء النكاح وقوله أو بفسخها للكتابة عطف مغاير لانهم لم يجز عن أداء النكاح بل فسختهم مع قدرتهم على ذلك فقوله بعضهم انه عطف عام او تفسير ليس في محله وكالمعتدة قبل الدخول والمكاتبه المرتدة فيجب استبرأؤها بعد اسلامها وكذا لو ارتد أو ارتد ما علم أو أسلم (قوله لعدم ملك المتع) اي حله بعد زواله اي بالنكاح او الكتابة وكذا بالردة وبذلك فارتقت من حيث من موم او امة مكاتب او احرام او رهن او حيض او نفاس بعد حرمتها على السيد بذلك لان ملك المتع فيها باق بدليل جواز تقييدها لان المذكورات لا تخل بالملك بخلاف النكاح والكتابة والردة (قوله لا يجب عليها الاستبراء) اي الآن ولم يدخل الاستبراء في العدة بل يرضه أن يستبرئها بعد انقضاء عدتها لان العدة لم تلحق الزوج والاستبراء لم تلحق السيد فانما لزمها عند انشخصين رآى هذا أشار بقوله الان ملكها من زوجة الخ وقوله فيجب عليها الاستبراء أي بعد انقضاء عدتها وقوله من زوجة أي من غيره وهو ليس بقيد بل لولا ملكها خلية كان الحكم كذلك وكان الاوضح من هذه العبارة أن يقول لا يجب عليها الاستبراء مطلقا بعد انقضاء عدتها فيجب لان ظاهره ان يفتى أن قوله الان ملكها من زوجة الخ صيغة أخرى وليس كذلك كما علمت ثم ما ذكره محله في غير المستبرأة عما هي فقد مر حكمها (قوله أو غيره) أي السيد (قوله وكانت موطوءة) تضمن قيدين وهما كونها موطوءة وكون الواطئ نكاحا هو وان لم يكن موطوءة أما لانه تزويجها بكل أحد بلا استبراء وان كانت موطوءة غيره فقد أشار له بقوله أو موطوءة غيره الخ وذكر لوجوب استبرائها حينئذ ثلاثة قيود أشار لا قول بقوله وطأ محترما كان وطئها اطلاقا أنها آمنه وخرج به ما اذا وطئها ذلك الغير على وجه الزنا ثم أراد السيد تزويجها من غيره فلا يجب استبرأؤها ولا الثاني بقوله ومريد التزويج غيره أي غير الواطئ وخرج به ما اذا كان مريد التزويج بنفس الواطئ كما اذا وطئها البائع ثم باعها قبل أن يستبرئها وأراد المشتري أن يزوجه آمنه فلا يجب عليه استبرأؤها وانظر هل يستعقب لاحتمال أنها كانت حلت منه فصارت أم ولد فلا يصح بيعها الظاهر أنه يستعقب ذلك قياسا على ما قاله مر من أنه يستعقب لو طئ الامه اذا أراد بيعها أن يستبرئها ليكون على بصيرة ولان الثالث بقوله ولم يستبرئها من انتقام منه اي البائع الذي انتقلت منه اليه اي السيد وخرج به ما اذا استبرأها من ذكر فلا يجب على المشتري استبرأؤها اذا لم يطأها وأراد تزويجها الغير وخرج بقوله كان يريد تزويجها أي للغير بما لو أعتق موطوءة ثم أراد تزويجها فلا يجب عليه استبرأؤها ما غير

(وفي تجديد وطئها)
أي السيد (كالمعتدة قبل
الدخول والمكاتبه
بالتجيز) أو بفسخها للكتابة
لعود ملك المتع بعد زواله
بخلاف المعتدة بعد الدخول
لا يجب عليها الاستبراء الا
ان ملكها من زوجة ثم
طلقت وانقضت عدتها
فيجب عليها الاستبراء (أو
لغيره كان يريد) السيد
تزوجها وكانت موطوءة
أو موطوءة غيره وطأ محترما
ومريد التزويج غيره ولم
يستبرئ من انتقام منه
اليه

(قوله بل لو ملكها خلية) أي
وهي معتدة

موطوانه فان كانت غير موطوءة او موطوءة غير بنينا او استبرأها من انتقلت منه اليه
فكذلك والاحرم تزوجها قبل الاستبراء (قوله كأن اشترى) اي الحرأما المالك ان كان
اشترى زوجته فليس له موطؤها بالثمن الذي دفعه منك ومن ثم امتنع تسريته ولو باذن السيد
وخرج بقوله زوجته موطوءة ما لو طلقها رجعا ثم اشترىها في العدة فانه يجب عليه استبرأؤها
أفاده م (قوله فتستبرأ) يجوز قرأتها بضم الفوقية أو له مينا للعدول أو بقصها لانا عمل
والضمير فيهما اللزوجة وبالضمية أو له والضمير الزوج ومنعوله محذوف (قوله استبرأها) قال
قل فيجوز الوطء ان كان اختياره لانه بالملكية او للبائع لبقاء الزوجية اه وهو مخالف
اصريح كلام م حيث قال ومرة أنه يمنع عليه موطؤها من اختياره لانه لا يدرى أيطأ بالملك او
بالزوجية اه الآن يحصل ذلك على ما اذا كان اختيارها ما دون ما اذا كان للبائع او المشتري
فراجع (قوله ولد النكاح) اي أصله وهو النطفة وقوله فانه اي الولد في أصله وقوله فيعقد
مملوكا ثم يعتق اي الولد لا يعتق أصله واذا انعقد مملوكا فلا يكتفى حره أصلية ولا نصيره أمه
مستولة بخلاف ما لو انعقد سرا وانظر لوجه حاله هل انعقد قبل الشراء او بعده والظاهر أنه
يعقد مملوكا كاحتياط او يستفاد من قوله ثم يعتق بالملك الخ ان الكلام في الحر كما مر اذا المكاتب
لوملك ولده لا يعتق عليه واذا أحبل أمته لا نصير أم ولد (قوله من غيره) مملوكا يولد وقوله عن
غير أصل اي ذكر او فرع فلا يسن لها الاستبراء لان الحمل محبوب حيث يسن ذكر (قوله فتستبرأ)
اي زوجته بعده وت ولد لها المذكور أو فتستبرأ هو اي يصبر عن الوطء به بلغز فيقال لما صرورة
يكون الاستبراء فيها من نصيب الرجل والاستبراء المذكور يكون بجملة يعلم أن هذا الحمل كان
موجودا عند الموت أو بعده ولا تنفذ بقدره واستبراء ضروري (قوله لاحتمال أن أحمل
بأخ) أي وكان موجودا حال موت الولد فيرتب بخلاف ما اذا وجد بعد وفاته فلا يرتب لان شرط
الارث تحقق حياة الوارث بعد موت المورث فلو لم تستبرأ أو أتت بولد يعلم انه كان موجودا
وقت الموت ورتب منه وقوله بأخ أي ذكر أو أنثى (قوله ولا يبرئ في العدة الخ) هذا رجوع لأصل
الباب وهو العدة وانما أخره الى هنا لان منه ما فيه استبراء وهي الصورة الأخيرة (قوله أقصى
الاجلين) أي أبعد المدتين والاضافة على معنى من أي الابد منهم ما وقوله من عدة الخ بيان
للأجلين والبيان ناقص لان الاجلين في الصورة الأخيرة شهران وخمس ليل وأربعة أشهر
وعشر فالبيان المذكور انما هو في الصورتين الأولى (قوله احدي امرأته) أي الحررتين
بدل قوله وثلاثة اقراء وكان الأولى أن يقول احدي نسائه لان حكم الثلاثة والأربعة كذلك
(قوله طلاقا ثانيا) قيد أول وقوله وقد دخل به ما ثان وقوله وهما ذواتا اقراء ثالث واخذ
الشارح من قول اثنين من عدة الوفاة وثلاثة اقراء الخ بجملة قيود هذه الصورة الثلاثة وسيذكر
محتزها (قوله معينة) أي في فية وقصده بان قال احدا كما طلق ونوى معينة وقوله أو مبهم
أي غير معينة عنده بان لم ينو شيئا مما ذكره اذا قال ذلك لزمه التعيين أو البيان فورا ووجب عليه
مؤنة كل مدة امتناعه من ذلك (قوله بالاكثر الخ) فاذا كانت عدة الوفاة أكثر كان كانت عادتيا
أنه لا يخص الا كل شهرين اعتمدت بها أو الاقراء أكثر كان كانت عادتيا أن لا يخص كل
شهرين أو أكثر المرأة اعتمدت بها فتكون الثلاثة اقراء في ستة أشهر أو أكثر وكون الخ

(والاستصحاب انما في أمه)
كان اشترى زوجته
فتستبرأ استبرأ باليتيم ولد
النكاح من ولد ملك العبد
فانه في النكاح ينعقد
مملوكا ثم يعتق بالملك وفي
ملك العبد ينعقد سرا وقصير
أمه أم ولد (او في حره كان
مات ولدت زوجته من غيره
عن غير أصل وفرع فتستبرأ)
استبرأ بالاحتمال انه حامل
بأخ لام للميت فيرتب منه
(ولا يعتق في العدة أقصى
الاجلين) من عدة وفاة
وثلاثة اقراء (الا في ثلاثة
مواضع) فيه المطلق احدي
امرأته (طلاقا باثنا وقد
دخل بهما) وهما ذواتا
المرأة معينة كانت المطلقة
أو مبهم (ثم مات قبل
البيان) في المعينة عنده (أو
الثنتين) في المبهم (فتعقد
كل منهما بالاكثر من عدة
الوفاة)

من الموت وثلاثة اقراء
من الطلاق) لان كل
واحدة من هذه التبعات
عليها باخرى فليزمنها ان تأتي
بالاكثر احتياطاً فان لم
يدخل به ما أودخل بكل
منه ما والطلاق رجعي او
كاتباً وافي أشهر اربعة
لوفاته ولو دخل باحداهما
وهي ذات أشهر مطلقة او
ذات اقراء في طلاق رجعي
اعتدت كل منهما الوفاة او
في طلاق بائن اعتدت من
دخل به بالاكثر والاخرى
عددة الوفاة للاحتياط في
الجميع (وفيما لو اسلم
الزوج - على اختين او
امتين او اكثر من اربع
ومات قبل مامر اي البيان
او التبعين فاعتد بكل
بالاكثر من هذه الوفاة
وثلاثة اقراء من الموت
احتياطاً وذكر التبعين في
هذه والتي قبلها من زيادتي
(وفيما لو ماتت سبعة ام ولد
وزوجها ولم يدروا اهلها
موتاً فاعتد من يوم موت
آخرهما) موتاً (باربعة
أشهر وعشر) احتياطاً

(قوله او بعد مضي اوجبت
عدته) تأمله (قوله ولم يعلم
الخ) لا يناسب المصنف
وتأمل (قوله احتياطاً)
الاولى حذفه

في كل شهر مرة أو مرتين انما هو بالنسبة لغالب النساء (قوله من الموت) أي محسوبة عدة
الوفاة من الموت (قوله وثلاثة اقراء) أي في الحرة كما مر أو قرأتين في الامة ومحمل اعتبار الاكثر
من عدة الوفاة والثلاثة اقراء أو القرأتين اذ لم ينقضى دم من ذلك شيء على موته والا كان المعتبر
الاكثر من عدة الوفاة ومما بقي من الاقراء وقوله من الطلاق أي ولو في المهمة لا بأس بالموت من
التعيين فاعتبر السبب وهو الطلاق فلا يرد أن العدة في غير هذا الموضع انما تجب من التعيين
(قوله لان كل واحدة الخ) على لازم الاكثر وحاصله أن لزومه لا يشترط ان كل واحدة يحتمل
انها المطلقة فتعد بالاقراء أو أنها المتوفى عنها فبالاشهر فليزمنها الاكثر احتياطاً وقوله باخرى
أي بعدة أخرى (قوله فان لم يدخل الخ) محترزات اقيد على الف والفتنر المختلط (قوله
والطلاق رجعي) الاول للعالم وهو قيد في قوله أودخل بكل منه ما وانما لم يرد كالأعدة الوفاة في
ذلك لانه اذا مات قبل مضي الاقراء وجب الانتقال لعدة الوفاة أو به مضيها وجبت عدة
الوفاة ابتداءً وكل واحدة منها يحتمل أنها غير المطلقة بل متوفى عنها فيجب عليها ما ذكر احتياطاً
(قوله او كاتباً وافي أشهر) أي سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً وانما اعتدت الوفاة للاحتياط
كما ياتي وان احتمل أن كل واحدة هي المطلقة (قوله اعتدت الوفاة) جواب ان في الثلاث صور
وسنأتي ثلاثة فالجملته ستة تضاف للصورة السابقة تكون سبعة تعتد في خمسة منها عدة الوفاة وفي
واحدة بالاشهر وفي واحدة تعتد من دخل به به والاخرى عدة الوفاة فهي ثلاثة أقسام
بالنسبة للحكم (قوله وهي ذات أشهر مطلقة) أي سواء كان الطلاق رجعياً أو بائناً وقوله أو في
طلاق بائن عطف على قوله في طلاق رجعي (قوله اعتدت من دخل به بالاكثر) أي لو جوب
احداها عليها وقد اشترطه فوجب الاحوط وهو الاكثر وقوله والاخرى أي من لم يدخل به اعدة
الوفاة لعدم وجوب عدة الطلاق عليها (قوله للاحتياط في الجميع) أي في الصور الست لان
الاولى قد تقدم تعليلها ويحتمل أنه راجع لها أيضاً ويكون تأكيده بالنسبة لها ووجه الاحتياط
في ذلك انه يحتمل في الصورة الاولى من الست أن لا يلزمها عدة لان المطلقة قبل لدخول لعدة
عليها فلزوم عدة الوفاة احتياطاً وكذا البقية (قوله وفيما لو اسلم الزوج الخ) ذكر ذلك ثلاث
صور ولا فرق في الزوج بين الحرة والرفيق (قوله أي البيان) مراد به الاختيار كما مر بذلك
في شرح الاصل وكذلك في التعيين فالمراد به الاختيار أيضاً ولو عبر بذلك لكان أولى
لان المقام مقام اختيار لامقام بيان وتعيين واجاب الشويزي بقوله الا ان يفرض فيما لو اختلف
احداها ما معينة أو مهمة (قوله عدة الوفاة) وهي في الامة شهران وخمسة أيام من الموت
وقوله وثلاثة اقراء أي في غير الامة وفيها اقراء كما تقدم وكلامه قاصر لا يشمل ما اذا أسلم عن
أمتين (قوله من الموت) أي محسوبة عدة الوفاة من الموت وكان الاولى أن يقول أو الاسلام
ليرجع لقوله وثلاثة اقراء فغذف متعلقه وظاهره أنه راجع لكل منهما وليس كذلك (قوله ولم
يدروا اهلها موتاً) بأن ماتا مرتين بغير تعيين لكن جهل أيهما السابق أو لم يعلم هل ماتا معاً أو مرتين
فان علم موتهم ما معاً فلا استبراء لانه لم ينفذ فرأى السيد ويلزمها عدة حرة أربعة أشهر وعشر على
المعتمد احتياطاً تغليباً لامة فكله سبق كالأوقع الطلاق والعقود معاً بان علقا على صفة
واحدة فانما تعد عدة حرة وكذا لو علم موت السيد أولاً فلا استبراء عليه لانما مشغولة بحق

(قول الشارح ولم تحض) فيه الصواب اسقاطه لانه يومهم الا كنفاء بالحضة الموجودة فيه ما وليس كذلك وكذا قوله من حيضة فيها الصواب حذفه وان يقول بعدها ٣٧٨ كذا في المتن صحيح اهـ وقد يقال فيها وبعد ما صحيح قطعا لانه اذا احتل ان

الزوج مات قبل وانقضت العدة فالاربعة وعشر لئلا ليس فيه اعادة أصلا فاذا وقع الحيض فيها فهو استبراء وكذب قول قوله فأكبر أي بمن يمكن ان تعود فيه فراش بان يوجد جزء من حياة السيد بعد الشهرين والخمسة أيام فيوجد الفرائض الذي يلزمها الاستبراء لاجله والا بان لم يوجد ذلك الجزء فلا استبراء اهـ وقد اشار المحقق لدفع ذلك فلم يتامل في هذا المقام فان فيه صعوبة (قوله أي ان كانت من ذوات الخ) الاولى حذفه

الزوج حين موته ونعت عدة حرة أيضا فان علم موت الزوج أولا انقضت عدة منتهى شهرين وخمس لئال ثم ان مات السيد في العدة فلا استبراء أو بعدها يلزمها الاستبراء لم يورد فراساله قبل موته فالصواب أربع وقوله ولا بد مع ذلك من حيضة أي ان كانت من ذوات الحيض والا فلا بد من شهر (قوله فيها أو بعد) تأنيث الغدير الرابع لاسم الإشارة باعتبار ما بعده وهو راجع لعناء الذي هو الاربعسة والعشرون ومن المعلوم أن الاربعسة والعشرون محسوبة من يوم موت آخره ما مونا فلا تكن الحيضة قبلها بان تكون قبل موت الثاني لانه ان سبق موت السيد فلا استبراء أصلا وموت الزوج فلم يدخل وقت الاستبراء ولا اقيده الشارح بقوله فيها أو بعدها ويعلم من ذلك عدم صحة رجوع ضمير فيها للشهرين والخمس لئال (قوله أقل من ذلك) أي من الشهرين والخمس لئال ويلزم أن يكون أقل من الاكثر وخرج عن ذلك ما لو قارن موت المتأخر تمام الشهرين والخمس لئال وقد تقدم في قوله السابق ثم ان كان بين موتيهما شهران وخمس لئال نقول بعضهم انه قد تدافع في هذه مقهور ما لا يقل والاكثر في كلامه لوجود لفظ بين اهـ ليس في محله نعم في ذلك البحث الا في عند قوله وما ذكرته من أن حكم الشهرين والخمس لو لم يعلم قدر ما بين المدينتين وجبت حيضة (قوله لكونها زوجة) أي ان مات السيد أولا أو مع عدة ان مات الزوج أولا (قوله حكم الاكثر) أي حكمكم الاكثر في أنه لا بد من حيضة وقوله هو المعقد اعقده أيضا مرفوض في نفسه قل له ليس في محله نعم يرد عليه أن التعديل السابق أعني قوله لاحتمال أن الزوج الخ غير ظاهر في الصورة المذكورة لانه اذا كان بينهما شهران وخمس لئال فقط وفرض أن المتأخر موتاهما السيد لم تعد فراساله فكيف يلزمها الاستبراء ولكن الحكمكم مسلم كما علمت وما أطال به قل هنا ليس في محله

• (باب الرضاع) •

لما كان قد يشاء عدم التحريم في العدة بعدها كما ياتي آخره عنها عبارة مرفوعة وفي وجه ذكره هنا مع أنه قد يقال الانسب به ذكره عقب ما يحرم من النكاح غرض وقد يقال فيه ان الرضاع والعدة بينهما ما يشابه في تحريم النكاح فجعل عقبها الا عقبه لان لا يلزم كفيها الا الذوات المحرمة الانسب بمجمله من ذكر شروط التحريم (قوله يفتح الرأ وكسرهما) من باب ضرب يقال رضع رضع رضع رضع الضاد في الماضي وكسرها في المضارع ورضع رضعا بكسر الضاد في الماضي وفتحها في المضارع من باب نعت فالصدر المذكور حديثه سمعني وقد قيل الضاد تفتح الرأ وكسرهما أيضا فاللغات أربع ويقال للمرأة التي لم تبشر الارضاع وهي ذات ولد مرضع وللمباشرة مرضعة بالتمام (قوله وشرب لبنه) أي الثدي أي الشرب منه والواو يوحي أن تكون للمعدة أي اسم لجزءه موع الامر من فيلزم عليه كون المعنى المغفوي أخص من النحرعى على خلاف الغالب وان يكون له عطف من عطف المسبب على السبب اما الذي والا فليجوز أحدهما بدون الآخر فلا يلزم عليه ما ذكره وبسبب تحريمه أن اللبن جزء للرضعة وقد صار من اجزاء الرضيع فاشبهه من باب النسب واقصود عنه لم يثبت له جميع

ثم ان كان بينهما شهران وخمس لئال فأكبر) ولم تحض فيها (فلا بد مع ذلك) أي مع الاربعسة اشهر وعشر (من حيضة) فيها أو بعدها لاحتمال ان الزوج مات أولا وانقضت عدتها وعات فراساله السيد (وان كان بينهما ما أقل من ذلك لم يتحج لذلك) اذلا استبراء عليها لانهم لم تعد فراساله لكونها زوجة أو مععدة وما ذكرته من أن حكم الشهرين وخمس لئال

أحكامه

• (باب الرضاع) •

حكم الاكثر منها هو المعقد وقد أوضحته في شرح الأصل

هو يفتح الرأ وكسرهما لغة اسم لبن الثدي وشرب لبنه وشيرعاه

(قوله وإيجاب الفسوم)

أي بان ترضع أمه زوجته
الصغيرة فتفترم الأم نصف
المهر سواء كانت من
النسب أو الرضاع وقوله
سقوط المهر أي فيما إذا
دبت الصغيرة تنفسها على
أمتها وارتضعت منها فيسقط
مهرها كذلك

المحصول لبن امرأه أو ما
حصل منه في جوف طفل
وتقدم التحريم به في كتاب
النكاح والكلام هنا في
بيان ما يحصل به واركانه
ثلاثة مرضع ورضيع
ولبن (لأن ثبت حرمة اللبن
بكون اللبن لآدمية بلغت
تسعا) من اللبن القمريه
تقريباً لا حقالها بالبلوغ
سواء البكر والخلية
وغيرهما ما فلا تثبت بلبن
رجل ولا بلبن خنثى مالم
تتضح أنوثته لأنهم مالم يخلفا
لقداء الولد فاشبهوا ماثر
المائعات ولابن بهيمة حتى
لوشرب منه ذكر وانثى
تثبت بينهما أخوة لأنه
لا يصلح لغذاء الولد صلاحية
لبن الأنثى صلات ولا بلبن
خنثى لأن الرضاع

(قوله كسفة مرة) الأولى
أبداه بالحنثوة (قوله كسفة
نكاح أمهما) قبل الأولى
كعدم نكاح الخ ولا حاجة
إليه تأمل

أحكامه بل بهضمها كتحريم النكاح ابتداءً ودواماً وجواز النظر والخلوة وعدم نقض الطهارة
من لمس وإيجاب الفسوم وسقوط المهر دون سائر أحكام النسب كالبراث والنفقة والعق بالمك
وسقوط القصاص ورد النكاح فلا يرث الرضيع المرضعة وإذا مات أحدهما الآخر لا يفتق
عليه وإذا قتل أحدهما الآخر يقتل به وإذا شهد أحدهما الآخر لا ترد شهادته (قوله
المحصول) أي سواء كان بصري أو من أمانه هو أعم من المعنى اللغوي كما مر (قوله لبن امرأة)
المراحمها إلا آدمية على طريقته إلا أنيسة فهو عام مخصوص هكذا قال بعضهم والأولى أن
يعمم فيها فيشمل الجنينة لأن هذا قد مر يف غيرهم من الجماعة القاتنين بالشمول والله أعلم مراد
لهم فلا يصح أن يخص بشئ لأنه أحداث منه لغيره شري غير ما قالوه وذلك لا يجوز
والمعتبر في اللبن كونه من الثدي المعروف ولو في غيره كالمعهود (قوله أو ما حصل منه) عطف
على لبن أي أو محصول ما حصل من اللبن من لبن وأقطر ونحوه ومن فيه لبن
وكذا إذا كان مسلماً إلا لبن فيه كما عطفه به خلافاً لقل في الخلاف من اللبن والماء المتصل منه
لأن المدار على التغذي وذلك لا يتغذى به ولو مزج اللبن بغيره فإن كان اللبن غالباً بان ظهر طعمه
أولونه أو ربحه حرم والأفان كان قدر الوافر دامكن أن يبقى في خمس رضعات وقد انفصل
منها في خمس مرات يوم والأفلا (قوله في جوف طفل) المراد به المعلقة والدماغ ولو عبر
بذلك كما في شرح المنهج لكان أولى ولو زاد قوله بشرط تأنى كما في شرح مدر لكان أولى أيضاً
(قوله وتقدم التحريم) أي مطلق التحريم به في ضمن بيان الذوات التي يحرم به وهي سبعة
وعبارة مدر وهي أي بشرط التحريم مع ما يشترع عليها من القصور والباب وأما مطلق التحريم به
بقدر مدر (قوله ما يحصل به) ضهير يحصل للتحريم وضهير لما الواقعة على الشروط وذكره باعتبار
لفظها ما في بيان الشروط التي يحصل التحريم بها ولو أبرز الضهير كان أولى لجريان الصلة على
غير من هو له (قوله لا تثبت حرمة) أي التحريم به وذكر في المتن شروطاً خمسة وزاد في الشرح
واحد (قوله لا آدمية) خرج بها أربعة أشياء على ما سياتي (قوله القمريه) أي الهالامية وقوله
تقريباً المراد به المعتبر في الحيض فإذا بقي من الأنيسة التسعة مدة لا تسع حياً وطهرت كسفة
عشر يوماً وأرضعت صغيراً بشرطه حرم وإن كان يسع ذلك لم يحرم وعبارة المنهج بلغت سن
حيض أي بان يكون ابتداء الرضاع بعد بلوغ السن المذكور وقوله لا حقالها بالبلوغ
عليه لقوله بلغت الخ أي وأحقال البلوغ مظنة لاحتمال الولادة ولبن المحرم فرعها (قوله سواء
البكر الخ) أي فثبت التحريم بلبنها وإن لم يكن هناك صاحب لبن فقد ثبتت الأمومة دون
الابوة وسأني عكسه في كلامه (قوله وغيرهما) كصغيرة ونائفة (قوله فلا تثبت) أي الحرمة
بلبن رجل لكن يكومله وأقرعه نكاح من ارتضعت منه الخلاف فيه وكذا الخنثى (قوله مالم
تتضح أنوثته) أي فيوقف التحريم إلى البيان فإن مات قبله لم يثبت فلا يرضع نكاح أم الخنثى
ونحوها (قوله حتى لو شرب الخ) الأولى أن يعبر بقوله فيما لو شرب كما عبر به مدر لأنه ليس هناك
صورة أخرى غير هذه إذا جعلناه راجعاً إلى أهمية فقط كما هو ظاهر كلامه وصريح كلام مدر
فإن رجع للرجل والخنثى أيضاً فلا اشكال لأن هناك صوراً أخرى كحرمة نكاح أمهما وأختها
(قوله ولا بلبن جنينة) أي بناء على عدم جواز النكاح بينهما وبينهم وهي طريفة ضعيفة والمعقد

تسألوا النسب والله قطع

النسب بين الجن والانس وهذا لا يخرج به غير الاصل بامرأة ولا بين من لم يبلغ تسع سنين لانها لا تحتمل البلوغ (وبوصوله) أي ووصول ما حصل منه (للجوف) من معدة و دماغ بواسطة منفذ وان تقايها في الحال لوصوله محل التغذي بخلاف وصوله الى غيرهما كالخاضل بصبه في جراحة يظنه او في احليله او وصوله اليهما بواسطة المسام كصبه في العين (و) (يكون الرضيع لم يبلغ حواين) في ابتداء الخامسة يتيذا فلا اثر للرضاع بعدهما ولا مع الشك في ذلك تلجأ لارضاع الاما كان في الحواين رواء البهي وغيره وللشك في سبب التحريم في صورة الشك وابتداء الحواين من انفصال الولد ويعتبر كونه حياحياته مستقرة فلا أثر لوصول ما مر الى جوف غيره نظر وجهه عن التغذي (و) (يكون الرضاع

(قوله واستقر فيه) التعبير بالاستقرار فيه مما يحتمل كما يشير اليه عبارة مردود (قوله تمام الخامسة) الاولى حذف تمام كذا قبل

جواز وعليه فيحرم ايها كالانسية قوله تلوا النسب) أي تابع له لقوله صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فنامت ذأ وما قبله خبر وقوله والله قطع النسب أي بقوله جعل لكم من أنفسكم أزواجا وورثاته لا حصري في الآية المذكورة (قوله لا يخرج الخ) أي بناء على ان اسم المرأة انسية والجنينة وقيل انه لا ينفصل في جمع الاناث ذوة ولا في جمع الامهات ذواتا فاعلى هذا لا يقال لواحدة منهم امرأة كما لا يقال في جمع الاناث ذوة ولا في جمع الذكور رجال واما قوله تعالى والله كان رجل من الانس الخ فهو له ما شاء وقد علمت أن تعبير الاصل أولى (قوله ولا بين من لم يبلغ تسع سنين لانها لا تحتمل البلوغ) أي فلا تحتمل الولادة والابن لم يحرم فرعهما بخلاف ما ذابفت ذلك لانه وان لم يحكم ببلوغها فاحتمال البلوغ قائم والرضاع تلوا النسب كما كفي فيه بالا حتمال اه افاده في شرح المنهج (قوله وبوصوله) أي اللبن ولو على لون الدم وان خرج من الثدي بعد قطعه لانه من متصل عن جثة ولا يدعى أن اللبن فيه كالمصل في دفعة واحدة ولا بد أن يكون اللبن من طريقه المعتاد وما يقوم مقامه كمنفخ مع انسداد الاصل وزائد اشبهه أو سلبت (قوله من معدة الخ) ان للجوف (قوله بواسطة) منه لم يوصل وقوله منفذ أي غير الفرج كما سيأتي وخروج بذلك وصوله من أذن لانه لا منفذ فيها فوصولها هو بغير المسام بخلاف الجراحة هكذا قاله حل والذي اعترضه غش على مرتبة الشك وبري أنه ان وصل الى الدماغ من الاذن حرم لانها ما هذا اليه (قوله وان تقايها في الحال) محمول على ما اذا وصل الى الجوف واستقر فيه ثم تقايها بخلاف ما اذا وصل صدره مثلا ثم تقايها فلا يثبت به تحريم وعبارة مردود تقايها قبل وصولها أي المدة يقيناً لم يحرم (قوله لوصوله الى محل التغذي) هذا التعديل قاصر فكان عليه أن يقول نخل يحيل الغذاء والدواء يشبه الدماغ اه رجائي هذا ان جعل عليه لما قبل الغاية فان جعل عليه ما بعدهما لا قصور (قوله بخلاف الخ) محتمل المعدة والدماغ فتصير غيرهما هما (قوله كالحاصل بصبه في جراحة) أي فلا يحرم ما لم يصل الى جوفه من معدته أو دماغه لقوله الى غيرهما اه قل (قوله بواسطة المسام) جمع سم بتثنية السين على غير قياس كما من جمع حسن وهي ثقب الجلد التي يثبت منها الشعر (قوله حواين) أي تحديد بالاهل مالم يشكسر أول شهر واذ فيقيم ثلاثين من الشهر الخامس والعشرين (قوله في ابتداء الخامسة) بان يصل الى جوفه شيء من الخامسة قبل فراغ الحواين وان بلغهما في اثنتهما (قوله تلجأ لارضاع الخ) ان قلت يعارض ذلك قصة سالم الذي أرضعته زوجة أبي حذيفة وهو رجل ليحل له نظرها اذ قالت يا رسول الله ان سالما يدخل علي وفي نفس أبي حذيفة منه شيء فقال لها أرضعيه خمس رضعات فتصيري بذلك أمه قالت لا معارضة لعله على الحصوصية أو منسوخ ان قيل كيف جاز له النظر لثديها مع أن المحرمية انما ثبت بفهم الخامسة وقوله أجنبية يحرم نظرها ومسامها والخلق فيها قلت روي أنها حليلة في مسقط وشربه أو أنه خص بذلك أيضاً وأنه كان بحضوره فتوزج أو مع حائل (قوله من انفصال الولد) أي من بعد تمام انفصاله فلما أرضعته أمه ونصفه في بطن أمه مثلاً لم يمتد بذلك (قوله لوصول ما مر) أي اللبن أو ما حصل منه الى جوف غيره أي غير الحلي حياحيته مستقرة بان كان ميتا أو حركته حركة مذبوح بجراحة ويترتب على عدم التحريم حينئذ أنه لو كان كذلك الصغير زوجة

زوجها له وليس له لم تحرم على صاحب اللبن (قوله أو الحلاب) هي مانعة خلقه فقبول الجمع بان
يقع معاً في حياتها أو الحلاب وحده ولا يتصور كسبه (قوله فلا يشب بلبن مبيته) خلافاً للائمة
الثلاثة كما لا تنبت حرمة المصاهرة بوطئهم انهم بكرة نسكاح بنتهم لا كراهة شديدة لقوة الخلاف
فيه كما علمت اه أفاده مر (قوله من جنة منفكة عن الحلب والحرمة) أي ولا يمكن عود
التكليف اليها إعادة فخرجت المجنونة لا مكان عود ما ذكر لها إعادة (قوله من انتهت) أي
بجراحة أو ما من انتهت لذلك بموضع فان ابنهم يحرم كما قاله الحلبي على المنهج واعدده شيخنا عطية
والمدرك معه وان كان كلام عيش على مر يخالف ذلك (قوله خمس رضعات) أي أو
أكلات من خبز عجن بين أو البعض من هذا والبعض من هذا ولا فرق في المجعون المذكور
بين أن تبنى إحدى صنانه من طم ولون وريح أو تزول منه حسا وتقدير الدكن يشترط في ثبوت
التحريم بذلك أكل الجميع فان أكل بعضه متحققاً أنه وصل منه شيء إلى الجوف كان بقي من
الخلوط أقل من قدر اللبن حرم بخلاف ما إذا لم يتحقق ويشترط كون اللبن الخلوط قد رآه ولو كان
منفرداً أثر في التحريم بأن يمكن أن يبق من خمس رضعات وقد انفصل منها في خمس مرات
ولا يضر في التحريم غلبة الريق لنظرة اللبن الموضوعة في الفم الحاقاً بالربطوبات في المعدة
وكيفية عاز كذا طم بقاء أو خراً ونحوهما والحكمة في اشتراط الخمس أن السواست التي بها
الأدوية الخمس السمع والبصر والشم والذوق واللمس وكل رضعة تحتفظ حاسة منها (قوله
يقينا) ويشب الرضاع برجلين ورجلين وامرأتين وباربع نسوة ويشب الاقرب به بشهادة
رجلين وتقبل شهادة مرضعة لم يبق لها طالب أبوة مع ثلاثة نسوة غيرها أو مع رجل وامرأة
(قوله فلا أثر لدونها) أي إلا أن حكمه بالتأثير به كما يراه كنفى أو مالكي فان مذهبه ما حصل
التحريم برضعة واحدة فلا ينقض حكمه بخلاف ما لو حكمه كما ثبت التحريم بالرضاع بعد
الحواين فانه ينقض لثبوت عدم التحريم بعدهما بالنقض بخلافه بما دون الخمس (قوله فيما نزل
الله) أي في سورة الاحزاب وفي القرآن بدل من ما باعادة العامل وقوله مع معلومات اشارة الى
اشتراط البقير في الخمس (قوله فنسخن) أي العشر تلاوة وحكما بخمس معلومات بالرفع على
الحكاية ثم نصحت الخمس تلاوة لاحكاما (قوله وهن) أي الخمس التي نسختها العشر وقوله من
القرآن بيان لما وقوله أي يتلى نفسه بغير اقرار أو معنى يتلى به مقدمة كنهن وهو التحريم وقوله أو
يقروهن أي يقرأن فظهن من لم يبلغه النسخ أي نسخ التلاوة والافالحكم باق لان المراد نسخ
الخمس والنسخ ثلاثة أقسام ما نسخ حكمه وتلاوته كعشر رضعات وما نسخت تلاوته دون
حكمه كعشر رضعات وما نسخ حكمه دون تلاوته وهو الأكثر كقوله تعالى والذين يتوفون
منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم الآية (قوله اقرب به) أي النسخ من موت النبي
صلى الله عليه وسلم وقدم مفهوم هذا الخبر على مفهوم خبر مسلم أيضا لا تحرم الرضعة ولا
الرضعتان لا اعتداده بالاصل وهو عدم التحريم لا يقال هذا احتجاج به فهو المدد مع أنه غير
مجة عند الاكثرين لانا نتول محل الخلاف فيه حيث لا قرينة على اعتباره وهذا قرينة عامية
وهو ذكر نسخ العشر بالخمس والالم يبولد كراهة فائدة (قوله وان لم يكن شبع) أي ولو كانت
الرضعات الخمس غير مشبعات لان ما يصل الى الجوف في كل رضعة غير مذكرة قالوا لم يحصل في

(قوله عن الحلب) أي لها
والحرمة أي عليها (قوله
ومعنى يتلى الخ) فسر بذلك
لان التلاوة من عوارض
الانفاط

أو الحلاب في حياتها (الحياة
المستقرة فلا يشب بلبن
مبيته من جنة منفكة عن
الحلب والحرمة كبن البهية
ولا بلبن من انتهت الى حركة
مذبح لانها كالتينة
(و) (كأنه خمس رضعات)
يقينا فلا أثر لدونها ولا مع
الشن في الشك في سبب
التحريم وقد روى مسلم
عن عائشة رضي الله عنها
كان فيما نزل الله في القرآن
عشر رضعات مع معلومات
يحرم من فنسخن بخمس
معلومات فتوفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم لم وهن
فيما يقرأ من القرآن أي
يتلى حكمهن أو يقرؤهن
من لم يبلغه النسخ القسرية
(وضبطهن بالعرف) وان
لم يكن شبع اذ لا حسنة
في الشرع ولا في اللغة

جوفه الانس قطرات في كل رضة قطرة حرم (قوله فرجعنا فيه الى العرف) ولا يرد على ذلك خبر ان الرضاع ما ثبت العم وانتشر في العظم لان المراد ما شأنه ذلك وقولهم لو طارت قطرة الى فيه فترأت جوفه أو أسعطه قطرة عذ رضة صحيح اذ لا بد في تسمية العرف ذلك رضة باعتبار الأقل اه أفاده مر (قوله فلو قطع الخ) فرع على الضابط المذ كورض مساقل بعدد الرضاع في الاولين من سواهما فورا أو على التراخي ولا يتعدد في الثلاثة الاخيرة الا اذا عاد على التراخي (قوله أو قطعه عليه المربعة) أي أعراضا بخلاف ما لو قطعه لشغل خفيف وعادت فلا تعدد (قوله ثم عاد) أي فورا أو على التراخي فالترخي المستفاد من ثم ليس مرادا وبارة مر فلو قطع الرضيع الرضاع أعراضا عن الثدي أو قطعه عليه المربعة ثم عاد اليه فيهما ولو فورا تعدد اه (قوله أو للتنفس) أي أو لا زدرادما اجتمع في فيه أو انوم خفيف فان كان طوبى لا فان بقي الثدي في فيه لم يتعدد ولا تعدد (قوله أو تحول) أي أو حوّلته والحاصل أن الرضيع ان قطعه أعراضا عن الثدي أو قطعه عليه المربعة كذلك تعدد مطلقا أو قطعه اشغل أو قطعه هو له أو وتنفس أو نوم أو تحول من ثدي الى آخر فان طال الزمن تعدد والا فلا (قوله هو أولى من قوله من ثدي الى ثدي) لانه يشغل ثدي غير المربعة الاولى مع أن الرضاع يتعدده مطا (قوله فلا تعدد) راجع للمساائل الثلاثة ولم يقيد الثالثة بالضرورة مع أن ذلك معتبر فيها أيضا كما مر خلافا لما ذكره قل فكان الاولى أن يؤخر قوله وعاد فورا عما (قوله كما أن من انتقل الخ) نظيره قوله أو تحول من ثدي الى ثدي الثاني فاذا حلف لا يأكل في اليوم الامرة ثم جلس على المائدة وكان يتنقل من لون الى لون لم يحث لان ذلك بعد في العرف أكلة واحدة وقوله أو أمسك عن ساعة نظيره له أو قطعه له أو للتنفس فهو اف وثشر مشوش والمراد بالساعة العرفية لا الفلكية وترك نظيره الاولين ونظيره هاما لو حلف لا يأكل في اليوم الامرة فاذا أكل لقمة أو اقمعين مثلا ثم أعرض واشتغل بشغل طويل وعاد فانه يحث والحاصل أنه لو حلف لا يأكل في اليوم الامرة واحدة اعتبر في التعدد العرف فلو أكل كل اقمعة أو لقمتين ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد أو أكل حنت ولو أطال الاكل على المائدة وكان يتنقل من لون الى لون ويحدث في خلال الاكل ويقوم ويأكل بالتبديل عند نهاده لم يحث لان ذلك كله بعد في العرف أكلة واحدة (قوله وكل رضاع) هذا لا يحمل هنا لما ذكره أول الباب من ان الذوات الثلاثي تحرم بالرضاع ذكرت أول الكتاب وأن المقصود به هذا الفصل بيان ما يحصل به الرضاع الآن يقال ذلك توطئة للاستفتاء بعد (قوله حرم أطرب ذي ذى اللبن) أي صاحب الثدي كإياقي (قوله ونصير الخ) كان الاولى أن يعبر بالفاء نظريعا على القاعدة المذ كورة وقد أشار بعضهم الى ضابط من يتنشر التحريم اليه بقوله ويتنشر التحريم من مرضع الى • أصول فصول والحواشي من الوسط ومن له درة الى هذه ومن • رضيع الى ما كان من فروع فقط اه ومن له درة هو صاحب اللبن واسم الإشارة في قوله الى هذه راجع لما ذكره كورات الثلاثة الأصول والفروع والحواشي والمراد بالحواشي الاخوة والاختوات والاعمام والعسمات ونحوهم ويعلم من هذا الضابط جواز نكاح الاربعة المذ كورة في قوله

فرجعنا فيه الى العرف (نلو قطع أعراضا) عن الثدي اذ قطعه عليه المربعة ثم عاد (تعدد) الرضاع (أو قطع للهو) أو للتنفس (وعاد فورا) أو تحول من ثدي الى ثدي (الاخر) هو أولى من قوله من ثدي الى ثدي (ولا تعدد كما أن من انتقل من طعام الى آخر أو أمسك عنه ساعة للهو ونحوه ثم عاد اليه لا يخرج منه ذلك عن كونه أكلة واحدة

(قوله به هذا الفصل) الاولى الباب (قوله توطئة للاستفتاء بعد) قيل قد يقال المستثنى ايضا ليس هذا محله وفيه نظر لان حاصله انه يشترط في اللبن المحرم ان يغيب لمن تنبت له الطمرة وهذا محله تامل

أربعهن في الرضاع حلال • وإذا ما نسبتهن حرام

جدة ابن وأخته تمام • لآخيه وحافدو السلام

وزيد عليه أم عم وعممة وأخ ابن • أم خال وخالة ياهمام

(قوله وأولادها أخوته وأخواته) أي سواء وجدوا قبله أو بعده (قوله وكذا الباقي) فأخوات
ذی اللبن عماته من اللاواتم وأما حرمته من الرضعة وذی اللبن وفروعهم وأحوالهم ما
نسبها برضاها لان ابن الرضعة كالحز من أصولها فيسرى التحريم به اليهم مع الحواشي
بخلافه في أصول الرضيع وحواشيه (قوله الأولاد الملاعنة الخ) استثناء من قوله كل رضاع
الخ وفي عبارته حذف أي الارضاع ولد الملاعنة أي الارضاع الملبس به أي اللبن النازل به وكذا
يقال فيما بعده لوقال الا الارضاع بابن ولد الملاعنة الخ كان الاستثناء ظاهرا مع أن ذلك هو
المراد كما مرح به بعدة قوله فلا يحرم عليه ارضاعه الخ (قوله ومن لا يعرف له أب) كان يتداعى
رجلان بحبه ولا ويشتر كافي وط امرأة بن كاح أو وط مشبهة فتلد بمكثمها ولم يوجد فاقف أو
وجد وتخير أو الحق به • ما أو تفاه عن حافه • ذا الولد لا يعرف أي الرجلين أبوه فلا يحرم عليه
أقارب كل منهما لأنه منقضى عنه • ما حقيقته فكذلك الرضيع ولا يصح أن يمثل ذلك بالقيط لعدم
وجود أقارب لذی اللبن بالنسبة له إلا أن يراد الأقارب على فرض وجودهم وفيه به • لا ينبغي
(قوله فلا يحرم) بقية • ديد الرأه عليه أي الولد الرضيع وارضاعه فاعل يحرم وأقارب مفعوله
أي فلا يحرم ارضاع الولد الرضيع أقارب الرجل الملاعن أو الزاني أو الجهول فليس الضمير
عائد الأولاد المذكور في المتن لان المراد فيه ولد الملاعنة والزنا ومن لا يعرف له أب والمراد به هذا
الولد الرضيع (قوله لانه) أي اللبن المفهوم من ارضاعه ويحتمل أنه عائد على ولد الملاعنة الخ أي
لان اللبن أو الولد منقضى عن الرجل المذكور فكذلك الرضيع منقضى عنه (قوله فلو استطلق من نفاء
الخ) ومثل ذلك ما لو ألحق بأحد الرجلين المتداعيين له فيما مر فيحرم على الرضيع أقاربه فقط
دون أقارب الآخر (قوله أو أربع زوجات وأم ولد) أي أو خمس زوجات طلقتهن واحدة
أو أربع مستولات وزوجة أو العكس أو ثلاث زوجات ومثله ولدين (قوله في الأخيرة)
أي الشاملة لما مر ولو قال في الثانية كان أوضح (قوله اهن) أي لكل واحدة منهن ولا جدوة
لأمهاتهن لانها فرع الامر ولم توجد (قوله دون الأولى) مقابل قوله في الأخيرة (قوله لانه)
أي الرضيع ليس ابنه أي ابن أبي البنات فهن لسن أخواته وكان الأولى أن يصر بذلك نظير
ما قبلها (قوله أعم) أي شموله ما مر وقد علم مما تقدم أن الرضاع نارة يثبت الابوة والأمومة
ونارة لا ولا ونارة يثبت الابوة للأمومة ونارة يثبت الأمومة لا الابوة فالأول الرضاع
المستجمع للشروط فتصير المرضعة بذلك أم الرضيع ويصير زوجها الذي ينسب اليه الحمل
بنسكاح اباه ومثله الواطئ بالشبهة والثاني الرضاع من خمس بنات أو أخوات رجل فإذا ارتضع
طفل من كل رضة لم يثبت حرمة بين الرجل والطفل لان الجدوة لا دم في الصورة الأولى
والخولة في الصورة الثانية انما يثبتان بتوسط الأمومة والأمومة هنا والثالث الرضاع من
خمس مستولات لرجل مثلا فإذا ارتضع طفل من كل رضة صار ابنه لان ابن الجميع منه
فيحرم من عليه لانه من موطآت أبيه والأمومة لهن لان كلام ترضعه خمس رضعات والرابع

قول المتن الأولاد الملاعنة
وقوله بعد الابوة من آخر
الاستثناء في هذين منقطع

وأولادها أخوته وأخواته
وأخوته وأخواتها أخواله
وخالاته وأبوا ذی اللبن جده
وأخوه عمه وكذا الباقي
(الأولاد الملاعنة والزنا
ومن لا يعرف له أب) فلا
يحرم عليه ارضاعه أقارب
الرجل لانه منقضى عنه فكذلك
الرضيع فلو استطلق من
نفاء طلق الرضيع أيضا
(ومن له خمس بنات أو خمس
لبنين له) كن خمس مستولات
أو أربع زوجات وأم ولد
(فارضع من طفلة) بان
أرضعته (كل واحدة)
منهن (رضعة حرم من عليه
في الأخيرة لانهن موطآت
أبيه) والأمومة لهن لان
كلامهن لم ترضعه خمس
رضعات (دون الأولى) فلا
يحرم من عليه فيم انه ليس
ابنه وتعبير في الأخيرة بما
ذكر أعم من اقتضائه على
المتأين المذكورين

الرضاع من امرأة في شخص مثلاً كما تقدم في كلام المصنف (قوله ولا تحريم الخ) لو قدم
 هذا عند ذكر الجوف كما صنع في المنهج كان أولى وكالحقنة التقطير في قلى أو دبراً وأذن بشرط
 أن لا يصل إلى الدماغ كما مر (قوله لا تنفاه التغذية بها) بل هي لازمة الغذاء اذهب لاسهال ما
 انعقد في الأمعاء (قوله هو أعم) أشبهه للزاني وإن لم يشأ عن الارتضاع بإبنته تحريم والواطي
 بشبهة والسيد (قوله من آخر) ولو برزاً أو وطء شبهة أو ملائمة بين فاذوات من الزنا انقطعت
 نسبة اللبن للاول وصار لولد الزنا وبشرط في الولاد أن تكون لولدت تام فخرج العاقبة والمضغة
 كما استقر به عرش لان كلامهم لا يسمى ولداً والفرق بين ما هنا وما في العدد من الاكتفاء
 بوضع المضغة أن المداير على برأة الرحم وهي تتحقق بوضعها كما كفي به بخلاف ما هنا وهل
 بشرط أن تكون من طريقة المعناد أو لافيه تردد والظاهر عدم اشتراط ذلك قياساً على
 نظائره ولو جرد معنى الولادة (قوله غذا لولد لا لعمل) أي فيمتنع المنفصل سواء أزاдал لبن على
 ما كان أم لا وبقال أن أقل مدة يتبع فيها اللبن للعمل أربعين يوماً من حين العلق اه أفاده
 في شرح المنهج وهو أحد احق الذين قيل انما يحدث في الحامل قبل الوضع وهو المشاهد وعلى كل
 فاللبن مذنب للاول (قوله ولو تزوجت امرأة الخ) هذه مستقلة ليست من فروع
 طبقها خلافاً لما قاله قل ومن ذلك كافي المنهج مالم يوطئ واحداً من كونه شبهة أو اثنان
 امرأة بشبهة فولدت ولداً فاللبن التازل به ان لحقه الولد وقوله ثم أرضعت مرتب على نفي محذوف
 تقديره فولدت ولداً ثم أرضعت الخ (قوله بقائف) هو لغة منتبجع الآثار والنسب من قفونه
 قفونه بالجمع فافقه كأتبع وباعة وشراها هو الملقق للذنب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى من
 ذلك (قوله بان امكن) فهو يرمل الاحتياج للقائف بان يكون بين وطء كل منهما وبين الولادة
 دون أربع سنين وفوق ستة أشهر (قوله كان انحصر الامكان) أي أولو لم يكن قائف أو لحقه
 بهما أو نساء عنهما أو أشكل عليه الأمر واتسبب في الجميع لاحدهما بعد بلوغه أو بعد افاقته
 من فحوضه فان مات قبل الاتسباب وله ولد فقام مقامه فيه أو ولد واتسبب بعضهم لهذا
 وبعضهم لذلك أو لم يكن له ولد اتسبب الرضيع وحيث أمر بالاتسباب لا يجبر عليه لان الأحكام
 المتعلقة به قليلة كحرمة النكاح وجواز النظر والخلو وعدم نفص الطهارة والامساك عن
 ذلك سهل فلم يجبر عليه الرضيع لكن يحرم عليه نكاح بنت أحدهما ونحوها بخلاف الولد ومن
 يقوم مقامه وهم أولاده فانهم يجبرون على الاتسباب حيث مال طبعهم لا أحدهما بما بالجملة
 لا بالتشبهى حفظاً للنسب من الضياع والكثرة الأحكام المتعلقة بهم كالنفقة والارث وردا الشهادة
 والعق باملاك وسقوط القود فلا بد من رفع الاشكال اه أفاده في شرح المنهج بزائدة وبه يعلم رد
 قول المحشي ولو قال بان بدل كان اكان أولى لانه لم يبق صورة أخرى الا ان يقال العكاف
 استقصائية اه (قوله في واحد منهما) صورة انحصاره في صاحب العدة أن يكون بين
 الولادة ووطء الزوج دون ستة أشهر وبينها وبين فراق صاحب العدة دون أربع سنين
 وانحصار في الزوج ان يكون بين الولادة ووطء الزوج أكثر من ستة أشهر وبينها وبين فراق
 صاحب العدة أكثر من أربع سنين ولو لم يمكن كونه من مال طبعه ما بان كان بين فراق
 صاحب العدة والولادة فوق أربع سنين وبينها وبين وطء الزوج دون ستة أشهر (قوله ابن)

ولا تحريم في وصول اللبن
 للجوف (بحقنة) لا تنفاه
 التغذية بها (ولا تنقطع نسبة
 اللبن عن صاحبها) هو أعم
 من قوله زوج وان طالت
 المدة أو انقطع اللبن وعاد
 أو طالت وتزوجت آخر
 لعدم الأدلة ولأنه لم يحدث
 ما يحال عليه (الابولادة
 من آخر فاللبن به لدها
 الآخر) لحدوث ما يحال
 عليه فعلم أنه قبله الاول
 وان دخل وقت ظهور لبن
 حل الاخر لان اللبن غذاء
 للولد لا للعمل (ولو تزوجت
 امرأة في العدة ثم أرضعت
 بلبن ما نولدها هو) أي اللبن
 (تابع للولدها وإن لحقه
 الولد بقائف) بان أمكن
 كونه من صاحب العدة
 والمتزوج فيها (أو غيره)
 كان انحصر الامكان في
 واحد منهما فالمرتفع منه
 ابن لبن لحقه المولود

أى ابن رضاع ابن لحقه المولود أى المشقة لأن اللبن تابع للولد

(باب النفقات)

أى التى هى نفقة القريب المرتبة على الرضا من حيث وجوب أجرته كما يأتى وأخرت الى هنا
لوجوبه فى النكاح وبعده (قوله من آدم وغيره) كدهن وآنية وظروف وكسوة وآلته بن
وطبخ بخلاف الادوية وأجرة الطبيب فانهم ليسوا واجبين لان ذلك لحفظ الاصل ولو عبر بالمرتبة
لكن أعم لكنهم نظروا للاغلب (قوله وهى جمع نفقة) من الاتفاق وهو الاخراج ولا يستعمل
الافى الخير وانما جاءت مع أن أمه مدركة عدد أسبابها الاتية النكاح واقربا والمالك فهى لغة
مطلق الاخراج وشرعا طعام مقدور لزوجة وخادمها على زوج وانغيره من أصل وفرع ورقيق
وجبان ما يكفيه (قوله نسب) أى ولو مع اختلاف دين لكن بشرط عصمة وحرية وحاجة
على ما يأتى (قوله أى ملك نكاح) فى جعل النكاح من الملك فجوز لانه اباحة فلو جعله سبيبا
مستقلا كما فعل غيره لكان أنسب فتسكون الاسباب ثلاثة كما مر (قوله من أب) أى معصوم
حر أو مبعوض بالنسبة لبعوضه الحر لامتكان وقوله ولو لو بواسطة أى ولو أثنى غير وارثه (قوله
وصاحبهما) أى الوالدين المتقدمين فى الدنيا معروفا أى معروف (قوله ومنه) أى المعروف
(قوله وزوجته) أى فى حيث وجبت نفقة وجبت نفقة زوجته وكسوتها (قوله كذا) كذا
ونفقة الخادم لانها ما واجبان على الأب مع اعساره وان لم يثبت الخبار بعدهما ومنهما
السكنى على المعتمدين والواجب نفقة المعسرين نظرا الى حال الوالد فان كان له أم ولدا وامة
وجبت نفقتهم ما أيضا وكذا لو كان له رقيق محتاج اليه ولو كان له زوجتان فأكثر لم يجب الا
نفقة واحدة فبذلها الولد اليه وهو يوزعها عليهم ما راى كل منهما الفسخ لذوات بعضه
فان ترتب فيه أى فى الفسخ امتنع على الاخيرة لوجوب الاتمام لها ولا تجب مؤنة زوجة الولد
ولا أم ولده (قوله والفرع) أى الحر أو المبعوض وخارج بالاصول والفرع غيره ما من
سائر الاقارب كالاخ والاخت والعمة والعم وأما قوله تعالى وعلى الوارث من ذلك فمناه
فى عدم المضارة كما قبله ابن عباس رضى الله تعالى عنه ما هو وأعلم بالقرآن من غير وأخذ
أبو حنيفة بذلك فقال بوجوب نفقة المحارم اه أفاده مر (قوله لزم) لزمت أجرة رضاع الولد
تقدم أنه لا يلزم الاباء مقدوالا كانت المرضعة متبرعة لا تجب لها أجرة (قوله ألزم) فى صوغ
أفعى لالتفضل من ذلك نظرا لان المأزوم يعنى الوجوب لا يتفاوت الا أن يراد بالالزم الاوضح
لزوما (قوله ويشترط الخ) حاصله وجوب نفقة الابعاء ولو مع اختلاف الدين لعدم الأدلة
وكالعتق ورد الشهاداة بخلاف الارث فانه مبنى على المناصرة وهى مفقودة حينئذ بشروط
أربعة الحرية ولو للبعض والعصمة لا تخوم وتوجب اذلا حرمة له ما لانه مأورقة فلهما
بخلاف الزانى المحصن فانه يجب نفقته اهدم قدرته على عصمة نفسه ولا كذلك المرتدة والحرى
والحاجة ويسار المنفق ويقبل قوله بيمينه فى اعساره حيث لم يكذب ظاهر حاله والاطواب
بيينة ثم دل به اه أفاده مر (قوله يسار المنفق) أى بال أو كسب وهو معتبر فى الشقين الاصل
والفرع كما مر (قوله مؤنة مؤنة زوجته) شملت المؤنة النفقة والادم والكسوة والسكنى
وغیره اولا يشترط فضل ذلك عن دينه وقوله يومه وليته طرق لمؤنة كل من ذكر وما

(باب النفقات)

وما يتبعها من آدم وغيره
وهى جمع نفقة (لوجوبها)
على الشخص اغيره (سببان
نسب وملك) أى ملك
نكاح وبعين (فتجب
بالنسب نفقة الاصل) من
أب وأم ولو بواسطة لقوله
تعالى وصاحبهم فى الدنيا
معروفا ومنه القيام
بنفقة ما (وزوجته) لانها
من تمة الاعناف اللازم
الفرع (والفرع) من
ابن أو بنت ولو بواسطة
لقوله تعالى فان أرضعن
لكم فأتوهن أجورهن
ورجعه أنه لما لزم أجرة
ارضاع الولد كانت نفقته
الزم (ويشترط) لوجوب
النفقة (يسار المنفق)
بفضل عن مؤنته ومؤنة
زوجته (وخادمها وخادمه
وأم ولده يومه وليته)
ما يصرفه الى من ذكر فان
لم يفضل شئ فلا تجب
النفقة لمن ذكر

(قوله متبرعة) أى ان
كانت رشيدة والاوجب
شحنها

اسم موصول في محل جر بدل من فاضل أو فاعل به لانه اسم فاعل وقوله الى من ذكر أي الاصول
والفروع (قوله لانه) أي المنة في حيثة نذلس من أهل المواساة أي الاحسان والخير مسلم ابدأ
بنفسك فتصدق عليهم فان فضل شيء فلا هلك فان فضل عن أهلك شيء فلهذا غرابته وبعمومه
يتقوى ما مر عن أبي حنيفة إلا أن يجاب بأنه يستقيط من النص معنى يخصه اهـ مـ (قوله
لما لك كفايته) أي وقت ملكها ولو قال ملكي لم يكن أعم لشموله الرقيق والزوجة لانهم ما
مكتفيان بالسيد والزوج ولا يصدق عليهم ما أنهما ما كانا مكفياين وتجب للمبعض على غيره
بقدر حرية وتجب عليه غيره الحرة المكمل نفقة كاملة اهـ قل (قوله ولا المكنتها) أي
بالفعل والنفقة في حق الفرع وبالفعل فقط في حق الاصل أمالو كان مكنتها بالنفقة فوجب له
فقوله إلا أن يكون أصله ليس مستثنى من المكنت بالفعل لمساواة غيره فيه ولا من قوله
لما لك كفايته بشرية إعادة في قوله ولا المكنتها ويشترط في المكنت أن يكون مباحا لتمام
وأن لا يكون المكنت مستغلا عنه بواجب شرعي كعلم يتأق منه تحصيله والا كان كالعديم
فتجب المنة مع القدرة عليه (قوله ويجب بالملك نفقة الزوجة) أي بالملك كين التام ومنه أن
تقول مكنته أو سكراته أو زوجه ما متى دفع المهر سلت وينت باقراره أو بينة به أو بأنها
في غيبته بأذلة للطاعة ملازمة للمسكن ونحو ذلك وخرج بالتام ما لو مكنته لاف فقط مثلا أو في
دار مخصوصة مثلا فلا نفقة لها ولو حصل التمكين في أثناء يوم وجبت بالقدر طولا يتأق فيه قوله
تسقط نفقة اليوم بيلتمه بنشور لحظة ولا توزع على زمان الطاعة هو الذي لا يمكن انفرق بأنه
يخال هنامه فقط فلا يمكن التوزيع معه لعدمية غايها بخلافه ثم فانه لا مقت وقباس ذلك
أنه لو منعه من التمكين ثم سلت أثناء اليوم مثلا لم توزع وعلم من وجوبه بالتمكين أنه لا تجب
بالعقد لانه يوجب المهر وهو لا يوجب عوضين مختلفين ولان الحاجة له بالنسبة للاستعانة به اذا
لا يعلم قدر الايام التي تمسكها الزوجة معه والعقد لا يوجب ما لا يحجوه ولا ولو اختلف الزوجان في
التمكين فقالت مكنت في وقت كذا فأنكر ولا يثبت صدق بيئته لان الاصل عدمه ومن ثم لو
اتفقا عليه واقعى سوطه بنشورها فأنكرت صدقت لان الاصل حقة بقاؤه (قوله اذا
طعمت) أي أكل وهو ليس بقيد لان نفقة الزوجة مطلقة وكذا قوله اذا اكتسبت والتمه
المفتوحة فيهما للعطاب وهو الزوج وقال بعضهم انها بالاسكان للأنثى أي طلبت الاطعام
والكسوة وهذا ظاهر في طعمت أما اكتسبت فليس بظاهر ثبوت الياء المانع من كون التام
للأنثى ولو وجد في نسخة حذفها فالتام من الوجه الاول (قوله ونفقة خادمها) أي وان تعقد
لحاجة كرضها فيجب التعقد بقدر الحاجة والخادم يطلق على الذكر والأنثى وفي لغة قديمة
يتأق للأنثى خادمة (قوله ان كانت من تخدم) أي لا يليق بها خدمة نفقها بان كانت حرة
ومثلها بخدمة عادة وان لم تخدم بانفسه لاطر وفقر عليها وعلى أهلها أما الرقيقة فلا يجب
اخدمها ولو جملة لقصها (قوله في بيت أبيها) خرج به من لا تخدم فيه وان حصل لها شرف
من زوج أو غيره يعتاد لاجل اخدمها لان الامور الطارئة لا تعتبر أهافدهم وبه يرد كلام
قل هنا ثم قال مـ وله منع من لا تخدم من ادخال واحدة ومن تخدم وايست مريضة من
ادخال ما زاد على واحدة دارة سواء أكن ملكها أم بأجرة والزوجة مطلقة من زيارة أبيها

لانه ليس من أهل المواساة
ولا تجب لما لك كفايته ولا
لمكنتها إلا أن يكون
أصله لا فتجب له لحرمة
بجملته لا الفرع وتعمري
بالأونة أعم من تعبيره بالنفقة
(ويجب بالملك نفقة
الزوجة) ثم ما حق زوجه
الرجل عليه قال طعمتها
اذا طعمت وتكسوها اذا
اكتسبت رواء أوداد
والحسبكم وصحح أسناده
واقوله تعالى وعاشروهن
بالمعروف (و) نفقة
خادمها ان كانت من
تخدم في بيت أبيها

وان احتضر أو شه ودجنات من ما ومنعها من دخولها ما كوله من غيره اه وعمل يجب
 الموانسة لمن لا يتقدم أو لا يترشحنا عطية عدم وجوبه او قال انه يغلط فيه كثيرا ولو أراد نقل
 زوجته من الحاضرة الى البادية وجب عليه ما طوعته ولا نظر لحشونة العيش لان نفقة منة مقدرة
 والاهل بالها (قوله أو احتاجت لذلك) أي ولو كانت أمة (قوله لزمانة) بفتح الزاي لا بتاء
 والعاهة أو مرض يمنع من القيام ويعبر عنه بالسكاح فعلق المرض عليها من عطف العمام
 على الخاص وقوله لا ذلك أي نفقة الخادم (قوله ان كانت ربة) أي سواء كانت حرة
 أو أمة حائلا أو حاملا والواجب اهما مؤن غير تنظيف من نفقة وكسوة وغيرها مما يختلف مؤن
 التنظيم لا امتناع الزوج عنها وكذا يقال فيما سياتي في البائن الحامل (قوله وساطنة) من
 عطف السبب على المسبب (قوله أو حاملا) عطف على ربة أي أو بائها حائلا لا تستمر نفقتها
 لو مات الحمل في بطنها أو زاد على أربع سنين أو مات الزوج في أثناء العدة لانها لا تنتقل
 لعدة الوفاة فليست معدة عن وفاة ولا من أوجبت نفقتها قبل الوفاة فاعتقد بقاؤها في الدوام
 لانه أقوى من الابداع بخلاف ما لو طلقها طلاقا رجعيًا مات في أثناء العدة فانها انتقلت لعدة
 الوفاة ولو حاملا أي تستأنفها وتسقط مؤن ما سوى المسكن ولو طلق زوجته طلاقا ثنائيا
 ظهر به اجل فهل يجب اهلها النفقة من الظهور أو من العلق فيه نظرا لاقرب الثاني لكن
 لانطالبه الابدال الظهور وخرج بالحامل في كلامه البائن الحامل ولو بفسخ أو موت فلا نفقة لها
 لانتفاء ساطنة الزوج عليها (قوله غير معدة عن وفاة) صريح كلام المنهيج أنه راجع للعامل
 البائن نقط أي التي مات عنها حاملا فان بابت قبل موته استمرت نفقتها لانها لا تنتقل كما مر
 ويصح رجوع ذلك للرجعية أيضا لانها انتقلت لعدة الوفاة ولو حاملا وتسقط نفقتها على ما مر
 (قوله بخلاف المعتدة عن وفاة) أي ولو كانت ربة أو حاملا كما مر (قوله أو عن وطء شبهة)
 عطف على وفاة فلا نفقة اهلها على الواطئ ولا على الزوج ولو كانت الشبهة بشكاح فاسدا وكانت
 معذورة كأن وطئت نائمة أو مكروهة (قوله أو فسخ بمقارن للعقد) كعيب به أو بهما أو كغرور
 بأن غريرتها فيمات رقيقة ففسخ النكاح بسببه فلا تجب نفقتها وخرج بالمقارن للعقد
 المارض بعده كرضاع وورثة منها أو من أحدهما فلا تسقط به نفقتها ولو فارقتها قبل الاصابة
 بأن استدخلت ماء المحترم (قوله لرفع العقد من أصله) هو ضعيف والمعتد أنه لا يرفع من الاصل
 حينه لان أصله والارجع عليها بالنفقة الماضية مع أنه لا يرجع عليها بذلك ومن المعمل لم أن
 المناقشة انما هي في التعديل والحكم مسلم (قوله ونفقة المملوك) وان كان أعزى زمانا ومديرا
 ومستولدا وابقا وصغيرا أو مريضا ومستأجرا موصى بنفعته أبا ذمعار أو كسوبا ومستحق
 لقتل بجرابة أو ردة أو نحوهما اذ لا تسقط كفايته بذلك لان قتله يجزئ عنه تعذيبه بغير منه خبر
 مسلم واذا قتلته فاحسنوا القتل ولان السيد مملوك من منع وجوب اعائه ابا ذمعار ما حكم
 واما بقتله لان له ولاية قتله بطريقه الشرعي وبهذا فارق عدم وجوب كفايته قريته اذا كان غير
 محترم وايضا نفقة القريب للمواساة وغیر المحترم ليس من أهله بخلاف نفقة المملوك فانها
 للمالك وصورة وجوبه على السيد للعبد الا بقاء أن يذهب الى محل فيه وكيل مطلق السيد
 فيطالب الوكيل بذلك أو يرفع أمره للقاضي ابقه لترض له مؤنة رجوعه السيد لان القاضي

(أو احتاجت) لذلك (لزمانة
 أو مرض) لان ذلك من
 المعاشرة بالمعروف (و) نفقة
 (المعتدة ان كانت ربة)
 لبقاء حبس الزوج عليها
 وساطنته (أو) كانت
 (حاملًا غير معدة عن
 وفاة) أو وطء شبهة أو فسخ
 بمقارن للعقد قوله تعالى
 وان كن أرلات حمل
 فأنفقوا عليهن حتى يضعن
 حملهن بخلاف المعتدة عن
 وفاة لخبر الدارقطني بأخذ
 جميع ليس للعامل المتوفى
 عنها زوجة نفقة أو عن
 وطء شبهة لعدم الزوجية
 أو عن فسخ بمقارن للعقد
 لرفع العقد من أصله
 (و) نفقة (المملوك) من
 رقيق

يا امرئ بذلك ازالة لامك ولو لم يكره المصنف بالكتابة كما في المنهج لشميل النفقة من قوت و آدم
والكسوة وغيرها كما طهارته ولو سافر او تراب تيممه ان احتاجه واذا امتنع من الانفاق على
رقبة امره الناقض يبيع ماله او بايجار الرقيق فان امتنع فعل الناقض ما فيه المصلحة منه مما
فان نصد ماله امره بايجاره او بازالة ملكه عنه بنحو يبيع او اعناق فانه لم يفعل باعنه القاضي
او آجره عليه فان تعذر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين (قوله وحيوان) أي غير رقيق
سواه الله وغيره والكبير والمنفق به وغيره ولا بد ان يكون محققا في القواسم الخمس فانه
لا يلزمه نفقة فان امتنع من الانفاق على الحيوان وله مال آخر اجد بر على كفايته او ازالة
ملكه عنه اورد في المالك كونه فان امتنع من ذلك فعل الحاكم ما يراه منه ويقتضيه الحال فان
لم يكن له مال آخر اجد بر على أحد الآخرين او الايجار فان امتنع فعل الحاكم ما يراه من ذلك
فان تعذر فكفايته في بيت المال ثم على المسلمين ولا يجلب من ابن البهية ما يضرها او ولدها وانما
يجب ما فضل عن ربه حتى يستغنى عنه برعى أو عاقا ويسن قص ظفر الحالب وأن لا يستعصى
ويجب حجاب ما ضربا أو كز صوف ويحرم حلقه من أهله لانه تعذيب وقيل بكراهته وحل
على ماله تعذيب فيه وعلى مالك النحل أن يبق له من العسل في الكوارة قدر حاجته ان لم يكفه
غيره كد حاجته يشوبه او يعاذه اياها الكوارة فبأكل منها والافلا يلزمه ذلك وعلى مالك رد القر
تخصيل ورق ثوبه ولو بشرائه أو فحاشيته لأكله ان وجد له لايك في غير فائدة ويجوز تشميسه
عنه حصول ثوبه وان هلك به كما يجوز ذبح الحيوان وما لا روح له كغذاء ودار لا يجب عمارته
لا لتداه حرمة الروح وهذا بالنسبة لحق الله تعالى فلا ينافي وجوب ذلك في حق غيره كالأوقاف
ومال المحجور عليه وان لم يجب العمارة لا يكره تركها الا اذا أدى الى الخراب فيكره ويكره ترك
سقي الزرع والشجر عند الامكان لما فيه من اضاءة المال ومحل قولهم اضاءة حرام اذا كان
سبب افلا كالة المتاع في البحر بخلاف ما اذا كان سبب ما ترك أعمال لانها قد نشق عليه أمارت
زراعة الارض وغرسها فليس بكرهه والزيادة على العمارة خلاف الاولى وربما قيل بكراهتها
وفي صحيح ابن حبان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الرجل ليؤجر في نفقته كلها الا في هذا
القراب وفي أبي داود كل ما أنفق ابن آدم في التراب فهو عليه وبال يوم القيامة الا ما لا بد منه
أي ما لم يقصد بالانفاق في البناء مقصدا لصالحا ولا يكره عمارة لحاجة وان طالت والاعتبار
الذات على منع ما زاد على سبعة أذرع وأن فيه الوعيد الشديد محمولة على من فعل الخبلاء
والنفاس على الناس (قوله ولا نبي على السيد) أي ولا أصل المكاتب أو فرعه لى هي في بيت
المال (قوله للمكاتب) أي ولو فاسد الكتابة وقوله لاستقلاله أي بالسكس ولهذا يلزمه كفاية
أرقائه ثم ان احتاج لزم السيد كفايته وكذا لو عجز نفسه ولم يفسخ سيده كتابته فعليه نفقة
وتلزمه فطرة المكاتب كتابة فائدة لعدم تكررها كل يوم وكالمكاتب في عدم وجوب نفقته على
سيده الامة الزوجة حيث أوجبنا نفقة على زوجها فان لم ينفق عليه أوجب نفقة في بيت
المال (قوله فعلى النفي الخ) ذكر نفقة الزوجة قدر اوزنها وسكت عن نفقة القريب والمملوك
لأنهما بقدر الكفاية ويعبر فيهما عادة البلد جنسا وصفة بأهوال المنفق والمنفق عليه وكسوة
المملوك كنفقته فيصيان من غالب عادة أرقاء البلد من بر وشهيرة زيت وتظن وكان وصوف

وحيوان المحرمية الروح
وتلزمه لم للمملوك طعامه
وكسوته (ولا يكاف من
العامل ما لا يطيق) ولا شيء
على السيد له (فعلى النفي)
الحرم

(قوله نعم ان احتاج الخ)
قبل لا وجه له لما تقدم في
القول قبل أن نفقته في بيت
المال اه وفيه نظر ظاهر

وغيرها ويراعى حال السيد في يارموا عار فيجب عايبه ما يليق بحاله من رفيع الجلس
 الغالب وخسيسه وتفضل ذات الجمال على غيرها في المؤنة وجوبا ولا يكتفى ستر عورته يلاذنا
 وان لم يتأذ بحراً أو برد لان ذلك بعد تحقيقه أما بلا دال ودان ونحوها فيكتفى ذلك (قوله)
 للزوجة) أي حرة كانت أو أمة مسلمة أو كافرة (قوله لكل منهما) أي الزوجة وخادمها (قوله)
 واحتجوا لاصل التفاوت) أي وأما التقدير المذكور فبقا قياس على الكفارة بجماع أن كلاما
 يجب بالشرع ويستقر في الذمة وأكثر ما وجب في الكفارة لكل مسكين مقدار وذلك في كفارة
 الاذى في الحج وأقل ما وجب فيها لكل مسكين مقدار وذلك في كفارة العين والظهار ووقوع رمضان
 فأوجبوا على الموسر الأكثر وعلى المعسر الأقل وعلى المتوسط ما بينهما كما تقرروا إنما يعتبر كفاية
 المرأة كنفقة القريب لانهم استحقوها مدة مرضها وشبهها ولم يعتبر بشرتها وضدته لانها لا تعتبر
 بذلك وما اقتضاء ظاهر خبره من خذ ما يكتفيك وذلك بالمعروف من تقديرها بالكفاية يجب
 عنه بأنه لا يرد لها فيه بالكفاية فقط بل بما يحسب المعروف وما ذكره هو المعروف المستقر في
 العقول ولو فتح الباب للكفاية من غير تقدير لوقع النزاع لا إلى غاية (قوله في نفقة) أي
 الزوجة والحق بها خادمها واعتبر بمشي نفقة في غير المعسر تمييزاً له ما لم يميز بينه ما في المعسر
 لان النسب لا تقوم غالباً بدون المد (قوله والواجب غالب قوت البلد) أي بلد الزوجية من بر
 أو شعير أو غمر أو أقط أو غيرهما ولو عبر بالحل كافي المنهج لكان أعظم وعالمه دفع حب سليم ان كان
 واجبه ذلك لانه أكل نعاماً لا يكتفى غيره كقبي وموسى اعدم حلايته لما يسلح له الحب فلو
 طلعت غير الحب لم يلزم ولو بذل غيره لم يلزمها قبوله وعليه طعنه وبهمنه وخبره بنفسه أو غيره
 أو بجرة وان اعتادتها بنفسها وعليه الامها بان هذه الامور واجبة عليه فلو فعات شيئا منها
 قبل اعلامها لم يلزمه أجزمت التقدير ما يترك البحث كذا في عرش على مقررده شيخنا عطية
 خلافا لما ذكره قولي ولو باعت الحب أو أكله بلا طعن استحققت مؤن ذلك وكذا لو أكلت اللحم
 نياقها مؤنّه وما يطبخ به (قوله فان اختلف) أي الغالب وكذا لو اختلف قوت المحل والغالب
 وقوله وجب لائق بالزوج أي ولا عبرة بقياسه أقل منه زهداً أو بخلاً وقضية تخصمه وجوب
 اللائق بالاختلاف أن الغالب لا يعتمد به فيه التباينة وليس كذلك لان المراد بالغالب قوت المحل
 ما ييسر له أهل ذلك المحل في غالب الاوقات ومن لازم ذلك أن يكون لا نقاش بالزوج (قوله)
 بطولع الفجر) أي كل يوم وجوباً موسماً هذا ان كانت محكمة حال طولع الفجر فان حصل في
 أثناء النهار أو عند الغروب وجبت بالقسط فيجب لها قسط ما بقي الى الفجر دون ما مضى من
 الفجر الى الغروب ثم نسبة ربع ذلك من الفجر دائماً والحاصل أنه اذا حصل التمكن في أثناء
 يوم أو ليلة قسط الواجب عليها وقد تقدمت الإشارة الى ذلك (قوله تعرف الغنى الخ) وهو
 أن مسكين الزكاة معسر هنالك كقدرته على الكسب لا يخرج عن الاعسار في النفقة وان
 أخرجه عن استحقاق سهم المساكين في الزكاة من فوق المسكين ان كان لو كاف مدين عاد
 مسكيناً في متوسط والا فوسر ويختلف ذلك بالرخص والغلاء وقلة العيال وكثيرهم احق ان
 الشخص الواحد قد يلزمه لزوجه نفقة موسر ولا يلزمه لو تعددت النفقة متوسط أو معسر
 وهنالك ضابط للشيخين أحصر من ذلك وهو أن من زاد دخله على خرجه فوسر ومن استوى

(للزوجة مدان ونظامها
 مدوناً على المتوسط)
 الحسر (لهامد ونصف
 ونظامها مدوناً على المعسر
 ومن بريق) ولو معصا
 موسر (لكل منهما مدان)
 واحتجوا لاصل التفاوت
 في نفقة بقوله تعالى لينفق
 ذو سعة من سعته الآية
 والواجب غالب قوت البلد
 فان اختلف وجب لائق
 بالزوج ويعتبر باليسار
 وغيره بطولع الفجر وذكرت
 في شرح الامسـل تعرف
 الغنى والمتوسط والمعسر
 مع زيادات أخر

دخله وخرجه فتوسط ومن زاد خرجه على دخله فمسر ولوا دعت يسار زوجها وأنكر صدق
 بيئته ان لم يعهد له مال والافلاكان ادعى ثلثه ففهمه تفصيل الوديعه (قوله ولا توزع عليهم ما
 أنالنا) هو من ادق قوله في المتن سواء وهى طريقة من جوعة درج عليهم في شرح المنهج أيضا
 والمعاد التوزيع بحسب الارث فلو استويا في الارث كابنين أو كالأخوين وارثين كابنى بنت مؤناته
 بالووية بينهم ما وان تناو نافي اليسار أو أسير أحدهما على والآخر بكسر فالغالب أحدهما
 أخذ نسطه من ماله فان لم يكن له مال افترض عليه نادر لم يكن أمر الحساكم الحاضر بالقوين
 بقصر الرجوع على الغائب أو على ماله اذا وجد له ولو كان أحدهما أقرب والآخر وارثا كابن
 بنت وابن عم مؤن الاقرب لان القرب أولى بالاعتبار من الارث فان استويا قريبا كبت بنت
 وابن ابن مؤن الوارث (قوله ومن له أصل وفرع) أى وهو عاجز فنفقته على الفرع وان بعد
 كاتب وابن ابن لان عصو بتمه أقوى وهو أولى بالقيام بشأن أئيه اعظم حرمة ومن له أب وان
 علاوأم فنفقته على الأب ولو كان بالغاستصحا بالما كالأب في صغره واعوم خبره نادر وله أجداد
 أو جندات فعلى الاقرب مؤنته وان لم يبدل بعضهم ببعض اهمر بزيادة (قوله الادم) بضم
 الهمزة والدال المهملة أو سكونها ما يؤكل به الخبز مما يطبخه ويصلحه فيصير لافعا لنفسه فهو
 من أسباب حفظ الصحة وأفضله اللحم ثم اللبن ثم عسل النحل ثم من قوته اللحم أو اللبن أو القمح
 لا آدم له كافي مر ويجب لها اللحم يليق به بقساو يسار أو غيره كمعاده للحل قدر أو وقفاو بقدر
 الادم واللحم قاض باجتهاده عند التنازع ويقاوت في قدرهما ما بين الثلاثة الموسر والمعسر
 والمتوسط فينظر ما يحتاجه المدمن الادم فيعرضه على المعسر ويضعه على الموسر وما بينهما ما
 على المتوسط وينظر في اللحم الى عادة الحل من أسبوع أو غيره ويجب عليه ما يطبخ به من حطب
 أو غيره وما يحتاج اليه من شيرخ ونحوه ويعتبر في الادم لها عادة أمثاله قدر من رطل أو أقل أو
 أكثر وجنس من لحم أو زيت أو لبن أو غيرها وتختلف بالفصول فيجب في كل فصل ما يناسبه وزنها
 من جمعة أو شهر أو غيرهما والقرى والمملوك عادة أمثاله (قوله والكسوة) بكسر الكاف
 وضعا ولا يدان تكون بحيث تكفيها ولو أمة وان اعتادت العرى وتختلف كفايتها بطولها
 وقصرها وهزالها ومن أولوا اعتاد أهل البلد قصيرها كتياب الرجال لم يعتد ذلك وانما يلحج
 الى تقديرها كالثمن لمساعدة كفاية البدن المانعة من وقوع تنازع فيها ويختلف عددها
 باختلاف البلاد سارو بردا وجودهم أو ضدها يساره وضدهه فيجب قياس وسارو بل وخمار
 أو ما يقوم مقامهما بالنسبة لعادة عملها ويجب الجمع بين الخمار والمنفعة حيث احتج اليهما
 أو اقتضته العادة ونحو مكعب مما يدان فيه ويزيد على ذلك في شتاء شوجبة كنزوة بحسب
 عادة مثله من قطن وكان وصفاة ونحوها فان لم تكف واحدة يزيد عليها ثم لو اعتد رقيق
 لا يستعمل يجب بل يجب صفيق يقارب ويفاوت في كفاية ذلك بين الموسر والمعسر والمتوسط لان
 المعتد في كسوتها جنسا ونوعا عادة أمثال الزوج وقدرها كفايتها أطول أو قصرها كما مر بخلاف
 كسوة القريب والمملوك فان المعتد في إعادة أمثالها أصلا ونابعا ويجب لها ما تنفعه عليه
 من لبد في شتاء وصغير في صيف على معسر وقيل بساط صغير وعلى موسر طاسة يفتح الطاء
 والفا على الافصح بساط صغير نخب له وبرة كبيرة وقيل كسوة في شتاء ونطع يفتح النون

(ولو كان له) أى لمن تجب
 نفقته (ابن وبنت فالنونة
 عليهم ما هو) لا تتركها
 في مطاق الارث فلا تختص
 بالابن ولا توزع عليهم ما
 أنالنا بحسب الارث ومن
 له أصل وفرع فنفقته على
 الذرع (ومن وجبت له
 النفقة وجب له الادم
 والكسوة)

(قوله وابن عم)
 وابن ابن ابن لان ابن الم
 لانه عليه أصلا (قوله
 بساط صغير) أى لهما
 حدفا كما يؤخذ من المنهج
 وعبارته وعلى متوسط
 زاية وقيل بساط صغير

وكسرها مع اسكان الطاء وتحتها في صيف تحتها ازالة او حرقها لانها لا يسطون وحدهما
ويجب انومها على كل منهم مع التناوت في السكنية بينهم فرائض ترقده عليه كضربة لبنة ومخدة
بكسر الميم مع الحاف أو كساة في شتاء ومع رداء في صيف بحسب العادة حتى لو كانوا لا يعتادون
في الصيف لنومهم غطاء غير لباسهم لم يجب غيره ولا يجب ذلك في كل سنة بل يجدد وقت تجديده
عادة بخلاف الكسوة فانها يجب في كل فصل وهو سنة أشهر وهذا في غالب البلاد التي تبقى
فيها الكسوة هذه المدة فلو كانوا في بلاد لا تبقى فيها تلك المدة فطر الحرارة أول رداء ثيابها
اتعت عاداتهم قال عيش وكذلك لو كانوا يعتادون ما يبقى سنة كالا كسوة الوثيقة والجلود
كأهل السراة بالسراة فالا شبه اعتبار عاداتهم (قوله والسكنى) ويعتبر في المسكن كونه
لائقاً به إعادة من دار وحجرة أو غيره ما وان لم يملكه اتخذها في القريب والمملوك كذلك
(قوله وتوابها) أى الثلاثة وقوله كالة تنظيف مثال لتوابيع الكسوة وذلك كمشط
ودهن من زيت أو نحوه كصابون ونحوه ترك يفتح الميم وكسرها تعين لدفع صنان فان لم يتعين
بأن يدفع عنه أو تراب لم يجب وأجرة حمام اعتيد دخولاً وقدر أجرة في شهر أو أكثر بقدر
العادة ولو كانت من وجوه الناس بحيث لو اقتضت عادة مثلها الخلاص للحمام لها واجب عليه
اخلاؤه فان لم تعد دخوله لم يجب وغنى ماء غسل بسبب الزوج كوطئه وولادته امنه بخلاف
الحيض والاحتلام ويتأس بذلك ماء الوضوء فيه فرق بين أن يكون بسببه وأن يكون بغيره
ولو جاءها ثم حاضت فمن الماء عليه أو بالعكس فعليه ما ومن توابيع الكسوة أيضاً خيمطة
خياطة ونحوه وتكة لباس وزر والقميص ونحوهما (قوله وآلة كل لها) مثال لتوابيع
النفقة وكذا يجب لها آلة شرب بثلاث الشمين وقيل بالفتح مصدر وبالضم والكسر هما
مصدر وطبخ وذلك كقصعة يفتح القاف وكرو حجرة وقدر ومغرفة من خرف أو حجر أو خشب
وكذا يجب ما يطبخ به من حطب ونحوه وما يحتاج اليه من شـيرج ونحوه ومن توابيعها أيضاً
ما جرت به العادة من كعك وسك ونقل في الأعياد ونحوها كيوم العشر وأربع أيوب ويوم
صباغ البيض والطبخية بعده ويجب لها القهوة والدخان ان كانت تشرب ذلك وكان قادراً
عليه والخضراوات من قرع وملوخية وبامية كافي عيش على مر ولا يجب لها كل وخضاب
فان أراد الزينة به هيأه لها التزين به ولادوا مرض وأجرة نحو طيب كحاجم وقاصد لان ذلك
لحفظ الاصل ومن ثم لم يجب لها السراخ والسمن زمن التناس ولا ما يصنع عقب الولادة من
حلبة ونحوها بخلاف ما يشتمه زمن الوحم فانه يجب ولم يذكره مثال لتوابيع السكنى وذلك
كالة تنظيف البيت كمشقة وزحانة واعلم أن جميع ما تأخذه الزوجة مما ذكر عليك ولو نفقة
خادمها انما التصرف فيها بمشاشات الا المسكن والخدم فانهم ما امتاع ولذا يعتبر فيهما كونهما
لائقين به بخلاف غيرهما فان الاعتبار فيه كونه لائقاً بالزوج كما مر (قوله ونسقط النفقة بمضى
الزمان) أى فلا تصير نفوته ادنيا عليه الا باقتراض قاض بنفسه أو ما ذونه الغيبة أو صنع فانها
حينئذ تصير دينا عليه بشرط أن يثبت عنده احتياج الفرع وغنى الاصل مثلاً ما يجرد فرض
القاضي بالفاء أو أذنه في الاقتراض فلا تصير به ما دينا عليه وللقريب أخذ نفقته من مال
قريبه عند امتناعه ان لم يجد جنسها وله الاستعاضة ان لم يجد لها ولا يجوز عن الحاكم الرجوع

(قوله وأجرة حمام) أى ان
لم يتنب عليه محرم ككشف
عورة والاحرم فيحرم
الاذن لها حينئذ شيئاً
من

والسكنى وتوابيعها) كالة
تنظيف للزوجة وآلة
أكلها وقولي وتوابيعها
من زيادتي (ونسقط النفقة
بمضى الزمان بلا اتفاق

ان أشهد وقصد الرجوع والافلا والاوجه جريان ذلك في كل منفق كالآثم اذا استقرضت عن
 الاب لغيبته ولم يكن هنالك حاكم فان أشهدت فعليه قضاء ما استقرضته والافلا وللأب علا
 أخذ النفقة من مال فرعه الصغير أو المجنون بحكم الولاية وليس للأثم أخذها من ماله حيث
 وجبت لها الا بالخاكم كفرع وجبت نفقته على أصله المجنون لعدم ولايته وما ولو نفي الاب
 ولدا ثم استلمته رجعت امه من ماله عليه بالنفقة وان لم يأذن القاضي ولم تشهد لانه مقصر بنفيه
 الذي تبين بطلانه برجوعه عنه فموجب بإيجاب ما فوته به فلذا خرجت هذه عن نظامها (قوله
 النفقة الزوجة) أي ماعدا المسكن والمأدم فانما يستطاع بعض الزمان لما مر من انهما
 امتناع فلو غير بالزوجة بدل النفقة كان أول (قوله فلا تسقط) أي بعض الزمان فلا ينافي أنها
 تسقط بشروط أي خروجها عن طاعة زوجها ولو في بعض اليوم وان لم قائم ~~بغير~~
 ومجنونة كأن منعه التمتع بها ولو بلس الاعذار كعالة ومرض يضر معه الوطء وحيض
 ونفاس وكأن خرجت من مسكنها بلا إذن منه الاعذار كخوف من انه دام المسكن أو غيره
 وكذا زيارة أهلها أو عيادتهم في غيبته وتسقط أيضا بغيرها ولو بإذنه الا ان كان معه أو بإذنه
 أو حاجته ولو مع حاجة غيره أو بأكلها عنده برضاها كالعادة وهي رشيدة أو غير رشيدة وأذن
 وإياها في أكلها عنده فان لم يأذن لها لم تسقط بل الزوج متطوع ان كان رشيدا والارجع بما
 أدفعه ورجعت بنفقته المقتدرة شرعا وكافة في ذلك الكسوة بأن تلبس من ملبوسه ولو
 ضيقت الزوجة فان كانا كماله وحده سقطت مؤنتها وأولها وحدها لم تسقط أولها ما وجب
 بالقسط واعلم أن الزوج لو أعسر مالا وكسبلا نقابه بأقل نفقة أو يسكن أو مهر وجب قبل
 وطء ولم نصبر وجهه فلها الفسخ أما لو امتنع من الاتفاق وهو موهر أو متوطس أو حاضر
 أو غاب فليس لها الفسخ وان انقطع خبره على المعقد اذ لا بد من يئنه فله بداعساره الآن
 فلها الرفع حينئذ للحاكم والفسخ

(النفقة الزوجة) وخادمها
 فلا تسقط بل نصير ينافي
 ذمته لانها بالنسبة اليها
 معارضة في مقابلة التمكن
 للتمتع وبالنسبة الى غيرها
 مواساة
 * (باب الحضانة) *

بفتح الحاء ما خد وزمن
 الحضن بكسر هاء هو
 الجنب الضم الحضنة
 الطفل اليه

* (باب الحضانة) *

لما كانت قد توجدمع الارضاع والنفقة وبدون أحدهما أنخرت عنهم ما أيضا فوثقنا
 واجبة على من عليه نفقة الطفل فاذا امتنعت الام منه لم يجبر وإن قتلت لأمها أو زرع
 في أمها فلا بد من ثبوتها عند الحاكم فلا تسلم لها الا بعد ذلك وللأم مثلا طلب أجره عليه أغبر
 أجره الارضاع فلها طلب أجره على كل من سملها وإذا طلبت أجره عليه أو هنالك متبرعة قدمت
 عليها وإني هنا في اتفاق الحضنة مع الأشهاد وقصد الرجوع ما مر آنفا ويكتفى قول الحاكم
 أرضعته واحضنيه ولك على الاب الرجوع وان لم يستأجرها وتنتهي الحضنة في الصغير بالتمييز
 وما بعده الى البلوغ تسمى كقوله ~~كذا قاله الماوردي~~ وقال غيره تسمى حضنة أيضا وفي
 المجنون بالاقاقة (قوله بفتح الحاء) مصدره سمي الحضن من باب نصر ودخل ومصدره القيام
 حضنا أو حضونا قال في الخلاصة

وما في مخالفا للماضى * فبإيه النقل كمنط ورضا

(قوله وهو الجنب) الأولى أن يقول وهو ما دون الإبط الى الكسح أي مالا من الجنب لثبوت
 ذلك الصدوق انه من مسمى الحضن (قوله الضم الحضنة الخ) يؤخذ منه أن معناها لغة الضم كما
 صرح به في بعض نسخ المنهج فيكون المعنى اللغوي أعم من الشرعي كما هو الغالب اسكن قوله

الاطفل يفيد كونه أخص على خلاف الغالب فكان الاولى أن يسد له بالخصون (قوله) وشرا
 حفظ الخ) هذه هي الحضانة الكبرى وأما الصغرى فهي وضع الصغير في الحجر والقائه الذي
 وعصره في فمه عند الحاجة إليه وليس الكلام هنا في الواجب الكلام في الكبرى (قوله) من
 لا يستقل بأموره) ولو كبر ما جئنا (قوله) وترينه بها) أي بعمل يصلحه ويقبه عما يضره كأن
 يتعهد به غسل جسده وثيابه ودهنه وكلمه وربط الصغير في المهد وغير ذلك ومن ثم قال الامام هي
 مراقبة على الحاضن والاعيان كالصابون والذهن على المنفق كالحمر والباقي قوله بما للتصوير
 لان ما واقعة على فعل كالعامة والتربية فعل ما يدفع عنه الاذى والقذى وعطائها على الحقة تنهيه
 لانه جمع بينهم ما صاحب المنهج واقصر المصنف في المنهج على التربية فدل ذلك على عدم المغيرة
 ويدل له أيضا أن م لم يذ كر للعطف معنى يغير معنى التربية بل ترك معناه وبين معناه وقال في
 القاموس يقال حضنت المرأة الطفل اذا ربته اه وهي صريحة فيما قلنا ويحقل أنه عطف عام
 أو مغاير لان المراد بالتربية الاصلاح وهو غير الحفظ (قوله) والانات البقي) أي لانهن أشفق
 وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها وأورد على ذلك أن الحضانة قد تجب للذكور وأجيب
 بان المراد البقي من حيث الحكمة المذكورة فلا ينافي أنهم قد تجب للذكور فقط وقد تجب للاناث
 فقط وقد تجب لهما فوجوب المذكورة فقط فيما اذا لم يوجد معهن اناث وترتيبهم كترتيب ولاية
 الشكاح لا الارث فيقدم الجد على الاخ هنا وان لم يقدم عليه في الارث ويشترط في الذكر الذي
 تثبت له الحضانة أن يكون قريبا وارثا محرم ما كان كاخ أو غير محرم كابن عم ولان لم يشتم انه غير
 محرم حذر من الخلوة المزمعة بل تسلم الثقة بعينها هو كبنته وأخته وزوجته فلو فقد في الذكر
 الارث والقراية كالأبنتي أو الارث دون القراية سواء فقدت المحرمية أيضا كابن الخال وابن
 العمه أو لا كالخال والم للام وأي الام أو القراية دون الارث كالمعتق فلا حضانة له لعدم القراية
 التي هي مظنة الشفقة في الاخيرة واضحة في غيرها فالاقسام أربعة وجود الارث والمحرمية
 أو الارث فقط وقد تدهما وقد الارث فقط ووجوب الاناث فقط فيما اذا لم يوجد معهن ذكور
 وبقدم منهن أم فأمهات اهلها وارثات تقدم القربي فالقربي فأمهات أب كذلك وان علاقة تقدم
 القربي فالقربي فاخت نخله فبنت أخت فبنت أخ فعممة وتقدم اخت وخالة ولابوين عليهن
 لاب ولاب عليهن لام وتثبت الحضانة لاني قربية غير محرم لم تدل بك غير وارث كبنت خالة وبنت
 عم وبنت عم غير أم وان كانت غير محرم بخلاف غير القربية كالمعتق وبخلاف من أدات بذكر
 غير وارث كبنت عم لام دون بنت الخال فان ثبت اهلها على المعق دلالتهم بأقرب للام من بنت الام
 للام لان أباه هو الخال أقرب للام ومحل الترتيب المذكور في الذكور والانات ما لم يكن
 للخصون بنت والا قدمت في الحضانة عند عدم الابوين على الجدات وما لم يكن له زوج يمكن
 تمتعه بها والا قدمت ذكر اكان أو انثى على كل الأقارب والمراد بتمتعها بها أو ماؤه فلا بد أن تطيقه
 والانات تسلم اليه ووجوب المذكورة والاناث فيما اذا اجتمع ما وتقدم حينئذ أم فاهاتهما وان
 علت فاب فأمهاتهما وان علا فلا قرب فلا قرب من الحيوان ذكرا كان أو انثى فتقدم الاخوة
 والاخوات على غيرهما كالخال والعمه فان استويا قربا تقدمت الانثى لان الاناث أصبر وأبصر
 فتقدم أخت على أخ وبنت أخ على ابن أخ فان استويا ذكرا أو أنثى كاخوين أو بنتين قدم

وشرا حفظ من لا يستقل
 بأموره وترينه بها يصلحه
 والانات البقي بها كما يؤخذ
 مما يأتي

بقرة من خرجت فرعته على غيره، والخنفي كالد كرهنا ولو قام بكل الأقارب مانع من الحضنة
رجع في أمرها للقاضي الأمير فيضعه عند من يراه ولو من غير الأقارب (قوله تقدم فيها الأم وان
علت) وتقدم من أمهاتها القربى فاقربى كما هو ودليل تقدم الأم مارواه البيهقي والحاكم
وصحح أسناده أن امرأتها يارسول الله أن ابن هذا كان بطني له رعا، وحجري له حواء، وثديي
له سقاء، وإن أباه طافني وزعم أنه ينزعني فنبال أنت أسق به ما لم تنسكني ومعلوم أن القريب
المذكور أتمها وفيما إذا اجتمع الأنثى والد كوروسيد كما إذا اجتمع الأنثى فقط في قوله وتقدم
أقارب الخ ولم يذكر الحالة الثالثة وقد علمنا (قوله إذا كانت أهلا) أي بأن اجتمع فيه شروط
الحضنة وهي سعة البلوغ والعقل والحرية الكاملة والعذر والاقامة يولد المحضون والمخلق
من زوج لاحق في الحضنة وإن رضى بعضهم بالولد أو له حق ولم يرض بذلك وعدم امتناعها
من أرضاعه وهي ذات ابن مع قصر يحكم لها بالاجرة فإن لم يصرحوا به لم يثبت له تسقط لأن
امتناعها حينئذ لطلبهم أنهم إن وجدت متبرعة غيرها سقطت كما مر والاسلام في مسلم والسلامة
من شعور برص كعبي في حق المباشرة بنفسه، وتكفي العدة الظاهرة كشم ود النكاح ولا يكاف
الحاضن اثبات عدالة عند الحاكم حيث وقع النزاع فيها بعد التمسك فلا ينزع الولد منه ويقبل
قوله في الأهلية فإن وقع قبله احتياج المدي إلى أمهاتها وعلى هذا التفصيل يحمل افتاء النووي
ولا تنسج بينه بعدم الأهلية إلا مع بيان السبب كالجرح ولو أخر المصنف هذا الشرط عن جميع
ما يأتي أو قال فيقدم فيها من الأهل لها أم الخسكان أولى لايمام كلامه اختصاصه بالأم وليس
كذلك لا يقال يعلم اشتراطه في غيرها بالاولى لا فاقول دلالة المنطوق أقوى من دلالة المقهوروم
ولو وجد بالحاضن مانع من رفق وتزوج من لاحق في الحضنة ونحو ذلك ثم زال ثبت الحضنة
(قوله على الأب) أي وكذا تقدم أمهاتها عليه كما مر وبعد الأب أمهاتها إلى آخر ما مر (قوله
لوفور) أي تمام شفقة من الولد يخلق من ترائها المجاورة لحل الشفقة الذي هو القاب راعها
نسب إلى الأب دونها مع أنه مخلوق من ما تم مالان المخلوق من ما تم الأشياء التي لا تدوم كالخس
والعين ومن مائه الأشياء التي تدوم ولا تزول طول العمر كالعظم والعصب والعروق وكل مولود
يزيد كل سنة قدر أربعة أصابع بأصابعه وكل أحد طوله أربعة أذرع مقبوضة الأصابع بذراع
نفسه والقوة تزيد إلى الأربعين وتنف إلى الستين وتنفقص بعد ذلك (قوله هو أولى) أي لأن
المدار هنا على التمييز وإن وجد قبل السبع بخلاف الصلاة فإن المدار عليه مع بلوغ السبع لأن
مبناها على التحفيف فأيضا بالحكم بالسبع والمدار هنا على معرفة ما يصلح الطفل فأيضا بالحكم
بالتمييز (قوله إن افتراها) أي من النكاح وهو ليس بقيد بل مثله ما إذا كانت أمة الأب عنده
فربما تدله وتوله وصلا أي بأن كان كل من أمهاتها وأهلا وخروج به ما إذا لم يصلح إلا أحدهما فإنه
يتعين وما إذا لم يصلح واحد منهما فأنه تنقل الكفالة إلى بعدهما إن صلح والاعين الحاكم وجوبا
من يصلح من أقاربه أو غيرهم (قوله خير غلاما) أي والغلام لا يطلق شرعا على المميز أوالغمة
فيطلق على المولود من حين ولادته (قوله إن تدافعا) كأنه قال هذا أي على تقدم الأم على
الأب إن لم تدافعا فإن تدافعا الخ (قوله إن يتنفع) الأولى امتنع فعلم أنه لا يجبر أحدهما
عليهما إن لزم تنفع المحضون لواحد من أمهاتهما (قوله أو أقام كل) خرج بذلك ما لو اتفق

(تقدم فيها الأم وان عل
إذا كانت أهلا على الأب
وان عل) لو فور شقتها
(إلى أن يبر الولد) هو أولى
من قوله يبلغ سبع سنين
(فبغيره) ما إن افتراها
وصلا لأنه صلى الله عليه
وسلم خير غلامين أبيه وأمه
رواه الترمذي وحسنه
والغلام كالغلام (فان
تدافعا) بأن يتنفع كل منهما
منها (أو أقام كل منهما يولد

(قوله ولو أراد كل من سفر الى قوله فالام أولى الخ) قبل فيه نظر تأمل اه (قوله ليشمل مسئلة الامتناع) وأيضا تفصيل الشارح
وجود في الاب أيضا بالنسبة للام (قوله لشمول الاقارب للذكور) أي ابتداء ٢٩٥ قبل قوله الوارثات وبعبارة كيف هذا

مع قول المتن الوارثات حيث
عبر بجمع الاناث وبعبارة
الرجائي قوله الوارثات دفع
به ما يراد على تمييزه بأقاربها
لادخاله المذكور اه وقد
علت أن معنى عبارة المتن
وعبارة الرجائي واحد

أو تزوجت) بن لاحق له
في الحضنة أو عين له ذلك ولم
يرض بعضهما الولد (قدم)
عليها (الاب) لقيام المانع
بالأم (وتقدم أقاربها) بقيد
زدته بقولي (الوارثات على
أقاربها) كما تقدم هي على
الاب (الاخت لا مقدم
عليها أم الاب) وان علوا
(والاخت لا بوزن أولاب)
أقوة أرهن وخرج بالوارثات
غيرها من أدلت بذ كغير
وارث كام أبي الأم وبنت ابن
ابنت وبنت الأم فلا
حضانة لها لادلائها بن لاحق
له فيها وذكر في شرح
الاصل زيادته على ذلك وذكر
أم الاب من زيادته (ويقوم
أبو الاب مقامه في غيبته في
الحضنة وغسل الميت
والصلاة عليه) لقيامه
مقامه في الشفقة وتركت من
الاصل أشياء لم من محالها
ووقع فيه زيادة الاقبال
قوله في الحضنة والوصاب

أحدهما بالمدة أخرى ولم يقدّم بها بان انتقل للعبارة أو حج أوزنه فالأم أولى بالولد عمرا كان أولا
حتى يعود المسافر لخطر السفر طال مدته أولا ولو أراد كل منهم مسافرا واختلاف امتداد وطريقه
وان كان سفره قلة فالأم أولى على المختار (قوله أو تزوجت) أي الأم وان لم يبدّل به أو قوله بمن
لاحق له في الحضنة كالاجنبي وان رضى لانه حينئذ مشغولة عن المحضون بحق الزوج (قوله
أو عين له ذلك) أي حق في الحضنة في الجملة وان لم يكن له حق الآن كعمه أو ابن أخيه قال مدر
ويتصور نكاح ابن الاخ فيما اذا كان المستحق غير الأم وأمهاتها كأن تزوج أخت الطفل لأمه
بابن أخيه لآبائه فانهم تقدم على ابن أخيه لآبائه في الاصح اه أي فلا يتصور ذلك في الأم لان
ابن أخي الطفل مثلا ابن ابنها أو ابن ابن زوجها ولا يجوز لها نكاح واحد منهم انهم يتصور ذلك
في الأم المجازية كالجدة كأن يتزوج ابن أخي الطفل بجدة الطفل لأمه وصورة ذلك أن ينكح
شخص امرأتهما فتأتي بولد وله ولد من غيرها ثم مات هذا الشخص وزوجته فحضنت الطفل
أم أمه ثم تزوجت بابن أخيه لآبائه أو بأخيه لآبائه فان حضانتها انقطعت (قوله قدم الاب) أي
أجبر عليها لان الشفقة عليه حينئذ وقوله لقيام المانع الاولي أن يقول لقوط حضانتها ليشمل
مسئلة الامتناع ان ليس امتناعها مانعا لاهل بيتها بل مسقط (قوله وتقدم أقاربها) أي الاناث
كامهاتهن فقدم من على أمهاتهن كما يعلم من الترتيب السابق عند اجتماع الصنفين فالأبيل أقاربها
بأمهاتهن أمثلا لكان أولى لشمول الاقارب للذكور اذ هو جوع قريب مع أن المراد الاناث كما
عات (قوله وان علوا) أي الاب هو أمه وغاب في النسبة المذكرة لشرفه (قوله وخرج بالوارثات
غيرها) الاولي غيرهن ولا يدرى ذلك قوله في شرح الاصل ثبت الحضنة لائق غير محرم
كبنات العم وبنت العم وبنت الخالة اه لان مراده التي لم تدل بذ كغير وارث كما صرح به في
شرح المنهج ومراده بنت العم التي لغير أم وبعبارة المنهج مع شرحه وثبت الحضنة لائق قريبة
غير محرم لم تدل بذ كغير وارث كما يعلم من التقييد بالوارث فيما مر كبنات خاله وبنت عمه وبنت عم
لغير أم اه وبذلك تهلم رد ما قاله قل من معارضة كلام الشارح لكلام شرح الاصل (قوله
وبنت الأم للام) بخلاف بنت الخال فانهم اتفقوا على المعنى كما مر وان أدلت بذ كغير وارث
خلافه فالأم من في شرح المنهج (قوله لادلائها) أي الثلاثة المذكورة ولو قال لادلائهن
سكان أولى (قوله وذكر في شرح الاصل الخ) فقد ذكرناه لك سابقا مع زيادة (قوله ويقوم
أبو الاب) أي وان علا وقوله في غيبته في معنى عند فلا يلزم عليه تعلّق حرفي بحر بعامل واحد
بمعنى واحد وظاهره ولو كانت الغيبة دون مسافة القصير (قوله ووقع فيه) أي الاصل

• (كتاب الجنائيات) •

أي على الايدان بقريته مذكرة الجنابة على الاموال فيما مر في باب الغصب وفيما يأتي في باب
السرقه وقطع الطريق وعلى الاعراض في باب الصيال وهذه العبارة أولى من تعبير غيره بالمخارج
لشمولها القتل بغير السحر (قوله ومنقل) كحجر وبندق ورمح ونوت وفي القتل بالسم لا
التمصاص عندنا خلافا للحنفية والسحر والمثمل التجميع وتقديم الطعام المسعوم والاكرام
على القتل (قوله لا يجل) أي لا يجوز دم أي اراقة دمه فقدم الخ لان الحل من الاكلام التي

حذفها كما صنعت • (كتاب الجنائيات) • الشاملة للجنابة بالمخارج وبغيره كسحر ومثمل والاصل فيها آيات كآية
يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص وأخبار كثير العيصين لا يجل دم

امرى مسلم يشهد ان لا اله الا الله وأنى رسول الله الا باحدى ثلاث الشيب الزانى والنفس بالنفس والتاويل ليدنه المارق للجماعة (يجب القودى النفس والطرف والعق) وهو من زيادى (والجرح بشرط عصمة القتل) فلا يقتل ذى ولا غيره بحربى (و) بشرط (المكافاة) أى مساواة القتل للقاتل حال الجنابة (وهى فى النفس أن لا يفضل) الجنائى (مجنبيه بحرية أو اسلام أو أصلية أو سيادة) فلا يقتل

(قوله لان المنقسم الخ) هذا لا يشهد فى دفع الاعتراض كما لا يخفى فالأولى الجواب بان الوجوب بالنسبة للإمام عند الطلب والاباحة بالنسبة للمستحق تدبر (قوله وتعتبر العصمة الخ) حاصله أن العصمة تعتبر من أول آخر الفعل الى الزهوق والمكافاة تعتبر من أول الجنابة الى تمام الفعل فكان الصواب عكس ما فعل المشى وأما قوله فلو جرح حربى مسلما الخ فصوابه فلو جرح مسلم حربيا الخ أو يقول لعدم التزامه للأحكام وبالجملة نسخ المشى هنا مخالفة وكل لا يتناول عن شئ وهذا صريح المقام ويمكن تغريب عبارة المشى على هذا تأمل

لا تتعلق الابالافعال بالادوات (قوله امرى) أى ذكر وخصه لشرفه وان كان الحكم شاملا لغيره من انى وخفى وخرج بالاسلم الكافر ففيه تفصيل ان كان له أمان يحقق دمه به قد ذمه أو عذبة أو أمان مجرد ولو من الاتحاد فكالمسلم لم والاصل دمه ان كان بالفساغ فلا والامتنع طوق الغايب وجه يشهد مصفة كاشفة لامرى لاستفادتهم من الوصف بالاسلام وانما أتى به البيان ما يحصل به الاسلام (قوله الاباحدى ثلاث) أى خصال ثلاث فىل أى يجوز بمعنى يجب لأن الجائز يصدق بالواجب والوجوب على الامام لا على غيره من الاتحاد (قوله الشيب الزانى) على تقدير مضاف أى خصله الشيب الزانى وهى زناه والمراد بالشيب المحصن وقوله والنفس أى وقتل النفس المحفى عليها بالنفس أى المقابلة بالنفس الجنينة ويصح أن يراد بالنفس الاولى النفس الجنائية وازدافه قتل المقدرا اليها من اضافة المصدر فاعله وبالنفس الثانية المحفى عليها وهذا هو المناسب لما قبله وما بعده فالكلام كله فى اوصاف الفاعل المبيحة لارافة دمه وقوله والتارك على تقدير مضاف أى وترك التارك ليدنه بالردة وقوله المارق للجماعة أى للجماعة المسلمين لا للجماعة الصلابة فهو مصفة كاشفة للتارك (قوله يجب القود) أى اذا طلبه المستحق الخاص وطلبه له جائز فاذا طلبه وجب على الامام استيفاء مؤمولى الجنائى تسليم نفسه فان لم يكن مستحق خاص فليس للعالم القتل نعم لو رأى فيه مصلحة كأن وجد شخصاً يحمل مخيف يقتل من انفرديه كان له قتله للمعاملة فيجوز فيه حكمها والحكم على القود هنا بأنه واجب لا ينافيه ما يأتى من التقسيم الى واجب وحرام ومباح خذ لا فالما قومه به ضمهم لان المنقسم الى الاقسام الثلاثة القتل لا خصوص القود (قوله فى النفس الخ) وما زاد على هذه الاربعة كازال شعير فى ازالته مثله كشعر خبية رجل فففيه التعزير (قوله والطرف) بفتح الراء العضو اما ما ساكن ما فهو البصر قال تعالى يتطرون من طرف خفى (قوله والجرح) المراد به خصوص الموضحة لان القصاص لا يجب الا فيما فى أى جرح كانت من اجزاء البدن أما دية فلا تجب الا اذا كانت فى الرأس أو الوجه أو ما بقية الجراح فى الهاشمة والمنقلة منه الدية وفى غيرهما مجرد الحكومة (قوله عصمة القتل) أى بايمان أو أمان كد قد ذمه أو عهد وتكفى ولو على القاتل وحده فيقتل وان محصن ومردت بملأه ما ولو قال المحفى عليه لكان أولى وأعم ولما سبق قوله الا تى وذكر العصمة فى الجميع وتعتبر العصمة من أول اجزاء الجنابة الى تمام الفعل فقط وأما المكافاة فتعتبر حال الجنابة فقط فلو جرح حربى مسلماً لم قبل الزهوق لا يقتل به لعدم العصمة حال الفعل فدره شعبة عطفية (قوله ولا غيره) من مسلم أو مرتد أو حربى وقوله بحربى وان لم بعد وقوع الجنابة عليه لان المعبر به عصمة حال وقوعها كما مر (قوله مساواة القتل الخ) لو قال مساواة الجنائى مجنبيه لكان أولى وأعم (قوله حال الجنابة) مراده من ابتداءه الى الزهوق كما مر ولو جرح الكافر كافراً أو رقيقاً رقيقاً قائماً لم الجراح أو عتق قبل الزهوق لم يقتل أو بعده قتل (قوله وهى) أى المكافاة ويؤخذ من اعتبارها أنه لا يقتل آدمى بجنى لعدم العلم به حينئذ وقوله أن لا يفضل أى يزيد وباه نصر كما فى المختار (قوله اسلام) أى أو أمان كما زاده فى شرح المنهج فلا يقتل ذى بحربى (قوله فلا يقتل الخ) تفرع على المكافاة فى الامور المذكورة ويؤخذ من الاقتصار فى امتناع القصاص على ما ذكر عن أنه يقتص من الرجل بالمرأة فى النفس وغيره لانه لم يفضاها بشئ مما ذكر ومن العالم للجواهر والشريف بالوضيع والعدل بالقاسق

الحرب من فيه ورق ولا مسلم

بكاثر ولا أصل بقرعه
ولا مكان بريقه (وقى
الثاني) أى الطرف
والمعنى (ذلك) أى أن
لا يفضل إلى آخره (والأصم
الأخص وسلامة الخلقة)
وهى المنفعة فلا تقطع يد
الحرب من فيه ورق ولا يد
مسلم يد كافر ولا يد أصل يد
قرعه ولا يد مكان بريقه
ولا المين باليسار ولا العكس
ولا عين مصحفة بمقدرة عما
ولا لسان ناطق بأخرى (وقى
الآخر) أى الجرح (ذلك)
أى الأمور المذكورة
(والمساحة) فيعتبر في
الموضحة مع ما ذكرها وأما
وعرضها فيقاس من رأس
الشاح بقدر موضحة
المشجوع ويخط عليه
بسواد أو نحوه ويوضع

(قوله فيقع الحيف الخ) قد
يقال إذا كان رأس الجاني
شبرين ورأس المجنى عليه
أربعة فيجنى على شبرين
فله بالمساحة شبران فترتب
أخذ عضويه على الآخر
وقد يقال الأيضاح صفة
نابعة للعضو فلم ينعوا فيه
استبعاد عضويه على الآخر
وحاصله الفرق بين الصفة
والذات أنه عليه قبل على
الجلال

والكبير بالصغير والعنف بالفقير وعكسه لما ذكرناه صلى الله عليه وسلم كتب في كتابه إلى أهل
اليمن أن الذكر يقتل بالأنثى رواء اللسان وقيس بمانيه البقية (قوله الحرب) أى ولو كافر أربعين
فيه ورق ولو مسلما خلا فالأبى حذيفة في قوله يقتل الحرب من فيه ورق فلو حكم ما حكم بقتله به لم ينقض
حكمه وما أحسن قول بعضهم

خذوا بذي هذا الغزال فإنه • رماني بسهمى مقلتيه على عمد

ولا تقتلوه أنى أنا بدمه • ولم أرسا قط يقتل بالعبد

والأبى في بدمى للبديهة أى بدل دمي وهو الدية فلا ينافي قوله بعد ذلك ولا تقتلوه ولا يقتل من فيه
رق من فيه ورق أيضا وإن استويا حرية أو زادت حرية المقتول إذا لا يقتل جرحا الحربى بجزء الحرية
ويزن الرقى بجزء الرقى لأن الحرية شائعة فيهما بل يقتل جميعه بجميعة فيلزم قتل جرحى حرية بجزء رقى
وهو ممنوع ولا رقيق مسلم بصر كافر وعكسه لأن المسلم لا يقتل بالكافر ولا الحربى بالرقيق ولا تجبر
فضيله كل منهما فانقصته ويقتل رقيق ولو مذبذب أو مكاتب أو أم ولد برقيق وإن عتق القاتل ولو قبل
موت الجرح لتكافئه ما بدشركهما في المملوكية حال الجنابة اه أفاده في المنهج وشرحه
بزيادة (قوله ولا مسلم) ولو زانيا معصنا بكافرو ولو ذميا وإن ارتد المسلم لعدم المكافأة حال الجنابة
إذا العبرة في العقوبات بما لها ولو حكم ما حكم بقتل المسلم بالكافر لم ينقض حكمه (قوله ولا أصل
بقرعه) فلو حكم بقتله ما حكم بنقض حكمه إلا أن أضبح الأصل فرعه وذبحه وحكم بالقرح ما حكم
فلا ينقض ولو قتل ولده المنى بلعان لم يقتل به وإن دام مصر على النفي على المعتمد ويحجر الخلاف
في القلع بسرقة ماله وفى حده بقتله وفى قبول شهادته اه أفاده مر (قوله ولا مكان
بريقه) أى وإن كان أصله على المعتمد ولو قال ولا سيد بريقه لكان أعم لأن يقال انما نص على
المكاتب لأن غيره معلوم بالأولى لأنه إذا لم يقتل من ملكه ضعيف بريقه فأولى أن لا يقتل غيره
أو يقال إن غير المكاتب دخل في قوله فلا يقتل الحرب من فيه ورق (قوله ذلك) أى أن لا يفضل إلى
آخره) أى الأمور الأربعة وقوله والأصم عطف على ذلك فزاع على الأربعة شرطين في الطرف
والعنف وسبأ في زيادة واحد في الجرح فجملة شروط الكفاءة مطلقا سبعة (قوله وهى المنفعة)
تفسير باللازم والأفان الخلق والاعضاء المخلوقة والمنفعة قائمة بهم فيلزم من سلامتها سلامة منفعتهما
(قوله فلا تقطع الخ) أخذ محترقات الشروط الستة على الألف والآخر المرتب والباقى الجميع
دخلة على المجنى عليه وقوله ولا المين الخ أى لعدم اشتراكهما في الاسم الأخص كاليمين أو
اليسار ولا نظر لاشتراكهما في الاسم الأعم كاليد وقوله ولا عين الخ هو وما بعده محترز الشرط
الآخر (قوله والمساحة) بكسر الميم أى القياس وما اقتضاه كلامه من أنها شرط في وجوب
القود ليس بجيبس بل هى شرط الكيفية استيفائه ولا يقال في المنهج وشرحه والعبرة في قود
موضحة بمساحة ثم قال وانما لم يمتس به ذلك بالجزئية لأن الرأسين مثله لا قد يختلفان صغرا وكبرا
فيكون جزأ أحدهما قدر جميع الآخر فيقع الحيف بخلاف الأطراف لأن القود وجوب فيها
بالمماثلة بالجله فلو اعتبرت بها بالمساحة أدى إلى أخذ عضويه من آخر وهو ممنوع (قوله رأس
الشاح) لو أقطعه المكان أولى لأن قود الموضحة لا يتقيد بكونها في الرأس بخلاف ارتشها وهو
الخمس أبعرة فإنه لا يجب إذا كانت في الرأس أو الوجه وأما في غيرهما ففيها حكومة فاقتضاه

على الرأس يوم أن الحكم خاص به وليس كذلك (قوله بالموسى) هو معرب اعراب المقصود
بمخلاف موسى العلم فانه معرب اعراب ما لا ينصرف وما أحسن قول بعضهم
تجرد في الحرام عن قشر لؤلؤ * وألبس من ثوب الملاحه ملبوسا
وقد جرد الموسى التزيين رأسه * فقلت لقد أدريت ذلك يا موسى
فقوله يا موسى محتمل لموسى الحديد وموسى العلم (قوله في الجميع) فيه أنه لم يذكر العصمة الا في
القتل حيث قال عصمة القتل فلا يقتل الخ الا ان يقال ان مراده انما شترط في الجميع وان
كان تعبيره بالقتل موهوما بخلاف ذلك وسرى اليه ذلك التعبير من كلام الاصل المختص بها
بالقتل وذلك لا يقدح فيها أراد لان الايام السابق يدفعه ذلك بعد الامور الاربعة لا بعد
قود النفس فقط (قوله والقتل أنواع) لوقال والجنابة لكان أعم فان قطع اليد أيضا أنواع
واجب كقطع يد السارق ومباح كقطع اليد قصاصا وحرام كقطعها من ذى أمان عدوانا (قوله
من حيث الحكم) أى أمان من حيث الوصف فسيأتى تقسيمه الى عمد وغيره وأمان من حيث الافراد
فمكثير كقتل الحربى والمرتد الى غير ذلك وقتل زيد وعمرو ويكر الى غير ذلك (قوله ثلاثة) فيه
نظر لانه قد يكون مندوبا كقتل الغازى قريه اذ اسب الله تعالى أو رسوله ومكروها كقتله
اذ لم يجب أحدهما فالقتل تعمي به الاحكام الخمسة (قوله واجب) أى على الامام أو نائبه
بالنسبة لازانى الحصن وتارك الصلاة أما بالنسبة للحربى والمرتد وقاطع الطريق فلا يختص
بالامام أو نائبه بل هو على الاحاد أيضا اهـ قرر شيخنا عطية (قوله وهو قتل الحربى) أى
في حال حربته أما بعد أمره فقتله ليس واجبا فلا حاجة الى حمل بعضهم كلام الشارح على ذلك
والتعقيب بقوله اذا اختار الامام قتله (قوله وهو القتل قودا) لوقال كالقتل قودا لكان أولى
اشهولة قتل الامام الاسير اذا استوت فيه الخصم فانه مباح وأما قتل الخطا فلا يوصف بحمل
ولا حرمة لان الخطأ غير مكلف فيما أخطأ به فعليه كفيل الجنون والبهيمية ومراد المصنف
بالمباح ما ليس بواجب ولا حرام قريضة المقابلة لاستواء الطرفين على مصطلح الاصول لان
المطلوب العفو ولو لم يبال دون الاستيفاء (قوله من مسلم وغيره) بيان لمن لا تمتنع بامان وورد في
الخير لقتل مؤمن أعظم عند الله تعالى من قوال الدنيا وما فيها رواء أبو داود باسناد صحيح وورد
انه صلى الله عليه وسلم قال من أمان على قتل مؤمن ولو بشطر كلته جسيم القياة ومكتوب بين
عيفيه آيس من رحمة الله اهـ ومثال شطر الكلمة أن يريد أن يقول اقتل فلانا فقال اى (قوله
عدوانا) صفة مصدر محذوف أى قتلا عدوانا (قوله من البكائر) بل من أكبرها بعد الكفرة
وموجب للعقوبة في الدنيا والآخرة فلا يتحتم دخول القاتل النار ولا يتخذ وأمره ان الله
تعالى ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه والمراد بالنار في الآية المكنى الطويل أو محمول على
المستحل وبالقود والعفة أو الهدية لا تبقى مطالبة أخرى أم الله تعالى فلان سقط
الآية بوجهة ومجرد التكميز من القود لا يقيده في ذلك لا اذا انظم اليه ندم من حيث المعصية
وعزم على عدم العود والقتل لا يقطع الاجل خلافا للعترة اهـ أفاده مر (قوله وغيره)
كقطع وجرح (قوله وهو قصد الفعل الخ) ذكر الله مد ثلاثة قود وأخرج بالاولين الخطأ
وبالاخير شبه العمد (قوله والشخص) أى عين الشخص وهو الانسان اذ لو قصد شخصه انظمه

بالموسى وذكر العصمة
والاصلية والسيادة من
زيادنى هنا في الجميع
(والقتل) من حيث الحكم
(أنواع) ثلاثة (واجب
وهو قتل الحربى والمرتد
وقاطع الطريق والراى
الخصن وتارك الصلاة)
بما هي مبيحة في أبوابها
(ومباح) وهو القتل قودا
وحرام وهو قتل من له أمان
من مسلم وغيره عدوانا
وهو من البكائر (وأنواع
الجنابة) من قتل وغيره فهو
أعم من قوله وأنواعه تعنى
القتل (ثلاثة) وهو قصد
الفعل والشخص

(قوله بل هو على الاحاد الخ)
هو خلاف ما تقدم من قوله
والوجوب على الامام لا على
غيره لكن المعتمد ما هنا اهـ
مصابى

(قوله وفي الثاني على الماشية الخ) والمصرح به في كلام الشيخين ان ذلك شبه عمد ٣٩٩ وتحتذي به كل اعتبار قصد العنق

شبه العمد اه حل وتلك
قال بعضهم الصحيح انه
لا يشترط تدبير

بما يقتضيه غالباً (وشبه عمد)
وهو قصد ذلك بما يتلف
لا غالباً (وخطأ) وهو أن لا
يقصد الفعل أو يقصده لكن
لا يقصد الشخص (ولا قود
في الأخيرين) وانما فيه حما
الدية لقوله تعالى ومن قتل
مؤمناً خطأ فقتل بر رقية
مؤمنة ودية وخبر قتل

الخطأ شبه العمد قتل السوط
والعصا فيه مائة من الابل
رواه أبو داود وغيره وصححه
ابن حبان وغيره (ويجب)
القود (في العمد) بشرطه
بالاجماع (الافى) أربع عشرة
مسئلة في (قتل الاصل
فرعه) تلبيح لا يقدال ابن
من أبيه رواد الحاكم وصححه
وبقية الاصول كالاب
ورقية المروع كالابن والمعنى
فيه أن الاصل كان سببا في
وجود الفرع فلا يكون
الفرع سببا في عدمه (أو)
في قتله (مورث فرعه) كأن
قتل عتيقه أو زوجة نفسه
وله منها ابن لأنه اذا لم يقتل
منه يجزيه عليه فأولى ان
لا يتوفيه منه (و) في
(اتصال بعض ارث القتل
اليه) أي الى القاتل (كأن
قتل أحد أخوين أباهما ثم
بالآخرهما) والزوجية باقية (فلا يقتل قال تل الاب)

شجرة فبان انما كان خطأ كما يأتي ودخل في قصد عين الشخص رمية بلع بقصد اصابه أي
واحد منهم بخلافه بقصد اصابه واحد فرق بين العام والمطلق اذ الحكم في الاول على كل فرد فرد
مطابقا فكل منهم مقصود بجله أو قصده لا في الثاني على الماشية مع قطع النظر عن ذلك أفاده
مد (قوله بما) أي بنى يتلف غالباً باجراما كان أو غيره كمنقل ومحمروا غرقا ويخربون وعلم منه
بالاولى ما لو قصد به قتل قطعاً (قوله وهو قصد ذلك) أي الفعل والشخص أي الانسان وان لم
يقصد عينه اه أفاده مد (قوله بما يتلف لا غالباً) بأن كان يتلف نادراً كغزاة انما يتلف
بغير مقتل ولم يظهر أثره أما الابرة التي يخاطبها الظروف فغزاهم دلانها تتلف غالباً وكذا غزاة
الابرة المذكورة قتل لما ذكر أو كان لا يتلف لا غالباً ولا نادراً بأن كان على حد سواء كضرب غير
متوال في غير مقتل وغير شدة حر أو برد بسوط أو عصا خفيفة فمن تحمل الضرب به (قوله أن
لا يقصد الفعل) كأن زلق فوقه على غيره أو رمى شجرة أو آدمياً وغيرهما فأصاب غير من قصده
أو رمى شخصاً طنه شجرة فبان انما لا يفرق في الآلة بين كونها تتلف غالباً ولا ولذا لم يتعرض
الها المصنف هنا (قوله قود بر رقية) المصدر اذا وقع جرم لا يشترط واقترن بالفا مجزى مجزى
الامر فكانت قال فاي بر رقية مؤمنة ومثله قوله تعالى فمن مقبوضة (قوله قتل الخطأ) مبتدأ
وشبه العمد بديل أو عطف بيان من الخطأ أو صفة له لان شبه العمد يقال له أيضاً خطأ شبه عمد
وقتل السوط والعصا بديل أو عطف بيان من قتل الاول أو خبر عنه أو عن محذوف تقديره وهو
قتل الخو به فيه مائة من الابل خبر عن قتل الاول على الاحتمالين الاولين أو مستأنفة أو
خبر ثان عنه على الاحتمال الثالث أو خبر عنه فقط على الاحتمال الرابع فآخذ وجوب الدية في
الخطأ من الآية وفي شبه العمد من الحديث ويصح أن يراد بالخطأ في الآية ما قابل العمد
في صدق شبه العمد أيضاً ويدل عليه مقابلة الخطأ بالعمد في قوله ومن يقتل مؤمناً متعمداً
الآية ويرتفع الخطأ المذكور حيث قال قتل الخطأ شبه العمد ولعدم التصريح في القرآن
بشبه العمد اختلف فيه الأئمة فثبتته الشافعي والاكثرون ونفاه مالك وجاعة فقوالوا فبين قتل
بما لا يقتل غالباً كاطمة وسوط انه عمد وفيه القود (قوله بشرطه) أي بشرطه المعبرة فيه
وهي المكافاة والعصاة والقزام الاحكام وكونه ظلاماً من حيث الاتلاف وخرج بالآخرين القتل
بحق والقتل ظلاماً من حيث الاتلاف كأن استحق حر رقبته فقتله نصفين (قوله في قتل الاصل
فرعه) أي سواء كانت اصابته ثابتة بيميناً وظناً بان ادعاء المجرم ولا فالخلة القاتل باحدهما
فقتله واستثناء ذلك منقطع لعدم وجود جميع الشروط السابقة فيه اذ لا كفاءة بين الاصل
وفرعه افضل القاتل على المقتول (قوله وبقية الاصول) أي من قبل الاب أو الام وقوله فلا
يكون الفرع سببا في عدمه قد يقال ان الاب هو الذي نسب في قتل نفسه بقتله فرعه
أو مورث فرعه الآن يقال انه سبب بعدم بخللاف ما لو قتله الاب فانه حينئذ سبب قريب (قوله
أدنى قتله) أي الاصل وقوله عتيقه أي الفرع بخلاف ما لو قتل عتيق نفسه فانه يقتل فيه (قوله
كأن قتل أحد أخوين الخ) للمسئلة أربعة أحوال لانها ما أن يقتل أحدهما الاب والآخر
الام معاً أو متتابعاً على كل امان أن يكون هنالك زوجية أو لا واقصر المصنف هنا على صورة وهي
الترتيب مع بقاء الزوجية كما يستفاد من قوله ثم لا تحرمها والزوجية باقية وخرج بذلك

(قوله ولا تزوجنكم) أو
 هنالك زوجية لكن لا توارث
 بأن أعتق أمته في مرض
 موته وتزوج بها في مرض
 موته وطال ذلك المرض حتى
 ولد له ولدان فقتل أحدهما
 أباه والآخر أمه وهي موقوفة
 حال عتقها على إجازة الورثة
 وهي من جلة الورثة ولا إجازة
 إياها لان الإجازة إنما تعتبر
 من حين قتلها فامتنع الارث
 للدور كافي طب (قوله فيقتل
 كل منهما) أي لكن مستحق
 قود المرأة غير الاخ للاب
 لكونه أجنبيًا عنها (قول
 الشارح وفي قتل مسلم الخ)
 المراد بالكافر غير المسلم فتشمل
 من كان من أهل الفترة

لانتقال بعض ارث آية اليه
 من أمه ومن جملته بعض
 القصاص فيسقط باقية
 ويقتل قاتل الاجام (و) في
 قتل سيد رقيقه ولو مكاتبًا
 أو أم ولد أو من يملك بعضه
 لعدم المكافاة (و) في قتل
 (سربي غيره) ولو مستأمنًا
 لأنه لم يلتزم حكمنا (و) في
 قتل (مسلم كافرًا) ولو ذميا
 تشبه البغاري ألا يقتل
 مسلم بكافر وأهدم المكافاة

المعينة بصورتها وما لو قتل امرئًا ولا زوجية بين الاب والام فلملك منهما قود على الآخر لانه
 قتل ورثته والمعينة والقرية برهوق الروح وقدم في معية محقة أو محقة بقرعة وفي غيرها
 بسبق للقتل نعم ان علم سبق دون عين السابق وقفا الامر على البيان على الاصح فان اقتصر
 أحدهما بغير قرعة أو سبق فلوارث الآخر قتله وقيد المسئلة في المنهج وشرحه بقوله شقية بين
 حائزين وانما قيد بالاول لاجل صحة قوله فلملك منهما القود على الآخر على الاطلاق والافلو
 كان أحدهما للاب فتارة يثبت لكل منهما القود على الآخر فيما لو قتل الذي لاب أم أخيه
 والآخر أباه وتارة يثبت لأحدهما على الآخر فقط فيما لو قتل أحدهما أم نفسه والآخر أباه
 فيثبت لقاتل الام القصاص على قاتل الاب دون العكس هنا ولا جيل صحة قوله هنا فلا يقتل
 قاتل الاب لانه المذكورة في الشرح لانهم ما اذالم يكونا شقيقين لم ينتقل بعض ارث آية اليه
 لان المقتولة ليست أمه وحينئذ فيقتل كل منهما وقيد بان الثاني لاجل أن لا يسقط القود
 لأحدهما على الآخر بغير غيره أدل كان هنالك أخ ثالث مثلاً وعفان حق لم يثبت لكل منهما
 قود على الآخر بل الثابت حينئذ هو الدية (قوله لا انتقال بعض ارث آية اليه الخ) بيان ذلك
 أنه لما سبق قتل الاب لم يرث منه قاتله ويرثه أخوه والام وإذا قتل الآخر الام ورثها الاول
 فيقتل اليه حصته من القود ويستقطب باقية عنه ويجب عليه لآخيه الذي قتل الام سبعة أعمان
 الدية ويستحق عليه ثود الام وفي عكس ذلك وهو ما لو سبق قتل الام يسقط القود عن قاتلها
 ويستحق قتل أخيه (قوله من أمه) يتعلق بانتقال وقوله بعض القصاص أي وهو الثمن الذي
 ورثته الام (قوله وفي قتل سيد) سواء كان حراً أو مبعوضاً كان قتل أم ولده وقوله وفي قتل سربي
 الخ أي لا يقتل الحر بالاسلم قصاصاً وان قتل من جهة المحاربة (قوله لانه لم يلتزم حكمنا) أي
 مع انه يشترط في انقضاء التزام الاحكام كإمرو ولو سكران أو ذمياً أو مريضاً فلا قود على سربي
 ويجنون وسربي اذا قتل حال حرايته وإن أسلم بعده أو عتقت له ذمة لقوله تعالى قل للذين كفروا
 ان ينتموا يفرغهم ما قد سلف ولما نواتر من فعل النبي صلى الله عليه وسلم والعصاية بعده من عدم
 الافادة عن أسلم كوحشي قاتل حرة رضى الله تعالى عنهم ما فانه قتله حال حرايته ثم أسلم وحسن
 اسلامه ولما أخبره صلى الله عليه وسلم بقصة قتله لحرة قال له عليه الصلاة والسلام غيب عنا وجهك
 (قوله وفي قتل مسلم كافرًا) أي ما لم يحكم حاكم بذلك فلا ينقض حكمه كإمرو ووافق الشافعي على
 عدم قتل المسلم بالكافرة الك وأجدوا الحق وقال أبو حنيفة يقتل بالذمي دون المعاهد والحرابي
 وحكي انه رفع إلى أبي يوسف مسلم قتل كافرًا فخكم عليه بالقود فأنا من رجل برقة ألقاها اليه من
 شاعر يكنى أبا المفضل وفيها هذه الايات

يا قاتل المسلم بالكافر • جرت وما العادل كالجائر
 يا من يفسد اد واطرافها • من فقهها الناس أو شاعر
 جاز على الدين أبو يوسف • يقتله المسلم بالكافر
 فاسترجعه أو ابكوا على دينكم • واصطبروا فالاجر للصابر
 فأخذ أبو يوسف الرقعة ودخل بها إلى هرون الرشيد فأخبره بالحال وقرأ عليه الرقعة فقال له
 الرشيد ينداد لهذا الامر بهيمة ثلاث لا يكون منه فتنة فخرج أبو يوسف وطالب أولياء المقتول

به المكافاة له حال الجنابة
 وذكر حكم المرتد مع المرتد
 من زيادى (و) فى قتل
 حر) كله أو بعضه (من
 بهرق) لقوله تعالى الحر
 بالحر والعبد بالعبد وتظهر
 لا يقتل حر بعبد رواه
 الدارقطنى (الا) فى صورتين
 (أن يجرح رقيق رقيقاً)
 هو أولى من قوله عبد
 عبد (ثم يمتق الجارح ثم
 يموت الجريح بالجراحة)
 فيقتل به الماسر (أو) أن
 (يقتل مجهول النسب
 عبد ثم يقر بالرق) فيقتل
 به مؤاخضة له بأقراره
 (و) فى (قتل شخص) معصوم
 (مرتد أو حريباً) وهو من
 زيادى (أو زانياً محصناً
 أو نازلاً من لذة أو قاطع
 طريق يقتل قتلته) لاسية
 حق الله تعالى مع الشهادة
 عصفه عليه (و) فى (قده)
 أى الشخص

(قوله وبأسلام فقط) أى
مع كونه ليس مثله بديال
قوله مع اتقاء عصمته (قوله
وقتلهم واجب الخ) الذى
تقدم له أن قتل تارك
الصلاة والزكاة المحصن
ص بالإمام أو نائبه بخلاف
الثلاثة الباقية اه وما
تقدم هو المعتقد اه فضالى

٥١. وي في (قوله وقد يقال الخ) هذا كله على نسخة - بدال ال اما على نسخة - حق بالكتاب فهو شامل لقتل الحرابي

الشيء عرضا وتوله ما قولا أي ولو على هيئة الاموات وزعم أنه غير انسان أي فلا قود وتجب
 الدية وكذا لو زعم أنه انسان ميت فلا قود ولكن يصدق الولي بيمينه أنه حي لوجوب الدية فان
 عهد له حياة سابقة لان الاصل بقاؤها ويحذف يمينه واحدة (قوله من ظنه حريا) بان كان عليه
 زى الحريين أو رآه يعظم آلهتهم فهو هدر وفيه الكفارة وثابت اسلامه مع هذين لان
 الاصح أن التزيم بزيمهم غير رد مطلقا وكذا انه ظم آلهتهم في دار الحرب لاحتمال اكرامه أو نحوه
 والمراد بالظن مطلق التردد فيشتمل الشك ويخرج به ماله حريا فان قتله بدارنا فلا قود وفيه
 دية عمد وكفارة أو بدارهم أو وصفهم فهو هدر وفيه كفارة (قوله بدارهم أو وصفهم) خرج بذلك ماله
 ظنه حريا بدارنا فان خلافه فيلزمه القود لوجوب مقتضيه وظنه المذكور لا يبيح القتل وفيه
 الكفارة أيضا اه أفاده في شرح المنهج بزيادة فتوى قل فيه دية شبهه عمد لا قصاص على
 المعتد اه مردود (قوله ببقائه مئة) أي هذا في دارهم أو وصفهم (قوله أولى من قوله كافرا)
 أي لانه اذا ظنه غير حري مرتدا كان أو غيره ولو بدارهم أو وصفهم وجب القود فهي أولوية
 صحة (قوله بالسبب) يخرج به الشرط فانه لا يؤثر في الفعل ولا يحصل بل يحصل التلف عنده بغيره
 ويتوقف تأثير ذلك الغير عليه كغيره يجمع التردى فيها فان المفوت هو التخطي جهته والحصل
 هو التردى فيها المتوقف على الحفر ومن ثم لم يجب به قود مطلقا اه أفاده مر (قوله وهو
 ما يؤثر في تحصيل ما يؤثر الخ) وذلك كالا كراه فانه يؤثر داعية القتل في المكره وهذه الداعية
 تؤثر في التلف ثم السبب اما حسي كالا كراه واما عرفي كتقديم الطعام المسموم الى الضيف غير
 المميز واما شرعي كتمهاده الزور فالاصل أن المباشرة تحصل التلف والسبب يؤثر فيه ولا
 يحصله والشرط لا يؤثر ولا يحصل وتقدم المباشرة على السبب ثم هو على الشرط (قوله فيجب
 القود) فان عني عنه وجبت دية غلظة (قوله على الشاهد) أي اذا شهد بقتل أو بقطع طرف
 أو بردة أو سرقة ومثله المزكى والقاضى ومحل وجوب القود عليه ان لم يعترف الذي به له عند
 القتل بكذب الشاهد في شهادته والافلا قود على الشاهد بل هو والدية المغلظة على الولي وحده
 لانقطاع سبب الشاهد - ينشذو - خرج بالشاهد الراوى كالأشككت قضية على حاكم فروى له
 فيها خيرا فقتل به الحاكم آخر ثم رجع الراوى وقال نعمت الكذب فلا قصاص عليه على
 المعتد وكذا لو استفتى شخصا فافتا بالقتل ثم رجع اه أفاده مر (قوله وقال نعمت الكذب
 الخ) فوجب القود مركب من الرجوع والنعم مع العلم لا الكذب ومن ثم لو نيقنا الكذب
 بان شاهدنا المشهود بقتله حيا فلا قصاص بل وازعم التعمد وخرج بقوله وقال نعمت الخ
 ما اذا لم يقل ذلك فلا قود على المعتد ولو قال أحد الشاهدين نعمت أنا وصاحبي وقال الآخر
 أخطأت أو أخطأنا أو نعمت وأخطأ صاحبي قتل الاول فقط لانه المقر بوجوب القود وحده
 وبقوله وعات أنه يقتل بشهادتي ما اذا قال لم أعلم ذلك فيقبل منه ان أمكن صدقه اقرب عهده
 بالاسلام أو نشأ بعيدا عن العلماء أو قال لم أعلم قبول شهادتي لوجود آخر في يقتضي ردها
 والحاكم نص في اختياره وجبت دية شبهه العمدة في ماله ان لم تصدقه العاقلة اه أفاده مر
 (قوله وعلى المكره بكسر الراء) ولو اماما أو متغلبا ومنه امام خيف من سطوته لا عياده فعل
 ما يحصل به الا كراه لو خوف فامر كالا كراه وكذا يجب القود على مكره بفتح الراء لانه

(ما قولا وزعم أنه غير انسان
 و) في (قتل مسلم من ظنه
 حريا) بدارهم أو وصفهم
 فبان مسلما لوضوح العذر
 ولأنه أقطع حرمة نفسه
 ببقائه مئة فتوى حريا أولى
 من قوله كافرا (ويجب
 القود بالسبب) وهو ما يؤثر
 في تحصيل ما يؤثر في التلف
 (ك) ما يجب به (المباشرة)
 وهي ما يؤثر في التلف
 ويحصله (فيجب) القود
 (على الشاهد اذا رجع بعد
 القتل بشهادته) وقال
 نعمت الكذب وعات
 أنه يقتل بشهادتي (وعلى
 المكره) بكسر الراء بغير
 حق

(قوله غير المميز) قبل أي
 بين كونه حيا أو غيره هذا
 هو المراد به والذي في المنهج
 وشرحه غير ذلك فراجع

(قوله أو زعيم بغاة) بالجر
عطف على الامام (قوله بل
يجب الخ) انظر هل تؤخذ
من مال المرتد ولو بعد
القتل منه حرم

بان قال اقل هذا والا
قتلت فقتله فاشبهه ماله
وما بهم فقتله وتعمير
بما ذكر اولي وأعم مما عبره

• (فصل في موجب القتل) •

بفتح الجسيم (قد لا موجب
القتل شيئا لوجوبه أو
إباحته) وتقدم بيانها
(وقد يوجب) وان كان
واجبا (القتل كقتل المرتد
مثله) والزاني المحصن مثله
(وقد يوجب الكفارة فقط)
أي دون القصاص والمال
(كقتله نفسه أو عبده
أو مسلما بدار الحرب
أو بصفتهم) فله حرييا
لأن كلامهم معصوم يحرم
قتله والكفارة حق لله
فعلى فلا قسمة بذلك
بخلاف الضمان بغيرها
(وقد يوجبها والقتل أو
الدية وهو القتل المحرم
عمدا) الاما استثنى اما
الكفارة فلما صرنا ما الباقى
فلا نه صلى الله عليه وسلم غير
اولياء القتل بين القتل
واخذ الدية وراه الشيخان

المباشر وفي هذا استوى المباشرة والسبب نعم لو كان أجمعيًا ببيعة قد طاعة أمره أو أمورا لا امام
أو زعيم بغاة لم يعلم ظله بأمره بالقتل لم يقتل وإنما وجب القود عليه حالان الا كراه يؤكده داعية
القتل في المكروه غالبا ليدفع الهلاك عن نفسه وقد أثرها بالبقاء فهو ما شير يكافى القتل فان
عنى على دية وزعت عليه ما ولو اختص أحدهما بما يوجب قودا اقتص منه دون الآخر فلو
أكره عريدا أو عكسه على قتل عبد فقتله فالقود على العبد (قوله اقل هذا) خرج به ماله
قال اقطع طرفه فقتله لانه حية ثم خننا لقتله فهو الضامن دون المكروه بكسر الراء اه قتل
(قوله والاقتلتك) خرج به ماله قال اقل هذا والاقتلتك مثلا فليس اكراهها وكالقتل
الضرب الشديد فما فوقه اه أفاده مر (قوله فقتله) وان ظنه المكروه بفتح الراء صيدا أو كان
مراهقا أو صبيًا أو جاهلا

• (فصل في موجب القتل) •

أي وجود أو عدمه لأن القسم الأول لا يجب فيه شيء وحاصل ما ذكره ستة أقسام (قوله بفتح
الجسيم) وهو ما يترتب عليه وأما بكسر هاءه والسبب مقتضى وهو القتل عمدا أو شبهه عمدا أو
خطأ فان ذلك موجب للقود والدية (قوله لوجوبه) أي على الامام أو الأئمة وذلك كقتل
الحربي المرتد وقاطع الطريق أو على الامام فقط كقتل نارك الصلاة والزاني المحصن كما مر
وقوله أو إباحته كاقول قصاصا (قوله وان كان واجبا) الواو للعالم لا للملحمة لانه قتل من ذكر
لا يكون الا واجبا على الامام أو الأئمة كإحاديث وكقوله القود مفعول يوجب وظاهره أنه
لا يوجب الكفارة وليس كذلك بل يجب فيه لأن المقتول معصوم على مثله (قوله كقتله) أي
الشخص ولو مسلمانا نفسه فالضمان على من قتل المرتد نفسه لا كفارة فيه على الاظهر
لعدم تركه له اذ ماله في لكن يخرج منه أجره الجلالة أفاده الرحاني (قوله بدار الحرب
أو بصفتهم) أمالو كان بدارنا أو بصفتهم الكفارة والقود كما مر وقوله لأن كلامهم أي
من الثلاثة المذكورين معصوم ولو على نفسه وقوله يحرم قتله أي في الواقع والافن ظنه حرييا
لا يحرم قتله ظاهرا (قوله والكفارة الخ) من تمام العلة بل هو روحها وقوله بذلك أي بقتله
نفسه أو عبده الخ وقوله بغيرها أي الكفارة من قود أو دية (قوله والقود أو الدية) هما
منصوبان عطفا على الضمير البارز في وجبهما ولم يجر بالواو لدفع توهم وجوبهما على المراد أن
الكفارة تجتمع مع أحدهما في قتل واحد وليس هذا مكررا مع قوله الآتي وقد يوجب
الكفارة والدية فقط كاقول خطأ أو شبه عدم ما علمت من أن المراد هنا ما يوجب الكفارة مع
القود تارة والدية أخرى في قتل واحد بخلاف ما سياتي فان المراد به ما يوجب الكفارة والدية
فقط ولا قود أصلا ولأن الدية هذا يدل عن القود وفيما يأتي واجبة ابتداء (قوله وهو القتل
المحرم عمدا) أي مع المكافأة في القود وعدمها في الدية (قوله الاما استثنى) أي من القتل المحرم
عمدا وذلك كقتل الولد أو الممسلم ذميا فان الواجب فيه ما الكفارة والدية لا هي والقود
ويصح أن يكون راجعا أيضا لما يوجب الكفارة المتقدمة وذلك كقتل شخص زانيا محصنا أو مرتدا
بغير أمر الامام فانه حرام من حيث اقتيانه على الامام ولا كفارة فيه وبكافي القسم الأول في
كلام المتن فانه لا كفارة فيه (قوله فلما مر) أي من كونها حق الله تعالى (قوله وأما الباقى) وهو

القود أو الدية عند العذر عنه عليها كإيدل الحديث المذكور ولا يصح أن يجعل كلامه محملا
 لوجوب الدية ابتداء لعدم تقدمه بل سيأتي في كلامه كما مر فقول قل وأما الباقي وهو القود
 أو الدية سواء وجبت الدية ابتداء أو بعد العفو عليها أه فهو غير مناسب (قوله أي القتل)
 المذكور وهو القتل المحرم عمدا (قوله قود) أي موجب للقود أي قتل نفسه (قوله ولأنه) أي
 القود بمعنى القصاص بدل متلف وهو النفس فتعين جنسه أي المتلف وفيه أن البدل هو
 النفس القاتلة كما هو مقتضى التنظير المذكور لا القصاص الذي هو قتلهما (قوله كالمكلف
 المثلي) أي من الأموال وقوله يقدرون الجاني أي إلى محل الاستيفاء (قوله بدل عن النفس)
 أي المقتولة (قوله عند سقوط القود بالعفو) أي كوت الجاني قبل القصاص هوذا إن أريد
 السقوط بعد الوجوب فإن أريد به ما يشمل عدم الوجوب ابتداء كان منه قتل الأصل فصرعه فإن
 القود لم يثبت فيه ابتداء وليس منه قتل السيد رقيقه وإن كان لا قود فيه لعدم إيجابه الدية
 (قوله أولى من قوله عنه الخ) إنما قال أولى لأنه يمكن الجواب عن قال أنه أيدل عن القود بأنه
 لما رجب عنه كان كحياة نفس القاتل فكان أخذ الدية في الحقيقة بدلا عنه لكن باعتبار كونه
 فيه حياة نفس القاتل لا باعتبار علاقه بالقاتل فلذا وجبت دية القاتل دون القاتل والحاصل
 أن لا قود جهة من جهة كونه فيه حياة نفس القاتل وجهة تعلقه بالقاتل فن قال أنه أيدل عن
 القود مما أده أنه أيدل عنه من الجهة الأولى فلذا وجبت دية القاتل فلم يخالف القاتل بأنما
 بدل عن النفس المقتولة ولذا جعل بعضهم الخلاف لفظيا ولا ينافيه ما ذكره الشارح من
 الثمرة المترتبة عليه لأنه بسبب الظاهر إذا ظاهر من قولهم بدل عن القود أنه أيدل عنه من جهة
 تعلقه بالقاتل وقد علمت أن ذلك ليس مراد أفادتهم ولا تغتر بما قاله بعضهم هنا (قوله لأن المرأة
 الخ) عبارة شرح المنهج وهل المراد دية القاتل أو القاتل حكى المتولى فيه وجهين يظهر
 فائدتهم في اختلاف قدر الديتين فعلى الثاني منهما لو كان القاتل رجلا والقاتل امرأة أوجب
 نحوون بهما وفي عكسه ما عاينته والأقرب الوجه الأول كما دل عليه كلامهم في باب العفو عن القود
 أه وهي أولى لا فائدتها عكس الصورة المذكورة هنا وإنما خالفت الدية القصاص لأن الاعتبار
 فيه مماثلة النفس بالنفس ولا كذلك الدية (قوله وقد يوجب الكفارة لم يقل وقد يوجبها كما
 سبق لدفع إيهام عود الضمير على الدية المذكورة وقد يقال إن ذلك يندفع بذكر الدية بعد عدم
 الآن يقال إن التوهم بحصول ابتداء قبل ذلك (قوله والدية فقط) أي دية النفس على
 ما تقدم وهذا القسم من أفراد سقوطه بالعفو المذكور قبله لعدم المكافأة مثلا الآن يقال
 ذلك من حيث وصف الفاعل وهذا من حيث وصف الفعل ولذلك يسقط هنا ولو مع المكافأة
 فتأمل أه قل (قوله وهو الخطأ وشبه العمد) ومثلهما مثل الأصل فصرعه أن أريد بالسقوط
 فيما تقدم ما يشمل عدم الوجوب ابتداء أو الأفلح مثلها كما مر (قوله لما مر) أي من الآية
 والحديث (قوله مستحق القود) ولو محجور رصفه أو فليس وقوله بالأمال بأن يقول عفوت عن
 القصاص والدية أو عفوت مجانا أو عفوت ويسكت أه أفاده في شرح المنهج (قوله أو به)
 أي عمل وجب له فلذا صح الاستثناء به فقام له أه قل (قوله هو أعم) أي لشموله ما لو
 كان الجاني عليه سببا وقطع يدي الجاني ثم مات سراية وأيضا فالولي هو الذي يتولى استيفاء

(وموجبته) أي القتل
 (القود) بفتح الواو أي
 القصاص لقوله تعالى كتب
 عليكم القصاص في
 القتلى ولغير من قتل عمدا
 فهو قود رواء الشامي
 وغيره ما أيدل صحة ولأنه
 بدل متلف فتعين جنسه
 كالمكلف المثلي وهي قودا
 لأنهم يقدرون الجاني بجعل
 أو غيره (والدية بدل عن
 النفس عند سقوط القود)
 بلا عفو أو بعفو عنه عليها
 وقول عن النفس أولى من
 قوله عنه أي القود لأن
 المرأة إذا قتلت رجلا لم يمتها
 دية ولو كانت بدلا عن
 القود لم يمتها دية امرأة
 (وقد يوجب الكفارة
 والدية فقط) أي دون القود
 (وهو الخطأ وشبه العمد)
 لما مر عنه بدقولي ولا قود
 في الأخيرين (ويخص
 مستحق القود بينه وبين
 العفو) عنه أما (بلا مال
 أو به الأفعال لو قطع المستحق)
 هو أعم من قوله الولي (يذو
 القاتل ولم يمت

(قوله عبارة شرح المنهج
 الخ) هي صريحة في أن
 الخلاف معنوي خلافا لما
 تقدم للمعنى

(قوله لم يعتبر جذامه) أي فإذا قطعت يده وجبت نصف قيمته فإذا لم ينقصم ٤٠٠ من النصف وإن اعتبر من حيث التقويم

ولم تنقص دية (عن دية القنيل) (فيختبر بين القود) للانتقام (والعقوب لا بمال) لأنه استوفى ما يقابل الدية وقولى ولم تنقص دية من زيادتي (وفيما لو قتل أحدا عبده إلا خرفيختبر بين القود) للزجر والانتقام (والعقوب لا بمال) لأن السبيل لا يثبت له على عبده مال

• (فصل في الجناية على الرقيق)

• (فصل في الجناية على الرقيق)

(الجناية على الرقيق) (كـ) الجناية على (الحر) فيما مر (الاف في ست مسائل) (في أنه لا يقتل به حر ولا مبيع) (أعدهم المكاتفة) (وأن الواجب قيمته) (وإنما من نقد الباد) بخلاف الحرفيه ما كان واجبه الدية من الأبل (وإن الذكر وغيره) من أنثى وخنثى وهو من زيادتي في حكم الجناية (سواء) بخلافه في الحرفان دية الأنثى والخنثى على النصف من دية الذكر (وإنه تعتبر أوصافه في ضمان نفسه) بخلاف الحر فلا تعتبر أوصافه في ضمان نفسه بل دية المعيب كدية السليم

• (فصل في الاشتراك في الجناية)

• (فصل في الجناية)

(الشركة في الجناية) هي

أعم من قوله في القتل (أنواع) ثلاثة (أحدها) لا يقطع فيه القود عن أحدهم بأن يكون فعل كل واحد منّا بالشيء

المصاص في الحلال والمستحق أعم منه فإذا كان هناك أخوة وخرجت القرعة لواحد منهم كان وليا ومستحقا وغيره مستحقا فقط فاندفع بحث قل في الأعمية (قوله ولم تنقص دية) أي العاقل عن دية القنيل بأن ماوتها كقطع رجل يدي رجل أو زادت كقطعه يدي امرأة وخرج بذلك ما لو نقصت كقطع امرأة يدي رجل فأتص وليه بقطع يديهم فلم تمت فانه يتخير بين قتلها والعقوب بنصف الدية لأنه لم يستوف الأما يقابل نصفها وهو اليدان منها ولو قطعت إحدى يديه فأتص ثم ماتت امرأة بربع دية رجل ويؤخذ منه أنه لا شيء لها في عكس ذلك وهو ما لو قطع يدها فقطعت يده ثم ماتت امرأة فاذا أرادوا بالعقوب لم يكن له شيء لأنه استوفى يدي رجل وهي مقدار ديتها (قوله فيختبر) أي وارث القنيل (قوله لأن السيد الخ) بقيد أن القطع كالقتل

• (فصل في الجناية على الرقيق)

أي من حر كامل أو مبيع على الرقيق أي من فيه رق ولو عبر بذلك كان أعم (قوله فيما مر) أي من كونه عدا أو غيره (قوله إلا في ست مسائل) جعلها الأصل سبعة فزاد أنه لا قسمة فيه وهو مبني على القول الضعيف وهو أن العاقلة لا تتحملها فالحق باليهائم والأصح أنه يقسم فيه كالحرفين على أن العاقلة تتحملها وهو الأصح (قوله ولا مبيع) أي ولو كان المقتول مبيعا (قوله) وإن الواجب قيمته أي قيمة ككاهن أو بقدر ما فيه من الرق وإن زاد ذلك على دية الحر كسائر الأموال المتلفة (قوله بخلاف الحر) والفرق أن الدية مددها الشارع ولم ينظر لاعيان من يجب فيه بخلاف ضمان الرقيق لم يحدد مدده فتنط ما يقابل بالاعيان المتلفة وما يناسب كلامها (قوله فيهما) أي في أن الواجب القيمة وكثر من نقد الباد (قوله سواء) أي من حيث الاعتبار بقيمة كل وإن زادت قيمة غير المذكور على قيمته (قوله وأنه) أي الرقيق تعتبر أوصافه في ضمان نفسه لأنهم اتزيد القيمة كسائر الأموال المتلفة بخلاف الدية وخرج بضمان نفسه ضمان أطرافه فلا تعتبر أوصافه فيه فإذا كان أجدهم مثلا وطرفه سليما لم يعتبر جذامه في ضمان ذلك الطرف

• (فصل في الاشتراك في الجناية)

أي حكم وقوع الشركة فيها (قوله ثلاثة) أي لأنه إما أن يجب القود على الكل أو لا يجب على الكل أو يجب على البعض دون البعض فالقسمة عقلية وأفراد القسم الثالث غير منحصرة (قوله عن أحدهم) أي مع وجود المكافاة ونسبة القتل إلى فعل كل بأن يكون فعل كل واحد له دخل في الزهوف وإن لم يقتل على أفراد بخلاف الخدشة الحقيقية فلا اعتبار بها وإذا آل الأمر إلى الدية وزعت على عددهم فعلى الواحد من المشرعة عشرها وإن تفاوتت جراحاتهم عددا أو ختلا لا نكالا لدخل في قتل النفس سواء وطأ أو أي توافقا على قتله أم لا هذا إذا وقع القتل بجراحات ونحوها كان أقوم من عال أو في بحر أو مالو كان بسيطا أو معصا خفية وكان ضرب كل واحد منهم على مدته لا يقتل وإن شردوا لم يجمع بقتل غالبية فتكون أن توافقا أو أي توافقا على الضرب بخلاف ما لو وقع اتفاقا فانه يجب عليهم دية عمد وتوزع عليهم باعتبار المضربات وإن لم يعتبروا المتواطون في الجراحات ونحوها لأن النقص فيه الهالك غالبا

(قوله ولا يقتل متعمد هو شريك الخ) ٤٠٦ قيل نامل هذا الحكم مع كلام الشارح فان ظاهر عبارة م عدم قتل الشريك

اه وفيه نظر (قوله ستة عشر) الاولى خمسة عشر

لما روى الشافعي وغيره ان
مهر قتل نكرا خمسة او سبعة
برجل قتلوه غيلة وقال
لوقملا عليه اهل صنعاه
لقتلهم جميعا ولم يشكروا عليه
فصار اجامعا ويقاس
بالقتل غيره (الثاني لا قود
فيه بان يكون فعل بعضهم
خطا او شبهه عمد) لان
التلف حصل بغيره لا يجب
باحد هما القصاص فغالب
المسقط كما يغلب فيما اذا
قتل المهر رقية قال (الثالث
يسقط فيه القود عن بعضهم
فقط) اي دون البعض
الاخر (اما الاستحالة
ايجاب القود عليه ككونه
سبعاء او حبة او قاتل نفسه
او لماتع ككونه اصلا
او صبيا او مجنونا شاركة
غيره) فيهما فيجب القود على
الغير فقط لحصول التلف
بفعلين عمدين فلا يؤثر
فيه امتناع القود على
الشريك المعنى يخصه

• (فصل في الجناية
على غير النفس)

(الجناية على ما دون النفس
تكون بازالة طرف) كيد
او رجل (أو معنى) كسم

وغيره والتمريض من زياد

بخلاف الضرب بنحو السوط اما اذا كان ضرب كل منهم يقتل فيقتلون مطلقا سواء تواطوا
ام لا واذا آل الامر الى الدية وزعت على الضربات بخلاف الجراحات ونحوها لان كل واحد
كأنه قاتل كما مر اه افاده في المنهج وشرحه (قوله برجل) اسمه اصل وكان قتله بسبب ذوجه
اييه (قوله غيلة) بكسر الميم اي حيلة وهي ان يخدع ويقتل بموضع لا يراه فيه احد وقوله
لوقملا اي اجتمع (قوله اهل صنعاه) خصم بالذكر لان النفر المذكور كانوا من اولادهم الاكبر
والدبا من وغالب سكانها الا ان زبدي (قوله الثاني لا قود) وضابطه ان يكون القاتل شريكا
لمن امتنع قتله المعنى في الفعل بخلاف ما بعده فانه المعنى في ذات القاتل (قوله لا يجب باحد هما
القصاص) لو قال يمنع من احدثهما القصاص لكان اولى لانه حينئذ يصير من افراد اجتماع
مقتض ومانع الا ان يقال انه حيث لم يجب كان محذورا لانه لا واسطة بينهما بل اما ان يجب اي
يثبت او يمنع ولا يصح ان يكون من اجتماع مقتض وغير مقتض لانه حينئذ يغلب الاول وبعبارة
مر ولا يقتل متعمد هو شريك مخطئ وشبهه عمد لحصول الزهوق بفعلين احدهما يوجب
والاخر يشبهه فغالب الثاني للشبهة وعلى الاول نصف دية العمد وعلى عاقله الثاني نصف دية
الخطا او شبه العمد اه (قوله الثالث الخ) تقدم ان ضابطه ان يكون القاتل شريكا لمن تمتنع
قتله المعنى في ذاته وقوله يسقط لو قال يمنع كان اولى لان السقوط فرع الوجوب وسيشعر اليه
(قوله ككونه سبعاء او حبة) اي بقيد ان يكون فعلهما اي يقتل غالبا وان يكون شريكهما مامكانا
ان قتله كما قيد بذلك مر ولا بد ايضا ان يكون فعلهما بغير واسطة عاقل والقتل بمسكهما
ايضا (قوله او قاتل نفسه) بان جرح نفسه وجرحه غير فمات منهما (قوله فيهما) اي في قسمي
الاستحالة والممانع (قوله بفعلين عمدين) في جعل فعل نحو السبع من العمد نظرا لانه فرع
عن القتل ولذلك جرى قولان في فعل نحو الصبي المذكور مع أنه من جفس من يعقل وان كان
الراجح انه عمد كما يدل عليه قول مر ولا يقتل متعمد هو شريك مخطئ ولو حكم كثيرا المكاف الذي
لا يميز له اه فجعله في حكم المخطئ يدل على انه ليس مخطئا (قوله فلا يؤثر فيه) اي الوجوب
وامتناع فاعل يؤثر اي لا يمنع الوجوب الامتناع المذكور وخالف شريك المخطئ بان الخطا
شبهة في الفعل او رثت في فعل الشريك شبهة في القود لا اختلاط الفعلين ولا شبهة في الفعل
وانما هي في الذات وذات احدهما غير ذات الاخر فلا اختلاط فيهما حتى يسرى وصف
احدهما في الاخر وبعبارة مر والحاصل انه متى سقط القود عن احدهما للشبهة في فعله سقط
عن شريكه او اصفة فاقمة بذاته وجب على شريكه اه

• (فصل في الجناية على غير النفس)

اي الجناية على النفس بغير القتل والمراد ما يجب فيها (قوله بازالة طرف) خروج بالازالة
الكسر فلا قود فيه الا في السن ان امكن بان يشرع بنشأه بقول اهل الخبرة والعرف بفتح الراء
اما بسكونها فخن العين • والاطراف ستة عشر اذن عين جفن انف شفة لسان سن على
يد رجل حمة ذكر البان انقيان شفران • والمعاني اربعة عشر عقل سمع بصير شم نطق
صوت ذوق بضع افضة بطش منى قوة احبال وامناء وجاع هكذا قال الزيادي وزاد
بعضهم على ذلك لذة الطعام كاسباني • والقصاص فيما ضبط منها وهو ستة عشر وجمع

وبطش

وبطن وذوق ونهم وكلام ولا قود في غيرها وإذا أخذت دية واحدة منها ثم عاد استردت لظهور
عدم ذواله بخلاف الحرم فلان استرد بعوده لانه نعمة جديدة لا يحل الانضاء وسن من لم يشفر
والبكاره والجلاد وقد نظم ذلك بعضهم فقال

دية المعاني تسترد بعودها * وديات الاجرام امنعت لردّها
واستثنى سنا غير مشفرة كذا * افضاؤها والجلاد ثالث عودها

ويكمل الانضاء الذي هو ازالة ما بين النبل والدبر بالبكاره كما مر (قوله كموضحة) الكاف
استثنائية اذ لا قود في غير الموضحة كما سيذكره وبعبارة المنهج ولا قود الا في الموضحة ولو في
باقي البدن (قوله كوجه) أى أو غير من جميع أجزاء البدن لان الكلام الآن في قودها وهو
يجب فيه في أى جزء كانت من أجزاء البدن بخلاف ارضها فانه خاص بموضحة الرأس والوجه
كما سبق (قوله فني كل منها) أى من الثلاثة الطرف والمعنى والجرح (قوله لتيسر ضبطها)
جمع له في شرح المنهج عـ له اثبتت القود في الموضحة وعمل ثبوته في الاطراف بقوله لان لها
ثم ايات مضبوطة وفي المعاني بقوله لان لها محال مضبوطة ولا هل الخ برة طارقي ايمانها وقد
يقال ان التعليين المذكورين عـ في العلة المذكورة هنا فلذا اقتصر عليها وجمعها عـ له
للتلاثة (قوله دون غيرها) أى غير الموضحة وليس الضمير راجعاً للثلاثة المذكورة كما فهمه
قل لانه خلاف صريح الشارح نعم يلزم على ذلك تشييت في الضمير ارتكبه المصنف الضرورة
الاختصار (قوله ومنه) بكسر القاف المشددة أفصح من فصحها اهـ شرح المنهج والمعنى على
الفتح منقلبه الخذف الجار واصل الضمير (قوله ونحو ذلك) كحارصة بهم لالت وهي مانعة
بالاسلان دم والافسمى دامة بعين مهملة وباضعة من البضع وهو القطع تقطع اللحم بعـ د
الجلاد وملاحة تفوص فيه وسماق بكسر السين تصل جلدة العظم التي بينه وبين اللحم
وتسمى الجلدة به أيضاً وكذا كل جلدة رقيقة أخذت من سماق البطن وهو الشحم الرقيق
وهذه لغة أهل الجاز وأما أهل المدينة فيسمونها الماطى والمطاز ومومة تصل الى خريطة
الدماغ المحيطة به وهي أم الرأس ودامة بعين مهملة وتخرق خريطة الدماغ وتصل اليه فالشجاج
عشرة وأحدى عشرة بزيادة الدامة بالعين المهملة والشجاج بكسر الشين جمع شجة بفصحها
الجرح في الرأس أو الوجه أما في غيرهما فيسمى جرحاً لشجة وأما الاسماء السابقة من الحارصة
وما بعدها فلا تختص بالرأس والوجه وقد جمع ذلك بعضهم في نظم ذكره ثم فقال

حارصة شفت ودامة فرت * وأدمت وذات البضع ما قطعت لحماً
فان هي غاصت فهي ذات تلاحم * وسماقها تبقى على عظمه وشما
وموضحة تكشف وهاشمة له * تليها وذات النعل ما نقلت عظمها
ومامومة ما لم كس دماغه * فان خرقتة فهي دامة تسمى
موضحة فيها القصاص وأرضها * من النفس نصف العشر واجعل كذا الهشما
وناقله أيضاً تساوت أرضها * ففي جرحها عشر ونصف ولا ظلماً
ودامة مامومة ثالث نفسه * وما قبل هذا الحكم قديني اهـ

(فصل في مستوفى القود)

(او يجرح فغشى الى عظم
كموضحة رأس أو غيره)
كوجه (فني كل منها القود)
لتيسر ضبطها واستيقنا
مناها (دون غيرها) من
هاشمة تسمى العظم ومنقلة
تنتقل ونحو ذلك لعسر ضبطها
(فصل في مستوفى القود)

الاولى ان يقول في مستحق القود ومستوفيه كما في شرح المنهج لانه ذكره ما الا ان يراد من
 يستحق استيفاء القود وان لم يستوفيه بالفعل (قوله لكل الورثة) الاولى اسقاطا فقط كل
 لايامه ان كل وارث يستحق جميع القود وليس كذلك لانه موزع عليهم بحسب الارث هكذا
 قاله قل ووجه الايهام ان المتبادر من القود جميعه وقد علمه بكل وارث بخلاف ما لو اسقط
 ذلك وقيل يثبت للورثة فانه يفيد ثبوت جميعه لجموع الورثة بان يكون موزعا عليهم وانما لم
 يكن تعبيرا فاسد الان لفظة كل داخله على الورثة لا على القود وهو لا يفيد العموم الا بعد ادخل
 عليه فيكون القود صادقا بالكل وبالبعض والمراد الثاني وبعبارة المصنف مساوية لعبارة
 المنهج وقد اعترضها بعض الشراح بالاعتراض المذكور لانه حذف المصنف لفظ كل من المنهج
 والمراد بالورثة العصبية وذو الفروض سواء كان ارثهم بنسب وان بعد كذا رحم ان ورثه
 أم بسبب آخر غير النسب كالزوجين وبيت المال والمعتق والامام فيمن لا وارث له مستغرق وهو
 ثابت لهم تلقيا عن الميت لا ابتداء على المعق فاذ اعني عنه على حال تعاقد به الديون وجهه منه
 لان ذلك من جملة تركه الميت (قوله كالدية) فانما ابتداء لهم بحسب ارثهم بخلاف حد القذف فانه
 يثبت لكل منهم بتمامه لكن على سبيل البدل وثبوت الدية لهم أيضا تلقيا عن الميت لا ابتداء
 على الرابع والامساقي منها ديونه ولا غيرها كونه تجب فيه وليس كذلك (قوله وينظر غائبهم)
 أي الى حضوره أو اذنه وقوله وكما صبيهم أي بالبلوغ فان استوفاه المصبي وقع الموضع وقوله
 ويضمنونهم أي بالافاقه وانما انتظر ذلك لان القود لا تشي ولا يحصل باستيفاء غيره من ولي
 أو حاكم أو قيمهم فان كان المصبي والمضمون فقيرين محتاجين للنفقة جاز لولي المضمون غير المصبي
 العقول على الدية دون ولي المصبي لان له غايه تنظر بخلاف المضمون اه شرح المنهج (قوله
 ويضمن) أي وجوبها من غير توقف على طلب ولي ولا حضور غائب ضبط المصبي مع عذر
 مستحقه وانما توقف حبس الحامل على طامه للمساهمة فيها رعاية للعمل مالم يسامح في غيرها
 اه مر (قوله القاتل) لوقال الجاني كافي المنهج لكان أعم كما قاله المصنف في شرح المنهج
 معترض على عبارة المنهج المساوية لعبارة هذا الجمل من لا يسهو (قوله ولا ينجلي بكفيل) لانه
 يهرب فينبو الحق ويحل ما ذكر في غير فاطح الطريق أما هو فمقتله الامام مطلقا اه قاله مر
 (قوله تولاه) فان تولاه غيره وقع الموضع (قوله لكن باذن الباقيين) فائدة الاذن بعد القرعة
 تعيين المستوفي ومنع قول كل من الباقيين أنا استوفي وقول بعضهم للقارعة لا تستوفي أنت
 بل أنا اه مر (قوله ولا بدخاها) أي القرعة عاجز عن الممانعة كشخص وامرأه وان كانت قوية
 جلداء أو أعمى فلو خرجت لقادر ففجزأ عيادت بين الباقيين اه مر (قوله ويرجع الاصل
 الدخول) أي لانه صاحب حق فيستغيب اذا خرجت القرعة وهو ضعيف والمعتد الاول
 وحل بعضهم كلام الاصل على دخول العاجز في الاذن وهو بعيد اذا المتبادر من دخوله كتابة
 اعمه في الاقراع ولو بادرا أحد المستحقين فقتل الجاني بعد عقومنه أو من غير لزمه قود وان لم يعلم
 بالعمى واذا حل له في القتل أو قبله فلا قود عليه لان له حقا في قتله وللبقية في المسئلتين قسط
 دية من تركه جان ولو ارث الجاني على المتبادر ما زاد من دية على نصيبه من دية مورثه
 لاستيفائه ما سواه بقوله الجاني (قوله ولا يستوفي الخ) نعم لا يحتاج مالان رقيق في رقيقه
 الى الاذن ولا مضطرا لكل من له عليه قود ولا منفردا ليراه أحد وبمعز عن الاثبات اه

(القود يثبت لكل الورثة)
 كالدية وينظر غائبهم وكما
 صبيهم ويضمنونهم ويضمن
 القاتل ولا ينجلي بكفيل
 (فان اتفقوا) أي المستحقون
 (على مستوف) فذلك (والا)
 (ان اراد كل منهم)
 يستوفيه بنفسه (أقرع)
 بينهم وجوبا فمن خرجت
 له القرعة تولاه لكن باذن
 الباقيين على الاصح (ولا
 بدخاها عاجز) عن الممانعة
 لان العاجز يرضى بين المستوفين
 في الاهلية لكن لا يجوز
 الاستيفاء بعد خروج
 القرعة الا باذن العاجز
 ويرجع الاصل الدخول تبعاً
 للمعقوب (ولا يستوفي) قود

(قوله تعيين المستوفي) فيه
 ان ذلك حاصل بالقرعة فاعل
 القارعة رجاء الباقيين
 وتامل

أفاده في شرح المنهج (قوله الاباذن الامام الخ) لو توقف الاذن على دفع مال ظالم فلا اثم على
المستقل فيما يظهر ثم يتجه تعزيره لانتفاءه اه شورى (قوله ولو بناه) أي الذي تناوات
ولا يمتنع إقامة الحدود اه مر قال في الحاوي يعتبر عشرة أشياء في استيفائه أن يحضره الحاكم
الذي يحكم له به أو نائبه ليكون حضوره تنفيذ الحكمة وأن يحضره شاهدان ليكونا بينة في
الاستيفاء أو التعدي وأن يحضر معه عونان فرعاً عما حدث ما يحتاج الى كنف أو ردع وأن يأمر
المقتض منه بثمانين عليه من صلاة يومه وأن يأمر بالصلاة بحاله وعليه وأن يأمر بالتوبة من
ذنوبه وأن يساق الى موضع القصاص برفق وأن يستعير بركته وأن تشد عيناه به صابغة وأن يترك
حدود العنق لئلا يبدل السيف عنه وأن يكون السيف صارماً ليس بكال ولا مسهوم اه قال
الزركشي واكثرهما مذوب اه (قوله ويقع عن القصاص) أي ويحصل به القصاص بقتل
المستحق المذكور وان تعدي به فيجزم عليه وقيل بكفره وخروج بقوله من المستحقين غير المستحق
فانه يقتل به ولو اماماً (قوله الاعارف) أي أهل للاستيفاء أما غير الأهل كالشيخ والزمن والمرأة
فلا ياذن له في الاستيفاء مخرج بالعارف غيره فلا ياذن له الا اذا كان القصاص بنحو غرق فله
الاذن لغير العارف أيضاً (قوله من مستحقه) قيد به لاجل التفصيل بعده أما غير المستحق
فياذن له مطلقاً بشرط اذن المستحقين له في الاستيفاء والمستحق قد وفور ان أمكن وفي حرم
وسم وبرد ومرض وان كان القصاص في الأطراف وان كان الجاني جسيماً وفي وقت الاعتدال
لا في مسجد ولو في غير حرم بل يخرج منه ويقتض منه صيانة له وتجبس ذات حمل في قود حتى
ترضعه اللبأ ويستغنى عنها بامرأة أخرى أو بجمعة يحل لهنها أو بقطعة بشرط أن تحصل فيه قوة
وأجرة جلاد لم يرزق من المصالح على جان موثر لانها مؤنة حق لزمه أدائه فان كان معسر افعلى
يت المال ثم على صياحه المسلمين (قوله لانه لا يؤمن أن يزيد في الايلام بترديد الآلة) أي
فيؤدي الى السراية (قوله بعمل الجاني) من غرق أو حرق أو قتل بعدد أو غير محجور
أو سبع أو حية أو نحو ذلك نعم لو كانت الضربات التي قتل به غير مؤثرة فيه ظناً الضعف القول
وقوة القتال عدل الى السيف كنحو الوطء الآتي وله العمد في الماء عن الخلع لانه يذهب لانه
أخف لاعتكسه فان القام بما فيه حثان تقتله ولم يمت بها بل بالمال لم يجب القاء فيه وان مات
بهما أو كانت قاتله التي فيه لقتله به الحيتان كالاول ولا تلتقي النار عليه الا ان فعل بالاول ذلك
ويخرج منه اقبل أن يشوى جلده ليقبض من تجهيزه وان أكلت جلاد الاول (قوله الا في نحو
وطء) أي فيمنع السيف وهو استيفاء من التخيير بينه وبين ما يقتل به (قوله كبحر) لحرمة عمل
البحر وعدم انضباطه ومثله الخمر والبول ولواط بصغير يقتل مثله غالباً ونحوها من كل محرم
اه زى (قوله وسيف مسهوم) المعقود أنه يقاد به أيضاً الا ان كان السهم مهرباً يمنع الغسل فاذا
حمل كلاله عليه صحوبت عين السيف فيما لا مثله كالجوامع مغيرة في قبائلها فقتلها ولو ذبحه
كالبهيمة جاز قتلها بمثل على المعقود ولو فعل به كفعله من نحو اجافة كبحر وبيع وكسر عضد فلم يمت
قتل بسيف ولا يزداد في الفعل المذكور حتى يموت (قوله بسيف فقط) أي لانه عذر المماثلة

• (باب الديات) •

الواجبة بدلا عن القود غالباً فالمراد به اما يشعل الاروش والحكومات قال بعضهم وقمة الرقيق

(الاباذن الامام) ولو بناه
نظره واحتياجه الى النظر
لاختلاف العاين في شروطه
(ويده عزرا المستقل) من
المستحقين (بذلك) لانتفاءه
على الامام ويقع عن
القصاص (ولا ياذن الامام
الاعارف) من مستحقه
(بذلك) أي باستيفائه
فياذن له (في نفسه) لانها
مضبوطة (لا) في (غيرها)
هو أعم من قوله لا طرف لانه
لا يؤمن أن يزيد في الايلام
بترديد الآلة مثلاً (ويقاد
بعمل فعل الجاني) ولو جافة
رعابة لانه مثله (أو بسيف)
لانه أسهل وأسرع
والله صريح بذلك من زيادة
وما ذكره من الجائفة هو
المنقول عن النص والجمهور
وصوبه جماعة بخلاف ما وقع
في الاصل ثم الممنهج من
تصحيح عين السيف (الافى
نحو وطء) مما يحرم فعله
كبحر وسيف مسهوم
(سيف فقط) يقاد وتعيير
بذلك أعم مما عبر به
• (باب الديات) •

أيضا وتقييده بالحركة الغالبة والصحيح خلافه ووجهها باعتبار الاشتخاص أو النفس والاطراف
والمعاني (قوله إذا أصابها ودي) بكسر الواو وبوزن وعدنقات كسرتها للدال وحذفت وعوض
عنها الهاء في الآخر قال في الخلاصة

فأمر أو مضارع من كوعد • حذف وفي كعدة ذلك اطرده
هذا إذا أراد نحو بل المصدر إلى دية فان نطق بالمصدر من أول الأمر كان بفتح الواو والحاصل
أن ودي بفتح الواو له صدران ودي بفتح الواو وكسرها ودية أصلها هو المكسور وروان لم ينطق
به كما قالوا في حال أمه له قول بالتصريح مع أنه لم ينطق به وأمر المذكر من ذلك كع وقبح على
حذف الياء وأصله أوي كأي حذف الواو وأخذ من القاعدة السابقة والياء لا امر ويقال في
الثنية ديامبى على حذف النون والياء فاعل وفي الجمع دوامبى على حذفها والواو فاعل
وأمر المؤنث دى مبنى على حذف النون والياء فاعل ويقال في الجمع دين مبنى على السكون
لأنه بنون النسوة ونون النسوة فاعل والمثنى كمنى المذكر ونظير ذلك هات فيقال هات يازيد
وهاتى ياهند وهاتى يازيدان وياهندان وهاتوا يازيدون وهاتين ياهندان ومن ذلك يعلم أن
مصدر وعد عند أرادته نحو بل بالكسر وعند عدمه بالفتح (قوله وديا) بفتح الواو بكسر وقوله
أعطيت دية فمعناها الغصة دفع الدية وقبل المال الواجب في النفس فقط وشرا عما ذكره بقوله
وهى المال الخ (قوله بالجناية على الممر) أى المعصوم أما لرقيق فمع القيمة ما عتقت تشبها
للهاء وأب يجامع المكينة ولا تسمى دية وأما غير المعصوم كزنان فمحسن وقاطع طريق وممرتد
ونارك صلاة وحربي فلا دية فيه إذا لم يكن القتال مثلهم وقوله في نفس متعلق بالواجب وقوله
أوفيمادونم أى من الاطراف والمعاني والبحر (قوله مغلظة) أى في العدم من ثلاثة أوجه
كونه على الجاني وحالة ومثلية وفي شبيهه من وجه وهو كونه أمثلة ومخففة فيه من وجهين
كونه على العاقلة وكونه أمثلة وفي الخطأ من ثلاثة هذان وكونه مخففة (قوله كباقي) أى
من الاستثناء الذى سبب أنى في الخطأ من كون القتل في الحرم أو الأنتهز الحرم ونحو ذلك فإنه
مستثنى من تخفيفها من ثلاثة أوجه كإمارة وقوله في الباب الآتى أى باب العاقلة في فصل فيه
لأنه مندرج تحت الباب (قوله أثلاث) أى من حيث وصفها من حيث عددها لانه مائة
في العمد وغيره فيلزم أن يكون القسم الثالث زائدا عن غيره (قوله ثلاثون حنة) هى التى مضى
لها من ولادتها اثلاث سنين والجدعة التى مضى لها من ولادتها أربع سنين (قوله خلفة) بفتح
المهجمة وكسر اللام وبانفاد وجهها خلف بفتح الخاء وكسر اللام وخلفات كذلك وقيل مخاض
على غير لفظه كأمراة ونساء (قوله أى حوامل) بالنصب تفسير لظافة لانه وإن كان مفردا فى
اللفظ فهو متعد فى المعنى لانه اسم جنس أو بالرفع تفسير لا ربوعون وينبت حملها بقول عدلين
من أهل الخبرة ولا يضر كون أحد الأقسام أكثر (قوله أخماس) أى وصفها وعدد العدم زيادة
بعض الأقسام على بعض (قوله وحقات وجدعات) ويعتبر كونه من الأناث قال م ر لان
اجزء كور من مام يقل به أحد من أسهانا ولو عبر بقوله وحقات كان أولى لان حقات مشتركة
بين الذكور والاناث كما فى م ر (قوله الرجل المسلم) وفي المرأة والخنى من كل عشرة وفي الكافر
الذكر من كل ستة وثلاث وفي المرأة الكافرة ومثاها الخنى من كل ثلاثة وثلاثى الذى
وقته النسبة كذلك في غيره اه قل (قوله وتجب الدية) أى الكلمة أو بعضها في الأنواع

جميع دية والهاء موضوعة عن
فام الكلمة إذا أصابها ودي
يقال وديت القتل وديا
أى أعطيت دية وهى المال
الواجب بالجناية على الممر
في نفس أو قيمادونم (هى
نوعان) أحدهما (مغلظة
في العمد وشبهه مطلقا) ما
في الخطأ كباقي في الباب
الآتى (وهى) أى المغلظة
(أثلاث ثلاثون حنة
وثلاثون جدعة وأربعون
خلفة) أى حوامل للحبر
الترمذى في العمد وخبر أبى
داود في شبه بذلك (و) ثانيها
(مخففة في الخطأ) فيمارة
ما باقى في الباب عقبه (وهى
أخماس من بنات لبون
وبنات مخاض وبني لبون
وحقات وجدعات) من كل
منها في دية الرجل المسلم
عشرون لحبر الترمذى وغيره
بذلك (وتجب الدية في النفس
والطرف والمعنى) وهو من
زيادته

الاربعة المذكورة ان لم يجب فيها فورد بان كان في غير العمدة أو فيه بعد العقو (قوله ثم من ذلك)
الاثبات بين هنا وفي جميع ما يأتي اشارة الى عدم الاختصاص وقد يجب اكثر من دية النفس كمالو
قطع يديه ثم رجليه وكالوقلح اسنانه واحدة بعد واحدة فان فيها مائة وستين من الابل لان في كل
واحدة خمسة اوهي اثنان وثلاثون نظمه بعضهم في قوله

وعدة الاسنان للاثمان * كل ثلاثون يليها اثنان

منها ثمانية اربع رباعيه * كذا واناب كمثل تالسه

وأربع ضواحد واثناعشر * ضرسا وأربع نواجذ آخر اه

والنواجذ من الاضراس وتسمى اضراس العقل وهي مفقودة في الظهي والكوسج فانهم ما
تمانية وعشرون قالوا واسنان المرأة ثلاثون ونخرج بالانسان غيره فاسنان البقر اربعة وعشرون
والشاة احدى وعشرون والبيس ثلاث وعشرون والعنزسة عشرة والمراد بالانواجذ في قوائم
ضرسك صلى الله عليه وسلم حتى بدت نواجذه هو الرباعيات وقد يجب اقل من نصف العشر كربعه
رخمه في نقص المعاني (قوله كالتفقس) اي مطاوعا وكذا ما بعده وذكر عما يجب فيه كل الدية
خسة عشر مائة وشرحا (قوله والشهم) وهي قوة ودعة في زائد في الانف الشبهتين بجاني
الندى كل زائدة بازاء طاق في الانف فالزائدان المذكوران في الدماغ ولذلك اذا سد
الانف لم يحصل الشم (قوله من المنخرين) فنية منخر كجلس واتباع الميم للخاء كزبرج وقتهما
وضمهما او يقال منخر كعصفور فنية خمس امانت وأما كسر الميم وفتح الخاء فلم يرد في شمس كل
منخر نصف دية كما سيأتي فلو ادعى زواله فانبط الطيب وعبس للغيث حاتف جان والافدع
وياخذ دية وان نقص وعرف قدر الزائد ففسطها والافسكومة باجتماعهما (قوله طرفين
وحاجز) وفي كل ثلث الدية لان كل منه مد وجبت فيه توزع على افراده وتدخل حكمة
اقصبة في دية (قوله وفي الانف) بدل من خبر خبر مقدم وقوله اذا استوصل المارز بالبناء
لامنه قول اي قطع من اصله والدية مبتدأ مؤخر (قوله لناطق) اي ولو حكما كما في الطفل الا في
ونخرج به اسنان الاخرس فنية حكمة خلتها كان الخرس او عارضا كما في قطع يد سلا هذا
ان لم يذهب بقطعه الذوق والادوية ولو قطع اسنانه فذهب كلامه وذوقه لزمه ديتان وتوزع في
الذوق على خمسة لانه قوة مودعة على سطح اللسان يدرل بها احلاوة كالعسل وجوضة كالخل
وعذوبة كالسما وملوحة كاللمع ومن ازالة كالبانحجان ولو اخذت دية اللسان فبعت لم تسترد وفارق
عود المعاني بان ذهابها كان مضمونا وقطع اللسان محقق فالعائد غيره وهو نعمة جديدة (قوله
ولولا لكان) من اللسكنة وهي الهجمة والارث بالثمانية من يدغم في غير محل الادغام والالتع من
يبدل حرفا آخر سواء كان بادغام ام لا فهو اعم مما قبله (قوله وطفل) وان لم يظهر أثر نطقه على
المعقد اخذ بظاهر السلامة كما تجب الدية في يده او رجله وان فقد البطش حالا ومن ثم لو بلغ
او ان النطق والتحريك لم يظهر اثره تبعت الحكومة فلو ولد اصم لم يحسن الكلام لالعله
واسنانه بل لعدم سماعه فهل يجب في لسانه دية او حكمة وجهان والمعقد الثاني لان المنفعة
المعتبرة في اللسان النطق وهو ما يوس من الصبي والصبي انما ينطق بما يسمعه فاذا لم يسمع
لم ينطق اه افاده مر (قوله وان كان لا يحسن بعض الحروف خلقة) احسنه عن عدم

(قوله الكوسج) هو الاجرود

(والجرح ثم من ذلك ما يجب
فيه كل الدية) أي دية
المنجي عليه (كالتفقس)
الحرة المعصومة (والشهم)
من المنخرين لانه من أعظم
المنافع كالبحر (والمارز)
وهو مالان من الانف
مشغل على طرفين وحاجز
لنخر عمرو بن حزم وفي
الانف اذا استوصل
المارز الدية الكاملة رواه
البيهقي (واللسان) لناطق
ولولا لكان وأرت والنف
وطفسل لغير ابن حزم وفي
اللسان الدية رواه أبو داود
وغیره (والكلام) وان كان
لا يحسن بعض الحروف
خلقة لانه من أعظم المنافع
ونقل الشافعي في الام فيه
الاجماع وانما تؤخذ دية
اذا حال أهل الخبرة لا يعود
نظمه

احسان اجنبية سابقة فانه لادنية في ذلك البعض التلايضا عاف الغرم في القدر الذي ازاله
الحاني الاول وتوزع دية الكلام على ثمانية وعشرين حرفا في لغة العرب وفي ازالة بعضها اقصه
منها في ازالة اقصه انصف الدية وفي كل حرف ربع سبعة واهو ثلاثة ابعة واربعة اسباع لان
الكلام يتركب من جميعها هذا ان بقى في الباقي كلام مفهوم والاوجب كمال الدية لان منفعة
الكلام قد فانت اه افاد في شرح المنهج قال م واسطة طولا اتم كبا من الالف واللام
واعتبار الماوردى لها والخاصة للاف والهمزة مردود اما الاول فلما ذكر واما الثاني فلان
الالف تطاق على اعم من الهمزة والالف الساكنة كما شرح به سيدي واستغنوا بالهمزة عن
الالف لان دراجها فيها اه وفي ذلك نظر لان المدار في الحروف التي يقط عليها انما هو المهمات
التي هي اجزاء الكلام ولا شك ان نطق الانسان بالهمزة غير بالالف ولكل منهما مخرج مخصوص
يبين الاخر وليس المدار على الاعمى التي هي لفظ ألف وانقط بانه الخ حتى يتوجه ما ذكر
ولا يقال انه لما تقارب مخرج الالف والهمزة عد اشياء واحدا لانه لا خصوصية لهما اذ كثير من
الحروف يخرج منه قريب من مخرج الالف والهمزة عد اشياء واحدا لانه لا خصوصية لهما اذ كثير من
وعشرين كما قاله سم وتبعه الرشيدى على م وتبعهم ما شيخنا الحنفى وشيخنا البرادى فان كان
الجنى عليه من غير العرب وزعت على حروف لغته فانت اوص ككثرت كاحد وعشرين في لغة
رواحد ودولتين في اخرى ولو تكلم بلغتين وزعت على اكثرهما ولو قطع شفتيه فذهبت الميم
رجب ارشاه مع ديتما في اوجه الوجه بين قاله م (قوله وهو) اى المعظم وقوله تابع لها فلا
يزاد على الدية شئ بسببه وفي بعضها اقصه منها الامن المذكور لان الدية تكمل بقطعها انقصت
على اية انهما فان اختلف بقطع بعضها مجرى البول فلا كثر من قسط الدية وحكومة فساد
المجرى ذكره في الروضة اه قاله في شرح المنهج (قوله للمرأة) خرج به افشاء الحنفى فقيه حكومة
اه شرح المنهج (قوله رفع ما بين مدخل ذكر ودر) اى في صير محل الجماع والغائط واحدا
وقوله لا تلال الخ واقطعه الفل اذا النطقة لا تستقر في محل العلوق لان مزاجها بالبول فاشبهه
قطع المذكور فان لم يستعمل العائط فحكومة ايضا ولو التجم وعاد كما كان فلا دية بل حكومة
وفارق النخام الحائفة بان المدار هناك على الاسم وهناك على فوات المقصود وبالعود لم يفت
اه قاله م (قوله وقيل الخ) ضعيف كما قاله م وقال في شرح المنهج فعلى التفسير الاول
في الثاني حكومة وعلى الثاني بالعكس (قوله الفريرى) وهو الذى يزواله يحصل الجنون
ويعرف بالندغريزة يتبعها العلم بالضروريات عند سلامة الآلات اى الحواس ولا قود فيه
لاستعرف العلماء في شله وان كان الاصح عندنا كما كثر اهل العلم انه في القلب وانما زال بنفسه
الدماغ لا تظاع مدد ما وصل اليه من القلب فلم يشأز والمحققة الامن القلب ولذا يقولون
محل القلب وله شعاع متصل بالدماغ وقال ابو حنيفة وجماعة محل الدماغ وقيل محل هماغما
وقيل لا محل له وخرج بالفريرى المكتسب الذى به حسن التصرف فقيه حكومة لا تبلغ دية
الفريرى وكذا بعض الاول ان لم يضبط فان اضبط بالزمن كما لو كان يحسن يوما ويفوق يوما او
بعبارة المنتظم بغيره فالقسط ولو توقع عوده وقدر له خميران مدة يعيش اليها غاليا تتطرق فانت
قبل العود وجبت الدية كما في السمع والبصر (قوله بما لا أرض له) خرج بذلك ما لو زال به الارش

(والحشقة) لان معظم
منافع الذكر وهولته
المباشرة تتفق مع انما
عداها منه تابع لها
كالصبي مع الاصابع
(والافشاء) له - رآه من
زوج أو غيره بوطء أو غيره
وهو رفع ما بين مدخل
ذكر ودر لا تلال الفتح
بذلك وانما استعمل الخارج
وقيل هو رفع ما بين مدخل
ذكر ومخرج البول (والعقل)
الفريرى ندم البية في ذلك
ولا يزد شئ على دية العقل
ان زال بما لا أرض له
ولا حكومة كطامة

(قوله لا محل له) أى بناء على
أنه من المجرىات

مقدر كوضعة رأس أو وجه وقطع يد أو رجل أو غير مقدركوضعة غيرهما فيجب ذلك مع الدية
فلو قطع يديه ورجله من نزال عقه له وجب ثلاث ديات ولو أوضعه في صدره فنزال عقه له فدية
وحكومة فإن ادعى ولي الجاني عليه زواله بجناية وأنكر الجاني اختبر في غفلته فإن لم ينظم قوله
وفعله أعطى الدية بالأحلف لأن حلفه يثبت جنونه والمجنون لا يخاف فإن اختلفا في جنون
منقطع حلف زمن افاقته وإن اختلفا في صدق وانما حلف لاحتمال صدور المنتظم
اتفاقا أو جريا على العادة ولو أخذت دية العقل أو غيره من بقية المعاني ثم عادت تردت أه أفاده
في المنهج ونمرجه (قوله اذافات الخ) فإن لم يثبت به نفي وجبت حكومة (قوله أو المني) أي قوة
الانثى ومثل ذلك قوة الحمل من الانثى وقوة الاحبال من الرجل وقوله أو الجماع أي أولذة الجماع
ولو مع بقاء المني وسلامة الذكر ولو أنكر الجاني زوال لذة الجماع صدق الجاني عليه بيمينه لأنه
لا يعرف الا منه ولو كسر صلبه نزال مشيه ولذة جماعه أو مشيه وصفيه فديتان لأن كلا منهما
منهمون عند الانفراد فكذا عند الاجتماع أه أفاده في المنهج ونمرجه (قوله اذالم يثبت بدله)
فان ثبت فلا دية حتى لو أخذت وجب ردها لأنه من جملة المستثنى من الاجرام كما مر (قوله
وبقيت حيا فدية مستقرة) أي بعد السخ وهو نادر كما قاله مرقان لم يبق بان مات عقب السخ لم تجب
دية الجلد بل دية النفس فقط (قوله ومات الخ) محل التقييم قوله بسبب من غير السخ أو منه
الخ والسبب الذي من غير السخ كهدم أو أكل الموت فليس بقيد ذلودام حيا وجبت دية السخ
(قوله أو منه واختلقت الخ) خرج به ما لو مات بسبب من السخ ولم تختلقت الجناية إن قالوا يجب
دية النفس فقط وتجب الدية بتطوع اللعمين الفاتنين بجنب سلبه الظاهر كاللايين وهي مسئلة
غريبة كما في (قوله لأنه) أي الجلد كالجنس الواحد من الاعضاء كالليدين من حيث أنه معد
لغرض واحد وهو استعمال اللحم والدم (قوله ولو بايابهما) أي سواء قطعهما أو قلاههما
أو ألبسهما وقوله وسواء في ذلك السميع الخ أي لأن السمع ليس في جرم الاذن بخلاف البصر
وفي بعض ما قطعه من الدية وأبعض حادق بواحدة فقسم النصف ويعضها ويقدر بالساسة
وفي إبانة يابستين حكومة كناية يد شلاء وجفن وأنف وشفة وحشفة مستحشفات أه أفاده في
المنهج ونمرجه (قوله بالاحساس) متعلق بدفع أي ان ضاحيهما بحس بسبب معاطنهما
بدبيب الهوام فيطردا وهذه هي المنفعة المعتبرة في إيجاب الدية أه أفاده مرقان (قوله ولأنه من
المنافع المقصودة) بل هو أشرف الحواس حتى من البصر كما عليه أكثر العلماء أذهب المذكر
للاحكام الشرعية التي هي التكليف ولأنه يدرك به من كل الجهات وفي سائر الاحوال والبصر
يتوقف على جهة المقابلة وتوسط شعاع أو ضياء وما زعمه المتكلمون من أشرفيته على السمع
لقصر ادراكه على الأصوات وذلك يدرك الاجسام والألوان والهيات مردود بان كثرة هذه
المتعلقات فوائد دنيوية لا يعول عليها الا ترى أن من جالس أسم فكانت الحواس حراما
وان تمتع في نفسه بمتعلقات بصره وأما الاعى في غاية الكمال الذمهي والعلم الذوقي وان ننص
نعمه الدنيوي ولا يردانه يترتب على ادراك المتعلقات المذكورة التفكير في صفات الله
تعالى البديعة المحيية المتناوئة وقد يكون نفس ادراكها طاعة كشاعة فهو المكعبة
والمنصف ومشاهدته تعالى في الآخرة والدنيا كما وقع له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج لأن ذلك

(وكسر الصاب) اذافات به
المشي أو المني أو الجماع
(وسلخ الجلد اذالم يثبت
بدله) وبقيت حيا فدية مستقرة
ومات ولو بعد دية بسبب
من غير السخ أو منه
واختلقت الجناية إن
أو غير لأنه كالجنس الواحد
من الاعضاء من حيث أنه
معد لغرض واحد
(والاذنين) ولو بايابهما
وسواء في ذلك السميع
والاصم وذلك لمساواة
حزم وفي الاذن خمسون
رواه الدارقطني وغيره
ولأنه أبطل منه ما منفعة
دفع الهوام بالاحساس
(وعههما) لمساواة البهقي
بذلك ولأنه من المنافع
المقصودة والتصریح بهذه
وما قبلها من زيادتي

كله انما يعتد به ويكون نافعا بعد معرفته صلى الله عليه وسلم ومعرفة الامور المتفاقمة منه
 وذلك انما يعرف بالسمع والسمع قوة مودعة في مقعر الصماخين تدرك الاصوات عندها لا بها
 فالادراك بمشيئة الله تعالى وكذا سائر القوى ولو ادعى الجني عليه زواله وانكر الجاني فانزعج
 اصباح في غفلة من لا حلف جان ان سمعه باق لاحتمال ان يكون انزعاجه اتفاقا فان لم ينزعج
 حلف مدع لاحتمال تعلقه وياخذدية ولا بد في امتحانه من تكرار ذلك الا ان يغلب على الظن
 صدقه او كذبه ولو توقع عود به بعد مدة قدرها اهل الخبرة ان تطران لم يظن استغراقها العمر
 وكذا لو توقع عود البصر ونحوه وان نقص السمع من الاذنين او احدهما وجب قسط النقص
 من الدية ان عرف قدره بان عرف في الاولى انه كان يسمع من موضع كذا فصار يسمع من دونه
 وبان يحصى في الثانية العادلة ويضبط منتهى سماع الاخرى ثم يدركس فان كان التفاوت نصفاً
 وجب في الاولى نصف الدية وفي الثانية ربعها فان لم يعرف قدره بالنسبة فحكمومة فيه باجتهاد
 فاض لا باعتبار سماع اقرانه فلو قال انا اعلم قدر ما ذهب من سمعي صدق بيمنه لانه لا يعرف
 الاثمة (قوله وكالبطش الخ) معطوف على قوله كالبطش (قوله اول من قوله الخ) أي لانه بقى
 أشياء غير المذكورات كالصوت والذوق والمضغ ولذا الطعام وقوة الاحبال (قوله ومنه ما يجب
 فيه نصفها كاذن واحدة) اما لو ازال الاذن وسمعهامعاً فوجب دية لان السمع ليس في الاذنين
 بخلاف ما لو ازال عيناً واحدة وبصرها وشفته مع حروفها التي تبطل بزوالها ويدامع بطشها
 ففي ذلك نصف دية فقط (قوله وعين واحدة) أي ازالة الحدقة ويلزمها ازالة البصر من وقوله
 وبصرها أي ازالة البصر مع بقاء الحدقة فلا تكرار في كلامه وكذا يقال فيما بعده (قوله ولحمي)
 بفتح اللام واحد اللعين وهما العظم ان اللذان تنبت عليهما الاسنان السفلى فان زال معهن
 من الاسنان وجبت دية أيضاً اما العالمة فيم اعظم الرأس ولا يدخل ارش اسنان في دية اللعين
 لان كلامهم ما منقعة مستقلة وله بدل مقدور (قوله ويدو بطشها ورجل ومشياً) فان قطع من
 فوق كف او كعب وجبت فيه حكمومة لانه ليس يتابع بخلاف الكف مع الاصابع وفي اليد
 والرجل الثلاثين حكمومة اشرح المنهج (قوله وهي رأس الثدي) وهي كالشفة والثدي
 كذلك فيهما امر ولا يراى بقطع الثدي مع هاشي وتدخل حكمومته في ديتها (قوله وكغصبة) أي
 بيضة بقطع جلدتها فان سلمها وأبقى الجلد نقصت حكمومة من النصف (قوله وشفر) بضم
 الشين ويجوز نقصها وهو حرف الفرج (قوله كما مومة) وهي التي تبلغ خريطة الدماغ ولا تغرقها
 وهي الجملة التي داخل عظم الرأس والدماغ هو الدهن داخلها والجرح الواصل اليه يقال له
 داءغة كما يذكره فسميت باسم محلها كالتى قبلها وفوق العظم جملة أخرى تسمى السحاق
 وفوقها اللحم الرأس الذي هو محل نبات شعرها كما مر (قوله محيل) أي للغة أو الدواء وقوله
 أو طريق له أي للعجل وقوله كبطن مثال لميل الغذاء والصدر مثال لطريقته ومثله داخل نفرة
 نخرو جبين فان خرجت الامعاء فيها حكمومة وخرج بالبطن المذكور غيره كالانف والقم
 والعين وعمر البول ودخل الفخذ وهو ما بين الساق والورك والورك ما فوق الفخذ وهو المتصل
 بعمل المقود وهو الالة وهو مجوف وله اتصال بالحواف الاعظم وفي ذلك حكمومة (قوله وثلاث
 كلام) وهو خمسة أحرف وثلاث أو ثمان على ما مر ان أمكن تبع بعض الحرف (قوله بكن العين)

وكالبطش والمشي والبصر
 فقولى كالبطش الخ أولى
 من قوله وهو الى آخره
 (ومنه ما يجب فيه نصفها
 كاذن) واحدة (وسمعهما
 وعين) واحدة (وبصرها
 وشفته) واحدة (ولحمي)
 واحدة (ويدو بطشها
 ورجل ومشياً وحالة امرأة)
 وهي رأس الثدي (ولحمي)
 بالشفة (ولحمي) وفي
 حالة غيرها من رجل
 وخنثى (حكمومة) لا تتناه
 المنفعة فيه (وكغصبة
 وآلة وشفر ونصف اسنان
 وشفر فخرو) واحد (ونصف
 عجل) بان كان يجن يوماً
 ويقتل يوماً فلا بالتعديط
 وقولى كاذن الى آخره أولى
 من قولى وهو الخ (ومنه
 ما يجب فيه ثلث حكمومة)
 وهي التي تبلغ خريطة
 الدماغ لخبر عمر بن حزم
 بذلك رواه أبو داود وغيره
 وقيم بها الداءغة وهي
 التي تغرق خريطة الدماغ
 (وجائفة) وهي جرح يتنذ
 الى جوف البطن محيل
 أو طريق له كبطن وصدور
 لخبر عمر بن حزم أيضاً
 (وثلاث لسان وثلاث كلام)
 وأحد طرفي الانف أو الحاجر
 حملاً بالشفة (ولحمي)
 كما مومة الى آخره أولى من
 قوله وهو الخ (ومنه ما يجب
 فيه ربعها بكن العين)

ولو لا شئى وربيع شئى مما مر
 على ما قلناه فتمت بيدي بذلك
 أولى من قوله وهو جفن
 العين (ومنه ما يجب فيه
 عشر) من الدية (ونصفه
 وهو المقتلة) المبيعة
 بإيضاح رخصته لم يعرف
 ابن حزم بذلك رواء أبو داود
 (ومنه ما يجب فيه عشرها)
 كما صرح بها شعبة مع إيضاح
 للغير السابق بالاول ولغير
 زيد بالشأنى رواء الدارقطنى
 والبيهقى فتعجب بى بذلك
 أولى من قوله وهو الى آخره
 (ومنه ما يجب فيه نصف
 عشرها كوضحة) فى الرأس
 أو الوجه (وسن) لغير عمرو
 ابن حزم بذلك (وأغلة إجماع)
 على المقتلة بغير وضحة ولا
 إيضاح وتفتيد فقولى
 كوضحة الى آخره أولى من
 قوله وهو الى آخره (ومنه
 ما يجب فيه ثلث عشرها)
 فأقل (كأغلة خنصر)

• (باب العاقلة) •

جمع عاقل سميت بذلك
 لعقلهم الأبل بفناء دار
 المسحق وقيل أصلهم
 عن الجاني العقل أى الدية
 وقيل غير ذلك (هى العصبان
 للجاني)

أى عظام فى الاربعه أجنات الدية ويندرج فيها حكومة الاهداب (قوله وربيع شئى مما مر)
 كربع الاذن واللسان الخ وقوله على ما قلناه أى وهو التقييد (قوله ونصفه) أى العشر
 وقوله وهو المقتلة المبيعة أى المبيعة المبيعة غير إجماع مع أغلة الإجماع أو مع الإيضاح فخصه
 غير مراد فان لم تسبق بأن انفردت فيها نصفه فقط كالهشم وحده والإيضاح وحده (قوله)
 فى الرأس أو الوجه) ولولى العظم الثانى خلف الاذن أو فى تحت المقبل من اللعين ولو صغر
 والتصمت ففيها الكامل وهو الحرام لم يغير الجاني خمسة أبعرة ونخرج موضحة غـ ير الرأس
 والوجه ففيها حكومة بخلاف قصاصها فإنه لا يتفاوت كما مر اه أفاده فى شرح المنهج (قوله)
 (وسن) أى أصلية تامة متفورة غير مقتلة تخرج بقيد الأصلية الزائدة بقيد التامة ما لو كسر
 بعض الظاهر منها ففيه قسطه من الارض وينسب المكسور الى ما بقى من الظاهر دون السخ
 بكسر المهملة وسكون الذون وإجماع الخ وهو أصلها المستتر بالجمع وبقيد المتفورة ما لو قلع سن
 صغير أو كبير لم يغير ففيه نصفه بل ان بان افساد منبته فمقتلة متفورة وان لم يبين الحال حتى مات
 فمقتلة كزائدة وهى الخارجة عن مقتلة الأسنان فان فيها حكومة ولو قلع الأسنان كلها
 وهى ثنتان وثلاثون فصاحبه وان زادت على دية ففيه مائة وتسعون بعيرا كما مر ولو زادت على
 ثنتين وثلاثين وجبت دية الزائد أيضا على المقتلة دنى كل سن زائدة خمسة أبعرة (قوله فأقل)
 وذلك كما اذا زادت الانامل على ثلاثة فاذا كان له أربع انامل وجب فى كل أغلة ربع العشر
 وهكذا قال فى شرح المنهج ولو زادت الاصابع أو الانامل على العدد الغالب مع التساوى
 أو نقصت قسط الواجب عليها وهو ضعيف بالنسبة لزيادة الاصابع بل فى الزائدة حكومة
 ومعتد بالنسبة لزيادة الانامل كما قرر شيخنا البراوى وان كانت عبارة موصوفة فى تضعيفه
 بالنسبة لها ما عا (قوله كأغلة خنصر) ففيها الكامل ثلاثة وثلاثون دخل تحت المكاف أغلة غير
 الخنصر من بقية الاصابع ما عدا الإجماع ولو أزال الشهور التى فيها جال كاللحية وجبت
 حكومة وعز فان لم يكن فيها ذلك كشرابط أو عانة فلا شئ عليه على الاظهر وقيل يزور

• (باب العاقلة) •

التي تحمل الخطأ وشبه العمدة المذكورين فى الباب قبله وتطلق على الواحد والاكثر كالطائفة
 (قوله جمع عاقل) أى على غير قياس وقياسه عقلا بالذكاء الخ وصلها وعقلا بفتح العين كالكامل
 وكلة والاول معجوع أيضا دون الثانى ويجمع تصحيحا أيضا وجمع العاقلة عواقل فهو جمع
 الجمع (قوله لعقلهم الأبل) أى حبسها بالعقل وكان الاولى تأخير ذلك عن تعريف العاقلة
 الا فى المتن (قوله بفناء) بكسر الفاء فتكون مدودة أى جانب وقيل هو العرصة أمام الدار
 والمسحق هو الجاني عليه أو الورثة (قوله وقيل غير ذلك) من جمله أنهم هو بذلك لمتهم منه
 والعقل المنع ومنه سمى العقل عقلا لمتهمه من الفواحش (قوله العصبان للجاني) أى يقدم
 الاقرب منهم فالاقرب فان بقى شئ وزع على من يليه وهكذا والاقرب الاخوة ثم بنوهم وان
 نزلوا ثم الاعمام ثم بنوهم ثم أعمام الجد وفروعهم وهكذا يقدم مدل بأبوين على مدل باب
 كذا وث فيقدم الاخ من الابوين فلا ب فابن الاخ كذلك فالتم فابنه كذلك فيوزع ثلث الواجب

(قوله من غنيهم نصف دينار)

بجملته المعنى فقد يكون غنيا وعليه أقل ولو أعتقه ثلاثة تحمل شخص واحد بقدر ما لكل من الولاء خمسة الغنى ثلث نصف دينار والمتوسط ثلث ربع الدينار وكل واحد من عصبته كل واحد منهم يحمل مثل تحمل المعتق إن كانوا بصفته والا يحمل كل بحسب حاله وإن كان المعتق واحدا كان عليه نصف أو ربع وعلى كل من العصبته مثل ما عليه شرح البهجة (قوله نعم إن بان أن الخبيث ذكر غرم الخ) المعتد الغرم لأن النصرة موجودة فيه بالقوة كافي البجيرى نقلا عن خط ونقل عن حل أنه لا يغرم اه وهي عبارة محسرة (قوله والثالثة عدم الخ) الأولى عكس العبارة كما يعلم من الشارح

من نسب وولاء بيت مال والمراد في الأولين الجمع على أرثهم المذكور الأحرار المكلفون غير الفقراء فيحملون مال جنائيتهم (الأصل والقرع) روى الشيخان من أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأتين اقتلتا نخذا فقتلهما الأخرى بحجر فقتلهم أو ملق بطنها

آخر السنة على الأخوة الأشقاء يؤخذ من غنيهم نصف دينار ومن متوسطهم ربعه ولا شيء على الفقير ثم يشتري بذلك أبل فإن وفى ما أخذ منهم بالواجب فذلك هو الأتقى للأخوة فلا بد أن وفوا بذلك والأقربى للأخوة وهكذا فإن لم وفى ما أخذ من عصبته بالنسب بالواجب اتقى لعصبته الولاء وبقدر من غنيهم المعتق فعصبته وهم الأخوة الأشقاء فلا بد فبنوا الأخوة فلا يحام فبنوهم كذلك كالأثر فإن لم وفى ما عليهم بالواجب اتقى لبيت المال إن اتظم فيه وخذ منه ما بقى من الواجب فإن لم يوجد أحد من ذكر أخذ منه كله إن وجد فيه ذلك فإن لم يتظم فيه عد عصبته الولاء الأخوة للأدم ثم ذوالأرحام فإن لم وفى ما عليهم بالواجب أخذ من الجاني الباقي أرا الكل إن عدم من ذكر وهكذا في كل سنة وأجل دية النفس من الزهوق وغيرهما من وقت الجنابة لكن لا يؤخذ إلا من بعد الاندمال لأحققال السرية لأنفسه فإن زاد ما يؤخذ من العاقلة على الواجب نقص منه بالنسب وإذا وجبت على الجاني مؤجلة فمات في أثناء الحلول سقط وأخذ من تركه لأنه واجب عليه أصالة وإنما لم يؤخذ من تركه من مات من العاقلة لأنها مواساة ولو قتل رجلين مثلا وجبت ديتهم في ثلاث سنين لاختلاف المستحق أو قتل ثلاثة مثلا واحدا فعلى عاقلة كل دية مؤجلة عليه في ثلاث سنين نظرا لاختلاف المستحق (قوله من نسب وولاء بيت مال) أى لا غيرها كزوجية ومخالفة بالحياة المهمة وقريبة ليست بعصبته (قوله في القوانين) أى النسب والولاء (قوله الجمع على أرثهم الخ) شروع في شروط من يعقل وترك شرط وهو اتفاق الدين بقبيل الخرج بقوله الجمع على أرثهم ذوالأرحام فلا يعقلون إلا أن عدمت عصبته النسب والولاء بيت المال كما مر وبذلك كور النساء والخائف نعم إن بان أن الخبيث ذكر غرم حصته التي أداها غيره وبالأحرار الأرقاء ولو مكاتبين وهو مستغنى عنه بقوله الجمع على أرثهم فإن الرقيق لا يرث كما لا يخفى وبالمكافين الصبيان والجمانيين وبغير الفقراء وهم الأغنياء والمتوسطون الفقراء ولو ذوى كسب والغنى هنا من عكس زائد على كفاية محو به بقية العمر الغالب عشرين دينارا والمتوسط من عكس زائد على ذلك أقل من عشرين دينارا وفوق ربع دينار والفقير من لا يملك ذلك ويعتبر الغنى وغيره آخر السنة وخرج بأفق الدين اختلافه فلا يملك مسلم عن تنازعه وعكسه ولا مسلم عن مرته وعكسه وبه وانما يقبض ما لو اختلفت عاقلناه المسلمة والكافرة في وقت إسلامه وبغنى عن هذا الشرط قوله الجمع على أرثهم فلم يترك المصنف (قوله روى الشيخان الخ) أثبت الدعوى المذكورة بحديث وأثر وذكر كالحديث أربع روايات الأولى أثبت كون الدية على العاقلة والثانية كون المراد بهم العصبته والثالثة عدم الدية على الأصول والرابعة عدمها على الفروع والأثر أثبت عدم الدية على فروع المعتق ويقاس بذلك أصوله (قوله أن امرأتين الخ) كاتبا ضربتين أحدهما وهي الضاربة هذه لدية وأسمها أم عطية والثانية وهي المضروبة عامرية واحدها لدية بالصغر ووجهها ما حل بوزن جل ابن مالك (قوله نخذا) بالخاء والذال المجهتين عطف تفسير ما قبله من عطف المفصل على الجمل نحو قوله نخذا فقتلهما الأخرى بوجهه ثم يديه أى رمى بجمعه الخذف الذى لا يقتل غالبا فهو من شبه العمى وإذا احتملته العاقلة فصل الخطا من باب أولى والمعنى في تحمل العاقلة أن اقتبلا في الجاهلية كما نوايقومون بنصرة الجاني منهم ويمنعون أولياء الدم أخذ حقهم فأبدل الشرع تلك النصرة بقتل المال ونحوها بالخطا وشبهه العمى لانهما

(قوله ابن عثما) بأن وطئ المم بشبهة أو براد الابن واسطة (قوله أى الأصول الخ) أى عدم تحمل الأصول الخ

فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن دية جنينها غرة عبد أو أمة وقضى

٤١٧

بدية المرأة على عاقلتها أى
القاتلة وفى رواية وأن
العقل على عصبته وفى
رواية لابي داود وبرأ الولد
أى من العقل وروى
الشافعى خبر لا يؤخذ الرجل
ببرقائه وسواء فى ذلك
أصول الجاني وفروعه لما
مر أم أصول معتق الجاني
وفروعه لما روى الشافعى
والبيهقى أن عمر قضى على
على رضى الله عنه ما بأن
يعقل عن موالى مضية بنت
عبد المطالب لانه ابن أخيه
دون ابنه الزبير واشتهر ذلك
بينهم وقيل بالابن سائر
الابضاع (وتحمل) العاقلة
(خطأ وشبهه محمد) الخبر
السابق فى شبهه محمد
وقد ساء عليه فى الخطأ وفى
قولى تحمّل إشارة الى أن
الدية تجب على الجاني ابتداء
ثم تحمّلها العاقلة عنه
وهو الصحيح (ولا تحمّل
عدا) قطعاً (ولا صلحاً) عن
لقود (ولا اعترافاً)
بالجناية روى ذلك عن ابن
عباس نعم ان صدقت العاقلة
المعترف بالجناية حملت
عنه (ولا تحمّل من)
عبد بل يتعاق الارش
برقبته وان أمره سيده نعم
ان أمره وهو غير مميّز

بما يكمل لاسمافى متعاطى الاسلحة فحسنت اعانتة لثلاثه بضرر مجاهوم مع ذور قبسه وأجلت
الدية عليهم رفقا بهم وتحملهم الدية من ثنى من عموم قوله تعالى ولا تزرز وازرته وزر أخرى
لما فيه من المصلحة اذ لو أخذ القاتل جميع الذهب ماله كله لان تتابع الخطأ منه لا يؤمن ولو ترك
من غير تعزيم لاهدر دم المقتول (قوله نفقى) أى حكم وقوله أن دية أى بأن دية جنينها
الخ فهو اف وشهر مشقوش (قوله غرة) بالثاوين وعبد أو أمة عطف بيان على ذلك أو بدل
منه أو بالاضافة لان الشئ قد يضاف الى نفسه وان كان نادراً أو يحتمل أن تكون للشك من
الراوى فى تلك الواقعة المخصوصة وان تكون للتنبؤ وهو الاظهر وقبل المرفوع من
الحديث هو قوله غرة وأما قوله عبد أو أمة فشك من الراوى وقوله على عاقلتها أى القاتلة
متعلق بقضى فى الموضعين أو بدية فيهما أو خبر ثان لادنى الاول وغرة خبر أول وعبد أو أمة
بدل أو عطف بيان على ما مر (قوله بجزيرة) أى نيب شبه ولو كان ابن الجانية ابن عمه لم يعقل
عنه وان كان يلى نكاحها لان البقرة هنا مانعة وتم غير ممتضية (قوله وسواء فى ذلك) أى
الأصول والفروع (قوله لما مر) أى فى الحديث المذكور من قوله وبرأ الولد ولا يؤخذ الرجل
الخ (قوله عن موالى مضية) أى عتقا ثم فى جناسهم خطأ أو شبه عمد فتعيق المرأة يعقله
عاقلتها دونها لاشتراط المذكورة فيمن يعقل كما مر (قوله لانه ابن أخيه) اذ أبوه أبو طالب بن عبد
المطلب كما هو معلوم (قوله خطأ وشبهه عمد) أى بداهة اذ أوقع من حر ولو على عبد وتقسط
قيمه فى كل سنة قدر ثلث دية حر كامل اذا كانت قدر دية أو ديتين فتؤخذ فى ثلاث سنين فى
الاول وست فى الثانى قال مرفى فى كل سنة قدر ثلث دية زادت على الثلاث أم نهضت فان
وجب دون ثلث أخذت فى سنة أيضاً (قوله وهو الصحيح) ولذلك اذ لم يوجد أحد من العصبات
أو وجدوا ولم يوفوا بالواجب رجع عليه وأخذ منه الكل أو البعض كما مر (قوله ولا تحمّل
عددا) أى بدله فيما اذا وجبت الدية فيه ابتداء كما فى قتل غير المسمى فغير ما بعده فالواجب
فيه ابتداء أو بعد العفو يلزم الجاني دون العاقلة (قوله ولا صلحاً عن القود) أى بالدية أو بما
دونها (قوله ولا اعترافاً) أى ما يترتب على الاعتراف وقوله نعم ان صدقت العاقلة أى ولو من
الولاء أو من مولى بيت المال حملت عنه لانها غلظت على نفسها (قوله ولا تحمّل عن عبد) أى
صدرت منه جناية أو لو كان هو الجاني عليه فصل عاقلة الجاني بدله كما مر (قوله برقبته وان أمره
سيده) أى بالجناية وتقدم فى اللقطة ضمان السيدها اذا أقرها يده فى سائر أمواله واستشكل
بما هنا قال سم الآن تخص الجناية هنا الجيم وان ومالى اللقطة بغيره ولا كنه بعيد يحتاج لفرق
ظاهر واضح اه والاولى أن يقال انما يخص ما هنا بعتقه برقبته وان أمره سيده لان
القصد زجره عن الجناية وان أمره سيده ولا شك أن يبيعه فيها تنكلاً به بتبديل الايدى
عليه ولا كذلك اللقطة (قوله نعم) استدراك على قوله برقبته وقوله وهو غير مميّز أى أو غير
يعتقد وجوب طاعة أمره كأجمعى (قوله ولا عن مرتد) أى بل هى فى ماله فيما اذا قتل شخصاً
خطأاً وشبهه عمد (قوله فأصاب) أى السهم المرمى به المعلوم من المقام والمرمى اليه منه قوله

وى فى فالضمان على الأمر (و) لاهن (مر تد) لا تنقضاء النصرة والولاية (و) لاهن (منتقل من كفر الى كفر)

لانه فى معنى المرتد من حيث انه لا يقبل منه الا الاسلام (و) لاهن (كافر روى فاصاب) المرمى اليه (بعد اسلامه)

(قوله ماهر) أي نظيره بأن يقال فإن لم يسلم لم تحمل عاقلة المسلمون جزا بل كل الديّة على عاقلة الكفار فقط هذا هو المراد
 لانتفاء النصرة والولاية حالة الفعل ٤١٨ اذ يعتبران من الفعل الى قوت النفس (و) لاعن (من أسلم واختلقت عاقلة) (و)

بعد أسلامه أي الرامي (قوله لانتفاء النصرة) أي فلا تحمل عاقلة المسالمون إدم النصرة
 حال الفعل ولا الكفار لعدم حال الإصابة فقوله حال الفعل أي وحال الإصابة فهي منتفية
 في الأول بينه وبين المسالمين وفي الثاني بينه وبين الكفار وقوله اذ يعتبران علة لمحوذوف أي
 وانتهوا وهما يقتضي عدم تحمل العاقلة اذ يعتبران الخ (قوله أهو قبل أسلامه أو بعده) بأن
 قات المسلمة قبله والكافرة بعده اه خضر (قوله جنى) أي بقطع يده خطأ وقوله ثم ارتد
 خرج به مالو جنى وهو مرتد ثم أسلم ثم مات المجروح فالديّة في ماله اذ لا عاقلة للمرتد (قوله ثم
 أسلم) انما قيد بذلك لانه محل الخلاف اذ لو استقر على ردّه لم تحصل عنه عاقلة المسلمون بقية الديّة
 قطعاً (قوله فإرش الجنابة) أي الواقعة قبل ردّه وهو نصف الديّة في قطع اليد مثلاً وانما لم يعبر
 بقوله فالأقل من أرض الجرح والديّة كما عبر به غيره لاجل قوله والباقي الى تمام الديّة عليه فانه
 يلزم من بقائه شيء على الجنابة أن الأقل هو الأرض اذ لو كان هو الديّة وقهملته العاقلة لم يبق بعد
 ذلك على الجنابة شيء (قوله والباقي) أي ان كان فان لم يبق شيء كما اذا قطع يديه ورجليه ثم مات
 سرية فالواجب حينئذ على العاقلة أقل الاخرين من دية النفس وأرض الجنابة وهو دية البدين
 والرجلين وأقله مادية النفس قطعاً فيجب عليهم فلم يبق على الجنابة شيء يقسمه اذ مع السرية
 للنفس لا يجب زيادة على الديّة (قوله من حصتي الخ) بيان للأمرين فاذا قتل حراً وكان نصفه حراً
 ونصفه رقيقاً فرض أن قيمته ثمانون من الأبل فمصفها هو أربعون واجب عليه لانه أقل من
 نصف الديّة وهو خمسون والباقي وهو ستون على عاقلة وقوله وتحمل عاقلة أي المبعوض
 (قوله ثم لم قبل موت المسلم الخ) في التقييد به ماهر (قوله في هذه) وهي مسئلة الاصطدام
 وقوله سقطها أي لان فعل الشخص في حق نفسه هدر اذ لا يجب له على نفسه مال ويدفع
 فلا تخوصف الديّة وانما أنت الضمير الراجع للمبعوض لا كتسابه التأييد من المضاف اليه

• (فصل في تغليظ الديّة وتحقيقتها) •

أي في معناه ما ومحلها ما وتقدم قدرها فلا يختلف بحال (قوله على الجنابة) ولو بغية يرم مباشرة
 كالسبب (قوله على قياس ابدال المتلفات) أي فانها حالة على المتلف فهو راجع للأمرين
 (قوله مؤجلة) ولو بغية يضرب قاض كاهن (قوله السكاملة) باسلام وسرية وكورته قال
 في شرح المنهج والظاهر تساوي الثلاث في القسمة وأن كل ثلث آخر سنة اه وسكت هنا عن
 تأجيل دية الرقيق وتقدم أنها تؤجل فيؤخذ كل سنة قدر ثلث دية نفس كاملة (قوله في السنة
 الاولى قدر ثلث دية النفس) وهو ثلاث وثلاثون وثلث والباقي وهو السدس في السنة الثانية
 ولا يزيد التأجيل على ثلاث سنين وان كان الواجب أكثر من دية فلو قتل رجلين مسلمين ففي
 ثلاث لاست من السنين تؤخذ ذمتهم في كل سنة لكل ثلث الديّة وهذا في الحر أما الرقيق
 فتقدم أنه يزيد التأجيل فيه على ثلاث (قوله وبسنة في كافر معصوم) ولو غير ذي ذكراً أو أنثى
 لانها قدر ثلث دية مسلم في اليهودي أو النصراني أو أقل في الجحومي (قوله وبسنة أو أكثر) أي
 ففي كل سنة قدر ثلث الديّة فاذا كان الواجب نصف الديّة ففي السنة الاولى ثلثها وفي الثانية

المسلمة والكافرة (في وقت
 القتل) أهو قبل أسلامه
 أو بعده ولا يئنه (ويحمل
 القاتل مع العاقلة) في
 أربع صور (فبين) أي
 مسلم (جنى ثم ارتد ثم أسلم)
 قبل موت الجنى عليه أو
 بعده (فأرش الجنابة على
 عاقلة المسلمين والباقي) الى
 تمام الديّة (عليه وفي
 المبعوض) فيمعلق عاقبه
 من الرق أقل الأمرين من
 حصتي الديّة والقيمة وتحمل
 عاقلة الباقى (وفي ذى
 أو ضح مثلاً لم يأت أسلم
 قبل موت المسلم فعلى عاقلة
 الذميين أرض الموضحة
 والباقي عليه) ولا شيء على
 عاقلة المسالمين (وفي مسئلة
 الاصطدام الاتية)
 ومعنى تحمل القاتل بعض
 الديّة في هذه سقطها

• (فصل) •

في تغليظ الديّة وتحقيقتها
 (تألف دية العمل بكونها
 مثلية) كاهن (و) كونها
 (حالة) كونها (على الجنابة)
 على قياس ابدال المتلفات
 (وتخفيف دية الخطأ بكونها
 محسنة) كاهن (و) كونها
 (مؤجلة) بثلاث سنين
 في النفس السكاملة

وبسنتين في المرأة والخنثى المسالمين في السنة الاولى قدر ثلث دية النفس السكاملة وبسنة في كافر معصوم سدسها
 وبسنة أو أكثر في الأطراف والأرواح والجحومات بحسب قوتها وكثرتها على ما عرف مما تقدم (و) كونها (على العاقلة)

سدسها أو كان ثلاثة أو رباعها ففي الأولى ثلثها وفي الثانية ثلثها أيضا وفي الثالثة نصف سدسها
 (قوله أسمر في أول الباب) من الدليل (قوله إلا أن يكون القتل) الأولى الجنائية ليم القطع
 والجرح وإزالة المعنى (قوله بحرم مكة) من إضافة الكل إلى بعضه لأن مكة منه والمعقد عدم
 تغليب دية الكافر المقتول فيه وإن دخل الضرورة لأن سبب التغليب ثبوت زيادة الأمن والكافر
 غير تمكن من دخوله (قوله سواء أكان القاتل الخ) أي وإن خرج منه الجرح فيه ومات خارجه
 بخلاف عكسه نظير ما صيد الحرم ومن ثم يتأق هنا كل ما ذكره ثم فلورى من بعضه
 في الحل وبعضه في الحرم أو من في الحل أنسا فانيه فخر السهم في هو الحرم غلط اه أفاده م
 (قوله ذى القعدة وذى الحجة) بفتح القاف في الأول وكسر الحاء في الثاني على الأقصر فيه - ما
 وخصت الشهور والمذكورة بالتغليب اعظم حرمتها ولا يطبق به رمضان وإن كان سيد الشهور
 لأن المتبع في ذلك التوقيت ولا يشك ذلك بفسخ حرمة القتال فيها لأن أثر الحرمة باق كما أن
 دين اليه وفسخ وبقيت حرمة ولا بالحرم الاسرام لأن حرمة عارضة غير دائمة سواء كانا
 محرمين أو أحدهما ولا بحرم مكة حرم المدينة بناء على منع الجزاء بقتل صيده وما ذكره المصنف
 في عدها هو الصواب فلوندر صومها بدأ بذى القعدة وعلى مقابل الصواب يبدأ بالحرم واختص
 المحرم بالتعريف لكونه أول السنة فكانهم قالوا هذا الذي يكون أول العام دائما والحكمة
 في جعله أول العام أن يحصل الابتداء بشهر حرام ويختتم بشهر حرام وتوسط السنة بشهر حرام
 وهو رجب وانما نوا إلى شهران في الآخر لارادة تفضيل الختام والاعمال بالخواتيم وسواء كان
 القاتل والمقتول في الأشهر المذكورة أم أحدهما كان رماهم بسهم قبلها فوصل اليه فيها أو
 رماهم فيها فوصل اليه بعدها وكذا الوهم السهم فيها وهما خارجها لو فرض ذلك (قوله بالاضافة)
 أي إضافة محرم إلى رحم أي محرم نشأت محرمية من جهة الرحم أي القرابة واستتر بذلك
 عن كونه بالتقنين فانه يكون رحم صفة له فيدخل فيه بنت العم التي هي أخت من الرضاع أو أم
 زوجته مثلا كما ساق فانه محرم أي يحرم نكاحها وورحم أي قريبة لكن لم تنشأ محرمية من
 جهة الرحم أي القرابة بل من جهة الرضاع أو المصاهرة مع أنها لا تغلظ ديتها (قوله ونخفة)
 خبراته كون مقدرة أي وتكون مخففة لعدم صحة تسليط العامل المذكور عليه فهو على حد
 قوله * علقتهما تبنا وما باردا * (قوله بالوجهين الآخرين) وهما كونها ووجهة وكونها على
 العاقلة والله أعلم

* (فصل في بيان الاصطدام) *

المراد به كل ما يوجب الشر كذا في الضمان ولو عبر بذلك كما في شرح منجه لكان أولى ومن ذلك
 ما لو نجا ذبا جلا لهما أو لغيرهما فأنقطع وسطا وماتاه على عاقلة كل منهما نصف دية الآخر
 وهدر الباقي فان قطعه غيرهما فماتاه فديتهما على عاقلة أو مات أحدهما بارخاء الآخر الحبل
 فنصف دية على عاقلة وإن كان الحبل لأحدهما والاخر ظالم هدر الظالم وعلى عاقلة نصف
 دية المالك ولو ذهب ليقوم فأخذ الآخر بشو به ليقع فقر في بقعاهما لزمه نصف قيمته وكذا
 لو مشى على نعل ماش فأنقطع بقعاهما اه قاله م وقال ع ش ولو اختلفا في أنه بقعاهما أو بفعل
 الماشي وحده لبيكون عليه ضمان الجميع فيصمّل تصديق الماشي لأن الأصل براءة ذمته مما زاد

لما صر في أول الباب (الا
 أن يكون القتل بحرم مكة)
 سواء أكان القاتل
 والمقتول فيه أم أحدهما
 (أو شهر حرام) من ذى
 القعدة وذى الحجة والحرم
 ورجب (أو) القتييل
 (محرم رحم) بالاضافة
 (فتغلف) بكونها مثلثة
 ومخففة بالوجهين الآخرين
 وخرج بالاضافة محرم
 الرضاع كبن عم هي أخت
 من الرضاع ومحرم المصاهرة
 كبن عم هي أم زوجته
 (وتغلف دية شبيه العمدة
 بكونها مثلثة) كما صر
 (وتخفف بكونها موجهة
 و) بكونها (على العاقلة)
 كما صر

* (فصل في بيان

الاصطدام)

(الاصطدام)

على النصف اه (قوله انواع) ذكر منها أربعة وبقي منها اصطدام رقبتي ذ كرين أو اثنين
أو خنثيين أو مختلفتين في الكل مستولتين أو لاحامتين أو لراكبين أو لا وحكم ذلك أنهم ما
يهدران إذا ما تالوان تفاونا قيمة لقوات محل تعاق الجنابة وإن مات أحدهما فنصف قيمته في
رقبة الحي نعم إن امتنع بهما كمنه ولدتين أو موقوفين أو مندور رقبتهما لم يهدرا بل يلزم
سيد كل الأقل من قيمة نصف كل وأرش جنايته على الآخر وهو قيمة نصف الآخر فإذا كان
قيمة نصف مستولته أقل لزمه فقط أو قيمة نصف مستولته الآخر أقل لزمه فقط وكذا لو كانا
مفصولين فيلزم الغاصب الأقل أيضا وبقي أيضا اصطدام حرو و رقبتي وحكم ذلك أنه إذا مات
الرفيق فنصف قيمته على عاقلة الحرو ويهدر الباقي أو مات الحرو فنصف دية يتعلق برقبة الرفيق
وإن ماتا فنصف قيمة الرفيق على عاقلة الحرو ويتعلق به نصف دية الحرو أي أنه يؤخذ من عاقلة
الحرو نصف قيمة الرفيق ويؤخذ من ذلك النصف نصف دية الحرو لورثته ولهم مطالبة العاقلة
بنصف القيمة لا تؤخذ بها والحاصل أنه أمان يصطدم كاملا لأن أرفاقا أو ناقصا وكامل وعلى
كل أمانا شيان أو را كان دابتيين لهما أو لاجنبي أو أحدهما دابة والآخر دابة أجنبي وعلى
كل من صور الراكبين الثلاثة أمانا أن تغلب ما الدابتيان أو لا أو تغلب أحدهما دون الآخر
وعلى كل أمانا أن يكون على الدابتيين مال أو لا وعلى أحدهما دون الأخرى أو أحدهما مامش
والآخر راكب دابة له أو لاجنبي غلبته أو لا عليهم أمانا أو لا فهذه أربع وثلاثون صورة
تضرب في الثلاث السابطة فالجمله مائة وثنتان ثم تضرب الحاصل في ثلاثة وهي ما إذا قصدنا
الاصطدام بما يتلف غالبا أو بما يتلف لا غالبا أولم يقصد الاصطدام أصلا فالجمله ثلثمائة
وست صور ثم تضرب الحاصل في ثلاثة وهي ما إذا كانا مقبلين أو مدبرين أو أحدهما مقبلا
والآخر مدبرا فالجمله تسعمائة وثمان عشرة صورة (قوله أمانا يصطدم) الباء للتصوير أي
هو مصورا بعد الافواع المذكورة (قوله حران) أي كمالان في الحرية ولو صبيين أو مجنونين
نعم إن أركبهما الولي أو الأجنبي تعديا كان أركبهما الأجنبي بغير إذن الولي ولو لمصطدمهما أو
أركبهما الولي دابتيين شرسيتين أو جوحيتين أو كان غير مصطدمهما غنماهما أو دابتيهما وضمانهما
على عاقلة ما اردا بهما عليهما فان لم يتعد المركب كأن كان لمصطدمهما وكان اركب الأجنبي باذن
الولي ولم تكن الدابتيان شرسيتين ولا جوحيتين فكذلك لو ركبنا أنفسهما فقيمة التفصيل المذكور
ومنه وجوب الدية مغلظة أن كان لهما أنواع غير لان الأصح أن عددهما خمسة عدد والمراد
بالولي هنا الولي التأديب من أب وغيره على المعقد قال بعضهم وهل من التعدي ما جرت به العادة
في نحو الختان أو العمد من ركوب الأولاد فيه نظر وكذا أنواع اللعب الخطرة كالألعاب بالزرق
والدقاف في الأفراح وأجواء الخيل في الملاعب والضرب بنحو الجريد والظاهر أن أجواء
الخيل في الملاعب ونحو ذلك مما يعلم الشر وسمة ليس فيه تعد بخلاف غيره لعدم المصلحة فيه قال
في الروض وشرحه وإن وقع الصبي تحت ضمة المركب إن لم يكن أركبه لغرض فروسية
ونحوه عار أن أركبه لذلك فهو ممن يستعمل على الدابة لم يضمنه اه (قوله أورا كان) أورا كب
وماش كافي شرح المنهج (قوله ولو كان الاصطدام بغلبة الخ) بخلاف غلبة السنتين كما
سعد كره وسياقي الشرق بينهما (قوله فيموتا) تقييد لأجل الضمان الذي ذكره والأقوال جرح
والمعنى كذلك وقوله ودابتهما اعطف على الضمير المرفوع المتصل بالأقوال وهو مرجوح

أنواع لانه (اما) بـ (ان)
يصطدم حران) ماشيان أو
راكبان ولو كان الاصطدام
بغلبة دابتي الراكبين
(فيموتا ودابتهما)

(قوله وكذا لو كانا مفصولين)
فيلزم الغاصب الأقل (الخ)
أي على قاعدة الاصطدام
ويلزم تمام القيمة كما يؤخذ
من باب الغصب كذا قيل
والأولى أن يقال معناه أن
الشخصين غصب دابتيين
فاصطدما يلزم كلا صاحبه
الأقل ويلزم كلا صاحب
الدابتيين أقصى القير اه
ثم رأيت من شيخ والدي
الشهير وفي رحمه الله
تعالى (قوله أربع وثلاثون)
أي إن اعتبر قوله دابة له
الخ ست صور من غير ضرب
أما إذا اعتبر الضرب
فهو ثمان صور فالجمله ست
وثلاثون وقوله بعده
ثمان عشرة مبنى على ما ذكر
أولا أما على ما ذكرنا من
اعتبار الضرب فيكون
الحاصل تسعمائة واثنتين
وسبعين فتدبر

(قوله أي ان لم يمت الخ) فيه
ان الفرض أنهم ساماناً
فالاولى ان معنى قوله فعلى
كل أنه على تركه لا العاقلة
(قوله على العاقلة الخ)
الظاهر انها في التركه لانه
عمد بدليل الاقتصار لو كانا
حيين وهو الذي ذكره
الشارح في الاستدراك
بعد

فعلى كل منهم ما نصف قيمة
دابة الآخر (لاشترأ كهما
في الاتلاف مع هـ در فعل
كل منهما في حق نفسه) وعلى
عاقلة كل نصف دية
الآخر مخففة (بكونها
مخففة مؤجلة) ان لم يقصد
ذلك أي الاصطدام كان
كانا عيين أو في ظلمة (والا)
بان قصد ذلك (ف) على
عاقلة كل (نصفها) أي
نصف دية الآخر (مثلثة)
لان كلامهم ساماناً بفعله
وفعل صاحبه ففعله هـ در
في حق نفسه مضعون في حق
صاحبه وهو في الاول خطأ
وفي الثاني شبه عمد وتعبيري
بالحرين أولى من تعبيري
بارا كين والمساكين على
ان ما ذكره في الرا كين
من أن على كل منهما نصف
دية صاحبه ان قصده
الاصطدام وجهه ضعيف

قال في الخلاصة وبلا فصل يرد في النظم فاشياء وضعفه اعتقد قال الاشعري وهو على ضعفه
جائز في السعة قال الشوبري وانظر هل النون المحذوفة كالموجودة يكتب في النصل بها
فليشمل اه تأملنا فوجدناه غير صحيح لان سلامة الرفع لا تسكن في الفصل بل بدليل غشيل
الاشعري لقول المتن أو فاصل ما بالنصل بالمفعول به في نحو يدخلون من صلح من آياتهم فجعل
النصل هو المفعول به ولو كانت النون كافية لم ينجح الى جعل ذلك فاصلاً واذ لم تكف
الموجودة فالهذوفة بالاولى وجعل بعضهم ودابتها مبتدأ خبره محذوف أي كذلك وفيه
تكلف (قوله فعلى كل منهما) أي ان لم يمت فان مات كان ذلك في تركه (قوله لاشترأ كهما في
الاتلاف الخ) وقد يجيء التقاص في ذلك ولا يجيء في الدية الا أن تكون عاقلة كل منهما ما
ورثته وعدمت الابل ثم حمل ذلك كله اذ لم تسكن احدي الدابتين ضعيفة بحيث يقطع بانه
لا أثر لحركتهما مع قوة الاخرى فان كانت كذلك لم يتعلق بحركتهما حكم كغرز الابر في جلد
العقب مع الجراحات العظيمة ولا ينافيه قول الشافعي سواء كان احدهما را كين على قبل
والآخر على كبش لانا قطع بانه لا أثر لحركة المكبش مع حركة القميل لان المراد بذلك المبالغة
في التصوير ومثل ذلك يأتي في المسائين كما قال ابن الرفعة وغيره اه أفاده هـ در (قوله مع هـ در
الخ) قال في المختار هـ در دمه بطل وبابه ضرب وهـ دره السلطان أبطله وأباحه وذهب دمه هـ در
بكون الدال وقفها أي باطلا ليس فيه قود ولا عقل اه المراد منه فعلم أن المصدر فيه الفخ
والسكون ومحل هـ در فعل كل منهما ان كانت الدابة كما ساقى ولو كان على الدابتين مراع
أجنبي لزم كلا نصف الضمان أيضا كما قاله في شرح المنهج ولو كان أحدهما را كبادون الآخر
فلكل حكمه فعلى المسائي نصف قيمة دابة الرا كب وعلى عاقلة كل نصف دية الآخر (قوله
وعلى عاقلة كل) أي وعلى كل كفارتان في تركه كفارة لقتل نفسه وأخرى لقتل صاحبه لانها
لا تجزأ فان كانا مسلمين وأمسطة او ما تافى عاقلة كل نصف دية الاخرى ونصف غرتي جنيتهما
وعلى كل أربع كفارات واحدة لنفسها والاخرى لجنيتهما والاخرى لنفس الاخرى وجنيتهما
لاشترأ كهما في أربعة أنفس اه أفاده في المنهاج وشرح هـ در (قوله نصف دية الآخر) أي لو ارث
الآخر (قوله أو في ظلمة) أي أو غافلين قال هـ در وانما كان الواجب مخففة فاعلى العاقلة لانه
خطأ محض وشمل كلامه ما لو لم يقدر الرا كب على ضبطها وما لو قدر وغلبته وقطعت العنان
الوثيق وما لو كان مضطرا الى ركوبها (قوله والابان قصداً ذلك الخ) فان قصده أحدهما فقط
فلكل حكمه فمضى عاقلة من قصده نصف دية مخففة لو ارث الآخر وعلى عاقلة من لم يقصد
نصفها مخففة (قوله ففعله هـ در في حق نفسه مضعون في حق صاحبه) كان الظاهر أن يقول
وفعل صاحبه مضعون ولعل في قوله ففعله تغليباً لما قبله من وهو كلامه ووجهه وبانه أن فعله
ليس مضعوناً في حق صاحبه بل المضعون في حق صاحبه هو فعل ذلك صاحب لا فعل الشخص
فاذا جعل في فعله تغليباً بأن أريد به ما يشمل فعل غيره صح ذلك وقد يقال لا حاجة الى ذلك لان
المراد أن كلا فعل في نفسه وفي غيره ففعله هـ در في حق نفسه مضعون في حق صاحبه (قوله وهو
في الاول) وهو ما اذ لم يقصد الاصطدام وفي الثاني وهو ما اذ قصداه (قوله شبه عمد) أي
لا عمد لعدم انضمام الاصطدام لالهلاك غالباً اه هـ در (قوله وتعبيري بالحرين أولى) أي لاخراج

(قوله فان طرح متاع غيره الخ) أي ولو في صورة الوجوب كما في شرح مزيل لولئك الطرح مع القدرة حتى غرقت اثم ولا ضمان واعلم انه ذكر في شرح الروض ان الراكيين عند تعدد الاصطدام حكمهما حكم الدابتين سواء به او نصف دية كل منهما على عاقبته فليجروا الملاحن كراكيين سواء كانوا صبيين أو بالغين وما استثناه ٤٢٣ الباقي في الزدكشي من التشبيه المذكور من انه لو كان

الملاحن صبيين وأقامهما الولي أو أحدهما فإظهاره لا يتعلق به ضمان لان الوضع في السفينة ليس بشرط ولان العمد في الصبيين هنا هو المهلك مردود اذا ضرر المرتب على غرق السفينة أشد من الضرر الحاصل من المركوب ووقع السؤال عما لو أمر رئيس السفينة آخر بسيرها فسيرها ثم تلفت فهل الضمان على الرئيس أو المسير وان كان جاهلا بذلك لانه المباشر فيه نظر وأجيب عنه بان الظاهر الثاني ما لم يكن أجهما بعمدة طاعة أمره فان كان كذلك كان الضمان على الرئيس اه ع ش على مردوا القول في التفسير قول الملايين بينهما

(أو بان يصطدم ماش وواقف) في طريق وان ضاق فعوتنا (فيهدر الماشي وعلى عاقبته دية الواقف) لان الوقوف من مرافق الطريق والتلف حصل بحركة الماشي يخص بالضمان (أو) يصطدم (ماش وقاعد) بقيد زنه بقولي (بطرف ضيق هدر القاعد وعلى عاقبته دية الماشي) لان القعود ليس من مرافق الطريق الضيق فالقاعد فيه مقصر ما اذا اتسع الطريق فيه در

قولهما في عدم تقصيرهما لان الاصل برائة الذمة وان تعددا أحدهما أو قصر فكل حكمه وان كانت احدهما مربوطة بالضمان على مجرى الصادمة وينبغي تصوير المسئلة بما لو كانت السفينة واقفة في نهر واسع فان أوقفها في نهر ضيق قصدها الاخرى فهو كمن قعد في شارع ضيق قصده انسان لتفريقه ولو خرق سفينته عامدا خرقا لم يغالبا القصاص أو الدية على الخادق وخرقه للاصلاح شبه عمد فان أصاب غيره وضع الاصلاح تخرقه غفلا محض ولو تلفت سفينته بتسعة أعدل فاقبها عشر اعدوا وأغرقها يضمن الكل ويضمن العشر على الاصح لا النصف ولو أشرقت سفينة فيها متاع وراكب على غرق وخيف غرقها بمتاعها جاز طرح متاعها كله في البحر لرجاء سلامتها أو بعضها لرجاء سلامة الباقي ووجب طرح كله أو بعضها وان لم يأذن مالكه لرجاء نجاتها كمن يحترق اذا خيف هلاكه ويجب القاء الماروح فيه لتقليص ذي روح والقاء الدواب لابقاء الأدميين واذا اندفع الغرق بطرح بعض المتاع اقتصر عليه فان طرح متاع غيره بلا إذن منه ضمن ككل المضطر طعمام غيره بغير إذنه (قوله ماش) اما ان يراد به غير الواقف فيشمل الراكب أو هو أولى منه بالاهدار فأنزل اه قل (قوله فعوتنا) قيد لاجل ما بعده والافا لطرف والجرح والمعنى كذلك نظير ما مر (قوله من مرافق الطريق) أي متاعها (قوله بحركة الماشي) أي وحده فان حصل مع حركة الواقف فكالماشي فيها مر (قوله يخص بالضمان) سواء استقر الواقف بكانه أم انصرف عن الماشي فاصابه في انحرافه أو انصرف اليه فاصابه بعد تمام انحرافه بخلاف ما لو انصرف اليه لما قرب منه فاصابه في انحرافه فانما كما شيين فيما مر والباقي بالضمان داخل على المقصود وهو الاكثر قال سيدي على الاجهوري

والباقي بعد الاختصاص يكثر دخولها على الذي قد فهموا

وعكسه مستعمل وجيد * ذكره الجبر الهامام السيد

أي ان الضمان قاصر على الماشي لا يعمد الى الواقف لا على المقصود عليه اذ ليس المعنى أن الماشي مقصور على الضمان لا يتجاوز الى وصف آخر غيره (قوله هدر القاعد) ومثله التام كالماشي ومحل اهدارهما اذا كانا في متن الطريق ولحموه أما اذا كانا في منعطف ونحوه بحيث لا ينسبان الى تعدد ولا الى تقصير فلا يدران اها فادهم (قوله وعلى عاقبته) أي الماشي وقوله كهو مع القاعد أي فيه التقصير المذكور ومحل ان لم يكن قعوده في الطريق الواسع أو الضيق انصرف فاسد كسرة أو أذى والافكا قاعد في طريق ضيق والمسجد بالنسبة لقاعد أو قائم وكذا قائم معتكف فيه كالمالك لهم فعل عاقلة العاثر ديتهم وهو مهدر وفي تشبيه ذلك بالملك اشارة الى أن محل فتن له الملك بالمسجد بخلاف من يتبع عليه كجنب وحائض وكافر دخل بلا إذن أما لو كان التام في المسجد غير معتكف فكالتام في الطريق فيقتل فيه بين الواسع والضيق كما مر ومثله القاعد والقائم به لما ينزه عنه بحرفة اه أفاده مر (قوله بفتح الميم والجيم) أي على الاظهر ويجوز كسر الميم مع فتح الجيم ويقال فيه مضيق باللام ومضيق بالراء وتأتي فيه القاعد وعلى عاقبته دية الماشي) لان القعود ليس من مرافق الطريق الضيق فالقاعد فيه مقصر ما اذا اتسع الطريق فيه در

الماشي وعلى عاقبته دية القاعد والماشي مع التام كهو مع القاعد (ولو رموا بالنجنيق) بفتح الميم والجيم

أكثر من نذ كبره يقال هي المتجنيق وهو المتجنيق والجمع متجنقات ومجانق وهو فارسي
معرب لأن الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية أصله منحي نيك ومعناه ما أجودني والمراد به
آلة يرمى بها الحجارة وليس معر وفافي زماننا وقول بعضهم كالدافع فيه نظر لقول م رثم الضمان
مختص عن مد الحبال ورمى الحجارة لما يشرتهم دون واضعه ومحمسن المشب الذلادخل لهم في
الرمي أملا ويؤخذ منه أنه لو كان لهم دخل ضعوا أيضا وهو ظاهر اه ومعلوم أن المدافع
لا حبال لها ولا أحجار (قوله هدر من دية كل منهم بقدر حصته جنايته الخ) فإذا كانوا عشرة وعاد
الحجر عليهم فقتلهم هدر العشر من دية كل منهم ولزم عاقلة كل واحد من التسعة عشر هاتوا لو عاد
على أحدهم فقط فقتله هدر وقسطه وعلى عاقلة الباقي الباقي من دية حصول موته بفعله
وفعل أصحابه وفعله بالنسبة إليهم عشر فيدر عشر دية وتسعة أعشارها على عاقلة م ولا
قصاص لأنهم م شركاء مخطف أو عاد على غيرهم فقتله فان لم يقصدوه مخطأ أو قصدوه ولم تغلب
الاصابة فشيبه عديو جب دية مغالطة على العاقلة أو غابت الاصابة فعدمه يوجب القصاص أو
الدية المغالطة في أموالهم

• (فصل في الجنابة على الجنين) •

من العقلاء وأنه لا يطاق على غيرهم الاجتزاء وهو اسم للمسة ترفى بطن أمه ذكر أو أنثى تام
الخلق أم لا ولذلك هي الجن جننا لا ستارهم فان خرج حييا هي ولدا أو ميتا هي سقطا (قوله
إذا ضرب مثلا) أي ومنعها طعاما تؤثر رأتحة الاجهاض فانه إذا علم بذلك بوجود الحامل
وجب عليه أن يدفع لها ما يمنع الاجهاض سواء طلبت أو لم تطلب والاضمن جنينها بالفترة وهل
هي عليه أو على عاقلة فيه نظر والاقرب الثاني نعم لو طلبت الدفع مجانا لم يجب عليه ولا ضمان
لو أجهضت وكذا لو لم يعلم حال الطعام أو بوجود الحامل أو بتأثرها بالراحة فلا ضمان عليه لانه
لم يخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو عات هي الحال ولم تطلب حتى أجهضت ضعفت ولو
كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمنه كافي المضطر وضمان متاع السفينة الملقى
في البحر عند الاشراف على الفرق ولو علم بتأثير الطعام وترقب على دفعه ما فتنه فهل يجب
عليه الدفع أولا الظاهر الوجوب لان فيه انقاذ الروح ولو حكم من الهلاك وذلك واجب فيقدم
على دفع مفسدة خوف الفتنة وقولهم دره المفاضة مقدم على جلب المصالح محل في المصالح
المنذوبة وكنع الطعام المذكور عدم اعلام الجيران للعامل أو ذات الولد إذا اقضوا نحو بيت
خلاء أو استعملوا نحو مسك فيضمنون ولو أخر المصنف مثلا عن بطن لكان أولى فانه ليس بقيد
أيضا (قوله امرأة) خرج ما لوجني على قيمة حامل فالقت ميتا ففمه ما نقص من قيمة أمه (قوله
مؤثرة) أي عادة ولولته ديدا وطلب ذى شوكتها أو لمن عندها أو تجويع أثر اجهاضا بقول
خبيرين لا نحو لومة خفيفة اه أفاده م (قوله فالقت جنينا بأن تبين الخ) قيد لضمانه
للاصحه وسواء انفصل في حياته بجناية أو انفصل بعده ومتم بجناية في حياته وتعدد الفترة
بمعددة ولو ألفت جنينين وجب غرتان أو ثلاثا ثلاثا وهكذا التعليق الفرق بامم الجنين أو ميتا
وحيا فمات ففترة في الميت ودية في الحي أو ألفتيدا أو ربلا أو رأسا ومتمعدا من ذلك وإن
كثر ولم ينصل بالية ومات بسدادة لقائمة فترة واحدة للعد بوجوده أو ما عاشت بعد الانفاه

قوله منحي نيك في الزنا ومن
فارصيته من جهة نيك وفي
برهان قاطع متجنبيك
مرادف متجنبي وزنا ومعنى

(قوله مخطف) وهو المقتول
لانه لم يقصد قتل نفسه

(فرجع الحجر عليهم فماتوا)
• هدر من دية كل منهم
(بقدر حصته جنايته وقسم
باقيها على عاقلة الباقي) لان
كل منهم مات بفعله وفعل
الباقيين فسقط ما قابل فعله
• (فصل في الجنابة على
الجنين)

إذا (ضرب) مثلا (بطن
امرأة) • جنين مؤثرة
(فالقت جنينا) بأن تبين
فيه نقي من خلق الآدمي
كاهم

ولم ينقل باقية نصف غرة لانها لم تنقل باقية ميتة غرة كالموت ولو
ألفت أكثر من بدن لم يجب لما زاد حكومة لانهم جعلوا الغرة في الجنين كالدبة في غيره نعم لو
ألفت أكثر من بدن ولم تحقق اتحاد الرأس تعددت بعدده لان الشخص الواحد لا يكون له
بدنان بحال بخلاف ما لو ألفت رأسين مثلا فإنه يجب غرة فقط لأنه قد وجد رأسان لبدن واحد
اه أفاده مر (قوله قال القوابل) أي أربع منهن ومثل القوابل أهل الخبرة من الرجال
العدول أقامه اثبات (قوله فيه صورة) بخلاف ما لو قالوا لو بقي لتصور فلا أثر لذلك على الاصح
كما لا أثر له في أمية الولد وانما انقضت العدة به لدلالته على برائة الرحم اه أفاده مر (قوله
خفية) أي على غير القوابل وظاهره انهم ومنه غيرهم من أهل الخبرة كما مر (قوله عند
الضرب) خرج به عصمته بعده كان أسأت المارية فلا يعتبر ذلك (قوله فعلية) أي ابتداء ثم
تصلها عنه العاقلة (قوله رقيق) هو وصف غرة أو على الاضافة البيانية وأصل الغرة يابض
في وجه النرس ولا يشترط بعضهم البياض في الرقيق وهو شاذ والصحيح أنه لا يشترط لان غرة كل
شيء خياره والرقيق غرة ما يملك فان فقد الرقيق حسا أو شرعا وجب عشر دية الام فان فقد
العشر بقدر الابل وجب قيمته (قوله ولو أمة) أي لا تخفى فلا يجوز كما قاله الزركشي والسيدي
ويؤيده قولهم يشترط كونه سالما من عيب المبيع والخمسة عيب فيه اه أفاده مر (قوله
يبلغ) أي من حيث القيمة عشر دية أمه فيه تيمر بلوغها في الحر الممسوخة أبعرة (قوله ان فضلها
فيه) ففي جنين بين كافي ومسلم نفرض الام مسلمة وكذلك لو كان الجنين حرا وهي رقيقة تفرض
حر (قوله عيرا) أي وان لم يبلغ سبع سنين واعتبار الباقي في المهاجري على الغالب (قوله سليما
من عيب مبيع) وهو ما نقص العيز أو القيمة تقصا يشترط به غرض صحيح فلا يجب بر على قبول
معيب كأمه حامل وخصى وكافر يحمل ثقل الرغبة فيه لانه ليس من الخيار قاله مر (قوله وان لم
يكن الجنين حرا) بأن كان رقيقا فان كان مبعضا فالقياس توزيع الغرة فخره اه شوربه وهو
ظاهر (قوله فعلية) أي على عاقلة كما مر في الغرة لانه لا عمد في الجنانية على الجنين اذا لم ينفق
وجوده ولا حياته حتى يقصده اه شرح المنهج (قوله أقصى قيم أمه من جنانية الخ) محل ذلك ما لم
ينقل حياته يموت من أثر الجنانية والافقية قيمة يوم الانفصال قطعا اه مر (قوله وهو ما في
أصل الروضة الخ) هو المعقد وتقوم الام سليمة سواء كانت ناقصة والجنين سليم أم بالعكس
قاله في شرح المنهج (قوله والاصل اقتصر على اعتبار عشر القيمة) يمكن حمله على ما اذا كان هو
الاكثر (قوله فان ألقته حياته الخ) شروع في محترقات القيود السابقة وظاهر كلامه أن مثل
ذلك لا يجري في الميتة لانه فرض الكلام فيما اذا كانت الام حية وليس كذلك ولا فرق في القائه
حياتين أن يكون فيه حياة مستقرة أو تكون حركته حركة مذبح كما يعلم من كلام مر (قوله
ففيه الدية) أي وان لم يستل وقوله لانانية قناحيته أي لان انفرض أنه وجد فيه أمانة الحياة
كنفسه وامتناع ندى وقبض يدو بسطها ولو أخرج رأسه فصاح فخر آخر رقبته قبل
انفصاله قتل به لتيقن استقرار حياته اه أفاده مر (قوله فلا ضمان فيه) أي سواء أزال أثر
الجنانية عن أمه قبل القائه أم لا وقوله لانالم تحقق موته بالجنانية أي بل الظاهر موته بسبب
آخر اه أفاده مر (قوله فان تنازعا الخ) راجع لما قبل الا وما بعدها أعني قوله هذا ان مات الخ

(قوله) أو كان الجنتين غير معصوم عنده) أي عند الضرب بجنتين حربية من حربي أو سرتة من مرتدوان أسلم أحدهما بعد الجزاية فلا شيء فيه وكذا الوجه في علي جنتين أمته الحامل من غيره فعتقت ثم أجهضت والحل لذلك قال بعضهم وليس لما نفي يصح بعبه ولا يجب في إقراره نفي سوى جنتين المرتدة المذكور

• (باب القسامة) •

المشتملة على أيمان الدماء عند التنازع كإدعاء الجاهل أو على إيجاب الدية تارة والقصاص أخرى على ما يأتي اهـ قل (قوله) بفتح القاف) مصدر قسم يشتم قسامة إذا حلف من القسم وهو الإيمان قال عمر وهي لغة اسم لأولياء الدم ولايمانهم واسم لاطاسم للإيمانهم وقد تطلق على الإيمان مطلقا إذا قسم الإيمان اهـ (قوله) حلف مدع) مصدر مضاعف لافاعله أي أن يحلف المدعي أي ابتداء وبقتل متعلق بدعوى ولولورقيق وقوله لا طرف الخ فان ادعى بذلك حلف المدعي عليه ابتداء بخمين يمينان لأن أيمان الدماء كماهـ كذلك ولكن لا يسمى ذلك قسامة فالتقديم بقوله بقتل لتسمية والكون الحالف هو المدعي وقوله لأن القسامة تدل على عدم حلف المدعي بذلك وقوله على خلاف القياس أي لأن القياس أن الإيمان في جانب المدعي عليه وقوله على مورد النص أي والنص لم يرد في غير القتل (قوله) على معين) متعلق بدعوى كما يدل عليه ما بعده ويجوز نهائه بحلف أيضا فيذكر من باب التنازع (قوله) لم تسمع دعواه) أي أن لم يكن ثم لوث فان كان حلفا عليه ويحلف كل واحد منهما بين فان امتنع واحد ثبت اللوث فيحلف المدعي حينئذ حلفا عليه ويستحق الدية ويوجب جميع بين الكلامين المتعارضين قال الشيخ الزحاني وأنت في الزيادة تيمنا للزم أن الحق إذا مضى عليه خمس عشرة سنة لا تسمع به الدعوى لمنع ولي الأمر القضاة من ذلك فلم يجز صاحبه فاضايدعيه عنده وكان شيخنا الحنفى يفتي بذلك وقال شيخنا البراوي إن هذه المسئلة متعلقة بالدين من مذهب أبي حنيفة وعلى فرض عدم السماع فلا يسقط الحق بل لصاحبه أن يعحكم شخصه ويدعي عنده ويثبت له أخذه من مال المدعي عليه (قوله) جرى على الغالب) فلو قال حلف مستحق كافي المنهج لكان أعم (قوله) لا ولد) ليس بقيد بل مثلهما مال أو وصى لاجنبي فتقسم الوارث أيضا وباخذ الموصى له الوصية رقرله ان قتل أي سواء كان قتله في حياة السيد أو بعد موته (قوله) حلف الوارث) أي ولو كان ابنهما من سببها فيحلف كل الإيمان أن كان حلفا (قوله) بعد دعواها) ليس بقيد بل لو ادعى الوارث وحلف كان الحكم كذلك وانما قيد بذلك لاجل أن يكون من خلاف الغالب (قوله) وهي) أي القسامة جائزة أي صحيحة بشرط أي ثلاثة غير ما ذكره هو اثان بخلافه ما ذكره في المتن خمسة وتعيين المدعي عليه شرط في كل دعوى كما ذكره الشارح والبقية خاصة بما هنا ويشترط أيضا الكل دعوى أن تكون معلومة غائبا بأن ينصل المدعي ما يدعيه كقوله قتله عمدا أو شبه عمدا أو خطأ أفرادا أو شركا ويذكر وجه العمد كقوله ببيت أن لم يكن عارفا ويثنى القاضي معرفته ويذكر عدد الشركاء أن أوجب القتل الدية لابطال ما يخص المدعي عليه بخلاف ما إذا أوجب القتل لأنه لا يختلف بذلك نعم ان قال أعم أنهم لا يزيدون على عشرة مثلا سمعت دعواه وطالب بحصة المدعي عليه فان كان واحدا طالبه بعشر الدية فابطل ما يدعيه كقوله هذا قتل أبي سن للناضى استغفاله هذا كروخروج بقوله اغالب المالو ادعى على وارث أن

أو كان الجنتين غير معصوم عنده فلا شيء فيه لظهور موته به وتما في الأولى وعدم الاحترام في الثانية • (باب القسامة) •

(هي) بفتح القاف حلف مدع بقتل لا طرف وجرح ومعنى لأن القسامة على خلاف القياس فيقتصر فيها على مورد النص (على معين) كما مر الدعاوى فلو قال قتله أحد هؤلاء لم تسمع دعواه لا يهاجم المدعي عليه ونفوي كغيري حلف مدع جرى على الغالب فقد يكون الحالف غير مدع كالأورصى لأم ولده بقبيلة عبده ان قتل ثم مات السيد حلف الوارث بعد دعواها (وهي جائزة بشرط غير ما ذكر)

مورثه أو وصى له بشئ أو على زيد أنه أقر له بشئ أو أذنت على زوجها بالتمتع فتسمع الدعوى في ذلك وإن كانت مبهمة ومثل ذلك الخنقة والحكومة والرضخ وأن تكون ملزمة فلا تسمع دعوى هبة بشئ أو بيعه أو أقر راحتي بقول المدعى وقبضته بإذن الواهب ويلزم البائع أو المقر التسليم إلى لا يمكن أن لا يلزم ذلك بأن يكون للبائع حق الحبس أو أن يكون المقر به ليس تحت يد المقر مثلا وأن يكون كل من المدعى والمدعى عليه غير حربي لأمان له بأن يكون حربي له أمان كذمي ومعاهد أو غير حربي أصلا ولو محجور سقمه أو فليس يمكن لا يقول السفينة في دعواه المالح واستحق تسلمه بل وأي يستحق ذلك نخرج الحربي الذي لا أمان له فلا تصح دعواه ولا الدعوى عليه وأن يكون كل منهما مأمكفا ومثله السكران فلا تصح الدعوى على صبي ومجنون في غير الاتلاف أمانيه فتسمع لا يمكن لأب من يمينه وعين كالدعوى على الغائب والميت فإذا وجدت يمينه بذات صحت الدعوى عليه ما ولو لمع حضور لولي ولا تصح أيضا دعواه ما بل يدعى إلهما الولي أو يوقف الأمر إلى كاهلها وأن لا يناقضها دعوى أخرى فالو ادعى على واحد انفراد به يقتل ثم على آخر شركه أو انفراد لم تسمع الثانية لأن الأولى تكذبها إن صدقه لا تخرفه مؤاخذا بقراره وتسمع الدعوى عليه ولا يمكن من العودة إلى الأولى لأن الثانية تكذبها أو ادعى عدم ادعائه وفسره بغير عمل بتفسيره فبالحق دعوى العمد لا دعوى القتل لأنه قد يظن ما ليس بعمد عمدا فيعقد تفسيره مستندا إلى دعواه القتل وعلم مما تقرر أنه يشترط لكل دعوى بدم أو غيره كسرقه وغصب سنة شروط ونظمها بعضهم في قوله

لكل دعوى شروط سنة جمعت * تنص عليها مع الزام وتعيين
أن لا يناقض دعوى تغيرها * تكليف كل ونفي الحرب للدين

ويراد سابع وهو أن لا يعضى على الحق المدعى به خمس عشرة سنة فان مضى عليه ذلك لم تسمع الدعوى كما أتى به الزيادة لمنع ولي الأمر القضاة من ذلك فلم يجز صاحبها فاضيا يدعى عنه به وسباني ما يتعلق بذلك في كتاب الدعوى والبيانات (قوله من القتل) بيان لما ذكر (قوله وهو) أي اللوث شرعا أما لغة فهو القوة لقوته يتحويل اليه الجانب المدعى أو الضعف لأن الإيمان حجة ضعيفة اه أفاده مر (قوله قرينة) أي لا بقوله فلو قال برحى فلان مثلا لم يكن لوثا في حقه لاحتمال عداوته خلافا لالكيفية فان ذلك لوث عندهم ومثل ذلك ما لو رأى الوارث في منامه أن فلانا قتل مورثه ولو باخباره معصوم فلا يجوز له الإقدام على الخلف اعتمادا على مجرد الرؤيا ولا قتله قصاصا لو ظفر به خفية لعدم ضبط الرائي (قوله اصدق الخ) اللام بمعنى على متعلقة بمحذوف أي قرينة ذلك على صدق المدعى وعبر في المنهج بقوله تصدق المدعى أي توقع في القلب صدقه وبعبارة المنهاج كعبارة المصنف هنا وقد رهاها الرملي متعاقبا بقوله مؤيدة اصدق المدعى (قوله أو بعضه) أي إذا تحقق موته بانفصاله كراهه بخلاف نحو يده لان انفصاله لا يدل على موته ولو وجد بعضه في محله وبعضه في أخرى فالولي أن يعين ويقسم (قوله في محله) أي حارة لأعدائه من صلة عن بلد كبير قال في القاموس والحلة موضع بالشام وبالكسر القوم النزول وهبة الحلول وجاعة يوت الناس ومائة بيت اه ثم قال والحلة المنزل وبلد بصير وأربعة عشر موضعا آخر اه المتسود منه فيعلم من كلامه أن المحلة بمعنى الحارة بالكسر والفتح

(قوله ويلزم البائع الخ)
هذا إن كان المراد اثبات
الحق أمالو كان قطع النزاع
فلاح (قوله ولا يمكن الخ)
أي مع تصديق الشاني ولا
مع تكذيبه عن شى وبعبارة
غيره ولا يمكن من العودة
للاولى أي قبل الحكم بها
والا يمكن إلا ان صرح بان
الاول ليس قاتلا (قوله
ويراد سابع) محله في غير
الأثر

من القتل وتعيين المدعى
عليه (أن يكون ثم لوث)
بالمثلية (وهو قرينة اصدق
المدعى) كان وجهه قد قيل
أو بعضه في محله أو تفرق
عنه جمع

واقدم في الصباح على الفتح حيث قال والحلة بالفتح المكان الذي ينزل فيه القوم اه (قوله
محصورون) أي يمكن اجتماعهم على قتله كائنه وتقدم أن المحصورين من يسهل عدوهم والاحاطة
بهم اذا وقفوا في صعيد واحد بمجرد النظر وذلك بان يرد جوا على بئر أو باب الكعبة أو في
طواف أو نحوه كبستان ثم يفرقوا عن قتل فهو لو في حقهم لقوة الظن أنهم قتلوه بخلاف
غير المحصورين ومن لا يمكن اجتماعهم على قتله فلا قسامة نعم ان ادعى على عددهم محصورين
ممكن من المدعى والقسامة ولا بد من وجود أثر قتل وإن قل والافلا قسامة وكذا في سائر
الصور خلافا لما نرى اه أفاده مر (قوله من الأعداء) بيان لما هو كان العدو في دين
أو دنيا اذا كانت تمت على الانتقام بالقتل وسواء كانوا أعداء له أو لغيره (قوله من غير
أصدقاء الخ) يعني أن مخالطة أصدقاء القتل وأهل لا تقع اللوث في حق الأعداء بل هو باق في
حتمهم فيصنف المدعى خمسين عينا بخلاف مخالطة غير الأصدقاء والأهل فانها تقع في حق كل
أحد فالعشرين حينئذ في جانب المدعى عليهم (قوله لكن قال في الروضة الخ) اعقده مر في الشرح
فعلية ان وجدت المساكنة فلا لوث وان انتفت مخالطة وان انتفت وجد اللوث وان وجدت
المخالطة من الحادثة والمباشرة والمساكنة (قوله وأن يحلف المدعى) أي يمكن من الحلف أي
ابتداء فلا أن يرد العين على المدعى عليه وللمدعى عليه أن يرد على المدعى أيضا فيصان ويستحق
القصاص كما سيأتي وليس ان اثنين ترد مرتين الا هذه (قوله خمسين عينا) أي ويصير في كل صفة
القتل ويشير للمدعى عليه عند حضوره فيقول والله هذا قتل ابني مثلا عمدا أو شبه عمدا أو خطأ
منفردا أو مع غيره ويرفع نسب المدعى عليه عند غيبته أو يرفع بما يجازيه من قبيلة أو حرفة أو
لقب اه زيادي قال مروا على حكمته الخمين أن الدية قوم بأف دينار غالبا ولذا أوجبها القديم
والقاصد من تعدد الإيمان التغليظ وهو ان يكون في عشرين دينارا فاقتضى الاحتياط للنفس
أن يتناول كل عشرين بين منفردة كما يقتضيه التغليظ اه وهذه الحكم لا يلزم اطرافها لانها
بالنسبة للكامل أمادية المرأة فعلى النصف من ذلك ودية الكافر على الثالث وأقل (قوله ولو
منفرقة) أي يجنون أو غيره فاذا جن في أثناء الحلف حتى بعد افاقتة على ما مضى ولا يستأنف
وانما ياتى بغيره لانها الحجة كالشهادة فيجوز تفرقة في خمسين يوما وفارقت اللعان حيث
يشترط فيه الموالاة بأنه أولى بالاحتياط من حيث انه يعلق به العقوبة البدنية وأنه يحتل به
النسب ونسب به الفاحشة وهناك العرض اه أفاده مر (قوله غالبا) خرج به الزوجة مثلا
وبيت المال فانها تحلف الخمسين مع أن الاخذ الاربعة ومالو كان الوارث غير حاضر فانه يحلف
خمسين في زوجة وفيت تحلف الزوجة عشرين والبنت أربعين يجعل الإيمان بينهما الخمسة لان
سماهما خمسة من عمالية ولو حلف كل بقدر حصته لحلفت الزوجة سبعة بجبر الكسبر لانها
عن الخمسين والبنت خمسة وعشرين لانها نصفها والباقي وهو ثلاثة ترايط أمرها بيت المال
ان انتظم ولكن لا يثبت حقه فيها بين من ذكر بل ينصب الثاني من يدعى على من ينسب اليه
القتل ويجعله خمسين عينا فان لم يحلف حبس الى أن يقرأ أو يحلف فعلم أن بيت المال لا يحلف
فان لم ينتظم رد الباقي على البنت فقط لان الزوجة لا يرد عليها فتحلف الزوجة سبعة أيمان وهي
عن الخمسين بجبر الكسبر والبنت أربعة وأربعين بذلك ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم

(قوله بيان لما)
المدعى عليهم

محصورون (وأن لا يخالط
المدعى عليهم) من الأعداء
(غيرهم) من غير أصدقاء
القتل وأهله وهذا ما نقله
الذوي في شرح مسلم عن
نص الشافعي لكن قال في
الروضة كمالها الشرط
ان لا يباكونهم غيرهم (وان
يجانب المدعى خمسين عينا)
ولو منفرقة لخبر العيصين
بذلك المخصص لخبر البيهقي
المينة على المدعى واليمين
على من أنكر (فان تعدد
المدعى) حلف كل بقدر
حصته من اللوث (غالبا
قياسا على ما يثبت بها
(وجبر المنكسر) ان لم
تقسم صحبة لان اليمين
الواحدة لا تتبع

ان معنى قوله قبل حاصل
الفرق الخ أى الامور التي
يفارق فيها المدعى المدعى
عليه (قوله فيخلف خمسين
الخ) له في غير خلاف مال
غير رقيق نأمل

فلو كانوا ثلاثة حلف كل
منهم سبعة عشر (فان
نكروا ردت الايمان على
المدعى عليه فان تعدد
المدعى عليه (حلف كل
خمسين يمينا) والفرق بينه
وبين تعدد المدعى أن كلا
من المدعى عليه يمتنع عن
نفسه القتل كما يمتنع
المنفرد وكل من المدعين
لا يثبت لنفسه ما يثبت
المنفرد وقيل يحلف كل يمينا
واحدة ورجمه الاصل
(واذا حلف المدعى وجبت
الدية) على مدعى عليه في
قتل عدو وعلى عاقلة في
قتل خطأ أو شبهه (ولا
قود ولو عددا) لقوله صلى الله
عليه وسلم في خبر البخاري
اما أن تدوا صاحبكم أو
نأذوا بحرب من الله (ولا
تزيد الايمان على خمسين الا
في جبر المنكسر) للضرورة
كما مر بيانه (وفيما لومات
الحيا ف قبل تمامها
فستأنف وارثه) اذا
يستحق أحد شيأ بين غيره
(وفيما لو غاب بعضهم وحلف الحاضر فيحلف الغائب) اذا حضر

وأختين لآب واختين لام أصلها من ستة وتقول عشرة فيخلف الزوج خمس عشرة وكل من
الاختين لآب عشرة ولا يم خمسة ولا يم خمسة اه افاده م ر (قوله فلو كانوا ثلاثة الخ) ولو خلف
تسعة وأربعين ابنا حلف كل يمين وفي ابن وخمسة مثلا توزع بحسب الارث المحفل لا الخارج
فيخلف الابن ثلثها وياخذ النصف والخمسة نصفها وياخذ الثلث ويوقف السدس احتياطا
للحلف والاخذ اه م ر (قوله ردت الايمان على المدعى عليه) وله رد هاعلى المدعى أيضا كما مر
(قوله حلف كل خمسين يمينا) معقد وما سياتى ضعيف (قوله والفرق الخ) حاصل الفرق بين
المدعى والمدعى عليه من ثلاثة أوجه الاول ان وارث المدعى لا يمتنع بخلاف وارث المدعى عليه
الثاني أن المدعى لا يمتنع اذا عزل القاضى وولى قاض آخر بخلاف المدعى عليه الثالث أن المدعى
توزع الايمان عليه لو تعدد بخلاف المدعى عليه (قوله واذا حلف المدعى) أى ابتداء مخرج
بذلان اليمين المردودة عليه فان القصاص يثبت بها لانها كالأقرار أو كاليمينه وكل يوجب
القصاص وكان حق الشارح أن ينبه على هذا اه افاده الزبائدي (قوله وجبت الدية) أى في
الحر والقيمة في الرقيق اقسام الحجة بخلاف المدعى كالأقامة به يمينه (قوله في قتل عدو) أى ادعى
أنه قتله عدوا وكذا ما بعده (قوله في قتل خطأ أو شبهه عمد) مختصة في الاول مغالطة في الثاني
(قوله اما أن تدوا صاحبكم أو تأذوا) بالمقتلة الفوقية فيهما والخطاب اما للمدعين والمعنى
ليس لكم الا أخذ دية المقتول فان طلبتم غيرها وهو القصاص فاعلوا بحرب من الله لكم اطلبكم
ما ليس لكم والله مدعى عليهم واذنوا بالصاحب لهم باعتبار كونهم قاتلين له والمعنى أن تدفعوا
دية المقتول لو ارث فان لم تدفعوها بل امتنعتم فاعلوا بحجارة الله تعالى لكم أو بالعتبة فيهما
وفي الخطاب الوجهان السابقان فالمعنى على الاول اما أن يدفع لكم المدعى عليهم دية صاحبكم
المقتول فان امتنعوا من الدفع فاعلوا أن الله يحارب لهم وعلى الثاني اما أن يأخذ المدعون
الدية منكم بدل دم صاحبكم أى المقتول لكم من غير قصاص فان خالفوا بطلبه فاعلوا
بحرب الله لهم اطلبكم ما ليس لهم فالاحتمالات أربعة ووجه الدلالة أنه صلى الله عليه وسلم
لم يتعرض للقود ولا يعارض ذلك خبر آخر فلو كانوا يمتنعون دم صاحبكم لانه على حذف مضاف
أى بدل دم صاحبكم جمع بين الدايين وأخذ مال بظاهرة فوجب القود وهو القول القديم
عندنا كما حكاه في المتاج (قوله ولا تزيد الايمان) أى ايمان الدما بلى كاهما تحسون ولو في غير
القسامة اذا القسامة انما تكون في قتل ولو لرقب مع لو كاهما بخلاف غيره كقطع طرف
وجرح وازالة معنى وانلاف مال غير رقيق فالقول قول المدعى عليه بيمينه مع اللوث وعدمه
فيخلف خمسين يمينا ولا يسمى ذلك قسامة وكذا اليمين المردودة (قوله قبل تمامها) خرج به مالو
أنها قبل موتها فيأخذ الوارث الدية من غير حلف وكأنه تلقاها من مورثه فلا يرد ذلك على
التعليل المذكور وقوله فيستأنف أى ولو متعددا (قوله اذا يستحق أحد شيأ الخ) لا يرد على
ذلك ثم الولد المتقدمة لانها تستحق ذلك بطريق الوصية لا بيمين الغير ولا يرد أيضا اذا أقام
شاهدات فان لوارثه أن يقيم شاهدا آخر لان كلاهما دية متقلة بخلاف الايمان فانما حاجة
واحدة فاذا بطل بعضهم بطل كاهما (قوله وفيما لو غاب بعضهم) أى أو كان صغيرا أو مجنوناً
اه م ر وقوله وحلف الحاضر أى او الكامل وقوله فيحلف الغائب اذا حضر أى او الناقص

إذا كمل وللمحاضر المسمى برحى يحضر الغائب فيصاف معه ما يخصه ولا زيادة حينئذ ولو قال
لأحلاف الأقدح حتى لم يطل حقه من القسامة فإذا حضر الغائب حلف معه حصته (قوله
حلف تحمين عينا) إذا ثبت شيء من الدية بأقل منها واحتمال تكذيب الغائب المبطل للوث
خلاف الأصل فلم يتطروا له أه أفاده مر (قوله فإذا حضر الغائب الخ) فأيمانه زائدة على
الحسين التي حلها المحاضر قال الرمي ولو مات نحو الغائب أو الصبي بعد حلف الآخر وورثه
حلف حصته أو بان أنه بعد حلفه كان مية فلا يحتاج إلى إعادة حلف كل الوباغ مال أبيه ظافرا
حياته فبان ميتا أه وأعلم أنه لا قسامة في ست صور الأولى تكاذب الورثة الثانية تعذر إثبات
الوث الثالثة انكسار المدعى عليه للوث كان قال كنت عند القتل غائبا عنه أولت أفا الذي
رؤى معه السكن المطع على رأسه فيصدق بيمينه وعلى المدعى البيعة الرابعة ظهور للوث
في أصل القتل بدون كونه عمدا أو غطا أو شبهه عدد الخامسة الشهادة من عدل أو عدلين أن
زيد أقتل أحدهذين القتيلين لآبامهما في هذه الصور الإيمان على المدعى عليه السادسة
عدم الوارث الخاص فينصب القاضي من يدعى على من ينسب إليه القتل ويحلفه فان حلف
فذلك والاحبس إلى أن يقرأ ويحلف كافي مر وقد مر أيضا

• (فصل في القتل بالسحر) •

والقتل فيه خفي شبهه بالقتل المقترب باللوث فذكر عقبه وهو لغة صرف الشيء عن وجهه يقال
ما صكرت عن كذا أي ما صرفت عنه واصطلاحا حاصر أوله أي محاولة النفوس الخبيثة لا قول
وأفعال ينشأ عنها أمور خارقة للعادة ومذهب العلماء أنه حق وله حقيقة خلافا للامة معتزلة حيث
قالوا أنه تخيل وتوهم وأنه يقتل ويمرض ويفرق ويجمع وغير ذلك وتأنى ذلك من الله تعالى
وزمه بالنسبة لمن ظهر على يديه وأن تعلمه وتعلمه حرام الا لغرض شرعي وتسميته كفر في قوله
تعالى وما كفر سليمان باعتبار أنه يجبر اليه أو أنه محمول على استحله أو من اعتقد تأثيره بنفسه
وتعلمه لغرض شرعي كأن يتعلمه ليجتنبه لا يقتضي الكفر ولا الحرمة بل هو جائز حينئذ كما قال
أبونواس

عسرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه
ومن لا يعرف الشر من الناس يقع فيه

وكذا تعلم ما يعمد للعبية بين الزوجين بخلاف قياس الأثر فانه من السحر الحرام وما يصنعه
الاشياخ فالمقصود منه مجرد التبعك ولا يبلغ الساحر في سحره إلى أن يقلب الاعيان ويجعل
الانسان حاربا بقوة سحره اذ لو قدر على ذلك لرد نفسه إلى الشباب بعد الهرم ومنع نفسه من
الموت ولم يبلغ أحد في السحر إلى الغاية التي وصل إليها القبط أيام دلو كما ملكه مصر بعد فرعون
فأنهم وضعوا السحر على البرابي وصوروا فيه أمور عساكر الدنيا فأى عسكر قصد هم أتوا إلى
ذات العسكر المصورة فانه يلوه من قطع الاعين وقطع الاعضاء اتفق نظيره لذلك العسكر القاصد
لهم فتصاف منهم العساكر وأقاموا سقانة سنة والنساء من المملوك والامراء بصبر بعد غرق
فرعون وجنوده (قوله قتل بسحره) خرج القتل بالعين والحال والدعاء فلا قود ولا دية فيها
كأن يمنع العائن من المخالطة للناس ولو حبسه إلى أن يموت أو تغور عينه (قوله بأقراره)

(قوله أو بان الخ) الأولى أو
بان بعد حلف أنه كان ميتا
(قوله فانه من المحصر)
الذي في الجبري أن
الاخبار به حرام وأما نفس
قياس الأثر فليس بحرام
وهو المعقد

فلو كان له ايمان وغاب
أحدهما وأراد المحاضر
الحلف حلف تحمين عينا
فإذا حضر الغائب حلف
نحوه وعشرين وهذه من
زيادتي

• (فصل في القتل بالسحر)
إذا (قتل بسحره) بأقراره

متعلق بمحذوف تقديره ويثبت باقراره أى حقيقة أو حكما كاليقين المردودة فلا يثبت بغير اقراره
 كما سيأتي بل لابد أن يقول قائله بصحري فهذا هو المقسم ثم إن قال بعده وصحري يقتل غالبا
 أو ثم بدت بيعة على اقراره بأنه يقتل كذلك كان ع. ما يوجب القود وان قال قائله بصحري
 وصحري لا يقتل كان عمدا أيضا لكنه يوجب الدية للشبهة وهي قوله لا يقتل وان قال لا يقتل
 الا نادرا فشبهه بعمد يوجب الدية عليه ان لم تصدقه العاقلة والالتحمة ثم ان ثم بدت البيعة على
 اقراره بأنه لا يقتل فخطأ يوجب الدية عليه ان لم تصدقه العاقلة هذا حاصل ما ذكره المصنف
 (قوله آدميا) خرج به غيره من الحيوانات فالواجب فيه القيمة (قوله أرشد) عطف على قال
 وقوله عدلان أى من السحرة نأبا ومضت عليهم مائدة الاستبراء وهي سنة (قوله بان صحري) أى
 الذى أقرب به لانه لا يعلم وجود السحر الا منه فلا يثبت القتل به بالبيعة لان الشاهد لا يعلم تصد
 الساحر ولا يشاهد تأثير السحر فصورة المسئلة أن يقول قائله بكذا فاشهد عدلان الخ ونعاطى
 السحر حرام من الكائنات ارجاعا فيكون مستحله ويحرم تعلمه وتعليمه بالحاجة ضرورية كقصد
 التوفيق منه كما مر ولا يظهر الا على يد كافر أو فاسق أو منافق وكذا يحرم أيضا تعلم الكهانة
 والتنجيم والضرب بالرمل وبالشعر وبالحص والشعيرة ونعلم هذه كلها وأخذنا عوضا عليها
 حرام بالنص الصحيح في النهي عن حملان السكاهن والباقي في معناه ويحرم المشى الى أهل هذه
 الأنواع وتصديقهم وكذا تحرم القيافة والطيرة وعلى فاعل ذلك التوبة عنه (قوله كالقتل
 بالسيف ونحوه) أى قياسا على ذلك في وجوب القود لكن القتل بالسيف ونحوه من كل ما يمكن
 فيه المماثلة كخبر وخنق ونحوه ويقع بغيره أوعذب والقائم من علواته عين فيه المماثلة
 بل يقتل بمثل أو بسيف والنهي الوارد في المثلة مخصوص بما سوى ذلك نعم لو كانت الضربات
 التي قتل بها غير مؤثرة فيه فلا تضعف المتناول وقوة القاتل عدل الى السيف ولذا عدل
 في الماء عن الملح الى العذب لانه أخف لا عكسه أما ما لا يمكن فيه المماثلة لحرمة المثل كما هنا
 وكما لو قتله بخمر أو بول أو لواط بصغير يقتل بمثل غالبا فيعين ضرب عنقه بالسيف في الأصح
 (قوله أو قال لا يقتل) أى بعد قوله قائله بصحري لانه المقسم كما مر (قوله أو لا يقتل الا نادرا)
 لو قال بدله لا يقتل غالبا يشمل حالة الاستواء لكان أولى فليتأمل شو برى (قوله فالدية) أى
 دية عمدي الأولى وشبهه عمدي الثانية وقوله تلزمه أى ان لم تصدقه عاقلة في الثانية كما سيأتي
 (قوله لانه في الأولى) أى نعم اذا قال لا يقتل وقوله لاقراره أو لا أى بقوله قائله بصحري (قوله
 نعم ان صدقته) استدلنا على قوله تلزمه كأنه قال فالدية في ماله في انصوريين مالم تصدقه
 العاقلة في الثانية (قوله في باب العاقلة) من أنهم لا يعملون عدوا ولا اعترافا الخ (قوله فلو شهد
 عدلان الخ) هو مقابل قوله بان صحري يقتل غالبا فهذا من قسم الخطا ومثله ما لو قال أخطأت
 من اسم غيره الى اسمه فوجب فيه الدية عليه لا على عاقلة الا ان صدقته (قوله تلزمه الدية) أى
 ان لم تصدقه العاقلة كما مر وقوله لانه خطأ أى بخلاف ما مر فيما لو قال قائله بصحري وصحري
 لا يقتل فانه عدو الفرق احتمال كذبه في قوله المذكور بخلاف البيعة

• (باب أحكام المرتد) •

والردة أحد الكبائر الخمس المذكورة في قول اللقاني رحمه الله تعالى
 وحفظ دين ثم تقبى مال نسب • ومثلها عقل وعرض قد وجب

(قوله على اقراره) المتعين
 حذفه والاقتصار على قوله
 ان ثم بدت البيعة أنه
 لا يقتل كما يأتي اما على
 ما قاله المحقق في لا يكون
 القتل به خطأ بل هو عمد
 آدمي مأمون (وقال انه)
 أى صحري (يقتل غالبا) أو
 ثم عدلان بان صحري يقتل
 غالبا (لزمه القود) كالقتل
 بالسيف ونحوه (أو) قال
 لا يقتل أو لا يقتل الا نادرا
 فالدية تلزمه لانه في
 الأولى ع. د. فيما يظهر
 لاقراره أو لا لكن لا قود
 فيه لاحتمال صدق قوله
 لا يقتل وفي الثانية شبهه
 عمد ثم ان صدقته نعم
 عاقلة مات عنه الدية كما
 مر في الإشارة اليه في باب
 العاقلة فلو شهد عدلان أن
 صحري لا يقتل لزمته الدية
 لانه خطأ

• (باب أحكام المرتد) •

ولهذا شرعت الحدود وفنسخ القصاص حفظاً للنفس وقتل الردة حفظاً للدين وحذف السرقة
حفظاً للمال وحذف الفذف والزنا حفظاً للأعرض والنسب فهم امن واحد وانما اختلف
حداهم اوحداً الشرب فقط حفظاً للعقل (قوله ثم يقتل) أي يضرب عنقه والتراخي المستفاد
من ثم ليس مراد اهل المراهب المجرد الترتيب أي فلا يقتل قبلها والقائل له هو الامام فان لم يقتله
فهل يجب على الا حاد قتله أو يستدب تردد فيه ابن قاسم والظاهر الاول عند القدرة وأمن
العاقبة لانه من قبيل النهي عن المنكر (قوله ان لم يقتل) أي بالاسلام بان ياتي بالشهادتين
متوازيين من تبين ان لم يكن هناك عاطف والا كفى لفظ أشهد الاول بخلاف الاذان لا بد فيه
من الاتيان بالشهادتين هكذا قاله ابن قاسم وتبعه العناني وقرره شيخنا عطية واعتقد ع ش
أنه لا بد من تكرار الشهادتين أيضاً وهو ظاهر النظم المجموع فيه شروط الاسلام وهو
شروط الاسلام بلا استثناء * عقل بلوغ عدم الاكراه

والنطق بالشهادتين والولا * والسادس الترتيب فاعلم واعلم

ولا بد من لفظ أشهد فلا يكفي لاله الا الله محمد رسول الله خلافاً لبعضهم ولا بد في العيب وي أن
يقول بعد محمد رسول الله الى جميع الخلق (قوله كارك الصلاة) أي كلاً ما تاركها مجدداً فهو
من قسم المرتد ومن تركها ترك شرط من شروطها المجمع عليها او ركن من أركانها كذلك ودخل
فيها الجمعة في محل الاجماع عليها (قوله فانه تجب استنابته) أي بان يؤمر بفعل الصلاة ويتوعد
بالقتل ان تركها فان فعلها بعد ذلك ترك ولا يقتل بالغاثة الا ان يوعده على تركها قبل
واذا قال صليت قبل منه وان كان جالساً عندنا ولم يشاهد ذلك منه فلا يقتل لاحتمال أنه طرأ له
عذر جوزه الصلاة بالاجماع بخلاف ما لو قال صليت في الحرم لا يقبل منه لانه من خوارق
العادات التي لا يعتد بها شرعاً ولا يقتل الا اذا أخرج الصلاة عن أوقاتها كلها حتى عن وقتها
الضروري (قوله وما ذكرته في تارك الصلاة) أي من أن استنابته واجبة وهو ضعيف والمعتمد
أنه أسنة والفرق بينه وبين المرتد أن جريمته وهي الردة تقتضي الخلود في النار اذا مات عليها
فوجب علينا انقاذها منها ولا كذلك تارك الصلاة كسلافان جريمته وهي الترك لا تقتضي ذلك
فلم يجب علينا استنابته لانه تحت مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه وان شاء غفر له كما هو مذهب أهل
السنة خلافاً لمعتزلة وما ذكره المحشي عن قل من التفصيل في استنابته تارك الصلاة كسلاف
ضعيف (قوله والتصريح بالخ) انما لم يقل وذلك الخ لانه لم يبه من كلام الاصل حيث اوجب
الاستنابة فانه يهمل تأخير القتل فلذا قال والتصريح بالخ (قوله وتفارق الردة الخ) بجملة ما ذكره
اثنا عشر شياً (قوله وهي) أي شرعاً أما لغة فهي الرجوع عن الشيء الى غيره وقد تطلق على
الامتناع من اداء الحق كما هي الزكاة في زمن الصديق رضي الله تعالى عنه اه أفاده مر (قوله
من يصح طلاقه) بان يكون بالغاً عاقلًا مختاراً ولو سكران وامرأة لانه يصح طلاقها نفسها
بتفويضه اليه او طلاق غيرها بوكالة لاصبيها ومجنونها ومكرها والمراد بالقطع عدم الجزم فيشمل
التردد في الكفر (قوله الاسلام) أي استمراره ودوامه وخرج به قطع الصلاة ونحوها فلا
يسمى ردة ولما كانت الردة قطع الاسلام كانت الخس انواع الكفر وأعظمها ككفر وانما تحبط
العمل عند فان انصت بالموت لا ياتي البقرة والمائدة اذا لا يكون خاسراً في الآخرة الا ان مات

(تجب استنابته) في الحال
(ثم يقتل) ان لم يقتل
الصلاة) فانه تجب استنابته
في الحال ثم يقتل ان لم يقتل
وما ذكرته في تارك الصلاة
هو ما اقتضاه كلام الشافعي
والروضة وأصلها والمجموع
والتصريح به ولم يقتل
من زياد في (وتفارق الردة)
وهي قطع من يصح طلاقه
الاسلام بكثرة

كافر فلا يجب إعادة عبادته قبل الردة خلافاً في حنيفة أما أحباط ثواب الاعمال بمجرد الردة
فتفق عليه وقد علم أن أحباط الثواب غير أحباط الاعمال بدليل أن الصلاة في المغصوب لا ثواب
فيها عند الجمهور مع صحتها ولا يلزم من كون الردة أقبح أنواع الكفر كون المرتد أقبح من الكافر
الاصلي ألا ترى أن أباحه وأباليه وأضرابه ما أقبح من المرتدين لما انصفوا به من زيادة العناد
وأناواع الاذى للنبي صلى الله عليه وسلم وغير ذلك مما لا يحصى (قوله نية أو قولاً أو فعلاً) تنبيه
محول عن المضاف اليه والاصل نية كقوله الخ فقال النية أن يعزم على الكفر ولو في قابل بأن
يعزم الا أن يكفر غداً والقول أن يقول الله ثالث ثلاثة أو يقول لا إله الا أنا كافر أن أراد أنه
كافر حقيقة أو أطلق فإن أراد أنه كافر النعمة أو بفعل فعل الكفار أو سائر الزرع لم يكفر
والفعل أن يسجد للخلق كصنم ونحوه بلا ضرورة أو باني معصية أو كتب علم شرعي أو ما عليه
اسم معظم في قاذورة ولو ظاهرة وأما ضرب الفقيه من لاللا ولاد الذين يتعلمون منه بالواحد
أو ربه بهم من بعد فالظاهر كما قاله ع ش أنه ليس ~~ككفر~~ الا أن الظاهر من حاله أنه لا يريد
الاستخفاف بالقرآن نعم ينبغي حرمته لأشعاره بعدم التعظيم كما قالوه فيما للروح بالكرام على
وجهه وأما البصاق على اللوح لازالة ما فيه فليس بكفر ولا حرام ومثله مضغ ما عليه قرآن ونحوه
للتبرك به أو أصباغته عن النجاسة وكذا كتابة القرآن برجله مع تعذر الكتابة بيده (قوله استهزاء)
أي استخفافاً كان قبل له قص أظفارك فإنه سنة فقال لا فعله وإن كان سنة أو لوجهه النبي
ما قبلته ما لم يرد المبالغة في تعبد نفسه أو يطلق وكذا الوصل في شيء فقال لوجهه في جبريل
أو النبي ما فعلته وأراد ما ذكر وأطلق أقاده م (قوله كل من ذلك) أي الله ثلاثة (قوله
أو عنادا) بأن عرف أنه الحق باطننا وامتنع أن يقربه اه م (قوله أو اعتقاداً) قال في شرح
المنهج بعد ذكره الثلاثة بخلاف ما لو اقتصرن به ما يخرجهم عن الردة كأجته في تجسيم أوجهة
أو سبق لسان أو حكاية أو خوف وكذا قول الولي حال غيبته أنا الله لكن قال ابن عبد السلام
أنه يعزوه على المعادلة في حكم الصبي والمجنون اه بزيادة وكذا أن دلل قرينة على عدم دلالة
الفعل على الاستخفاف كسجوداً في دار الحرب بمحضرة كافر خشية منه فلا كفر وخروج
بالسجود الر كوع فلن قصد تعظيم المخلوق به كتعظيم الله كفر والافلا ما ماجرت به العادة من
خفض الرأس والافتخار الى حد لا يصل به الى أقل الر كوع فلا كفر به ولا حرمة أيضاً لكن
ينبغي كراهته ومن الكفر ما لو قال هزم النبي صلى الله عليه وسلم فإن تاب والاقتل بضرب عنقه
وقال المالكية والخنفية أنه يقتل حداً وإن تاب ولو قال ولي أو فز أو هرب أو توارى أو نحو ذلك
فالظاهر أنه مثل قوله هزم لاتحاد المعنى ثم رأيت ع ش في حاشية المواهب صرح بذلك وعاله
بتساويها في الدلالة على التفتيص (قوله الكفر الاصلي) أعم من أن يكون في ذي أو حربي
(قوله لا يقر عليها) أي بخلاف الكافر الاصلي فإنه يقر بالله سنة أو الجزية أو الامان لان
العقد التي تفيدهم الامان ثلاثة (قوله باحكامنا) من صلاة وغيرها (قوله لا يصح نكاحه)
مصدر مضاف لقاعله أو مفعوله أي تزوجه بأحد أو تزوج أحده بخلاف الكافر الاصلي فإن
نكاحه صحيح أي محكوم بعصته (قوله ويطل النكاح) أي الموجد قبل ردة (قوله قبل انتضاء
عده) أي فيما بعد الدخول والاف مجرد الردة كما مر أيضاً قبل (قوله وتحرم ذبيحته) أي

(قوله أو اطاق) تقدم له
في الانكحة الباطلة أنه نقل
عدم الكفر بالنسبة
لزوجته إذا حال لها ذلك
وعلى ذلك فيجربانه في الشتم
مراد به كفر نعمة الزوج
ونقل ذلك عن م ر ثم قال
ومثل الزوجة غيرها (قوله
وأما البصاق على اللوح
الخ) الحق ان فيه تفصيلاً
بين البصاق على الكتابة
والبصاق على غيرها (قوله
استهزاء) معنى كون النية
استهزاء ان متعلقها وهو
المتوى كالسجود أصح
استهزاء به أي مقصود به
ذلك

نية أو قولاً أو فعلاً استهزاء
كان كل من ذلك أو عنادا
أو اعتقاداً (الكفر الاصلي)
في أن المرتد لا يقر عليها
فلا يقبل منه الا الاسلام
(ويلزم باحكامنا) لا لقوامه
لها بالاسلام (ولا يصح
نكاحه) لأنه غير صحيح
(ويبطل) النكاح (ان لم
يسلم قبل انتضاء عدته)
كما مر في محله (وتحرم ذبيحته)
كما تحرم منا كفته

(قوله فان عني عنه فدية)

المتهمين حذفه اذ غير
المعصوم لاديه فيه ولو كان
القائل مثله بسل فيه
المقصود فقط حيث كان
القائل كذلك كما مر اه
وظاهر عدم التقصير
بين العمد وغيره فاجوز

(ويهدد زمة) الخبر من
بدل دينه فاقتلوه (ولا
يستقر له ملك) بسل هو
موقوف ان هلك مرثدا
بان زواله بالردة وان أسلم
بان أنه لم يرل (ولا يبي ولا
يفادى ولا يمين عليه) لانه
غير مبيع (ولا يرث ولا يرث)
كما مر في محلهما بخلاف
الكافر الاصل في جميع ذلك
وبذلك علم أن الردة لا تنافي
الكافر الاصل في الوأاتف
شيا في القتال فانه يضمنه
كالكافر الاصل في وعليه
نص الشافعي في أكثر كتبه
كما قاله المارودي رحمه

الشيخ أبو حامد وغيره وقيل
لا يضمن وصححه صاحب
التبصير وأقره عليه النووي

(باب أحكام السكران)

(تنفذ صرفانه) كالمكاف
ولا تفاق العصاية على
مواخذته بالقذف

بخلاف الكافر الاصل فانما يحل بشرط حل منا كتمان اهل ملته (قوله ويهدد زمة) أي فلا
يقتل قاتله ولا يلزمه فدية ان لم يكن مرتد امثله والا فبقتل فيه فان عني عنه فدية ولا يتولى قتل
المرتد سوى الامام أو نائبه فان اقتات عليه أحد دعز زناهم للسيد قتل قنه والقتل هنا بضر
العنق دون غيره اه أفاده مر قال ابن قاسم لو أبصر من قتل الامام له فهل يسن للآحاد
أو يجب اه وتقدم أن الظاهر الثاني عمدة القدرة وأمن الضرر لانه من إزالة المشكر (قوله
من بدل دينه) أي سواء كان رجلا أو امرأة والنهي عن قتل النساء محمول على الحريات اه
أفاده مر (قوله بان زواله بالردة) ويقضى منه دين لزمه قبلها بانلاف أو غيره وبدل ما أنلفه
فيما اقتباسا على ما لو تعدى بغير يثرو مات ثم تاف بها نهي وييمان منه بموته من نفسه وماله وزوجاته
لانما حقوق متعلقة به ونصرفه ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليق كببيع وهبة ورهن وكفاية
باطل وان احتمل بان قبل ذلك كعتق وتديرو وصية فوقوف ان أسلم تبين نفوذه والا فلا اه أفاده
في المنهج وشرحه (قوله بان أنه لم يرل) أي لان بطلان عمله يتوقف على موته فكذا زوال ملكه
والاصح أنه لا يصير محجورا عليه بمجرد الردة بل لابد من ضرب الحاكم عليه خلافا لما اقتضاه
ظاهر كلامه وأنه يكون كحجر الناس لاجل حق أهل النبي اه أفاده مر وقد مر (قوله ولا
يسبي الخ) علم منه أن الكلام فيما يشمل الحرب ويلزم من نفي السبي نفي القداء والمن لا يضمن
بترتيب ان عليه فذكرهما بعد مجرد الابضاح الآن يراد بالبي الدخول فاق فقط (قوله وبذلك)
أي بالمصرف في الاثنى عشر المذكورة (قوله في القتال) قيد يخرج به ما اذا أنلف شيئا غير فانه
يضمنه اتفقا (قوله فانه يضمنه) أي اذا لم تكن لشوكة بخلاف ما اذا كان له شوكة فانه لا يضمن
وبهذا يجمع بين القواين المذكورين ولا يحتاج الى تضعيف أو إلهام (قوله كالكافر الاصل)
أي المتعزم للأحكام مجزية أو هدية أو أمان وقد استعان به البغاة وقال ظننت اعانة بعضكم على
بعض والا كان نافضا للعهد ما غير المتعزم للأحكام وهو الحربي فلا يضمن ما أنلفه حال القتال
كما لا يضمن ما أنلفه أهله وعبارة الشوري قوله كالكافر الاصل لعمله فيما لو أمان اهل الذمة
ونحوهم البغاة وظنوا أنهم هم محقون فانهم يقاتلون كالبغاة فيكون لو أنلفوا علينا أنفسا
أو مالا ضعنوه أما الحربي اذا اتفقت مال مسلم أو ذمي فانه لا يضمنه فائتم اه

(باب أحكام السكران)

هو حيث اطلق ينصرف للمتعدى وهو من زال عقله بما أنتم به من شراب أو دواء وعرف السكران
مطلقا بأنه من وصل الى حالة لا يميز فيها بين الحسن والقبيح وقيل هو من لا يعرف السماء من
الأرض ولا الطول من العرض ولا يعرف أمه من زوجته وعن الشافعي رضي الله تعالى عنه
انه الذي اختل كلامه المنظوم وانكشف سره المكنوم وأما السكر فهو حالة تحصل من استهلاك
الخمر متصاعدة على معادن الفكر وقيل في تعريفه غير ذلك (قوله كالمكاف) يقضى انه
غير مكاف وهو المعقد كما نقل في الروضة وغيره عن اصحابنا وغيرهم في كتب الاصول
وانما عومل معاملة تعلقا عليه ولان ذلك من قبيل ربط الاحكام بالاسباب أي تعلية هاجها
كالردة ووقوع الطلاق المتعلقة باللفظ الذي يتلفظ به فهو من باب خطاب الوضع أي الجملي
أي الخطاب المتعلق بعمل الشيء سببا او شرطا او مانعا او محييا او فاسدا وهو لا يشترط فيه

تسكف بدليل ضمان الصبي ونحوه متلفاتهم الامن باب خطاب التكليف المشترط فيه ذلك
والحق ماله بما عليه طرد الباب على ونيرة واحدة لا يقال النائم والصبي ونحوه يتعلق بهما خطاب
الوضع مع عدم نفوذ تصرفاتهم ما لا نأقوله انما هو ان يتعلق بهما ذلك فيما عليهما لم يلحق ما لهما
بما عليهما على أنه لم يتعلق بهما في جميع ما عليهما بل في نحو الانلاقات خاصة كما زوقيل بتكليف
السكران اخذ من قوله تعالى لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى فانه لا يخاطب بامر ولا نهى
الا المكلف واجيب بان المراد به في الآية من هو في اوائل نشوة السكر مع كون زمن الصبح
لا يسع الصلاة ومعنى قوله حتى تعاو امانتة ولون حتى تسقر لكم هذه الحالة (قوله له أو عليه) اللام
للمنفعة وعلى المضرة متعلقان بتنفذ قوله كرفته راجع الثاني واسلامه راجع للاول فهو
اف وشمر مشوش ولو قال بعد ما طاق اغماشربت الخمر مكرها او لم اعلم ان ما شربته منه بسكر
صدق بهيئته حيث قامت قرينة على ذلك (قوله ولا يحد) اي يحرم ذلك فقوله بل يؤخر ذلك اي
وجوبه على المعقد (قوله اعندبه) اي ان كان له نوع احساس والانلا وعلى هذا يجعل الحديث
المذكور وفيه ان حذره حينئذ حرام فكيف بامر به صلى الله عليه وسلم الا ان يقال ان هذا
الحديث منسوخ والمغاسب ان يجعل على من هو في اوائل نشوة السكر فحق في السكران اي
شارب السكر فامر بضربه حينئذ قبل ان يزول عقله لكن لا يكون دليلا لما نحن فيه نعم ان
قلنا ان حذره حال سكره مكره كما حكاه في شرح المنهج صحيح كونه دليلا عليه على الحمل الاول لانه
صلى الله عليه وسلم يفعل المكره للتشريع (قوله ومرجعه) اي ضابطه العرف وهو مالو
عرض على العقول للثبوت بالقول فاذا انتهى تغير الشارب الى حالة يقع عليه اسم السكران
عرفا فهو محل الخلاف السابق في كونه مكلفا ولا راء تعرض بان تصرفاته تنفذ مطلقا
فاذا الرجوع الى العرف واجيب بان فائدة ذلك تظهر في الايمان والتعاليق وتظهر ايضا في
غير المتهدي فان العرف اذا حكم بسكره لم تنفذ تصرفاته وهذا معنى ما ذكره ابن القزوي في
اعتراضه على تعريف السكران بقوله قلت ولا حاجة على الصحيح الى معرفة السكران لانه اما
صاح وامام سكران زائل العقل وحكمه حكم الصالح بل يحتاج الى معرفة السكران
في غير المتعدي به وفيما اذا قال ان سكرت فانت طالق فبما ان يثبت ل كلامه المنظوم
وينكشف سره المكتوم اه (قوله ولا يصلي فيه) اي سواء كان متعديا ام لا حيث انتهى الى
حالة ينفذ فيها سكرانا كما يستند من الصلاة اما اذا كان في اوائل نشوة السكر وكان زمن
الصبح يسع الصلاة فانها تصح لانه غير حينئذ كما هو وقد ضيف عبد الرحمن بن عوف رضى الله
عنه بعض العناية رضى الله تعالى عنهم قبل التعزيم فقرأهم الامام وهو ران في صلاة
المغرب قل يا ايها الكافرون اعبدوا ما عبادون فتزليا يا ايها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وانتم
سكارى وصورت بيا الله وحرى التنبيه حذرا على موافقة النبي حتى تعار اقبل الشروع
فيها ما تقولون فتر كوها في وقتها او كانوا يشربون بعد العشاء وتكررنسخها (قوله ويتنص
ما فانه) اي اذا كان متعديا كما يستفاد من التعليق (قوله حتى يفيق) بضم الياء من افاق
(قوله فتصح استنابته قبل الافاقة) اي ان كان له نوع تمييز والافلا وعلى هذا يجعل ما ذكره من
التناقض اه قل (قوله لكنه اذا افاق) اي بعد استنابته في السكر فهو استدراك على قوله

(له أو عليه) كرفته واسلامه
عنها (ولا يصلي فيه) حال
(السكر) بل يؤخر الى أن
يفيق يعر تدع فان أفيم عليه
في سكره اعندبه على الاصح
لانه صلى الله عليه وسلم أفى
بسكران فامر بضربه رواه
البخاري (ومرجعه) أي
السكر (العرف ولا يصلي
فيه) لعدم تمييزه (وبقضى)
ما فانه (بعد زواله) تغليظا
عليه (واذا ارتد لا يستتاب نديا
حتى يفيق) فتصح استنابته
قبل الافاقة وهذا هو
الصحيح وان اقتضى كلام
الاصلي خلافه لكنه اذا
أفاق يعرض عليه الاسلام

فتصح استنباطه قبل الاقافة يقتضى أنه لا يعرض عليه الاسلام بعدها والعرض منه وببناء
على اقول الصحيح المذكور أما على مقابله فهو واجب (قوله فان وصفه) أى ذكره بان نطق
بالشهادتين أو قال أنا مسلم وقوله كان مسلماً أى اكتمافاً بالتوبة الواقعة حال السكر فنقوله من
حين أسلم أى أقبل افاقته وقوله فكافراً من الآن أى فيجبرى عليه أحكام المرتدين اسبق الحكم
باسلامه باستنابته حال السكر بناء على الاعتداد بها كإسار

(باب الاكراه)

أى بيان شروطه وما يحصل به وحكم التصرفات المترتبة عليه وأما حقيقة فهو الإلزام الى فعل
الشيء قهراً ويسمى الإغلاق كما فى الحديث لا تقى فكانت المكروه بفتح الراء أغلق عليه باب ومنع
من الخروج منه الإلزام كره عليه ويقال للمطبخ بكسر الجيم مكروه بكسر الراء وللمطبخ مكروه بالفتح
فيه ما يحتاج به سائر المحرمات ولو كثر كسجود الصلوة وتلفظ بكفر أو قذف الزنا وشهادة
الزوران ترتب عليه اقتل أو ضياع مال أو استباحة فرج أو نحو ذلك والقتل المحرم لذاته
لألعارض كقتل النساء والصبيان من الحربيين فإن تحريره لحق الغائبين وبه هذه الثلاثة يخص
حديث وما استكرهوا عليه وأباحه ما ذكره لانه فى الضمان كالأكرام على ألاف مال الغير
وصيد الحرم فيضن كل من المكروه والمكروه المال والصيد والقزار على المكروه بكسر الراء وفى
القتل القرار على كل منهما الغلط أمره والزجر عنه ولا يثبت المكروه على الزنا للشبهة (قوله على
تحقيق) أى تثبت وإيجاد ما أى مؤداه أى خوف به كضرب وقوله بولاية الخ الباء للسياسة
متعاقبة بقدرة والولاية تقليد العمل كالباشا وقوله أو تغلب أى تسلط وقهر كذى شوكة وقوله
عاجلاً ظاهراً حالاً من ما (قوله أو غيره) أى كاستغاثه بغيره (قوله وظنه) أى بقرينة عادة مثلاً
(قوله ويحصل الاكراه الخ) ما ذكره المصنف اكرام حصى ومثله الشرعى كالو حلف إيطان
زوجته الليلة فوجدوها حائضاً وغاب عليه النوم ولم يتمكن من الوطء قبله وألقض بين حقه
اليوم لم يجبه بما يقضيه به ولا يلزمه الاقتراض ان لم يكن له جهة يوفى منها أولييه عن أمته
فوجدوا حبل منة أو لتصوم من غدا فحاضت فيه فلا حنث فى ذلك الاكراه الشرعى (قوله
يتخوف بمحذور) ومنه ما لو قال له اللصوص لا تتركنا حتى نخاف بالطلاق أن لا تخبر بنا أحداً
فاذا أخبرهم لم يحنث للاكراه على الحلف بخلاف ما لو حلف بهم من أول الامر لعدم الاكراه عليه
حينئذ كالأول حاله ظالم على أن يذله على شخص أو ماله فأنكره معرفة موضعه فلم يتركه حتى حلف
بالطلاق أنه لا يعلم فانه يحنث ان كان كاذباً اذ لم يكرهه فى الحقيقة على الحلف وانما أخيره حينئذ
بينه وبين الدلالة (قوله واتلاف مال) كاخذ دراهم لها وقع بالنسبة للمكروه فقرا وفى (قوله
ويختلف ذلك) أى ما يحصل به الاكراه فالاستخفاف بوجبه بين الملا اكرام كما قاله م (قوله فلا
يحصل الاكراه بالتخوف بالقوة الآجلة) أى لأن بقاءه الى الغد مثلاً غير متيقن فلم يتحقق
الإلزام لو غاب على طرفة ايقاع ما هدده لولم يفعل كان ذلك اكراماً لا سيما إذا عرف من عادة الظالم
ذلك (قوله أفعول كذا) أى طاف وزوجتك مثلاً فاذا طافها وقع (قوله بغير حق) خرج مالهو كان
بحق كالتوبة عليه يسع ماله فى وقا من فأكراهه الحاكم على البيع فانه صحيح وله تزيده على ذلك
وضربه وان أدى الى قتله ولا ضمان فيه كضرب الملتزم الفلاح على الخراج الاصلى كما قاله

فان وصفه كان مسلماً من
حين أسلم والاف بكافراً من
الآن نقله ابن الصباغ عن
النص وجرى عليه جماعة

(باب الاكراه)

(شروطه قدرة المكروه)
بكسر الراء (على تحقيق
ما هدده) بولاية أو تغلب
(عاجلاً ظاهراً) وبجزء المكروه
بفتح الراء (عن دفعه) بهرب
أو غيره (وظنه أنه ان امتنع)
من فعل ما كره عليه
(حقيقه) أى ما هدده
(ويحصل) الاكراه (بتخوف
بمحذور كضرب شديد
وحبس طويل واتلاف
مال) ويختلف ذلك باختلاف
طبقات الناس وأحوالهم
فلا يحصل الاكراه بالتخوف
بالعقوبة الآجلة كقوله
لا ضربتك غدا ولا بالتخوف
بالمحقق كقوله ان عليه
قصاص أفعول كذا
والاقتصاص منك وهذا ان
خرج بما زنته بقولى عاجلاً
ظاهراً ولا ينفذ تصرف
المكروه بفتح الراء (بغير حق)
كلفظه بكلمة كفر

(قوله وكالوا كره مرند الخ)
 يؤخذ منه ان محل قبل
 الحرب بمنزلة من لا مال يكن
 اكرهه على الاسلام ومات
 والا فلا حرر

شيخنا عطية وكالوا كره مرند أو حرر على الاسلام فيصح منه ولو كان المكروه كافر الا انه
 اكره بحق بضلاف الذي أو المعاهد لانه مقرر على كفره وكالوا كره القاضى المولى على طلاق
 زوجته واحدة بعد مضى المدة (قوله وطلاقه) فلا يقع على المكروه بغير حق نعم ان وجدت
 منه قرينة اختيار للطلاق كأن اكره على ثلاث طلاقات أو على صريح أو تعليق أو على ان
 يقول طلقت أو على طلاق مبهمة بخلاف بيان واحد أو ثنى أو كفى أو نجز أو صرح أو طلق معينة
 وقع وكذلك كالوا كره على الطلاق مطلقا فطلق واحدة أو ثنتين أو ثلاثا فيقع سواء كان عالما
 أو جاهلا فلا بد أن يسأله ماذا يقول بل لو وافق المكروه ونوى الطلاق وقع لا اختياره (قوله في
 اغلاق) بكسر الهمزة وسكون الفين المجهمة وتسمية الاكرام بذلك على سبيل الاستعارة حيث
 شبه الاكرام الذى هو الاغلاق المعنوى لان المكروه أغلق على المكروه أبواب النجاسة بحسب
 الظاهر ان لم يفعل المكروه عليه بالاغلاق الحسى واستيعرافظ الاغلاق الموضوع للاغلاق
 الحسى للمعنوى على طريق الاستعارة الاصلمية (قوله ويلزمه القود) كالمكروه بكسر الراء
 والحاء مل أنه لا أثر لقوله الا فى الصلاة حيث تبطل به وفى طلاق زوجة المكروه لو بيع ماله
 ونحوه ما فاذا قال طلق زوجتي مثلاً والاقتل فطلق وقع ولا فاعله الا فى الرضاع والوطء
 والحديث والفعل الكثير فى الصلاة والصول عن القبلة وترك القيام فى القرض مع القدرة
 والفعل المضمن كالقتل ونحوه والذبح أفاده العنانى

(كتاب الجهاد)

أى اقتال فى سبيل الله تعالى وهو لغة مأخوذ من الجهد بدفع الجيم أى المشقة لما فيه من
 ارتكابها أو بضعها أى الطائفة لان كلاً بذل طائفة فى دفع صاحبها وفى الاصطلاح قتال
 الكفار لنصرة الاسلام ويطلق أيضاً على جهاد النفس والشيطان والمراد هنا لا قول وترجمه فى
 التنبيه بقتال المشركين وكانت مشروعية بعد الهجرة بنحو سنة وهو من القتل المباح فذكره
 عقب القتل الحرام لما بينهما من مناسبة التضاد وهو مأخوذ من المجاهدة أى اتعاب النفس فى
 الامور الجائز ونقصه بل أحكامه متلقى من سير النبي صلى الله عليه وسلم فى غزواته وسراياه كما
 سبأى (قوله الاصل فيه) أى فى جوارزه وأوجوبه آية وقائلا المشركين أى الكفار ولو أهل
 كتاب ان لم يعقد لهم جزية أو عهد أو أمان وقوله كافة حال من الفاعل أو المفعول أو منهما أى
 جميعاً وهذه الآية ناهية لغيرها كقوله تعالى فاعرض عنهم (قوله أمرت أن أقاتل الناس)
 أى الكفار الحريين فهو عام مخصوص (قوله حتى يقولوا لا اله الا الله) أى حتى يأتوا
 بالشهادتين بشروطهما السابقة لان هذا اللفظ صار علماً بالعلبة عليهم والمراد حتى يقولوا
 ذلك ولو ظاهراً بديل تمام الحديث وهو فاذا قالوا عصبوا منى دماءهم وأموالهم الا بحقوقها
 وحسابهم على الله تعالى نقوله وحسابهم الخ يدل على أن نطقهم به غاية لقتالهم نظر الظاهر
 أى اجراء الاحكام الظاهرة وان كان لا يقدح فى ذلك فى النار الامع التصديق الذى هو
 الايمان كما ذكره الحديث أمرت أن أحكم بالظاهر والله يتولى السرائر ولم يقتل أسامة رضى
 الله تعالى عنه من قالها أنكر عليه صلى الله عليه وسلم حين قال انما قالها تنبيه من القتل وقال له
 هل شقت عن قلبه (قوله هو بعد الهجرة) أى وبعد الامر به مطلقاً وذلك أنه بعدها أبيع

وطلاقه لقوله تعالى الا من
 اكرهه وقلبه مطمئن بالايمان
 ونحوه لا طلاق فى اغلاق
 رواء الحاكم وجهه على
 شرط مسلم وفسر الشافعى
 وغيره الاغلاق بالاكرام
 (ويلزمه القود) لمباشرته
 للنجاسة

(كتاب الجهاد)

الاصل فيه قبل الاجماع
 آيات كقوله تعالى كتب
 عليكم القتال وقتلوا
 المشركين كافة وأخبار
 كثير من الصحابة أمرت ان
 أقاتل الناس حتى يقولوا
 لا اله الا الله (هو) بعد الهجرة

الابتداء به بعد منه في نيف وسبعين آية ان لم يتدونا به ثم أبيع الابتداء به في غير الاشهر الحرم وهي أربعة أشهر كان عاهدكم على ترك القتال فيم اقبل هي شوال وذو القعدة وذو الحجة والحرم وقيل عشرون من ذى الحجة والحرم وصفر وربيع الأول وعشرون من ربيع الآخر وليس المراد به المعروف انما الا ان كما قاله المفسرون ثم في السنة الثامنة بعد الفتح أمر به على الاطلاق بقوله تعالى انكروا خفايا وثقالوا قائلوا المشر كين كافة وهذه آية السيف وقيل التي قبلها أو ما قبل الهجرة فكان عموما منه مطلقا لان الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم أول الامر التبليغ والافذار والصبر على أذى الكفار بالقاهم والمهجرة لا تنقل من مكة الى المدينة ومكة صلى الله عليه وسلم مكة ثلاث عشرة سنة وبالمدينة عشرة اذ في الرسالة ثلاث وعشرون سنة (قوله فرض كفاية) أي ان كانوا يلاذهم بدليل الاستثناء بعد عبارة المنهج هو بعد الهجرة والكفار يلاذهم كل عام فرض كفاية اهـ (قوله كاحياء الكعبة) راجع لقوله كل سنة أي ان احياءها بالحج والعمرة من المكافين واجب كل عام فلا يكتفى احياؤها باحدهما ولا بالاعتكاف والصلاة ونحوهما اذ المتصود الاعظم ببقاء الكعبة هو الحج والعمرة ولا احياؤها من غير المكافين ومثله الجمعة والجماعة ورد السلام فهذه الاربعة لا يكتفى فرضها بغير المكاف بخلاف الجهاد وصلاح الجهاد لان دعاء الصغير اقرب الى الاجابة وجهاده أشد تكاية في العدو ولا بد في احياها من عدد يحصل بهم الشعار عرفا وان كانوا من أهل مكة ويترق بينهم وبين اجراء واحد في صلاة الجهاد بان القصد من الدعاء والشفاعاة وهما حاصلان به وهنا الاحياء واطهار ذلك الشعار الاعظم فاشترط فيه عدد يظهر به ذلك قال القاري في حواشي المحلى وعدد الجهاد في كل سنة سبعون ألفا فان نقصوا كملوا من الملائكة كذا ذكره بعضهم فراجع (قوله والاعتكاف) هذا دليل عقلي وقوله وقد قال تعالى دليل نقلي وقوله القاعدون أي التاركون للجهاد والجهادون عطف عليه ودع كلام القاعد والجهاد الحسن أي الجنة (قوله والعاصي لا يوعدهم) قال هر ولا تفاضل بين ماجور ومازور اهـ وأشار به الى أن دلالة الآية على المدعى من وجهين (قوله بان يشحن) يفتح الياء من باب تقع او قطع أي يملأ (قوله الثغور) جمع ثغر وهي أطراف بلاد الاسلام المحيطة مما يلي الكفار كمنغرا لا سكة درية ودمياط وقوله بمكافئين أي بشجعتان مكانتين الخ (قوله الحصون) جمع حصن وهو ما يتحصن به من البناء الذي يقي من العدو واحكامها اتفاقا بعمارتهم والخذادق جمع خندق وهو الحفرة حول القرية تمنع العدو من الدخول (قوله وتقليد) بالجزء عطف على احكام أي ومع تقليد أي الزام الامراء المؤمنين المشهورين بالشجاعة والنصح للمسلمين ذلك أي شحن الثغور واحكام الحصون والخذادق أي ادامتها فافعل الامام ما ذكر ويرتب في كل ناحية اميرا يقلده ادامته والنظر فيما تقتضيه مصلحة المسلمين من الجهاد وغيره قال هر لان الثغور اذا شحنت كما ذكر كان في ذلك اجناد لشوكتهم واطهار ارقهرهم لعجزهم عن الظفر بشئ منها اهـ (قوله او بان يدخل) عطف على بان يشحن فاحد الامرين كاف في سقوط الائم على المعتد والموجود الا ان هو الاول فان لم يوجد احدهما اثم الجيبس والثاني هو معنى الجهاد الشرعي واقوله مرة في كل سنة فان زاد فهو افضل فالتدع حاجة الى اكثر من مرة والاوجب (قوله الا ان يحيط الخ) استثناء من قوله

(قوله الجمعة) مبني على ضميم وهو ان فرض كفاية والراجح أنهم افرض عين

(فرض كفاية) كل سنة ولو في عهد صلى الله عليه وسلم كاحياء الكعبة لا فرض عين والاعتكاف المعاش وقد قال تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الآية ذكر فضل الجهادين على القاعدين ووعدهم كل الحسن والعاصي لا يوعدهم او يحصل الآية نافية بان يشحن الامام الثغور بمكافئين للكنار مع احكام الحصون والخذادق وتقليد الامراء ذلك او بان يدخل الامام أو نائبه دار الكفر بالجيوش لقتالهم (الأن يحيط العدو

هو فرض كفاية ومعنى احاطته بنادخوله بلدة لنا وقوله فيه يفرض عين أي على المحاط بهم وهم أهل تلك البلدة وعلى من قرب منهم عرفا بان كان دون مسافة القصر وان كان في أهلها كفاية لانه كالخاضر معهم فيجب ذلك على كل من ذكر حتى على فقير وولد ومدين ورقيق وامرأة فيها قوة بلاذن من الاصل ورب الدين والسيد والزوج لان احاطتهم بنا فيم احاطة عظم لا سيديا الى اهماله في توجه الفرضية على نحو الصبي بعد اتمامه بان كان بمسافة القصر فهو في حقه فرض كفاية فيلزمه المضي اليهم عند الحاجة بقدر الكفاية فاذا كان ألفا ودعت الحاجة الى خمسة مائة منهم وجب عليهم فقط دون من زاد (قوله الا اذا لم يمكن الخ) استغناء من قوله فيه يفرض عين وقوله نأهب أي استعدا للقتال بلبس آتة كالسيف ونحوه وخرج به ما اذا أمكن التأهب للقتال بان لم يجمعوا بغتة فيجب على سيد فرض العين حتى على من لاجهاد عليه من ذكرناو يمنع الاستسلام حينئذ (قوله وجوز أسر الخ) قيد في قوله انه استسلام وقتال وكان الاولى تأخير عنه وضمه للقتالين الاتيين والحاصل ان جواز الاستسلام مقيد بالثلاثة فيجوز تجويز الاسر والقتل ان أخذوا ولم أنه اذا امتنع من الاستسلام في الحال قتل وأمنت المرأة فاحشة ان أخذت فان لم يجوز ذلك لئلا يعلم أنه ان أخذته قتل أوليها لم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل أوليها فان المرأة فاحشة ان أخذت وجب القتال على سيد فرض العير وقد علم مما قررنا ان الشرط الاول لا يغني عن الثاني خلافا لمن توهمه وذلك لان تجويز الاسر والقتل على فرض أنهم أخذوه أي جوزه وقوع ذلك به بعد أخذه وقوله ان علم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل أي لا أي علم انه ان امتنع من ذلك في الحال وقاتل قتل وجوز ان أخذوه من غير قتال منه الاسر والقتل فحينئذ يجوز له الاستسلام ويكفون مستثنى من عدم جواز استسلام المسلم لكافر حائل ولكن القتال أفضل وبقي لجواز الاستسلام قيد رابع وهو أن لا يكون اماما أو عالما أو نجا عاوا فلا يجوز له الاستسلام (قوله فلا يصير فرض عين) أي ولا فرض كفاية (قوله ان علم) قيدان لجواز الاستسلام كما هو وعام في كل من الرجل والمرأة وما بعده خاص به والمراد بالعلم التجويز ولو به رجوعية (قوله وأمنت المرأة فاحشة ان أخذت) فان لم تأمن ذلك تعين عليها الجهاد كما سرفلا يحل لها الاستسلام بل يلزمها الدفع بما أمكنها وان أفضى الى قتلها الآن الزنا لا يباح خلوف القتل ومثله في ذلك الامر فان أمنت ذلك حالا لا بعد الاخذ فاحتمل جواز استسلامها ثم تدفع اذا أريد منها ذلك والمراد بافاحشة الزنا وليس مثله في ذلك مقدماتها على الظاهر اه أفاد في شرح المنهج وم زيادة (قوله ويقاتل) يصح بناؤه لانه معلوم والمجهول والاول اقرب أي الامام أو غيره فتأمل اه قل (قوله قبل أهل الحرب) أو وجوبا اه قل (قوله أو السيف) في تسليمه يقبل على السيف تجوز الا أن يجعل من عطف الجمل والتقدير أو السيف يقتلون به ان لم يسلموا أو يضمن يقبل معنى يطلب ويكون في الكلام مبالغة كأنهم يامتنعهم من الاسلام طائفة من السيف أي الضرب به ولو قال فان أبوا فالسيف لكان أحسن (قوله وكذا يقاتل أهل الحرب الخ) ويجب عرض الاسلام أولا على الكفار بان ندعوهم اليه ان علم ان الدعوة ولم تبلغهم فان قلنا انهم قبله حرم ولا ضمان امامن بلغته الدعوة فلنا قتلها ابتداء ولو عاينهم كاد ونجنيق ولكن يستحب عرض الاسلام عليه اه أفاده م (قوله اسر) أي من قوله لانهم مهترون أو لجميع ما من من

(قوله وجب عليهم فقط الخ) فيه ان فرض الكفاية يخاطب به الجميع وبسقط بقوله البعض فالاولى أن يقول وجب عليهم ان يخرج منهم ما فيه الكفاية ويمكن صحة عبارة المعنى تأمل (قوله التجويز الخ) فيه نظر فالاولى ان يقال المراد بالعلم ما يشمل الظن شيئا

بأن يصير فرض عين الا اذا لم يمكن من قصده العدو نأهب للقتال وجوز اسرا وقتلا فلا يصير فرض عين فله استسلام وقتال ان علم أنه ان امتنع من الاستسلام قتل وأمنت المرأة فاحشة ان أخذت (ويقاتل أهل الردة قبل أهل الحرب) لانها الغش انواع الكفر ويقاتلون (مهتلين ومدهربين ولا يقبل منهم الا الاسلام أو السيف) لانهم مهترون كما سيأتي (وكذا) يقال (أهل الحرب) لاسر

الادلة (قوله وبذلوا الجزية) أي طلبوا عقدها وليس المراد دفعوها حالاً لانهم انما تجب عليهم
بعد سنة من لا من عقدها وهو قيد للاستقناء لا بد منه فيه ولو جعله هو المسـ تلقى وقيدته بما قبله
ليكن أظهر في المراد فافهم اهـ قل بزيادة (قوله وسبق أن الكفار) أي وان لم يكن لهم كتاب
ولاشبهة كتاب وان لم يبذلوا الجزية فهذا أعم مما قبله وهذه العقود الثلاثة هي التي تقيد الكفار
الامن لانه ان تعلق بمحصور فالامن أو بغير محصور فان كان الى غاية قاهة دقة والاف الجزية وهما
مختصان بالامام بخلاف الامان (قوله ويقبل الامام) أي وجوباً باجتهاده لا بالقهـ وكالامام
أمير الجيش أفاده مـ (قوله لاحظ لنا) عبارة شرح المنهج للاسلام والمسلمين اهـ فالاحظ
للاسلام كالم بدون مال فان في ذلك حظاً للاسلام بظهوره وغلبته وان لم يمتنع منه حظ المسلمين
والاحظ للمسلمين كالاتفاق والفداء فان في ذلك حظاً لهم وربما كان سبباً في اغاظة الكفار
وقوة شوكتهم فتعكس شوكة الاسلام وغلبته فيلزم من حظ الاسلام حظ المسلمين ولا عكس
(قوله ولوهما) بكسر الهاء وتشديد الميم أي هرما كبيراً (قوله أو عتيق ذي) أي لانه لا يعصمه
بل ان كان كاملاً فخكمه ما ذكرنا من نقص الصغر أو جنون رفق بالامر وكذا في وجته التي
لم تدخل تحت قدرتنا حين عقد الذمة لانه بان حدثت بعده أركان خارجة عن طاعتنا حال العقد
فان كانت موجودة عنده تحت قدرتنا ثم ذهبت الى بلاد الكفر لم ترق بالامر وكذا في زوجة من
أسلم ولو قبل أسره فلا يعصمها عن السبي بخلاف عتيقة لان الولاء الزم من النكاح لانه لا يقبل
الرفع بخلاف النكاح اما زوجة المسلم وعتيقة فلا يرقان بالامر اهدم التفسير من زوجته
بخلاف زوجة من أسلم فانها مقيمة بالتخلف (قوله من من) بيان لما فيه الاحظ وبينه باربعة
أشياء ومن الأولى حرف جر والثانية اسم مجرور وبها مفسر بما بعده ولو اختار خصلته ثم رجع عنها
بان ظهر له الاحظ في غيرها فالأوجه كما قاله البلقيني أنه ان ظهر له ذلك بعد وقوع ما اختاره فلا
رجوع مطلقاً لانه قد زال الرجوع لوجوب العمل بالاحظ وليس فيه نقض اجتهاد باجتهاد لعدم
صحة العمل بعتق الأول (قوله فيما يظهر) معقد ويجوز فداء واحد منها بكسرهم وبالعكس
وعبارة مـ ولو واحد في مقابلته تجمع منها أكرمهم اهـ ومنه في شرح المنهج يقول قل ويجوز
فداء واحد منها بكسرهم اهـ ليس بقيد (قوله أو بمال) أي وحده أو مع ما قبله ولا يرد اليهم
سلاحهم بمال يبذلونه لنا ما لم يظهر في ذلك مصلحة ظهور انما لاربية فيه ويفرق بينه وبين منع
بيع السلاح لهم مطلقاً بان ذلك فيه اعانتهم ابتداء من الاتحاد فلم ينظر فيه لمصلحة وهذا امر
في الدوام بخلاف أن ينظر فيه الى المصلحة اما فداء سلاحهم بأسرا فافهم في الأوجه اهـ أفاده مـ
(قوله وقتل) هو مصدر معطوف على من لانه من الامور الاربعة التي يفعل الامام لاحظ منها
فقد فعله صلى الله عليه وسلم في عتبة بن أبي معيط والنضير بن الحارث وطعيمة بن عدي يبدو صبراً
رواه الشافعي وغيره وجهل المن انما من أنال وأبي عزرة الجعفي الشاعر وأمه عمر وقع
في الاسر ولم يكن له مال فقال يا رسول الله اني ذو عيلة فاطلقه لئلا ياتني الخس على أن لا يرجع الى
القتال فرجع الى مكة ومضى عارضه به وقال خذت محمد امين وجاه عام احد فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اللهم لا تقبله فلم يقع في الامر غيره فقال يا محمد اني ذو عيلة فقال صلى الله
عليه وسلم لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين وامر بقتله رواه الشافعي وابن ماجه ومعه في لا يلدغ

(قوله حدثت بعده) أي ثم
حارب (قوله صبراً) هو أن
يجلس في مكان ثم يقتل
بالبندي

(الان كان لهم كتاب أو شبهة
كتاب) وبذلوا الجزية فانهم
يقرون على دينهم كما سبق في
بابهم أو يأتون الكفار
يقرون أيضاً بالامان
والهدنة وقولي أو شبهة
كتاب من زيادتي (ويقبل
الامام ما فيه الاحظ لاني)
أسير (كامل) يلوغ وعقل
وذكورة وحريه (ولو هما
أو لا رأى له) أو عتيق ذي
(من من) بضم السين سبيله
(وفداء) بأسرى منا وكذا
من أهل الذمة فيما يظهر
أو بمال (وقتل)

المؤمن من بحر مرتين لا يحصل له ضرر مرتين على أمر ارتكبه كاطلاق الاسير المذكور اه
ويؤخذ من ذلك أن العبد لا يعاقب على ذنب في الدنيا ثم يعاقب عليه في الآخرة (قوله بضرب
الرقبة) عبارة من بضرب العنق لا غير اه أي كتحريق وتغريق وبذلك يرد قول قل انه قيد
للاولى لا مقتض اه (قوله وارفاق) أي ولولوثي أو عرجي أو بعض شخص ولا يسرى الرق
الى البعض الا شتر على الاصح بل يخير فيه بين المن والفداء الا القتل وقيل يسرى اليه وعليه
يلغزه و يقال لنا صورة يسرى فيه الرق كالعنق (قوله لا تباع فيها) أي الاربعة ومحل ثبوت
الحاصل الاربعة في غير يهودي تنصروا بالعكس ثم بلغنا المأمن ثم أسره أمانا وفيه خبير
الامام بين قتله وارفاقه ثم ان لم يسلم قتل رقيقا فلا ية بل منه الا الاسلام كما عهدهم (قوله
فان نفي عليه) أي الامام أو أمير الجيش على مامر (قوله حبه) أي الاسير ونفقه في مدة
الحبس من الغنيمة كما عهده بعضهم بعد التوقف وقوله حتى يظهر له أي الاحتياط بامارات تعين
له ما فيه المصلحة ولو بسؤال من الغير (قوله بصغر وجنون الخ) الواو بمعنى أولان أحد هذه
كافي في النقص (قوله وغير حريه) أي بان كان رقيقا ولو مسلما في أيدي الكفار (قوله برق)
بفتح اليا وكسر الراء من باب ضرب بضرب أي يصير بالاسرقة المأنا ويكون كسائر أموال
الغنيمة الخمس لاهله والباقي للغنائم والمراد برق الرقيق استمراره أو انتفاله انما لا يتجدد ومثله فيما
ذكر البعض بالنسبة لبعض الرقيق أما بعضه الحر فيخبر فيه بين الرق والمن والفداء ومن قتل
أسيرا ناقصا وجبت عليه قيمته لعدم جوارفته نعم لو قتل ذلك الناقص مسلما ورأى الامام قتله
مصطحة تنفيرا عن قتل المسلم جازفته أو قتل كاملا قبل أن يختار الامام فيه شيئا عز رفقة أو بعد
اختيار قتله فلا شيء عليه أو بعد اختيار رقة لزمه قيمته غنيمة أو بعد المن عليه لزمه دينته لو رثته
ان قتله قبل بلوغ مأمته والافه درأو بعد الفداء فعليه دينته غنيمة ان لم يكن قبض الامام فداءه
والا لزمه دينته لو رثته ان لم يبلغ مأمته والافه در (قوله مدخل لغني والغني) فيه بحث
فانه لم يقيد الذكورة باليتين ولا الحرية بالكمال وذكر السكامل والناقص محقق لمطلق السكامل
والسكامل المطلق ولانقص المطلق ومطلق النقص فلا بد من قرينة لارادة الثاني فيما وليس في
تعبيره بغير الذكورة وغير الحرية قرينة لانه مبني على مفهوم الكلام قبله فتأمل اه قل وفيه
نظر لان السكامل من بعض الوجوه لا يقال له كامل على الاطلاق بل يقال له كامل من بعض
الوجوه بخلاف الناقص من بعض الوجوه فانه يقال له ناقص على الاطلاق فصح دخول
المبعض في الناقص وخروجه من السكامل اعتمادا على قرينة الاستعمال (قوله ومن به رق)
أي وان أمره به سببه كافي الخ اه نمرح المنهج (قوله كافي الصلاة) ظاهره أنه مخاطب به
خطاب عقاب عليه في الآخرة وهو كذلك كما صرح به مر لان الكفار مخاطبون بفروع
الشريعة واستشمل كل بانهم كيف يجاهدون أنفسهم ورد بانهم مخاطبون بان يقا تل بعضهم
بعضا والظاهر أنه يسقط الاتم عنهم بقيام المسلمين به فلا يعاقبون على تركه في الآخرة لانه
فرض كفاية وانه من عن بعضهم أنه استغنى هذا من تشكيل الكفار بفروع الشريعة
وعليه فلا اشكال (قوله ولا على غير مستطيع) هو من عطف العلم لشمله بعض أفراد ما قبله
اه قل (قوله كريض) أي مرضا ينع من الركوب أو القتال بان يحصل له مشقة لا تقتصر

بضرب الرقبة (وارفاق)
لا تباع فيها ويكون حال
الفداء ورعا لهم اذ ارقوا
كسائر أموال الغنائم (فان
نفي) عليه (الاحظ في
الحال) حبه حتى يظهر
له قيمة (والناقص) بصغر
وجنون وغير ذكورة وغير
حرية (برق بالاسر) وزميري
بما ذكره مدخل لغني
والمبعض بخلاف تعبيره
بما ذكره (ولا جهاد على
ناقص) بشي مما ذكره عدم
أهلية الصغير والمجنون
ومن به رق وضعف الاتي
والغني عن القتال غالبا
(ولا على) كافر لانه
غير مطالب بكافي الصلاة
وهذا مع ذكر حكم من به
رق والغني من زيادته
(ولا على) غير مستطيع
لاقتال كريض

عاده ولن لم تبع التيمم فبما يظهر ومثله بالاولى الاعمى لقوله تعالى ليس على الاعمى حرج الآية
وكالمريض من له مريض لامتعه له غيره وكالاعمى ذورم وضعيف بصير لا يمكنه معه اتقاء
السلاح بخلاف الاعور والاعمى اه افاده مر بزيادة (قوله وذى عرج بين) أى ولو فى رجل
وان قدر على الركوب ونخرج بين يديه الذى لا يمنع العدو اه مر (قوله واقطع وأشل) أى
ولو لمعظم أصابع يد واحدة اذ لا يبطش اه - ما ولا نكابة ومثلهما فاقد الانامل ويفرق بين
اعتبار معظم الاصابع هنا لافى العتق عن الكفارة كما مر بان هـ مذايق فى فادر من الازمنة
فيسهل تحمله مع قطع أقدامها وذلك المقصود منه طاقته للعقل الذى يكفيه - غالباً على الدوام
وهو لا يتأق مع قطع بعض الاصابع والاوجه عدم تأثير قطع أصابع الرجلين اذا أمكن معه
المشى من غير عرج بين اه مر (قوله ومعذور الحج) بان كان فاقد المؤن كالزاد والراحلة
ومثله عادم أهبة القتال من سلاح ومؤنة ومركوب فى سفر قصر فاضل ذلك عن مؤنة من
تليزمه مؤنة نعم لو كان القتال على باب داره أو حوله سقط اعتبار المؤن (قوله لان كان عدم
استطاعة الحج) أخرجه عن معذور الحج فانه عذرى للحج دون الجهاد فكل عذر منعه وجوب
الحج منعه وجوب الجهاد الا خوف الطريق من ذكر فلا يمنع وجوب الجهاد وان منع وجوب
الحج فلا يشترط فى وجوب الجهاد الا من بخلاف الحج والفرق ما ذكره الشارح (قوله
واصوص) أى مسلمين كما قد بدى فى شرح المنهج تبعاً لاصوله وقول قل ولو مسلمين يلزم عليه
تكرار الكفارة مع ما قبله الا أن تجعل الواو والعال (قوله اذن رب الدين) أى أرظن رضاه
وهو من أهل الاذن والرضايان كان رشيداً فان كان محجوراً عليه لم يجز لغيره السفر مطلقاً
لانه لا يعتبر اذنه ولا رضاه ولا أثر لاذن واليه اذلا مصلحة له فى ذلك ومثله الدين الكثير والقليل
كالدهرم والقلس وان ضمنه موسر أو كان به رهن وفى ولا فرق بين كون ربه حاضراً أو غائباً
ولو فى مقصده ولو كان مصاحباً للمدين فى السفر فله منعه كما قاله ع ش على مر لانه قد يرجع
قبل وصوله مقصده أو يموت أحدهم انهم لو حجج مدعاه دين حال فى أثناء طريقه لم يلزمه
الرجوع الا ان صرح رب الدين برجوعه بخلاف ما اذا سكنت فانه لا يأنم باسقرار سفره (قوله
فى سفر) أى وان قصر وضابطه ما يبيح التنقل على الدابة وهو ميل أو نحوه واذا خرج للجهاد
بالاذن أو ظن الرضا قال الماوردى والرويانى لا يتعرض للشهادة بان يتقدم أمام الصف بل
يقف وسطه أو فى حاشيته حفظاً للمدين بحفظ نفسه افاده مر (قوله موسر) أى بان كان
عنده أزيد مما يبقى للمفلس فيما يظهر اه مر (قوله بخلاف الموجل الح) أى فليس له المنع
قبل حلوله بخلاف الزوجة فان لها المطالبة بالمنفقة المستقبلة وعلى القاضي اجابته والفرق
نقصه - ير الدائن برضاه بذمة المدين بخلاف الزوجة فانها محبوسة على عصمته خصوصاً النكحة
فيطابقها أو يعين لها ذلك ولون جهة ظاهرة أو دين على مقر باذله أو يوكل من يدفع لها يوماً
يوماً ومنها ما يرضاه الذى تجب نفقته على ما يأتى واذا حال الدين عقب خروج المدين وجب
العود ان لم يظن رضا صاحب الدين بدوام سفره مع أمن الطريق فى عوده وعدم اختلال
الجهاد أو توكل من يقضيه (قوله من مال حاضر) ليس بقيد بل هو أولى قال مر ومثله كما
هو قياس نظائره دين ثابت على ملى اه قال الشورى ويجه أنه لو عزل وكيله المذكور فى
أثناء سفره امتنع عليه السفر حيثما لم يضطر اليه لخوف ونحوه ومنه يؤخذ أن الرهن

وذى عرج بين واقطع
وأشل ومعذور الحج (الا)
ان كان عدم استطاعته
(نحو طريق من كفار
ولصوص) فانه يجب عليه
الجهاد لان صباه على ركوب
الخواف (ويقتصر اذن رب
الدين الحال فى سفره وموسر)
للجهاد أو غيره - ما كان
رب الدين أو ذمياً بخلاف
الموجل وان قصر الاجل
والحال اذا كان المدين
موسراً نعم ان استتاب
الموسر من يقضى دينه من
مال حاضر جازله المسافر
بدون اذن رب الدين

(قوله ومثله دين ثابت) قد
يقال هو من جهة المال
الحاضر اه وفيه شئ تامل

الوفى لا يبيع السفر لانهم لم يكتفوا بالمال الحاضر بل اشتقوا أن يوكل من يقضيه منه اه
 (قوله ويعتبر اذن الابوين) هذه مساوية لعبارة المنهاج وعبارة المنهاج وشرحه وحرم جهاد
 ولد بلا اذن أصله المسلم وان علا أو كان رقيقاً أو أثنى وان وجد الأقرب منهم وأذن وتعبيرى
 بأصله أولى من تعبيرة بأبويه اه بزيادة ذلك كان الأولى أن يجهزنا بما يعبر به ثم (قوله المسلمين) أى
 بالنسبة لسفر الجهاد ففعله يستوى فيه الاب المسلم والكافر ولو أسلم الاب في أثناء السفر فهو
 ككول الدين المؤجل فيما مر اه قل (قوله مخوف) هو وصف للسفر كما قدره الشارح ولو أبقاه
 على حاله لكان أولى لأنه يعتبر بالاذن في المخوف كالجهاد ولو بلا سفر وأما غير المخوف فان كان
 سفرًا ولو لا اعتبار بالاذن أيضا والافلانم سفره لم يعلم واجب ولو كناية كطلب درجة الافناء
 لا يحرم بلا اذن أصله بل وان منعه وسواء أخرج وحده أم مع غيره كان يلبه منه عدد دون
صالحون للافتاء أم لا وفارق الجهاد بخطره نعم يتجه أن يتوقع فيه بلوغ مآثده والا كباليد
 لا يتأني منه ذلك فلا لان سفره لاجله كالعيب ويشترط لخروجه لفرض الكفاية أن يكون
 رشيداً وأن لا يكون أمراً دجلاً الا أن يكون معه محرم يأمن به على نفسه ولولزمه كفاية أصله
 احتاج لاذنه ان لم يغب من يمونه من مال حاضر ويؤخذ منه أن الاصل لولزمته مؤنة الفرع
 امتنع سفره الا باذن فرعه ان لم يغب كما مر ولو أدى الاصل أو الفرع نفقة نفقة يوم سفره فيه
 الا باذن أو اناية كما مر في الزوجة الا ان سلمه نفقة مديدة مستقبلة فله سفر قدرها أفاده م بزيادة
 (قوله لان برهما) أى طاعتهم ما فرض عين فلو اذن أصله أو رب الدين في الجهاد ثم رجع بعد
 خروجه وعلم بالرجوع وجب الرجوع ان لم يحضر الصف فان حضره حرم انصرافه لقوله
 تعالى اذ القيمت الذين كفروا زحفاً لا تولوهم الا ديار ولقوله تعالى اذ القيمت فاشتروا ولان
 الانصراف يشوش أمر القتال ويشترط لوجوب الرجوع أيضاً أن لا يخرج بجهد من
 الاساطان وأن يأمن على نفسه وماله ولم تنكسر قلوب المسلمين والا فلا يجب الرجوع فان
 أمكنه عند الخوف أن يقيم في قرية بالطريق الى أن يرجع الجيش فيرجع معهم لزمه الإقامة به
 حتى يرجع الجيش لحصول غرض الرجوع من عدم حصول القتال وان لم يمكنه الإقامة ولا
 الرجوع فله المضي مع الجيش لكن يتوقى مظان القتل اه أفاده في شرح المنهاج بزيادة قوله
 بخلاف الابوين الكافرين أى لان الكافر منهم بمنعه الولد حية لدينه وان كان عدواً للامة ائلين
 وكالكافر المناق ويلزم المبعوض استئذان سيده كابويه ويحتاج القن لاذن سيده لأبويه اه
 أفاده م بزيادة (قوله وبخلاف غير المخوف) أى ما لم يكن أمراً دجلاً لا يخشى عليه كما مر

• (باب البقاء) •

ذكرهم في الجهاد اتعلق قتالهم بالامام وقد أخذ قتالهم من على رضى الله تعالى عنه فانه قاتل
 أهل الجبل بالبصرة مع عائشة رضى الله تعالى عنها ثم قاتل أهل الشام بصفتين مع معاوية ثم
 قاتل أهل النهر وان من الخوارج وهى قرية بقرب بغداد كما أخذ قتال المشركين من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وقاتل المرتدين من الصديق رضى الله تعالى عنه وأصل بقاء بغية
 تحركت الباء وانفتح ما قبلها قلبت ألفا قال في الخلاصة في نحو رام ذواته فعله • (قوله
 لجهاد زتهم الحدة) أى لان البغي هو الظلم والعصيان ومجاورة الحد نعم ليس البغي اسم ذم عندنا

(و) يعتبر اذن الابوين
 (المسلمين في) سفر (مخوف)
 لان برهما فرض عين
 بخلاف الابوين الكافرين
 وبخلاف غير المخوف لا يتبع
 الاذن فيه ما ونعبر به
 بما ذكره أولى مما عبر به
 • (باب البقاء) •
 جمع ما غـ وابتدأ لجوارزتهم
 الحدة

لانهم انما خافوا ابتداء بل جائز في اعتقادهم لكنهم مخطئون فيه فاهم ما فيهم من أهلية الاجتهاد
 نوع عذر والاحاديث الواردة بذهمهم محمولة على من لأهلية فيه للاجتهاد أو كان تأويله قطعي
 البطلان أو على ما بعد انقضاء الاجماع من التابعين واستقرار الامر ومن ثم لم يكن البغي مفسقا
 قبل استقراره وعهده حتى لا يرد خروج معاوية وعنه على أمير المؤمنين على رضى الله عنه
 وما وقع في كلام الفقهاء في بعض المواضع من عصيانهم أو فسقهم مجهول على ما مر وما ورد
 بذهمهم ويحمل على ما مر قوله عليه الصلاة والسلام ويحج حمار قتله الفئة الباغية يدعوهم الى
 الجنة أى الى سبيلها وهو طاعة الامام الحق ويدعونه الى النار أى الى سبيلها وهو عصيانه
 ومقاتلته اه فكل من الفتنين باغ بحسب اجتهاد الاخرى وان كان الحق مع على رضى الله
 عنه والباغي هو معاوية وأصحابه لانه قد وقع ذلك بوقعة صفين دعاهم عمار بن ياسر رضى الله
 عنه الى الحق فقتلوه فدل على أن البغي منهم وأن الحق مع على رضى الله عنه فهذا الحديث
 من الاخبار بالمغيبات وأما قول بعضهم المراد أهل مكة الذين عذبوا عمار أول الاسلام فقد
 تعقبوه بالردة قال القرطبي وهذا الحديث من أئمة الحديث وأصحابها والمسلم بقدر معاوية
 على انكاره قال انما قتله من أخرجه فاجابه على رضى الله عنه بان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اذن قتل حمزة حين أخرجه قال ابن دحية وهذا من على كرم الله وجهه الزام منهم لاجواب
 عنه وحجة لا اعتراض عليها قال الامام عبد القاهر الجرجاني أجمع فقها الحجاز والعراق على أن
 علماء مصيب في قتاله لاهل صفين كما هو مصيب في قتاله لاهل الجبل وان الذين قاتلوه بغاة ظالمون
 لذلك لا يكفرون بغيرهم وأهل صفين معاوية وأصحابه وأهل الجبل طلحة والزبير وعائشة
 بالبصرة وكانت على جمل فاخذها جماعة على يه فامر بردها فسميت بوقعة الجبل لذلك وروى أن
 رجلا قال لعمر بن الخطاب رضى الله عنه رأيت الليلة كأن الشمس والقمر يقتتلان ومع كل
 نجوم فقال له عمر مع أيهما كنت قال مع القمر قال كنت مع الآية المعجزة اذهب فلا تعمل
 لي عملا أبدا وكان عام الفعز له نقتل يوم صفين مع معاوية واسمه حابس بن سعد (قوله وهم
 مخالفوا الامام) عبارة المنهج وشرحه هم مسلمون مخالفوا الامام ولو جاز ابتداء بل باطل ظنا
 وشكوهي لا تحصل الا بطاع اه باختصاصه وكان الاولى أن يذ كر ذلك هنا في التعريف
 أخذ اعمالا يأتى ويؤخذ من ذلك وجوب طاعة الامام ولو جاز لكن محله ما لم يخالف أمر الشرع
 لحديث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وحرمة الخروج على الامام الجائر ماخوذة من اجماع
 الطبقة المتأخرة عن التابعين والافقه يخرج المسلم عن رضى الله عنه على يزيد بن معاوية وخروج
 عمرو بن سعيد بن العاصى على عبد الملك (قوله بترك الانقياد) أى سوا سبق منهم انقياد أم لا
 وقوله أو منع حتى كزكاة أو وحد أو قود ولو كان رضى أمان وهو لازم لما قبله أو أن الاول
 أعم لشموله عدم طاعته فيما أمرهم به ولو بغير منع حتى وما قبل من أن الثاني أعم لشموله منع
 الزكاة أو شئ من العبادات كالاذان مثلا مع الانقياد فقيه نظر اذا لا انقياد مع منع ذلك بعد
 طلبه منهم (قوله توجه عليهم) أى وقد طالب منهم كما ذكره مر ويؤخذ من قوله توجه عليهم
 عدم حرمة الخروج على من طالب منه الامام أو نائبه مطلقا من مال أو نفس له عدم توجهه عليه
 وقيل يجب عليه تمكينه وفيه بعد خصوصا قلنا ان الصائل يشهد له نعم ان ترتب على عدم

وهم مخالفوا الامام بترك
 الانقياد أو منع حتى توجه
 عليهم والاصل فيه قبل
 الاجماع آية

تمكينة ضرراً عظيمًا عليه وجب عليه تمكينه لما ذكره بعضهم من أن الامام لو أكره على
 حرام أو مكره جمع عليه أو عند المأمور فقط فلا يلزم على فاعله وإن كانت منه مدة ما أكره عليه
 ادون امتنعت المخالفة وكذا لو كان مذهبه يرى جواز التعزير مثلاً باخذ مال أو أمر بحرام
 كصوم نفل بعد نصف شعبان وإن كان ليس له حمل الناس على مذهبه فيجب امتناعه ظاهراً
 ويدل لذلك حديث أبي داود... ما قبلكم ركوب بعضون يطلبون ما لا يجب عليكم فاعطوهم
 ولا تسبوهم ولتوقوا لهم اه فدل على وجوب الدفع وعدم منازعتهم وكف الاستنماع عنهم
 (قوله وإن طائفتان الخ) سب نزولها أن النبي صلى الله عليه وسلم ركب حماراً ومر على عبد الله
 ابن أبي بن سلول فبالحمار فسد ابن أبي أنفه فقال ابن زواحة أبول حماره أطيع ربك يا
 مسكت فكان بين قومه ما ضرب بالأيدي والنعال والسيف وعن أنس قيل للنبي صلى الله عليه
 وسلم لو أتيت عبد الله بن أبي فأنطلق إليه النبي صلى الله عليه وسلم وركب حماراً فأنطلق المساون
 عشرون معه وهو يارض سبعة فأتاه النبي صلى الله عليه وسلم قال له اليك عني فوالله لقد
 أذاني تن حمارك فقال رجل من الانصار والله لحمار رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيع ربك يا
 منك فغضب لعبد الله رجل من قومه فتشاكما فغضب لكل واحد منهما أصحابه فكان بينهما ما
 ضرب بالجر يدو الأيدي والنعال فبلغنا أنها نزلت فيهم ويرى أنهم لما نزلت قرأها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاصططحوا وجمع في قوله تعالى اقتتلوا انظروا الله معني لأن كل طائفة جماعة وتني
 الضمير في قوله تعالى فاصططحوا بينهم انظروا لفظ أي أصلحوا بينهم بالصح والدعاء إلى حكم الله
 تعالى فان بغت احدهما أي الطائفتين على الاخرى فلم ترجع إلى حكم الله تعالى الذي خرجت
 عنه ولم تقبل الحق فقاتلوا التي تبغي حتى تفي أي ترجع عما صارت اليه من حر القطيعة الذي
 كانه من الشمس حتى نسخته الظل إلى ما كانت فيه من البعد والخير الذي هو كالأظل الذي
 نسخته الشمس وهو معنى قوله تعالى إلى أمر الله أي التزام ما أمر به الله تعالى اه من نفسه
 الخطيب الترمذي (قوله اعمومها) أي لأن الطائفة تطلق على الواحد والصادق بالامام
 فشموا له على هذا بطريق المنطوق وعلى ما بعده بطريق القياس الاولوى فلذا قدم العلة
 الاولى على الثانية (قوله أو تقتضيه) أي بطريق القياس كما مر وقوله لأنه أي الحال والشان
 لتعليل لقوله تقتضيه أفاد به أن القياس اولوى (قوله وقتالهم واجب) أي بالشروط الآتية
 وجوبه على الامام أو نائبه لاجتماع العصاية عليه أو لاجتماع كلمة المسلمين وجوب قتالهم
 ما خوذ من قوله تعالى فقاتلوا التي تبغي فان ذلك يدل على الوجوب ويؤخذ من قوله تعالى
 فاصططحوا بين أخويكم أن اسم الايمان باق مع البغي خلا للخوارج فيؤخذ من هذه الآية
 حكام عظيمين (قوله في طلب القتال) أي وجوبه في السكل بالشروط الآتية خلا لما قال
 بتدبه في الطائفتين الاخيرتين (قوله وهم قوم) أي من المبتدعة اهتقدوا أمر اخرجوا به عن
 مذهب أهل السنة والجماعة فهو ما ذكر (قوله يكفرون مرتكب كبيرة) أي فاعلمها أي
 بمتقدون أن من أنى كبيرة كفر وحبط عمله وخلف في النار وأن دار الإسلام بظهور الكفار
 فيها نصير دار كفر وباحية (قوله ويتركون الجماعة) أي جماعة الصلوات لأن الاثمة لما أقروا
 على المعاصي كفروا بزعمهم فلم يصلوا خلفهم اه أفاده مر (قوله وقطاع الطريق) أي السلوك
 فيه بالعرض للمارين فالإضافة لادنى ملازمة (قوله وهم طائفة) تشمل الواحد ولو ذمياً

وإن طائفتان من المؤمنين
 ائمة - لو وليس فيها ذكر
 الخروج على الامام صريحاً
 لكنها تشبهه - ومومها أو
 تقتضيه - لأنه إذا طاب
 القتال تبغى طائفة على
 طائفة فلتبغى على الامام
 أولى وقتالهم - واجب
 ولما شاركهم في طاب
 القتال طائفتان أخريان
 جهت الثلاثة بقولي
 قتال المسلمين ثلاثة أنواع
 البغاه - وهم من ذكر
 والخوارج - وهم قوم
 يكفرون مرتكب كبيرة
 ويتم كون الجماعة (وقطاع
 الطريق) - وهم طائفة
 يترصدون في المسالك

لاخذمال

أوامر أن يترصدون أي يتربصون من غيرهم ليؤذوه والمكان جمع مكمن بفتح الميم أي موضع الاختفاء يقال كمن له كنصر وجمع كمنوا استخفي واكتفى اختفى أفاده في القاموس (قوله أو اقتل الخ) أو مانعة خلق فتصورنا الجمع وكذا في الآية وهي النماذج الذين يحاربون الله ورسوله الخ فقوله تعالى أن يقتلوا أي أن يقتلوا أو يصابوا مع ذلك أن قتلوا أو أخذوا المال أو قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوا المال أو ينفقوا من الأرض أن اقتصر واعي مجرد الأرباب ولم يأخذوا مالا فاللغو لا يوجب لالتصيص كافي قوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى أي قالت اليهود كونوا هودا وقاتل النصارى كونوا نصارى (قوله مكابرة) أي مجاهرة لا خفية وهو حال من الأخذ وما بعده وقوله اعتمادا مفعول لاجله (قوله على الشوك) أي القوة كما عبر بذلك في شرح المنهج وسما في نفسه ما بذلك (قوله مع البعد عن الغوث) أي البعد عن العسكرة أو ضعف في أهلها أو نحو ذلك كالأود دخل جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من الاستعانة مع قوة السلطان وحضوره فهم قطاع طريق على الراجح وقيل مختلسون أه أفاده في شرح المنهج (قوله غير معروف) أي منصرف ومتخلف لقتال أي لاجل التهويل به شد سرجه أو ليس سلاح ولا متخير أي منضمم له هو بالنصب عطف على غير وكذا قوله ولا يجمعها (قوله وكذا الشريك الثاني) أي وهم الخوارج فيقاتلون ولا يقتلهم قتل القاتل منهم على المعقود أن كانوا كقطاع الطريق في شهر السلاح أي أظهره لأنهم لم يقصدوا الخيانة الطريق فإن قصدوها تختم وأن سبوا الأئمة أو غيرهم من أهل العدل عزروا إلا أن عزروا بالنسب فلا يعزروا أفاده م (قوله إن قاتلنا) بلام مفتوحة فمادة موله وفاعله ضمير الفريق وأفرده باعتبار افظه وقوله أو خرجوا عن قبضتنا أي خرجوا عن طاعة الإمام منع حتى توجهه عليهم لا يقال إن ترك الجماعة وحده يقتضي المقاتلة فلا يحتاج أن يضم إليه ما ذكره لأننا نقول ذلك محمول على تركها بلاتأويل بخلاف ما هنا وما هنا محمول على ما إذا ظهر الشار بغيرهم أو أنهم لا يقاتلون من حيث الظهور وان قاتلوا من حيث ترك الجماعة (قوله وال) أي وإن لم يقاتلونا ولم يخرجوا عن قبضتنا فلا يقاتلون سواء كانوا بيننا أو أمة أو أبا واضع لكن لم يخرجوا عن طاعتنا لأن علمنا رضی الله تعالى عنه مع رجلا من الخوارج يقول لا حكم إلا لله ورسوله ويعرض بخطبة تحكيمة فقال كلمة حق أو يدين باطل والضمير في قوله يقاتلون للفريق الثاني وجمعه نظر المعناه زاد في شرح المنهج ولا يفتقون أي يفتقون إلى الفسق قال م وروى أخذ من ذلك عدم فسق أنواع المبتدعة الذين لا يكتفون بدلتهم بقبول شهادتهم ولا ينافي ذلك وروى عنهم وعندهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار لأنهم لم يفعلوا محرما في اعتقادهم وإن أخطوا وأنعموا من حيث أن الحق في الاعتقاد واحد قطعا كما هو مذهب أهل السنة وأن مخالفته أثم ألا ترى أن الخنفي يحذ بالنيب لضعف دليله وتقبل شهادته لأنه لم يفعل محرما عنده وما اقتضاه كفر تعاريف الكبرية من فسقهم لو عيدهم الشديد وقلة أكرامهم بالدين إنما هو بالنسبة لإحوال الآخرة لا للدنيا لما تقر من كونهم لم يفعلوا محرما عندهم أه باختصار (قوله نعم إن تضررنا بهم) كان أظهر وأيدعتهم وخشى ركون بعض العوام لهم باعتقاد قولهم أن من أتى كعبة كفر أه رجائي (قوله ولا يذوق الخ) التذيق بالمهجة تعجیل القتل واستراحه يقال ذف الشيء يذف من باب ضرب بأسرع فهو ذيف أي لا يسرع بالقتل

(قوله وقوله أو خرجوا) عبارة الشارح كالماتن أو خرج من غيرهم يرجع أه

أو اقتل أو أرباب مكابرة اعتمادا على الشوك مع البعد عن الغوث (فيما قبل) الفريق (الاول مقبلا غير مدبر) إذا كان في ادبار غدا غير معروف افعال ولا متخير إلى فئة ولا يجمعها تحت راية زعيمهم (وكذا) الفريق (الثاني إن قاتلنا أو خرج عن قبضتنا) واللا فلا يقاتلون أنهم أن تضررنا بهم تعرضة لهم حتى يزول الضرر وقولي أو خرج عن قبضتنا من زيادتي (ولا يذوق على برحهم) انتهى من ذلك

(قوله بلاتأويل) فيه أنه لا بد في حكم البغاة والخوارج من التأويل كما يأتي أه وفيه نظر تأمل

على جرحهم أي البغاة والخوارج قال الشورى انظروا وجه الايمان بعلي هنا وفيما سياتي اه
 وفيه نظر فانه يتعدى بعلي واللام كما يتعدى بنفسه وعبارة القاموس حذف على الجرح ذفا
 وذفا كما كتاب وذفا محركه أجهز والاسم الذفاف لسحاب وفي الامر أمرع وأذنه وذافه
 وعليه وبه أجهز عليه كذفقه وذفقه اه المراد منه (قوله ولا يقاتل البغاة) بالبناء للمفعول
 والبغاة نائب الفاعل أي يحرم قتالهم قبل البعث أما بعده فيجب مطاعا على المعقد لان بيعتهم
 تنول مفساد قد لا تتدارك وقيل لا يجب الا بشرط أن يتعرضوا للحريم أهل العدل أو يتعطل
 جهاد المشركين بهم أو يأخذون من حقوق بيت المال ما ليس لهم أو يعتنعوا من دفع ما وجب
 عليهم أو يتظاهروا على خلع الامام الذي انعقدت بيعته نعم لو منعوا الزكاة وقالوا نفرقهائي
 أهل السهمان من الما لم يجب قتالهم وانما يباح ونخرج بالبغاة في كلامه الفريق الثاني فليس فيه
 ما ذكر (قوله حتى يبعث) أي وجوباً وقوله أمينا فطنا أي ندبان كان البعث لمجرد السؤال
 فان كان للمناظرة وإزالة الشبهة كان واجبا اه أفاده مرور رشيحة عطية أن كونه أمينا
 واجب مطلقا وفطنا مذهباً ودوب بالشرط المذكور وأما كونه فاضلا فافظا وجوبه مطلقا
 كما كونه أمينا والمراد بالأمين العدل العارف بالعلوم والحروب وبالفتن الخاذق المساهر في
 المناظرة وبالناصح من عنده نصح لاهل العدل وقيل للبغاة (قوله ما ينفقون) بفتح الهمزة كسر
 القاف أي يكبرون من الامام (قوله مظلة) بكسر اللام وفتحها ان كان مصدرا ميمياء يعني
 الظلم فان كان اسما لما يظلم به فبالكسر فقط (قوله أزالها) أي عنهم لان عليا بعث ابن عباس
 رضي الله تعالى عنهم إلى أهل النهروان فرجع بعضهم إلى الطاعة وضمير أزالها اللامين والأزالة
 بنفسه في الشبهة وعبراجعة الامام في المظلة ويصح عوده إلى الامام وإزالته للشبهة بتسببه في
 ذلك ان لم يكن عارفا للمظلة برفعها اه أفاده مر (قوله فان أصروا) أي على بغيتهم بعد إزالة
 ذلك نصحهم أي ندبا وعطف وعظهم عليه نفسه ولذا اقتصر عليه في المنهج وفي أصله على الاول
 وعبارة م ونصحهم ندبا وعطف ترغيبا وترهيبا وحسن لهم اتحاد كلمة أهل الدين وعدم شتمه
 الكافرين (قوله فان أصروا) أي لم يتعظوا ودعاهم إلى المناظرة أي المهادنة والمباحثة (قوله
 فان لم يجيبوا) أي بان امتنعوا من المناظرة أو غلبوا بضم أوله الهجوم على البناء للمفعول أن
 انقطعوا في المناظرة (قوله آذنهم) بالمد أي أعلمهم بالقتال وجوباً لانه تعالى أمر بالاصلاح
 ثم القتال فلا يجوز تقديم ما أخره الله تعالى هذا اذا كان في عسكرهم قوة ولا انتظروها وينبغي
 أن لا يظهر ذلك لهم بل يرهقهم ويوري ولا يتوقف قتالهم بعد اعلامهم به على أن يتدونا به
 اه أفاده مر بزيادة (قوله فان استعملوا) بالبناء للفاعل أي طلبوا الامهال فيه أي القتال
 (قوله فعمل ما رآه مصلحة) أي من الامهال وعدمه فان ظهر له أن استعملهم للتمام في إزالة
 الشبهة أمهالهم ما يراه ولا يتقيد بحدود وان ظهر أن ذلك لا ينتظر مدد أي جيش أو تقوية لم
 يحلهم وان بذلوا مالا ورهنا وذراريهم ويكبرون قتالهم كدفع الصائل سبيله الدفع بالسهل
 فالاسهل ولذا لم يقاتلوا ابتداء بل بعد البعث كما مر فليس قتالهم كقتال الكفار اه أفاده مر
 بزيادة (قوله وأمنت غائلتهم) بغين هجاء أي شرهم يعودهم إلى الطاعة أو تفرقتهم وعدم توقع
 عودهم اه أفاده في شرح المنهج (قوله رد) أي وجوباً عليهم أي البغاة والخوارج ما لم يظهر له
 أن الرد ينفي طغيانهم ومخالفتهم (قوله ولا يستعمل ذلك) أي ما أخذ منهم في حرب وغيره أي

ولا يقاتل البغاة حتى يبعث
 اليهم الامام أمينا فطنا
 فاصحابهم ما ينفقون
 فان ذكروا مظلة أو شبهة
 أزالها فان أصروا نصحهم
 وعظهم فان أصروا دعاهم
 إلى المناظرة فان لم يجيبوا
 أو غلبوا أو أصروا مكابرين
 آذنهم بالقتال فان استعملوا
 فيه فعمل ما رآه مصلحة
 (فإذا انقضت الحرب)
 وأمنت غائلتهم (رد عليهم
 ما أخذ منهم) كغلبهم
 وسلاحهم ولا يستعمل
 ذلك الا ضرورة

يحرم استعماله الاضرورة كان لم يجد ما يدفع به عنا الاسلحة لهم أو ما تركه عند الهزيمة الا
 خيماهم فيجوز استعماله حينئذ مع وجوب ابرءة مثله كما يلزم المضطرقة طعام غيره اذا كان
 افاده مروي يؤخذ من التشبيه بالمضطر أن الابرة لازمة للمنع من العمل في بيت المال كما قاله ع
 (قوله ولا يجب عليهم ضمان ما أتلفوه) أي ولا يتصف انلافهم باباحة ولا تحريم لانه خطأ
 معفو عنه بخلاف ما يتلفه الكفار حالة القتال فانه حرام غير مضمون (قوله كاهل العدل) أي
 فانهم اذا أتلفوا عليهم شيئا الضرورة قتال لا يضره فانه في عدم متاف كل منهم ما اقتداء بالسلف
 وترغيب في الطاعة ولا نأما موروون بالحرب فلا تضمن ما يولد منهم او هم انما أتلفوا ابتاويل وهذا
 في البغاة الذين لهم شوكة وتاويل ومنزلهم وشوكة مسلم بلاتاويل لان سقوط الضمان عن
 الباغين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود فيه وكذا امر تدون لهم شوكة على المعقد
 لان القصد ان تلافهم على العود الى الاسلام وتضمينهم بقهرهم عن ذلك خلاف القائلين في
 شرح من جهة تبع الجماعة حيث جعلهم كقطعاع مطاعة الخنايتهم على الاسلام أمامين له تاويل
 بلا شوكة فهو كقطعاع الطريق يضع ما أتلفه ولو في القتال لئلا يحدث كل مقصد تاريلا
 وتبطل السياسات (قوله بخلاف ذلك) أي ما أتلفوه وهذا محترز القيد في الماتن وهما كون
 الانلاف للضرورة وكونه حال القتال (قوله لا ضرورة فيه ما) أي في غير القتال أو فيه لا الضرورة
 هكذا نقل عن تقرير الزيادة ومقتضاه عدم الضمان اذا كان الضرورة في غير القتال مع أنه
 لا ضمان مطلقا كما يدل له عبارة الخطيب في شرح الغاية وهي وما أتلفه باغ من نفس أو مال على
 عادل وعكسه ان لم يكن في قتال الضرورة بان كان في غير القتال أو فيه لا الضرورة فانه فان
 كان في قتال الضرورة فلا ضمان اه باختصار فالأولى أن يجعل الضمير ارجعا لاهل البغي
 والعدل وان كان بعد اولواسة طه لكان أولى (قوله على الاصل في الانلافات) أي وهو
 الضمان (قوله أن يكون لهم تاويل الخ) ذكر أربعة شروط التاويل وكونه باطلا ظنا
 والشوكة والمطاع (قوله باطل ظنا) أي ان بطلانه مظنون بأن يكون باطلا في نفس الامر
 لكن لا يقطع بطلانه بل هو سائغ بحسب الظاهر بحيث يعتقدون به جواز الخروج كتاويل
 الخارجين على علي رضي الله عنه بأنه يعرف قتله عثمان رضي الله تعالى عنه ولا يقتصر منهم
 لمواطاة اياهم والخارج عليه هو معاوية بن عم عثمان وكان معه ثمانون ألفا ومع على عشرون
 ألفا ونصره الله تعالى عليه وقد جاء عن علي رضي الله تعالى عنه أن بني أمية يزعمون أني قتلت
 عثمان والله الذي لا اله الا هو ما قتلت ولا مالات وانه قد نهيته فمعه وفيه قال في العباب يحرم
 الطعن في معاوية واعين ولهم يزيدونك غيره فان المعصية كاهم عدول وهم اعلام الدين فاطاعوا
 فيهم طاعن في نفسه والمباغى بينهم كرواية قتل الحسين محامل اه بالمعنى وكذا يدل بعض ما نفي
 الزكاة من أبي بكر رضي الله تعالى عنه بانهم لا يدفعونها الا لمن صلاته سكن لهم أي دعاؤه راحة
 لهم وهو النبي صلى الله عليه وسلم فلا يدفعونها الا لمعصوم أخذوا بظاهر خذ من أموالهم صدقة
 الآية (قوله الا بطاع) أي كبريت مصدر أفعالهم عن رأيه (قوله وان لم يكن اماما لهم) أي لان
 عليا قاتل اهل الجول ولا امام لهم وأدل صفين قبل نصب امامهم ولا يشترط على الاصح جعلهم
 لانفسهم كما غير حكم الاسلام ولا انفرادهم بنحو باد ولو حصلت لهم قوة بسبب تحصنهم

(وأخذ منهم ما أخذوه منا
 ولا يجب) عليهم (ضمان
 ما أتلفوه) من نفس ومال
 ونحوهما (لا ضرورة القتال)
 كاهل العدل بخلاف ذلك
 في غير القتال أو فيه
 لا ضرورة فيه ما تضمنه
 على الاصل في الانلافات
 وتعبيري بما ذكرنا أولى مما
 عبر به (ويشترط في ذلك)
 أي فيما ذكر من حكم البغاة
 والخوارج (أن يكون لهم
 تاويل) باطل ظنا (وشوكة)
 أي قوة وهي لا تحصل الا
 بطاع وان لم يكن اماما لهم

(قوله وهذا محترز القيد)
 فيه نظر (قوله مع أنه
 لا ضمان الخ) الاولى فيه
 الضمان مطافا وما ذكره
 المحقق من الاعتراض
 المذكور مبني على أن
 قوله لا ضرورة حال عن
 الضمير العائد على القتال
 اما على أكثر النسخ التي فيها
 الضمير هكذا لا ضرورة
 فلا يراد لان مفهومه حينئذ
 انه اذا دعت الضرورة
 لا تلاف شيء لهم قبل القتال
 لا بطلان منعهم فيه جاز
 ولا ضمان

بحصن فان كان الحصن بجانية الطريق وكافوا يستولون بسببه على ناحية وراء الحصن ثبتت
 لهم الشوكة به وحكم البغاة والافليس وابغاة ولا ياتي بتعطيل عدد قليل اه افاده م
 (قوله أي وان اتنى شئ مما شرط) أي بان خرجوا بلا تاويل كإني حق الشرع كالزكاة عند
 أو بتاويل يقطع بطلانه كذا ويل المرتدين بعده صلى الله عليه وسلم فالتدين لا يؤمن به صلى الله
 عليه وسلم الا في حال حياته لا بعد موته لان كل شريعة تذهب بغيرها فلهذا باطل قطع الان
 شريعتهم صلى الله عليه وسلم باقية الى يوم القيامة وفي اخراج هذا نظر لان الكلام في البغاة
 وهم مساون أراهم يكن لهم شوكة بان كانوا أفرادا يسهل الظفر بهم أوليس فيهم مطاع فليسوا
 بغاة لا تنفاه حرمتهم فيرتب على أفعالهم مقتضاها (قوله كقطاع طريق) أي فيضمنون
 ما أتلفوه سواء في حال الحرب أم لا نعم ذوا الشوكة بلا تاويل لا يضمن ما أتلفه في حال قتال
 لضرورته سواء كان مسلما أم مرتدا على المعقد كما مر (قوله حتى يتفرقوا) أي فيقتلون مقتلين
 ومديرين الى أن يتفرقوا وبهم ذافرقوا البغاة والخوارج (قوله ولا يذف على جريحهم) نعم
 يتحتم قتل القاتل منهم كما سيأتي في بابهم (قوله في نظيره) أي في الأحكام على حكم البغاة

(كتاب السير)

بكسر السين وفتح الياء جمع سيرة كسيرة وسدر قال في الخلاصة وفعلة فعل والمراد به في
 الترجمة الحكم كما أشار إليه الشارح وفي قوله من سير النبي صلى الله عليه وسلم الطريقة والعادة
 (قوله المتأقاة) أي المنقولة اليها عن الصحابة أي المنقول تصليها عنهم من سير النبي صلى الله
 عليه وسلم أي طريقه وعادته وأحواله كما وقع له يوم بدر أنه قتل بعضا وهدى بعضا ومن على
 البعض وضرب الرق على البعض وأشار بذلك الى أن المراد أحكام مخصوصة خلاف ما تقدم
 وانما أخرها لعدم لزوم غايتها للجهاد مطلقا اذ قد يوجد ولا يوجد بدسلب ولا غنيمه مثلا بخلاف
 غالب ما تقدم من كونه فرض عين أو كفايا مثلا فإنه لازم له في كل حال وهذا أولى من قول قل
 وانما أخرها لان الحكم على الشئ فرع عن تصوره ولا يوجد حكم بدون محكوم عليه اه لان
 ذلك لا ينتج تأخيرها عن الأحكام السابقة لان كلامهم ما يتوقف على تصور المحكوم عليه وانما
 ينتج تأخيرها عن بيان معنى الجهاد ولم يبينه فيما سبق (قوله في غزواته) وهي سبع وعشرون
 غزوة على الصحيح كما مر وقيل خمس وعشرون وأصل الغزوة القصد ومغزى الكلام مقصده
 والغزوة ما خرج فيه بنفسه صلى الله عليه وسلم ولم يقع القتال الا في ثمان غزوات وهي غزوة بدر
 وأحد والمريسيع والخندق وقرية خيبر وحنين والطائف والبقيعة وقع فيها صلح ولم يقتل
 بيده صلى الله عليه وسلم الا واحدا وهو أبي بن خلف جرحه في غزوة أحد جرحا ففضيا الى الموت
 فلما رجع الكفار من أحد الى مكة مات بسرف لعنه الله تعالى وقول العوام مقتوله في الجنة
 لأصل له والمراد بالغزوات في كلام المصنف ما يشمل السرايا وهي ما لم يخرج فيها صلى الله عليه
 وسلم بنفسه ويعبر عنها بالبعوث وكانت ستا وخمسين وقيل سبعمائة أو أربعين بعثا وقيل سبعمائة
 وعشرين وقيل ستا وثلاثين وقيل ثمانيا وأربعين وقيل غير ذلك والسرية مائة الى خمسة مائة
 فصار دمنسرون فعمله الى ثمان مائة فصار جيش الى أربعة آلاف فصار دحجل والخميس
 الجيش العظيم وفرقة السرية تسمى بعثا والكتيبة ما اجتمع ولم ينتشر وكان أقل بعثه صلى

(والا) أي وان اتنى شئ مما
 شرط (فهم كقطاع طريق)
 وسيأتي حكمهم (ويجمع
 قطاع الطريق) بالقتال
 (حتى يتفرقوا ولا يذف
 على جريحهم) كما مر في نظيره

(كتاب السير)

أي أحكام الجهاد المتأقاة
 من سير النبي صلى الله عليه
 وسلم في غزواته

الله عليه وسلم على رأس ستة أشهر في رمضان وقيل في شهر ربيع الأول سنة اثنين من الهجرة
وبدر قرية مشهورة سميت باسم من نزلها وهو بدر بن مخاض بن النضر بن كنانة ويقال بدر بن
الحارث وقيل باسم يترفع اسمي بدر الاستدارتهم أو اصفاء ماها فكان البدر يرى فيها وأنكر
بعضهم ذلك كله وقال لم يملكها أحد يقال له بدر وانما هو علم عليها كغيرها من البلاد (قوله)
والترجمة السابقة) مبدأ أخبر في حكم القتال أي من كونه فرض كفاية أو عين أو غير ذلك
وهذا الجواب عما يقال ان هذا تكرار مع ما تقدم وحاصل الجواب تغاير المذكور في كل من
الساكنين فلذا أنكر ذلك لترجمة بعضها لغيرهم وبعضهم جمع بينهما في ترجمة واحدة فترجم عنهم
بالسكنى وبعضهم بالجهاد وبعضهم بقتال المشركين (قوله بالجهد) متعلق بمحذوف صفة لاقتال
أي القتال المعبر عنه بالجهد ويدل هذا التقدير عبارة شرح الأصل (قوله ما أخذ حربى) أى
ورجع السبا بأن أخذناه منهم وقوله من معصوم أى بان ثبت أنه له فان ثبت أنه لحربى فغنيمة
وقوله هو أعم أى من وجهين كما هو ظاهر (قوله يسترجعه ماله) لأنه لم يزل ملكه عنه بأخذه
منه فهراف على من وصل اليه ولو بشر امره اليه أى ان علم والا فهو مال ضائع أمره للإمام ان
كان عادلا والاوجب على واجده ولو بدو قال عالم صرفه في المصالح (قوله ويعوض الامام
الخ) أى ان كان المأخوذ مالا فان كان اختصا صافلا تعويض اذا تضمن الاموال (قوله من
بيت المال) أى شىء من بيت المال أو بدله من بيت المال ففعل يعوض محذوف وظاهره أنه
يعوض من مطلق المال الموضوع في بيت المال ولو من مال المسلم الذى لا وارث له مثلا والذى
في ماله أنه يعوض من خمس الخمس فيقتصر بالمال المأخوذ من الكفار وهو المعقد (قوله)
فان لم يكن فيه شىء أى يقع بدله بوصفه بان لم يكن فيه شىء أصلا وفيه شىء لأعلى وصفه (قوله)
والمأخوذ) أى الذى أخذ من مسلم فان أخذ من ملكه سواء كان معناه أو وحده دخل بلادهم
بأمان أو غيره (قوله هو أعم) أى لشمول الاختصاص كالسر جيز وسواء كان عقارا أم غيره
والمراد بالعقار له عقارا له المولود المولود المولود لا يملكه فكيف يملك عليهم مخرج به الجرجاني أفاده
في شرح المنهج (قوله من أهل الحرب) سواء أخذ من دار الحرب أم لاحقى لو أخذ من ماله في
دارنا ولا أمان لهم كان الحكم كذلك ثبت عليه الاذرى اه شرح الروض (قوله أو وجد)
عطف على المأخوذ قال في الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل لتجده سهلا

(قوله كاللقطة) أى كهيئة اللقطة مما يظن أنه لكافر كما يؤخذ من الاستدراك (قوله ونغريه)
أى مخاطرته (قوله ان أمكن كون اللقطة مسلم) أى بان كان ثم مسلم وكالمسلم الذى كافى م
(قوله وجب تعريضها) أى لعدم الامور بتعريف اللقطة وتعرف سنة الآن تكون من
الحققات كسائر اللقطات أفاده في شرح المنهج (قوله وبعبه تكون غنيمة) أى فلا يختص بها
الاخذ قال م ر واعلم أنه كثر اختلاف الناس في السرارى والارقاء المجلوبين وحاصل الاصح
عندنا أن من لم يعلم كونه من غنيمة لم تخمس يحل شراؤه وسائر التصرفات فيه لاحتمال أن من
أمره أو لاوباعه حربى أو ذى فانه لا تخمس عليه وهذا كثير لا نادر فان تحقق أن أخذه مسلم
بخوسرقة أو اختلاس لم يميز شراؤه الاعلى القول المرجوح أنه لا تخمس فقول جمع متقدمين

(قوله ستة أشهر) في نسخة
سبعة حرره

والترجمة السابقة في حكم
القتال بالجهد (ما أخذ
حربى من معصوم) هو
أعم من قوله مال مسلم
(يسترجعه ماله) قبل
القسم وبعد ما يعوض
الامام في الاخير من ظهر
ذلك في نصيبه من بيت المال
فان لم يكن فيه شىء
أعاد القسم (والمأخوذ)
هو أعم من قوله والمال
المأخوذ (من أهل الحرب
قهر أو سرقة أو وجد
كاللقطة غنيمة) تنزيلا
لدخوله دارهم ونغريه
بنفسه منزلة القتال لكن
ان أمكن كون اللقطة مسلم
وجب تعريضها وبعبه
تكون غنيمة (فخمس
الا سلب فلا قتال) كما
مر بيان ذلك في باب قسم
الغنيمة والفقير

ظاهر السكاب والسنة والاجماع على منع وطء السراري المجلوبة من الروم والهند والترك
 لأن ينصب من يقسم الغنائم ولا حيف اه بتعين حمله على ما علم أن الغنائم للمسلمون وأنه لم
 يسبق من أميرهم قبل الاعتراف قوله من أخذ شياً فهو له اذ بقوله المذكور يكون كل من أخذ
 شيئاً يختص به عند الأئمة الثلاثة وهو قول ضعيف عند فائهم الورع لما يريد الشراء أن يشتري ثانياً
 من وكيل بيت المال لأن الغالب عدم التخصيس والباس من معرفة مال السكة فيكون ملكاً
 لبيت المال اه يعض تغيير (قوله لمن شهد) أي حضر الواقعة من المسلمين ولو غنياً وبغير إذن
 لأمام وان لم يرضخ له كتب تاجر للجهاد وكذا من الذميين إذا استحق الرضخ بان حضر باذن
 الإمام على المعقد لأن الرضخ أعظم من الطعام وقد أبج له أخذه فالطعام أولى فان لم يستحق
 الرضخ كما استأجر للجهاد فليس له تبسط ومثله المسلم المستأجر لما لا يتعلق بالجهاد لخدمة
 الدواب إذ لا مسلم له ولا رضىخ يخرج من شهد الواقعة من طبقهم بعد انقضاء الحرب ولو قبل حيازة
 المال على المعقد فلا حق له في التبسط كما لاحق له في الغنمة ولأنه معهم كغير الضيف مع الضيف
 وبعضهم اعتبر به دية حيازة الغنمة أيضاً بخوفاً للتبسط لمن طبقهم بعد الحرب وقبل الحيازة أو
 معها لأنه يتساعف في التبسط ما لا يتساعف في الغنمة والمعقد خلافه كما علمت (قوله قبل القسمة)
 ظرف يجوز وعبارته في شرح المنهج قبل اختيار القتل وهي أولى لأنه يمنع التبسط بالطعام
 بمجرد قول الغنائم اختراقاً لملكه بان يقول كل بعد الحيازة اخترق غلماً نصيبى وان لم تحصل
 قسمة وعبرم ببقوله قبل القسمة واختيار القتل (قوله الا كل) أي التبسط والتوسع بخو
 الا كل ولهذا على سبيل الاباحة لا الملك فهو موقوف على انتقائه كالضيف لا يتصرف فيما قدم
 له الا بالاكل فليس له بيعه ولا هبته ولا تضيف أحده نعم يجوز له تضيف من يجوز له التبسط به
 واقرضه له بماله ويرده لمن الغنمة فان لم يتيسر لامة قرض الردمه لم يطالب به بل فيما يظهر
 كما قاله ع ش لان هذا ليس قرضاً حقيقياً الذي شرطه ملك المقرض وهو منتف هذه الامان لا يجوز
 لذلك بان لم يشهد الواقعة فليس له تضيفه به فان ضيفه ضمن كل منهما كما لو ضيف غاصب غيرهما
 غصبه وقرار الضمان على الآكل (قوله من طعامها) أي الغنمة وان كان معه طعام يكتفيه
 وان أمكه الشراء بدهم من سوق (قوله العام) أي الذي يؤثر كل على جهة العموم كقوت
 وأدم وفا كهيئة ونحوها مما يعتاد كالهلال دى كاللحم والشحم فيأخذ من ذلك قدر ما يحتاجه
 لأ كثر منه والآخر وضمنه كالواكل فوق الشبع اه أفاده مر (قوله بدار الحرب) الباء
 للظرفية متعاقبة يجوز أي يجوز التبسط بنحو كل ما ذكر في دار الحرب وان لم يرض فيها ذلك لان
 الشأن أن يترز وجوده فيها بخلاف غير دار الحرب فلا يجوز التبسط به فيه نعم لو كان الجهاد بدارنا
 وعز فيها ما ذكر فلنا التبسط أيضاً (قوله وفي العود منها) أي دار الحرب (قوله الى عمران غيرها)
 أي وهو ما يجدون فيه الطعام والعلف لا مطلق العمران اه مر (قوله كدار أهل الذمة) أي
 أودارها وعبارته شرح المنهج كدارنا ودار أهل الذمة اه وكذا دار المؤمنين والمهادنة (قوله
 اوفى) بفتح الواو كما قاله المناوى في شرح الجامع الصغير قال ع ش وخطوه في ذلك أي فهو
 يسكن الواد وبقوله بغير أي في السنة السابعة من الهجرة (قوله فسكان كل واحد منها يأخذ
 منه قدر كفايته) قال في شرح المنهج بعد ذكر ذلك وفي البخارى عن ابن عمر قال كان نصيب في
 مغازى بالعدل والعنب فنأكله ولا نرفعه والمعنى فيه عزته بدار الحرب غالباً لحرارة أهلها عنا

(ويجوز) لمن شهد الواقعة
 قبل القسمة (الا كل
 من طعامها) العام (بدار
 الحرب) وفي العود منها
 الى عمران غيرها كدار
 أهل الذمة نظراً لبي داود
 والمسلم وقال صحيح على
 شرط البخارى عن عبد الله
 ابن أبي أوفى قال أصبنا مع
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لم يجير طعاماً فكان
 كل واحد منها يأخذ منه قدر
 كفايته

لجعله الشارع مباحا ولأنه قد يفسد وقد يمتد بغيره وقد يترد عليه وقد ينقله عليه اهـ (قوله ولأن الحاجة في تلك الاماكن داعية) أى شأنه اذ ذلك وان لم تدع بالفعل بان كان معه طعام يكفيه كما مر وليكن التيسر بقدر الحاجة فان أخذ فوقها الزم ماله وان بقي وبذلك ان تلف كما مر قال الزركشي وكذا ينبغي أن يقال به في علف الدواب (قوله داعية اليه) أى الى الاكل (قوله ويجوز) أى قبل القسمة واختيار القتل لابعدهم اخلافا لما نقله الحنفى وقوله علف يسعون الامام مصدر بمعنى الفعل فمتناوشوا معير امتهول المصدر على حذف قوله بضرب باليد يوف رؤس قوم* أو يقتضها به فى المع لوف فمتناوشوا معير احالان منه والاول أظهر لما نسب المعطوف ولأن الجواز حكم لا ينافى الا بفعل وقوله اللهم أى التى يحتاجها الحرب أو للعمل عليها اللازمة ونحوها ككافهمودوا الثور التى تقترح عليها وليس من العلف مسح الدواب بالدهن المغلى فيمتنع ذلك فان لم يقدر صاحب الدواب على اطعامها بشراه أو غيره أرسل مالا يؤكل منه او ذبح ما يؤكل (قوله وذبح ما كره) ثم يقبضه في خيل حرب احتيج اليها من ذبحها حيث لا اضطرار لان من شأنه اضعاها اهـ مر (قوله لا كل) أى لا كل ما يقصد اكله منه وان لم يكن لها كسكر وشحم وجلود وان يفسد بسوق الحاجة اليه اهـ مر (قوله لا اخذ جلداه وجعله سقاء) فان ذبح بذلك القصد كان حراما وليس ميتة خلافا لبعضهم فيجوز اكله كما قاله ابن حجر (قوله أو غيره) أى كخف ونعل وغربال ونحوه وسرع اللجام أو الركب نظر اهـ رحافى (قوله وخرج بالاكل) أى المرفوع الواقع في كلام المتن ولو باع غنم ما أخذ له لتيسر لغيره آخره فله فهو ابدال مباح بمباح وليس به حقيقة بل يجوز بيع المطعوم بمثله ولا ينافيه اذا ليس به اوضة حقيقة وانما هو كتناول الضيقان اقمه بلفظتين فاكثر اهـ أفاده مر (قوله الركوب والاباس الخ) نعم لو اضطررنا للاح يقاتل به أو لمخوف من يقاتل عليها أخذ به لا أجره ثم رده للمغتم بعد زوال الضرورة اهـ أفاده مر فان تلف لم يضمنه كما استقر به عيش لانه ما أخذ لمصلحة القتال بخلاف السكر مثلا (قوله كسكر وفائدة) أى ودوا فان احتاج الى ذلك مريض وان لم يضطر أعطاه الامام قدر حاجته بقيمة أو يحسبه عليه من جهة كالحاجة أحدهم الى ما يندفقه من برد أو يدفع به عنه نحو حرق الفايده على السكر الردي المأخوذ من أعالي العبدان المسحى بالمرسل والمراد به هنا مطلق العسل الاسود أو ماء عسل النحل فيجوز اقتبسه به لانه قد يحتاج اليه ليكون مشهيا طبعيا ولما صح أن العصابة كلوا ما أخذوا من العسل والعنب كما مر في الحديث ومثله الحلوى ولو اتخذت من السكر ولا يرد أن الفايده هو عسل السكر كما مر وقد مر معنا التيسر به الآن يفرق بان تناول الحلوى غالب والفائدة نادر كما هو الواقع (قوله لماسر) أى فى الحديث حيث قال فكان كل واحد مننا يأخذ قدر كفايته أى وان زاد على حاجته فان ذلك يشعر بعدم الضمان اذ لو كان مضمونا لم يجوز أخذ ما زاد على الحاجة قبل القسمة لعدم الحاجة اليه فاخذ حبيته حرام وهو صلى الله عليه وسلم لم لا يقر عليه (قوله لعمران غيرها) قال فى شرح المنهج والمراد بالعمران ما يجد فيه حاجته مما ذكره بلا عزة كما هو الغالب والافلا أثره فى منع التيسر اهـ وقد لم تظهره عن مر (قوله رد الى الغنمة) أى قبل قسمتها ما بعد قسمتها فغير ذلك الامام لم يقسمه ان أمكن فان لم يمكن لقلته وتفرق الغنمين رده للمصالح اهـ أفاده مر (قوله ويجوز)

ولأن الحاجة في تلك الاماكن داعية اليه ويجوز علف الدواب بها ونحوها ونحوها ما كره لا ياكل الاخذ جلداه وجعله سقاء أو غيره ويجوز جلداه ان لم يؤكل معه وخرج بالاكل الركوب والاباس ونحوها وبالعالم ما تندر الحاجة اليه كسكر وفائدة (بلا ضمان) لماسر (فان فضل منه بعد الوصول لعمران غيرها) كعمران أعلى الذمة (شئ رد الى الغنمة) لزوال الحاجة وقولي لعمران غيرها أعم من قوله الى دار الاسلام (ويجوز)

أى من الكفار وان غلب على ظنه قوله لو ثبت اصح أنه صلى الله عليه وسلم عد القرار من الزحف
من السبع الموبقات فان قطع بقتله لم يحرم الانصراف وكذا الزاد العددين مثلياً وطقن
القتل من غير نكابة بل يجب الانصراف حينئذ (قوله على من لزمه الجهاد) وهو المسلم البالغ
العاقل الذكرا المستطيع وهو قيد أول وعن الصف أى بعد ملاقاته ثان وان قاومناهم
أى قاومناهم أو كافأناهم بقوتنا بان لا يكون فينا ضعف ثالث وسيأخذ محتمراتها (قوله وان
زادوا) أى الكفار وقوله كانه أى كانصراف مائة وكذا ما بعده (قوله عن مائتين وواحد)
أى أو اثنين أو ثلاثة أو نحو ذلك دون ما زاد فلا يجب أن يصار مائة مائة مائة مائة مائة مائة وان
قدروا عليهم (قوله ضعفاء) أى كاهم أو بعضهم (قوله لا يخالج) دليل حرمة الانصراف فيها
ذكر قال مر وحكمة مصابرة الضعف أن المسلم يقتل على إحدى الحسنيين الشهادة أو الفوز
بالغنية مع الاجر والكافر يقتل على الفوز بالدين فقط اهـ (قوله مع النظر للمعنى) أى وهو
المقاومة وذلك لان الآية لا تنج حرمه الانصراف فيها اذا زادوا على مثلياً كانصراف مائة
أقوياء عن مائتين وواحد ضعفاء لانه نص فيها على المائة والمائتين فالدليل مركب من شيئين
(قوله خبر بمعنى الامر) أى لانه لو كان خبر الفضاوة معنى لزم الخلاف في خبره تعالى لان المائة قد
لا تغلب المائتين (قوله وعليها) أى على الآية المذكورة مع النظر للمعنى يحمل قوله تعالى الخ
لانها مطلقة فتقدم بعد كرفالمعنى اذا القيمة فتمة وكنتم مقاومين لها بان كانوا مثلكم أو زائدتين
عليكم مع المقاومة كالشال المتقدم (قوله فائتوا) أى وان خفتم الهلاك بالثبات لان
الغزاة يتلون ويقتلون وأما قوله تعالى ولا تقاتلوا بديكم الى انتم لكة فالتمة لكة فيها مفسرة
بالكف عن الغزو وبجوب المال وبالقرار من الزحف وبالسرور من غير نزقة (قوله
مشركون) أى ولوضعين (قوله فانه يجوز له الانصراف عنه) أى لان فرض الثبات
انما هو في الجماعة وقضية ذلك أنه لو اقي مسلمان أربعة جازاهما الفراق لانهم ما غير جماعة
ويحتمل أن يراد بالجماعة ما رفي صلاحها فدخل في ذلك المسلمان ويجوز لاهل بلدة قصد هم
المكفار التحصن منهم لان الان منوط بعن فتز بعد انقائهم ولو ذهب سلاحه وأمكنه الرمي بهجار
اصنع الانصراف وكذا الوماث موكوبه وأمكنه القتال راجلا اهـ مر (قوله وان طلبهم ولم
يطلباه) أى أو طلباه ولم يطلبهم ما كافي مر وانما أخذ ذلك غاية لانه ربما يقال ان في انصرافه
حينئذ اهانة للمسلمين (قوله وما بعده) وهو ان قاومناهم ما اذالم تقاومهم فهذا خرج بالنظر
للمعنى وان اقتضت الآية الصبر حينئذ لكالم يقتصر عليهم بالمعنى ذلك من افعال الدليلين (قوله
فيجوز الانصراف) أى وان بلغوا اثني عشر ألفاً أو ما خبران يغلب اثناء شر الأمان قوله فالمراد
أن الغالب على هذا العدد الظفر فلا تعرض فيه لمهمة فرار ولا عدمها اهـ مر (قوله كانه
ضعفاء عن مائتين الا واحد) أى أو عن مائتين مائة مائة ولذا قال بعضهم تكلف هذا
المثال مع امكان التعيين بالمائتين ذهول عن جواز الانصراف عن الضعف أى حيث لم تحصل
المقاومة لان المدارع عليها كاهم (قوله أولى من تعبهم الخ) وذلك لان مقتضاه أنهم ان لم يزيدوا
على مثلياً يحرم الانصراف وان لم تقاومهم كانه ضعفاء عن مائتين أقوياء وانهم ان زادوا لم
يحرم الانصراف وان قاومناهم كالمثال المتقدم وليس كذلك فيما (قوله الانصراف) أى
منتهى عن محله (قوله ايكن) يضم الميم يقال كنى كونا من باب تعدوا روى واستغنى وكذا يقال

عـ على من لزمه الجهاد
(الانصراف عن الصف ان
قاومناهم) وان زادوا
عـ على مثلياً كانه أقوياء
عن مائتين وواحد ضعفاء
لا يخالج فان يكن منكم مائة
مصابرة مع النظر للمعنى
والآية خبر بمعنى الامر
أى لتصبر مائة لمائتين
وعلم يحمل قوله تعالى اذا
لقيتم فئة فائتوا وخرج
عن لزمه الجهاد غير كاهم
وبالصف ما لو اقي مسلم
مشركون فانه يجوز له
الانصراف عنه ما وان
طلبهم ما ولم يطلباه وما
بعد ما اذالم تقاومهم
وان لم يزيدوا على مثلياً
فيجوز الانصراف كانه
ضعفاء عن مائتين الا واحد
أقوياء فتعبري بالمقاومة
أولى من تعبهم بعدهم
زيادتهم على مثلياً (الا
تخففوا القتال) كنى منصرف
ايكن في موضع وجوب

في جمهم فهو بضم الجيم قال في المختار يقال هجم على الشيء لغته من باب دخل اه وباب قعد
ودخل واحد (قوله أو ينصرف من مضيق الخ) أي أو ينصرف من مكان لا يرفع منه
أو أصول منه عن محور مخرج أو شمس وكذا لو كان في موضع عطش فانتقل منه إلى موضع فيه
ماء (قوله أو يخرج) أي ذاهب أو منضم ولا بد من قصد الحذف ليعتبر عن الانصراف
لمحرم ويصدق بهينه في قصده ذلك إذا ادعاه ولا يلزم في قصده بالرجوع للاقتال إذ لا يجب
فضاء بلها ووجه حمل الكلام فين يحرف أو يخرج بقصد ذلك ثم طرأ له عذر العود أو ما لوجه له
وسيلة لذلك فيجب عليه العود لحكمة الانصراف حيثئذ كما مر إذا لم تكن مخافة الله تعالى
في العزائم اه أفاده مر (قوله ولو بعيدة) ضابط البعيدة أن تكون في حد الترتب المار في
التيمم والقريبة أن تكون في حد الغوث ولو حمل بخصيصة كسر فلوب الجيش امتنع ولا يشترط
له أن يستمر عجزا ووجه إلى الاستبعاد على المقعد اه أفاده مر (قوله فيجوز انصرافه)
قال في المنهج وشرحه وشارك أي المتصرف والمخير ما لم يهدد الجيش فيما غنم به من مفاصله كما
يشاركه في غنمه قبلها ويجامع بقا انصرته ما وجدته ما فهم ما كسرية قريبة تشارك الجيش
فيما غنم بخلافه ما إذا بعدا القوات النصرية ومنهم من أطلق أن المتصرف يشارك وحمل على من
لم يبعد ولم يغرب والجاسوس وهو رسول الشر بخلاف الشاسوس فانه رسول الخير وإذا بدته
الامام لينظر عدد المشركين ويتل أخبارهم يشارك الجيش فيما غنم في غيبته لأنه كان في
مصلحتنا وخطر بنفسه أكثر من النيات في الصف اه بزيادة (قوله ويقتل كل كافر) ولوراهبا
وهو عابد النصارى وأجسيرا وشيخا وأعمى وزمنا وان لم يكن فيهم قتال ولا رأى اه أفاده في
شرح المنهج (قوله الا الرسل) أي وان كان معهم كتاب بهتيد أو قول بهتيد اه عبد البر وهذا
ان اقتصر على مجرد تبليغ الخبر فان حصل منهم تجسس أو خيانة أو سب للمسلمين جاز قتالهم
كما قاله ع ش على مر (قوله والامن يرق بالامر) من صبي ومجنون ومن بهرق وأتى وخشي
(قوله ولم يقتل) فان قاتلوا جاز قتالهم وكالقتال السب الاسلام والمسلمين أي من المرأة والخشي
كما قد ذلك في شرح الروض بخلاف الصبي والمجنون فسيما لا يقتضي جواز قتالهما ما اه
عنائى (قوله لانه في خبر الصحيحين الخ) روى الواقدي أن سعد بن عبادة جعل يصيح يوم
حنين بالعزرج وأسمه يد بن حضير باللائوس ثلاثا فابوا من كل ناحية كأنهم التحل نأوى إلى
يعسوبها قال أهل المغازي غنق المسلمون على المشركين فقتلواهم حتى أسرع القتل في ذراري
المشركين فبلغه صلى الله عليه وسلم ذلك فقتل ما بال أقوام بلغ بهم القتل حتى بلغ الذرية ألا
لا تقتل الذرية ثلاثا فقال أسامة بن ميار رسول الله أليس أنهم أولاد المشركين فقتل صلى الله عليه
وسلم أوليس خباركم أولاد المشركين كل نسمة تولد على الفطرة حتى يعرب عنها الناسم فاقبواها
بهمودانها أو بنصرانها وروى أحمد وأبو داود عن رباح بن ربيع أنه مر هو وأصحابه على امرأة
مقتولة مما أصاب المقدمة أي مقدمة الجيش فوقفوا ينظرون اليها ويعجبون من خلقها حتى
لحقهم صلى الله عليه وسلم على راحلته فأنفروا عنها فوقف عليهم فقال ما كانت هذه لقتل فقال
لأحدكم الحق خالد فقتل له لا تقتل ذرية ولا عسقا وعنده ابن اسحق فقتل له ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم ينه أن تقتل وليدا أو امرأة أو عسقا والعسيف الاجير لفظا ومعنى وروى أبو
داود في مسنده عن عكرمة أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى امرأة مقتولة بالطائف فقال

أو ينصرف من مضيق
ليتبعه العدو إلى فتع
سهل (أو يخرج إلى فتع)
يستعمل أولو بعيدة فيجوز
انصرافه لقوله تعالى الا
معتز قال إلى آخره (ويقتل
كل كافر) لعدم قوله تعالى
اقتلوا المشركين (الا الرسل)
وهو من زياد في الجريان
السنة بعدم قتاله (و) الا
(من يرق بالامر) بزيادة
يقول (ولم يقتل) للنهي
في خبر الصحيحين

عن قتل النساء والصبيان والحق المجنون والخنثى ومن بدرقهم سما ١٥٥ وقول من يرق بالامرأع وأولى عا

عبريه (ويجوز قتلهم بما
يملأهم مكة) كرمهم
بمجنبيق وفار وارسل ما
عليهم ويجوز حصارهم
لأنه صلى الله عليه وسلم
حاصر أهل الطائف ورواه
الشيخان ونصب عليهم
المجنبيق ورواه البيهقي وقيس
به ما في معناه بما يملأهم الإهلاك
به وخرج بزبادي لا يحرم
مكة ما لو كانوا به فلا يجوز
قتلهم بما يملأهم (لكن بكره)
قتلهم بذلك (ان كان فيهم
معصوم ووجد الامام عنه
غنى) لعدم الضرورة لذلك
(و) يجوز (عقدوا بهم
الحاجة) كدفعهم
أو الظفر بهم أو خوف
رجوعها اليهم - م - مدان
غنائها فتقول الحاجة
أعم من قوله في حال القتال
(و) يجوز (دعهم) م وان
تسوا بذراهم) بتشديد
الساو تخفيفها أي أطاعهم
ونسأهم ومجانبتهم لئلا
يتخذوا ذلك ذريعة إلى
تعطيل الجهاد وما ذكرته
كلاصل من جوازهم
عند التمس بذلك مطلقا
هو ما رجحه في الروضة
والذي رجحه في المنهاج عند
التمس به تقييد ذلك بما
اذا دعت ضرورة إلى رميهم
وتعبري بذراهم - م - أعم

ألم أنه عن قتل النساء من صاحب هذه المقالة فقال رجل من القوم أنا يا رسول الله ردفتها
فأرادت أن تصرعني فتقتلني فأمرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن توارى وهذه الروايات
الدالة على النهي مع خبر من يدل دينه فافهم كل من ملأهم من وجه خاص من وجهه - هذه
خاصة بالنساء والصبيان عامة في الحربيات والمردات وذلك عام في الرجال والنساء والصبيان
خاص بأهل الردة فيتمارضان في النساء والصبيان من المرتدين ومذهب أصحابنا في مثله وجوب
الترجيح من خارج لعدم ادعاءه ما انفارنا أو نأخر أحدهما وقال الحنفية لما انفارنا - وهو هذه
الرواية (قوله عن قتل النساء) أي الحربيات لا المرتدات (قوله والحق) بالجر عطف على النهي
أي قياس (قوله ويجوز قتلهم بما يملأهم) أي وان كان فيهم نساء وصبيان ويجوز أيضا تبييتهم أي
الانغارة عليهم ليلافي غفلة مع الكراهة عند انتفاء الحاجة اليه اذ لا يؤمن من قتل مسلم لم يظنه
كافرا اه أفاده م (قوله لا يحرم مكة) أي لاقتلهم بما يملأهم يحرم مكة فاذا انحصر أهل الحرب بمحل
منه امتنع قتلهم بما يملأهم وحصارهم به تعظيما للحرمة ومعلوم أن محل ذلك عند عدم الاضطرار له
والاجاز اه أفاده م (قوله كرمهم بمجنبيق الخ) قال م و ظاهر كلامهم جواز اتلافهم بما
ذكروا ن قدرنا عليه بدونه وهو كذلك وقول به ضمه ان الظاهر خلافه محمول على ما اذا اقتضته
مصلحة المسلمين اه (قوله ويجوز حصارهم) أي في بلاد وتلاع وغيره او قوله لأنه صلى الله عليه
وسلم حاصر أهل الطائف أي منهم من الخروج وكان ذلك في السنة الثامنة من الهجرة (قوله
فلا يجوز قتلهم بما يملأهم) أي ولا حصارهم حيث لم يضطر إلى ذلك كما مر (قوله لكن بكره الخ)
استدلنا على قوله ويجوز قتلهم بما يملأهم الموهوم أن المراد الجواز المقتضى الطرفين مطلقا وقوله
بذلك أي بما يملأهم (قوله ان كان فيهم معصوم) أي بايمان أو أمان وقوله ووجد الامام عنه أي عن
القتل بما يملأهم (قوله لعدم الضرورة) الاولى لعدم الحاجة لان مجرد الحاجة كاف في نفي
الكراهة وان لم توجد ضرورة (قوله عقدوا بهم) أي المحترمة وكذا عقدوا بنا ان خيف
أخذهم لها وخرج بالمحترمة غيرها كالكلب العقور والخنزير فيجوز بل يسن اتلافه مطلقا الا
ان كان فيه عدو فيجب وكاله اب المحترمة غيرها من أموالهم كبناء وشجر ومركب فيجوز بلا
كراهة اتلافه للحاجة القتال والظفر بهم ان لم يظن حصوله لتامقايطة اه - م قوله تعالى ولا
يطون موطننا يغيب الكفار الآية وقوله تعالى يحترقون - يوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين وسلم
الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم قطع نخل بني النضير وخرب عايهم - م - يوتهم فانزل الله عليه
ما قطعتم من اينة الآية رداعلى اليه وداما زعموه فسادا لخبر البيهقي في كروم أهل الطائف بل
يجب جمع ذلك عند توقف ظفرنا بهم عليه فان ظن حصوله لما ذكره ان دخلنا بلادهم ولم يمسكنا
الاقامة بها فان فكتناها اقور أو صالحا على أنهم انما أو لهم حرم ذلك واتلاف المركب اما بتغريق
أو احراق أو اتلاف آلاتها (قوله الحاجة) خرج ما اذا لم تكن حاجة فيحرم اتلافه بغير ذبح
يجوز أكله حفظا لحرمة روحه ولنهى عن ذبح الحيوان لغيره أكله ومن ذلك امتنع على مالكه
تركه بلا مؤنة وسقى بخلاف نحو الشجر (قوله بذراهم) جمع ذرية بتشديد الذال (قوله لئلا
يتخذوا ذلك ذريعة) أي وجهه إلى تعطيل الجهاد أي واستبقاء الذلعة لهم وفي ذلك فساد عظيم
ولان مفسدة الاعراض أكثر من مفسدة الاقدام (قوله مطلقا) أي - وادعت ضرورة إلى

من تعبيره بالأطبال والذراوى وما ذكرناه من تعبيرهم

ذلك أم لا وهو المذهب بخلاف ما إذا اقتصر سوا آدمي محترم كسليم وذمي فلا يجوز رميهم إلا إذا
دعت إليه ضرورة بان كانوا بحيث لو تركوا غلبوا فافيجوز رميهم حينئذ ما امر ولا يبعد احتمال
قتل طائفة للدفع عن بيضة الاسلام أي جماعته ومراعاة الكلمات أي الامور العامة ويقصد
حينئذ قتلة المشركين ويتوقى المحترمين بحسب الامكان فان لم تدع اليه ضرورة لم يجز رميهم
وفارق الا آدمي المذكوّر والذاري بانه محقون لحرمه الدين والعهد فلم يجز رميه بلا ضرورة
والذاري حقنوا الحق الغائبين بخازرهم - م بلا ضرورة ويضع المحترمين إذا قتله - م بالدية أو
القيمة والكفارة إن علمهم وأمكن توقيفهم - م (قوله ومال) الاولى وحق يشعل الاختصاص كما
يبقى وقوله - م آمن أي له أمان به قد جزيه أو هدنة أو أمان (قوله لو ارثه) أي كله ان كان
م - م تغرقا والافتدر - م - م هذا ان كان الوارث بدارنا كالمال فان كان بدار الحرب لم يعطاه
لهدم التوارث بينهم ما حينئذ (قوله خمسة) بالرفع نائب فاعل بخمس وخمسة بالنصب مفعول
مطلق معين للعدد (قوله فيما ذكر) أي في أن الوارثه ان كان والا فهي في

(باب الجزية)

جمعها جزي كريمة ومرى قال في الخلاصة ولفعلة فعل وأصل جزي جزي تحركت الياء وانفتح
ما قبلها اقلبت ألفا ثم حذف لانتفاء الساكنين وشرعت - م ثمان وقيل تسع من الهجرة
ومشروعيتها مغيبة بنزل عيسى عليه الصلاة والسلام لما في الحديث الصحيح أنه ينزل حاكما
مقتطاعا ~~كسر الصايب~~ ويقتل الخنزير ويضع الجزية لأن الدين يصير واحدا فيبقى أحد
من أهل الذمة يؤذى الجزية ولا نقطاع شبهة النصارى حينئذ فلم يقبل منهم الا الاسلام وقبل
لأن المال يكثر حتى لا يبقى من يمكن صرف مال الجزية له فيتركها - م تغناه عنها وسبب كثرتها
نزل البركات وتوالي الخيرات بسبب العدل وعدم الظلم وحينئذ تخرج الارض كوزها وتقل
الريجات في اقتناء المال أعلاه - م يقرب الساعة وهذا من شرع الله تعالى أن ينزل حاكما كما مر
متفق عليه صلى الله عليه وسلم من القرآن والسنة والاجماع أو عن اجتماع مستدامين هذه
الثلاثة والظاهر أن هذه المذهب في زمنه لا يعمل منها الا بما يوافق ما يراه لانه لا مجال للاجتهاد
مع وجود النص واجتهاد النبي صلى الله عليه وسلم لم لا يخطئ قال العلماء والمحكم في نزول
عيسى دون غيره من الانبياء الرد على اليهود في زعمهم أنهم - م قتله في الله تعالى كذبهم وأنه
الذي يقتلهم وقيل ان نزوله لدنوا أجله فيدفن في الارض اذ ليس الخلق من التراب أن يموت
في غيرها وقيل انه دعا الله تعالى لما رأى صفة محمد صلى الله عليه وسلم وأمه أن يجعله منهم - م
فاستجاب الله تعالى دعاءه وأبقاه حتى ينزل في آخر الزمان مجددا لا مرام الاسلام فيوافق خروج
الرجال في قتله والاول أو جبهه (قوله تطلق) أي شرعا على كل من الامرين ولعله أخصا على
الثاني وسبب ما في كلامه كل من الاطلاقين الاول في قوله وأركانهم أي الجزية بمعنى العقد
والثاني في قوله أقلاما دينار وفي قوله ويسن بما كسبه غير فقهري قد راجع الجزية أي المال (قوله
الملتزم به) أي بالعقد (قوله من الجساسة) أي المقابلة والمكافاة (قوله لكفنا الخ) أي
فهي جزاء عصمتهم من أوسكتهم بدارنا فهي اذلال لهم ~~كسر ما~~ يبقى لافي مقابلة تقريرهم
على كفرهم (قوله بمعنى القضاء) أي الاداء لانها مقضية أي مؤداة من الكفار السا
فقوله في نفسه - م الآية أي لا تقضى بمعنى لا تؤدى والعائد فيها محذوف أي لا تجزى

(ومال مستامن مات بدارنا
لوارثه ان كان) لانه
حق أدب للمورث فينتقل
لوارثه كغيره من الحقوق
(والا) بان لم يكن
(فهو في) فيخمس خمسة
خمسه أو خامس وهو طي
للمذكورين في آية التي
والباقي لله رزقه وكالمال
ففيما ذكرنا الاختصاصات

(باب الجزية)

تطابق على العقد وعلى المال
الملتزم به وهي مأخوذة من
الجملة لكفنا عنهم وقيل
من الجزاء بمعنى القضاء
قال الله تعالى واتقوا يوما
لا تجزي نفس عن نفس شيئا
أي لا تقضى والاصل فيها
قبل الاجماع آية

فيه وكذا في قوله ولا تقبل منها شاة ولا يؤخذ من أعدل أي فداء (قوله فأتوا الذين) هذه
 الصيغة موضوعة للذ كور فتخرج النساء والخنا من حكم الجزية ومن الذين أتوا الكتاب
 بيان للذين قبله وهذه الآية دلائل على أخذها من أهل الكتاب وما بعد دليل على أخذها من
 له شبهة كتاب (قوله من مجوس هجر) أي هجر البحرين والجران اسم إقليم (قوله سنوا بهم)
 أي عاملوهم معاملة أهل الكتاب وأجروهم على طريقتهم أي عادتهم في أخذ الجزية فقط دون
 من ألتهم وأكل ذبيحتهم فلا يحلان والمراد أهل الكتاب الذي استمر ولم يرفع والا فمجنوس كان
 لهم كتاب لكنهم لم يسمرو بل رفع لعدم علمهم به كيدل لذلك ما رواه الشافعي وعبد الرزاق
 وغيرهما عن علي رضي الله تعالى عنه قال كان المجوس أهل كتاب يقرؤونه وعلم يدرسونه فشرى
 أميرهم المنجر فوقع على أخيه وفي رواية على بنته فلما أصبح دعا أهل الطمع فأعطاهم وقال إن آدم
 كان ينكح أولاده بناته فاطاعوه وقتل من خالف وفي رواية نوضع الأخذ ودلن خالفه فاسرى
 على كتابهم وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء (قوله ومن أهل نجران) وهم أهل من
 بذل الجزية وهم نصارى فكان الأولى تقديم ذلك لما سبته لما في الآية كما تقدم (قوله والمعنى)
 أي الحكمة في ذلك أي في أخذ الجزية (قوله واهانة لهم) أي في حسمهم ذلك على الإسلام
 لا سيما إذا خاطوا أهلهم وعرفوا محاسنه فقوله وربما الأولى أن يبرأ القاء وعبارة مرفهه ادلال
 لهم تحمهم على الإسلام اه (قوله والصغار بالانتماء أحكامنا) أي فان في اجراء الحكم الذي
 لا يعتقدون حله عليهم صغارا أي ذلوا وهذا لا ينافيه ما سياتي من أن المراد بالانتماء في قوله
 وتنفادوا الحكم من الحكم الذي لا يعتقدون تخريمه كزنا وسرقه دون غيره كشرى مسكر ونكاح
 مجوس محارم اللهم إلا أن يقال المراد بكونه لا يعتقدون حله أنهم لم لا يعتقدونه من حيث كونه
 مستند الدين الإسلام ونحوه عليه الصلاة والسلام والحاصل أن اجراء الحكم من حيث استناده
 لذ ينال عليهم وصغارهم لا نهم لا يعتقدون دينه سائر الزامهم باعتباره لا يحفلون وإن وافق
 اعتقادهم لأن الزامهم ليس باعتباره اعتقادهم وأما تنصير الصغار بأن يجلسوا لا أخذ ويقوم
 الكافرو يطأ طي رأسه ويحتمى ظهره ويضع الجزية في الميزان ويقبض الأخذ الحية ويقضرب
 له زمتيه بكسر اللام والزاي وهي مجمع اللحم بين الماضغ والأذن من الجانبين فردو بيان هذه
 الهينة باطلة ودعوى استصحابها أو وجوبها أشد بطلانا ولم ينقل أن النبي صلى الله عليه وسلم ولا
 أحد من الخلفاء الراشدين بعده فعل شيئا منها فيحرم فعلها إن غلب على الظن تأذيه بها والا
 فتكره (قوله وعاقده) وهو الإمام أو نائبه ومعه قودله وهو من له كتاب أو شبهة كتاب (قوله
 الامام) أي أو نائبه ون الاتحاد فلا يصح عقدها منهم وكذا الهدية بخلاف الامان كما سياتي
 (قوله بدار الإسلام) أي غيرا لما لا يمكن لا يشترط التتبعصص على اخراجه حال العقدا كتنقاه
 باستثنائه شرعا وإن جهله العاقدان فيما يظهر على أن هذا من أصله أعنى قوله بدار الإسلام
 لا يشترط فقد يقرهمهم في دار الحرب بمعنى أنه لا يتعرض لهم فيها (قوله أو أدنت) في بعض
 النسخ بالواو وهي بمعنى أو يقال إن هذا يبارص بغيرها لاصلية فلا ينافي جواز الافتصاد على
 إحدى الصيغتين ولا بد من القبول كقبولنا أو رضينا ولا بد من عليه صحة قول الكافر أقروني بكذا
 الخ فيقول له الإمام أقرونيك لأنه إنما أراد صورته عقدهما الأصلي من الموجب ويكتفي بالكتابة

فأتوا الذين لا يؤمنون بالله
 وقد أخذها النبي صلى الله
 عليه وسلم من مجوس هجر
 وقال سنوا بهم سنة أهل
 الكتاب كما رواه البخاري
 ومن أهل نجران كما رواه
 أبو داود والمعنى في ذلك
 أن في أخذها معونة لنا
 واهانة لهم وربما يحملهم
 ذلك على الإسلام وفسر
 إعطاء الجزية في الآية
 بالانتماء والصغار بالانتماء
 أحكامنا وأركانها
 خمسة صبغة ومال وعاقده
 ومعه قودله ومكان قابل
 للتعزير فيه وصيغته كما
 يقول الامام أقرونيكم
 بدار الإسلام أو أدنت
 في أقامكم بها

قوله لا ينافيه الخ المناسب
 ينافيه اه

مع النية وبشارة الاخرس المفهمة (قوله على أن تلتزموا الخ) لابد من التعرض للامرين في
 صاحب العقد وانما وجب التعرض لذلك مع أنه من مقتضياته لان الجزية والانقياد كالعوض
 عن النقر فيجب ذكرهما كالنمن في البيع والاجرة في الاجارة (قوله لحكمنا) أي لكل حكم
 من أحكامنا غير نحو العبادات وقوله دون غيره أي عما يمتنع دون اباحتها نعم لابد أن يشترط
 عليهم عدم تظاهرهم بذلك بيننا (قوله عند قوتنا) أي معشر المسلمين أما عند ضعفه فتجوز بأقل
 من دينار ان اقتضته مصلحة ظاهرة والا فلا ولا حد لاكثرها أه أفاده مر (قوله دينار) أي عن
 غنى أو فقير أو متوسط كل سنة وإذا صرح بالسنة القمرية أي الهلالية أو أطلق واستمر وأعلى
 تأخير دفعها إلى تمام السنة الشمسية وترب على ذلك أن كل ثلاث وثلاثين سنة يجتمع مع سنة
 قمرية وأربعة أيام وكسبر بسبب أن القمرية تنقص عن الشمسية عشرة أيام وأربعة أخماس
 يوم وخمس خمس يوم لزمهم - جزية تلك السنة المجتمعة كما قرره شيخنا الحنفى في رسالته في ذلك
 ولا يؤخذ بالدينار الا من اجتمع فيه خمس شروط أشاؤها بقوله عن رجل الخ (قوله أي محتمل) انما
 فسر بذلك لكونه أوضح كعسجد أي ذهب (قوله أو عدله) بفتح العين ويجوز كسرها واسكان
 الدال المهملة من أي بدله قال تعالى أو عدل ذلك صيا ما والمعاقر بفتح الميم والعين المهملة من
 وبالراء (قوله ثياب) خبر لخذف أي هي ثياب وهو في الاصل اسم سحى أي قبيلة من احياء اليمن
 سميت الثياب باسم القبيلة لانها تنسجها قال في القاموس ومعاقر بالدوا وحى من همدان
 لا ينصرف وإلى احدهما تنسب الثياب المعافرية ولا تنضم الميم أه وقال في المصباح معاقر قيل
 مفرد على غير قياس وقيل هو جمع معفر سحى به معاقر بن مر وينسب اليه على لفظه فيقال ثوب
 معاقرى ثم سميت القبيلة باسم الاب وهي من احياء اليمن أه (قوله والمنقول الخ) هو المعقد
 أي لكن المنقول الخ (قوله لكن بعد العقد به يجوز الخ) كساتر الديون المستقرة بشرط أن
 لا ينقص عن قدر دينار لان الحق للمسلمين وانما امتنع عقدها بما قيمته دينار لان قيمته قد تنقص
 عن دينار آخر المدة أه شرح الاصل (قوله لا أتى ولا خنتى) فلو طابا عقد الذمة بالجزية
 أعلمها الامام بأنه لا جزية عليهم - اما ان رغبنا في بذلها ذهبة ولوبان الخنتى ذكرنا أخذت منه عما
 مضى عما في نفس الامر وصورة المسئلة أنه اعتدت له حال خنوته أمالو مكث مدة من غير
 عقد فلا يلزمه شيء عما مضى وان انضج بالذكورة كالدخول حربي دارنا ومكث فيها ثم اطلعنا عليه
 ولا تؤخذ من غير المتضج وان اعتدت له أه أفاده مر ولوصار يدفع كل سنة مائة عد عليه على
 وجه الهبة ثم انضج بالذكورة لم يقع الموضع على الاقرب لانه انما يطى هبة لا عن الدين (قوله
 الآية) وهي قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله تعالى وهم صاغرون والذين للذكور وكذا
 ضميرهم وحكى ابن المنذ ذوقه الاجماع ولا يعتد بخلاف ابن حزم فيه وروى البيهقي عن عمر أنه
 كتب الى أمر الاجناد أن لا تأخذوا الجزية من النساء والصبيان رواه البيهقي بإسناد صحيح
 (قوله لا من بهرق) ولومبهضا وقوله وهو محقون الدم أي لانه يرق بالاسر وكذا إذا قال فيما بعده
 (قوله لا من بهرق) أي من مفهوم الخبر أو من قوله لان الأخذ بطقن الدم الخ وكذا إذا قال
 في قوله ولا يمنون لما سر أي من انه محقون الدم وامد دم تكليفه وهذا أولى ويدل له عبارته
 في شرح المنهج حيث قال فلا جزية على من بهرق واتى وخنتى وصبي ويمنون لان كلامهم
 محقون الدم أه (قوله كتاب) أي من المائة والاربعة عشر فالمراد به ما يشمل الحقيقة ولذا

على أن تلتزموا كذا جزية
 وتنقادوا لحكمنا أي
 الذي يعتدون تحريمه
 كنزنا وسرفه دون غيره
 كشرب مسكر ونكاح
 مجوس محارم (أفاهم)
 عند قوتنا (دينار) لكل
 سنة اقوله صلى الله عليه
 وسلم لما إذا ما بهرقه إلى
 اليمن خذ من كل حالم أي
 محتمل دينار أو عدله من
 المعاقر ثياب تكون
 باليمن رواه أبو داود وغيره
 وصححه ابن حبان والحاكم
 وظاهر الخبر صحة العقد
 بما قيمته دينار والمنقول
 تعين الدينار لكن بعد
 العقد به يجوز أن يؤخذ
 عنه ما قيمته دينار وعليه
 يعمل الخبر وانما يؤخذ
 ما ذكر (عن رجل) لا أتى
 ولا خنتى الآية (مر)
 لا من بهرق لان الأخذ
 بطقن الدم وهو محقون
 الدم (بالخ) لا يصح لما سر
 وامد دم تكليفه (عاقلي)
 لا يمنون لما سر (له كتاب)

(قوله والاربعة عشر)
 في بعض النسخ والاربعة
 بخلاف عشر

مثل بصحف ابراهيم وقال في شرح المنهج كنز اوراقه وانجيل وصحف ابراهيم وشيث وهو ولد آدم
 اصله انقردت به حواء في حمل واحد ويزور داود وصحف ادريس اه بزيادة (قوله لم يعلم
 تمسك جده به بعد نسخته) بان علمنا تمسكه به قبل نسخته او معه أو شمس ككافي وقته ولو كان تمسكه به
 بعد التبديل فيه وان لم يجتنب المبدل منه تغليب الحقن الدم وبه فارق عدم حل منا كنه
 وذبحته مع أن الأصل في الأضاع والميتات التحريم ولو شهد عدلان بكذبهم فان شرط في العقد
 قتالهم ان بان كذبهم اغناهم الامام والا فوجهان أو جهه - ما أنه كذلك لتلييسهم علينا اه
 أفاده مر (قوله جده) أي المنسوب اليه وان علا (قوله تمسك بصحف ابراهيم) مثال لمن كان
 له كتاب فتمسك ان تمسك تلك الصحف لانها تسمى كتابا فادرجت في قوله تعالى من الذين أوثوا
 الكتاب وان حرمت منا كنهه وذبحته علا بالا حوط ولانهم لم تنزل بنظم يدرس ويتلى وانما أوحى
 اليهم معانيها وقيل لانهم اقصص ومواعظ لأحكام وشرائع (قوله الآية) راجع لمن له كتاب
 والخبر ان له شبهة كتاب وكذا قوله وتغلب الحقن الدم (قوله لا علم الخ) محترز قوله لم يعلم الخ
 (قوله بعد نسخته) كن تمود بعد بعثة عيسى عليه السلام بناء على أنها نسخة لشريعة موسى
 وقيل مخصوصة لها أو تمود أو تنصر بعد بعثة نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام فلا تعد الجزية
 لغيره لنفسه بدین سقط حرمة واكتفاؤهم بالبعثة وان كان الفسخ قديما آخر عنها لانهم لم يظنوه
 وسيمه (قوله ولا عن عبادة الاوثان الخ) محترز له كتاب أو شبهة كتاب فهو واف وان شرع مشوش
 في المحترز (قوله ونحوهم) كعبدة الملائكة والطبايعيين والمعطلين والفلاسفة والديريين
 وغيرهم كما مر في النكاح وتعد للسامرة والصابئة ان لم تكفرهم اليهود والنصارى
 ولم يخالفوهم في أصل دينهم ويقبل قول المعقود لهم في كونهم عن تعدد لهم الجزية اذ لا يعلم
 ذلك غالبا الا منهم والوجه استحباب تحليفهم اه أفاده مر (قوله للماسر) أي من الآية والخبر
 أي ما فهم ذلك (قوله ويسن مما كسة الخ) اعلم ان الجزية اما أن تعد على الأشخاص واما
 أن تعد على الاوصاف فان تعدت على الأشخاص أي الاعيان سنت المما كسة عند العقد
 فقط فيما كس عنده من يعقد له في قدر الجزية حتى يعتد عليه بأكثر من دينار فان أجابه لذلك
 وجب العقد به كالأجاب اليه بدون مما كسة أو علم نه يجيبه اليه وان أدى الا العقد بد دينار
 وجب العقد له ويجب الاقتصار على أخذ ما اعتد له به حتى لو عقد فقير بد دينار وصار في آخر
 الحول غنيا أو متوسطا لم يجز أخذ زيادة منه على الدينار أو عقد غني بأكثر من دينار وصار
 في آخر الحول فقيرا لم يجز النقص عنه وان تعدت على الاوصاف كما قررنا لكم يدان فاعلى أن
 الغني عليه كذا والمتوسط عليه كذا والفقير عليه كذا سنت عند العقد وعند الاخذ فيما كس
 عند العقد في قدرها بان يقول لا أعقد هذا للغني الا بعشرة دنانير والمتوسط الا بخمسة مثلا
 وعند الاخذ في الغني وضد به بان يقول لمن يدعى الفقير آخر الحول أنت غني أو متوسط فعليك
 كذا وان يدعى المتوسط أنت غني فعليك كذا فان عاد ووافق على الغني أو المتوسط أخذ منه
 واجب ذلك والا أخذ منه واجب الفقير ما لم يشب عنه أو توسطه بطريقه الشرعي (قوله أي
 مشاحته في قدر الجزية) يستثنى من ذلك السفينة فلا يصح العقد به بأكثر من دينار احتياطا
 بما له سواء أعقد هو أم وليه قال مر فان عقد رشيد بأكثر من دينار ثم حجر عليه أثناء الحول
 اتجه لزوم ما عقد به كالأستاجر بأكثر من أجره المثل ثم سقه يؤخذ منه الا أكثر كما هو ظاهر

(قوله مشوش) أي حيث
 قدم محترز لم يعلم تمسك جده
 الخ على هذا

لم يعلم تمسك جده به
 بعد نسخته كتمسك بصحف
 ابراهيم عليه الصلاة
 والسلام (أو) له (شبهة
 كتاب) وهو المجوسى للآية
 وخبر البخاري السابقين
 وتغلبا الحقن الدم لا عن
 علمنا تمسك جده به بعد
 نسخته ولا عن عبادة
 الاوثان والشمس والقمر
 ونحوهم للماسر وأفاده حكم
 الخنثى ومن يرق من
 زيادتي (ويسن) للإمام
 (مما كسة غير فقير) أي
 مشاحته في قدر الجزية
 سواء أعقد نفسه أم لوكه
 حتى يزيد على دينار بل اذا

اه (قوله بل اذا أمكنه أن يعقد باكثر منه) بان علم أوطن اجابهم لذلك لم يجز ان يعقد بدونه
 أي فيفسد العقد حينئذ مع الاثم على الاوجه واذا فسد عقدها من الامام أو نائبه لزم لكل سنة
 دينار لانه أقلها بخلاف ما لو بطل كأن صدر من الاتحاد فانه لا يلزم شيء وبهذا علم أن انما يفرق
 فيه بين الفاسد والباطل سوى الاربعة المشهورة وهي الخلع والكتابة والحج والعمرة ثم
 رأيت في عش على م أن العقد يصح بما عهده مع الحرمة لان المقصود الفرق بين نائبه والامام
 في الاسلام ومحافظة على حق الدماء ما أمكن (قوله يفاوت) بالبناء للفاعل أي الامام وهذا هو
 الظاهر ويصح بناؤه للمفعول وبينهم نائب الفاعل (قوله ديناران) نائب فاعل يؤخذ بناء على
 أنه مبنى للمفعول أعم من كون الاخذ بالامام أو نائبه وفي بعض النسخ دينارين بالنصب على
 أنه مفعول ياخذان بنى للفاعل وهو ضمير الامام وهو المناسب ليفاوت على أنه يصح أيضا أن
 يكون ديناران بالالف مفعول على لغة ان هذان لسحران ولا وتران في ليلة والمعتد أن ضابط
 الغنى والمتوسط ما قالوه في العاقلة كما قاله الزبدي واعقده المشايخ ونقل عن م في غير الشرح
 فالغنى من تلك عشرين دينار زيادة على حاجة الامر الغالب والمتوسط من ثلاث دون العشرين
 وفوق ربيع دينار زيادة على ما ذكره وقال ابن حجر وكذا م في الشرح المراد به ما قالوه
 في النفقات فالغنى من دخله أكثر من خرج والمتوسط من استوى دخله وخرجه وعبارته
 والاوجه ضبط الغنى والمتوسط أنه هنا وفي الضيافة كالنفقة يجامع أنه في مقابلة منفعة
 تعود اليه لا بالعاقلة اذ لا مواد هنا ولا بالعرف لا اختلافه باختلاف الابواب اه (قوله
 خروجان الخلف) أي خلاف أي حصة فانه لا يجيز ما لا غنى الاربعة والمتوسط الا بدينارين
 (قوله وقت الاخذ) أي وهو آخر الحول وهذا ان عقد على الاوصاف فان عقد على الاشخاص
 وجب ما عهده مطلقا (قوله لا وقت العقد) الوجه اسقاط ما علم من انه ان عقد على
 الاوصاف ما كس وقت العقد ووقت الاخذ هكذا قال بعضهم وهو سم ولان المما كسة وان
 كانت معتبرة في الوقتين لكن اعتبار الغنى وغيره انما هو وقت الاخذ لا وقت العقد فلا يعتبر
 عنده ذلك وان وقت المما كسة عهده وعبارته سم في أثناء كلام فقوله المبررة بالغنى آخر
 الحول محله اذ عقد على الاوصاف والا فاذ عقد على الاعيان وجب ما عهده مطلقا اه وهي
 صريحة فيما قناه (قوله فان أبوا) أي منعوا بذل أي دفع والجمع ليس بقيد بل مثله الواحد على
 المعقود فلوزاد أو أبى واحد منهم لم كان أولى (قوله كالأبوا) أي امتنعوا عناداً أما العاجز
 المستهل فلا ينقض عهده اه قاله الزبدي وعبارته م أو امتنعوا من بذل الجزية التي عقد
 بها الغير مجز وان كانت أكثر من دينار اه (قوله ومن ذكر الله الخ) ذكر نزع مسائل ينقض
 عهده بكل واحد منهما ان شرط (قوله بما لا يدينون به) أي يتعبدون به قال في شرح المنهج أما
 ما يدينون به كقولهم القرآن ليس من عند الله تعالى أو هو أساطير الاولين وقولهم الله ثالث
 ثلاثة فلا تنقض به مطلقا نعم لا يقررون على اظهار ذلك اه بزيادة (قوله أو يدينه أو دينه)
 أي بما لا يدينون به فهو قيد في ذلك أيضا كما هو صريح كلامه في المنهج وعبارته أو سب الله
 أو نبيا له أو الاسلام أو القرآن بما لا يدينون به اه وكذا قيد به م كلام المنهج بعد ذكره
 لهذه كورات وبذلك يدفع توقف الشورى هنا (قوله أو زنى بمسلة) أي مع علمه بالاسلامها وكذا

(قوله وهي الخلع الخ)
 وزيد عليها العارية

أمكنه أن يعقد باكثر منه
 لم يجز أن يعقد بدونه الا
 لمصلحة وسن أن يفارق
 بينهم (حتى يؤخذ) من
 متوسط ديناران وغنى
 أربعة) خروجان الخلف
 ويعتبر الغنى وغيره وقت
 الاخذ لا وقت العقد ولو
 عقدت باكثر من دينار
 (لزمهم) الاكثر وان
 جهلوا حال العقد جواز
 بدينار) كن اشترى شيئا
 بأكثر من ثمن مثله وان
 جهل الغبن حال العقد
 (فان أبوا) بذل الزيادة على
 الدينار (فناقضون) للعهد
 كالأبوا بذل أصل الجزية
 (ومن ذكر) راقته تعالى
 أو كتابه) بما لا يدينون به
 (أو يدينه) أو دينه بما
 لا يغني أو زنى بمسلة

لواطه بمسلم وكان مقدماته اه أفاده م (قوله ولو باسم نكاح) أي بصورته بان عقد عليها
 حال اسلامها مع علمه بانهم مسلمة أم لا وعقد على كافر أو أسلمت بعد الدخول وأصابها في العدة فلا
 ينتقض عهده لانه قد يسلم فيستمر نكاحه اه أفاده الزيادة (قوله أو دل أهل الحرب على
 عورة) ولو بكتابة بان كانهم لم يعورنا (قوله أو آوى) بعد الهزيمة من الأيوام وهو الحفظ (قوله
 أي جاسوسا) انما سعى عينا لان جل عمله بعينه أو لشدة اهتمامه بالرؤية واستغراقه فيها كأن
 جميع بدنه صار عينا فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم الجزء وإرادة الكل لان الجزء المذكور
 دخلنا ما في المقصود من الكل (قوله أو نحوها) بالنصب منه قول المحذوف كما صرح به في شرح
 المنهج وعبارته أو فعل نحوها كقتل مسلم عدا أو قذفه اه فهو من عطف الجمل (قوله ان شرط
 الخ) هو المعقد وقيل لا ينتقض وان شرط وعبارته في شرح المنهج بعد كلام المتن الموافق لما هنا
 وهذا ما في الشرح الصغير وهو المنة قول عن النص لكن صحح في أصل الروضة عدم الانتقاض
 به مطلقا لانه لا يخل بقصود المقدوس أو انتقض عهده أم لا بقاء عليه موجب ما فاده من حد
 أو تعزيز فلورجم وقلنا بانه تقاضيه صار ماله فيهما اه بزيادة ثم قال ومن انتقض عهده بقتال قتل
 ولا يلغ المأمن أو بعيره ولم يسأل بتجديد عهده فلا مام الحامية فيه من قتل وإرقاق ومن وفده
 ولا يلزمه ان يلحقه بما منه لانه كافر لا مام له كالخري ويفارق من آمنه صبي حيث يلحق بما منه
 ان ظن صحة امانه بان ذلك يعقد نفسه امانا وهذا فعل باختياره ما اوجب الانتقاض أما لو سأل
 بتجديد عهده فوجب اجابته اه قال م رولا ينافي هذا الى ما ذكر من قتل من انتقض عهده وعدم
 ابلاغه المأمن قواهم ما في الهدنة من دخل دارا بامان أو هدنة لا يقاتل وان انتقض عهده بل
 يبلغ المأمن مع ان حق الذي أكد لان جناية الذي اغتشى الخاطئة لنا خاطئة الحقته باهل الدار
 فقلظ عليه اكثر (قوله والا فلا) أي وان لم يشترط فلا ينتقض قال م ومثله ما لو شك هل شرط
 أولا في الأوجه اه والحاصل أن المنكر له ثلاثة أحوال ما يحصل به نقض العهد مطلقا كالأول
 قالوا أو امنه وامن اجراء حكم الاسلام أو أبو الجزية وما لا يحصل به النقض مطلقا كذكرهم
 الله أو كتابه بما يدينون به وما يحصل به النقض ان شرط كذكرهم ذلك بما لا يدينون به (قوله
 وظاهر كلام الأصل الخ) هذا خلاف آخر وقوله وليس كذلك معقد (قوله ويعنعون وجوبا)
 أي وان لم يشترط عليهم ذلك وذكرهم بما يمنعون منه غماية الأشياء والمانع هو الامام والاحاد قوله
 بيننا خرج به ما اذا أظهره فيما بينهم كأن انفردوا بقضية فلا تعرض لهم (قوله كظهار رجل
 خير) بان شربوه جهارا في الامواق مثلا ولم يخفوه قال م ومتى أظهر واخرأ رقت ويتلف
 ناقوس أظهر ويحدون انصوزنا وسرقة لا خرا (قوله وادخال خنزير) الادخال ليس بشيء فلو
 عبر فيه بالظهار لكان أولى وعبارته في شرح المنهج وظهار خنزير وناقوس وعيد لما فيه
 من اظهار شعائر الكفر اه وقال م بعد ذلك ونحو اطعم ونوح وقراءة نحو تورااة وانجيل
 ولو بكتائبهم فان اتنى الاظهار فلا يمنع اه باختصار (قوله واعتادهم) بالجر عطف على اظهار
 أي ومن اظهار اعتقادهم وكان الاولى تقديمه على اسماع لانه يؤهم انه بالنصب عطف على
 قولهم وان اسماع مساط عليه مع ان الاعتقاد لا يسمع مع فلا يصح تسلط الاسماع عليه ثم يصح
 ذلك بتقدير مضاف أي دال اعتقادهم في عزير والمسيح انهم ما بان الله تعالى كما حكى ذلك تعالى عنهم
 بقوله وقالت اليه وداى بعض متقدمهم عن كان بالمدينة عزير ابن الله اذ لم يبق منهم بعد وقعة

ولو باسم نكاح أو فتن مسلما
 عن دينه أو قطع عليه
 الطريق أو دل أهل الحرب
 على عورة أي خلل (لنا)
 كضعف (أو آوى عينا لهم)
 أي جاسوسا لأهل الحرب
 أو نحوها (انتقض عهده)
 به (ان شرط انتقاضه به)
 والا فلا وظاهر كلام الأصل
 أنه يلزم الامام أن يشترط
 عليهم انتقاض العهد به
 الامور وليس كذلك
 وقول أو كتابه من زيادتي
 (ويعنعون) وجوبا (من)
 اظهاره كبريئتنا
 كظهار رجل خير وادخال
 خنزير كنيسة أو بيعته
 واسماعهم ايانا قولهم الله
 ثالث ثلاثة واعتقادهم
 في عزير والمسيح عليهم
 الصلاة والسلام

(قوله عطفنا على اظهار)
 الاولى على منكر كما يعلم
 مما بعده

كانت السرج من خشب يعر كيون بكاف أو برذعة (قوله ويركب) بضمين جمع ركاب وقوله
 نحو حديد كصاص فيركبون في ركاب خشب أو نحاس أو حبل أو نحو ذلك والأوجه منعهم من
 الركوب مطلقا في مواطن رحمتنا لما فيه من الاهانة ويعنهون من حمل السلاح والتختم ولو
 بضفة واستخدام الممالك ومن اتخاذهم ومن خدمة الامراء واستخدام مسلم ومن دخول
 مجامع المسلمين الابلعامة تميزهم ويحرم توقيفهم ونصديهم في مجلس وتحرم مودتهم وهي الميل
 اليهم بالنسب لان حيث وصف الكفرة والا كانت كفر او سواء كانت لاصل أم فرع ام غيرهما
 وتكره مخالطتهم ظاهرا ولو عهدا اذ ارجى اسلامهم أو كانوا نحو رحم بكار والحق بالكانهم
 في ذلك كل فاسق اذا كان على وجهه الا يناس بهم اه أفاده مر بزيادة (قوله ويؤمرون)
 اي المكفرون منهم في دارنا عند اختلاطهم بنا وان دخلوا دارنا لرسالة أو تجارة وان قصرت
 مدة اختلاطهم (قوله يخط) بفتح الياء وما يخالف منه قوله (قوله الاحرار والاسود) عبارة مر
 والجوس الاسود والسامري الاحمر ثم قال هـ هذا هو المعتاد في كل بعد الازمنة المتقدمة فلا يرد
 كون الاصفر كان في الانصار رضي الله تعالى عنهم وكذا الملاشكة يوم يدركونهم انما آثروا
 اليهودية لغلبة الصغرة في الوانهم الناشئة عن زيادة فساد الوانهم ولوارادوا التمييز بغير المعتاد
 منه واخشيته الاتقياس وتوهم ذميمة خرجت بتخالف لون خفي ابا ن تجعله لوني ومنه ما الخفي
 اه بعض تغيير (قوله ويكتفي عن الخطاطة بالعمامة) ومثاله الطرطور والبريطنة (قوله تميزا
 لهم عنا) ومنه وجوب تعليق نحو خاتم كطوق وجلبل من نحو حديد كصاص ونحاس في عنقه
 أو نحو ما اذا تجرد عن ثيابه بحمام به مسلم وتمنع الذميمة من حمام به مسلم ترى منها ما لا يد وعند
 المهنة * قال الرحاني فائدة النصاري أنه ككفر من اليهود ولهم من الكفر ما ليس لليهود
 كالتثليث والاقانيم الثلاثة فان قلت في الحاوي اقرب الشرائع الى الاسلام النصيرية
 فيشكل بانهم أشد كفرا قلت انما ادعينا أن شرعهم الذي جاء به نبيهم أشد كفر وقربا لا ينافي
 بعدهم لحاقتهم وتغالاهم في الكفر وآية تجد انشد الناس وردت في قوم من النصاري اسما
 انتهى ببعض تغيير واطاخر خلافه وان اليهود اشد عناد من النصاري (قوله من سكنى
 الحجاز) وكذا لو اراد ان يتخذ دارا فيه ولم يسكنها لم يجز وان قصد بذلك سكنى مسلم لان ما حرم
 استعماله حرم اتخاذه كالأواني والآلات للهو واليه يشير قول الامام الشافعي ولا يتخذ الذمي
 شيا من الحجاز دارا وخرج بالكسنى غيرها كدخوله التجارة فلا يمنع منه لما فيه من التوسعة لما
 وبالحجاز غيره فلا يكل كافر دخوله بأمان وهو من الجزل حظه بالجبال والحجارة ولأنه مجز بين نجد
 وتمامة أو بين الشام واليمن لكن فيه نظر لما في الحديث انه من اليمن الا ان حمل على مجاورته له
 وهو مقابل لارض الحبشة من شرقها وقدره مسيرة نحو شهر ما بين أيلة وسدوم وهو قطعة من
 جزيرة العرب لما سمي أي من أهم من أقصى عدن الى ريف العراق طولا ومن جدة وما والاها
 من ساحل البحر الى الشام عرضا وقد بينه الشارح بقوله وهو مكة الخ وذلك بعض جزيرة العرب
 فهي اكبر منه خلافا لما نقله المحشي عن الرحاني من أنه هي (قوله والعمامة) وهي مدينة بقرب
 اليمن على أربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطائف اه أفاده مر وقال بعض شراح
 البضاري منها وبين الطائف مرحلة واحدة ويمكن الجمع بحمل هذا على السير الخفيف وحمل

ويركب نحو حديد) لان
 في ذلك عزا وتعبيري بما
 ذكره اولي ما عـ
 به (ويؤمرون) وجوبا
 (بالغيار) بكسر المعجمة
 وهو تغيير اللباس بأن
 يخط فوق الثياب بوضع
 لا يعتاد الخطاطة عليه
 كالكتف ما يخالف لونه لونه
 ويلبس والاولى بالنصاري
 الا فرق او الرمادي واليهود
 الاصفر والجوس الاحمر
 أو الاسود ويكتفي
 عن الخطاطة بالعمامة كما
 عليه العمل الآن (أو
 بالزمار) بضم الزاي وهو
 خط غلط فيه ألوان يشد
 في الوسط (فوق ثيابهم)
 تميزا لهم عنا (ولا يمكن
 كافر من سكنى الحجاز) وهو
 مكة والمدينة والعمامة
 وطرق الثلاثة

الاول على خلافه وميت باسم جارية زرقاء كانت تسكنها وكانت تصير الركب من مسافة
ثلاثة ايام سارا اليها اعدارها وجهلوا الاشجار على ظهور الابل فقرأتهم من مسافة ثلاثة ايام
فقال اقومها اري بساقي سائرة على وجه الارض فهزوا بها وقالوا قد نظرنا البساتين تسير
على وجه الارض فاشعروا حتى هجموا عليهم الميامة فقتلوهم واخذوا الزرقاء فقتلوها
وقلوا عينها فقرأوا عروقها من داخل فقامت ثلاث بالكل (قوله وقرأها) هذا بالنسبة
للمجموع والافا المامة لا قريهاها واما مكة فلها قري كعدة والطائف والينبع والمدينة لها قري
كخبر (قوله آخر ما تكلم به) أي في شأن اليهود أو في شأن الحجاز فلا يرد أن آخر ما تكلم به
مطابقا الرفيق الاعلى أي أطاب الرفيق الاعلى وهو الله أو جبريل لان الرفيق من أسمائه تعالى
أي أريد لقائه باليه وقيل هو أعلى المنازل كالوسيلة التي هي أعلى الجنة فانه في أسأل أن
تسكنني أعلى مراتب الجنة وقيل هو أعلى مراتب القرب من الله تعالى (قوله أخرجوا اليهود
الخ) والظاهر كما قال الحافظ ابن حجر في الفتح أنهم بقايا منهم تأخر والبالدية بعد فتح خيبر
واجلاء بني قينقاع وقريظة والنضير منها والقراغ من أسراهم فأقر النبي صلى الله عليه وسلم من
بقي على أن يملأ في أرض خيبر واستقروا الى أن أجلاهم عمر رضي الله عنه واقتصر صلى الله
عليه وسلم على ذكر اليهود لانهم لا يوجدون الله تعالى الا القليل منهم ومع ذلك أمر باخراجهم
فيكون غيرهم بالاولى وروى الشيخان أخرجوا المشركين من جزيرة العرب وروى مسلم
لا تخرج اليهود والنصارى من جزيرة العرب واقصد منها الحجاز المشقة عليه لاجبها لان عمر
أجلهم منه وأقرهم باليمن مع الله منها اذ هي طولامن عدن الى ريف العراق وعرضامن
جدة وما والاها من ساحل البحر الى الشام سميت بذلك لاحاطة ببحر الحبشة وبحر فارس ودجلة
والفرات بها (قوله لمصلحتنا) كرسالة وتجارة فيها كبر حاجة فان لم يكن فيها ذلك كهر لم يجزله
أن يأذن له في الدخول الا بشرط أخذ ثمن من متاعها كالهشرا ونسقه بحسب اجتهاد الامام
ولا يؤخذ في كل سنة الامرة واحدة كالجزية وهذا اصل وضع المكس وقدم البلاد حتى صار
يؤخذ من فقراء المسلمين (قوله اذا أذن له الامام) خرج به ما اذا دخله بغير اذنه فيخرجه ويعززه
ان كان عالما بالتحريم فان كان جاهلا أخرجه ولم يعززه (قوله المروءة والاقامة فيه) أي ما عدا
حرم مكة كما لم من كلامه الا في ولايته من ركوب بحر خارج الحرم بخلاف جزائره المسكونة
وغيرها ولا يمكن من المقام في المركب أكثر من ثلاثة ايام كالبره هذا ان أذن الامام وأقام
بموضع واحد فان لم يأذن من منع من الدخول أو أقام في موضع حكمه كما ياتي اه أفاده مر
(قوله والاقامة فيه) أي ولو في جزائره الخراب أو بحره فيه كما مر (قوله لا الزيادة على ذلك) أي
الثلاثة قال في شرح المنهج لان أكثر من امة الاقامة وهو منوع منها ثم والمراد في موضع
واحد فلو أقام في موضع ثلاثة ايام ثم انتقل الى آخر أي وبينها مسافة القصر وهكذا فلا يمنع
اه (قوله ولا يمكن من دخول حرم مكة) والمعنى في ذلك أنهم أخرجوا النبي صلى الله عليه وسلم
منه فعوقبوا بالمنع من دخوله بكل حال وبهذا فارق حرم المدينة والكلام كله في غير المسجد
فان كان رسولنا خرج له الامام بنفسه أو نائبه ليهمه فان قال لا أودع الامسا فته تعين خروج
الامام أو مناظره أخرج اليه من مناظره ولو بذل على دخوله ما لم يجب عليه فان أجيب فالعقد

(قوله هجموا عليهم الخ)
أي دخلوا عليهم في المامة
(قوله بخلاف جزائره)
سأأتى في القولة بعد
فما يخالفه فخر

وقرأها روى البيهقي عن
أبي عبيدة بن الجراح آخر
ما تكلم به رسول الله صلى
الله عليه وسلم أخرجوا
اليهود من الحجاز (وله)
اذا أذن له الامام لمصلحتنا
(المروءة) فيه (والاقامة
فيه ثلاثة ايام) غير يوي
الدخول والخروج لا الزيادة
على ذلك (ولا يمكن من
دخول حرم مكة)

فاسد ثم ان وصل المقصد ما خرج وثبت المسمى اودون المقصد فبالقسط من المسمى وكل عقد
فاسد يقطع فيه المسمى الا هذه فانه قد استوفى الغرض وليس له اجرة فارجع الى المسمى
وحرم مكة من طريق المدينة على ثلاثة أميال ومن طريق العراق والطائف على سبعة أميال
ومن طريق البصرة على تسعة أميال ومن طريق حدة بالحساء الموهمة على عشرة أميال كما
قال بعضهم

والهرم العديد من أرض طيبة • ثلاثة أميال اذا رمت انقائه
وسبعة أميال عراق وطائف • واحد وعشرون تسع جمراته
ومن بين سبع وكرزها اهتدى • فلم يهتدى سبل الحل اذا جاء ببيان

(قوله ولو لمصلحة) بل ولو اضرورة كطلب مسلم فيجب أن يحمل المريض الى الطبيب الكافر
ان احتج اليه بخلاف غير الحرم من الجواز فانه يمكن من دخوله لمصلحة كركبته وتجارة كما مر
والحاصل أنه يمكن من دخول الجواز غير حرم مكة لمصلحة بلا اقامة ولا سكنى ولا يمكن من دخول
الحرم مطلقا (قوله والمراد جميع الحرم) أي بدليل قوله تعالى وان خفيتم عياله أي تفرق عنهم
من الحرم وانقطاع ما كان لكم بقدرهم من المكاسب فسوف يغنيكم الله من فضله ومعلوم
أن الجلب أي الجلبوب انما يجاب الى البلد لا الى المسجد نفسه اه افاده في شرح المنهج (قوله
ومات) مثله ما لو مرض فينقل منه وان خيف موته بالنقل الظاهر بدخوله ولو باذن الامام
وعبارة المنهج وشرحه فان مرض أو مات فيه نقل منه وان خيف موته أو دفن أو أذن له الامام
لتعديده ولان أهل غير قابل لذلك بالاذن فلا يؤثر فيه الاذن اه ومنه يعلم أنه لا حاجة لقول
الحنثي فان دخله أي الحرم خفية أو لم يمثل اه لان مثله ما لو دخل بالاذن كما علمت (قوله لم يذفن)
أي تطهير الحرم عنه والكلام في الذي أما الحربي والمرتد فلا يجري فيه التفصيل المذكور
لجواز اغراء الكلاب على جيفة فانه ناذي نابر انتم غيب جيفته (قوله نبش وأخرج منه)
أي وجوبه الى خارج الجواز فان شق خالي غير الحرم منه وقوله تعديده أي ولان بقية جيفته فيه
أشده من دخوله حيا (قوله مالم يتفتت) فان تفتت ترك ولا يلحق حرم المدينة بحرم مكة في ذلك
وجوبه بابل ندبا لا اختصاصا به بالنسك ولما صح أنه صلى الله عليه وسلم أدخلهم مسجد به بعد نزول
براقته تسع وناظر فيه أهل نجران منهم في أمر المسيح وغيره (قوله وان مات في غير حرم مكة)
وأما لو مرض في ذلك فان عظمت المشقة في نقله أو خيف نفوذ زيادة مرضه ترك تقديمه الا عظم
الضرر من فان لم تعظم المشقة ولم يخف ما ذكر نقل حرم الحرمه الحل (قوله من الجواز) قيد خروج
به غير من بلاد الاسلام فلكل كافر دخوله بامان كما مر فاذا مات دفن فيه مطلقا (قوله وشق
نقله منه) أي لخوف تغيره فان لم يشق نقله نقل

• (باب الهدنة) •

وهي العقد الثاني بحماية الكفار والامان وأصلها الجواز وقد ذهب ان ترتب على تركه الحقوق
شرا لنال لا يمكن تداركه اه افاده (قوله من الهدون) أي مشقة منه وقوله أي السكون أي
السكونة عن قتالهم ولان حالهم يسكن بالملح معهم يقال هدأت الرجل واهدته اذا سكنته
وهذه هو سكن (قوله مصلحة أهل الحرب) من إضافة المصالحه قوله بعد حذف فاعله أي

ولو لمصلحة لقوله تعالى فلا
يقربوا المسجد الحرام
والمراد جميع الحرم (فان
دخله ومات لم يذفن نفسه
فان دفن نبش) وأخرج
منه لهدنه مالم يتفتت
وان مات في غير حرم مكة
من الجواز وشق نقله منه
دفن هناك

• (باب الهدنة) •

من الهدون أي السكون
وهي لغة المصالحه وشرها
مصلحة أهل الحرب

مصالحة الامام أهل الحرب المذكور وان لم يكن لهم كتاب اما النساء والخمسة فلا يقيدها
 لهم مدة (قوله على ترك القتال) أي وعلى ترك نوع منه بالارلى كترك الركوب فيه قلت واعلم
 شامل لترك قتال أهل ذمتنا اه رجائي وهو بقتضى أن المراد على ترك قتالهم لنا وهو غير
 معين بل المراد ما يشمل ترك قتالنا لهم عند قوتنا (قوله مدة) مفعول ترك والمدة المعنية هي
 الاربعة اشهر او العشر سنين واعترض هذا التعريف بأنه لا يشمل الصورة الثانية الاتية
 وهي أو على أنه متى بدله الخ واجب بأن في كلامه حذف الواو مع ما عطف والتقدير مدة
 معينة أو مطلقا بشرط أنه متى بدله الخ والدليل على ذلك ما سباني أو بقاء احتراز بالمدة المعنية
 عن صورة الاطلاق بدون شرط فيكون المراد بما يشمل صورة الاطلاق بالانصرط (قوله
 بعوض) أي جزية يذلولونه لنا وليس لأن مدتهم غير معينة بخلاف الهدنة (قوله وتسمى مودعة)
 أي متاركة وراحة من الدعة وهي الراحة لخسور الراحة من القتال في تلك المدة ومسالمة أي
 مصالحة بغير ملة أو ممانعة كما يعنى واحد (قوله براءة) مبتدأ ومن الله صفة وإلى الذين
 خبر أي راحلة إلى الذين عاهدتم أي هادنتم أو خبر لمخذوف أي هذان براءة وسبب نزولها ان النبي
 صلى الله عليه وسلم هادنهم مطلقا من غير تقييد بمدة فعاتبه الله تعالى على ذلك وكما تسمى السورة
 براءة تسمى التوبة وهو أشهر أسماء أولها أسماء أخر تزيد على العشرة والمفرد أن البسملة
 تذكر في أولها وتسكن في آياتها وقيل تحرم في أولها وتكره في آياتها واختلاف في حكمه تركها
 فقبل لانها نزلت بالسيف واليهالة أمان وقيل لانهم اجتمعوا القرآن شكوا هل هي والاتقال
 سورة واحدة أو اثنتان ففصلوا بينهما بـ طر لا كتابة فيه ولم يكتبوا فيه البسملة روى ذلك عن
 ابن عباس عن عثمان وهو المعقد (قوله وان جنحوا) أي مالوا للسلام بكسر السين وقضها وبهم ما
 قرئ في السبع معنى الصلح وقيل الأول بمعنى الصلح والثاني بمعنى الاسلام ويجوز في السلم التذكير
 والتأنيث لهذا أنه في الآية بقوله فاجح أي مل لها وهذه الآية دالة على منبروعية المصالحة
 مع المشركين ومعنى الشرط فيها ان الامر بالصلح مقيد بما اذا كانت المصالحة هي الاحظ
 للاسلام أما اذا كان الاسلام ظاهرا على الكفر ولم تظهر المصلحة في المصالحة فلا (قوله عام
 الحديثية) في السنة السادسة من الهجرة حين أراد دخول مكة ليعتمر فصد المشركون عنده
 الحديثية واصطلح معهم على ان يأتى العام القابل ويحج وعلى ترك القتال عشر سنين فنفقوا
 العهد قبل تمامها وكان ذلك قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بربيع سنين (قوله يعقدها جوارزا)
 أي أصالة ولا فقد تجب ان تعين المصلحة لنا في عقدتها كان ترتب على تركها حقوق ضرر لنا
 لا يمكن تداركه كما تقدم عن مر (قوله الامام ولوليتا بيه) أي في عقد الهدنة وهذا اذا كانت لكل
 المكة أما اذا كانت لغيرهم ككناز إقليم فيعقدوها إلى ذلك الاقليم اما السلام أول بعضهم
 كاهل بلدة أو أكثر بحسب الحاجة ولا يحتاج في عقدتها إلى اذن جدي لان الامام مولى في
 جميع الاحكام ومن جلتها عقد الهدنة بخلاف فاقبته في عقدتها المذكور في كلام المصنف
 فإنه لا بد من الاذن له في العقد (قوله أربعة أشهر) مع مولى لمخذوف أي ريد ترك القتال
 أربعة أشهر (قوله فسيحوا) أي سيروا وأقبلوا وأدبروا والخطاب للمشركون أي سيحوا
 أي المأثم كون اثنين أربعة أشهر ونزلت في أقوى ما كان عليه الصلوة والسلام عند منصرفه

على ترك القتال مدة معينة
 بعوض أو غيره وتسمى
 مودعة ومهادنة ومهادنة
 ومسالمة والاصل فيها
 قوله تعالى براءة من الله
 ورسوله الآية وقوله وان
 جنحوا للسلام فاجح لها
 ومهادنته صلى الله عليه
 وسلم قريب عام الحديثية
 كما رواه الشيخان (يعقدها)
 جوارزا (الامام ولوليتا بيه)
 لمصلحة (أربعة أشهر)
 فأقول ان لم يكن بناضع
 لآية فسيحوا في الارض
 أربعة أشهر ولأنه صلى الله
 عليه وسلم هادن صفوان
 ابن أمية أربعة أشهر عام
 الفتح رجاء الامانة فاسلم
 قبل من فيها

(قوله ومعنى الشرط فيها
 الخ) انظره

من غزوة تبوك وهي آخر غزواته عليه الصلاة والسلام (قوله أو على أنه) معطوف على أربعة أشهر أي أو مطلقا على أنه أي بشرط أنه الخ وأما قوله في ماضي أي ويفسدها الاطلاق فالمراد الاطلاق عن المدة والشرط (قوله أو لمسلم) أي ذكر كما هو ظاهر تعبيرا بمسلم وأشار بذلك إلى أن قول المتن ليس بقيد (قوله نقض العهد) هو إمام صدره مضاف فاعل بدأ والجواب مقدر أي متى ظهر له نقض العهد نقضه وأما فعل ماض وهو جواب متى وفاعل بدأ ضمير يعود على معلوم أي متى بداهه النقض أو متى يوجب النقض نقض العهد به (قوله وليس له) أي لأنه مذكور من الإمام والمسلم المعين (قوله فان زيد على الجائز الخ) محل ذلك في الرجال الكاينين ما نحو النساء والأموال فيجوز عقدها لذلك مؤيداً أن لم نستول عليه فان استولينا عليها صارت لنا وعبرة من نعم عقدها تكون نساء ومال لا يقيده مدة اه وحمله أيضاً ان وقعت الزيادة في عقد واحد والا كشيء في عقد ثم عذرة في آخره ~~هكذا~~ فيجوز أن دعت إلى ذلك حاجة والأفلا وعبارته شرح المخرج فلا يجوز أكثر منها لافي عقود متفرقة بشرط أن لا يزيد كل عقد على عذرة ذكره الثوري في غيره اه ولا يقدّر العقد إلا آخر الأبدع فراغ ما قبله كما صرح به مر وعبارته نعم ان انتقضت المدة مع فناء الحاجة استأنف العقد الآخر وهكذا ولو زالت الحاجة في أثناء المدة تمعها اه ببعض تغييره عزو بعض المحشين له هنا خلاف ذلك ليس في محله (قوله منها) أي المدة المتقدمة وهي الأربعة الأشهر والعشر سنين وعلى هذا فالتبعيض ويحتمل رجوع الضمير إلى عشر سنين ويقاس عليها الأربعة أشهر وعليه فن للبيان والاول أولى وان كان الثاني أقرب إلى كلامه وعبارته مر صريحة في الاول حيث قال ومتى زاد العقد على الجائز من أربعة أشهر أو عشر سنين اه (قوله بطل في الزائد) أي وضع في الجائز عملاً بتفريق الصفقة ولا ينافي ذلك ما مر من أن ناظر الوفاق ولو زاد على المدة الجائزة بلا عذر بطل في الكل اظهر الفرق وهو ان الغلب هنا النظر لحسن الدماء والمصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الاصل فهو في ذلك ما يمكن اه أفاده مر (قوله وينسب العقد اطلاقه) أي عن التقييد بالمدة والشرط السابق كما مر لان الاطلاق يقتضي التأييد وهو مجتمع لما افاده المقصود من المصلحة قال مر ولا ينافيه تنزيل الامان المطلق على أربعة أشهر لان المصلحة هنا أخطر لتبقيهم بعقد يشبه عقد الجائز اه فقول المحشي وقيل يحمل على أربعة أشهر ليس في محله اه وهو قول لم تطمع عليه فانه لم يحكم في المباح خلافاً لذلك (قوله ولا يجوز الخ) نعم لو ضطررنا لبذل مال لعداء أسرى بعد بونهم ولا حاطتهم بنا وخفنا استئصالهم لنا وجب بذله ولا يباح ~~كون ذلك~~ لفساد العقد حينئذ ولا ينافي ذلك قولهم يندب فداء الأسير لان محله في غير المعذبين اذا أمن من قتلهم ومحل ذلك كله بعد استقراء الأسرى يلاذهم لان فكهم فهو راجع ينشد بترقب عليه ما لا يطاق أما اذا أسره طائفة منهم مسلماً وصرّوا به على المذنبين المكافئين فيجب مبادرتهم إلى فكه بكل وجه يمكن اذ لا هذر لهم في تركه حينئذ اه أفاده مر (قوله فلا تنهوا) أي تفضعوا وتدعوا إلى السلم بفتح السين وكسرها أي الصلح وأنتم الوارثون للعال أي والحال انكم الاعلون جمع الاعلى وأما له الاعلون فحذفت الالف لانتقام اسأكنة مع واد الجمع كما اصطقون قال ابن مالك

(قوله فن للتبعيض) فيه تطرأ له

(أو على أنه - في بداهه) أو لمسلم معين عدل ذي رأى (نقض العهد) وليس له أن يزيد على المدة المشروعة المقدمة والاشتمالية (فان كان بنقضه عتف جازت الزيادة) على الأربعة (الى عشر سنين) بحسب الحاجة لانه صلى الله عليه وسلم هادن قريشاً هذه المدة رواه أبو داود وفان زيد على الجائز من بطل في الزائد وينسب العقد اطلاقه (ولا يجوز) عقدها (على خراج يدفع اليهم) أي إلى أهل الحرب لقوله تعالى فلا تنهوا وتدعوا إلى السلم وأنتم الاعلون (ولا يجوز) السلم دفع مال أسيرك

واحذف من المقصور في جمع على • حذف المني ما به تكملا

(قوله لحقن دمه) أي المسلم وخرج به دفعه للمداراة كما دفعه الفلاح مع الصبار من صنع
الوجبة لهم وغيرها خوف منهم وكذا الرشوة التي تدفع لخادم أمير والجماعة على التسليم في ذلك
محبوس على قتل أو غيره وما يهديه المتمرص أميراً بالأسلحة الطاب عنه فكل ذلك دفع عن
نفسه وعرضه فهو من الإدارة المأمور به والظاهر أن منه ما لو كان هناك قرية يجوار العدو
وطالب من أهلها ما لامع عدم قدرتهم على قتاله لكثرة مثلاً (قوله ولو في غير هدنة) أشار بذلك
إلى أن كلام المتقدمين فيهم هو ذلك على وجه الاستعارة (قوله للمسلم) أي من
الآية وهي قوله تعالى لا تهنوا وتدعوا إلى السلم (قوله كان قتل قبل إسلامه) أي فانه يلزمه
القود حينئذ لكان له حال القتل (قوله فيه ذل) بضم الذال من باب نصر (قوله فان هادنهم
الامام الخ) مقابل بني مخزوم • كانه قال هذا اذا هادنهم • أي أمر جائز (قوله كنح) أي
كنشرط منع كما صرح به في شرح المنهج ويدل له قوله بعد فسد الشرط ومثل ذلك بسبعة أمثلة
(قوله فذل اسرانا) أي منهم وقوله ورد عطف على منع المسلط عليه شرط المذكور وكذا ما بعده
والواو في ذلك • أي أولان كل واحد منهما فسد على هدنة (قوله وأقلت) أي انقأت لانه
يسـمـعـل لازماً كما يستعمل متعة باوخرج برده الفضية بينهم وبينه قائم ساجدة (قوله وترك)
عطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص وقوله ما نسبته فتح اللام وما موصولة أو موصوفة
أي ما استولوا عليه لنا الصادق باعدنا بل المنهج أن مال الذي كذلك وقوله عندهم أي الصادق
باحدهم وهو صادق بشرط تركه لهم أولدني أو مسلم وقوله أو غيره أي كمال (قوله وعقد دمنة)
الواو بمعنى أو كما مر ولو عبر به المكان أول وقوله بدون دينار أي لكل واحد كان قالوا هادنا كم
على أن من طلب الجزية مخالفة دون له بدون دينار (قوله أو على أن يقيموا) الصواب اسقاط
لفظ على لازم ما ذكر من أفراد ما لا يجوز كما تقدم في الجزية فهو عطف على منع ولفظ على يقتضي
عطفه على ما لا يجوز فيكون مما يجوز بشرط مفسد أو ليس كذلك فتمام وإذهـم أهـقـل
(قوله لانه أحل حراماً) أي لو هضمناه وعلمنا بفساده وقوله والعقد عطف على الشرط في كلام
المتن ولا يضرب شرط تعميل الأول بينهما من الشارح (قوله فان جاءهم) أي من أهل الحروب
مطاعة لا بغير المهادنة بل ما سأل في وقوله مسلمان هو بالنسبة لا بعد مبدء ما اذا كان
إسلامه قبل الهدنة بخلاف ما لو أسلم بعد هادته عطى قيمته لبيده نعم لو هرب منهم بعد هادته
وغلب على سيده ومثل نفسه قبل الإسلام لم يعط سيده قيمته لعتقه بذلك حيثما خلاصه مالو
أسلم ثم هرب منهم بعد الهدنة فانه لا يعتق بذلك لان أموالهم محظورة حيثما فلا يملكها المسلم
بالأية لا بل يلزم سيده بأزالة ملكه عنه يعتق أو غيره فان لم يفعل باعه الامام على سيده لم
ورد قيمته لبيده أو هتقه الامام عن المسلمين ولهم ولاؤه ودفع سيده قيمته من بيت المال من مال
الصالح أما المرأة فلا يعطى زوجها مهر مطلقاً سواء أسلمت قبل الهدنة أو بعد هادته سواء كان
إسلامها قبل الدخول أو بعده على ما يأتي (قوله ولا زوجها مهراً) أي في صورة ارتفاع النكاح
بإسلامها قبل الدخول مطلقاً أو بعده ولم يسلم معها في العتقة كما هو معلوم (قوله لان الإسلام
الخ) تعميل عام في كل من العبد والمرأة وما بعده خاص بالمرأة وقوله أحال الأولى استأط همرته

لحقن دمه) ولو في غير هدنة
للمسلم (الان يجب ط به
العدو أو يؤسر) بفتح
السين (أو يلزمه القود
له) كان قتل قبل إسلامه
• كافر (في بديل) بهد
إسلامه لو أدته (الدية)
لبيده وعنه (فان هادنهم
الامام على ما لا يجوز)
كنح فذل اسرانا ورد مسلم
أسروه وأقلت منهم وترك
مالنا عندهم من مسلم
وغيره وعقد دمنة قائم بدون
دينار وعلى أن يقيموا
بأطباء أو يذهبوا الحرم
أو يظهروا الله ريدارنا
(فسد) الشرط لانه أحل
حراماً والعقد لا تفرانه
بشرط مفسد (فان جاءنا
منهم) يجب أو امرأة
(مسلمان) أو أسلمنا عندنا
(لم يعط سيده) قيمته
ولا زوجها مهراً لان
الإسلام هو الذي أحال
فيه وبين حقه

لأنه من الحلوة فهو ثلاثي قال تعالى وحال بينهم الموح أمال الربا في الحوالة كاحلت فلا تافا
 بكذا (قوله ولان البضع الخ) جواب عما يقال ان الهدنة تفيد الامان فلم يدفع له المهر بدل
 البضع (قوله فلا يشمله الامان) أي كما لا يشمل زوجته التي يلاذ الحرب وأما قوله تعالى وآتوهم
 أي الأزواج ما أنفقوا أي من المهور فهو وان كان ظاهره في وجوب الغرم محتمل لندبه
 الصادق به عدم الوجوب الموافق للأصل وهو براءة الذمة ووجهه أي عدم الوجوب على
 الوجوب القائم عندهم في ذلك وهو اعزاز الاسلام واما غرمه صلى الله عليه وسلم لهم المهر فلا نه
 كان قد شرط لهم رد من جاء تناحله منهم ثم نسخ ذلك بقوله فلا ترجموهن الى الكفار فغرم
 حينئذ لا متنازع ردها بعد شرطه (قوله فان أنقضوا العهد) أي ما تبصر مع منهم او منا بطريق
 النقص وهو ظاهر اماره الخيانة أو نحو التصرح كقتالنا أو مكاتبة أهل الحرب بعودة أي
 خال لنا أو نقض بعضهم بلا انكار باقيم قولاً أو فعلاً أو قتل مسلماً أو ذبح بدارنا أو ابوا عيون
 أو جواسيس الكفار أو سب الله تعالى أو نبيه صلى الله عليه وسلم وكنته ضمهم العهد ما لو أنقضت
 مدة الهدنة فبأنقضوا المأمن ان كانوا بدارنا فان كانوا بدارهم جازت الاغارة عليهم ولو بلا ما اذا
 لم ينقضوا العهد ولم تنقض المدة فان صحت لزمننا كف اذا ناولا ذى أهل العهد عنهم بقوله تعالى
 فاتموا إليهم عهدهم الى مدتهم وقوله فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم بخلاف اذى الحربين
 واذى بعضهم لبعض فلا يلزمنا كف عنهم لان مقصود الهدنة الكف عما ذكر لا الحفظ أو فسد
 بغناهم ما منهم وأئذ رناهم ان لم يكونوا بدارهم ثم لناقتناهم فان كانوا بدارهم فلما اقتناهم بدون
 اندار (قوله ما) أي مكاناً يأمنون فيه ولو بطرف بلادنا فيما يظهر ومن له ما ممان يسكن بكل
 منهم ما يقهر الامام بينهم ما فان سكن بأحد هملزمه ابلاغ مسكنه منهم ما على الوجه اه افاده
 م ر (قوله ومن أهل العهد) معطوف على منا والمراد بأهل العهد ما يشمل أهل الذمة (قوله ثم
 كانوا) أي صاروا حرراً أي محاربين أو ذوى حرب أو مبالغاة على حد ما قيل في زيد بعدل
 (قوله ويجوز امان الخ) هذا هو العقد الثالث مما يفيد الكفار الامان وهل هو باج بهب
 الاصل ونعرض له احكام أخر وهو على الاباحة مطلقاً ترد في ذلك التوري ومقتضى
 ما تقدم عن م ر في الهدنة الاول وتقدم ان عقده لا يختص به الامام بخلاف الجزية والهدنة
 والاصل فيه آية وان أحسن المشركين استخباره وخبر الصيحين ذمة المسلمين واحداً أي
 عهدهم وعقدهم الامان يسمى بها أي يقوم بها أدناهم وهو الأمة المسلمة المملوكة للكافرين
 أخفهم مسلماً أي نقض عهده بان آذى من خفقه فعليه لهنة الله والملائكة والناس أجمعين
 (قوله امان) أي تأمين كل مسلم من إضافة المصدر لفاعله وذكر المؤمن بكسر الميم خمسة شروط
 والمؤمن بفتحها ثلاثة وكان الاولى اسقاط كل لانها وان كانت ظاهرة في الكل الجبهي أي
 كل فرد لكننا قد نستعمل في الكل المجمعي أعني جملة الافراد المجتمعة فتوهم ارادة ذلك وليس
 مراداً (قوله غير صريح) لم يقل مكافأ يدخل السكران كما ساقى وكذا يدخل أيضاً
 السفيه والفاسق وان كان فسقه باعانة للعر بين علينا والاتقى ولو أمة لكافروا لهم للغير
 المار يسمى بها أدناهم ولان عمر أجاز امان بعد كل جميع الجيش اه افاده م ر (قوله محصوراً)
 المراد بكونه محصوراً ان لا ينسد باب الجهاد بتأمينه (قوله ونحو جاسوس) أي غير مضمون
 جاسوس (قوله لانه) أي الكافر منهم هو الا أهل دينه (قوله أي مقيداً ومحبوساً) أي وان لم

ولان البضع ليس بمالك
 فلا يشمله الامان فان
 نقضوا العهد وكانوا
 بدارنا (بلغوا المأمن) أي
 ما يأمنون فيه معنا ومن
 أهل العهد وما بالهدنة ثم
 كانوا حرراً (فياقنيهم
 ما في الحربين) (ويجوز
 امان كل مـ) (مختار غير
 صريح) ويجنون وأسير حراً
 محصوراً غير أسير ونحو
 جاسوس) (واحد ما كان
 أو أكثر كاهل قرية صغيرة
 فلا يصح الامان من كافر
 لانه مـ) ولا من مكرو
 أو صغیر أو مجنون كسائر
 عقودهم ولا من أسير أي
 مقيد أو محبوس لانه
 مقهور بأيديهم لا يعرف
 وجه الصلحة

يمكن مقيداً وخرج بذلك أسير الدار وهو المطلق يلازمهم الممنوع من الخروج منه فيصبح أمانه
 كأنه أسير على المعقود لا فالألا ينوي فلا يجوز له أن يقاتلهم وعليه قال الماوردي وإنما يكون
 مؤمنه آمنين بدارهم لا غير إلا أن يصرح بالأمان في غير هذه أقادهم وهو في شرح المنهج (قوله)
 كاهل ناحية وبلد) أي كبير لأن هذه هدنة وهي بمنة من غير الامام اه أقادهم في كلام
 الشرح مقيد بما إذا كان المؤمن غير الامام والاجاز (قوله) لا في باب الجهاد (يؤخذ من
 التعليق المذكور أن المراد بغير المحصور من أسير باب الجهاد بامانه وبالصور من لم يفسد
 بامانه ماذ كولا المذكور في الشكاح ويؤخذ منه أيضاً جواز امان الناس غير المحصورات إذا
 أسن من أهل الجهاد وأنه لو أدى أمان القرية الصغيرة إلى أسير باب الجهاد امتنع فضايط حصة
 الامان ما لم يقرب عليه ماذ كرفقوله كاهل ناحية وبلد مقيد بما إذا لزم على أمانهم أسير باب
 الجهاد فلا اعتراض عليه قال الامام ولو آمن مائة ألف من مائة ألف منهم فكل واحد لم يؤمن
 الا الواحد يمكن إذا ظهر الانسداد في الجميع قال الرازي وهو ظاهر أن أمنهم دفعة واحدة
 فان وقع مرتين فيمنع من جهة الاول فالاول الى ظهور الخلل واختاره النووي وقال انه مراد
 الامام (قوله) ولا أمان أسير) مصدره ضاف للمفعول بعد حذف الفاعل أي إذا أراد الواحد
 من أن يؤمن أسيراً فإنه يمتنع عليه لأنه لا يثبت فيه حق لئامن قتل وغيره فلا يفوت بالامان
 (قوله) قال الماوردي الخ) معقود وخرج به من هو بيده وهو من أسره فيؤمنه ان كان باقياً في يده
 لم يقبضه الامام اذ قاله في شرح المنهج (قوله) نحو جاسوس) أي لان ضرره ينعدي لجميع المسلمين
 (قوله) كطليعة) هو من يتقدم امام القوم ليطلع على أحوال العدو ثم يخبرهم او الجاسوس هو
 من ينقل الاخبار وهو في الاصل صاحب سر الشر والناموس صاحب سر الخير كافي البخاري
 هذا الناموس الذي كان ينزل على عيسى يسري الى جبريل لانه يسمى ناموساً وهي بذلك لان
 الله تعالى خصه بالغييب والوحى يقال نمست السر بنفخ النون والميم نمت بكسر الميم نمتا كقوله
 ونمت الرجل ونامتته وساررته وكالناموس الجاسوس بالحاء المهملة فهو صاحب سر الخير
 أيضاً (قوله) لا ضرر) أي للنفوس ولا ضرر لأى للغير أى لا يضر أحد نفسه ولا يضر غيره والخبر
 محذوف أي جائز ان في الاسلام والافهام واقعا (قوله) قال الامام) معقود (قوله) وشمل الخ)
 لانه قال غير صريح ويجنون ولم يقل بدلهم امكاف كما يربيه في المنهاج ولذا احتجهم بأن يزيد عقب
 ذلك وسكران (قوله) أربعة أشهر) متعلق بيهوز (قوله) ولا ضيف بنا) وأما الزائد لضعفنا المنوط
 بنظر الامام فهو هدنة وان عقد بلفظ الامان اعتباراً بجملة ما يجوز الى عشر سنين (قوله) حل على
 أربعة أشهر) وإنما لم يفسد العقد كافي الهدنة تبعين مقدار المدة هنا شرعاً لحمل الاطلاق عليه
 بخلاف الهدنة وشمل ذلك في الرجال أما النساء ومثلهن الخائف فلا يقيد بامانهم بمدة وكذا
 المال على المعقود والحاصل أن الهدنة فخر الامان من وجهين الاول ان اطلاق المدة يحصل
 في الامان على أربعة أشهر وفي الهدنة بفسد العقد والثاني أن الهدنة خاصة بالامام بخلاف
 الامان كما مر وإنما يصح الامان بما يقبضه موقود ما انقضاء صريحاً كان كامنك أو أجزتك
 أو لابس أو لا نزاع أو لا خوف عليك أو أنت في أمان أو كناية بنية كانت على ما ذهب أو كن كيف
 نمت ومنها الكتابة بالاسم المتناهي من فوق أو غير لفظ كرسالة بلفظ صريح أو كناية مع التنية ولو

ولا امان جري غير محصور
 كاهل ناحية وبلد لا
 في باب الجهاد ولا امان
 أسير أى وأمنه غير الامام
 قال الماوردي وغيره من
 هو بيده ولا امان نحو
 جاسوس كطليعة لا كغفار
 فغير لا ضرر ولا ضرر قال
 الامام وينبغي أن لا يبلغ
 المامن وشمل ماذ كونه
 جواز الامان من السكران
 (أربعة أشهر) فاقول ولو
 زاد عليه ولا ضعف بنا بطل
 في الزائد فقط تفريفاً
 للمدة فان أطلق حل
 على أربعة أشهر ويبلغ
 بعد هذا المامن وقولي بمقدار
 الى آخره من زياد

(قوله) بخلاف الهدنة) أى
 قائم لم تقصر في خصوص
 أربعة أشهر زمانه

(ولو نحاكم) عندنا

نكاح أو غيره (ذميان

أو مسلم وذمي أو معاهد

أو هو) أي معاهد (وذمي

وجب) علينا (الحكم)

بيننا ما لا خلاف في غير

الأولى والأخيرة وأما في ما

فلقوله تعالى وأن احكم

بينهم بما أنزل الله نعم لو

ترافوا الينا لنشرب خمر

لم نخدعهم وان رضوا بحكمنا

لأنهم لا يفتقدون تحريره

قوله الرافعي في باب حد

الزنا وفي معنى المعاهد

المؤمن وخرج بما ذكر

المعاهدان والمؤمنان

والحريريان وبعض هؤلاء

مع بعض والحري مع

المسلم أو الذمي وذمي

بما ذكر أولي معاصيه

• (باب الخراج) •

(الارض) المأخوذة من

المسلمين (ان فتحت

عنوة) أي نهرا كارض

مصر

(قوله لا احتمال انهم اشترطت

لهم) فيه انه ان كان المراد

انه اشترط لهم الملك فالخراج

حينئذ يجوز به سقط باسلامهم

كما نص عليه شيخ الاسلام في

شرح البهجة وغيره وان

كان المراد انه شرط لهم

السكنى والاتقاع فقط دون

الملك فالخراج حينئذ أجرة

لا تسقط بالاسلام

الملك ايوت المال لا واضح فتدبر

كان الرسول كافر أو مدينا موقفا بغيره وإشارة فهمة ثم ان كانت من فاطق فكناية مطاوعا ولا
يعتد بإشارته الاشارة في الاتقاء والاجازة أو من أخرس واخص به فهمه فاطنون فكذلك
والانصر بجهة أما غير المفهمة فلا غنى ويصح مع التعليق بالغير وكان جائز بدفعه أمنتك ولا بد
فيه من القبول من الكافر على المعاهدة فان رده كقوله ما قبلت أمانك أو لا أو منك بطل وكذا ان
سكت في الاصح ويمنع بهذه من ان لم يخف خيانته والاتب هذه الامام أو المؤمن بكسر الميم أما
المؤمن بفتحها فلا بد منه متى شاء كنه متى بطل أمانه وجب بدفعه ما منه (قوله ولو نحاكم
الخ) المراد طلب أحدهما الحكم والضابط في الوجوب ان يكون أحد الطرفين ذميا أو مسلما
والآخر غير ذمي ووجه ذلك أربع صور الأولى والأخيرة لا مسلم فيهما أو غيرهما فيهما مسلم
فقوله أو معاهد أي أو مسلم ومعاهد أي معاهد (قوله وجب علينا الحكم) ونفترضهم على ما تقرر
عليه وبطل ما يطل عندنا على تفصيل مرتي النكاح (قوله لا خلاف في غير الأولى والأخيرة)
كأنه قال بالاجماع لوجود المسلم حينئذ بخلاف الأولى والأخيرة بخلاف فيهما ما خلاف لعدم
وجوده وقوله أما في ما أي الأولى والأخيرة (قوله نعم الخ) استدراك على الأولى والأخيرة أما في
غيرهما ما في حقه المسلم (قوله لأنهم لا يفتقدون تحريره) لا يشك على ذلك حد الحنفى بشرب
مالا يسكر لانه يعتد بحرمة جنس المسكر في الجملة ولان من عقيدته ان العبرة بذهب الحاكم
المتراعى اليه ولا كذلك هم (قوله وبعض هؤلاء مع بعض) تحته ثلاث صور فالجمله ثمان صور
لا يجب الحكم بينهم فيها

• (باب الخراج) •

أي محل أخذه على الاتقاع بالارض وعدمه وهو مال يؤخذ من المنتفع بها (قوله عنوة) دفع
العين كما في شرح المنهج (قوله كارض مصر) على الصحيح فيها أي في المدينة وأما أرواها فتفت
صلحا كما ذكره الشوري في حواشي المنهج وقوله سم عن افتاء شيخ الاسلام فأرضها فاعلموا كذا
لأنه لا حين وتورث ولا ينافي ذلك ضرب الخراج عليهم الاحتمال انهم اشترطت لهم في نظير دفع
الخراج ثم أسأوا بعد ذلك فلا يسقط باسلامهم لان وضعه بحق اذ هو أجرة للأرض فلا تغير
بطرياق الاسلام ونقل عث عن عمر مانه واعلم ان أراضى مصر ودورها وما يوجد منها
بيد أحد يقضى له بملكه باليد ولا يجوز ضرب خراج على ما بأيدي أهلها وذلك لاننا انما
فتحت عنوة لكن لانهم رضوا عندهم وقته أو ما في بعض التواريخ أنه وقته
لا اعتبار به لان الاحكام الشرعية وما يتعلق بها لا ينفى على مثل هذه التواريخ التي لم يعلم
نبوتها وحينئذ نقول فيها يجوز بأيدي أهلها أو قبائله ملوكها أو غيرهم انه يجوز ان يكون
انقل من الغائبين بطريق شرعي لغيرهم وهكذا الى أن وصل الى من هو بيده أو الى من وقته
من الملوكة أو من غيرهم ويجوز أن يكون انقل من الغائبين الى ورثتهم وهكذا الى المالك
الآن أو الواقف ويجوز أن يكون مات الغائب ون من غيره ورثة فصول بيت المال فتصرف
فيه الأئمة بالتقليد وغيرهم مما يجوز لهم في أموال بيت المال فيجوز انفراد أهلها على ما بأيديهم
والحكم بجهة وقف الملوكة وغيرهم ولا يجوز ضرب خراج على ذلك اه وحينئذ لا يشك
ابقاء الكتابين باقليميه أو كذا في الاحتمال ان تكون موجودة بمصر ثم انصت بها أبنينا
كما ترى في باب الجزية وعرضها ما بين الجنوب والشمال نحو الاثنين وما وطولها ما بين المشرق

(قوله خوف استغفال
الغنائين بالمالحة) أى
فلذا أخذها من الغنائين
ورققها عليهم وأجرها لأهل
تلك الاماكن (قوله
والمسموع الخ) فسمه أن
كلام م ر ليس قولاً آخر
بل هو بيان لجله المساحة
بان يضرب ستون ذراعاً
مقدار الطول في ستمين
مقدار العرض فيحصل
ثلاثة آلاف وستمائة وهى
جله مساحة الجريب

والشام والعراق (فهى
غنية فان استرضى الامام
الغنائين) فيها ينقصهم منها
بعض أو بغيره (ورققها)
عليها (ورضع عليها خراجاً)
بان اجرها (لزم) المستأجر
(دفعه في) حاله (الكفر
والاسلام وهو اجرة) تؤدى
كل سنة مثلاً لاختلافه قد
الا هم فالاهم ويجوز بيع
ما ينقص الغنائين وقسمه غنة
بينهم ويجوز قسمه ما ينقصهم
(أو) فقت (صالحاً) كارض
مكة (وشرطت لافكاد ك)
فيها لو فقت غنة (أو)
شرطت (اهم على أن يؤدوا
عنها خراجاً لكل سنة
في كل جربة)

والمغرب نحو أربعين يوماً (قوله والشام) أى دمشق والقري أما مدنه ففقت صلحاء أفاده
في شرح المنهج (قوله والعراق) لو قال وسواد العراق لكان أولى لان العراق بعض السواد
وكاف فتح غنة قال سواد أزيد من العراق بخمسة وثلاثين فرسخاً لان مسافة العراق مائة وخمسة
وعشرون فرسخاً في عرض ثمانين والسواد مائة وستون في ذلك العرض ووجه العراق بالكثير
عشرة آلاف فرسخ ووجه سواد ما ثمان عشرة ألفاً وثمانمائة على الصواب هى سواد الكثرة
زرعه وشجره والخضرة ترى من البعد سواداً وعراقاً لا يستواء أرضه وخلقها عن الجبال
والاودية اذ أصل العراق الاستواء (قوله فان استرضى الامام الغنائين) أى كافعل أمير المؤمنين
عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه في سواد العراق فانه بعد قسمته بين الغنائين وأهل الخمس
واختياراً لملكه بذلوله فوقفه ما عدا البيعة ومساكنه وأجره لاهله بخراج مالهوم اجارة مؤبدة
للمصلحة الكلية فيمنع لكونه وقفاً يبعه ورهنه وهبته وليس لنا اجارة مؤبدة الا في هذه الصورة
والباقي له على وقفه خوف اشتغال الغنائين بالمالحة عن الجهاد قال الزياى وقدره
أى الخراج في كل سنة ما فرضه عثمان بن حنيف لما بعنه عمر رضى الله تعالى عنه ما هو هو في
كل سنة على جريب الشعير درهمان وجريب الحنطة أربعة وجريب الشعير وقصب السكر
سنة كذا في الروضة واعترض بأنه تحيف وصوابه القضية بالمجبة وهو الرطبة وجريب النخل
ثمانية وجريب السكر عشرة وجريب الزيتون اثنا عشر والجريب عشرة قصبات كل قصبة
سنة أذرع بالهاشمى كل ذراع ست قبضات كل قبضة أربع أصابع فالجريب مساحة مربعة
من الارض بين كل جابين منها ستون ذراعاً هاشمياً وهو المسمى بالقدان اه وقال م ر ووجه
مساحة الجريب ثلاثة آلاف وستمائة ذراعاً اه والمسموع عن المشايخ الاول (قوله ويجوز
بيع ما ينقص الغنائين) أى من غير وقف وقوله ويجوز قسمه ما ينقصهم أى من غير بيع فله فيها
غنم ثلاث خصال وخروج بالغنائين غيرهم من الخمس كذوى القربى فليس للامام تعرض
لحقهم الا اذا بذلوله ووقفه كما مر (قوله وأقت صلحاء الخ) ولا يسمى المأخوذ خراجاً الا في هاتين
الصورتين وأما ما يؤخذ الآن من القلاحين فلا يسمى خراجاً بل اجرة تؤخذ منهم على وجه
الظلم وسببه أن الارض ملك الغنائين ولم يبلغها من زمن عمرو بن العاصى أن الامام جمع الغنائم
وقسمها اه عبد البر وهو مبنى على أن قري مصر فقت غنة وهو خلاف الصحيح والصحيح أنها
فقت صلحاء وضرب عليها خراج كما مر فأصل وضعه بحق وان زادوا فيه ظلماً (قوله كارض مكة)
أى فأنهم اقتبعت صلحاء لاية ولواها لملككم الذين كفروا يبعى أهل مكة واقوله تعالى وهو الذى كف
أيديهم عنكم وأيد بكم عنهم بسطن مكة ولما بع منهم من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي
سفيان فهو آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن ومن أعاقب بابه فهو آمن فأضاف الدار لابي سفيان
والأضافة تقتضى الملك وما كنتم اراضها الحياة ملك يتصرف فيه كسائر الاملاك كما عليه
السلف والخلق وفي الاخبار الصريحة ما يدل لذلك وأما خبر مكة لا يباع رباعها ولا يؤجر دورها
فضعيف وان رواد الحاكيم الاول عدم بيع أرضها واجارتها خروجه من خلاف من منع
ذلك أما البناء لم يجز فيه خلاف اه شرح المنهج بزيادة (قوله أو شرطت لهم) لعل المراد بقاؤها
لهم على حكم ما هى بأيديهم على حسب ملكهم السابق وحينئذ نقوله على أن يؤدوا عنها أهل

المراد كل يؤدى عن ملكه وعلى هذا فالمراد ان تفاوت الاملاك وانظر ذلك مع قوله على عدد رؤس من عليهم الجزية فان ظاهرا ان تؤخذ من عليهم الجزية وان لم يكن لهم ملك وانما لا تؤخذ من غيرهم وان ملك فليجوز له شوبرى وهو مردود لان قول الشارح عند التوزيع يدفع ذلك لان معناه انه بحيث لو وزع المأخوذ منهم لم لاصاب كل حالم دينار ولا يلزم من ذلك انما لا تؤخذ الامن خصوص من عليهم الجزية دون غيرهم ولا أنهم يتفاوتون في القدر المأخوذ بحسب الاملاك أو يتساوون فيه بل ذلك أمر يصططعون عليه فيما بينهم أو بحسب ما ينشرون عليهم (قوله في شرط الخ) أى ان كان قبل اسلامهم ما بعده فلا يشترط ذلك

• (باب السابق) •

بالسكون مصدر سبق أى تقدم وبالتحريك المسال الموضوع بين أهل السبب باق وهذا الباب لم يسبق الشاننى رضى الله تعالى عنه أحد الى تصنيفه فهو أول من أدخله في الفقه وكان جيد الرى فيصيب تسعة من عشرة ويخطئ عمداني العاشرة مخافة أن تصيبه العين وناول النبي صلى الله عليه وسلم سعد بن أبى وقاص يوم أحد ألف سهم رضى بها وأصاب في الجميع وفى كل واحد يقول له ارم فذاك أبى وأبى ولم يحفظ ذلك لغيره أنه قد أصاب الى الله عليه وسلم ألف مرة بأبويه وتجوز المقالة المذكورة لغيره صلى الله عليه وسلم وقيل تسكره ويكره كراهة شديدة ان عرف الرى تركه لخبر مسلم من تعلم الرى ثم تركه فليس هنا أفندعهى والمناضلة آكد من شققتها للآية ونظير السبب ان ارموا واركبوا وأن ترموا خيرا لكم من أن تركبوا ولأنه ينفع في المضيق والسعة (قوله على الخيل) أى وتسمى بالرهان وقوله والسهم أى وتسمى بالمناضلة من فضله بمعنى غلبه فالسبق يعمها فلا حاجة لقول أصله والرى ومثله أبو ثجاج ولا ترقى في السهم بين العربية وتسمى النبل والجمية ويقال لها التركة وتسمى الشاب (قوله يصح) أى يحل فعله والعقد عليه ثم ان قصده الجهاد كان سنة للاجماع والآية وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة نصر صلى الله عليه وسلم القوة فيها بالرى أو قصده الحرام كقتل محرم أو قطع طريق فهو حرام أو المكروه كأن يمدح عند الاصابة ويذم صاحبه فكرهه وفى الوجوب نظر ومضى عليه الزكشى وقد يصور عما اذا عين طريقا للجهاد الواجب عليه عيناً لانه وسيلة للجهاد فان لم يقصد شيئا فهو مباح وهو الاصل فيه فمعتبره الاحكام الخمسة على خلاف الاصل فيما أصله الاباحة (قوله على خيل الخ) ذكر خمسة من الحيوانات اثنان من ذوات الخف وهو لحمل لا عظم الابل والتميلة وثلاثة من ذوات الحافر وهو ما كان مدورا الخيل والبغال والحمير وأملذوات الظلف وهو ما كان مشقوقا كالبقرة فلا تجوز المسابقة عليها بعوض وذكر من غير الحيوانات ثلاثة (قوله ورماح) ومنها المزاريق لانها رماح قصيرة (قوله واجمار) أى بان يرمى بها الى الهدف بخلاف اشائها المسماة بالعلاج بان يراهنه على رفعها من الارض فلا تجوز وكذا المراماة بان يرمى بها كل منهما الى الآخر فلا يصح العقد عليها وهى حرام ان لم تغلب السلامة ومنه ما جرت به العادة فى زماننا من الرى بالجريد للغة لا فيجوز الا اذا كان عندهما حذق بحيث تغلب على ظنهما ما سلامتهما منه فلا يجزى حيث لا مال ومثل ذلك التقاف بالنا والمناوة وقوله العامة بالدال وكذا لعب الهلوان وكل أنواع اللعب الخطرة كاللحم فنجوز من الخادق العارف بها حيث خلت عن

(قوله للآية) الآتية
وهى واعدوا لهم ما استطعتم
من قوة فقد فسرهما صلى
الله عليه وسلم بالرى كما سبق

في شرط بلوغه ديناراً عن
كل حالم عدد التوزيع على
عدد رؤس من عليهم
الجزية

• (باب السابق على الخيل
والسهم ونحوهما) •

(يصح السابق على خيل
وابل وقيلة وبغال وحمير
و) يصح (على سهم ورماح
واجمار) باليد

الخصام المعروف عند أهلها أو غلبت السلامة وكذا اصطفاها الحية فيجوز للعاق في صفة من ان
 غلب على ظنه سلامته من أو قصد ترغيب الناس في اعتماد معرفته ومع كون لعب الهلوان
 حلالا إذا مات منه يكون عاصيا إذا التزم سلامة العاقبة كما علمت (قوله وبالقلاع) بكسر الميم
 وقوله وعلى كل آلة حرب من عطف العام ولو قدمه وجعل ما قبله من الاله لكان أنسب (قوله
 كسلات) بكسر الميم جمع سلة وهي ما يخاطبها الظرف بأن توضع في القوس ويرمي بها ومثلها
 الابوبكسر الهمزة (قوله ومنجنيق) بفتح الميم والجرم وهو آلة ترمى بها الحجارة كرجعة
 الوالى (قوله ولو بعوض) ولومن أجنبي على ما يأتي اهـ قل (قوله لاسبق) هو يفتح الباء العوض
 أى لا عوض يؤخذ ويرى بالسكون مصدر أو الرواية الاولى تدل على الجواز بعوض فيكون
 بلا عوض من باب أولى والثانية صادقة بجواز بعوض ودونه وقوله الا في نصل بسكون الصاد
 المهمة أى سهام أى الا في مسابقة على نصل هذا على الرواية الاولى وأما على الثانية ففي معنى
 على أى لا مسابقة الاعلى نصل وكذا ما بعده وقوله وأخف أو حافر على تقدير مضاف أى ذى
 خف أو حافر فالاول كالابل والثاني كالخيل وخرج بذلك ذوات الطائف كما مر وزاد بعض
 الكذابين في الحديث أوجناح بفتح الجيم وله حكاية مشهورة وهي ان أيرام من الامراء كان
 مشغوفاً بالاصطفا بالطين ورمع غلامه فذهب اليه بعض الناس وأراد التقرب اليه فزاد في
 الحديث ما ذكر وكان ذلك الامير موثقاً قال لا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم اشتغل بذلك
 كان سبباً في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وترك ما هو فيه فقول الشارح وقيس
 بما فيه أى من النصل لامن الحيوانات فلا يقاس على ما ذكر فيه منها غيره (قوله وكرة محجن)
 وتسمى كرة من رطلان وهي بالتحفة المعروفة الآن بالكرة وضافتها الى المحجن المسمى
 بالصولجان لانهم تضرب به وهو بكسر الميم وفتح الجيم بينهما صامته سائلة صامحة
 الرأس أى كرة تضرب بالمحجن (قوله ويندق) أى يرمى به الى حفرة ونحوها والمراد به ما يؤكل
 ويلعب به في العيد ما يندق الرصاص والطين فتصيح المسابقة عليه ولو بعوض خلافاً لمصنف
 كما سبأنى لانه فكاهية في الحرب أشد من السهام (قوله وعموم) أى السباحة في الماء وهو علم لا
 ينسى ومثله الصراع بكسر أوله ويقال بضمه وهو المسمى عند العامة بالخباطة والشاطر يج
 وكسر أوله المجمع والمهمل والمنقلة والسيجة والخاتم والوقوف على رجل ومعرفة ما بيده من
 شفع ووتر ومسابقة بسفن وإقدام فكل ذلك جائز بلا عوض لانه يحتاج الى حساب في بعضه
 ففيه فرسية وأما ما صار عليه صلى الله عليه وسلم ركنا على شياه فاجابوا عن ابان الغرض أن يريه
 شدته ليس لم يبدل انه لما سلم رده عليه غنة وقبل ردها عليه قبل اسلامه وهو ما ذكره في الخصائص
 بخلاف الطاب فخرام مطاقا وكذا هارشة الديكة ومناطحة الكباش لانه سفة ومن فعل قوم لوط
 الذين أهل بهم الله تعالى بنوهم والطاولة وهي المسعاة بالنرد الوارد في حديث من لعب بالنرد
 فقد عصى الله ورسوله وهو ما يلعب به في القهوة (قوله فلا يصح السبق عليه) ويحرم لانه من
 القمار المحرم وقوله بعوض خرج به ما إذا كان بلا عوض فباح (قوله لا يهاجم ذلك ادخال البندق)
 أى بندق الرصاص أو الطين الذى يرمى به بالقوس لانه وان كان نافعا في الحرب لا يسمى آلة حرب
 وهذه طريقة مرجوحة منى علم المصنف والمعتقد أنه يجوز المسابقة عليه كما مر والبندق

وبالقلاع (و) على (كل
 آلة حرب) كسلات
 ومنجنيق ولو بعوض تلعب
 لاسبق الا في نصل أو خف
 أو حافر رواه الشافعي
 وغيره وصححه ابن حبان
 وقيس بما فيه كل آلة حرب
 بخلاف غيرها كما مر وكرة
 محجن ريندق وعموم فلا
 يصح السبق عليه بعوض
 وقول كل آلة حرب أولى
 من قوله وكل نافع في الحرب
 لا يهاجم ذلك ادخال البندق
 ونحوه

(و يجوز اخذ العوض عليه) أي على السبق (من الامام وغيره ولو من أحد المتسابقين) كان يقول من سبق منك لانه في بيت المال أو على كذا أو ان سبقتني فلان على كذا أو سبقتك فلا شيء لي عليك لما في ذلك ٤٧٥ من الحديث على تعلم القروسية

وغيرها وبذل مال في طاعة

(فان أخرج كل منهما مالا)

على انه ان سبق الآخر

فهو له (لم يجز) لار كلاهما

متردد بين أن يغنيهما وان

يغرم وهو صورة التماس

المحرم (الاجمال) كقول

لهما) ومركوبه كقول

لأمر كوبيهما) ان سبق أخذ

مالهما وان سبق لم يغرم

شيئا كما يعلم بما يأتي فيجوز

وتعبري بالمر كوب أعسم

من تعبري بالقرس (فان

سبقهما أخذ الماين) جاء

معاً وأحدهما قبل

الآخر (أو سبقاه وجاء

معاً أولم يسبق أحد فلا

شيء) لاحد عدم سبق

الحمل وعدم سبق أحدهما

الآخر (أو جاء مع أحدهما)

وتأخر الآخر (فان هذا

انفسه ومال المتأخر للمحال

والذي معه) لانها سبقاه

(والا) بأن توسطهما أو

سبقاه وجاء أمرتين أو

سبقته أحدهما وجاء مع

الآخر (فان المتأخر

لأول) سبقه اهـ ما وقول

أولم يسبق أحد من زبادي

وقول والاعم ما عبر به

(وبشروط) سبق شروط

منها علم مبدا) يبدأ منه

الراكان أو الراميان (و) علم

المنفي في كلام الاصحاب المراد به ما يؤكل ويرعى به في حفرة أو نحوها (قوله ويجوز اخذ
العوض عليه) ويعتبر في بآذله لا قابله اطلاق تصرف فلا يسب لاولي صرف شيء من مال مولى فيه
بجلاف تعلم نحو قرآن أو علم أو صنعة اهـ مر (قوله وغيرها) وهو كتابة العدو (قوله وبذل
مال) أي والمأخذه من بذل مال الخ (قوله القمار) بكسر القاف ككتاب مصدوق قال في الخلاصة
• انما فعل القمار والمفاعلة • وهو التردد بين الغنم والغرم (قوله الاجمال) بكسر اللام مع
بذلك المعجزة العقدية حلالاً أو حلال المال بسببه ويكفي واحداً كثر من اثنين (قوله كنز
اهما) أي مساو لاحدهما المساوي لا آخر وليس المراد أن تكون قوته قدر قوتهم ماعا ولا ان
يجري مر كوبه قدر جري مر كوبيهما معاً (قوله ان سبق أخذ مالهما الخ) لا بد من التعرض
لذلك في صلب العقد والافلاشي له (قوله فيجوز) تفريع على الاجمال (قوله فان سبقهما الخ)
حاصل ما ذكره متناوشر حاشيان صور ثلاث بعد الاو خمس قبلها وهي أن يسبقهما أو يجيئان
معاً أو مر تباً أو يسبقاه ويجيئان معاً أو لم يسبق أحدهما فله أربعة أو يجيئ مع أولاهما أو يتأخر
الآخر أو يتوسطهما أو يسبقاه ويجيئان مر تباً أو يسبقه أحدهما أو يجيئ مع المتأخر فيأخذ
الحمل جميع العوض في الاولين ولا شيء لاحد في الثانيين بعدهما أو يشارك الحمل السابق في مال
المتأخر في الخامسة ومال المتأخر للسابق وحده في الثلاثة الأخيرة • هذا مبسطها على ترتيب
ما ذكره وأخصر منه أن يقال اما ان يسبقهما ويجيئان معاً أو مر تباً أو يسبقاه ويجيئان معاً
أو مر تباً أو يتوسط بينهما أو يجيئ مع أولاهما أو يتأخر معاً أو يجيئ الثلاثة معاً وحكمها ما ذكر
(قوله فلا شيء لاحد) أي فمال كل لنفسه ولا غنم ولا غرم (قوله للمحال والذي معه) فيأخذ
الحمل في هذه على سبيل الاشتراك وفي الصورتين الاولىين على سبيل الاختصاص (قوله
ويشترط للسبق شروط) أي أحد عشر غاية مشتركة بين المسابقة والمناظرة وثلاثة خاصة
بالمناظرة فجعله شروطها أحد عشر (قوله علم مبدا الخ) أقط شرطاً قبل هذا ذكر في المنهج
وهو علم المسافة بالافرع أو المعايير ثم قال فلو أنهم لالاهة يعني المسافة والمبدأ والغاية أو
بعضها وشروط العوض لمن سبق أو قال ان اتفق السابق دون الغاية لواء أحدهما فالعوض له لم يصح
للهل هذا كما اذالم يغلب عرف والا فلا يشترط شيء من ذلك بل يحمل المطلق عليه اهـ (قوله
يفتني اليه) أي المذكور من الغاية أو ذكرها باعتبار معناه وهو الآخر وفي بعض النسخ
اليها وهي ظاهرة (قوله وكذا الراميان) انما فصل بكذا لان قوله ان ذكرت قبدي في الراميين
فقط وأما الراكان فليس شرط فيه • ما علم الغاية مطاقاً ذكرت أو لا قال في شرح المنهج أما اذالم
تذكر الغاية في الراميين فلا يأتي اشتراط العلم بها فلو تناضلا على أن يكون السابق لا بعدهما
رمياً ولا غاية صح العقد وبذلك علم أنه لا يأتي حينئذ اشتراط العلم بالمسافة أو غاؤه على ذلك يشترط
استواء القوسين في الشدة واللين والسهمين في الخفة والوزانة اهـ (قوله ان ذكرت الغاية)
أي فذكرها ليس بشرط في الرمي فلو شرط أن العوض لا بعدهما أو مبداً جاز كما مر والخامس
انه ان اطر د عرف لم يشترط ذكر المبدأ ولا الغاية ولا علمها مطاقاً ولا بشرط ذكرهما في السابق
دون الرمي فان ذكرت الغاية فيه شرط علمها (قوله وعلم عوض) أي جنسا وقدر او صفة وقوله
عينا أي معيناً ويكفي في علمه مشاهدته وقوله أو دينا أي في الأمانة وعلمه بالوصف سواء كان حالاً

(غاية) يفتني اليه الراكان وكذا الراميان ان ذكرت الغاية (و) علم (عوض) عينا كان أو دينا كالأجرة

فلو شرطاً عوضاً مجهولاً ككتاب غيره موصوف ٤٧٦ لم يصح العقد (فان أخذ به رهن أو ضعيف جاز) كسائر أوضاع العقود

أو مؤجلاً أو بعضه كذا أو بعضه كذا كافي مر (قوله عوضاً مجهولاً) مثله ما لو عقد بغير مال
ككتاب وقوله لم يصح العقد أي واستحق السابق أجرة مثله كافي مر (قوله فان أخذ به) أي
بالعوض الذي في الذمة فقط وقوله أو ضعيف عطف على رهن أي ضامن وكقيل وفي بعض النسخ
أو ضعيف يضم أوله فعل مبنى للمجهول معطوف على أخذ (قوله ومنها كونه) أي السابق
الشامل للرهن وقوله ارم عشرة أي من السهام عن طريق الوكالة فان كان صوابك أي أصابتك
وهو من تمام الصيغة (قوله لانه يفاضل) أي يبالغ بنفسه (قوله أولى مما عير به) وهو ما لو قال
ارم عشرة أرشاق أي رميات فان أصبت منها في خمسة فذلك على دينار فالاصل يقول يطلانها
والمعقد جوازها لانها اجعالة (قوله ولو عن الاول فقط) أي وان سادى من قبله كالثاني مثلاً
وسواء كان الاول مساوياً للمقابل الأخير أو لا خلافا لما ذكره بعضهم (قوله وعدم زيادة غيره)
أي غير الأخير كالثاني في مثال المصنف فانه لم يزد على الاول وان ساواه وظاهره أنه يجوز جعل
عشرة للاول وثمانية للثاني ونسبة تقديم الثمانية للثالث لان الأخير نقص عن الاول ولم يزد
الثاني على الاول بل نقص وهو كذلك خلافاً لما ذكره بعض الحواشي فالشرط عدم زيادة
غير الأخير على من قبله كالاول سواء نقص عن الأخير مثلاً أو ساواه أو زاد عليه فلا يشترط
عدم زيادة الأخير على من قبله عن يلى الاول قال في المنهج وشرحه ولون سابق جمع ثلاثة فأكفر
وشرط للثاني مثل الاول أو دونه صح لان كل واحد يجبته - أن يكون أولاً أو ثانياً في الاول
ليفوز بالعوض وأولاً في الثانية ليه فوز بالآخر قال في المنهج فان شرط للثاني أن أكثر من الاول لم يصح
بالنسبة للثاني فكأنه لم يكن أو الأخير أقل من الاول صح والافلاو كذا لو كانا اثنين فقط وشرط
لثاني مثل الاول فيفسد اه بزيادة (قوله وبذلك) أي بهذا المثال (قوله من اشتراط ذلك
الخ) وجهه أن كلا منهما لا يجبته في السابق لوقوعه بالعوض سبق أو سبق وتقدم عن شرح المنهج
عله القول المعقد التي ترد هذه العلة (قوله تساوى المتسابقة في المبدأ والغاية) فلو شرط تقدم
مبدأ أحدهما أو غايته لم يجوز لان المصود معرفة - مذاق الراكب أو الراعى وجوده سير
المركوب وذلك لا يعرف مع تفاوت المسافة لا يقال ان يكون السابق بسبب قربها الى الخلق
القارس مثلاً اه شرح المنهج بزيادة (قوله بالاندور) راجع للشرطين قبله أي امكان السابق
وامكان قطع المسافة قال في شرح المنهج فلو كان أحدهما مضطرباً قطع بغلافه أو فارها أي
جيدا السيرة قطع بتقدمه أو كان سبعة ممكناً على ندور أو لا يمكنه قطع المسافة الاعلى ندور ولم يجوز
اه بزيادة (قوله الغرض) بفتح الغين المجهدة والراء أي ما يرى اليه من نحو خشب أو جلد أو
قرطاس اه شرح المنهج (قوله طولا وعرضا) أي وممكناً أي تخشاً وكذا يشترط بيان ارتفاعه
من الارض كذراع ان لم يغلب فيه عرف كما ذكر في قدر الغرض قال في شرح المنهج فان غلب
فلا يشترط بيان شيء من مائه يعني قدر الغرض وارتفاعه بل يعمل المطلق عليه اه (قوله وبيان
البادى بالرعى) أي فلا يشترط الترتيب بين مائه - حذراً من اشتباه المصيب بالخطى ولو صباهما
اه شرح المنهج (قوله أولى من قوله خمسة شروط) ذكر منها المحال والاربعة المذكورة في المتن
(قوله لانها لا تنحصر فيها) أي في الخمسة

• (كتاب الحدود) •

اللازمة (و) منها (كونه
بين اثنين) فاكثروا لوقوع
ارم عشرة عني وعشرة
عنه فان كان صوابك في
عشرتك أكثر فذلك على
كذلك الميزان لانه يفاضل
نفسه بنفسه وقولنا لو قال
ارم عشرة الى آخره أولى مما
عير به لانه وجهه ضعيف
(ويجوز جعل بعض المال)
المأخوذ على السابق (لثاني
السابق) واغـيره بشرط
نقص الأخير ولو عن الاول
فقط (وعدم زيادة غيره على
من قبله) فلو تسابق ثلاثة
وشرط للاول عشرة وللثاني
منه وللثالث تسعة صح
وبذلك علم أنه لا يشترط
نقص غير الأخير عن الذي
قبله فاذكره الاصل من
اشتراط ذلك ضعيف ومن
الشروط تساوى المتسابقين
في المبدأ والغاية وامكان
سبق كل من الراكبين
والراعيين وامكان قطعه
المسافة بالاندور وتعيين
القرسبين ولو بالوصف
وبيان قدر الغرض طولا
وعرضا وذكر الغرض ولم
يغلب عرف وبيان البادى
بالرعى فقولنا شروط منها
أولى من قوله خمسة شروط
لانها لا تنحصر فيها

• (كتاب الحدود) •

(قوله اذا المطلوب)
 أن يقول والمطلوب فيها
 السر (قوله حيث كان من
 الجنس) أي بخلافه اذا
 اختلف بان زنى وهو غير
 محصن ثم زنى وهو محصن
 فيجد ثم يرجم رابع (قوله
 عند الموت) أي عند أسبابه
 (قوله لم يسقط عنه الحد)
 أي في الدنيا بل يحبس بمشكال
 كذا قال بعضهم

جمع حد وهو وفاة المنع
 وشربا عقوبة معينة على
 ذنب (هي) ثلاثة (قتل
 وقطع وضرب ولومع) صواب
 أو (نفي فالقتل) يكون
 (في) أربعة (الردة) لما رقت
 باب أحكام المرتد (و) في
 (زنا المحصن) لا مره صلى
 الله عليه وسلم بالرجم فيه
 في أخبار مسلم وغيره (و) في
 (ترك الصلاة) كسلا لما
 مر في الباب السابق (و) في
 (قطع الطريق مع قتل) من
 القاطع له صوم يكافئه لما
 ساقى في بابه (والاحسان)
 المأخوذ مما تقدم (يحصل
 بجرية وبلوغ وعقل
 ووطء) بقبيل أو فيه (في
 نسكاح صحيح

أي بيان أحكامها ومقاديرها وأسبابها ولما كان استقرار العدم مطلوباً في أسبابها اذا المطلوب
 قيم الاستقرار عن الجهاد وغيره وشرعت حفظ النفس والدين والنسب والعقل والمال
 فشرع لحفظ الاول انقصاص وللثاني قتل الردة وللثالث حد الزنا ولرابع حد الشرب
 وللخامس حد السرقة فاذا علم الشخص أنه اذا فعل شيئاً من ذلك حد انكف عنه ويقال لهذه
 الحدود الكليات الخمس وتقدم بعضهم في محله وتكلم هنا على باقيها (قوله المنع) سميت المنعوبة
 الخصوصية بذلك لانتهاها من ارتكاب الفواحش أولان الله تعالى حدد لها وقد رهاق لا يراد عليها
 ولا ينقص وليس في هذا مناسبة للمعنى اللغوي (قوله عقوبة) أي وجبت حد الله تعالى كما في
 الزنا أولاً لا آدمي كما في القذف واذن تكرره الزنا مائة مرة مثلاً كفي حد واحد حيث كان من
 الجنس أما اذا أقيم عليه الحد ثم زنى بعد ذلك فيقام عليه الحد ثانياً وهكذا فاذا مات الزاني ولم
 يتب لم يحد في الآخرة واذا ناب عند الموت لم يسقط عنه الحد واذا زنى بزوجته شخص كان للزوج
 حق على الزاني ولا يسقط بتوبة الزاني (قوله معينة) أي مدة مدونة بشئ لا يزيد ولا ينقص كما مر
 وخرج بذلك التعزير فانه ليس معيناً اذ ليس بمقدار من الشارع بل باجتهاد الحاكم بخلاف الحد
 (قوله على ذنب) متعلق بعقوبة أي لاجل ارتكاب ذنب كزنا وقطع طريق (قوله ولومع صلب)
 أي كافي قاطع الطريق بأن قتل وأخذ المال وهو غاية في القتل وقوله أو نفي أي كافي زنا غير
 المحصن وهو غاية في الضرب أما القاطع فلا شيء معه (قوله يكون في أربعة) أي والقاطع في
 موضعين والضرب في ثلاثة مواضع فتراجع الثلاثة الى تسعة تفصيلاً وترك من القتل القتل في
 انقصاص لانه لا يحتم كلامه فيما يتجسم أولانه لا يسعي حد اعنده (قوله لما رقت) باب أحكام
 المرتد وهو قوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه (قوله فيه) أي بسببه (قوله وفي تارك
 الصلاة كسلا لما مر) في نسخة كما مر بالكاف وهي أولى لانه لم يتقدم دليل ولا تعليل يمكن
 الحول اليه وقول بعضهم لما مر وهو قوله من بدل دينه فاقتلوه اهل ليس في محله (قوله السابق)
 أي في هذا الكتاب أعني كتاب التكميل حيث قال في آخر كتاب الجنائيات باب حكم المرتد يجب
 استتابته بخلاف تارك الصلاة كسلا ما وليس المراد السابق على هذا الباب (قوله مع قتل)
 أي سواء أخذ ما لا أم لا فان اقتصر على القتل قتل فقط أو أخذ معه ما لاقتل وصاب (قوله
 والاحسان) أي المراد هنا فلا يعتبر فيه اسلام بخلاف الاحسان في باب القذف فانه يعتبر فيه
 صفات أخر من جملتهم الاسلام كما سيأتي (قوله المأخوذ مما تقدم) أي من قوله وفي زنا المحصن
 (قوله بجرية) أي ولومع الكفر كما مر فلا احسان لمن يهرق لانه صفة كمال فلا يحصل الامن
 كامل وقوله وبلوغ وعقل يعبر عن ذلك بالكيف فلا احسان لغير مكاف كصبي ومجنون لما مر
 نعم السكران المتعدي بسكره يحد وان لم يكن مكافاً على الاصح تغليظاً عليه (قوله ووطء) أي
 بذكر أصلي عامل وان لم تزل البكارة لان ذواتها ليس شرطاً في الاحسان (قوله بقبيل) أي في حق
 الرجل وعمومه يشمل الوطء بقبيل في دبر وليس مراد ابل المراد الوطء بقبيل في قبل وقوله أو فيه
 أي في حق الأنثى (قوله في نسكاح صحيح) سواء في ذلك الرجل والمرأة ولو حمل الوطء المذكور في
 عدة شهية أو حيض أو نحو ولو كان أحدهما ناقصاً كان وطئاً كامل بتكليف وحوية ناقصة
 أو عكسه فالكمال محصن نظراً لحاله وانما اعتبر الوطء في نسكاح صحيح لان به قضى الواطئ أو

الموطوءة شهوته لحقه ان يمتنع عن الحرام ولا بد من وقوعه حال السكال كما سيأتي لانه مختص
بأكل الجهات وهو النكاح الصحيح فاعتبر حصوله من كامل وبما تقر به علم أنه لا احسان بوطء
في ملك اليدين ولا بوطء شبهة أو نكاح فاسد كما في التحليل وأنه لا يعتبر الوطء في حال عصمة حتى لو
وطئ وهو حربي ثم زنى بعد أن عقدت له ذمة رجم لانه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين وكانا
قد أحصوا فاعتقد الذمة شرط لحده لا احصائه فاذا وطئ نحو حربي في نكاح فهو محصن أصحة
أنكحهم لكن لا يحد الا اذ عقدت له ذمة (قوله حالي الوطء الخ) سواء في ذلك الرجل والمرأة
ويؤخذ منه أنه لو زنى بامرأة ثم تزوجها حال الوطء واستدام انهما لا نصير محصنة بالاستدامة وهو
كذلك ويصرح به قولهم فمن عاق طلاق زوجته بوطئها أنه يقع عليه الطلاق عقب تغيب
المشفقة ويلزمه النزع فوراً فان استدام لم يلزمه مهر فلهذا منهم صريح في أن الاستدامة لا تحكم
لها فلا نصير محصنة بها ولا تجب عليها عدة ولا مهر لهما في مقابلتها اه أفاده الشوري نقله عن
ابن حجر قال وفي شرحه للمناهج ما يخالف بعضه هنا فراجع (قوله أوردق) كان التحق
بدار الحرب واسترق ثم عتق أو كان حراً الأصل ثم استرق بعد الوطء المذكور ثم عتق ولم يقل
أوردق لما مر من أنه لا يشترط الاسلام (قوله بلا شبهة الخ) جميع ما ذكر من الشر وطء معتبر
في كل من السرقة وقطع الطريق ومن الحرز الجيب والخروج (قوله لما نفع) أي اصابة
وان اعتقد ونخرج به الجاهل أصالة كالحشيش والبرش والنج فلا حد فيه بل فيه التعزير
(قوله أسكر كثيره) أي وإن لم يسكر ما تناوله لقلته (قوله وهو أربعون) أي للحر وعشرون
للقريب كما سيأتي ذكره كان كل منهما أو أتى هذا عند فاختلاف الثلاثة حيث قالوا انه
ثمانون للحر وأربعون للقريب (قوله جالدة) سميت بذلك لوصولها الجاهل وقوله بسوط هو
جالود مطبقة سمى بذلك لانه بسوط اللحم بالدم أي يخالطه به يقال ساط بسوط من باب قال يقول
(قوله ضرب في الخمر) أي أمر بذلك وفي لسانه أي بسبب شرب الخمر (قوله لا مكاف الخ)
ولا يصير محصناً هنا لانه لا يشترط في هذه الشروط فان فقد واحد منها عزر فاذا فقد في المنهج من قذف
محصن واحد أو غيره عزر وإذا زنى مثلاً لا يحد فاذا فقد وان تاب وصار أصل خلق الله تعالى لان
العرض اذا اتلم لا تنسب دلتنه وأما قوله صلى الله عليه وسلم التائب من الذنب كمن لا ذنب له
فهمول على الدار الآخرة (قوله ووطء محرم مملوكة) أي له كاخته (قوله وهو) أي الضرب
الواقع في القذف ثمانون (قوله والذين يرمون المحصنات) أي العقوبات عن الزنا والاحسان
لغة المنع وزد في الشرع لمعان الاسلام والبلوغ والعقل كما في قوله تعالى فاذا أحسن فان
أتين بفاحشة والحرية كما في قوله تعالى فعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب والتزويج
كما في قوله تعالى والمحصنات من النساء والاصابة في نكاح صحيح كما في قوله تعالى محصنين
غير مسافحين والعفة عن الزنا كما في هذه الآية وهي في الحرارة قوله تعالى ولا تقبلوا الهههم شهادة
أبداً اذ غيره لا تقبل شهادته وان لم يقدف ولا جاع الحماية على ذلك (قوله وفي زنا البكر) المراد
به غير المحصن ذكره كان أو أتى (قوله هذا) أي العدد المذكور في مواضع الضرب الثلاثة
بضم ألف القتل والقطع فلا تفاوت فيهما بين الحر والقريب وقوله في الحر أي حالة الشرب
والقذف والزنا وقوله من يرق أي في حالة من الأحوال المذكورة قال في شرح المنهج والنظر
في الحرية والرق إلى حالة القذف لانه لو قتل الزوج فلا يتغير الحد بالاتصال من أحد هبما إلى

(قوله ولا مهر لهما) أي فهي
غير مدخول بها ينتظر
المهر بطلاقها ولا عدة عليها
حرر (قوله لمعان الاسلام)
الاولى حذفه لانه ليس
بشرطاً

وتعتبر هذه الصفات حالي
الوطء في النكاح الصحيح
(والزنا) وان تخال الماتين
جنون أوردق واعتبار
الصفات حالة الزنا من
زيادق (والقطع) يكون
في شيتين (في السرقة وقطع
الطريق مع أخذ المال)
بلا شبهة من حرز و كان
المال نصاب سرقة لما يأتي
في بابيهما (والضرب) يكون
في ثلاثة (في الشرب) لما نفع
أسكر كثيره (وهو أربعون)
جالدة بسوط أو نحوه لانه
صلى الله عليه وسلم شرب
في الخمر بالجريد والنعال
أربعين رواه مسلم (وفي
القذف) لا مكاف الحر
المسلم العفيف عن زنا
وطء محرم مملوكة ووطء
دبر حليلة (وهو ثمانون)
جالدة الآية والذين يرمون
المحصنات (وفي زنا البكر
وهو مائة) الآية الزانية
والزاني مع أخباره الصحيحين
هذا كله في الحر

(ومن به رفق) ولوم به رضا

(على النصف من غيره)

كغنايره (ومن مات بذلك فهدر) لان الحق قتله (ولا يهدر)

حامل) ولوم زنا (حتى

تضح) وترضعه ويوجد له

كافل بعد دفنمه سواء

أوجد ما يستغنى به عنه ان

امراة أخرى أو بهيمة يحل

لبنها أم لا (ولا سكران) حتى

يضيق كما مر في باب أحكامه

(ولا ذوا غنم) حتى يفيق

ليترددع (ولا في مرض

ان رجبى برؤء والا جلد

بشكال) أى عرجون

(عليه مائة غصن) مرة فان

كان عليه خمسون غصنا

فمرتين (بحيث غمسه

الاغصان أو ينكس

بعضها ببعض) ليناله

بعض الام فان اتنى المس

والانكس أو وثق في ذلك

لم يسقط الحد (ويجذب حر

وبرد شديد) لوجوبه بل

قد تكون النفس مستوفاة

به (ايكن يجب تأخير الجلد

الى زوال ذلك) وهذا هو

المذهب في لروضة

(قوله فان مجرد المس) أى

الحال عن التحمل فلا بد

معه من الانكس أى

التحمل على المسوس

وهذا بخلاف الانكس

الذى في المتن فانه معتبر في

الاغصان بعضهم مع بعض

اذ علمت هذا فاعلى حقيقة اذ المد ارعلى وجود أحدهما (قوله ولكن اتنى الانكس) أى التحمل فلا تغفل

الاخر فلو قذف وهو حر ثم استرق - فغناين أو وهو رقيق ثم عتق - حد أربعين اه (قوله على النصف) أى فنى الشرب عشرون وفى القذف أربعة وفى الزنا خمسون (قوله ومن مات بذلك) يخرج به من مات بالتعزير فهو مضمون قال فى المنهج والتعزير بمن يلبسه مضمون اه (قوله وترضعه) أى مدة الرضاع كلها وهى الستات وان استغنى عن اللبن قبل تمامها هذا فى حد الزنا والشرب أما حد القذف فيعتبر رضاعها اللبائظ ومثله القود لانهم ما حق آدمى بخلاف غيرهما فانه حق الله تعالى وشمل كلامه المرتدة الحامل فلا تغفل بل تؤخر من غير حبس الى تمام مدة الرضاع ووجود كافل ايضا - فانه تعالى على المساحة ولو حدث الحامل فماتت أو مافى بطنها هل يضمنان أو لا ترد فى ذلك شيئا عظمى ثم قال ومقتضى عدم الضمان فى السكران الآتى عدم الضمان هنا (قوله يحل الخ) يخرج به الكابة والحارة وهو ما (قوله كما مر فى باب أحكامه) أى السكران وهو أنه ان كان له نوع احساس كفى مع الحرمة والا فلا ومثله المغسمى عليه والجنون (قوله بعشكال) بكسر العين أفصح من فتحها وبالثلثة ويقال عشم كقول بضم العين واثكال بابه الهامزة مضمومة أو مكسورة ولا يطاق الا على شمر اخ الفحل مادام رطبا فاذا يبس فهو عرجون بضهها وهو بمنزلة العنقود العذب قال تعالى - حتى عاد كاهرجون القديم وهو الضغث فى الآية الاخرى (قوله أو ينكس) أو بمعنى الواو فان مجرد المس لا يكفي بل لابد معه من الانكس والواو تفي بذلك لان المطلق الجمع بخلاف أو الا تبة فى الشرح فانها على بابها فتفيد أنه اذا وجد المس ولكن اتنى الانكس لا يكفي اذ معنى أو الانكس أو لم ينف المس بان وجد لكن اتنى الانكس لم يسقط الحد ويعد منه حكم اتقاء الامرين بالاولى (قوله ليناله بعض الام) قال فى شرح المنهج وفارق الايمان حيث لا يشترط فيها ألم بانها مبنية على العرف والضرب غير المألوم يسمى ضربا بالحد ومبنية على الزجر وهو لا يحصل الا بالايام اه ثم قال فان برئ بفقه الراى وكسرها بعد ضربه بذلك أجزاء الضرب به اه ثم قال مر وفارق معضوبا حج عنه ثم شفى بان الحد ومبنية على الدر وقياسه أنه لو برئ فى أثناء ذلك كل حد الاصحاء واعتد بما مضى أو قبله حد كالاصحاء قطعا اه (قوله بل قد تكون النفس مستوفاة به) أى فيما اذا كان واجبا القتل بالرجم وهو اضرب اتعالى أى انه يجذب فى الحر والعبد سواء كانت النفس مستوفاة أم لا ثم اضرب عن ذلك على سبيل الاتفال فقال بل قد تكون النفس مستوفاة أى واذا كانت مستوفاة فلا معنى للتأخير وعدم الاعتداده حينئذ (قوله اسكن يجب تأخير الجلد الى زوال ذلك) أى الحر والعبد الشديدين الى اعتدال الوقت ولو بالايلا وكذا قطع السرقة بخلاف القود وحد القذف فلا يؤخران لانهما حق آدمى واستغنى الماوردى والرويانى ما لو كان يولد لا ينقل سرها أو بردها فلا يؤخر ولا ينقل الى البلاد المعتدلة لمساقيه من تأخير الحد ولحق المشقة ويقابل افراط الزمن فيخفف الضرب ليسلم من القتل ولا يحبس على الراجح فى حد من حد وده تعالى كما صرحوا به فى باب استيفاء القصاص فن أخر حده ليعذر حتى يكفى ولا يحبس حتى يزول عذره على الراجح نعم من ثبت زناه مينة أن أمن هربه لم يحبس والا فيشبهه ان يوكل به من يحفظه أو يراقبه اه أفاده مر بزيادة (قوله وهذا) أى وجوب التأخير هو المذهب فى الروضة وهو المعتد ولا ضمان لو فعل مطلقا سواء قلنا بالوجوب وهو المعتد أو بالاستعجاب لانه تلف

واجب اقيم عليه لكن بانهم على الاول دون الثاني قال في شرح المنهج وفارق ما لو ختن الامام
 أقام في حرا وبرذ حيث يضمن بأن الجملد ثبت أصلا وقد را بالانص والختان قد را بالاجتهاد اه
 أي فاذا فعله في شدة الحر أو البرد ضمن النصف لا الجميع على الأصح لأن أصل الختان واجب
 والهالك حصل من مستحق وغيره (قوله مقتضى) مبتدأ خبره استحبابه وقوله بتركه أي
 التأخير بان حده في الحر أو البرد ولا ضمان وإن قلنا بذلك كما ص (قوله والنفي) المراد به ما يشمل
 المقدور كالمثال الثاني وغيره كالاول (قوله يكون في نحو الخنث) وهو موكول لرأى الامام لكن
 لا بد أن ينقص عن سنة في الحر ونصفه في غيره لثلاثة أسباب التعزير الحد وهو ممنوع كما سيأتي
 ثم اعلم أن نفي نحو الخنث من التعزير كما مر لأن الحد في ذكره في الحد ود استطاراد لعدم دخوله
 في الاقسام المتقدمة الآن يقال ان الاقسام أعم من المقسم كتقسيم الحيوان الى أبيض وأسود
 والأبيض الى قطن وغيره هكذا أجيب به في نظير ما هنا واعتراض بان الأبيض المنقسم الى القطن
 وغيره ليس مقسما للحيوان بل ما هو أعم منه فني الجواب تساهل لا ينجح (قوله بفتح النون)
 وهو وان كان على صيغة اسم المفعول بمعنى اسم الفاعل فهو من النوادر التي اسم فاعلها على
 صيغة المفعول كحصن فالقياس الكسر وان لم يكن مشهورا ولذا اقتصر عليه المحقق الهلي
 (قوله أي المتشبه بالنساء) أي في حر كانه وسكاته وان لم يفعل الفاحشة ثم ان كان ذلك من أصل
 الطائفة فلا لوم عليه ولكن عليه أن يتكفأز الله وان كان بقصد منه وتكفأه فعليه التأوم
 شرعا وما ذكر بيان للعنث في الشرع أما في العرف فهو من يلاط به (قوله لعن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم الخ) أي دعا عليهم باللعن أي الطرد والابعاد وهذا لعن على الوصف فهو جائز
 بخلاف لعن المعين فإنه لا يجوز (قوله والمترجلات) أي المتشبهات بالرجال في أقوالهن
 وأحوالهن كلبس الطوايش الآن غلب عرف بلبس ذلك للرجال والنساء كما هو واقع الآن
 بمصر فهو جائز لعن كافر وشيخنا عطية (قوله وأخرج) أي أمر بالأخراج وقوله فلانا المراد به
 شخص معين وأبهم اسم استرا عليه وأهدم تعاق الغرض به وكذلك أخرجه عن كمال النبي صلى
 الله عليه وسلم (قوله قد خضب) بابه ضرب والمصدر خضاب ككتاب وقدم أنه حرام للرجال
 بغير عذر وجاز للعيلة وغير المكاف من الصبيان (قوله ما هذا) استفهام انكاري عن الفعل
 لأن الشخص والأفعال من هذا (قوله الى النقيع) بنون فقف موضع عاني المدينة على أربعة
 بردهم في صدر وادى العقيق اه قل (قوله كل أت) بالمد أي فاعل ومتركب وفي جعل ذلك
 من الحدود وتظهر كما ص فإنه من التعزير والحد لا يشمله لأنه مدة والمراد بالشعول بالنظر مطلق
 الضرب والنفي لا بقيد التعزير (قوله ويغرب فيه) أي لمسافة قصر فكثر ان رآه الامام لان عمر
 غرّب الى الشام وعثمان الى مصر وعليه الى البصرة فلا يكتفي تغريبه الى ما دون مسافة القصر اذ
 لا يتم به الايحاش بالبعد عن الأهل والوطن لان الاخبار تنو اصل حينئذ وهذا بخلاف تغريب
 التعزير فإنه الى رأى الامام ولولدون مسافة القصر وتعيين الجهة هنا الى رأى الامام فلو عين
 له جهة لم يعدل الى غيرها لانه لا أتى بالزجر ولا يكتفي خروجه بنفسه بل لا بد من أمر الامام به بذلك
 كما يستفاد من بناء الفعل في كلام المصنف للمفعول (قوله سنة) وأولها من ابتداء السفر لأن
 وقت وصوله الى ما غرّب اليه قال ابن حجر والوجه أن أجبر العيز ولو حر الا يغرب ان تعذر عمله

والذي في النهاج مقتضى
 عدم الضمان بتركه
 استحبابه ومن ثم قال في
 الأصل يستحب تأخير الحد
 الى زوال ذلك على اضطرار
 فيه (والنفي) وهو التغريب
 يكون (في نحو الخنث) بفتح
 النون أشهر من كسرهما
 أي المتشبه بالنساء لما روى
 البخاري عن ابن عباس
 رضي الله عنهما قال لعن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم الخنثين من الرجال
 والمترجلات من النساء
 وقال أخرجهن من
 بيوتكم وأخرج فلانا
 وأخرج فلانا وروى أبو
 داود أن النبي صلى الله عليه
 وسلم أتى برجل قد خضب
 يديه ورجليه فقال ما هذا
 فقيل انه يتشبه بالنساء
 فأمر به فنفى الى النقيع
 وشمل نحو الخنث كل أت
 عصمة لاحذوهم ولا كفارة
 كما طعم الطارتيق بالإقتل
 ولا أخذ مال لما يأتي في باب
 قطع الطارتيق (وفي زوال البكر
 ويغرب) فيه (الحرسنة

في الغربية كما لا يحبس اغريمه اذا تذر عمله في الحبس بل أولى اه قال ع ش ظاهره وان وقعت
 الاجارة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم حسمها حينئذ لجوب تغريمه قبل عقد الاجارة (قوله
 نصفها كنظائره) ولا يبالى بضر السيد في عقوبات الجرائم بدليل أنه يقتل برذنه ويحصد بقدفه
 وان تضر السيد اه شرح المنهج (قوله القواط) وهو الوطء في الدبر ولو دبراً ثني وعبارة م
 مع متن المنهج ودبر ذكر أو أنثى كقبول على المذهب ففيه رجم الفاعل المحسن وجملد وتغريب غيره
 وان كان دبر عبداً لانه زنا وفارق دبره اتیان أمته ولو محزماً في دبرها حيث لا يحذبه على الراجح
 بأن الملك يبيع اتیان القبل في الجملة ولا يبيع هذا الخل بجماله وفي قول يقتل فاعداً بالسيف محصناً
 كالأول وفي طريق ان الايلاج في دبر المرأة زنا وقد علم ان اتیان حليته في دبرها لا حد فيه لان
 سائر جسد هامباح للوطء فاتهض شبهة في الدبر وأتمه المزدوجة تحريمها لعارض فلم يعتمده
 وقد روى أبو جعفر عن أبي عبد الرحمن الحبلي عن ابن عمر مرفوعاً سبعة لا ينظر الله
 اليهم يوم القيامة ولا يزكهم ويقول لهم ادخلوا النار مع الداخلين الفاعل والمفعول به
 والناس كيدهم وناس كيد البهيمة وناس كيد المرأة في دبرها والجامع بين المرأة وبنتها وزنا في جملة جاره
 والمؤذي جاره حتى يلغنه الله اه قسط الان في الجواهر في تفسير سورة البقرة (قوله يجمد
 ويغرب) أي ان كان مكافاً مخزناً رافداً كره أولم يكاف فلا شيء له ولا عليه اه أفاده م (قوله
 وان كان محصناً) ذكرنا كلاً أو أنثى اذا الدبر لا يتصور فيه احصان وفي وطء الحليلة في دبرها
 التميز بران عاده بعد نسي الحما كمل عنه اه أفاده م (قوله وفي اتیان البهيمة) أي في قبلها
 أو دبرها التعزير ومثلها البهيمة قال في شرح المنهج لان فرجهما غير مشتهى طبعاً بل ينقر منه
 الطبع فلا يحتاج الى الزجر عنه اه ولا يجب نفي الحما كولة خلافاً لمن وهم فيه فاذا ذهبت
 أكلت وكذا لو مكنت المرأة قرداً أو ضحوة لانه ما ينقر منه الطبع فتعزير ولا يثبت اتیان البهائم
 الا بربعة شهود كالزنا وعليه يحمل قول أبي شعاع وحكم القواط واتيان البهائم حكم الزنا أي
 في الثبوت بما ذكر (قوله كسائر المعاصي) أي سواء كانت حسنة تعالى أم لا تدمي كباشرة
 أجنبية في غير الفرج وسب ليس يقدف وتزوير أي محاكاة خط الغير وشهادة زور وضرب
 بغير حق وتقدم قبيل كتاب الصلاة يندب لكل من ارتكب معصية ان يتصدق بنصف دينار
 (قوله لاحد فيها) خرج الزنا لا يجابه الحد ولا كفارة خرج القتع بطيب وضوء في الاحرام
 لا يجابه الكفارة زاد في المنهج بعد قوله عز وجل معصية لاحد فم اولا كفارة غالباً قال في شرحه
 وأثبت بزيادتي غالباً الى أنه قد يشرع التعزير ولا معصية كمن يكتسب بالله والذى لا معصية
 معه وقد يفتني مع اتقاء الحد والكفارة كافي صغيرة صدرت من ولي لله تعالى أو من لا يعرف
 بالشروع كافي قطع شخص أطراف نفسه وأنه قد يجتمع مع الحد كافي تكرار الردة وقد يجتمع مع
 الكفارة كافي الظهار واليمين الغموس أي الكاذبة وفساد الصائم يوماً من رمضان يجمع
 حليته ويحصل التعزير فيصوح جس وضرب غير مبرح كصنع وهو الضرب بجمع الكف
 أو بسطها ويجب أن ينقصه الامام عن أدنى حد المازنية نقص في تعزير الحرب بالضرب عن
 أربعين وبالحبس أو النفي عن سنة وفي تعزير غيره بالضرب عن عشرين وبالحبس أو النفي عن
 نصف سنة لخبر من بلغ حد في غير حد فهو من المعتدين اه بعض فائدة واعلم أن التعزير يخالف

وغيره) ولو مبعوضاً (نصفها)
 كنظائره وقولي و يغرب
 الحرسنة من زيادتي وتعزيري
 بما ذكرنا من اقتصاره
 على الخنثى وقاطع الطريق
 المذكور وزنا البكر
 (وكالزنا) بقبول المرأة
 (القواط) فني فصل فيه بين
 المحسن وغيره (الكن
 المفعول به يجمد ويغرب)
 وان مكان محصناً
 والاستدراك من زيادتي
 (وفي اتیان البهيمة التعزير)
 كسائر المعاصي التي لاحد
 فيم اولا كفارة

(قوله وهو الضرب بجمع
 الكف) المشهور ان الضرب
 بجمع الكف يقال له الكف

الحديث ثلاثة أشياء: أنه يختلف باختلاف الناس ويخوفاً للشفاعة فيه والعفو بل يستحب أن
وأنه مضمون ولا يعلم تعزير المتعلم منه ولو كان المعلم كافراً حيث كان أصح من غيره أو تعين
للتعليم ومن ذلك الشيخ مع الطلبة فله تاديب من حصل منه ما يقتضي تاديبه فيما يتعلق بالتعليم
وليس منه ما جرت به العادة من أن المتعلم إذا توجه عليه حق لغيبه يأتى صاحب الحق للشيخ
ويطالب منه أن يخاصه من المتعلم منه فإذا طالب الشيخ منه ذلك ولم يوفقه فليس له ضربه ولا تاديبه
على الامتناع من توفيقه الحق وأمام شايع الفسق فلا ينبغي التعرض لهم فيما يتعلق به لئلا
يتلازمهم لأن أهم في ذلك مقاصد حسنة لا يدركها غيرهم

• (باب السرقة) •

قدمها على قطع الطريق لأنهما كالجزء منه ولعمومهما وخذنا من أو قبله الحديث فيه أو شرع القطع فيها
حفظ المال فهو أحد الكليات الخمس السابقة (قوله: يفتح السبيل الخ) ففتح السبيل الخ ففتح السبيل الخ ففتح السبيل الخ
الجارية في المحو كمن كل ما كان على وزن فعل ولم تكن عنه حرف حلق فان كانت عنه حرف
حلق كفتح ونهم جاز فيه لغة رابعة وهي اتباع قائمه لعينه (قوله: والسارق والسارقة) قدم
هنا السارق على السارقة لأن السرقة لا تكون إلا من الرجال غالباً القدرتهم على الكثرة
معرفتهم بأسبابها وقدام في آية الزنا الزانية على الزاني لأن الزنا لا يكون إلا من النساء غالباً الشدة
ميلهن للرجال وكثرة معرفتهم بأسبابه ولا اجمال في الآية المذكورة أعني آية السرقة
لأن اليد ولا في محل القطع خلافاً للغة لبيان اليد بالقرعة الشاذة وهي فاقطعوا أيما من
ويبان محل القطع بالسنة حيث أمر صلى الله عليه وسلم بالقطع من الكوع في سارق زناه
صقوا وصقوا كذا قطع اليد اليسرى والرجلين مابين السنة وأول من حكم بقطع السارق في
الجاهلية الوليد بن المغيرة وهو أول من بحر الجاهل وسبب السوايب أبطاراً أخبر عنه صلى الله
عليه وسلم بأنه يجر قصبه أي أمعاءه في النار (قوله: أخذ المال خفية) ومنه استترق السمع
أي استمع مستخفياً (قوله: فلا قطع على مختلس) أي مختطف يقال خلس الشيء خلساً من باب
ضرب الخطة ففتح بسرعة على غفلة واختلاس كذا ومنتهب ويدفان بالسلطان وغيره بخلاف
السارق لا خدعة خفية فشرع قطعه فجزأ وأركان السرقة الشرعية الموجبة للقطع وهي أخذ
الشيء خفية من حرز ثلاثة سرقة لغوية وهي مطلق الأخذ وسارق ومسروق وشرط في السارق
كونه ملتزماً بالأحكام عالمياً بالتحريم مخفياً بغير إذن ولا بعضية فلا يقطع سرقى ولا معاهد وان
شرط قطعه بذلك ولا صبي ومجنون ومكره وما ذنوب له وأصل وفرع وجاهل معذور ولا يشترط
إسلامه ولا حرية وشرط في المسروق ما ذكره (قوله: وهو من يعقد القوة والغلبة) قال العناني
دخل في تفسيرهم المنتهب قاطع الطريق فلا بد من أنه يظن بخرجه اه وفيه نظر لأنه يعتبر في قاطع
الطريق قبو وزائدة كما يعلم من تفسيره قال في المنهج وشرحه هو أي قاطع الطريق ملتزم بالأحكام
مخفياً بخفي للطريق يقاوم من يعزله بحيث يعدمه غوث أبعده عن العماراة أو ضعف في
أهله أو خرج بالقيود المذكورة فاضدادها فليس المتصف بها أو بشيء منها من حربى ولو معاهداً
وصبي ومجنون ومكره ومختلس ومنتهب قاطع طريق اه باختصار فجرد اعتماد القوة والغلبة
لا يكفي في قاطع الطريق فكيف يكون داخل في التفسير المذكور حتى يحتاج لآخره نعم ان
أراد أنه داخل فيه من حيث عموم معصية وعابه فيزداد لفظة فقط لآخره قاطع الطريق ولم يزد

• (باب السرقة) •

يفتح السبيل وكسر الزنا
ويجوز أن كان سامع فتح
السبيل وكسرها والأصل
في القطع ما قبل الإجماع
قوله تعالى والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما
وبغيره من الأخبار والآتي
بعضها وهي لغة أخذ
المال خفية وشرعاً أخذ
المال خفية من حرز مثله
بشرط فلا قطع على مختلس
وهو من يعقد داله سرب
ولا منتهب وهو من يعقد
القوة والغلبة

قوله وهو أول من بحر الجاهل
الخ كذا في الأصل الذي
بأيدينا والمذكور في كتب
الفتاوى وغيره أن أول من
بحر الجاهل وسبب السوايب
عمر بن لحي فلهل ما هنا
سواء اه معصية

المصنف لان المقام مخرج اه افلا حاجة لزيادتها ثم رأيت مخرج بالسؤال والجواب حيث قال وما قيل من أن تفسير المنتجب يشمل قاطع الطريق فلا بد من لفظ يخرج به رد بان للقاطع شروطا يتميز بها كما سيأتي فلم يشأله هذا الاطلاق اه (قوله كالوديع بجهد الوديع) أي يخون بجهدا وفي بعض النسخ بجهد بصيغة المضارع وهذا خارج بأخذ المذكور في التعريف (قوله كونه ربع دينار الخ) ولما نظم أبو العلاء المعري الملهو البيت الذي شكك به على أهل السنة في الفرق بين الدية والقاطع في السرقة وهو قوله

يدفع خمس مثين عصبوديت • مبالا اقطعت في ربع دينار
أجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله

وقاية النفس أغلاها وأرخصها • وقاية المال فافهم حكمة الباري

وفي بعض النسخ ذل الخيانة أي لو ديت بالقليل كثرت الجناية على الأطراف المؤدية لازهاق النفوس لسهولة الغرم في مقابلتها ولولم تقطع الا في الكثير لكانت الجناية على الاموال وقال ابن الجوزي لما شغل عن هذا لما كانت أمينة كانت غنمة فلما خانت هانت (قوله ربع دينار) أي مضروبا وكذا قوله أو مقومابه أي ربع مضروب فلا قطع ربع سيكنا أو حاديا لا يساوي ربعه مضروبا وإن ساواه غير مضروب نظرا إلى القيمة فيما عدا ذلك العرض اه أفاده في المنهج وشرحه قال ع ش على م ر ربع الدينار يبلغ الأثمانية وعشرين نصفافضة اه ولعله بحسب ما كان في زمانه والافه ويساوي الآن أكثر من ذلك (قوله المنقل الخالص) قال م ر وثمن من قطع باقل منه وأما خبر عن افة السارق يسرق البينة أو الحبل فتقطع بده فمعه ول على بضعة الحديد وحبل يساوي نصابا أو الجنس أو أن من شأن السرقة أن تدرج صاحبها وتنفذه من القليل إلى الكثير حتى تقطع بده اه (قوله نعم يشترط الخ) استدراك على كلام المتن اوهام أنه يكفي أحد الأمرين مطاقا والخالص أنه يعبر عن الذهب المضروب الوزن فقط وفي الذهب غير المضروب الوزن وبلوغ قيمته ربع دينار فلا قطع يلوغها مع نقص الوزن وفي غير الذهب ولو فضة القيمة فقط ولا بد في المقوم المذكور من بلوغ قيمته ربع دينار بقيمة بان يقطع المقومون بان قيمته ذلك والا فلا قطع وقيمته مساوية لما ذكر قبل الاخراج من الحرز فلا قطع بما نقص عند الاخراج وإن زاد بعده بخلاف عكسه (قوله الوزن) بالرفع فاعل بشرط وقوله أيضا أي مع القيمة فلا قطع بخاتم وزنه دون ربع وقيمته بالصفة ربع نظر إلى الوزن الذي لا بد منه في الذهب (قوله فلا قطع بدون الربع) أي وان نقص قبل اخراجه من الحرز باكل أو احراق أو تضييع بطيب كما سيأتي (قوله ولا يفتشوش) أي وغشه مستهلك أي لا قيمة له فان كان له قيمة ضم إلى الخالص فان بلغ بها نصابا قطع به اه قل (قوله أخذه الخ) الاخذ ليس بشرط بل المدارة على اخراجه من الحرز ولو بسبب كأن قطع جيبه فانصب منه نصاب أو نقب جدارا فيه حنطة مثلا فانصب منه نصاب فيه قطع بذلك وإن لم يأخذه وكذا الوراء إلى خارج الحرز ولو إلى حرز آخر أو أخرجه بما عابا أو راكدا وحركه هو أو أموره الغير المميزة أو برمج هابة أو دابة سائرة أو واقفة وسيرها حتى خرجت به في قطع لأنه أخرجه من الحرز بما فعله بخلاف ما إذا عرض جريان الماء وهبوب الريح ولم يحرك الماء الراكد ولم يسير الدابة الواقعة وكذا الوردى

ولا خائن كالوديع بجهد
الوديع (شرط القاطع بها
كون المسروق ربع دينار
خالصا) وهو من زيادتي (أو
مقومابه) الخبر مسلم لا قطع
يدسرق الا في ربع دينار
فصاعدا والدينار المنقل
الخالص وقيس بربعه
المقوم به نعم بشرط في
المقوم به اذا كان قطعة
ذهب غير مضروب الوزن
أيضا لا قطع بدون الربع
ولا يفتشوش لم يبلغ قيمته
ربع دينار خالصا (و) بشرط
القطع بها (أخذه)

(قوله رد بان للقاطع
شروطا) فيه ان قاطع
الطريق المشروط فيه هذه
الشروط فرد من أفراد
المنتجب فلا بد من زيادة
فقط في تعريف المنتجب
لانهم ما حيزوا متغيرا إن
(قوله وفي بعض النسخ) أي
مع قوله عز الامانة وتقديره
عز الامانة أغلاها وأرخصها
ذل الخيانة فافهم حكمة
الباري

ثم من خارج هذه فتسايط في الماء وتخرج فلا قطع لعدم إخراجها له ولو ابتاع دراهم أو جوهرة
مثلا في الحرز وتخرج منه قطعان خرج منه ماذ كرايماته بماله فأشبهه ماله وأخرج في فيه أو وعاء
فان لم يخرج منه فلا قطع لاسم لا كذا في الحرز كالواكل المسروق فيه وكذا لو خرج منه لكن
نقصت قيمته حال الخروج من ربيع دينار ولو نطخ بطيب في الحرز وتخرج منه لم يقطع وان جمع
من جسمه بعد خروجه نصاب لان استعماله يعلل لاقاله كأطعمام ولوربط أولوة بجناح طائر
قطع كالموضع ما على ظهر دابة ثم سيرها كما مر (قوله بان يأخذ السارق من حرز مثله) خرج به
ماله نقب واحد وأخرج غيره فلا قطع على واحد منهم مالا لان الأول لم يسرق والثاني أخذ من غير
حرز ثم أن أمر الأول آدمي غير مميز وأهمل ما يعتد وجوب الطاعة بالأخراج قطع بخلاف
ماله أمر مخوف ودلوا وضعه السارق في النقب أو ناوله لا ترفيه فأخذه الآخر فلا قطع على
واحد منهم مالا أيضا وان ناولا في النقب أو باع المال نصابين لان الداخل لم يخرج منه تمام الحرز
والخارج لم يأخذ منه بخلاف مالوا نقبا ووضعها أو ناوله للخارج خارج النقب فأخذه الآخر
فقطع على الداخل ولونقبا وأخرجه أحدهما أو وضعه بقرب النقب فأخرجه الآخر قطع المخرج
فقط لانه المخرج له من الحرز أه أفاده في المنهج ونسبه بزيادة (قوله ماله يس بمحرز مثله)
كان وضع متاعا بقربه بلا ملاحظة قوى بحيث يمنع السارق بقوة أو استغاثة وكان انقلاب عنه
ولو قلب السارق لروال الحرز قبل أخذه ومنه ماله لو كان صاحب الجمل فاعلم عليه فالقاء
السارق وأخذ الجمل فلا قطع لانه رفع الحرز ولم يمتد كذا بخلاف نقب الجمل لانه هذا الحرز
بازالته من أصله أمالو كان في الأولى ملاحظة قوى ولازمة أو أكثر الملاحظة فالتناع محرز
وأمر أن خزانة الجامع الأهرليست بحرز وكذا انفس المسجد (قوله آواه) بالمد من الرباعي
وأمر له أو آواه فإدات همزة الثانية أنفا قال في الخلاصة

ومذا ابدال ثلثي الهـ من من • كلمة ان يسكن كاترواقين

(قوله المراح) بضم الميم ماوى المشايمة املا كما تقدم في الزكاة (قوله من الثمر) بالثنية فيشعل
الزيب ونحوه (قوله يؤويه) بضم الياء من الرباعي (قوله الجوين) بفتح الجيم (قوله الجن)
بضم الميم وفتح الجيم مفعول من الاجتهاد وهو الاستعداد بها ليعاذر المستقر هي بذلك لانه يستتر
حمله فالميم زائدة وكسرت لانه اسم آلة (قوله الترس) بضم التاء مائة ترس به في الحرب كالدرقة
ونحوها ومنه قوله

شفيع المذنبين قول أمري • اذا ما الدهر لي قاب الجنأ

أي قلب ترسه اقتالي (قوله ثلاثة دراهم) أي من القصة فان الدينار كان اثني عشر درهما كما
قاله الشافعي (قوله باختلاف الاموال) فصل في الداروصفتم احرز ثياب آية وثياب وأما
تقسيمها فحرز يوت الدار ويوت الثمانات ويوت الاسواق المنبعة وخزانة وصندوق حرز
حتى وتند ونحوها ما ونوم ونحوه كسجد وشارع على متاع أو نوسد حرزه حيث عد
النوسد من ذلك المتاع والا كأن نوسد كسجد فيه نقد أو جوهرة فلا يكون حرز له وإن أسد
حرزه ما جسته وجب به حرز لما فيه واصبه حرز لما فيه ورجله حرز لما فيه وكذا لو شد كيس
النقد بوسطه فهو محرز وقوله والاحوال فالدار المنفصلة عن العمارة حرز بلا حطة قوى

بان يأخذ السارق (من
حرز مثله) فلا قطع بسرقة
فالماله يس بمحرز مثله فله
لا قطع في شيء من المشايمة
الا فبما آواه المراح ومن
يسرق من القرض شيئا بعد
أن يؤويه الجوين فبفتح عن
الجن فله الماله القطع روه
أبو داود ونحوه والجن
الترس وكانت قيمته ثلاثة
دراهم وكانت الثلاثة
مساوية لربع دينار والحرز
يختلف باختلاف الاموال
والاحوال

يقظان بها ولومع فتح الباب أو فاتهم مع اغلاقه فان لم يكن به أحد أو كان به اضعف وهي بعيدة
 عن الغوث ولومع اغلاق الباب أو بها فاتهم مع قفصه فليست حرز أو المصلحة بالعمارة حرز باغلاق
 الباب مع ملاحظ ولو نائما أو ضيقا مع غيبته زمن أمن ثم ارا لامع قفصه ونومه ابلا أو نهارا
 أو بظلمة ليكن تغلقه السارق ولا مع غيبته زمن خوف ولو نهارا أو زمن أمن ابلا أو الباب
 مفتوح فليست حرزا (قوله ومرجعه العرف) فقد يكون الشيء حرزا في وقت دون وقت
 بحسب صلاح أحوال الناس وفسادها وقوة السلطان وضعفه وضبطه الغزالي بما لا يرد
 صاحب المال مضطرا له فيه فالودفن ماله في الصخر بحيث لم يقطع عليه أحد لم يقطع بسرقة
 (قوله ادروا) أي اتركوا (قوله وهي شبهة ملك) ولو بدعواه الملكية لاحتمال ما دعاه فيكون
 شبهة وماله الشافعي السارق الظريف أي الفقيه وكذا لو ادعى أنه ملك سيده أو بعضه أو أنه
 أخذه من الحرز بأذنه أو الحرز مفتوح أو أنه دون النصاب وإن ثبت كذبه في جميع ذلك
 كما لو ثبت زنا به امرأة فادعى أنها حليته وكشبهة الملك شبهة الاستحقاق فلا قطع بسرقة ماله حق
 في الانتفاع به بصور وقف عام أو خاص كصومعة ونحو بسطة المعدة للفرش والدكة والمنبر
 والقناديل التي تشرح فيه والبلاط والرخام وأبواب الأكلية حيث كان السارق مسلما له فيها
 حتى يخلو الف الذمي والمسلم الذي لا حقه في ذلك بأن اختصت بطائفة ليس منهم وبجـلاف
 اقتنايل التي لا تشرح فهي كباب المسجد وجذعه وهو السهم الذي يسقف عليه وساربه لأن
 ذلك بعد تصمينه لا لا انتفاع به ولا يقطع بسرقة مصنف موقوف على القراءة فيه في المسجد
 ولو غير قاري لشبهة الانتفاع به بالاسقاع للقاري فيه كقناديل الاسراج وأما سائر الكعبة فبقطع
 به أن يخط عليه لأنه حينئذ محرر وكذا سائر المنبران يخط عليه ولا يقطع أيضا سكرة البئر على
 المعتمد ولا يقطع الحمام وطاسانه وإن دخل به قصد سرقة لانه غير محرر ولو أدخله ولا يقطع
 أيضا ببيت المال حيث كان مسلما ولو غنما ولا به مال صدقة ولا موقوف وهو متحقق لذلك
 بأن كان فقيرا أو غار ما لذات البين أو غاريا أو أحد الموقوف عليهم (قوله ولو مشترك) وإن قل
 نصيبه منه كحصته من بيت المال لأن له في كل جزء حقا وذلك شبهة ولا يقطع عايت به ولو قبل
 قبضه لشبهة اختلاف الملك اه أفاده في شرح المنهج (قوله بسرقة مال نفسه) أي وإن ملكه
 قبل إخراجهم من الحرز بارت أو غيره بل أو قبل الرفع إلى القاضي اه أفاده في المنهج وشرحه
 (قوله كرتن) أي مرهون ولو عبر به لكان أوضح (قوله وشبهة ولادة) أي منه أو له كما يدل
 عليه كلام الشارح (قوله بمل أصله أو فرعه) أي من النسب وإن لم يجب في ماله ما نفقة
 أو عفاف وكامله أو فرعه سيده أو بعض سيده لشبهة استحقاق نفقته عليه ما يكفي شرح المنهج
 (قوله الحرز) خرج به ما إذا لم يكن حرزا كأن كان له منع في صندوقها من لا نفقته وأخذ
 منها بما بخلاف ما إذا لم يكن له فيه شيء وقفصه فبقطع فان أخذه من المكان بدون فتح فلا قطع لانه
 غير محرر عليه به حينئذ وأما ما فيه فحرز به ومن الحرز عليه الخلخال الذي في رجليه أو السوار
 الذي في يدها أو الطوق الذي في عنقه فاذا سرق فلا ضمان لها من لا قطع لانه رجلها أو يدها
 وعنه سرق ذلك (قوله فتنه طع الخ) والفاطع في غير القن هو الامام أو نائبه فلو فوضه للسارق
 لم يقع الموضع بخلاف ما لو فوضه لغيره فوقع الموضع وإن امتنع من التفويض لم يخاف

ومرجعه العرف (وعدم
 الشبهة) لا سارق (فيه)
 أي في السرقة فليست حرزا
 الحدوديات - جهات (وهي
 شبهة ملك ولو مشترك) فلا
 قطع بسرقة مال نفسه من
 يد غيره كرتن ومستأجر
 ولا بسرقة المال المشتركة
 (وشبهة ولادة) فلا قطع
 بمل أصله أو فرعه (لا)
 شبهة (زوجية) فبقطع
 أحد الزوجين بسرقة مال
 الآخر الحرز عنه لعدم
 الأدلة (فتقطع)

(قوله أو بعض سيده)
 بأن كان أصله أو فرعه لأن
 عليه نفقته في الجملة

أن يردد الآلة عليه فيؤدي إلى اهلاكه أو قطعها أحد بلا إذن الإمام عز وجل لا في حياته ولا بعد موته عليه ولا يضمن شيئا وإن مات بالسراية لأنهم مصحقة وماتوا لمن قطعها تولد من مستحق ولا يقطع الإمام إلا بهد طاب صاحب المال له وثبوته فإن قطع يده حينئذ أجر أنه والتم نفع الموقع بل ينقل لما بعدها كالرجل اليسرى ويمن لصاحب المال العقو عن السارق قبل رفع الأمر للحاكم أم بعده فيجتمع عليه وعلى الحاكم وفي الدميرى أن معاوية عفا عن سارق حين أنشدته أمه

يعني أمير المؤمنين أعيدتها • بعد ذلك أن تأتي تكاليفها

فلا خير في الدنيا وكانت خبيثة • إذا ما شئنا في قلوبنا

فإنها من هذا المذهب صحابي فلا يرد (قوله أولا) إنما اختص القطع بالدين والرجلين لأنهما آلات السرقه بالأخذ والمنى وقدمت اليدان لقوة بطشهما وقدمت اليمنى من أجل أن البطش بها أقوى فكانت البداهة به أوردع وانما لم يقطع ذكر الزاني لأنه ليس له مثله وبه يقول النسل المملوك بقاؤه ولم يقطع لسان القاذف بقاء العبادات وغيرها (قوله يده اليمنى) ولو كانت معيبة كذا فائدة الأصابع أو زائدتها أو شلاء لم يعمم الآية ولأن الغرض التمكن بخلاف القود فإنه مبني على الممانلة كما مروا أن سرق مرا قبل قطعها لا اتحاد السبب كالورق أو شرب مرارا يكتفي بجذ واحد وانما تعددت السكاك في الواس أو تطيب في الأحرار في مجالس مع اتحاد السبب لأن فيه احتمالا أدى أصرفها إليه فلم تعد اخل بخلاف الحد وحمل قطع الشلاء إذا أمن زحف الدم بقول أهل الخبرة والالم يقطع لأنه يؤدي إلى فوات الروح فتنقطع رجلاه اليسرى هذا إذا سبق الشلل السرقه فإن شلت بعد تبوت الذئح سقط الحد وكأيد اليمنى في ذلك غيرها كما هو ظاهر ولو خلق له كذا على معصم قطع الأصلية ان غيزت فإن لم تغيز قطعها ما لم يمكن استنباط أحداهما على حدتها فإن أمكن قطعت أحدها ما كان عاد قطع الأخرى ولا ينقل لما بعدها وهكذا وحينئذ ترد هذه الصورة على قوله فإن عاد فرجله اليسرى وقد يقال لا ترد لأن كلامه مبني على الخلقة المعنودة وحمل قطع اليد اليمنى ان وجدت ولا تنقل لما بعدها وهكذا (قوله فاقطعوا أيما منهما) وحينئذ فلا مجال في آية السرقه كما مر في اليد اليسرى بالاعتقادات الشاذة ولا في القطع أيما به بالسنة كما سألني (قوله فإن عاد) أي سرق ثانيا ولو ما سرقه أولا (قوله فرجله اليسرى) أي بعد أن مال يده اليمنى فلو والى يدها فماتت المقطوع بسبب ذلك فلا ضمان أخذا بما تقدم في الحد وقاله ع ش على مر (قوله ويغمس) أي يندب بالنفس أو أواه العروق قال في شرح المنهج وخصه الماوردي بالحضري قال وأما البدوي فيحسم بالنار لأنه عادتهم اه وضعفه ع ش على مر وحينئذ فلا فرق بين البدوي والحضري (قوله يده من زيت أو غيره) (قوله مغلي) بضم الميم وفتح الهم ما خوذ من الأغلاء لاسن الغلي والغليان لأنه لازم واسم المنعول منه مغلي بفتح الميم وكسر الهم وأما ضم الميم وكسر الهم كما تؤوله الدامة فلن (قوله وهو مصحح للمقطوع) لأنه حقه لاقعة للحد لأن الغرض منه دفع الهلاك عنه بخرق الدم اه شرح المنهج (قوله فؤته عليه) كاجرة الجلاد الآن ينصب الإمام من يقيم الحد وويرزقه من مال المصالح ويندب تعليق العضو والمقطوع في عنقه ساعة الزجر والتشكيل وقد أمر به صلى الله عليه وسلم كما رواه الترمذي وحسنه (قوله وللا امام اهاله) أي الغمس المذكور مالم

أولا (يده) اليمنى قال تعالى فاقطعوا أيديهم ما ورثوا شاذ فاقطعوا أيما منهما والقراءة الشاذة كغير الواحد في الاحتجاج بها (فإن عاد) بهد قطعها (فرجله اليسرى ثم) إن عاد (يده اليسرى ثم) إن عاد (رجله اليمنى) فلا مزيلات والمراد القطع من الكوع في اليد لا مربة في شبر مارق رداه صفوان والقطع من الكعب في الرجل لفعل عمر رضي الله عنه ذلك ويغمس محل قطعه يده من مغلي وهو مصحح لامة مقطوع فؤته عليه وللا امام اهاله

(قوله وقدمت اليدان) أي فؤة دم اليد اليمنى على الرجل اليسرى واليد اليسرى على الرجل اليمنى (قوله فلن) مالم يهـ رأ بالاضافة وأما إذا فسرى بالاضافة فليس فلن لأنه يصير المعنى حينئذ يدهن شخص مغلي

يؤذنه الى قافه لتعذر فعله من المقطوع بصوابها ثم ولا كافله واذا أهمله لزم كل من علم به
وكان له قدرة على ذلك فعله فان لم يفعل أنم ولا ضمان عليه ولا على الامام أيضا كما قاله ع
وبه يدفع توقف بعضهم في ذلك (قوله عزز) كما وسقطت اطرافه أولا ولا يقتل وما روى من أنه
صلى الله عليه وسلم قتله مذسوخ أو مؤول بقتله لاستحلال أو نحوه كقصاص بل ضعفه الدارقطني
وغيره اه أفاده في شرح المنهج ومحل الترتيب المذكور بين الاعضاء الاربعة اذا كانت موجودة
أما اذا لم تكن موجودة فيقطع في الاولى ما يقطع في الثانية بل ما في الرابعة فاذا لم يكن الا رجل
يعنى وسرق قطعت لانه لما لم يوجد ما قبلها تعلق الحق بها (قوله وب) قط الحد بقطع يسرى عن
يعنى هذا ضعيف والمعتد عدم سقوطه فلا يقع الموقع بل لهديتها أو قصاصها أو بقطع يده اليمنى
(قوله وبالعكس) اعترض بأنه لا يتأتى لانه عند استحقاق قطع اليد اليسرى كانت اليمنى مفعولة
فكيف يقال انه يسقط الحد بقطع يعنى عن يسرى كما هو مقتضى العكس المذكور وأجيب
بتأنيده في الرجلين فقط بان سرق ثانيا فيسحق قطع الرجل اليسرى فقطعت عنها اليمنى وفي
الرجل مع اليد بان سرق ثالثا فالواجب قطع اليد اليسرى فقطعت عنها الرجل اليمنى (قوله
وبقطع يد عن رجل) هذا ضعيف وقوله وبالعكس أى قطع رجل عن يد (قوله ويجب مع ذلك)
أى مع الحد المذكور رد المسروق لان القطع مثلا حقه تعالى والغرم حق الاذى فلم يسهط حق
أحدهما الاخر وتجب أيضا بجرته مدة وضع يده السارق عليه وقال أبو حنيفة ان قطع لم يغرم
وان غرم لم يقطع وقال مالك ان كان غنيا ضمن والا فلا والقطع لازم بكل حال ولو أعاد المال
المسروق الى الحر لم يسقط القطع ولا الضمان وقال أبو حنيفة يسقط وقال مالك لا ضمان
ويقطع قال بعض اصحابنا ولو قيل بالعكس لكان مذهبنا بالحد بالشبهات (قوله أو قية) أى
أقصى قية أخذ من قوله كالمغصوب (قوله فانه يجب رده ان بقى) هذا صريح فى أن الكافى
قوله كالمغصوب للقياس لا القليل لعدم استقامته وقول قل صريح كلامه واودة المثلثة
لا القليل ولا القياس اه فيه نظر فان المثلثة والقياس يعنى فلا تصح مقابلاتهما أو قول المهتدى
وانظر ما الفرق بين ارادة المثلثة والقبيل اه فيه نظر أيضا المأملت من أن المثلثة ترجع للقياس
وذلك مغاير للقبيل قطعا (قوله على اليد) أى على صاحبها ما أخذت أى ضمانه مع الاثم وانما
نسب ذلك اليه المباني ثم الاخذ غالبا ومعنى أخذت استترات وما شاكله للاختصاص مادام
باقيا ولا قطع فيه وقوله حتى تؤذيه أى يستولى مالكه عليه ولويدون أداء الغاصب واعلم أنه يحرم
على الشخص سرقه مال غيره على وجه المزاح لان فيه ترويع القلب وفي الحديث من كان يؤمن
بالله واليوم الآخر فلا يرقعن مسلما

(باب قطع الطريق) *

أى قطع المرور فيها بالمرض للمار أى منه أى بيان الحكم المتعلق بالقاطع فهو اقامة المنع
ويقال على اتصال شئ من آخرى المحسوسات وأما شرعافه والبروز لاخذ مال أو قتل أو ارباب
حالة كون ماذ كركبارة أى مجاهرة اعتقاد أى لاجل الاعتماد على القوة مع البعد عن الغوث
ولو حكما كالودخلوا دارا ومنعوا أهلها الاستغاثة كما ساقى وينت برجلين لاجل رجل وامرأتين
ولا برجل وعين ولا باربع نسوة والمراد بالطريق محل المرور ولو داخل الابنية والدور (قوله

ثم ان عاد به ذلك هزر
(ويؤسقط) الحد (بقطع
يسرى عن يمينى) من يد
أو رجل (وبالعكس وبقطع
يد عن رجل وبالعكس) وان
إساء القاطع لان الغرض
الرجوع والتسكيل (ويجب
مع ذلك) رد المسروق (الى
صاحبه) ان بقى والا فبدله
من مثل أو قية فهو أولى
من اقتصاره على القيمة
(كالمغصوب) فانه يجب
رده ان بقى والا فبدله وذلك
لغير أبى داود وغيره على
البدن ما أخذت حتى تؤذيه
أى أو بدله ان تلف
(باب قطع الطريق) *

(قوله فيه نظر الخ) الاظهر
كلام قل لان معنى كلامه
هذا الحكم مماثل للمغصوب
وايس مشالا ولا مقيسا
عليه ففرق بين الثلاثة كما
هو واضح

آية انما جزاء الخ قال جمهور العلماء انه انزات في قطاع الطريق لاني الكفار واحتجوا بقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدموا عليهم الآية اذ المراد التوبة عن قطع الطريق ولو كان المراد الكفار او كانت توبتهم باسلامهم وهو دافع لانه قوبة قبل القدرة وبعد ما وقدم فيه بالغلط العقوبات على اخفها في الجملة فاوفيهما التوزيع ومكسه في آية كفارة العين فاوفيهما التوزيع كما هو القاعدة فيه ما لم يرد ذلك المصنف واحدا منهما واعلم ان القاعدة لا اخذ صار (قوله ان لم يقتل الخ) أي بان اقتصر على مجرد الارعاب او الاعاقة لا طعن في ذلك عليه وسلم من كثر سواد قوم فهو منهم وقوله ولم ياخذ المال النصاب صادق بصورتين بان لم ياخذ مالا أصلا أو أخذ أقل من نصاب وكل منهما ما صاحب لعدم القتل وأعاد حرف النفي إشارة الى أنه لا بد من اتقاء كل من الأحرار (قوله بجهنم وغيره) صريحه أن الحبس من التعزير وهو كذلك ولا يجوز بأخذ مال خلافا للحنفية في قولهم انه يجوز ويوضع في بيت المال الى أن يهين حال المعزوق بهاد اليه وظاهر كلام المصنف أن الحبس لا يعين وأن للإمام الجمع بينه وبين غيره وله تركه إن رأى مصلحة كسائر التعازير ولا يقتدر على استدلاله حتى يظهر توبته وهو كذلك في الجميع كما أشار اليه وعبارة مر وعزيرهم وجوبا ان لم يربى تركه مصلحة كما يؤخذ من باب التعزير بحبس وغيره ردعاهم عن هذه الامور الفظيعة وقد فسر النفي في الآية بالحبس ومن ثم كان أولى من غيره فلا يعين وله جمع غير معصية كما اقتضاء كلام المصنف رحمه الله ويرجع في قدره وقد رغبه وجنسه لرأي الامام والاولى استدلاله على ظهور توبته وأن يكون بغير بلده اه (قوله لا تركه معصية) وهو التوقيف والارعاب (قوله حتى تظهر) غاية في قوله بجهنم وغيره المذكور في عبارة المتن كذا قرر شيخنا عطية ويستفاد من عبارة مر السابقة أنه معاق بجهنم المذكور في كلام الشارح وأنه من دخول الاولوية فلو قدمه عليه السكان أولى (قوله رقتل) معطوف على يعزير وكان الانسب أن يقول ويقتل لدفع ايها كونه مصدر له ما طوفا على حبس ولم يرتب المصنف كترتيب الآية (قوله ان قتل معصوما) جواب الشرط محذوف دل عليه قتل قبله أو هو نفس الجواب عند الكوئين وخرج بقوله بجهنم فهو ابنة وعبارة مر وان قتل قتلا يوجب القود ولو بسراية جرح مات منه أيام اه (قوله لا آية) قال في شرح المنهج ولانه ضم الى جنائنه إضافة السبيل المقتضية زيادة العقوبة ولا زيادة هنا لا تقتضي القتل فلا يقطع قال البند نصي ومحل تقيده ما اذا قتل لاخذ المال والا فلا يقتضيه اه (قوله بطاب) أي للمال وان لم ياخذ وأما القطع فلا يتوقف على طلب ولم يقدم نظيره في السيرة ولا بد منه كما مر (قوله يده اليمنى ورجله اليسرى الخ) وقطع اليد للمال مع ملاحظة المحاربة على المعقد وقيل للمال كالسرقة ورد بانه لو تاب قبل القدرة عليه سقط قطعها ولو كان للمال فقط لم يقطع وقطع الرجل للمحاربة على المعقد لان المال قطع في مقابلته اليد اليمنى فلو كانت الرجل للمال لزم ان قطع العضوين للمال وقيل للمال والمحاربة تنزيلا لذلك منزلة سرقة ثانية قال مر ومع ذلك هو واحد واحد وحينئذ فلا فرق بين أن يقطع امعا أو مرتبا اه بزيادة ثم قال ولو فقتل احدهما ولو قبل أخذ المال ولو اثنى له ما وهب من أمن نزع الدم اكتفى بالآخرى ولو عكس ذلك بان قطع الأمام يده اليمنى ورجله اليسرى فقد تعدى ولزمه القود في رجله ان تعمد والا فدينها ولا يستقطع رجله

الاصل فيه قبل الاجماع
آية انما جزاء الخ الذين يهاربون
الله ورواه الآية (تعدى ز)
قطاع الطريق ان لم يقتل
ولم ياخذ المال النصاب
(بحبس وغيره) لا تركه
معصية لاحد فيها ولا
كفارة وجبته في غير
بلده أولى حتى يظهر توبته
(وقتل حق ان قتل معصوما)
يكافئه عدا (ولم ياخذ
المال) النصاب للآية
(وان عكس) بان أخذ
المال النصاب بلا مشقة من
جور ولم يقتل (قطعت)
بطلب من المالك (يده اليمنى
ورجله اليسرى فان عاد)
بعد قطعه (فرجله اليمنى
ويده اليسرى) يقطعان

(قوله كما هو القاعدة) لانها
اذا قدم فيه الاغلاط كانت
أو للتوزيع اذا قدم
الاخف كانت لتخصير

اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء ولا يضمن وأجزاء والفرق أن قطعهما
 من خلاف نص توجب مخالفة الضمان وتقدم اليمنى على اليسرى اجتمعتا في سنة طحا الفقه
 الضمان اه (قوله للآية) أي المقدمة (قوله جنس المنفعة) أي من جهة واحدة
 وعبارة مر اثلاثون المنفعة كلها من جانب اه (قوله ثم صاب) قال مر وأنهم ترتيبه
 الصلب على القتل أنه يسقط بعونه حذف أنه وقتله بغيره هذه الجهة كقود في غير الحاربة
 إذا التابع يسقط بسقوط متبوعه وما تقرر فسر ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما الآية فإنه
 جعل أو فيه المتنوع لا للتخيير حيث قال المعنى أن يقتلوا أو يصابوا مع ذلك أن يقتلوا
 وأخذوا المال أو يقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أن أخذوه فقط أو ينفوا من الأرض
 أن أرعبوا ولم يأخذوه وهذا منه إما توقيف وهو الأقرب أو لغة وكل منه ما من مثله جهة لأنه
 ترجح القرآن ولأن الله تعالى بدأ فيه بالأغلاظ فكان مرتبا ككثرة الظهار ولو أريد التخيير
 لبدأ بالأنف ككثرة اليمن اه (قوله بعد غسله وتكفينه) هو المعتمد وما قبل من أنه يصاب
 حيا أو يميت بطنه برمح إلى أن يموت باطل فيحرم ذلك كالحاق زوق والصلح والخلق الذي يفعله
 الحكماء حديث إذا قتلتم فأحسوا القتل اه أفادته الرحاني والذي حكاه في المنهاج غير هذا
 القول وعبارته مع شرح مر وفي قول يصاب حيا قبل أي أدنى ذن ينزعه به عرفا غيره ثم ينزل
 فيقتل لأن الصاب عقوبة فيقتل به حيا انتهى باختصار فاعل ما ذكره الرحاني قول لم يطلع عليه
 (قوله فهو أولى) أي لأن الواو لا تضي تربية فيقتل به إذا صاب قبل القتل كفي وليس كذلك
 على المعتمد كما ذكره زيادة تعذيب (قوله ثلاثة) بآيات التام على الإفصاح عند حذف المعدود
 فإن الإفصاح حينئذ مراعاة حاله لو ذكر وهو هنا مذكر كما ذكره الشارح ويجوز حذفها على
 خلاف الإفصاح كما صنع في المنهاج (قوله ثم بعد الثلاثة ينزل) هذا إن لم يخف تغيير قبالة أو لا
 أنزل حينئذ قال الأذري وكان المراد بالتغيير هنا لا تفجار وحده والافتى حبت جيفة الميت
 ثلاثا حصل النقص والتغير غالبا اه مر (قوله قبل الظن به) أي قبل قبض الإمام أو نائبه عليه
 وعبارة مر والمراد بما قبل القدرة أن لا تقدر اليهم يد الإمام بهرب أو استخفا أو امتناع اه
 (قوله سقطت عنه عقوبة) وليس لنا حديث سقط بالتوبة الا هذا وقتل تارك الصلاة كسلا
 والمزند وقوله قصصه أي تختص بقاطع الطريق وقوله كقطع يد ورجل أي مجموعهما ما لأنه
 لمختص به أما قطع أحدهما ما يشترك فيه لسارق واعترض بأن قضيته عدم سقوط قطع اليد
 لأنه لا يختص القاطع وأجيب بأن قطعها ليس عقوبة كاملة بل بعضها فإن المجموع هنا عقوبة
 واحدة فإذا سقط بعضها كالرجل سقط كلها فسقوط قطع اليد تتبع سقوط قطع الرجل اه
 وعبارته مر مع متن المنهاج وثمة عقوبات تختص القاطع من تخم قتل وصاب وقطع رجل وكذا
 يد كما شمل ذلك كلامه لأن المختص به القاطع اجتماع قطعها فاه ما عقوبة واحدة إذا سقط
 بعضها سقط كلها اه قال بعضهم ولعل عبارة المنهاج هي التي غرت ابن الرقعة حتى نقل في الكفاية
 عن النووي اختيار عدم سقوط قطع اليد حينئذ اه (قوله وتختم قتل) خرج أصل القتل فلا
 يسقط عنه لأنه ليس مختصا به (قوله بعده) أي بعد الظن به لجهومها أي الآية والالام يكن
 قبل فيها فائدة والفرق أنه قبلها غير متهم بخلافه بعدها الاتهامه بدفع الحد ولو ادعى بعد الظن

للآية وانما قطع من
 خلاف الثلاثة من جنس
 المنفعة عليه (فان قتل
 وأخذ المال) الصاب
 المحرز عنه بلا شبهة (قتل
 ثم صاب) بعد غسله
 وتكفينه والصلاة عليه
 فهو أولى من قوله وصاب
 (ثلاثة) من الأيام من
 زيادة في زيادة التكميل
 لزيادة الجرمية ثم بعد
 الثلاثة ينزل (فان تاب قبل
 الظن به سقطت عنه
 عقوبة قصصه) من قطع يد
 ورجل وصاب وتختم قتل
 الآية إلا الذين تابوا من
 قبل أن تقدروا عليهم
 بخلاف ما لو تاب بعده
 فهو لها

سبق توبته وظهرت اماره صدقه فوجهان أو جههما عدم تصديقه لاتباعه ما لم تقم به ايئة اه
 أفاده مر (قوله وبخلاف القود الخ) هذا منه وم قوله تخصه بهذه كاه لا تسقط بالتوبة لاهن
 قاطع الطريق ولا عن غيره وعبارة شرح المنهج فلا يسقط عنه ولا عن غيره مما اقود ولا مال ولا باقي
 الحدود من حد زنا وسرقة وشرب وقد لان العمومات الواردة فيها لم تفصل بين ما قبل التوبة
 وما بعدها بخلاف قاطع الطريق ومحل عدم سقوط باقي الحدود بالتوبة في الظاهر أما بينه وبين
 الله تعالى فيسقط اه قال مر ومن حاد في الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك بل على الاصرار
 عليه أو الاقدام على موجهه ان لم يقب اه أمان لم يحد في الدنيا فيعاقب في الآخرة ان لم يقب
 (قوله وحد الزنا) أي ولو كان الزاني ذميا ثم أسلم فإنه لا يسقط عنه حد الزنا على المعقود وقد قدم أنه
 يحصل الاحصان بوطئه في نكاح صحيح حال حرايته (قوله والسرقه) أي لاني حال الحاربه والا
 يسقط حدها كما علم مما مر (قوله وغيرها) كالشرب والقتل كما مر عن شرح المنهج (قوله الاقتل
 المرتد وتارك الصلاة) هذا استثناء من قوله وغيرها ولا فرق في كل منهما بين كونه قاطع طريق
 أو لا لكن ان لم يكن قاطع طريق فالامر ظاهر وان كان فقيه اشكال لان توبته من قطع الطريق
 لا تسقط عنه القتل من حيث الردة أو الترك لأن يقال انه تاب من القطع وعند توبته منه أسلم
 ان كان مرتدا وصلى بان كان تاركا قد صدق عليه أنه تاب فسقط عنه القتل وان كان المسقط
 له انما هو توبته من الكفر أو الترك لا من قطع الطريق وعبارة قل قوله الاقتل المرتد أي من
 حيث الردة وتوبته بالاسلام وكذا قتل تارك الصلاة من حيث الترك وتوبته بفعل الصلاة وخرج
 بذلك الكافر الأصلي أي الذي فلا تسقط الحدود عنه بالاسلام اه (قوله فيسقط بها) أي
 بالتوبة (قوله وللمستحق الخ) لان المغاب في قتله معنى القود فلا يقتل بغير كف وكوله
 لا الحد لان الأصل فيما اجتمع فيه حق الله تعالى وحق آدمي تغليب حق الآدمي لبعثاته على
 الضيق ولانه لو قتل بلا محاربة ثبت لوارثه القود فكيف يحبط حقه بقتله فيها (قوله اذا تاب الخ)
 ليس بقيد فلا يفهم له بل كان الاولى اسقاطه لانه يؤهم عدم صحة عفو قاتل التوبة وليس
 مراد ابل له ذلك مطلقا لكن ان عفا قبل التوبة بحال أو دونه سقط حقه من القتل وقتل القاطع
 حدا أو بعد اه الم يقتل قال في المنهج وشربه ولو عفا عليه أي القاتل بحال وجب المال وقتل
 القاتل حدا التهم قتله اه (قوله ويشترط ان يكون اقاطع الطريق الخ) ولا بد أيضا ان يكون
 ملتزما لاحكام ولو مكران أو ذميا أو ان يكون مختارا ولا يشترط اسلامه خلافا لما في المنهاج وأن
 يكون برز له مارين في مكان يعدم معه غوث ليعده عن العمارة أو السلطان أو اضعف في أهلها
 أو في السلطان أو اغبر ذلك كما لو دخل جمع بالليل دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة فهم قطاع في
 حقهم وان كان السلطان موجودا قويا ومن هؤلاء كما قاله ع ش الذين ياتون بالسرقه المسمون
 بالأسر في زمانهم قطاع (قوله أي قوة) أي بالنسبة لمن قطع عليه وان كثر وعبارته رأى وقوة
 وقدره ولو لواحد يغلب جماعة قال فالشركة أمر نسبي فلو فقدت بالنسبة لجمع يقاومونهم لكن
 استسلموا لهم حتى أخذوهم لم يكونوا قطاعا وان كانوا ضامنين لما أخذوه لان ما فعلوه لم يصدر عن
 شوكتهم بل عن تفريط القاطع اه (قوله فلا يدخل فيه نحو مختلس) لانتفاء الشوكه تخكمه قودا
 ضمنا نا كغيره والفرق عسر دفع ذي الشوكه بغير السلطان فغلظت عقوبته ردعاه بخلاف نحو

وبخلاف القود والمال
 وحد الزنا والسرقه
 وغيرها الاقتل المرتد
 وتارك الصلاة فيسقط بها
 وتجب على عباد كراولي مما
 ع-بريه (وللمستحق) اذا
 تاب القاطع قبل الظفر
 (القتل أو الدية) المعفو
 هاها (أو العفو) بالاقتل
 من الدية أو (مجانا) كفاي
 القتل في غير قطع الطريق
 (ويشترط أن يكون
 اقاطع الطريق شوكة) أي
 قوة (فلا يدخل فيه نحو
 مختلس)

الخمس اه أفاده مر (قوله كمنه) يقال عليه ان المنتهى ما خوذ من الثوب وهو الغلبة والقهر وقد صرح المصنف فيما مر بأنه من يعقد القوة والغلبة فيكون له شوكة فتفريع عدم دخوله بانتمراط الشوكة غير صحيح فزيادة المصنف لمحو است في محلهما وكلام الاصل أولى وأجيب بأن في كلامه مدحاً وتقديراً له شوكة مع اليعبد عن الغوث كما صرح بذلك في المنهج حيث قال مخيف للطريق يقاوم من يبرزه وله بان يساويه أو يغلبه بحيث يبعد عنه غوث له مدح العماراة الى آخر ما مر فخرج المنتهى فانه وان كان له شوكة لكن ليس بوزنه في مكان يبعد عن الغوث بل قريب منه لا عماراة على قوته وغلبته وقوله في شرح المنهج بان يساويه أو يغلبه أى في القوة لافي العدد كما مر

• (باب الصيال) •

هو الاستطالة من صال اذا استطال وعطف الوثوب عليه تفسير أى الهجوم والعدو والقهر يقال صال عليه استطال وصال عليه من باب قال اذا وثب من باب قد رصو إلى العير بالهـ من باب ظرف اذا صار يقتل الناس ويعدو عليهم وهذا معنى الغوى وشرى كما قاله ع ش في حواشي المنهج وقال البرماوى انه لغوى فقط وأما الشرى فيزدنيه بغير حق ويعبر عن ذلك باستطالة مخصوصة وهذا أولى من دعوى اتحاد المعنيين وذكره عقب الحسرة وقطع الطريق لأن يئنه وبين الأولى عموماً وخصوصاً من وجه اذ هي أخذ المال خفية من حرز مثله أعم من أن يكون معه استطالة ووثوب أو لا وهو الاستطالة والوثوب أعم من أن يكون باخذ مال أو لا وبينه وبين الثاني عموم وخصوص مطلق لا اعتبار بزيادة في ذلك ليست معتبرة هنا كما مر لم من تعريضه السابق مع وجود القهر والاستطالة في كل (قوله وضمان البهائم) من اضافة المصدر للمفعول المحذوف أى ضمان متلف البهائم وليس المراد ضمان نفس البهائم كما يوهمه ظاهر العبارة (قوله) أى يجوز له الصادق بالوجوب لانه جواز به دامت اذ فيجب في مال محجور عليه أو وقف أو ودية أو مئة علق به من أوجازة وفي بضع ومقداماته وفي طرف ونفس ولو علموكة ويجوز في المال غير ماصر وهه كانت المذكورات للدافع أم لغيره وسياق تمام الكلام على ذلك ولا يشترط لجواز الدافع تلبس الصائل بصياله حقيقة بل يكفي غلبة الظن دون الشك والوهم والظن الضعيف (قوله دفع كل صائل) ولو أتممته عاملاً فإذ اصالت على انسان ولم تندفع الا بقتلها مع حملها جاز على المعتمد ولا ضمان وفرق بينهما وبين الجانيصة حيث يؤخر قتلها بان المعصية هناك قد انقضت وهما موجودا مشاهدة طال دفعها وهى الصيال وكذا يقال في دفع الهرة الحامل إذا صالت على طعام أو نحو ذلك ولو صارت ضاربة مفسدة فهل يجوز قتلها في حال سكوتها واجهان أو جههـ ما به قال الفضال لا يجوز لان ضراوتها عارضة والقهر زعمهم أهل وقال القاضي حسين الحق بالقواسم الخمس فيجوز قتلها ولا يختص بحال ظهور الشر والمعتمد الاول فلا يجوز قتلها الا حال تعديها فقط حيث تعين قتلها بطريقة لدفعها سواء ذكر ذلك منها أم لا خرجت أذيتها عن عادة القطط أم لا فان لم يتعين قتلها بطريقة لا يمكن دفعها بضرب أو زجر لم يجوز قتلها بل يدفعها بالاحنف فالاحنف كدفع الصائل ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة لا يقيد معها الدفع بالضرب الخفيف ولكن يمكن دفعها بأخر اجها من البيت واغلاقه دونها أو بذكر

كمنه والخناس من
يتعرض للقافلة ويقتل
الهـ وبوتهم من زيادتي
• (باب الصيال) •

هو الاستطالة والوثوب
(وضمان البهائم) أى
الشخص (دفع كل صائل)

دفعها مرة بعد أخرى فلا يجوز قتلها حينئذ ولا ضربها بشدة يدور علم من هذا أن الهرة
لو أخذت حمامة وهي حية جاز قتل أذنهم أو ضرب فها تترسلها قال الامام وقد انتظم لي من
كلام الاصحاب أن النواصي مقتولان لا يعصمها الاقتناء ولا يجري المالك عليهم ولا أثر ليد
للأختصاص فيها ولو كان يده وظيفة بوجه صحيح بان كان أهلا لها كان له دفع كل من يأخذها
بغير وجه صحيح وان أدى إلى قتله كما هو قياس الباب قال الشيخ عبد البر بن مالك في أن العلامة ابن
سحر الهيثمي أفق بذلك وهو وجه اه (قوله - لم الخ) نعم في الصائل وسياق التعميم في
المسؤول عليه (قوله وغيره) كسبي ومجنون وبهية وله دفع - لم عن ذي والد عن ولده وسيد
عن عبده لانهم معه ومون (قوله من نفس الخ) فان وقع صائل على الجميع في زمن واحد ولم
يمكن الادفع واحد فواحد قدم النفس أي وما يسرى اليها كالجرح فالوضع فالمال الخطير
فالخبرة أو على مسبي بلاطيه وامرأة بنزجهم اقدم الدفع عنها كما هو أوجه احكاما بين واقضاء
كلامهم لان حد الزنا يجمع عليه ولا يخفى من اختلاط الانساب المنظور اليه شرعا هم ر (قوله
وأهل) أي زوجته أو محرمة (قوله وان قل) استشكل ذلك بما مر في السرقه من اشتراط انصاب
لقطع اليد وأجيب بان ما ينزج به السارق وهو قطع اليد امر محقق لا يجوز العدول عنه لنص
الله تعالى عليه في كتابه ما نيزج به السارق فاشترط له أن يكون المال المسروق محققا وهو ربع دينار فاكثر
وانما لم يقطع بدونه لأنه ما يحبس به غالب ما ينزج به الصائل كالقتل غير محقق لعدم النص عليه فيجوز
العدول عنه الى ما دونه فلم يشترط تقدير المال المصول عليه وأجيب أيضا بأنه لما كان حد
السارق مقدر اقطع اليد دمجها بواجبه مقدر وهو ربع دينار الخ قال ابن شرف والجواب
الاول أولى لانه يقال فلم يقدر بقليل يحصل به النقص والمذكور اه ثم رأيت الشيخ سلطان
في حواشي المنهج ذكر هذا الجواب بقوله وأجيب بأن السرقه لما قدر حدها قدر مقابله وهنام
يقدر حده فلم يقدر مقابله وكان - كمة عدم التقدير هنامانه لا ضابط للصيال اه وبه يدفع كلام
ابن شرف المذكور (قوله أو منفعة) أي منفعة دار أو دابة مثلا بان يسكن الاول ويركب
الثانية واعترض ذلك قل بان المنفعة داخله في المال فيمكن ينبغي الاستغناء به عنها أو ذكرها
عقبه اه ورد بانها لا تنهي مالا في العرف وان قوبلت بمال (قوله وبضع) قبل كان أو دبر ارم
أدى أو بهية ولو بضع حربية والدفع عن بضعه الا لا حترمه ابل من باب ازالة المذكر وان كان
لواحق لها حريتان الزنا لم يقع في ماله من المال ولا يجوز الا بئس ما بالقتل في دفع الصائل على
البضع حيث أمكن دفعه بغيره سواء كان بضع نحو أخته أو زوجته أو غيرها - ما على المعقد
(قوله غير أهل) قيد به لم يضع الاهل من قوله قبل وأهل فانه شامل لنفسه أو بضعها وطرفها
وقيل المراد بالادل بضعها لم نفسه أو طرفها من قوله من نفس وطرف فان الراديه أعم من
نفسه ونفس غيره وكذا طرفه وطرف غيره فاستفاد بضع الاهل على هذا مما مر بطريق النص
وعلى ما قبله بطريق الشمول فلو عزم في البضع هذا الزم التكرار (قوله فاعتدوا عليه) تعمية
الثاني اعتمادا من باب المشاكلة وهي ذكر الشيء بالنظر غير لو فوعه في صحبته كقوله
قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وقيصا
فذكر الخياطة بالفظ الطبخ من أكلة وأيضا في تعميته بذلك اشارة الى أن تركه بان يدفعه لم غيره أولى

مسلم وكافر وحرو ورفيق
ومكلف وغيره (عن
معصوم) من نفس وطرف
وأهل ومال وان قل
واختصاص بحد مبيتة
ومنفعة وبضع غير أهل
ومقدمانه كقتل
ومعاقبة لا يفتن اعتدى
عليكم وخبر البخاري
انصر أخاك ظالمنا أو مظلوما

قوله فاعتدوا الخ كذا
بالفتح وليست هذه الزيادة
في نسخ الشرح التي بايدتها

(قوله وفي حل أكل لحم
المنقعل) ظاهره سواء
أصاب مذبحة أو لا والذي
نقله الشيخ خضر
والشوبري التقييـديه
ونقله عن الروض وشرحه
فخره

والصائل ظالم فيمنع من
ظلمه لأن ذلك نصره وخبر
الترمذي وصححه من قتل
دون دينه فهو شهيد ومن
قتل دون دمه فهو شهيد
ومن قتل دون أهله فهو
شهيد ومن قتل دون ماله
فهو شهيد نعم لو صال مكرها
على إتلافه مال غيره لم يجز
دفعه بل يلزم المالك أن يقي
روحه بماله كما يشاؤ
المضطر طامعه ولكل منهما
دفع المكره وقولي عن
معصوم أولى وأعم من قوله
عن نفس أو طرف أو أهل
أو مال ويدفعه (بالأخف)
فالأخف أقوله تعالى ادفع
بالتى هي أحسن ولأن ذلك
جوز للضرورة ولا ضرورة
في الانتقال مع إمكان تمصيل
المقصود بالأخف في دفعه
بالحرب منه في الزجر
فيما لا استغناء فيها لضرب
باليد فيما لا سوط فيما لا
فيما قطع

وقوله بمنى ما اعتدى عليكم المراد المثلثة من حيث الجنس وإن لم تتماثل الأفراد لأن المصـول
عليه قتل الصائل وإن اعتدى عليه بغيره (قوله والصائل ظالم الخ) بين نصرة الظالم لظلمه
وسكت عن نصرة المظلوم لوضوحها قال الخطيب في شرح الغاية وفي مسند أحمد بن حنبل من
أذل عنده مسلم فلم ينصره وهو قادر أن ينصره أذله الله تعالى على رؤس الخلائق يوم القيامة
(قوله دون دينه الخ) دون بمعنى عند أو لتعليل بمعنى اللام أى لأجل الدفع عن دينه لأن في قتله
إهانة للدين وكذا البقي ولو قال عقب الحديث ما نصه ويقتاس بما فيه غيره لوفى بالمراد له دم
شعوله للدفع عن غيره فهو دليل لبعض المدعى كما قاله قتل وهو ظاهر بالنسبة لما بهد قوله دون دينه
فإن قتل الغير فيه إهانة للدين ففي الدفع عنه دفع عن دين الدافع (قوله فهو شهيد) وجه الدلالة
أنه لما جعله شهيدا دل على أن له القتل والقتال كما أن من قتل أهل الحرب لما كان شهيدا كان له
ذلك (قوله دون أهله) أى زوجته وما في معناها (قوله نعم لو صال) استدراك على قوله له دفع
صائل وقوله مكرها أى بفاحشة أو قتل كأن قال له إن لم تتلاف مال هذا أو الأفعات بك الفاحشة
أو قتلتك كما يؤخذ من قوله بعد أن بقي روجه الخ أى أو عرضه لا إتلاف مال كما تلف مال هذا
والأبقت مالاً فلا يلزم المالك تمكين المكره (قوله كما يشاؤ المضطر الخ) يستفاد منه وجوب
البدل على الصائل أن أنفقه وهو كذلك والمراد بالمناولة التمكن كما مر وعبارته ولو اضطر
إنسان لما أو طعم حرم دفعه عنه ولزم ما لك تمكينه منه اهـ (قوله دفع المكره) بكسر الراء
(قوله أولى) أى التقييد بالعصمة وأعم لشعوله الاختصاص والمنفعة والبيع وغيرها (قوله
ويدفعه) أى الصائل على شئ مما مر ومنه أن يدخل دار غيره بغير إذنه ولا ظن رضاه اهـ مر (قوله
ولأن ذلك) أى دفع الصائل (قوله بالهرب) لو أمكنه الهرب من محل صائل عليه ولم يهرب
فقتله دفعاً عن بناء على وجوب الهرب عليه اهـ إذا صال عليه إنسان وفي حل أكل لحم الفعل
وجهان والراجح الحل وقيل بعدمه لأنه لم يفصد الذبح والاكل اهـ أقامه في الروض وشرحه
(قوله في الزجر) قضيته وجوب الترتيب ابتداء بين الزجر والاستغناء وهو قضية كلام المنهج
أيضا وظاهر عبارة المباح استواءهما حيث قال فإن أمكن بكلام واستغناء حرم الضرب اهـ
قال مر وظاهر هذا مساواة الزجر للاستغناء وهو واضح إن لم يترتب على تقديم الاستغناء مع
الدفاع به بالزجر الحاق ضرر أقوى من الزجر كما سأل كما جازله والأوجب الترتيب بينهما
فيعز ثم يستغنى وعليه يحمل إطلاق من أوجب به وهو معلوم أنا وإن أوجبناه فهو بالنسبة لغير
الضمان لما لم أنه لا ضمان بمثل ذلك كالاستغناء للقاتل إضرارة وعبرة فزى بعد قول المنهج فزجر
فاستغناء مقتضى كلامه أنه لا يجوز الاستغناء مع إمكان الدفع بالزجر وليس بصحيح بل هو مخير
بينهما اهـ ببعض تغيير فالمعقدان في مرتبة واحدة لكن بالشروط الذي مر عن مر فالمراتب
ستة (قوله في القطع) كان الأولى أن يزيد بعد ذلك فيما القتل دخولاً على المن وفائدة الترتيب
المذكور أنه متى خالف وعدل إلى رتبة مع إمكان الاستغناء بما دونها ضمن وحرم عليه قال في
شرح الأصل فإن أمكن بكلام أو استغناء أو هرب حرم ضرب أو ضرب يجرم بسوط
أو بسوط حرم بمصا أو بقطع عضو حرم قتل اهـ ومحل وجوبه أن أمكن فإن لم يمكن كأن لم يجد
المصول عليه الأسكينة في دفع بها قال مر ولو لم يجد المصول عليه الاستغناء جازله الدفع به وإن

كان يندفع بعضا اذ لا تقهر منه في عدم استصحابه اول ذلك من أحسن الدفع بطرف السيف بدون جرح يضمن به بخلاف من لا يحسن اه (قوله فان لم يندفع الا بالقتل) أي ابتداء بان لم يمكنه الترتيب أو بعد رعايته بان أمكن ورعاؤه فلم يندفع عما دون القتل فان اندفع عما دونه وقتل الصائل ضمنه واعلم أنه يجوز الدعا على الصائل بكف شره عن المصول عليه وان كان به لأك حيث غلب عن الظن أنه لا يندفع الا بالهلاك وأما دفعه بالصخر فلا يجوز لالمصول عليه ولا غيره لانه حرام لذاته (قوله لم يضمنه) يسـ تنق من ذلك المضطر اذا قتله صاحب الطعام دفعا لصياله فان عليه القود (قوله قود) أي لانه أبطل حرمة دمه بصياله (قوله ولا يحكمه ولا كفاة) استشكل بأن الحكومة لا يتصور مع القتل وفرض المسئلة أنه قتله فالواجب الدية مثلا لا الحكومة وان كان سبب موته جراحة توجب اوبان الكفاة ليست من الضمان وأجيب عن الاول بتصوره مع القتل فيما اذا صال عليه مسلم فخرجه جراحة غير مقدرة ثم ارتد ومات بالجراحة مرثدا فلا حكومة في هذه الحالة ولا كفاة لان نفسه هدر من حيث الردة وجراحته هدر من حيث الصيال ولولا اهداره بسبب الصيال لم يجب سوى الحكومة فالمسقط له هو الصيال ولو جرحه قبله لكانت نفسه هدر او جرحه مضمو نا أمالو كانت الجراحة مقدرة فالواجب أقل الامر من الارش والدية وعن الثاني بأنه تجوز في الضمان فإرادته ما يشمل غرم المال الشامل لا كفاة وبعضهم أجاب عن الامرين بأن مراده تعميم الحكم فكانه قال لا يلزمه شيء (قوله كبرى ومرد) وزان محصن وتارك الصلاة بشرطه اه شوبري (قوله فله قتله) أي ابتداء من غير مراعاة ترتيب (قوله ويستثنى أيضا الخ) تباع فيه الماوردي والروائي والمعة قد وجوب الترتيب فيه كغيره وان كان الزاني محصنا أي بالغا عاقلا واطنا في نكاح صحيح وليس المراد الزاني المحصن قبل ذلك لانه مهدر وان لم يشعل الفأحشة حينئذ وأيضا فخذ الرجم لا يقتل بالسيف حالا وهذا وان صار في هذه الحالة زانيا محصنة الكفن لم يثبت زناه ولا يصدق الدافع في أنه زان ولو تنازع في الترتيب صدق الدافع بخلاف ما لو تنازع في أصل الصيال فلا يصدق الا بقربة ظاهرة كجريد سيف أو نحوه أو بيضة (قوله وكان غير محصن) من تمام الغاية أي وان كان غير محصن (قوله لا يستدرك) أي لا يمكن ازالة المذكر ودفع الواقعة بالافاة بوزن قنائة بلا همز أي الثاني والتراخي من تأني في الامر يمكن ولم يجعل (قوله ومالوا التهم الخ) استقننا ههنا وجوب الترتيب منقطع لعدم امكانه فيها وعبارة مرد نعم لو اتهم ا قتال بينهما واشتد الامر عن الضبط سقطت مراعاة الترتيب كما ذكره الامام في قتال البغاة وهو ظاهر لانه في هذه الحالة لورا عيننا لا نضئ الى هلاكه ولو اندفع شره كان وقع في ماء أو نار أو انكسرت رجله أو حال بينهما جدار أو خندق لم يضربه كافي الروضة (قوله ويجب الخ) هذا كالا استدراك على قوله دفع الخ أفاد به أن الجواز ليس في جميع الصور كأنه قال يجوز له الا في هذه الصور فيجب (قوله ويجب على من لم يحلف على نفسه الخ) أفهم أنه لو خاف على نفسه لم يجب الدفع عن بضعه بل يجوز له التمكن واستش كل بأن الزنا لا يساح بالاكراه وأجيب بأنه لا يلزم من الصيال الاكراه اذا اكراه بغيره الخوف بالعقوبة العاجلة كما تقدم كذا يحفظ الزبدي ومقتضاه أن الصيال يبيح الزنا وفيه أن الاكراه الذي هو أقوى منه لا يبيح الزنا فكيف يبيحه الصيال والذي تحرر أن قوله على

(قوله أمالو كانت الخ) أي في غير الصيال والافاة نعمان فيه أصلا كما هو ظاهر

(فان لم يندفع الا بالقتل فقتله لم يضمنه) قود ولادية ولا قيمة ولا حكومة ولا كفاة لظاهر الخبر السابق وبحسب رعاية الترتيب في المعصوم أما غـ يركبى ومرد فله قتله لعدم حرمة ويستثنى أيضا ما لوراه أو يلج في أجنية فله أن يرد بالقتل وان اندفع بدونه وكان غير محصن فانه في كل لحظة مواقع لا يستدرك بالافاة ومالوا التهم القتال بينهما واشتد الامر عن الضبط فمسقط مراعاة الترتيب (ويجب) على من لم يحلف

(قوله وبخلاف الدفع عن نفسه فلا يأتى الخ) هو
 وان كان كذلك لكن
 ما سيذكره الشارح في
 المفهوم من جواز الاستسلام
 يدل على أن المراد نفس
 الدافع وحل الاستسلام
 على جواز تمكين الدافع
 الصائل من المصول عليه
 بمساعدة على أن في جوازه
 حينئذ - فذا نظرنا اذ هو من
 النهي عن المنكر مع
 القدرة حرره

على نفسه (الدفع عن بضع)
 لانه لا سبيل الى اباحته
 (و) عن نفس قصدها غير
 مسلم محقون الدم) بان
 يكون كافرا أو بهيمة أو
 مسلما غير محقون الدم كان
 محصن لعدم حرمة غيره
 الهيمة ولحقارتها فان قصدها
 مسلم محقون الدم فلا يجب
 دفعه بل يجوز الاستسلام
 له وتعيير به ما ذكرنا في
 مـ بر به (ولو دخل) غيره
 (بيته وأتى الخروج به) له
 أمره) له (به) ولم يأت
 اخراجه الا بالضرب (أله)
 ضربه وان أتى ذلك (الضرب
 على نفسه) لتعديده

من لم يخف على نفسه قيد في وجوب الدفع عن بضع غيره أو نفسه بخلاف الدفع عن بضعه فيجب
 وإن خاف القتل وبخلاف الدفع عن نفسه فلا يأتى أن يقال فيه ما لم يخف على نفسه اذ الفرض
 أنه خائف فليست امل (قوله على نفسه) أي أو بضعه أو ممتلكته كالأعضاء في مجموع ذلك (قوله
 عن بضع) ولو لا جنبية الا سبيل لباحته ويتجه وجوبه أيضا على مقدمات الوطء قبله اذ لا يباح
 بالاباحة وتقدم أن الزنا لا يباح بالأكراه فيحرم على المرأة أن تستسلم إن صال عليها الغير به امل
 وان خافت على نفسها امل (قوله وعن نفس) أي نفس مسلم معصوم فيما يظهر مطلقا وعند
 جواز الاستسلام فراجعها قبل وعبارة ثم ربه كلام ذكره ومقتضاها اعتبار كون المصول عليه
 مسلما ووجوب الدفع عن الذي انما يخاطب به الامام لا الاتحاد لاحترامه امل (قوله قصدها)
 أي النفس (قوله غير مسلم محقون الدم) بأن لم يكن مسلما أصلا ككافر وبهيمة أو كان مسلما
 لكنه غير محقون الدم فالملطوق صادق في ثلاث صور والمفهوم صورة واحدة كما أشار الى ذلك
 الشارح (قوله فان قصدها مسلم محقون الدم) أي وان لم يكن مكلفا كجنون وصبي (قوله بل
 يجوز الاستسلام له) هذا جواز مقابل للوجوب فلا يأتى أنه مستحب لخبر كن خيرا بنى آدم فإيل
 وهما إيل فان هما إيل سلم إيل فقتله ولذا استسلم عثمان رضي الله تعالى عنه وقال لعبيده وكانوا
 أربعة مائة من أتي سلاحة فهو حر وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة مفروض في غير قتل
 يؤدي الى نهادة من غير ذل ديني كما هو محمل جواز الاستسلام ما لم يقدر على الهرب والا
 وجوب وحرم الوقوف وما لم يكن اماما عادلا متوحدا في زمانه أو عالما كذلك أو شجاعا أو كريما
 والا فلا يجوز له الاستسلام وكذلك لو كان رقيقا لحق سيده وتغلبا الشائبة المال المقتضية لالغاء
 النظر للاستسلام اذ هو انما يكون من مستقل وتخلص عما تقر وجوب الدفع عن النفس
 والطرف والبضع ومقدماته ولو لم يغيره عن المال الذي الروح وان كان الصائل مالكة لكانت كالحقة
 وعن مال مجبور يده أو وقف أو وديعة أو ماله المتعلق به حتى تحوّل من واجارة ويجوز فيما عدا
 ذلك والوجه كما بيناه الاذرى لزوم الامام ونوابه الدفع عن أموال رعاياهم ولا يختص وجوب
 الدفع بالصائل بل كل من قدم على محرم فلا حاد منه خـ الا قالوا صوابين فمن علم شرب خمر أو
 ضرب طنبور وبيت فله ازاله ذلك ولا ضمان عليه ان قتل فاعله عند امتناعه ويثاب نعم محله
 ان أمن من الولادة اذا تغير بالنفس والتعرض له قوبة وولاية الجور عن نوع (قوله ولو دخل بيته)
 أي - واه كان باذن أم لا قال الشوبري ولم يقل ولو مكث في الخ كما يأتى في الجور والشرق اه والظاهر
 أنه حذف ذلك هنا استغناء بما سبى على خلاف الغالب من أن الحذف يكون من الاواخر
 لدلالة الاوائل (قوله بعد أمره له به) ظاهره أنه يضمن قبل الأمر وهو كذلك انقصه ولا يجوز
 دخول بيت شخص الا باذنه ماله كان أو مسلما أو متبرأ أو مستعير فان كان أجنبيا أو قريبا غير
 محرم فلا بد من اذن مخرج سواء كان الباب مفتوحا أو مغلقا وان كان محرما فان كان ساكنا مع
 صاحبه فيه لم يلزمه الاستئذان ولو دخل رجل بيت انسان فقتله وقال انما قتلتك دفعه عن نفسه
 أو ماله أو أسكره الى فعله البيعة بانه قتله دفعه الصالحه وبـ كفي قول البيعة دخل بيته شاهرا
 للسلاح (قوله فله ضربه) أي لا غيره كقطع وقتل لانه كالتعزير الا في عدم الضمان هنا اه قل
 (قوله وان أتى) بمقتضى قوبة بمعنى أذى كافى بعض النسخ أي وان أدى ذلك الضرب الى اتلاف

نفسه (قوله ولو عض) قال الزركشي العض اذا كان بجراحة فهو بالاضاد وبغيره فهو بالنظام
المشابهة مثل عظم الزمان وعظته الحرب ولما كان العض من الصيال ذكره في بابها من زيادة
(قوله عضوه) بالرفع نائب فاعل عض (قوله والمعضوض معصوم الخ) ذكره ادم الضمان
شروطا ثلاثة أن يكون المعضوض معصوما أو حريا وأن لا يمكنه التخلص من العض بغير النزع
وأن يكون العاض ظاهرا أو مظلوما يمكنه التخلص حقه بغير العض فان اتقى شئ منها ضمن
المعضوض أسنان العاض وضمن العاض العضو الا اذا كان المعضوض مملوكا (قوله
أو حربي) وجه ذلك في الحربي أنه غير مترتب للاحكام (قوله لم يضمن) أي المعضوض العاض
(قوله وأمكنه الخ) قيد في المظلوم والمراد بالتخلص تخليصه من المعضوض باخذ ماله منه مثلا
بان أخذ منه مالا مثلا ولم يمكنه التخلص منه الا بالعاض (قوله فيضمن) أي مع المعصوم فقط لا مع
الحربي اه عبد البر (قوله التركة الواجب عليه الخ) ولان العاض أراد التخلص حقه بالعاض
ويصدق الدافع هنا وفيما سبقت في عدم إمكان التخلص بدون ما دفع به أي اعسر اقامة اليقظة
على ذلك اه أفاده الزبدي وهو في مرأيضا وكذا الاختلاف في الظلم فيصدق العضوض بيمينه
(قوله من فك الخ) بيان للامهل وكان الاولى التعبير بالكاف لعدم انحصار الامهل فيما ذكر
بل منه مثل يد فتق عين فقلع حتى فمصر خصية فتشق بطن ولا يلزمه تقديم الاثبات بانقول حيث
علم عدم افادته ومتى انتقل لمرتبة من هذه المراتب مع الاكتفاء بما دونها ضمن نظير ما مر نعم لو ظن
أنه لو رتب أفسد العاض عضوه قبل التخلص منه فيه لم يجب الترتيب بل له انتزاعه ابتداء ولا
يضمن أسنان العاض اه أفاده مر (قوله من فك لحية) بفتح اللام أي رفع أحدهما عن الآخر
من غير كسر ولا جرح اه أفاده مر (قوله وضرب) الاولى اقامه المامر (قوله شديقه) بكسر
السين رفعة او بدل المهمة وهو كافي القاموس طقطقة النعم من باطن الخدين وجهه أشداق
والطنطقة كل لحم مضطرب أي ينهر (قوله أو كان) عطف على اندفع وكذا ما يأتي (قوله غير
من ذكر) أي غير معصوم وغير حربي بان كان مرتدا أو تارك صلاة بعد الامسح أو زانيا
محصنا أو قاطع طريق (قوله فيضمن) أي المعضوض الذي هو غير من ذكر وقوله مثل هذا
أي المعضوض المذکور كالمرتد وتارك الصلاة وقوله ان يفعل بالعاض أي المعصوم لانه هو
الذي ينبغي احتراجه دون الحربي (قوله المظلوم) بالرفع صفة للعاض ويشترط أيضا أن يكون
معصوما (قوله فيضمن المعضوض الخ) لو قال فيضمنه المعضوض امكن اظهر اه قل (قوله
وكذا لو طعن عن الخ) حاصل ما ذكره ثمانية قيود وهي العين والبيت والتلفيف وتعبد النظر وقوله
الیه أو الى حرمة وقوله مجرد أو النقب وقوله ولم يكن الخ كما ترون خذ من محترقاته ما لا بد أن يكون
طعنه حالة النظر فلو طعنه بعد أن ولي ضمه وكطعنه طعن حرمة المنظر وانها بخلاف الاجنبى
لا يجوز له ذلك فلو فعل ضمن وانما حرم عليه مع أنه من قبيل دفع الصائل وهو لا يختص بالموصول
عليه لان منعه من النظر لا يخصص في خصوص الرمي ولكن الشارع جعل الطعن مباحا صاحب
الحرم فقط وان أمكن منعه بهرب المرأة ونحوه فاخص ذلك به وبحرمة (قوله من اطلع) أي
وكان ممنوعا من النظر ولو امرأة أو مراهقا ولا نظر له عدم تكليف المراهق لان الرمي لدفع
مفسدة النظر وهي حاصلته المامر أنه في النظر كالبائع أما غير المراهق فلا يجوز ربه وخروج

(ولو عض) من غيره (عضوه)
ولم يندفع الا بانتزاعه (أي
المعضوض من فيه فانترعه
فانتزعت اسنانه) والمعضوض
معصوم أو حربي (لم يضمن)
سواء كان العاض ظاهرا
أو مظلوما وأمكنه التخلص
بغير العض أم اذا اندفع
بغير الانتزاع فيضمن التركة
الواجب عليه من التخلص
بالإمهل من فك لحية
وضرب شديقه أو كان
المعضوض غير من ذكر
فيضمن لانه لا ينبغي المنع
هذا أن يفعل بالعاض ذلك
أو كان العاض المظلوم
لا يمكنه أن يتخلص حقه
الا بالعاض فيضمن المعضوض
العاض لان العاض أراد
تخليص حقه بالعاض
وكذا لو طعن عن الخ

في بيته) ولو مكثى أو مستعازا ١٩٧ (بخصيف) كعود (أو غاهاه) كحساء

(فذهب) عينه فانه لا يضمن
 خبر الصبي لو اطلع أحد
 في بيته ولم تاذن له فذهب
 بخصاء ففقات عينيه
 ما كان عليه من جناح وفي
 رواية صححها ابن حبان
 والبيهقي فلا قود ولا دية هذا
 (ان تعدد النظر اليه) حالة
 كونه (بجردا) عما يستعزونه
 (أو الى حرمة) وان كانت
 مستورة (وكان من نحو
 ثقب) بفتح المثناة وضمها
 مما لا يهديه الراي مقصرا
 كسطح ومنارة (ولم يكن
 للناظر فيه محرم مستتر أو
 حلية أو متاع) وخرج بهن
 الناظر غيرهما كاذن المستمع
 وبيته المسجد والشارع
 ونحوهما وبالخصيف اذا
 وجدته الثقيل كخشبة
 وحجروا بالعمد النظر اذ افا
 أو خطاوا بالجر مستورد
 العورة وما قبله وما بعده
 النظر الى غيره وغير حرمة
 ونحو الثقب غيره كالباب
 المفتوح والشباك الواسع
 العيون وما بعده ما لو كان
 للناظر فيه محرم مستتر أو
 حلية أو متاع فيضمن في
 الجميع انقصه في الراي
 حينئذ وتجب في بخصيف
 ونحو ثقب وبجملته أعم
 مما عبر به وقول البيهقي مع
 مستتر أو متاع من ينادي
 (واذا ألتفت به شيئا)

بالمعنى من النظر غيره كأن نظر لخطبة أو شراء أمة حيث يباح النظر فلا يرميه ولو ادعى قصد
 ذلك صدق وخرج به أيضا ما لو كان الناظر امرأة أو المنظور امرأة مستورا ما بين سرتم أو ركبتهما
 فلا يرى حينئذ (قوله في بيته) والخيمة في الصراء كالبيت في البنيان اه زبادي (قوله ولو
 مكثى أو مستعازا) أي وان كان الناظر المعبر أو المؤجر وحكم الحام حكم البيت فيما ذكر
 (قوله فذهب عينه) وكذا لو جرحه في محل قريب من عينه بحيث يخطئ منها اليه غالبا ولم
 يقصد الرمي الى ذلك المحل ابتداء فانه يبرأ ما لو كان بعيدا منها بحيث لا يخطئ منها اليه فلا
 يدر بل يضمنه الراي نعم لو لم يمكنه قصد العين ولا ما قرب منها ٣ ولم يدفع به جازي عضو آخر
 على الأوجه اه أفاده (قوله فانه لا يضمن) أي ولو لم يذره قبل رمية على المعقد هذا ان علم أنه
 لا يفيد أمما لو تيقن بكونه دافعا من تخوف وزعقة مزعجة فيجب قطعها بدليل مذكور في دفع
 الصائل من تعين الاختف (قوله فذهب) الخذف بالساو الذال المجعومين الراي بين الأصبعين
 بخصاء أو نحوها وبالساو الذال المجعومين الراي بالخصاء قاله المصنف في شرح الاعلام والحديث
 المذكور دليل على الراي ولو قال ويقاس به الطعن المذكور لو في الدليل وحله أبو حنيفة على
 التشديد والمبالغة في الزجر فقال بضم العين المطاع اذا الدخول أشد من الاطلاع وهو لا يحل
 العقوبة فالاطلاع أولى منه (قوله وفي رواية الخ) القصد منها إيسان الجناح في الرواية الأولى
 فالمراد به القود والدية (قوله أو الى حرمة) أي زجرته وأمنته ومحرمه ويلحق بذلك ولده
 الآخر والحسين فيما يظهر ولو غير مجرد ومثله ولده نفسه لو كان أمرا دحسنا وكذا الخنفي
 المشكل لحرمة نظر الغريقين اليه (قوله عما لا يهديه) أي في فقهه (قوله كسطح ومنارة)
 مثال للنحو (قوله ولم يكن للناظر فيه محرم مستتر) بأن لم يكن له محرم أصلا أو له محرم غير
 مستتر فإن كانت مجردة فلصاحب البيت الراي اذ ليس له اطلاع النظر العورة محرمه والمراد مستتر
 ما بين سرتم أو ركبتهما (قوله أو حلية) أي زوجة وأمة ولو مجردتين (قوله غيرهما) كاذن المستمع
 لفوات الاطلاع على العورات الذي يعظم ضرره اه مر وكاذن المستمع عين الاعشى وان جهل
 الراي عما وعين البصير في ظلمة الليل لانه لم يطلع على العورات بنظرة قاله ع ش (قوله اذا
 وجدته) فان لم يجدته الراي بالثقب ل قال مر ولو لم يدفع بالخصيف استغاث عليه فان فقد
 مقيمت سن له أن يشده باقه فان أي دفعه ولو بالسلاح وان قتله اه (قوله أو خطا) أي كأن ظنه
 بيته ولو ادعى الناظر عدم القصد لم يصدق بل يصدق الراي بيمينه في أنه تعدد ولا تثنى عليه اذ
 الاطلاع حصل والقصد أمر باطن ويؤخذ من ذلك جواز رمية عمد غلبة الظن في أنه تعدد
 النظر اليه وان لم يهتق وامتناعه فيما اذا تيقن ان نظره انما افا أو خطا فقط (قوله وما قبله)
 أي قبل مجردا وهو اليه وما بعده وهو الى حرمة فجمعوه ما قيد واحد (قوله المفتوح) أي
 لا يفتح الناظر أما اذا كان بنفسه ولم يتمكن رب الدار من اغلاقه فيجوز الراي أما اذا تمكن من
 اغلاقه ولم يغلقه فيضمن برميته (قوله الواسع العيون) أي بحيث ينسب صاحبه الى قصير كفتح
 الباب لان تفرق بطله بذلك صير غير محرم فلم يجز له الراي قبل الانذار نعم الناظر من نحو سطح ولو
 للناظر أو منارة كهو من كونه ضيقة كما مر اذا تفرط من رب الدار اه أفاده مر (قوله وما
 بعده) أي الثقب وهو لم يكن للناظر فيه محرم الخ (قوله واذا ألتفت به شيئا) خرج بها الطير

فانه لا يضمن مالكمه ما تلفه لان العادة جرت بارساله ولانه لا يدخل تحت اليد ومنه الصل وقد
افقى البلقي في فعل انسان قتل بجلا لا تخربانه هدر لتقصير صاحبه دون صاحب الصل اذ لا
يمكن ضبطه اه افاده موكذا الزيادة ولا فرق بين العادي وغيره وجل ذلك سم على غير العادي
أما العادي الذي عهدت لانه فيضمن صاحبه وقتل هذا عن م في غير النسخ والمعهذ الاول
قوله وذو اليد منها) الاولى وهي مع ذى اليد لان مع اضاف للمتبوع غالباً واذا تم التتابع
فدالة كقوله تعالى ان الله مع الصابرين وخرج بذلك مالو حاج ربح أو اظلم النهار
فتفرقت الدواب من الراعى الذي معها ووقعت في ذرع فافسدته فلا ضمان على الراعى وكذا
المال لا يغلبه كمالو تدبيره او انفلتت دابته من يده وافتدت شيئا لضمان بخلاف مالو تفرقت
لنومه فانه يضمن اه افاده م بزيادة وكذا لو فرغت من شئ وتلفت شيئا فانه لا يضمنه لان
فعله ما حثه لم ينسب فيه واضح اليد الى نقصه بخلاف قطع العنان الاقنى فان الراكب ينسب
فيه الى نقصه في الجملة لان قطع الدابة له دليل على عدم احكامه (قوله أولى) أى لا يهاجمه
اختصاص الحكم بمالكها اذا جعل المصاحب بعنا فان جعل بعنى المصاحب نحو انت
المصاحب في السفر فها هو اولية الا أن يقال هو اصبرح (قوله ضمن) أى ولو صيبا أو
مجنونا أو رقيقا اذن سببه أم لا ويتعلق متلفها برقبته فقط مالم يكن موقوفاً ولا على الواقف
(قوله ما تلفته) أى باى جزء من أجزائها (قوله نفساً) أى على عاقلته ومالا أى فى ماله ولو ربط
فرسه في خان وقال له فغيره خذ من هذا التبن واعلفها ففعل فرسته فمات وهو حاضر ولم يحدزه
من سائر كانت رموحا ضمنه على عاقلته اه م (قوله غالباً) من غير الغالب مالو أركبها أجنبي
بغير اذن الولي صيباً أو مجنوناً لا يقدر مثلهما على ضبطها الشبر استهما فالضمان على المركب وكذا
لو قدر على ضبطها الكتم اغابته فهو قطع عنان وثيق وتلفت شيئا فله الضمان على المفقود ومالو
نخسها انسان بغير اذن من صهيها أو غلبته فاستتبعها انسان فردها بغير اذنه فالتلف شيئا في
انصرافه فالضمان على الرادوا الناحس بخلاف مالو تلفته قبل ردها فالضمان على من صهيها
ومالو سقط هو أو موكوبه ميتة على شئ فتلف فلا ضمان كمالو انتفع ميت وسقط على شئ وتلفه
بخلاف الطفل الباقط على شئ فتلفه فيضمن لأن للطفل فعلا بخلاف الميت بخلاف سقوطه
بمجر مرض أو رجح سديد فلا ضمان عليه ولو بانث أو رائت الدابة بطريق قتل به شئ فلا
ضمان على المعقد الذي ذكر في المهاج والالامتنع الناس من المرور ولا سبيل اليه وقبل بالضمان
وهرى عليه في المنهج لان الاتفاق بالطريق مشروط بسلامة العاقبة كما في روشن (قوله أم
راكبها) ولو أعمى ولو كان للدابة التي في يده ولد سائب فالتلف شيئا ضمنه فحكم ولها حكمها (قوله
أم فاندما) ولو كان راكب وسائق أو قائداً فالضمان على الراكب ولو أعمى وامرأة ومن ذلك
المسكاري اذا اتلفت دابته شيئا فالضمان على الراكب اذا كان الزمام بيده بخلاف ما اذا لم يكن
بيده كبهض النساء الا ان يركبن مع الحارث ويتركن الزمام بيدهم اما اذا كان بأيديهن فيضمن
ولو كان على الدابة راكباً فالضمان على الاول دون الرديف مالم يكن الاول ضاماً للاحركة له
والا فالضمان على الرديف ولو اجتمع سائق وقائد فها في الضمان سواء أركب في الوسط مع
راكب في الجنبين فالضمان على المتوسط عند الرمي كوكاله وبقستون وعند الزبدي

وذو اليد) ولو مستاجر أو
خاص بالأمستعير فهو أولى
من قوله وصاحب الأم
ضمن ما تلفته) نفساً ومالا
(أبلاً ونهاراً) غالباً سواء
كان سائراً أم راكباً أم
قائداً أم قطرها فقطعت
القطار لانهم في يده وعليه
تمسكها وحفظها) كمالو
أوقفها

والطباوى تبعاً لابن قاسم (قوله في طريق) ولو أمام حائوته مثلاً كدواب الدلافين فعليه ضم
الضمان وخروج بالطريق ما لو كانت في الدار فاذا دخل انسان داراً فيه دابة فرفسته فلا ضمان
على صاحبها كالمالك كان بها كلب عقوقه ورفقه هذا ان علم به ما وان اذن له صاحب الدار في الدخول
بجفاف ما اذا جهل فان اذن له في الدخول ضمنه والا فلا وبجفاف الخارج منه - ما عن الدار
ولو بجانب بابها لانه ظاهر يمكن الا - ترازمه وخروج به ايضاً وبطها ووات أو ملكة فلا يضمن
به متلفها بالاتفاق ولو آجره داراً لا يضمنه ما اذا دخل دابته فيه وتركه متوحاً فخرجت
وأتلفت ماله لا يكتفى له يضمنه اه أفاده مر بزيادة (قوله وان لم يكن معها) مقابل قوله وذو
اليد معها (قوله كأن أرسلها) مثال للنفي وهو عدم التفريط أى أرسلها في وقت جرت العادة
بإرسالها فيه فلا ضمان اه قل (قوله ولو ليلاً) أى جرت العادة بإرسالها فيه كما عرف فله قول
عليه العادة يمكن العادة الغالبة - حفظ الزرع نهراً والدابة ليلاً فيضمن مرسلاً ليلاً لا نهراً
فلو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو يحفظها فيه - ما ضمن فيه ما أو بإرسال الدواب
فيه - ما فلا ضمان كذلك ولو فتح انسان مراح غنم فخرجت ليلاً وورعت ذراعاً كان الذي قصه
المالك ضمن الزرع أو غير المالك لم يضمن والفرق أن المالك يلزمه حفظها في الليل على ما مر
فاذا فتح غنم يضمن وغير المالك لا يلزمه - حفظها فاذا فتح غنم لم يضمن ويؤخذ من تحكيم العادة
جواب حادثة وقعت في الشام وهى أنه قد جرت عادتهم بإرسال الدواب فحرق دابة في طريق
فصادفت انساناً فاذا في الطريق فحقت منه وتلفت فيضمن الدابة لان العادة جرت بإرسالها
(قوله كأن أرسلها ولو نهراً) أى لان العادة بالعامة كما مر لكن لما كان الغالب حفظ الزرع
نهراً والدواب ليلاً قال هنا ولو نهراً وولوليس لا يذ كرمنا لا لتفريط في ربطها واذ كره في
شرح المنهج بقوله كأن ربطها بطريق ولو واسعا اه قال شيخنا عطية ومن هذا القبيل
المساطب المعروفة في السكة للخصرية فلا يضمن صاحب الدابة ما تلفته من فوقها اه (قوله
يتوسطها) أى المزارع وكذا ضمير فأتلفها (قوله كأن كان) أى الشيء وكان وضعه في محل المرور
وكان - حضر عند زرع ولم يدفعها عنه وان توسط المزارع نعم ان تركها خارجاً خوفاً على اتلاف
زرع غيره اللازم اخراجها اليه لم يسقط الضمان الا ان قدر على منعها كربطها فله المنع من
الاكل مثلاً فلا ضمان واذا أخرجهما من زرعها في محل يأمن عودها اليه فان زاد عليه ضمنها
ويجب ابقاؤها في زرعها ان لم يزل على اخراجها اتلاف زرع غيره اذا الضرر لا يزال بالضرر مع بقاء
الضمان على صاحبها بشرطه السابق فان أخرجهما من زرعها وأتلفت زرع الغير ضمن مخرجها
ان تبعها بعد الخروج من زرعها حتى أوقفها في زرع الغير فان صاح عليها فخرجت الى زرع الجار
ولم يتبعها حتى دخلته بل اقتصر على مجرد تنقيحها عن زرع نفسه لم يضمن (قوله وتركه متوحاً
فلا ضمان) ولو ألفت الرمح في حجره فوبأه لا فأتلفه ضمنه اتركه الواجب عليه من تسليمه للمالك
أو نائبه فان لم يجده فالحاكم ولو دخلت دابة الغير ملكه وجب عليه رد مالها اليه الا ان كان
المالك هو الذى سيم فيضمن لم يخرجها ويحمل قولهم فيما اذا أخرجهما من زرعها على ما اذا
سبها المالك أما اذا لم يسبها فيضمن لم يخرجها اذن - حقه أن يسلمها لمن مرأه أفاده الشيخ عبيد
البر (قوله لتفريط مالكة) ولو أتلف الفعل الموقوف للضرب شيئاً ضمنه الواقف كالموقوف

(قوله ومن هذا القبيل)
أى من قبيل ما وضع في
الطريق بغير حق أعم من
أن يكون دابة أو غيرها
فتدبر

عبد الجني فالضمان على واقفه كذا قاله الزياي والذى قاله م ر عدم الضمان لانه لا يبدله
عليه حينئذ لا يقال قدام تضمنين الواقف جنباية العبد الموقوف تضمنه متلف القصد
المذكور لا نقول جنباية العبد متعلق برقبته وقد فوت الواقف هذا التعلق بوقفه بخلاف
الداية جنبايتها لا تتعلق برقبته بل يذى العبد عاها ولا يدعى القصد الموقوف الا آن وهذا
هو المعتقد

• (باب حكم الجدار) •

الشبهة بالهبة في كونه غير عاقل وفيه الضمان تارة وعدمه اخرى اه قل في حكمه الضمان
تارة وعدمه اخرى (قوله المائل) لو أسقطه اكان أولى لانه ذكر حكم غير المائل أيضا بل هو
المصرح به في المتن ولا فرق في الميل بين أن يكون في الابتداء أو يطرا عليه (قوله وما يذكر معه)
أى من البئر ونحو السبع (قوله اذ انبنى) أى ولو بناه عليه ولا ضمان على الباني بخلاف الراش
اذا تجاوز المدة فانه يضمن كباية أى ذكر في حيز الشرط أربعة أفعال وأخذ قوله وسقط وتلف به
شئ من المسئلة بين بعده (قوله ولو الى غير ملكه) أى ولو الى الشارع (قوله وسقط وتلف به شئ
الخ) ولا يلزمه رفع نفسه من الطريق الا ان منع المارة من السلوك وقال بعضهم وان منهم أيضا
اه أفاده قل (قوله أو أدخل) عطف على بنى والضمير للشخص (قوله فالتلف شيا) أى ولم يعلمه
الداخل نحو ظلة أو حى (قوله لم يضمنه) أى النشئ المتألف في الثلاث أو الضمير راجع للجدار
ونحو السبع والحفرة أى ما ينشأ عن الاول أو اقرب (قوله لان الميل في الاولى الخ) ولا يلزمه
هدمه وبناءه على الاستقامة ولا يجبر عليه سواء تمكن من ذلك أم لا خلافا للبلقينى لان القاعدة
أن ما كان أوله غير مضمون لا يتقرب مضمونا بتغير الحال (قوله الا ان دعا) قيد يخرج به ماله
دخل بغير دعوة فلا ضمان وقوله في الاخرة أى مسئلة البئر وهو ليس بقيد بل مثله الذى قبلها
وهى مسئلة نحو السبع وعبرة م ر فيضمن ذرجهل أو كلب عقور ما يتلقاه ان أرسله أو قصر في
ربطه اه وتقدم نقل كلامه فيمن دخل دار فمكأب عقور فمكأب أو دابة جرح فرسته (قوله
مكان التلف) اسم كان والنشئ عطف عليه وقوله من الحرم خبر وصيد اعطف عليه ولا محذور
في ذلك لان فيه العطف على معمولى عامل واحد وهو غير ممنوع اذا امكنه هو العطف على
معمولى عاملين مختلفين (قوله فيضمن) بالبناء للفاعل والضامن الداعى على عاقبته في الاولى
وفي ماله فيما بهدها أو للمفعول والمضمون الانسان المدعى في الاولى والصديق فيما بهدها وضمانه
بالجزاء كما قاله الشارح (قوله الانسان) أى في مسئلة البئر فيما لو دعاه وقوله والجزاء أى في
في مسئلة الصيد ولو قال والصيد بالجزاء لكان أولى لان المضمون هو الصيد والجزاء مضمون به
كما علمت ومكأت عن ضمانه ملكه لو كان مملوكا لانه لا يلزمه لان فرض المسئلة أن مكان التلف
من الحرم ملكه كما هو قضية الاستثناء وله أن يفعل في ملكه ما يشاء وانما ضمنه بالجزاء لما ذكره
الشارح (قوله في الاولى) أى من المسئلة التي يتبين بعد الاولى هى مسئلة البئر وقوله وفي الثانية
وهى كون مكان التألف من الحرم الخ ففى مسئلة هذا الاعتبار وان اشتملت على ثلاث مسائل
باعتبار الجدار والسبع والبئر والمراد بالحرم التعليل وقوله في الاولى من الثلاث أى وهى
مسئلة الجدار في الثلاث التى هى واحدة باعتبار ما مر فصدوق الاولى مختلف (قوله فيه) أى

(قوله اكان أولى) الا ان
يقال المائل ولو ما لا كما
يشير اليه آخر

• (باب حكم الجدار المائل
وما يذكر معه) •

(اذ انبنى جداره مستقيما
في مال ولو الى غير ملكه)
وسقط وتلف به شئ (أو
أدخل نحو سبع) كنية
فهو أعلم من قوله سبعة أو
حبة (ملكه فالتلف شيا أو
حفر فيه) أى في ملكه
(بئر فالتلف شيا) فالتلف
لم يضمنه لان الميل في
الاولى لم يحصل بفعله ولان
له في الاخيرتين أن يفعل في
ملكه ما يشاء (الا ان دعا)
الاخرة انسانا فالتلف في
البئر جاهل لاجلها ومات أو
(كان في الثلاثة) مكان
التلف من الحرم والنشئ
التلف (صيدا فيضمن)
الانسان (والجزاء) للتعريض
في الاولى وحرمة الحرم في
الثانية واستثناء الصيد في
الاولى من الثلاث من
زيادى بل كلام الاصل
يقضى عدم الضمان فيه

المذكور من الاولى ولو قال فيه الكان اظهر (قوله وأما لو بناء) أى بنفسه أو أمره فالضمان على المالك الا ان خالف الباني فعليه الضمان دون المالك وهذا بخلاف الراش في الطرقات اذا جاوز العادة ولو بامر غيره فالضمان عليه لانه المباشر لا على الأمر لعدم مباشرته والفرق أن الرش غير مضبوط فنسبت المجاوزة اليه بخلاف البناء ونحوه ~~كالميزاب والجناح~~ أما اذا لم يجاوز الراش العادة فلا ضمان عليه هذا ان لم يرش لمصلحة نفسه والاضمن مطلقا وان لم يجاوز العادة (قوله ضمنه) أى على عاقلته في الانسان وفي ماله في غيره وايضمن الكل ان حصل التلف بالمائل فقط والنصف ان حصل به وبغيره كالجناح ويؤخذ منه أنه لو بناء مائلا من أصله ضمن كل التالف مطلقا وهو واضح اه أفاده الشوري بزيادة (قوله الى ملكه) أى أو موان ومنه يعلم أن المراد بغير ملكه فيما مر ملك غيره أو شارب مثلاً

• (باب حكم الاشربة) •

جمع شراب بمعنى مشروب وهذا بحسب الاصل والمراد هنا الاغم فيدخل فيه الخمر المنعقدة فانه يحرم تناولها ويحده وان لم تكن شرابا نظر الاصل وجمع الاشربة لاختلاف أنواعها وان كان حكمها متحدا وذكروها غير هاهنا على ما ياتي استطراد الضرورة التقسيم ولم يعمد بهر يحد الاشربة كما قال في قطع الطريق لان الغرض ثم ليس الا بيان القطع ومعلقاته وأما التحريم فمعلوم بالضرورة والغرض هنا بيان التحريم نظافته بالنسبة في كثير من المسائل وهذا الحدم من جملة الكميات الخمس والقصد بوجوبه حفظ العقل وشرب الخمر من البكارة وكان شرابا جزاء أول الاسلام يوحى ولو الى حديث بل العقل على الاصح ومع ذلك لم يتناولها صلى الله عليه وسلم ولا ينافيه قولهم ان الكميات الخمس لم تبع في ماله من الملل لان ذلك بالنسبة للجموع أو أنه باعتبار ما استقر عليه أمر ملتزم حرمت ثالث في الهجرة ثم أحلت ثم حرمت مرتين أو أكثر ثم انقعد الاجماع على تحريمها في غزوة خيبر فهي مما تنكر رفيه الفسخ كما مروى المتخذة من عصير العنب اذا اشتد وقذف بالزبد وسائر الابتناء المسكرة وهي المتخذة من القمح ونحوه كالخمر في التحريم والحد والنجاسة لما شاركتم الهافي كونها مائة مسكرة ثم لا يكثر مستحل القدر الذي لا يسكر منها بخلاف الخمر لا لاجماع على تحريمها دون تلك فقد اختلف العلماء في تحريمها أى من حيث الخمس بل قليلها وهو الذي لا يسكر على قول جماعة أما المسكر منه سببا فاعل فحرام اجماعا وهو كبيرة قد ساء على الخمر فانه كبيرة اجماعا ولو قطرة وفيما لا يسكر خلاف والذي رجحه ابن حجر أنه كبيرة أيضا كالخمر (قوله مسكر) هو النوع الاول وغيره هو الثاني وتحته أربعة أقسام لانه اما نجس أو طاهر مستقذ أو طاهر مضر أو غير ذلك فالأقسام خمسة ستأتي في كلامه والاسهل في ضبطها أن تقول الشراب اما مسكر أو غير والغير اما نجس أو غير والغير اما مضر أو غير وغيره اما مستقذر أو لا وحكمها الا في الحرمة في أربعة أقسام على تفصيل في بعضها والجواز في واحد فالمراد حرام مطلقا والنجس حرام الاتداء أو عطش والطاهر المضر والمستقذر حرامان أي ما عدا ذلك حلال (قوله فالمسكر) أى ماله الشدة المطربة ولو جامدا ولا ينافي ذلك كون كلامه لأن في الاشربة والنجاسة ليس شرابا لما مر من أن المراد الشراب ولو باعتبار الاصل فاندفع اعتراض بعضهم هنا (قوله وان قل) كقطرة وان لم تسكر (قوله لتساو)

(قوله كالجناح) الكاف
تتمدية للغير وقوله من أصله
أى أنه بناء مائلا كانه فيتمحض
التلف من جهته لكن
ينظر معنى الاطلاق حيثما
ويحتمل ان الكاف تنظيرية
في ارجع حكم الجناح ليعلم
المبنى عليه هنا حرر

أما لو بنى جداره مائلا فان
كان مائلا الى غير ملكه
فقط وتلف به شيء فغنيمة
وان كان مائلا الى ملكه
لم يضمنه

• (باب حكم الاشربة) •
(هى) نوعان (مسكر وغيره
فالمسكر) من خروجه
(حرام) تناوله (وان قل)
أو شرب لتساو

المأخوذ ان الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم ويجوز التداءى بصرف النهر الا صرف المسكر
وهل يحل اذا شرب من التداءى فيه خلاف والذي اعقده في المنهج عدم الخذ وان وجد غيره
وأما لو استمكت النمرة في الدواء بان لم يبق لها وصف فلا يحرم استعمالها كصرف باقي النجاسات
هذا ان عرف أو أخبره طبيب عدل بنفعها ولو احتج لقطع نحو سبعة أو يدمنها كذا الى زوال
هقل صاحبها بنحو ينجح جاز لا بكم مائع وجوع وكذا يجوز استعمالها للصغير اذا شربها من الخمر
وخيف عليه اذا لم يبق منها عرض تحصل معه مشقة وان لم يخف منه الهلاك وكذا لو تضرر
عليه اقتضاى البكر الا باطعامها بما يغيب عقلها من بنج أو حشيش فيجوز ذلك لانه وسيلة الى
تمكين الزوج من الوصول الى حقته ومعلوم أن محل جوارحهم اهل يحبس لانه اذى لا يحتمل
معه في ازالة البكارة (قوله أو عطش) لانه لا يمكن العطش بل يشبهه ويحرق كبد الجائع لحارته
ويسه ولا حد عليه اذا شرب من اللعش أيضا كما مر في التداءى وان حرم عليه (قوله لا ينافي)
الخمر والميسر) وهو القمار المحرم كالطاول (قوله وتلعب كل شراب الخ) وخبر مسلم كل مسكر
خمر وكل خمر حرام وخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر عشرة محاصرها ومعتصرها
وشاربها وساقيه واحادها والهمولة اليسه وباتنها وما مبتاعها وراهاها وأكل غنمها وقال صلى الله
عليه وسلم لم اجتمعوا الخمر فأنشأه فتباح كل شره وقال عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما ما انتها أم
البحائر وقال صلى الله عليه وسلم الخمر أرام القوا حش وأكبر الكبار ومن شرب الخمر ترك الصلاة
ووقع على أمه وعنه وخالفه رواه الطبراني عن ابن عمر وصححه وهو معنى قوله صلى الله عليه وسلم
في الرواية الاخرى الخمر جاع الاثم وعن وهب بن منبه وجدنا في التوراة من شرب الخمر حتى
يذهب عقله ياتيه الشيطان في دبره سبعين مرة كما ياتي الرجل امرأته (قوله أسكر) أي شأنه
الاسكار وان لم يسكر بالفعل كما مر (قوله غص) يفتح الغين أفصح من ضمها وأصله غصص أي
شرق بكسر الراء واذا مات بشره له في هذه الحالة مات شهيدا الجواز تناوله له بل وجوبه بخلاف
حالو شره تعديا وغص منه ومات فانه يكون عاصيا لتعدي به بشره كما قاله عس على مر وقوله ولم
يجد غيره قيد للهل وقوله وكذا أي يجب وكذا أكل الافيون يجب اذا ضره عدم تناوله ولم يجد
غيره فان وجد غيره في هذه الصورة ومات لم يجرم تناوله ولكن لا يجد والحاصل أن شرب الخمر
نار يفتضى الحرمة والحد وذلك اذا شره به عينا مع العمد والعلم والاختيار وتارة يقتضى الحرمة
دون الحد اذا شره به لئلا أو عطش ولم ينته به الامر للهلاك وكذا لو شربها الكافر فانه يحرم عليه
ولا يجد وتارة لا يقتضى حرمة ولا حد اذا غص باقمة أو انتهى به العطش للهلاك ولم يجد غيره
فيهما وان كان ذلك الغير بولام من مغلظ واذا سكر بما شره به لتداء أو عطش أو اساغة قضى ما فاته
من الصلوات لانه تعمد الشرب المصلحة نفسه بخلاف الجاهل المعذور وهو من جهل التحريم
لقرب عهد ونحوه أو جهل كونه خرافا لا يجد ولا يلزمه قضاء الصلوات مدة السكر (قوله
عقل العقل) أي يغطي لانتفاء الشدة المطرية عنه قطعاً والمراد بالعقل التمييز (قوله كالبنج)
أي والافيون وكثير الزعفران وجوزة الطيب والحشيشة التي ياكلها الخراف فيشغل بعضهم

أو عطش) لا ينافي الخمر
واليسر ونحوه
كل شراب أسكر فهو حرام
نعم من غص باقمة ولم يجد
غيره حل اساغته به بل
وجب وكذا لو انتهى الامر
بالعطش الى الهلاك ولم
يجد غيره وغص بالاشربة
بحالين بل العقل كالبنج

قل لمن ياكل الحشيشة جهلا • يا خبيثا قد عشت شرما عيشه
دية العقل بدرة فلماذا • يا سقيما قد دبت بها بحشيشه

والبدرة كما في القاموس كليس فيه ألف أو عشرة آلاف درهم أو سبعة آلاف دينار (قوله حرام أيضا) أي ولا حذفيه وان أذنب لانه لا يلذ ولا يطرب ولا يدعوا قلبه الى كثيره بخلاف المسكر في ذلك ولو جامدا اعتبارا بالاصل فيه ما بل فيه التعزيز الزاجر من هذه المعصية الدينية وتقدم أن له تناوله حتى لا يحس بالقطع عضو المتاكل ومحل عدم الحذف في الحشيش المذاب مالم تشد بحيث تقذف بالزبد وأطرب والاصوات كالنحر في التجاسة والحد كالخيز اذا أذنب وصار كذلك بل أولى كما قاله سم في حواشي المنهج (قوله ان كثر) بخلاف ما لو قل والمراد بالقليل ان لا يؤثر في العقل ولو تخدير او فتورا وبالكثر ما يؤثر فيه كذلك فيجوز نزع ما على قليل ما ذكرنا لكن يجب كفه على العوام اتلا يعاطوا كثيره وبعث قدوا أنه قليل وقت عدم أنه يجب تعاطي الافيون في حق من يضره تركه ولا قال بعضهم هو حرام ابتداء واجب انتهوا وأما الدخان فالمعتد ان شربه مكروه وقال قل بجرمته لانه يؤثر في العصب والتهزل والتنافيس واتساع الجارى كما نقل عن الثقات وسباني رده (قوله وغيره) أي غير المسكر من الاشربة كما هو ظاهر كلامه ويحتمل أن يراد بالغير ما يشمل غير الاشربة كياقني (قوله كالدم) أي ولحم حية وبول ومجرون شرها بن شرف (قوله حرم تناوله) لغير التداوى وأما له فيجوز بالشرط السابق وهو معرفته أو اخبار طبيب عدل بنفعه ويشترط أيضا عدم ما يقوم مقامه مما يحصل به التداوى من الطاهرات لانه صلى الله عليه وسلم أمر العربيين بشرب أبوال الابل (قوله الا الماء الخ) قال قل في هذا الاستثناء مع التقييد قبله ثدافع لا يخفى اه ووجهه أن قوله ونحوهما شامل للدم ففضيته جواز له للعطش وهو من غير التداوى وقضية ما قبل الاستثناء امتناعه لغير التداوى وحاصل الجواب أن المراد بنحوهما من كل مسكن للعطش لا مطاوعة به نذابسة ما يقال لم اقتصر في المستغنى على ما ذكره ولا عزم بأن يقول حرم تناوله الا للعطش ووجهه سوطه أن مطلقه ليس مسكنا للعطش فلا يصح التعميم (قوله فلا يحرم تناوله ما للعطش) وان لم يرد ذلك لاجل بخلاف المسكر (قوله فلو وجد الخ) فترجع على ما قبله (قوله في حرمه) اسم كتاب للشانبي املاه على رجل من أصحابه اسمه حرمه فسمى الكتاب باسم الرجل الممل عليه (قوله والذي صححه في الروضة) معقدلان من جملة أسباب التيمم حاجته اليه اعطش حيوان محترم ولو ما لا يكامر ان قيل كيف يسع صاحب الروضة مخالفة نص امامه أجيب بأن أئمة المذهب لا يخالفون نص الامامهم الا باتباع نص له آخر أخرج من الاول اظهروا دليله عندهم ويقاس به مذاغيره من المواضع (قوله الشانبي) نسبة الى شاش بهمين مدينة ورامن وجيكون من مدائن الجهم خرج منها جمع من العلماء (قوله ويقيم) فان كان على بدنه نجاسة فهو فاقد الطهورين فيصلى ويعيدها قل (قوله قال في المهمات والاول هو الملقى به) ضعيف (قوله وان كان غير المسكر) أي الشامل لغير الشراب وذكره استطرادى اضرورة التقسيم كما مر فلا اعتراض عليه أو المراد بغير المسكر خصوص الشراب وسباني الجواب عما ينافي ذلك (قوله كالسم) اعترض بان كلامه مفرغ في الشراب والسم ليس منه وأجيب بان المراد السم المذاب في نحو ما وجدته يقال هلا أدخل هنا فهو البنيج السابق ذكره في كلام الشارح الآن يقال هذا يحرم مطلقا وذا لا يقبده السابق وهو قوله ان كثر وأجيب أيضا عن الاعتراض الاول بان المراد بالغير فيما مر ما يشمل الشراب وغيره وان خالف

حرام أيضا ان كثر (وغيره ان كان نجسا) كالدم (حرم تناوله) لغير التداوى (الا الماء المتنجس والبول) ونحوهما فلا يحرم تناوله (للعطش) للضرورة مع عدم إزالة العقل (فلو وجد) الشخص (ما طاهر او) ماء (نجسا) قال الشانبي في حرمه (نوشا بالطاهر) وجوب الاله صار منحة للتطهير به (وشرب النجس) للعطش لما مر والذي صححه في الروضة تبعا لاختيار الشانبي أنه يشرب الطاهر ويتيمم قال في المهمات والاول هو الملقى به (وان كان غير المسكر) طاهرا فان كان مضرا بمن تناوله كالسم

(قوله الى أن يتولى امام غيره) هذا مخالف للمشهور من استقرار الحرمة لمجرد قلت وهو ما قولان في الاصول (قوله وجوابه ان المراد الاول الخ) هذا لا يظهر مع ذكر غالباً والجواب الا في عن ايراد الضب انما هو من حيث كونه غير مانع لامن حيث كونه غير مستقدر شرعاً الذي هو المراد في الايراد هنا فالذي يظهر واختصار الشق الثاني وينسج قوله لعدم ثبوت الاحكام به بدليل اعتبارهم له في الحيوان الذي لانص فيه حرر

(أو مستقدر غالباً كخطا حرام) تناولته لضرره به واستقدره (الاماء المتغير) فلا يحرم تناوله كالعلم المتيقن اماماً مستقدر نادراً كالضب والخيل فلا يحرم تناوله (فان اتنى ذلك) أي ما ذكره ما يقتضي التحريم (مخلال) أي فغير المسكر حيث لا لال لا تتفاه على التحريم

(باب الاطعمة)

أي بيان ما يحل منه وما يحرم والاصل فيها آية قتل لا أجد فيما أوصي الى تحريم ما وقوله ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث

ظاهر عبارته بإيل غنيله بالسم نظر الظاهر وسيأتي نظيره ذلك في التقبيل بالضرب والخيل قال قل ويؤخذ من غنيله بالسم أن المراد بالضرب ما يعم ضرر العقل والبدن ومنه يعلم حرمة الدخان المشهور لما مر انه يورث نحو العمى اه بالعمى وفيه نظير بل هو مكروه كما مر نعم من غلب على ظنه حصول الضرر المذكور حرم عليه ولكن لا يتحقق ذلك به بل غسل الخيل الذي أخبر الله تعالى بان فيه شذاه كذلك وكذا يحرم اذانه في الامام عنه فيحرم تعاطيه ظاهراً فقط مدة النهي الى أن يتولى امام غيره خوفاً من شق العصافان قلت قياس ما قالوه من انه اذا أمر بحدوب وجب امتثاله باطناً نهناً كذلك قلت ذلك محله اذا أمر بحدوب فيه معصية عامة كالصوم للاستسقاء وهذا خاص كترك كل ذي ربح كربه من نوم وبصل فامتثاله فيه ظاهراً فقط ومقتضى هذا الجواب أن السؤال اذا أمر به يجب امتثاله ظاهراً فقط (قوله أو مستقدر) قال قل ان أراد شرعاً لم يرد نحو الضب ولم يحتج لقوله غالباً أو طبعه لم يصح عدم ثبوت الاحكام به أي بالطبع مع ان كلامه ظاهر فيه فتأمل اه وجوابه أن المراد الاول وسيأتي الجواب عن ايراد نحو الضب (قوله غالباً) أي عند غالب الناس أي أنه مستقدر شرعاً باعتبار طبع غالب الناس (قوله كخطا) أي وبصاق ومضى (قوله الاماء المتغير) أي بظاهر بدليل الاستسقاء والاصل الاتصال أما المتغير نجس نجس وليس الكلام فيه (قوله كالضب والخيل) اعترض بان الباب معقود للاشربة وليس فتنها الضب والخيل وسيأتي حكمها في باب الاطعمة وأجيب بان كلامه على حذف مضاف أي كل من الضب والخيل أو يعمم في الغير فيصير ما فيه ما يشمل غير المشروب وكل من الضب والخيل ربق الاطمان والزواج حال التقبيل وبصاق الاولياء لا تبرك فليس بحرام (قوله مما يقتضي التحريم) وهو أربعة الاسكار والاستقدير والاضرار والخاصة (قوله أي فغير المسكر حيث لا لال الخ) هكذا في بعض النسخ عقب قول المتيقن لال قال عبد البر وهو مضروب عليه في بعض النسخ ولا وجه للضرب عليه اه واعتراض قل عليه بما عناه انه يوههم أن غير المسكر حلال ولو مضر امته لا وليس كذلك مردود بقوله خيئة لذل ان معناه حين اذا اتنى عنه ما ذكره ما يقتضي التحريم

(باب الاطعمة)

الملازمة للاشربة وهي جمع طعام بمعنى مطعم وهو ان كان جمع قلة لكن المراد به الكثرة ومعرفة من آكد مهمات الدين لان معرفة الحلال والحرام فرض عين فقد ورد الوعيد الشديد على تناول الحرام اقوله صلى الله عليه وسلم أي لم يثبت من حرام فالنار أولى به والاصل في الاعيان حيوانها اوجادها الحلال لانها خلقت لما نفع العباد ولو من بعض الوجوه الا ما استلحق بنص أو لورود الامر بقتله أو النهي عنه أو لاستنباطه فلذلك قال كل طاهر يحل أكله فهذه قاعدة ثالثة ثلثي منها عشرة اشياء الأذى والمضرو المستقدر وذو الخلب وذو النساب القوي الذي يحدوبه وما نص عليه في آية حرمت عليكم الميتة وما استحببت وما نهي عن قتله وما أمر به وما يركب من الدواب الا الخيل لكن في استثناء ما نص عليه في آية حرمت عليكم نظرياً (قوله ويجل لهم الطيبات) وهي بمعنى الطاهرات لانه لا يلزم تحصيل الخاصل قال القليوبي وعلي هذا فلا مناسبة بينهما وبين المدلول نعم ان أريد بالحل البیان وبالطيب الحلال مع الدليل اه ولعل

عدم المناسبة أن العاهرات أعم من الأطعمة التي الكلام فيها وفيه أن الحلال الذي ذكره
كذلك فالأية مناسبة للمدلول باعتبار عمومها ويصح أن يراد بالطيبات المستلذات شرعا أي
بين حل ذلك وعلى هذا فهي نص في المدلول (قوله كل طاهر) مبتدأ خبره يحل أكله. لكن بعد
التذكية في غير السمك والجراد (قوله كدجاج) يفتح أوله أفصح من ضمه وكسره (قوله وحمام)
وهو يقول في تفريده سبحانه ربي الأعلى وأخرج أبو الشيخ بن حبان في كتاب العظيمة قال
سليمان لا يصحبه أتدرون ما يقول هذا الحمام لئن شاء قالوا لا يا بني الله قال يقول لئن شاء تابعني على
ما أريد منك فوالله لمتابعة منك أحب إلي من ملك سليمان والعقاب يقول في صباحه البهائم
الناس راحة وانظروا كيف يقرأ الفاتحة إلى آخرها في صباحه ويمد صوت به قوله ولا تضالين كما يمد
القارئ كذا نقله الحشي عن العناني وقز شيخنا عطية أنه يدب قوله آمين قال وانظر قبل نزول
الفاتحة ماذا كان يقول في صباحه ولعله كان يقرأ بها بالهام من الله تعالى لأن القرآن قديم
والمراد بالحمام هنا ما يشبه الحمام والقطا والديابي والدجاج والفاخت والحباري والشفراق
وأبو قردان والحجرة والجلجول ويسمى دجاج البر والقبح بالقاف والموحدة المققوحتين والجليم
ويسمى ذكره عقوب والقمرى (قوله وضبع) هو اسم للاثني قال الدميري ومن عجيب أمرها
أنها تبيض وتكون سنة ذكر أو سنة أنثى واسم الذكور ضبعان بوزن عمران وهذا الحيوان من
أحق الحيوانات لأنه يتناول ما حتى يصاد (قوله وضبع) ذكر ابن خالويه أنه يبيض سبع مائة سنة
وأني يول في كل أربعين يوما قطرة ولا يسقط له سن ويقال إن أسنانه قطعة واحدة وحكي غيره
أن كل لحم يذهب العطش ومن الأمثال لأفعل كذا حتى يرد الضب الماء يقول من أراد أن
لا يفعل الشيء لأن الضب لا يشرب الماء بل يكتفي بالنسيم ويرد الهواء ولا يخرج من البحر في
الشتاء وهو حيوان يشبه الورل لذلك منه ذكران ولذا في فرجان (قوله ويربوع) نوع من الغار
قصير اليد طويل الرجلين لونه كالون العزال أه أفاده مر (قوله أكل على مائدة) أي أكله
خالد بن الوليد مشوا بحضرته صلى الله عليه وسلم ولم يأكل منه فقيل له أحرام هو قال لا ولكن
ليس بأرض قومي فأجبتني أعانه والمائدة الشيء الذي يوضع على الأرض صيانة للطعام كالمدبيل
والطيق وغير ذلك ولا يعارض هذا حديث أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم أكل كل على الخوان
لأن الخوان أخص من المائدة ونفي الإخص لا يستلزم نفي الإعم والخوان شيء يصنع من جلد
يوضع عليه الطعام وكان الضب موضوعا في قصعة فجزم خالد منها وأكله وكان خالد من خزينة
وأكرم من يأكل الضب بنو غنم قال الشاعر

إذا ما غنمي أكلت مفاخرها • فقل عدت عن ذاك كيف أكلت للضب

(قوله لا آدميا) استثناء من طاهر على ما مر (قوله فلا يحل أكله) أي ما لم يكن ميتا غير بني فانه
يحل أكله اضطر من غير شيء ولا قل فيجوز ما إذا كان لا يمكنه أساغته بدونه ما فيجوز أن له
(قوله لموته) أي احترامه وتعظيمه (قوله مضرا) أي ضرر راينا لا يحل عادة لا مطلق الضرر
(قوله كسم) وهو نجس من نجس الحية والعقرب (قوله وتراب) أي وطن رطل ومجمل في غير
النساء الحلالي فانه لا يحرم عليهن أكل الطين لانه بمنزلة التداوي أه مر (قوله ومستقذرا) أي
بالنظر أغلب الطباع السليمة فلو استقذرت شخص غير المستقذرة فلا تنفك إلى طبعه أه شوبري

(كل طاهر) كنم وهي الأبل
والبقرة والغنم (وطير)
كدجاج وحمام (وضبع)
بضم الباء (وضب ويربوع
يحل أكله) لاستطابة
العرب ذلك ولا دلالة أخرى
منه أقوله تعالى أحلت لكم
بهيمة الأنعام وإن النسي
صلى الله عليه وسلم قال يحل
أكل الضبع رواء القرمذي
وقال حسن صحيح وإن
الضب أكل على مائدة
صلى الله عليه وسلم رواه
الشيخان (لا آدميا) فلا
يحل أكله لموته
(ومضرا) كسم وجحر
وتراب اضربه (ومستقذرا)
كني لاستقذاره

(قوله وذات الخلب) بالنصب عطفا على آدميانهو من جملة الطاهر والخباب بكسر الميم الطاهر
(قوله ومقر) عطف عام على خاص اسمه له للبارزات والشواهد وغيرهما من كل ما يصيد فهو
اسم جنس لكل ما يصيد وهو بالسبب والصاد والراي وكذا كل كلمة اجتمع فيها اصاد والقاف
كصاق وكاهم قرى الحزمة الرخ وهو أعظم الطيور رجلة لان طول جناحه عشرة آلاف باع
المساوية لاربعين ألف ذراع وكذا النسر يفتح النون أشهر من ضمها وكسرها والعقاب يضم
أوله وجميع جوارح الطير (قوله وغير) يفتح فكسرا وسكون وجملة من الفرس المهرمة (قوله
وما نص الخ) استثناء هذا من الطاهر منقطع لان المنصوص عليه في الآية نجس هذا على نسخة
وما نص على تحريمه وفي بعض النسخ الصحيحة ويحرم ما نص على تحريمه في آية حرمت الخ وعليها
فالمستثنيات تسعة ولو أخر هذه الجملة عن جميع المستثنيات من الطاهر اكان أولى (قوله ما نص
على تحريمه) وهو عشرة (قوله في آية حرمت عليكم الميتة) وهي الزائلة الحياة بغير ذكاة شرعية
والمختنقة أي التي ماتت بالخنق وكانوا يخنقون الحيوان حرصا على الدم لا كاله ويسمونه القصد
ويقولون ان اللحم دم جامد والموتودة المضروبة بنحو خشبة حتى تموت والمتردية الواقعة من
علوف قوت والطبيعة المنطووعة لاخرى فقوت وما أكل السبع فقات فدل على حرمة ما تأكل
منه الجارحة وقوله الا ما ذكيت أي ذبحت وفيه حياة مستقرة وهو استثناء من جميع ما تقدم أي
من المختنقة وما عطف عليها وقبل مما أكل السبع خاصة وما ذبح على النصب أي على اسم
النصب وهي الاصنام وهذا معلوم مما أهل لغير الله أي ما ذبح على اسم غيره تعالى والاهلال ورفع
الصوت وكانوا يرفعونه عند الذبح لانهم بقواهم باسم اللات والعزى فاذبح على النصب وما
أهل لغير الله به شيء واحد والازلام السهام واحد هازلم بالتحريك كان لهم ثلاثة سهام مكتوب
على أحدها أمرني وربي وعلى الآخر نهي ربي والثالث لا شيء عليه أي خال عن الكتابة وهي
موضوعة عند خادم الاصنام فاذا أراد أحدهم أمرا كسفر جاهد فخرج له فاذا خرج الذي عليه
أمرني ربي مضى لما نواه والذي نهاني ربي أمسك او الثالث اعادها حتى يخرج أمرني ونهي ربي
فلا يستقام طاب ما قسم له فخره الله تعالى وجهه فسالانه افتراء ودخول في الغيب ثم قال
نهي ربي اضطر في محضصة أي جماعة غير متجانف أي ماثل لاهم وهو أن يتناول من الميتة مثلا
زيادة على قدر حاجته فان الله غفور رحيم ويطلق الاثم أيضا على النحر قال الشاعر

شربت النحر حق ضل عقلي • كذا الاثم يذهب بالعقول

(قوله كحشرات) يفتح أوله ويستثنى منها أربعة القنفذ واليربوع والوبر ونبت عرس وهي
العرة (قوله كخنفساء) ومنها الزعقوق ويسمى الجعلان يضم الجيم ومنها أيضا الجدد يجيدين
مضمومين وهو الصبر صاروا الخنفساء يضم أوله مع فتح ثالثة أشهر من ضمها وبالمد وحكى ضم
ثالثة مع القصير فهو ممنوع من الصرف اما لالتأنيث الممدودة أو المقصورة ويجوز قتلها
للتسبب أي بها لانها اذا دقت وضعت على لدغة العقرب يرى الممدوغ لوقته وكذا اذا دق ورق
العجل او الرجل وأخذ مأزعه ووضع عليها اودهن دبر الممدوغ بالزيت الطيب او جاء لحمار وقال
في اذنه لدغت فانه ينقل السم منه اليه ولو حمل يندق العبد لم يادغ بالعقرب (قوله ودود) أي
منقردا ما اذا كان مختلطاً بطعام او خمل فيخلأ كله معه بخلاف النحل اذا اختلط بالعسل مثلا

(وذات الخلب) من الطير كاز
وشاهين ومقر لا تسمى عنها
في خبر مسلم (وذات الب) من
السباع كاسد وغيره وذئب
لأنه في خبر الصحيحين
(وما نص على تحريمه في
آية حرمت عليكم الميتة
وكل ما استغثت) كحشرات
وهي صغار دواب كخنفساء
ودود

فانه لا يصل أكله منه الا اذا تهرت اجزاءه فبسه ولا فرق في جواز كل الدود المختلط بين الحى والميت عسر عيذه أولا ثم لو لم يمت من موضع الى آخر أو تكفى بنفسه ثم عاد بعد امكن صوته عنه حرم ويجوز اكل القول والخبز المسوس مع سوسه سواء كان حيا أو ميتا أيضا وكذا لو طبخا فلت السوس فيهما ومثلهما اللحم اذا حصل فيه دود (قوله وكثرة) بضم الدال عطف على حشرات ولذا أعاد معها الكاف لانها من الطيور لا من الحشرات وهى البيضا يفتح الموحدين وتشديد الثانية وبالمجبة والقصر لا يعرف اهلها هم ذكر من لفظها وهى طائر أخضر دمى الخلق بضم الخاء أى سم له ثاقب الفهم له قوة على حكاية الاصوات يتناول ما كوله برجله كما يتناوله الانسان يده من أكل لسانه صار فصيحاً وليس من طيور العرب وانما يجلب من النوبة واليمن وكلاهما البغاة كما فى المنهج ولعلمها المصاصة وهى من البروم وهو حرام بانواعه كالهامة والصدى والصرد وما لا يبطله وغراب الليل ثم يستثنى من البغاة النورس فيحل كما قاله مروم له أبو قردان فيحل كما نقل عن الديري (قوله وطارس) وهو طائر فى طبعه العفة وحسب الزهو بنفسه والخيل والاعراب برقته اذ ينادى (قوله وذباب) بضم أوله وهو أجهل الخلق لانه يلقى نفسه فى الهلاك وكنته أبو جعفر ويطلق على ما يشمل البعوض والناموس والقمل والبرغوث والبق والنمل والنحل وغيرها ومنه الحديث الصحيح الذباب كله فى النار الا النحل أى لا تعذب أهلها به لانه يذيقها (قوله وما تولد) أى يقينا من ما كول وغيره كقولنا بدين كلب وشاة أو بين فرس وشاة أهلكى أو بين ذئب وضبع تغليباً للتصريح وخرج بقولنا يقينا ما لو تبعت شاة فولدت كلباً فانها تحل كما قاله البغوى كالفاضى لانه قد تنفع الخلقة على خلاف صورة الاصل وان كان الورع تر كها وذهب جمع الى انه ان كان أشبه بالخلل حل والا فلا ويجوز شرب ابن فرس ولدت بغلاً وشاة كلباً لانه منها الامن القمل ولو مسخ حيوان يحل الى ما لا يحل أو عكسه فهل يعتبر ما قبل المسخ على ما قاله بعضهم عملاً بالأصل أو ما يحول اليه كما يدل عليه ما فى فتح البارى عن الطحاوى كل محلل والاوجه اعتبار المسوخ اليه ان بدلت ذات بذات أخرى والا بان لم تبدل الاصفته فقط اعتبار ما قبل المسخ والاوجه اعتبار الاصل فى الاذى المسوخ مطلقاً كما يدل عليه الخبر الصحيح ولو قدم لولى مال مغصوب فقباب دماً كرامة ثم أعيد الى صفته أو صفة غير صفته فالمجبة عدم حله لانه يعود الى المالبة عاد ملكه لملكه كما قاله فى جلد مينة دبغ ولا ضمان على الولي بقائه الى الدم كالا ضمان عامه اذا قتل بماله اه شرح مر (قوله كخطاف) بضم الخاء وتشديد الطاء ويسمى الآن بعصفور الجنة لانه زهد ما فى أيدي الناس من الاقوات واكتفى ببقوته بالبعوض ومن خواصه انه يعرف موضع حجر اليرقان الذى هو نافع جداً فاذا أراد شخص ذلك الحجر فاما خذ زعفراناً ويدهن به مناقير أولاده ليعتقد أن أولاده ذلك المرض فيه ذهب ويأتى بذلك الحجر ومن خواصه أيضاً انه اذا قلعت عينه عادت لوقتها وسعى عصفوراً لانه عصى وفر من سليمان ويطلق الخطاف أيضاً على الخفاش عند اللغوين وهو طائر صغير لا يشبه الشارب طير بين المغرب والعشاء (قوله ونحل) أى ونحل لصحة النهى عن قتلها ووجه اللوح على النمل السليمانى وهو الكبير لا تنفاه اذا ما بخلاف الصغير فيحل قتله لكونه مؤذياً بل وحرقه ان تعين طريقة الدفعه كالقمل ويجمع النمل على نمل فهو جمع الجمع وهو أعظم الحيوان حيلة فى طلب

وكثرة وطاوس وذباب
وما تولد من ما كول وغيره
(أونى عن قتله) كخطاف
ونحل وخطاف وهدد
وصرد (أو أمربه)

الرزق ومن عجيب أمره أنه إذا وجد شيئا ولو قل أهدر الباقي ويحتسب كره في زمن الصيف للشتاء
 وإذا خاف من العفن أخرجه إلى ظاهر الأرض وإذا حفر مكانه اتخذها معاريج لتسليجى
 إليها المطر وليس في الحيوان ما يحمل أثقل منه غيره وهو لا جوف له وعيشه بالشم والذرق
 النمل كالزنبور في التحل (قوله كنية) تطلق على الذكر والأنثى والعقرب اسم للأنثى ويقال
 للذكر عقربان يضم العين والراء ولها غائية أروجل وعيناها في ظهرها ولذا يقال إنها عمية
 لكونها لا تبصر ما أمامها تلدغ وتؤلم بالماشيدا وربما سعت الأنثى أى الحية فقوت ومن
 عجيب أمرها مع صغرها أنها تنقل القيل والجعر بالسم أو أنها لا تقرب الميت وكذا الذئبة حتى
 تقتله ثم من بدنه فتضربه عند ذلك وتؤلى إلى الخفافس وتسالمها ولذا تنفع في لدغها كما مر
 (قوله وحداثة) بالله مزبور من عنية وجهها حدا كعنب (قوله وفارة) بالله مزور تركه كما قال قل
 وقال شيخنا بالله مزخامة والوجهان غماهما في فارة المسك قال في المنهج بعد الفارة وسبع ضار
 قال في شرحه بالتخفيف أى عاد روى الشيخان خمس يقتلن في الحل والحرم الغراب والحداثة
 والفارة والعقرب والكلب العقور وفي رواية مسلم الغراب لا يقع والحية بدل العقرب وفي
 رواية لابي داود والترمذي ذكر السبع العادي مع الخمس اهـ وخرج بالضرى نحو الزعاب
 والضبع لضعف نابه وقضية كلام الشيخين ان اقتناء الفواسق الخمس حرام قال بعضهم وهى
 مسئلة حسنة قال ابن الملقن السرفى قتل الحية أنها خات آدم بادخال ابليس الجنة بين فكلميها
 والغراب بعثه نبي الله نوح عليه الصلاة والسلام من السفينة ليأنيه بغير الأرض فترك أمره
 واقتبل على جيفة والفارة عمدت إلى حبال سفينة سيدنا نوح فقاطعتها وأخذت القليلة الصريخ
 الميت أيضا فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتلها ونحوها ويجوز قتله ولا يحمل الوزغ بأنواعها والابر
 والصرادة لاستحبابها لما روى مسلم أن من قتل الوزغ في أول ضربة كتب الله له مائة حسنة
 وفي الثانية دون ذلك وفي الثالثة دون ذلك وفيه حض أى حث على قتلها قبل لأنها كانت قد فزع
 النار على سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام فاستدل الرافعى على تحريمها بالنهى عن قتلها
 سبق قلم وذكر بعض الحكماء أن الوزغ أصم وأن الأندخل يتأفبه زعفران وأنه يلقح بقبه
 ويبيض ويقال لكبارها أم أبرص بتشديد الميم (قوله والدواب) عطف على آدميا والمراد بها
 ذوات الأربع غير ما مر وان كان من جملة الدواب أيضا وهذا معنى عرفت فالدابة في العرف اسم
 لذات الأربع أما لغة فكل ما يدب على الأرض أى يمشى عليها (قوله الا الخليل) وكانت
 متوحشة فأنقذهم سيدنا إبراهيم الخليل عليه أفضل الصلاة والسلام كما قاله الخليلي في السيرة
 وقال المناوى في شرح الجامع الصغير وأخرج ابن عساكر عن وهب أنه قيل لسليمان ان خيلا
 نلتى لها أجنحة تطير بها وترد ماء كذا فقالت الشياطين نحن لها فصبوا في العين التي تردها الحجر
 فشربت فسكرت فربطوها وساءوها حتى استأنست اهـ ويمكن الجمع بأن أول من أنس أصل
 الخليل الخليل إبراهيم عليه السلام والذي أنسه سليمان عليه السلام نوع خاص منها واسم
 قوم سيدنا جبريل عليه السلام حيزوم الذى ما خاط موضع حافرهما وانا الا صارحيا (قوله
 الا الخليل) عربية أو غيرها (قوله روى الشيخان عن جابر) وروى البخارى في غزوة خيبر من
 حديث انس رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فقال أكانت الحمر

كنية وعقرب وحداثة وفارة
 لان النهى عن قتل نى أو
 الامر به يقتضى حرمة
 آكله وهذا من زيادى
 (والدواب الا الخليل) روى
 الشيخان عن جابر بن
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يوم خيبر عن لحوم
 الجمر الأهلية وأذن في لحوم
 الخليل وروى عنه أيضا أبو
 داود ورجل يوم خيبر الخليل
 والبغال والجبر فنهانا
 رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن البغال والجبر ولم
 ينهنا عن الخليل

فسكرت ثم أتاه الثانية فقال أكلت الحرف سكرت ثم أتاه الثالثة فقال أفنيت الحرف فامر مناد ياتي الناس ان الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الحمر الاهلية فا كفت القدور وانهم التفؤروا باللحم اه فلم تحرم الحمر الا يوم خميس وقبل ذلك كانت حلالا وبعدهم ذارده على من غلب في محرم الخيل باقية والخيل الا يقمن حيث انه في معرض الامتنان ولم يذكر الاكل ووجه الرد انهم مكينة في الحوريات على التحريم للزم تحريم الحرف قبل خميس وهو متنع بالاتفاق على أن الآية لا يس فيها حصر وما ورد من النهي عن لحوم الخيل منه ~~مكرر~~ وبفرض صحته يكون منسوخا بحلالها يوم خميس وعد السيوطي الحمر من الاربعة التي تكرر نسخها بقوله

وأربع تكرر النسخ لها * جاءت به النصوص والا - نار

لقبلة ومنعة وحذر * كذا الوضع وما في النار

(قوله الجلالة) أي التي تأكل الجلالة يفتح الجيم كافي شرح المنهج وقرر شيخنا عطية جواز الكسر والضم أيضا ثم رأيت ع من نقله عن القاموس حيث قال هي منلثة اهو المراد بهما هنا التي تأكل النجاسات مطاقا كعدرة (قوله أي يكره تناول الخ) حول العبارة لان الاحكام كالكره الكراهة انما تتعلق بالافعال لا بالذوات كقوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم أي نكاحهن اه أفاده الشوبري (قوله كلبها الخ) ويلحق بذلك شعرها وصوفها المنفصل في حياتها قال الزركشي والظاهر الحلق ولداهما اذا ذكيت ووجد في بطنها ميتا ووجدت الرائحة فيه ومثلها اسخلة ريت بلبن كلبه اذا تغير لحما لا زرع وغرس في أوربي نجس بل يحل انفا قاولا كراهة فيه نعم ان ظهر ريح النجاسة فيه انجحت الكراهة فيه ومعلوم أن ما أصابته منه نجس بطهر بغسله ولو غذيت شاة بحرام مدة طويلة لم تحرم كما قاله الغزالي وابن عباد السلام اذ هو حلال في ذاته والحرمه انما هي لحق الغير وما في الانوار من التفصيل مبنى على حرمة الجلالة وهو قول ضعيف ولو تراجم ارجع على فرس فانت يفتة حل ابنها كما في الانوار اه أفاده م ر زيادة (قوله وموصوفها) أي المتصل ومثله المفصل كما مر (قوله وركوبها) بالرفع عطف على تناول لاعلى مدخول الكاف لانه ليس من افراد الشيء المتناول كالا ينجني ولا فرق في كراهة الركوب المذكورين أن يعرق أولا (قوله اذا تغير لحما) قال العلامة الشوبري وانظر لولم يتغير اللحم بل تغير غيره من البيض واللبن فهل تكره حيفه ذولا لانه لم يتغير اللحم اه بالمعنى وفيه نظر ظاهر لان تغير البيض واللبن لا يقتضى كراهة لحم الجلالة الذي لم يتغير لعدم تغيره أما كراهة نفس البيض واللبن فظاهرة أخذ من قول الشارح فيما سبأني لانه انما سبأني عنه لتغيره لجعل التغير سببا في كراهة اللحم المتغير فيكون البيض واللبن مثله (قوله الى أن تعلمت) وفي بعض النسخ الابادة الاستفهام وقوله طاهرا ليس بقيد بل مثله النجس والمقتبس نعم بكره اطعام ما كوله نجسا كما قاله م (قوله قنطرب) ولا تقدير لمدة العلف وتقديرها ياربين يوم ما في البعير وثلاثين في البقرة وسبعة في الشاة وثلاثين في الدجاجة للغالب فان زالت باقل منها اعتبر أول تزل بها اعتبرت الزيادة على هذه المقادير قال بعض الصوفية يؤخذ من هـ ذ أن الشخص اذا أكل أكلة حراما لا يزول أثرها الا بعد أربعين يوما وقال بعضهم شرب من ركوة جندي فعادت قسوتها على قلبي أربعين صباحا (قوله وانما اقتصر) أي في المتن وقوله على الاول أي طيبه بالعلف ولم يذكر فيه الثاني أي طيبه بنفسه جري على الغالب أي لان الحيوان لا بد له من العلف (قوله ونحوهما) كشي (قوله أربعين

(وتكره الجلالة) من نعم
ودجاج وغيرهما أي يكره
تناول شيء منها كلبها
ويبيضها ولحمها وصوفها
وركوبها بالاحائل فتعبري
بها اعم من تعبيره بلحمها
هذا (اذا تغير لحما) أي
طعمه ولونه اذ ربحه وتبقى
الكراهة (الى ان تعلمت)
طاهرا فتطيب (او تطيب
بنفسه من غير شيء وانما
اقتصر على الاول جريا على
الغالب ولاخراج طيبها
بنفسه بل وطبخ ونحوهما
والاصل في ذلك خبر أنه
صلى الله عليه وسلم نهى عن
أكل الجلالة وشرب لبنها
حتى تعلم أربعين

ليس قيدا كما مر بل هو الغالب (قوله لغيره) أي لا نجاسته (قوله كاللحم الميت) اعترض
هذا القياس بأن لهما انما نشأ لغيره من تعاطي النجاسة وتغير اللحم الميت من ذاته فلا جامع
بينهما الآن يقال ان الجامع مطلق النجاسة وهذا رد لقول ضعيف - كما في المنهاج قائل بالحرمة
كما مر (قوله ويكره لم يتناول الخ) أي وأما الحرمة نفسها فنقض كفاية وإلزامهم أبو العتاهية
شخصا أنشد

وليس على عبدتي نقبضة * إذا صحم التقوى وإن حال أوجم
وأصول المكاسب ثلاثة الزراعة والصناعة والتجارة وأطعمها الزراعة لانها أقرب الى النبوة
وأصل من الغش ولعموم النفع بها لا دمي وغيره وتليها الصناعة لان قيمتها في طلب الحلال
أكثر من الكسب فيها بكد اليد ولذا ورد في الحديث من بات كالا من عمله بات مغفورا اللهم التجارة
لان العناية كانوا يتجرون ويا كانوا منها وقيل أطعمها الصناعة (قوله بمخاضة) أي مخالطة
ومباشرة نجس وأما ما كسب بصناعة محرمة فحرام أخذوا إعطاء الضرورة كما سيأتي (قوله
وكنت زبل ونحوه) كصناعة الخبازة ويقال لصاحب القصاب وصناعة الدباغة ويقال لصاحبها
الدباغ وأما الصباغ فان يثمر النجاسة كره تناول ما كسبه والافلا لان العلم بمخاضة النجاسة
لادانة الحرمة (قوله وقال أطعمه رقيقك) والفرق من جهة المعنى شرف الحر ودناءة غيره
فيأتي به الكسب الذي بخلاف الحر ويندب للانسان التحري في مؤنة نفسه ومعهونه ما أمكنه
فان يجز في مؤنة نفسه ولا يحرم معاملة من أكثر ما له حرام ولا الاكل منها اه أفاده مر (قوله
واعلمه) بوصول الهمة من عاف الثلاثي والنافع البعير الذي ينسب عليه كافي مر وهذا
بجواب عرف الخباز من انه - يسعون على الابل والمراد هنا مطلق الدابة التي تدبر الدواب
لاخراج الماء مثلا (قوله احترم رسول الله الخ) أي حجه أبو طيبة وكان رقيقة او الكراهة انما
هي للحر كما مر (قوله فلو كان حراما لم يطعمه) أي لانه حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كجوز
الناتجة للضرورة كاعطاء المأوى وقاض أو شاعر خوفه منه فيحرم الاخذ فقط ولا يلزم
الاخذ فيكون هذا مستثنى من قاعدة حيث حرم الاخذ حرم الاعطاء كما تقدمت الاشارة اليه
ويبحث في هذا الاستدلال بانه لا يلزم من جواز الاعطاء والاخذ جواز الاستعمال وبان فضالته
على الله عليه وسلم طاهرة على الرابع فليس فيه كسب بمخاضة نجس الذي الكلام فيه ولذا عبر
في شرح المنهج بقوله قالوا وصرف النبي عن الحرمة الخ ووجه بعض من كتب عليه التعري بما
ذكر (قوله وحياكة) ذكرها وان كانت ليست نجاسة فلهذا تعاطيها لانه قيل في قوله تعالى
واتبعك الارذلون المراد الخياكون اه زبادي (قوله ونحوهما) كحلاق وحارس وصباغ على
ما مر وصواغ وماشطة وحامي ادلا مباشرة للنجاسة بها (قوله على رقيقة) كان يرقبه بآية من
كتاب الله تعالى (قوله فلا يكرهان) معتمد (قوله ذكرت بعضه في شرح الاصل) وهو خبر
البخاري في الرافعي بفاتحة الكتاب في السفر وهو أبو سعيد الخدري حيث أخذت عليهما ثلاثين
شاة فقال أبو سعيد لا تجدوا شيئا حتى تأتي ونسأل النبي صلى الله عليه وسلم فلما قدموا المدينة
ذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال وما كان يدريه أنهم ارقية أقسموا واضربوا الى معكم
بسمهم وفي البخاري أيضا أنه صلى الله عليه وسلم قال ان أحق ما أخذتم عليه أجره كتاب الله تعالى

ليس له زواة الترمذي وقال
حسن صحيح زاد أبو داود
ورويها وانما لم يحرم ذلك
لانه انما هي عنه لغيره
وذلك لا يوجب التعدي
كاللحم الميت (و) يكره لم
تناول (ما كسب) أي
كسبه حر أو غيره (بمخاضة
نجس كجسم) وكنت زبل
ونحوه لانه صلى الله عليه
وسلم مثل من كسب الجلام
فنهى عنه وقال أطعمه رقيقك
واعلمه فاضحك رواء ابن
حبان وصححه والترمذي
وحسنه وقبس عافيه غيره
وصرف النبي عن الحرمة
خبر الشافعي عن ابن عباس
احترم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وأعلى الجلام
أجره فلو كان حراما لم
يطعمه ونحوه بمخاضة
النجس غير ما فلا يكره
ما كسب بقصد وحياكة
ونحوهما (لا أخذ لآجرة
على رقيقة) لا أكل مما
أخذت عليهما فلا يكرهان
لاخبار صحيحة في ذلك
ذكرت بعضها في شرح
الاصل

اه (قوله وقيل بكرهان) ضعيف أو محمول على الرقية التي لأصل لها بل ان كان فيها محرم نحو
اشغالها على اسم أجمعي لا يعرف منها حرم فالانطاط التي لا يعرف معناها وهي بغية العربية
تمنع الرقية بها الا اذا انفلت عن العارفين (قوله ويجرم أخذ الاجرة الخ) ذكر هذا وما بعده
استطردى اه قل (قوله لانه فرض عليه) أي بشرط ثلاثة أن يدعى من مسافة عدوى
وأن يكون عدلا فلا يجب الاداء على فاسق يجمع عليه كشرط خزدون شرب نبيذ وعدم عذر
كرض وتخير امرأته وصلاة وجمام وطعام اه أفاده الرحاني (قوله ولانه كلام يسير) هذا جزم
عليه فمضى من كونه فرضا وكلاما يسيرا فاندفع ما يقال لا يلزم من كونه فرضا أن لا تؤخذ
عليه الاجرة الا ترى أن تعليم الفاتحة قد يجب وتؤخذ عليه الاجرة وكذا ارضاع الميال لا يرد
أن الرقية كلام يسير ويجوز أخذ الاجرة عليه كما مر لانه قول هو وان كان يسيرا لكن فيه كلفة
اما بذهابه الى موضع المدوخ أو بسلامته لذلك الكلام مرارا كنية ولا كذلك أداء الشهادة
على أن هذا لا يرد لما مر من أن العلم مركبة من الامرين معا والامر الاول مفقود في الرقية
(قوله لأجرة تركوبه له اذا كان بينه وبين الحاكم مسافة العدوى) أي أو كان دونها لكن يحصل
له مشقة بالمشي أولا يليق بمنصبه ذلك فيجب له أجرة الركوب في هذه الاحوال الثلاث وان لم
يركب وان زادت على أجرة المثل لكن ان كان عدم تركوبه بخلافه لم يجزله (قوله فلا تقوم)
بالتام التوقيفية أي الاجرة أو بالتحتية أي الاخذ وتوجب له نفقة الطريق أيضا كما قاله البغوي
(قوله وخروج بالاداء التحمل الخ) والفرق بينهما أن الاخذ على الاداء وثمة قوبة مع ان
ضمنه يسيرا لا يقوت منفعة متقومة بخلاف زمن التحمل اه أفاده في شرح الاصل

• (باب الصيد) •

ذكر المصنف كالمحتاج وأكثرا لأصحاب هذا الباب وما قبله هنا وفاقا للمعنى وخالف في الروضة
فذكره في آخر ربيع العبادات بما الطائفة من الأصحاب قال وهو أنسب قال ابن قاسم الغزي
شارحه ولعل وجه الانسية ان طلب الحلال فرض من أي قناب ضم فرض العين الى فرض
العين وأقر الصيد لانه مصدر يرجع الذبائح لاختلاف أنواعها ما بذاتها كغنم وبقرة وصيد وطير
أو بهيمة ذبحها ككونه في حلقه ولبته أو غيرهما كرمي بهم أو جعل ذبحها كالحلق واللبنة
وغيرهما أو بالذبحها كالسكين والسهم والجوارح (قوله بمعنى الصيد) أي لا بمعنى الفعل
الذي هو معنى المصدر وإنما أوله بذلك ليناسب قوله والذبائح وقوله الصيد اما أن يصاد الخ (قوله
والذبائح الخ) اركان الذبح بالمعنى الحاصل بالمصدر وهو الذبائح أي الامور التي لا بد في تحققه
منها وان لم تكن اجزائه أربعة ذبح بالمعنى المصدر وهو الفعل وذابح وذبيح وآله وشرطي
الذبح قصب العين أو الجنس بالفعل فلو قطعت يدية على مذبح شاة واحتككت به فاندبجت أو
استرسلت جارية بنفسها انفتحت صيدا أو أرسل سهمه الى الصيد كأن أرسله الى غرض أو اختبأ
لقوته فقتل صيدا حرم كما سيأتي في الذابح الشامل للنحر ولقاتل غير المقدور عليه ليصل
مذبحه حل تكاحنا لاهل ملته بل ان يكون مسلما أو كافيا بشرطه السابق في التكاح ذكر ان كان
أو اتى ولو أمة كآية وكونه في غير المقدور عليه من صيد وغيره بصيرا فلا يحل مذبح الاعمي
بارساله آله الذبح ان ليس له في ذلك قصد صحيح وكره ذبح اعمي وغيره كصبي أو مجنون وسكران

وقيل بكرهان وعليه جرى
الأصل (ويجزم أخذ الاجرة
على أداء الشهادة) لانه فرض
عليه ولانه كلام يسير
لأجرة تركوبه (لأجرة
ركوبه) أي للاداء من
محلته الى محل الاداء فلا
يجزم (اذا كان بينه وبين
الحاكم مسافة) أي مسافة
العدوى فنافذها ولو
كان فقيرا يكسب قوته يوما
يوما وكان الاداء بنفسه له
عن ذلك لم يلزمه الاداء الا
اذا بذل له المشهود له قدر
كسبه في مدة الاداء وخارج
بالاداء التحمل فله الاخذ
عليه قال السرخسي
ومحله اذا دعي ليصنع فان
أنه المشهود عليه فلا
أجرة

• (باب الصيد) •

بمعنى الصيد (والذبائح)
جمع ذبيحة بمعنى مذبوحة
والاصل في ما قبل الاجماع
قوله تعالى

لأنهم قد يخطئون المذبح لكن لا بد أن يكون لغير المذبح نوع تمييز والا فان صار كالخشب الملقاة من
 السكر أو الجوز أو الانحاء لم يصح ذبحه لانه حينئذ أسوأ حالا من النائم وحرم ما شارك فيه من
 حل ذبحه غيره كأن أمر مسلم ومجوسي مديعة على حاق شاة أو قتل صيد أو بهيمة أو جارية وفي الذبيح
 كونه حيوانا ما كولا فيه حياة مستقرة أول ذبحه ولو ظنا وسياق الكلام على الحياة المستقرة
 وما يتعلق به أو في الآلة كونه ذات حية يخرج كحده من حديد أو قصب أو حجر أو رصاص
 أو ذهب أو فضة أو خبز أو حر من حيث تقيسه بالدم وكذا الحمار كإرجه الشجر ما لم يمسسه لانه
 لا يسمى عظما بل عصبه أو كذا الشعر اذا كان لا على وجه الخلق وتكفي السكين المسمومة لان
 الدم لا يظهر له أثر مع القطع (قوله وإذا حلقتم) أي من أحراركم فاصطادوا أمر باحة ووجه
 الدلالة ان الأمر بالاصطياد يستلزم حل الصيد وقوله الاما ذكيت وجه الدلالة منه ان ما ذكيت
 مستثنى من المحرمات في قيد حل المذبيكات والذي كان في ذكيت مباحة التطيب ومنه راحة ذكيت
 أي طيبة وشرعا بطل الحمار الغريزة على وجه مخصوص من قطع الحلقوم والمرى كما يأتي
 سميت بذلك لانهم يطيب الحيوان اذ لو خرجت روحه بغيرها كالخلق انغير لحمه ولو ناول طعاما
 وعلى هذا تكون الذكيت مفعولة الماني ويحرم ذبح الحيوان الغريز المأكول كالحمار الزمن
 مثلا ولو لاراحته ولو اضطر شخص لا كل ما لا يحل أكله فهل يجب عليه ذبحه لان الذبيح يزيل
 العذونات أولا لان ذبحه لا يفيد قال ع ش وقع في ذلك تردد والاقرب عدم الوجوب (قوله
 الصيد اما ان يصاد الخ) قسمه ثلاثة أقسام وكل قسم فيه صور والقسم الاول داخل في قول
 أبي شجاع وما قدر على ذكاته فذكاته في حلقه الخ والقسم الثاني الآخر ان داخل تحت قوله
 وما لم يقدر على ذكاته فذكاته عقره الخ فقوله اما ان يصاد ييد معناه اما ان يصير مذكورا عليه
 كما سيذكره (قوله كالجائنه لم يبق) كأن قتل عليه الباب (قوله بقطع حلقومه ومريته)
 خرج بقطعهما قلعه ما كأن قلع رأس عصفور مثلا ييده أو يندقه من لافلا يحل ولا بد من
 قطعه ما في دفعة واحدة لاني دفعته في لوقطع بعض الحلقوم وانتهى الى حركة مذبح ثم قطع
 الباقي مع التراخي لم يحل بخلاف ما لو رفع يده لاضطراب المذبح أو لئلا السكين ويجوز
 أخرى وأعادها فورا فاته لا يضربان في ذلك ثم أعادها فان كان فيه حياة مستقرة حل
 والا فلا ولا بد من كون الذبيح متممضا لقطع ما ذكر فلو أخذ في قطعهما وأخذ آخر في نزع
 الحشو أو نخس الخاصرة لم يحل (قوله نحو سهم) أي من كل محد لا مثقل كبندق الرصاص
 والطين والرش فلا يحل الا اذا ادرك فيه حياة مستقرة وكذا الوضع في البندقية محددا لانه
 انما ذبح بالتحامل لا بنفسه فلا يحل ويجوز الرمي ببندق الطين مطلقا وأما بندق الرصاص فلا
 يجوز الرمي به الا بشرطين حدق الرمي ونحوه الرمي بان لا يموت منه غالبا كاللوز بخلاف
 ما يموت منه غالبا كالعصفور فالكلام في مقامين حل الرمي وجواز الرمي خلافا في أجزال
 الكلام فقول قل ان الميت بالبندق حرام مطلقا ليس في محله وكذا قول بعضهم انه يشترط في
 حل الرمي ان يدرك فيه حياة مستقرة (قوله فان لم يدرك) هو مبني للقاعل وهو ضمير راجع
 للصائد المعلوم من يصاد بدليل ما بعده اعني قوله أو ادركها ولو يشاء لا مفعول هو وما بعده فكان
 انبأه افاده قل (قوله حياة مستقرة) اعلم ان الحياة المستقرة والمستقرة وعيش

واذا حلقتم فاصطادوا
 وقوله الاما ذكيت (الصيد
 اما ان يصاد ييد أو يضرب
 شبكة) كالجائنه لم يبق
 لا ينفقت منه (فد كانه
 بقطع حلقومه) بضم الحاء
 وهو مجرى النفس (و) قطع
 (مريته) بفتح الميم والماء
 وهو مجرى الطعام لانه
 مقدور عليه والحياة
 تذهب بقطعهما ونحوه من
 زيادتي (أو يصاد بارسال
 نحو سهم) كرمح (فان لم يدرك
 فيه حياة مستقرة) كان
 امتنع بقوته فان قبل
 القدرة عليه

(قوله ليس في محله) انظر
 ما وجهه نعم يتجه لو عبر قل
 بالمرى بدل الميت وانظر
 أيضا ما وجه قوله وكذا
 قول بعضهم الخ الا ان نظر
 لشمله للسهم لكن أنت
 خير بان المقام في محله
 السهم حرة

المذبوح ويقال حركة مذبوح تقع في عباراتهم ويحتاج الى الفرق بينهما فاما الحياة المستقرة فهي
 الباقية الى انقضاء الاجل اما موت أو قتل والحياة المستقرة هي أن تكون الروح في الجسد
 ومعها ابصار ونطق وحركة اختيارية لا اضطرارية كالاشاة اذا اخرج الذئب حشوتها وأبانها
 وأما حياة عيش المذبوح ويقال لها حركة مذبوح فهي التي لا يقي معها ابصار ولا نطق ولا حركة
 اختيارية والحياة المستقرة بجميع غير مشترطة هنا وأما الحياة المستقرة فتشترط أول الذبح فيها
 اذا وجد سبب يحال عليه الهلاك **ك** كل نبات مضر كالربية في أولها وكالوجرح سبع
 صيد أو شاة أو إنسان مذبوح بناءً أو جرحاً هزلة حامية فيشترط في ذلك أن يذبح وفيه حياة
 مستقرة أول الذبح والالم يحل وأما اذا لم يوجد سبب يحال عليه الهلاك فلا يشترط فإذا انتهت
 الحيوان الى حركة مذبوح معرض وذبح آخر متى حل وان لم يتحرك بعد الذبح أولم يتفجر الدم
 وعلامة الحياة المستقرة أحد أمرين إما تفجر الدم بعد الذبح أو الحركية العنيفة بعده ولا
 يشترط أن معاً على الصحيح وقد علم أن الانتشيط لا عند وجود سبب يحال عليه الهلاك
 وبعضهم فرق بين المستقرة وحركة المذبوح بأن الأولى ما يجوز أن يقي معها الحيوان يوماً أو
 يومين وقيل بحيث لو ترك لبقى يوماً أو بعض يوم والثانية أن يكون بحيث لو ترك معها المات في
 الحال اهـ والأولى ما سمعت أولاً (قوله السكين) تذكروا ثبوت والغالب تذكريها سمعت بذلك
 لأنها تسكن الحياة ومدة لانها تقطع مدة الحياة اهـ مر (قوله فاذا كرام الله عليه) أي ندبا
 (قوله بأن أدرك الخ) لو أبدل هذا بقوله والابان قصر الذي هو منهوم بلا تقصير وجعل ما ذكره
 من أصله بأن يقول والابان قصر كأن ترك ذبحه حتى مات أولم يكن معه سكين أو غضبت منه
 قبل الرمي أو علمت في الغمد أي التراب اهـ من التناظر في كلامه لأن قوله بسبب تقصيره
 يقتضي أن ما قبله أعني قوله وترك ذبحه ومات ليس فيه تقصير وليس كذلك وعبارة المنهج
 وشرحه ولو أرسل آله على غير مقدور بطرحه ولم يترك ذبحه تقصير بان لم يدرك فيه حياة
 مستقرة كأن رماه فنته نصفين أو أبان منه عضواً بجرح مذكف أو بغيره مذكف ولم يثبت به أي
 لم يوقه بل بقي فيه الحركة ثم جرحه ثانياً فمات حالاً أو أدركها وذبحه ولو بعد أن أبان منه عضواً
 بجرح غير مذكف أو ترك ذبحه بلا تقصير كأن اشتغل بتوجيهه للقبلة أو سل السكين فمات قبل
 الامكان حل أو لم يترك ذبحه بتقصير كان لم يكن معه سكين أو غضب منه أو علم في الغمد بحيث
 يصير أخرجه أو أبان منه عضواً بجرح غير مذكف وأثبت به ثم جرحه ومات فلا يحل اهـ
 باختصار (قوله أو غضبت منه) أي قبل الإرسال أو لم يغضب بعد الإرسال فإنه لا يضر وكذا
 لو كان الغمد معداد غير ضيق فعملة اعراض ولا يكاف الغد والى ذلك المومنى على عادته كفى
 كما يكفي في السعي الى الجمعة ولو حال بينه وبين الصيد سبع فلم يصل اليه حتى مات بالبحر حل
 والفرق بينه وبين غضب السكين ان غضبها عائد اليه ومنع السبع عائد الى الصيد اهـ أفاده مر
 (قوله فلا يحل لتقصيره) ولو شك بعدم موت الصيد هل قصر في ذبحه أو لا حصل في الاظهر لأن
 الاصل عدم التقصير اهـ عناني (قوله أو جرحه جميع) سمعت بذلك لأنها تجرح الصيد بنابها
 أو لانها **ك** سب قال تعالى ويعلم ما جرحتم بالنهار أي كسبتم (قوله ككتاب) وتقدم في
 الطهارة أنه يجب غسل معضه بفتح الميم أي محصل عضه سبعة أحداً من تراب طهور ولا يجب أن
 يقرروا بطرح (قوله أحل لكم الطيبات) وهي كل ما لم يرد بحرمته كتاب أو سنة أو إجماع أو

(أو) أدركها أو (تعد ذبحه)
 بلا تقصير كأن سل السكين
 أو اشتغل بتوجيهه للقبلة
 (فمات قبل القكن حل)
 إجماعاً والخبر الشيخين ما
 أصبت به وسلك فاذا كرام
 الله عليه وكل (والا) بأن
 أدرك فيه حياة مستقرة
 وترك ذبحه فمات أو تعد ذبحه
 ذبحه بسبب تقصير كأن لم
 يكن معه سكين أو غضبت
 منه أو علمت في الغمد فمات
 (فلا) يحل لتقصيره (أو)
 يصاد بجراحة طير) كصقر
 (أو) جراحة (سبع)
 ككتاب (فان يجوز عن ذبحه)
 بلا تقصير (حتى مات حل)
 لقوله تعالى أحل لكم
 الطيبات وما علمتم من
 الجوارح

أى صيده (بشروط) خمسة الاول (أن تكون معاملة) لادابة وتعلمها (بأن ترسل بأرساله) أى تهيج باغرائه (و) بأن (تقترن بآثاره) في ابتداء الامر وبعد شدة عدوها (٥١٤) (و) بأن (تعد الصيد) لياخذ المرسل (و) بأن (لا تأكل منه) أى من لحمه أو لحوه

قبل قتله أو عقبه لقوله صلى الله عليه وسلم فإن أكل فلا تأكل فإنما أمسكه على نفسه رواء الشيخان (و) بأن (يتكرر) منها (ذلك) أى ما تقدم من الامور المذكورة مرة بعد أخرى حتى يظن تأخيرها والرجوع في ذلك الى أهل الخبرة بالجوارج (و) الثاني (أن يرسلها انفلو استرسلت بنفسها اوقات) صيدا (لم يحل) لانتفاء الارسال (الا ان يزجرها) صاحبها (تقترن بآثارها) فيصل لوجود الارسال (و) الثالث (ان يرسلها على صيد) شخصا او نوعا (فالو ارسلها على غير شئ) كأن ارسلها اختيارا لقوتها (فتقتل صيدا لم يحل) اعدم ارسلها على الصيد (ومثلها) في هذا الشرط (السمم ونحوه) فالو ارسل سهما اختيارا لقوته فتقتل صيدا لم يحل (و) الرابع (أن لا يغيب عنه) الصيد (فيجده) بعد غيبته (ميتا) فان غاب عنه فوجد ميتا حرم لاحتمال موته بسبب آخر (الأن تكون الضربة) أى ضربة الجارحة للصيد (لا يعش معها) (قوله أى في جارحة السباع الخ) الذى يظهر ان الشروط

قياس ومن الجوارح بيان لما علم ذلك ككتاب أو فهد أو غمر أو مقترن كلبين حال من ناه علم قال الشافعي إذا أمرت الكلب فأقترنوا ذنبيه فانتفى فهو مكلب اه مأخوذ من التكليب وهو الاغراء أو التأديب وأكثره في الكلاب ولذلك اشتق من لفظه فضررب على الاكل مما اصطادته مرة بعد أخرى وهو وان كان تعذيبا للكله لاجل حاجته فيجوز كثر ويض الدابة فتأثرت الحال المذكورة الاشارة الى اشتراط انصاف الجارحة للتكليب حتى يحل صيدها (قوله أى صيده) يعنى صيده (قوله خمسة) أى في جارحة السباع واثنان منها في جارحة الطير ترك الاكل وأن تسترسل بأرساله وقوله الاول أى من الخمسة وفيه خمسة شروط (قوله لادابة) وهى قوله نعمالى وما علمت من الجوارح (قوله وبأن تنزجر الخ) هذا معقود في جارحة السباع دون جارحة الطير لانه لا مطمع في نزجرها بعد طير انما كما قاله الامام فيشرط فيه ان يترط فقط أن لا تأكل من الصيد وأن تسترسل بأرسال صاحبها أى تهيج باغرائه كما مر (قوله أو نحوه) كجاءه وكرشته وأذنه وعظمه وحشونه بضم الحاء وكسر هاء أى امعائه ولا اثر للعق الدم لانه لا يقصد للصائد فصار كنه اوله الفسرت وكالدم الشعروا الصوف والريش اذ ليس عادته الاكل منه ولو تحاملت الجارحة على صيده بثقلها حل في الاظهر اعموم قوله تعالى في فكلوا مما أمسكن عليكم فلم يفرق بين قتله بنايه أو طفره أو ثقله ولانه يعز في تعليمها أن لا تقتل الاجراس وليس كالاصابة بعرض السم فان ذلك من سوء الرمي وخرج بثقله ما لو مات فزعامته أو اشتد عذبه فلا يحل قطعا ويحل الخلاف عالم يجرح الكلب الصيد فان جرحه ثم تحامل عليه حل قطعا ولو علمت ثم أكلت من صيده حرم ذلك الصيد واستوف تعليمها ما ما قبله من الصيد فلا ينطف التحريم عليه ومعلوم أنه لا يخرج بالاكل عن التعليم الا اذا أكل ما أرسل عليه فان استرسل الملعون بنفسه فقتل أو كل لم يقدح في تعليمه جرحا (قوله أو عقبه) أى ما بعد طول الفصل بأن سكن غضبه اعرفا فلا يضرب (قوله على نفسه) على لانه لم يعل أى لاجل نفسه (قوله والثاني) أى من الشروط الخمسة الاول (قوله أن يرسلها) أى البصير يخرج الاعى (قوله لا تغيبه) (الارسال) ولا يخرج بذلك عن كونها معلمة (قوله شخصا) أى بأن يقصد واحد من الصيد بعينه كقول الصائدها غزالا مشير الى معين وقوله أو نوعا أى بأن يقصد صيدا في جملة صيد أو كأن يرسلها على سرب بكسر السين أى قطيع طيما ولم يقصد واحد منهم بعينه فان قصد المرسل واحد بعينه من السرب وقصدت الجارحة غيره حل وان أدركه المرسل ميتا وعبارة مر ولو أرسل كلبا على صيده بدل الى غيره ولو الى غير جهة الارسال فأصابه ومات حل اه (قوله فالو أرسلها على غير شئ) الاول على غير صيد لان كلامه يقتضى أنه اذا أرسلها على غير صيد كادى وهو هدف فذهبت الى صيد يحل وليس كذلك وعبارة التهيج وشرحه أو أرسل سهما لا صيد كان أرسلها الى غرض أو اختيارا لقوته فقتل صيدا حرم ثم قال ان رماه طائره بحجر أو حيوانا لا يؤكل أو رمى قطيعا فأصاب واحدا منهم أو قصدوا احدا منهم فأصاب غيرهما فلا يحرم لصحة قصده ولا اعتبار بظنه المذكور اه قال الشيخ عميرة والجارحة كالسمم اه (قوله والرابع أن لا يغيب الخ) عبر عنه بعضهم بعلمه بقتله (قوله لاحتمال موته بسبب آخر) ولا أثر لتضعفه بدمه فربما جرحه الكلب وأصابته جارحة أخرى اه مر (قوله الا أن تكون الضربة) اه هذا تقييد لما قبله

الخمس الملعون عن بالشروط معتبرة في كل منها وما قول المشي فاعلمنا يظهر في شروط الشرط على ما فيه كانه

كأنه قال محل الحرمة ما لم يكن قد أنعم بالخرج الى حركة مذبح والاحل (قوله ولا يقع في ماء)
 فان وقع في ماء ففيه تنصيص فان كان غير طير الماء بان وقع في بئر فيه ماء فانه لا يحل وان كان طير
 الماء كالارد فان كان على وجه الماء حل والماء كالأرض لقوله هذان لم يغمسه السهم في الماء
 أو يغمسه فيه بثقله والالم يحل وان كان خارجه بان كان في البر ثم وقع في الماء حرم على الوجه
 سواء كان الراعي في الماء أو خارجه وان كان في الهواء الماء فان كان الراعي في سفينة أو في البحر
 حل أو في البر فلا نهم لو وقع في الأرض بالبر ثم تدرج للماء حرم كحرم طير الماء لثلاثة أحوال
 اما أن يكون في الماء أو في هوائه أو في البر وجميع ذلك اذا لم ينته الى حركة مذبح والافقدت
 ذلك كانه ولا أثر لما يعرض بعده اه أفاده الزيادة وهو مخرج في أن الاضافة في طير الماء
 لتخصيص أي الطير الذي يعوم في الماء احتراز عن طير البر قال العتاني وقضية كلامهم ما دمي
 الشيخين أن طير البر ليس كطير الماء فيما ذكر لكن البغوي في تعليقه جعله مثله فان كانت
 الاضافة في كلامهم ما على معنى في أي الطير الذي في الماء فيشمل ما يعوم فيه وغيره فلا مخالفة
 وهذا أولى انتهى وبه لا صرح من حيث قال فان رمى طيرا على وجه الماء ولم يغمسه السهم فيه
 ومات حل والماء كالأرض أو في هواء الماء والراعي كذلك حل وان كان خارج الماء ووقع بعد
 الاصابة فيه حرم هذا كما لم ينته في الهواء الى حركة مذبح فان وصل اليها حل جزما اهلم
 يفرق بين طير الماء وطير البر (قوله ولو قذره) أي قطع الصائد ولو غير جارحة الصيد غير المقدور
 عليه وفي كلامه خروج عن الظاهر كما قاله قل لان سياق كلامه فيما يصاد بجراحة وهذا عام
 يصاد به أو بغيرها كما عات (قوله حلا) أي النصفان سواء نسا أو ثنا أو ثا وافي بعض النسخ
 حل أي الصيد (قوله حيوان البحر) وهو ما لا يعيش الا فيه أو اذا خرج منه صار عيشه عيش
 مذبح اهمر (قوله وان لم يكن على صورة السمك المعروف) كأن كان على صورة كلب أو خنزير
 أو فرس أو آدمي وبحل القرش على كلام فيه وكذا الدريل وأما الترسه فلا تحل بخلاف
 يضمن الحلال وفرس البحر حلال بشرط التذكية لانها نظير في البر يؤكل بعد تذكيته
 وبحل كل الصغير ويتباح بما في جوفه ولا ينجس به الدهن ويحل شبهه وقليه وبلعه ولو جاني
 الثلاثة قال الفقهاء وانما خص السمك بعدم اشتراط التذكية لانه لا دم له سائل وعيشه في
 الماء ينظفه ويطيبه وان فارقه لم يلبث أن تزحف روحه وقد لا تنبأ آلات الذبح قبل موته بخلاف
 غيره ومثله في جميع ذلك الجراد قال في المنهج وشرحه وحل جراد وملك أي أكلها ما وبلعه ما في
 حال حياة أو موت ولو بقتل مجوسي اذا لم يمس في أكلها ما حرم أكثر من قتلهما وهو جائز بل يحل
 قتلها ما حرم وكذا قطعها ما حرم ويكره ذبحها ما الا فتحة كبيرة بطول بقاؤها فيسن ذبحها
 وتذبح من ذيلها لانه أصفى للدم هذا فيما هو على صورة السمك المعروف أما ما هو على صورة
 سمك أو آدمي فينبغي أن يكون الذبح في حلقة أوليته كالحيوانات البرية انتهى باختصار وزيادة
 وانما حل قتلها ما حرم لان عيشهم ما عيش مذبح وكما يحل طرح الشاة في النار وسطها بعد
 ذبحها وقبل موتها وان كره ذلك ولو قتل المحرم جراد حرم عليه وحل لغيره على المعتمد ولو
 وجدت سمكة في جوف سمكة أو سبع حل أكلها الا أن تكون قد تفتت أو تغيرت فحرم
 (قوله بفتح الطاء والناء) أي بغيرهم من طفايطه وانما اعلانا ميتا (قوله اقوله تعالى أحل
 لكم صيد البحر وطعامه) أي مصيده ومطعمه وفسر جمهور الصاغة والتابعين طعامه بما

فيحل (و) الخامس (ان
 لا يتردى من علو) الى سهل
 (ولا يقع في ماء أو نار)
 والافحرم لاحتمال موته
 بالسبب الثاني (الا أن
 تكون الضربة كذلك)
 أي لا يعيش معها فيحل
 (ولو قذره) بسيف أو نحوه
 (نصفين حلا) لاطلاق
 الاخبار (ويحل حيوان
 البحر وان) لم يكن على
 صورة السمك المعروف أو
 (مات أو طفا) بفتح الطاء
 والناء فوق الماء أي علاه
 اقوله تعالى أحل لكم
 صيد البحر

طنا على وجه الماء ولا طلاق - حديث هو الطهور وماؤه الحل ميتته والحديث العنبر الذي
وجدوه بشاطئ البحر ميتة فأكلوا منه وقدموا بشئ منه على رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم
لوا فتفح الطافي وصار جميعا بحيث يخفى منه أن يورث الاستقام حرم للضرر وقال أبو حنيفة بجمرة
الطافي واستدل أئمتنا بما ذكر (قوله على الأشهر) مقابلة ثلاث لغات **كسر** الأول مع فتح
الثالث وفتح الأول مع كسر الثالث وضم الأول مع فتح الثالث بخمسة اللغات أربع (قوله
وسلطنة) بضم السين وفتح اللام وهي المعروفة بالقرعة (قوله ونسنا) هو حبر وان يخرج
من الماء كالإنسان ويتكلم بالعربية له رجل واحدة وعين واحدة متى ظفر بالإنسان قتله يوجد
في جزائر الصين أو اليمن وهو من الماسيخ أي يشبههم وأما الحيوان المعروف بالمسمى
بالنسنا فهو نوع من القرود ويحرم أكله أيضا وذكر ما عيش في البر والبحر أربعة وبنى
اثنان القساح والحية فالجمل سنة يحرم تناولها قال مروا أما الديلمس ويقال له أم الخلول وهو
من أنواع الصدف كالسلطنة والحزون فالمعق - دخله كجحر عليه الدمعير وأفتى به ابن
عدلان وأئمة عصره وأفتى به الواجد رحمه الله تعالى اه (قوله وتعبير بالاشتقاق المذكور أولى
مما عبر به) وذلك لأن ظاهر كلام الأصل أن هذه المسقنات تعيش في البحر دون البر وكلام
المصنف صريح في أنها تعيش فيهما

• (باب الاضحية) •

هي من الاطعمة أيضا فلذا ذكرت عقبها اه قل (قوله بفتح الضاد الخ) ذكرت لغات وجمعها
على الاربعة الاول اضحى بالتشديد في المشقة والتخفيف في الخفيف وعلى الاشهرين ضحيا
كعطية وعطايا يقال فيها أيضا اضحاة بفتح الهمزة وكسرها ووجهها على ذلك اضحى بالتخوين
كأرطاة وأرطى وإلى هذا الجمع ينسب عيد الاضحية (قوله وهي) أي شرعها قل وقال ع ش
الظاهر من منبعتها توافق معناها لغة وشرعا اه (قوله من النعم) يخرج به الدجاج والاوز ويقر
الوحش وقال ابن عباس باجاء الدجاج والاوز ولا يجوز تقليده كبقية الضحايا التي هجرت
مذاهبهم لعدم ضبطها أو نقلها الناعنهم بالتواتر فيحتمل أنها مشروطة بشروط لم نطلع عليها (قوله
تقر بالخ) خرج ما اذا صح لا على وجه التقرب كالذي يذبحه الجزال على كونه أضحية (قوله
من يوم عيد النحر) أي بعد مضي قدر كعتين وخطبتين خفيفات من طلوع الشمس ولذا قال
في شرح المنهج كما سيأتي والذي سياتي أن وقتها لا يدخل الاضحية ذلك وسيأتي هنا أيضا فكان
الاولى أن يزيد ذلك هنا أيضا لأن ظاهر عبارته أنه لو ذبحها بعد الفجر وقبل مضي ما ذكر يكون
أضحية لأن اليوم حقيقة من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وليس كذلك (قوله بأول زمان
فعلها) أي بما وافق أول زمان فعلها إلى الاشتقاق إذا الضحية والضحية مشتقان من الضحوة
(قوله وهو الضحية) هو اسم لارتفاع الشمس وصدر النهار وأقسم الله تعالى به في الآية لأنه
الساعة التي كام الله فيها موسى عليه الصلاة والسلام اه أفاده الرحاني (قوله قوله تعالى فصل
لربك وانحر) وقوله تعالى والبدن جعلناها لكم من شعائر الله أي من أعلام دينه وقوله صلى
الله عليه وسلم ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب إلى الله تعالى من إراقة الدم إنما التأتى
يوم القيامة بقرونها وأظلائها وان الدم ليقع من الله بكان قبل أن يقع من الأرض فطيبوا بها

(الامام يعيش فيه وفي البر
كضد مع) بكسر
الضاد والذال على الأشهر
(وسرطان) ويسمى عقرب
الماء وسلطنة ونسنا
تليبت لهما والنهي من
قتل الضدع رواه أبو
داود والحاكم وصححه
وتعبري بالاشتقاق المذكور
أولى مما عبر به

• (باب الاضحية) •

بضم الهمزة وكسرها مع
تخفيف الراء وتشديد
وبقال ضحية بفتح الضاد
وكسرها وهي اسم لما
يذبح من النعم تقربا إلى الله
تعالى من يوم عيد النحر
إلى آخر أيام التشريق
وسميت بأول زمان فعلها
وهو الضحية والأصل فيها
قبل الإجماع قوله تعالى
فصل لربك وانحر

نفسا ومن بعض عندوا باله لايسة والمكان القبول أى ليقع عند الله ملتبساً بالقبول قبل
أن يقع من الأرض أى عليها كما في بعض الروايات وذكر الرافي وابن الرفعة حديثاً عظيماً
ضخماً كما في الصراط مطاياكم وهو في مسند الفردوس لابي منصور الدبلي السكن بلافظ
استقر هو ابدل عظموا وقال ابن الصلاح انه غير ثابت (قوله وانخر النسك) أى الاضحية
وسميت بذلك لانها عبادة والنسك لغة العبادة (قوله بكبشين) الباء للاصاق أى الصق تفضيحه
بهماء والكبش غل الضأن فى أى سن كان وقوله أقرنين أى لكل منهما قرنان معتدلان وقيل
طويلان وقيل الاقرن الذى لا قرن له وقيل عظيم القرن وقد صح في الخبر ان قرني كبش
امعيل كانا معلقين في ميزاب الكعبة كما تدل عليه رواية ابن جرير عن ابن عباس الى أن احترق
البيت في أيام ابن الزبير واحترق القرنان والمراد بالقرنين الرأس كما قاله المفسرون في تفسير قوله
تعالى ونادى ناه أن يا ابراهيم قد صدقت رؤيا هذه فذبحك فاذبحها عن ابنك فذاه قالوا فاذا
هو بكبش ينحدر من الجبل وهو يقول يا بني الله خذني فاذبحني فداعني ولدك فانا احق بالذبح
أنا كبش هائل ابن آدم عليه السلام فمدر به على ما اولاه وما فرغ ابراهيم من ذبحه جاءت
نار من السماء فأحرقته ولم تترك غير رأسه فذهب ابراهيم وابنه ومعهما رأس الكبش الى أمه
وأخبراهما بما وقع فسجدت شكر الله تعالى اه ونقل عن نصيحة الملوك للفرز الى أنه لما فرغ
من ذبحه وسلطه قال لجبريل ما أصنع به ذا اللهم فقال له جبريل خذ الثلث لاهل بيتك واهد
الثلث لمن تريد وتصدق بالثلث على الفقراء اه (قوله وقيل غير ذلك) نقبل هو الايض الخالص
وقيل هو الذى يعلى ارضه مرة وقيل هو الاغرو وقيل هو الذى في خلال صوفه طبقات سود وانما
اختار ما به هذه الصفة لحسن منظره أو لشحمه وكثرة لحمه (قوله الدماء) مبتدأ وواجبة خبره
هذا بالنظر للثمن وأما بالنظر للشرح فالجبريوعان وواجبة صفة لمخدوف أى دماء واجبة (قوله
ابتداء أو عما في الذمة) راجعان لكل من المذورة والمعينة فالمنذورة ابتداء كقوله لله على
أن أضحي به هذه الشاة والى عما في الذمة كان قال أول الله على أضحية ثم قال لله على أن أضحي
به هذه الشاة والمعينة ابتداء كقوله جعلت هذه أضحية والمعينة عما في الذمة كأن قال أول الله
على أضحية ثم قال ثانياً جعلت هذه أضحية عما في ذمتي وليست هذه مكررة مع الثانية لان
التعيين في تلك بصيغة النذر بخلاف هذه هكذا قال الهنسي وفيه أن الحكم واحد دفع ما
ومجرد اختلافهما بما ذكر لا يكتفي في الفرق فالاولى ما قرره شيخنا عظمية من أن المراد بالمنذورة
المنذورة بالشخص ابتداء والمراد بالمعينة ما يشمل الصورتين فيكون قوله ابتداء راجع
للسورتين وقوله عما في الذمة راجع للثانية نقط فالصور ثلاث لا أربع (قوله وهى الاضحية)
بمعنى التضحية لا العين المطحى بها كما يفهمه كلامه ثم ان الاضحية أفضل من صدقة التطوع
للاختلاف في وجوبه واقول الشافعي رضي الله تعالى عنه لا أرخص في تركها اه أى فمكره
للقادر تركها وليس المراد أنه يحرم اه أفاده الخطيب في شرح الغاية (قوله والعقيقة) أى غير
الواجبة كما في الاضحية فكان الاولى أن يؤخر قوله الغير الواجبة عنها أيضاً (قوله والوليمة) أى
بأنواعها التسعة المأقمة بعد العقيقة أى غير الواجبة أيضاً اه قل (قوله ما أجذع) أى أسقط
مقدم أسنانه بعد ستة أشهر ونزلوا ذلك منزلة البلوغ بالاحتلام وقوله ودخل في السنة الثانية
أى تم له سنة ودخل في الثانية وهكذا ونزلوا ذلك منزلة البلوغ بالسن والمعنى في اشتراط بلوغ

أى صل صلاة العبدوا ونحو
النسك وخبر مسلم عن
أنس رضي الله عنه قال
ضحي النبي صلى الله عليه
وسلم بكبشين أحمرين
ذبحهما ما بين يديه وكبر
ووضع رجله على صفحاهما
والاملح قيل الايض
الخالص وقيل الذى يياضه
أكثر من سواده وقيل غير
ذلك (الدماء) نوعان
(واجبة وهى) ثلاثة (دماء
الحج) المتقدمة بيانه في باب
(و) دماء (الاضحية
المنذورة والمعينة للتضحية)
ابتداء أو عما في الذمة
(وسنة وهى الاضحية) غير
الواجبة (والعقيقة)
والوليمة (ولا يجزئ في
الاضحية الا الجذع من
الضأن والثني من غيره)
أى من معز وابل وبقر
اقتصارا على الوارد فيها عن
النبي صلى الله عليه وسلم
وأصحابه رضي الله عنهم
(الجذع الضأن ما أجذع)
وهو من زيادى (أودخل
في السنة الثانية)

هذه الاسنان ان الذ كرا لا ينزوا الا حتى لا تحمل قبلها وهي تحديديته وذ كرا الدخول فيما ذكر
 التحقق ما قبله لاذاته (قوله وثي المعز الخ) وأما المتولد بين جنسين من النعم كضأن ومعرز فالظاهر
 أنه يجزئ هنا وفي العتقية والهدى وجزء السيد إلا أنه ينبغي اعتبار الاعلى سنا في الاضحية
 ونحوها حتى يعتبر في المتولد بين الضأن والمعرز بلوغه سنتين وطعنه في الثالثة لما قاله بأعلى
 السنين به عليه الزركشي لكنه يبيع أقلهما في الاجراء فاذا تولد بين ضأن وبقر اشترط بلوغه
 سنتين ولا يجزئ الا عن واحد وأما المتولد بين ما يجزئ كنهم وما لا يجزئ كبقر وحش وظباء فلا
 تجزئ التضحية به اه زيادي زيادة (قوله أي بين لكم الخ) عبارة في شرح المنهج بعد أن
 ذكر الحديث وقضيته أن جذعة الضأن لا تجزئ الا اذا هجز عن المسنة والجهور على خلافه
 وحملوا الخبر على الذنب وتقديره يسن لكم أن لا تذبحوا الامسنة فان هجزتم فجذعة ضأن اه
 قال حج وفي التأويل نظر ظاهر لما قاله لقولهم الا حتى في ترتيب الافضل ثم ضأن ثم معز وهو وجهه
 أنه آخر الضأن عن المسنة الشاملة للغنم المتناول للمعرز فتضاء أن المعز أفضل منها وليس كذلك
 الآن يقال ان ما ذكر تفسير لغوى للمسنة والمراد به في الحديث ثنية الابل والبقرة فقط بقرينة
 ذكر الغنم بعد (قوله ويجزئ الشاة) المعينة من الضأن والمعرز من واحد فقط فان ذبحها عنه
 وعن اهله أو عنه وأشرك غيره في قوايم اجاز وخرج بمسنة الاشتراك في شاتين معينتين بين الشتين
 فانه لا يصح وكذا لو اشرك أكثر من سبعة في بقرتين مشاعتين أو بدنتين كذلك أي مشاعتين لم
 تجزئ عنهم لان كل واحد لم يخصه سبع بدنة أو بقرة من كل واحدة من ذلك وكذا لو اشرك أربعة
 عشر في بدنتين لان كلاهما يحصل له سبع البقرتين فلم يحصل له من كل الانصاف سبع وذلك
 لا يكفي لانه لا يكفي الا سبع كامل من بدنة واحدة وكذا لو اشرك ثمانية في بدنتين اذ لا يخص كلا
 من كل بدنة الاثنان وهو لا يكفي وأفضل أنواع التضحية بالنظر لأقامة شعارها بدنة ثم بقرة لان
 لحم البدنة أكثر ثم ضأن ثم معز لطيب الضأن عن المعز ثم المشاركة في بدنة أو بقرة أما بالنظر للحم
 فلم الضأن خيرها وسبع شياه أفضل من بدنة أو بقرة ولا يرد اقتصاؤه صلى الله عليه وسلم على
 الكسبيين لانهما الموجودان اذ ذلك ويكفي التصديق بجزم من واحدة من السبع على الوجه
 وشاة أفضل من مشاركة في بدنة أو بقرة فلا تفراد بآراقة الدماء وأجودا على استحباب السمين في
 الاضحية فالسمينة أفضل من غيرها ثم ما تقدمت منها في الافضية في الذوات وأما في الألوان
 فالبيضاء أفضل ثم الصفراء ثم العفراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم الحمراء ثم البقرة ثم السوداء
 قيل لانه بدو قيل لحسن المنظر وقيل لطيب اللحم وروى الامام أحمد خبر لم عرفه أحب الى الله
 تعالى من دم سوداوين والذ كرا أفضل من الاثني لان لحمه أطيب هذا ان لم يكن نزوانه فان أكثر
 فالاثني أفضل منه مالم تملد لانها أطيب وأرطب لحافا ولدت كرا أفضل وان أكثر نزوانه وما
 جمع ذكر كورة وممناو ياضا أفضل مطلقا ثم ما جمع ثنتين منها ويظهر عنه دعاءه ان يقدم السمين
 فالذ كورة كما قاله ابن حجر (قوله عن سبعة) ويجب على كل منهم التصديق بجزم من حصته شيئا
 وخرج بالسبعة مالم كانوا ثمانية فاكثر فلا تقع عن واحد منهم ولو مع الجهل بعددهم أو بالحكم أو
 ضموا لها شاة ولهم قسمة اللحم اذ هي اقرا لا يبيع مادام يشاءوا الا فهو متمتوم وفي حاشية القليوبي
 أن أحد الشتر كاه اذا امتنع من الذبح فان لم يتوقف على ثية كالمندورة قهر عليه والافهل لغيره

وفي المعز والبقرة) ما دخل
 (في) السنة (الثالثة)
 (و) ثني (الابل) ما دخل (في)
 السنة (السادسة) وذلك
 نظير أحمد وغيره ضحوا
 بالذبح من الضأن فانه
 جائز وخبر مسلم لا تذبحوا
 الامسنة الا ان تعسر
 عليكم فاذبحوا جذعة من
 الضأن قال العلماء المسنة
 هي الثنية من الابل والبقرة
 والغنم فوقها وقوله في
 الخبر لا تذبحوا الامسنة
 أي يسن لكم أن لا تذبحوا
 الامسنة الخ (وتجزئ
 الشاة عن واحد) نظير اوطا
 في ذلك (و) تجزئ (البقرة
 والبقرة من سبعة) كما
 يجزئ عنهم في التحمل
 للاحصاء

الذبح خشية فوت الوقت ليصل لحقه وان فات حق الممتنع أو راجع الحاكم لينوي على الممتنع
 كالزكاة فيه نظرا له والظاهر مراجعة الحاكم ان أمكن بلا مشقة والذبح ليصل صاحب الحق
 لحقه وليس في ذلك فوت حق الآخر بالكيفية وفي حاشية ع ش على مر وقع السؤال عما لو
 منعت الشاة بغير أو عكسه هل تجزئ في الأولى عن سبعة ولا تجزئ البعير في الثانية الا عن
 واحد أو لا والجواب عنه أن هذا ينبغي على أن المصحح هو غير صفة أو ذات فان قلنا بالاول
 لا تجزئ الشاة المموسة بغير الا عن واحد ويجزئ البعير المموسوخ الى الشاة عن سبعة وان
 قلنا بالثاني انعكس الحال لان ذات الشاة المموسة وخة الى البعير ذات بغير البعير المموسوخ الى
 الشاة ذات شاة اه والظاهر الثاني اعتبار ابقلة اللحم وكفرته (قوله طبرمسلم) دليل لاجزاء
 ذلك في التحلل للاحصاء وقوله بالحد يديه أى في التحلل للاحصاء عن العمد والبدنة الواحدة من
 الابل (قوله ولا تجزئ فيها معيب) فان فعل لم يكن أضحية لكن يشاب عليم الثواب المتصدق
 اذا تصدق به فيشترط فيه ما فقد عيب حيث لم يلتزمها ناقصة وتعتبر سلامتها وقت الذبح حيث لم
 يتقدمها الجباب والافوت خروجهما عن ملكه أمالوا التزامها ناقصة كأن نذر الاضحية بمبيعة
 أو صغرة أو قال جماعتها أضحية فانه يلزمه ذبحها ولا تجزئ أضحية وان اختص ذبحها بوقت
 الاضحية وجرت مجراها في الصرف وعلم مما نقرر أنه لو نذر الاضحية بهذا وهو مسلم ثم حدث به
 عيب فحصى به وثبت له أحكام الاضحية وبشترط أيضا الهامة عند ذبح أو قبله عند تعين لما
 يفصى به سواء كانت تطوعا أو واجبة بنحو جماعتها أضحية أو بتعين الله عن نذر لا فيما عين لها
 بنذر ابتداء فلا يشترط الهامة ومعلوم ان النية بالناب وتسبب باللسان فيقول نويت الاضحية
 المسنونة أو أدا مسنة التضحية في المسنونة أو الواجبة فان اقتصر على نحو الاضحية صارت
 واجبة يحرم الاكل منها اول من جاهل قال مروى عنه في يقع في السنة العوام كثيرا من شرائهم
 ما يريدون التضحية به من أوائل السنة وكل من سأله عن ايقولون له هذه أضحية مع جهلهم بما
 يترتب على ذلك من الاحكام يصير به أضحية واجبة يمنع عليه أكله منها ولا يقبل قوله أردت
 أني أنطق بها بخلافها بضمهم اه قال ع ش ولا بد في اعتقاد ذلك للعوام اه وضعفه شيخنا
 وحينئذ فافترض أن يقول العاقل عند السؤال عن ذلك تذبحها أو أنا كاهان العبد ثم ينبغي
 عدم الوجوب فيما لو قال وقت ذبحها اللهم هذه أضحية فاجعلها الخاصة لك وتحوز ذلك القرينة
 ارادة التبرك فان ركل المعصية في الذبح كانت نية الموكل ولا حاجة لنية الوكيل بل لو لم يعلم أنه
 مضحح لم يضرب له تقوى بضم المسلم غير ذكبل أو غيره فلا يصح تقوى بضم الكافر ولا غيره بضم
 أو نحو (قوله البين عورها) لما كان أحصل العور بياضه على الناظر كما قاله الشافعي في مسنده
 بذلك لانه اذا كان يسهل الاضطر وضابط ما يضرب أن يصير بحيث لا تبصر باحدى العينين بأن
 يذهب الضوء كله أو معظمه ويعلم من ذلك عدم اجزاء العميان من باب أولى بخلاف العم شاء
 وهي ضعيفة البصر مع سيلان الدمع غالبا والمكوية والعشواء وهي التي لا تبصر لافه ولا
 الثلاثة تجزئ لان ذلك لا يؤثر في اللحم ولان وقت الرمي غالبا انهم ارادوا العشوا فتبصر فيه (قوله
 باضطرابها) أى قبل قطع الحاقوم والمرى أو مع قطعها بخلاف ما لو حصل به قطعها ما فلا
 يمنع الاجزاء هكذا نثره بعضهم بعبارة الشورى فيقتضي أن الحاصل مع القطع لا يمنع الاجزاء

طبرمسلم عن جابر بن عمر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالحد يديه البدنة عن سبعة
 والبقرة من سبعة (ولا
 تجزئ فيها) أى الاضحية
 (معيب بغير ينقص
 ما كولا) منها من اللحم
 وشحم وغيرهما فتنه بغيري
 بذلك أولى من قوله ما ينقص
 الله (فلا تجزئ العور اه ولا
 العرج اه ولا المريضة البين
 عورها وعرجها) وان حصل
 عند اضحائها للتضحية
 باضطرابها (ومر ضهاولا
 المجتاهد

ولكن عبارة مر ظاهرة في المنع حيث قال ولو باضطرابها عند ذبحها اه وعند الذبح صادق
بالصورتين المذكورتين ومثل ذلك ما لو قطع بعض العروق بحيث لو بقيت بلا ذبح لانتطيع
الذهاب معه الى المرمى فلو فعل به اذ كان عند اذنه الذبح ليقع الذبح من ذبحها لم يجز قاله
عش (قوله التي لا تنفي) بضم النون وسكون النون وكسر القاف أي لا تنصف بالنفي لفقده من
الاهزال (قوله مأخوذة) بإثبات التاء والذي في شرح الاصل بل انما هو أولى لان المراد ان هذا
اللفظ مأخوذ من ذلك (قوله وهو المخ) بالمجعة والمهمة كما قاله الشوبري (قوله أي لا يخها)
أي في عظامها المأخوذة من الاهزال ولا تجزئ التولاء وتسمى المجعونة وهي التي تستدبر المرمى بان
تجعله خلف ظهرها ولا ترمى الا قليلا فتمزج بالبناء للمفعول صورة وان اريد به الفاعل ويصح
فتح المثناة وكسر الزاي مبنيا للفاعل (قوله والودك) أي الدهن (قوله وفاقدته) أي القرن قال
المؤيد في الجواب ان مال كارسه الله تعالى يمنع مكسورة القرن ويجوز مقطوعة الاذن وذلك
غير ما كول وهذه ما كولة اه عبد البر (قوله وفاقدته الضرع الخ) خرج بالنقصان فكذا
مقطوعته فلا تجزئ نعم لو قطع من الالية جريسيه لاجل كبرها فالوجه الاجزاء كما قاله مر
نقلنا عن اقتناء والدهم ايل قواهم لا يضر فقد فلتة يسيرة من عضو كبير (قوله أو الذنب) أي على
المعقد قياسا على الالية والضرع والحق بعضهم له بالاذن يرد بان الاذن ما كولة غالبا فكانت
بعدم الاجزاء أشبه بخلاف الذنب وكذا تجزئ فاقدته كونه لا يؤول كل وهو ظاهر كما قاله عش
(قوله لا الخلوقة بلا اذن) أي بان لم يخاف اه اذن اصلا اما صغيرة الاذن فتجزئ لعدم نقصها في
نفسها كغيره الجثة ومثل الاذن المسان من باب أولى وفارقت الخلوقة بلا اذن الخلوقة بلا
ضرع أو ألية أو ذنب بأن الاذن عضو لازم للحيوان غالباً والذكر لا ضرع له والمز لا ألية له وأما
الحامل فلا تجزئ على المعقد الذي نقله النووي في المجموع في آخر ذكره الغنم عن الاصحاب لان
الحمل يمزجها وقال ابن الرفعة في الكفاية المشهور أنهم تجزئ لان ما حصل من نقص اللحم يجبر
بالجنين ورد بانة قد لا يكون به جبر أصلاً كالعلقة وأيضاً في زيادة اللحم لا تجبر عيباً بحر باه سمينة
نعم يتجه اجزاء قريية العهد بالولادة لزوال المحذور بها اه أفاده مر في اوقع في بعض الحواشي
من عدم اجزاء قريية العهد ليس في محله ولا تجزئ مقطوعة الاذن ولو بعضا وان قيل بحيث
يظهر من مرر بعد عرفا فاذي لا يظهر كذلك لا يضر كما أنفي به مر وكذا لو أصاب بعض الاذن
آفة أذهبت شيئاً منها كأي نحو القتراد لشيئ منها المشقة الاحتمار عن مثل ذلك كما استقر به
عش على مر (قوله استسمانها) أي كونها سمينة ولو بغير فقهه فالسين للمبالغة لا لطلب
نعم كثرة اراقه الدم أفضل منه كذا قاله قل والظاهر ما نقله عبد البر عن الروضة
وعبارته قال في الروضة قال الشافعي استسمان القمية في الاضحية أحب الى من
استسمان العبد وفي العتق عكسه لان المقصود هذا اللحم والسمين أكثر وأطيب فسمينة
خير من هزيلتين والمنصود في العتق التخليص من الرق وتخليص عدد أولى من واحد
وكثرة اللحم أفضل من كثرة السم لا أن يكون الحمار ديباً اه مع زيادة (قوله هو
استسمان الهـدايا) أي الى البيت العتيق يداهـل قوله ثم محله الى البيت العتيق ويقاس
الضحايا عليه وظاهره أنه لا يرد نص بطلب استسمانها وليس كذلك بل ورد به الحديث المتقدم
وهو عظموا ضحاياكم الخ فكان الأولى أن يذكروا قيسه تنفي عن القياس الا أن يقصد به مجزئ

الى لا تنفي) لخبر الترمذي
وغیره بذلك وتنفي مأخوذة
من النسي بكسر النون
واسكان القاف وهو المخ
أي لا يمنع لها وخرج بالبين
اليسير فلا يضر لانه لا يؤثر
في اللحم (ولا الجريية) وان قل
بجرب الاله يفسد اللحم
والودك فاما لاق لها أولى
من تقبيد الاصل اه بالبين
جربها (وتجزئ مكسورة
القرن) كسر الميم تنص
الما كول (وفاقدته) اذ لا
يتعلق به كبير غرض
(وفاقدته الضرع) من
زيادته وكذا فاقدته الالية
أو الذنب لا الخلوقة بلا اذن
(و) يستن في الاضحية
(استسمانها) اقوله تعالى
ومن يعظم شعائر الله قال
العلماء هو استسمان الهدايا
واستسمانها (وأن لا تكون
مكسورة القرن) ولا فاقدته
لخبر مسلم السابق أول الباب

(وان لا تذبح الا بعد صلاة العبد) لا اتباع رواء الشيطان (فان ذبحها قبلها وقد مضى بعد طلوع الشمس قدر ركعتين وخطبتين ختمات جاز) وان لم يضر ذلك فلا يجوز لانه غير وقت الاضحية (وان يكون الذابح مسلما) لانه يتروى مالا يتوفاه فيه (وذبح حائض او مجنون او صبي) منا (أحب من ذبح كافي) قبل ذبحته لما مر (وان يكون الذابح نهارا) وان جاز له لامع الكراهة فانه قد يخطئ المذبح ولان الفقهاء لا يحضرون فيه حضورهم بالتمام (وان يطلب لها موضعا لها) لانه أسهل لها (وان لا يأخذ من شعره ولا ظفره شيئا في العشر) أي عشر ذي الحجة حتى يضحي بغير مسلم اذ اراهم هلال ذي الحجة وأراد أحدكم أن يضحي فليترك عن شعره وأظفاره وفي رواية فلا يأخذ من شعره وأظفاره شيئا حتى يضحي (وان يوجه ذبحته) أي مذبحها (لا قبله) لا اتباع رواء الشيطان ويتوجه هو إليها أيضا

التقوية لذلك الحديث لكون النص المقيس عليه مصرحاً به في القرآن ويمكن أن عدم ذكره لانكار بعضهم له كما مر (قوله خفيقات) بصيغة الجمع وفي نسخة خفية فتبين وهو الموافق لعمارة المنهاج وعليه أفنى العبارة حذف من الاول أعني ركعتين خفيتين لدلالة الثاني عليه وهذا أولى من جواب مر الذي ذكره في شرحه وتعتبر الخفة بالعرف وضابطها أن يشغل فعله على أقل مجزئ في ذلك (قوله لانه غير وقت الاضحية) ولغير الصبيين أول ما يندأ به في يوم مناهذا صلى ثم يرجع ففقر من فعل ذلك فقد أصاب سنةنا ومن ذبح قبل ذلك فاعناه هو لم يقدمه لانه ليس من الفسك في شيء قال ابن قاسم وما يقع في الاوقاف أن الوقت بشرط أن تشتري أضحية وتذبح وتفرق على من عينه من فقراء أو مستحقين يصح ويجب العمل به وله حكم الاضحية من وجوب الذبح في الوقت والتفرقة كما شرطوا إذا فات وجب القضاء الا أن بشرط ذبحها في الوقت فتؤخر للعام القابل اهـ (قوله وان يكون الذابح مسلما) والذكر المسلم الكامل يلوع وعقل أولى ثم المرأة كذلك ثم الصبي المميز ثم الكفاي ثم المجنون والسكران والصبي غير المميز وفي كلام قل ان المجنون المسلم ان كان له نوع تميز فهو مقدمة على الكفاي والا فهو مؤخر عنه فكون خارجا من كلام المصنف وقر شيخنا عطية أن الصبي ولو غير مميز قدم على الكفاي حيث قدر على الذبح وكلام المصنف على اطلاقه وعلى ما تقدم يكون مقيدا بالمميز (قوله وذبح حائض) مصدره ضاف ابتداء له وهو مبتدأ وأحب خبر وقوله كافي أي كامل وهو أولى من الكافي غير الكامل (قوله لاسر) أي من قوله لانه يتروى مالا يتوفاه فيه (قوله مع الكراهة) أي ان لم يكن هنالك حاجة فان كانت كخوف نهب أو احتياج لكل فلا كراهة (قوله وان لا يأخذ) أي يكره ذلك بغير حاجة فان دعت الحاجة الى ازالة شيء من أجزائه لم يكره بل يسن كختان الصغير وقد يجب كختان الكبير وقطع يد الجاني أو السارق والكراهة خاصة بمرئد التضحية وأبست عامة لمن يضحي عنهم من أهل بيته فلا يكره في حقهم ذلك على المعتمد لان الساقط عنهم مجرد الطلب والثواب خاص بالمضحي (قوله من شعره) ولو شعر عانة أو باطن أو ظفر وكذا سائر أجزائه الظاهرة ولو عبر به المصنف كالعباب لكان أعم وعبر في المنهج بنحو شعره ولعل وجه اقتضائه على ما ذكره الله المنهاج أنه مورد النص أولان الجزء يشتمل الدم فيقتضي كراهة نحو الفصد مع أنه لا يكره بل المراد الاجزاء الظاهرة كما عات (قوله في العشر) وان كان في يوم الجمعة مثلا اهـ قل (قوله أي عشر ذي الحجة) وكذا في أيام التشريق قبل التضحية كما ذكره في المنهج وهي الايام المعدودات في الآية والايام المعلومات هي عشر ذي الحجة (قوله حتى يضحي) والحكمة فيه بقاءه كامل الاجزاء قبلها المغفرة والعق من النار فان قبل صيام عرفة بكثرة ذنوب ستين فمات كثره الاضحية قلت هو سؤال مشهور وعنه أجوبة عديدة من أحسنها أن الذنوب كالامراض الحسية وهذه المكفرات كالادوية فكما أن كل مرض له دواء لا ينفع فيه غيره كذلك كل ذنب وتوزيع ذلك له سبحانه ونه الى قال في شرح الروض وقضية قواهم حتى يضحي أنه لو أراد التضحية بأعداد ذوات الكراهة يذبح الاول ويحتمل بقاء انتهى الى آخرها اهـ (قوله أي مذبحها) انما اقتصر عليه احتراماً عن وجهه فلا يوجهه لاقبله بل يوجهه عن يساره ليعتد به من الاستقبال أيضا فانه مذبوب اهـ أفاده مر (قوله لا قبله) لا يقال ينبغي أن يكره لانه حال اخراج النجاسة وهي الدم كالبول

(وأن يسمى الله تعالى) وحده عند الذبح فيقول بسم الله لا اتباع رواء الشيطان (وأن يصلي) ويسلم (على النبي صلى الله عليه وسلم) لأنه محل بشرع فيه ذكر الله فشرع فيه ذكره كالإذان والصلاة (وأن يقول اللهم هذا منك وإليك فقبل مني) لا اتباع وذكر السنية في هذين من زيادتي (وأن لا يبين رأسها) لما في إبانته من عدم الاحسان في الذبح (فان ذبحها من قدام حلت) لوجود الذبح وعصى بذلك لما فيه من التعذيب (وان تضر الأبل وتذبح البقرة والغنم) لا اتباع رواء الشيطان وتعبيري بما ذكر أولي مما عبر به (وموضع النحر لليلة) (وموضع الذبح) الحلق وهو (أسفل مجامع اللهيين) وبكاه) أي ما ذكر (قطع الودجين) بفتح الواو والدال وهما عرفان في صفحتي العنق يحيطان به (مع الحلقوم والمرى) وتقدم بيان ما ويسن أن تكون الأبل عند النحر قائمة معقولة تركبة يسرى والبقر والغنم عند الذبح مضطعة جنب أيسر مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى وان يحذف المديبة

لوضوح الفرق بأن هذه حالة عبادة اذهى حالة تقرب الى الله تعالى أي الشان فيها ذلك ومن ثم سن فيها ذكر الله تعالى بخلاف ذلك اه أفاده الشورى (قوله وان يسمى الله) ويكره نعمد تركها فلو تركها ولو عدل لأن الله تعالى أباح ذبائح أهل الكتاب بقوله وطعام الذين أتوا الكتاب الآية وأما قوله تعالى ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فالمراد ما ذكر عليه غير اسم الله تعالى يعني ما ذبح للاصنام بدليل قوله تعالى وما أهل لغير الله به وسياق الآية ذال عليه فانه قال والله تعالى وحده الذي يكون فيها فانه قال لا اله الا الله تعالى قال تعالى أو فسقا أهل لغير الله به والاجماع على أن من أكل ذبيحة مسلم لم يسم الله تعالى عليه البست بفسق اه أفاده مر (قوله وحده) أي ولا يقول باسم الله واسم محمد فان قاله حرم لايها من القشريك لأن من حقه تعالى اختصاص الذبح واليمين باسمه والسجود له من غير مشاركة مخاوف في ذلك فان أراد ذبح باسم الله تعالى وأتبعه باسم محمد فينبغي كما قاله الرافعي عدم الحرمة ويحمل اطلاق من نفي جوارحه على أنه مكرره اذ المكرره يصح نفي الجوارحه عنه والحاصل أنه يحرم عليه أن يقول ذلك عند الاطلاق مع حل الذبيحة فان قصد انقضاء شريك حرم وسرمت الذبيحة أيضا وان قصد أن محمد صلى الله عليه وسلم يستحق العبادة كما يستحقها الله تعالى حرمت وكفروا ان أراد ذبح باسم الله تعالى وأتبعه باسم محمد كره وحلت (قوله فيقول بسم الله) والاكل بسم الله الرحمن الرحيم خلافا لما قال ليس هذا محل رحمة فلا يأتى به ما وجوابه ما مر (قوله هذا منك) أي نعمة واصله البنا منك واليك أي وأتقرب به اليك (قوله من قفاهما) وكذا من أذنها مشلا فاذا أدخل سكينها بأذن ثعلب مثلا لا يقطع حلقومه ومريته داخل الجلد لاجل جلد حرم ذلك للتعذيب (قوله حلت) أي حيث وصل الى قطع الحلقوم والمرى وفيه حياة مستقرة والابان وصل الى ذلك رعيته عيش مذبوح فلا يحل له سير ورثه ميتة فلم يفتد فيه الذكاة (قوله وان تضر الأبل) أي ونحوها مما طال عتقه كالارز والنعام والنحر الطعن بما له حذفي المحرور لا بد من قطع كل من الحلقوم والمرى كما جزم به في المجموع (قوله وتذبح البقرة والغنم) أي ونحوهما من كل ما قصر عتقه كالتيل فلو عكس لم يكره اعدام ورودن في فيه بخصوصه لكنه خلاف الاولى وقالت المالكية بوجوب النحر للذبح (قوله اللبة) بفتح اللام وهي الوهدة التي في أسفل العنق (قوله الودجين) ويسميان بالوردين أيضا وقوله في صفحتي العنق أي من مقدمه كما قاله مر (قوله معقولة تركبة يسرى) أي معقولة الرجل من جهة تلك الركبة اه قل (قوله أيسر) فلو كان أعصر استعجل به استغابة غيره ولا يضجها على يمينها اه أفاده مر (قوله مشدودة القوائم غير الرجل اليمنى) أي مشلا تضطرب عند الذبح فيزيل الذابح وتركت الرجل اليمنى بلا شدلة تريح بها (قوله وان يحذف المديبة) بكون الدال بعدها تحتانية وهي السكر سميت بذلك لانها تقطع مدى الحيوان أي عمره وسميت سكين لانها تسكن الحياء كما مروى يقال لها شفرة بالفتح والضم جمعها شفر ككتابة وكلاب من شفر اذا ذهب سميت بذلك لانها تذهب الحياة وفهم من ذبح نجس يديها أنه لو ذبح بسكين كاله حل بشرطين أن لا يحتاج في القطع الى قوة الاعتماد من الذابح وأن يقطع الحلقوم والمرى قبل انقضاءه الى حركة مذبوح وينسب امرارها برقى ونحوها عليها اذهابا وابا ويكره له أن يحذفها قبل ان يذبح واحدة والاخرى تنظر اليها ويكره له إبانته رأسها كما

مرد زيادة القطع وكسر العنق وقطع عضو من أوتجر يكها ونفلهما حتى تخرج روحها والاولى
 سوقها الى المذبح برفق وعرض الماء على اقبل ذبحها او تقدم أنه يجوز ان ذكاة بكل محمد اى
 شئ له حد كذبيدور صاص ونحاس وذهب وقضة وخشب وقصب وحجر وزجاج الاظفر اوسنا
 وسائر الاظفار من غير الصبيح ما أنهر الدم وذهب كرام الله عليه فلكوا ليس السن والظفر
 وسأحدثكم عن ذلك أى عن ذبيح عدم اجزائهم ما أما السن فعظم وأما الظفر فدى الحية
 وألحوبه ما بق العظام وقوله ما أنهر الدم بالراء أى أساله وصبه بكثرة شبه مجرى الماء فى النهر
 وهذا هو المشهور فى الروايات وروى بالزاي والنون والفتح وهو غريب وما موصولة فى موضع
 رفع بلا بداء وخبرها فلكوا او التقدير ما أنهر الدم فهو حلال فلكوا او يحتمل أن تكون
 شرطية وفى بعض الروايات كل ما أنهر الدم ذكاة وما على هذا ذكره موصوفة وقوله ليس السن
 والظفر بالنصب على الاستغناء بليس ويجوز الرفع أى ليس السن والظفر مباحا ويجزئنا وفى
 بعض الروايات ما لم يكن سن أو ظفر (قوله وان يتصدق) أى بسن ذلك لأنه أقرب للتعوى
 وأبعد عن حظ النفس وسن ان جمع بين الاكل والتصدق والاهداء أن يجعل ذلك أن لا
 فيه تصدق بثبات ويهوى لما يبق ثلثة اهل بيته فان لم يفعل وجب التصديق بما يتولى من اولو
 جزأه من لهما بحيث ينطلق عليه الامم ويكفى الصنف الواحد من الفقراء او المساكين
 من المسلمين بخلاف سهم الصنف الواحد من الزكاة لا يجوز صرفه لاقبل من ثلاثة لأنه يجوز
 الاقتصار هنا على جزيئهم لا يمكن صرفه لاكثر من واحد بشرط في العلم أن يكون نيا
 ليتصرف فيه من يأخذ به من يبيع وغيره فلا يكتفى به له طعاما ودعاء الفقراء اليه لان
 حقه سهم في ملكه ولا تخليكه سهم له طبعه ولا تخليكه سهم غير العلم من جلد وكش وكبد وطحال
 ونحوها ولا الهدية عن التصديق ولا القدر النافه من العلم ولا كونه قديدا ولو تصدق بقدر
 الواجب وأكل ولدها كله جاز واذا أكل البعض وتصدق بالبهض فلا ثواب التخصيص بالكل
 والتصدق بالبهض على المعقود فان لم يتصدق بشئ منها ضمن قدر الواجب فيأخذ به منه لجا ولو
 غير شقص كافى المجموع هذا كله فى الاضحية المندوبة أما الواجبة فيحرم عليه الاكل منها
 فان أكل شئ منها غرمه بل الواجب عليه التصديق بجميعها ولا يجوز أن يبيع من الاضحية
 شيئا ولو جلد ها ولا يصح البيع سواء كانت مندوبة أو واجبة وله أن ينتفع بجلد الاضحية
 المندوبة كما يجوز له الانتفاع بها كأن يجعله دلا أو نعل أو خنقا والتصدق به أفضل ولا يجوز
 اعطاؤه أجرة للبرار ويجوز له اعارته كاله امارتها أما الواجبة فيجب التصديق بجلد ها والقرن
 كالجلد فيما ذكره من صرف عليها ان ترك الى المذبح ضمنها والا فلا يجوز ان كانت واجبة
 وكأصوف فيما ذكره الشعر والوبر ولد الاضحية الواجبة يذبح حتما كأمه ويجوز له أكله على
 المعقود كاللبن الا ان فقدت أمه فبقوم مقامها ويمتنع عليه الاكل منه وله شرب فاضل اللبن عن
 الولد مع الكراهة والسنة أن يتصدق به ولا يجوز نقل الاضحية مطلقا كالزكاة (قوله الا
 اقما) والاولى كونهم امن الكبد او انقته صلى الله عليه وسلم وحكمة ذلك التقاؤل بدخول
 الجنة فانهم أول ما يطهرون بزائدة كبد الحوت الذى عليه قرار الارض وهى القطعة المعقودة
 فى الكبد إشارة الى البقاء الابدى والباس من العود الى الدنيا وكدرها فان قلت هى كانت
 واجبة عليه عليه الصلاة والسلام والواجب يمتنع الاكل منه كما صفت قلت كان يذبح أكثر من

وان يتصدق بكل الاضحية
 الاقما يا كاهانير كافانم
 مستوفى

الواجب ولا يقتصر عليه فساغ له الاكل من الزائد لقوله تعالى فكلوا مما اطعموا واغناكم
 بحمل الامر بالاكل في الآية على الوجوب كالاطعام لان اصل اخراجها ليس بواجب وكفى
 العقيقة وبقى امر الاطعام على الوجوب لان الصدقة هي المقصودة ولاية نظائر كلوا من
 غره اذا اتمروا تواحقه وجوبا كاتوبهم وآتوهم من مال الله وجوبا كواضعوا
 وجوبا اه وحاشي بزيادة (قوله أي التضحية) أشار بذلك الى أن في الضحية استخداما لانه
 عائد على الاضحية بمعنى التضحية لانه في العين المضحية بها بخلاف مائة دم (قوله غروب
 الشمس) أي تمام غروبها (قوله من آخر أيام التشريق) نعم ان لم يذبح الواجبة حتى فات
 الوقت ذبحها بعده قضاء كما هو ويكره الذبح لئلا الحاجة كاشتهها لم تاربعائتمه من
 التضحية أو مصلحة كنيسر الفقراء لا لأوسهم ولتضيقهم قال ابن فاسم فائدة ذهب أبو
 سلمة بن عبد الرحمن وسليمان بن يسار الى بقاء الوقت الى ملح الحاجة اه (قوله الواجبة يذبح)
 أي المعينة بالنداء كقوله على أن أضحي به ذما والمعينة بصيغة نذر ثان عما في الذمة كقوله
 على أن أضحي به ذما عما في ذمتي كما يستفاد من قوله ولان ذبحها لا يفتقر الى نية فان كلام
 هاتين الصورتين لا يحتاج الى نية عند الذبح (قوله في ذمتها صاحبها) فان فرقها الاجنبى لم
 يعتد به فان تعذر الاسترداد وجبت عليه القيمة يشتري بها مثله ان أمكن والاشترى نقصا
 ان أمكن والا تصدق بالدرهم اه حاشي على المنهج وهو في الزيادة أيضا (قوله والواجبة
 بالجل) كعملتها أضحية سواء كان ذلك ابتداء أو عن نذر في الذمة فالصور خمس ويجب ذبح
 المذورة بأقسامها في وقت الاضحية المتقدم فان فات ذبحت بعده قضاء وإذا تلفت المعينة
 عما في الذمة ولو بلا تقصير بقي الأصل ثابتا في ذمته أو تلفت المعينة ابتداء بلا تقصير فلا شيء
 عليه أو به لزمه الاكثر من مثله اليوم النحر وقيمتها يوم التلف يشتري بها كريمة أو مثايل للعتقة
 فاكثر فان فضل شيء اشترى به شقصا فان لم يمكن اقلته اشترى به لحاء أو صدق به

(فصل في العقيقة)

فيه له معنى معقولة أي معقوفة ومذبوحة. أخوذة من اعق وهو الشق والقطع يقال عقي عقي
 بكسر العين وضعها والاولى تسميتها نسيكة أو ذبيحة فإرا من بشاعة اللفظ قسمتها عقيقة
 خلاف الاولى على المعقود لا مكر وخلاف ابن أبي الدم (قوله وهي لغة الشعر الخ) يقال
 اعتقت الحامل اذا نبتت عقيقة ولدها في بطنها (قوله وشرا ما يذبح) هي بذلك لان مذبحه
 يعني أي يشق ويقطع ولان الشعر يخلق اذ ذاك فسمى باسمه مقارنه وهو الشعر أي حلقه فهو
 مجاوز علاقته المجاورة في الجملة وقيل ان ما يذبح يسمى عقيقة لغة أيضا يقال عقي عقي اذا خلق
 عن ابنه عقيقته وذبح له ما كين شاة (قوله عند خلق شهر رأسه) لو أسقطه وقال عن المولود
 لكان أولى اذا المذبح به خلق رأسه أو قبل له كذلك وأيضا فقد لا يخلق رأسه الا أن يقال انه
 لا غلب أي الشأن ذلك وان لم يحلق هذا جواب عن الثاني والجواب عنه أنه قيد في السفينة
 لافي التسمية وعند عقي به دلالة تيسر أن يكون الذبح بعد الحلق (قوله تصين العقيقة) أي
 لاخبار وردت فيها كغير الغلام مرتين بعقيقته تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى
 رواه الترمذي وقال حسن صحيح والمعنى فيه اظهار البشر والنعمة وإشرا للنسب وانما لم يجب

(وآخر وقتها) أي التضحية
 (غروب الشمس من آخر
 أيام التشريق) نحو برابن
 حبان في كل أيام التشريق
 ذبح (ولو ذبح كل من رجلين
 أضحية الاخر من مابين
 القيمة) أي قيمتها
 وقبيلها مذبوحة لان اراقة
 الدم قريبة من مودة وقد
 فوسم (وأجزاء) كل منها
 (عن الاضحية) بقيد ذبته
 بقولي (الواجبة يذبح)
 فيفسرها صاحبها لانها
 مستحقة الصرف لجهة
 التضحية ولان ذبحها
 لا يفتقر الى نية أما المتطوع
 به او الواجبة بالجل فلا
 يجزئ ذبحها عن الاضحية
 لافتقاره الى نية

(فصل في العقيقة)

وهي لغة الشعر الذي على
 رأس الولد حين يولد وشرا
 ما يذبح عنه خلق شعره
 (تسن العقيقة)

لانها كالأضحية يجامع ان كلامهم ما اراقه دم بغير جنابة ونظير ابي داود من أحب أن ينسك
عن ولده فليفعل ولذا قال الشافعي أفرط في العقيدة رجلان رجل قال انهم ابدعة ورجل قال
هي واجبة يعني الحسن البصري والليث ومعه في مرتين بعبقريته قيل لا يفرغ ومثله حتى يعق
عنه قال الخطابي وأجود ما قيل فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل انه اذا لم يعق عنه لم يثفع
لوالديه يوم القيامة اي لم يؤذن له في الشفاعة وان كان من أهله اما لكونه مات صغيرا او كبيرا
وهو من أهل الصلاح ويدخل وقتها بالولادة ولا آخر له فلا تقوت بموت الولد ولا بطول الزمن
بل يقتل طلبها بالبلوغ من الاب الى الولد فيخير في العق عن نفسه ولولم تطالب من الاب لثقتهم لم
تطلب من الولد على المعتد (قوله على الغلام) على للتعليل المتعلقة بتسن او بالعقيدة والمراد
الغلام ولو سقط ان باع او ان نفخ الروح فيه وتعددت بعدد المولود ويسن ان يقال لمن ولده
ولادناوك الله لك فيما وهب ورزقك الله بركة وتسن اجابته بخو جزاك الله خيرا تقبل الله منك
والخطاب بالعقيدة من عليه نفقة الولد لو كان فقيرا من ماله لا من مال الولد لو كان له مال لانها
تبرع فان فعله لضمن ولا تخاطب به الام الا عند اعسار الاب لكن يسن لها ان تعق عن ولدها
من الزنا حيث لا عار هذا ان كان الولد حرا فان كان رقيقا لم تسن لايه ولو غني لان نفقته على
سيده ولا سيده أيضا وقد ألف بذلك الجلال السيوطي فقال

أيه المال في الفقة * على خير طريقة
هل لنا نجعل غنى * ليس فيه من عقيدة

(قوله وخني) جرى على ذلك في المنهج أيضا قال في شرحه وانما كان على النصف من المذكور لان
الغرض من العقيدة استبقاء النفس فاشبهت الديلة لان كلامهم ما فداها لنفس اه وهي
طريقة ضعيفة وللمعتد ان الخني كالكرك (قوله شاة) انما أثر الشاة تبرك باللفظ الوارد وهو خير
عائشة أمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم ان تعق عن الغلام بشاتين متكاثمتين وعن الجارية
بشاة ورواه الترمذي وقال حسن صحيح والا فلا فضل هذا نظير ما مر من سبع شياه ثم الابل ثم
البقر ثم الضأن ثم المعز ثم شربة في بدنة ثم بقرة ولوزيح بقرة او بدنة عن سبعة اولاد جاز وكذا لو
اشترك فيها جماعة سواء أراد كلهم العقيدة أم بعضهم ذلك وبعضهم اللحم كما مر في الاضحية
اه افاده مر وعبارة فصح الباري علم من ذكر الشاة انه يتعين الغنم للعقيدة وقال البندنجي
من الشاذية لانص للشافعي في ذلك وعندى لا يجرى غيرها والجهور على اجزاء الابل والبقر
ايضا وفيه حديث عند الطبراني رابى الشيخ عن انس رفعه يعق عنه من الابل والبقر والغنم
اه ملخصا (قوله ان اريد العق الخ) ظاهره انه يجوز له العق بغير الشياه من بقية الاطعمة
وليس كذلك الآن يقال في مفهومه تفصيل كانه قبل فان اريد العق بغير الشياه فان كان من
الغنم اجزاء والافلا (قوله فيها) اي في الغلام وغيره (قوله يحصل اصل السنة الخ) فالأقل
عن الذكر وغيره شاة وأقل الكمال فيه شاتان والكمال لاحدله وكالشاة سبع بدنة أو بقرة كما مر
(قوله وأن لا يكسر العظيم) فان كسره لم يكسر لعدم ثبوت غنى فيه لكنه خلاف الاولى والا قرب
كما قال الشيخ انه لو عاق عنه بسبع بدنة ونأى قسه بغير كسر تعاق استحب ترك الكسر
بالجميع اذ ما من جزء الا للعقيدة فيه حصه اه افاده مر (قوله فتأولا) بالهمزة (قوله الا
رجاها) اي المتأخرة لان المتقدمة تسمى يدا والمراد الرجل الى أصل الفخذ فيما يظهر والافضل

على الغلام) وهي في حقه
(شاتان و) تسن (عن غيره)
من آتى وخني وهي في
حقهما (شاة) ان اريد العق
فيهما بالشياه لا صر بذلك في
غير الخني ورواه الترمذي
وقال حسن صحيح وقيس
بالاشي الخني وذكر الخني
من زيادتي ويحصل أصل
السنة في عقيدة الغلام
بشاة (و) يسن (أن لا يكسر
العظم بل تفصل الاعضاء)
فتأولا وبسلامة أعضاء الولد
(و) يسن (أن تطبخ) كسائر
الولائم الارجالها

أن نكون اليمى كما قاله الزبدي (قوله فتعطى نبتة) بالهمز والحكمة في اعطائهم الهاتفا ولان
 الولد يمشى ويمشى ويسن أن يذبحها عند طلوع الشمس ويقول عند ذبحها باسم الله والله
 أكبر اللهم هذا منك واليك اللهم هذه عقبة فلان اه أفاده من زيادة ولو تعددت
 القوا بل اكنى برجل واحدة للجميع (قوله وأن يطبخها) قال شيخنا ولو من ذرة اه قل
 (قوله بجلو) هو ضد المر كافي المختار يشعل الزيب والتين وقر الدين ويكره طبخها بجماض
 لخل كافي شرح م وقال عميرة لا يكره والمعتمد الاول (قوله كان يجب الحلو) بالقصر والماء
 كافي المختار وهي شاملة للمصنوعة بالنار وغيرها فاعطف العسل عليها خاص على عام اهقاما
 بشانه وهو عند الاطلاق ينصرف للعسل الفحل وقبل الحلو اما صنعت بنار بخلاف الحلو
 وعلى هذا فالعطف مغاير وذكر الاجه وروى أن الذي كان يحبه صلى الله عليه وسلم هو القرم
 المطبوخ بالابن كما يصنع في الارياض (قوله كالأضحية) خبر لمخدوف اى وهي كالأضحية في جميع
 أحكامها من جنسها وسنن اوسلامتها ونيتها ووجوبها بالذبح أو بقوله عند السؤال عنها مثلا
 هذه عقبة وامتناع الاكل من الواجب والتصدق وحصول السنة بشان ولو عن ذكر وعدم
 مصحة يبيعها ولو الجادع تفارق الاضحية في أنها لا يجب اعطائها الفقراء منهم ما قدره قولنا على
 المعتمد وفي أنه اذا أهدي منها شيء للفقير ملكه وفي أنه لا تقيد بوقت بخلاف الاضحية في جميع
 ذلك وتقيد أن وقتها يدخل بالولادة والسنة أن تذبح يوم السابع وأن يسمى فيه ولو سقط اذا
 بلغ وان نفخ الروح فيه فان لم يلم له ذلك كورة ولا أنوثة يسمى عيا يصلى لهما كطهنة وهذا التسمية
 وكذا التكنية حق من له عليه الولاية من الاب وان لم تجب عليه فحقه ثم الحدو فيبقى أيضا أن
 تكون التسمية قبل العنق ووردت أخبار صحيحة بتسميته يوم الولادة وحملها البخاري على من لم
 يرد العنق والاقول على من أراد ويؤيد بتدبير تحسين الاسماء واحبها عبد الله ثم عبد الرحمن ولا يكره
 اسم نبي او ملك بل جاء في التسمية بجمعة فضائل جنة وتكره الاسماء القبيحة كحرب ومرة وما
 يتطير بنفيمه كسار ونافع وبركة وبارك وتحرم تلك الاملاك أو الملوك اذ لا يصح لغيره تعالى
 وكذا اشاهنشاه وحاكم الحكام وأقضى القضاة وعبد الكعبة أو النار أو على أو الحسن لا يهاجم
 التشريكين كذا جارا لله ورفيق الله لما ذكره وأما قاضى القضاة فذكره على المعتمد ويجوز
 عبد النبي على المعتمد وقبل يحرم فيه ما يكره كراهة شديدة فحوس الناس أو العرب أو القضاة
 أو الهامه لانه من أقبح الكذب بل تنبى الكراهة بنحو عرب وناس وقضاة وعلماء يبدون ست
 ويندب لولد الشخص وقفه وتليذه أن لا يسمى به ناسه ولو في مكتوب كان يقول العبد يا سيدي
 والولديا والدي أو يا أباي والتبذيا أسماؤنا أو يا شيخنا ويندب أن يكنى أهل الفضل المذكور
 والانات وإن لم يكن لهم ولد ولا يكنى كافر وفاسق ومبتدع أى لا يجوز الانا وفقته أو
 تعريف ولا بأس بتكنية الصغير ولو اتى ويندب بتكنية من له أولاديا كبر أولاده ولو أنش
 والادب أن لا يكنى نفسه في كتاب أو غيره الا ان كانت أشهر من الاسم او لا يعرف الاب وانحرم
 تكنيته بما يكره ان كان فيه الا اذا لم يعرف لابه ويحرم التكنى بأبى القاسم مطلقا ويحرم
 ايضا قول بعض العوام اذا سئل عن شئ الحلة على الله ولا بأس بالقب الحسن الا ما توسع فيه
 الناس حتى سموا السهلة بمصالح الدين وأن يحلق فيه رأسه ولو أنى بعد ذبح العقبة وأن

فتعطى نبتة للقابله تلج
 رواه الحاكم وان يطبخها
 بجلو تشا ولا بجلو اخلاق
 الولد ولانه صلى الله عليه
 وسلم لم كان يجب الحلو
 والعسل (و) أن (نظم)
 للفقراء كالأضحية وبعثها
 اليهم أولى من أن يدعوه

بصدق بزنة الشعر ذهباً وفضة وحلق ما فوق الحلقوم من الشعر مباح وقيل مكره وإن
يؤذن في أذنه اليمنى ويقام في اليسرى ولورلد كافر لأن الشيطان يفضسه حينئذ فشرع الأذان
والاقامة لأنه يدبر عنه سداسقاعهم ما ولو كان المؤذن امرأة لأن هذا ليس هو الأذان الذي من
وظيفة الرجال بل المقصود به مجرد الذكر لئلا يتركه كماله عثم ويحدث حينئذ بقر خار وفسن
أن يقرأ عندها وهي تطلق آية الكرسي وإن ربكم الله الذي الآية والماء وذناب والا كذا ومن
دعاء الكرب

* (فصل) *

(قوله كان أهل الجاهلية الخ) وأول من فعل هذا كاهن عمرو بن لحي بن قعدة بن خندف أبو خراعة
القبيلة المشهورة لأن أكثر بن الجون سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رأيت عمرو بن
لحي يجز قصبه في النار لأنه أول من غير دين أسجد قصب الاوثان وسب الساتية وجر
الحجارة وصل الوصل له وحى الحامى وخندف بكسر الخاء المجهلة والذال المهملة بينهما ماون
ساكنة اقرب اليلى امرأ الباس بن بضر وقصبه بضم القاف وسكون الصادى اعمامه وسعى
الجزا وقصاها من التقصيص وهو التقطيع تقول قصبت الشاة أى قطعتم اعضاءها من فتح
الباوى (قوله بامور أربعة) خرج بها القرع بفتح القاف والراء والعين المهملةين وهو أول نتاج
البهيمة يذبحونه رجاء البركة في الام وكثرة نسلها والاعترة بفتح العين المهملة ذبيحة يذبحونها في
العشر الاوّل من رجب ويهونها الرجسية فلا كراهة فيها بل يستحب ان مهل الذبح كل
شهر وكان افضل وما ورد في الخبر من قوله عليه الصلاة والسلام لا فرع ولا عترة فالمراد لا فرع
واجب ولا عترة واجبة او محمول على ما اذا كان الذبح لغير الله تعالى كالاغتنام لانه منهي عن
ذلك لما روى مسلم عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لعن الله من امن والديه وان الله من ذبح لغير الله لعن الله من آوى محمداً لعن الله
من غير منار الارض والمراد بلعن والديه نسبهما في ذلك والمحدث ككل بدعة حدثت في
الاسلام ومنار الارض علامات الطريق وتغييرها كائن في قيامها ضمة لها وكان قدم العلامة
الموضوعة في الارض عن محملها (قوله من بحرأى شق) لان علامتها عندهم شق الاذن كما يأتى
(قوله نتيج) بمعنى (قوله بيناته لانه عول) أى صورة والمراد انما اعل يقال تعبت الشاة ولدا
فالشاة فاعل ولد افعول وكذا يقال في المتن فالضمير فاعل وخسة منه عول وكالفعل المذكور
ز كم وعنى وزهى وسقط فهذه الانفعال وردت عن العرب على صورة المبني للمفعول والمراد
منها انما اعل فاعل لانه لا تسمية (قوله آخرها ذكر) أى سواء كانت الاربعة قبله ذكر كورا
وانا ناوذ كورا فقط او انا نا فقط كما قرر شيخنا عطية وقال القايوى يشترط ان تكون
الاربعة قبله انا نا فقط وقيل الخمسة ابطان المذكور بشرط ان يكون كل بطن فيها ذكر وانثى
وقيل بشرط ان تكون ذكر كورا فقط وقيل بشرط ان تكون انا نا فقط فالاقوال اربعة (قوله
وقيل سبعة ذكر كورا وانا نا) أى في كل بطن ذكر وانثى وقوله او احدهما أى السبعة ابطان
ذكر فقط او انا نا فقط فاقسام القول الثانى ثلاثة (قوله في شق) عطاف على نتيج (قوله انهما)
انظر هل المراد اليمنى او اليسرى كل محتمل (قوله بخلية) بضم الياء وفي بعض النسخ بخلية بضم
لام من جلب من باب طاب (قوله هو اولى) أى من وجهين لان عبارة الاصل توهم جواز ذلك
من غير المسالك ولا تشمل الانثى (قوله ولا بولائه) مثل هذا يجوز في الشرع بان يقول أعنتك

* (فصل) *

(كان أهل الجاهلية يقرءون
الى الله تعالى (بامور)
أربعة (أبطالها) الله تعالى
(بقوله ما جعل الله من بحيرة
الآية) أى ما أوجبها ولا
أمر الله سبحانه (فالجارية) من
بحرأى شق (التي نتج)
بيناته لانه عول (خسة)
أبطان آخرها ذكر) كما جزم
به الزنجشمرى وغيره وقيل
سبعة ذكر كورا وانا نا أو
أحدهما ورجح الاصل
(فتش مالكةا أذنها)
ويجوز سبيلها ولا ينتفع
بها ولا (ببطنها بل بخلية)
للضمير والساتية نوعان
أحدهما (العبدية) بضم
مالكة) هو اولى من قوله
يعتقه الرجل (سائبة) أى
(لا ينتفع به ولا بولائه)

(و) الثاني (البعير يئسبه)
 ما ليك انقضاه واتيح الناس
 عليه) وقد كان الرجل اذا
 مرض أرغاب يقول ان
 شفاني الله تعالى أو قدمت
 من سفرى فناقى سائمة
 فاذا حصل ذلك سبها
 وجعلها كالبعيرة في تحريم
 الانتناعيم (والوصيلة)
 بمعنى الواصلة (نوعان)
 أحدهما ما قاله الجوهري
 وغيره (الشاة ناتج سبعة
 أبطن عناقين عناقين فان
 نضجت في الثامنة جسدنا
 وعناقا قالوا وصلت) أى
 بالانثى (أخاها فلا يذبحونه
 لأجلها ولا يشرب لبن الام
 الا الر جال دون النساء
 وجرى مجرى السائمة
 (و) الثاني ما قاله الزمخشري
 وغيره (الشاة كانت اذا
 نضجت ذكرا ذبحوه لآلهتهم
 أو أنثى فلهم أود كرا أو أنثى
 قالوا وصلت) أى بالانثى
 (أخاها فلم يذبحوا الذكر
 لآلهتهم) وما سلكه
 الاصل في النوعين لا يني
 بذلك (والحامي) هو
 (الفعل) الذي يضرب في
 ابل الشخص عشرين
 فأكثر (فيضلى سيلة) ولا
 يطرد عن ماله ولا مري
 (ويقول) الا أن قد (حى
 ظهره فلا ينقهون من
 ظهره بشئ) بعد ذلك

ولا ولا لى عليك فيقع العتق ويثبت الولاء ويلغوا الشرط المذكور (قوله البعير) يطلق على
 الذكرو الانثى بشرط أن يجذع أى بسقط مقدم أسنانه ويجمع على بعيران بضم الباء قال في
 الخلاصة

وفعل اسما وفعل لا وفعل * غير مهمل العين فعلا ن شمل

وأبهره قال قويا

في اسم مذكر رباني بعد * ثالث أفعلة عنهم اطرده

وأبهره بفتح الهاء مذكور ذلك في المختار (قوله فناقى سائمة) يفهم منه أن مراده بالبعير فيما
 قبل الناقه فتأمل هكذا قاله الحشى وفيه نظر لان الناقه من افراد البعير لما علمت أن البعير
 يشمل الذكرو الانثى وفيما ذكر فرد من أفراد القصد منه مجرد التثنية وليس في كلامه ما يقيد
 حصر البعير فيه (قوله بمعنى الواصلة) فهي من باب فاعيل بمعنى فاعل كصير بمعنى فاعل فاعل
 باب فاعيل بمعنى فاعول كليب بمعنى محبوب اه شوبرى (قوله ناتج) بالبناء لامه فاعول صورة
 والمراد الفاعل فالضمير المستقر فيه فاعل وسبعة أبطن مفعول كاهى وقوله عناقين بدل منه او
 حال وقد علم أن العناق أنثى المعز وما نقله الحشى من اعراب هذا التركيب ليس بظاهر وهو
 مبني على أنه مبني للمفعول حقيقة وقوله وصلت أى الام أى وصلت بالآخ بعد ان كانت
 لا تلد الا ناثا وكذا يقال فيما يأتى (قوله ذبحوه لآلهتهم) أى لصدنهم أو قوله فلم يذبحوا الذكر
 لآلهتهم انظر ماذا ينفى بلون به هل يأكونه أو ينقهون به بغيره لا كل ليه لم ذلك (قوله لا يني
 بذلك) أى بما ذكر في النوعين أى لا يني بإبصاره على الوجه المذكور (قوله يضرب) أى
 ينزوع على الافات وهذا بقطاع النظر عن الشارح حال من الفعل الواقع خبرا وفيه خلاف بين
 سيمويه وغيره كالخلاف في مجيئها من المبتدأ فلا بد من الشارح صلة الموصول محذوف وهو
 أشنع مما قرأته لان حذف الموصول وإبقاء صانته لا يجوز (قوله فيضلى) بالبناء لامه فاعول او
 الفاعل وكذا قوله ولا يطرد (قوله ويقول) أى ذلك الشخص الذى هو مالكه وفي بعض النسخ
 ويقلون أى المالكون له (قوله قد حى) أى الفعل فاعل حى ضمير مستتر وظاهره مفعوله
 (قوله بشئ) أى بركوب ولا حل وقد نظم العمري طى هذا الفصل بقوله

قد كان أهل الجاهلية أعرب * لهم أمور يجعلونها قرب
 برعهم وبالعداوى الكاذبة * كفولهم سم بعيرة وسائبه
 وقولهم وصيلة وحامى * فأبطلت بأصدق الكلام
 أولها هى التى تكون * لها فتساج خمسة بطون
 لكن يكون آخر الكل ذكر * اذن تشق أذنها وتعتبر
 متروكة طول المدى لا تركب * ولم تكن لغير ضيف تحلب
 والثمان ما اعتقه مولاه * يتفقه بخدمة ولا ولا
 أو البعير أهله تسيبه * لكل محتاج كخصر يركبه
 والثالث الشاة التى قد أنضجت * من البطون سبعة وأزوجت
 بأثنين اثنين جمعاً واستقر * فى ثامن البطون أنثى مع ذكر

قالوا لها قد وصات أخاها • فيمنعون ذبحه لأجلها
 • ودن تلك الأم للرجال • ولا يجوز للنساء بحال
 وأجريت اذ ذاك مجرى السائبه • فمأله من الأمور الواجبه
 والشاة ان جاءت باتي فلهم • أو ذكروا به أصنامهم
 وان أتت بالبدى مع أنها • يقال أيضا وصات أخاها
 فذبح هذا البدى للأصنام • تمتنع في سائر الايام
 رابعها فحل لابل يضرب • عشر سنين بعدها لا يقرب
 بل نفعهم من ظهوره قد حرم • وهو الذي اظهروه منهم حتى

• (باب الايمان) •

يفتح الهمزة جمع عين قال في الخلاصة

أفعلة أن فعل ثم فعله • ثمت أفعال جوع فله

وأصلها في اللغة اليد اليمنى وأطلقت على الحلف لأنهم كانوا اذا تحالفوا وضع أحدهم يمينه في
 عين صاحبه فسمي باسم مجاوره مجازا مر سلا وقيل لأنه يحفظ الشيء كما تحفظه اليد فهو واستعارة
 مصرحة وشرعا مسياني وقدم هذا الباب على القضاء لأن القاضي قد يحتاج اليه وذكروا
 النذر لما شاركه في الكفارة في أحد نوعيه وحفظ عنه صلى الله عليه وسلم أكثر من غائبين
 موضوعا وأمره الله تعالى بالحلف على تصديق ما أمر به في ثلاثة مواضع من القرآن في يونس في
 قوله تعالى قل اي وربى انه لخلق وفي سبأ في قوله تعالى وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى
 وربى لآتينكم وفي التغابن في قوله تعالى زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربى آتينهم
 (قوله كعبه البخاري) وكفه عليه أفضل الصلاة والسلام والله لا غزوة قرى ثلاث مرات
 ثم قال في الرابعة ان شاء الله تعالى رواه أبو داود اهـ (قوله لا ومقاب القلوب) لأننى
 للكلام السابق كما اذا قيل له يا رسول الله أفعل كذا أو فعلت كذا فية قول لا أى لا أفعل مثلا
 ومقاب القلوب هو المقسم به والحلوف عليه محذوف يدل عليه ما قبله والمراد بقلب القلوب
 قلبه أعراضها وأحوالها لا قلب ذاتها هذا ان أريد به الاجرام فان أريد به اللطائف
 القائمة فلا مانع من قلب ذاتها بان تتعلق تارة بشئ وتارة بآخر وهكذا وفي الحديث دلالة
 على أن أعمال القلوب من الارادة والدواعى وسائر الاعراض بخلاف الله تعالى وفيه أيضا دلالة
 على جواز تسمية تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذى يليق به (قوله بمعنى) أى ألتاظ
 مترادفة معناها واحد وهو في اللغة ما مر وفي الشرع تحقيق أمر محتمل أى التزام تحقيقه
 واجبا به على نفسه والتصميم على تحصيله وإثبات أنه لا بد منه وأنه لا سعة في تركه وليس المراد
 بتحقيقه جعله محققا حاصلا لان ذلك غير لازم وتسمية الحلف بفتح الطلاق بينا شرعية غير
 بعيد والمراد بالامر النسبة الكلامية كما اذا قلت زيد قائم فعورضت فيه فقلت والله انه قائم
 فحققت بذلك ما ضيا كان أو ممتنع قبل ان يقا أو اثباتا ممكنا كلفه له بخلاف الاداء أو ممتنع كلفه
 لمقتل الميت أو لمقتل زيد بعد موته أو لمصعدن السماء كما سيأتى فالمراد بالمحتمل المحتمل عقلا
 قيد نسل فيه المحال المادى وبعضهم عرفه بقوله تحقيق أمر غير ثابت أى غير واجب الوقوع

• (باب الايمان) •

جمع عين والاصل فيها قبل
 الاجماع آيات كقوله تعالى
 لا يؤاخذكم الله بالألف وفي
 آياتكم الآية وأخبار
 كعبه البخاري أنه صلى الله
 عليه وسلم لم كان يحلف لا
 ومقاب القلوب واليمين
 والحلف والابلاء والقسم
 بمعنى (هى نوعان واقعة

عليه غير ما قامت به البيعة أما لو اتفقنا من أول الأمر على كونه عيبا واختلنا في قدمه وحدوثه
فإن أمكن كل منهما صدق البائع بيمينه أو لم يمكن إلا قدمه صدق المشتري بلايين أو الاحدونه
صدق البائع بلايين ويعتبر أيضا إذا اختلفنا في وجود العيب ثم اتفقا عليه واختلنا في
قدمه وحدوثه فيقيم المشتري بينه ثم بدقه قدمه ويحلف معها يمين الاستظهار على أنه قديم
لاحتمال تزويرها فالخلاف عليه على هذا هو ما قامت به البيعة وهو قدم العيب أما لو اتفقنا من
أول الأمر على وجود العيب واختلنا في قدمه وحدوثه فحكمه ما مر قال شيخنا عطية وهذا
النص ويرأوى من التصور المتقدم (قوله دعوى رد المشتري) على تقدير مضاف أى دعوى
جواز رد أى ادعى المشتري أنه يجوز له الرد لكون العيب قديما وأن الكلام على ظاهره أى
ادعى أنه رده بعيب قديم وكان قدره قبل ذلك (قوله ودعوى الزوجة العنة) استشهد كل بان
العنة لا تثبت إلا بالقرار أو البيعة على الإقرار ولا يمكن ثبوتها بالبيعة ويحلف كل بان
إذا ثبتت العنة بالقرار فضرر القاضي له سنة ثم بعد السنة ادعى الوطء فيها وأنكرته وهي
بكر فلا بد أن تقيم البيعة بكارتها وتحلف على عدم الوطء لاحتمال عود البكارة ومعنى كون
هذه دعوى العنة أن اليمين والبيعة انما حصل بينهما فالمراد الدعوى السكائنة في صورة العنة
لأن العنة مدعاة أما إذا كانت ثبينا فمصدق هو في دعوى الوطء بيمينه وفي تقدير الشارح
الزوجة تغيير اعراب المتن فكان الأولى إسقاطه (قوله ودعوى الجراحة) صورته أن يختلنا في
أصل الجناية أى هل جنى أو لا فلا بد من بينة على وجودها فإذا ثبت ثم اختلفنا في سلامة العضو
الجنى عليه وعدمها أى هل هو سليم فحب فيه الذية أو أشل فحب فيه الحكومة وكان ذلك
العضو من الأعضاء الباطنة كالكروا لاثنين فيحلف الجنى عليه أنه كان سليما بعد قيام البيعة
بذلك أما لو ثبتت الجناية من أول الأمر ثم اختلفنا في السلامة وعدمها فإن كان الاختلاف في
عضو ظاهر صدق الجاني بيمينه أو باطن صدق الجنى عليه كذلك كما قاله الأصحاب (قوله أنه
غير سليم) أى قبل الجناية بل أشل مثلا فقيم الحكومة (قوله والاعسار) صورته أن يكون عليه
دين وبطال به فيستدعى ثلث ماله بسبب ظاهر لم يعرف فلا بد من بينة على وجود ذلك السبب
ثم يحلف على ثلث المال به والودبعة ومال القراض والشركة وغيرها كالأعسار إذا ادعى ثلثها
بسبب ظاهر لم يعرف (قوله إذا عهد له مال) فإن لم يعهد ذلك صدق بيمينه (قوله على الغائب)
أى فوق مسافة العدوى بان ادعى أن له عليه دراهم وأراد أخذها من ماله وعبرة المناوى فإذا
ادعى مالا على غائب أو ميت وأقام بينة حلف يمين الاستظهار بعد أقامته وتعدى لها أن الحق
ثابت في ذمته الآن وأنه يلزمه تسليمه إليه اهـ والحجة التي يقيمها المدعى على الغائب المذكور
رجلان أو رجل واحد إن كان كان حجة رجلا وييمين لم يكتف بذلك اليمين على المعتقد كما قاله
عش بل لابد من يمين الاستظهار بزيادة على اليمين التي لتكميل الحجة وكذا يقال في الدعوى على
الصبي والمجنون والميت (قوله ونحوهما) كصبي ومجنون والمعتق والمعتز والمترى اهـ
عناني (قوله أردت أنها طالق من غيري) أى بان كانت متزوجة قبل ذلك كما سيأتى (قوله في
هذه الصور) أى السبعة المذكورة في المتن (قوله بما ادعاه) متعلق بيمينه (قوله للاستظهار)
أى الاحتمال لاحتمال تزوير البيعة كما مر (قوله والمراد بالخلاف عليه الخ) لم يبين الخلاف عليه

دعوى رد المشتري المبيع
(بعيب ودعوى) الزوجة
(العنة) على الزوج
(و) دعوى الجراحة في
عضو باطن ادعى الجراح
أنه غير سليم (و) دعوى
(الاعسار) أى اعسار
نفسه إذا عهد له مال
(و) الدعوى على الغائب
(و) على الميت ونحوهما
(وفيما إذا قال لزوجته أنت
طالق أمس ثم قال أردت)
أنها طالق (من غيري) فقيم
في هذه الصور البيعة بما
ادعاه ويحلف معها طلبا
للاستظهار والمراد بالخلاف
عليه في الأولى قدم العيب
وفي الثانية عدم الوطء وفي
الثالثة السلامة

في الثلاثة الباقية لظهوره بخلاف الأربعة المذكورة (قوله وفي الأخيرة ارادة تطلق غيره)
 صورته ان امرأه كانت متزوجة وطلقت وانقضت عدتها ثم تزوجها رجل آخر وقال لها أنت
 طالق أمس ثم قال أردت من غيري فاذا أقام بينة بتطابق الغير أياها أو أنها كانت متزوجة حلف
 على ارادته تطلق غيره أياها والحلوف عليه هنا غير ما ادعاه ولا يضر ذلك لأنه ليس في كلامه
 ما يدل على أن الحلوف عليه لا بد أن يكون هو المدام عليه البيعة وكذا يقال في الثانية (قوله
 والتي في غيرها الخ) قسمها ثلاثة أقسام اثنان لا ينعقدان بين اللغو والمكره وواحد منعقد وهو
 بين المختار المقاصد (قوله بلا قصد حلف) بان قال ذلك في حال غضبه أو صله كلامه أي أثنائه
 كما هو معتاد على السنة الثامن ومثله ما سبق في قوله وفي معنى اللغو الخ (قوله اذ لا يقصد بلغو
 اليمين الخ) ولقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم أي ما لم يقصد به دليل قوله تعالى
 ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان أي قصدتم ويقصد مدعى عدم قصد حلفه حيث لا قرية
 تكذبه واللام يصدق ظاهرا كما لا يصدق ظاهرا في الطلاق والعتاق والابلاء مطلقا لاعتقاق حق
 الغير به ولو حلف لا يدخل كذا ثم قال أردت شهر اصدق ظاهرا أيضا ما لم يكن حلفه بالطلاق
 أو العتق ومثلهما الإيلاء بالله لاعتقاق حق آدمي (قوله مرفوع عنه) أي عن فاعله أو عن نفس
 الفعل بمعنى أنه لا يكتب (قوله وفي معنى اللغو الخ) هو منه كما جزم به في المنهج وشرحه حيث
 قل وخرج بالتحقيق لغو اليمين بان سبق لسانه إلى ما أي بحلوف عليه لم يقصد به أي باليمين
 أو إلى لفظها أي سبق لسانه إلى لفظ اليمين فالأول كالحلف على شيء فسبق لسانه الغير والثاني
 كقوله لا والله الخ أياها بوضاح ويشمل الصورتين قول المصنف بلا قصد حلف أي بان سبق لسانه
 إلى لفظها كمال المتي أو إلى ما لم يقصد به كما في الشرح (قوله وهو ظاهر) معقد فالصور
 ثلاث (قوله استدراك) أي على المتني قبله كأنه قال لكن والله أحلف به وقوله مقصود منه
 أي الخلاف أي قاصده الحلف (قوله كما هو القرض) أي فرض المسئلة حيث قال المصنف في
 تعريفه بلا قصد حلف فانه صريح في أن لغو اليمين لا قصد فيها وأن شرطها عدم القصد فالمعقد
 عدم الانقضاء مطلقا سواء جمع أو فرد هذا وقول الماوردي مبتدأ وقوله في الجمع أي في صورة
 الجمع بين لا والله وبلى والله وقوله الأولى الخ مقول قول الماوردي وقوله يرد خبر المبتدأ قال م
 وما ذكره صاحب الكافي من أن من ذلك أي لغو اليمين ما لو دخل على صاحبه فأراد أن يتوهم له
 فقال لا والله لا نقيم في غير ظاهرا لانه أن قصد اليمين فواضح أول يقصد هافعل ما مر من قوله لم أرد
 به اليمين اه واعقد الخطيب في شرح الغاية كلام صاحب الكافي وقال انه يجعل على الشفاعة
 (قوله واليمين المعقودة) معطوف على قوله لغو اليمين كما مر (قوله على ماض وهي كاذبة) هما
 قيدان في تسميتهما غموسا وقوله أي نعمد الكذب بها اشارة إلى أن نسبة الكذب اليها
 مجاز من الاسناد إلى السبب (قوله الغموس) بمعنى الغامسة كما يستفاد من التعليل بعد
 (قوله لان الغموس الخ) وأقوله صلى الله عليه وسلم اليمين الغموس تدع الديار بالقع أي تتركها
 خرابا (قوله في الانم) أي المعصية (قوله والخلاف الخ) ذكره ستة أقسام باعتبار الحلوف به
 والخلاف في الأصل ما تعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر وهو من حيث الحنف المرتب عليه
 الكثرة لا يكون إلا باسمائه تعالى أو صفاته ومن حيث وقوع الحلوف عليه أهم من ذلك

وفي الأخيرة ارادة تطلق
 غيره (و) اليمين (التي)
 تقع (في غيرها) أي غير
 المصومة (لغو اليمين كذا
 والله وبلى والله بلا قصد
 حلف وبين المكره) بفتح
 الراء (وهما) أي لغو اليمين
 وبين المكره (غير
 منعقدتين) اذ لا يقصد بلغو
 اليمين لتحقيق شيء وفعل
 المكره مرفوع عنه القلم
 وفي معنى اللغو ما لو حلف
 على شيء فسبق لسانه إلى
 غيره وظاهر كلامهم أنه
 لا فرق بين جمعه لا والله
 وبلى والله وأفرادهما وهو
 ظاهر وقول الماوردي في
 الجمع الأولى لغو الثانية
 منعقدة لانم الاستدراك
 مقصود منه يرد بان القرض
 عدم القصد (واليمين
 المعقودة بالاختيار فان
 كانت هذه) على ماض
 وهي كاذبة) أي نعمد
 الكذب بها (فهو يمين
 الغموس) لان الغموس
 صاحبها في الانم أو النار
 وهي من الكبائر (والخلاف
 اما بالله تعالى

كالحلف بالعق والطلاق كما ذكره المصنف فيما يأتي وقواهم الطلاق والعق لا يحلف بهما
معناه أنهم لا يكونان مقسمين ما كفوه والطلاق أو والعق لا أفعل كذا أما كونهم ماعلين
على شئ فصحيح كما يأتي (قوله أو باسم من أسمائه تعالى) هو ما من عطف العام أن أريد بالله اسم
الجلالة أو بمعنى الواو والعطف للتفسير أن أريد به الذات والاسم ما دل على مجرد الذات كانه أو
على الذات والمعنى كخالف بخلاف الصفة فانها ذات على المعنى فقط (قوله المختصة به) أي بان
لا تنطق على غير تعالى ولو مشتقة أو من غير أسمائه الحسنى سواء كان اسماً مفرداً كالله أو مضافاً
كرب العالمين ومالك يوم الدين أو لم يكن كالخى الذى لا يموت ومن نفسه أى بده أى بده
يصرفها كيف يشاء الذى أعبدته أو أعبدته (قوله وخالق الخلق) لا بد من اضافته للخلق حتى
يكون من المختص فان لم يضاف كان من الأغلب كما يأتي (قوله الآن يريد غير اليمين) كوثقت
بالله أو اعتصمت به أو والله المستثنى منه أى كونه عينا ما لو أراد به غير تعالى فلا يقبل منه إرادته ذلك لا ظاهراً
ولا باطناً لأن اليمين بذلك لا تشمل غير تعالى فقول الأصل ولا يقبل قوله لم أريد به اليمين مؤول
بذلك أى بما إذا أراد به غير تعالى أو سبق قلم أو بياض (قوله الذاتية) ليس المراد به خصوص
صفات المعاني السبعة المذكورة في الكلام بل المراد ما يشتملها وغيرها من كل ما قام بالذات
كالعظمة ومثلها الصفات السلبية على المعتمد كما قاله الرشيدى على الرملى كعدم الجسمية
والقدم والبقاء وكذا الإضافية كالإلزامية والقبولية للعالم بخلاف الصفات الفعلية كالخلق
والرزق والأحياء والأمانات فلا ينعقد بها اليمين وإن نوى خلافاً للعنقية لأنها ترجع عنهم إلى
صفة قديمة قائمة بذاته تعالى به الإيجاد والاعدام كالقدرة عندنا ووظيفة القدرة حينئذ عندهم
كونها تهيئ الشئ وتجعله قابلاً للتأثير فيه وتعد تلك الصفة بعمدة العلاقات وأما عندنا فهي
العلاقات الحادثة للقدرة (قوله كعظمته الخ) ثم أن أضافها للظاهر كعظمة الله وكبرياء الله
فصريحة أو للضعف فكافية وإن تقدم مرجعه (قوله وكلامه) أى ومشيئته وعلمه وقدرته وحقه
أى حقيقة وذاته والقرآن الآن يريد بالحق العبادات وبالذين قبله المعلوم والمقدور والبقية
ظهوراً آثارها أى آثارها الظاهرة وهى قهر الجبارة فى العظمة والكبرياء وعجز الخلق
عن إيصال مكروه الله تعالى فى العزة وبالكلام الحروف والاصوات فليست عينا لأن اللفظ
محتمل لذلك وينعقد بكتاب الله وبالتوراة والانجيل ما لم يرد اللفظ وبالقرآن ما لم يرد به نحو الخطبة
وبالمصحف ما لم يرد به ورقه وجمده لأنه عند الإطلاق لا ينصرف عرفاً إلا ما فيه من القرآن
وكذا الوحاف بآية منسوخة التلاوة فقط كان عينا من عمدة على المعتمد قال مروى يؤخذ
من كون العظمة صفة منع قول الناس سبحانه من تواضع كل شئ لعظمته لأن التواضع
للصفة عبادة لها ولا يعبر بالذات وهو مردود بأن العظمة هى المجموع من الذات والصفة
فإن أريد بذلك هذا فصحيح أو مجرد الصفة فمتنع فإن أطلق فلا منع على الوجه اه ملخصا وفى
كون العظمة اسماً للمجموع الذات والصفة نظر ظاهر فإن أريد أنها تدل على ذلك بطريق اللزوم
فلا فرق بين أو بين غيرهما ولو قال والاسم الأعظم أو القسم الأعظم لافعان كذا أم لا كان
عينا لأن الاسم الأعظم أما الله أو الخى القيوم وكل منهما ينعقد به اليمين فإن اقتصر على قوله

(أو باسم من أسمائه)
المختصة به كلاله وخالق
الخلق الآن يريد غير اليمين
فليس بيمين كما فى الروضة
وأصلها خ لا قال فى
المنهاج (أو صفة من صفاته)
الذاتية كعظمته وعزته
وكبريائه وكلامه
(أو بطلاق أو عتق)

(قوله وعلمه وقدرته وحقه)
الخ) حرره هذا المبحث كله
وتأمل

والاسم كان كناية (قوله كقوله ان دخلت الدار الخ) وليس المراد أنه قال والطلاق والعق
لا يعلن كذا كما مر (قوله أو نذر الجاح) من إضافة المسبب للسبب أي نذره به الجاح أي
الغضب أي من شأنه أن يقع حال الغضب حتى لو وقع حال الرضا كان حكمه ماذكروا القرق
فيه ويذكر النذر التبرر أن سببه مرغوب عنه وسبب التبرر مرغوب فيه كما يستفاد من قوله لا يريد
حصوله فان التبرر معلق على ما يريد حصوله كشفاء المريضة (قوله كان كناية الخ) الاول منع
والثاني حث والثالث تحقيق خبر فنذر الجاح هو أن يمنع نفسه أو غيرها من شيء أو يحث عليه
أو يحقق خيرا بغضبا بالترام قربة والجاح هو التصادي في الخصومة وكما يسمى نذر الجاح يسمى
نذر للجاح والغضب وعين الجاح والعلق ونذر العلق وبين العلق بفتح الغين المججمة واللام
أي الحبس لأن الخائف حبس نفسه على الملوف عليه (قوله ويتخير فيه) أي في نذر الجاح وافهم
اطلاقه التحيير أن له فعل ما شاء من غير توقف على اختاره ونحوه وأنه لو اختار واحد الرجوع
واختار الآخر سوا الاغلاظ والاختاف وهو متجه أخذ ما مر فيمن شك في خارجه أمضى أمضى
ثم رأيت بعضهم صرح به اه ابن حجر قال الشورى أقول وفي الاخذ نظر لا مكان الفرق
فليتأمل اه ووجه الفرق أن الواجب عليه فيما مر خصلته معينة لكن ما شئته عليه بخلافه
بعد فعل واحدة العدول الى غيرها الاحتمال أن تكون هي الواجبة عليه في نفس الامر ولا
كذلك ما نحن فيه وهذا مجرد بحث والحكم مسلم (قوله بين ما التزمه الخ) ويجزى أن يمتق أي
عن نذره وان لم يجز عتقه عن الكفارة اه شوري (قوله أما ما يستعمل الخ) محترز قوله المختصة
والحاصل من هذا ما سبق أن ما اختص به سبحانه وتعالى لا يقبل صرفه عنه تعالى وان قبل
قوله لم أرد به اليمين على ما في الروضة وما استترك بينه وبين غيره تعالى فان كان على السواء لم
ينصرف الى اليمين الابنية وان غلب اطلاقه عليه تعالى انصرف اليه عند الاطلاق ولا ينصرف
لغيره الابنية (قوله سواء) بالنصب على الحال أي مستويا أو على نزع الخافض أي على السواء
(قوله كاشي والموجود) أي والعالم يكسر اللام والحي والسميع والبصير والعليم والحكيم
والعق (قوله الابنية) أي بذية اليمين مع ارادته تعالى بها بخلاف ما اذا أرادهم غيره أو أطلق
لأنه لما استعملت فيه وفي غيره سواء أشبهت كليات الاطلاق وكثيرا ما يقع من العوام الخلف
بالجناب الرفيع ويريدون به الباري جل وعلا مع استحالة ذلك عليه اذ جناب الانسان فناداه
فلا يفتقد وان نوى به ذلك لأن النية لا تؤثر مع الاستحالة اه أفاده مر (قوله وما يستعمل
فيهما) أي في الله تعالى وفي غيره (قوله كالرحيم والخالق) أي والرازق والمصور والجبار والمتكبر
والحق والقادر والقاهر والرب وقوله فليس يمين ان أرادهم غيره تعالى أي وان قصد اليمين
لأنه استعمل في غيره مقيدا كرحيم القاب وخالق الافلاك ورازق الحبش ورب الابل وخرج
بذلك ما إذا أراد تعالى فانه يكون يميناً وكذا إذا أطلق وبه فارق ما قبله قال مر واستشكك
الرب بالأنه لا يستعمل في غيره فينبغي الحافه بالخصص ويجب أن أصل معناه أن يستعمل
في غيره تعالى فصح قصده به وأل قرينة ضعيفة لا قوة لها على الغامض القصد اه لمخصا (قوله
وحروف القسم) أي التي تدخل على المقسم به ولما كان قول الخائف أقسم بالله من لا مشكلا
على اسم وفعل وحرف وقدم الكلام على الاسم ذكر هذه الحروف وسيد كذا الفعل (قوله الااف)

كقوله ان دخلت الدار
فترجى طالق أو فعبدى
حر (أو نذر الجاح) بفتح
اللام (وهو التزام قربة)
مال أو عبادة (معلقة بما
لا يريد حصوله) كان كناية
أو ان لم أكله أو ان لم يكن
الامر كما قلت فعلى عتق
أرصوم (ويتخير فيه) اذا
وجد العلق عليه (بين
ما التزمه) عملا بالتزامه
(وكفارة يمين) تلزم مسلم
كنارة النذر كنارة يمين
وهي لا تنكفي في نذر التبرر
نالا لنداق فتعين حله على نذر
الجاح أما ما يستعمل في الله
وفي غيره سواء كاشي
والموجود فليس يمين الابنية
وما يستعمل فيهما وهو في
الله أغلب كالرحيم والخالق
فامس يمين ان أراد به غيره
تعالى (وحروف القسم
الاف)

أى اليابسة وهى همزة القطع وهى التاء بدلان من الواو قال فى الخلاصة « فابدل الهمزة من
 واوياً البيت ومن ابدال الواو تاء تراث فان أصله وراث (قوله وان لم نشهر) أى فالمراد ما يشمل
 الحروف المشهورة وهى الواو والباء والتاء وغيرها كالهزمة والهاء (قوله والباء) وهى الأصل
 وتليها الواو ثم التاء وكان الاولى ترتيبها كما ذكر ويختص لفظ الله بالتاء الفوقية وسمع شاذ اترب
 الكعبة وتالرجن والمظهر مطلقا بالواو وتدخل الموحدة عليه وعلى المضمرة ولذا كانت هى
 الأصل كما عات وابتها الواو اقرب منها فاجاب ل قبل انه اصله منها واخرت التاء عن الواو
 لانها بدل منها كما مر وانما اختصت أى التاء بلفظ الله لانها بدل فضايق التصرف فيها قال ابن
 الخشاب هى وان ضاف تصريفها قد بورك فيها بالاختصاص بأشرف الاسماء وأجملها اهـ (قوله
 نحو بالله) أى مع المذهب سد اللام وأما بالله فكناية لانها من اللبلى وكذا والى بدون هاء كما يقع
 على السنة العامة لانه أسقط حرفا (قوله التنبيه) هى بدل من التاء وتسميتها بالتنبيه مجاز
 لانها على صورتها والافهى خبنة تحرف قسم وهذا التنبيه لا تدخل الاعلى أسماء الاشارة (قوله
 نحوها الله) بقطع الهمزة ووصلها مع تصريفها هو كناية ان نوى به اليمين كان عينا والى
 فلا (قوله فكناية) وكذا قوله أشهد بالله أو لعمر الله أو على عهد الله وميثاقه وذمته وأمانته
 وكفالاته لافعل كذا اهـ شرح المنهج (قوله كنيته فى شرح الاصل) قال فيه فالرفع على
 الابداء أى الله تعالى أحاف به لافعلن والنصب بنزع الخائض وهو الباء والاصل بالله والجر
 بمجذفه وابقاء عمله والاسكان بأجره الوصل مجرى الوقف اهـ وهو فى شرح المنهج أيضا وبعلم منه
 أن مراد المصنف هنا بقوله ضم أو فتح الخ ألقاب الاعراب فكان الاولى التعبير بالرفع والنصب
 الخ وسواء فيما ذكر الخوى وغيره كما قاله مر (قوله أى صيغة) بالجمع انما يجمع الالفاظ
 وفى بعض النسخ صيغة تبالا فراء (قوله الفعلية) أى المصدرة بفعل ماض أو مضارع واحترز
 بذلك عن صيغة الحرفية والاسمية فانها قد تقدمت (قوله بالله) راجع للانطاط الستة قبله فان
 لم يذكر فليس يمين وان نواه (قوله ان لم يرد اخبارا) أى بان أراد الانشاء أو أطلق فان أراد
 الاخبار فهو حاله لما مضى أو الماسـ قبل فليس يمينار لو كاذبا واخبار بكسر الهمزة مصدر
 وماضيا صفتة وعبر فى المنهج بقوله خبر او اعل ما هنا أولى واعترض قل كلام الشارح بقوله
 لا حاجة لهذا القيد بل حذفه من الصواب لان المراد بيان الصيغ التى تستعمل فى اليمين لا التى
 يلزم من وجودها اليمين اهـ ورد بانه لما ذكر الصيغ الفعلية بين أنهما لا تكون يميناً اذا أراد
 الاخبار والبيان محتاج اليه لانه لا معنى لذلك الصيغ الا ارادة حكمها من كونها يميناً ولا
 وأما مجرد بيان كونها تستعمل فى اليمين فليس كثير الجدوى (قوله فان لم يذكر الله تعالى) أى بان
 ذكر غيره وعلم من انحصار الانعقاد فيما ذكر عدم انعقاد اليمين بمخلوق كالنبي وجبريل والكعبة
 والامانة ونحو ذلك ولو مع قصد بل يكره الحلف بذلك الا أن يسبق اليه اسائه فليعلم ان الله ينهائكم
 أن تحلفوا بآياته كم من كان حاله فليحلف بالله أو بصمت قال الشافعى رحمه الله تعالى وأخشى
 أن يكون الحلف بغير الله معصية نعم لو اعتقد تعظيمه كما يهظم الله تعالى كفره وأما ما ورد فى
 القرآن من القسم بغير الله تعالى فهو على حذف مضاف أى ورب الشمس مثلاً وأن ذلك
 خاص به تعالى فاذا أراد تعظيم شئ من مخلوقاته أقسم به وليس لغيره ذلك ويعلم مما ذكر أن ما فعله

وان لم نشهر) نحو الله
 (والباء) نحو بالله (والنساء)
 الفوقية نحو تالله (والواو)
 نحو والله ومثـل ذلك
 هـ التنبيه نحوها الله (ولو
 قال الله) مثلاً (وضم أو فتح
 أو كسر أو سكن فكناية)
 ان نوى به اليمين فيمين والا
 فلا والله لا يمنع الانعقاد
 على أنه لا يحسن فيه فى الحقيقة
 كما بينته فى شرح الاصل
 وقولى أو سكن من زيادتي
 (والفاظ اليمين) أى صيغتها
 الفعلية (كافهم أو أقسمت
 أو حلفت أو حلفت أو أعزم
 أو عزمت بالله) بقيد زنة
 بقولى (ان لم يرد اخبارا)
 ماضيا فى صيغة الماضي
 أو مستقبلا فى المضارع
 والا فلا يكون يميناً وتعبري
 بما ذكر أولى مما عبر به (فان
 لم يذكر الله تعالى أو صفتة

العوام من طلب الخضم ليحلف عند قبرولي لأصل له ولا يعدم بمقتضاهما كالأهل الظاهر حرمة
 ذلك ويفتحن للحالف أن لا يتساهل بالنبي صلى الله عليه وسلم ليكونه غير موجب للكفارة سيما إذا
 حلف على نية أن لا يفعل ذلك قد يجبر إلى الكفر لعدم تعظيمه لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 والاستخفاف به ولو شرب في حلفه بين ما يصح الحلف به وغيره كوالله والكعبة أو الشيخ القلاني
 فالوجه انعقاد اليمين ان قصد الحلف بكل أو أطلق وكذا الوعد الحلف بالجموع لان جرته هذا
 الجموع يصح الحلف به فالجموع الذي جرته كذلك يصح الحلف به كما قاله ابن حجر (قوله فليس
 بيمين) وكذا لو قال ان فعلت كذا فأنابهم ودي أو برى من الاسلام أو من الله أو من رسوله أو من
 الكعبة أو أكون مستحلاً للغير أو الميعة فليس بيمين ولا يكفر به ان قصد تعذيب نفسه عن الفعل
 أو أطلق لكنه ارتكب محرماً وقيل **ممن** روي ما يجب عليه أو يندب له الاستغفار والاتبان
 بالشهادتين فان قصد الرضا بذلك أن فعله فهو كافر في الحال إذا الرضا بالكفر كفران مات ولم يعلم
 قصده فهو مسلم على المعتمد والاصل في ذلك خبر الحاكم من حلف بغير الله فقد كفر وخبر البخاري
 من حلف بالله غير الاسلام كاذب متعمد فهو كافر كما قال اه قال المصنف في شرحه وقوله مله بالتشوين
 غير الاسلام كاليهودية والنصرانية كان يقول وحق اليهودية ما فعلت كذا أو ان فعلت كذا أنا
 يهودي كاذباً في المحلوف عليه فهو كافر كما قال أي يكون على غير مله الاسلام ان قصد تعظيم المحلوف
 عليه فان قصد البعد عن المحلوف عليه أو أطلق لم يخرج عن مله الاسلام فيكون ما ذكره غلطاً
 على من يمانظ به فهو مكروه وقيل حرام ولا تعقده بيمين لكن يندب له بل يلزمه على القول بأنه
 حرام أن يقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويستغفر وتقيمه بكاذباً جري على الغالب والا
 فالصاق كالنكاذب فيما ذكرنا لكنه أخف كراهة في المكروه والكاذب زاد بجريمة الكذب اه
 قال مر وحدهم أنهم لهذا لا يدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقيقي لانه يغتفر فيما هو
 للاحتياط ما لا يغتفر في غيره وهو محمول على الاتيان بأشهاد في رواية أمرت أن أقاتل الناس
 حتى يقولوا لا اله الا الله قال ع ش والاكمل في الاستغفار أن يقول استغفر الله العظيم الذي
 لا اله الا هو إلى اليوم وأتوب إليه (قوله حكم اليمين) أي وهو الانعقاد أي دوام حكمها
 واستمراره ومراده بالانقطاع ما يشمل عدم الانعقاد فتدخل صورة الاستثناء الآتية على
 ما سيأتي (قوله كان وقت) مثل الانحلال بأربعة أمثلة وقوله بعدة كان قال لأكم زيد أشهراً
 فانهضى (قوله أو بر) أي صدق يقال بر بغير فتح الياء والباء براكسر الباء أي صدق كان قال
 والله لا تكن زيداً أو لا تدخلن الدار فكلهم ودخل فالمراد بالبر فعل المحلوف عليه (قوله أو حنث)
 أي فعل ضد المحلوف عليه كان قال لا أكم زيداً فكلهم (قوله أو استحال البر) بكسر الباء الصدق
 أي صار مستحلاً (قوله كانه الخ) وكلفه لما كان ذا الطعام غداً فحلف بنفسه أو بآلوف أو
 مات الحالف في غداً قبل المتكلم من أكله (قوله فأنصب) أشار بالقاء المفيدة للعقب إلى ان
 صبه قبل تمكنه وهو قيد أول وقوله بغير اختياره فإن خرج به ما لم يتمكن من الشرب ولم
 يشرب ثم أنصب وماله كان صبه باختياره فيحنت قيمه (قوله وباستثناء) اعترض هذا بأن
 الانقطاع فرع الوجود وهذا لم تنعقد فيه اليمين من أصلها واجيب بان كلام المصنف مبني على
 أحد قولين في المسئلة وهو انعقادها مع عدم المني أخذتهم أو هو قول مرجوح لأعلى المعتمد

(قوله ان قصد تعظيم المحلوف
 عليه) لعلة المحلوف به

فليس بيمين) ان قصد المحلوف
 به (وبقطع حكم اليمين
 بالانحلالها) كان وقت حلفاً
 بعدة وانقضت أو بر في يمينه
 أو حنث فيما أو استحال
 البر كانه على شرب ماء
 هذا الكوز فأنصب بغير
 اختياره (وباستثناء)

القاتل بعدم الاعتقاد أصلا وعلى هذا إيجاب بامر من أن مراده بالانقطاع ما يشتمل على عدم
 الاعتقاد ولو قطعها وجعلها مسألة مستقلة كافي المنهج لكان أول (قوله بعشيرة الله)
 وكما يشتمل الإرادة وكلاهما إضافة لله تعالى الإضافة لاحد من الملائكة بخبر بل (قوله متصل)
 ولا يضر سكتة تنفس أو معنى أو تذكر (قوله ان نواه) أي وتلفظه وأسمع به نفسه وقصد
 التمليق عليه بخلاف ما لو أطلق أو قصد التبرك فان عينه تنعقد (قوله أو ان لم يشأ الله) كان
 المعنى ان لم يشأ الله تعالى ذلك فيما مضى فانا أفعله الآن متعلق مشيئة بذلك حينئذ (قوله ومن
 حلف الخ) الحنث تعتبره الاحكام ما عدا الإباحة فن حلف على ارتكاب معصية كترك واجب
 عيني ولو عرضا كذا أو فعل حرام عصى بجهته وولزمه حنث وكفارة أو على ترك أو فعل مباح
 كدخول دار أو أكل طعام أو لبس ثوب سن ترك حنثه فان نزاع من النوب خيطا ولو قليلا
 وابسه لم يحنث بخلاف ما لو حلف لا يدخل هذه الدار فهدم بدنه فانه يحنث والسفينة والداية
 والآدمي كالدار فاذا حلف لا يركب هذه السفينة أو الداية أو لا يكلم هذا الآدمي فنزع من
 الأولى بعض الألواح أو قطع من الأخيرين بعض الأعضاء ثم ركب أو تكلم حنثا بقائه الاسم
 بخلاف النوب فان الاعتبار فيه احاطة الخوف عليه بالبدن ولم يوجب له ترك مندوب كسنة
 الظهور أو فعل مكروه كالنكاح في الصلاة سن حنثه وعليه بالحنث كفارة أو على عكسهما أي
 فعل مندوب أو ترك مكروه حنثه وعليه بالحنث كفارة وجبت وجب الحنث حرم البر
 وعكسه أو نذب الحنث كره البر وعكسه (قوله على عين) على رائدة أو بمعنى الباء وهناك مضاف
 مقتدر أي متعلق بعين وهو المخوف عليه وقوله فرأى غيرها أي غير متعلقة بها وكذا يقال في
 الحديثين المذكورين (قوله لظاهر خبر الخ) انما أتى بلفظ ظاهر لان الحديث ليس نصا فيما
 ذكره لانه لم يقع منه صلى الله عليه وسلم ما ذكره لكن الظاهر أنه لو وقع منه الحلف للكفر وحنث
 اهـ قل (قوله لا أحلف) بقية بعد لا وهي نافية بدليل الاستثناء بعد أي لا يقع مني حلف الخ قال
 في شرح المنهج وانما يلزمه الحنث اذا لم يكن له طريق سواء والا فلا كما لو حلف لا يفتق على
 زوجته فان له طريقا بان يعطيها من صداقها أو يقرضها ثم يبرح الان الغرض حاصل مع بقاء
 التعظيم اهـ (قوله على الحنث) أي ولو كان حراما كالحنث بترك واجب أو فعل حرام وقتقدم
 في الظاهر على المود كان ظاهرا من رجعية ثم كثر ثم راجعها وفي قتل بعد جرح على الموت
 ولو قال فان قدم الكفارة على أحد سببها الخ كافي المنهج اشمل ذلك اما تقديمها على السببين
 معا كما لو قدمها على اليمين فلا يجوز وكذا لو كانت مقترنة لهما كأن وكل من يعتق عنهما مع
 شروعه في اليمين والاولى تأخيرها عنهما للخروج من الخلاف (قوله سورة) بفتح السين وضم الميم
 (قوله ثم انت الذي هو خير) فيه دلالة على جواز التقديم بخلاف قوله في الحديث المتقدم
 وأنت الذي هو خير ليس فيه دلالة على ذلك لان الواو لمطلق الجمع (كزكاة النطر) أي فان لهما
 سببين رمضان وجرح من شوال ويجوز تقديمها على أحدهما حال مروه شرط اجزاء اعتق
 المجل هنا بقاء العبد حيا مسلما الى الحنث بخلاف نظيره في المجل عن الزكاة لا يشترط بقاءه
 الى الحول ويصرف بان الممسكين ثم شر كاهل المال وقد قبضوا حقهم وبه يزول تعلقهم بالمال
 ناجزا وان تلف قبل الحول لانهم عنده لم يبق لهم تعلق وأما هنا فالواجب في الذمة وهي لانجرأ

بعشيرة الله أو بدلهما
 (متصل) بالحلف ان نواه
 قبل فراغه منه كقوله والله
 لا فعلان كذا ان شاء الله أو ان
 لم يشأ الله (ومن حلف على
 عين فرأى غيرها خيرا منها
 فلما مات الذي هو خير ثم
 ليكفر عن يمينه) لظاهر
 خبر الصحابي ان لا أحلف
 على عين فارأى غيرها خيرا
 منها الا كفوت عن يميني
 وأنت الذي هو خير
 (فان قدم الكفارة) على
 الحنث (جاز) لقوله صلى
 الله عليه وسلم لعبد الرحمن
 ابن مبرة اذا حلفت على عين
 فرأيت غيرها خيرا منها
 فكفر عن يمينك ثم أتت
 الذي هو خير رواه أبو
 داود وغيره ولان الكفارة
 حق مالي متعلق بسببين
 فجاز تقديمها على أحدهما
 كزكاة النطر (والا الصيام)
 فلا يجوز تقديمه على الحنث
 لانه عبادة بدنية فلا يجوز
 تقديمها على وقت وجوبها

عنه لا ينقض بعض صحيح فاذامات العتيق أو ارتد بان بالاحت موجب للكفارة بقا الحق في الذمة
وانما لم يبرأ عنه بما سبق لان الحق لم يتصل بعتقه وقت وجوب الكفارة ولو قدمها ولم يحث
استرجع ان شرطه أو علم النابض انما بهجلة والا فلا كلز كذا ولو اعتق ثم مات فلا قبل حنفته
وقع عتقه نطاقا هي بعض تصرف (قوله بغير حاجة) قال في شرح المنهج وخرج بغير حاجة الجمع
بين الصلاتين تقديمها أي فانه طاعة السفر والمطر والسبب انهما الوقت الاصل والبلوغ
وقد قدمها على ثانی سببها الذي هو الوقت الاصل واعترض بان هذا موقوف على أن وقت الاولى
غير حقيقي للثانية وایس كذلك بل هو وقت لها أيضا حقيقة لا مذهب فليس من تقديم العبادة على
وقتها فانه قد المذکور بيان الواقع لا مفهوم له ولو استقطعه لمكان أولى (قوله كصوم رمضان)
أي فانه لا يجوز تقديمه على وقت وجوبه ولو مع اجتماعه مثلا (قوله ولان العجز) أي عن المصالح
الثلاثة الاول انما يتحقق الخ فيه بحث دقيق ويوقف على تدقيق اه قل ووجهه أن كلامه
يقضي أن الكفارة لم تجب باليمين بل لا تجب الا بالاحت وقبل ذلك لم تكن واجبة مع أنه تقدم
ان اليمين أحد السببين في وجوبها الا أن بقدر مضاف في كلامه أي بعد تحقق الوجوب أي
وجوب الكفارة بوجود السببين معا (قوله ولو حلف على التزوج على زوجته الخ) ولو حلف
لا يتسرى فلا يحث الا اذا وطئ وأنزل ومنه ما من المخرج الاعلى هيئة الا حار رأى وكان
الوطء والانزال بهما الحلف ولا فرق بين الحلف بالله تعالى والذلق اه زيادي (قوله وهى في
عند الخ) ليس بقيد بل مثلها ما لو كانت في عصمته وانما نص على ذلك لانه يحمل الترهيم وقوله
رجعية بالخبر مفسدة عدته والخبر هو الجوار والمهرور ويصح رفعه على الخبرية ويككون الجوار
والمهرور منتهى اقامته ذوق حال منه على حده لمية موحشا طال وخرج بالرجعية العائش فيحث
في الاولى ويعرف في الثانية لان البست في حكم الزوجة (قوله ولو حلف لا يسكن) أي به هذه الدار
مثلا اولاً لا يسكن بهما فخرج حاله بنية القول كما ياتي هذا ان كان متوطنا فيها قبل حلفه
فلو دخلها انصرف فخرج لحلف لا يسكنها اولاً لا يسكن بهما فخرج لنية القول اه افاده مر (قوله
اولا يسكن) أي زيادته لا يسكن به هذه الدار ويحمل على أنها لا يسكنها مادام واحدة لم ينفرد كل
بما كان منها فان انفرد كل بمحل منها ابرافق أو كان كل واحد حاصل بوكالة مثلا فلا حث هذا ان
لم يقيد بالبلد أو بالوكالة بان قال لا أسا كذلك فان قال لا أسا كذلك في البلد أو بالوكالة أو نوى ذلك
حث ولو في شرق أو غرب من ذلك والمساكنة مأخوذة من السكنون أي الحلول لا ضد الحركة كما
قالوه من أنه لو أقام مترددا في المكان حث ولو حلف لا يسكن في هذه الدار ثلاثة أيام فمكن فيها
ثلاثة متفرقة حث ولو حلف لا يدخل الدار فحمله انسان بغير أمره وان قدر على أمره أو ركب
دابة زمامها يد غيره لم يحث فان حله بأمره أو كان الزمام بيده حث (قوله أولاً لا يسكن) أو لا
يقوم كما سبذ كره أولاً لا يستقبل القملة (قوله فاستدام حث) فيجب الخروج حاله بنية القول مع
الخروج ليمتدخروا وجهه عن المساكنة عن خروجه قضاء حاجة وان بقي في الدار متاعه وأهله
لانه حث على سكنى نفسه ولم يضر عود به بعد الخروج فهو باها أو لكونه عيادة أو زيارة فلا
يحث مادام يطابق عليه أنه زائر أو عائد عرفا ولا حث وایس من ذلك ما يقع كثيرا أن الانسان
يحلف ثم ياتي بقمه الزيارة مع نية أن يقسم زمن النبل أو رمضان لان هذا لا يسمى زيارة عرفا

بغير حاجة كن وم رمضان
ولان العجز انما يتحقق بعد
الوجوب (ولو حلف على
التزوج على زوجته أو)
على (تركه) أي ترك التزوج
على (التزوج) فيه ما وهى
في عدة منه رجعية برفي
الاولى وحث في الثانية
لان الرجعية في حكم
الزوجة (ولو حلف لا يسكن
أولاً لا يسكن أو لا يركب
أولاً لا يسكن وهو من هذه الصفات
فاستدام حث

(قوله على أمره) اهله على
منعه كما ياتي

فيحنت ولو بعث المتاع مع غيره قبل خروجه ومكث هو حنت الا ان كان مكثه اذركم مع مناع
واخراج أهل وابس ثوب واغلاق باب ومنع من خروج كان حلف عليه من ياتي بملائه وخوف
على نفسه أو ماله فيمكث حتى يزول الخوف وجعل المأوردى من ذلك ضيق وقت الصلاة وقد
علم أنه لو أشغل بالخروج لقاتته ومن ذلك أيضا عطش لا يحتمل مثله عادة وجعل بعضهم منه
الاشتياق للوطء وكذا لو طرأ عليه عقب حلفه فحضر منعه من خروجه ولم يحمله من بخرجه
وشق عليه الخروج مثله لا تحتمل غالباً نعم لو أمكنه استنجار من يحمله باجرة مثله ووجدتها
فترك ذلك حنت قال الرحاني وهو من العذر جهل وجوب فورية التحول فيه نظر اه
والظاهر أنه منه لأنه مما يحتمل على العوام ويحنت في صورة الحلف بالملك البناء حائل بينهما
على المعقولة لوجود المساكنة الى تمام البناء بالضرورة فيجب أن يخرج أحدهما حالاً بنية
التحول ولو حلف لا يساكن زيداً وعمر ابناً بجروج أحدهما أولاً يساكن زيداً ولا عمر الميراث
الاجزاء جهماً ما ولو حلف لا يبيت في بلد كذا فخرج منها فاصدا المبيت في بلد أخرى فالأقرب
منها اوجد فيه اثر افرجع الى البلد المحلوف عليه وبات فيها فالأقرب كما قاله عس أنه ان خاف
على نفسه خوفاً شديداً ولم ييسر له المبيت في غير البلد المحلوف عليه لم يحنت سيما اذا ظن عدم
الحنت لكون حلفه محمولا على ما اذا التمس من المبيت في غيرهما مانع (قوله تسمى سكتي
ومساكنة الخ) لف ونشر مرتب (قوله وكذا كل مائة درجة) قال في شرح الروض ولم
يحملوا لذلك قاعدة كلية تضبط افراد اه وقد يقال ان ما ذكر من عدم التقدير عدة ضابط
كله يضبطها قال في شرح المنهج واذا حنت باستدامة شيء ثم حلف أن لا يفعله فاستدامة لزمه
كثارة أخرى لا لخلال المين الأولى بالاستدامة الأولى اه (قوله كقيام ومشاركة) اذ يصح أن
يقال قلت شهر او شاركته سنة كما يقال است يوم او ركبت ليلة وسأكنته شهر او حمل حنته
باستدامة المشاركة اذا كانت صحيحة فاذا كانت فاسدة لم يحنت باستدامتها كما لا يحنت باصلها
ويحمله أيضاً ما لم يرد فيه العقد والافلا يحنت باستدامتها ولو حلف لا يشارك أخاه في هذه الدار
وهي ملك أبيه ما فانت الاب وانتقل الارث لهما وصار شريكاً لم يحنت بمجرد الدخول في الملك
بالارث وأما استدامته فيحنت به فيقتسمان حالاً فان تعذر الفورية لعدم وجود قائم
عذر مادام الحال كذلك ولو حلف لا يرافقه في طريق فجمعتما المعدية لم يحنت فيما يظهر لانها
تجتمع قوماً وتفرق آخرين (قوله كالحلف لا يتزوج) أي وهو متزوج لان التزوج هو العقد
والطبيب وضع الطبيب على بدنه مثلاً والوطء تغيب الحشفة ولا مدة لذلك مدة ومحلله
في الوطء ان كان حلقه بعد غيبوبة الحشفة أما قبلها فيحنت به فميم لانه المحلوف عليه (قوله
أولا يصلي) قال في شرح المنهج وصورة حلف المصلي أن يحلف ناسياً أو جاهلاً أو يكون أحرس
ويحلف بإشارة اه وكالصلاة الصوم والتطهر كوضوء والغصب ونحو ذلك مما لا يتقدر عدة
اذا حلف أنه لا يشعلها فاستدامتها فلا يحنت لعدم وجود المحلوف عليه واعتراض بانه يصح
أن يقال صليت ليلة وصوت شهر او غصبت يوماً فيصح تقديراً عدة واجب بان المراد كنية
صلاة ونية صوم ولا شك أن النية لا تتقدر عدة وأما الغصب فهو الاخذ وزنه يسير والمستمر
في قولك غصبت يوماً فاستدامته لا ذاته (قوله لان الاستدامة فيه الخ) استشكل بما تقدم
في الظاهر من وجوب الترع على المظاهر وعلاوه بان استدامة الوطء الا أن يترقب بين

لان الاستدامة فيه تسمى
سكتي ومساكنة وركوباً
وليس او كذا كل مائة قدر
عدة كقيام ومشاركة لان
بجملته لا لا يتقدر عدة
كما لو حلف لا يتزوج أولاً
بأنه طبيب أو لا يطأ أولاً
وهو بهذه الصفات فاستدام
لا يحنت لان الاستدامة فيه
لا تسمى طبيباً وتزوجاً الى
آخره (أو) حلف لا يشارك
هذه القرة وهي في فقه ولا
يخرجها

البايعين بأن يبيعوا على العرف وهو لا يبعد الاستقرار وطا واستشكل أيضا بانهم جاءوا
استدانتهم في الصوم بعد الفجر مع علمه بالحال مفسد أو أجيب بأن ذلك لم يفتى آخر أشاروا إليه
بقولهم تنزيلا لمنع الانعقاد منزلة الإبطال اه (قوله ولا يبيعكمها) أي وقد تأخر عمن الامساك
سواء عطف بالقاء أو ثم على الصحيح فان توسطت أو تعدت حثت لانه صدق عليه أنه أمسكها
مدة الحلف قال المحشي نادرة نظره من هذا إلى امر أنه وهي نفس صدق الدرجة فقال أنت طالق
ان صدقت وطالقي ان وقفت وطالقي ان نزلت فرمت نفسك من حيث بلغت فقال فدالة أي
وأى ان مات مالك احتاج أهل المدينة اليك في أحكامهم اه (قوله بربا كل بعضا) سواء
مضغه وبلعه أو بلعه بلام مضغ وقضية الحنف با كل الجميع وهو كذلك اه رحمانى (قوله
وبأخر اجه) الواو بمعنى أو فان أحدهما كافى في عدم الحلف وضمير آخر اجه عائد على البعض
لا يبعد الا كل على حده عندى درهم ونصفه وليس عائدا على البعض المأ كقول المساقبة من
التناقى ودفع بتو له منفصلا توهم أن اخراج الكل فيه اخراج البعض فينبغى أن يبره وحاصل
الدفع أن اخراج الكل وان كان فيه اخراج البعض ليس منفصلا بل متصلا فلا يبره
(قوله في الحال) يرجع للمثليين قبله (قوله أو حلف لا يا كاه الخ) ذكر توسع مسائل (قوله
فا كاه الاغرة) فان أكل الكل حثت لكن من آخر جزاء كاه فتعدى حلفه بطلاق من حيث
لانه المتيقن اه مر وعبرة قول قوله فا كاه أي ما اختلطت به ولم يتغير عنه فلا يبره بقا به
الذى لم يختلط به وان كان أكثر من الآخر اه (قوله أو بعضا) أي وان قل ما لم يدق مدركه
أي ادراكه وابطاره (قوله لجواز أن تكون هي) أي الباقية كالأوبعضا المحلوف عليها
بالنصب خبر تكون (قوله لا فقال أنها غير المحلوف عليها) وقوله صلى الله عليه وسلم دع
ما يربك أي ما يوقعك في الربيب أي الشك إلى ما لا يربك أي واتته إلى ما لا يربك أي ترك
المشكوك فيه وخذ بغيره (قوله أو وبقا) هو دقيق البراءة المحصن فحفظه من عطف الخاص
أو دقيق الشبهة غير نهوم مغاير فلا يثبت الا إذا أكل البر على هيئته ولو لم يطبوخا كبيلة بخلاف
ما لو بذرها أو أكل زرعها فلا يثبت بذلك (قوله ألبه) بفتح الهمزة (قوله غير نعم ظهر وجنب)
كنهم بطن أو عين لانه يخالف اللحم في الاسم والصفة اما شحم الظاهر والجنب وهو الأبيض
الذى لا يخالفه أحر فية تارة اللحم لانه لحم ممين وله ذابحمر عند الهزال فيثبت با كاه وكذا
با كل الا كارع ولا يثبت بقائه الدجاج قطعا ولا يجلد الا ان رقبته يؤكل غالبا والشحم
عكس اللحم مما ذكر فاذا حلف لا يا كاه فلا يتناول شحم ظهر وجنب ويتناول شحم بطن وعين
والألية والسنام بفتح أو له ما ويجوز كسره ليسا شحما ولا لحما فالحقمة لكل منهما ما في الاسم
والصفة ولا يتناول أحدهما الا آخر لذلك فلا يثبت من حلف لا يا كل أحدهما بالآخر
والدم وهو الودك يتناولهما كما يتناول شحم الظاهر والجنب وغيرهما ودهن ذى الروح وغيره
كسمن وزيت وشيرج لا اللبن والقشدة فلا يثبت في الدم وأما الذفر في عرف العوام فيشمل
كل لحم ودهن حيوان فقط ويضرب ولو من سمك فيجب حمله على ذلك كما قاله مروى يتناول لحم
البقر جازوا وبقر وحش بخلاف لحم الجاموس لا يتناول البقر وكذا يقال في الغنم مع الضأن
والعنز (قوله أو لحما غير لحم النعم) أي كاسمك ولو بغير الصورة المشهورة وان يبيع مع قطع الكبد

(قوله وطالقي ان وقفت)
مقتضى ما مر انه لا بد من
ثباته في هذه الجملة فخور

ولا يبيعكمها بربا كل بعضا
وبأخر اجه منتهى الحال
لانه لم ياكها ولم يخرجها
ولم يمسكها فان لم ياكها كل بعضا
ولا أخرجه منتهى الحال
حنث بالامساك (أو) حلف
(لا يا كاه) فاختلطت به
فا كاه الاغرة أو بعضها
(لم يثبت) لجواز أن تكون
هي المحلوف عليها (والودع
تثبت فيه) في كثر
لاحتمال أنها غير المحلوف
عليها (أو لا يا كل حنطة
فا كل دقيقا أو وبقا) منها
أو بغيرها أو خبرها (أو لا يا كل
لحما فا كل ألبه أو شحم) غير
شحم ظهر وجنب (أو لحما
غير لحم النعم والصبيد)
والخيل والطير

وكذا الجراد لان ذلك لا يسمى في العرف لحماوان كان يسمى في اللغة كما في القرآن قال تعالى
 انما كوا منه لحما طريا كما لا يحنت بحلوسه في الشمس من حلف لا يحس في سراج وان سماه الله
 تعالى سراجا ومن حلف لا يحس على بساط يحلوسه على الارض وان سماه الله بساطا اه افاده
 م ر زيادة (قوله رطبا) هو ما رطب بنفسه بخلاف المشدخ بضم الميم وفتح الشين المعجم وتشد يد
 الدال المفتوحة وآخره م حجة وهو المسمى في مصر بالعمول فلا يحنت به ويحنت بالمتصف
 أي الذي نصقه وطب ونصفه بسر ولا يحنت به من حلف لا يا كل رطبة أو بسرة لان الظاهر ان
 المراد رطبة كلها أو بسرة كلها لا بعضها (قوله فاكل تمرا) أي أو غيره من بقية أنواعه قبل
 الرطب فان أوله طلع ثم خلال بفتح الخاء ثم لم ثم بسر ثم رطب ثم عرف فلا يحنت الحالف على واحد
 منها بالبقية وكل رطب العنب في جميع ما ذكر (قوله لبنا) وهو يتناول كل لبن ما كول ولومن
 آدمي أو صيد حتى نحو الزبدان ظهر فيه اه افاده م ر (قوله فاكل زيدا أو جينا) أو مناولا يحنت
 الحالف على أحدها بالبقية والقشطة من اللبن وكذا اللبأ غير الممول بالنار واذ طبع باللبن
 نحو أرز لم يحنت به من حلف لا يا كل لبنا الا ان كانت عينه ظاهرة متميزة في الحس بحيث يتفصل
 منه لبن (قوله سويقا) أي مثلا لان مثله كل مانع كالبن (قوله خبزنا) أي مثلا وهو يشمل كل
 مخبوز ولومن أرز أو فول أو حص أو غير ذلك من كل ما يتخذ من الحبوب فيحنت بذلك من حلف
 لا يا كل الخبز وان لم تعهد في بلد كالحلف لا يلبس فوبافانه يحنت بكل ثوب وان لم يعهد يلبس
 وكان سبب عدم نظرهم للعرف هنا بخلافه في نحو الرأس أنه هنا لم يطر دلا لاختلافه باختلاف
 البلاد حكمت فيه اللغة بخلاف ذلك وشمل الخبز البقسماط والرقاق دون البسبس اه افاده
 م ر ولا يدخل في الخبز أيضا القطايف المشوية بالحرور والوزو وكذا البقلاوة وما أشبهها كالسكران
 المشو والرغيف الاسيوطي وهو معروف عند الصعائد فيحنت في مقالة فحينئذ لا نه حدث له بذلك
 اسم آخر بخلاف القطايف الخالية عن الحشو وكذا الكفاة والمسكران والسنبوسك الذي
 يخبز فيحنت بهاد خولها في الخبز بخلاف الزلاية لانها تقي وما ذكر يخبز فلا يتناول الخبز كل
 ما يقي وما ما يقي تارة ويخبز أخرى فلكل منه حكمه والعيش والحلف خامان بالخبز المعروف
 (قوله فاذا به) أي فلا يحنت بذلك بل لا يحنت الابا كما وان ترد سواه ابتلعه بعد مضغ أم دونه
 هذا ان كان الحلف بالله تعالى فان كان بالطلاق لم يحنت الا يبلعه بعد مضغ لانه الا كل لغة فيحصل
 عليه فقط ولودقه وسفه فقيه التفصيل المذكور لان الباع هنا كل دون الطلاق هكذا قاله
 قل هنا وظاهر عبارة م ر عدم الحنت مطلقا حيث قال فلورثه بالثلاثة فا كما حنت به اصدق
 الاسم نعم لو صار في المرقعة كالحشو أو أي مانع انقصاه لم يحنت كالحرق الخبز اليابس ثم سفته كما يحنته
 ابن الرفعة لانه استجدها آخر فلم يأكل خبزها والحشو ووزن فعول طعام معروف (قوله
 فذاقه) أي وجهه بخلاف ما لو حلف لا يذوق شيئا فادرك طعامه بوضعه في فاه أو مضغه ثم جمعه ولم
 ينزل الى حاقه فانه يحنت (قوله أولايكم الخ) ولو حلف لا يتكلم لم يحنت بما لا يبطل الصلاة
 كذكر ودعاء غير محرم لا خطاب فيه أو قراءة قرآن أو شيء من التوراة غير محرم أو الانجيل لان
 اسم الكلام عند الاطلاق ينصرف الى كلام الآدميين في محاوراتهم اه شرح المنهج وكذا
 يقال في قوله لا يكلم فلا نا فالمراد بالكلام ما يبطل الصلاة بشرط أن يسمع نفسه أو يكون

(أولايك كل رطبا فاكل تمرا)
 أولايك كل لبنا فاكل زيدا
 أو جينا أولايك سويقا
 فاكل أولايك خبزنا فاكل
 وشربه أولايك شيا
 فذاقه أولايكم فلا نا

بحيث يسمع لولا العارض كاصهم ويحدث بكلامه مطلقا عند الاطلاق فان قال لا كامدا
 الصبي أو ذا العبد فكلامه بالآ أو بعد عتقه لم يحدث الا ان أخر الاشارة فله قل (قوله فلم)
 أي ولون صلاة على قوم هو فيهم بخلاف ما لو لم عليه ولون من صلاة فيحدث ان قصده وسعته أو كان
 بحيث يسمعه لكن يمنع منه عارض ويشتط ايضا فله ما سمعه ولو بوجهه فان لم يقصده بان
 قصد التحلل أو أطلق لم يحدث (قوله ونوى غيره) أي ولو في غير الصلاة فان نواه أو أطلق حدث
 بخلاف ما لو حلف لا يدخل على فلان فدخل على قوم هو فيهم - ثم فانه يحدث وان نوى الدخول
 على غيره وافرقت بين الدخول والسلم حيث يقع الاستئذان فيه دون الدخول بان الدخول
 لا يكونه فعلا لا يتبعه فلا يدخل الاستئذان بخلاف السلام (قوله فكتب اليه كتابا) أي
 أو خطاب غيره ولو جاد بآية - دافها الملو ف عليه لم يحدث اه قل (قوله أو أرسل اليه
 رسولا) أو أشار اليه - يسميه أو غيرها أو أفهمه بقراءة آية مراده ونواها فلا يحدث به اقتضارا
 بالكلام على حقيقة قوله وقال تعالى فان اكلم اليوم انفسا فاشارت اليه فان لم ينو في الاخير
 قراءة حدث حيث قصد الانهاه وحده أو أطلق بخلاف ما اذا قصد القراءة ولو مع الانهاه
 ودخل في الاشارة اشارة الاخرى فلا يحدث بها وانما نزلت اشارة منزلة النطق في العقود
 والتسويخ للضرورة ولو حلف لا يسمع كلام زيد لم يحدث بسماع قرأته أو حلف لا يسمع من علي الله
 تعالى أحسن النساء أو أكله أو أعظمه أو أجله كراه ان يقول سبحانه لأحصى ثناء عليك أنت
 كما أثنيت على نفسك أو أجمع الله بجماع الجمع - دأ وباجل الحمد أو أعظمها أو أكلها كفاء
 ان يقول الحمد لله حمدا أو في نعمته ويدافع نعمة ويكافئ مزيدا وحلف لا يسمع من علي الله
 صلى الله عليه وسلم بأفضل الصلاة كفاء ما في التشهد (قوله أو لا يأكل رأسا الخ) ولا يحدث
 إلا بأكل رأس كامل لا يعضها فان جوع ونكسر ان قال رؤس لم يحدث إلا بثلاث لأنها قول الجمع
 وان عرف فقول لا أكل الرأس حدث بواحدة نظرا للجنس لا يعضها هذا ان كان الحلف بالله
 فعلى فان كان بالطلاق لم يحدث إلا بثلاث مطلقا ونظير ذلك ما لو حلف بالله لا يتزوج النساء
 يحدث بواحدة أو نساء أو بثلاث أو بالطلاق فلا يحدث إلا بثلاث في حالان العصة محتملة وقد
 شككت في زوالها بالجنس فلا بد من اليقين اه أفاده الزبدي (قوله ولا يلبس له) احتراز بذات عما
 إذا نوى مسمى الرأس فلا يختص باتباع وحدها أو نواعها لم يحدث بغيره اه م (قوله في هذا
 كله) أي من قوله لا يأكل كل حنطة الى هنا (قوله في الاخير) أي مسئلة الحلف على الرأس (قوله
 من بالداخل) ليس بقيد بل العبرة ببيدها فبه مفردة في أي بلد كان وماذا كره مسمى على القول
 باختصاص الحدث بالحل الذي اعتد به فافهم مفردة أما على القول بأنه يعم سائر الامكنة وهو
 المعتمد الذي نقله عن الروضة فلا فرق بين أن يكون الحلف منها أو من غيرها والحاصل أنه يحدث
 بأكل رأس الطير والصيد وان اعتد به مفردة مطلقا وإن كان الحلف من أهل ذلك البلد
 أو لا وسواء حلف أو أكل فيه أو خارجه في أي محل أو أي بلد كان حيث كان عرف الحلف عرف
 تلك البلد (قوله مفردا) أي مفردة عن ابدانها (قوله فالاول هو الاقرب) معتمدا وقوله لكن
 صحح الروي الخ ضعيف ولو حلف لا يأكل بيضا حدث بجان شانه أن يذوق بانضه ويؤكل
 مفردا كسجاج ونعام وافرقة بعد موتة بخلاف غيره كبيض سمك وهو باطراخه لانه
 انما يذوقه ميتا بشق طنه وكبيض جراد لانه لا يؤكل مفردا والبيض كله بالاضداد لا يبيض

فلم على قوم هو فيهم ونوى
 غيره أو لا يكلم فلا يقرأ (يكتب
 اليه كتابا أو أرسل اليه
 رسولا أو لا يأكل رأسا) ولا
 يذوقه (فأكل رأس غير النعم)
 كراس طير وصيد بري
 أو جري (لم يحدث) في هذا
 كله لان ما ذوقه غير ما حلف
 عليه أو غيره - بر المتبادر منه
 (ان كان) الحلف في
 الاخير (من لم يبيع فيه
 الرأس مفردا) وان حلف
 بخارجة فيحدث بأكلها فيه
 قطعاً وفي غيره على الاقوى
 في الروضة وأما ما حلفا وهو
 الاقرب - رب الى ظاهر النص
 لكن صحح النووي في نسخة
 مقابلة وكلام الاصل يفهمه
 أما إذا أكل رأس النعم وهي
 الابل والبقر والغنم فيحدث
 مطلقا لانه المتبادر عرفا

التمل فانه بالظن المشاكك ما كوله سواء من ما كوله للهم وغيره ولو يرضى نعمان أم يحرم
أكل ذلك أضربوا وحاشا لا يدخل هذه الدار حث بدخول داخل باب احتق دهنها بكسر
المدال وهو ما بين الباب ولو كان دخوله برجله معقد عليها فقط لانه بعد دخوله لاني مالو
مدها وقعد خارجها أو دخل بها ولم يعقد عليها فقط وبخلاف مالو أدخل رأسه أو يده أو دخل
طافا معقودا قدام الباب كيبوت الامر فلا يحث ومحل الحث بالدخول فيما امر اذا دخل
بنفسه فان حمله انسان بغير أمره وان قدر على منعه أو ركب دابة زمامها بيد غيره لم يحث فان
له الأمر أو كان الزمام بيده حث وإذا حلف لا يدخل الدار لم يحث بصدد طمع من
خارجها ولو محوطا لم يثقف لانه لا يعد دخلا بخلاف ما إذا سقف وان لم يدخل تحت السقف
من المعقد وكذا الوسقف بغير بشرط نسبه اليها فمما بان كان يصعد اليها منها كما هو الغالب
لانه حينئذ كطبيعة منار لو نط من الحائط حث ولو كان حلقه باللائق نعم ان قصد بقوله من
ذا الباب لم يحث بذلك ولو سأل بعض من يشبه بالحقه ان قال له اذا طلعت من الدار لا تحث
بلهل المسؤول قد ورد من الحائط لم يحث بما قبله قبل العلم لاعتقاده على قول المخبر وكذا جميع
المسائل اذا فعلها معقودا على انبار غيره وتبين خلافه لا يحث قبل العلم فاذا علم تبين حثه
من حينئذ وتقدم أنه اذا حلف لا يابس الثوب فسدل منه خيطا معقودا رخصا لم يحث
لكن بشرط أن يكون من أصل النسيج لا من الخياطة وأن يكون طولا لا عرضا كما سرح
به ابن حجر ومثل الثوب الشاش والرداء مثلا فيما يظهر حيث قال لا ألبسه وهكذا لو قال
لا ارتدى به ذا الثوب أو لا ألبس به هذه العمامة أو لا ألبس هذا الشاش فيعرب سدل خيط غليظ
منه على الرقب وفارق ما لو قال والله لا ألبس كذلك في هذه الدار فانهم بعضهم وسأله في
الباقى بان المدا على صدق المسأ كنه ولو في جرم من الدار ونم على ايس الجميع ولم يوجد وكذا
لو حلف لا يرقد على هذه الارابرج أو الطراحة أو المصرا أو الحرام فيحث بالرقاد على ذلك
وان قطع بعضه لوجوده معناه بعد القطع وكذا الوفرش على ذلك ملاءة مثلا لان العرف بعد أنه
رقد عليها ولو حلف لا يابس شيا حث بابس الخاتم كما استظهره عس لانه يسمى ايساقى
العرف وفروع هذا الباب كثيرة وفيما ذكرته كفاية والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب النذر)

جميعه نذروا ونما عقب الايمان به لان أحد واجبه كفارة تبين أو التخيير بينها وبين ما التزم به
والاصح أنه مكره في نذر البجاجة لصفة النهي عنه وأنه لا ياتي بخير وانما يستخرج به من الخيل
بخلاف نذرا التبرير فليس مكرها بل هو قرينة وإلهذا لا يصح من الكافر بخلاف نذرا البجاجة
فيصح منه لانه يشبه اليمين ويمينه منعقدة والتبرير يشبه المباداة وهي لا تصح منه (قوله الوعد
بخير أو شر) سواء كان كل منهما منجزا أو وعدا كما كرمك أو أكرمك ان جئتني أو أهينك أو
أهينك ان جئتني وقيل الوعد بخير خاصة وهو المناسب للنعاه الشرعي لا يقال الوعد لا يستعمل
الافى الخفية فكيف يضيقه المزارح للشر لا نقول الش عند الاطلاق بان قيل وعد فلان فلانا
فيحصل على أنه بخير بخلاف ما لو كان بشر فانه يقال أو وعدا وما عند ذكر الخير أو الشر فيصح ان
يستعمل كل منهما انية (قوله وشرعا التزام قرينة الخ) يؤخذ من هذا التعريف أن كانه الثلاثة

(باب النذر)
بالجمعة وهو لغة الوعد بخير
أو شر وشرعا التزام قرينة
لم تبين والاصل فيه آيات
كقوله تعالى واسوفوا
نذوره-م واخبار كنه-م
الخاري من نذر أن يطيع
الله

وهي ناذرو منذور وصيغة وشروط في الناذر اسلام واختيار ونفوذ تصرفه فيما ينذر به كسر
الذال وضمها فيه صح النذر من السكران ولا يصح من الكافر لعدم أهليته للقربة كما هو وانما
صح وقته لان المعترف به عدم المعصية ولذا صح على الاغنياء ولا من مكرهه لرفع عن أصق
الخطا ولا من لا ينقد تصرفه فيما ينذر به كعبور سفيه أو فاس في القرب المأيلة العينية لا البدنية
كالصلاة والصوم فتصح منهم اولا التي في الذمة فتصح من المفاس لا السفهيه وكسبي ومجنون
ولا يصح نذر العبد مالا في ذمته على المعتمد ولا بد من امكان فعله المنذور فلا يصح نذرهم صوما
لا يطايعه ولا بعد عن مكة بحاجته السنة وشروط في الصيغة لفظ يشترط باتزام وفي معناه ما صرف
الضمان من الكتابة مع الغية وإشارة الاخرس كقوله على كذا أو على كذا وان لم يقل لله فلا يصح
بالنية كسائر العتود ولكن يتا كذا الاثبات بما نواه وكذا سائر القرب أما ما لا يشترط بالاتزام
كقوله مالي صدقة فلا ينعقد به النذر وشروط في المنذور كونه قربة لم تتعين كإتي أو ما
المنذور له فليس من الاركان لانه قد يوجد ولا يوجد كإتي عميا أو (قوله فليطعمه) أي فليط
بنذره لانه صحيح وقوله فلا يصح أي لان نذره باطل وهو مجزوم بحذف الباء والهاء الموجودة
للسكت فيجوز فيها الاسكان والكسر مع الاختلاس أو الاشباع وتسمية المعصية نذرا من باب
المشاكلة وهي ذكر الشيء باللفظ غير وقوعه في محبته كقول الشاعر

قالوا اقترح شيئا فذلك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وقبصا

وليس منها قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا أعلم ما في نفسك لان النفس يجوز اطاعتها عليه تعالى
بدون مشاكلة على الصحيح بدليل قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة (قوله في قربة) أي
أصالة فلا يصح نذر مباح عرض له الذرب كانه كاح خلافا لابن حجر وتقدم أن القربة فعل الشيء
بشروط معرفة المتقرب اليه والعبادة فعل ما توقف عليه والاطاعة تعهدها فتوجب مع كل
منهما وتنفرد عنهما في معرفة الله تعالى اذ ليست بعبادة لعدم توقفها على نية ولا قربة لفقد
شرطها وهو معرفة المتقرب اليه (قوله فلا كانت) كصلاة الضحى أو فرض كفاية كصلاة
الجماعة وقوله لم يتعين خرج به نحو صلاة الجنائز اذ لم يعلم بالميت الا واحد وكان الصواب كما قال
قل اسقاط ذلك لانه يصح نذره نظر الاصل وان تعين لان تعينه عارض (قوله كالاتزام) أي
بالفظ كما مر كقوله على حج أو على حج ولو قال ان كلمته مثلا فعلى كفارة عين أو كفارة نذر لزمته الكفارة
عند وجود السفة أو فعلى عين فلغوا أو فعلى نذر صح ويتخير بين قربة وكفارة عين على المعتمد ولو
كان ذلك في نذر التبرر كان قال ان شئني الله مريض فعلى نذرا وقال ابتداء الله على نذر لزمه قربة
والتعيين اليه ولو قال نذرت لله كذا فعين ان نواه ولا نذر تبرر كافي الانوار قال قل ولم يرتضه
شيخنا اه وتقدم الفرق بين نذر التبرر ونذر اللجاج بان الاول فيه تعليق برغوب فيه والثاني
برغوب عنه فقول المرأة لزوجهما ان تزوجتنى فعلى أن أبرئك من مهرى وسائر حقوق تبرران
أرادت الشكر على تزوجه فيجب عليها ابرأ أو مما يجب لها من المهر وما يترب لها به من من
الحقوق وان لم تعزمه ولا يشترط قبول المنذور له وان كان المنذور به هنا ولو نذر شخص أنه ان
رزقه الله تعالى ولدا اسماء بكذا انعقد نذره ان كان من الاسماء التي يستحب التسمية بها كحمه
وأحمد وعبد الله واذ اسماء بروان لم يشتر ذلك الاسم بل وان هجر كما استظهر مع ش على مروما

قوله لا كنت سبق قبل بدليل
ما بعده من الاوجه فهو
ضمير عائده الى الله اه

فليطعمه ومن نذر ان يصح
الله فلا يصح (انما يصح)
النذر (في قربة) لم تتعين
فلا كانت أو فرض كفاية
لم يتعين (كالاتزام) حج

يقع كثير من بعض العوام جعلت هذا النبي صلى الله عليه وسلم والاقرب فيه العصاة لاشتماره في
الندري عرفهم وبصرف ذلك لمصالح الحجرة الشريفة بخلاف قوله متى حصل له كذا أجنى له بكذا
فانه اقوامهم بقرن به لفظ التزام ونذر فان لم يتحج الحجرة الشريفة اليه حفظ الى الاحتيال وأما
الاولياء اذا قال ذلك لاحد منهم وأطلق لم يصح نذره لعدم صحة النذر الميت وان صرح بوقود
أو غيره أو نواه نظره هل هناك من ينفع به فيصح أو لا فيبطل وعبارة مرد ولا يصح الميت الا لقب
الشيخ الملا في حيث أراد بقرنة كسراج ينفع به أو اطر عرف بحمل انه نذره على ذلك اه
(قوله أو صلاة) وأقل ما يلزمه من اركان بسلامة ما لا واجب الشرع من قيام فيه ما
وبينة القرينة وغير ذلك ويلزمه في العتق رقبة وفي الصدقة أقل مقول وفي الصوم يوم ولو نذر
شيئا كان شفى الله مريضه منه لا وشك بعد حصول الشفاء في المنتزم أهو عتق أم صوم أم صدقة أم
صلاة قال مرد اجتمع كما اتفق به الوالد رحمه الله تعالى فان لم يظهر له شيء وأيسر من ذلك وجب
الكل اذ لا يتم الخروج من واجبه بقينا لا بفعل الكل وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اه
باختصار (قوله فان غضب أناب) ولو بطل أو يأتي في استغابته ونائبه ما ذكره في كتاب الحج فيه ما
من التفصيل وحينئذ فلا يستتيب من على دون من حلتين من مكة ولا يتيب من عليه حجة
الاسلام أو فحواه ولو نذر المعضوب الحج بنفسه لم ينفعه نذره أو ان يحج من ماله أو أطلق انه قد
اه أفاده مرد (قوله كافي حجة الاسلام) وسن تجيله أول زمن فعله به إدارة لبرائة ذمته فان
خاف فهو غضب أو تاف مال لزمته الإدارة فان مات بعد ذلك من فعله فعل من ماله أو قبل
التسكين فلا شيء عليه اه أفاده في المنهج وشرحه بزيادة قال بعض حواشي المنهج في كتاب الحج
لو نفي بعد اذ فعله المستتيب تبين أنه لم يقع للمعضوب بل للمستتيب ولا أجرته في هذه الحالة
فان لم يقدر ولو لم يكن تحمل المشقة وفعل النفس انار ما فعل المستتيب وقع نكاح المستتيب له وله
الاجرة والفرق أن المعضوب في الاولى لا تقصير منه اذ الشفاء مثلا ليس باختياره وفي الثانية
مقصر بضرورة وبما نذرته لنفسه بعد أن ورط الاجير اه فقول الرحمان انه لو قدر بعد ان فعله
المستتيب وجب عليه ووقع له الاول مثلا اه ليس في محله لان النذر يسأل به مسئلة واجب
الشرع وقد علمت أن الواجب الاصل الى اذ قدر عليه بعد فعل المستتيب تبين عدم وقوعه
للمعضوب الا أن يجعل الضمير في قول الرحمان ووقع له واجبا للمستتيب فيرفع الاشكال (قوله
ونخرج بما ذكر) أي وهو قوله قرينة لم تتغير نخرج بالاول ثلاث صور وبالثاني واحدة قال مرد
وقد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من قرض شيئا المقرضه كل يوم كذا مادام دينه
أو شيء منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لانه على هذا الوجه الخاص غير قرينة بل يتوصل به
الى ربنا لنسيته وذهب بعضهم وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى الى صحته لانه في مقابلة نعمة ربح
القرض أو ندفاع نعمة المطالبة ان احتاج لبقائه في ذمته لارتفاق وشحوه ولانه يسأل للمقرض
رد زيادة عما اقترضه فاذا اقرضها بالبدل لزمته فهو حينئذ مكافاة احسان لا وصلة للرب بالذو
لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا وقرى بعضهم بين
مال اليتيم وغيره ولا وجه له ولو اقتصصر على قوله في نذره مادام مبلغ القرض في ذمته ثم دفع
المقرض شيئا منه بطل حكم النذر لانقطاع الديونة اه في شرط أن يقول لله على مادام المبلغ

أو صلاة) ويلزمه فعل الحج
بنفسه ان كان حجة فاني
غضب أناب كافي حجة
الاسلام ونخرج بما ذكر
مالونذر محرما
(قوله بل للمستتيب) مراده
النائب

الذي كورأوشى منه في ذمى أن أعطيك كل يوم أو كل سنة أو كل شهر كذا فان لم يقل أو شئ منه
ودفع ديناراً من نوى جعله من رأس المال لم يلزمه به ذلك شئ لأنه لم يبق المبلغ كله في ذمته
ويشترط أيضاً أن لا يقع هذا الشرط في صلب العقد والابطال وأن لا يكون صاحب الدراهم
هاتمين ولا مطالبياً لحزمة الصدقة الواجبة عليهم بخلافه الشروط الثلاثة ولو اقترض الذي من
مسلم ونذره شيئاً مادام الدين عليه لم يصح ما امر أن شرط النذر الاسلام بخلاف ما لو اقترض من
ذمي ونذره شيئاً فيصح لكن يجوز دفعه لغيره من المسلمين لما ذكره من أنه لو نذر شيئاً الذي
أو مبتدع جاز صرفة مسلم أو شئ (قوله كصلاة بحدن) أو شرب خمر والصلاة ما نذر به وبيع ولده
وأحرق ماله اه عتاني (قوله أو مكروهاً) أي لأنه لا يتقرب به ويصح نذر موم يوم الجمعة
منفرداً كما مر لأن المكروه انما هو انفراد لا ذاته فانها باقية على الذنب بدليل أنه لو جمع مع يوم
قبله أو بعده زالت الكراهة (قوله أو بما حالخ) المباح هو الذي لم يرد فيه ترغيب ولا تهيب
واستوى فعله وتركه أي بالمظن لانت الفعل وان كان قد يثاب على قصده اذا قصد بالاكمل
المعقوى على العبادة والنوم التشاؤم مثلاً فانواب على القصد لا الفعل فلا ينعقد نذره وان قصد
به ذلك لم يذره ولو قال ان فعلت كذا فذمتي على أن آكل الخبز لزمته كفارة عينين من جهة كونه عيناً
لا نذراً وكذا لو قال لله على أن ادخل الدار فهو عيب تلزمه فيه كفارة عند مخالفة وقولهم المباح
لا كفارة فيه محله ما لم يضمنه الله تعالى وما لم يعلق به حث أو منع أو تحقيق خبر والا كان من نذر
المباح اه أفاده الزيادة بزيادة (قوله أو واجبات متعينا كصلاة الظهر) أي أو مخيراً كاحد
خصال كفارة العينين به ما كان نذراً حدها معية النظران عين أعلاها صبح أو أدناها فلا قال
في شرح المنهج مع فلا عدهم صحة نذر المذ كورات أما الواجب المذ كور فلا نذر عينا بالزام
الشرع قبل المذرة فلا معنى لالتزامه وأما المعصية فليجوز نذر في معصية الله تعالى ولا في
لايها كذا بن آدم وأما المكروه والمباح فلا نذر الا بتقريب به ما و خبر أي داود لا نذر الا فيما ينبغي به
وجه الله تعالى اه (قوله المونذر بحالخ) فرع على ما تقدم أربع مسائل وكالحج العمرة قال
في المنهج وشرحه أو نذر أن يفعله أي النسائي من حج أو عمرة فهو أو عمن قوله وان نذر الحج اه
فوقع هذا فيما عترض به ثم على أصله (قوله فتنعه عدو الخ) أي سواء قبل الاحرام أو بعده
وحاصل ما ذكره ثلاث صور من حيث القضاء فتنع العدو ولا يقضى فيه مطلقاً والتواني يقضى
مطلقاً وما بينهم ما فيه التخصيص (قوله فتنات) أي بلاءة تصير (قوله أو مضعه بعد الاحرام
مرض) خروج ما لو مضعه قبل الاحرام فلا قضاء عليه كما سيذكره (قوله أو نسيان) أي الطريق
أو الوقت أو النسيان ونسيان الطريق غير اضلاله لان النسيان يقضى متى مفرقه بخلاف
الاضلال وقوله أو خطا في الوقت أي أوفى الطريقين كما صرح به في شرح المنهج (قوله أو مضعه
مطلقاً) أي قبل الاحرام أو بعده نوان أي تباطؤ وتأخر بلا عذر (قوله فانه يقضى ما أفطره) تبع
فيه البلقيين والمعتد أنه لا قضاء اذا أفطر للمرض بخلاف السفر لأنه لا اختيار ولا كذلك المرض
فوجب قضاء الحج مع عدمه في على مرجوح (قوله منها) أي المذ كورات غير الاخيرة وهي
التواني وغيرها من الاربعة قبلها وقوله قبل الاحرام أي كان كان مريضاً وقت خروج الناس
ولم يتمكن من الخروج معهم أو لم يجد درفقة وكان الطريق مخوفاً لا يأتى الا حادساً لموكة

كصلاة بحدن أو مكروهاً
كصوم الدهر لمن خاف به
ضرراً أو فوت شئ أو مباحاً
كل طامام طيب أو واجباً
متعينا كصلاة الظهر فلا
يصح (المونذر بحالخ) سنة
به بينم فتنعه عدو أو سلطان
أوربين وهو لا يقدر
على وفائه (فلا قضاء عليه
كالونذر أخصية بعينها
فتنات) لا قضاء عليه (أو)
منعه بعد الاحرام (مرض
أو اضلال طريق أو نسيان)
أو خطا في الوقت (أو) مضعه
مطلقاً (نوان قضاء) وجوباً
كالونذر صوم سنة معينة
فأفطر فيه المرض فانه يقضى
ما أفطره أما اذا مضعه شئ
منها غير الاخيرة قبل الاحرام

اه أفاده العتاني (قوله فلاقضاء) أى في جميع الصور الخمسة لكن الأخيرة بلا قيد وما قبلها
 مقيد بما إذا كان قبل الإحرام والحاصل كما علم مما مر أنه ان منعه توان قضى مطلقا أو نحو
 عدو فلاقضاء مطلقا أو مرض أو نحو مما تقدم فان كان قبل الإحرام فلاقضاء أو بعده قضى
 والفرق بين العدو وغيره من المذكورات ان حصره يختص بجواز التكمل به من غير شرط
 بخلاف الأمور المذكورة فلا يخرج من النسك بها إلا أن بشرطه فلم يجب القضاء به مطلقا لما
 ذكره ولو ورد في السنة أنه صلى الله عليه وسلم لما أحصره وأصحابه يوم المدينة كانوا نحو
 ألف وأربعمائة ولم يأت في العام القابل منهم إلا نفر يسير أكثر ما قيل فيهم أنهم سبعمائة
 ولم يأمر من تخلف بالقضاء ولو حج حجة النذر في السنة المعينة التي نذر الحج فيها وكان لم يحج حجة
 الإسلام قبل ذلك وقع حجه عنهما وكأنه نذر تعجيل حجة الإسلام بل قد تنكفى الحجة الواحدة عن
 ثلاث حجرات كلو شرع في حجة الإسلام وأفسدها ونذر أن يحج العام القابل فإذا حج وقع عن حجة
 الإسلام والنذر والقضاء أما إذا لم يعين في نذره سنة وكان عليه حجة الإسلام وجب فيه حجه عن
 فرض الإسلام وان عين غيره ويترك النذر في ذمته (قوله بعينها) خرج به ما لو نذر سنة مطلقة
 فيجب تنابها ان شرطه في نذره والا فلا ولاية قطعه ما لا يدخل في نذر المعينة من صوم رمضان
 عنه وفطر أيام العيد والتشريق والحيض والنقاس لاستثنائه شرعا وبقضيه غير زمن حيض
 ونقاس متصلا بالآخر السنة المتبقية بـ نذره أما زمن الحيض والنقاس فلا يلزمه قضاؤه لان
 الحيض يتكرر فلا يؤجبه ما فاض أيامه اشق ومثله النقاس لان النادر يلحق بالاعم الاغلب
 وفارقت المعينة غيرها حيث لم يجب فيها اقضاء ما ذكره بان المعين في العدة لا يبدل بغيره
 والمطلق اذا عين يبدل ألا ترى ان البيع المعين لا يبدل بغيره لعيب ظهريه بخلاف ما في الذمة
 ومحل ما تقر رعا عند الاطلاق فان نوى ما قبل الصوم من سنة متتابعة لم يلزمه القضاء قطعا وان
 نوى عدد أيام سنة لزومه القضاء قطعا والمطلق منها محمول على الهـ الالية اه من شرح المنهج
 وم (قوله الأيام ورمضان والا أيام المنى عن الخ) ولا يجب بما أفطره من غير المذكورات
 استئناف سنة بل له ان يقتصر على قضاائه لان التتابع انما كان للوفيق كما في رمضان لانه
 مقصودا لان شرط تنابها فيجب استئنافها عملا بالشرط لان التتابع صار به مقصودا اه
 منهم وشرحه (قوله لانها غير مطلقة للصوم) عبارة تشرح المنهج لان رمضان لا يقبل صوم غيره
 وما عداه لا يقبل الصوم أصلا فلا يدخل في نذره ما ذكره ومنه يعلم أن في كلام الشارح اجالا
 (قوله يقدم) يقال قدم يقدم بكسر الدال في الماضي وتحتها في المضارع من باب علم وله
 مصدران معاً بيان قدم وما قدم ما اه أفاده في المختار وقال في القاموس بفتح الدال وضعها
 من باب علم ونصر اه (قوله فان صامه عنه الخ) ذكره للاستئذان أو الاستئذان ولو قال ان قدم زيد
 فهو في صوم اليوم التالي لقدمه وان قدم عرفه فعلى صوم أول خميس بعد قدمه فقد ما في
 الاربعاء صام الخميس عن أول النذرين وقضى الآخر تعذرا لايمان به في وقته وصح عكسه
 وان أنبه اه شرح المنهج (قوله لعدم قبول ذلك للصوم) أى فيما عدا رمضان وقوله أو الصوم
 غيره أى فيه (قوله أو نذر قضاء) وانما لم يكف تقيم صوم النفل بعد قدمه لان لزوم صومه
 ليس من وقت التقدوم بل من أول النهار اه شرح المنهج (قوله وهو مفطر) أى بغير ما صام

فلاقضاء لان المنذور حج
 في تلك السنة ولم يقدر عليه
 (ولو نذر صوم سنة بعينها
 صامها) عن نذره (الا) أيام
 رمضان والا (الأيام المنهى
 عنها) وهي يوم العيد وأيام
 التشريق وأيام الحيض
 والنقاس (ولا يقضى بها)
 لانها غير قابلة للصوم فلا
 تدخل في النذر (ولا)
 يقضى شهر (رمضان) لعدم
 قبوله صوم غيره (أو) نذر
 (صوم اليوم الذي يقدم
 فيه فلا نصح) نذره لا مكان
 الوفا به بان يعلم قدمه غدا
 فمبيت النية (فان) صامه
 عنه فذلك والا فان (قدم
 ليلا) أو يوما لا يدخل في
 نذر صوم سنة بعينها (المحل
 النذر) لعدم قبول ذلك
 للصوم أو الصوم غيره
 (أو نهارا) غير ما ذكره وهو
 صائم نفل أو واجب وهو
 مفطر (قضاء) كما لو نذر
 صوم يوم معين فثانته (أو)
 نذر (صوم اليوم الذي
 يقدم فيه فلا ن)

لا يدخل في نذر صوم سنة معينة اه أفاده في شرح المنهجي (قوله أبدا) به ذا القيد فارت
ما قبلها (قوله يوم الاثنين) أي مثلا (قوله صام كل يوم اثنين يستقبله الخ) وأما اليوم الذي
قدم فيه فحكمه ما مر في الأحوال الستة (قوله الامام) منه اثنان رمضان لأنه لا يقبل غيره
والاثنين جمع اثنين وثبتت نونه لأنه جمع فكسبه فلا تحذف نونه للإضافة ويجوز حذفها بل
اثباتها لغة قليلة والحذف أكثر استعمالا كما قاله مر عند قول المنهجي أن نذر صوم الاثنين
أبدالم يقض اثنان رمضان اه وعبارته وحذف المصنف رحمه الله تعالى نون اثنان هو ما صوبه
في المجموع ووقع له في الروضة وله غيره أيضا اثباتها وهو لغة قليلة اه قال الزركشي ان اثنان
في عبارة المنهجي بفتح الاء ويجوز التسكين فتحوا عطيت القوم باريهم اسكون المشاة تحت
رفقها

• (باب آداب القاضي) •

الآداب جمع أدب وهو ما استحسن شرعا واجبا كان أو منه دوبا وان شئت قلت هو الامر
المطلوب شرعا أي ما يطلب من القاضي أو لاجله وجوبا أو ندبا وذكر عقبه الايمان لاحتماجه
اليه او في بعض النسخ أدب بالافراد وهو المناسب لقوله وما يذكركم وفي بعض النسخ آداب
القضاء ولاولى أولى لان جميع ما ذكر آداب للقاضي لا للقضاء والقضاء لغة امضاء الشيء
واحكامه وشرعا اصل المصومة بين اثنين فاكثر بحكم الله تعالى والاصل فيه قبل الاجماع
آيات كقوله تعالى وأن احكم بينهم بما أنزل الله وقوله فاحكم بينهم بالقسط وأخبار كغير
الصحابين اذا اجتمعت الخ كما في خطأ أنه أجر وان أصاب فله أجران وفي رواية صحيح الحاكم
استأجره فله عشرة أجور ولا منافاة لان الاخبار بالقيل لابي الكثير وبلواز أنه أعلم أولا
بالاجر من فاجر به من غير عشرة فاجر به أو أن الاجرين يساويان العشرة وقد أجمع المسلمون
على أن هذا في ما حكم عالم مجتهد ما غيره وهو آثم بجميع أحكامه وان وافق الصواب وأحكامه
كاه امر دودة لان امانيته اتفافية وروى الاربعة والحاكم والبيهقي خبر القضاة الثلاثة قاض
في الجنة وقاضيان في النار وفسر الاول بله من عرف الحق وقضى به والاخيران بمن عرف
وجار ومن قضى على جهل والذي يستفيد من القاضي بالولاية اظهرا حكم الشرع وامضاه
فيما رفع اليه بخلاف الماتى فانه مظهر لا محض ومن ثم كان القيام بحقه أفضل من الاتقاء لان
فيه انفسا وزيادة تنقية الحكم وهو أيضا أفضل من الجهاد وما جافى التهدير منه كقوله صلى
الله عليه وسلم من جعل قاضيا بين بغير سكين محمول على عظم الخطر فيه أو على من يكره له
القضاء أو يحرم على ما يأتي (قوله وما يذكركم) أي مع المذكور من الآداب هذا على نسخة
الجمع وأما على نسخة الافراد فالامر ظاهر والذي يذكركم الآداب هو قوله وينبغي كون
العدل و كاتب القاضي وصاحب مشورته عالما بما يحتاج اليه وأما تمثيل القليوبي له بقوله
كثيرون الجائز ونحوه فقبه نظر لان هذا من جملة الآداب وليس رائدا عليها مذكورا
معها (قوله بل يكره اتخاذ) أي اعداد مجلسا حيث لا يفارقه عند فصل الخصومات بجامع
الحاكم وأخذ محض ذلك بقوله ولو اذنت قضية الخ لان ذلك ليس فيه اتخاذ (قوله وماله الخ)
ولأنه قد يحتاج الى احضار الجائزين والصغار والحائضات والكفار فان علم تحريمه أو ادخل
نجاسة فيه أو دخول نحو حائض مما يحضى منه التحريم أو نحو ذلك حرم قال الزحاني قلت

أبدا فقدم يوم الاثنين صام
كل يوم اثنين يستقبله الامام
مر لا يدخل في نذر صوم
سنة بغيرها (ولا يجب
قضاؤه) أي حاصر لأنه لم
يدخل في النذر
• (باب آداب القاضي) •
وما يذكركم (بسن أن لا
يقعد للحكم في مسجد) بل
يكره اتخاذ مجلسه صونا
له من ارتفاع الاصوات

وما يقع في بلاد كثيرة من بلاد الأرياف أن الذي قابض المال يجلس في المسجد ويجمع عنده
من يشرب الدخان وغير ذلك فلا يتوقف في تحريمه ويجب أنكاره وانراجه على كل قادر
ويحرم على المتكتم إذا علم بذلك (قوله واللفظ) هو اللفظ بالكلام فبما لا يعنى سواء كان برفع
صوت أم لا واللفظ كثرة الكلام مع سرعة وعطشه على ما قبله مغاير لأن ارتفاع الأصوات أعم
من أن يكون معه لفظ أو لا فينبه وبين اللفظ عموم وخصوص من وجه ويقال فيه ما متباينان
تبايناً جزئياً فصح كونه من عطف المغاير فان خصص ارتفاع الأصوات بكثرة الكلام فيها
لا يعنى كان العطف من عطف العام على الخاص (قوله ولوا تفتت الخ) تقدم أن هذا محترز
قوله اتخذوه ولذا قال ابن قاسم هذا يفهم من التعبير بالاتخاذ (قوله وقت حضوره) أي دخوله
المسجد وجلسه فيه (قوله فلا بأس) أي فلا كراهة ولا حرمة في جلوسه فيه لقضائهم أركذا ان
احتاج بالجلوس فيه أحد من مطر أو غيره وإذا جلس فيه مع الكراهة أو عدمها منع المصوم
من الخوض فيه بالمسافة ونحوها ويقعدون خارجة وينصب من يدخل عليه خصمين خصمين
وأطلق بالمسجد في ذلك بيته وهو محمول على ما لو كان بحيث يجتشم الناس دخوله بأن أعدته مع
حالة يجتشم الدخول عليه لأجلها أما إذا أعدته وأخلها من نحو عماله وصار بحيث لا يجتشمه
أحد من الدخول عليه فلا معنى للكراهة حينئذ اه أفاده مر (قوله من ولي) بفتح الواو
وكسر الهمزة أي تولى سواء كان بتولية غيره أو بنفسه (قوله من أمور الناس شيئاً) كاتمه
وقراءة علم وعرافة كشأن الخ الأسواق والبلدان والمشتوقا مقام (قوله حجه الله) أي منعه
عن رؤيته أو رحمة أو عن دخول الجنة مع أمثاله أو نحو ذلك كل محتمل (قوله ساكن
القلب) أي مطمئن النفس ليس مشغولاً بشئ لا يتعلق بالأحكام (قوله في حال غضب) أي
ولو قلته مالي على المعتد لان المذوور يشوئ الفكر وهو لا يختلف بذلك فلو قضى حل غضبه
أو نحوه فمقتضاؤه وتنتفي الكراهة إذا دعت الحاجة إلى الحكم في الحال وقد بين الحكم
على الفور في صور كثيرة والغضب ثوران دم القلب لا رادة الانتقام وسببه هجوم ما تذكره
النفس عن هودونه ومن خصائصه صلى الله عليه وسلم أنه لا يكره له القضاء في حال غضبه لانه
لا يقول في الغضب إلا بما يقول في الرضا العصمة (قوله لا يحكم) بالجرم على التمسى أو الرفع على
الظهر المراد به التمسى هذا أن لم تعلم الرواية والاعتين وصرفه عن الحرمة عدم اختلال الحكم
فيه (قوله وهو غضبان) قاله مروقيس بالغضب الباقي بجماع اختلال فهمه وذكره بذلك
اه (قوله وأن يشهد الجنائز) أي أن لا يحل بعبه وقوله وبأق مقدم بفتح الميم والدال مصدر
معنى المراد منه الزمان كما فسره الشارح أي بطالبه أن يزور نحو الحاجة في وقت قدومهم في
أما كنهم ولا يستقبلهم خارج إلا ما كن لانه يحل بعبه (قوله عند ذلك) أي عند القدوم
(قوله كل نوع) أي من الأنواع الثلاثة المذكورة (قوله وقرب منه) أي مكاناً أو نسباً ومثل
ذلك من كان له تاليف أو علم أو نحوها كما قاله قل (قوله وأن يحضر الولائم) شمل كلامه وأيمه
العرس فصرح بذلك أن حضوره لها مندوب ركهها وهو يخالف ما صر في بابها من أن
حضورها واجب هكذا استشهد بكلمة القليوبي وهو مردود بان من شروط وجوبه أن لا يكون
المدعو قاضياً أو لا يجب عليه الحضور قال الخطيب في شرح الغاية ومنها أن لا يكون المدعو
قاضياً في معناه كل ذي ولاية عامة اه وبه يندفع تردد قل في ذلك ومحل نذب حضوره لولاية

واللفظ الواقع بين مجلس
القضاء عامة ولو اتفقت
قضية أو قضاياء وقت حضوره
في المسجد لصلاة أو غيرها
فلا بأس بقضائها (و) أن
(لا) يعدل الحكم (مختصاً)
عن الناس فلا يتخذ حاجباً
حيث لا رجعة بل يكره له
اتخاذ من يبر من ولي من
أمور الناس شيئاً فاحجب
حجبه الله يوم القيامة
رواه أبو داود والحاكم
وصححه أسناده (و) أن
(يكون ساكن القلب من)
كل شئ بغير خلقه فيكره له
أن يقضى في حال غضب
وجوع وشبع منوطين
ومرض مؤلم وخوف
من عرج وفرح شديد والاصل
في ذلك خبر لا يحكم أحد
بين اثنين وهو غضبان
رواه الشيخان (و) أن
(يشهد الجنائز ويهود
المرضى وبأق مقدم) أي
وقت قدوم (نحو الحاج)
كالمسافر للحاجة غير المسج
لان الزيارة عند ذلك قريبة
وذكر فهو من زيادتي
فان لم يمكنه التمسى
بممكن كل نوع وخص من
عرفه وقرب منه (و) أن
(يحضر الولائم كلها)

إذا كانت لمن لا خصومة له وكانت الدعوى عامة ولم تقطعه كثرة الولاة من الحكم أما إذا كان
 له خصومة فلا يحضر ولم يمتعه (قوله بشرطها السابقة) أي في باب الواية (قوله أو يتركها
 كلها) وانما لم يخص هذا بقرب أو نخوة كما هو في نحو الحاج لان الولاة غالباً بالدعوة والسبق بها
 فإذا أجاب دعاها دون آخر حصل تشويش للمردود وانكسار خاطر وزيارة نحو الحاج موكولة
 الى رأى القاضى فليس فيها ارتداد وان النظر في الولاة للاكرام وفي الاخر للثواب ولان
 الولاة قد ينكر رقيها الحضور والولاية الواحدة بخلاف الاخر ولان في الولاة زيادة كافة على
 صاحبها وفيما طاب الاكل فترجعه الحظ النفس بخلاف غيرها اه من قل (قوله أو
 يتركها) أي وله أن يتركها فليس من مدخول قوله ليس الخ (قوله ان كثرت الخ) قال قل
 الوجه اسقاط هذا لان المقصود التسوية فيها وجودا وعدمها لا بالنظر في كثرة أو قلة فتأمل اه
 وهو مردود لان كلامه في نذب حضور الولاة وقد علمت مما مر أن شرطه عدم كثرتها وقطعها
 له عن الحكم والالم يندب لحضورها وعبارة الخطيب في شرح الغاية ويندب له اجابة غير
 الخصمين ان عم المولى التداها لها ولم تقطعه كثرة الولاة من الحكم والا فيترك الجميع اه فنقول
 قل لان المقصود التسوية وجودا وعدمها لا بالنظر في كثرة أو قلة ولا كثرة مردود لانه ليس الكلام
 في التسوية بل في نذب الحضور بشرط نذب ما ذكر من عدم الكثرة فان وجدت كثرة لم يندب
 الحضور بل له الترك حينئذ ويصرح بذلك قول الخطيب والأي بان قطعته كثرة الولاة أولم
 يعم المولى التداها فيترك الجميع اه (قوله وفرفوا بين الولاة الخ) اي حيث قالوا بسنية ثلاث
 الانواع وخبروا في الولاة بين الفعل والترك (قوله الاغراض) اي المآخذ (قوله فيها) اي
 الولاة والاكرام بالرفع خبر أن أي أن تكون للاكرام (قوله بالعكس) اي الغرض منها
 الثواب فلا يحرم منه (قوله وله أن يقول) هذا اشارة الى أنه يجب عليه التسوية بين الخصمين
 في وجوه الاكرام وان اختلفا فاشترقا كقيام لهما وانظر اليهما ودخول عليه فلا يآذن لاحدهما
 دون الاخر واسقاع لكل منهما وطلاقة وجه لهما وجواب سلام منهما ان سلمهما فلولم
 أحدهما فلا بأس أن يقول للاخر سلماً ويصبر حتى يسلم فيصيبهما جميعا ويعتقر طول الفصل
 محافظة على التسوية فلولم يسلم ترك جواب الاول محافظة على ذلك ومجلس بان يجلسهما ان
 كانا شريكين بين يديه أو أحدهما عن يمينه والاخر عن يمينه ان كان أحدهما مسلماً
 والاخر كافراً فقدمه في سائر وجوه الاكرام على الكافر كان يجلسه اقرب اليه كما جالس على
 رضى الله عنه بجنب شريح في خصومة له مع يهودى وقال لو كان خصمى مسلماً لجلس معه
 بين يديك ولكفى سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تساووهم في المجالس رواه البيهقي
 وكان شريح نائبا عن علي في زمن خلافة وكانت الخصومة بسبب درع عرفها على مع
 اليهودى ولما اتى عليه قال لشريح لم يشاهدنا أمير المؤمنين قدامهم اليهودى ذلك أسلم
 وقال والله ان هذا الدين الحق اه افاده في المنهج وشرحه بزيادة (قوله أولية الكلام المذبحي
 الخ) هذا ثقتن في التعبد لان المقصود من قوله تكالما اليه تكالما احدهما والتعبد
 الاول أولى لان تخصص المدعى بالذكر بما يوجبهم خصمه الميل اليه فيحصل له خوف مثلا
 وليكن اغتفر ذلك الفصل لخصومة ولذا قال في شرح المنهج وفيه كلام ذكرته في
 شرح الروض اه وحاصل الكلام ما سمعت فان طال سكوتهم ما يغيب ويبلم يدع واحد

بشرطها السابقة (أو
 يتركها كلها) ان كثرت
 وقطعته عن الحكم نعم
 لو كان يخص بعضهم قبل
 قولته فلا بأس باستمراره
 وفرفوا بين الولاة والانواع
 التي قبلها بان أظهر
 الاغراض فيها الاكرام لا
 الثواب وفي تلك الانواع
 بالعكس (وله أن يقول
 للخصمين) اذا حضر عنده
 (تكالما) أولية الكلام المذبحي
 مشكلا

منهم ما بقي من مكان ما كما قاله الحلبي (قوله وله أن بسكت) وهو الأولى لثلاثتهم ميله للمدعي
 نعم لوجه المدعي أنه إقامة البينة لم بسكت بل يجب عليه إعلانه بأن ذلك أهـ (قوله
 هو أولى) أي لأن الخصم يشمل المدعي والمدعي عليه مع أنه لا يعتبر حضور المدعي عليه ولا يعتد
 بسببه (قوله وجوبا) أي أن كان المدعي مسلما وتعين على القاضي فصل الخصومة أما الكافر
 فيقدم عليه المسلم المسبوق كما يحسنه النووي وسبقه إليه الغزالي وأما إذا لم يتعين عليه فصلها
 فيقدم من شاء كدرس ومفت في علم غير فرض فإن كان في فرض عين أو كفاية وجب تقديم
 السابق والأبنا لترعة أهـ أقدم روا التفصيل المذکور يجري في التاجر أو نحو من السوقة
 فيقدم إليه بما روجوباً لم يكن ثم غيره وتعين عليه البيع لاضطرار المشتري والافينبغي أن
 الظهيرة ويجري أيضاً في المزدحمين على مباح وممنه ما جرت به العادة من الإزدحام على الطواحين
 بالريف التي أباح أهلها الطعن به المن أراد فيقدم بالسبق ثم بالترعة وهذا في غير المال كزناها
 أمهم فيقدمون على غيرهم لأن غيرهم مستعير منهم فيقدمون عليه فإن تعدد المال يكون
 وتنازعوا فمن يقدم منهم فيذ في أن يقرع بينهم وأن جاؤا مرتين لا شترا كهـ في المنفعة أقاده
 عـ ش عليه (قوله غالباً) فيه في قوله قدم السابق يتطوع النظر عن قوله وجوباً فلا يرد أن المخرج
 به حكمه الذنب والمخرج منه حكمه الوجوب (قوله مستوزون) أي عازمون على الرحيل
 بأن شدوا الرحال ليخرجوا مع رفقتهم ولو كان السوءة لفرقة (قوله أوهما) أي المسافرون
 والنسوة (قوله فيسن تقديم المسافرين) أي رجالاً ونساء أهـ قل ولا فرق بين كونهم مدعين
 ومدعي عليهم وكذا يقال في النسوة وقوله وتسد يمن أي النسوة على الرجال المساوين لهم
 سفر أو إقامة فتقوله على المقمين كان الوجه أن يقول بده على غيرهم مع أن تقديم النسوة
 المسافرات على المقمين علم في قوله فتأمل هكذا قاله قل والتكرار معنى على ما فهمه من أن الضمير
 في قوله فيسن تقديم المسافرين شامل للرجال والنساء ويمكن قصره على الرجال لأن تقديم النساء
 على الرجال لا يتوقف على كونهم مسافرات نعم يلزم على أهـ على الرجال عدم استنادة حكم
 تقديم النساء المسافرات على المقيمات فالأولى ما لم يكن ذلك وإن لم عليه التكرار ويمكن استناده
 من كلام الشارح بأن يجعله في قوله ولونسوة راجعاً لكل من المسافرين والمقيمين والحاصل
 أنه يقدم النساء المسافرات على الرجال مطلقاً وعلى النساء المقيمات على الرجال المسافرون
 على المقمين من الرجال والنساء المقيمات على الرجال المقمين ويؤيد ذلك ما سبق فالسبق
 مع المساوي فإن لم يكن سبق فيما فرقة وأجوز أن النساء كالمساوية لافان الملقها بالرجال
 ولو اجتمعت هي والشابة قدمت الشابة (قوله إن قلوا) فيه في تقديم كل من المسافرين والنسوة
 بتغليب ذم المدكر قل في شرح المنهج فإن كثروا أركن الجميع مسافرين أو نسوة قاله تقديم
 بالسبق أو الفرقة كما مرهـ (قوله ولا يقدم السابق) أي في غير المسافرين والنسوة وبذلك قوله
 أما المسافرون الخ (قوله وباقى) في الفاعل أي من خرجت له الفرقة فلا يقدم الأبدعوى
 واحدة والمراد بالبدعوى فصلها أو معاً إن لم يلزم على فمها فانه كان توقف على احضار بينة
 أو نحو ذلك والافين مع غيرهما في مدة احضار بينة (قوله أما المسافرون والنسوة) شترز
 قيد لم يوط كعالت (قوله ان لم يضر) بضم الهمزة وكسر الصاد من أضمر الرباعي كما يدل عليه قوله

(و) له (أن بسكت) عنهم
 (حتى يتدنى أحدهما)
 بالكلام (وإذا اجتمع
 مدعون) هو أولى من قوله
 خصوم (قدم) وجوباً
 (السابق غالباً) ان علم فان
 جاؤا معاً أو جهل السابق
 أقرع بينهم وقدم من خرجت
 قرعته وخرج بزاد في غالباً
 مالو كان ثم مسافرون
 مستوزون أو نسوة أوهما
 فانه يسن تقديم المسافرين
 على المقمين ولو نسوة
 وتقدمهن على المقمين ان
 قلوا ولا يقدم السابق الا
 (بدعوى واحدة) أهـ لا
 يطول الزمن فيضرب
 الباؤون وباقى مثله في
 في القارع أما المسافرون
 والنسوة فيقدمون بجمع
 الدعوى ان لم يضر بالباقي

حينئذ والحكم بالبطل محرم ولا يعلم لمعارضه المينة مع عدم التماثل بل يتوقف عن
الحكم حتى يظهر فسق المينة فيحكم به له أو نحو ذلك كرفع الدعوى الى حاكم آخر غيره والحاصل
أن الحكم بالعلم شرطاً أربعة أن يكون الحاكم مجتهداً بخلاف قاضي الضرورة كقضاة الآن
وأن يكون في غير عقوبة نقدية أو أن لا تقوم مينة بخلافه وأن يصريح بمقتضاه قال مروق
يحكم به في حدود الله تعالى كما اذا علم من مكلف أنه أسلم ثم أظهر الرقة فيقضى عليه بموجب
ذلك وكذا اذا اعترف في مجلس الحكم بموجب حد ولم يرجع عنه فيقضى فيه بهام وكذا اذا ظهر
منه بموجب الحد في مجلس الحكم على رؤوس الاشهاد اه باختصار (قوله أعم) أي لشهاده
المتعزير (قوله له أو غيره) أي صدر منه أو من غيره وقوله بأن بان أي الحكم أي ظهر (قوله
مقتضاه) بفتح اللام أي من قلده قال القليوبي فيه بحث مع ما مر أن المقلد لا يجتهد وانما يحكم
بضم مقتضاه فكيف يظهر له خلافه إلا أن يقال إن له نصاً آخر هو المعلوم به وكان خفي عليه
وقت الحكم فيكم بالنص الآخر فتأمل اه وهو ظاهر (قوله أو قياس جلي) وهو ما قطع فيه
بني تأثير الفارق بين الاصل والفرع أو بعد تأثيره فلا قول وهو قياس الاولى كقياس الضرب
على التأفيف والوالدين في قوله تعالى فلا تقل لهما أف بجماع الا إذا هو الثاني قياس المساوي
كقياس احراق مال اليتيم على أكله فان الفارق بين الضرب والتأفيف وهو أن الضرب اذا
بالفعل والتأفيف اذا بالاقول لا يؤثر في الحكم وهو حرمة الضرب أي لا يتفهم او الفارق بين
الاحراق والاكل وهو أن الاول انلاف بالافادة بخلاف الثاني بعيد الا ينبغي الحرمة وخرج به
الحنفى وهو الادون كقياس الذرة على البرق باب الرابح بجماع الطعم فان الفارق بينهما هو وجود
وهو كثرة الاقيسات في البردون الذرة فالجلي يشمل الاولى والمساوى كعائت وصرح به مروق
وصرحوا به في كتب الاصول أيضا فقول قل وهو القياس الاولى وخرج به المساوى والادون
ليس في محله ونعم له لذلك بقوله كتحريم ضرب والوالدين قياساً على التأفيف وتحريم احراق
مال اليتيم قياساً على أكله ليس بصواب لان التحريم حكم خارج عن المقيس والمقيس عليه
اذا القياس الحاق فرع بأصل اهله جامعة بينهما فيتمدى الحكم بسبب تلك العلة من الاصل
للفرع فالحكم خارج عن المقيس والمقيس عليه كما هو مبين في الاصول (قوله نقضه) أي أظهر
نقضه للخصمين وهذه العبارة مساوية لعبارة المنهاج وعبارة المصنف بان أن لاحكم قال الشارح
وهو المراد بقوله نقضه هو وغيره أي من الحكم اه ولكن المعتمد ما في المنهاج من انه لا بد من
النقض بالفعل فعبارة هنا أولى من عبارة المنهاج وان كانت نقضه قضى قصر النقض عليه مع أنه
يشمله وغيره كعائت فعليه اعتراض من هذه الجهة وصيغة النقض نحو نقضته أو فسخته أو
ابطأته فان قال هذا باطل أو ليس بصحيح فوجهان (قوله ولخالفته) معطوف على قوله اتيقن
الخطأ فأدبهم أن المراد بالتيقن ما يشعل الظن وجعله علة لتيقن الخطأ وأنه من عطف العلة
على الماء لول لا فائدة ما ذكر بعد لان استفادة ما ذكره حاصلة نتيجة له علة ثانية كعائت (قوله
القاطع) أي الدليل القاطع كنص كتاب أوسنة وقوله أو الظن الحكم بضم الميم وسكون الحاء
أي الواضح الدلالة وهو نص مقتضاه (قوله فان كان باجتهاد) كما وقع اسـ يدنا عرقى المشتركة
وقوله حكم به أي لانه لم يخالف شيأ مما مر من الامور الستة (قوله ولا يقبل القانى الخ) أي
لاجل الحكم بما ذكر من الجرح وما عطف عليه والجرح بفتح الجيم الطعن بالنسب (قوله

وتعجب يرى بالعقوبة أعم
من تعجب يرى بالحدود (وان
ظهر له الخطأ في حكم له أو
غيره بأن بان عن لا تقبل
شهادته أو خلاف نص
كتاب أوسنة أو خلاف نص
مقتضاه أو خلاف اجماع أو
قياس جلي (نقضه) اتيقن
الخطأ فيه ولخالفته القاطع
أو الظن الحكم (فان كان
ذلك) أي ظهور الخطأ فيه
(باجتهاد) فان (حكم به)
أي بالاجتهاد الثاني (فما
يستقبل ولا ينقض)
الاجتهاد (الاول) لان
الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
(ولا يقبل) القانى (جرحاً
ولا تعديلاً)

(قوله ليس قيد الخ) انظر
وجه ارتباط هذا باتين
(ولا ترجمة) بنقل كلام
الخصوم أو الشهود (الا
من عدلين) فلا يكفي قول
المدعى عليه هو عدل وقد
غلط في شهادته على لان
الاستزكاة حق الله تعالى
ولان الترجمة كغيرها
فيستلزم اعدلان (وان
ارتاب في الشهود سألهم
متفرقين) عن وقت تحمل
الشهادة ومكانه وعن
تحمله وحده أو مع غيره
وأنه كتب شهادته أولا
وأنه كتبوا بغير أمداد
أو نحو ذلك لتزول الريبة
(ويكفي في التعديل) عن
عدل غيره أن يقول (هو
عدل) وان لم يقل لي أو على
لانه أثبت العدالة التي
اقتضاها قوله تعالى وأشهدوا
ذوي عدل منكم فزيادة على
وعلى تأكيد (ويشترط)
في شهادته بتعديل غيره
(أن تكون معرفته به
باطنة منقائمة) بصحة أو
جوار أو معاملة ليكون على
بصيرة في شهادته بالتعديل
(ويغني كون) كل من
(العدل) وكتاب القاضي
وصاحب مشورته عالما
بما يحتاج اليه في التعديل
والكتابة والمشورة

ولا ترجمة) وهي التعبير بلغة عن لغة أخرى وقوله بنقل متعاقب ترجمة ولا بد من قول كل منهم
نشهد بذلك بخلاف نقل كلام القاضي للخصوم يكفي فيه شاهد واحد ولا يشترط الاتيان باللفظ
نشهد (قوله الامن عدلين) ويجب ذكر سبب جرح كزنا وسرقة وان كان فقهيا للاختلاف فيه
دون سبب التعديل ولا يجعل بذكر الزنا قاذفا وان انفرد لانه مسئول فهو في حقه فرض كفاية
أو عين بخلاف شهود الزنا اذا نقصوا عن الاربعة فانهم قد ذفوا لانهم مندوبون الى الاستدلال
مقصرون ويعتمد المذكر في الجرح معاينة كائن رآه برئ أو سمع اعلمه كائن سمعه يذف أو
استنماضة أو تواتر أو شهادته من عدلين لحصول العلم أو الظن بذلك ولا يشترط ذكر ما يعتد به من
ذلك على الوجه وتقدم بينة الجرح على بينة التعديل لانها شهدت بأمر باطن وبينة التعديل
بأمر ظاهر فكانت أقوى لانها علمت ما شفي على الأخرى (قوله لان الاستزكاة) علة لقوله ولا
يقبل الخ الا بعدلين (قوله وان ارتاب) ليس قيد ابل متى لم يعلم العدالة وجب طلب التزكية
وان زاد الشهود على النصاب لقوات شرط العمل وهو علم القاضي بالعدالة والتزكية ثم ان
بالغوا عدد التواتر اقبل القبول لافادة خبرهم حينئذ اليقين اه أفاده الرجاء (قوله سألهم)
أي طلبا فان امتنعوا من أن يتفرقوا حكم ان وجدت شروط الحكم ولا عبرة بشبهة تبقى بعد
الاستزكاة ولا ينافي السؤال المذکور قول أبي شجاع ولا ينعى بالشهادة لان محل ذلك ما لم
يحتاج له وهذا محتاج لزوال الريبة ولا بد أن يكون السؤال قبل التزكية لابعدها لانه ان اطاع
على عورة استغنى عن الاستزكاة (قوله متفرقين) قال الأذري وينبغي أن يفرقهم فجاء قبل أن
يفهموا منه ذلك فيصعدوا في دفع الريبة عنهم فيجعل كل واحد بكما يفرد كما فعل على رضى
الله تعالى عنه (قوله عن وقت تحمل الشهادة) كتقبل الزوال أو بعده (قوله وأنهم كتبوا) بضم
السين وتشديد التاء المكسورة أو بفتحهما وقوله بغير أمداد يشمله وغيره كالاحمر
والزعفران فعمدته على الخبر من عطف العام على الخاص (قوله وان لم يقل لي) أي أن شهادته
تقبل ان شهد لي أي أو شهد على بحق اغيري لعدم كونه أصلا مثلا (قوله أن تكون معرفته به
باطنة) ويشترط فيه أيضا ما يشترط في الشاهد من الاسلام والتكليف والحريية والذكورة
والعدالة وعدم بنوة أو أبوة ولا يشترط في الجرح معرفة من يجرحه باطنا لان الجرح لا يقبل
الامسرا كقولهم رأيتهم شرب الخمر على وجه كذا (قوله بصحة) الباطنية وفي بعض النسخ
باللام متعلق بعرفة وأشار بذلك الى وجوه الاختبار الثلاثة التي أشار اليها أمير المؤمنين ع
الخطاب رضى الله تعالى عنه ما شهد عنه من رجلان فقال له ما لا أعرفكما ولا يضركما أني
لا أعرفكما اتقيا عن معرفتهما بما برجل فقال له عرفتهما فقال بالصلاح والامانة قال
هل كنت جارا لهما تعرف صبا حهما أو مساهما أو مدخلهما أو مخرجهما قال لا قال هل علمتهما
بهم الذراهم والدنانير التي تعرف بها أمانات الرجال وفي رواية هل علمتهما ما في الصقراء
والبيضاء قال لا قال هل صاحبتما في السفر الذي يسفر عن اخلاق الرجال قال لا قال فانت
لا تعرفهما قلت رأيتما بالجامع يصلان اتقيا عن معرفتهما أفاده من زيادة (قوله أو جوار)
بكسر الجيم أفصح من ضمها أي مجاورة (قوله بالتعديل) أي بتعديل غيره أي تزكيتة (قوله)
ويغني أي على طريق الوجوب في الثلاثة كما فرده شيخنا عطية (قوله وصاحب مشورته)

وهو الرسول الذي يرسله المزكين وهم الجيران والأصحاب الذين يعرفون أحوال الشهود
ويسمى من يكاً أيضاً وصاحب مشورة كالرسل المرتبين في بيت القاضي لسؤال المزكين عن
عدالة الشهود ولا يضمن قول صاحب المشورة للقاضي بعد سؤاله المزكين أشهد على شهادة
المزكين أن فلان عدل مثلاً لأن الحكم إنما يقع بشهادته وأهل المراء بالمشورة مطلق الاستخبار
والأفليس هنا مشورة لأن القاضي إنما يسأله بعد رجوعه من سؤال المزكين (قوله وينبغي
أن يختم) أي ندباو الرقاع جمع رقعة وهي الورقة الصغيرة التي يكتب فيها ما ذكره في ذلك
السجلات المعروفة الآن (قوله وأن لا يفتحها) أي الرقاع على حذف مضاف أي لا يفتح
كيسها ولو قال لا يفتحها كان أظهر (قوله ولا يقبل) عطف على يختم فيجوز أن يفتحها من دون
والوجه فيه الوجوب اهـ قل (قوله بسماع) متعلق بكتاب وكذا إليه أي كتب إليه بسماع
بينة فيحكم بثبوت الحق أو يحكم فيمنعه (قوله بذلك) أي يشهد بذلك أي بما فيه من السماع
أو الحكم وهو ضرورة المسئلة أن يكون للمدعي مال على غائب فيحضر للقاضي ويأله أنها الحلال
إلى قاضي بلد الغائب أن لم يكن له مال في عمله والاقضاه منه فيكتب ويشهد عدلين يؤذيان عند
القاضي الآخر أما يحكم أن يحكم بسماعه في الحق أو بسماع حجة يحكم بها ثم يستوفى الحق
ويسمى أن لم يقدرها أو الألفه ترك تسميتها وسن أن يذكر في الكتاب ما يميز الخصمين الغائب وذو
الحق ومن ختمه بعد قرائته على الشاهدين بحضوره ويقول أشهد كما أتى كتبت إلى فلان بما
سمعتاه وضمن خطهما فيه ولا يكفي أن يقول أشهد كما أن هذا خطي وأن ما فيه حكمي
ويدفع للشاهدين نسخة أخرى ليطالعاها ويتذكر عند الحاجة ويشهدان عند القاضي
الآخر بما جرى عند القاضي الكاتب من ثبوت أو حكم أن أنكر الخصم المحضر أن المال
المذكور فيه عليه اهـ والمسئلة مبسوطه في غير هذا الكتاب

(باب القسمة)

وجه مناسبتها لما قبلها أنه لما ذكر كيس الرقاع الموضوع فيه رقاع الانصباء المقسومة فاسب
أن يذكر القسمة وأدريجها في القضاء لاحتياج القاضي إليها لأن القاسم كان قاضياً على ماسياتي
وهي بكسر القاف وسكون السين (قوله هي) أي لغة وشرعاً كما قاله عس وقال الحلي معناها
لغة التفريق وشرعاً ما ذكره المصنف وعرفها علماء الحساب بانهم أحل المقسوم إلى أجزاء متساوية
بقدر آحاد المقسوم عليه وإن شئت قلت هي معرفة ما في المقسوم من أمثال المقسوم عليه وهي
ثلاثة أنواع * قسمة أقرار وتسمى القسمة بالأجزاء وقسمة المتشابهات لأنها لا تكون إلا فيما
اشتبهت أجزاؤه كمثل من حبوب ودراهم وأدهان وغيرها ودارمة متفقة البنية كأن يكون في
كل جانب منها بيت وحقة وأرض مشبهة الأجزاء وقسمة تعديل بأن تعدل السهام بالقيمة
كأرض تختلف قيمة أجزائها الخوقون البساتين وقرب ماء ويختلف جفاس ما فيها كسنتان بعضه
تخل وبعضه عنب فإذا كانت لاثنتين نصفين وقيمة ثلثها لمستعمل على ما ذكره كقيمة الثلثين
عن ذلك جعل الثلث سهماً والثلثان سهمين أو أقرع كما يأتي * وقسمة رديان يحتاج في القسمة إلى رد
مال أجنبي كان يكون باحداً جانبى الأرض نحو بئر كشجر وبيت لا يمكن قسمته وليس في
الجانب الآخر ما يعادله إلا يضم شيء إليه من الخارج فيرد أخذه ما لا على صاحبه في مقابلة
حصته التي أخذها والآخران يبيع في المعنى ويجبر الممتنع على الأول والثاني وسبب ذلك

(و) ينبغي (أن يختم كيس
الرقاع) التي فيها الانصباء
المقسومة أو أمثال الشركاء
أو المدعين إذا جاءوا بها
أو نحو ذلك (و) أن
لا يفتحها حتى ينظر إلى
الختم أي ختم الكيس لأنه
أبعد عن التهمة (و) أن
لا يقبل (القاضي) كتاب
قاضي (بسماع بينة أو يحكم
إليه) إلا بشهادة عدلين
عنده بذلك فلا يكفي غيرهما
(باب القسمة)

هي تميز الحصص بعضها
من بعض والأصل فيما قبل
الاجماع آيات

(قوله أي ان استأجروه

بعقد الخ) هذا مقرر وض
في منصوبهم - بخلاف
منصوب الخا كم اذا تعذر
الاخذ من بيت المال فلا
يقال فيه ذلك (قوله ما قبله)
متعلق بأعطاء كايؤخذ من
عبارة ج بعد

كأية واذا حضر القسمة
واخبار كخبر العيصين كان
رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقسم الغنائم بين
أربابها (أجرة القاسم) أي
الذي نصبه الامام (من بيت
المال) من سهم المصالح لان
ذلك من المصالح العامة
(ثم) ان تعذر بيت المال
فأجروه (على الشركاء) كما
لو كان القاسم منصوبهم
(وهي) أي الأجرة التي على
الشركاء (على قدر حصصهم
المأخوذة) لانهم من مؤن
الملك كالتفقة وخرج
بزيادة في المأخوذة الحصص
الأصلية في قسمة التعديل
فان الأجرة ليست على
قدر هابل على قدر الحصص
المأخوذة - له وكثرة لان
العمل في الكثير أكثر
منه في القليل - هذا ان
أطلقوا المسمى أو كانت
الاجارة فاسدة والأفعلى كل
منهم ما ساء من الاجرة ولو
فوق أجرة المثل سواء عقدوا
معاً أم صريحتين فان اتفقوا
على القسمة الاو احدا
وطالبها بقتعه) أي بما
يخصه (بعدها) دون غيره

(قوله واذا حضر القسمة) أي قسمة الموارث والعبرة بعموم اللفظ وضهر منه في الآية عائد
على الميراث أي أعطوهم منه تطبيقاً لما طرهم قبل القسمة - هذا اذا كانت الورثة كباراً وقولوا
لهم قولاً معروفاً أي جديلاً اذا كانوا صغاراً بان تعذر والهم عن عدم الاعطاء يكون المال مال
أيتام والامر بالايعطاء للندب وقيل للوجوب وقيل الآية منسوخة وقيل محكمة (قوله الذي
نصبه الامام) ويشترط في منصوبه كونه مكافئاً كراسر امسالمعد لا ضابطاً بما يصير ناطقاً
وعلمه بالقسمة المستلزم لعله بالمساحة والحساب والمساحة معرفة المقادير والحساب أعم منها
أما منصوب الشركاء فلا يشترط فيه الا التكليف لانه وكيل عنهم الآن يكون فيهم محجور
عليه وحظه في القسمة فيعبر فيه العدة أيضاً أي عدة الشاهد فلا بد فيه من شروط
الشاهد ولا بد أيضاً من معرفته بالقسمة ومحكمهم كمنصوب الخا كم وبكفي في منصوب الخا كم
قاسم واحد ان لم يكن في القسمة تقويم فان كان فيه اذل شرط اماتة عدة أو جعل الخا كم له
كما في التقويم فيقسم وحده ويعمل بعدلين ويعلم ان كان مجتهد أو يحرم على القاضي تعيين
قاسم لا يقسم غيره قياساً على تعيين الكاتب والشهود (قوله ان تعذر بيت المال) أي تعذر
الاخذ منه اما لعدم المال الذي فيه أو لمنع متواليه أو لكون ثم من هو أهم من ذلك (قوله على
الشركاء) أي ان استأجروه بعقد ولو فاسد أو كذا الواسطة أجروه بعضهم باذن الباقيين فان استأجروه
بعضهم فالكل عليه فان عمل ساكناً دون استئجار فلا شيء له اه أقامهم (قوله كالمال) كان القاسم
منصوبهم) أي فهي على الشركاء في صورتين سواء أطلب القسمة كلهم أم بعضهم لان العمل
أهم اه (قوله المأخوذة) أي التي أخذت بعد التعديل في قسمة التعديل (قوله في قسمة
التعديل) أي التقويم كترض أحد الجانبين أن تقع من الآخر وهي بين اثنين نصفين فيعدل
الثلث في مقابلة الثلثين فصاحب النصف في الاصل صار له الثلثان فعليه ثلثا الأجرة وصاحب
الثلث بالعكس (قوله لان العمل) أي التعب والمشقة (قوله هذا) أي كون الأجرة على قدر
الحصص المأخوذة ان أطلقوا المسمى أي في الصحة أو كانت الاجارة فاسدة أي سواء أطلقوا
المسمى أم لا فإجروا بالاجرة فيما سبق المسماة في الصحة وأجرة مثل عمله في الفاسدة (قوله والا)
بان عين كل منهم قدرا (قوله سواء عقدوا معاً) كاستأجروا لثلاثة هذا بيننا بدينار على فلان
ودينارين على فلان أو وكوا من عقد لهم كذلك اه مر (قوله أو صريحتين) بان عقداً أحد
الشركاء لاجل اقرار نصيبه ثم الثاني كذلك ثم الثالث كذلك قال الحواشي وهذا قول ضعيف
مبني على رأي جوزه القاضي وأنكره الامام وقال هذا بناء على جواز استئجار الشريك
بالاستئجار لا فإجروا حصته ولا سبيل اليه المتوقعة على التصرف في نصيب شريكه للتردد والتقدير
نعم يجوز ان تقروا برضا الباقيين وحينئذ يكون أصلاً ولا و كلاً فان فصل واجب كل فذا
والا فزع على الحصص واقتصر الشيخان على التصوير بخصوص استأجروا لثلاثة بيننا بدينارين على
فلان منه كذا و فلان كذا اه واعقد شيخنا عطية كلام الشارح وهو ظاهر كلام الرمي وعبارة
أما من يافيجوز عند القاضي واعقد البلقيني ورد على الاسنوي اعتماداً لما قبله اه وعبارة ابن
حجر أما من يافيجوز على المنقول المنصوص ومن ثم قال الاسنوي وغيره انه المعروف بخزم
النوار وغيره بعدم العدة الا برضا الباقيين لان ذلك يقتضي التصرف في ملك غيره بغير اذنه
ضعيف نقلاً وان كان قويا مدركاً ومن ثم اعقده الباقيين (قوله فان اتفقوا الخ) هذا كلام
مستأنف وقوله الاو احداً أي مثلاً (قوله أي بما يخصه) تفسير يرجع الضمير أشار به الى أنه

(قسم) قسمة اجبار فلو

كان لشخص عشر دوا

لا يصلح للسكنى والباقي

لا يخرى يصلح لها اجبار

صاحب العشر على القسمة

بطلب الاخر دون عكسه

لان صاحب العشر منعته

في طلبه والاخر معذور

(ويقسم بقرة) فيجزأما

يقسم كى لافى المكمل

وزنا فى الموزون وذرا

فى المذروع وعدا فى المعداد

ويكتب فى كل رقعة اسم

شريك أو جزء مما يحد أو

غيره وتدرج فى بنادق

مستوية ثم يخرج من لم

يحضره اربعة على جزء أو

اسم فيعطى الجزء لمن

خرجت له ويقل كذا فى

الرقعة الثانية وتعين

الثالثة للباقي ان كانت

اثلاثا ويجزأما يقسم على

أقل الانصاف ان اختلفت

كنصف وثلاث وسبب

فيجزأسة اجزاء (ويحقرن)

اذا كتب الاجزاء (عن

تفريق حصص واحد)

بان لا يبدأ بصاحب السدس

لانه اذا بدأ به حينئذ بما

خرج له الجزء الثانى أو

الخامس فيتفرق ملكا من

له النصف أو الثلث فيبدأ

عن له النصف فان خرج

على اسمه الجزء الاول أو

الثانى أعطيها

.. ملوم من المقام (قوله قسم قسمة اجبار) أى فى قسمة الافراز والتعديل ولا اجبار فى قسمة
الرد أصلا لان فيها ملكا للشركة فيه وهو المال المردود فكان كغير المشترك ومعنى كون
الاولى افراز أن القسمة تبين أن ما خرج لكل من الشريكين كان ملكه فى الأصل والاخير ان
يباع كأن كل واحد منهما باع ما يخصه أصالة لشريكه بما يخصه أصالة وانما دخل الاول منهما
الاجبار لل حاجة كفى بيع الحاكم مال المدين جبرا أه أفاده فى شرح المنهج (قوله لا يصلح
للسكنى) أى مثلا وعبارة م لا يصلح لسكنى أو كونه حماما أو لما يقصد من ملك الأرض أه
(قوله بطلب الاخر) لا تتفاهه بخصته من الوجه الذى كان يتوقع به قبل القسمة فهو معذور
وضرر صاحب العشر انما نشأ من قلة نصيبه لا من مجرد القسمة أه ضرره هو فى مر أيضا
(قوله لان صاحب العشر منعته) ولا يرد أنه يتضرر بعدم القسمة أيضا كصاحب القسمة
اعشار لان ضرره انما دخل عليه من قلة نصيبه كما مر وحمل عدم اجابته ان لم يمكن ضم العشر
لغيره فان أمكن كأن كان له بجواره ملك أو موات لو انضم اليه صلح للسكنى أجبر الاخر بطلبه
حينئذ لم تمنعته (قوله بقرة) وجوبه بامع عدم التراضى بدونها ثم ان وقعت القسمة
بتراض من الشريكين بغير نزاع فلا بد من رضاهما بعد خروج القرعة سواء فى قسمة الافراز
أو الرد أو التعديل أما فى قسمة الرد والتعديل فلان كلاهما يبيع والبيع لا يحصل بالقرعة
فاقتصر الى الرضا بعد خروجهما كقبلة وأما فى غيرهما فقياسا عليهما وذلك كقولهما رضينا
بهذه القسمة أو بهذا أو بما أخرجته القرعة فان وقعت اجبار لم يعتبر فيه تراض لا قبل
القرعة ولا بعدها أو وقعت بدون قرعة أصلا بان اتفقا على أن يأخذ أحدهما أحد الجانبين
والاخر الاخر أو أحدهما الخسيس والاخر النفيس ويرد ذلك القسمة فلا حاجة الى تراض
ثان بعد ذلك أه أفاده فى شرح المنهج (قوله أو جزء) عطف على اسم فيكتب نفس الجزء أو على
شريك والاول أقرب لما بعده واقتصر مر عليه حيث قال بالرفع كما يصرح به عبارة الروضة
أه (قوله بحد) كالحدا البحرى الحدا القبلى الحدا الشرقى وقوله أو غيره بكهنة وزعفران وسلقون
(قوله وتدرج) أى الرقع فى بنادق من محوطين بحذف أو شمع وقوله مستوية أى وزنا وشكلا
على سبيل التذنب ويجوز أن تكون متفاوتة (قوله من لم يحضره) أى الكتابة وهذه مساوية
لعبارة المنهاج ويعبر فى المنهج بضمير التثنية وعبارته ثم يخرج من لم يحضرهما أى الكتابة
والادراج بعد جعل الرقاع فى حجره مثلا فتعبرى بذلك أولى من قوله ثم يخرج من لم يحضرها أه
فوقع هنا فيما نرمنه ثم (قوله على جزء) ان كتب الاسماء فيقال لمن معه الرقاع أخرج على الجزء
البحرى مثلا فكل من خرج اسمه على ذلك أخذه وقوله أو اسم أى ان كتب الاجزاء فيقال له أخرج
على اسم زيد فأى جزء خرج له أخذه وتعين من يبدأ به من الشركاء أو الاجزاء منوط بنظر
القاسم اذا لزمه ولا تعبير (قوله ويحقرن الخ) فان خالف وخرج ما لا يصح أعيدت فيجب الاحتراز
عن ذلك لاجل قلة العمل (قوله اذا كتب الاجزاء) قال فى شرح المنهج فالاولى كتابة الاسماء فى
ثلاث رقاع أو ست والاخراج على الاجزاء لانه لا يحتاج فيها الى اجتناب ما ذكره قال ابن قاسم
لأن أن تقول اذا كتبت الاسماء ثم يدعى بالاخراج على الجزء الثانى أو الخامس فربما خرج اسم
صاحب السدس فيلزم تفريق حصته فيحتاج الى اجتناب البداءة بالاخراج على الجزء الثانى
مثلا فى قوله لانه لا يحتاج الخ تأمل أه فقوله اذا كتب الاجزاء ليس بقيد (قوله أعطيها

والثالث وثني بذى الثلث فان خرج على ٥٥٨ اسمه الجزء الرابع أعطيه والخامس ويتعين السادس لمن له السادس وان

والثالث) فان خرج على الثالث أعطيه والاولين أو على الرابع أعطيه والذين قبله ويتعين الاول
 اصحاب السادس والاخير ان صاحب الثالث أو على الخامس أعطيه والذين قبله أيضا ويتعين
 الباقي على عكس ما مر اه قل (قوله أعطيه والخامس) وكذا عكسه اه قل (قوله ولا
 يجبر على جعل السفل لواحد الخ) كدارها ما علو وسفل فان تراضوا على ذلك فالامر ظاهر
 ويكون السطح مشتركين ما عند الاطلاق وعبارة مر ولو اتسعتا براض السفل لواحد
 والمسته على الآخر ولم يتعرضا للسطح بقى مشتركين بما كاهما وظاهروا كأنه انما لم ينظر لبقاء
 العلة بينهما الان السطح تابع كاطريق اه (قوله في قسمة اجبار) أى قسمة وقعت بالاجبار
 وذلك في الافراز والتعديل فقط كما مر (قوله أو قسمة تراض) أى قسمة وقعت بالتراضى ولما
 كان هذا اشامالا لانواع الثلاثة لان كاهما يدخلها التراضى وكان الشمول ليس مراد اقسده
 بقوله وهى بالاجزاء أى بان كانت قسمة افرازه وقيد في قوله أو قسمة تراض فقط وسيدكر
 محتمزه (قوله نقضت القسمة) أى بنوعها وقوله كغيرها من الخصومات أى ان كانت مخالفة
 للوائح كالوقامت بحجة يجوز القاضى أو كذب الشهود ولا يخلف قائم كقاض (قوله ولان
 الثانية) أى قسمة التراضى اتى بالاجزاء (قوله فان كانت) أى وقعت قسمة التراضى بالتعديل
 أو رد قال قل عكس هذه العبارة أصرح في المراد كان يقول فان وقعت قسمة الرد أو
 التعديل بالتراضى فلا أثر للفاط وعلم بما ذكر ان نوع الافراز يصدق المدعى عليه فيه مطلقا
 أى وقع بالتراضى أو بالاجبار وان نوع الرد لا أثر للفاط فيه لانه لا يكون الابتراض وأن نوع
 التعديل ان وقع بالاجبار فكالاول أو بتراضى فكالثانى اه وفي قوله عكس هذه العبارة الخ
 نظر لان المقسم هو قسمة التراضى لا الرد والتعديل اذ لم يقسمهما الى كونهما براض تارة
 وبعدمه أخرى بل قسم قسمة التراضى الى كونها تارة تكون بالاجزاء وتارة بالتعديل أو الرد
 (قوله فان القسمة) أى قسمة التركة بين الورثة تنقض أى يثبتين بطلانها كما يؤخذ من العلة
 المذكورة قال في المنهج ولتصرف الوارث ولادين ثم طرادين بطلت اه (قوله وان استحق
 بعض المقسوم) أى خرج مستحقا (قوله معينا) أى ككيفية من دار وقوله غير سواء أى
 لم تستوفيه الورثة وصو ذلك بقوله بان اختص الخ كعشرين شاة اقسعها زيد وعمر واصل
 منهم ما عشرة فخرج من نصيب زيد واحدة مستحقة وقوله أو أصاب أى أو عومهم لكن أصاب الخ
 كان خرج في المثال ثلاث شياه مستحقة اثنتان من نصيب زيد واحدة من نصيب عمرو
 (قوله أو معينا سواء) كان لاحدهما نصفه وللآخر نصفه الآخر (قوله جبرا) خرج به مالو
 كان بالتراضى فيجوز (قوله منصف مع غيره) مراده بالصف النوع كإشيرا اليه قوله بعد الا فى
 منقولات نوع الخ وعبر بذلك في المنهج أيضا حيث قال ويجبر عليها أى على قسمة التعديل في
 منقولات نوع لم يختلف مقومه كعبيد وثياب من نوع ان زلات الشركة بالقسمة كما سبأ
 كالثلاثة أعبد في حصة متساوية القصة بين ثلاثة وكالثلاثة أعبد كذلك بين اثنين قسمة أحدهم كقصة
 الاخرين اقله اختلاف الأغراض فيها بخلاف منقولات نوع اختلاف كصانتيين شامية
 ومصرية أو منقولات أنواع كعبيد تركى وهندى وزنجى وثياب ابريسم وكان وقطن أو لم يزل
 الشركة كعبيدين قسمة ثلثي أحدهما تعديل قيمة ثلثه مع الآخر فلا اجبار فيها بالشدة اختلاف
 الأغراض فيها ولعدم زوال الشركة بالكلية في الأخيرة اه فجعل قوله كصانتيين الخ مثالا

استثنى الانصاء جوى
 ما قسم عليها (ولا يجبر) اه
 على جعل السفل لواحد
 والى لولا آخر) لمافية من
 الضرر (ولو ادعى بعضهم)
 على بعض (غلط في قسمة
 اجبارا وقسمة تراض وهى
 بالاجزاء صدق المدعى عليه
 يمينه) كفى غير ذلك (فان
 أقام) المدعى (بينة بذلك)
 أى بالغلط فيما ذكر (أو)
 حلف بعد تكول المدعى
 عليه نقضت القسمة)
 كغيرها من الخصومات
 ولان الثانية افراز ولا
 افراز مع التفاوت فان كانت
 قسمة التراضى بالتعديل
 أو الرد فلا أثر لهذه الدعوى
 لان هذه القسمة يبيع ولا
 أثر للفاط أو الحصة فيه كما
 أنه لا أثر للغبين فيه لرضا
 صاحب الحق بتركه وذكر
 الحلف بعد التكول من
 زيادى (كالوظهر على الميت
 دين) فان القسمة تنقض
 لان التصرف فيما خلفه
 الميت قبل وفاء دينه باطل
 (وان استحق بعض المقسوم
 وكان معينا غير سواء) بان
 اختص أحدهما به أو
 أصاب منه أكثر (بطلت)
 أى القسمة لاحتياج أحدهما
 الى الرجوع على الآخر
 وتعود الاشاعة (والا) بان
 كان بعضه شائعا أو معينا

سواء (بطلت فيه) لافى الباقي تفر بقا للصفة ولوصول كل منهم الى قدر حقه (ولا يقسم جبرا منصف مع غيره) لمنقولات

لمنقولات نوع اختلاف وقوله وعبيد الخ مثلا للمنقولات أنواع وجعل ذلك كله هنا مثلا
 للصنفين والخطب يسير وفي تعميمه هنا أولا بالصنف وثانيا بالنوع تفنن كما سمي (قوله
 مطلقا) أي سواء كان منقولا أم غيره اتفقت القيمة أو اختلفت وان لم يمتثل هذا الغير المنقول
 (قوله كضائقتين) به منزهة قبل النون ثم ضائقة مأخوذة من الضان قال في الصحاح الضان
 خلاف المعز والآتي ضائقة والجمع ضواثن (قوله وثياب ابريسم) بالاضافة وعدهما
 والابريسم بكسر الهمزة والراء وقصهما وبكسر الهمزة وفتح الراء ثلاث لغات والسين
 مفتوحة فيها وسواء استوت قيمة تلك الثياب أو اختلفت (قوله ولا صنف) أي نوع مع صنفه
 أي نوعه كدارين الخ هذا يعني عنه قوله فيما مر ولا يجبر على جعل السقل الخ الآن يقال
 ذكره لاجل الاستثناء بعده (قوله على أن يكون الخ) راجع للصورتين قبله وان كان ظاهر
 كلام الشارح يقتضي رجوعه للثانية فقط قال قل قوله على أن يكون كل منهما مال واحد المراد
 من هذا جعل احدهما مال واحد والاخرى ثلاثا شرفا مله وكأنه احتراز بذلك عما يؤولده
 ظاهر المتن من الاشتراط فيقتضي أنه لو قسم على غير هذا الشرط بان لم يجعل كل منهما مال واحد
 يجبر الممتنع منهما مع أنه لا يجبر هذا ما يفهم من ظاهر كلامه وهو فاسد بل ما يفهم منه كلام
 المصنف من الاشتراط هو المراد كما صرح به الرملي وعبارته مع متن المنهاج ولو استوت قيمة
 دارين أو اثنتين فطلب جعل كل لواحد فلا يجبر وخروج بقوله كل لواحد ما لم يطلب
 خصوص ذلك فيجبر الممتنع اه فان أراد بذلك مجرد الايضاح فكلام المصنف غني عنه (قوله
 الا في منقول نوع) الاضافة على معنى من أي منقولات من نوع كانه عبارة المنهج السابقة
 أو من اضافة الصنف للموصوف فخرج بالمنقول غيره كما مر وباضافته للنوع منقول أنواع
 كما مر أيضا في قوله وعبيد تركي وهندي الخ وبقوله لم يختلف ما إذا اختلف كما مر في الضائقتين
 الشامية والمصرية قائم ما من نوع واحد لكنه اختلف على ما مر وترك قيمة دارين وهو زوال
 الشركة بالقسمة وتقدم محترزة والاستثناء المذكور راجع للثانية فقط أعني قوله ولا صنف
 مع صنفه الخ فاستثنى من ذلك صورتين وعبر أولا بالصنف وثانيا بالنوع تفننا وهذا كما في
 قيمة التعديل فيقتضي جريانها فيما استوت قيمته ولا مانع منه لانهم وان استوت القيمة يمكن
 بقوت بعضها على بعض من وجه آخر فيقع التعديل (قوله صغار) بان لم يحتل كل منها
 القيمة وهو قيد يخرج به البكار سواء تلاصقت أولا استوت قيمتها أو لا فلا جبر فيها لشدته
 اختلاف الأغراض باختلاف الحال والابنية نعم ان طاب قسمتها غير أعيان بان لم يأخذ كل
 عينا كاملا أجبر الممتنع وخروج بقوله متلاصقة غير هذا لا يجبر فيها وزاد في المنهج هنا قوله
 أعيان فان زالت الشركة بالقسمة اه أي بان يأخذ كل واحد عينا كاملا لا بعض عين واحتراز
 بزوال الشركة عما لو بقيت وان أخذ كل منهما عينا كاملا كذلكه ذكرا كين بين اثنين فانه إذا
 أخذ كل عينا بقيت عين مشتركة بينهما (قوله أقله اختلاف) لم يقل اعدم الاختلاف لانه
 موجود لكنه لا يراد في شرح المنهج خاتمة لوترافعه والى قاض في قسمة ملك بلا بدنة لم يجبرهم
 وان لم يكن لهم منازع اه أي لانه ربما لم يكن لهم استحقاق فاذا أجبرهم وظهر لهم منازع بعد
 ذلك ينعونه ويتعللون بقسمة القاض بينهم فلا بد أن يقيموا بينة بملكهم ولو رجلا و امرأتين
 أو رجلا وعينا وكذا لا يجيب الشر كاه اذا طاب واقسمة ثلثي بطلت قسمة بالكلية كوهو قنوب

مطلقا) كضائقتين مصرية
 وشامية وعبيد تركي
 وهندي وركبي وثياب
 ابريسم وكان وقطن لينة
 اختلاف الأغراض في
 ذلك (ولا صنف) مع
 صنفه) كدارين (على أن
 يكون كل منهما مال واحد)
 لشدته اختلاف الأغراض
 باختلاف الحال والابنية
 (الا في منقول نوع) لم
 يختلف كعبيد وثياب من
 نوع متساوية القيمة (و) في
 (نحوه) ككين صغار
 متلاصقة) فتقسم كذلك
 جبر القسمة اختلاف
 الأغراض في ذلك وقولي
 ونحوه إلى آخره من زيادتي
 بل كلام الاصملي يقتضي
 أنه لا يجبر فيه

نفسين فيهم من قسمته فان نقص نفعه أو بطل نفعه المقصود لم ينفعهم ولم يجزهم

• (باب الشهادات) •

بوجه الاختلاف أنواعها وسميت بذلك لوجودها في أشهد فيها أو قدمت على الدعوى لسبقها لها في التحمل وإن كانت بعد في الاداء فلم ينظر لذلك (قوله جمع شهادة) مصدر شهد من باب سلم ومعناها لغة الخبر القاطع ونحو ما ذكره بقوله وهي اخبار رأى عند الحاكم أو محكم عن شيء سواء كان هلال رمضان أو غيره فهذا التعريف أولى من تعريفها بأنها اخبار يصدق للغير على الغير فخرج الاقرار والدعوى لان الاول اخبار يصدق للغير عليه والدعوى عكسه (قوله بافظ خاص) وهو لفظ أشهد فلا يكتفي غيره ولو بعينه كاعلم أو أتقن أو أرى لان فيها نوع تعدد بدليل توقف الاسلام على هذا اللفظ ويؤخذ من هذا التعريف الاركان الخمسة (قوله ليس لك) هو خطاب للمدعى أي ليس لك في اثبات حقلك أو في فصل الخصومة الاشهاد أو عينه أي عين المدعى عليه ان لم يكن لك شاهد فليس لك عليه الا اليمين ولا تستحق عنده شيء اذا ادعى عليه ما لم يرد بكون اليمين للمدعى أنه يستحقها على المدعى عليه وأولى كلامه مانعة خلو تجوز الجمع والافتقار بجمع الشاهد واليمين فيما لو قال المدعى ليس معي بيعة فخاف المدعى عليه ثم أقام المدعى البيعة لاظهار كذبه فانتم انقبل ويلحق بالشاهد ويمين المدعى حكم الخاصكم بعلمه كما مر (قوله وهي) أي الشهادات أنواع أي سبعة بحسب ما قبل فيه وهو المشهود به (قوله وهو في رؤية هلال رمضان) لو قال كروية الخ لكان أولى وأعم اذ مثله هلال ذي الحجة بالنسبة للوقوف وشوال للأحرام بالحج وشهر رندرموم ومثله أيضا خرص العنب والرطب فيكني خاخص واحد واللوث بنبت واحد وكذا القسمة على ما حر وكذا مات وشهد عدل أنه أسلم قبل موته فيحكم بشهادته بالنسبة للصلاة عليه وتوابعها وان لم يحكم بها بالنسبة للارث والحرمات وكما لو أخبر المعين الثقة بامتناع الخصم المتعزز بغيره الحاكم بقوله ويجاب عن الحصر المذكور بان مراده ما يتوقف الحكم به على دعوى صحيحة وذلك خاص بهلال رمضان دون غيره مما ذكرناه (قوله) (قوله) (أخبرت النبي الخ) أي بافظ الشهادة خلافا لابن أبي الدم كما مر (قوله شاهد ويمين) أي أو رجلان أو رجل وامرأتان كما يذكره وهل القضاء بالشاهد واليمين معاً أو بالشاهد فقط واليمين مؤكدة أو بالعكس اقوال أصحها أولها وتظهر فائدة الخلاف فيما لو رجع الشاهد على الاول بغير النصف وعلى الثاني الكل وعلى الثالث لا شيء (قوله أو ما) أي شيء قصدت به أي منه من عقد مالي كببيع ومنه الحوالة لانها بيع دين بدين أو فسخ كاتالة أو حن مالي كضمان وخيار وأجل وشفعة ووطء شبهة لأجل المهر ولو قال وما قصدت منه لكان أظهر كما عرفت وما يشبه بشاهد ويمين الاقرار بالمال كما ذكره في شرح الروض لان المقصود منه المال (قوله كعيب امرأة) أي من برص ونحوه كزرق وقرن وجرح على فرج ان كان الشاهد عالماً بالطب سره كانت أو أمة خلافاً للبعوى (قوله تحت ثوبها) المراد به ما لا يظهر منها غالباً وهو ما بين السرة والركبة في الامة وما هدا الوجه واليدين في الحرة وان كان في ظهرها وان لم يكن تحت الازار وخرج به ما لو كان في الوجه واليدين من الحرة فلا بد في ثبوتها ان يقصد به مال من رجلين وكذا فيما يبدو عند مهنة الامة اذا قصد به فسخ النكاح مثلاً أما اذا قصد به الرد بالعيب فيثبت برجل

وامرأتين

(هي) جمع شهادة وهي اخبار عن شيء بافظ خاص والاصل فيها آيات كآية ولا تكفروا بالشهادة واخبار كغير العيصين ليس لك الا شاهدان أو عينه أو أركانها شاهد ومشهود له ومشهود عليه ومشهود به وصيغة وكالاته لم يماين وهي (أنواع بحسب ما قبل فيه) الاول (شاهد) وهو (في رؤية هلال رمضان) قال ابن عمر أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم اني رأيته فصام وأمر الناس بصيامه رواه أبو داود وابن حبان وقال صحيح الاسناد على شرط مسلم (و) الثاني (شاهد ويمين في الاموال) أو ما قصدت به روى مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين زاد الشافعي في الاموال (و) الثالث (شاهد وامرأتان فيها) أي في الاموال (وفيما لا يراه الرجال غالباً) كعيب امرأه تحت ثوبها أو بكتارة

(قوله وكذا فيما يبدو عند الخ) مقتضى نفسه مالا يظهر غالباً بما بين السرة والركبة أن ما يظهر غالباً هو شاهد ذلك لا خصوص ما يبدو عند المهنة

وامرأتين ورجل وعين اذا قصد منه حينئذ المال (قوله وولادة) أي وحمل وقوله وحيض أي
 انعسر اطلاع الرجل عليه أي لان الدم وان شوهد يحتمل أنه استجاضة وهذا ما سرح به النووي
 في أصل الروضة ونقله في فتاويه عن ابن الصباغ وصوبه بعضهم خلافا لما في الروضة كما صاها
 في كتاب الطلاق من تعدد اقامة البيعة عليه ورجح بعضهم ما هنا وحمل ما في الطلاق من التعذر
 على التعسر قال م ر اذ كثيرا ما يطلق التعذر ويراد به التعسر اه (قوله فان لم يكونا رجلاين)
 أي ان لم ترغبوا في اقامة الرجلين وليس المراد أنه لا يكفي الرجل والمرأتان الا عند تعذر الرجلين
 (قوله في غير الزنا) من الغير المذكور وطء الشبهة اذا قصد بالعدوى به اثبات النسب ومقدمات
 الزنا كقبوله ومعاقبة والاقرار به أما اذا قصد بالعدوى بوطء الشبهة المال أو شهديه حسيمة
 فيثبت بما يثبت به المال اه (قوله وغير ما في معناه) وهو الاواط واتيان ابهاتم وغيره مما يأتي
 والحاصل أن الاقسام خمسة أحدها ما يقبل فيه عدل واحد كزنية هلال رمضان وثانيها ما لا
 يثبت الا بأربعة مذكور وهو الزنا وما في معناه وثالثها ما يثبت برجلين أو رجلا وامرأتين أو
 رجل وعين وهو المال وما يقصد منه المال ورابعها ما لا يقبل فيه الا رجلان وهو العقوبة
 ولولا أدنى كشرب وقذف وما يطلع عليه الرجال غالبا كذكاخ وطلاق وخامسها ما يقبل فيه
 محض النساء وهو ما لا يطلع عليه الرجال كالولادة (قوله في صور تقدمت في الايمان) وهي سبعة
 كالدعوى على الميت والغائب ونحو ذلك (قوله وتقدمت أمثله) أي قريبا وهي قوله كعيب
 امرأة تحت ثوب الخ (قوله مضت السنة) أي استمرت بانه أي على أنه الخ أو تفرقت على هذا
 الوجه أو حكمت ونسبة الحكم اليها مجاز والسنة الطريقة أي شريعة النبي صلى الله عليه
 وسلم وهي الاحكام الشرعية لا مقابل الفرض (قوله أربعة رجال) يشهدون أنهم رأوه أدخل
 مكانا محتارا مشقة أو قدرها من فاقد هافرجهما ولا بد من تعينهما كهذه أو فلانة على وجه الزنا
 أو نحوه كأن يقول على وجه محرم وان لم يقل بمثل في مكحلة ثم يندب ذلك ولا يشترط ذكر زمان
 الزنا ومكانه حيث لم يذكر أحدهم والاوجب سؤال باقهم لاحتمال وقوع تناقض يستقط
 شهادتهم ولو قالوا نعم مدنا النظر لاجل الشهادة قيات شهادتهم لان ذلك صغيرة لا تطلها اه
 أفاده م ر (قوله قوله تعالى الخ) فلا يثبت الحد أو التعزير بدون الأربعة لهذه الآية ولان
 الزنا أقبح الفواحش وان كان القتل أغلظ منه على الأصح فغلظت الشهادة فيه سترام الله
 تعالى على عباده اه أفاده م ر ونخرج بالحد أو التعزير غير مكسرة قط حصاته وعدالته
 ووقوع طلاق علق بزنا فيثبت برجلين وصورة ذلك أن يقولوا انهم دبناه بقصد سوء أو
 وقوع ما ذكره قوله ما بقصد الخ يني عنهما الحد والفسق لان ذلك يني أن يكون قصدهما
 بذلك الخاق العارية فاندفع ما يقال ان هذا يشكل بما سرح في باب حد القذف من ان شهادة
 مادون الأربعة بالزنا فسقهم وتوجب حدهم (قوله ونحوهما) كوطء شبهة لم يقصد به ما هو أو
 وطء فيه حد أو تعزير كالوطء في الحيض (قوله وان رجعا) أي الشهود دينوع مما سرح الشامل
 لشهادة الاناث الخالص في الضمة تغليب اه قل (قوله قبل الحكم) أي ولو بعد ثبوت
 شهادتهم (قوله لم يحكم بها) أي امتنع عليه حكمه بها وان أعادوها به بذلك لانه لا يدري الخ
 وزوال سبب الحكم كالموطر ما يمنع قبول الشهادة قبله كخوفس أو عداوة أو اتقال المال
 لانه لا يدري

وولادة وحيض اه موم
 قوله تعالى فان لم يكونا
 رجلين فرجل وامرأتان
 والخمسة كالأمرأة وتعبري
 بما ذكر أولي مما عبر به
 (و) الرابع (شاهدان في
 غير زنا) وغير ما في معناه
 اه موم آية واستشهدوا
 شهيدين (و) الخامس
 (شاهدان وعين في صور
 تقدمت في الايمان)
 وتقدم الكلام عليها ثم
 (و) السادس (أربع نسوة
 فيما لا يراه الرجال غالبا)
 وتقدمت أمثله روى
 ابن أبي شيبة عن الزهري
 مضت السنة بانه تجوز
 شهادة النساء فيما لا يطلع
 عليه غيرهن من ولادة
 النساء وعين وحين وقيس
 بذلك غيره مما يشارك في
 والمعنى المذكور وتعبري
 بما ذكر أولي من اقتضاه
 على عيوب النساء
 (و) السابع (أربعة رجال
 في الشهادة بالزنا) قوله
 تعالى والذين يرمون المحصنات
 ثم لم يأتوا بأربعة شهداء
 الآية واتيان البهيمة
 الممتنة ونحوهما كالزنا
 (وان رجعا عن الشهادة
 فان كان رجوعهم قبل
 الحكم لم يحكم) به الحاكم
 لانه لا يدري

المشهود به يارث من المشهود له لا نحو موته أو جرمونه أو غيابه أو ينسقون ويعزرون أن قالوا
 نعم مدنا بالكذب ويحدون أقصد أن كانت شهادتهم بزنا أو ادعوا الغلط ولا فرق بين أن
 يصرح الشاهد بالرجوع أم يقول شهادتي باطلة أو لا شهادتي على فلان أو هي منقوضة أو
 منقوضة وكذا لو قال فسختها أو رددتها أو بطلت على الوجه ولو قال للحاكم توقف عن الحكم
 وجب توقفه فإن قال له أقض قضى لعدم تحقق رجوعه نعم إن كان عاميا وجب سؤاله عن سبب
 توقفه (قوله أصدق في الأول) وهو الشهادة أم في الثاني وهو الرجوع (قوله فلا يني) الأول
 أن يقول فلم يني لأن المقصود نفي بقاء ظن الصدق الذي أوجبته الشهادة وهو ماض متقدم
 على الرجوع لأنني بقاءته في المستقبل بعد الرجوع ~~كذا أفاده~~ قل وقد يقال إن كلام
 الشارح مستقيم لأن فرض المسئلة أن الرجوع قبل الحكم ويستلزم بقاء ظن الصدق من
 وقت الشهادة إلى وقت الحكم فيرجعهم ينفى بقاء ظن الصدق في المستقبل قبل الحكم فيمتنع
 إيقاع الحكم لتدبيره كما صرح (قوله وبعد استيفاء الحق) قبله لأجل قوله غرموا الحق فإن كان
 قبل الاستيفاء امتنع استيفاء العقوبة ولو لا آدمي كدزنا وشرب وقود وحده قد فسد لانه ان سقط
 بالشبهة والرجوع شبهة بخلاف المال فيستوفي أن لم يكن استوفى لانه ليس بمباينة سقط بالشبهة
 حتى يتأثر بالرجوع والحاصل أنهم إن رجعوا بعد الحكم وقبل استيفاء الحق فإن كان الحق مالا
 استوفى أو عقوبة فلا سواء كانت لله تعالى كدزنا أو لا آدمي كدزنا وكان الأولى أن يقول بدل
 قوله وبعد استيفاء الحق وبعد العمل بقتضاه لأن في كون الحرية مستوفاة بعد الإكراه (قوله
 في الطلاق البائن) وبغرمون فيه مهر المثل ولو قبل الوطأ أو بعد إبراء الزوجة وزوجها عن المهر
 نظر إلى بدل البضع المغفوت بالشهادة إذ النظر في الاتفاق إلى المتلف لا إلى ما قام به على المستحق
 سواء دفع الزوج إليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يفرمون قبل دفعه لأن الحيولة هنا قد
 تحققت وخرج بالبائن الرجعي فلا غرم فيه عليهم إذ لم يفتوا شيئا فإن لم يرجع حتى انقضت العدة
 غرموا كما في البائن اه أفاده في شرح المنهج أي وتمكنه من الرجعة لا يسقط حقه لأن الامتناع
 من تدارك ما تعرض بجنبته الغيرة لا يسقط الضمان كالأجرح شاة غيره فلم يذبحها ماله كهمامع
 القسكن منه حتى ماتت اه أفاده الزيادة (قوله والعق) نعم لو شهدا ثلثان على إقرار سيد الأمة
 بإبلاها وحكم به ثم رجعا عن شهادتهما لم يفر ما شيا لأن الملك باق فيها ولم يفتوا بالسلطنة البيع
 ولا قيمة لها إنا نقرر ادعوا وليس كتابا العبد من يد غاصبه فإنه في ضمان يده حتى يعود إلى مستحقه فإن
 مات السيد غرما قيمته للأوارث لأن هذه الشهادة لا تنقطع عن الشهادة بتعليق العقق ولو شهدا
 بتعليقه فوجدت الصفة وحكم بعققه ثم رجعا غرما اه (قوله والمال) فيفرمون بدله من مثل
 في المثل وفيه وقت الحكم في المتقوم على المعقروا قالوا أخطأنا لحصول الحيولة بشهادتهم
 ويوزع عليهم بالسوية بينهم عند انحادنوعهم فان اختلف كما مر أتبر رجعا مع رجل فعليه ما
 نصف على كل منهم ما ربح لأنهم ما نصف الحجة وعلى الرجل النصف الباقي وعلى الرجل إذا رجع مع
 أربع نسوة في نحو رضاع مما يثبت ببعضهن ثلث وعليهن ثلثان إذ كل ثلثين بمنزلة رجل فإن
 رجع هو أو ثلثان فلا غرم على الرابع بقاء الحجة وعليه إذا رجع مع أربع في مال نصف وعليهن
 نصف فإن رجع منهن ثلثان فلا غرم عليهم بقاء الحجة وإذا رجع بعض النهم ودوبقى منهم نصاب

أصـدق في الأول أم في
 الثاني فلا يني ظن الصدق
 فيما (أو) كان (بعده)
 وبعد استيفاء الحق (غرموا)
 للمثـ هو وعليه (في)
 الطلاق البائن (والعق)
 والمال وغيرها

فلا غرم على الراجع لبقاء الحجبة عن بقاء أو بقاء منهم دون غرم الراجع القسط سواء أزيد الشهود عليه كسلاثة رجوع منهم اثنان أم لا كائين رجوع أحدهما بغير غرم الراجع فيه - ما النصف لبقاء نصف الحجبة (قوله المحرم) بكسر الراء اسم فاعل كالا يخفى (قوله كأن قالوا أخطأنا الخ) ويلزمهم حينئذ دية مخففة في مالهم إن لم تصدقهم العاقلة والأفعلى العاقلة فإن قالوا اتعمدنا شهادة الزور وعلمنا أنه يقتل بقولنا الزمهم قودان جهل الولي تعمدهم والأفالقود عليه فقط فإن آل الأمر إلى الدية وجبت دية مغلطة كما هو معلوم مما مر فإن لم يقولوا وعلمنا أنه يقتل بقولنا بان قالوا لم تعلم ذلك فإن كانوا ممن لا يخفى عليه ذلك فلا اعتبار بقولهم والابان قرب عهدهم بالاسلام أو نشوا بعدد عن العلماء فثبت به عمد ولو قال ولي القاتل أنا أعلم كذبهم في رجوعهم وإن ورد في وقوع منه ما شهدوا به فلا نفي عليهم كالأصل صدقهم المشهور به بالمسال على الرجوع فلا غرم عليهم ويرد ما أخذ منهم ويلزم شهود الزنا إذا رجعوا أحد القذف ثم يقتلون وقول قل ثم الرجم لمن كان فيهم محصنا اه ليس في محله لأنه لا معنى لاعتبار الاحصان هنا فلا يرجعون بل يقتلون لتسببهم في القتل (قوله بشرط الشاهد الخ) هذه الشرط تعتبر عند التحمل والاداء في الشكاح وعند الاداء فقط في غيره ويرجع أقول الشاهد في الاسلام لا في الحرية وذكروا من الشرط سبعة بعضها في الأقوال وبعضها في الأفعال كما يعلم من الشارح (قوله حرية) أى معلومة لا ظاهرة بدارا لحراريتها أكثر ولا مستورة كدارا ستوى فيها الفرقان وكذا يقال في الاسلام اه قل (قوله وعدالة) بعدم ارتكاب كبيرة أو اصرار على صغيرة ولم تغلب طامعات عمره الغالب على معاصيه وسمى العدل عدلا لا عند آل أحواله فإن كان عدلا عند الناس قاسما عنه - والله قبل في الحق وقودون نحو الشكاح والأقرب في حد الكبيرة انه كل ذنب فيه حد أو وعيد شديد من كتاب أو سنة أو إجماع أو نص امام بالنسبة لمن قلده ومنها ان معين لم يعلم موته على الكفر فإن جهل موته عليه لم يجز اعنه على المعتمد وقبل يجوز لان الظاهر موته عليه فيستحب ذلك والاصرار على الصغيرة لا يصيرها كبيرة حقيقة بل في حكمها كما قاله مر والمراد بالاصرار التكرار حتى لو فعلها مرة لا يكون مصرا وقبل عدم التوبة حتى لو فعلها مرة من غير توبة كان مصرا وقبل هو العزم على المداومة بعد الفعل وقبل التوبة (قوله وبصر) ولو ضعف البصر أو أعور (قوله وممع) ولو بادن واحدة ولو كان يسمعه ثقيل (قوله ونطق) ولو مع عدم صفاء الحروف وقوله ورشد هو داخل في العدالة هكذا قال قل وفيه نظر لان المجبور عليه بسفه الا في ان لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة فهو عدل غير رشيد فلا يلزم من ثبوت العدالة الرشود ولذا صرح به في المنهج وزاده على أصله الذي ذكره العدل الزاده مر على عبارة المنهاج المذكور فيها ما ذكر (قوله ومرواة) بالرفع (قوله فلا تقبل الشهادة ممن يدرى) أى خلافا لابن حنبل وذهب مالك إلى قبول شهادة الصبيان فيما يقع بينهم من الجراحات ونحوها اه ابن شرف (قوله ولا من كافر) ولو على مثله لأنه أخس الفساق وأقوله تعالى واستشهدوا بصدقين من رجالكم وقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم والكافر ليس من رجالنا وليس يعدل وأما خبر لا تقبل شهادة أهل دين على غيرهم الا المسلمون فانهم عدول على أنفسهم وعلى غيرهم - فضعيف وقوله تعالى أو آخران من غيركم معناه من غير عشيرتكم أو منسوخ بقوله تعالى

كل رضاء الله - ثم واللعان
والفسخ بالعيب والقتل
كان قالوا أخطأنا في شهادةتنا
لنفويتهم - ثم عليه - محقه
(وشرط الشاهد حرية
وعدالة وبصرو ومع ونطق
ورشد وعدم تغفل ومرواة)
وهي التخلق بخلق امثاله
في زمانه ومكانه وعدم اتهام
كما يعلم مما يأتي فلا تقبل
الشهادة ممن يدرى ولا من
كافر

وأشهد وأدوى عدل منكم ولو جهل الحماكم اسلام الشاهد كان له أن يعقد قوله بخلاف ما لو
 جهل حريته فلا يرجع لقوله بل يبحث عنها اه أفاده مـ بزيادة (قوله وفاسق) لقوله تعالى
 وأشهد وأدوى عدل منكم وقوله من ترضون من الشهاد وهو ليس بعدل وليس لنا فاسق تقبل
 شهادته الاشارب الفبيد الحنقي فانه فاسق عندنا وتقبل شهادته وقبل تجوز شهادته الامثل
 فالامثل اذا علم النسق لاضرورة (قوله ولا من أعى) وكذا في ظلة كما قررته شيخنا عظمية (قوله
 في الاقوال) كبيع ونكاح واقراء وخروجهم بالافعال كالاتلافات وغيرها مما طرقة البصر
 (قوله ولا من أنرس) وان فهم اشارته كل أحد اذا لا تلجئ عن احكام فلا بعدد شهادته بها كما
 لا يثبت بها فمما لو حلف على عدم الكلام ولا تبطل صلاته فمما لا غيبة في هذه الابواب
 الثلاثة ومعتبر في غيرها كما مر (قوله ولا من يحجور عليه) أي شرعا وان لم يحجور عليه حسا كأن
 بلغ غير مصلح لما له ودينه ولم يحجور عليه القاضي قال مـ وما اعتراض به من أنه لا حاجة لذكره اذ
 هو اما ناقص عقل أو فاسق فمما يغني عنه رد بأن نقص عقله لا يؤدي الى تسميته مجنونا لانه
 مكلف اه وهو يؤيد ما قدمناه في الرد على قل (قوله ولا من مغفل لا يضبط) لانه لا يوثق
 بقوله فلا بد أن يكون الشاهد متيقظا ومن التيقظ ضبط ألتاظ المذهب ودعليه بجور وفهام غير
 زيادة ولا نقص ومن ثم كان المنجبه عدم جواز الشهادة بالمعنى ولا يناس بل رواية الضميمة وان
 المدارج على عقيدة الحماكم والشاهد قد يحذف أو يغيب ما لا يؤثر عند نفسه ويؤثر عند
 الحماكم ثم يقرب القول بجواز التعبير بأحد المترادفين عن الآخر عند عدم الإيهام كالقوال
 أحد الشاهدين وكما وقال الآخر فوض اليه أو تأبى ولو شهد له واحد بالف وآخر بغيره ثبت
 الالف وله الحلف مع الشاهد بالالف الزائد ولو أخبر الشاهد عدل بما ينافي شهادته جازله اعتقاده
 ان غلب على ظنه صدقه والافلا ومن شهد باقرار مع علمه باطننا بما يخالفه لزمه الاخبار به اه
 ملخصا من مـ (قوله لا يضبط) أي أصلا أو غالبا أو على السواء بخلاف من لا يضبط نادرا ولا
 يقدح الغلط لا يبرلان أحد من الناس لا يسلم منه (قوله ولا من عادم مروءة) بضم الميم أمصح
 من فقهها وهي نوثق الادناس عرفا لانهم لا تضبط بل يختلف باختلاف الأشخاص والاحوال
 والاما كن بخلاف العدالة فانه مأمور بوضعه في النفس لا تغيب بعروض منافع لها فلا يحتاج
 في ضبطها الى العرف ويجوز تعاطي حارم المروءة الا اذا تعديت عليه الشهادة فيحرم عليه
 تعاطيه وقد فقدت المروءة الآن الامن القليل من الناس قال بعضهم

مررت على المروءة وهي تبكي * فقلت علام تنتحب الفتاة

فقالت كيف لأبكي وأهلي * جميعا دون خالق اقمه ما نوا

(قوله كغير) بالكاف أوله أو باللام ذهبتان والمعنى على اثنائية أن عدم المروءة شرط لغير سوق
 الخ والسوق بضم السين وسكون الواو نسبة للسوق المعروف (قوله في سوق) متعلق بأكل
 وما عطف عليه وكشف الرأس كشف البدن (قوله بلا عذر) خرج به ما لو غلبه جوع أو
 عطش واضطر الى ذلك وما لو كان صائما وقصد المبادرة لسمه الفاعل وهذا كله اذا أكل أو شرب
 خارج الحانوت أمالو كان فيه وكان مستترا بحيث لا ينظره غيره فلا يضره ذلك (قوله ولكن
 أكثر من حكميات الخ) أي سواء فعل ذلك لطلب دينيا فحصل له من الحاضر ين أو لجرد

والفاسق ولا من أعى
 مواضع ثانی فی باب احکام
 الاعی ولا من أنرس فی
 الاقوال ولا من أنرس ولا
 من يحجور عليه بفسقه
 وصبار جنسون ولا من
 مغفل لا يضبط ولا من عادم
 مروءة كغيره سوقی اكل
 أو شرب أو مشى مكشوف
 الرأس في سوق بلا عذر
 وكن أكثر من حكميات
 مضحكة بين الناس وذكر
 السمع والنطق من زيادتي

المباشرة لغير من تكلم بالكلمة ليضحك بها اجلسا بهم وى بها في النار سبعين خريفاً أي عاملاً من
اطلاق الجزاء واردة الكل وما أحسن قول بعضهم

قد رمينا من الزمان بسهم • قدم النذل والكريم ناخر
مات من عاش بالفضيلة جوعاً • وحظى من بقوداً وبتمه مضر

وخرج بالاكثار القليل فلهذا يحرم المروءة ولا بد أن يقصد ضحك الجالسين فإن لم يقصد ذلك لكون
ذلك طبعه لم يعد خارماً لمرؤءة كما وقع لبعض الصحابة ولا بد أيضاً أن تكون الحكايات كاذبة
فإن كانت صادقة لم يضر وكالا كثارها ذكر ما لو فعل خيالاً مضحكة بحيث يصير ذلك عادة له كما
ينبغي له سلة الناس وكذا اكثارها بـ شطرنج أو غناء أو سماعه أو رقص بخلاف قبل ذلك
ومن خاتم المروءة تقبيل حليته من زوجه أو أمة بحضوره الناس الذين يستحي منهم في ذلك ولو
أدله جلالتهم على المعقود أو ما تقبيل ابن عمر جارية فقد من الجواب عنه ومنه أيضاً حرفة ذئبة
بأنهم من كبحهم وكس ودبغ عن لا تليق به لاشعارها بالنسبة بخلاف تعبير الأصل فإنه لا يخرج
آثاره (قوله وقولي ورشد أولي) أي لأنه يخرج محجوراً بالسفاهة بخلاف تعبير الأصل فإنه لا يخرج
(قوله ويجوز الشهادة الخ) أشار بذلك للحكمة من الشاهد وأدائها (قوله المقبولة) خرج غيرها
كشهادة فاسق أو بعض أو سيد أو رقيق أو عدو فلا يصح تحمل الشهادة عن ذكر وكذا لا يصح
تحمل النساء وإن كانت الشهادتي ولدناً ورضاعاً لأن الشهادة الزرع تثبت شهادة الأصل وهي
مما يطالع عليه لرجل غالباً لا ما يشهد به الأصل فلو كان الأصل نساء وأشهدن رجلاً أصح وإن لم
يثبت المثل ودبه بالرجال كعيبوب النساء (قوله في غير عقوبة الله تعالى) كذا في ناس من شرب خمر وسرفة
وقوله واحصان أي لا يتحمل الشهادة بالاحصان إن ثبت زنا واستحق الرجم وقوله كعدة من مال
لغير وهو الذي تجوز فيه الشهادة على الشهادة (قوله لأن الأصل) أي الذي يتحمل الشهادة
أولاً فلهذا عذر لغيره من ويجوز للفرع أيضاً أن يشهد على شهادته بشرط تعدد الأصلين (قوله
وذكرت في شرح الأصل الخ) وكيفيته فحماها بأحد أمور ثلاثة إما باستمرارها بالرأى من الرعاية
وهي الحفظ والضبط بأن يقول له أنا شاهد على فلان بكذا وأشهدك أو أشهدك أو أشهدك على
شهادتي به وإما بأن يسمعه يشهد عندكما أو يحكم أن الله لا رضى على فلان كذا فلهذا رضى على
شهادته وإن لم يستمرعه وإما بأن يسمعه بين سبب الشهادة كأن شهد أن فلان على فلان أنا
بقرض أو بيع فلهذا سمع الشهادة على شهادته وإن لم يستمرعه ولم يشهد عندكما كالاتفاق أو قال
الوعد أو اتساعه مع الاستناد إلى السبب ويجب على الفرع عند الادعاء بيان جهة التحمل من
أحد الأمور الثلاثة المذكورة فإن استمرع الأصل قال أشهد أن فلاناً شهد أن فلاناً على
فلان كذا أو أشهدني على شهادته وإن لم يستمرعه بين أنا شهد عندكما أو أنه أشهد المشهود به
إلى سببه نعم إن وثق السامع به لم يجب البيان بشرط قبول شهادة الفرع تعسر شهادة الأصل
بموت أو نحو مرض أو غيبة فوق سبب العدوى واشتد كذا الشرع أصله أي يسمعه وإن كان
عدلاً لا احتمال جارح عند القاضي وأن لا يخرج الأصل عن صحة شهادته فإن حدث به عداوة
أو فسق برقة أو غيرهما لم يشهد الفرع ولو زالت هذه الموانع احتج لتحمل جديد أو ملخصاً
من المنهج ونشرحه (قوله أما في عقوبة الله تعالى الخ) أي بالنظر إلى اثباتها كالأولهم وأربعة بنينا

وقولي ورشد أولي من قوله
والبلوغ والعقل (وتجوز
الشهادة على الشهادة)
المقبولة (في غير عقوبة الله
تعالى واحصان) كعدة
وفسخ وفود وحل فذوق
لعموم قوله تعالى وأشهدوا
ذوي عدل منكم وللحاجة
إلى إيمان الأصل قد ينعذر
وذكرت في شرح الأصل
كيفية تحمّلها بشرط
قبولها أما في عقوبة الله
تعالى وفي الاحصان فلا
يجوز لأن حقه تعالى
المشروط فيه الاحصان

في الجملة متبني على المساهلة
وحق الاكدي متبني على
المضابفة وذكر الاحصان
من زيادتي وتعبيري بالعقوبة
أولى من تعبيره بالحدود
(ولا يشترط لكل من
الاصليين شاهدان بل يكفي
اشتان) يشهدان على
شهادة كل منهما كالوشهدا
على مقرين ولا يكفي واحد
لهذا واحد لا آخر (ولا
تقبل شهادة سيد لرفيقه)
ولو مكاتب (ولا أمل لفرعه
ولا عكسه) كشهادة نفسه
(وتقبل شهادة كل منهما
على الآخر - حتى) شهادة
فرعين (على الاب بطلاق
ضرة أمه - ما أوقدتها)
لاستفناء التهمة (وتقبل
شهادة أحد الزوجين
للاخر) شهادة (الاخ
لاخيه) لذلك (ومن ردت
شهادته يعني) كرق وكفر
ظاهرا (وزال فأعادها
قبيل) لاستفناء التهمة (الا
من يتم) كالفساق والسيد
والعدو وعادم المروءة فلا
تقبل شهادته لانه يسعي في
دفع عار الرذيل السابق وتعبير
عن يتم أولى من تعبيره
بالفساق (واذا تعارضت
بينتان تساقتا) فلا داعي
كل من اثنين عينان يدان

شخص ثم أراد أربعة أن يشهدوا على شهادتهم لا قبل اثبات العقوبة فانه لا يصح أما بالنظر الى
درهما كالوشهدا على شهادة آخرين ان الحاكم قد فلا نفاها تقبل (قوله في الجملة) يصح تعلقه
بحق أي حق الله في الجملة من حيث كون الزنا فيه التجري والاقدام على ما حرمة الله تعالى وفيه
اختلاط الانساب ففي حد الزنا منه لاحقان لان به يرتفع التجري المذكور ويرتفع اختلاط
الانساب وقول الشوري ان الزنا فيه حقان فيه تساهل لان الحقين في حده كما علمت لافي نفسه
وأبضا فلا حصان شرط في حده لافي نفسه ويصح تعلقه بالمشروط أي المشروط فيه الاحصان
في الجملة أي في بعض الأمور وهو ما اذا كان رجلا دون ما اذا كان جلد اوليا كان الاحصان
شرطا في الرجوع لم تقبل الشهادة على الشهادة فيه لانه يشبهه - حقوف الله تعالى الهضمة (قوله ولا
يشترط لكل من الاصليين) أي المتحصنين للشهادة ابتداء (قوله كالوشهدا على مقرين) أي
شخصين مقرين بحق لا آخر (قوله ولا عكسه) أي عكس شهادة الاصل للفرع وهو شهادة الفرع
للاصل وليس العكس المذكور راجعا أيضا لقوله شهادة سيد لرفيقه لانه يصير المعنى ولا رقيق
السيد مع أن الرقيق لا تقبل شهادته لانه لا سيده ولا غيره (قوله كشهادة نفسه) راجع لقوله
ولا أصل الخ أي قيدا سهلي ما لو ادعى بحق وشهد به نعم يستثنى من ذلك ما لو أحال انسان آخر يدين
له فأنكر المحال عليه فشهد المحسب به فان شهادته تقبل وهو استثناء ضروري لان الحق انتقل
للمعتال (قوله وتقبل شهادة كل منهما على الآخر) أي ان لم يكن بينهما عداوة ولا فلا تقبل
شهادته عليه ولاله على الراجح (قوله بطلاق ضرة أمهما) ومورنه أن تكون الضرة هي
المدعية بان ادعت أن زوجها طلقها أو أقامت ولديه يشهدان أو يشهد بذلك حصة من غير سبق
دعوى فان كان المدعي الاب لاسقاط نفقة ونحوها لم تقبل شهادتهما اللهم وكذا لو ادعته
أمه - ما كما قاله مر (قوله وتقبل شهادة أحد الزوجين الخ) نعم لو شهد الزوج أن فلا نفاذ
زوجته لم تقبل على الزوج اه أفاده في شرح المنهج (قوله لذلك) في بعض النسخ باللام وهي
ظاهرة وفي بعض بالكاف ولا حاجة لذلك حيث لا الان يجعل الكاف للتعليل بمعنى اللام (قوله
لأي) أي مانع كرق أي وصبا ومبادرة وزوالها بان يطلب ما يسا للشهادة (قوله وكفر ظاهرا)
خرج به الكافر المستر كفره فلا تقبل شهادته المعادة للتهمة لانه حثمه منافق والمنافق لا تقبل
شهادته (قوله والسيد) بان شهد بمكاتبته ثم ادعى النجوم وعنت ثم أعادها السيد ثانيا (قوله فلا
تقبل شهادته) أي الابدان توبة وهي تدم على ماضى بشرط اقلع عنه وعزم أن لا يعود اليه
وخروج عن ظلالة آدمي من مال وغيره فيؤدي الزكاة - تحقها ويرد المصوب ان بقي وبذلك
ان تاف لم تحقه ويمكن مستحق القودود حد القذف من الاستيفاء ويعبر عنه منه المستحق وما هو
حد الله تعالى كزنا وشرب مسكران لم يظهر عليه أحد فله أن يظهره ويقربه ليستوفي عنه وله أن
يستمر على نفسه وهو الأفضل وان ظهر فأتى السترة في الحاكم ويقربه ليستوفي منه وبشرط قول
في محذور قولي كقوله في القذف قرفي باطل وأنا نادى عليه ولا أعود اليه وبشرط استبراء سنة
في محذور قولي وشهادة زور وقذف ايذا وكذا في حارم المروءة كالاكل في السوق (قوله واذا
تعارضت بينتان) بان لم تؤرخا بتاريخين مختلفين بان أطلقنا أو أرختا بتاريخ واحد أو أطلقت
احداهما وأرخت الاخرى (قوله في يدان) فلو كانت يدهما أو لا يدهما أحد كما قارأ ومنع

بطريق بعيد عنهما ففيهما اذ ليس أحدهما أولى بهما من الآخر أو كانت يدا أحدهما
ويسمى الداخل رجحت يمينته وإن تأخر تاريخها أو كانت شاهداً أو عينا وبينه الخارج شاهدين
أو لم تبين سبب الملك من شراء أو غيره ترجيحاً ليمينته بوضع يده - هذا إن أقامها بعد بينة الخارج
ولو قبل تعديلها بخلاف ما لو أقامها قبلها فلا يثبت بها لأن الأصل في جانبه اليقين فلا يعدل عنها
مادامت كافية فإذا أقام الخارج يمينته استحق نزاع العيين منه فيحتاج حينئذ إلى إقامة البينة
لترفع بينة الخارج فلواز يثبت يده عن أحسأ وحكاماً بحكم عليه بذلك وإن لم تنزع منه ثم أقام
بينته بملكه وأسندت الملك إلى ما قيل أزلة يده - سمعت وقدمت وإن لم يثبت يمينته على المقعد
لأن يده أثبتت عدم الحجة فان ظهرت حكمهم بوقتقض الأول (قوله لم يقرأ الخ) فإن أقربها
لأحدهما أقوى له أو لها قسمت بينهما (قوله تناقض موجبهما) بفتح الجيم وهو الملك ويرجع في
كل من الداخل والخارج بشاهدين وبشاهد وامرأتين لأحدهما على شاهد وعين للآخر
إلا أن كان مع الشاهد والعين يدقترج كما مر لا بزيادة شهود ولا برجلين على رجل وامرأتين
ولا بينة مؤرخة على بينة مطلقة كما مر ويرجع بتاريخ سابق فلو شهدت بينة لواحد من
سنة إلى الآن وبينة أخرى لآخر بثلث من أكثر من سنة إلى الآن كسنتين والعين يدهما
أو يد غيرهما أو لا يدا أحد كما علم مما مر رجحت بينة الأكثر لأن الأخرى لا تعارضها فيه وأعلم أن
تحمل الشهادة وكاتب الصك أي الورقة فرض كفاية في كل تصرف مالي أو غيره كبيع وفكاح
وطلاق وإقرار ولا يلزم الشاهد كتابة الصك إلا بأجرة وله بعد كتابته حسمه عنده لأجلها وله
أخذ أجرة التحمل وإن تعين عليه لأن فيه كاشفة مشي أو نحوه لا لاداء وإن لم يتعين عليه لأنه
فرض عليه فلا يستحق عليه عوضاً ولأنه كلام يسير لا أجرة مثله وفارق التحمل بأن الأخذ
للاداء يورث تهمة قوية مع أن فرضه يسير لا تفوت به منفعة متقومة بخلاف التحمل نعم إن دعى
من مسافة عدوى فأكثر منه نفقة الطريق وأجرة الركوب وإن لم يركب أو كان له سبب عطل
عنه فيما أخذ قدر ما يحصل له في ذلك الزمن ومثل هذا المقتضى فلا يأخذ بغير رضا ما زاد على أجرة
مثله في ذلك الزمن الذي يصرفه في كتابة الفتوى وللشاهد أن يقول لا أذهب معك إلى فوق
مسافة العدوى إلا بكذا وإن أكثر

• (باب الدعوى والبيانات) •

أفرد الدعوى لأن حقيقة واحدة وإن اختلف المدعى به وجع البيانات لاختلاف أنواعها
لأن المارجل أو رجلان أو أربع نسوة إلى آخر ما مر وتجمع الدعوى على دعاوى بفتح الواو
وكسرهما كتنهوى وفتاوى كذلك والفها للثأيت وجعت بذلك لأن المدعى يدعوه صاحبه إلى
بجلاس الحكم يخرج من دعواه قال بعضهم ومدار الخصومة على خمسة الدعوى والجواب والعين
والتكول والبينة اثنتان منها في جانب المدعى وهما الدعوى والبينة والثلاثة الباقية في جانب
المدعى عليه (قوله لغة الطلب) ومنه قوله تعالى ولهم ما يدعون (قوله عن وجوب) أي ثبوت
حق له أو ما وكاله لأنه يصح التوكيل فيها (قوله على غيره) أي وكان ذلك الغير منكر أو مقر امتنعاً
بخلاف ما إذا لم يكن كذلك فلا فائدة فيها ولا أقال بعضهم هي مطالبة بحق لازم حال عند قاض
على منكر أو مقر تمتنع بشروط وخرج بقوله على غيره الإقرار بأنه أخبر بحق غيره عليه وخرج

لم يقر بانها لأحدهما
وأقام كل منهما بينة بها
سقطت المناقضة موجبها
فيحتاج لكل منهما عينا
• (باب الدعوى والبيانات) •
الدعوى لغة الطلب
وشرعاً أخبار عن وجوب
حق على غيره

أيضا الشهادتان الخبر بحق لا يبره على غيره كما تقدم ذلك (قوله عند حاكم) أي أو يحكمكم أو سيد
أودي شوكه فان كانت عند غيرهم لم تكن دعوى والمدعى من خالف قوله الظاهر والمدعى عليه
من وافقه وقبل الاول هو من اذترك ترك والثاني من اذترك لم يترك (قوله لان بهم يقين)
أي يظهر من البيان أي الظهور وروى معلوم أن تبيين الحق انما هو بعد اداء الشهادة فهم قبل
الاداء ثم يودو بعده ينة وتسميتهم بالشه ودبعد الاداء باعتبار ما كان وينت قبله باعتبار ما يؤول
اليه (قوله في ذلك) أي الدعوى والبيانات فان لفظ دعوى في الحديث دليل على اعتبارها
والبيانة مذكورة سريرا (قوله أخبار) وكذا الكتاب كقوله تعالى واذا دعوا الى الله ورسوله
ليحكم بينهم اذا قرئوا من معروضون (قوله لو يعطى الخ) لو حرف امتناع لامتناع وقوله لا دعوى
ناس هو الجواب ومقتضى قاعدة لو أنه تمتنع لامتناع لاعطاء مع ان مجرد الدعوى ليست
متممة لاحتمال أن يدعى وان لم يعط وحاصل الجواب أنه أطلق الدعوى وأراد الاخذ من باب
اطلاق السبب وارادة المسبب والمعنى لو يعطى الناس بدعواهم لاخذ ناس الخ لكن الاخذ
بممتنع لامتناع الاعطاء (قوله دما رجال) قدم الدماء مع أن الدعوى بالمال أكثر وقوعا لان الدماء
أول ما تقع به المطالبة وبفصل فيه بين المتخمين يوم القيامة وقوله وليكن اليمين استدراكا على
محذوف تقديره فلا يطون بدعواهم المجردة وان كان الخ وبهذا يدفع ما يقال ان لكن
لا تقع الابن ضددين ولم يوجد ذلك هنا والحكمة في كون البيانة على المدعى واليمين على من أنكر
ان جانب المدعى ضعيف لان دعواه خلاف الاصل فكيف الحجية اقوية وهي البيانة بعد ما
عن التهمة وجانب المذكر قوي لموافقة أصل برائة الدمة فاكتفى منه بالحجة الضعيفة وهي
اليمين اقربهم امن التهمة فجعلت الحجية القوية في الجانب الضعيف والضعيفة في الجانب القوي
ليتعادلا والرجال في الحديث وصف طردى لامة فهم له (قوله وروى البيهقي) القصص منها
نكميل الاولى (قوله محال) أي حسا كما مثله أو شرعا كحج في شهر رجب بخلاف المحال عادة
كدعوى على جليل أنه استأجره اشيل الزبل خلافا للامام مالك حيث اشترط المخالطة لئلا
يمثل الفقهاء أهل الفضل بطايعهم وأجيب بان مصلحة المدعى أقوى من دفع مقصده المدعى
عليه بابتدال الاراذل لاداء كبر وتخليفههم فقدمت الاولى على الثانية لقوتها اهـ هكذا قاله
أرباب الحواشي وفيه ان الاول محال بمادة أيضا فواجبه اسناد للحس والاخير للعادة ويمكن
أن يقال ان الاول لما لم يقع تطهيره في الحس ولم يشاهد وقوع مثله أضيف للحس لعدم ادراكه به
وانما لم تصح الدعوى به لانه لم يدع وقوعه قرب من المحال العقلي ولا كذلك الاخير فانه يمكن أن
الجليل يؤجر نفسه لاشيل الزبل بخلاف من عين وقعت عليه كأن حلف انه لا يدان بفعل ذلك
ترويض النفسه مثلا فتلخص ان المحال العادي قبحان مالا يمكن وقوعه في العادة فلا تصح
الدعوى به وما يمكن به فتصح هكذا ظهر ووجبات شيخنا عطية جعل مثال المتن من المحال العادي
وهو يتوى ما قلناه (قوله كمثل) اعترض جمع الكاف ومثل مع أن أحدهم ما يغني عن الآخر
وأجيب بان الكاف لادخال الأفراد الذهنية وممثل لادخال الأفراد الخارجية وبالعكس
كما اجاب بذلك سم في شرح الوردقات (قوله ذهب الوضوء) مثال لاقية مدحتي
لو ادعى قدر من فح أو قول أو نحوهما كان الشخص لا يملك ذلك عادة فلا يصح (قوله

قوله بباطلكم والبيانات
جمع ينة وهي الشهود
نحوها لان بهم يقين الحق
والاصل في ذلك اخبار
الخبير الصريح لو يعطى
الناس بدعواهم لا دعوى
فاس دما رجال رأوا وهم
وليكن اليمين على المدعى
عليه وروى البيهقي باسناد
حسن وليكن البيانة على
المدعى واليمين على من أنكر
(لا تصح دعوى محال
كمثل جبل أحد ذهب أو
فضة ولا دعوى ما أبطله
الشرع

(قوله انه زني) الاولى حذفته
لان له في هذه أن يحلفه
كأذكره الشارح

كمن خر) أو حرلته
عنه (ولا دعوى من)
لا عبارة كصبي ومجنون)
ولا دعوى حربي لأمان له
(واذا سمعت) الدعوى
(فان أقر الخصم بالحق) أو
قامت عليه بينة) به فذلك
(والاحلف) للغير السابق
(الا) في ثلاث مسائل (فما
لوا دعي على صبي بلوغه
فأنكر) فلا يحلف لان
حلفه يثبت صباه وصباه
يطل حلفه نعم الكافر
المسي الذي أنبت وقال
تجهلت الايات يحلف
لسقوط القتل بناء على أن
الايات علامة للبلوغ
(أو ادعي) على حاكم جور
في حكم أو على شاهد كذب
في شهادته لا ارتفاع منزهة ما
عن ذلك (ولا يمين في حد)
لان تائدا بالشبهات (الاقى)
حد (لعان) فلا يكل من
الزوجين أن يلاعن لان
فيه درء الحد (و) الا في حد
(قذف) فلا قذف ان
يحلف المقتوف انه لم يزن
لذلك (والحلف) يكون
(على البت) أي القطع

كمن خر) خرج نفس الحر فسمع الدعوى بها ان كانت محرمة والا فلا (قوله ولا دعوى
من لا عبارة له) مصدرة مضاف لفاعله أي ان الصبي أو المجنون مدع أو ما لو كان كل منهما مدعي
عليه فانهم اتفهم ان كان مع المدعي بينة ويحلف معها كما مر والا فلا تسمع على المعتد وخرج
بهما السفيه فان دعواه صحيحة وفي كلام المصنف إشارة الى شروط الدعوى وهي ستة كما مر
وذكر منها شرطين التكليف وعدم الطرابة وترك أربعة تفصيلها والزامها وتعيين المدعي عليه
وعدم مناقضة الدعوى أخرى وتقدم أيضا ذلك (قوله ولا دعوى حربي) مصدرة مضاف
لفاعله أو مفعوله اذ لا تصح الدعوى منه ولا عليه وقوله لأمان له خرج به ما اذا كان له أمان
بجزية أو هدنة أو أمان مخصوص فتسمع الدعوى عليه ومنه (قوله واذا سمعت) أي بان لم يكن
للمدعي به محال أو وجدت شروطها (قوله والاحلف) بضم المهملة وتشديد اللام لانه لا يعتد
بالحلف الا اذا كان عند حاكم أو محكم وهكذا في جميع العبارات ولا بد من طلب المدعي تحليفه
وتقبل البينة بعد حلفه وان كان المدعي نساها ولا يشترط الاعتذار بغيره على المعقد كما مر
خلافا لما ذكره في المنهيج ولا يعتذر الحالف بغير قيام البينة بكذبه لاحتمال نسائه (قوله فيما
لوا دعي) مبيى لانه موعول ايناسب ما بعده وقوله بلوغه أي لاجل صحة يمينه وشراؤه من لا لزوم
جزية له وقوله فلا يحلف أي يصدق بلايين (قوله المسي) أي الماء والذي أنبت أي وجد نبات
شعر عاتقه الخشن (قوله لسقوط القتل) أما بالنسبة لغيره كالاسترقاق والمان والقداء فبقي
فيه تغيير الامام فيها فان لم يحلف جازة فله قرره شيخنا عطية وخرج بسقوط القتل أيضا بسقوط
الجزية لو كان من أولاد أهل الذمة وطواب فلا تسقط عنه والذرق الاحتياط لحق المسائل في
الحالين (قوله بناء على أن الايات علامة) أي أمارة ظنية لا تفيد اليقين فان بينا على أنه بلوغ
حقيقة فلا يقبل قوله لانه بالغ حينئذ فليس فيه تحليف صبي والمعتد الاول (قوله أو ادعي على
حاكم) أي ولو به دعواه (قوله عن ذلك) أي التحليف أي ان منضم ما لا يناسب التحليف (قوله
ولا يمين في حد) صدوره هذه أي يدعي انه ان على آخر أنه زني أو شرب الخمر أو نحو ذلك فأنكر
المدعي عليه فلا يحلف على نفي ذلك (قوله لانها تدرأ) أنت الضمير الراجع للعدلان به في
العقوبة أو لعوده على الحدود المفهوم من حد وقول بعضهم لان في الحد الجنس لا وجه له
لانه ليس هنا بل لو قال لانه كافى شرح الاصل لكان أولى (قوله انه لم يزن) فان حلف المقتوف
حد القاذف وان لم يحلف فان حلف القاذف لم يحد واحد منهما والا حد في حد القاذف في
صورتين (قوله لذلك) أي لان فيه درء الحد (قوله والحلف الخ) راجع لقوله والاحلف وحاصل
ما ذكرناه عشرة صور لانه اما أن يحلف على فعله أو فعل موكده أو فعل غيره موكده على كل من
الثلاثة اما أن يكون اثباتا أو نفيا وكل منهما اما محصورا أو غير محصور وأربعة في ثلاثة بانني
عشر ويحلف في أحد عشر منها على البت وفي واحدة عليه أو على نفي العلم (قوله على البت) أي
ولو في الحلف بظن مؤكدا كان يعة دفيه الحالف خطاه أو خط مورثه الثقة وان لم يندكر ويعتبر
في الحلف بنية الحاكم المستهلف للخصم به بطلب الخصم تحليفه فلا يرفع اثم العين الكاذبة
نحو تورية كاستنائه لا يسمعه الحاكم ولو حلف اذ ان ابتداء أو حلفه غير الحاكم أو الحاكم
بغير طاب منه أو بطلاق أو نحوه كمن دعوته واعتبر بنية الحالف وتنفعه التورية وان كانت

سر اما حيث يطل بهما حق المستحق والتوربة كان يقصد به ان اسم رجل وبالاثوب الرجوع
 من ثاب اذا رجع وبالقمة الغشاء والحامل انه يشترط للعين أربعة شروط طلب الخصم
 وتحليف القاضي وموالاتهم ومطابقة الامكار فاذا ادعى عليه عشرة ناكرها قال في حلقه
 والله ليس له على عشرة ولا بعضها فان لم يقبل ولا بعضها لم يصح اذ لا يلزم من ثبوت العشرة ثبوت
 بعضها ولا تنفع التوربة عند الحاكم الا اذا حلقه بنحو طلاق كما علمت وكالحاكم المحكم بخلاف
 غيرهما كالظلمة والعظمة ومن ذلك المشد وشيوخ البلدان والاسواق فتنتفع التوربة
 عندهم سواء كان الحلف بالله أو بالطلاق (قوله في فعل نفسه) كبيع واتلاف وغصب مطاقا
 عن التقييد بما يأتي (قوله لانه يعلم حال نفسه) اي من شأنه ذلك وان صدر منه ذلك الفعل حالة
 جنونه كما اقتضاه اطلاقهم اه مر (قوله وفي فعل مملوك) بان كان المملوك صغيرا أو بهيمة
 وادعى على السيد والمالك بان مملوكه أنف له مالا فلا فرق في المملوك بين الادى والبهمة اه
 عبد البر (قوله نفيًا كان الفعل أو اثباتا) وكل منهما محصورا ولا فيه ذمة غان مصور وساق ثلاثة
 فالجمله أخذ عن غير محلف فيها على البت كما مر والنفي في جانب المدعي عليه كقوله لا تسحق
 عندي كذا والاثبات في جانب المدعي كاستحق عندك كذا (قوله اثباتا) أي سواء كان محصورا
 أو لا نقوله محصورا راجع لقوله نفيًا والمراد بالمحصور المقيدين من أومكان كقوله ما فعلته
 اليوم أو في الدار (قوله أو على نفي العلم) أو لتخريفه وتخيير بين الأمرين كما تقدم (قوله
 السابق) وهو غير نفسه ومملوكه كجواب أبرأني مورثك فيقول والله ما أعلم أن مورثي الخ أو
 والله أن مورثي لم يبرئك (قوله مطلقا) أي غير محصور بان لم يقصد به امر كقوله لا أعلم أن مورثي
 اقترض منك أو أبرأك (قوله فلو منع الخ) وانفع في جواب شرط مقدرة تقديره اذا علمت ما تقدم
 فلو منع الخصم حقه من الدين فله أخذ بنفس حقه حينئذ من غير تقديم دعوى أمالو كان
 الحق عينا فان خشي من أخذه اضررا لشرط الدعوى به اعتد بها ثم أو محكم أو سيد أو ذي
 شوكة والانه أخذها استقلال لا لضرورة وغير العين والدين كقوله وحده قذف ونكاح ورجعة
 وإبلا واهان بشرط فيه الدعوى عندنا ثم أو محكم أو سيد أو ذي شوكة فلا يستقل صاحبه
 باستيفائه نعم لو استعمل المستحق اقود باستيفائه وقع الموقوع وان حرم كما علم ذلك من الجنائيات
 (قوله ويجز عن أخذه منه) بان امتنع من أدائه فان كان غير مجتنب من ذلك طال به فلا يأخذ
 شأله غير مطالبه ولو أخذ لم يملكه ولزمه رده ويضمنه ان تلف عنده اه أفاده في شرح المنهج
 (قوله فله أخذ الخ) وان جاز له الأخذ فعل ما لا يصل للمال الا به كسكر باب ونقب جدار وقطع
 ثوب فلا يضمن ذلك ان كان مملوكا للمدين ولم يعلق به حق لازم كرهن واجارة وله أخذ مال غريم
 غريمه كان يكون لزيد على عمرو دين ولعمرو على بكر مثله فلزيد أن يأخذ من مال بكر ماله على عمرو
 ان لم يظن بمال الغريم وكان غريم الغريم جاحدا أو يضمنها أيضا اه أفاده في المنهج وشرحه
 ولا بد أن يعلم غريمه وغريم غريمه بالذي أخذه حتى لا يأخذ ثانيا ويخرج بالمال كسر الباب ونقب
 الجدار فليس له قوله (قوله أخذ جنس) أي ونوعه وصفة، ويملكه بالأخذ من غير صيغة تلك
 حينئذ فان لم يكن موافقا للنوع أو في الصفة فكغير الجنس وسبأني (قوله فله أخذ غيره)
 فبيده مستقلا كما يستقل بالأخذ وما في لرفع الى الحاكم من المؤنة والمشقة وتضييع الزمان
 وهذا حيث لا حاجة له أو له ينسب واحتجوا وأرطابوا منه ما لا يلزمه أو كان كما تحققت جازرا

(في فعل نفسه) لانه يعلم
 حال نفسه (و) في فعل
 (مملوكه) لان مملوكه منسوب
 اليه (نفيًا) كان الفعل
 (أو اثباتا) وفي فعل غيرهما
 أي غير نفسه ومملوكه (اثباتا)
 أو نفيًا محصورا لتيسر
 الوقوف عليه (و) يكون
 (عليه) أي على البت (أو
 على نفي العلم في فعل الغير)
 السابق (نفيًا مطلقا)
 لتيسر الوقوف عليه وقولي
 أو نفيًا محصورا وعليه مع
 مطلقا من زيادتي (فالومنه)
 الخصم حقه (مقرا كان أو
 منكرا) ويجز عن أخذه
 منه (وقدر على أخذه مال له
 فله أخذ جنس حقه منه)
 أي من المال وان كان له به
 حجة (ثم) ان تعذر عليه
 جنس حقه فله أخذ (غيره)
 مقدما للنقد على غيره وذكر
 القريب بين جنس الحق
 وغيره من زيادتي

لا يحكم الارشوة وان قات والا فلا يبيع الا باذن الحاكم قال ع. ش. وقع السؤال في المدرس عما يقع كثيرا في قري مصر من اكرام الشادمة - لا اهل قريته على - لعل للماتزم المتولى على القرية هل الضمان على الشاد أو على الماتزم أو عليهم ما والجواب عنه أن الظاهر أنه على الشاد لأن الماتزم لم يكرهه على اكرامهم فان فرض من الماتزم اكرام الشاد فيشكل من الماتزم والشاد طريق في الضمان وقرار الضمان على الماتزم واذا باعه فليبعه بنقد البادوان كان غير جنس حقه ثم يشتري به الجنس ان خالفه ثم يملك الجنس بصيغة ثلث فان تلف قبل تملكه ولو بعد البيع ضمنه ولو أخرجه لتقصير فقتت قيمته ضمن النقص ولا يأخذ فوق حقه ان أمكن الاقتصار عليه فان لم يمكن بان لم يظفر الاجتماع تزيد قيمته على حقه أخذه ولا يضمن الزيادة له ذره وباع منه بقدر حقه ان أمكن تجزيهه والاباع الكل وأخذ من غنمه قدر حقه ورد الباقي بهيمة أو فصولها بحيث لا يعلم أنه من تلك الجهة وكذا لو أخذ غير جنس حقه وباعه وفضل من غنمه شيء فبيعه على خصمه بوجه من الوجوه (قوله كان سكت) مثال للنكول حكم كرمثال النكول حقيقة أن يقول بعد قول القاضي له اختلف لأوأنا كل أو يقول بعد قوله قل والله والرجن (قوله لا انحدو هشة) كغبارة (قوله فحكم القاضي بنكوله) راجع لمسئلة السكوت المذكورة وهو النكول الحكمي أما الحقيقة في الاحتجاج الى حكم القاضي وقال ابن حجر لا بد منه فيه أيضا وحكم القاضي بنكوله ما لو قال للمدعي اختلف قال في شرح المنهج وقول القاضي للمدعي اختلف وان لم يكن حكما بنكوله حقيقة لكنه نازل منزلة الحكم به كافي الروضة كاصولها وبالجملة فللخصم بعد ذلك العود الى الخلاف ما لم يحكم بنكوله حقيقة أو تنزيلا ولا فلا يمس له العود اليه الا برضا المدعي وبين القاضي وجوب حكم النكول للجاهل به بان يقول له ان نكلت عن اليمين اختلف المدعي وأخذ منك الحق فان لم يفعل وحكم بنكوله فتد حكمه ان يقوله بترك البحث عن حكم النكول اه زيادة (قوله لم يحكم عليه لخصمه) اي لم يجب عليه الحق بذلك (قوله بل بسبب خلاف خصمه) ولا يتوقف على حكم بعد الخلاف بناء على أن اليمين المردودة كالاقرار وهو المعتمد فان لم يخاف عين الرد ولا عذر سقط حقه من اليمين والمطالبة وان كان تسمع حجته كما مر فان أبدى عذرا كاقامة حجة وسؤال فقيهه ومراجعة حساب أمهل ثلاثة أيام وجوباً على المقدم (قوله وقد يتوهم الحكم الخ) أشار بذلك الى أن الحكم بالحق على المدعي عليه لا يكفي فيه نكوله وان حكم به القاضي اه قل (قوله في أربع مسائل) هذا حصر نسبي اي بالنسبة لما ذكره في هذا الكتاب والافتقار في صور منها كافي مـ ولو ادعى ولد مرتزق البلوغ باحتمال لا ثبات اسمه اختلف فان نكول لم يعط للحكم بنكوله بل لان الموجب لاثبات اسمه الخلاف وهو لم يوجد (قوله وليس حكمه) اي بالنكول بل بالموجب الاصل (قوله لما ياتي) اي من المتعالم الا لاثباته وقال الشوري اي من مساعدة الاصل والظاهر فليس الحكم فيه بالنكول بل به وبما عاضده من الاصل والظاهر اه والمآل واحد (قوله مثلاً) اي أو متوارياً ومتمم زراً أما اذا كان بين أظهرنا فلا يخاف بل تؤخذ منه لعدم المسقط (قوله ولم يأت بدافع) اي من عينة أو عين اي فليس الموجب لدفع ذلك هو النكول بل موافقة الاصل من عدم السقوط (قوله المقابلة) بكسر التاء جمع مقاتل (قوله لم يطمع شيئاً) فيه نظر لانه يرضخ له وان كان صيباً

(وان نكل الخصم) المدعي عليه (عن اليمين) كان سكت لا تعود هشة فحكم القاضي بنكوله (لم يحكم عليه) لخصمه (بالنكول) اي بسببه بل بسبب خلاف خصمه لانه صلى الله عليه وسلم زرد اليمين على طالب الحق رواء الحاكم وفتح اسناده (وقد يتوهم خلافه) اي يتوهم الحكم بالنكول في أربع مسائل وليس حكماً به فيها ما ياتي (ففي الوادي مسقطاً للجزية كإسلامه في اثنا عشر سنة) أو كإثباته مثلاً في اثنا عشر سنة فخصم (أو) مسقطاً (النسراج كدفعه لامل آخر ونكول) فيه ما (عن اليمين أخذ منه) لانهم اوجبوا ولم يأت بدافع (أو ادعى حاضر الواقعة البلوغ لا خلفهم المقابلة ونكول لم يطمع شيئاً) لان الاصل عدم البلوغ (أو ادعى ابن حربي) بعد ان انبت انه استعجله

الآن يقال مراده لم يعط شي من السهم فلا ينافي أنه يرضخ له ولو قال لم يعط سهم ما لكان أولى
(قوله لا يكفر الظاهر) أي لا لا يكتول (قوله رب الحائط) أي البستان من نخل أو عنب (قوله
بجعله) أي بقدر محفل بفتح الميم كخمسة أو سق في مائة وقوله ونكل أي رب الحائط (قوله
حكم عليه) أي ويؤخذ منه زكاة الزائد على كلام الأصل والحكم عليه بذلك لا لا يكتول بل لأن
ذلك هو مقتضى ملك النصاب والحول (قوله بخبره) الباء للمعدية متعلقة بحكم والنكر ص
بمعنى الخروص (قوله على ضعيف) فإن المعتقد أن إيمان الزكاة كلها مستحبة فيصدق بالأمين
وان نكل وتجب عليه زكاة المتيقن وبقي صور لا يحكم فيها بالنكول ولا يحلف المدعى منها
ما لو نكل مدعى عليه بمال ميت بلا وارث أو غرور وقف عام أو على مسجد فيجس إلى أن يحلف
أو يقر وكذا الوادعي وصى ميت على وارث أنه أوصى بثلاث ماله للفقراء مثلا فانكروا ونكل عن
الأمين فيجس إلى أن يقرأ ويحلف كما قاله م

• (باب العتق) •

ختم المصنف كتابه به رجاء أن الله تعالى يعققه وقارنه من النار فسال الله تعالى أن يعقنا
ومشايجنا وأحبائنا من المسلمين قربة اتفقا فإذا كان مخيرا أو معلقا بقربة كان
صليت كذا فانتحر وكذا من الكافر على المعتقد فيخفف عنه من عذاب غير الكفر بسببه
والاعتاق ليس من خصائص هذه الأمة لو رددنا ذلك على ذلك كما قاله ع ش نعم الحكم
المترتب على الاستيلاء خاص به هذه الأمة كما قاله بعضهم وورد أنه صلى الله عليه وسلم أعتق
ثلاثا وستين نسمة وعاش ثلاثا وستين سنة ونحر يده الشريف في حجة الوداع ثلاثا وستين
بدنة وأعتقت عائشة ثمانين نسمة وعاشت كذلك وأعتق أبو بكر كثيرا وأعتق العباس سبعين
وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين وأعتق عكيم بن حزام مائة مطوقين بالقصة وأعتق
عبد الله بن عمر ألفا وأعتق ألفا وحج ثمانين حجة وجس ألف فرس في سبيل الله وأعتق ذوالكلاع
الخير في يوم غامية آلاف وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألفا (قوله بمعنى الاعتاق) أي
هو اسم مصدر الاعتاق الذي مصدره الاعتاق كإكراما وإجلا أجالا وانما جعله اسم
مصدر ولم يجعله باقيا على مصدره ليرتب عليه التعريف وهو قوله إزالة الرق الخ والعتق كما
يستعمل مصدر العتق المتعدي بمعنى الاعتاق يستعمل أيضا مصدر العتق اللازم ومنها زوال
الرق عن الآدمي الذي هو أثر الاعتاق فالخاصة أن العتق يستعمل لازما ومتعديا كما قاله
الشافعي في حواشي المنهاج ولكن المراد به هنا المتعدي الذي هو مصدر عتق المتعدي واسم
مصدر لا عتق وأما قول بعضهم فهو مصدر لا عتق فليس في محله (قوله وهو) أي شرعا ما لا يخفى
فإنه الاستقلال يقال عتق الفرس إذا طار واستقل ويطلق على حل القيد والاطلاق (قوله
عن الآدمي) خرج به الطير والبهيمة فلا يصح عتقه ما على الأصح لأنه يشبهه السواكب فكذلك
قبل وفيه إن ما حكمه ما ليس برق أذ هو محض حكمي سببه الكفر فالأولى أن يقال أنه لسان الواقع
أو لاخراج الجاني إذا أسره ثم أفلته وقتلنا أن ذلك لا بعد عتقه أو كان الأولى أن يزيد في التعريف
لأنه لا يخرج الرقيق فانه إزالة الرق عنه إلى مالك على القول بأن الموقوف ملك
للاوقاف أو الموقوف عليه وبعضهم أخرجه بقوله إزالة الرق لأن الموقوف لم يزل رقه فلا حاجة

أي إنبات العانة (بدوا
ونكل قتل) لا يكفر الظاهر
ولان الإنبات علامة للبلوغ
ونكته قول الأصل أو
ادعى رب الحائط خطأ
الخارص بجعله ونكل
حكم عليه بخبره
لأنه مبني على ضعف وهو
وجوب حلف المدعي

• (باب العتق) •

بمعنى الاعتاق وهو إزالة
الرق عن الآدمي

الى الزيادة المذكورة وهذا أولى (قوله والاصل فيه) أى فى الباب أى فى الاحكام المتقدمة
 منه (قوله فك رقبة) أى من الرق وهو ما بضم الكاف مصدر مضاف لرقبة أو بقصها فاعل
 ماضى فرقبة منصوب به قرأتان سبعينان وعلى الاولى فهو خير مبتدأ محذوف تقديره هو اى
 الاقسام المقدرة فى قوله وما أدراك ما العقبة اى اقسامها اى الدخول فيها او اطعام بالشوبين
 عطف عليه وعلى الثانية فهو بدل من اقسام أو عطف بيان وخص الرقبة بالذكر دون سائر
 الاقسام لان ملك السيد اعبد كالف فى رقبته فاذا اعتق فكأنه أطلق من ذلك (قوله أيا
 رجل) ما زاد ورجل وصف طردى أى لامة فهو له والمراد بقوله امر الرجل فهو وصف
 طردى أيضا وكذا قوله مسلمانا هذه الامور للغالب وفى امرى خمس لغات فتح الراء وضمها
 رفعا ونسبا وجر او اتباع حركتها الحركة الهمزة فيكون معربا من مكانين فهذه ثلاث لغات عند
 اثبات الهمزة ويقال مره بفتح الميم وضمها ويثنى على مرأت ولا يجمع وفى امرأ ثلاث لغات
 امرأ ثابتة همزة الوصل وفتح الراء ومرأ بفتح الميم واثبات الهمزة ومره ينقل حركة الهمزة
 لما قبلها واسماطها (قوله استغنى الله بكل عضو منه الخ) الضمير الاول للعقيق والثانى للامعنى
 والفرج الاول للامعنى والثانى للعقيق فهو ان وشمر مشوش والفرج بالنصب عطف على
 عضو او خصه بالذكر لانه قد يختلف بالذكورة والانوثة فرمى بما توهم عدم العتق عند الاختلاف
 وقبل خصه لعظم جريمته بالزنا وفحوه واعتراض بان جرمة اللسان وهى الكفر أعظم من ذلك
 الآن يقال الكلام فى الرجل المسلم والظاهر أنه انتقال من الاعلى كالوجه واليدى لادنى وهو
 الفرج ويجوز العكس باعتبار كون جريمته أخف وظاهر الحديث أن العتق يكفر الكبائر لان
 معصية الزنا وهو من الكبائر وذلك لان له حرية على كثير من العبادات كالصلاة والصوم
 لما فيه من بذل المال الشاق على النفس ولذا كان الخلع يكفر الكبائر (قوله معتق) وشمر فيه
 كونه مختارا أهل تبرع وولاه فيصح من مسلم وكافر ولو حرى بالامن مكره بغير حق أما به كن
 اشترى عبدا بشرط عتقه فأكراهه الحالك عليه فيصح ولا من غير مالك بغير نيابة نعم يصح اعتاق
 الولى عن الصبي فى كفارة القتل العمى من مال الصبي ولا من صبي ومجنون ومجور وسفه أو
 فاس نعم لو أوصى به السفه صح اذ لا سفه بعد البلوغ ولا من مبيع ومكاتب ويصح اعتاق
 المشركى المبيع قبل قبضه والراهن المومر الموهون والوارث المومر رقيق التركة (قوله
 وعقيق) وشمر فيه أن لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه بان لا يتعلق به حق أصلا أو يتعلق به
 حق جائز كعار أو لازم وهو عتق كالمستولدة والمكاتب أو لازم غير عتق لكن لا يمنع بيعه
 كالمؤجر بخصلاف ما يتعلق به ذلك كالموهون اذا كان الراهن معسرا واعتاق المورث موقوف
 ان أسلم تبين صحة عتقه والا كان فيما يثبت المال (قوله وصيغة) وشمر فيه اللفظ يشعر بالعتق
 وفى معناه ما فى الضمان من الكتابة وإشارة الاخوس ولو بالهبة أو مضافة لجزئه أو لله
 تعالى وسياقى (قوله بان غلام) بالمنفعة القومية وتشديد الادم بالبدن نفسه اى بشر من سواه
 أو بغيره سواه الحربى بان كان بدارا الحرب وهما كثران وقهر سواه فملكه ويملك نفسه
 ربه من هو ولا يحتاج لقوله اعتقت نفسى (قوله أصله أو فرعه) اى من النسب ذكر اى كان كل
 منهما أو غيره (قوله أو شهد) عطف على غلام وقيد بقوله فرددت شهادته لاجل أن يصح شراؤه

والاصل فيه قبل الاجماع
 قوله تعالى فك رقبة وخبر
 الصبي من أيا رجل اعتق
 امرأ أم الله بعتق الله بكل
 عضوه منه عضو منه من
 المار حتى الفرج بالفرج
 واركاه ثلاثة معتق وعقيق
 وصيغة ثم (هو اما جبار)
 اى عتق اجبار (بان غلام)
 العبد لله أو الشخص
 أصله أو فرعه أو شهد
 الشخص (بعتق رقيق
 فرددت شهادته ثم ملكه)

بعد ذلك (قوله في ذلك) أي المذكور من الثلاثة (قوله والحرية) أي ما هو المصداقية ولو قال
والحرية كما في المنهج (قوله أي ما اشتق منها) أي ما هي فكلمات كانت تحويراً وعنى
ولو قال أعتقك الله أو الله أعتقك كان صريحاً كطلقك الله أو أبرأك الله بخلاف باعك الله
أو أقالك الله فان ذلك كناية لضعفه بعد عدم استقلاله بالمقصود بخلاف تلك ونظم بعضهم هذه
القاعدة بقوله

ما فيه الاستقلال بالإنشاء • وكان مسند الذي الآلاء

فهو صريح ضمه كناية • فيمكن لذا الضابط إذا رايه

ولو كان أمه قبل نكاحها أمراً فقال لها يا حرة ولم يقصد العتق بأن قصد النداء أو أطلق لم يعتق
والاعتققت هذا إن كانت مشهورة بهذا الاسم حالة النداء فان كان قد هجر وترك عتقت في
صورتين قصد العتق والاطلاق دون قصد النداء ولو زاحمت أمته فقال لها أنا حرة وهو
جاهل به لم يعتق لان معنى الحرية العفيفة عن الزنا ولو قال للمكاس خوفاً منه على نفسه هذا امر
عتق ظاهر الأباطنة بخلاف قوله اضرب قلبه بعد غيرك حر مثلك فلا يعتق عليه ولو قال لغيره أنت
نعم أن عبيدي حر كان اقراراً بجزية يتبعه بخلاف أنت نظن ولو قال لعبد أفرغ من عملك قبل
العشاء وأنت حر وقال أريد حر من العمل دين أو قال له أنت حر مثل هذا العبد عتق المشبه
أو مثل هذا عتق الأول بالإنشاء الثاني بالقرار ومن ثم لا يعتق باطناً اهـ لمخصاً من مـ (قوله
لو ردها) أي وورود مجموعها والأفالعنق لم يرد في القرآن (قوله كانت) أي بذلك أو بهك فيعتق
كاهـ سرية كمنظيره في الطلاق في شرط أن يكون الجزء موجوداً حتى يسرى منه للكل بخلاف
ما لو قلنا انه من باب التعسير عن الكل باسم الجزء فلا يشترط وجوده نعم لو وكل في اعتاق كله
فاعتق الوكيل برأه فانه يعتق ذلك الجزء فقط إن كان شائعاً فان كان معيناً عتق كله على المعقد
ولا يضر في الصراحة خطأ بند كبيراً وثابت فقوله لعبد أنت حر ولا مثله أنت حر صريح
(قوله فان أعتق الخ) هذا المستثنى والمستثنى منه تقدم في الوصية (قوله في صحته) المراد بالصحة
أن لا يكون مريضاً مريضاً يتصل بالموت وإن كان مريضاً مريضاً لا يتصل به (قوله فن
رأس المال) متعلق بالفعل المؤخر الذي قدره الشارع وهو بحسب (قوله ولادين عليه
مستغرق) فان كان عليه دين مستغرق فلا ينفذ عتقه في المرض لافي الثالث ولا في غيره لكن
اعتاقه منه قد حتى لو تبرع شخص بأداء الدين أو أبرأه منه مستحقه نفذ العتق في الثالث كما
لو أوصى بشئ وعليه دين مستغرق اهـ أفاده في شرح المنهج (قوله فن الثالث) أي فيعتبر من
الثالث فإذا كان له عبد لا يملك غيره عند موته فاعتقه في مرض موته عتق ثلثه ورق ثلثاهم إن
مات في حياة السيد مات رقيقاً كله على المعقد لان ما يعتق يذهب في أن يحصل للورثة مثلاً اهـ
أفاده مـ (قوله لافي عتق) أي اعتاق أم الولدان فجزة في مرض موته وانما أولنا العتق
بالاعتاق ليناسب المستثنى المستثنى منه أعني قوله فان أعتق الخ وإن كان الحكم لا يختص
بذلك (قوله وإذا أعتق أحد الشرير يكن نصيبه) بأن فان نصيب منك حرأ وأنت حر (قوله
ولما يأتي) أي من الحديث (قوله من موصى) ليس المراد بالموصى الغنى بل من له من المال وقت
الاعتاق دون ما بعده ملحق بقية نصيب شريرك فاضلاع عن جميع ما يترك للمفلس من مائة

فان العتق يقع في ذلك فهو
(واما اختيار) أي عتق
اختيار (فيقع بصريح
وهو العتق والحرية وقت
الرقة) أي ما اشتق منها
لو ردها في القرآن وذلك
كانت عتق أو أعتقتك
أو حرأ أو حررتك أو فكيك
الرقة أو فكيك رقتك
(و) يقع (بكناية بنية) العتق
(وهي ما يحتل العتق وغيره)
كقوله لا مملك لي عليك
لا سلطان لي عليك لا سبيل
لي عليك (فان أعتق) رقيقاً
(في) حال (صحته فن رأس
المال) بحسب عتقه (أو في)
حال (مرض موته) ولادين
عليه مستغرق (فن الثالث)
لان العتق تبرع وهو في
مرض الموت معتبر من
الثالث كما مر (الافي عتق أم
الولد) فانه من رأس المال
وان استولدها في مرضه
كانت اقله المال في الشهوات
(واذا أعتق أحد الشرير يكن
نصيبه عتق عليه) نصيبه
لانه مالك التصرف فيه
ولما يأتي (وسرى بالاعتاق)
من موصى (لما يشربه)
من نصيب الشرير بل أو
بعضه

من تلزمه نفقته في يومه وإيلته ودست ثوب يليق به وسكنى يومه وإيلته على ما سبق في المقاس
ويصرف لذلك ما يباع ويصرف في الديون والحاصل أن شروط السراية أربعة أحدها اليسار
فإنها مباشرة العتق أو تلك العتق ولو بنائه باختياره كشرائه جزأ أصله أو فرعه والمراد
بالاختيار السبب في الاعتاق لا ما قابل الاكراه لأن الكلام فيما يعتق فيه الشقص والاكراه
لا يعتق فيه ويخرج به ما لو ورث جزء أصله أو فرعه فلا يسرى عتقه إلى باقيه لأن سبيل السراية
سبيل ضمان المثل ولم يوجد منه اتلاف ولا قصد ثلثها قبول محلها لثقل فخرج ما لو أحبل
أحد الشرين يكن الأمة المشتركة وهو معسر ثم أحبلها إلا أن نثر عتقها أحدهما فاعتق عليه
نصيبه ولا يسرى إلى نصيب شرينكه بل يعتق بموته رابعها أن يوجه العتق لنصيبه أو للكل
فلو قال اعتقت نصيب شرينكي لغايم هو كناية وما أحسن قول بعضهم

يارب أعضاء السجود عتقتها * من فضلك الوافي وأنت الوافي

والعتق يسرى في الغنى إذا الغنى * فامتن على الثاني بعنق الباقي

(قوله وعليه قيمته له) والشرينك مطالبة المعتق بدفع القيمة واجبا رده عليهم أفلومات أخذت من
تركته فإن لم يطالبه الشرينك فلا عيب المطالبة فإن لم يطالبه طالبه القاضى وإذا اختلفا في قدر
قيمه فإن كان العبد حاضر أو قرب العهد ورجع أهل التقويم أو مات العبد أو غاب أو طال
العهد صدق المعتق في الظاهر أعاننى (قوله أو أوصى الخ) من عطف الخاص على العام لأن
الميت معسر فلا يسرى اعتاقه بعد الموت وإن خرج كله من الثلث لا يقال المال غير الموصى به
بالموت إلى الوراث (قوله فامتثل) بالبناء للفاعل أى الوصى بأن أعتق العبد ومقتضاه أن عتقه
يتوقف على اعتاق الوصى وهو كذلك والظاهر أنه يجبر على اعتاقه لو امتنع (قوله وذلك) أى
ما ذكره المصنف فشوله فاعطى شر كاه راجع لقوله وسرى وقوله والاراجع لقوله فإن كان
معسر (قوله من اعتق شر كاه) بكسر الشين أى نصيبا والعبد وصف طردى لافقه وم له بل مثله
الأمة وقوله فمن العبد أى قيمته لأنه لم يسع ويقدره مضاف أى قيمة باقى العبد لأنه لا يشترط أن
يكون له مال يبلغ قيمة كاه وقوله قيمة عدل أى تقويم شخص عدل أو المراد قيمة عادلة أى لا جور
فيها ولا إجحاف وقوله فاعطى بالبناء للفاعل أى الشرينك وهو ليس بقيد بكاسه أى موكد البيع
في الشر كاه وقوله وعنى عليه هو الجواب في الحقيقة والاولا تقتضى ترتيبا إذ هو المقرّب على
الشرط سواء حصل تقويم أو لا أعطى الشر كاه حصصهم أو لا (قوله وعنى عليه العبد) أى كله
وقوله والاراجع لقوله لو كان له مال أى والابان لم يكن له مال أصلا وله مال لا يبق بقيمة الكل فقد
عتق منه ما عتق وهو حصته فقط في الاول أو هى وبعض حصته شر يكد في الثاني فالمراد ما عتق
بالاعتاق أو بالسراية (قوله عن جميع ما أعتقه) أى من أفراد العبيد (قوله دفعة) يضم الدال
أى بغير حرف مرتب سواء كان العتق منجزا كأن قال أعتقتكم أو معلقا بالموت كأن قال إذا
مت فأنتم أحرار أو غانم وسالم وبكر أحرار فيقرع بينهم فن خرجت قرعته عتق منه ما يبق بالثلث
ولا يعتق من كل بعضه لأن المقصود من العتق تخليص الشخص من الرق فإن أتى بحرف
مرتب كأن قال أعتقت سالمنا ثم بكر أو قال أعتقه وسالمنا بعد موتى ثم غانمنا بكر أقدم
ما قدمه فاعتق الاول فالاول إلى تمام الثلث ولا قرعة فإن بقى شيء فهو إلى اجازة الورثة ولو اجتمع
مع العتق تبرعات كانا وصى يعتق سالم ولا يدعى ثمة فسط الثلث عليهم ما باعتبار قيمة العتق فإذا

وعليه قيمته له وتعبيرى بما
ذكره أعني ما عتقه (فإن كان
معسر أو أوصى بعتق
نصيبه بعده مائة) فامتثل
(لم يسر) وذلك للخبر الصحيحين
من اعتق شر كاه في عبيد
وكان له مال يبلغ عن العبد
قوى العبد عليه قيمة عدل
فاعطى شر كاه حصصهم
وعنى عليه العبد والافتد
عتق منه ما عتق (وهو ضاق
الثلث) عن جميع ما أعتقه
وكان العتق دفعة واحدة

كانت قيمته مائة والثلاث مائة عتق نصفه ولز يدخسون (قوله ميز العتق بقرعة) أي ان لم تجز الورثة الجميع وأشار بقوله ميز العتق الخ الى أن القرعة لا تحصل العتق بل هو حاصل من وقت اعتاق المريض وانما ميز العتق عن غيره ولا يكتفى بغيره والقرعة اما بان يكتب في رقعة من ثلاث رفاع ورق وفي ثالثة عتق وتدرج في ينادق كما صرح في القصة ويخرج واحد باسم أحدهم فان خرج لواحد منهم العتق عتق ورق الاخران أو الرق ورق وأخرجت أخرى باسم آخر فان خرج العتق عتق ورق الثالث أو الرق ورق وعتق الثالث أو بان يكتب أسماءهم في الرفاع ثم يخرج رقعة منها على العتق فن يخرج اسمه عتق ورق الاخران أو يخرج رقعة على الرق الخ ماصر (قوله قيمتهم سواء) خرج به ما لو كانت قيمتهم مختلفة كائنة لو احدى ومائتين لاخر وثلاثمائة لاخر فلا يعتق أحدهم في جميع الصور بل يقرع بينهم كما صرح بان يكتب في رقعة من ورق وفي ثالثة عتق أو بان يكتب أسماءهم الى آخر ما ذكر فان خرج العتق للثاني عتق ورق الاخران أو والثالث عتق لثالث ورق باقية والاخران أو الاول عتق ثم أقرع بين الاخرين فن يخرج له العتق ثم منه الثلث فان كان الثاني عتق نصفه أو الثالث عتق ثلثه ورق باقية والاخر فقيمة بقوله سواء لاجل قوله عتق أحدهم ولو اعتق فوق ثلاثة مع الابعاد غيرهم فان امكن توزيعهم باعتبار العدد والقيمة معا بان يكون اسكل ثلث صحيح كسنة قيمتهم سواء جعل كل اثنين منهم جزأ وفعل ما صرح في الثلاثة المتساوية القيمة أو امكن توزيعهم باعتبار القيمة دون العدد أو بالعكس كسنة قيمة أحدهم مائة وقيمة اثنين مائة وقيمة ثلاثة مائة جعل الاول جزأ والاثنان جزأ والثلاثة جزأ وفعل ما صرح اول يمكن توزيع شيء من العدد والقيمة بان لم يكن لهم ولا قيمتهم ثلث صحيح كاربعة قيمتهم سواء سن ان يجزوا ثلاثة اجزاء واحد جزأ واحد جزأ واثنان جزأ فان خرج العتق لواحد عتق ثم أقرع بين الثلاثة لثلاثة التقييم الثلث فن يخرج له العتق عتق ثلثه أو يخرج العتق لاثنتين ورق الاخران ثم أقرع بين الاثنتين فيعتق من خرج له العتق وثلث الاخر اه افاده في المنهج وشرحه وانما اطلقنا الكلام ليس الحاجة اليه هنا وان كان مناسبه باب القرعة لا في

(باب التدبير)

(قوله هو افة النظر في العواقب) أي التأمل فيها ومنه حديث التدبير نصف المعيشة قال شيخنا عطية بل المعيشة كلها (قوله من مالك) متعلق بتعليق أي صادر من مالك خرج به ما لو صدر من وكيله فاذا وكل غيره فيه لم يصح لانه تعليق والتعليق لا يصح التوكيل فيها كالموكل وكل شخص في تعاقب طلاق زوجته فانه لا يصح (قوله بونه) أي وحده او مع شيء يوجد قبله كان دخا الدار فانت جرد موتى فان وجدت العفة وهي الدخول قبل موت سيده ومات عتق وان مات السيد قبل الدخول فلا تدبير ولا عتق ولا يصير مدبرا حتى يدخل (قوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم) أي في دين كان عليه بغير اذنه بحكم الولاية العامة والنظر في مصالح المؤمنين لانه اولي بهم من انفسهم وباعه بثمن ثمانية درهم ثم ارسلها اليه وقال اقض دينك فهايدل على انه باعه في حياة السيد وقبله بدمونه وهو وان كان محصا من جهة ان الدين مقدم على التدبير لكنه مخالف لسبب الحديث المذكور ولذا قال قل فباعه النبي صلى الله عليه وسلم أي في حياة الرجل في

(ميز العتق بقرعة) ولو اعتق ثلاثة لا يملك غيره قيمتهم سواء دفعة عتق أحدهم بقرعة

(باب التدبير)

هو افة النظر في العواقب وشرعائه ابق عتق من مالك وبونه وسمى تدبير من التدبير لان الموت دبر الحياة والاصل فيه قبيل الاجتماع خبر الصحيح ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غير فباعه النبي صلى الله عليه وسلم

دين كان عليه لا بعده. وانه كما توهمه بعض المغفلين اهـ بفعل المتوهم مفعلا لافلته عن أصل
 القصة واسم الغلام يعقوب ومديره أبو مذكور الانصاري (قوله فتقرير له) حيث لم ينكر عليه
 وبقوله هذا التدبير باطل أو لا عبرة به أو نحو ذلك (قوله رقيق) ولو كان تابوا به معاً كما سياتي
 وقوله غير أم ولد أي لانها تستحق العتق بجهة أقوى من التدبير بدليل أن العتق من رأس المال
 ولا يصح بيعها منه لا وتعتق قبل وفاة الدين ولا كذلك المدير في الجميع (قوله وصيغة) وشروطها
 لفظ يشعر بالتدبير وفي معناه ما مر في الضمان اما صريح أو كتابية ~~كما سياتي~~ (قوله ومالك) ~~في~~
 وشروطه كما يعلم من كلامه اختياره وعدم مسابا وجنون فيه مع التدبير من سفيه ومفلس ولو بعد
 الطرح عليهم ما ومن مبعوض وكافرو لو سبوا لان كلامهم صحيح العبارة والمالك ومن سكران لانه
 كالمكاف حكوم من مديون وأنتى وانما صرح من المبعوض وان لم يكن أهلاً للولاية لان الولاية انما
 يثبت بعد الموت (قوله وهذا) أي المذكور من الشروط الثلاثة كما قررته شيخنا عطية فلو قال
 وهذه من زياداتي لكان أولى (قوله وهي موت السيد) أي وحده أو مع صفة توجب له كما مر
 فقوله القليوبي وهي موت السيد أي وحده لامع صفة أخرى مقارنة للموت أو سابقة عليه اهـ
 ليس في محله فانه يخالف اصريح كلام المنهج وغيره (قوله وهذا) أي لكونه تعليقا لا وصية
 لا يحتاج الى اعتناق من الوارث بعد الموت ولو كان وصية لاحتاج لذلك كما لو قال أو صيت بهتق
 هذا الرقيق فلا بد من صيغة اعتناق بعده فهذا مما ينبغي على الخلاف وينبغي عليه أيضا أنه
 لا يصح الرجوع عنه ان قلنا انه تعاقب ولو قلنا انه وصية لصح ذلك وينبغي عليه أيضا ما سياتي في
 قوله ولو دبرتم كاتب الخ حيث قال الشارح فيما سياتي بناء على أن التدبير تعاقب بصفة الخ
 (قوله ولا قبول) أي من الرقيق وكان الأولى اسقاط ذلك لانه لا يحتاج الى قبول بعد اعتناق
 الوارث على القول بانه وصية بل يكفي مجرد الاعتناق على هذا القول فليس اقبول الرقيق دخل
 فيما ينبغي على الخلاف ولذا أسقطه من شرح المنهج (قوله فلا يجوز الرجوع عنه) تفريع
 على كونه تعليقا لا وصية أي وأما اذا قلنا بانه وصية فيجوز الرجوع عنه كما مر (قوله بقوله)
 كنفخته وفسخته (قوله ولا غيره) كوطء مديونة سواء أعزل أم لا لانه لا ينافي المالك بل يؤكده
 بخلاف البيوع ونحوه وحل له وطؤها بالتمام ~~كما مر~~ ولم يتعاقب به حق لازم اهـ منهج وشرحه
 (قوله الابان يزبل ملكه عنه) ولا يعود التدبير وان ملكه بعد ذلك بناء على عدم مود الحنث
 في العين كما اذا قال لزوجته ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ثم لا تم له دخلا ودخلت فانه لا يحنث
 (قوله ببيع) أي بتأويله خیار المشترى بخلاف ما اذا كان للبائع فلا يكون رجوعا حتى
 تنقضي مدة الخيار (قوله أو نحوه) كهبة ووصية وكذا ابدال مديونة لانه أقوى منه بدليل أنه
 لا يمتنع من اثبات ولا ينفع منه الدين بخلاف التدبير (قوله كسائر التعليقات) راجع لقوله
 فلا يجوز الخ أي كما أن سائر التعليقات لا رجوع فيها بناء على أن التدبير تعاقب بصفة كما مر
 (قوله الحادوث بعد التدبير) أي أو قبله وانما خص على ذلك لانه محل التوهم وفرض المسئلة أنهم
 انقصوا قبل موت السيد والاعتقاد معها قال الرجائي فان قلت قياس تبعية الولد لازم في
 تذرا الهدى والاضحية تبعية ولد المديونة الحادوث بعد التدبير لها كما قال به الأئمة الثلاثة ونقله في
 الشرح الصغير عن ترجيح الأكثرين وانتصر له الزركشي قلت يفرق بان التذرا لازم أقوى على

فتقرير له يدل على جواز
 وأركانه ثلاثة رقيق غير أم
 ولد وصيغة ومالك (انما يصح
 من بالغ) لا صبي ولو عجزا
 (عاقل) لا مجنون (مختار)
 لا مكروه وهذا من زياداتي
 (ثم هو تعليق عتق بصفة
 وهي موت السيد) لا وصية
 ولهذا لا يحتاج الى اعتناق
 ولا قول بعد الموت (فلا
 يجوز الرجوع عنه) بقوله
 ولا غيره (الابان يزبل ملكه
 عنه) ببيع أو نحوه كسائر
 التعليقات (ولا يتبع
 المديونة اولادها) الحادوثون
 بعد التدبير وقبل موت
 السيد (في التدبير)
 كما لا يتبع الموهونة ولدها

(ولو دبرها حاملا ثبت الحملها)
 حكم التدبير) ان لم يستقنه
 لانه بمنزلة جرم منها (فان زال
 تدبيرها) بموت أو غيره أو
 انفصل قبل موت سيدها
 (دام تدبيره) كالودبر عبد ين
 لها من أحد - ما قبل موت
 السيد أو زال ملكه عنه
 (وصريحه) أي التدبير
 (كانت حر) بعد موت (أو
 أعنتك بعد موت) وكذا
 كغلبت سيدك (أو حبستك
 بعد موت) وذكر الكتابة
 من زيادتي (ولو دبرتم كاتب
 أو عكس) أي كاتب ثم دبر
 (جاء) فيكون الرق في كل
 من حامدبرام كتابا يعق
 بالاسبق من موت السيد
 وأداء النجوم بناء في الأولى
 على أن التدبير تعليق عتق
 بصفة وقبسا في الثانية على
 تعليق عتق المكاتب بصفة
 وإذا عتق بالاسبق بطل
 المتأخر الا اذا كان المتأخر
 الكتابة فلا تبطل أحكامها
 فيتعق العتق كسبه وولده
 كما قال ابن الصباغ في الثانية
 ويقاس بها الأولى ويحتمل
 خلافه

• (باب أمهات الاولاد) •

(قوله ووجه ضعف الخ) قد
 يقال هذا موجود في التدبير
 أيه افا لاولى نوجيهه بانه
 يصح الرجوع فيها بالقول
 بخلاف الكتابة والتدبير
 على انه تعليق

استتباع الحادث بخلاف التدبير فانه جائز فلم يقع على ذلك اه (قوله ولو دبرها حاملا) أي سواء
 انفصل أم لم ينقص - فهاتان صورتان يكون الحمل فيهما مدبرا وكذا اذا دبرها حاملا ثم سالت
 ولم ينقص الا بعد موت السيدة هذه صورة ثالثة في الحمل والرابعة صورة الولادة المتقدمة في قوله
 ولا يتبع الخ والحاصل أنه ان كان الحمل موجودا وقت التدبير أو وقت موت السيد أو وقت ما
 مع اتبعها في التدبير والافلا وفرض المسئلة أن الحمل من غير السيد فان كان منه صارت به أم ولد
 فتعق بذلك لا بالتدبير اكونه أقوى كما مر ومثل ما ذكر يقال في حمل المعلق عتقه بصفة (قوله
 ثبت لحملها حكم التدبير) أي بطريق النص عليه وتناول اللفظه كما يتبعها في العتق والبيع
 لا بطريق السراية لانها لا تكون الا في الاشخاص لا في الاشخاص ولذا قال ثبت لحملها ولم يقل
 مري (قوله ان لم يستقنه) فان استقناه صح الاستقناء ولا يتبعها في التدبير ومحل ذلك حيث
 ولدته قبل الموت والاتباع لان الحرة لا تملك الاحرار أي غالبها خلاف ما لو أعنتها الحرة لولده
 فان الحمل يعق تبعها وان استقناه والفرق قوة العتق قال في المنهج ونسرحه وصح تدبير حمل كما يصح
 اعتاقه ولا يتبعه أمه لان الاصل لا يتبع القصر فان باعها حاملا فرجوع عنه أي عن تدبير الحمل
 اه أي فيمبطل تدبيره لدخوله في البيع وان لم يقصده الرجوع (قوله فان زال) أي بطل وقوله
 بموت أي عوته في حياة السيد سواء انفصل الحمل قبل موتها أم لا قبل موت سيدها أم لا (قوله
 أو غيره) أي زال تدبيرها بغير الموت كالبيع أي بعد انفصال الحمل فان باعها قبل انفصاله فلا يدوم
 تدبيره (قوله أو انفصل) عطف على زال (قوله دام تدبيره) أي الحمل المنفصل والمتصل في
 مسئلة زال التدبير والمنفصل قبل الموت فيما بعدها (قوله كانت حر بعد موت) أخذ مما
 بعده وقوله أو أعنتك أي أو حررتك بعد موت أو دبرتك أو أنت مدبر وان لم يبق بعد موت
 أو اذا مت فانت حر (قوله حبستك) بالتدبير أي عن ملك الغير لك (قوله فيتعق بالاسبق)
 بخلاف ما لو جعلت من باب التعليق فان المعلق عتقه يصح سبه ونحوه فكتابتها أولى (قوله بناء
 في الأولى) وهي ما لو دبرتم كاتب على أن التدبير تعليق الخ مالو لبناء على انه وصية فلا يصح
 ادخال الكتابة عليه مع بقائه بل تبطل لانها أقوى منه فلا يصح (قوله في الثانية) وهي صورة
 العكس على تعليق عتق المكاتب بصفة فانه يجامع الكتابة كانت حر ان دخلت الدار وكان
 الأولى أن يقول كما في الأولى بناء على أن التدبير الخ فانه جازم - ما كما صرح به في شرح المنهج
 وأمالو لبناء على أن التدبير وصية فلا يصح أن يكتب ثم يدبر لان التدبير حينئذ أضعف من الكتابة
 فلا يدخل عليه الا ان الأضعف لا يدخل على الأقوى ووجه ضعف الوصية صحة بيع الموصى به
 دون المكاتب فالخامس أن البناء المذكور جار في الصورتين وأن القياس على تعليق عتق
 المكاتب خاص بالثانية (قوله فتبيع الخ) هذا من جملة الأحكام ولولا لئنا نطلع أن أحكامها كان
 كسبه لا وارث (قوله كسبه) أي الحاصل قبل الموت من حين الكتابة أما بعد الموت فهو حر
 قال مر فان جعز في مسئلة الكتابة عنه ثلث ماله عتق بقدره وبقي الباقي مكاتباً فإذا أدى قسطه
 عتق اه (قوله ويقاس بها الأولى) معقد وقوله ويحتمل خلافه ضعف فالحق أن المسئلتين
 على حد سواء

• (باب أمهات الاولاد) •

أى أحكامها من ثبوت الاستيلاء والاستخدام وغير ذلك ولم يقل باب المسئلة تولدات مثلاً لا تبركا
بالحديث وهو أمهات الأولاد لا يعنى الخوع ببر باب الدخول عتق أم الولد تحت ما قبله نظراً
إلى إطلاق العتق ومن غير كتاب كالمهج وأصله نظر لكون العتق هنا فعلياً وتهرباً وما قبله من العتق
والقديري قولاً واختياراً فلم يكن هذا مندرجاً فيما قبله وهو إمامية بدأخبره محذوف أو
بالمعكس والأول أولى لأن الخبر إنما أتى به لأجل المبتدأ فهو أولى بالحذف أو مجروراً ومنصوب
على ضعف ويجوز فيه السكون بناء على أن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية وقيل معربة
وقيل مبنية أى صالحة لذلك لأنهم معربة أو مبنية بالفعل فالتحريك لفظي وأسماء التراجع
والكتب من حيز علم الجنس على الصحيح وقيل من حيز علم الشخص وقيل من حيز اسم الجنس
وقيل من حيز النكرة بخلاف أسماء الموم فأنهم من حيز علم الشخص فالباب هنا عبارة عن
الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على المختار من الاحتمالات السبعة للسيد
المشهور (قوله بضم الهمزة الخ) تكلم على ذلك من جهة لفظه ومعناه (قوله وأصلها أمهات)
هذا جواب عن سؤال وارد على قوله جمع أم حاصلة أنه من شرط الجمع أن يساوى مفرده في
الحروف الأصول والمفرد هنا خال من الهاء التي هي لام الكلمة وحاصل الجواب أنه مساو له
بحسب الأصل ففى المفرد بضم الهمزة ل ما فى الجمع من الحروف الأصلية على أحد الأقوال
الآتية (قوله وأصلها أمهات) أى والهاترائدة وقيل أصلية وحاصل الأقوال فى المسئلة ثلاثة
الأول مذهب سيبويه وهو أن أم أصلها أمهات والهاترائدة فوزن أم فعلى وأمهات فعلمة ثم
جاءت أم على أمهات بزيادة الهاء أيضاً فوزنه فعلمة فالهاترائدة فى كل من المفرد والجمع
وانما زيدت فى الجمع لأنه يرد الاشياء إلى أصولها وقد علمت أن أصل أم أمهات وقد قالوا أمات على
الأصل لكن أمهات أكثر فى الناس وأملت أكثر فى الياء ثم ومذهب ابن السراج أن أم أصلها
أمهات أيضاً ولكن الهاء أصلية فوزن أم فعلى ووزن أمهات فعلى فاهمزة فاهمزة الكلمة والميم عينها
والهاترائدة والميم الثانية زائدة لكن قولت بالعين أيضاً لأنهم اضعف أصله فى الخلاصة
وان يك الزائد ضعف أصله فاجعل له فى الوزن ما للأصل

والهاترائدة فحذفت الهاء التي هي لام الكلمة والهاء الزائدة فصارت أم فوزن فعلى كأنه قد جمع على
أمهات فوزن فعلى ولا يصح حينئذ جمعه على أمات والدليل على هذا ما حكى عن صاحب العين
أنهم يقولون أمهات أى اتخذت أم وهذا المذهب ضعيف لأنه خلاف الظاهر وأما حكاية
صاحب العين فلا يخرجهم من المصنف من الخطأ والاضطراب ومذهب بعضهم أن كلام أم وأمهات
أصل مسنقل كسب وسب ودمت ودمت فمكون أمهات على هذا جمع أمهات والهاترائدة أصلية
فى كل من المفرد والجمع وأمات جمع أم ووزن أم فعلى (قوله قاله الجوهري) قال فى شرح المنهج
ومن نقل عنه أنه قال جمع أمهات أم فعلى أم ووزن أم فعلى (قوله قاله الجوهري) قال فى شرح المنهج
وأجاب عنه شيخ الإسلام بأنه تسمع أى تجوز فى النقل وسبب التجوز أنه لما كان ما يثبت للفرع
يثبت للأصل غالباً تسمع أى تسمع أى تجوز فى النقل وسبب التجوز أنه لما كان ما يثبت للفرع
للفرع (قوله والأصل فيه) أى فى الكتاب أى فى أحكامه المنصدة منه كمنهجهما بونه لافى نفس
الكتاب لأنه انظر لا يقام عليه دليل لأن الأدلة للأحكام لا لالفاظ (قوله أجماعة) أى شرطية

بضم الهمزة وكسر هاء مع
فتح الميم وكسر هاء جمع ام
وأصلها أمهات قاله الجوهري
والأصل فيه خبر أجماعة

مبتدأ ومازادة بين المضاف والمضاف اليه أو ذكره موصوفة بأمة أي أي شيء أمة أي رقيقة
 فتقول بمشتق لأجل أن يصح كونها صفة أو ذكره تامة فلا تحتاج لصفة وأمة بدل من مافأوجه
 الجمل ثلاثة أفعال إضافة أو على الصفة أو البدلية ويصح الرفع على أحد ثلاثة أوجه أيضا ما بدل
 من أي بدل كل من كل ومازادة أو خبر ما بدل المحذوف وما موصولة والجمله صلته المحذوف صدر
 الصلة وان لم يستعمل على قلة قال في الخلاصة وان لم يستعمل فالخلف نزل أو ما ذكره موصوفة
 والجمله صفتها وفي الوجه الأول مناقشة وذلك لأن البدل من أداة الشرط لا بد أن يفترق بأداة
 شرط كقولك من يقيم ان زيد وان عمرو أقم معه كما أن البدل من اسم الاستفهام لا بد أن يقع بعد
 أداة استفهام كما ذكره الأشعري في عند قول الخلاصة وبدل المضمين الهمزة بلى ههنا الخ ثم نأزع
 في ذلك أبو البقاء وجعل المسئلة خاصة بأدوات الاستفهام دون أدوات الشرط قال وله هذا
 اقتصر في النظم على الاستفهام وكذا فعل في التسميل مع كثرة جمعه فيه اه ولكن المشهور
 هو الأول في البدلية نظروا ويصح النصب اما على الحال من أي أو على التمييز لما لا يهاهوا وهذا
 كله ان لم تعلم الرواية والاعتناء وقوله ولدت فعل الشرط في محل جزم خبر المبتدأ وهو أي على
 المختار من أقوال ثلاثة فأنها جواب الشرط ثالثها هاهنا وانما كان الأول هو المختار لانا
 وجدنا العرب التزموا فيه ضعيفا ولم ياتزموه في الجواب فدل على أنه هو الخبر لا يقال انه لم يفسد
 الا بضميمة الجواب لانا نقول لا يضر ذلك لان الخبر قد بان ما يفيد بنفسه وما يفيد بضميمة غيره
 وقوله فهي حرة جواب الشرط وقرن بالقائه لانه جله اعمية وهي من المواضع السبعة التي يجب
 قرنها بالقائه المنظومة في قوله

أعمية طلبية ويجامد * وما وقود بلن وبالنفس

وقوله عن دبر عن بمعنى مع والدبر بمعنى الموت أي حرة مع الموت ويطلق الدبر على آخر جر من
 حياة سيدها وعن بمعنى بعد أي بعد آخر جر من حياة سيدها فبان أي ما قبله وإطلاق الدبر على
 ذلك مجازا استعارته بان شبه آخر الحياة بالموت واستعيره لفظ الدبر بجماع عدم الانتفاع في كل
 فان من وصل الى آخر جر لا ينتفع به كالميت هذا ان لم نقل انه مشتمل بين الموت وآخر كل شيء
 والا كان إطلاقه على آخر جر من باب إطلاق المشتد على بعض معانيه وهل هو حقيقة أو مجاز
 خلاف مقرر في الأصول والمراد ولدت ولوم غير طريفة المعتاد بكنيتها وقتها ولو أحسنوا أمين
 وان لم يتصل الثاني بخلاف العدة لا بد فيهما من وجههما لان مدارهما على براعة الرحم وقدم هذا
 الحديث على ما بعده للاتفاق على دفعه وان كان في الثاني فائدة أكثر لان في خمسة أحكام وفي
 الأول حكم واحد وأيضا فالحكم المذكور فيه وهو العتق أصل للأحكام المذكورة في الحديث
 الثاني (قوله ما جبه) اسم أجمعي لازم للسكون وصلا ووقفاه فهو معرب بحر كتم قدره من
 ظهورها كون الحكاية وهو في الحديث بحر در بقصة مقدرة نيابة عن العكس لانه اسم
 لا ينصرف للعلمية والجمية ومثله سيده وصدده وبردز به وهو اسم أم الراوي (قوله وصحح اسناده)
 أي رجاله (قوله أمهات الأولاد) مبتدأ أول لا يمين خبر ولا فيه فاقية والجمله وان كانت خبرية لفظا
 اسكنم انما نسبة معنى بدليل قوله في أي خبر أمهات الأولاد لا يمين الخ اذا لا يستدل به على ذلك
 الأعلى كونه نية بمعنى وجهه يستقيم الخبرية لفظا ومعنى ولذا لم يعطها على ما قبلها لان بينهما

ولدت من سيد هاهنا هي حرة
 من دبر منه رواه ابن ماجه
 والماكم وصحح اسناده وخبر
 امهات الأولاد لا يمين ولا
 يوهن ولا يورثن يستمع بها
 سيدها مادام حيا فاذا مات
 فهي حرة رواه ابن القطان
 وحسنه

(قوله في البدلية نظر)
 ويجاب بان محلى الشرط
 المذكور اذا قدم فعل
 الشرط على البدل كافي
 المثال الذي ذكره بخلاف
 ما اذا تأخر كافي الحديث
 راجع حاشية المنهج وبعبارة
 في بعض حواشي ابن عقيل
 ان القاعدة مشروطة بما
 اذا نكر البدل أخذ من
 أمثلتهم وعليه فلا اشكال
 اصلاحه

كأن الانقطاع لتوافقه ما لفظا لا معنى وهي واقعة في جواب سؤال كأنه قبل ما ذايه - منع بها
سيدها فقال يستقيم الخ ولم يقل بين مع أنه جمع لمن يعقل والانصاع فيه المطابقة كما قال سيدى
على الاجهودى

وجمع كثرة لما لا يعقل • الاصح الافراد فيه يافى
وغیره فالأصح المطابقة • نحو هبات وانرات لا تقيمه

لان المراد بالاستمتاع بخصوص الوط ولا يمكن وطه الجميع في آن واحد فعدل عن المطابقة التي
هي الاصح لما ذكرنا في بقوله مادام حيا بعد قوله يستقيم لان الفعل في معنى النكرة والنكرة
في حيز الانبئات لانهم عواما شموليا بل بدليا فيه - وجواز في بعض الازمنة دون بعض فاذا
العموم بقوله مادام حيا وان كان الاستمتاع لا يكون الا في حال الحياة وقوله فاذا مات مثل الموت
وصوله لحركة مذهب بحجج اختلف ما اذا وصل اليها برض وقوله فهي حرة أى وان ماتا معا
معينة بحجة تقرر الى أن العلة تقارن المعلول بخلاف ما لو شككت في السبق والمعية لان الاصل
الرق حتى يتحقق الحال وان علم عين السابق وانى وجب التوقف حتى يتبين الحال أيضا وذكر في
الحديث منع البيع وما بعده اشارة الى أنه لا فرق بين أن يكون المالك في ذلك فهو ربا كالارث
أو اختصار يا وهو قسمان اما بعوض كالباع أو بدون كالهبة وقدم البيع لا كثرة وقوعه
والمراد لا يمين ولا يوهين للغير بدليل ما يأتي فهو عام مخصوص والمراد لا يمين كلا ولا بعوض ولا
بشرط العتق ولا يمين تعلق عليه بخلاف بيعها لنفسها كلاف يجوز وكذا به ضايفى وانما
جمع في أمهات الاولاد ولم يفرد لها ويفرد الاول دون الثاني أو العكس لان أم الولد في اللغة
تطلق على كل ذات ولد لجمع اشارة الى ان المراد معنى خاص وهي الامة التي له فيها ملك ولو أفرد
الثاني حينئذ لم يصح لان الولد الواحد لا يكون في أمهات متعددة (قوله اذا حبلت) عبر باذا دون
ان لان اذا التحقيق والاحبال محققا لكثرة وقوعه وتعاق الارادة منه من حيث الشهوة البشرية
والشرعية لا جمل حصول النسل وتظهر ذلك قوله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة قالوا انهذه وان
نصهم سيئة فان وقوع السيئة نادر بخلاف الحسنة لا يقال كلامه تعالى لا يوصف بكونه محجوزا
به أو مشكوكا فيه لانه تعالى لا يتصف بذلك لانا نقول انه يوصف بذلك بالنظر لحال الشئ في نفسه
وفرض ورود الكلام على لسان المتكلم من البشر لا بالنظر لعله تعالى فان قيل قد استعمات
ان مع الموت في قوله تعالى واثن مئة أو قتلتم مع تحقيقه أجيب بان القصد ترغيبهم في الجهاد وعدم
تقاء دمهم عنه فالمعنى والله أعلم أن ما يخافونه من الموت أو القتل في سبيل الله تعالى ليس محققا
وعلى فرضه فغفرة الله تعالى خير فالعلق بخصوص الموت بهذا السبب لا مطلق الموت واعلم أن
بقية أدوات الشرط حكمها كان في عدم الجزم كما ذكره الجاهل تبع للرضى ولم يقل حلت ولا
عاقبت لانها ما يكونان في الاذمين وغيرهم بخلاف حبلت وتعبيره بذلك أولى من قول المنهاج
أحبل لانه لا يشترط القصد (قوله من حر) أى يمكن احباله بان استكمل تسع سنين (قوله
كله أو بعضه) بالرفع فاعل حواله صفة مشبهة أى قامت به الطريقة أو بالنصب على التشبيه
بالمة عول به ولا يصح جره نو كيد الان نو كيد النكرة بالمعروفة منعه البصريون ولا يقال يمكن
الجري على طريق الكوفيين لانا نقول بمنع منه عطف بعضه عليه لانه ليس من ألقاظ التوكيد

(اذا حبلت من حر) كله
أو بعضه

ويصح كونه بدلا ولا يرد أن المبدل منه في نية الطارح لأن ذلك بالنظر لعمل العامل لا بالنظر للمعنى
وهذا التعميم من حيث نفوذ الابداد وان كان وطء البعض لأمة حراما عليه لعدم جواز
التسري له ووجه الحرمة من حيث المعنى أن بعضه مملوك للسيدة مالك بعضه فليس له صرف هذا
البعض في القمع لأنه إذا قمع تمتع بجماعته فيلزم عليه استعمال البعض الذي يخص السيد في غير
حقه لا يقال إن الأب المبعوض لا يثبت استبداده بوطئه أمة فرعه ومقتضاه عدم ثبوت استبداده
المبعوض لأننا نقول انما لم يثبت استبداد الأب المذكور لأن له في مال الابن شبهة الاعتاق وهو
منتهى في المبعوض ولا يرد أيضا أنه لا يصح اعتاقه لأننا نقول المانع من صحته كونه ليس أهلا للولاء
وهو منتهى هنا إذا ما لوت الطامع بالاعتق انني في ذلك ومن ثم صح نديره (قوله ولو كافرا) أي
أصلها وأما المرتد فإلاده موقوف كما ذكره (قوله أو مجنوناً) أي أو مكرها أو سقيماً أو فلساً
فلا ينفذ إيلاده على المعتد (قوله أمة) المراد به من له فيها ملك وان قل فيدخل الأمة
المشتركة لكنه ان كان موسراً يرى لها يسر به من كل نصيب شر يك أو بعضه والا فثبت في
نصيبه فقط والمراد ملك تحقيقاً وأما تقديره فيدخل أمة الفرع وهذا أعني كون الأمة مملوكة
للسيداً أحد شرطين والثاني أن لا يتعلق به أحق لازم غير الكتابة حال العلق والسيد معسر ولم
يزن عنها بل بيعت فيه ولم يملكها السيد بعد وذلك بأن لم يتعلق به أحق أصلاً أو تعاقباً وهو غير
لازم كعارية أو لازم وهو كناية أو غير كناية سكنه زائل عند العلق أو مسقراً والسيد موسر
أو معسر وقد قال بعد ذلك عنها نكحوا أو ابرأوا ولم يزل يبيع فيه لكن ملكها السيد بعد
ذلك في هذه الصور كلها يثبت الاستبداد أما إذا تعاقب بها ذلك فلا يثبت الاستبداد والحق بالآدم
كل من بعد القبض وأصل أمة أو أخذت لامها على غير قياس وعوض عنها الزنا وكان
القياس قبلها القفا نكحها أو افتاح ما قبلها ولهذا ترد في التمه غير فيقال أمة وأصله أمة
اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالكون الخ وتنفى على امتنان على لفظ المفرد وتجمع
على أمة ككتاب وأصله أمة أو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفاً اثر الزائدة ككسبه وتجمع
أيضاً على أم كفاض وأصله أم أو مزين الأولى مفتوحة زائدة والثانية فاء الكلمة فقليات
الله لا اجتماعها كسنة مع مثلها وقلب الواو ياء لوقوعها طرفاً ضمها ما قبلها في اسم مفرد
ولا نظير له ثم الضمة كسنة لتسلم الياء وتجمع أيضاً على أموات كسنوات (قوله بلاوطه)
كاستدخال منبه المحترم حال خروجه وان لم يكن محترماً لدخوله بأن استدخلته على وجه الزنا
ولا بد أن يتصل في حال حياة السيد وتدخله في حياته أما إذا انفصل في حياته واستدخلته
بعد موته فإنه يثبت النسب والارث دون الاستبداد وأما إذا انفصل بعد موته واستدخلته
كذلك ففيه خلاف قال الشيخ الخطيب يثبت به النسب والارث وهو المعقد وقال قل بعدم
ثبوتهم لأنه انفصل من جنة منفكة عن الطل والحرمة ولو اختلط المحترم بغيره من السيد أو
اجنبي ثبت الاستبداد لأنه وجد مقتض وغير مقتض فيغلب الأول والمراد الاحترام ولو في
الواقع فبدخل مالو وطئه انظم الأجنبية (قوله أو بوطه محرم) أي بسبب حيض أو إهرام أو فرض
صوم أو اعتكاف أو لكونه ظاهراً من أم ملكها قبل امتيرها أو لكونه قبل التكفير أو لكونها
محرمه بفساد أو رضاع أو لكونه ماهر زوجة أو معدة أو مجوسية أو وثنية أو هرطقة أو مكاتبة

(قوله الأب المذكور) أي
الذي وطئ أمة فرعه مع كونه
كامل الحرية بخلاف المبعوض
الذي لا شبهة له بغيره في مال
فرعه من حيث الاعتاق

ولو كافراً أو مجنوناً (أمة)
ولو بلاوطه أو بوطه محرم

أول كونها مسلمة وهر كافر اه مر والمراد محرم لعارض كافي الامثلة المذكورة بخلاف الوطء
 في الدبر فإنه محرم له فيه فلا يثبت به استبلاذ ولا نسب بخلاف ما لو تلمذ بها فاسفة الدبر فأمضى فان
 منبه به كون محترما وأما ادخال المني المحترم في الدبر فقال قل يثبت به الاستبلاذ والظاهر
 عدم ثبوته قياسا على ما لو وطئها فيه (قوله فوضعت) أي حبسا أو مبيتا (قوله يجب فيه غرة)
 كخفة فيها صورة آدمي ظاهرة أو خفية أخبر بها القوابل ويعتبر أربع منهن أو رجلان خبيران
 أو رجل واحد أنان اه مر بخلاف ما لم يكن فيه بصورة آدمي وإن قلنا لو بقيت لتخطط وانما
 انقضت به العدة لأن المداخلة على برائة الرحم وهذا على ما يسمى ولدا (قوله وان لم ينقض) هذه
 النجاسة قاسدة من جهة الحكم لأن المعتد أنها لا تعتق بموته ولا تصير أم ولدا إذا انفصل كما ومن
 جهة المعنى أيضا لأنها تنافي قوله وضعت لأنه لا يقال لها وضعت إلا إذا انفصل الولد ويمكن أن
 يجاب عن هذا بأن المعنى وضعت كما ما به موت السيد أو قبله أو بعده قبل موت السيد
 وار لم ينقض باقية الابعد موته فصح جعلها غاية لوضعت بعد تناوبه بوضع الكل والبعض على
 ما مر (قوله صارت به أم ولد) جواب الشرط وجعله في أي شجاع حرم عليه بيعها الخ وفي المنهج
 عتقت بموته ولا منافاة لأن الأحكام كلها تترتب على فسخ الشرط ولكن ما هنا أولى لأن الذي
 يترتب أولا على فسخ الشرط هو صيرورتها أم ولدا وما حرمه نحو بيعها وعتقها بموته فهو ما
 مترتبان على صيرورتها أم ولد (قوله فتعتق بموته) أي ان وضعت في حياته فان وضعت به
 موته تميز عتقها بموته و يترتب عليه الاكساب فتكون إماما من الموت (قوله ولو بقتلها له)
 وقاعدة من استعمل بشئ قبل أو أنه عوقب بحرماته أغلبية فان قتلت فيه فالامر ظاهر وان
 وجبت الدية فهي في ذمتها وإذا كان السيد مبعوضا وقتلته عمدا وجب القصاص لأنها حال
 الجنائية رتبة والقصاص به تبرضا الجنائية والدية بالزهر (قوله لما مر) أي في الحديثين
 حيث قال فهي حرة عن دبر منسه في الأول وقال في الثاني فإذا ماتت فهي حرة (قوله بخلاف
 أمة غيره) مجتزأ من قوله ان لم يكن فرعها فان كان فرعها صارت أم ولدا لا أصل ان كان كامل
 الحرية ولم تكن أم ولدا للفرع كما مر في الاعقاف (قوله كأن وطئها الخ) والولد في ذلك ثلاثة
 أظنه المذكور وعليه قيمة السيد بها بخلاف ما لو وطئها بظن أنم ازوجته المملوكة فالولد رقيق
 وقوله بظن الخ أي وان كانت هي زانية وهذه شبهة فاعل وتقدم شبهة الملك في الأمة المشتركة
 وخرج به شبهة الطريق وهي التي قال بجل الوطء في عالم فلا يثبت بالوطء فيها نسب ولا استبلاذ
 لانها عظمى الزوجية والملك ولو وطئ جارية بيت المال حدثوا ولدا لها بالنسب ولا استبلاذ سواء
 الفتي والفقير لأنه لا يجب فيه الاعقاف أو وطئ جارية أيها أو أمه سلطانا سلمها أو أكرم على الوطء
 فالذي يظهر كما قاله الأذرى أن الولد رقيق اه أفاده مر (قوله ولابدها الخ) شروع
 في الأحكام المترتبة على صيرورتها أم ولد ولا فرق في السيد بين أن يكون حرا أو مبهضالان
 تزويجه بالملك لا بالولاية وقوله أجبارها أي تزويجها بغير أذن الأب في قهرها (قوله نعم ان كان
 سيدها كافرا وهي مسلمة) خرج عكسه وهو ما لو كان السيد مسلما وهي كافرة ولو وثنية
 أو مجوسية فإنه يزوجه لان حق المسلم في الولاية أكد لا ترى أنه يثبت له الولاية عليه بالجهة
 اه أفاده مر (قوله فليس له تزويجها) أي بل يزوجه الحاكم بأذنه وحضانه ولدها لها وان

(فوضعت ولو وسطا يجب فيه
 غرة) وان لم ينقض (صارت)
 به (أم ولد) فتعتق بموته ولو
 بقتلها له المأوى (بخلاف
 أمة غيره) ان لم يكن فرعها
 (كأن وطئها بظن أنها
 زوجته الحرة أو أمته أو غير
 بحرمتها) فغيات منه
 ووضعت ما مر فلا نصير به
 أم ولد وان ملكها لأنه لم يقع
 له الولد به في ملكه وخرج
 بزباد في حر المكاتب فلا تصير
 أمة بذلك أم ولد (ولابدها)
 أي أم الولد (أجبارها على
 النكاح) كالقننة نعم ان كان
 سيدها كافرا وهي مسلمة
 فليس له تزويجها كما علم عامر

كانت رقيقة لتبعيتهما في الاسلام اه مر ويؤخذ منه ان المهرله وانما لو ارادت التعزيم
 بدونه لم يجبر عليه (قوله لاتباع) أي لان الولد جزؤها وقد ثبتت حرية ابتداء فسيرتها
 ومقتضى هذا امتناع بيعها اذا ماتت في بطنها لانها حامل بحربل ويثبت لها أمية الولد حتى اذا
 مات السيد قبل وضعه عتقت من رأس المال قال الرحمان ونقل عن المحلى افتتاح بيدها اذا مات
 في بطنها وفيه نظر الآن يقال أمية الولد لا تثبت الا بالولادة ولم توجد وقوله لم ان الحامل جبر
 لا يصح بيعها بحملها ان كان حيا وفيه ما فيه انه يبي ويمكن حمل كلام المحلى على ما اذا لم تضعه بل بقي
 في بطنها ولا شك ان شرط ثبوت أمية الولد وضعه كأمرا اما اذا وضعه فلا شك في ثبوت أمية الولد
 لها وامتناع بيعها احبته لانه لا ينافي عن المضغة وقد مر ثبوت أمية الولد لها (قوله ولا ترهن)
 كان الاولى اسقاط هذا من وجوه المفارقة لان المدبرة مثلها فيه كما ياتي (قوله لانم الاتقبل
 النقل) أي الانتقال من ذمة الى ذمة (قوله جنبايتها الثانية) خرج جنبايتها الاولى فيضمنها
 السيد بأقل الامر من قيمتها وارث الجناية اما الثانية فلا يضمنها السيد لان ابلاده اطلاقا لها
 ولم يصدر ذلك منه الا مرة واحدة بل يشارك المحلى عليه ما ينفيا ما أخذه المحلى عليه أولا وهذا ان
 استغرقت الاولى قيمتها والالزم السيد قدر ما بقي منها للجنابة الثانية فان بقي من ارث الجنابة
 الثانية شيء رجع المحلى عليه ما ينفيا الى الاول باعتبار نسبة أرشه فينظر ما أخذ أولا وما ينفيا ويقسم
 بينهما باعتبار نسبة ارث كل مجموع الارشين ولو جنت فالثا واربعا وغير ذلك فهي كالثانية
 (قوله لان جنبايتها كواحدة) بدليل انها لو جنت مائة جنابة اشترى كوا في الارش الاول باعتبار
 نسبة أرشهم هذا ان أخذ فان لم يدفعه السيد للمجنى عليه أو لاطالبه أو كلهم بأقل الامر من القيمة
 والارش وما أخذوه يقسم بينهم بتلك النسبة (قوله ويقبها في العتق) أي من رأس المال
 ولها ولو ادعت ان هذا الولد حدث بعد الامتداد او بعد موت السيد فهو حر وانكر الوارث
 ذلك وقال بل حدث قبل الامتداد فهو حق صدق يمينه بخلاف ما لو كان في يدها مال وادعت
 انها اكسبته بعد موت السيد وانكر الوارث فان المصدق لان اليد لها فخرج بخلافها
 في الاولى لان ما تدعى حرية والحول لا يدخل تحت اليد وسكت المصدق عن أولادها وأولادها
 والظاهر أخذ من كلامهم أنهم ان كانوا من أولادها الاناث فحكمهم بحكم أولادها أو من
 الذكور فلا لان الولد يتبع الام وقا حربة اه أفاده الخطيب في شرح الغاية (قوله الحاصل)
 أي من غير السيد اما منه فهو حر وقوله رقيقا حال من الضمير في الحاصل أي حال كون الولد
 رقيقا بان كان متزوجا بامع علمه برقة بخلاف ما لو غر بجر يمتا فانه يكون حرا ولا يقبها كأمرا
 وقوله أو بزنا عطف على شيكاح أي ولا يكون الارقة قبا ولذا لم يقب بدهة وله وقبعا (قوله بعد
 صيرورتها) ظرف لقوله الحاصل أي الحادث بعد صيرورتها الخ اما قبلها فرفيق (قوله
 وترهن) هذا رأى ضعيف جرى عليه تبة اللقبني والمقدما قاله في باب الرهن أنه يمتنع رهن
 المدبرة وان كان بدين حال لاحتمال موت السيد بخافة فانه سابق قلم اه زيادى (قوله ويضمن
 سيدها جنبايتها الثانية) أي بأقل الامر من الارش والقيمة ان كان بعد فداء الاولى فان كان
 قبله اشتركت الثانية مع الاولى في الارش الاول (قوله بالوصف) أي القيد السابق في باب
 التدبير وهو حدوهم بعد التدبير وانفصلهم قبل موت السيد بخلاف ولد المستولدة الحادث

(وتفارق) ام الولد (المدبرة)
 في سبع مسائل (في انما
 لاتباع ولا توجب) تلج
 انهما ان الاولاد لا يبعن ولا
 يوهبن السابق (ولا ترهن)
 لما فيه من التسليط على
 البيع (ولا يوصى بها) لانها
 لا تقبل النقل (وعتقها من
 رأس المال) كأمرا (ولا يضمن
 سيدها جنبايتها الثانية) وان
 فدت الاولى لان جنبايتها
 كواحدة (ويقبها) في
 العتق (ولها) الحاصل
 شيكاح رقيقا أو بزنا بعد
 صيرورتها أم ولد بخلاف
 المدبرة فانها تباع وتوجب
 وترهن ويوصى بها وعتقها
 من ثلث المال ويضمن
 سيدها جنبايتها الثانية
 كأمرا في العتق ولا يتبعها
 ولها بالوصف السابق (ولو
 كانها) أي ام الولد (او
 استولدة مكاتبية صارت)
 فيها (مستولدة مكاتبية)
 وان كان وطؤها المكاتبية
 حراما فعتق بالاسبق من
 موت السيد واداء النجوم

(قوله نقوله رقا وعقنا الخ) قال بعضهم معق قولنا فإنه يتبعه زمن الرق الكائن ٥٨٥ قبل العتق وعقنا أنه يتبعه في العتق

زمنه الكائن بعد الرق وعلى هذا يظهر قوله نعم لا في الاتبع أبا رقا وعقنا خلافاً لما قال الأولى حذفه

(ولا يصح بيعها إلا في

ثلاث مسائل) فبالواشترت

نفسها) كما أفنى به القول

وكالشراء مسائر الفسكات

الممكنة وهذه من زياداتي

(أو كانت موهنة أو جانية)

تعلق برقبته مال وكان المالك

فيهما معسرا حال الاستيلاء

(وأم ولد مكاتب إن ولدته

في الكتابة) أي قبل عتق

أبيه (أو بعد عتقه لدون سنة

أشهر) من نفسه (تبعه رقا

وعقنا) لأن المملوك رفع

في الرق وهو قبل عتق أبيه

مملوك له ينتفع به ولا يعتق

عليه لضعف ملكه

(ولا تصير أم ولد) لأنها

عانت بمملوك فاشبهت الأمة

المسكوك ح (والأب) ولدته

استة أشهر رقا كثر من العتق

(فهو حر وهي أم ولد إن كان

بطوها) اظهره للعلق مع

الحرية أو بعدها والاتبع

أباه رقا وعقنا ولا تصير

مستولدة وقولي والأعم

مما عبر به (ولو أسات أم ولد

كاتب) هو أعم من قوله

نصراني (حبل بينهما أو الزم

بؤنتها) هو أعم من قوله

• (باب أحكام الرقيق) •

بعد الاستيلاء المتفصل قبل موت السيد فإنه يتبعها كما مر (قوله ولا يصح بيعها) كلام مستأنف (قوله إلا في ثلاث مسائل) تباع في ذكر الثلاثة أصوله وشرائها نفسها ليس في الأصل كالمسألة إذ كره فكان الصواب أن يقول في أربع مسائل فتأمل اه قل (قوله فيما لو اشترت نفسها) أي كلاً أو بعضاً ويسرى إلى الباقي ولا يلزمها قيمة ما مرى كما مر وخرج بشرائها نفسها مالوا واشترها مالها أو فرها أو من آخر بغيرها فإنه لا يصح بيعها أو حمل حصتها معها من نفسها إذا كان السيد حراً لكل بخلاف المبعوض لأنه عقد عتاق وهو ليس من أهل الولاء (قوله سائر) أي باقي التملكات الممكنة هنا كالمجبرة والقرض فتدبره جارية مثمل نفسها وأخرج بذلك الوصية فلا يصح أن يوصى لها بنفسها الاحتياجها القبول وهو أنما يكون بعد الموت وهي أعتق بمجرد الموت (قوله أو كانت موهنة) أي قبل الاستيلاء أي أو كان سيدها مفلساً قوله وكان المسائل فيهما معسرا حال الاستيلاء أي ووطئها بعد الرهن أو الجناية (قوله وأم ولد) بالحر عطف على ما لو اشترت فهي مسئلة رابعة ويصح الرفع وجلة الشرط مع قوله ولا تصير الخ خبر وإمكن الأول أنسب بكلام الأصل لأنه ذكر هذه وأسقط الأولى وعليه فكان الأولى أن يقول فإن ولدته بالنساء لأنه كلام مستأنف تفريع على محذوف تقديره والولد أنسيب وبعد ذلك فيه تفصيل فإن ولدته في حال الكتابة تبعه رقا وعقنا فإن أدى النجوم عتق والأرق ولا تصير به أم ولد أو بعد الكتابة تبعه عتاق قوله رقا وعقنا موزع أي رقا وعقنا في الأولى وعقنا فقط في الثانية لأنه صار حراً وعقنا الشوري قوله رقا وعقنا هذا النسخة صورته بنظر إلى مجموع المسائلين وهما الولادة في الكتابة والولادة بعد العتق لدون سنة أشهر فإن المسئلة الأولى يتصور أن يتبعه في الرق والعتق وأما الثانية فلا يتصور أن يتبعه إلا في العتق إذا فرض أن العتق حصل اه (قوله قبل عتق أبيه) أي أو معه (قوله تبعه رقا) أي بعتقه رقبته قائم يعتق ولا يعتق حالاً ضعف ملكه وهو منصوب على التمييز من ضمير تبعه الواقع جواباً لأن الشرطية المقيدة لجواز البيع وعقنا عطف عليه (قوله ينتفع) أي عليه وعلى سيده لأنه مكاتب حكماً (قوله لضعف ملكه) أي بل يتوقف عتقه على عتقه وهذا مع في قواهم أنه مكاتب عليه اه عبد البر (قوله إن كان يطوها) أي مع العتق أو بعده ولو مرة واحدة وقوله اظهره للعلق مع الحرية أي فيما إذا كان يطوها مع العتق وقوله أو بعدها فيما إذا كان يطوها بعده (قوله والا) أي بان لم يطوها أصلاً مع العتق ولا بعده أو وطئها أو ولدته لدون سنة أشهر من الوطئ (قوله أم ولد كاتبة) الأولى أن يقول كاتبة لأنه لا فرق بين الكاتبة وغيره وقوله هو أعم أي لعدم شموله غير النصراني (قوله حبل بينهما) أي يجب على الحاكم أن علم بذلك فإن لم يعلم به وعليه بعض الأساطير وجب عليه إعلام الحاكم وقوله حتى يعتقها أي فعتق وقوله فتسلم بضم التاء وتشديد اللام والاسافات المصنف أن يعتقها للكتابة حكماً باباً مستقلة بالأصل تبعه على بعض مسائل منه استطراداً

• (باب أحكام الرقيق) •

أي من حيث محالته للحر وموافقة له ونحو ذلك فهو كالنتيجة لما مر في الكتاب قبله وذكر من أحكامه مشاوشير حاشو سنين حكايه ضمها مطلق وبعضها على تفصيل وذكر المناوي منها جلة كثيرة والمراد به من فيه رق ذكرنا كان أو أنثى فهو أعم من قول الأصل العبد وإن قال ابن حزم

٧٤ رى في ينفعها (حتى يعتقها أو يسلم) فتسلم إليه (أو يموت) فتعتق

لفظ العبد يشمل الذكروالانثى والمراد به ايضا ما يشمل المكاتب لا المبدع بل دليل عقده بما بعده
 ذلك (قوله لا تلزمه جمعة) لكن انصح منه ونجزيه عن ظهوره كما مر (قوله ولا يلزمه حج) واذا جازم
 يجوز من نسك الاسلام اذا اعتق وابسر (قوله الابنذر) اي وان لم ياذن له سيده فيه كما نقل عن
 الروضة وهو الصحيح قرر ذلك شيخنا عطية خلافا لما نقله الشيخ خضر هنا (قوله فيلزمه ما
 سواء عين عامام اطلق (قوله وعورة الامة) بالنصب عطف على اسم أن أي والأي ان عورة
 الامة أي في الصلاة فقط فلا حاجة للاسناد والابعد الا ببيان الترجيح ويجوز الرفع بالابتداء
 (قوله بجامع أن رأس الخ) انما اقتصر على الرأس وان كان غير الرأس كالرجل كذلك لانما حمل
 وفاق وامام عداه ففيه خلاف بيننا وبين الحنفية (قوله الى سائر بدنهما) حتى الوجه والكفين
 وقوله كما صحه النووي مع قوله وجزم الاصل لضعف (قوله يجوز النظر الى وجهها)
 وكذا سائر بدنهما عدا ما بين سرة وركبة لغير محرم لان ذلك ليس بعورة وكذا قال في الحرمة فلا
 مخالفة عندهما في ما نكل من الوجه والضمير الرابع للامة ليس بقيد ولكن انما اقتصر على
 الوجه لانه محل رده على الاصل وليس مراده بيان الحكم المقرر عند الرافعي وعلى الضمير
 الرابع للامة لان كلامه فيه انما ذكره في الحرمة لكان خروجا عن المقام فتقول قل وسكوت
 الشارح عن ذلك أي الحرمة يومهم المخالفة وليس كذلك اه ليس في محله (قوله شاهدا) أي في
 الاموال ونحوها فصحة شهادته لرمضان ونحوه يعني وجوب الصوم على من أخبر بهما
 حيث صدقه لا يعني ثبوتها عنده القاضي كما مر في باب (قوله ترجانا) بضم الجيم مع فتح الذاء
 وضهها ونحوه ما عدا كزعفران وجهه تراجم كزعفران ففيه ثلاث لغات نقلها في المختار وظاهر
 كلامه تبعاً للجوهري أن التازيدة فوزن ترجم تنسعل وقال النووي التام فيه أصلية قال
 وأبكر على الجوهري جعل التازيدة اه فوزنه حذفت فعل وكل حروفه اصول قال ابن مالك
 وضاعف اللام اذا أصل بقى كترجمة نرو فان فسق

والترجمان هو المعبر عن لغة بلغة أخرى أي التفسير لها يقال ترجم الكلام فسر (قوله يترجم)
 أي يفسر كلام الخصم ويشترط فيه اثنان وأن يكون بلفظ الشهادة بخلاف المترجم كلام الحاكم
 للخصم لا يشترط فيه ذلك (قوله فائدا) أي ملحة الانساب عند الاشتباه لا مرخصه الله تعالى
 به (قوله ولا قاما) أي من جهة الامام او محكما من جهة الشر كاهما اذا نصب به الشر كاه بلا
 تخيير فيصح لانه يشترط فيه حيثما التكليف فقط كما مر (قوله ولا خارصا) أي للنخل والعنب لان
 شرطه أهلية الشهادات كلها كما مر والخارص الخمر والضمين لان الخارص يطوف بالشجر ويقدّر
 ثمره رطباً ثم يابس بطريق التخمين (قوله ولا مقوما) أي يقوم السلع لان ذلك شهادة بالقيمة نعم
 يجوز منه فتح باب السلعة لانه لم يخصص غنما فيما قاله (قوله ولا كاتب حكم) وهو الذي يكتب
 الوثائق لانه يشترط فيه أن يكون عدلاً لا ذكر اسراراً فابكتابة محاضر ومجملات والمحاضر جمع
 محضر وهو الورقة التي يكتب فيها الدعوى من غير ختم والسجلات ما تختم وهي الحجج المعروفة
 ونطاق على اصل الحجج الموضوع عند القاضي للمراجعة فيه عند الاحتياج اليها (قوله ولا أميناً
 لحاكم) أي يستأنم منه على كتب الاحكام من المحاضر والسجلات فالمراد الحاكم الشرعي كما قرره
 شيخنا عطية فلا يمنع كونه خازناً ارامير (قوله ولا اماماً عظيم) خرج به كونه اماماً في الصلاة

(يفارق الحرفي أنه لا تلزمه
 جمعة ولا تنه ديه) كما مر
 في باب (ولا) يلزمه (حج) لا
 (عرة) كما مر في محله ما
 (الابنذر) فيلزمه كالحرم
 (وعورة الامة كالرجل) أي
 كعورته بجامع أن رأس كل
 منهم ليس بعورة (لكن
 يحرم نظر غير محرم الى سائر
 بدنهما) كالحرة كما صحه
 النووي تبعاً للمحققين وجزم
 الاصل تبعاً للصحيح الرافعي
 يجوز النظر الى وجهها
 (ولا يجوز كونه) أي الرقيق
 (شاهدا ولا ترجانا) يترجم
 كلام الخصم او الشاهد
 للحاكم (ولا فائدا ولا قاما ولا
 خارصا ولا قوما ولا كاتب
 حكم ولا أميناً لحاكم ولا
 اماماً عظيم ولا قاضياً

(قوله ولا وليا في نكاح) أى في إيجابه ولو بوجوه كثيرة لانه من جملة موانع الإيجاب الرق أما قبله
 فيصح أن يوكفه غيره فيه وان لم يذن السيد وأما قبله لنفسه فيصح باذن سيده كما سبق في قوله
 (أو فود) أى لانه لا يتستوفيه الا الامام أو نائبه الحر وكذلك الحد المذكور في قوله أو غير ذلك
 (قوله ولا وصيا) أى على الإتيان لانه يشترط فيه عدالة وكفاية وإسلام وحرية كما تقدم (قوله
 ولا يقد امرأعاما) كما مر وحسب وجع زكاة وجباية نحو جزية كخراج وكان الأولى تقديم
 هذا الضابط وجعل ما عداها مثله له وخرج بالعام الخاص كنيابة في لقطة شئ معين (قوله
 ولا يملك شيئا) وأما خبر العيصين من باع عبدا له مال فماله له بالبيع إلا أن يشترط المبتاع فاجب
 عنه بان الاضافة فيه للاختصاص لا للملك والانا فاجب له السيد البائع له (قوله وان ملكه
 سيده) اشار به الخلاف وهو قولان قديم وجديد وقضية اختصاص الخلاف بالسيد ولا يجزى
 في تعليق الاجنبى وبه قال الرافعى لكن نقل في المطلب أن جماعة أجروا فيه منهم القاضي الحسين
 والماوردي وجهه في إقتضائه ما مر على السيد لانه محل التوهم وأما الاجنبى فله يوم بالاولى
 (قوله لكن ملكه ضعيف) ولذلك يمتنع عليه وطه مملوكه ولو باذن السيد اعني (قوله ولا يبطأ
 بملك) أى يحرم عليه ذلك وان اذن سيده له فيه كما مر (قوله ولو كان مكاتبا) أى او مبعضا لانه انما
 يبطأ بحجته لا ببعده فيصوم وطؤه وان تغذاه لانه كما مر (قوله لعدم ملكه) أى في غير المكاتب
 وقوله اوضعه أى فيه وكذا قوله وخوفان هلاك الامة بالطلاق أى فيضيع عليه والمقصود
 اعانه من هجوم الكتابة (قوله أولى من تعبيرة بالتسرى) أى لان التسرى شرعا يعتبر فيه ثلاثة
 أمور الوطء والانزال ومنع الموطوءة من الخروج والريق لا يبطأ أمته مطلقا سواء وجد انزال
 ومنع من الخروج ام لا ومقتضى كلام الاصل أنه لا يمنع الاعنة وجود ما ذكره التسرى لغة
 مطلق الوطء واصله تسرى فابدلت الباء من الراء كقضى اصله تقضض بثلاث ضادات ويقال
 للامة سرية بالضم لان وطأها يسرعن وطء الحرة والعسرية بالكسر فرقا بينهما وبين الامة (قوله
 غير مكاتب) أى كتابة صحيحة بان لم يكن مكاتبا أصلا أو مكاتبا كتابة فاسدة فوجب الزكاة عليه ما
 ابتداء ثم يتحملها عنهم ما السيد وان كان الداني لا يلزم السيد وثمة والفرق بينهما وبين الزكاة ان
 المؤنة تذكر في اليوم والليلة ولا كذلك زكاة الفطر فانما التجب في العام الامرة واحدة أما اذا
 كان مكاتبا كتابة صحيحة فلا زكاة عليه ولا على سيده (قوله ولا يكفر بمال) أى لا بنفسه ولا بغيره
 في حياته وبعد موته نعم لسيدته أن يكفر عنه بعد موته بغير اعتاق وقوله في ما ذكر الكفارات أى
 جميعها وهى أربعة بل يكفر فيها بالصوم لكن على تفصيل قريب من التفصيل الآتى وحاصله
 أنه ان كان أمة تحل للسيد لم تصم الا باذنه وان كان غيره فكذا ذلك ان ضمه الصوم وقد حثت بلا
 اذن والا فلا يتوقف صومه على اذن والمكاتب كالحر فيما عدا الاعتاق (قوله لعدم ملكه)
 أى في غير المكاتب اوضعه أى في المكاتب (قوله ولا يصوم) أى يحرم عليه مع كونه مملوكا
 وكذا الامة بعده اه قل (قوله اذا أضرت ذلك الصوم به) ليس هذا محل فرق بينه وبين الحر
 لانه متى أضرت الصوم بالشخص حرم مطلقا احرا كان اوريا فاقوم مقتضى كلام المصنف اختصاص
 هذا بالريق وبإضافة تضاه أنه اذا اذن له السيد جاز له الصوم وليس كذلك فكان الاولى
 إسقاط هذا والاقتصار على الصورة الثانية أى قوله أو بالسيد (قوله وان لم يضرب) بضم الباء

ولا وليا في نكاح أو فود أو
 غير ذلك ولا وصيا ولا يقد
 امرأعاما) المقتضى بالرق
 وتعبيرى في الولاية بما ذكر
 اعلم من اقتضائه فيها على
 النكاح والفود والحد
 (ولا يملك) شيئا وان ملكه
 سيده لانه مملوك فاشبهه
 البهيمة نعم المكاتب يملك
 لكنه مملوك ضعيف (ولا يبطأ)
 ولو كان مكاتبا (ملك) لعدم
 ملكه اوضعه وخوفان
 هلاك الامة بالطلاق وتعبيرى
 بذلك أولى من تعبيرة
 بالتسرى (ولا يلزمه زكاة
 الا زكاة الفطر) فتلزم غير
 مكاتب أى تلزمه ابتداء
 (ويقتضيهما سيده) عنه
 (ولا يكفر بمال) في سائر
 الكفارات لعدم ملكه أو
 ضعفه (ولا يعطى من
 زكاة ولا كفارة شيئا الا
 من ماله المكاتبين) في
 الزكاة فله مكاتب أن يأخذ
 منه (ولا يصوم غير فرض
 اذا أضرت ذلك) الصوم به أو
 بالسيد (الا باذن سيده)
 وتزيد الامة المباحة للسيد
 بانها لا تصوم بحضرة الا
 باذنه وان لم يضربها الصوم

(ولا يلزمه) اذا كان غير

مكتاب ولا ما ذون له في
المعامله (اقراره بمال في
الحال) اذ لا مال له بل يلزم
ذمته ليطالب به بعد عتقه
(ولا يصح له من الغنيمه) بل
يرضخ له (ولا ياخذ لقطه الا
على حكم غيره) بان ياذن له
في اخذها بانه عنه (ولا يورث
ولا يورث) كما لم يورث
(ولا تصح كفالته الا بذن
سيده) لانه اثبات حق عليه
فانصبه الفكاك (ولا يضمن
بالديه بل يضمن منه بالغنيمه
ما يضمن من الحر وبالديه)
من نفس او غيرها يضمن
منه بما نقص من قيمته
ما يضمن من الحرب بالكمونه
وتحمل العاقلة قيمته
ولا يتحمل هوديه عن غيره
ولا يتحمل عنه بل موجب
جنايته يتعلق برقبته
وجانده في الزنا وغيره ونفيه
على النصف من الحر كما
في الحدود

(قوله مبنيا للعجهول) اعلم
الناس (قوله وفيه نظر)
الذي يظهر انه ملحق ق ل
من حيث ان الذي يقارن
فيه الخ هو كون المضمون
القيمة وهذا قد علم وما يتحمل
العاقلة فلا مخالفة فيه حتى
يذكر مقصودا

من اضر الربا اذ ادعى بالباء فان لم يدعها كان بقضها من ضر الثلاثي (قوله ولا يلزمه)
بضم الياء وكسر الزاي مبنيا للعجهول ونائب الفاعل الاقرار وكذا قوله الاتي بل يلزم ذمته
ولو قال ولا يلزمه مال باقراره الخ لكان أوضح (قوله ان كان غير مكتاب) قال المناوي اما
المكتاب فكل حر والمأذون له في المعامله يقبل اقراره حاله بدينه القدره على الانشاء ويؤدي
بما في يده وما يكتسبه (قوله بل يلزم) أي الاقرار كما مر وقوله بعد عتقه أي عتق كله وقوله
(قوله بل يرضخ له) أي من الاخماس الاربعه وان لم ياذن له السيد لانه سهم من الغنيمه مستحق
بالضرورة الا انه ناقص فكان محتسبا بالاخماس الاربعه المختصة بين حضر الواقعة كما مر (قوله
الاعلى حكم الخ) المراد بالحكم الاذن وعلى معنى الباء كما اشار له الشارح (قوله ولا يورث ولا
يورث) وموثر تجهيزه ولو كان كتابا وام ولد على سيده اعتبارا بحال الحياه في غير الكتابة
ولا نكاحها بموت المكتاب ولو مات من لزمه تجهيز غيره بعد موته وقبل تجهيزه وتركه لانتفى الا
بتجهيز احدهما فقط فهل يقدم الميت الاول اسبق لتعلق حقه او الثاني لتبين بجزءه عن تجهيز غيره
الاوجه كما افق به الواو درجه الله تعالى الثاني واما المبعوض فان لم تكن بينه وبين سيده مهايأة
فالحكم واضح والافون تجهيزه على من مات في نوبته (قوله ولا تصح كفالته) بالمعنى
الشامل لخصانه ولو كان كتابا وام ولد ومدير او معلقا عتقه بصفه وكذا المبعوض اذا لم تكن مهايأة
او كانت ضمن في نوبة السيد (قوله الا بذن سيده) فاذا اذن له في الضمان صح ان ضمن اجنبيا
لمثله او سيده لاجنبى ثم ان عين الاداء جهة فذل لا يوافقها الا بما يده وما يكتسبه اما اذا ضمن الغير للسيد
لا يصح وقد أوضح ذلك في المنهج في باب الضمان (قوله ولا يضمن بالديه) بالبناء للعجهول وقوله
بل يضمن منه بالقيمة الخ أي كلالا او بعضا طرفا او معنى فقوله او غيرها أي كطرف ومعنى (قوله
بما نقص) الباء لاتعدية متعلقة بضمن وقوله ما يضمن الخ نائب الفاعل وذلك ككسر عظم ليس
له ارش مقدور من حر والاصل كما قاله مر ان الرقيق أصل للحر فبالامه مدرقيه والحر أصل للرقيق
فما فيه مقدور فاليد من الرقيق مقدرة بنصف قيمته لو قطعت فصار الحر أصلا للرقيق في ذلك ولو
كسر عظمه او قطع قطعة من نخده حر فهذا التقدير فيه فيقدر الحر رقبا لهما ثم رقبا معيبا
بتلك الجناية ويحسب ما بين القيمة في قيمة السلامة وقيمة العيب فالرقيق أصل للحر في ذلك (قوله
وتحمل العاقلة قيمته) أي اذا قتل فان عاقلة الجاني تحمل قيمته قال قل ذكره مستدركا
أي لانه مفهوم من قوله بل يضمن منه بالقيمة ما يضمن من الحرب بالديه وفيه نظر لان غاية ما استفيد
بما مر أنه يضمن بالقيمة وهل تلك القيمة على الجاني أو على عاقلة شيء آخر بل ربما يتوهم من
كونه مضمونا بالقيمة أنه يدفعها الجاني كقيم الاموال المتلفه فاذا قيل هذا الكلام أنها على
العاقلة نظرا لكونه آدميا مشبها للحر في التكليف فهو محتاج اليه شدة الاحتياج وليس
مستدركا بوجه من الوجوه (قوله ولا يتحمل هوديه) أي ولا قيمة لانه لا يده قتل وكذا ما بعده
(قوله ولا يتحمل) أي الهدي عنه أي لا يتحمل عاقلة عنه شيئا اذا جنى على حر وهذا معنى قولهم
العاقلة لا تتحمل عبد أي دية واجبة عليه وقوله بل موجب بفتح الجيم أي ما وجبته الجناية
(قوله ونفيه) أي تغريبه (قوله على النصف من الحر) أي فيكون خسين وأربعين وعشرين
ونصف سنة والقاعدة أنه على النصف من الحر الا فيما لا يمكن تبعضه كالطلاق والصوم

والصلاة وغير ذلك قال الخطيب في شرح الغاية ولو زنى العبد المؤجر حر وهو لا يغرب للعالم
ويثبت للمستاجر الخيار أو يؤخر إلى مضي المدة وجهان حكاهما الدارمي قال الأذري ويغرب
أن يشرق بين طول مدة الاجارة وقصرها قال ويشبهه أن يجبي ذلك في الاجير الحر أيضا اه
والاوجه أنه لا يغرب ان تعذر له في الغربة كما لا يحبس اغريه ان تعذر له في الحبس بل أولى
لان ذلك حتى آدمي وهذا حق الله تعالى بخلاف المرأة اذا توجه عليه احبس فانها تحبس ولو فات
القتع على الزوج لانه لا غاية اه (قوله ولا يرجم في الزنا) لان من شروط الرجم الاحصان
والحصن لا يكون الا سرا نعم بتصور ثبوت الرجم في الرقيق في ذى حرزى بعد نكاحه نكاحا
صححا وثبت عليه الزنا ثم التحق بدار الحرب وأسر واختار الامام رقه فانه يرجم وان كان رقيقا
نظر الحالة السابقة (قوله وينكح أمتين) اى بخلاف الحر فانه لا يجوز له الأمة واحدة ويعلم
من جواز جمعه بين أمتين انه لا يعتبر في نكاحه ما يعتبر في نكاح الحر لانه لا يخوف العنت فلذا
لم يذكره في وجه مخالفة فقول قل انه محل المخالفة فيه نظرا ولم يذكر الأمة لان كلامه فيما فيه
مخالفة للحر لا فيما يجوز له في ذاته (قوله ولا يجمع) لو قال ولا ينكح لكان أولى لما نسب ما قبله
(قوله وعدة الأمة) اى التي لم يظن حرزتها والاعتدت كالحره وقوله قرآن أى في عدة الطلاق أو
شهران وخمس ايام في عدة الوفاة (قوله ولا لعان بينهما وبين سيدها) لان شرط الملاءمة أن يكون
زوجا ويقوم الخلف مقام اللعان وخرج بسيدها زوجها فوقع اللعان بينهما وبينه (قوله في عدة
واحد) اى بخلاف الحر فانه اذا جمعهما في عدة واحدة صح في الحره وبطل في الأمة (قوله فرض
الكفارات) وكذا فرض غيرها كنذر العتق ولو أسقط لفظ فرض لكان أولى ليدخل الكفارة
المندوبة الآن يقال انه اذا وقع كان فرضا وفيه نظرا فراجع اه قل وفيه أن الكفارة لا تكون
مندوبة فان أراد كفارة العيمين من حيث كون الاعناق فيها ليس واجبا بخصوصه ففيه نظرا لانه
من الواجب الخيرة وان أراد كفارة الجماع في رمضان فبما لو قدر على الاعناق بعد الشروع في
الصوم فانه يندب له الاعناق ففيه نظرا أيضا لانه متى وقع لا يكون الا واجبا فلا يصح قوله وفيه
نظر الخ (قوله ولا ينكح بنفسه) فيه ان الحر السفيه كذلك الآن يقال الشأن ما ذكر فيه ما
يقال الكلام في الحر الرشيد لا السفيه لانه فادرو الكلام عند الاطلاق ينصرف للغالب (قوله
بل لا بد من اذن سيده) للغير السابق في النكاح ايماء بتزوج بغير اذن مواليه فهو عاهر أى زان
رواه الترمذي وحسنه واسما كم وصح اسناده فلو نكح نكاحا صححا وطلق أو انفسخ النكاح لم
ينكح ثانيا لا باذن جديد لان الاذن لم يتناول غير الاول بخلاف مالونكح فاسدا لان الاذن
لا يتناول الفاسد اه عناني (قوله وتجب الأمة) اى بأى صفة كانت الا المسكاة والمبعضة لانها
في حقها كالأجنبيات والمراد الأمة الثيب أو البكر والزواج غير كفوف برك أو دناءة نسب أما اذا
كانت بكرة والزواج كفوف فليست من محل الافتراق لان البكر الحرة كذلك وانما جازلها سيدان
يجبر أمته لانه يملك منفعة بضعها فيورد العقد على ما يملك فلا يضر رقه ولا فقهه وقباس ما ذكره
المصنف أن يقال ويرزوها الفاسق والرقيق كالمكاتب لامتته (قوله على النصف من قسم الحره)
فلها مائة لله وللحره ليلتان ولو عسر به هذا المكان أولى لانه لا تجوز الزيادة على ذلك (قوله أى ملك
لسيدها) اى حال وجوبه ولو غير المزوج لها فاذا تزوجها شخص ثم باعها قبل الدخول ودخل بها

(ولا يرجم) في الزنا كما علم من
المحدثين (وينكح أمتين
ولا يجمع أكثر من امرأتين
وطه لاقه ثنتين) كما صرح في
النكاح (وعدة الأمة قرآن)
وشهران ونصف كما صرح في العدد
(ولا لعان بينهما وبين سيدها)
كما صرح في بابه (وينكح حرة
وأمة في عدة واحدة) كما
صرح في النكاح (ولا يقاديه
حر ولا مبعوض) لما صرح في
الجنابات (ويؤدى به فرض
الكفارات) اى بعنته
عنهما (ولا يحد فاذقه) بل
يعزر كما صرح في اللعان
(ولا ينكح بنفسه) بل لا بد
من اذن سيده (وتجب الأمة
على النكاح) كما صرح في بابه
(وقسمها على النصف) من
قسم الحره كما صرح في بابه
(وسداها الغيرة) اى ملك
لسيدها (ولا يلدق ولدها
سيدها حتى يتزوجها)

ولا يلزمه حج ولا عرة ولا
يكون قاضيا ولا وليا لقبولي
كالنكاح الى آخره أولى من
قوله وهو النكاح الى آخره
(وفي بعضه كالحرق وهو أنه
لا يقاد من فيه رفق) هو
أولى من قوله بعبد (ويكفر
بالمال) غير العتق (ان كان
مومرا) ببعضه الحر (وغير
ذلك) يجوز ثقله في نوبته
وصحة تصرفه بغير إذن
سيده فيهما وصحة وصيته
قياسا على التوريث منه
(وفي بعضه كالحرق والعبد
باعتبارين وهو الملك)
فيك ما تعاطاه ببعضه الحر
دون ما تعاطاه بالبعث الآخر
(والأرض منه) فيورث منه
ما جع به بعضه الحر دون
ما جع به غيره (وغيرهما)
كالخاية عليه فيجب بها
ما يقابل الحرية بقسطها
من الهدية وما يقابل الرق
بقسطه من القيمة

• (باب القرعة) •

هي اما (بان تكتب الاسماء
وتخرج على السهام) مثلا
(او بالعكس) بان تكتب
الاسماء مثلا وتخرج على

الاصناف والافلام في قوله اذا عتق بعضهما ولا يراد أن الامة ليست ببعضه والكلام فيها لا
نقول هي ببعضه باعتبار المال اذا المعنى ولا خيار للامة اذا عتق بعضها الخ وكان الأولى أن يعبر
بدل العبد من فيه رفق ليسهل البعض فانه لا خيار لها اذا عتق بعضها تختمه كما صرح به في شرح
المنهج وعليه بالنسبة بينه وبينه وخرج بقوله اذا عتق بعضهما ما لو عتق كلها أو باقيةا وكان بعضهما
حر تحت من به رفق ولو به بعضا فانها تتغير (قوله ولا يلزمه حج ولا عرة) ان لا يذركا مرسدا
أن يحلله اذا أحرم بغيره حيث لم تكن مهابة أو كانت ووقع الاحرام في نوبة السيد (قوله
ولا وليا) أي ولا يكون كفوا لمن عتقت كلها كما مرسدا ولا يفتك الحر المبعوث بالاشهر وط نكاح
الامة (قوله أولى من قوله وهو النكاح الخ) فيه بحث بل كلام الاصل أولى امثلا يلزم التكرار
مع ما مر وتشبيه الشيء بنفسه ولو قال في النكاح ان كان أولى قل وفيه نظر ظاهر اذا
لأنكر ان الاحكام المتقدمة للعبد وهذه للبعض فاختلقت باعتبار من هي له وقوله وتشبيه
الشيء بنفسه مردود بان المكاف في قوله كالنكاح للقبول لا لتشبيهه (قوله لا يقاد) أي لا يقتل
من فيه رفق سواء تساوى أو زادت حرية أحدهما أو انتفت الحرية من أحدهما (قوله هو
أولى من قوله بعبد) أي لان العبد يظهر في القن فاندفع قول قل فيه نظر (قوله غير العتق)
أي لانه يستعقب الولاء والبعض ليس من أهله لان رقة شائع بخلاف أحبه أو تديعه فانه يصح
كما مر (قوله ببعضه الحر) أي بما لم يكتسب حرية به (قوله وغير ذلك) بالرفع أي وغير ذلك
يجرى فيه وقوله يجوز ثقله أي صومه تقلا يضر بخدمة السيد وان لم ياذن له سيده بخلاف
العبد وقوله وصحة تصرفه أي ولو في غيره نوبته وقوله بغير إذن سيده فيهما أي في ثقله ونصرفه
بل وان منعه منهما وكذا ما بعده ولا يجوز له وطأ أمته على المعتقد وان أذن له نفسه مالك بعضه
(قوله فيك ما تعاطاه ببعضه الحر) كالاحتطاب والاحتشاش قال قل ولو قال ما يتعلق الخ
اكان أولى ليسهل نحو الوتف عليه ولان نسبة التعاطى لكل من البعض لا تقتضيه ورواها
التعاطى واقع من جلته لكنه قد يعتسر في نفوذ مراعاة جانب الحرية تارة ومراعاة جانب
الرقبة تارة فتأمل اه وهو مبني على أن الباء في قوله ببعضه للخدمة وذلك غير متعين بل يجوز أن
تكون للسبيبية والمعنى فيك ما تعاطاه بسبب بعضه الحر بان كان ذلك في نوبته دون نوبة السيد
وقوله دون ما تعاطاه الخ بعكس ذلك ولكن هذا فاصر على ما اذا كان بينه وبين سيده مهابة دون
ما اذا لم تكن مهابة فالأولى ما قاله قل (قوله ما جع به الخ) فيه نظير ما قبله اه قل ولا يصح هنا
ان تكون الباء للسبيبية (قوله وغيرهما) بالرفع كما مر (قوله بقسطها) أي حصتها فان كان
نصفه حر او قتل وجب فيه نصف دين ونصف قيمة ودخل تحت الكافي الحضانة فانها بين السيد
والقرب فان اتفق على مهابة أو على كونه عنده أحدهما أو على استجار حاضنة فذلكا وتماثما
استأجر الحائكم حاضنة وأوجب المؤنة عليهم او دخل أيضا التزوج فيزوج المبيعة سيدها مع
قربهما ثم مع معتق بعضهما ثم مع السلطان كما في شرح الاصل

• (باب القرعة) •

وجه الاختصاص بين ما قبلها أنه قد يحتاج اليها في البعض بينه وبين سيده مهابة مثلا
وذكرها في باب القسمة كما منع غيره أنسب (قوله مثلا) هنا وفيما بعد اما راجع للسهام أي

السهام مثلا وشملها الليالي في قسم الزوجات فان الانراج فيه على الليالي ان كتب الاسماء او على الاسماء ان كتب الليالي او اقوله تكتب أي اما بان تكتب أو يخرج من غير كتابة ولا بد من الرضا به والقرعة في القودبان بأذن الباقيون في استيفائه وفي القسمة بان يرضى الشر كما بهما أخرجه القرعة والاعيدت كما مر بخلاف غيرهما فلا يتوقف على رضا بهما (قوله في الاموال) أي من الجانبين كالمسئلة الاولى أو من أحدهما كالمسئلة الثانية اه قل (قوله في تغيير العتق) أي فيما لو أعتق ثلاثة لا يملك غيرهم في مرض موته وقيمتهم سواء فلا يعتق الا واحد بقرعة كما مر ولو قال وفي تغيير غير المالك من المالك لكان أولى ايدخل نحو وقف (قوله في غيرهما) أي غير الاموال (قوله في ابتداء القسم) لو قال في القسم اكان أولى ايدخل ما لو تعدى بالبيات مثلا عند واحدة فتجب عليه القرعة للباقيات ثم بعد تمام الدرر يجب عليه الاقراع بين الجميع أيضا وما لو كان له أربع زوجات فانه يقرع ثلاث مرات في الدور الاول أو ثلاث فانه يقرع ثنتين الا ان يقال ان ما بعد الاول ابتداء نسبي ولا بد عند تعدد الزوجات من تعدد الاقراع سواء كتب الاسماء واخرج على الليالي او العكس خلافا لما كتبه بعض الحواشي هنا (قوله وفي السفر) أي لغير نقله كما مر (قوله وفي تنازع ولاية نسكاح) الاضافة على معنى في أو على حذف مضاف أي ذوى ولاية الخ أي تنازع الاولياء الذين في درجة وقد أذنت لكل في أيهم يعقد النسكاح فان زوج غير من خرجت القرعة له صرح كما مر وبه ذكره يندفع قول قل ولا يخفى ما في عبارته من التهافت أي من جهة انه أضاف التنازع الى الولاية مع انه لا ذم وكذا يقال في قوله ولاية قود أي تنازع المستحقين للتود في أيهم يتولاه (قوله عند الاستواء) راجع لولاية نسكاح والاستواء فيها بالاتحاد في الدرجة كما مر ولولاية القود والاستواء فيها بعدم محجز بعضهم عن الاستيفاء بالاستواء في مقدار الارث أو في الدرجة (قوله وفي تنازع عدد) أي اثنين فاكثري موات لاجل ملكه ولذا قيد بقوله ليس معدن (قوله أو في أحبا معدن) المراد بالاحياء الاخذ من البقية بمجاز اقبة مع بينهم لاجل تقديم بعضهم على بعض وليس المراد به حذفه لان المعدن لا يجوز اتخاذه دارا ولا من دعة ولا غير ذلك كما تقدم في باب فان قصد احبا مفردا عن البقية كان قصده فاسدا (قوله أو في دعوى عند حاكم) أي فيما لو جاء المدعون معا مثلا فيقدم بعضهم على بعض بالقرعة وكالحاكم المفق والمدرس والبيع ونحوهم وكذا مقاعد الاسواق التي يباع فيها كافي المناوى ولولم يقيده المسائل بعدد كونها سبعة فيجاء اركان أولى

• (باب أحكام الاعمى) •

الاعمى مقصور يكتب بالياء وهو عند الفلاسفة عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا يخرج الجهاد وعند المتكلمين معنى وجودي يضاد البصر وهو ليس بضارفي الدين بل المضراقات هو عمى البصيرة وهو البهل بدليل فأنم الاعمى الابصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور وضمير فأنم اللفظة أولهم يفهمه الابصار وفي اعمى ضمير راجع اليه وقد أقيم الظاهر مقامه والبصيرة نور القلب وقيل عين فيه تشبه العين الباصرة وما أحسن قول أبي العباس البصير

يقولون الضير برفقت كلا • بلى والله أبصر من بصير

سواد العين زارياض قاي • ليجتمع على فهم الامور

(وهي) فسد (تكون في الاموال وذلك) في مستثنين (في القسمة) وفي (تغيير العتق من المالك) كما مر في محله ما (وقد تكون في غيرهما وذلك) في سبع مسائل (في ابتداء القسم بين الزوجات) في (السفر بواحدة) منهن (و) في (تنازع ولاية نسكاح) (ولاية) قود عند الاستواء (و) في (تنازع عدد في احياء موات) ليس معدن (أو) في احياء (معدن) ظاهر او باطن فهو أعم من تقييده بالظاهر (أو في دعوى عند حاكم) كما مر في ابوابها

• (باب أحكام الاعمى) •

وقال بعضهم قد انطوى بصرى في بصيرى فأى عضو أردت الإبصار به أبصرت ولما عني عبد الله
ابن عباس رضى الله تعالى عنهم أنشد

ان ياخذ الله من عيني نورهما * فان قلبي مضى ما به ضرر
أرى بقاى دنياى وآخرى * والقلب يدرك ما لا يدرك البصر

وسبب عماء ما نقله السيوطى في الدر المنثور قبيل أنزلنا إليك آيات يثبت من سورة البقرة عنه
أنه قال لما رأيت جبريل قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يره خلق الاعمى ولكن يجعل
الله ذلك فى آخر عمره ولا يشكك بأن عائشة قد رآته ولم يحصل لها العمى وكذا غيرها كما فى حديث
الايان والام والاحسان لان ذلك محمول على من رآه على هيئة محضة وصحة منفردة بذلك
كرامة له وعائشة لم ترم على تلك الهيئة وكذا الصحابة فى الحديث المذكور وأيضاً لم ينفرد
بعضهم برؤيته دون بعض واعلم أن لفظ الاعمى يشمل الحر والرقبى والذكرو والانثى على طريق
التغليب والافادة تنى يقال لها عمياء (قوله كالبصير فى أحكامه) من وجوب له أو عليه أو نذوب
أو كراهة وغير ذلك من بنية الأحكام كالصحة والفساد والاستثناء المذكور فى كلامه قد يكون
من بعضهم دون بعض كما يعلم بالتأمل ومن جملة أحكامه أنه يجوز توليته عقد النكاح وإن أفتى
العرافى بعمها (قوله الا فى مسائل) ذكر منها مننا وشراحنا اثنين وعشرين مسألة (قوله لاجهاد
عليه) هذا مستثنى من الوجوب قال الرحافى وانظر كم جهاده هل يحرم لانه القاء فى
التملكة أو يكره فقط أو يندب اطاب الشهادة وقد يتأتى منه نحو حراسة اه بالمعنى وانظروا
أنه مباح الا اذا تحقق الضرر بسبب عدم من يتوذه منه فيحرم أو ظنه فيكره (قوله ولا يجتهد
فى القبلة) هذا مستثنى من تشبيهه بالبصير فى صحة اجتهاده فى القبلة والاعتقاد عليه أى لا يصح
اجتهاده ولا يعتمد عليه فان اعتد عليه أحد حرّم عليه ولا تصح صلاته والقبلة الاوائى
والنكاحات بخلاف الوقت فيجهد فيه بنحو ورد (قوله ولا يصح بيعه) أى فى اذعان خلافاً
للأئمة الثلاثة ثم يصح شراؤه نفسه من سيده وخرج ببيع الاعيان بيع الذم كالم فيصح منه
ويؤكل فى القبض والقباض كما عرفت محله (قوله كالهبة) أى ذات الأركان بخلاف الصدقة
والهدية فيصحان منه وله اه قرره شيخنا عطية (قوله والرهن) أى والجاراة والاخذ بالشفعة
والاقالة ويصح وقف الاعمى ولو سجداً لانه لا يشترط فى الموتوف الرؤية (قوله ولا يدب
عنه) هذا مستثنى من الوجوب على غيره له أى لاديه واجبة فى حدقة العينين أو احداهما على
من أزالهما أو احداهما فالمراد عينيه اجتماعاً وانفراداً (قوله ولا تقبل شهادته) أى لا تصح منه
فالمتنى هو الصحة (قوله والاسماع) أى للقاضى اذا كان عنده بعض دعواه شيخنا عطية (قوله
أى ترجمته الخ) ونقصم أنه لا بد فهم من اثنين وان يأتي باللفظ الشهادة وكذا الاسماع
بخلاف ترجمة كلام القاضى أو اسماعه المخصوص فلا يشترط فيه ذلك (قوله ونقل اللفظ) فى بعض
النسخ بلام الجر وعليه اقاله مؤرعة فتدوله نفسير راجع لقوله ترجمة لان الترجمة نفسير لغة
بلغة وقوله ونقل اللفظ راجع لقوله والاسماع وفى بعض النسخ ونقل اللفظ بالاضافة مبتدأ
خبره لاحتياج أو منه ووب على انه اسم ان وخبرها ما ذكر وعلى هذا فكل من العلمين اسكل من
الامرين لكن فى كون الاسماع نفسير ابعداً لأن يراد به مطلق البيان وعلى النسخة الاولى

هو كالبصير) فى أحكامه
(الافى مسائل منها أنه
لاجهاد عليه) لقوله تعالى
ليس على الاعمى حرج أى
فى ترك الجهاد (ولا يجتهد
فى القبلة) لان أدلتها بصريه
وبصريه متقودة (ولا يصح
بيعه ولا شراؤه) ولا
نحوه ما عداه مقربيه الرؤية
كالهبة والرهن فيؤكل
فيهما (ولا يدب فى عينيه)
بل قيمهما المملوكة
(ولا تقبل شهادته الا فى
خسة مواضع) فى الترجمة
والاسماع) أى ترجمته
واسماعه ككلام المصمم
أو الشاهد للثانى لانها
تفسير ونقل اللفظ لاحتياج
الى معانية

وأشارة وذكر الامتناع من زيادتي (و) فيه ما يثبت بالاستفاضة كالنسب والعق والموت والنسكاح فتعبري بذلك اولى من
اقتصاره على النسب (و) فيه ما تحمله قبل العمى ان كان المشهود له وعليه معروف في الاسم والنسب) لحصول العلم بالمشهود
عليه (و) في قبضه على المقر ان يشهد ٥٩٤ عليه عند القاضي) بما سمعه منه من نحو طلاق أو عتق أو مال لشخص

معروف الاسم والنسب
(و) منها (أنه يكره أن يكون
مؤذنا وحده) لأنه ربما غلط
في الوقت فان كان معه بصير
يخبره به لم يكره لا لتقاء العلة
(و) أنه (لا تلزمه جمعة)
لتضرره (الا ان وجد
قائدا متبرعا أو)
أو (باجرة وهو قادر عليها)
فعم لم أنه لو أحسن المشي
بالعصا لا تلزمه جمعة خلافا
لقاضي حسين (و) أنه
(يعتبر في لزوم الحج والعمرة
لهم مع وجود الزاد والدابة
وجود قائد) بقوده ويركبه
وينزله متبرعا أو موكالا
أو باجرة وهو قادر عليها
وهو في حقه كالحرم في حق
المرأة فيجب استئجار باجرة
مثله وذكر العمرة من زيادتي
(و) أنه (لا يثبت في ديوان
المرتفعة في الغزو) اذ
لا كفاية فيه (و) أنه
(لا يعتق العبد الأعمى) عن
الكفارة لان العمى يحل
بالعمل (و) أنه (لا حضانة
لن به عي) ذكر أو أتي
لان امرأته على العظمت
وهي منتقبة عنهما وهذا
ما أورد اليه الامام وصرح

فئة ولا يحتاج الخ في قوة التفرع على ما قبله كانه قال فلا يحتاج كل منهما الى معاينة الخ (قوله
وأشارة) أي اشارة الغيرة بالصيغة مثلا وكان الاولى اسقاط ذلك لانه زائد على المدعى (قوله
كالنسب) أي والوقف ولا بد أن يأتي في ذلك بالصاد وكهذا وقف فلان أو عتقه بخلاف ما لو
قال وقفه فلان أو عتقه فلا يصح كما قاله ابن شرف (قوله فان كان معه بصير) كأن أم مكثوم مع
بطل اه شوبري (قوله وهو قادر عليها) أي بان تكون فاضلة عن مؤنته ومؤنة عماله يومه
ولم يمتد في الفطرة (قوله لا فالقاضي حسين) يحمل كلامه على من منزله قريب من المسجد
بحيث لا يتضرر أصلا لا تضعف اه شيخنا اعطية (قوله وهو قادر عليها) أي بما أمر في الفطرة
نظير ما تقدم قريبا (قوله وأنه لا يثبت) أي ابتداء ولاد واما في معنى اسمه اذا عرض له العمى
ويعطى فالساقط في ذلك هو نوب ائنياته عن غيره لاحد له والديوان الذي وقوله في الغزو متعلق
بثبت أي بسبب الغزو ولا بسبب غيره كفي ما يديوان أي الديوان الموضوع لاجل الغزو أي كناية
أسماء الغزاة وقوله اذ لا كفاية أي قوة (قوله وأنه) أي الشأن لا يعتق بالبناء للمفعول والمنفي
في هذه هو الصحة وخرج بالكفارة المذكورة اذ رقت رقبة أجراه عتق الأعمى على الأصح عن
وجهين (قوله وأنه لا حضانة لن به عي) هذا ضعيف أو محمول على أعمى لا يمكنه القيام بها
لا ينفه ولا بغيره وما يأتي عن الاستنوى محمول على ما اذا أمكنه القيام به بغيره بان وكل غيره
فانما تأتي حضنته والساقط في هذه هو صحة الولاية وكذا يمنع كونه وصيا في وجهه ضعيف
(قوله وأنه تكره كانه) أي ذبحه وهو مصدر مضاف لثأله وخرج به صيده بالهمم والجارحة
بدليل ما بعده (قوله صيده) أي صيده والمنفي في هذه هو حل صيده لانه ميتة اه قل (قوله
أعم) أي أشعوله جارحة الطير (قوله بل أولى) لان القاضي ملزم بخلاف الشاهد

* (باب حكم الاولاد) *

الاولى أن يكون مرفوعا على أنه مبتدأ والخبر محذوف لانه اذا اراد الامر بين حذف المسند
والمسند اليه محذوف لاول اولى لانه محكوم به والمسند اليه محكوم عليه فليؤتى بالارل الا
لاجله كما لم ينصوب الا لان فيه حذف الجلالة بقاها وحذف جرئها سئل ولا يجوز الان فيه
حذف الجار وابتداء عمله وذلك لا يجوز وتقدم أن أسماء التراجيم بكسر الجيم من حيث علم الجنس
بخلاف أسماء العلوم والكتب فن حيز علم الشخص وقبل ان أسماء التراجيم من حيث علم الشخص
وقبل اسم الجنس وقبل النكرة والخبر الاول فسمها بالانها المخصوصة الدالة على المعاني
المخصوصة على المختار من الاحتمالات السبعة المشهورة والفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس
أن الاول ما وضع للماهية لا بقيد الاستحضار بخلاف الثاني فانه ما وضع لها بالقييد المذكور
فلا استحضار جز من الموضوع له ومثله بعض الاشياء باخ بما اذا سميت ولذلك محمد بقده كونه
في محل كذا فاذا لم يكن فيه لا يسمى محمد التقدير الموضوع له وهو كونه في ذلك المحل لان
الموضوع له ليس هو الذات فقط بل الذات بقيد كونها في ذلك المحل فلا استحضار لا بد منه في كل

به غيره وذهب الاستنوى الى خلافه (و) أنه (تكره كانه) لانه قد يخطئ المذبح (و) أنه (يحرم صيده بري منها
وجارحة) وان دل به صير لانه لا يرى الصيد فلا يصح ارساله وتولى وجارحة أعم من قوله وكاب (و) أنه (لا يجوز كونه اماما أعظم
ولا قاضيا) كانه اداة بل أولى ولا يكون ماعيا في الزكاة ولا خالصا ولا قاسما ولا يجوز في الغزاة * (باب حكم الاولاد) *

منه ما لم يكنه ايس جزأ في الاول وجزء في الثاني وعلم الشخص ما رضع اشئ بعينه غير متناول
 ما أشبهه واضافة الباب لما بعده من اضافة الدال للمدلول أي باب يدل على حكم الخ والمراد
 بالحكم النسبة التي بين الموضوع والمحمول كنبوت الحرية في قولك ولد الحرية حر لان الحكم
 كما يطلق على ادراك الوقوع عند المناطق يطابق على نفس النسبة التي هي ثبوت المحمول
 للموضوع عند الفقه والاصوليين وتطلق النسبة على نفس الوقوع والادراك والادراك
 الوقوع والادراك يسمى فقهها فالعالم بوقوع النسبة أو لا وقوعها يسمى فقيها وعرفوا الفقه بأنه
 العلم بالاحكام الخ أي: ان النسب التامة والتحقيق ان الادراك من قبيل الكيف الذي هو
 أحد المقولات العشرة وهي كلاً أم ووجودية عند الحكم لان الجوهر وجود والبقية من
 قبيل الاعراض والعرض موجود أو ما أشبه النسبة فالوجود عند عدمهم منها ثلاثة الجوهر
 والكيف والعدم وأما النسبة الباقية فهي أمور اعتبارية لا وجود لها وقد انظمها بعضهم
 في قوله زيد الطويل الأزرق ابن مالك * في بينهما بالامس كان متكى

بـده غصن لواء فالنوى * فهذه عشر مقولات سوا
 ومثلوا الكيف بما اذا وضعت خاتماً على شئ فأن الاثر الحاصل هو الكيف ووضع الخاتم فعل
 وتأثر الشئ وقبولها للفعول وكان الادراك كيف كذلك الايمان والتكليف به حينئذ انما
 هو تكليف بأسبابه كتوجه النفس والنظر في المصنوعات والافعال كلف ليس فعلاً ولا تكليف
 الا بفعل وايضاح هذا الكلام يعلم من محله وانما ذكرناه هنا المناسبة ولان شئنا عطية قرره
 فأحيينا عدم اهماله (قوله حكم الاولاد) انما أفرد الحكم لانه شئ واحد وهو التبعية للاب
 والام وعدمها وفصله عن احكام امهات الاولاد بأربعة فصول لان بعض الاولاد الاثنين
 قد يكون رقيقاً ومبعضاً لبعض قد يحتاج الى الفرقة فيه ولما شاركهم للاعنى في بعض
 الاحكام كعدم صحة كونه قاضياً او الماثم ان جعلت آل في الاولاد للاستغراق كان في الكلام
 حذف مضاف أي بعض الاولاد لانه لم يذ كر ولد الموقوفة والمقارض عاينها وان جعلت للجنس
 فلا يحتاج الى ذلك لصديق الجنس بالبعض وذ كر من الاولاد اثنين وعشرين بعد الحل في بعض
 الصور ولد اذ كر من الآدميين خمسة ولا يرد ان الاولاد جمع قلة لانه من الاوزان المذكورة
 في قول الخلاصة أفعلة أن فعل ثم فعله * ثم أفعال جوع قلة وجمع القلة لا يدل الاعلى تسعة
 مع أنه ذكر أكثر منها كما عرفت لاننا نقول ان المراد به الكثرة بقدرية اقترانه بال وقسم الاولاد
 الى ثلاثة أقسام قسم من الآدميين وقسم من غيرهم وقسم منهما (قوله من الآدميين) بيان
 للاولاد في موضع نصب على الحال من المضاف اليه بشرطه وجوده والاستغناء به عن
 المضاف لان الحكم صفة للاولاد فهو كالجزء كما هو قاعدة من البيانية أي الاولاد الذين هم
 الآدميون وغيرهم ويصح أن تكون ابنة أي الاولاد المتصلين من الآدميين وغيرهم
 فالجاء والمجرور صفة للاولاد لان الجنس كما مر أو يجعل المتعلق معرفة وعلى كل ففي
 الآدميين تغليب الذكور لشرعهم على الاناث لان اتصال الولد منهما (قوله وغيرهم) كوله
 الاضحية (قوله ولد الحرية) المراد بالحرية ما يشبه حرية الاصل والعسقة وقوله ولد المملوك أي
 آدمية أو غيرها والمراد بها غير المدبرة والمكتوبة والمتعلق عنها لانه سيذ كر ذلك بعد وقوله
 مملوك أي المالك أمه (قوله غالباً) راجع للصورتين وسبق محترزه وهو متصوب بنزع الخافض

من الآدميين وغيرهم
 (ولد الحرية حر) ولد
 (المملوك مملوك غالباً) تبعها
 لهما

(قوله لم يذ كر ولد الموقوفة)
 عبارة الشو برى والاولاد
 الموقوفة فانه ياء
 الموقوف عليه كالدر والنيل
 والتمرو ونحوها (قوله والمراد
 بهم اغير المدبرة الخ) قدية ال
 لاحاجة له هذا لان الكلام
 متناهي من حيث المملوكية
 وسبق له نظير هذا

وخرج بزبادى غالب مسائل منها ٥٩٦ فالأوصى مالاً أمة بما تحمله فاعتقه وأورثه بعد موته وما لوطن الوأصى لأمه أنها

حرة فعلق منه (وولد أم
الولد) الحادث بعد إيلادها
(يتبعها) في العتق كما صر
في عتق بعد موت السيد
(وولد المعلق عتقها بصفة)
ولو مدبرة (لا يتبعها إلا أن
كانت حامله عند العتق
أو) عند وجود (الصفة)

(قوله أى النافذ) قال
العلامة الديلمي أو ولد
المالك العسر أمة الحانية
على غير فرعها التي تعلق
برقبته أمة فلا يطاق القول
في تبعه الولد لها بل يقال
إن أتت به من نكاح
لا تغرب فيه بصرية أو شبهة
لا تقتضيها أرضاً بعد بيعها
ثم ملكها المستولم مع ولدها
الحادث عند المشتري لم
يتبعها بل يثبت لها حكم
الاستيلاد دون ولدها فعتق
بموت السيد دون ولدها
على الأصح لأنه ولد قبل
الحكم بالاستيلاد والحدوث
في ملك غيره فإن أتت به
عما ذكر قبل بيعها ثم بيعت
في الدين لم يجز بيع الولد
لثبوت تبعيته نظر الحدوث
حال الحكم بثبوت
الاستيلاد لأمه بالنسبة
للمستولد وإن حق المهر
والجنى عليه من مملوك تعلق
له به فعتق بموت السيد
وإنما بيعت هي للضرورة
إه وبه تعلم ما في المحشى

وهو وإن كان مما عبال كنه وقع في كلام المصنفين كثيراً فافهمه على وجه التسميع وهو ترك
الاحتياط في التبع بمرجع التدبير عليه سواء أذى تركه إلى خطأ أو إلى مخالفة الأولى وقوله تبعها
من صوب بنزع الخائض أيضاً أى للتبعية أو مفعول لأجله وهو وإن كان مصدر الكنه ليس
قليلاً فهو على مذهب من لا يشترط فيه ذلك وهو أظهر من الأول لأن المصنف ساقه مساق الدليل
ويصح أن يكون مفعولاً مطلقاً أى يتبع تبعاً وهذا الاعتراض عليه (قوله مسائل) جمع مسئلة
تطلق على النسبة في القضية وهي مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم وتطلق على نفس الجمله وكما
تسمى مسئلة تسمى قضية لاشغالها على القضاء بمعنى الحكم وخبر الاحتمال بالصدق والكذب
ومقدمة أن كانت جرحاً قياساً ودعوى أن افتقرت إلى دليل ومطلوباً عند الشروع في الاستدلال
عليها ونتيجة إذا اتجه الدليل وكما تسمى النسبة مسئلة من حيث أنه يسئل عنها تسمى
مبحثاً من حيث أنه يبحث عنها وربما أطلق المبحث على القضية من حيث أنه يبحث فيها أى يثبت
مخولها الموضوعها (قوله منها مالاً أو وصى الخ) ألف ونشر مرتب (قوله بما تحمله) أى كل ممنة
أو مطلقاً يعطى الموصى له إذا قبل الحل الحادث دون الموقوف لأمه مضارع على الاستقبال
خاصة لأنه المتبادر بقوله بعد موته أى الموصى ولو قبل قبول الموصى له الوصية خلافاً للتأويل
وولدها مملوكاً للموصى له وإن تزوجها حر بشرطه وبلغزها حينئذ وولدها فبقية لآخره
لا تنكح إلا بشرط نكاح الأمة ولغا رقيق بين حرين (قوله وما لوطن الوأصى) ولورقبة لأمه
اللام للتقوية لضعف العامل بالفرعية (قوله أمه أمة) أى زوجته الحرة كأن كان متزوجاً بجمرة
وأمة وكذا لو كانت أمة ولدها أو غير بحر يربها وأوطن أمه أمة بخلاف ما لوطن أنها زوجته الرقيقة
فالولد رقيق وكذا لوطن الزاني حرة الأمة المزني بها فإن ظنسه لا يؤثر في حرية الولد لا انقطاع
نسبه بل هو رقيق (قوله فعلق منه) أى من الوأصى فولدها حر وإن كان الوأصى والموطوءة
رقيقين ويقال في هذا حر بين رقيقين (قوله وولد أم الولد) خرج به ولد الولد فبقية تفصيل تقدم
وقوله الحادث بالرفع صفة لولد أى من غير السيد أما بزوجية أو زناً أو شبهة لا تقتضي الملك (قوله
بعد إيلادها) أى النافذ ليخرج غيره كأن أولد من تعلق بها حر وبيعت فيه ثم ملكها أو ولدها
فإنه لا يثبت لها حكم الاستيلاد لتعلق حق الغير بها ولا ولدها لأنها جاءت به في حال هي فيه غير
ثابت لها حكم الاستيلاد وكذا أولادها الحادثون بعد وقوله كما صر أى في باب أمهات الأولاد
وقوله فعتق أى من رأس المال كأمة وإن ماتت أمه قبله أو نجز السيد عتقها وقوله بعد موت
السيد وكذا الوفات معه بقينا فإن مات قبله أو شك في المعية والسيد جق فلا عتق بل يموت رقيقاً
وكموت السيد ما لو قتله فيكون مستثنى من قاعدة من استعمل بشئ قبل أو أنه عوقب بحرمانه
كما صر في أمه (قوله ولو مدبرة) شاربه إلى الصحيح من أن التدبير تعليق بصفة وهي موت
السيد لا وصية وتقدم ما ينبغي على ذلك وهو أنه يتوقف على الاعتاق والقبول بعد الموت ويصح
الرجوع فيه بالانول على الثاني دون الأول (قوله إلا أن كانت حامله عند العقد) المراد به
التعليق الشامل للتدبير فالمراد بالعقد ما انعقد به الأمر وهو النطق بصيغة التعليق وبصيغة
التدبير وقوله أو عند وجود الصفة أو مانعة من الوفق والجمع والمراد بالصفة ما يشمل موت
السيد فبقيتها في ثلاث صور كما مروى ما إذا كانت حامله عند العقد أو عند وجود الصفة

أوعندهما والحاصل أنه إن دبرها حاملان استغنى الخلق نظر فان انفصل قبل موت السيد لم يتبعها أو بعد موته تبعها وانما الاستغناء فيها تارة صور تارة وان لم يستغنى فان لم يطل تدبيرها أصلاً أو بطل عونه أو طلقاً أو بطل نحو يبعها كهيته بعد انفصاله دام تدبيره أو قبل انفصاله كان باعها حاملاً لم يدم تدبيره كأمه فبعتها في البيع ونحوه فهذه أربع صور وان دبرها حالاً ثم حلت فان انفصل قبل الموت لم يتبعها أو بعده تبعها فان صور تارة تضاف للصفة السابقة فالجمله ثمانية ومثلها يجري في المعلق عتقها بصفة سواء كانت الصفة منها كان دخلت أنت الدار فانت حرة أو منه كان دخلت أنا الدار فانت حرة أو منه ما كان دخلنا الدار فانت حرة أو من غيرهما كان جائز فانت حرة فتضرب الثمانية في هذه الأربعة باثنين وثلاثين تضاف لصور المدبرة تبلغ أربعين قال الخشعي وهذا بحسب القسمة العقلية فلا يراد أنه إذا كانت الصفة منها أو منهم الاتية في الصور الثمانية فتأمل اهـ تأملنا فوجدناها ثمانية في ذلك (قوله فبعتها) قال قنن وان مات السيد قبل وجود الصفة فان كان الفوات من جهته عني الولد أو من جهة الأم لم يعتق اهـ وفيه نظري هو على التفصيل المتقدم (قوله وولد المكاتبه) خروج ولد المكاتب فضيه التفصيل المشار في باب أمهات الأولاد وحاصله أنه إن كان من غير أمته تبع أمه وان كان من أمته فان ولدته قبل أداء النجوم تبعه رقاً وعتقاً فيكون مكاناً عليه وان ولدته مع العتق أو بعده لدون ستة أشهر تبعه في العتق أو بعده لستة أشهر رقاً كتر منه فان لم يطلها مع العتق ولا بعده أو وطئها أو أنت به لدون ستة أشهر من الوطء الحاصل بعد العتق لم تصر أم ولد وتبعه الولد في العتق أيضاً أو وطئها بعد العتق وأنت به لستة أشهر رقاً كتر من هذا الوطء صارت أم ولد ولا فرق في المكاتبه بين أن تكون كاتبها صحيحة أو فاسدة على الراجح فالمراد ولدها من غير السيد بان كان من نسكاح أو زناً ما منته فأنما تصير به أم ولد وليس الكلام فيها أخلاقاً بل نوهه (قوله الحادث) بالرفع صفة لولد أي المنفصل بعد الكتابة سواء كانت حاملاً به عند الكتابة أو بعدها وخروج به المنفصل قبلها فانه باق على ملك السيد فان شرط دخوله فيها فسدت لكن يبقى التعليق فيه عتق معها إبادتها النجوم لوجود الصفة لالكتابة لان الكتابة الفاسدة تشبه التعليق من جهة العتق بالأداء (قوله رقاً) بان فسخت الكتابة أو ماتت أو عتق بان أدت النجوم أو أبرت منها أو خبز عتقها أو همتا بغير أن محو لان عن المفعول أي يتبع من حيث رقه وعتقه وقفاً وعتقها فانهما تميز نسبة لا تميز مفرد خلافاً للمعشئ أو منصوبان ينزع الخلاف وكان الخلق لا وفيه قول أو عتقاً إذا لا يجتمعان وقد يقال هذا من قبيل التقسيم وأنهم يجتمعان في مطلق التبعية والواو في التقسيم أجود من أو كما هو مصرح به في الأصول (قوله بالكتابة) متعلق بعتق فقط والباء للاسمية أو بمعنى عن أي يتبعها في عتقها بسبب الكتابة بان أدت النجوم أو أبرت منها أو خبز عتقها لان فيه الإبراء ضمناً وخروج به ما لو عتقت بالإسبب بالكتابة كأن فسختها ثم خبز السيد عتقها بعد الفسخ فلا يتبعها ولدها وكذا الوما ت قبل العتق فلا يعتق الولد ولو قال الولد أنا أدت النجوم لا يعتق أو لا يعتق أي فاتبها في العتق لم يمكن من ذلك ولا يعتق لان عتقه تابع عتقها بإدائها أو نحوه ولم يوجد (قوله كولد المستولدة) التشبيه في مطلق التبعية في العتق لامن كل وجه والافول المستولدة يعتق بموت السيد وان ماتت أمه في حياة السيد على الرق ولا كذلك ولد

فبعتها أو تعبيراً بما ذكر
أعم مما جره (ولد
المكاتبه) الحادث بعد
الكتابة (بعتها) رقاً وعتقاً
بالكتابة كولد المستولدة

(قوله فوجدناها ثمانية
في ذلك) فيه أنه لا يتأق
وجود الصفة منها بعد
موتها حتى يحصل العتق
الأن يقال التصور برمتان
وان اختلاف الحكم وهو
العتق في التدبير وعدمه
هنا أو يفرض في صفة
يمكن وقوعها بعد الموت
كوقوع الذباب على الجسد
قما

المكاتب وولد المكاتبية يتبعها فيما اذا نجز السيد عمة هان غير ان يتقدم منها فخرج للمكاتب
بخلاف ولد المستولدة ومثلها المدبرة (قوله ولا شيء عليه) أي الولد وكذا الضمير ان بعد (قوله
بل للسيد مكاتبته) فيعنى بالاسبق من أدائه النجوم وعنى أمه فاذا أدى ما عليه من النجوم
قبل أمه عنى وهذه فائدة مكاتبته صيرها بعد ان كان مكاتبيا حكايا فان قات المكاتب لا يكاتب
قات محله في المكاتب استقلا لا وصريا وهذا مكاتب تبعا وسكار لو أدى بهض النجوم ثم عنت
أمه تبعا رجع عما أداء على المعقد قرر شيئا عطية ويؤخذ منه أنه لو أدى كل النجوم
ثم عنت أمه لم يرجع لان عنته حينئذ بطريق الاستقلال لا التبعية كما يستفاد من قولهم انه
يعنى بالاسبق خلافا لما يوهمه ظاهر كلام بعضهم هنا (قوله وولد الاضحية وولد الهدي) سواء
كانا حاملين به عند التعيين أم لا ومنها ما ولد الحقيقة والهدي اسم للشيء الهدي فهو اسم عين
لا مصدر لان المصدر الاهداء (قوله الواجبان) بالالف نعت للاضحية والهدي المجرور بن على
افعه من يلزم المثنى الالف في الاحوال الثلاثة ولا يصح أن يكون خبرا المحذوف أي هما الواجبان
فيكون نعتا مقطوعا لان قطع النعت لا يجوز الا اذا علم المتعوت بدونه وهذا لم يعلم الوجوب
الا بقوله الواجبان وعبر في شرح الاصل بقوله الواجبين ولا اشكال عليه (قوله بالتعيين)
شامل لاربعة صور لان التعيين اما بالجعل ابتداء أو عا في الذمة أو بالذکر كذلك فمثال الاول
أن يقول هذه أضحية أو جعلتها أضحية فتجب عليه بذلك وان كان عاميا مجهول الحكم كما مر
ومثال الثاني أن يقول لله على أضحية ثم يقول جعلت هذه أضحية عما في ذمتي ومثال الثالث
أن يقول ابتداء لله على أن أضحي به هذه الشاة وأهديها أو أعق بها ومثال الرابع أن يقول لله
على أضحية ثم يقول لله على أن أضحي به هذه عما في ذمتي ومتى أتى بصيغة نداء لم تجب عليه الضحية
عند الذبح فتجب في صورتي الجعل دون صورتي النذر وهذا التفصيل كما يجري في الام يجري
في الولد ثم ان كانت هذه الواجبة سلمية نظاها وان كانت معيبة ولو جعل فان عيبتها ابتداء بالنذر
صح نذره ولم تقع أضحية ووجب ذبحها في وقت الاضحية وسلك به ما سلكها في صرف اللحم
ونحوه وأردفها بسلمية ولو عين سلمية بالنذر ابتداء فتعيبت فضحية ولا شيء عليه أو عيبتها عن نذره
فتعيبت أو عيبتها أو ضلت أهداها بسلمية وله اقتناؤها لانفسكا كها عن الاختصاص وعودها
الى مالكه من غير انشاء تلك ثم السلامة تعتبر وقت الذبح حيث لم يتقدمها ايجاب والان وقت
خروجها عن ملكه وقت قد تم عدم اجزاء التضحية بحامل بخلاف قرينة العهد بالنتاج واذا نذر
سلمية غفلت ثم وضعت قبل التضحية اكتفى بها فان دخل وقت التضحية وهي حامل وكان
الحمل حاد فبعد النذر بحيث حامل لا ولا يخرج عن وقت التضحية كما في شرح الروض لما تقدم ان
طريان العيب في المعينة ابتداء لا يضر (قوله أضحية وهدي) أي وعقبة كما مر بالغز بذلك
فيقال ان احبوان بضحي به قبل وصوله لسن الاضحية ولا بدع في ذلك لانه يغتدر في النابع
مالا يغتدر في المتبوع ولذلك نظائر كالتناج في الزكاة وهما لا يغزأ خروها وان يقال ان احبوان
يضحى به وهو ابن يوم أو أقل وليس تابعه الفسيه ويتصور ذلك في اليوم الاول من أيام الحجال
(قوله فليس له أكل شيء منه) ضعيف وقوله وقبل له أكل جميعه هو المعقد ومحله ما لم تمت أمه بغير
ذبح والاصار أضحية ووجب التصديق بجميعه سواء فيما ذكر الاضحية والهدي (قوله في ولد

(ولا شيء عليه) للسيد
ان لم يوجد له منه التزام بل
للسيد مكاتبته (ولد
الاضحية وولد الهدي
الواجبان) بالتعيين
(أضحية وهدي) فليس له
أكل شيء منه بل يجب
التصدق بجميعه كما مر
وتجيب له أنه أكل جميعه
وجرى عليه الاصل تبعا
لأنه ايج وأمه في ولد

(قوله وتقدم الفرق) عبارة فيها مر في باب التدبير يفرق بأن النذر لازم فتوى ٥٩٩ على الحادث بخلاف التدبير فإنة

جائز فلم يقو على ذلك (قوله لم يدخل قطعا) أى رفض البيع لأنه كالمز من هنا فلا يصح استئنافه كما يؤخذ من مر وعبارة غيره ونخرج بقيد الإطلاق ما لو قال بعثكها أو جاهها أو بحملها أو مع حملها أو بعثكها إلا جاهها فلا يصح البيع في الصور المذكورة أما في الأخيرة فلان الحمل لا يجوز إفرازه بالاعتد فلا يستحق كاعتناء الحيوان وأما في غيرها فليجوز الحمل المجهول مبيعا وقال في المنهج ولا يصح بيع دابة وحملها أو أحدهما كبيع حامل بحسب إذا علمت ذلك علمت ان قوله هنا فان نص على دخوله دخل قطعا أو على نفيه لم يدخل قطعا فغير صحيح فقد اشتبه عليه مسألة بيع الثمر قبل من لا يسمو اه وراجع ذلك

الاضحية (وسجل المبيعة) آدمية أو غيرها (بتيبها) فهو مبيع (وبقائه جز من الثمن) لأنه معلوم (وولد المرونة والجانية والمزوجة والمهارة والموصى بها أو بمنعتهما وقد حلت به) في صورتين (بين الوصية وموت الموصى) سواء أولدته قبل الموت أم بعده

(والموصى بخدمة أو الموهوبة إذا ولدت قبل القبض لا يتبعها) فيما قام بها

الاضحية) ومثل ولد الهدى على المعتمد وتقدم الفرق بين تبعية الولد للامهة وعدم تبعية ولد المدبرة الحادث بعد التدبير لهما (قوله وسجل المبيعة) هذا شروع في الحكم المشتق بين الأديمين وغيرهم وفي كون الحمل ولدا يجوز كما مر لان الولد اسم للمنفصل وانما يتبعها في البيع عند الإطلاق بأن لم يصرح به اثباتا ولا نفيا فان نص على دخوله دخل قطعا أو على نفيه لم يدخل قطعا ولا بد أن يكون مملوكا لئلا يملك الامهات كان حرا لم يصح بيعه وأما ما لا به وكذا لو كان مملوكا فغير مال كنه فلا يصح بيعه وأما ما لا به ولو لم يملكه حتى لو وكل مالك الحمل مالك الام في البيع فباعها ما دفعه لثالث لم يصح لأنه لا يصح أن يباشر العقد بنفسه فلا يصح أن يتوكل فيه فلاضافة في سجل المبيعة للعهد الذي لم يصرح به اثباتا ولا نفيا للمملوك المالكها والذي انحط عليه كلام ع ش أنها اتباع اذا كانت حاملا من مغلظ كتاب وخنزير وان لم يتبعها في البيع فم يتبع في الاختصاص المشتري (قوله يتبعها فهو مبيع) قال قل وفي جعله تابعيا ومبيعا متنافرا لأنه كعضومها اه وهو مبني على ما فهم من أن المراد فهو مبيع واستقلاله لا يمس كذلك بل المراد فهو مبيع تبعها وذلك لا ينافي التبعية ويترتب على كونه مبيعا أن للبايع حبسه الى استيفاء الثمن وأنه متى تلف قبل قبضه سقط ما يقابل من الثمن وأنه ليس للمشتري بيعه بعد انفصاله وقبل قبضه (قوله لأنه معلوم) أى يعمل معاملة المعلوم اذ لو كان معلوما حقيقة لاصح بيعه منفردا مع أنه لا يصح (قوله وولد المرونة) أى سواء كانت آدمية أم لا والمراد الولد الحادث بعد الرهن أو ما لو كانت حاملا به عنده فانه يتبعها أو قال في المنهج ودخل في رهن حامل حملها فنقول الشيخ القليوبي ولو حالة الرهن فهو (قوله والجانية) بخلاف ولد الصائفة فانه يتبعها في الدفع فتدفع ولو أدى الدفع الى تلفها وتلفها (قوله والمهارة) ذكرها هنا من حيث عدم دخول ولدها في المارية وذكرها فيما سبى من حيث ضمان ولدها تابعها (قوله والموصى بها) أى بعينها (قوله وقد حلت به) الوالوالع والولد في صورتين أى موصى في الوصية بها أو بمنعتهما وقوله بين الوصية وموت الموصى يخرج به صورتان كما سبى (قوله والموصى بخدمة) هي من أفراد الموصى بمنعتهما لكنه في هذه لا يتصرف في منعتهما بغير خدمة ولذلك كان ولدها لا يتبعها ما لم يطلعا على التخصيص المذكور في الوصى بها أو بمنعتهما بخلاف ما أبراه فيها (قوله إذا ولدت) أى الموهوبة وهو شرط يخرج به صورة متافق وفرض المسئلة أنهم اجابته بعد الهبة كما سبى ذكر في قوله فان كانت الموهوبة حاملا به عند الهبة الخ (قوله لا يتبعها) أى الولد في الصور الثمانية فهو وخبر عنه والطاقل أن الولد لا يتبع أمه في هذه المذكورات الا في صورتين الوصية ان كانت حاملا به حالة الوصية أو حلت به بعد موت الموصى والاف صورة الهبة ان كانت حاملا به وقت الهبة أو وقت القبض فتخص أن ولد الموصى بها أو بمنعتهما على ثلاثة أقسام ما كانت حاملا به أمه حالة الوصية وما حلت به بعد موت الموصى وفي هاتين يتبعها ما فيكون موصى به أو بمنعتهما وما حلت به بعد الوصية وقبل موت الموصى وهذا لا يتبعها سواء ولدت قبل الموت أو بعده وولد الموهوبة على ثلاثة أقسام أيضا ما كان حاملا عند الهبة وما كان حاملا عند القبض وفي هاتين يتبعها وما حلت به بعد الهبة ولدت قبل القبض وهذا لا يتبعها (قوله فيما) أى في الصفة التي قامت بها وهي صفة الرهن في الاولى والجانية في الثانية والاجارة

(والموصى بخدمة أو الموهوبة إذا ولدت قبل القبض لا يتبعها) فيما قام بها

لضعفه عن الاستتباع أما

إذا كانت الموصى بها أو
بمنتهى حامله عند
الوصية فانه وصية أو حلت
به بعد موت الموصى أو
ولده الموهوب بعد القبض
وقد حلت به بعد الهبة
فانه يتبعها لحصول الملك
فيها للقبيل حينئذ فان
كانت الموهوبة حاملا به
عند الهبة فهو هبة وذكر
الموصى عنه من زيادتي
وتعبري بما ذكر في الموصى
بها أولى مما عبر به * (فائدة) *
لورجع الاب في الموهوبة
لا يرجع في الولد الذي حلت
به بعد الهبة وولده بعد
القبض (وولد المغصوبة
والمعارة والمقبوضة يبيع
فاسد أو بسوم والمبيعة
قبل القبض يتبعها في
الضمان) لأن رضع البد
عليه تابع لوضع البد عليها
وحمل الضمان في ولد
المعارة إذا كان موجودا
عند العارية أو حادثا
ويمكن من رده فلم يرد
(وولد المرتد انفق في
الردة

(قوله ولا يرجع في صورتين)
الاولى في صورة أو أربع
ملاحظة التعميم الذي
ذكره والله أعلم هذا آخر
ما كتبه العلامة تقي عصره
نسيدي الشيخ الذهبي مع
زيادات يسيرة

في الثالثة والاعارة في الرابعة والوصية في الخامسة والسادسة والسابعة والهبة في الثامنة
(قوله لضعفه) أي ضعف ما قام به من الاوصاف المذكورة عن الاستتباع أي تبعية الولد لأمه
فيه اعدم نقله الملك فان الرهن والحماية والاعارة والعارية والوصية قبل الموت والهبة قبل
القبض لا تنقل الملك (قوله عند الوصية) محترز بين فيما مر (قوله وقد حلت به الخ) الواو للحال
وهذا هو المراد في الحاصل بقوله اما كان حلا عند القبض (قوله فانه يتبعها) لم يعبر بقوله فانه
وصية كما عبر به فيما قبلها فانفعا (قوله حينئذ) أي حين الموت بالنسبة للوصية وحين القبض
بالنسبة للهبة قال بعضهم وفي رجوعه أيضا الوصية بحث اهـ ولعل وجهه أنه إذا حلت به بعد
موت الموصى لم يحصل الملك للموصى له حينئذ بل لا يحصل له الا بالقبول ولكن لا وجه لهذا بعد
تعبير الشارح بالقبيل (قوله فهو هبة) أي ثبت له حكم الهبة ان قبضه ملكه والا فلا وباقي
في تعبيره هنا بقوله فهو هبة وفيما سبق فيما كان حلا عند القبض أنه يتبعها ما مر (قوله فائدة)
خير لخدوف أو مبتدأ خبره محذوف ان قلنا ان أسماء التراجع من حين علم الشخص وكذا ان قلنا
انهم من حين علم الجنس لانه اسم اشئ معين وهو الماهية ولذا قال في الخلاصة كعلم الأشخاص
لفظا المبيت (قوله لورجع الاب) أي الاصل من جهة الاب أو الام ولو عبر به لكان أولى (قوله
بعد الهبة) أي سواء قبل القبض أو بعده وهو قيد أول خرج به ما لو كانت حاملا به عند الهبة
فانه يرجع فيه لكونه هبة كما مر وقوله وولده بعد القبض أي سواء قبل الرجوع أو بعده فلا
يرجع فيه لانه من الزوائد المنفصلة وهو قيد ثان خرج به ما اذا ولدته قبل القبض فلا تعلق
للفرع به فيرجع الاصل في صورتين ولا يرجع في صورتين ولو اختلفا فادعى الاصل بعد القبض
وجوده عند الهبة حتى يرجع فيه والفرع حذوفه في ملكه فلا رجوع فيه متى فرغ لانه
واضع اليد ولان الاصل في كل حادث تقديره باقرب زمن (قوله وولد المغصوبة) أي الحادث بعد
الغصب سواء كانت حاملا به حالة الغصب أو حلت به بعده أما التابع لها حالة الغصب فلا يضمنه
الا ان وضع يده عليه وان حلت العادة بان الولد لا يخاف عن أمه (قوله أو بسوم) أعاد العامل
اشارة الى اختلافهما في كيفية الضمان فان المقبوضة يبيع فاسد تضمن بأقصى القيم كالغصوبة
والمقبوضة بسوم تضمن بقيمة يوم التلف كالمعارة على المعقد في ذلك كما قاله مر في الفتاوى
(قوله والمبيعة قبل القبض) أي انه يضمن ولدها وهذاري مرجوح والمعقد أن يده عليه يد
أمانة كبقية زوائد المبيع فلا يضمنه وأما أمه فمضمونة بالثمن لان واضع يده على المبيع يضمنه
ضمان عقد نعم ان حمل على أنه تعدى فيه أو حمل على الولد الذي كانت حاملا به عند البيع
لم يكن مرجوحا لكن يلزم على هذا الثاني التكرار مع قوله فيما مر وحمل المبيعة يتبعها
(قوله يتبعها في الضمان) أي في صورتين (قوله اذا كان موجودا عند العارية) أي
بان كانت حاملا به عندها وقوله أو حادثا بان حلت به بعد العارية وقوله ويمكن من رده فلم
يرده الضمير عائدا على الولد في صورتين أما الولد التابع لها فلا يضمنه الا ان وضع يده عليه
حيث لم يهذر حبه عن أمه والا فلا ضمان (قوله ان انعقد) المراد بالانعقاد حصول
الظقة في الرحم ويعرف ذلك بقرائن كما لو وطئ امرأة وأنت بولدة ستة أشهر من الوطء
فإنظر ان كانت الردة قبل الوطء فقد انعقد بعدها أو بعده فقد انعقد قبلها فان شك كان

لحق الانام وشيخ مشايخ الاسلام الامام زكريا الانصاري اذ رآه تعالى عالم ما غيب
 رضوانه الجاري على ذمة كل من اللوذعي الفاضل والايمى الماحد الكامل حضرة الشيخ
 أحمد الباني الحلي وشركائه الاجل له بالاقطار الجازية لازوالناشرين لالوية العلوم بين
 البرية ركان طبعها الفائق ووضعها الايق الرائق بالطبعة المبرية يولاق مصر المعزية
 في أيام صاحب السعادة وكوكب أفق السيادة عزيز مصر وأعوذج الفخر من هو به من
 الثناء عليه حقيق الخديو الاعظم محمد توفيق لازالت مصر آمنة في ظلال رياض عدله
 مفعورة في بحار احسانه وقيام ثقله ممتعا بالعباس ولي عهده وسائر انجاله المقتفين آثار
 مجده مشهولا طبعهم ما يادارة صاحب نظارتها المشهور عن ساعد الجدد في تحرير نضارها
 ونضارتها من جود براعه في ميدان البراعة سيما في الغايات سعادة على بك جودت مدير
 الوقائع المصرية وناظر المطبوعات ملوحا بنظر من به المعارف الى ذروة الكمال
 رقت وكلها حضرة عبيد الله افندي خيرت وملاحظة البارع الامجد
 حضرة أبي العيسين افندي أحمد وطلع بدر مقامه وقام عبيد
 ومالك ختامه في اواخر اول الربيعين المتوج بأنوار سيد
 الكونين عام ثمان وتسعين ومائتين وألف من هجرة
 من خلقه الله تعالى على أعظم خلق وأشرف
 وصف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
 وكل ناسج على منواله ما أشرق
 الكوكبان وتتابع
 الجديدان